

الكامل في الفقه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة
للمحقق

رقم الإيداع: ١٦٨٧٥
الترقيم الدولي: 978-977-85072-25



دار لسا للكتاب

العنوان: شارع رياض - حلاوان
تليفون: ٠١١٤٦٥١٩٤٢٤ - ٠١٢٢٢٥٧١٨٩٣
بريد الكتروني: darsama.lelketab@gmail.com

الكامل في الفقه

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي الهنلي

[٤٠٣ - ٤٦٥ هـ] رحمه الله

الجزء الثاني

تحقيق

أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م





الجزء السابع

من كتاب
الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربي الهذلي

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأعراف

أربع وخمسون حرفا: ﴿أَمَرْتُكَ قَالَ﴾ (١٢)، ﴿جَهَنَّمَ مِنْكُمْ﴾ (١٨)، و﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (١٩)، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا﴾ (٢٧)، ﴿أَمَرَ رَبِّي﴾ (٢٩)، ﴿مِنَ الرِّزْقِ قُلُوبًا﴾ (٣٢)، ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾، ﴿كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ (٣٧)، ﴿قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ﴾ (٣٨)، ﴿الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا﴾ (٣٩)، ﴿جَهَنَّمَ مِهَادًا﴾ (٤١)، ﴿رُسُلُ رَبِّنَا﴾ (٤٣)، ﴿رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ (٥٠)، ﴿الَّذِينَ نَسُوهُ.. رُسُلُ رَبِّنَا﴾ (٥٣)، ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ (٥٤)، ﴿أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾ (٦٢)، ﴿وَقَعَ عَلَيْكُمْ﴾ (٧١)، ﴿أَمَرَ رَبِّيهِمْ﴾ (٧٧)، ﴿قَالَ لِقَوْمِهِ﴾، ﴿مَا سَبَقْتُمْ﴾ (٨٠)، ﴿وَنَطَّبَعُ عَلَى﴾ (١٠٠)، ﴿تَكُونُ نَحْنُ﴾ (١١٥)، ﴿السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾ (١٢٠)، ﴿ءَاذَنُ لَكُمْ﴾ (١٢٣)، ﴿نَنْقِمُ مِنَّا﴾ (١٢٦)، ﴿وَأَهْلِيكَ قَالَ﴾ (١٢٧)، ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ (١٣٢)، ﴿وَقَعَ عَلَيْهِمْ﴾ (١٣٤)، ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمُ﴾ (١٤١)، ﴿لِأَخِيهِ هَارُونَ﴾ (١٤٢)، ﴿قَالَ رَبِّ.. قَالَ لَنْ.. أَفَاقَ قَالَ﴾ (١٤٣)، ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾ (١٤٨)، ﴿أَمَرَ رَبِّيَكُمْ﴾ (١٥٠)، ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ (١٥١)، ﴿السَّيِّئَاتِ ثُمَّ﴾ (١٥٣)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (١٥٥)، ﴿أَصِيبُ بِهِ﴾ (١٥٦)، ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ﴾ (١٥٧)، ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾ (١٥٩)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾، ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ (١٦١)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ (١٦٢)، ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ (١٦٧)، ﴿سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ (١٦٩)، ﴿ءَادَمُ مِنْ﴾ (١٧٢)، ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ﴾ (١٧٩)، ﴿يَسْأَلُونَكَ كَاتِبًا﴾ (١٨٧)، ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ (١٨٩)، ﴿يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ﴾ (١٩٧)، ﴿الْعَفْوُ وَأَمْرُ﴾ (١٩٩)، ﴿الشَّيْطَانِ نَزَعٌ﴾ (٢٠٠).

سورة الأنفال

أحد عشر موضعا: ﴿قُلِ الْاِنْفَالُ لِلَّهِ﴾ (١)، ﴿الشُّوْكَةِ تَكُوْنُ﴾ (٧)، ﴿وَرَزَقَكُمُ﴾ (٢٦)، ﴿الْعَذَابُ بِمَا﴾ (٣٥)، ﴿مَتَامِكَ قَلِيْلًا﴾ (٤٣)، ﴿رَبِّنَ لَهُمْ.. وَقَالَ لَا.. اَلْيَوْمَ مِنْ.. اَلْفِتْنَانِ نَكَصَ﴾ (٤٨)، ﴿اِنَّهُ هُوَ﴾ (٦١)، ﴿حَسْبِكَ اللّٰهُ هُوَ﴾ (٦٢).

سورة التوبة

سبعة وعشرون موضعا^(١): ﴿ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ (٢٧)، ﴿ الْمَشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ (٢٨)، ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ ﴾ (٣٠)، ﴿ أَرْسَلَ رَسُولَهُ ﴾ (٣٣)، ﴿ زَيْنَ لَهُمْ ﴾ (٣٧)، ﴿ قِيلَ لَكُمْ ﴾ (٣٨)، ﴿ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ .. وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ ﴾ (٤٠)، ﴿ يَتَّبِعَنَّ لَكَ ﴾ (٤٣)، ﴿ الْفِتْنَةَ سَقَطُوا ﴾ (٤٩)، ﴿ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُّ ﴾ (٥٢)، ﴿ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٦١)، ﴿ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ ﴾ (٧٢)، ﴿ وَطَبَعَ عَلَى ﴾ (٨٧)، ﴿ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ﴾ (٩٠)، ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ﴾ (٩٤)، ﴿ يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ ﴾ (٩٩)، ﴿ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ (١٠١)، و ﴿ اللَّهُ هُوَ .. وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ ﴾ (١٠٤)، ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ ﴾ (١١٣)، [﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ ﴾]، ﴿ يَبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ (١١٥)، ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ﴾ (١١٤)، ﴿ كَادَ تَزِيغُ ﴾ (١١٧)، ﴿ اللَّهُ هُوَ ﴾ (١١٨)، ﴿ يُنْفِقُونَ نَفَقَةً ﴾ (١٢١)، ﴿ زَادَتْهُ هَذِهِ ﴾ (١٢٤).

سورة يونس

خمسة وعشرون حرفا: ﴿ مَنَازِلَ لَتَعْلَمُوا ﴾ (٥)، ﴿ بِالْخَيْرِ لَقَضِيَ ﴾ (١١)، ﴿ زَيْنَ لِلْمُشْرِفِينَ ﴾ (١٢)، ﴿ خَلَّاتِفَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (١٤)، ﴿ أَظْلَمُ مِمَّنْ .. أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ﴾ (١٧)، ﴿ مِنْ بَعْدِ ضِرَاءٍ ﴾ (٢١)، ﴿ السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ ﴾ (٢٧)، ﴿ نَقُولُ لِلَّذِينَ ﴾ (٢٨)، ﴿ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾ (٣١)، ﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ ﴾ (٣٩)، ﴿ أَعْلَمَ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ (٤٠)، ﴿ قِيلَ لِلَّذِينَ ﴾ (٥٢)، ﴿ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (٥٩)، ﴿ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ (٦٤)، ﴿ جَعَلَ لَكُمْ .. اللَّيْلَ لَتَسْكُنُوا ﴾ (٦٧)، ﴿ سُبْحَانَهُ هُوَ ﴾ (٦٨)، ﴿ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾ (٧١)، ﴿ نَطْبَعُ عَلَى ﴾ (٧٤)، ﴿ نَحْنُ لَكُمْ ﴾ (٧٨)، ﴿ قَالَ لَهُمْ مُوسَى ﴾ (٨٠)، ﴿ ءَأَمِنَ لِمُوسَى ﴾ (٨٣)، ﴿ الْغَرَقُ قَالَ ﴾ (٩٠)، ﴿ يُصِيبُ بِهِ ﴾ (١٠٧).

سورة هود النبي

سبع وعشرون موضعا: ﴿ يَعْلَمُ مَا ﴾ (٥)، ﴿ وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا ﴾ (٦)، ﴿ أَظْلَمُ مِمَّنْ ﴾ (١٨)، ﴿ وَيَا قَوْمِ مَنْ ﴾ (٣٠)، ﴿ أَقُولُ لَكُمْ .. أَقُولُ لِلَّذِينَ .. أَعْلَمُ بِمَا ﴾ (٣١)، ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ .. الْيَوْمَ مِنْ ﴾ (٤٣)، ﴿ فَقَالَ رَبِّ ﴾ (٤٥)، ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ (٤٧)، ﴿ نَحْنُ لَكَ ﴾ (٥٣)، ﴿ غَيْرُهُ ﴾ (٥٣).

^(١) كذا عددها المصنف سبعا وعشرين حرفا، وهو قد ذكر ثمانية وعشرين، فزاد حرفا وهو الذى بين المعكوفتين، ولعله زيادة من الناسخ، والصحيح ما ذكره من أنها سبعة وعشرون حرفا بطرح هذا الحرف الزائد، والله أعلم.

هُوَ ﴿٦١﴾، ﴿خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ ﴿٦٦﴾، ﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾ ﴿٧٦﴾، ﴿أَطَهَّرْ لَكُمْ﴾ ﴿٧٨﴾، ﴿لَتَعْلَمَ مَا﴾ ﴿٧٩﴾، ﴿قَالَ لَوْ﴾ ﴿٨٠﴾، ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾ ﴿٨١﴾، ﴿الْمَرْفُودُ﴾ ﴿٩٩﴾ ﴿ذَلِكَ﴾، ﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾ ﴿١٠١﴾، ﴿الْآخِرَةَ ذَلِكَ﴾ ﴿١٠٣﴾، ﴿النَّارَ لَهُمْ﴾ ﴿١٠٦﴾، ﴿فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ ﴿١١٠﴾، ﴿الصَّلَاةَ طَرْفِي .. السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ﴾ ﴿١١٤﴾، ﴿جَهَنَّمَ مِنْ﴾ ﴿١١٩﴾ [١٠].

سورة يوسف

ثمان وثلاثون موضعا: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٢﴾ ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ ﴿٣﴾، ﴿وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ﴾ ﴿٤﴾، ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ ﴿٥﴾، ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ ﴿٢٠﴾، ﴿لِيُوسِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿٢١﴾، ﴿لَكَ قَالَ﴾ ﴿٢٣﴾، ﴿وَشَهِدَ شَاهِدًا﴾ ﴿٢٦﴾، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ ﴿٢٩﴾، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿٣٣﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿٣٤﴾، ﴿قَالَ لَا﴾ ﴿٣٧﴾، ﴿وَقَالَ لِلَّذِي﴾ ﴿٤٢﴾، ﴿ذَكَرَ رَبِّهِ﴾ ﴿٤٢﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ ﴿٤٩﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ ﴿٤٩﴾، ﴿لِيُوسِفَ فِي الْأَرْضِ .. نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ ﴿٥٦﴾، ﴿يُوسِفَ فَدَخَلُوا﴾ ﴿٥٨﴾، ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾ ﴿٦٠﴾، ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ﴾ ﴿٦٢﴾، ﴿ذَلِكَ كَيْلٌ﴾ ﴿٦٥﴾، ﴿قَالَ لَنْ﴾ ﴿٦٦﴾، ﴿نَفْقُدُ صُوعًا﴾ ﴿٧٢﴾، ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا﴾ ﴿٧٦﴾، ﴿يُوسِفَ فِي .. أَعْلَمَ بِمَا﴾ ﴿٧٧﴾، ﴿يُوسِفَ فَلَنْ .. يَا ذَنْ لِي﴾ ﴿٨٠﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿٨٣﴾، ﴿تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿١٠٠﴾، ﴿وَأَعْلَمَ مِنْ﴾ ﴿٨٦﴾، ﴿قَالَ لَا﴾ ﴿٩٢﴾، ﴿أَعْلَمَ مِنَ اللَّهِ﴾ ﴿٩٦﴾، ﴿أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ .. إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿٩٨﴾، ﴿وَالْآخِرَةَ تَوَفَّنِي﴾ ﴿١٠١﴾.

سورة الرعد

ثلاث عشر موضعا: ﴿الثَّمَرَاتِ جَعَلَ﴾ ﴿٣﴾، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ ﴿٨﴾، ﴿بِالنَّهَارِ﴾ ﴿١٠﴾ ﴿لَهُ﴾، ﴿فَيُصِيبُ بِهَا﴾، ﴿الْمِحَالِ﴾ ﴿١٣﴾ ﴿لَهُ﴾، ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿١٦﴾، ﴿الْأَمْثَالَ﴾ ﴿١٧﴾ ﴿لِلَّذِينَ﴾، ﴿الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾ ﴿٢٩﴾، ﴿أَوْ كَلَّمَ بِهِ﴾ ﴿٣١﴾، ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ﴾ ﴿٣٣﴾، ﴿الْعِلْمَ مَا لَكَ﴾ ﴿٣٧﴾، ﴿يَعْلَمُ مَا .. الْكَافِرُ لِمَنْ﴾ ﴿٤٢﴾.

سورة إبراهيم

سنة عشر موضعا: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ﴿٤﴾، ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ ﴿٤﴾، ﴿تَأْذَنَ رَبِّكُمْ﴾ ﴿٧﴾، ﴿لِيُغْفَرَ لَكُمْ﴾ ﴿١٠﴾، ﴿الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ ﴿٢٣﴾، ﴿الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾ ﴿٢٥﴾، ﴿يَأْتِي

^(١٠) وقع قوله ﴿الْآخِرَةَ ذَلِكَ﴾ ﴿١٠٣﴾ مكررا هاهنا، وأحسبه من الناسخ، فحذفناه من النص لأنه قد سبق ذكره، والله أعلم.

سورة سبحان

اثنان وثلاثون موضعا: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (١)، ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾ (٢)، ﴿كِتَابِكَ كَفَى﴾ (١٤)، ﴿نُهْلِكَ قَرْيَةً﴾ (١٦)، ﴿تُرِيدُ نَمًّا﴾ (١٨)، ﴿فَأُولَئِكَ كَانُ﴾ (١٩)، ﴿كَيْفَ فَضَّلْنَا﴾ (٢١)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٢٥)، ﴿نَحْنُ نَرُزُّهُمُ﴾ (٣١)، ﴿أُولَئِكَ كَانُ﴾ (٣٦)، ﴿ذَلِكَ كَانُ﴾ (٣٨) ^(١)، ﴿جَهَنَّمَ مَلُومًا﴾ (٣٩)، ﴿الْعَرْشِ سَيْلًا﴾ (٤٢)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٤٧)، ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٥٥)، ﴿رَبِّكَ كَانُ﴾ (٥٧)، ﴿كَذَّبَ بِهَا﴾ (٥٩)، ﴿الْبَحْرِ لِيَتَّبِعُوا﴾ (٦٦)، ﴿فِيغْرِقَكُمْ﴾ (٦٩)، ﴿الْمَمَاتِ نَمًّا﴾ (٧٥)، ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٨٤)، ﴿أَمْرٍ رَبِّي﴾ (٨٥)، ﴿عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾ (٨٧)، ﴿تُؤْمِنَ لَكَ.. تَفْجَرُ لَنَا﴾ (٩٠)، ﴿تُؤْمِنَ لِرُؤْيِكَ﴾ (٩٣)، ﴿فَقَالَ لَهُ﴾ (١٠١)، ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةٍ﴾ (١٠٠)، ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ﴾ (١٠١)، ﴿قَالَ لَقَدْ﴾ (١٠٢)، ﴿الْآخِرَةَ جِثَا﴾ (١٠٤)، ﴿الْعِلْمَ مِنْ﴾ (١٠٧).

سورة الكهف

أحد وثلاثون موضعا: ﴿الْكَهْفِ فَقَالُوا﴾ (١٠)، ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ (١٣)، ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾ (١٥)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (١٩)، ﴿أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ (٢١)، ﴿أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ (٢٢)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٢٦)، ﴿مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ (٢٧)، ﴿تُرِيدُ زِينَةً﴾ (٢٨)، ﴿لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ (٢٩)، ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ﴾ (٣٤)، ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ﴾ (٣٧)، ﴿جِثَّتْ قُلَّتْ﴾ (٣٩)، ﴿نَجْعَلُ لَكُمْ﴾ (٤٨)، ﴿أَمْرٍ رَبِّي﴾ (٥٠)، ﴿بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا﴾ (٥٦)، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾ (٥٧)، ﴿لَعَجَلُ لَهُمْ.. الْعَذَابِ بَلْ لَهُمْ﴾ (٥٨)، ﴿أَبْرَحَ حَتَّى﴾ (٦٠)، ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ (٦١)، ﴿قَالَ لِفِتَاهِهِ﴾ (٦٢)، ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ (٦٣)، ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى﴾ (٦٦)، ﴿قَالَ لَا﴾ (٧٣)، ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ﴾ (٧٧)، ﴿وَسَتَقُولُ لَهُ﴾ (٨٨)، ﴿تَطَّلِعُ عَلَى﴾ (٩٠)، ﴿نَجْعَلُ لَكَ﴾ (٩٤)، ﴿لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾ (١٠٢)، ﴿جَهَنَّمَ بِمَا﴾ (١٠٦).

^(١) سقط ذكر هذا الموضع من المصنف، أو من النسخ، ولا بد من ذكره ليصح العدد المذكور، والصواب زيادة موضعين آخرين وهو قوله تعالى: ﴿وجعل لهم أجلا﴾ (٩٩)، وقوله ﴿أعلم بكم﴾ (٥٤) فتصبح العدة خمسة وثلاثين حرفا، ويحتمل أن يكون الساقط أحدهما، وانظر الإدغام الكبير لأبي عمرو الداني، والله أعلم،

سورة مريم

اثنان وثلاثون حرفاً: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾ (٢)، ﴿قَالَ رَبِّ .. الْعَظْمُ مِنِّي .. الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (٤)، ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي﴾ (٨)، ﴿كَذَلِكَ قَالَ .. قَالَ رَبُّكَ﴾ (٩)، ﴿الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ (١٢)، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ (١٧)، ﴿رَسُولُ رَبِّكَ﴾ (١٩)، ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ (٢١)، ﴿جَعَلَ رَبُّكَ﴾ (٢٤)، ﴿النَّخْلَةَ تَسَاقَطُ﴾ (٢٥)، ﴿نُكَلِّمُ مَنْ .. الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (٢٩)، ﴿يَقُولُ لَهُ﴾ (٣٥)، ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾ (٣٦)، ﴿نَحْنُ نَرِثُ﴾ (٤٠)، ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ﴾ (٤٢)، ﴿الْعِلْمَ مَا لَمْ﴾ (٤٣)، ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ﴾ (٤٧)، ﴿أَخَاهُ هَارُونَ .. هَارُونَ نَبِيًّا﴾ (٥٣)، ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ (٦٤)، ﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ﴾ (٦٥)، ﴿أَعْلَمُ بِالَّذِينَ﴾ (٧٠)، ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ (٧٣)، ﴿وَقَالَ لَأُوتِينَ﴾ (٧٧)، ﴿الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ﴾ (٩٦).

سورة طه

سبعة وعشرون حرفاً: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ﴾ (١٠)، ﴿نُودِيَ يَا﴾ (١١)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٢٥)، ﴿نُسَبِّحُكَ كَثِيرًا﴾ (٣٣)، ﴿وَنَذْكُرُكَ كَثِيرًا﴾ (٣٤)، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ (٣٥)، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَيَّ﴾ (٣٩)، ﴿إِلَى أُمَّكَ كَيْ﴾ (٤٠)، ﴿قَالَ لَا تَخَافَا﴾ (٤٦)، ﴿قَالَ رَبَّنَا﴾ (٥٠)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (٧٣)، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ (٦١)، ﴿الْيَوْمَ مَنْ﴾ (٦٤)، ﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ (٦٩)، ﴿السَّحَرَةَ سُجَّدًا﴾ (٧٠)، ﴿ءَادَنَ لَكُمْ﴾ (٧١)، ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا﴾ (٧٣)، ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ﴾ (٩٠)، ﴿تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ (٩٧)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (١٠٤)، ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ (١٠٩)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (١١٠)، ﴿ءَادَمَ مِنْ﴾ (١١٥)، ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ﴾ (١٢٥)، ﴿رَبُّكَ قَبْلَ .. النَّهَارِ لَعَلَّكَ﴾ (١٣٠)، ﴿نَحْنُ نَرِزُقُكَ﴾ (١٣٢).

سورة الأنبياء

سبع مواضع: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٢٨)، ﴿ذِكْرُ رَبِّهِمْ﴾ (٤٢)، ﴿يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ﴾ (٤٣)، ﴿قَالَ لِأَبِيهِ﴾ (٥٢)، ﴿قَالَ لَقَدْ﴾ (٥٤)، ﴿يُقَالُ لَهُ﴾ (٦٠)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (١١٠).

سورة الحج

اثنان وثلاثون موضعاً: ﴿السَّاعَةِ شَيْءٌ﴾ (١)، ﴿النَّاسِ سُكَارَى﴾ (٢)، ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ (٥)، ﴿الْأَرْحَامَ مَا .. الْعُمُرِ لِكَيْ لَا .. يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ﴾ (٥)، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ (٦)، ﴿وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ﴾ (١١)، ﴿الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ (١٤)، ﴿الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ (٢٣)، ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ ..

﴿عَاكِفٌ فِيهِ﴾ (٢٥)، ﴿لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ﴾ (٢٦)، ﴿يَدْفَعُ عَنِّي﴾ (٣٨)، ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ (٣٩)، ﴿كَانَ نَكِيرٍ﴾ (٤٤)، ﴿رَبِّكَ كَأَلْفِ﴾ (٤٧)، ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (٥٦)، ﴿عَاقِبَ بِمِثْلِ .. عُوْقِبَ بِهِ﴾ (٦٠)، ﴿اللَّهُ هُوَ .. ذُوْنِهِ هُوَ .. وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٦٢)، ﴿سَخَّرَ لَكُمْ .. تَقَعَّ عَلَيَّ﴾ (٦٥)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٦٨)، ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ (٦٩)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٧٦)، ﴿تَعْرِفُ فِي﴾ (٧٢)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٧٦)، ﴿جِهَادِهِ هُوَ .. اللَّهُ هُوَ﴾ (٧٨).

سورة المؤمنون

اثنا عشر موضعا: ﴿الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ (١٦)، ﴿قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَدَّبْتُونِي﴾ (٢٦)، ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ﴾ (٣٨)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٣٩)، ﴿أَخَاهُ هَارُونَ﴾ (٤٥)، ﴿أَنْتُمْ مِنْ لِبَشَرَيْنِ﴾ (٤٧)، ﴿وَبَيْنَ (٥٥) نُسَارِعُ﴾، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٩٦)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٩٩)، ﴿أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ (١٠١)، ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ (١١٢)، ﴿ءَاخِرَ لَأَ﴾ (١١٧).

سورة النور

أحد وثلاثون موضعا: ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (٢)، ﴿الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ .. بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (٤)، ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ (٥)، ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ .. عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَافِرُونَ﴾ (١٣)، ﴿وَتَحْسِبُونَهُ هَيِّنًا﴾ (١٥)، ﴿تَتَكَلَّمُ بِهَذَا﴾ (١٦)، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٢٥)، ﴿يُؤَدِّنَ لَكُمْ .. قِيلَ لَكُمْ﴾ (٢٨)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٢٩)، ﴿لِيُعْلَمَ مَا﴾ (٣١)، ﴿يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ (٣٣)، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا .. الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾ (٣٥)، ﴿وَالْأَصَالِ رِجَالٌ﴾ (٣٦)، ﴿وَالْأَبْصَارُ (٣٧) لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾، ﴿فِيصِيبُ بِهِ .. يَكَادُ سَنًا بَرْقِهِ .. يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ (٤٣)، ﴿خَلَقَ كُلَّ﴾ (٤٥)، ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ (٤٧)، ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (٤٨)، ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (٥١)، ﴿الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ﴾ (٥٦)، ﴿الْحُلْمَ مِنْكُمْ﴾ (٥٨)، ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةٍ﴾ (٥٨)، ﴿يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ (٦٠)، ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ (٦٢)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٦٤).

سورة الفرقان

ثمانية عشر حرفا: ﴿لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (١)، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٢)، ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ (١٠) [١٠]، ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ (١٠)، ﴿كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ (١١)، ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً﴾ (٢٣)، ﴿الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ (٢٥)، ﴿أَخَاهُ هَارُونَ﴾ (٣٥)، ﴿ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ (٣٨)، ﴿يَرْجُونَ

(١١) سقط ذكر هذا الموضع على المصنف، أو الناسخ، وبه يكتمل العدد المذكور، والله أعلم.

نُشُورًا ﴿٤٠﴾، ﴿إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ ﴿٤﴾، ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ﴾ ﴿٤٥﴾، ﴿جَعَلَ لَكُمْ .. اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ ﴿٤٧﴾، ﴿رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ﴿٥٤﴾، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ ﴿٦٠﴾، ﴿ذَلِكَ قَوَامًا﴾ ﴿٦٧﴾.

سورة الشعراء

ثلاثون موضعا^(١): ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿١٢﴾، ﴿رَسُولُ رَبِّ﴾ ﴿١٦﴾، [﴿قَالَ رَبِّ﴾] ﴿٢٤﴾، ﴿قَالَ لِمَنْ﴾ ﴿٢٥﴾، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ ﴿٢٦﴾، ﴿قَالَ رَبُّ﴾ ﴿٢٨﴾، ﴿قَالَ لَيْنِ﴾ ﴿٢٩﴾، ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ﴾ ﴿٣٤﴾، ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ﴾ ﴿٣٩﴾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿٤٣﴾، ﴿السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾ ﴿٤٦﴾، ﴿ءَاذَنْ لَكُمْ﴾ ﴿٤٩﴾، ﴿يَغْفِرَ لَنَا﴾ ﴿٥١﴾، ﴿قَالَ لِأَبِيهِ﴾ ﴿٧٠﴾، ﴿يَغْفِرَ لِي﴾ ﴿٨٢﴾، ﴿وَرِثَةَ جَنَّةٍ﴾ ﴿٨٥﴾، ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ ﴿٩٢﴾، ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ﴾ ﴿٩٣﴾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿١٠٦﴾، ﴿أَنْتُمْ مِنْ لَدُنِّكَ﴾ ﴿١١١﴾، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿١١٧﴾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿١٢٤﴾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿١٤٢﴾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿١٦١﴾، [﴿قَالَ لَهُمْ﴾] ﴿١٧٧﴾، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ﴿١٨٤﴾، ﴿قَالَ رَبِّي .. أَعْلَمُ بِمَا﴾ ﴿١٨٨﴾، ﴿لَتَنْزِيلُ رَبِّ﴾ ﴿١٩٢﴾، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ ﴿١٩٢﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿٢٢٠﴾.

سورة النمل

أربع وعشرون حرفا: ﴿بِالْآخِرَةِ زَيْنًا﴾ ﴿٤﴾، ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ﴾ ﴿١٦﴾، ﴿وَحُحِشِرَ لِسُلَيْمَانَ﴾ ﴿١٧﴾، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿١٩﴾، ﴿وَزَيْنَ لَهُمْ﴾ ﴿٢٤﴾، ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾ ﴿٢٥﴾، ﴿لَا قِيلَ لَهُمْ﴾ ﴿٣٧﴾، ﴿أَنْ تَقُومَ مِنْ﴾ ﴿٣٩﴾، ﴿مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾ ﴿٤٠﴾، ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ ﴿٤٠﴾، ﴿عَرَشُكَ قَالَتْ .. كَأَنَّهُ هُوَ .. الْعِلْمَ مِنْ﴾ ﴿٤٢﴾، ﴿قِيلَ لَهَا﴾ ﴿٤٤﴾، ﴿مَعَكَ قَالَ﴾ ﴿٤٧﴾، ﴿الْمَدِينَةَ تِسْعَةَ﴾ ﴿٤٨﴾، ﴿قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ ﴿٥٤﴾، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ ﴿٦٠﴾، ﴿وَجَعَلَ لَهَا﴾ ﴿٦١﴾، ﴿وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ ﴿٦٤﴾، ﴿لَا يَعْلَمُ مَنْ﴾ ﴿٦٥﴾، ﴿لِيَعْلَمَ مَا﴾ ﴿٧٤﴾، ﴿يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾ ﴿٨٣﴾، ﴿اللَّيْلَ لِيَتَسَكَّنُوا﴾ ﴿٨٦﴾.

سورة القصص

تسعة وعشرون موضعا: ﴿الْمُبِينِ﴾ ﴿٢﴾ نَتَلُو، ﴿وَنُؤْمِنَنَّ لَهُمْ﴾ ﴿٦﴾، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿١٦﴾، ﴿فَغَفَرَ لَهُ﴾ ﴿١٦﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿١٦﴾، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا﴾ ﴿١٧﴾، ﴿قَالَ لَهُ﴾ ﴿١٨﴾، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿٢١﴾، ﴿فَقَالَ رَبِّ﴾ ﴿٢٤﴾، ﴿قَالَ لَا تَخَفْ﴾ ﴿٢٥﴾، ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ﴾ ﴿٢٩﴾، ﴿النَّارِ﴾

^(١) قلت: والصواب أنها واحد وثلاثون موضعا، وذكر المصنف تسعا وعشرين فقط، وزدنا الموضعين بين المعكوفتين لاحتمال أن يكون كلا منهما هو الساقط، والله أعلم.

لَعَلَّكُمْ ﴿٢٩﴾، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٣٣)، ﴿وَنَجْعَلُ لَكُمْ﴾ (٣٥)، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٧)، ﴿بَصَائِرَ
لِلنَّاسِ﴾ (٤٣)، ﴿عِنْدَ اللَّهِ هُوَ﴾ (٤٩)، ﴿الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ (٥١)، ﴿مِنْ قَبْلِهِ هُمْ﴾ (٥٢)، ﴿أَعْلَمُ
بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (٥٦)، ﴿الْقَوْلَ رَبَّنَا﴾ (٦٣)، ﴿الْخَيْرَةَ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ (٦٨)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٦٩)،
﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (٧٣)، ﴿قَوْمَ مُوسَى﴾ (٧٦)، ﴿قَالَ لَهُ﴾ (٧٦)، ﴿وَيَقْدِرُ لَوْ لَا﴾ (٨٢)، ﴿أَعْلَمُ
مَنْ﴾ (٨٥)، ﴿ءَاخِرَ لَا﴾ (٨٨).

سورة العنكبوت

خمسة وعشرون موضعا: ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (١٠)، ﴿قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ (١٦)، ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾ (٢١)،
﴿وَيَرْحَمُ مَنْ﴾ (٢١)، ﴿فَأَمَّنَ لَهُ﴾ (٢٦)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٢٦)، ﴿قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ (٢٨)،
﴿سَبَقَكُمْ﴾ (٢٨)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٣٠)، ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٢)، [﴿أَمْرَاتِكَ كَانَتْ﴾ (٣٣)]^(١)،
﴿تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ (٣٨)، ﴿وَزَيَّنَ لَهُمْ﴾ (٣٨)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٤٢)، ﴿الصَّلَاةَ تَنْهَى﴾ (٤٥)، ﴿يَعْلَمُ
مَا﴾ (٤٥)، ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ (٤٦)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٥٢)، ﴿الْمَوْتِ ثُمَّ﴾ (٥٧)، ﴿تَحْمِلُ
رِزْقَهَا﴾ (٦٠)، ﴿وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ (٦١)، ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ (٦٢)، ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾ (٦٨)،
﴿كَذَّبَ بِالْحَقِّ﴾ (٦٨)، ﴿جَهَنَّمَ مَثْوَى﴾ (٦٨).

سورة الروم

اثنا عشر موضعا: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٢٠)، ﴿تَبْدِيلَ لِحَلْقِ﴾ (٣٠)، ﴿يَتَكَلَّمُ بِمَا﴾ (٣٥)،
﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٤٠)، ﴿رَزَقَكُمْ﴾ (٤٠)، ﴿الْقِيَمِ مِنْ﴾ (٤٣)، ﴿يَأْتِي يَوْمَ﴾ (٤٣)، ﴿أَصَابَ
بِهِ﴾ (٤٨)، ﴿أَثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ (٥٠)، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٥٤)، ﴿بَعْدَ ضَعْفٍ﴾ (٥٤)، ﴿كَذَلِكَ
كَانُوا﴾ (٥٥).

سورة لقمان

ثمان مواضع: ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ (١٢)، ﴿قَالَ لُقْمَانُ﴾ (١٣)، ﴿سَخَّرَ لَكُمْ﴾ (٢٠)، ﴿قِيلَ
لَهُمْ﴾ (٢١)، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ (٢٦)، ﴿بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٣٠)، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٣٠)، ﴿وَيَعْلَمُ
مَا﴾ (٣٤).

^(١) ساقط من السياق، وبه يتم العدد المذكور، ووقع في أول السورة قوله: ﴿قال رب﴾، وليس من هذه السورة، وأحسبه من النسخ، والله أعلم.

سورة السجدة

سبعة مواضع: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ﴾ (٩)، ﴿الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا﴾ (١٢)، ﴿جَهَنَّمَ مِنْ﴾ (١٣)، ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ (٢٠)، ﴿الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ﴾ (٢١)، ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾ (٢٢)، ﴿وَجَعَلْنَاهُ هَدًى﴾ (٢٣).

سورة الأحزاب

ثمان مواضع: ﴿مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْتُونَ﴾ (١٥)، ﴿وَقَدَفَ فِي﴾ (٢٦)، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي﴾ (٣٧)، ﴿الْمُؤْمِنَاتِ نَمَّ﴾ (٤٩)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٥١)، ﴿يُؤْذَنُ لَكُمْ﴾ (٥٣)، ﴿أَطَهَّرُ لِقُلُوبِكُمْ﴾ (٥٣)، ﴿السَّاعَةَ تَكُونُ﴾ (٦٣).

سورة سبأ

أحد عشر موضعا: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٢)، ﴿لِنَعْلَمَ مَنْ﴾ (٢١)، ﴿أُذِنَ لَهُ﴾ (٢٣)، ﴿فُزِعَ عَنْ﴾ (٢٣)، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ (٢٣)، ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ (٢٤)، ﴿وَنَجْعَلُ لَهُ﴾ (٣٣)، ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ (٣٩)، ﴿يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ (٢٢٨)، ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٤٢)، ﴿كَانَ نَكِيرٍ﴾ (٤٥).

سورة الملائكة

عشر مواضع: ﴿مُرْسِلَ لَهُ﴾ (٢)، ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ (٣)، ﴿زَيْنَ لَهُ﴾ (٨)، ﴿الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ (١٠)، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (١١)، ﴿مَوَآخِرَ لَتَبْتَغُوا﴾ (١٢)، ﴿وَاللَّهُ هُوَ﴾ (١٥)، ﴿كَانَ نَكِيرٍ﴾ (٢٦)، ﴿وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ﴾ (٢٨)، ﴿خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ (٣٩).

سورة يس

عشر مواضع: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي﴾ (١٢)، ﴿بِمَا عَفَرَ لِي﴾ (٢٧)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ (٤٥)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ (٤٥)، ﴿رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾ (٤٧)، ﴿أَنْطَعِمُ مَنْ﴾ (٤٧)، ﴿يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ﴾ (٧٥)، ﴿نَعْلَمُ مَا﴾ (٧٦)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (٨٠)، ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ﴾ (٨٢).

سورة الصافات

عشر مواضع: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًّا﴾ (١)، ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾ (٢)، ﴿فَالنَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ (٣)، ﴿الْيَوْمِ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ (٢٦)، ﴿قَوْلُ رَبِّنَا﴾ (٣١)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ (٣٥)، ﴿ذُرِّيَّتُهُ هُمْ﴾ (٧٧)، ﴿قَالَ لِأَبِيهِ﴾ (٨٥)، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ (٩٦)، ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ (١٢٤).

سورة ص

اثنا عشر موضعا: ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةٍ﴾ (٩)، ﴿وَتَسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (٢٣)، ﴿قَالَ لَقَدْ﴾ (٢٤)، ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ﴾ (٢٤)، ﴿سُلَيْمَانَ نِعْمَ﴾ (٣٠)، ﴿ذِكْرٍ رَبِّي﴾ (٣٢)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٣٥)، ﴿الْقَهَّارُ رَبُّ﴾ (٦٥)، ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ (٧١) [١]، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٧٩)، ﴿أَقُولُ﴾ (٨٤) ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ (٨٥)، ﴿جَهَنَّمَ مِنْكَ﴾ (٨٥).

سورة الزمر

ثمان وعشرون موضعا: ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ (٢)، ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (٣)، ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ﴾ (٤)، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٦)، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ (٦)، ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ (٦)، ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ﴾ (٨)، ﴿بِكُفْرِكُمْ قَلِيلًا﴾ (٨)، ﴿فِي النَّارِ﴾ (١٩) ﴿لَكِنَّ﴾ (٢٤)، ﴿أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا﴾ (٢٦)، ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾ (٣٢)، ﴿وَكَذَبَ بِالصَّدَقِ﴾ (٣٢)، ﴿فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى﴾ (٣٢)، ﴿الشَّفَاعَةَ جَمِيعًا﴾ (٤٤)، ﴿تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ (٤٦)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٥٣)، ﴿الْعَذَابُ بَعْتَهُ﴾ (٥٥)، ﴿أَوْ تَقُولُ لَوْ﴾ (٥٧)، ﴿اللَّهُ هَدَانِي﴾ (٥٧)، ﴿الْقِيَامَةَ تَرَى﴾ (٦٠)، ﴿جَهَنَّمَ مَثْوًى﴾ (٦٠)، ﴿خَالِقِ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٦٢)، ﴿بِنُورِ رَبُّهَا﴾ (٦٩)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٧٠)، ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ (٧١)، ﴿الْجَنَّةِ زُمرًا﴾ (٧٣)، ﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾ (٧٣).

سورة الطول

تسعة وعشرون موضعا: ﴿الطَّوِيلَ لَا﴾ (٣)، ﴿بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا﴾ (٥)، ﴿وَيُنزِلُ لَكُمْ﴾ (١٣)، ﴿الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ (١٥)، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٢٠)، ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ (٢٨)، ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾ (٢٨)، ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ (٣١)، ﴿إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ﴾ (٣٤)، ﴿زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ﴾ (٣٧)، ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي﴾ (٤١)، ﴿الْعَفَّارِ﴾ (٤٢) ﴿لَا﴾ (٤٤)، ﴿حَكَمَ بَيْنَ﴾ (٤٨)، ﴿النَّارِ لِحِزْنَةِ جَهَنَّمَ﴾ (٤٩)، ﴿لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ (٥١)، ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٥٦) ﴿لَخَلَقُ السَّمَاوَاتِ﴾ (٦٠)، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ﴾ (٦٠)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (٦١)، ﴿اللَّيْلِ لَتَسْكُنُوا﴾ (٦١)، ﴿خَالِقِ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٦٢)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (٦٤)، ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنْ .. الطَّيِّبَاتِ ذَلِكَ﴾ (٦٤)، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٦٧)، ﴿يَقُولُ لَهُ﴾ (٦٨)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ (٧٣)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (٧٩).

(١) ساقط من السياق، وبه يتم العدد المذكور، والله أعلم.

سورة فصلت

سنة عشر موضعا: ﴿فَقَالَ لَهَا﴾ (١١)، ﴿أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٢١)، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٢١)،
 ﴿النَّارِ لَهُمْ﴾ (٢٨)، ﴿الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ (٢٨)، ﴿تُوَعَّدُونَ﴾ (٣٠) ﴿نَحْنُ﴾، ﴿تَدْعُونَ﴾ (٣١) ﴿نُزُلًا﴾،
 ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ (٣٦)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٣٦)، ﴿وَالْقَمَرُ لَا﴾ (٣٧)، ﴿بِالذِّكْرِ لَمَّا﴾ (٤١)،
 ﴿يُقَالُ لَكَ﴾ (٤٣)، ﴿قِيلَ لِلرُّسُلِ﴾ (٤٣)، ﴿فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ (٤٥)، ﴿مِنَ بَعْدِ ضَرَاءٍ﴾ (٥٠)،
 ﴿يَتَّبِعْنَ لَهُمْ﴾ (٥٣).

سورة عسق

عشر مواضع: ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ (٥)، ﴿فَاللَّهُ هُوَ﴾ (٩)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (١١)، ﴿الْبَصِيرُ﴾ (١١)
 لَهُ، ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ (١٧)، ﴿الْفُضْلَ لِقُضِيِّ﴾ (٢١)، ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾ (٢٥)، ﴿وَيَنْشُرُ
 رَحْمَتَهُ﴾ (٢٨)، ﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ (٤٧)، ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (٥١).

سورة الزخرف

اثنا عشر موضعا: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (١٠)، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾ (١٠)، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾ (١٢)،
 ﴿وَالْأَنْعَامَ مَا﴾ (١٢)، ﴿سَخَّرَ لَنَا﴾ (١٣)، ﴿الرَّحْمَنَ نَقِيضٌ﴾ (٣٦)، ﴿رَسُولُ رَبِّ﴾ (٤٦)،
 ﴿مَرِيَمَ مَثَلًا﴾ (٥٧)، ﴿وَلِإِبْنِ لَكُمْ﴾ (٦٣)، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٦٤)، ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾ (٦٤)،
 ﴿رَبِّكَ قَالَ﴾ (٧٧).

سورة الدخان

أربع مواضع: ﴿يُفْرَقُ كُلُّ﴾ (٤)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٦)، ﴿الْبَحْرَ رَهْوًا﴾ (٢٤)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٤٢).

سورة الجاثية

سبع مواضع: ﴿عَلِمَ مِنْ﴾ (٩)، ﴿سَخَّرَ لَكُمْ﴾ (١٢)، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ﴾ (١٣)، ﴿بَصَائِرَ
 لِلنَّاسِ﴾ (٢٠)، ﴿الصَّالِحَاتِ سَوَاءً﴾ (٢١)، ﴿إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ (٢٣)، ﴿اللَّهُ هُزُؤًا﴾ (٣٥).

سورة الأحقاف

ثمان مواضع: ﴿الْحَكِيمِ﴾ (٢) مَا، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٨)، ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ (١٠)، ﴿قَالَ
 رَبِّ﴾ (١٥)، ﴿قَالَ لِيَا لِدَيْهِ﴾ (١٧)، ﴿بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (٢٥)، ﴿الْعَذَابِ بِمَا﴾ (٣٤)، ﴿الْعَزْمِ
 مِنْ﴾ (٣٥).

سورة محمد

عشر مواضع: ﴿الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ (١٢)، ﴿نَاصِرَ لَهُمْ﴾ (١٣)، ﴿زَيْنَ لَهُ﴾ (١٤)، ﴿عِنْدِكَ قَالُوا﴾ (١٦)، ﴿الْعِلْمَ مَاذَا﴾ (١٦)، ﴿يَعْلَمُ مُتَقَلِّبُكُمْ﴾ (١٩)، ﴿الْقِتَالُ رَأَيْتَ﴾ (٢٠)، ﴿تَبَيَّنَ لَهُمْ﴾ (٢٥)، ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ (٢٥)، ﴿تَبَيَّنَ لَهُمْ﴾ (٣٢).

سورة الفتح

ثلاثة عشر موضعا: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾ (٢)، ﴿تَقَدَّمَ مِنْ﴾ (٢)، ﴿وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ﴾ (٥)، ﴿سَيَقُولُ لَكَ﴾ (١١)، ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ﴾ (١٤)، ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ (١٤)، ﴿فَعَلِمَ مَا﴾ (١٨)، ﴿فَعَجَّلَ لَكُمْ﴾ (٢٠)، ﴿فَعَلِمَ مَا﴾ (٢٧)، ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾ (٢٨)، ﴿الْكَفَّارِ رُحَمَاءُ.. السُّجُودِ ذَلِكَ..﴾ (٢٩).

الحجرات

خمسة مواضع: ﴿الْأَمْرِ لَعْنَتُمْ﴾ (٧)، ﴿بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ﴾ (١١)، ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ﴾ (١٢)، ﴿وَقِبَائِلٍ لِيَتَعَارَفُوا﴾ (١٣)، ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾ (١٦).

ق

ثمان مواضع: ﴿وَنَعْلَمُ مَا﴾ (١٦)، ﴿قَرِينُهُ هَذَا﴾ (٢٣)، ﴿قَالَ لَا﴾ (٢٨)، ﴿الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ (٢٩)، ﴿نَقُولُ لِيَجْهَنَّمَ﴾ (٣٠)، ﴿رَبِّكَ قَبْلَ﴾ (٣٩)، ﴿نَحْنُ نُحْيِي﴾ (٤٣)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٤٥).

والذاريات

عشر مواضع: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرْوًا﴾ (١)، ﴿أَفِكَ﴾ (٩) ﴿قُتِلَ﴾، ﴿حَدِيثُ صَيْفٍ﴾ (٢٤)، ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ (٣٠)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٣٠)، ﴿الْعَقِيمَ﴾ (٤١) ﴿مَا﴾، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ (٤٣)، ﴿أَمْرٍ رَبِّهِمْ﴾ (٤٤)، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ (٥٨).

والطور

حرفان: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (٢٨)، ﴿خَزَائِنُ رَبِّكَ﴾ (٣٨).

والنجم

عشر مواضع: ﴿الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ﴾ (٢٧)، ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٠)، ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٠)، ﴿أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ (٣٢)، ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٢)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ (٤٣)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ (٤٤)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ (٤٨)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ (٤٩)، ﴿الْحَدِيثِ تَعَجُّبُونَ﴾ (٥٩).

سورة القمر

حرفان: ﴿يَقُولُونَ نَحْنُ﴾ (٤٤)، ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ (٥٥).

سورة الرحمن

حرفان: ﴿يُكَذِّبُ بِهَا﴾ (٤٣)، ﴿عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ (٦٦).

سورة الواقعة

خمسة مواضع: ﴿الَّذِينَ نَحْنُ﴾ (٥٦) ﴿نَحْنُ﴾ (٥٩) ﴿الْخَالِقُونَ﴾ (٥٩) ﴿نَحْنُ﴾ (٥٩)، ﴿الْمُنشِئُونَ﴾ (٧٢) ﴿نَحْنُ﴾ (٧٢)، ﴿أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ﴾ (٧٥)، ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ (٩٤).

سورة الحديد

أربع مواضع: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٤)، ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمْ﴾ (١٣)، ﴿الْعَظِيمِ﴾ (٢١) ﴿مَا﴾ (٢١)، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٢٤).

سورة المجادلة

ستة أحرف: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (٣)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٧)، ﴿الَّذِينَ نُهُوا﴾ (٨)، ﴿قِيلَ لَكُمْ﴾ (١١)، ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ﴾ (٢٢)، ﴿حِزْبَ اللَّهِ هُمْ﴾ (٢٢).

الحشر

خمسة مواضع: ﴿وَقَدَفَ فِي﴾ (٢)، ﴿الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ (١١)، ﴿قَالَ لِلْإِنْسَانِ﴾ (١٦)، ﴿كَالَّذِينَ نَسُوا﴾ (١٩)، ﴿الْمُصَوِّرُ لَهُ﴾ (٢٤).

المتحنة

ستة مواضع: ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (١)، ﴿الْمَصِيرُ﴾ (٤) ﴿رَبَّنَا﴾ (٤)، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ (٦)، ﴿أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ.. الْكُفَّارِ لَا.. يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ (١٠).

الصف

ثلاث مواضع: ﴿أَظْلَمُ مِمَّنْ﴾ (٧)، ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾ (٩)، ﴿الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ﴾ (١٤).

الجمعة

أربعة مواضع: ﴿مِنْ قَبْلِ لَيْفِي﴾ (٢)، ﴿التَّوْرَةَ تَمُّ﴾ (٥)، ﴿الْعَظِيمِ . مَثَلُ﴾ (٤)، ﴿اللَّهُوِ وَمِنْ﴾ (١١).

المنافقون

حرفان: ﴿فَطَبِعَ عَلَيَّ﴾ (٣)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ (٥).

التغابن

ثلاثة مواضع: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (٢)، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ (٤)، ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾ (٤).

سورة الطلاق

حرفان: ﴿حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ (٦)، ﴿أَمْرٍ رَبَّهَا﴾ (٨).

التحريم

موضعان: ﴿تُحَرِّمُ مَا﴾ (١)، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ (٤).

الملك

ستة مواضع: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾ (٨)، ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ (٢١)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (١٥)، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾ (٢٣)، ﴿يَعْلَمُ مِنْ﴾ (١٤)، ﴿كَانَ نَكِيرٍ﴾ (١٨).

القلم

خمسة مواضع: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٧)، ﴿أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (٧)، ﴿أَكْبَرُ لَوْ﴾ (٣٣)، ﴿يُكَذِّبُ بِهَذَا﴾ (٤٤)، ﴿بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ (٤٤).

الحاقة

أربع مواضع: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ (١٦)، ﴿أَقْسِمُ بِمَا﴾ (٣٨)، ﴿لَقَوْلِ رَسُولٍ﴾ (٤٠)، ﴿الْأَقَاوِيلِ﴾ (٤٤) ﴿لَأَخَذْنَا﴾.

المعارج

ثلاث مواضع: ﴿الْمَعَارِجِ (٣) تَعْرُجُ﴾، ﴿أُقْسِمُ بِرَبِّ﴾ (٤٠)، ﴿الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ (٤٣).

سورة نوح

ستة مواضع: ﴿يُؤَخِّرُونَ كُنُوتَكُمْ﴾ (٤)، ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (٥)، ﴿لِتَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (٧)، ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ﴾ (١٤)، ﴿الشَّمْسِ سِرَاجًا﴾ (١٦)، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ (١٩).

الجن

ستة مواضع: ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾ (٣)، ﴿ذَلِكَ كُنَّا﴾ (١١)، ﴿طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ (١١)، ﴿نُعْجِزُهُ هَرَبًا﴾ (١٢)، ﴿ذَكَرَ رَبِّهِ﴾ (١٧)، ﴿يَجْعَلُ لَهُ﴾ (٢٥).

المزمل

حرف واحد: ﴿عِنْدَ اللَّهِ هُوَ﴾ (٢٠).

المدثر

ستة مواضع: ﴿سَقَرٌ (٢٧) لَا﴾، ﴿تَذَرُ (٢٨) لَوَاحِةً﴾، ﴿لِلْبَشَرِ (٣٦) لِمَنْ﴾، ﴿سَلَكَكُمْ﴾ (٤٢)، ﴿نُكَذِّبُ بِيَوْمِ﴾ (٤٦)، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ (٥٦).

القيامة

ثلاثة مواضع: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ﴾ (١)، ﴿أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ﴾ (٢)، ﴿نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ (٣).

الإنسان

ثلاثة أحرف: ﴿الدَّهْرِ لَمْ﴾ (١)، ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ (٦)، ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ (٢٣).

والمرسلات

أربع مواضع: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ (٥)، ﴿ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ (٣٠)، ﴿يُؤَذِّنُ لَهُمْ﴾ (٣٦)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ (٤٨).

سورة النبا

ثلاثة مواضع: ﴿اللَّيْلِ لِبَاسًا﴾ (١٠)، ﴿وَالْمَلَائِكَةَ صَفًّا﴾ (٣٨)، ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ (٣٨).

والنازعات

ثلاثة مواضع: ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾ (٣)، ﴿فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ (٤)، ﴿الرَّاجِفَةُ﴾ (٦) **تَتَّبِعُهَا**.

عبس

ليس فيها إدغام.

التكوير

خمس أحرف: ﴿التُّفُوسُ زُوجَتْ﴾ (٧)، ﴿الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ (٨)، ﴿أُقْسِمُ بِالْخُنُوسِ﴾ (١٥)، ﴿لَقَوْلِ رَسُولٍ﴾ (١٩)، ﴿الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ (٢٤).

الانفطار

حرف واحد: ﴿رَكَّبَكَ كَلًّا﴾ (٨).

المطففين

خمس أحرف: ﴿يَكْذِبُ بِهِ﴾ (١٢)، ﴿الْأَبْرَارِ لَفِي﴾ (١٨)، ﴿الْفَجَّارِ لَفِي﴾ (٧)، ﴿تَعْرِفُ فِي﴾ (٢٤)، ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ (٢٨).

الانشقاق

أربعة أحرف: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ (٦)، ﴿رَبِّكَ كَذْحَا﴾ (٦)، ﴿أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ﴾ (١٦)، ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ (٢٣).

البروج

ثلاثة مواضع: ﴿الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ﴾ (١٠)، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ (١٣)، ﴿الْوُدُودُ﴾ (١٤) **ذُو**.

الطارق

ليس فيها إدغام.

سبح

أيضا.

الغاشية

أيضا.

الفجر

خمسة مواضع: ﴿ذَلِكَ قَسَمٌ﴾ (٥)، ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ (٦)، ﴿فَيَقُولُ رَبِّ﴾ (١٥)، ﴿فَيَقُولُ رَبِّي﴾ (١٦).

البلد

حرف ﴿أُقْسِمُ بِهَذَا﴾ (١).

الشمس

حرف ﴿فَقَالَ لَهُمْ﴾ (١٣).

الليل

حرف: ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ (٩).

العلق

حرف: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (٤).

القدر

حرفين: ﴿الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةٌ﴾، ﴿الْفَجْرِ (٥) لَمْ﴾: إذا وصل، ﴿الْبَرِيَّةِ . جَزَاؤُهُمْ﴾ (البرية ٧، ٨).

والعاديات

ثلاثة مواضع: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ (١)، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ (٣)، ﴿الْخَيْرِ لَشَدِيدٍ﴾ (٨)،

﴿فَأُمَّهُ هَآوِيَةٌ﴾ (القارعة ٩).

﴿تَطَّلِعُ عَلَى﴾ (الهمزة ٧).

﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ (الفيل ١).

إيلاف

﴿وَالصَّيْفِ (٢) فَلْيَعْبُدُوا﴾،

﴿يُكَذِّبُ بِالذِّينِ﴾ (الدين ١).

فجملة حروف الإدغام التي ذكرنا عن أبي عمرو من غير اختلاف ألف ومائتان واثنان وسبعون حرفاً^(١)، أما «يَا قَوْمِ مَا لِي» وأخواتها روى بن قرة عن أبي عمرو ترك الإدغام.



^(١) كذا عدها المصنف، يعنى على مذهبه، وأحصيتها على العدد المذكور في أول كل سورة فبلغت ألف حرف ومائتين وستة وسبعين حرفاً، وقال ابن الجزرى في النشر (١/ ٢٩٥) أن ما أدغمه أبو عمرو على مذهب ابن مجاهد ألف حرف ومائتين وسبعين حرفاً، قال: "وَجَمِيعُ مَا أَدْغَمَهُ عَلَيَّ مَذْهَبُ غَيْرِ ابْنِ مُجَاهِدٍ إِذَا وَصَلَ السُّورَةَ بِالسُّورَةِ أَلْفُ حَرْفٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ لِدُخُولِ آخِرِ الْقَدْرِ بِـ" لَمْ يَكُنْ"، وَعَلَى رِوَايَةٍ مَنْ بَسَمَلَ إِذَا وَصَلَ آخِرَ السُّورَةِ بِالسُّورَةِ أَلْفُ حَرْفٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةُ أَحْرَفٍ لِدُخُولِ آخِرِ الرَّعْدِ بِأَوَّلِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَآخِرِ إِبْرَاهِيمَ بِأَوَّلِ الْحَجَرِ، وَعَلَى رِوَايَةٍ مَنْ فَصَلَ بِالسَّكْتِ وَلَمْ يُبَسَمَلِ أَلْفُ حَرْفٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ"، والله أعلم.

كتاب الهمزة

الهمز ضربان: ساكنٌ ومتحركٌ، فالساكن ثلاثة أضرب: فاءُ فعل، وعينُ فعل، ولامُ فعل. ففاء الفعل نحو: «يؤمن»، و«يأكل»، و«يؤثر»، و«يأمر»، و«مؤمن»، و«مأكول» وشبه ذلك: فوزش، وأبو جعفر، والأعشى يتركون همزها في كل حال. استثنى ورش «وتؤوي»، و«تؤويه»، و«المأوى»، فابن عيسى والأسدي يتركان الهمز، الباقون عنه بالهمز.

وكذلك قالون في «المؤتفكة»، و«المؤتفكات». وهكذا أبو عمرو إذا أدرج القراءة غير ما أبين، وشبيهة، وورش في اختيارها كذلك، وهو الاختيار.

قال الطبرائي: العمري بخيال الهمزة، وحكى العراقي همزها في الأسماء عن شجاع دون الأفعال^(١).

فإن كانت عينا من الفعل نحو: «ذئب»، و«بئر»، و«بئس»، وشبه ذلك في الأفعال والأسماء: ترك همزها أبو جعفر، وشبيهة، وورش^(٢) وفي اختياره، والأعشى، وأبو عمرو إذا أدرج، وهو الاختيار.

(١) كذا رواه المصنف عن الأصبهاني عن ورش بإبدال الهمز في هذه الكلمات، وهو خلاف المشهور عنه في «تؤوي»، و«تؤويه»، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٣٩١) أن المصنف وهم فلم يستثن الأفعال له، والله أعلم.

(٢) كذا حكاه المصنف عن العراقي، وهو كذلك في الإشارة كما قال، والصحيح عن شجاع تخفيف الهمز الساكن على كل حال، واستثنى ما استثناه اليزيدي وزاد ستة أسماء وفعل، فالأسماء «الكأس»، و«الرأس»، و«البأس»، و«الذئب»، و«الضأن»، و«بئر»، والفعل: «يألتكم»، هذا هو الصحيح المشهور عن شجاع عن أبي عمرو من جميع طرقه، وهو ما سيذكره المصنف عنه بعد أسطر قليلة، وأما ما ذكره عن العمري عن أبي جعفر فهو صحيح في الهمز المتحرك، وأما الساكن فلا يتأتى فيه إلا الإبدال، (انظر غاية الاختصار ١/ ١٩٥، والمنتهى ١/ ٢٢٦-٢٢٨، ١/ ٦٩)، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف بالإبدال عن ورش من جميع رواياته، وهو خلاف المشهور عن ورش، وإنما أبدل ورش في روايته عن نافع أحرفاً مخصوصة من هذا الباب على الخلاف بين الرواة عنه فيها، والذي رواه

وافق ابن فليح والمسيبي طريق أبي الحسين: «وَبَثْرٍ»، و«بِسْ». .
وترك همز «الذُّبْ»: هؤلاء، والكسائي، وسلام، وابن عيسى، وخلف، وأبو عبيد.
زاد الخزاعي: وحمصي^(١).
واستثنى ورش «الكَّاس»، و«الرَّأس»، و«البَّاس» فهمز إلا في قول ابن عيسى
والأسدي^(٢).

ابن الجزري في النشر عن ورش أنه أبدل كل ذلك من رواية الأصبهاني عنه، واستثنى من ذلك أحرفاً
فهمزها، وهي «الكَّاس»، و«لؤلؤا»، و«الرَّأس»، و«البَّاس»، و«رئياً»، وما تصرف من هذه
الكلمات، وأما الكلمات الثلاثة المذكورة وهي «بثر»، و«بِسْ»، و«الذُّبْ»، فهي مما اتفق الرواة
عن ورش على إبدال همزتها، وأيضاً فإن المصنف ذكر ابن عيسى فيمن أبدل «الذُّبْ»، ولا حاجة
لإعادة ذكره لأنه من الرواة عن ورش، وهو يروى عن كل من ابن أبي طيبة ويونس عنه، وهو قد ذكر
لورش إبدال جميع الباب من جميع رواياته، ولا يمكن تأويله بأنه أراد اختياره دون روايته عن ورش، لأنه
حين يذكره في اختياره يذكره باسمه المجرد، فيقول "محمد في الأول، أو الثاني، أو نحو ذلك، ولم يضبط
المصنف هذا الباب كغيره من الأبواب، وأكثر ما فيه نقله عن أبي الفضل الخزاعي، لكنه رتبته على غير
ترتيب الخزاعي، فاختلط عليه الكثير منه، وانقلب عليه الكثير أيضاً، ولأن الخزاعي ذكر مذهب كل قارئ
على حدة، وأراد المصنف أن يجمع بعضه إلى بعض فلم يضبطه، والذي ذكره هاهنا عن ورش هو عكس
ما رواه الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٢٩ - ٢٣٠، (٢١/ ٦٩)، عن ورش، حيث قال أن ورشاً قد همز الباب
كله، ثم ذكر الأحرف التي استثنىها فأبدلها، وقال: "فقرأت من طريق الأسدي عن رجاله عن ورش
«كذاب»، و«إن أسأتم»، و«الضأن»، و«الرأى» وباهما، و«شئت»، و«لنبوئتهم»، حيث جاء
بلا همز، والأسدي هو الأصبهاني، وهو موافق لما ذكره أبو معشر في التلخيص (١/ ١٥٤)، وأبو الكرم
في المصباح (١/ ٤٣٠) إلا أنهما زادا «رأفة» فأبدلها، وأجريا الخلاف في «لنبوئتهم»، وذكر أبو الكرم
الخلاف فيها، والهمزة فيها في موقع اللام من الفعل، وكذلك «شئت» هي في موقع اللام أيضاً، وهذا
الباب قد اختلف فيه عن الأصبهاني كثيراً، وقد اقتصر ابن الجزري في النشر على ذكر المشهور فيه
واعتمده، وهو الصحيح الذي عليه أكثر الرواة عنه، لكنه قصر عن ذكر الخلاف في بعضه، وسوف أبيته في
حاشية النشر وفي كتابنا في تحريات الطيبة إن شاء الله، والله أعلم.

^(١) يعنى أبا بحرية عبد الله بن قيس، هذا عند الخزاعي، وأما عند المصنف فالحمصيون ثلاثة: أبو بحرية وابن
أبي عبلة وأبو حيوة، وكان على المصنف أن يبين مذهب الأخيرين لأن كلامه محتمل للوجهين عنهما، والله
أعلم.

^(٢) كذا قال المصنف أن ورشاً همز هذه الكلمات الثلاث إلا في رواية الأصبهاني وابن عيسى، والصحيح عن
ورش همز ذلك من جميع طرقه، وطريق ابن عيسى عن ورش لم يسنده إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي،
وقد روى الخزاعي الإظهار له في هذا الباب كما تقدم، والله أعلم

وافق، شجاعٌ في ستة أسماء وفعل، وهي: «الرأس»، و«البأس»، و«كأس»، و«وبئر»، و«ذئب»، و«ضأن»، والفعل «يألتكم» فهَمَزَ.

قال أبو الحسين: قرأت عن شجاع وأبي حمدون على الشذائي: «الذي أوْتِمنَ» وما أشبهه بالهمز، وهكذا أبو عبد الرحمن اليزيدي، وزاد في الحديد «رأفة»، زاد الشذائي في قول أبي الحسين: «الرأي»، و«الرؤيا»، و«رأي العين»، و«لقاءنا انت»، بالهمزة، ولا يهمز «اللؤلؤ».

قال الخبازي أيضا عن ابن برزة: «يؤلون» بالهمز، وكذلك روايته عن الشذائي عن اليزيدي، وروى عن العباس «فاداراتم»، و«تألون» بالهمز^(١).

قال أبو الفضل: وافق ابن سعدان في «تألون» وزاد: «الرأي»، و«رأي العين»، و«مأكول»^(٢).

أما لام الفعل نحو: «تسؤهم»، و«افرأ»، و«تبيع»، و«إن نشأ» فكلهم.....

^(١) ابن برزة المذكور هو عمر بن محمد بن برزة يروى عن الدورى عن اليزيدى عن أبى عمرو، وله رواية عن الدورى عن إسماعيل بن جعفر عن نافع أيضاً في هذا الكتاب، لكن المراد هاهنا روايته عن أبى عمرو، وتابعه على إبدال همزة (يؤلون) عنه أبو معشر في سوق العروس (١١٧/٢)، وأما ما ذكره عن أبى حمدون وابن اليزيدي فقال الداني في جامع البيان (٢/٥٦٨): "وزاد أبو عبد الرحمن وأبو حمدون عن اليزيدي عنه أصلاً مطّرداً، وثلاث كلم: فالأصل المطّرد: كل همزة كانت فاءً ودخل همزة الوصل عليها، نحو «إلى الهدى اتتنا»، «ولقاءنا انت»، وما أشبهه، والثلاث كلم: «دأبا»، و«مثل دأب»، و«رأفة»، قال أبو عمرو: وأحسبهم أرادوا أن أبا عمرو كان يهمز هذه المواضع إذا حَقَّقَ القراءة؛ لأن قولهم عن اليزيدي عنه قول عام يوجب الاطراد وينفي التخصيص"، والله أعلم، وأما ما ذكره المصنف عن العباس فلم أجد له متابعا عليه، وكذلك ما ذكره من طريق الشذائي لم أر من رواه من أصحاب الشذائي غيره، سوى ما ذكره عن شجاع في همز «الرأي»، و«الرؤيا»، وباهما و«اللؤلؤ»، و«لقاءنا انت» - هذا الحرف خاصة دون غيره من هذا الباب-، وهى رواية القصباني عن شجاع كما سيأتى، وانظر المستنير (١/١٦٤)، والمصباح (١/٤٢٢)، وروضة المالكي (١/٢١٧)، والمبجع (١/٢٤١)، والله أعلم.

^(٢) قلت: قال أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٢٢٥، (٢/٦٨): "زاد ابن سعدان - يعنى عن اليزيدي - والقصباني - يعنى عن شجاع - همز «الرأي»، و«الرؤيا»، وباهما، و«لقاءنا انت»، و«ولمئلت»، و«اللؤلؤ»، زاد ابن سعدان: «تألون»، و«مأكول»، والله أعلم.

بالهمز إلا ما تُبَيَّن^(١).

ترك سالم عن قالون، والأسدي، وابن عيسى عن ورش، وأبو زيد عن أبي عمرو، والأعشى بكماله، وأبو جعفر، وشيبة همز ﴿تَسْوُكُم﴾، و﴿تَسْوُهُم﴾^(٢).
وختلف عن أبي جعفر في باب الإنباء، فابن شيت^(٣) بالهمز كالشموني، والعمري بخيالها، والهاشمي، والأعشى بترك الهمز.

روى الهاشمي عن البزي، والربعي عن قبل، والصاغاني عن هشام: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بكسر الهاء^(٤)، - والهاشمي عن قبل بضم الهاء-، وأبو بشر، وابن أبي عبله غير أنه لا يهمز.

^(١) كذا قال المصنف، والصواب أن أبا جعفر والأعشى والأصبهاني عن ورش وأبو عمرو إذا أدرج القراءة تركوا همز ذلك الباب غير ما يستثنيه بعضهم، وكان قول المصنف يصح لو أنه ذكر جميع ما يبده كل قارئ من هؤلاء، أما إذ لم يفعل فلا يصحُّ قوله هذا ولا يؤخذ به لأنه خلاف ما عليه سائر الرواة عنهم، والله أعلم.

^(٢) كذا روى المصنف إبدال هاتين الكلمتين عن أبي زيد عن أبي عمرو، والصحيح عن أبي عمرو همزهما من جميع رواياته، والمصنف قد أسند رواية أبي زيد من طريق الخزاعي ولم يذكر الخزاعي إبدالها لأبي زيد، وكذلك لم أر من ذكر إبدالها له عند غيره ممن أسند هذه الرواية كصاحب المصباح وأبي معشر، والله أعلم.

^(٣) كذا في الأصل، وهو تصحيفٌ، وأحسب صوابه: ابن يزيد، يعني أحمد بن يزيد الحلواني، كما نص عليه في المنتهى للخزاعي ١/ ٢٢٨، (٢/ ٦٩)، واستثنى له ﴿نبأتكما﴾، في يوسف، و﴿نبئ عبادي﴾، في الحجر، و﴿أم لم نبأ﴾ في النجم، فترك همزهن، ومفهومه أنه لا يبديل ﴿نبئنا﴾، و﴿نبئهم﴾، و﴿أنبئهم﴾، وهو المشهور عن أبي جعفر من رواية ابن وردان وابن جهمز مع الخلاف في ﴿نبئنا﴾، وظاهر كلام المصنف أن الباب كله مهموز عند الحلواني - يعني عن ابن وردان-، وأنه مبدل عند الهاشمي - يعني عن ابن جهمز- والأعشى، والصحيح ما ذكرناه، وهو الذي في النشر عن أبي جعفر من روايته، وهو المشهور عن الأعشى كذلك، وسيذكره المصنف بعد قليل من طريق الشُّمُونِي عنه، والله أعلم.

^(٤) قال ابن مجاهد في السبعة (١/ ١٥٤): "كلهم قرأ ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بِالْهَمْزِ وَضِمَّ الْهَاءِ إِلَّا مَا حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ بَكْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عِمَارٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ (أَنْبِئُهُمْ) بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَيَبْغِي أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَسْرُ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ فَتَكُونُ مِثْلَ عَلَيْهِمْ وَإِلَيْهِمْ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ الدَّمَشْقِيُّ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ مَهْمُوزَةٌ مَكْسُورَةٌ الْهَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِنَّمَا يَجُوزُ الْكَسْرُ إِذَا تَرَكَ الْهَمْزَةَ فَيَكُونُ مِثْلَ عَلَيْهِمْ وَإِلَيْهِمْ" (اهـ). وتعقبه ابن جنِّي في المحتسب (٧٠/ ١) فقال: "وأما الرواية عن ابن عامر: أَنْبِئُهُمْ بالهمز وكسر الهاء، فطريقه أن هذه الهمزة ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلاً، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، =

الشيذري عن أبي جعفر: ﴿أَبْتُونِي بِأَسْمَاءٍ﴾ بغير همز ولا خيال، وهكذا ﴿الَّذِي أُؤْتَمِنَ﴾ بغير همز ولا خيال^(١).

فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: "أَنبَهُم" (اهـ)، قلت: وقد كسر هاءاً حمزة في الوقف مع إبدال همزتها، وقول المصنف هاهنا: "والهاشمي عن قنبل بضم الهاء" جملة معترضة، وما بعدها معطوف على ما قبلها، والهاشمي المذكور هو أبو بكر الزيني، وما رواه المصنف عنه من ضم الهاء خلاف المشهور عنه أنه قرأها بالكسر، وهو الذي نص عليه عنه الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٨١، (١/ ٨٨)، وأبو الكرم في المصباح (٢/ ٥٧٢)، وغيرهما، وزاد الخزاعي أيضا ابن الصباح عن قنبل، وقال الداني في جامع البيان (٢/ ٨٥٠): "واختلف فيه عن ابن كثير وابن عامر: فأما ابن كثير فروى أبو ربيعة عن قنبل والبزِّي بإسنادهما عنه بالهمز وكسر الهاء في الثلاثة، وكذلك روى الزيني عنهما، وكذلك روى ابن الصباح عن قنبل، قال لي أبو الفتح: وقرأت من طريق ابن الصباح في الثلاثة بالهمز وتركه مع كسر الهاء في الوجهين، قال الخزاعي عن أصحابه الثلاثة: الهاء فيهنّ مضمومة من أجل الهمزة، قال: ورواهنّ أصحاب القوَّاس عنه بالكسر، وروى ابن مجاهد في غير كتاب السبعة كسر الهاء مع الهمز عن الخزاعي عن القوَّاس، قال ابن مجاهد: فراجعت الخزاعي في ذلك وأخبرته أن ذلك غير جائز، ودلته على الصواب، وعرفته أن كسر الهاء لا يجوز مع الهمز، فكتب إلي: غلِطت والتبس عليّ، وقد رجعت عن كسر الهاء" (اهـ)، ثم ذكر رحمته بعض من رواه من أهل الشام عن هشام ثم قال: "ولا أعلم أحدا من أهل الشام ممن يتولّى قراءة ابن عامر ويقرئ بها ويؤتم به فيها يعرف غير الهمز وضمّ الهاء، وقد سألت أبو الفرج محمد بن إبراهيم الشنبوذي أبا الحسن بن الأخرم بحضرة أبي بكر بن مجاهد هل تعرفون كسر الهاء مع الهمزة في أنبئهم؟ فقال: لا والله ما نعرفه، قال أبو عمرو: وكسر الهاء مع الهمزة لغة لبعض العرب"، قلت: والخلاصة أن كسر الهاء في ذلك صحيح لغة ونقلًا في رواية المذكورين عن البزّي وقنبل، وعن أبي بشر الوليد بن مسلم، وفي بعض الطرق عن هشام، ولا يضر إنكار ابن مجاهد لصحتها، لأن القراءة إن وافقت شروط الصحة وجب الأخذ بها، وليس العمل فيها على الأفشى في لسان العرب، ولا على الأقيس في اللغة، ورواه الداجوني عن رجالة عن هشام بكسر الهاء مع إبدال الهمزة ياء في المواضع الثلاثة، وهو الذي في المصباح (٢/ ٥٧٢)، والمستنير (١/ ٢٠٧)، وروضة المالكي (٢/ ٥٢٩)، وروضة المعدل (١/ ٩٦) وإعلان الصفرأوي وتجريد ابن الفحام، وغيرها، ولم أر ابن الجزري رحمته ذكره في النشر ولا علق عليه، مع أنه أسند طريق الداجوني من هذه الكتب المذكورة، وأطلنا النفس في هذا المقام لصحة هذا الوجه عن الداجوني من طريق النشر، ولأن ابن الجزري لم يذكره، وقد قرأنا به عن حمزة في الوقف، والله أعلم.

^(١) كذا ذكره المصنف عن أبي جعفر من رواية الشيذري عنه خاصة، والصحيح ترك الهمز في هذين الحرفين وما أشبههما عن أبي جعفر من جميع طرقه، وسيذكره المصنف بعد قليل من طريق الفضل بن شاذان، يعنى في رواية ابن وردان عن أبي جعفر، وتقدم في كتاب الأسانيد أن إسناد المصنف في رواية الشيذري عن أبي جعفر منقطع، مع انفراده به، والله أعلم.

قال العراقي: ما همزه أبو عمرو يهمزه الأعمشى وأبو جعفر، وهذا غلط منه لم يوافق عليه أحد من الأئمة سيما معظم قراءته على ابن مهران رحمته ^(١).

وعندنا: همز أبو عمرو وفي المشهور غير ما ذكرنا خمسةً وثلاثين موضعاً في قول البصريين، وفي قول البغداديين ثلاث وثلاثين موضعاً، وروى أبو زيد، وأوقية عن اليزيدي وعباس ترك همز ما همزه اليزيدي إلا في الإنباء، **﴿ وَيُهَيِّئُ ﴾**، **﴿ أَوْ نَسَأَهَا ﴾**.

وابن سعدان مع شجاع فيما همز، والقصباني مع ابن سعدان في **﴿ الرَّأْيِ ﴾** في قول أبي الفضل، و**﴿ لِقَاءَنَا أَنْتَ ﴾**، و**﴿ وَكَلِمَتِكَ ﴾**، و**﴿ اللُّؤْلُؤُ ﴾** ^(٢).

وأبو شعيب **﴿ وَتُؤْوِي ﴾**، و**﴿ تُؤْوِيهِ ﴾** بغير همز ^(٣)، وهو اختيار ابن مجاهد في قول أبي الحسين.

الأسدي، وابن عيسى، ويونس عن ورش **﴿ ذَرَأْنَا ﴾**، و**﴿ بَوَّأْنَا ﴾** بغير همز ^(٤). ابن الصلت معهم عن رجاله في **﴿ ذَرَأْنَا ﴾** ^(٥).

^(١) كذا حكاه المصنف عن أبي نصر العراقي، فغلط عليه في الأعمشى، وأما عن أبي جعفر فهو كما قال، وانظر كتاب الإشارة (١/٢١) للعراقي في ذكر قوله عز وجل: **﴿ إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾**، والله أعلم.

^(٢) قلت: وزاد أبو الفضل الخزاعي عنهما **﴿ الرُّؤْيَا ﴾**، وبابه، وقد سبق أن ذكرناه، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن أبي شعيب صالح بن زياد السوسي، وهو أيضاً عند الخزاعي في المنتهى ١/٢٢٥، (٢/٦٩) عنه كما ذكره المصنف، ورواه أيضاً أبو الكرم في المصباح (١/٤٢٢)، وسبط الخياط في المبهج (١/٢٤٢) عن السوسي من طريق الشذائي، وكذا رواه عن السوسي من طريق ابن حبش عنه أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (١/٢٠٠)، ولم أر ابن الجزري ذكره، ولا علق عليه في النشر مع أنه أسند طريق السوسي في النشر من هذه الطرق، والله أعلم.

^(٤) تقدم أن ابن عيسى يروى القراءة عن يونس وداود بن أبي طيبة عن ورش، وما نص عليه المصنف عن يونس يدخل فيه ابن عيسى، وتقدم أيضاً أن المصنف لم يسند طريق ابن عيسى إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي، والذي نص عليه الخزاعي في هاتين الكلمتين الإبدال فيهما عن الأسدي وهو الأصبهاني والبلخي عن يونس، لم يذكر ابن عيسى، وعليه فالصواب فيه من طريق ابن عيسى بالهمز فيهما، والله أعلم.

^(٥) في الأصل: رجاءه، وهو تصحيّف، والتصحيح من المنتهى للخزاعي، وهذه الفقرة وما بعدها استعارها المصنف من لفظ الخزاعي بتصرف قليل، ورجال ابن الصلت المذكورون هم إسماعيل بن عبد الله النحاس عن الأزرق والكتاني كليهما عن ورش، وبكر بن سهل الدمياطي على عبد الصمد بن عبد الرحمن

قال أبو الفضل: قرأت عن الأسديّ «لَمَلِئْتَ»، «فَادَارَاتُمْ» بغير همز، وافقه ابنُ عيسى في «لَمَلِئْتَ»، والأزرق [طريق الأهناسي] ^(١) في «فَادَارَاتُمْ». ابنُ عيسى والأسديّ: «نَشَأُ»، و«تَسُوهُمْ» وبأبهما بغير همز. قال أبو عدي: «فَأُوُوا» بلا همز، كرواية ابن الصلت عن رجاله، عن [ورش] ^(٢). الشّموني يهمز «بَبَاتُكُمَا»، و«أَم لَمْ يَنْبَأُ»، وهمز ابن غالب «فَادَارَاتُمْ»، و«رؤيا» وبأبه.

وابن الصلت وابنُ أبي أمية وحماد: و«لِقَاءَنَا أَتِ» مهموز. قال العراقيّ: يهمز سجّادة ما كان جوابا للشرط نحو: «يَأْتِ بِكُمْ»، وبه قرأت عن عباس طريق الأهوازي ^(٣).

على ورش، وقال الداني في جامع البيان (٢/٥٥٨): "وروى ابن شنبوذ أداء عن النحاس عن أبي يعقوب وعن أبي بكر بن سهل عن أبي الأزهر عن ورش: «ولقد ذرأنا» بغير همز"، وهو أيضا عند الخزاعي في المنتهى كما تقدم، ولم يذكره ابن الجزرى في النشر مع أنه أسند طريق ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق من الكامل، والله أعلم.

^(١) زيادة من المنتهى ١/٢٣١، (١/٧٠) لأبي الفضل الخزاعي المذكور، والأهناسي هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسي الطائي، قرأ على أبي بكر بن سيف والنحاس، كليهما عن الأزرق عن ورش، وروى إبدال هذه الكلمة أيضا من طريقه أبو الكرم في المصباح (١/٤٣١)، فانفرد به الأهناسي، ولم يذكره ابن الجزرى إبدال هذه الكلمة لورش من طريقه، مع أنه أسند هذا الطريق من الكامل في النشر، وحتى إن كان في نسخته من الكامل نقص كالذي هاهنا، فيكون مفهومه الإبدال للأزرق بكماله، وكان عليه أن يذكره ولو على وجه التضعيف، والله أعلم.

^(٢) ساقط من السياق، والتصحيح من المنتهى للخزاعي أيضا، وقد استعار المصنف لفظه بتصرفٍ قليل، وإبدال هذه الكلمة مما انفرد به الخزاعي عن أبي عدي عن الأزرق عن ورش وقد تابعه المصنف عليه، ولم أر ابن الجزرى ذكره في النشر، ولا علق عليه، والله أعلم.

^(٣) كذا نقله المصنف عن العراقي عن سجّادة، وهو عند العراقي في الإشارة (١/١٤) كما ذكره، وقال أبو الحسين الفارسي في جامعه: "زاد سجّادة همز «فاداراتم»، و«الذي أوّتمن»، و«الذئب»، و«البئر»، و«دأب»، و«كدأب» حيث وقع، وما كان على لفظ الأمر للمواجهة مما الهمزة فيه فاء الفعل سواء كانت قبله واو أو فاء أو لم يكونا و«فأتوا بسورة»، و«وأمر أهلك»، و«ياصالح اتتنا»، وما أشبه ذلك إلا قوله «ياأبت استأجره» فإنه خصه بترك الهمز" (اه)، هذا هو الصحيح المشهور من طريقه، وهو في

وأيضاً في الساكنة، ابن عيسى في عين الفعل لا يهمز ﴿كَدَابٍ﴾، و﴿أَسَاتِمٌ﴾، و﴿الضَّانِ﴾، و﴿الرَّأْيِ﴾، و﴿شَيْتٌ﴾، و﴿جَيْتٌ﴾ وبأبهما^(١).
هذا حكم الساكن.

أما المتحرك فاعلم أنه ضربان: أحدهما: ما تفرد بهمزة واحدة، والثاني: ما يلتقي فيه الهمزتان، وأما ما انفرد بهمزة واحدة فلا تخلوا إما تكون زائدة أو أصلية، فإن كانت زائدة فيجئ الكلام فيها في موضعها، وإن كانت أصلية لم يخل من ثلاثة أوجه، إما يكون أول الكلمة أو وسطها أو آخرها.

فإن كانت أول الكلمة نحو: ﴿تَوَزُّهُمُ﴾، و﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾، و﴿يَتُوسَا﴾، و﴿تُودُوا﴾: فأصل ورش، والأعشى، وأبي جعفر تركها إلا في ﴿تَوَزُّهُمُ﴾، و﴿يَتُودُهُ﴾، و﴿يَتُوسَا﴾^(٢).

المصباح (٤٢٢/١)، والمستنير (١٦٤/١)، وجامع البيان (٥٦٩/٢)، وروضة المالكي (٢١٧/١)، وأما ما ذكره المصنف عن العباس في روايته عن أبي عمرو من طريق أبي علي الأهوازي فلم أر من تابعه عليه، وقد أسند أبو الكرم في المصباح وأبو معشر في جامعه رواية العباس من طريق أبي علي الأهوازي ولم أرهما رويًا ذلك من طريقه، وعلى كل حال فلم يسند المصنف رواية العباس من قراءته على الأهوازي، والله أعلم.

(١) كذا رواه المصنف من طريق ابن عيسى عن رجاله عن ورش، وتقدم أنه لم يسند طريق ابن عيسى إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي، ورأيت الخزاعي روى في المنتهى ١/ ٢٢٩، (١/ ٧٠) إبدال هذه الكلمات على هذا النسق عن ورش من طريق الأصبهاني، لم يذكر ابن عيسى، والله أعلم.

(٢) كذا ذكر المصنف أن أصل الثلاثة المذكورين ترك الهمزة المتحركة في أول الكلمة مطلقاً، فانقلب عليه أصلهم، والصواب أنهم يهزون ذلك إلا أحرفاً مخصوصة، وفي المضمومة بعد فتح، وكلام المصنف فيه اضطراب لأنه يذكر بعد قليل أن الأعشى والأصبهاني يتركون الهمزة إذا جاءت مفتوحة بعد فتح، ولو كان ما قاله هاهنا صحيحاً لدخل ذلك تحته، على أنه لم يُصَبَّ في ذلك أيضاً، ثم ذكر ﴿يؤخر﴾ وبابه وذكر أنهم يدلون همزته وهذا يندرج تحت كلا القولين، وقد سبق أن المصنف لم يضبط هذا الباب وسوف أكتفي بالتعليق على ماخالف به الثقات دون سرد مذاهب المذكورين مراعاة للاختصار، ومن أراد معرفة مذاهبهم في ذلك فليرجع إلى الكتب التي تعرض عليها كلامه في هذا الباب كجامع البيان والمصباح والمستنير وغيرها، وما تركت التعليق عليه فمفهومه أنى وجدته عند غيره كذلك، وأيضاً فإن ذكره ﴿يوسا﴾ على أن الهمزة فيها فاء الكلمة ليس بصحيح، وإنما هي عين الكلمة لأن الياء فيها أصلية وليست حرف مضارعة، والظاهر أن المصنف أراد هاهنا نقل عبارة الخزاعي في المنتهى في مذهب ورش فلم يضبطها، لكن يمكن حمل عبارته على الأوزان التي ذكرها دون غيرها فيصح كلامه، والله أعلم.

وافق ابنُ شنبوذ عن الخيَّاط في ترك **﴿يُوسَا﴾**، همز الأُسدي، وابن غالب **﴿مُؤذَن﴾**، زاد الأُسديُّ، وابنُ عيسى **﴿يُوسَا﴾**، وترك في: **﴿لُنُبُوئَنَّهُمْ﴾** ^(١).
 والمتحرَّكة في محل العين مهموز كـ **﴿الفُوَاد﴾**، و **﴿الأفئدة﴾**: ترك ابنُ عيسى همز **﴿الفُوَاد﴾** ^(٢)، ويهمز في موضع اللام **﴿خَاسِتًا﴾**، و **﴿شَانِتَكَ﴾**، و **﴿لُنُبُوئَنَّهُمْ﴾**.
 فإن جاءت في أول الكلمة وهي مفتوحة نحو: **﴿تَأخَّر﴾**، و **﴿تَأذَن﴾**، فالأعشى يتركها كطريق الأُسديِّ عن ورش ^(٣).
 أما قوله: **﴿يُؤَاخِذُ﴾**، و **﴿يُؤَخَّر﴾**، و **﴿يُؤَلَّفُ﴾** وبابه فترك همزها ورش، وأبو جعفر، والأعشى ^(٤).

^(١) كذا هاهنا: "وترك" بالإفراد، ولا بد أن يكون الضمير هاهنا عائدا على الأُسديِّ يعني الأصبهانيَّ عن ورشٍ وحده دون ابن عيسى، لأن المصنف ذكر بعد قليل أن ابن عيسى همز هذه الكلمة، وهذه الكلمة روى إبدالها عن أبي جعفر أيضا من جميع طرقه، وعن الأعشى كذلك من طريق ابن غالب والشموني عنه، وقال ابن الجزري في النشر (٣٩٦/١): "وَأَنْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ بِالْإِبْدَالِ فِي «لُنُبُوئَنَّهُمْ»" - يعني عن الأصبهاني-، قلت: ولم ينفرد به المصنف، بل تابع فيه أبا الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٣٠، (١/ ٧٠)، وأطلق أبو معشر الخلاف عنه في تلخيصه (١٥٧/١)، وكذلك رواه عنه أبو الكرم في المصباح (٤٣١/١) من طريق الحمامي، وكذا رواه عن الأصبهاني أبو عمرو الداني في جامع البيان (٥٥٨/٢)، وهذا كله يردُّ على كلام ابن الجزري رحمته، بانفراد المصنف به، والله أعلم.

^(٢) خصَّ المصنفُ ابن عيسى هاهنا بترك همزها دون غيره من الرواة عن ورش تبعاً للخزاعي في المنتهى، والصحيح ترك همزها للأصبهاني عنه كذلك، فانفرد به الخزاعي وتابعه المصنف، وروى أبو معشر في تلخيصه (١٥٦/١) الخلاف فيه عن الأصبهاني، وأحسبه تابع الخزاعي فيه أيضا على وجه التحقيق لأنه كثير الأخذ عنه كالمصنف، والصحيح عن الأصبهاني الإبدال فيها، ولم يذكره ابن الجزري في النشر كذلك، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن الأصبهاني عن ورش وعن الأعشى بترك الهمز في هذا الباب كله ولا يصح كما سبق، وإنما رواه الخزاعي في المنتهى (٢/٧٠) عن ورش من طريق ابن عيسى فقال: قرأت من طريق ابن عيسى عن ورش بترك الهمزة المفتوحة إذا انفتح ما قبلها في كلمة وكلمتين، وأما الأصبهانيُّ فالصحيح عنه تسهيل بعض هذا الباب، نحو **﴿تَأذَن﴾**، في الأعراف، وإبراهيم، ونحو الهمزة الثانية من **﴿أفأنت﴾**، و **﴿أفأمن﴾**، و **﴿أفأصفاكم﴾**، وانظر النشر (٣٩٩/١)، وأما الأعشى فالمشهور عنه ترك الهمز في **﴿تأخَّر﴾** في البقرة والفتح، و **﴿يتأخَّر﴾** في المدثر، والله أعلم.

^(٤) قلت: اضطرب قولُ المصنف عن الأعشى في هذا الباب، فذكر هاهنا أن الأعشى قد ترك همزه بكماله، ثم ذكر بعد قليل أن ابن شنبوذ عن الشموني عنه ترك همز **﴿يُؤَلَّفُ﴾**، وحده، وهذا الباب مما اختلف الرواة

زاد الأعشى وأبو جعفر ﴿قُرَيْءَ﴾، و﴿اسْتَهْزَيْ﴾، و﴿رِقَاءَ النَّاسِ﴾، و﴿نَاشِئَةً﴾، و﴿شَانِئَكَ﴾، و﴿خَاطِئَةً﴾، و﴿لَبِئْتُهُمْ﴾، و﴿خَاسِئًا﴾، و﴿مُلِئْتُ﴾، و﴿مِائَةً﴾، و﴿مِائَتَيْنِ﴾، و﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾، و﴿فِئَةٍ﴾، و﴿فِئَتَيْنِ﴾، و﴿كَيْبِطْنًا﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾، و﴿مُؤَدَّنًا﴾، و﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾^(١).

استثنى حماد في ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾، فهمزه.

روى ابنُ شنبوذ ﴿يُؤَلَّفُ﴾، و﴿تَوَزُّهُمُ﴾ بغير همزة.

روى ابنُ الصلت وحمادُ ﴿بِأَيِّهِمْ﴾ وبابه، و﴿بِأَيِّ﴾، و﴿لَيْنِ﴾، و﴿تَأَخَّرَ﴾ إلا في الفتح، كالأصفهاني عن ورش^(٢).

روى الشُّمُونِي ﴿سَنُقِرُّكَ﴾ بلا همز.

وافقه حفصُ طريقَ ابنِ زروان في ﴿يُؤَدُّهُ﴾.

عن الأعشى فيه اختلافاً كثيراً، فروى بعضهم عنه ترك الباب بكامله، فروى عنه ذلك الداني، وابن مهران، وبعضهم تركه إلا أحرفاً معدودة، وهو في المصباح لأبي الكرم، وبعضهم همزه إلا أحرفاً يسيرة، وهو في المنتهى للخزاعي، وفصل الخلاف فيه عن الأعشى أبو علي المالكي في الروضة (١/ ٢٢٠)، وكان على المصنف أن يبين مذهبه فيه كاملاً، وقد ضبط أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار هذا الباب عن الأعشى وفصله على أحسن وجه، (انظر كتاب الهمزة من غاية الاختصار)، والله أعلم.

^(١) كذا روى المصنف تسهيل هذا الحرف عن أبي جعفر، والصحيح أن تسهيله للأعشى وحده إلا من طريق حماد عن الشموني عنه كما ذكره بعد ذلك، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٣٩٧): "وَأَنْقَرَدَ الْهُدَلِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بِتَسْهِيلِ (تَبَوَّءُوا الدَّارَ) كَذَلِكَ وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَهْوَاذِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ"، والله أعلم.

^(٢) كذا قال المصنف، وظاهره أن الأصبهاني سهل هذه الهمزات جميعاً والأولى حملة على ﴿بِأَيِّ﴾، وبابه، دون ﴿لَيْنِ﴾، و﴿تَأَخَّرَ﴾، ويكون ذلك اعتماداً منه على المشهور، ولأن ابن الجزري لم يذكر ذلك عنه، فحملة على ما ذكرناه أولى من تخطئة الإمامين، وأما قوله ﴿وَلَيْنِ﴾ فظاهره كلام المصنف تسهيلها لحماد عن الشموني عن الأعشى أيضاً، ورواه الخزاعي في المنتهى (١/ ٢٣٣) عن ابن شنبوذ وهو ابن الصلت دون حماد، كذا لم أر الخزاعي نص على تسهيل ﴿بِأَيِّ﴾ وبابه لابن شنبوذ وحماد، ونص على تسهيل ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ وبابه، وكذا نص عليه عن حماد أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (١/ ٢١٢)، والله أعلم.

وروى الفضل عن أبي جعفر ترك ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾، و﴿قُلْ اسْتَهْزِئُوا﴾، و﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ وبابه، و﴿فَمَالِئُونَ﴾، و﴿الْخَاطِئُونَ﴾، و﴿وَالصَّابِئُونَ﴾، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾، و﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾ في قول الحمامي^(١)، ﴿خَاسِئًا﴾، و﴿خَاسِئِينَ﴾، و﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ و﴿الْمُنْشِئُونَ﴾.

خالف ابن مهرا ن في ﴿خَاسِئًا﴾، و﴿خَاسِئِينَ﴾ فهمزهما. واتفق أصحاب أبي جعفر وشيبة على ترك همز ﴿بَرِيءٍ﴾، و﴿بَرِيئُونَ﴾، و﴿هَنِيئًا﴾، و﴿مَرِيئًا﴾، و﴿كَهَيْئَةً﴾، غير أن العُمَرِيَّ يشيرُ بها على طريقته، ولا يهمز ما تركه ورش والأعشى مثل ﴿يُؤَيِّدُ﴾، و﴿يُؤَخِّرُ﴾، و﴿مُؤَذِّنُ﴾ وأخواتها، ويهمز (الْفَوَادُ)، (السؤال)^(٢).

وترك همز ﴿لَيْلًا﴾: الأعمش، وطلحة، والأعشى، والعُمَرِيَّ، وورش غير الأسدي، وعبد الوارث^(٣) في المواضع كلها.

(١) ذكر ابن الجزري إجماع الرواة عن أبي جعفر على إبدال همزها، ولعلَّ المصنف أراد أن الحمامي روى ذلك منصوصاً عنه دون غيره من الرواة، وما ذكره المصنف بعد ذلك من ترك الهمزة في ﴿خاسئين﴾ لا يصح، فقال ابن الجزري في النشر (١/٣٩٧): "وَأَنْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ عَنِ النَّهْرَوَائِيِّ، عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بِحَدْفِهَا فِي ﴿خَاسِئِينَ﴾ أَيضًا"، وظاهر كلام المصنف أن ترك الهمز في هذا الباب عن أبي جعفر هو من رواية ابن وردان عنه دون غيره، ومفهومه أن ابن جهماز يحققها، ورواها أبو الكرم في المصباح (١/٤١٩) عن ابن جهماز بخيال الهمز، قال: ومعنى الخيال: دون تحقيقها، وروى عنه ابن سوار في المستنير (١/١٦٦)، وأبو معشر في سوق العروس (٢/١٢٦) تركها كمذهب ابن وردان، قال أبو معشر: "وأما العمريُّ وابن جهماز لأبي جعفر ما همزا في القرآن كله همزة واحدة بالتحقيق إلا بالتخفيف" وهو ظاهر كلام أبي الكرم في المصباح أيضا، ولم يذكر ابن الجزري فيها خلافا عن ابن جهماز وجعل مذهبه كمذهب ابن وردان سواء، فاعتمد فيه قول ابن سوار، والله أعلم.

(٢) يعني ما جاء من هذين اللفظين، والصحيح عن العمري ترك ذلك أيضا، وتقدم قول أبي معشر أن العمري لا يهمز شيئا في القرآن، وكذا رواه عنه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٢٢٨، (٢/٦٩) فقال: "ولا همز في رواية العمري بحال"، وهو أيضا ظاهر كلام صاحب المصباح وغاية الاختصار، والله أعلم.

(٣) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري عن أبي عمرو، وهو صحيح عنه، رواه عنه ابن سوار في المستنير (١/٢١٨)، وأبو الكرم في المصباح (١/٤٠٥)، وأما الأعشى فلم أر من ذكر إبدال هذه الكلمة له، وإبدالها صحيح عن الأعمش وورش والعمري، وأما عن طلحة بن مصرف فهو محتمل، والله أعلم.

وقرأ أبو جعفر «وَلَا يَطْتُونَنَّ»، و«أَنْ تَطْتُوهُمْ» بسكون الواو^(١)، ويهمز «مَوَطَّنًا» في قول الحَمَامِيِّ.

«النَّسِيءُ» مشدد من غير همز: أبو جعفر، وسالم، وورش إلا الأَسَدِيَّ ويونس والأَهْنَسِيَّ في قول الخَزَاعِيِّ، وابنُ فرح لِلْيَزِيدِيِّ في قول الرَّازِيِّ^(٢).

قال ابن مهران: البخاريُّ يشدد «النَّسِيءُ» فقط^(٣).

الباقون بالهمزة، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر وأعم.

وقوله: «لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا» بضم التاء: الأَعْمَشُ وأبو جعفر وَقُتَيْبَةُ طريق الزندولاني.

العَمَرِيُّ يجعلها في الوصل نصفين أحدهما: شبه كسرة، والثاني: شبه ضمة.

الباقون بالكسر، وهو الاختيار لِللَّامِ الزائدة.

«إِسْرَائِيلَ»: تليين الهمز: أبو جعفر وشيبة.

بقصر الهمزة^(٤): ابنُ عيسى وابنُ الصَّلْتِ عن رجاله عن وورش.

(١) يعنى مع إسقاط الهمزة، كما هو معلوم من مذهبه، ولأن الواو ساكنة حال الهمز وتركه، ولعل المصنف أراد سكون اللين دون سكون المد، ومفهومه إسقاط الهمزة، والله أعلم،

(٢) يعنى: ابن فرح عن الدورى عن اليزيدى عن أبى عمرو فى قول أبى الفضل الرازى، وحكاه أبو معشر فى سوق العروس (٢/١٢٧) من طريق الرازى أيضا، فانفرد به الرازى عن ابن فرح، وقال ابن الجزرى فى النشر: "وَأَنْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِذَلِكَ فَخَالَفَ سَائِرَ الرَّوَاةِ"، كذا قال حمزة، وقد استثناء المصنف هاهنا وهو الأَسَدِيَّ، وكذا استثناء بعد قليل حين ذكره فى موضعه من سورة التوبة، فيحتمل أنه سقط ذكره من نسخته من الكامل، وإنما انفرد الأهناسي بتحقيق الهمزة فيه عن الأزرق، وهو عند الخزاعي فى المنتهى كما حكاه المصنف عنه، ورواه من طريق الأهناسي أيضا أبو معشر فى سوق العروس (٢/١٢٧)، لكن حكاه أبو معشر أيضا عن أبى الفضل الرازى من طريق النحاس عن الأزرق من طريق سلامة بن الحسن عن النحاس، والصحيح المشهور عن الأزرق هو الإدغام من جميع طرقه، والله أعلم.

(٣) يعنى عن وورش من طريق الأصبهاني، والبخاري هو محمد بن إسحاق، وحكاه عن الأصبهاني من بعض طرقه أيضا أبو معشر فى سوق العروس (٢/١٢٧)، والمشهور عن الأصبهاني الهمز فيه، وليست هذه الطرق المذكورة من طرق النشر، والله أعلم.

(٤) يعنى بدون ياء هكذا: «إسرائيل»، كقراءة «ميكائيل» لنافع، ورواية قصر الهمزة من طريق ابن شنبوذ عن رجاله عن وورش تابع المصنف فيه أبا الفضل الخزاعي فى المنتهى (١/٨٨)، ورواه أيضا من طريق ابن شنبوذ أبو معشر فى سوق العروس (١/١٦٩)، وقال الداني فى جامع البيان (٢/٨٥٥): "وكلهم قرأ «إسرائيل» بياء بعد الهمزة إلا ما اختلف فيه عن وورش عن نافع، فروى ابنُ شنبوذ عن النحاس عن أبى يعقوب الأزرق عنه أنه حذف الياء بعد الهمزة مثل قوله: «ميكائيل»، وكذلك ذكر ذلك إسماعيل عن أبي

الباقون مشبع، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر حيث وقع مشبع.

﴿ لا تُجْزِي ﴾^(١): بضم التاء مع الهمزة: ابن السَّمَال.

الباقون بفتح التاء حيث وقع من غير همز، وهو الاختيار، "مثل: (لا تقضي).

﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ (٥٤): باختلاس الهمزة: أبو عمرو غير اختيار صاحبيه في قول البصريين.

البغداديون وسيبويه عنه بالإشباع.

روى اليزيدي، وعبد الوارث، ونعيم بن ميسرة، وشجاع وعباس بالإسكان.

قال أبو زيد: يشير إليها.

إسماعيل بن جعفر بالياء طريق البلخي^(٢)

يعقوب في كتابه في الأداء، وسائر الرواة عنه بعد على إثبات الياء بعد الهمزة، وعلى ذلك عامة أهل الأداء، وإسماعيل المذكور هو ابن عبد الله أبو الحسن النحاس، ومعناه صحة هذا الوجه عن الأزرق، ولم يذكره ابن الجزري في النشر مع أنه أسند طريق ابن شنبوذ عن ورش من الكامل، وأما من طريق ابن عيسى فلم أر الخزاعي ذكره، ولم يسند المصنف طريق ابن عيسى عن ورش إلا من طريقه، والله أعلم.

(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿ لا تجزى نفس عن نفس ﴾، في مواضعها، وقد رسمت في هذه النسخة بألف في آخره هكذا " لا تجزأ"، ورسمناها على رسم المصحف لموافقة هذه القراءة المرسوم، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن إسماعيل بن جعفر، وقال عنه الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٨٥، (٢/ ٨٨): "بياء مكسورة"، وكذا رواه عن البلخي عنه أبو معشر في سوق العروس (١/ ١٦٩)، وهذا ثقيل لأن الياء بمثابة كسرتين فجعل الهمزة ياء مكسورة خلاف التخفيف المراد من إبدالها بالإضافة إلى مخالفته القياس أيضا، لأن القياس في تخفيف نحو هذا هو تسهيلها بين بين، وقال الداني في جامع البيان (٢/ ٨٦٣): " واختلف عن إسماعيل عن نافع في تسهيل الهمزة وتخفيفها من قوله: ﴿ بارئكم ﴾ فروى البرمكي عن أبي عمر عنه نافع: يَجْعَلُ مكان الهمزة ياء، ولم يبين حال الياء، ويحتمل وجهين: أن تكون ساكنة بدلا من الهمزة على غير قياس، وأن تكون مكسورة بكسرة خفيفة بين بين على قياس التخفيف، وذلك الوجه، فحدثنا أحمد بن خلف عن أبي طاهر، قال: سمعت أبا بكر يحكي عن أبي الزعراء عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع ﴿ بارئكم ﴾ مكسورة من غير همز، وهذه الرواية رافعة الإشكال في كيفيتها، وهذا يوافق ما قلناه، وما حكاه المصنف عن سيبويه من روايته إتمام الحركة عن أبي عمرو خلاف المشهور عن سيبويه فقال ابن مجاهد في السبعة (١/ ١٥٥): " قَالَ سَيْبَوَيْه: كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَخْتَلِسُ الْحَرَكَةَ مِنْ ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ وَ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَتَوَالَى فِيهِ الْحَرَكَاتُ فَيَرَى مِنْ سَمِعِهِ أَنَّهُ قَدْ أَسْكَنَ وَلَمْ يَكُنْ يَسْكُنُ"، نعم يحتمل أن يكون هذا وجه آخر عن سيبويه، لكنه خلاف المعروف عنه، والمصنف كثير الغلط لا يُقبل تفرده، فإن جاء ذلك عن سيبويه من طريق آخر يقويه فهو ذاك، وإلا فهو غلط من المصنف عليه، والله أعلم.

وأبو الزعراء وابنُ بدر، والشموني والجعفي: بين بين^(١).

الباقون بحركة الهمزة.

﴿خَطِيئَتُكُمْ﴾ (٥٨)^(٢): على التوحيد بضم التاء مع الهمز: الْجَحْدَرِيّ .

﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بكسر التاء على الجمع: الْأَعْمَش والحسن ومجاهد.

والباقون ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ (٥٨)، وهو الاختيار لموافقة المصحف ولموقف الأكثر.

و﴿خَطِيئَاتُهُ﴾ (٨١): جمع بمد الهمز: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيّ، وابنُ مِقْسَمٍ، ومدنيّ،

وأيوب، وأبو بشر، وهو الاختيار؛ لأن معناه كبائر الذنوب^(٣).

الباقون على التوحيد.

﴿النَّبِيِّنَ﴾، و﴿النَّبُوَّةَ﴾، و﴿الأنبياء﴾: مهموز: نافعٌ غير اختيار صاحبيه،

استثنى قالون ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾، و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾، فلم يهمز،

أحمد بن عيسى، وصدقة عن ابن كثير كنافع،

الهاشمي يشير في قول أبي الحسين إلى الهمز في الثلاثة^(٤).

^(١) كذا رواه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، وهو مقطوع من كلام أبي الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٨٥، (٢/ ٨٨) فقال الخزاعي: " (بَارِئُكُمْ) : بكسر الباء - يعني بالإمالة - أبو زيد وعلي غير أبي الحارث ونصير طريق الشذائي والغساني عن الدوري عن علي، وسالم والشموني طريق ابن الصلت والجعفي، زاد البلخي وابن بدر وأبو الزعراء كلهم عن علي: (البارئ المصور) ، بين اللفظين: ابن عتبة"، يعني زاد هؤلاء المذكورين عن الكسائي إمالة (البارئ) خلافا لظاهر كلام المصنف هاهنا، والصحيح أن الذي أماله بين بين هو الوليد بن عتبة في روايته عن ابن عامر، وتقدم التعليق عليه في باب الإمالة، وابن بدر هو محمد بن محمد بن بدر النفاخ، والشموني يروى عن الأعشى، وهو والجعفي يرويان عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

^(٢) يعني من قوله عز وجل (نغفر لكم خطاياكم) ، والله أعلم.

^(٣) يعني من قوله عز وجل: (وأحاطت به خطيئته) ، وما رواه المصنف عن أيوب بن المتوكل هاهنا خلاف ما رواه عنه الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٨٨، (١/ ٨٩) فقال الخزاعي: " (خطيئاته) : جمع: مدني وأبو بشر"، يعني الوليد بن مسلم، ومفهومه أن أيوب عنده بالافراد، والمصنف قد أسند اختيار أيوب من طريق الخزاعي وغيره، فإن كان روى الجمع فيه عن غيره فكان عليه أن يذكر الخلاف فيه عن أيوب، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف عن الهاشمي عن ابن جهماز من طريق أبي الحسين الخبازي، ومعناه أن ابن جهماز يهمزها كنافع، وهو خلاف المشهور عن ابن جهماز، لكن رواه عن ابن جهماز بالهمز كذلك أبو معشر في سوق

الباقون بغير همز لأنه من الرفعة لا من الخبر، وهو الاختيار لقول رسول الله ﷺ: "لست بنبيء الله ولكن أنا نبي الله"^(١).

﴿الصَّابُونَ﴾، ﴿وَالصَّابِينَ﴾: بغير همز: عبد الوارث وأهل المدينة^(٢).

الباقون بالهمز، وهو الاختيار، لأنه من صبأً يصبأً.

﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾: أسكن الزاي والفاء وهمز: إسماعيل وحمزة غير ابن سعدان، وعباس، والجهضمي، ويونس، ومحبوب، والأصمعي كلهم عن أبي عمرو، وأبو زيد عن المفضل والأعمش.

وافق جبله عن المفضل في ﴿هُزُؤًا﴾.

رؤيس، وروح، والقاضي عن قالون، والمسيبي غير النهرواني في ﴿كُفُؤًا﴾ فقط.

زاد أبو الحسين هاشمياً وهبيرة فيهما، إلا أن حفصاً والعمرى لا يهمزانهما، لكنه قال: عباس كاليزيدي في ﴿هُزُؤًا﴾^(٣).

قال ابن مهران: رؤيس في ﴿كُفُؤًا﴾ فقط^(٤).

قال أبو الفضل: أبو بشر كالعمرى^(٥).

العروس (٢/١٢٦)، ولم أر ابن الجزري ذكره في النشر، وأحمد بن عيسى المذكور هو ابن قالون، ولا حاجة لذكره لأنه يدخل في الرواة عن نافع، والله أعلم.

^(١) رواه الحاكم في المستدرک ٤٦٢٢ عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا نبيء الله، فقال رسول الله ﷺ: «لست بنبيء الله، ولكني نبي الله»، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، قال الذهبي: بل منكر لم يصح، وذكره العقيل في الضعفاء في ترجمة عبد الرحيم بن حماد: أنه قال: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ رَجُلًا، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنَا نَبِيُّ اللَّهِ»، ثُمَّ قَالَ: وَكَهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، مَتَاكِبْرٌ وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^(٢) يعني عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٣) يعني بضم الزاي كقراءة الجمهور، والله أعلم.

^(٤) يعني رويساً فقط دون روح، وهو خلاف ما عليه الجمهور عن روح، وهو الذي عند ابن مهران في الغاية والمبسوط (١/١٣٠)، ولم أر ابن الجزري ذكره، مع أنه أسند رواية روح من الغاية له، والله أعلم،

^(٥) كذا نقله المصنف عن أبي الفضل الخزاعي، وقال الخزاعي في المنتهى ١/٢٨٧، (١/٨٩): "خفيف بلا همز: أبو بشر"، ومعناه أنه يقرؤه بنقل حركة الهمزة إلى الزاي مع إسقاط الهمزة كأحد وجهي حمزة في

أما ﴿جُزْءًا﴾: شدده من غير همز: أبو جعفر غير العُمريّ.
بواو مُثَقَّلٌ^(١) مهموزًا: أبو بكر.
مخفَّفٌ غير مهموز: شبيبة^(٢).

الباقون بضم الزاء في ﴿هُزُوا﴾، وإسكانها في ﴿جُزْءًا﴾، وضم الفاء في ﴿كُفُوا﴾،
وبالهمز، وهو الاختيار.

﴿أَسْرَى﴾ (٨٥): بغير ألف مع فتح الهمزة: حمصي، وقاسم في اختياره وروايته عن نافع،
وابن صبيح، والأعمش، وطلحة، والهمداني، ومضر عن ابن كثير، والزيات، وأبو خلود
عن نافع، وشبيبة، والحسن، وابن محيصن^(٣).

الباقون بضم الهمزة وبالألف، وهو الاختيار بزيادة حرف ومن قرأ به أكثر.

﴿جَبْرَيْلَ﴾: على وزن فَعْلِيل بفتح الجيم: مجاهد، وحميد، والأعرج، وابن كثير، وشبل
في رواية مضر، وابن محيصن في رواية نصر بن علي، وعمران القحطاني عن عاصم،
والحسن في رواية عباد بن تميم.

﴿جَبْرَيْلَ﴾ على وزن سلسبيل: حامد بن يحيى عن ابن كثير، ويحيى عنه أيضًا،
والجعفي عن أبي عمرو، وكوفي غير حفص، والأعمش، وطلحة، وابن سعدان.
زاد حرمي عن أبان، والجعفي عن عاصم ألفاً بعد الراء.

الوقف، ثم قال الخزاعي: "حفص والعُمريّ يقلبان الهمزة واوا"، وقال أبو معشر في سوق العروس
(١/١٧١): "بضم الزاي خفيف بلا همز: أبو بشر طريق الخزاعي، وروى الخزاعي عنه خفيفا مهموزا"،
كذا قال ولا يظهر لي كيف يكون بضم الزاي من غير همز إلا أن يريد بقوله: بلا همز قلبها واوا كحفص
فيمكن، والمشهور عن الوليد بضم الزاي مع الهمز كالجهمور، كذا هو في جامع البيان والمستنير
والمصباح والمبجع، وأما العُمري فيإبدال الهمزة واو هو على أصله في الهمزة المفتوحة بعد ضم، والله
أعلم.

^(١) يعني بضم الزاي، وضده التخفيف يعني بإسكان الزاي، والله أعلم.

^(٢) يلزم على قراءة شبيبة إلقاء حركتها على الزاي فتصير هكذا: (جُزًا) هاهنا وفي الزخرف، وفي موضع الحجر
هكذا (جُزًا)، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن ابن محيصن، والمشهور عنه ﴿أَسَارَى﴾ كقراءة الجماعة، وكذلك رواه أبو معشر
في سوق العروس (٢/١٧١)، وأبو إسماعيل المعدل في روضته (١/٩٧) عن طلحة بن مصرف بالجمع
كالجهمور، والله أعلم.

الاحتياطي، ويحيى غير الرفاعي، وخلاَّد طريق الشَّدائِي وابن عبد الوهاب هكذا من غير ياء.

زاد أبو الحسين عن الأعمش كحيى.

﴿جَبْرَيْلُ﴾: مشددة اللام من غير ياء: عليُّ بن الحسن عن ابن مُحَيِّصِن، وأبي بزيغ عن شَيْبَل، وابن راشد عن الحسن، وميمونة والشيزريُّ عن أبي جعفر، استثنى الرَّازِيُّ ابنَ الصَّلْتِ عن مكِّي، وهو غلط، الزَّعْفَرَانِيُّ كالكَسَائِيِّ.

وقرأ الأعمش في رواية جرير، وطلحة في رواية الهمداني (جَبْرَال) على وزن فعال.

زائدة عن الأعمش وبشر عن طلحة ﴿جَبْرَائِلُ﴾ بألف بعد الراء مهموز خفيف.

و(جبرين) بكسر الجيم والنون: أحمد بن حنبل، وابن مُحَيِّصِن طريق ابن أبي يزيد غير أنه بفتح الجيم^(١).

الباقون وصالح وأبو ذهل عن علي: ﴿جَبْرِيْلُ﴾ بكسر الجيم بغير همز، وهو الاختيار لموافقة أهل المدينة وغيرهم، وقد جاء في الخبر عن رسول الله ﷺ: "أتاني جبريل بالبراق"^(٢)، بكسر الجيم،

(١) كذا رواه المصنف عن ابن محيصن من طريق ابن أبي يزيد، والصحيح عنه ﴿جَبْرِيْلُ﴾ كقراءة ابن كثير، كذا رواه من طريق ابن أبي يزيد أبو الحسين الفارسي في جامعه (٢٧/٢)، وأبو معشر في جامعه (١٧٢/١)، والأهوازي في مفردته، و(جبرين) بفتح الجيم وكسرهما لغة بني أسد، انظر إعراب القرآن للنحاس (٧٠/١)، التبيان في غريب القرآن (٨٦/١)، روح المعاني (٣٢٢/١)، ومع ذلك فلم أر من روى قراءتها على هذا الوصف غير ما رواه المصنف هاهنا على ما فيها من مخالفة المصحف، وإسناد المصنف في اختيار أحمد بن حنبل مما تفرد به أيضا وهو إسناد ضعيف، انظر كتاب الأسانيد، والله أعلم.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، واللفظ المشهور: "أُتِيْتُ بِالْبَرَاقِ.."، رواه أحمد، وأخرجه مسلم (١٦٢) (٢٥٩)، وأبو يعلى (٣٣٧٥) و(٣٤٥٠) و(٣٤٥١) و(٣٤٩٩)، وأبو عوانة ١/١٢٦-١٢٨، والبيهقي في "دلائل النبوة" ٢/٣٨٢-٣٨٤، والبغوي (٣٧٥٣) م، وغيرهم، وفي أخبار مكة "أتاني جبريل بدابة بين الحمار والبغل.."، وأما قوله "أتاني جبريل" فورد بهذا اللفظ في أحاديث عدة عن النبي ﷺ في غير حديث البراق، والله أعلم.

وقال حسان في مدح النبي ﷺ: وجبريل أمين الله فينا... وَرَوْحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(١).
 ﴿وَمِيكَائِلَ﴾ (٩٨): على وزن "ميكاعل" ومختلس: مدني غير العُمري والأصمعي عن نافع، وأيوب، وابن الصلت عن قنبل، وحمزة بن مسلم وخلف جميعاً عن شبل عن ابن كثير^(٢).

الخبازي عن العُمري هكذا إلا أنه يلين الهمزة.
 الباقون عن العُمري ﴿مِيكَئَل﴾ على وزن ميفعل.
 أهل البصرة غير الحسن وقناة والجعفي [عن] أبي عمرو، وحفص: ﴿مِيكَال﴾ على وزن مفعال.

﴿مِيكَئَل﴾: على ميفعل: ابن محيصن، ومعرف عن ابن كثير.
 الباقون ﴿ميكائيل﴾، وهو الاختيار للتعظيم.
 و﴿اذكروا﴾: بكسر الهمزة مشدد في جميع القرآن: ابن مقسم لإقوله في المائة ﴿اذكروا نعمتي عليكم وعلى والدتك﴾ وقوله: ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾.
 الباقون خفيف، وهو الاختيار من الذكر لا من الإذكار.
 ﴿أَوْ نَسَّأَهَا﴾ (١٠٦): مهموز مكى وأبو عمرو غير مسعود بن عبد الله^(٣)، والجحدري.
 وقرأ أبو حيوة: ﴿نُسَّهَا﴾ بالتاء وضمها وفتح السين على ما لم يسم فاعله.
 الباقون: ﴿نُسَّهَا﴾ بالنون وضمها وكسر السين، وهو الاختيار لموافقة أهل المدينة ولأن الترك بالكلام أولى من التأخير.

(١) أخرجه مسلم في ذكر فضائل حسان بن ثابت، ولفظه: وَجِبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِيْنَا... وَرَوْحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ، وهو عند الطبراني في المعجم الكبير، وفي السنن الكبرى للبيهقي، والله أعلم.
 (٢) كذا قال المصنف: "حمزة بن مسلم عن شبل"، ولا يعرف في الرواة عن ابن كثير حمزة بن مسلم هذا، ولا ذكره المصنف في كتاب الأسانيد، ولعله أراد إسماعيل بن مسلم المكي، وتقدم أنه وهم في اسمه هناك أيضاً وسماه إسماعيل بن خالد، فإن كان هو نفسه فيضاف هذا إلى غلظه في إسماعيل، وتقدم أيضاً أن ابن الجزري رحمه الله ضعف رواية خلف المذكورة عن عبيد بن عجيل عن شبل عن ابن كثير، والله أعلم.
 (٣) كذا سماه المصنف هاهنا، وسماه في كتاب الأسانيد: مسعود بن صالح السمرقندي، وتقدم في كتاب الأسانيد أنه مجهول، وإسناد المصنف إليه ضعيف أكثره مجاهيل كذلك، والله أعلم.

﴿ كَمَا سَيْلٌ ﴾ (١٠٨): بكسر السين من غير همز: الشيزري عن أبي جعفر، وعبد الوارث عن أبي عمرو.

باختلاس الهمز وإشمام السين: شيبة، والأعمش، والعُمري، والهاشمي^(١).
وأبو بشر، وعبد الرزاق يضمنان السين واختلاس الهمزة^(٢).

الباقون: ﴿ سَيْلٌ ﴾ مهموز مشبع، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، وكقوله: (مَسْئُولًا).
﴿ فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ ﴾ (١٢٦) على الدعاء بفتح الهمزة وكسر الطاء: قَتَادَةُ، وابن مَحِيصَن، وعبيد بن عجيل عن ابن كثير^(٣).
وافقه أحمد في ﴿ ثُمَّ اضْطَرَّهُ ﴾.

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن جهماز من طريق الهاشمي عنه، فانفرد به عنه، ولم أر ابن الجزري ذكره في النشر، وأما عن العُمري فرواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (٢٩٢ / ١) عنه بلا همز، قال: "مثل فَعَلَّ"، وأكثر الرواة عنه بالهمز كقراءة الجماعة، وكذا رواه عنه بالوجهين أبو معشر في سوق العروس (١ / ١٧٣)، ولم أر من تابع المصنف عليه عن الأعمش أيضا، وأحسبه وهما من المصنف، والله أعلم.
^(٢) يعنى الوليد بن مسلم عن ابن عامر وعبد الرزاق عن ابن ذكوان عنه، وهو في المنتهى وسوق العروس في الموضوعين المذكورين كما رواه المصنف عنهما، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن هؤلاء المذكورين، والمشهور أن هذه القراءة تروى عن ابن عباس فيما رواه سليمان بن أرقم عن أبي يزيد المدني عنه، ولفظها: "فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ"، يعنى بفتح الراء، على الدعاء من إبراهيم عليه السلام، قاله ابن جني في المحتسب (١ / ١٠٤)، وقال ابن جني: "فيحتمل أمرين: أحدهما: وهو الظاهر، أن يكون الفاعل في "قال" ضمير إبراهيم عليه السلام؛ أي: قال إبراهيم أيضًا: ومن كفر فأمتعه يارب ثم اضطره يارب، وحسن على هذا إعادة "قال" لأمرين: أحدهما: طول الكلام، فلما تباعد آخره من أوله أُعيدت "قال" لبعدها، كما قد يجوز مع طول الكلام ما لا يحوز مع قصره، والآخر: أنه انتقل من الدعاء لقوم إلى الدعاء على آخرين، فكأن ذلك أخذ في كلام آخر، فاستؤنف معه لفظ القول، وأما الآخر: فهو أن يكون الفاعل في "قال" ضمير اسم الله تعالى؛ أي: فأمتعه يا خالق، أو فأمتعه يا قادر أو يا مالك أو يا إله، يخاطب بذلك نفسه - عز وجل - فجري هذا على ما تعتاده العرب من أمر الإنسان لنفسه؛ كقراءة من قرأ: "قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" أي: اعلم يا إنسان" (اهـ)، وأما ابن محيصن فالمشهور عنه إدغام الضاد في الطاء، وهو في المبهج (١ / ٤٨٤)، وجامع الفارسي (٢ / ٢٨)، وفي مفردة الأهوازي، وروى عنه صاحب المبهج وجه آخر وهو وصل الهمزة مع فتح الراء، يعنى مع فتح الطاء، وأما كسر الطاء فلم أر من رواه عنه، وانظر أيضا: التبيان في إعراب القرآن (١ / ١١٤)، الإتحاف (١ / ١٩٢)، والله أعلم.

وروى نصر بن علي عن ابن مُحَيِّصِن، ودمشقي غير ابن الحارث، وابنُ صبيح بضم
الهمزة وإسكان الميم.

الباقون بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التاء، وهو الاختيار من متع على التكثير ولأنه
جواب الله تعالى لإبراهيم.

﴿أَنْظَرْنَا﴾ (١٠٤) بفتح الهمزة وكسر الظاء: الْأَعْمَشُ في رواية جرير.

الباقون بضمهما، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾.

﴿وَأَوْصَى﴾ (١٣٢): بالهمزة: مدني وشامي.

الباقون مشدد بغير همز، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَا وَصَى بِهِ نُوحًا﴾.

﴿لَرُءُوفٌ﴾: مثقل مهموز: مكِّي شامي، ونافع، والحلواني عن أبي عمرو، وأيوب،
وحفص، والبرجمي، وطلحة، والمنهال عن يعقوب، وهو الاختيار، لأنه أشبع، وأبو جعفر،
وشيبة كذلك إلا أنهما لينا الهمزة^(١)، والعُمري يشير إليها.

الباقون على وزن رَعُفٌ.

﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ (١٦٥): بفتح الألف وتخفيف النون ورفع (الْقُوَّةُ): أبو حيوة.

﴿إِنَّ الْقُوَّةَ﴾، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾: بكسر الألفين: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ صبيح والقورسي

عن نافع، وبصري غير أيوب وأبي عمرو والزعفراني، والأزرقي عن أبي بكر.

الباقون بفتح الألف، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولأن معناه: لأن القوة، إذ
الجواب فيه مضمر، فتقديره: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لرأيت أمرًا عظيمًا،
لأن القوة لله.

(١) قال ابن الجزري في النشر (١/٣٩٧): "وَأَنْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ بِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ فِي (رُءُوفٌ) حَيْثُ وَقَعَ،" يعنى
عن أبي جعفر، وهو متعقب عليه بالذي هاهنا عند المصنف، فقد رواها عن أبي جعفر من كافة طرقه،
وليس عنده طريق الحنبلي، وكذا رواه أبو معشر في سوق العروس (١/١٧٤) عن أبي جعفر من جميع
طرقه، وهو أيضا عند الخزاعي في المنتهى (١/٩١)، وفي الغاية (٢/٢٥) والمبسوط (١/١٣٧) لابن
مهران، وعند العراقي في الإشارة كذلك من طريق الفضل بن شاذان، وليس عندهم طريق الحنبلي أيضًا،
ويؤخذ أيضا من المصباح (١/٤١٨) من طريق ابن جهمز، وتقدم أن أبا الكرم وأبا معشر رويا تليين
الهمزة عن ابن جهمز مطلقا كرواية العمري عن أبي جعفر، والله أعلم.

(وَقَضَاءِ الْأَمْرِ) (٢١٠): بكسر الهمزة ممدود: ابْنُ مِقْسَمٍ، وَضَمَّ الهمزة أبو الفتح النحوي وبكر بن حبيب عن يَعْقُوبَ، (الْأَمْرِ): جر.

والاختيار: ﴿وَقَضَى الْأَمْرَ﴾ على تسمية الفاعل موافق لمعاذ بن جبل. الباقون على ما لم يسم فاعله.

قرأ ابْنُ مِقْسَمٍ: ﴿اسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (٢١١)، وجميع ما في القرآن من السؤال بالهمز، وهو خلاف المصحف.

وأما إذا كان قبله الواو أو ألفاً نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، و﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذُّكْرِ﴾: فخلف، والكسائي، ومكي غير ابْنِ مِقْسَمٍ، وسهل غير ابنِ مهران والعراقي غير مهموز، وعند أبي الحسين مخير.

الباقون: ﴿سَلِّ بَنِي﴾: غير مهموز وما فيه الواو أو الفاء مهموز، والاختيار ما عليه علي^(١) للتخفيف.

﴿لَاَعْتَنُكُمْ﴾ (٢٢٠): بهمزة ملينة: قُنْبُلٌ طريق الربيعي، والبزي إلا الخزاعي وأباربيعة طريق الشذائي، وورش طريق ابن عيسى. بخيالها: العُمري.

الباقون مهموز وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ (٢٣١): بضم الهمزة: القورسي عن أبي جعفر^(٢). الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: أنزل الله.

﴿أَتَيْتُمْ﴾ (٢٣٣): مقصور: مكِّي غير ابْنِ مِقْسَمٍ وكذلك في الروم (٣٩). الباقون ممدود، وهو الاختيار من الإعطاء.

(١) يعني روى أبو نصر العراقي وأبو بكر بن مهران عن أبي حاتم السجستاني قراءته بالهمز، ورواه أبو الحسين الخبازي بالتخيير بين الهمز وتركه، وسائر الرواة عنه بترك الهمز، يعني بالنقل، والله أعلم. يعني الكسائي علي بن حمزة، والله أعلم.

(٢) يريد قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ من الكتاب والحكمة يعظكم به، وأعاد المصنف ذكر هذا الحرف في كتاب الفرش، ونسبه هناك للشيزري عن أبي جعفر، فاضطرب قوله فيه، وإسناده في كلا الطريقتين لا يصح على كل حال كما تقدم في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

﴿أَنَا أُحْيِي﴾ (٢٨٥): وأخواتها اثنا عشر موضعاً^(١): بالمد: مدني غير إسماعيل إلا الباهلي، وابن مقسم.

أبو سليمان في المفتوحة فقط.

الحلواني في قول أبي الحسين، وأبو نسيط في قول أبي الفضل وابن مهران مع ﴿نَذِيرٌ﴾^(٢).

قال الرازي: أبو عون مع ﴿نَذِيرٌ﴾.

زاد ابن مقسم، وهو الاختيار؛ لأنه بالفتح وإن لم يكن بعدها همزة^(٣).
الباقون بالقصر.

روى جرير عن الأعمش: (قِيلَ اعْلَمْ) (٢٥٩).

وقرأ طلحة والهمداني والزيات والكسائي غير قاسم، والمفضل طريق الأصبهاني، وأبان، والشافعي عن ابن كثير: ﴿قَالَ اعْلَمْ﴾ موصول^(٤).

الباقون والأعمش غير جرير على الخبر، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾^(٥).

﴿فَادْنُوا﴾ (٢٧٩): ممدودة: أبو بكر غير ابن غالب والبرجمي، -والرفاعي عن الأعشى في قول أبي الحسين-، والزيات، والأعمش، وطلحة، والجعفي عن أبي عمرو.

^(١) يعني: حيث وردت مع الهمزة المضمومة والمفتوحة، وأخرجنا المكسورة مع أن ظاهر كلام المصنف دخولها في القيد المذكور لأنه ذكر أنها اثنا عشر موضعاً، ولأنه سيذكر حكم المكسورة، والله أعلم.

^(٢) يعني مع الهمزة المكسورة، وهي ثلاثة مواضع، جاءت كلها على لفظ واحد، ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾، ورواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٣٠٩، (١/٩٤) أيضاً عن الحلواني من طريق أبي عون كرواية أبي الفضل الرازي، ولم يذكره المصنف هاهنا، ونص ابن الجزري في النشر (٢/٢٣١) أن الإثبات عن الحلواني إنما جاء من طريق ابن عون دون سائر الرواة عنه، والله أعلم.

^(٣) كذا وقع هاهنا، وعبارة المصنف ناقصة، ويحتمل أنه سقط من الناسخ بعض كلامه، وأنه أراد أن يقول: " زاد ابن مقسم في جميع القرآن وإن لم يكن بعدها همزة"، أو نحوه، واختيار ابن مقسم لا عرفه إلا من طريق المصنف، وعليه فلم يمكنني التحقق من مذهبه في ذلك، والله أعلم.

^(٤) الهمداني المذكور هو عيسى بن عمر، وما ذكره المصنف عن الشافعي عن ابن كثير خالفه فيه أبو طاهر ابن سوار وأبو الكرم الشهرزوري، فروياه عنه بقطع الهمزة كرواية الجماعة عن ابن كثير، فانفرد به المصنف عن الشافعي، وكذلك انفرد به عن المفضل وأبان، والمشهور عنهما كالجماعة أيضاً، والله أعلم.

^(٥) يعني فيكون عود الضمير عليه في قوله ﴿قال أعلم﴾، أولى، والله أعلم.

زاد الرَّازِيُّ الثَّغْرِيَّ عن عليّ.

الباقون مقصور، وهو الاختيار؛ لأنه أعم.

﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ (٢٨٢): كسر همزه الزيات والأعمش وطلحة.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأن الخبر أولى من الشرط.



آل عمران

﴿الْإِنْجِيلَ﴾: بفتح الهمز الحسن.

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار إفعال من النجیل وهو الحفظ.

﴿كَدَّابٍ﴾، و﴿دَّابًّا﴾: بفتح الهمزة: ابن مقسم.

وافق حفص في يوسف، وقد تقدّم من ترك همزها.

﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ (١٩): بفتح الهمزة: الكسائي غير قاسم.

﴿شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (١٨): على الجمع ونصب الهمزة، ﴿لِلَّهِ﴾ على الملك: الشيزري عن

الكسائي في قول الرَّازِيِّ، وَقْتِيْبَةُ عن أبي جعفر في قول الطيراني، وهو الاختيار لأنه حال من

المستغفرين وهو أولى من ﴿شَهْدَ﴾، أو لأنه يجمع الملائكة والادميين في الشهادة، وقوله:

﴿فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾، وضم الهمزة ابن مقسم.

الباقون: ﴿شَهَدَ اللَّهُ﴾ على الفعل.

﴿زَكَرِيَّا﴾: مقصور: أبو السَّمَال، والأعمش، وحفص، وأبو زيد عن المفضل، وأبان،

والأخوان غير سعدان وقاسم.

وافق جبلة في مريم في ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾^(١).

بنصب الهمزة: أبو بكر وطلحة وجبلة غير ابن شنبوذ.

^(١) يعنى جبلة عن المفضل عن عاصم، وقال الداني في جامع البيان (٣/٩٦٢): "وروى المفضل عن عاصم فيما قرأته بقصر الاسم الأول من هذه السورة، والأول من سورة مريم، وهما قوله ﴿وكفلها زكريا﴾، و﴿عبده زكريا﴾ وما عداهما بالمد والهمز وبيان الإعراب"، والأخوان هما حمزة والكسائي، ويدخل تحتها خلف في اختياره هاهنا، لأنه يقرأه كذلك مقصورا دون همزة، وإن كان مصطلح المصنف لا يعطيه، ويحتمل أن يكون المصنف قد ذكره فسقط على الناسخ، والله أعلم.

قال ابن سَنَبُودَ: جبلةٌ برفع الهمزة وهو بعيد^(١).
الباقون مهموز، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأنه لما أُعرب بتشديد الياء
وجب أن يُهمز فيلحق الإعراب بالإعراب.
﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ﴾ (٣٩): بكسر الهمزة: دمشقي، والأعمش، والزيات، وعبادٌ عن
الحسن.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار لوقوع النداء عليه.
زاد طَلْحَةَ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ﴾، في قصة مريم بفتح الهمزة.
الباقون بالكسر، وهو الاختيار، ولإتيانه بعد القول.
﴿وَالْأَبْكَارِ﴾: بفتح الهمزة: الحسن.
الباقون بالكسر، وهو الاختيار على المصدر.
﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ (٤٩): بكسر الهمزة: ابنُ صبيح وابنُ مِقْسَمٍ وطلحةٌ ومدنيٌ غير ورش في
اختياره.

قال ابن مهران والعراقي: نافع وحده وهو غلط؛ لأن في المفرد بخلافه^(٢).
الباقون بفتح الهمز، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾.
﴿كَهَيْتَهُ﴾: من غير همز مشدد: أبو جعفر، وشيبة، والعُمريُّ يشير على أصله.
الباقون مهموز، وهو الاختيار لموافقة الأكثر ولأنه أخف في اللفظ.
﴿الطَّائِرِ﴾: بالألف: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ مِقْسَمٍ.
﴿فَيَكُونُ طَائِرًا﴾، وفي المائة: مدني، وسلام، ويعقوب غير المنهال، وابنُ صبيح.
الباقون بغير الألف فيهما، وهو الاختيار؛ لأنه اسم جنس يعبر عن الواحد والجماعة.

^(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿وكفلها زكرياء﴾ مع تشديد الفاء، وقال الخزاعي في المنتهى (٢/٩٨): "وهذا غلطٌ"، وذلك لأنه يلزم منه إضمار المفعول، ويكون زكريا هو الفاعل، ويكون الذى كفلها غيره، وظاهره يخالف السياق الذى بعده، والله أعلم.

^(٢) يعنى: كسرهما نافع وحده دون أبى جعفر، والصحيح عن أبى جعفر الكسر كنافع، وقال ابن الجزري في النشر (٢/٢٤٠): "وَقَوْلِ ابْنِ مِهْرَانَ الْكُسْرُ لِنَافِعٍ وَحَدَهُ غَلَطٌ"، والله أعلم.

﴿أُنزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ﴾ (٦٥): [الاختيار] بفتح الهمزة على تسمية الفاعل كقراءة اليماني^(١).

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ (٧٣): بكسر الهمزة الأعمش بمعنى [الشرط]^(٢).

الباقون بفتحها غير أن الحسن ومكيًّا غير شُبُل يمدونها^(٣)، والاختيار ما عليه الباقون لقراءة ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى﴾.

﴿أُصْرِي﴾ (٨١): بضم الهمزة: ابن الصلت عن يحيى، والمُعَلَّى، وابنُ بشار عن الدُّورِيِّ عن أبي بكر^(٤).

الباقون بكسرها وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

(١) يعنى: أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن السميع اليماني، ولم يسند المصنف اختياره في هذا الكتاب، وأسنده أبو معشر في جامعه وأبو إسماعيل المعدل في روضته، ولم أرهما رويًا عنه في هذا الحرف خلافاً عن قراءة الجماعة، وما بين المعكوفتين وقع في هذه النسخة بعد قوله: "ما لم يسم فاعله"، وأثبتناه في هذا الموضوع لموافقة السياق، ولأن المصنف يكثر من متابعة ابن السميع في اختياره كما سيأتي، والله أعلم.

(٢) زيادة من المحقق لتمام السياق، والله أعلم.

(٣) يعنى: بهمزتين الثانية مسهلة، والله أعلم.

(٤) قال ابن مجاهد في السبعة (١/٢١٤): "كلهم قرأ ﴿إصري﴾ بكسر الألف إلا ما حدثني به مُحَمَّد بن أحمد ابن واصل عن ابن سعدان عن مُعلَى بن مَنْصُور عن أبي بكر عن عاصم ﴿أصري﴾ بضم الألف"، قال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/٩٨٦): "لم يروه غيره"، يعنى لم يروه غير المعلَى بن منصور، وتابعه ابن الجزري فقال في ترجمة معلَى المذكور: "معلَى بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ الفقيه الحنفي، روى عن أبي بكر بن عياش وكان من أصحاب أبي يوسف الكبار، وحدث عن مالك، وروى القراءة عنه محمد بن سعدان، وتفرد عن ابن عياش بضم الهمزة من (أصري)" (غاية ٣٦٣١)، ويتعقب عليه بما رواه المصنف عن يحيى بن آدم وعن الدوري، ورواه أيضاً عن يحيى من طريق ابن شنبوذ أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٩٩)، ورواه أبو معشر في سوق العروس (١/١٨٦) وأبو الكرم في المصباح (٢/٦٢٧) وابن سوار في المستنير (١/٢٣٩) وأبو الكرم في المصباح (٢/٦٢٧) وابن سوار في المستنير (١/٢٣٩) من طريق خلف عن يحيى، لكن تفرد به المصنف عن الدوري عن أبي بكر، على أنه لم يسند طريق الدوري من طريق ابن بشار، والله أعلم.

﴿أُحِدٍ﴾ (١٥٣): بضم الهمزة: ابنُ أرقم عن الحسن، والأسوانيُّ عن ابنِ مُحَيِّصِن طريق الكَارِزِينِيّ.

الباقون بفتح الهمزة، وهو الاختيار، يعني: أحدًا من الناس.
﴿سَوَاءٌ﴾ (٦٤): بفتح الهمزة: الحسنُ.

الباقون ﴿كَلِمَةٌ سَوَاءٌ﴾، وهو الاختيار؛ لأنه نعت للكلمة.

﴿مِلءُ الْأَرْضِ﴾ (٩١): بإلقاء الحركة فيهما: ابنُ عيسى والأسديُّ عن ورش.

بإلقاء الحركة في ﴿الْأَرْضِ﴾، دون ﴿مِلءُ﴾: أبو حنيفة، والزَيْنَبِيُّ عن الثلاثة، زاد الرَّازِيُّ ابنَ الصَّلْتِ عن مكِّي.

زاد أبو الحسين: الخَزَاعِيّ عن صاحبيه،

والبَلْخِيّ عن أبي ربيعة، وابن الصَّبَّاح عن قُنْبَل، زاد الطَّيْرَائِيّ: الزيتونيُّ عن قُنْبَل^(١)، بإلقاء الحركة على ﴿مِلءُ﴾ دون ﴿الْأَرْضِ﴾^(٢).

(١) يعني من قوله تعالى: ﴿ولا تلوون على أحدٍ﴾، فقرأوها ﴿أُحِدٍ﴾، يعنى الجبل، والمصنف قد خالف عادته هاهنا في ترتيب الحروف على ما جاء في التلاوة، والله أعلم.

(٢) قال الداني في جامع البيان (٩٨٧/٣): "وروى الأصبهاني عن أصحابه عن ورش ﴿مِلءُ الْأَرْضِ﴾ بضم اللام بحركة التي بعدها لم يروه غيره، وروى أبو ربيعة عن صاحبيه والزيني عن قنبل وأبي ربيعة وغيرهما من رجاله هاهنا ﴿مِلءُ الْأَرْضِ﴾ بفتح اللام كما يرويه ورش عن نافع، وقال الزيني: وهي قراءة في هذا الحرف لا يعرف غيرها أصحابك، قال: يدرجون ﴿الْأَرْضِ﴾ ولا يقطعونها، قال: ولم يكن في كتابه، فاستأذنته في إلحاقها فما أذن لي في ذلك، فقلت له: كيف تقرؤها أنت؟ قال: على ما قرأني أصحابي، ولو لا اجتماعهم عليه لتركته، وروى الجماعة عن قنبل أداءً وأبو بكر النقاش وأبو العباس البلخي وابن عبد الرزاق عن أبي ربيعة عن البري بالهمز، وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح، وبذلك قرأت لابن كثير من الطرق الثلاثة" (اهـ)، فخالف المصنف في بعض ما ذكره، وما حكاه المصنف عن ابن عيسى من النقل فيهما لم أر الخزاعي ذكره في المنتهى، ولم يسند المصنف طريق ابن عيسى عن ورش إلا من طريق الخزاعي كما سبق، والله أعلم.

(٣) كذا وقع هاهنا، ولا يظهر لي محل استئناف الكلام، فيحتمل أن يكون استئنافه بدءاً من قول المصنف: "والبليخي عن أبي ربيعة"، لكن يشكل عليه ما تقدم من قول الداني أنه يهمز هذا الحرف، لكن لا يمتنع أن يختلف فيه عنه، ويحتمل أن يكون استئنافه من قول المصنف: "وابن الصباح عن قنبل"، وهو الأظهر عندي لأن العراقي روى في الإشارة (٢/٢٠) عن قنبل من طريق الزيني الأوجه الثلاثة في هذا الحرف،

الباقون بالقطع فيهما وهو الاختيار لاتفاق الأكثر عليه.
﴿وَكَايْنٌ﴾: على وزن (كعين): علي بن الحسن عن ابن مُحَيِّصِن، و جنيْد عن حميد، وابنُ مقسم.

قرأ ابنُ كَثِيرٍ ونصر بن علي عن ابن مُحَيِّصِن، والأصمعي عن نافع، والزَّعْفَرَانِي، وأبو جعفر، وشيبة، وقاسمٌ: **﴿وَكَايْنٌ﴾** ممدود غير أن الفضلَ والعُمَرِيَّ وشيبة يَلَيِّنون^(١).
 الباقون **﴿وَكَايْنٌ﴾** مشدد مهموز، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر، ويقف عليها بالياء يَعْقُوبٌ وعليٌّ في قول العراقي، وابنُ اليَزِيدِيَّ في قول الرَّازِيَّ، قلت: ولعل بصريًّا كله كذلك^(٢).

الباقون بنونٍ بعد الياء، وهو الاختيار لموافقة مصحف المدينة.
﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ (١٧١): بالكسر: عليٌّ، والزَّعْفَرَانِيَّ.

الباقون بفتح الهمزة، وهو الاختيار؛ لوقوع **﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾** عليه.
﴿أَمَّا نُمَلِي﴾ (١٦٩): بكسر الهمزة: أبو حنيفة.

الباقون بالفتح وهو الاختيار لوقوع **﴿تَحْسِبَنَّ﴾** عليه، ولأنه أبعد من القدر.
﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ (١٨٦): بالهمز، وكذلك **﴿لَتَرُونَ﴾** (التكاثر ٦): الرومي عن عباس^(٣).

يعنى نقلهما جميعا، ونقل الأول دون الثاني، ثم نقل الثاني دون الأول، والله أعلم، وقال ابن الجزري في النشر (١/٤١٤): "وَأَمَّا ﴿مَلْءٌ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ: فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَالْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ، فَرَوَاهُ بِالنَّقْلِ التَّهْرَوَانِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَبِهِ قَطَعَ لِابْنِ وَرْدَانَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَرَوَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَدْكُورَةِ أَبُو الْعَزِّ فِي الْإِرْشَادِ وَالْكَفَايَةِ، وَابْنُ سَوَارٍ، فِي الْمُسْتَبِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْعُمَرِيِّ عَنْهُ، وَرَوَاهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ بَعْدَ نَقْلِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحًا عَنْهُ، وَقَطَعَ لِلْأَصْبَهَانِيِّ فِيهِ بِالنَّقْلِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ مِنْ جَمِيعِ طَرِيقِهِ"، (اه)، والله أعلم.

^(١) كذا خص المصنف التسهيل عن أبي جعفر من طريق الفضل والعمرى، ومفهومه أن ابنَ جَازٍ يحقق همزته، والصحيح عنه التسهيل أيضا، فانفرد به المصنف عن ابن جَازٍ، ولم أر ابن الجزري ذكره في النشر، والله أعلم.

^(٢) كذا قاله المصنف على الشك، وهو المشهور عن أبي عمرو وأهل البصرة، والله أعلم.

^(٣) روى الداني في جامع البيان (٣/١٣٤٢) بإسناده إلى: "محمد بن عمر الرومي، قال: "ذكر يحيى عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿فإما ترثن﴾ بالهمز"، قال الداني: "والهمز في ذلك معروف عن أبي عمرو كما أن الهمز الذي رواه العباس بن الفضل عنه في قوله: ﴿لترون﴾، ﴿ثم لترونها﴾ كذلك أيضا، وليس ذلك إلا من

الباقون بغير همز، وهو الاختيار لشهرته وصحته في العربية.
 ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ (١٩٩): بفتح الهمزتين: الاختيار كاليماني على أن
 الفعل إليه .
 الباقون بضمها.

سورة النساء

﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (٤): غير مهموز: أبو جعفر غير عليّ عنه.
 وافقه حمزة إذا وقف.
 الباقون مهموز وهو الاختيار إذ همزه أخف من تركه.
 ﴿ضُعَفَاءُ﴾ (٩): ممدود مهموز: الزعفراني: منصوب، والأصمعي عن نافع، ونصر بن
 علي [عن] ابن مُحَيِّصِن^(٣)، والحسن، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾.
 الزَّعْفَرَانِيُّ عن ابن مُحَيِّصِن ﴿ضُعَفَاءُ﴾: بضمين والتنوين.
 الباقون: ﴿ضِعَافًا﴾، والإمالة قد مر^(٣).
 ﴿فَلَأُمُّهُ﴾ (١١) وأخواتها: بكسر الهمزة إذا كان قبلها كسرة: الأعمش، وبشر عن طلحة،
 وسليمان بن أرقم عن الحسن، والأخوان^(٤).

جهة أجوبة أبي عمرو لسائله عن اختلاف اللغات، فنسب أكثر أهل الكتب ذلك إلى قراءته واختياره وقل
 من ميّز منهم اختياره، من أحباره وفصل بينهما "، قلت: وما رواه المصنف عن الرومي عن عباس من همز
 ﴿لتبلون﴾ لم أر أبا نصر العراقي ذكره في الإشارة، مع أن المصنف لم يسند طريق الرومي إلا من طريق
 العراقي، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن السميع اليماني، وتقدم أنه لم يسند اختياره في هذا الكتاب، وأن أبا معشر أسنده
 في جامعه وكذا المعدل في روضته، ولم أرهما رواه عنه كالمصنف، بل رواه عنه كقراءة الجماعة، والله
 أعلم.

^(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من السياق، ورواه سبط الخياط في المبهج (٢/ ٥٣٩) عن ابن محيصن، وهي
 عنده من طريق نصر بن علي، وروى السبط عنه أيضا (ضُعَفَاءُ) كالوجه الثاني الذي ذكره المصنف عنه،
 وهو الذي في جامع الفارسي ومفردة الأهوازي عن ابن محيصن، والله أعلم.

^(٣) يعني: مر ذكرها، والله أعلم.

^(٤) يعني: حمزة والكسائي، والله أعلم.

فأما ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(١): فعلى [على] أصله بكسر الهمزة، والزِّيَاتُ والأَعْمَشُ بكسر الهمزة والميم.

إِبْرَاهِيمُ بن أَبِي عُبَلَةَ كَعْلِيٍّ غير أنه يدرج الهمزة.

الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر ولموافقة أهل الحرمين.

﴿أُحِلَّ﴾ (٢٤): بضم الهمزة: أَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ، وَحَفْصَ، وَالْأَعْمَشَ، وَطَلْحَةَ، وَالْأَخْوَانَ^(٢) غير قاسم وابنِ سَعْدَانَ، وَالزَّعْفَرَانِيَّ.

﴿أُحْصِنَ﴾ (٢٥): بفتح الهمزة: ابْنُ شَنْبُوذٍ عن جيلة، وَأَبَانَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو بَشْرٍ، وَالْأَعْمَشَ، وَطَلْحَةَ وَالْأَخْوَانَ غير قاسم وابنِ سَعْدَانَ، وَالزَّعْفَرَانِيَّ.

الباقون: بفتح الهمزة في ﴿أُحِلَّ﴾، وضمها في ﴿أُحْصِنَ﴾، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولأن التحليل فعل الله، والإحصان فعل الأزواج.

﴿إِلَّا خَطَاءً﴾ (٩٢): ممدود مفتوح في جميع القرآن: شبيبة.

وافقه ابن مِقْسَمٍ ها هنا، وقد ذكرنا المسألة في سبحان^(٣).

﴿أُنْثَا﴾ (١١٧): مهموز بضم الهمزة والثاء قبل النون مضمومة: أبو حنيفة، وكذلك شَيْبَلٌ، إلا أن النون قبل الثاء، واحده وثنا، بالواو جمع وثن^(٤).

(١) يعنى: إذا كان قبلها كسرة أيضا، وهو في أربعة مواضع من القرآن، في النحل والنور والزمر والنجم، وترك المصنف ذكره لشهرته، والله أعلم.

(٢) يعنى حمزة والكسائي، ولا بد أن يدخل تحتها خلف في اختياره أيضا لأنه يقرؤه مثلهما، وكذلك الحرف الذي بعده في الذكر، والله أعلم.

(٣) يعنى في سورة الإسراء، والله أعلم.

(٤) قال ابن جنى في المحتسب (١/١٩٨): "ومن ذلك قراءة النبي ﷺ فيما روته عائشة ؓ: "أُنْثَا" بشاء قبل النون، ورُوي أيضًا عنها عليه السلام: "أُنْثَا" النون قبل الثاء، وقراءة ابن عباس: "إِلَّا وُنْثَا"، ورُوي عنه أيضًا: "إِلَّا أُنْثَا" بضميتين والثاء بعد النون، وقراءة عطاء بن أبي رباح: "أَلَا أُنْثَا" الثاء قبل، وهي ساكنة"، قال: "أما "أُنْثَا" فجمع وُنْثَا، وأصله وُنْثَا، فلما انضمت الواو ضمًّا لازمًا قلبت همزة، كقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُنْتَبِهُتْ﴾، وكقولهم في وجوه: أجوه، وفي وعد: أعد، وهذا باب واسع، وأما "أُنْثَا" بتقديم النون على الثاء، فينبغي أن يكون جمع أنيث، كقولهم: سيفٌ أنيث الحديد، وذلك كقراءة العامة: ﴿إِلَّا نَانَا﴾ يعنى: به الأصنام. قال الحسن: الإناث كل شيء ليس فيه رُوح: خشبة يابسة وحجر يابس، قال: وهو اسم صنم لحي من العرب، كانوا يعبدونها ويسمونها أنثى بني فلان، ونسب الباقولي قراءة (أُنْثَا) إلى مجاهد، ولم أر من نسبها إلى الحسن غير المصنف، والله أعلم.

الحسن: (أُنثَى) على التوحيد.
والباقون: ﴿إِنَّا﴾ جمع أنثى، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.
﴿أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ (١٣٦): بضم الهمزة: مكى غير ابنِ مِقْسَمٍ وَحَمِيدٍ وَشَامِي وَأَبُو عَمْرٍو
وعلى طريق ابن جبير.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار؛ لأن الفعل لله.
﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ (١٦٦): بضم الهمزة: عباس عن الحسن.
الباقون بفتحها وهو الاختيار لقوله: ﴿أُنزِلَهُ بِعِلْمِهِ﴾.



المائدة

﴿حَيَانَةً﴾ (١٣): من غير همز ومد: الْأَعْمَشُ فِي رَوِيَةِ جَرِيرٍ، والقورسي عن أبي جعفر،
وهب عن ابن مَحِيصِن، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون: ﴿حَائِنَةً﴾ مهموز ممدود، وهو الاختيار على الاسم دون المصدر.
﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ (٢): بكسر الهمزة: مكى، وأبو عمرو، وقاسم، وأبو بشر.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأن معناه بأن صدوكم.
﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ﴾ (٩٥): بتنوين الهمزة: الحسن، وزعفراني، وابن مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ، وكوفي
غير المفضل وأحمد وابن سَعْدَانَ.

الباقون مضاف، وهو الاختيار؛ ليكون المثل غير الجزاء.
﴿اسْتَحَقَّ﴾ (١٠٧): بكسر الهمزة وفتح التاء: حفص، والأعشى وأبو الحسن^(١) عن أبي
بكر، وفي اختياره.

الباقون على ما لم يُسم فاعله، وهو الاختيار؛ لأنه أحسن في العربية.
﴿وَأَيَّدَانَهُ﴾، و﴿ءَايَدُكَ﴾، و﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ﴾، و﴿وَأَيَّدَهُ﴾ وبابه: ممدود: مجاهد،
وَحَمِيدٌ، وابن مَحِيصِن، والخفاف وعبد الوارث والجعفي عن أبي عمرو^(٢).

^(١) يعنى الكسائي في روايته عن أبي بكر، وكذلك قرأ به أبو بكر في اختياره، والله أعلم.
^(٢) كذا رواه المصنف هاهنا، وكان الأولى أن يذكره في سورة البقرة عند أول موضع له من قوله ﴿وَأَيَّدَانَهُ﴾ بروح القدس، وما ذكره المصنف عن عبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب الخفاف عن أبي عمرو وانفرد

الباقون مشدد وهو الاختيار للتكثير.

﴿شَهَادَةٌ﴾ (١٠٦): منونة، ﴿ءَاللَّهِ﴾: ممدود مقطوع^(١): الحسن، وفتادة، والمُعَلَّى عن عاصم الجَحْدَرِيّ، وعلي بن الحسن عن ابن مُحَيِّصِن، والجريري عن يَعْقُوب. الباقون بوصل الهمزة^(٢)، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولأنه أجزل. (لَمَنْ لَأْتَمِينِ)، و(مِنْ لَأَسْرَى)، (إِلَّا حُدَى الْحُسَيْنِيْنَ) وأخواتها: بالوصل: ابنُ مُحَيِّصِن، والأعرج.

الباقون بالقطع وهو الاختيار؛ لأنها همزة أصل لا وصل، ولموافقة الجماعة. ﴿لَأُولَانَا وَأُخْرَانَا﴾ (١١٣): بضم الهمزتين: نصر بن علي عن ابن مُحَيِّصِن طريق حامد بن يحيى، وشبل،

﴿لَأَوْلِينَا وَآخِرِينَا﴾: بالياء فيهما: الجَحْدَرِيّ، وابنُ مُحَيِّصِن طريق الزَّعْفَرَانِيّ. الباقون: ﴿لَأَوْلِنَا وَآخِرِنَا﴾: وهو الاختيار لموافقة المصحف، ولأنه أجزل في اللفظ. ﴿وَإِنَّهُ مِنْكَ﴾ (١١٣)، بدل ﴿وَءَايَةٌ﴾ عن ابن مُحَيِّصِن.

الباقون: ﴿وَءَايَةٌ﴾، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾. ﴿أَحِلَّ لَكُمْ﴾ في البقرة^(٣): على تسمية الفاعل، ﴿الرَّفْثُ﴾: نصب: الشافعي عن ابن كثير، وورش في اختياره وهو الاختيار.

به عنهما، وأما عن حسين الجعفي عنه فتابعه عليه أبو معشر في سوق العروس (١/١٧٢)، وما رواه عن ابن محيصن فهو صحيح، وأما حميد بن قيس فخالفه أبو معشر فرواه عنه كقراءة الجماعة، والله أعلم. كذا أطلقه المصنف ولم يبين حركة الهاء من اسم الجلالة، وقال الخزاعي في المنتهى (١/٣٥٨): "مستفهم: زيد طريق الحريري"، وقال الفراء في إعراب القرآن (١/٣١٩): "وأما قوله ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾: لو نونت في الشهادة جاز النصب في إعراب (الله) على: ولا نكتم الله شهادة، وأما من استفهم بالله فقال (الله) وإنما يخفض (الله) في الإعراب كما يخفض القسم، لا على إضافة الشهادة إليه"، وتقدم ذكر الخلاف في نسب الجريري المذكور في كتاب الأسانيد، وهو أحمد بن الحسين بن أحمد، والله أعلم. وكذلك قرءوا ﴿شهادة﴾، بالنصب دون تنوين، ولعل المصنف أسقطها للعلم بها، أو لأنها قراءة الضد، والله أعلم.

^(١) كذا أخر المصنف ذكر هذا الموضع وذكره هاهنا للتماثل الذي بين الموضعين، وكان الأولى تقديم موضع المائدة إلى موضع البقرة، ولعله نسيه هناك ثم استدركه هاهنا، والله أعلم.

وكذلك ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ (٩٦) في هذه السورة، بمعنى أحل الله لكم، فالفاعل هو الله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿أَجِبْتُمْ﴾ (١٠٩): بفتح الهمزة: أبو حيوة.

الباقون على ما يسم فاعله، وهو الاختيار؛ لأنه خاطب الرسل عما أجابتهم قومهم.

سورة الأنعام

﴿وَأَوْحِي﴾ (١٩): بفتح الهمزة، ﴿الْقُرْآنُ﴾: نصبٌ: الزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لقول الله تعالى [...]^(١).

الباقون على ما لم يسم فاعله بضم الهمزة.

﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: بغير همز: علىٌ وأبو السَّمَالِ، ولين همزها مدنيٌّ.

الباقون بهمزتين وهو الاختيار؛ لأنه الأصل.

﴿أَنَّهُ﴾ (٤٥): بالفتح، ﴿فَإِنَّهُ﴾: بالكسر: أبو بشر ومدني غير اختيار ورش.

بفتحهما: عاصمٌ وصاحبه، وشامي غير أبي بشر، وأحمد، وطلحة، ومسعود، وبصري غير أبي عمرو وأبي السَّمَالِ.

الباقون بالكسر فيهما وهو الاختيار على المبتدأ.

﴿أَزْرًا﴾ (٧٤): بهمزتين: فهد بن الصقر، غير أن يعقوب والحسن وابن مقسم برفع الراء

بهمزة ممدودة وهو الاختيار على النداء كيَعْقُوب^(٢).

"أَزْرًا": بهمزة مكسورة بعد همزة مفتوحة وتنوينها: الزَّعْفَرَانِيُّ^(٣).

^(١) كذا في الأصل دون ذكر الشاهد، ولعلها سقطت من النسخ، والله أعلم.

^(٢) كذا أطلقه المصنف عن فهد بن الصقر، وقد أسند المصنف من طريقه قراءة يعقوب واختيار أيوب بن المتوكل، وظاهر كلامه أن هذه روايته عن أيوب دون يعقوب، لكن يشكل عليه أنه أسند روايته عن أيوب من طريق الخزاعي، والذي رواه الخزاعي عن أيوب ﴿أَزْرًا﴾ بهمزة واحدة ممدودة والنصب كقراءة الجمهور، والله أعلم.

^(٣) كذا وقع هاهنا، وقال ابن جنى في المحتسب (١/٢٢٣): "وقرأ أبو إسماعيل رجل من أهل الشام: "أَزْرًا" مكسورة الألف منونة "تَتَّخَذُ"، ولم يذكر المصنف "تَتَّخَذُ"، ولا بد منها، وقال ابن جنى أيضاً: "وأما "أَزْرًا" فقيل: "إِزْرًا" هو الصنم، و"أَزْرًا" بالفتح أيضاً"، يعني: "أصنما تتخذ"، والله أعلم.

الباقون: ﴿ءازَرَ﴾ بفتح الراء وهمزة ممدودة.
 ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ (٩٦): بفتح الهمزة: أبو حيوة والزَّعْفَرَانِيُّ والحسن، وهو الاختيار على الجمع دون المصدر.
 الباقون بكسرها.

﴿وَالْيَاسَ﴾: بوصل الهمزة: الحسنُ وقَتَادَةُ حيث وقع.
 وافق الدَّاجُونِيُّ عن ابنِ ذَكْوَانَ في الصافات.
 الباقون بالقطع، وهو الاختيار على أنه اسم أعجمي.
 ﴿فَلَمَّا أَجَنَّ﴾ (٧٦): بزيادة الهمزة: أبو السَّمَالِ.
 الباقون بغير همزة وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿الضَّانِ﴾ (١٤٣): بفتح الهمزة: الحسنُ وأبو حَاتِمٍ عن أبي عمرو وابنِ مِقْسَمٍ وطلحةُ.
 بتشديد النون: الحسن.

الباقون بإسكان الهمزة إلا من ذكر، وهو الاختيار لأنه أشهر.
 ﴿أَعْمَى﴾ (١٠٤) بزيادة همزة مضمومة: أبو حنيفة.
 الباقون: ﴿عَمَى﴾، بغير همزة، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَمَى﴾، ﴿أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ﴾.
 ﴿إِنَّهَا﴾ (١٠٩): بكسرة الهمزة: مكِّيٌّ، وخلفٌ، والأَعْمَشُ، وبصريٌّ غير أيوبَ
 والزَّعْفَرَانِيِّ، والأَعْمَرِيُّ، وعبدُ الرحيمِ وابنُ يونسَ عن عليٍّ ونصيرٌ غير ابنِ عيسى، - قال أبو
 الحسين: ابنُ أبي نصرٍ فقط، قال أبو الفضل: قُتَيْبَةُ غير أبي علي، قال الطيرانيُّ: أبو خالد عن
 قُتَيْبَةَ كأبي علي، - وأبو بكرٍ طريقَ الاحتياطيِّ والأعشى والبرجميِّ، ويحيى طريقَ خلفٍ
 ونفطويه، وحمادٌ طريقَ الضَّرِيرِ.

زاد المَلنجِيُّ والرَّازِيُّ المفضلَ وهو الصواب^(١).
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأن معناها لعلها، وهكذا قرأته لأبي بكر.
 ﴿ءالدَّكْرَيْنِ﴾: بهمزتين: أبو خالد عن قُتَيْبَةَ، وهكذا أخواتها^(٢).

^(١) قلت: قد صح عنه الوجهين، وممن أطلق الفتح له أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١٠٥٩)،
 والخزاعي في المنتهى ١/٣٧٣، (٢/١٠٦)، ورواه أبو الكرم في المصباح عنه بالوجهين، والله أعلم.
^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ءالآن﴾ في موضعها من سورة يونس، وقوله: ﴿ءالله﴾، في موضعها في يونس والنمل،
 والله أعلم.

الباقون بهمزة ممدودة وهو الاختيار لدخول همزة الاستفهام على ألف وصل.
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ (١٥٣): بكسرة الهمزة: للأخوان غير قاسم وابن سعدان،
 والأعمش، وطلحة، زاد الخراعي سهلاً والخزاز وغلط في سهل.
 وفتح همزه وخفف نونه: دمشقي ويعقوب.
 قال الرازي: رؤيس ورووح، على أن الوليد يثقل وهو الصواب.^(١)
 الباقون بفتح الهمزة والتثقيل وهو الاختيار، معناه: ولأن هذا.

الأعراف

﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾: بقلب الهمزة الثانية ألفاً ملينة، وهكذا **﴿وَيَكْأَنَّ﴾**، و**﴿كَأَنَّ﴾**، و**﴿كَأَنَّهُا﴾**،
 و**﴿رَأَتْهُ﴾**، و**﴿رَأَاهَا﴾**،^(٢) و**﴿كَأَنَّ لَمْ﴾**، و**﴿وَاطْمَأْنُونَا﴾** و**﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ﴾**، وما يشبهه: ابن
 عيسى والأسدي عن ورش.
 العُمريُّ على أصله.^(٣)

الباقون مهموز وهو الاختيار؛ لأنه الأصل ولأنه أجزل.
﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ﴾ (٣٠): بكسرة الهمزة: طلحة في رواية الفياض.
 الباقون بفتحها وهو الاختيار مفعول (يحسب).

^(١) قوله: أن التثقيل عن الوليد بن حسان هو الصواب أحسبه تابع عليه أبا علي المالكي في الروضة
 (٢/٦٥٩)، لكن رواه ابن سوار في المستنير (١/٢٦٦)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٦٨٤)، والخراعي
 في المنتهى ١/٣٧٩، (١٠٨/١) عنه بالتخفيف كسائر الرواة عن يعقوب، والله أعلم.

^(٢) قال ابن الجزري في النشر (١/٣٩٩): "وَأَنْفَرَدَ الْهَدْلِيُّ عَنْهُ بِإِطْلَاقِ تَسْهِيلِ (رَأَتْهُ، وَرَأَاهَا) وَمَا يُشْبِهُهُ، فَلَمْ
 يَخُصَّ شَيْئًا، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ تَسْهِيلُ (رَأَيْتَ، وَرَأَاهُ) وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ سَائِرُ النَّاسِ مِنْ
 الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ، نَعَمْ، أَطْلَقَ ذَلِكَ كَذَلِكَ نَصًّا الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي جَامِعِهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ طَرِيقِ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ عَنْهُ، وَلَيْسَ مِنْ طَرَفِنَا"، قلت: وما رواه أبو عمرو الداني شاهد لما رواه
 المصنف عن الأصبهاني، وإن كان من غير طريق النشر، لكنه يقويه ويشهد أن له أصلاً، وظاهر كلام أبي
 معشر في التلخيص (١/١٥٦) الإطلاق فيه أيضاً، لكن ما رواه الجمهور عن الأصبهاني أوثق مأخذاً وأولى
 بالترجيح، والله أعلم.

^(٣) يعني بخيال الهمزة، وظاهر كلام أبي العلاء الهمداني في غاية الاختصار أنه جعله كالتسهيل بين بين، والله
 أعلم.

﴿مَعَايِشُ﴾ (١٠): بالهمزة: خارجة وأبو قرعة عن نافع، والقورسي عن أبي جعفر، والأعمش، وأبو حنيفة^(١)، الباقون بترك الهمزة وهو الاختيار لأنه مفاعل من المعيش لا فعائل.

﴿إِنْ لَعْنَتْ﴾ (٤٤): بكسرة الهمزة وتخفيف النون، ﴿لَعْنَةٌ﴾ بضم: الأعمش.

الباقون بفتحها، وخَفَّفَ بصريٌّ، ونافعٌ، وشيبةٌ، وعاصمٌ، وقُنبَلُ طريق ابن مجاهد، وفي قول الخزاعي: البلخي وابن صباح، وفي قول ابن مهران والعراقي: وأبو جعفر وهو خطأ؛ لأن الجماعة والمفرد بخلافه.

الباقون بتشديد ﴿أَنَّ﴾، ونصب (اللعنة)، والاختيار ما عليه نافع؛ لقوله: ﴿أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾، و﴿أَنْ تَلِكُمْ الْجَنَّةُ﴾.

﴿أَرْجِيهِ﴾: بالهمز: شاميٌّ، ومكيٌّ، بصريٌّ غير أيوب وعباس، غير أن مكياً والحلواني عن هشام يصلان الهاء باوا في اللفظ، وهكذا الداجوني في قول أبي الحسين والخزاعي.

باختلاس كسرة الهاء مع الهمز: ابن ذكوان في قول ابن هاشم.

قال أبو الحسين: الأَخْفَشُ وابنُ موسى فقط^(٢).

(١) قال ابن مجاهد في السبعة (٢٧٨/١): "كلهم قرأ ﴿مَعَايِشَ﴾ بغير همز، وروى خَارِجَةَ عَنْ نَافِعٍ (معآتش) ممدودة مَهْمُوزَةً، وَهُوَ غَلَطٌ"، وقال الداني في جامع البيان (١٠٨١/٣): "ولم يهمزها أحد منهم من الطرق التي ذكرناها عنهم، إلا ما حكاه ابن جبير في كتاب الخمسة: أن أهل المدينة يهمزون، ثم قال في كتاب قراءة نافع عن أصحابه عنه ﴿مَعَايِشَ﴾ غير مهموز، حيث وقعت، وهو الصواب من قوله إن شاء الله"، وقال صاحب الإتحاف (٢٨٠/١): "واتَّفَقَ على قراءة ﴿مَعَايِشَ﴾ بالياء بلا همز؛ لأن ياءها أصلية جمع معيشة من العيش وأصلها معيشة مفعلة متحركة الياء فلا تنقلب في الجمع همزة كما في الصحاح، قال: وكذا مكاييل ومبايع ونحوهما، وما رواه خارجة عن نافع من همزها فغلط فيه، إذ لا يهمز إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو: صحائف ومدائن"، وقال ابن مهران في المبسوط (٢٠٧/١): "قرأ القراء كلهم ﴿مَعَايِشَ﴾ بغير همز ولم يختلفوا فيه، إلا ما رواه أسيد عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهما همزاه، قيل: فأما نافع فهو غَلَطٌ عليه لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك وقال أكثر القراء وأهل النحو والعربية: إن الهمزة فيه لحن وقال بعضهم: ليس بلحن وله وجه وإن كان بعيداً"، قلت: وما رواه المصنف عن الأعمش لم أجده لحن متابعاً عليه، وكذلك الذي يأتي بعده في قوله ﴿أَنْ لَعْنَةٌ﴾، ورواية القورسي عن أبي جعفر لم يصح سندها كما تقدم، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن أبي الحسين الخبازي، ومفهومه أن غير الأخفش ومحمد بن موسى الصوري عن ابن ذكوان بإشباع الكسرة، وقال ابن الجزري في النشر (٣١٢/١): "وَإِخْتَلَسَهَا مِنْهُمْ قَالُونَ، وَهَبَةُ اللَّهِ بِنُ"

قال العراقي: النَّقَّاشُ وَالتَّغْلِبِيُّ، كَقَوْلِ أَبِي الْحُسَيْنِ فِي الْأَخْفَشِ وَابْنِ مُوسَى،
ابْنُ الْأَخْرَمِ كَالْحَلْوَانِيِّ عَنِ هِشَامٍ^(١).

الباقون عن ابْنِ ذَكْوَانَ كَبَاقِي أَصْحَابِ هِشَامٍ وَبَصْرِيِّ غَيْرِ أَيُّوبَ وَعَبَّاسٍ.
بِجَزْمِهَا مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ: أَيُّوبُ، وَالزِّيَّاتُ، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَالْعَبْسِيُّ، وَعَاصِمٌ غَيْرِ
المفضل.

وَالخَزَّازُ هَاهُنَا بِالْجَزْمِ وَهَنَّاكَ كُورِشٍ^(٢).

أَبُو بَشْرٍ هَنَّاكَ كَحَمْزَةٍ، وَهَاهُنَا كَأَبِي عَمْرٍو.

وَالْبَاقُونَ بِكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ: اخْتَلَسَ هَاهُنَا مَدْنِيٌّ غَيْرُ وِشٍّ وَإِسْمَاعِيلُ وَالْأَنْبَارِيُّ
وَأَبِي نَشِيطٍ طَرِيقَ ابْنِ الصَّلْتِ.

قَالَ الرَّازِيُّ: الْفَضْلُ كُورِشٍ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْمَفْرَدُ.

الباقون يصلونها بياء، وهو الاختيار؛ لأنه أفصح.

قال أبو الحسين: ابْنُ مُجَاهِدٍ وَابْنُ مُوسَى وَالْأَخْفَشُ غَيْرُ ابْنِ الْأَخْرَمِ، وَابْنُ مَهْرَانَ
وَالْعِرَاقِيُّ بِالْهَمْزِ وَإِشْبَاعِ الْكُسْرَةِ^(٣)، لَأنَّهُ أَفْصَحُ.

جَعْفَرُ وَابْنُ هَاوُونَ الرَّازِيُّ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ وَابْنِ ذَكْوَانَ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْهَمْزَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَانْفَرَدَ عَنْهُ أَبُو
الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيُّ فِيمَا ذَكَرَهُ الْهُدَلِيُّ بِالْإِشْبَاعِ - يَعْنِي مَعَ الْهَمْزِ - وَأَحْسَبُهُ وَهْمًا؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَ بِهِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^(١) كذا نقله المصنف عن العراقي، وقال العراقي في الإشارة (٢/٣٤): "روى ابن الأخرم عن ابن ذكوان وابن
مجاهد عن أبي عبد الله أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان ﴿أَرْجَنُهُ﴾ بالهمز مكسورة الهاء مختلصة،
وروى الحلواني عن هشام بالهمز وضم الهاء مشبعة"، وهو خلاف ما نقله المصنف عنه هاهنا، لكن
يحتمل أن يكون قوله: "ابن الأخرم كالحلواني عن هشام" كلام مستأنف، لكن يشكل عليه أن هذا لا
يعرف عن ابن الأخرم، وأن ابن الجزري لم يذكره، والله أعلم.

^(٢) يعنى فى الشعراء، والله أعلم.

^(٣) كذا وقع هاهنا، وهو قول غير مستقيم، لأن أبا الحسين الخبازي لا يروى عن ابن مهران ولا العراقي،
ولأنه سبق ذكر قول أبي الحسين في الأخفش وابن موسى أنهما رواه عن ابن ذكوان بالهمز وكسر الهاء
مع اختلاسها، وهو الصحيح عن ابن ذكوان من طريقيهما، وتقدم قول ابن الجزري في النشر (١/٣١٢):
وَانْفَرَدَ عَنْهُ - يَعْنِي ابْنَ ذَكْوَانَ - أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيُّ فِيمَا ذَكَرَهُ الْهُدَلِيُّ بِالْإِشْبَاعِ - يَعْنِي مَعَ الْهَمْزِ -
وَأَحْسَبُهُ وَهْمًا؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَ بِهِ"، وهو يعنى ما ذكره المصنف هاهنا، وأما رواية ابن مجاهد فهي

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ (٨١): على الخبر: مدني، وحفص، زاد الخزاعي قاسماً وسهلاً وهو الصواب، زاد الرازي النخاس لرويس، وهو الصواب لموافقة المفرد^(١)،
الباقون على الاستفهام وهو الاختيار؛ لأنه هكذا في العنكبوت في قوله: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ
الرِّجَالَ﴾.

﴿إِن لَنَا لَأَجْرًا﴾: على الخبر: حفص، وأبان، والأصبهانيون عن المفضل، وحجازي
غير اختيار ورش.

قال الخزاعي: الخزاز بهمزتين وهو خلاف الجماعة^(٢).

الباقون مستفهم وهو الاختيار لاتفاقهم في الشعراء.
﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾: بفتح الهمزة والتخفيف، وهكذا ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾: مجاهد، وحُميد، وابن
مُحَيِّصِن، والزَّعْفَرَانِي، وهكذا حيث وقع.

عن ابن ذكوان من طريق التغلبي وقال ابن مجاهد في السبعة (٢٨٨/١): "وفي رواية ابن ذكوان
﴿أرجئه﴾: بِالْهَمْزِ وَكسْرِ الْهَاءِ، وَقَوْلُ ابْنِ ذَكْوَانَ هَذَا وَهُمْ لِأَنَّ الْهَاءَ لَا يَجُوزُ كسْرُهَا وَقَبْلَهَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ
وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ أَوْ كسْرَةٌ وَأَمَّا الْهَمْزُ فَلَا" وأما ابن مهران فإنه أسند رواية ابن ذكوان من
طريق ابن الأخرم وروى عنه ضم الهاء وإشباعها كرواية الحلواني عن هشام، وتقدم ذكر قول العراقي،
والخلاصة أن هذه الجملة من كلام المصنف غلط ولعلها من النسخ لأنه قدم ذكر اختياره وقال: لأنه
أفصح، ثم أعاد قوله هذا هاهنا، ولا يمكن أن يكون كلا القولين أفصح، وإنما يصح أن يقال: فصيح
وأفصح، والله أعلم.

(١) كذا قال المصنف: أن النخاس عن رويس يقرأ هذا الموضع بهمزة واحدة على الخبر، وكذا رواه أبو معشر
في سوق العروس (٢/٢٠٣) عن أبي الفضل الرازي، وهو خلاف المشهور عن رويس، والذي رواه سائر
المصنفين، ولم يسند المصنف رواية رويس من طريق الرازي على كل حال، وأسندها أبو معشر من طريق
الرازي عن الحمامي، وقد خالف به أبو الفضل الرازي سائر الرواة عن الحمامي وعن رويس، ولم يذكر
ابن الجزري رحمته هذا القول للمصنف في النشر، ولعله ترك ذكره لكونه لم يسند طريق الرازي عن
الحمامي في النشر، وما رواه المصنف عن أبي الفضل الخزاعي غلط عليه أيضا في سهل بن محمد أبي
حاتم السجستاني، لأن الخزاعي قال في المنتهى ١/٣٨٦، (١/١٠٩): "خبر: مدني وعبيد وحفص"، لم
يذكر سهلا، وكذا رواه أبو معشر من طريق الخزاعي، وإنما رواه عن سهل على الخبر أبو بكر بن مهران
والعراقي، وكان حق هذا الحرف أن يتقدم على الذي قبله مراعاة للترتيب، والله أعلم.

(٢) وكذا هو عند الخزاعي في المنتهى عن الخزاز عن حفص كما رواه المصنف، ورواه على الخبر عن أحمد بن
على الخزاز أبو بكر ابن مجاهد في السبعة، والداني في جامع البيان، وكذلك عن سائر الرواة عن حفص،
والله أعلم.

الباقون مشدد بضم الهمزة فيهما، وهو الاختيار، لأنه أبلغ في العقوبة.
﴿وَالْأَهْتَكُ﴾ (١٢٧): بكسر الهمزة وفتح اللام: الحسن، وفتادة، والزعراني،
 والشيزري عن أبي جعفر، وابن سعدان، ومجاهد، وحמיד، وابن مقسم، وابن مخصن،
 وشبل في اختياره، وهو الاختيار، يعني: وعبادتك.

الباقون: **﴿وَأَهْتَكُ﴾**: بمد الهمزة وفتحها وكسر اللام.
﴿دَكَّاءُ﴾: ممدود ومهموز فيهما: الأعمش، وطلحة، والأخوان غير قاسم وابن
 سعدان، وابن مقسم،

وافق عاصم إلا المفضل والخزاز والصفار طريق ابن أيوب والبخترى في الكهف.
 الباقون منون من غير همز، وهو الاختيار؛ لقوله: **﴿دَكَّا دَكَّا﴾**.

﴿من أساء﴾ (١٥٦): بالسين وفتح همزة لام الفعل: الحسن، والشافعي عن ابن كثير^(١).

الباقون: **﴿أَسَاءُ﴾** بالشين وضم الهمزة، وهو الاختيار من المشيئة.

﴿الأعداء﴾ (١٥٠): برفع الهمزة، و**﴿تَشَمَّتْ﴾** بفتح التاء والميم: مجاهد، وأبان،
 وحמיד غير أنه كسر الميم.

الباقون: **﴿تَشَمَّتْ﴾** بضم التاء وكسر الميم، **﴿الأعداء﴾** بنصب الهمزة، وهو الاختيار
 على المفعول للقصة.

﴿خَطِيئَاتُكُمْ﴾ (١٦١): بضم التاء على الجمع: مدني وفتادة.

وهكذا إلا أنه على التوحيد: المفضل، ودمشقي، وبصري غير أبي عمرو وأيوب
 وفتادة^(٣).

(١) يريد قوله تعالى **﴿أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَسَاءُ﴾**: كذا رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير، وخالفه ابن سوار
 وأبو الكرم الشهرزوري وأبو معشر فرووه عنه كقراءة الجماعة، وأما عن الحسن البصري فهو صحيح،
 رواه الأهوازي في مفردته وابن جني في المحتسب (١/ ٢٦١) عن الحسن، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن أبان بن يزيد عن عاصم فخالف به سائر الرواة عن أبان، والمشهور عنه كالجماعة،
 وأما عن مجاهد فهو صحيح، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف، ومفهومه أن يعقوب يقرؤه هكذا، وهو خلاف ما ذكره سائر المصنفين عنه، وعن
 المفضل عن عاصم، فرووه عنهما على الجمع والرفع كقراءة أهل المدينة، وذكره هكذا عن المفضل
 الداني في جامع البيان، وعن المفضل ويعقوب، ابن سوار في المستنير، وأبو الكرم في المصباح، وأبو
 العلاء الهمداني في غاية الاختصار، وكذلك الخزاعي في المنتهى، وعن يعقوب ابن مهران في الغاية،

أَبُو عَمْرٍو، وَاِبْنُ مِقْسَمٍ، وَحَمِصِيُّ: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ كما في البقرة، وهكذا في سورة نوح. الباقون ﴿خَطِيئَاتِهِمْ﴾ بكسر التاء في موضع النصب، وهو الاختيار؛ ليكون الفعل لله، ولأن يكون موافقا لأكثر المصاحف.

ومن قرأ بالتاء والرفع: ﴿تَغْفِرُ﴾: بالتاء المضمومة على ما لم يسم فاعله.

الباقون بالنون، وهو الاختيار؛ لما ذكرت.

﴿ءَاَصَارُهُمْ﴾ (١٥٧): بفتح الهمزة على الجمع: دمشقيّ، وَاِبْنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ لأن الجمع أولى من الواحد.

الباقون بكسر الهمزة على التوحيد.

﴿بِئْسَ﴾ (١٦٥): بكسر الباء وهمزة ساكنة وتنوين السين: دمشقيّ، قال الرَّازِيّ: ابْنُ ذَكْوَانَ فَقَطْ.

بوزن فعيل: حمصِيٌّ وَقَتَادَةٌ^(١).

بوزن فيعل: البرجمِيُّ والأعشى والاحتياطيّ، والمكِّيُّ، والجعفيّ عن أبي بكر، ويحيى غير خلف، والجرميّ مختلف عنه، والأعمش.

بوزن فيعال: (بياس): الحسنُ.

بوزن فعِل: ﴿بيس﴾: الجحدريّ.

بغير همز مع كسر الباء: مدنيّ، قال الرَّازِيّ: وهشامٌ، وهو خطأ؛ إذ المفرد بخلافه^(٢).

وسبط الخياط في المبهج، ولم يذكر ابن الجزري في النشر ما ذكره المصنف هاهنا عن يعقوب أنه قرأ بالافراد، بل حكاه عن الجماعة كقراءة نافع، والله أعلم.

(١) كذا وقع هاهنا دون ضبط للقراءة، وتحتمل أن تكون (فِعِيل)، فتكون القراءة (بِئْسِ)، أو تكون: (فِعِيل)، فتكون القراءة (بِئْسِ)، وذكر ابن جنى هاتين القرائتين في المحتسب (١/٢٦٧) وعزاها إلى أبي حاتم السجستاني وهو بصريّ قَتَادَةٌ، فقال: "قال أبو حاتم في قراءة بعضهم: "بِئْسِ"، فهذا في الصفة بمنزلة حذيم فعيل، وكذا مثله أبو حاتم أيضا، وحكى أبو حاتم أيضا "بِئْسِ" كشعير وبِعِير، فكسر أوله لكسر الهمزة بعده"، والله أعلم.

(٢) صحح ابن الجزري رحمه الله في النشر هذه القراءة عن هشام من طريق زيد بن علي بن أبي بلال عن الداجوني عنه، ولم يعقب على كلام المصنف مع أنه أسند طريق زيد من الكامل لأنه لم يسنده من طريق الرازي، غير أن إطلاق ابن الجزري هذا الوجه عن زيد فيه نظر، لأن صاحب الكافي لم يذكره عنه، وهو من طرق ابن الجزري عن زيد، وما في التجريد لابن الفحام عنه محتمل للوجهين، والله أعلم.

العُمَرِيُّ: بفتح السين من غير تنوين وكسر الباء.

الباقون ﴿بَيْيسٌ﴾ بفتح الباء مهموز على وزن فعيل، وهو الاختيار؛ لموافقته الأكثر. ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ (١٧٦)، وأخواتها: موصولة: الحسن، وقَتَادَةُ، وطلحة، والرَّعْفَرَانِيُّ. وافقهم زيد، وأيوب، وأبان^(١)، وهارون عن أبي عمرو، في قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾. وافق حجازي بصري حمصي، والدَّاجُونِي عن ابنِ ذَكْوَانَ في قول الخزاعي، وابن أنس - لم أقرأ به على أحد من شيوخي - في الكهف في الثلاثة. خالف يعقوب وقَتَادَةُ وابنُ مقسم: ﴿وَاتَّبَعَكَ﴾^(٢)، فقرأوا: ﴿وَاتَّبَاعَكَ﴾، على الجمع. خالف ابنُ مقسم وأبو عمرو غير اختيار عباس في ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ في الطور، فقالوا: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ﴾ قطع الألف وبدل التاء نونا وألفاً. الباقون على أصولهم،

والاختيار ما عليه الحسن؛ لأنه يقال: اتَّبعَهُ موصولة وَاتَّبَعَهُ إياه، ولو كان: أتبعه، بقطع ألف، قال (فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ جُنُودَهُ) بلا واو، فلما قال: ﴿وَجُنُودَهُ﴾، أو ﴿بِجُنُودِهِ﴾، دل على الوصل.

﴿وَأَمَلِي لَهُمْ﴾ (١٧٣): بفتح الهمزة واللام: أبو حيوه.

(١) زيد هو ابن أخي يعقوب الحضرمي يروي عن عمه، وأبان هو ابن يزيد يروي عن عاصم، وأيوب هو ابن المتوكل صاحب الاختيار، وذكر هذه القراءة عن هؤلاء مع هارون عن أبي عمرو الخزاعي في المنتهى، وابن سوار في المستنير (٣٥٣/١)، وأبو الكرم في المصباح (٨٧٢/٢)، والله أعلم.

(٢) يريد رواية الخزاعي هذا الوجه عن الداجوني عن ابن ذكوان، وقد ذكره الخزاعي في المنتهى (٤٦٣/١) كما رواه المصنف من طريقه، وقال ابن الجزري في النشر (٣١٤/٢): "وَأَنْفَرَدَ بِذَلِكَ الشَّدَائِي عَنِ الرَّمْلِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ". يعني بوصل الهمزة والتشديد، ولم ينفرد به الشدائي فقال الداني في جامع البيان (١٣٢٠/٣): "قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿فَاتَّبَع سبباً﴾، ثم أتبع سبباً في الثلاثة الأحرف بقطع الألف وإسكان التاء، وقرأ الباقون بوصل الألف وتشديد التاء فيهن، وكذلك روى الداجوني عن محمد بن موسى عن ابن ذكوان، لم يروه غيره"، ومفهومه أنه عن الداجوني من جميع طرقه، ورواه أبو الكرم في المصباح (٨١٠/٢) عن الصوري من طريق المطوعي وليس عنده طريق الداجوني، والله أعلم.

(٣) يعني في سورة الشعراء من قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾، والله أعلم.

الباقون بضم الهمزة وكسر اللام، وهو الاختيار، لقوله: ﴿سَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ (١٨٢): بجعل الفعل لله على الاستقبال.
 وأما في سورة محمد: ﴿وَأْمَلِي﴾: هكذا على المستقبل: بصريُّ غير أيوبَ والزَّعْفَرَانِيَّ، غير أن أبا عمرو، وابن أبي عبلة فتحا الياء على ما لم يسم فاعله.
 ابنُ مِقْسَمٍ وأبو الحسن عن نافع كيعقوب.
 قال ابن مهران: مثله روح وزيد وهو غلط^(١)؛ لأن المفرد بخلافه.
 الباقون بفتح الهمزة واللام [إلا]^(٢) من أمال، والاختيار ما عليه رؤيس لما ذكرت.
 ﴿شِرْكَاءُ﴾ (١٩٠): بغير همز على التوحيد: مدنيُّ وأبو بكر والمفضلُ.
 الباقون مهموز على الجمع والاختيار الأول؛ لأن معناه نصيباً، في قصة فيها طول^(٣).
 ﴿طَيْفٌ﴾ (٢٠١): بغير همز: مكِّيُّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، بصريُّ غير أيوب، وعليُّ غير الشيزري.

الباقون مهموز على وزن فاعل، وهو الاختيار، لأن اسم الفاعل أولى ها هنا.



سورة الأنفال

﴿إِنِّي مُمِدُّكُمْ﴾ (٩): بكسر الهمزة: أبو عمر عن طَلْحَةَ، والقورسيُّ عن أبي جعفر، واللؤلؤي عن أبي عمرو.
 والباقون بفتحها وهو الاختيار، لأنه مفعول ﴿فَاسْتَجَابَ﴾.
 ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ (١٢): بكسر الهمزة: القورسيُّ عن أبي جعفر.

^(١) يعني قال عنهما بفتح الياء كأبي عمرو، وهو خلاف ما عليه سائر الرواة عن روح، وذكره كذلك ابن مهران في الغاية على مثل ما قال المصنف، وعجباً لابن الجزري إذ لم يذكر ذلك في النشر ولم يعقب عليه، وأما عن زيد بن أخي يعقوب فرواه عنه بفتح الياء ابن سوار في المستتير (١/٥٠٥)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٩٨٣)، والله أعلم.

^(٢) زيادة من المحقق ليتم السياق، يعني إلا من أمال الألف فإنه قرأ اللام بفتحة مماله إلى الكسر، والله أعلم.

^(٣) يريد ما ذكره المفسرون حول هذه الآية، ولم يذكره خشية الإطالة، والله أعلم.

- الباقون بفتحها، وهو الاختيار، لأنه مفعول ﴿يُوحِي﴾ .
- ﴿وَإِنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (١٤): بكسرة الهمزة: الحسنُ.
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار معطوف ﴿فَدُوْقُوهُ﴾ .
- ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾ (١٨): بكسر الهمزة: ابن أرقم عن الحسن، ومعروف عن ابن كثير.
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار معطوف على ﴿ذَلِكُمْ﴾ .
- ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٩): بفتح الهمزة: شامي، وحفص، وأيوب، وسلام، ومدني غير اختيار ورش، وأبان، وطلحة، وابن سعدان.
- الباقون بكسرها، وهو الاختيار، لأنه ابتداء.
- ﴿وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٢٤): بكسر الهمزة: ابن أبي عبله.
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ .
- ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ (٤١): بكسر الهمزة: الأعمش، وفي رواية عباس والجعفي عن أبي عمرو^(١).
- والباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ .
- ﴿وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٥٣): بكسر الهمزة: عبد الرحيم بن حبيب عن الكسائي، والزعراني وهو الاختيار على الاستئناف، والباقون بفتحها.
- ﴿ضُعَفَاءُ﴾ (٦٦): بوزن فعلاء بنصب الهمزة: أبو جعفر، قال أبو الحسين عن الهاشمي برفعها، وهو لحن في العربية^(٢).
- الباقون ﴿ضُعَفَاءُ﴾ بغير همز، وهو الاختيار للأكثر^(٣).
- ﴿أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾ (٤٠): بكسر الهمزة: هارون عن أبي عمرو.
- والباقون بفتح الهمزة، وهو الاختيار منصوب؛ لقوله: ﴿فَاعْلَمُوا﴾ .
- ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ (٥٩): بفتح الهمزة: ابن عامر.
- الباقون بكسرها، وهو الاختيار على الاستئناف.

^(١) روى هذه القراءة صاحب المصباح عن هارون والجعفي واللؤلؤي وخارجة كلهم عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٢) قال ابن الجزري في النشر (٢/٢٧٧): "وَلَا يَصِحُّ مَا رَوِيَ عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنْ ضَمِّ الهمزة"، والله أعلم.

^(٣) وسيأتي ذكر من فتح الضاد ومن ضمها في موضعه من كتاب فرش الحروف، والله أعلم.

﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ أُسَارَى﴾ (٦٧): بالألف فيهما^(١) وضم الهمزة: الحسن، وقتادة، وأبو جعفر، والمفضل، والزعفراني، وابن مقسم.

وافق أبو عمرو، وشيبة، وأبو السَّمَال في الثاني، وهو الاختيار؛ لأنه أكثر حروفاً وأقوى معنى.

الباقون بفتح الهمزة وبغير ألف.

﴿أَخَذَ مِنْكُمْ﴾ (٧٠): بفتح الهمزة: شيبه والقورسي والأنطاكي عن أبي جعفر، وأبو حيوة، وابن أبي عجلة، وأبان عن عاصم، وهو الاختيار، يعني: أخذ الله.

الباقون بضمها وكسر الخاء.



سورة التوبة

﴿أُمَّة﴾: بهمزتين: سالم طريق أبي الحسين وأبو مروان طريق الخزاعي وابن أبي أيس عن نافع، وأيوب، وسلام، وأبو السَّمَال، والحسن، وروحان: ابن قرة وابن عبد المؤمن، وفهد بن الصقر، والوليد بن حسان، وأبو الفتح النحوي كلهم عن يعقوب، وسماوي^(٢)، غير أن الحلواني عن هشام كأحد الوجهين عن أبي زيد يدخل بينهما مدة.

بهمزة ممدودة والثانية ملينة: الزهري عن أبي زيد، وزيد عن إسماعيل، والمروزي عن المسيبي، والفصل عن أبي جعفر، والأصفهاني عن ورش في قول ابن هاشم^(٣).

^(١) يريد بقوله: فيهما: هذا الموضع، والثاني قوله تعالى: ﴿لَمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾، والله أعلم.

^(٢) يعني أهل الكوفة، وأهل الشام، وما رواه المصنف عن أبي مروان عن قالون من طريق أبي الفضل الخزاعي لم أر الخزاعي ذكره في المنتهى، بل روى عنه همزة محققة وأخرى ملينة كسائر الرواة عن نافع، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن الأصبهاني من طريق أحمد بن علي بن هاشم تاج الأئمة، ولم يسند طريق الأصبهاني في هذا الكتاب من طريق ابن هاشم، والمشهور عن الأصبهاني كذلك في السجدة وفي الموضع الثاني من القصص كما رواه المصنف من طريق الرازي، وأبو زيد المذكور هو سعيد بن أوس النحوي عن أبي عمرو، والزهري هو عبد الله بن عمر، ولم يسند المصنف طريق الزهري في هذا الكتاب أيضاً، وهو في المستنير لابن سوار، وفي المصباح لأبي الكرم، وكلاهما قد حكى عنه هذا الوجه كما ذكره المصنف، وذكر المصنف هذا الوجه هو على سبيل الحكاية لا الرواية، وقول المصنف: الفصل عن أبي جعفر، يعني: الفصل بن شاذان، يروى قراءة أبي جعفر عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان عنه، ومفهوم كلام

قال الرَّازِيّ: الْأَصْفَهَانِيّ فِي السَّجْدَةِ، وَالثَّانِي مِنَ الْقِصَصِ كَالْفَضْلِ، وَقَالَ: أَبُو حَمْدُونَ فِي التَّوْبَةِ كَالْفَضْلِ^(١).

الباقون بتليين الثانية من غير مد، وهو الاختيار لما قدّمت.

﴿لَا إِيمَانَ﴾ (١٢): بكسر الهمزة: ابنُ عامر، وابنُ أبي عبله، وأبو حيوة، والحسن.

الباقون بفتحها وهو الاختيار لقوله: ﴿وَإِنْ نَكُثُوا إِيمَانَهُمْ﴾.

﴿يُضَاهِئُونَ﴾ (٣٠): مهموز: عاصمٌ غير هبيرة، - قال الخُزَاعِيّ: غير الخزاز-، وزائدة عن الأعمش، وطلحةٌ وابنُ مِقْسَمٍ، والزّعْفَرَانِيّ^(٢).

الباقون بترك الهمزة، وهو الاختيار، لأن لغة قريش: ضاهيت، بترك الهمزة.

﴿النَّسِيءِ﴾ (٣٧): مشدّد: عبيدٌ وخلفٌ عن ابنِ كثير^(٣)، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وسالمٌ عن قائلون، وورشٌ إلا الأَسَدِيّ والأَهْنَسِيّ والمَلْطِيّ والبَلْخِيّ عن يونس^(٤).

المصنف أن ابن جماز لا يدخل ألفا بين الهمزتين، والصحيح عنه الإدخال، وهو الذي رواه في النشر عن ابن جماز من جميع طرقه ولم يذكر قول المصنف ولم يعقب عليه، والمروزي المذكور هو أبو علي يحيى بن إسماعيل، والله أعلم.

^(١) كذا أطلقه المصنف عن أبي حمدون الطيب بن إسماعيل ولم يبين الذي يروى عنه أبو حمدون هذا الوجه، وبينه أبو معشر في سوق العروس (١/١٤٣) من طريق أبي الفضل الرازي أنها روايته عن المسيبي عن نافع، لكنه زاد على المصنف فروى عنه أيضا هكذا الموضوع الأول من سورة القصص، وهو الصحيح عن المسيبي من طريق أبي حمدون، وهو أيضا عند ابن سوار في المستنير (١/٢٨١)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٧٢٠)، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن زائدة عن الأعمش، فخالف به سائر المصنفين عن زائدة، فرواه أبو علي المالكي في الروضة والفارسي في جامعه وسبط الخياط في مبهجه وأبو معشر في سوق العروس بدون همز كقراءة الجماعة غير عاصم، وكذلك رواه أبو معشر في جامعه وأبو إسماعيل المعدل في روضته عن طلحة بن مصرف، والله أعلم.

^(٣) كذا قال المصنف: "عبيد وخلف عن ابن كثير"، وإنما يروى خلفٌ عن عبيد وهو ابن عقيل عن شبل عن ابن كثير، والمصنف يصنعه كثيرا، وهذا الوجه صحيح عن خلف عنه، رواه عنه كذلك ابن مجاهد في السبعة (١/٣١٤)، والله أعلم.

^(٤) الأَسَدِيّ المذكور هو محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، وقال ابن الجزري في النشر (١/٤٠٥): "فَأَمَّا ﴿النَّسِيءِ﴾، وَهُوَ فِي التَّوْبَةِ، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَوَرَّشَ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا يَاءً وَإِدْغَامِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا فِيهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزِ، وَانْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِذَلِكَ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ"، قلت: =

الواقدي عن نافع: (النَّسْوُ): بضم السين والواو بالمهموز.
 القِطْعِيُّ وابنُ سَعْدَانَ عن ابنِ كَثِيرٍ، ومجاهد: (النَّسِي): بإسكان السين وإظهار الياء.
 الباقون مهموز ممدود، وهو الاختيار لقولهم: نَسَأَ اللهُ في أجله، وأنسأ اللهُ أجله.
 ﴿إِنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ﴾ (٦٣): بكسر الهمزة: أحمد بن موسى عن أبي عمير و.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لوقوع العلم عليه.
 ﴿فَأَنَّ لَهُ﴾ (٦٣): بكسر الهمزة: ابن أبي عبله.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار رد على قوله: ﴿أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ﴾.
 ﴿مُرَجَّتُونَ﴾ (١٠٦): مهموز: مكِّي، شامي غير أبي بشر، وبصري غير عباس وأيوب،
 والمفضل، وأبو بكر غير علي^(١).
 وهكذا الخلاف في ﴿تُرَجِّي﴾ (الأحزاب ٥١) غير ابن حبيب عن الأعشى، فإنه لا يهمز.
 قال الخبازي: البرجمي وابن غالب وأبو الحسن عن أبي بكر بترك الهمزة، وخالفه
 الجماعة.
 والاختيار الهمز لأنه أجزل في اللفظ وأشهر اللغتين.
 الباقون بغير همز.
 ﴿أُسَسَ﴾ (١٠٩): بضم الهمزة، ﴿بُنْيَانُهُ﴾: رفع: شامي، ونافع غير ورش في اختياره،
 وهو الاختيار.
 الباقون بالفتح فيهما.

لعله سقط ذكره من نسخته من الكامل، لأن المصنف قد استثناه هاهنا، وإنما انفرد المصنف بذكر الهمز للأزرق من طريق الأهناسي، وهو محمد بن إبراهيم قرأ على ابن سيف الأزرق، وأسند ابن الجزري طريقه في النشر من الكامل، والحق أن المصنف لم ينفرد به كذلك بل تابع عليه الخزاعي، وقد استعار المصنف هاهنا لفظه في المنتهى ٤٠٢/١، (٢/١١٢)، ورواه عن الأهناسي أيضا من طريق الخزاعي أبو معشر في جامعه (٢/٢١٠)، والمصنف يروى طريق الأهناسي أيضا من طريق أبي الحسين الخبازي، ويحتمل أن ابن الجزري رحمته أراد التنبيه على انفراد الأهناسي بالهمز عن الأزرق فانقلب عليه، والله أعلم.

^(١) يعني غير الكسائي في روايته عن أبي بكر عن عاصم، وأبو بشر هو الوليد بن مسلم عن ابن عامر، والله أعلم.

سورة يونس

﴿ حَقًّا أَنَّهُ ﴾ (٤): بفتح الهمزة: أبو جعفر وشيبة والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار على الابتداء.

﴿ ضِيَاءٌ ﴾: بهمزتين حيث وقع: قُنْبُلٌ غير الزَّيْنِيِّ، زاد أبو الحسين: وابن جبير.

الباقون بترك الأولى، وهو الاختيار؛ لأن أصله الضوء، والأولى وأو على الحقيقة، ففي المصدر يجب أن يكون ياءً على الحقيقة.

﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ ﴾ (١٦): بغير مد بمعنى: (وَلَا عَلِمَكُمْ): أبو ربيعة عن البزي، وابن شنبوذ عن قُنْبُلٍ في قول الحَبَّازِيِّ، زاد الخُزَاعِيُّ: الربيعي^(١) وابن مجاهد وابن الصباح وابن عبد الرزاق، واللهبيي.

الحسن: (وَلَا أَدْرَيْتُكُمْ): بزيادة تاء مع ألف^(٢).

الباقون ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ ﴾: مهموز ممدود، وهو الاختيار؛ لشهرته.

﴿ وَأَزَيَّنْتُ ﴾ (٢٤): بقطع الهمزة^(٣): فتادة، والحسن رواية ابن أرقم، والجعفي ويونس وهارون عن أبي عمرو.

الباقون بوصلها مشدد، وهو الاختيار؛ لأن (أزَيْن) أشهر من (أزين).

[﴿ءَ الْآنَ﴾ (٩١، ٥١): بإلقاء الحركة: ورش، وسقلاب، وأبو دحية في جميع القرآن.

وافقها هنا في سورة يونس: إسحاق وابن بدر عن إسماعيل، وقألون إلا الشحام، وأبو جعفر في قول الخزاعي والعراقي وابن مهران والرازي، زاد العراقي وابن مهران ومعهما زاد أبو الحسين ابن فرح عن إسماعيل، ولم يذكر أبا جعفر ولا بد من ذكره كورش.

(١) يعنى اللهبيي عن البزي، وأما الربيعي وابن مجاهد وابن الصباح وابن عبد الرزاق فعن قنبل، والله أعلم.
(٢) كذا رواها المصنف عن الحسن، وقال الأهوازي في مفردته: (ولا أدراكم) بهمزة ساكنة مكان الياء، وكذلك رواها عن الحسن ابن جني في المحتسب (٣٠٩/١)، والله أعلم.
(٣) يعنى بقطع الهمزة وإسكان الزاي مخففة، كذا رواها أبو الكرم في المصباح (٧٣٤/٢) عن أحمد بن موسى اللؤلؤي، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف كليهما عن أبي عمرو، ورواها في المحتسب (٣١٠/١) عن الحسن، والله أعلم.

الباقون مقطوع وهو الاختيار؛ لأنه أشهر^(١).
﴿أَنَّ الْعِزَّةَ﴾ (٦٥): بفتح الهمزة: الشيزريُّ والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، وأبو بحرية.
الباقون بكسرهما، وهو الاختيار في قول^(٢)، لوجود القول قبله.
﴿فَاجْمَعُوا﴾ (٧١): موصول: ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والجَحْدَرِيُّ، ونصرُ بنِ علي عن نافع، وسلامٌ، ورويسٌ في قول الخُزَاعِيِّ وهو غلط إذ الجماعة بخلافه^(٣).
الباقون بقطع الهمزة وكسر الميم، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر، وفي طه كذلك موصول.
وافقه أَبُو عَمْرٍو في طه، خالف روميُّ^(٤).
والاختيار ما عليه الباكون.

^(١) ما بين المعكوفتين وقع في المخطوطة في آخر سورة هود، ومحلّه في هذا الموضع، ويدل عليه قول المصنف: "هاهنا في سورة يونس"، ويحتمل أن يكون المصنف نسيه ثم ذكره بعد فجعله هناك، ونبه عليه بقوله هذا، لأنه غالباً يقول: "هاهنا" مكتفياً بها دون ذكر اسم السورة، لكن أثبتناه هاهنا على أقرب الاحتمالين، وأطلق المصنف هاهنا النقل في هذا الحرف عن أبي جعفر من جميع طرقه، وخصّه ابنُ الجزري في الطيبة بابن وردان مع أنه قال في النشر (١/٤١٠): "وَالْهَاشِمِيُّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ النَّقْلِ كَمَا تَقَدَّمَ"، وهو الصحيح عنه كما سيأتي تحريره في باب نقل حركة الهمزة وباب ميم الجمع، والله أعلم.

^(٢) ظاهر كلام المصنف أنه جعل كلا الوجهين صالحين لاختياره، والله أعلم.

^(٣) قلت: وقد صحت هذه القراءة عن رويس أيضاً خلافاً لما قاله المصنف هاهنا، وصححها ابن الجزري فقال في النشر (٢/٢٨٥): "وَاخْتَلَفَ عَنِ رُوَيْسٍ فِي ﴿فَاجْمَعُوا﴾، فَرَوَى أَبُو الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ النَّخَّاسِ كِلَاهُمَا عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ يَوْضِلُ الْهَمْزَةَ وَفَتْحَ الْمِيمِ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ لِرُوَيْسٍ فِي غَايَتِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْنِدْ طَرِيقَ النَّخَّاسِ فِيهَا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْحَمَامِيِّ، وَأَجْمَعَ الرِّوَاةُ عَنِ الْحَمَامِيِّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ نَعَمْ رَوَاهَا عَنِ النَّخَّاسِ أَيْضًا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْخُزَاعِيِّ فَوَافَقَ الْقَاضِي، وَهِيَ قِرَاءَةٌ عَاصِمِ الْجَحْدَرِيِّ وَرَوَايَةٌ عِصْمَةَ شَيْخِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَوَرَدَتْ عَنْ نَافِعٍ، وَهِيَ اخْتِيَارُ ابْنِ مِقْسَمٍ وَالزَّعْفَرَانِيِّ"، والله أعلم.

^(٤) يعني قرأها أبو عمرو وكذلك في طه بالوصل إلا الرومي عن عباسٍ عنه، فإنه قرأها بالقطع كقراءة الباقيين، غير أن المصنف لم يسند طريق الرومي إلا من طريق أبي نصر العراقي، ورواه العراقي في الإشارة (٥٧/٢) عن الرومي بالوصل كرواية الجماعة عن أبي عمرو، وظاهر كلام المصنف أن الذين قرءوا بوصل الهمزة هاهنا وافقوا أبا عمرو في طه إلا رويساً، والله أعلم.

- ﴿وَشَرَكَاؤُكُمْ﴾ (٧١): بضم الهمزة: سلامٌ، وَيَعْقُوبُ غير المنهال.
 الباقون بالنصب، وهو الاختيار؛ لأن معناه مع شركائكم.
 ﴿اطْمَسَّ﴾ (٨٨): بضم الهمزة في الإبتداء والميم: أبو السَّمَّالِ.
 والباقون بكسرها وكسر الميم، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿ءَأَمَّنْتُ إِنَّهُ﴾ (٩٠): بكسر الهمزة: الأَخْوَانِ غير ابنِ سَعْدَانَ وقاسمٍ، والأَعْمَشُ.
 الباقون بفتحها وهو الاختيار؛ لوقوع الإيمان عليه.



سورة هود

- ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ (٢٥): بكسر الهمزة: عَاصِمٌ غير أبي حاتم^(١)، وَحَمَزَةٌ، والأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ،
 والجعفي عن أبي عَمْرٍو، وابنُ عامرٍ إلا ابنُ مسلمٍ، ونافعٌ غير اختيارٍ ورشٍ وإسحاقَ وأبي
 قرة وأبي حاتم والدُّورِيِّ.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: بأبي لكم.
 ﴿أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (٢٩): بفتح الهمزة: سَوْرَةٌ عن الكسائي، والقورسي عن أبي
 جعفر.
 الباقون بكسر الهمزة، وهو الاختيار على المبتدأ.
 ﴿فَعَلَيْ أَجْرَامِي﴾ (٣٥): بفتح الهمزة: الرَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار، على الجمع.
 الباقون بكسرها على المصدر.
 ﴿بَادِي﴾ (٢٧): مهموز: أَبُو عَمْرٍو غير هارون، وابنُ مِقْسَمٍ، والرستمي عن نصير، وأبو
 خالد عن قُتَيْبَةَ،
 وبغير ياء: ابنُ كيسَةَ عن حَمَزَةَ^(٢).

(١) يعني أبا حاتم السجستاني عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم، والله أعلم.
 (٢) يعني يقرأها بياء ساكنة تسقط في الوصل لالتقاء الساكنين، وتثبت في الوقف لثبوتها في الرسم، وإن كان
 ظاهر كلام المصنف إسقاطها وصلاً ووقفاً، لكن نص أبو الفضل الخزاعي عليه في المنتهى فقال: "ساكنة
 الياء: ابنُ كيسَةَ"، وأسند أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١١٩٥) عن يونس، قال: أقرأني أبو عمرو
 ﴿بَادِي﴾ الياء منصوبة محرّكة، وأقرأني ابن كيسَةَ بادي موقوفة الياء مخففة، قال الداني: "وهذا وهم وخطأً
 =

الباقون بغير همز، وهو الاختيار؛ لأن معناه ظاهر الرأي.
 ﴿إِنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ﴾ (٣٦): بكسر الهمزة: الشيزري والقورسي عن أبي جعفر، وشيبة.
 الباقون بالفتح وهو الاختيار مفعول ﴿وَأُوْحِي﴾.
 ﴿فَأَسْرٍ﴾، و﴿أَنْ أُسْرٍ﴾: بوصل الهمزة: حجازي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو بشر، ويونس عن أبي عمرو.
 الباقون بقطع الهمزة، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾.



من سورة يوسف إلى آخر الأنبياء

﴿الْقُرْآنُ﴾: بغير همز: عباس، وأبو زيد، وقاسم بن عبد الوارث، وعبيد بن عجيل جميعاً عن أبي عمرو، ومكي غير ابنِ مِقْسَمٍ، قال الشافعي: قرأت على القسطنط فأخذ علي ﴿الْقُرْآنُ﴾ بغير همز فسألته عن معناه، فقال: اسم الكتاب كالتوراة والإنجيل. ولينه العُمريُّ، وورش طريق النبر، وإسماعيل طريق ابن بشار بنبر^(١).
 الباقون بالهمز، وهو الاختيار؛ لأنه من قرأت، أي: جمعته.
 و﴿هَيْثُ﴾ (٢٣): بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء: هشام غير الحلواني.

من يونس إذ وقف هذه الياء لا يجوز بوجه؛ لأن فتحها إعراب، وهي لام الفعل، وإنما توقف الياء إذا كانت كناية زائدة وكانت فتحها بناءً، والله أعلم.

^(١) كذا عبارة المصنف، ولا يظهر لي مراده، وتقدم أن النبر هو الهمز، وظاهر قوله أن ورشا وإسماعيل بن جعفر من الطريق المذكورة خالفوا غيرهم من القراء في هذا الحرف، ولا يعرف ذلك عنهما، والصحيح عنهما الهمز فيه من جميع طرفهما، وهو الذي رواه عنهما سائر المصنفين، وأما العُمريُّ فإن مذهبه في نحو هذا هو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وإسقاط الهمزة، فيوافق قراءة ابن كثير وحمزة إذا وقف، وما ذكره المصنف أيضاً عن عباس عن أبي عمرو خالفه فيه سائر المصنفين فرووه عن عباس بالهمز، وأما من رواية أبي زيد وقاسم بن عبد الوارث عن الدوري عنه فهو صحيح، (انظر جامع البيان ٢/٩٠٢)، (المصباح ٢/٩٣٥)، (سوق العروس ١٧٥/٢)، وكان حق هذا الحرف أن يذكره المصنف في سورة البقرة في أول موضع وروده في القرآن، ولأنه يوهم أنه في هذه السورة فقط، وأحسب أن المصنف نسيه ثم ذكره هاهنا، والله أعلم.

وبضم التاء من غير همز: أبو بحرية، وأبو بشر^(١).
 ويفتح التاء وكسر الهاء من غير همز: الحلواني^٢ عن هشام كَابِن ذَكْوَانَ وابن عبد الله^(٣)،
 ومدني غير اختيار ورش.

وفتح الهاء ورفع التاء: مكِّي غير حميد وابن مقسم.
 وقرأ الحسن، وابن مُحَيِّصِن طريق الزَّعْفَرَانِي^(٤)، والجَحْدَرِي (هَيْت): بفتح الهاء
 وكسر التاء.

الباقون بفتحهما، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغات.
﴿بَعْدُ أُمَّة﴾ (٤٥): بفتح الهمزة مع الهاء: عباسٌ في اختياره، ومجاهدٌ، والقورسيُّ
 والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، وهو الاختيار لقوله: **﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ﴾**.
 الباقون بضم الهمزة مع التاء.
﴿أَنَا أُبَيُّكُمْ﴾ (٤٥): بفتح الهمزة من الإتيان: الحسن، وقتادة، ومحبوب، وابن معاذ^(٥).

(١) كذا رواه المصنف عن الوليد بن مسلم وأبي بحرية، وهو لم يسند رواية الوليد بن مسلم إلا من طريق أبي
 الفضل الخزاعي، وكذلك روى اختيار أبي بحرية من طريقه، والذي رواه عنهما الخزاعي في المنتهى
 ١/٤٢٦، (١/١١٦) بالهمز مع فتح الهاء كرواية الحلواني عن هشام، وهو الذي رواه عنهما أبو معشر في
 سوق العروس (٢/٢٢٢) وهو الذي نص عليه ابن الجزري في النشر (٢/٢٩٤) عن الوليد بن مسلم،
 ورؤى عنه أيضا **﴿هَيْت﴾** كقراءة الجمهور، كذا هو في جامع البيان والمصباح والمستنير، والله أعلم.

(٢) هكذا نسبه المصنف، أو هكذا وقع هاهنا، وأحسب مراده ابن عبد الرزاق في روايته عن أيوب بن تميم
 لكن يشكل عليه أن المصنف أسند طريقه من طريق أبي الفضل الخزاعي ولم يذكره الخزاعي عن ابن عبد
 الرزاق، ويحتمل أن يكون مراده ابن محيصة وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه، وقد قيل فيه: محمد بن
 عبد الله، وقد روى عنه هذه القراءة صاحب المبهج (٢/٦٤٤)، وغيره، ورواها السبط أيضا عن الوليد بن
 عتبة، والله أعلم، وأما قول المصنف: الحلواني هن هشام كَابِن ذَكْوَانَ، فقال ابن الجزري في النشر
 (٢/٢٩٤): "وانفرد الهذلي عنه بعدم الهمز، كَابِن ذَكْوَانَ، ولم يتابعه على ذلك أحد"، والله أعلم.

(٣) روى لابن محيصة في هذه الكلمة ثلاث قراءات صاحب المبهج (٢/٦٤٤)، الأولى كقراءة نافع، والثانية
 (هَيْت) بكسر الهاء والتاء من غير همز، والثالثة مثلها لكن بضم التاء، وروى عنه الأهوازي في مفردته أيضاً
 مثل الثانية لكن مع الهمز، والله أعلم.

(٤) محبوب بن الحسن، ومعاذ بن معاذ كلاهما عن أبي عمرو، والقراءة هكذا (أنا اتيكم بتأويله)، والله أعلم.

الباقون بضم الهمزة من الإنباء وهو الاختيار لقوله: ﴿نَبَأْتُكُمَا﴾ .
 ﴿اسْتَيْأَسُوا﴾ ، في يوسف والرعد خمس مواضع: ترك الهمز العُمَرِيُّ والقورسِيُّ
 وميمونهُ عن أبي جعفر، واللهيان، وأبو ربيعة غير الزَيْنَبِيِّ، زاد أبو الحسين ابن فرح عن
 البزِّي، ولم يستثنى الزَيْنَبِيِّ.

الباقون بالهمز، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ (٩٠): على الخبر: مكِّي غير حميد، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو جعفر طريق
 الفضل، زاد أبو الحسين الهاشمي، زاد الرَّازِيُّ الثغري^(١) .
 الباقون مستفهم.

ابنُ عبدان عن هشام، وابنُ بشر عن أبي زيد بهزتين بينهما مدة^(٢) .
 الشيزري عن علي كَأبي عَمْرٍو .
 والاختيار ما عليه أَبُو عَمْرٍو لما تقدم.
 ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ﴾ (٥٢) بكسر الهمزة: الرَّعْفَرَانِيُّ .
 الباقون بالفتح، وهو الاختيار لقوله: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي﴾ .
 ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (إبراهيم ٢٣): بفتح الهمزة: خارجة عن أَبِي عَمْرٍو، وهو
 الاختيار، يعني: أدخلهم الله.

الباقون بضم الهمزة، غير أن الرَّعْفَرَانِيُّ يَضُمُّ اللام على المستقبل^(٣) .
 ﴿قَطِرَ ءَانٍ﴾ (٥٠): كلمتان: قَتَادَةٌ، والرَّعْفَرَانِيُّ، ونصرُ بنُ علي عن ابن مَحِيصَن، وابنُ
 عبد الخالق، وابنُ الوزير، وعمرُ بن كعب، والزَّجَّاجُ عن يَعْقُوب، والجَرِيرِيُّ، وخارجة عن

^(١) يعني أحمد بن جبير في روايته عن الكسائي، تابعه عن ابن جبير أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٢٣) والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن أبي زيد سعيد بن أوس من طريق ابن بشر الزهري، وهو عنده من طريق أبي الفضل الخزاعي، ولم أر الخزاعي ذكره في المنتهى في هذه الكلمة خاصة، غير أنه روى عنه وجهين في هذا الباب كله أحدهما: بتسهيل الثانية مع الإدخال كرواية يزيدي والثاني بتحقيق مع الإدخال كذلك كرواية الحلواني عن هشام، والله أعلم.

^(٣) يعني يقرؤها الزعفراني هكذا: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ على أن الهمزة للمتكلم، والله أعلم.

أبي عمرو، وابن مِقْسَمٍ وهو الاختيار؛ لأنه نحاس أذيب فذلك أبلغ في العذاب من القطران.

الباقون: ﴿قَطْرَانٍ﴾ على كلمة واحدة.

﴿أَنَّ دَابِرَ﴾ (الحجر ٦٦): بكسر الهمزة: سليمان بن منصور عن حَمَزَةَ^(١).

الباقون بفتحها وهو الاختيار؛ لأنه بدل من ﴿ذَلِكَ﴾.

و﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾ (٧٢): بفتح الهمزة: عبد الوارث.

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار؛ لوجود اللام في جوابها.

﴿وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ (٦٤): ممدودٌ: مجاهدٌ، وَحَمِيدٌ.

الباقون مقصورة، وهو الاختيار من المعجىء، وكذلك في الأنبياء^(٢).

﴿وَعُيُونٍ (٤٥) ادْخُلُوهَا﴾: بضم الهمزة وإلقاء الحركة على التنوين: أبو بشر في قول أبي

الحسين، وهبة، وابن المأمون في قول الرّازي عن رُوَيْسٍ^(٣)، وابن حسان.

وزعم الرّازي فتح الهمزة وجعله رباعياً على تسمية الفاعل وهو غير صحيح، أما إلقاء

الحركة مع ضم الهمزة على ما لم يسم فاعله يجوز، وإن لم يكن هذا مذهبا ليعقوب؛ لكن

يحتمل أن رويّاً خصّه كما خصَّ ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾^(٤)، أما فتح الهمزة بأن جعله رباعياً فلا

يصح ما لم يأت بكناية المفعولين فيقول: ﴿ادْخُلُوهَا إِيَّاهُمْ﴾، كما قال: ﴿ادْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ

أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾، وإن جري ذكر المتقين قبل الفعل، فإنه متعلق لقوله: ﴿فِي جَنّاتٍ﴾، فلا بد

^(١) يعني عن سليم عن حمزة، وقال فيه المصنف في كتاب الأسانيد: سليم بن منصور، وكذا ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية ١٣٩٨، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿أتينا بها﴾ من سورة الأنبياء، وسيذكره المصنف بعد قليل في موضعه، والله أعلم.

^(٣) ابن مأمون هو هارون بن علي بن الحسين بن مأمون روى القراءة عن التمار عن رويس (غاية ٣٧٥٩)، ولم يسند المصنف رواية رويس من طريق الرازي، فروايته عنه هي على سبيل الحكاية دون الرواية، لكن تابع المصنف عليه عن ابن مأمون أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٢٩)، وكذا تابعه عليه عن أبي الحسين الخبازي عن رويس لكن من طريق النخاس عنه، وما رواه المصنف عن أبي بشر الوليد بن مسلم من طريق أبي الحسين الخبازي لم يتابع عليه، وأما هبة الله فهو ابن جعفر بن الهيثم يروي أيضا عن التمار عن رويس، والله أعلم.

^(٤) حيث قرأ هذا الموضع بنقل حركة الهمزة إلى النون وإسقاط الهمز كرواية ورش عن نافع، والله أعلم.

من أن يجري كنايةً بعد الفعل، ولَمَّا لم يجر عِلْمُ أن الكلام محال، وما لم يسم فاعله ضعيفٌ، غير أنه جائز.

الباقون بضم الهمزة، وهو الاختيار على أن معناه: قيل لهم ادخلوها.
 ﴿شُرَكَائِي﴾، و﴿دُعَائِي﴾، و﴿وَرَائِي﴾: من غير همز مقصور: ابنُ فرح عن البزي في قول أبي الحسين^(١)،

وافق زمعةً في ﴿شُرَكَائِي﴾ حيث حل.

قال الخُزَاعِيُّ وأبو الحسين: الخزاز بإسكان الياء في ﴿شُرَكَائِي﴾.

زاد العراقيُّ الخُزَاعِيَّ عن البزيِّ، ووافق في الخزاز^(٢).

الباقون مهموز متحرك، وهو الاختيار؛ لأنه الأصل.

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ (النحل ٦٢): بكسر الهمزة: الحسنُ.

والاختيار بالفتح كالباقين مفعول جرم.

﴿لَيْسُوا وَاوَجُوهَكُمْ﴾ (الإسراء ٧): بضم الهمزة غير ممدود: ابنُ سَنُودَ عن قُنْبَلٍ^(٣).

^(١) قال ابن الجزري في النشر (٢/٣٠٣) عند ذكر قوله تعالى: ﴿شُرَكَائِي﴾ في سورة النحل: وَقَدْ رَوَى تَرْكَ الهمز فيه وَمَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ، وَكَذَا ﴿دُعَائِي﴾، و﴿وَرَائِي﴾ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ أَيْضًا - ابْنُ فَرَحٍ عَنِ البَزِيِّ، وَقَدْ طَعَنَ النُّحَاطُ فِي هَذِهِ الرَّاوِيَةِ بِالضَّعْفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الَمَمْدُودَ لَا يُقْصَرُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تَبَيَّنَتْ عَنِ البَزِيِّ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَصْرُ الَمَمْدُودِ جَائِزًا فِي الْكَلَامِ عَلَى قَلْبِهِ كَمَا قَالَ بَعْضُ أئِمَّةِ النَّحْوِ، وَرَوَى سَائِرُ الرَّوَاةِ عَنِ البَزِيِّ، وَعَنِ ابْنِ كَثِيرٍ إِثْبَاتَ الهمزِ فِيهَا، وَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا عَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^(٢) يعنى عن هبيرة عن حفص، وهو عند العراقي في كتاب الإشارة (٢/٤٩) كما رواه المصنف من طريقه، والخزاعي المذكور هو إسحاق بن أحمد يروى عن البزي وابن فليح، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن قنبل من طريق ابن سنود تبعاً للخزاعي في المنتهى ١/٤٤٨، (٢/١٢١)، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٢٨٢): "وقال الحلواني عن القواس على الجمع يمد ويهمز، ولا يُشْبِعُ الرَّفْعَةَ، وهذا القول أيضا خطأ إن لم يُرَدِّ بترك الإشباع المبالغة في تمطيط اللفظ بالواو الثانية التي لا همزة بعدها حتى يستوي بذلك بينها وبين الواو الأولى التي استقبلتها الهمزة، فإن أراد به اختلاس ضمة الهمزة، فذلك ما لا يجوز؛ لأن الواو التي للجمع تذهب في اللفظ، فبذلك يطلُّ عَلَمُ الجَمْعِ، على أن عبد الله بن الحسين قد حكى عن ابن الصباح عن أصحابه عن ابن كثير حذف الواو بعد الهمزة، فقال: ﴿لَيْسُوا﴾ بووا واحدة وهمزة في وزن يسوغ، وروى غير عبد الله عن ابن الصباح عن قنبل (لَيْسُوا) بفتح الواو فعلى

باقي أهل الحجاز، وبصريٌّ، وقاسمٌ، والمفضَّل، وحنصٌ بهمزة مضمومة ممدودة.
الباقون بفتح الهمزة وهو الاختيار؛ لأن معناه: أن الله يفعل بهم ذلك، غير أن عليًّا قرأ بالنون.
﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ (١٠): بكسر الهمزة: القورسي عن أبي جعفر وسورة
عن علي.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: بأن لهم.
﴿عَامِرْنَا﴾ (١٦): بهمزة ممدودة: سلامٌ، ويعقوبٌ، وعبيدٌ ومعاذُ العنبري وعبدُ الوارث
عن أبي عمرو.
بتشديد الميم من غير مد: أبو بحرية، وابنُ الحارث، والحسنُ، وأبو السَّمال، وقَتادةُ،
والجَحْدَرِيُّ، وابنُ مقسم.

الباقون ﴿أَمْرَنَا﴾، من الأمر، وهو الاختيار؛ لأن معناه: أمرناهم بالطاعة فخالفوا
بالفسق، إذ يجوز أن يأمر بما لا يريد عندي.
﴿خَطَأًا﴾ (٣١): بفتح الهمزة من غير مد: دمشقيٌّ غير الحلواني عن هشام، وأبو جعفر
غير العُمريِّ، والحسنُ، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ.
العُمريِّ، وشيبةُ يمدان، أي: مع الفتح كقراءة الأعمش، وابنِ أرقم عن الحسن، وشريح
عن أبي حيوة.

مكيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ واختيارِ شَيْبَلٍ بكسر الخاء والمد.
الباقون بكسر الخاء مقصورة، وهو الاختيار، يعني: إنمَّا.

واحد، وكلا الروايتين عن ابن الصباح غلط؛ لأن محمد بن زريق البلدي روى عنه عن قنبل بهمزة
مضمومة بين واوين على الجمع، وكذلك روى ابنُ مجاهد وابنُ شَبُودَ وابنُ عبد الرزاق والزيني عن
قنبل، وعلى ذلك العمل في رواية الثلاثة عن ابن كثير (اه)، ورواه أيضا عن ابن شنبوذ أبو معشر في سوق
العروس (٢/٢٣٢)، لكنه أيضا من طريق أبي الفضل الخزاعي، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولا
عقب عليه مع كونه أسند طريق ابن شنبوذ عن قنبل من طريق المصنف، والعمل فيه على ما قاله أبو عمرو
الداني، والله أعلم.

(١١) كذا وقع هاهنا: "إذ يجوز أن يأمر بما لا يريد"، ولعل الصواب: "إذ لا يجوز"، لكن يحتمل أن يكون مراده
الإرادة الكونية دون الشرعية فيصح، فأمر بالطاعة ولم يرد وقوعها منهم، والله أعلم.

﴿وَنَاءٌ بِجَانِبِهِ﴾ في السورتين، على وزن ناع: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ ذكوان، والوليدان .^(١)

الباقون على وزن نعا، وهو الاختيار على الأصل .
الْعُمَرِيُّ يَلِينُ .

﴿أَوْ تَسْقُطُ﴾ (٩٢): بفتح التاء وضم القاف، ﴿السَّمَاءُ﴾: برفع الهمزة: مجاهد .

الباقون بضم التاء ونصب الهمزة من ﴿السَّمَاءُ﴾، وهو الاختيار؛ ليكون الفعل للنبي عليه السلام

﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ (الكهف ٦) بفتح الهمزة: ابنُ أبي عبله .

الباقون بكسرها، وهو الاختيار على الشرط .

﴿حَمِيمَةٌ﴾ (٨٦): مهموز: نافعٌ ومكِّيٌّ غير هارونَ عن شبلٍ ونصرِ بنِ علي عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ وابنِ مِقْسَمٍ، وحفصٌ، وطلحةٌ، وأبانٌ، وبصريٌّ غير أيوبَ، وهو الاختيار، يعني: ذات حَمَاءة .

الباقون بألف من غير همز .

﴿جَزَاءٌ﴾ (٨٨): منون: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وحمصيٌّ، ويعقوبٌ، وكوفيٌّ غير أبي بكر والمفضل، وهو الاختيار على المصدر بأن يكون الجنة جزاء .

الباقون مضافٌ مرفوع، غير أن طَلْحَةَ نَصَبَ وَأَصَافَ، والأَعْمَشَ رَفَعَ وَنَوَّنَ .

﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ بالهمز: طَلْحَةُ، وعاصمٌ غير الشَّمُونِيَّ .

الباقون بترك الهمز، وهو الاختيار؛ لأنهما أعجميان غير مُعْرَبِينَ .

﴿رَدْمًا﴾ (٩٥) ائْتُونِي: بوصل الهمزة مع كسر التنوين: أبانٌ، والمُفَضَّلُ، وحمادٌ، وأبو

بكر طريق أبي الحسن والاحتياطيّ وابنِ جبيرٍ ويحيى غير خلفٍ وشعيبٍ طريق البزاز عن الجُرْبِيِّ .^(٢)

(١) يريد الوليد بن مسلم، والوليد بن عتبة كلاهما عن ابن عامر، والله أعلم .

(٢) كذا قال المصنف: طريق البزاز عن الجربي، وهو مقلوبٌ، لأن الجربي هو يروي عن البزاز، والجربي هو أبو عبد الله محمد بن جعفر، أو محمد بن عبد الله بن جعفر، فترجم له ابن الجزري مرتين للاختلاف في اسمه كما تقدم في كتاب الأسانيد، والبزاز هو أبو جعفر محمد بن علي، وأحسب المصنف أراد نقل كلام أبي الفضل الخزاعي فانقلب عليه لأنه استعار عبارته هاهنا بتصرف قليل، وإنما قال الخزاعي في المنتهى

زاد الرَّازِيُّ ابنَ عبد الوهاب عن المُسَكِّيِّ^(١).

الباقون بالقطع وهو الاختيار، يعني: أعطوني.

﴿قال أثنوني﴾ (٩٦): وصلُّ: ابنُ عتبة، وأبانُ، والمفضلُ، وأبو بكر غير الأعشى والبرجميِّ، قال أبو الحسين: إلا الأدميِّ، قال الخُزاعيُّ: إلا يحيى طريق خلف وشعيباً طريق البزاز، قال: وفي تعلقي عن الضَّرير عن حماد كالمفضل^(٢)، وهكذا الزياتُ، والعَبَسِيُّ، والأعمشُ، وطلحةُ.

الباقون بالقطع، وهو الاختيار لما ذكرت.

﴿عَبْدُهُ زَكْرِيَّا﴾ (مريم ٢): برفع الهمزة: أبو بشر^(٣).

الباقون نصب^(٤)، وهو الاختيار بدل من العبد، وقد مضت مسألة زكريا.

﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾ (١٩): بالياء: يَعْقُوبُ وَأَبُو عَمْرٍو، وابنُ صالح، وسالمٌ والحلوانيُّ عن قَالُونَ، وسقلاّبٌ، وأبو دحية، وكردمٌ وورشٌ في روايته، قال الرَّازِيُّ: وأبو نسيط، وهو غلط؛ لأنه لم يوافق عليه^(٥).

١/ ٤٦٥، (١/١٢٥): "وشعيب طريق الرزاز عن الجربي عنه" والرزاز هو أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني يروى عن الجربي عن البزاز عن شعيب، فانقلب على المصنف قول الخزاعي، ويحتمل أن يكون من الناسخ، وعلى كل حال فلم يسند المصنف إلا طريقاً واحداً عن البزاز عن شعيب الصريفي في هذا الكتاب، والذي هو طريق الجربي المذكور، والله أعلم.

(١) يعني عن خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وتقدم أن المصنف لم يسند هذا الطريق من طريق أبي الفضل الرازي، والله أعلم.

(٢) ولفظ الخزاعي في المنتهى (١/١٢٥): "مختلف عن حماد، وفي تعلقي عن الضرير عنه كهمزة"، والضرير هو أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد، والله أعلم.

(٣) كذا نص المصنف عليه عن الوليد بن مسلم على الهمزة من ﴿زكرياء﴾ دون ذكر الدال من ﴿عبد﴾، وقال

الخرزاعي في المنتهى ١/ ٤٦٩، (١/١٢٦): "رفع فيهما"، يعني برفع الدال والهمزة، وإن كان نصب الدال مع الرفع في الهمزة جائز في اللغة غير أن المصنف لم يسند رواية الوليد إلا من طريق الخزاعي، والاعتماد إنما يكون على الرواية دون ما يجوز في اللغة، والله أعلم.

(٤) يعني لمن قرأ بالهمزة، وأما الذين قرءوه بدونها فلا يظهر الإعراب، ويكون النصب مقدرًا، والله أعلم.

(٥) قلت: قد صحح ابن الجزري رحمته هذا الوجه عن أبي نسيط في النشر (٢/٣١٧)، فقال بعد أن ذكر رواية

الياء عن الحلواني: "وَكَذَا رَوَى ابْنُ دُوَّابَةَ وَالْقُرَازُ عَنْ أَبِي نَسِيطٍ، وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ بُيُوتَانَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ عَنِ

الباقون بالهمزة.

والاختيار الياء؛ لأن معناه: ليهب ربك.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ (٣٦): بكسر الهمزة: دمشق، والجعفي عن أبي عمرو، وروح، وزيد، وكوفي غير ابن سعدان، وهو الاختيار على الاستئناف.

الباقون بالفتح.

﴿وَرِيًّا﴾ (٧٤): غير مهموز: أبو جعفر، وشيبة وقالون والمسيبي، وإسماعيل، والنحاس عن ورش في روايته، وسقلاب، وأبو دحية، والبرجمي إلا في قول العراقي، وابن ذكوان، والأعشى غير النصار،

زاد الرازي ابن هارون عن الأعشى؛ لكن النصار بتأخير الهمزة، وإبراهيم المسجدي عنه بالرازي^(١)، ابن شنبوذ قال عنه بغير همز.

الباقون بالهمز، وهو الاختيار على الأصل.

﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ (٦٦): بفتح الهمزة وضم الراء: أبو حيوة وابن أبي عبلة والحسن. الباقون بضم الهمزة وفتح الراء، وهو الاختيار، لقرين الفعل من الله تعالى.

أبي تسيط إلا من طريق فارس بن أحمد والكارزيني، وهو الذي لم يذكر في الكافي والهادي، والهداية، والتبصرة، وتلخيص العبارات، فعليه يصح كلام أبي الفضل الرازي، ويكون قد توبع على قوله خلافا للمصنف، والله أعلم.

(١) كذا في الأصل، ولا معنى لها، ولا يوجد في الرواة من اسمه إبراهيم المسجدي، لا عن الأعشى، ولا غيره، وأحسبه أراد أن يحكى رواية ابن أبي سريج عن الكسائي وأبي معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو: (وزياً) بالزاي وتشديد الياء، لكن يشكل على ذلك وقوعه بين الرواة عن الأعشى لذكره ابن شنبوذ بعده، وهو يروي عن الخياط عن الأعشى كالنصار، وأما قراءة النصار: (وريثا)، فرواها عنه ابن سوار في المستنير (٣٣٠) وغيره بتأخير الهمزة على وزن (وريعا)، وأما ما رواه المصنف عن ورش من طريق النحاس عنه، فقد تابع المصنف فيه أبا الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٤٧٢، (١/ ١٢٧)، لكن خصه الخزاعي بطريق ابن شنبوذ عن النحاس، وأطلقه المصنف، وكذا رواه أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/ ١٣٤٥) عن ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش، قال أبو عمرو: "وهو غلط"، ولم يذكره ابن الجزري جملته في النشر، والله أعلم.

﴿أخي﴾ (طه ١٢): بفتح الهمزة^(١): مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ وحامِدٍ واختيارِ شِبْلٍ، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو بشر، وأبو عمرو، وسلامٌ.

الباقون بكسر الهمزة، وهو الاختيار؛ لأن معناه: قيل يا موسى إني.

﴿أخي﴾ (٣٠) أَشَدُّدٌ: مقطوع، ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ (٣٢): مضموم الهمزة: دمشقي، والحسن، وابنُ أبي عبلة، وأبو حيوه، وابنُ مُحَيِّصِنَ طريقِ الزَّعْفَرَانِيِّ، وعبيدٌ عن شِبْلٍ عن ابنِ كَثِيرٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، زاد الرَّازِيُّ أبا جعفر وهو صواب لوجوده في المفردات، زاد ابنُ مجاهد المُسَيَّبِيُّ طريق ابنِ زهير.

وبفتح الياء: مكِّي وأبو عمرو غير الخُرَيْبِيِّ.

الباقون بالوصل على الدعاء، غير ابنِ أبي عبلة صَغَرَ الأخ، فقال: ﴿أخي﴾ بضم الهمزة وفتح الخاء والياء وتشديدها، وهو الاختيار.

قرأ ﴿وَأَنَا اخْتَرْنَاكَ﴾ (١٣): بكسر الهمزة على العظمة: طَلْحَةَ وزائدة عن الأعمش^(٢). والفياض عن طَلْحَةَ، وجريز، وعصمة عن الأعمش، والزِّيَّات، والعَبْسِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والمفضل هكذا غير أنهم فتحوا الهمزة.

الباقون: ﴿وَأَنَا﴾ بفتح الهمزة وتخفيف النون، ﴿اخْتَرْتُكَ﴾: على التوحيد.

والاختيار ما عليه ابنُ مِقْسَمٍ للعظمة.

﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ (١٥): بفتح الهمزة: مجاهدٌ.

والباقون بضم الهمزة.

والاختيار ما عليه مجاهد، يعني: أظهرها.

^(١) يعني من قوله تعالى: ﴿إني أنا ربك﴾ في أول سورة طه، وقول المصنف: "وحامد" كذا وقع هاهنا، وهو حامد بن يحيى البلخي يروي عن ابن أبي يزيد عن شبل اختياره، وكذلك قراءة ابن محيصن، ورواه بالفتح عن ابن أبي يزيد عن شبل أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٤٢)، وأما ابنُ محيصن فالمشهور عنه الفتح كابن كثير، ويحتمل أن يكون مراد المصنف: "حميد"، يعني حميد بن قيس الأعرج، لكن يشكل عليه أن المشهور عنه الفتح كذلك، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن الأعمش من طريق زائدة وعن طلحة بن مصرف، فخالف الجماعة عن زائدة، والصحيح عنه بفتح الهمزة كقراءة حمزة، ورواه أيضا عن طلحة بفتح الهمزة أبو معشر في سوق العروس (١/٢٤٢)، والله أعلم.

- و﴿إِثْرِي﴾ (٨٤): بكسر الهمزة وإسكان الشاء: رُوِيَ س. الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
- ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا﴾ (٥٨): بفتح الهمزة: الأصمعي عن نافع. الباقون بكسرها، وهو الاختيار لقوله ﴿فَإِنَّ لَكَ﴾.
- ﴿وَأَنَّكَ﴾ (١١٩): بكسر الهمزة: نافع غير اختيار ورش، وأيوب، والمفضل، وأبو بكر غير ابن جبير.
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار معطوف على ﴿أَلَا تَجُوعَ﴾.
- ﴿الصَّرَاطِ السُّوءِ﴾ (١٣٥): بضم السين مهموز: الجحدري. غير مهموز بتشديد مع الضم: عصمة عن أبي عمرو.
- الباقون: ﴿السُّوِيَّ﴾ بفتح السين وتشديد الياء من غير همز، وهو الاختيار؛ لأنه نعت الصراط على التذكير.
- ﴿ءَاتَيْنَا بِهَا﴾ (٤٧): ممدود: مجاهد وحميد.
- الباقون مقصور، وهو الاختيار؛ لأن معناه: جئنا بها.
- ﴿تَطْوِي السَّمَاءَ﴾ (١٠٤): بضم التاء والهمزة: أبو جعفر وشيبة، وابن أبي عبله. وبالياء وفتحها مع نصب ﴿السَّمَاءَ﴾: القورسي وأبو حاتم عن أبي جعفر.
- الباقون: ﴿نَطْوِي﴾ بالنون، ﴿السَّمَاءَ﴾ نصب، وهو الاختيار بنسبة الفعل إلى الله مع العظمة.
- ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ﴾ (١٠٨): بكسرة الهمزة: ابن أبي عبله.
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار مفعول ﴿يُوحَى﴾.
- ﴿رَبُّ أَحْكُمُ﴾ (١١٢): بضم الباء: أبو جعفر، وشيبة، وابن محيصن، وحميد، زاد ابن محيصن ﴿رَبُّ أَنْصُرْنِي﴾، وأمثاله حيث وقع.
- قال أبو الحسين: قرأت على زيد عن أبي جعفر في الختمة الأولى ﴿رَبِّي أَحْكُمُ﴾ بقطع الهمزة وكسر الباء وإثبات الياء، وفي الثانية كالجماعة وليس بجيد.

زيد عن يَعْقُوبَ ﴿رَبِّي أَحْكَمُ﴾ بإثبات الياء ^(١)، ﴿أَحْكَمُ﴾: بفتح الهمزة وضم الميم في قول ابن مهران والعراقي وهو الصواب لوجوده في المفرد.
وقرأ الْجَحْدَرِيُّ ﴿أَحْكَمُ﴾ على الماضي، رَوَى الْمُعَلَّى عنه هذه الرواية، وهارونُ عنه وابنُ مِقْسَمٍ ﴿رَبِّي﴾: بفتح الياء، و﴿أَحْكَمُ﴾: بقطع الهمزة وضم الميم.
الباقون بكسر الباء ووصل الهمزة، وهو الاختيار على الدعاء.



الحج

﴿أَنَّهُ﴾، ﴿فَأَنَّهُ﴾ (٤) ^(٢): بكسر الهمزتين: أبو خالد وابنُ نوح عن قَتَيْبَةَ، والقيروانيُّ عن الأَعشى.

وافق الجعفيُّ عن أَبِي عَمْرٍو في الثاني ^(٣).
الباقون بفتحها، وهو الاختيار، لأنه مفعول ﴿كُتِبَ﴾.
﴿وَرَبَّاتٌ﴾ (٥): بفتح الهمزة: أبو جعفر وشيبةٌ غير أن العُمَرِيَّ يَلِيَّهَا حيث وقعت.
الباقون بغير همز، وهو الاختيار ﴿وَرَبَّتٌ﴾ من الربا وهو الزيادة.
﴿اللُّؤْلُؤُ﴾، ﴿وَلَوْلَا﴾: بترك الهمزة الأولى: أبو جعفر، وشيبةٌ وأبو بكر، وأبو عمرو غير ابنِ سَعْدَانَ والقِصْبَانِيَّ، وزاد المنذريُّ عن أبي بكر ترك الهمزة الثانية ^(٤).

^(١) لم يذكر المصنف هاهنا عن زيد فتح الياء أو إسكانها، ولم يذكرها في كتاب الياءات من هذا الكتاب كذلك، وظاهر كلامه أنها بالإسكان، وإلا لذكر معه ابن مقسم وهارون عن الجحدري فقد قرأها بالفتح، وكذلك لم ينص على حركتها ابن مهران والعراقي، وظاهر كلامهما الإسكان له أيضاً، وقد روى عنه فتحها أيضاً، كذا نص عليه ابن سوار في المستنير (١/٣٩٩)، وأبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٢/٨٤١)، وإن لم يكن فتح مثل هذه الياءات مذهباً ليعقوب، والله أعلم.

^(٢) يعنى من قوله ﴿أنه من تولاه فإنه يضلّه﴾، في أول السورة، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن حسين الجعفي عن أبي عمرو بكسر الهمزة في الثاني دون الأول، وخالفه أبو الكرم في المصباح (٢/٨٤٤)، وأبو معشر في سوق العروس (٢/٢٤٦) فروياه عنه بكسر الهمزة فيهما جميعاً، والله أعلم.

^(٤) كذا وقع هاهنا، وليس من الرواة عن أبي بكر أحد ينسب بهذه النسبة، ورواه الداني في جامع البيان (٣/١٣٧٨)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٤٧) عن المعلى بن منصور الرازي عن أبي بكر

قال ابن مهران: شجاع كله عن أبي عمرو بترك الهمزة الأولى، وهذا عندي أحسن من قول الخُزاعي أن القصباني يهزها، إذ الجماعة مع ابن مهران^(١).

وبنصب الهمزة الثانية: مدني، وقاسم، وعاصم غير الخزاز. وافق الخزاز، وبصري غير أبي عمرو، والزعفراني ها هنا. الباقون بجرها، وهو الاختيار، معطوف على «أساور».

«سواء» (٢٥): نصب: حفص في روايته، وأبو حيوة، وابن أبي عبله، وزائدة عن الأعمش، ورؤح، وزيد طريق البخاري، وابن عبد الخالق عن يعقوب. الباقون رفع، وهو الاختيار على الابتداء.

وأما في السجدة^(٢): «سواء للسائلين» (١٠): بضم الهمزة: أبو جعفر وشيبة، وبكسرها يعقوب، وأبو السَّمال، والجحدري.

الباقون بنصبها، وهو الاختيار على المصدر في موضع الحال.

وأما في الجاثية: «سواء محياهم» (٢١): بنصب الهمزة: زيد عن يعقوب وكوفي غير أبي بكر وابن زربي.

فيحتمل أن يكون هو مراد المصنف ويكون روايته هذا الحرف عنه على سبيل الحكاية لا الرواية لأنه لم يسند طريق المعلى في هذا الكتاب، ويحتمل أن يكون مراده محمد بن المنذر الكوفي الذي يروى القراءة عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، غير أن ذلك لا يعرف عن يحيى، وأيضاً فإنه لم يسند طريق ابن المنذر المذكور عنه، وطريقه في جامع البيان، والله أعلم.

^(١) كذا قال المصنف رحمه الله، ويتعقب عليه من وجهين، أولهما: أنه قد تويع أبو الفضل الخزاعي عليه، فرواه الكارزيني عن القصباني بالهمز كذلك، وروايته عنه عند أبي الكرم في المصباح (٤٢٢/١)، ثانيهما: أن ابن مهران لم يسند طريق القصباني عن شجاع في كتابه أصلاً، وعليه فلا يصح قول المصنف ها هنا، نعم يحتمل أن يكون ابن مهران أسندها في غير الغاية والمبسوط، لكن عامة ما ينقله المصنف عنه هو مما ورد فيهما، كما أنه لم يسند طريق القصباني من طريق ابن مهران، كذا لم أر أحداً أسندها من طريق ابن مهران غيره، بالإضافة إلى أن المصنف كثير الغلط في نقله، وما سيحكيه المصنف من نصب الهمز الثانية من قوله تعالى «لؤلؤا» فإن مراده حيث وقع، يعني: ها هنا وفي سورة فاطر، وكذلك ما تقدم من قوله تعالى «زبت»، يعني ها هنا وفي فصلت، والله أعلم.

^(٢) يريد سورة فصلت، والله أعلم.

زاد ابنُ مهران والعراقيُّ روحاً^(١) ولا أعرفه؛ لأن المفرد بخلافه.
 الباقون برفعهما، وهو الاختيار؛ لأنه مبتدأ.
﴿أُذِنَ﴾ (٣٩): بضم الهمزة: مدنيٌّ، وبصريٌّ، وعاصِمٌ، وقاسمٌ، وابنُ سَعْدَانَ في اختياره،
 وابنُ عتبة، وابنُ الحارث في اختياره.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأن الفعل لله.
 وأما في سبأ (٢٣): بضم الهمزة: أَبُو عَمْرٍو، وأبو السَّمَال، وقَتَادَةُ، وطلْحَةُ، والأَعْمَشُ،
 والأخوانِ غيرِ ابنِ سَعْدَانَ، وأبو بكرٍ طريق الأَعشى والبرجميُّ وأبي الحسن وإسحاقَ
 الكوفي والدُّورِيَّ وعصمةَ وابنِ أبي حماد عن أبي بكرٍ، وأبانُ بن تغلب، وابنُ يزيد عن
 عاصِمٍ.
 الباقون بفتحها وهو الاختيار؛ لما ذكرت، يدل عليه **﴿عِنْدَ﴾**^(٢).



الخلاف في قد أفج

﴿أَنْكُمْ إِذَا مِثْمَ﴾، **﴿أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾** (٣٥): بكسر الهمزتين: أبو خالد وابن نوح عن
 قُتَيْبَةَ، والقيرواني عن الأَعشى.
 وافق الجهضميُّ عن أَبِي عَمْرٍو في الثاني، وهو الاختيار؛ لأنه مفعول^(٣).
﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ (٥٢): بكسر الهمزة وتشديد النون: كوفيٌّ غير ابنِ سَعْدَانَ وأحمد.
 زاد الخُزَاعِيٌّ سهلاً وهو خطأ، لأنه خالف الجماعة.
 ويفتح الهمزة وتخفيف النون: ابن عامر.

^(١) وهو عند ابن مهران في الغاية (٢/٤٠)، والمبسوط (١/٣٠٦) كما ذكره المصنف، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولم يعقب عليه، والله أعلم.

^(٢) يعني يدل على قوة الاختيار لفظ (عند) من قوله تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾، وابن يزيد المذكور هو أبان بن يزيد، وقوله الأخوان يريد حمزة والكسائي وأصحابهما، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن الجهضمي عن أبي عمرو، وخالفه سائر الرواة عن الجهضمي فرووه عنه بالفتح كرواية الجماعة عن أبي عمرو، وإنما يعرف هذا عن الشموني عن الأَعشى عن أبي بكر، رواه عنه الداني في جامع البيان، وأبو الكرم في المصباح وابن سوار في المستنير وأبو معشر في جامعه، وهؤلاء المذكورين إلا ابن سوار رووا جميعاً عن علي بن نصر الجهضمي فتح الهمزة ومعهم ابن مجاهد، والله أعلم.

الباقون بفتح الهمزة وتشديد النون، وهو الاختيار مفعول ﴿عَلِيمٌ﴾.
 ﴿يَأْتُونَ﴾ (٦٠): بفتح الياء، ﴿مَا أَتَوْا﴾: بقصر الهمز: ابن الحارث الذمّاري في اختياره،
 وأبو خالد عن قُتَيْبَةَ، وطلحة، وحميد، والقورسي عن أبي جعفر، واختيار شبل، وعباد بن
 الحسن، وأبو حيوة.

الباقون بضم الياء ومد الهمزة، وهو الاختيار من الإعطاء وموافقة للمصحف.
 ﴿أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ﴾ (٦٠): بكسر الهمزة: زائدة عن الأعمش^(١).
 الباقون بفتح الهمزة، وهو الاختيار؛ لأنه مفعول ﴿يُؤْتُونَ﴾.
 روى الحلواني عن المنقري عن أبي عمرو ﴿بَلْ آتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ﴾ (٧١)، ﴿بَلْ آتَيْنَاهُمْ
 بِالْحَقِّ﴾ (٩٠) ممدودان.

الباقون بقصر اللام^(٢)، غير أن حمصياً والجحدري قرأهما على التوحيد: ﴿بَلْ آتَيْتَهُمْ﴾،
 وبضم التاء الثانية: الجحدري^(٣).
 والاختيار ما عليه الباقون، من المجيء.

﴿اللَّهُ﴾ (٨٧)، ﴿اللَّهُ﴾ (٨٩) في الثاني، والثالث: ابن مقسم، والزعفراني عن ابن
 محيصن، وطلحة، وبصري غير أيوب والمنهال وقتادة، وابن الحارث في الأول^(٤)، وهو
 الاختيار، لأنه أوفق للتعظيم.
 الباقون: ﴿لِلَّهِ﴾، كالأول.

^(١) كذا رواه المصنف عن زائدة عن الأعمش، وهو خلاف ما رواه الجماعة عن زائدة، فرروه عنه بفتح الهمزة
 كالجماعة، والله أعلم.

^(٢) يعني بقصر اللام من ﴿بل﴾، على سبيل التجوز، بمعنى أنه لا مد في الهمزة بعدها، والله أعلم.
^(٣) قلت: ومفهومه أن الحمصيين يقرءونه بفتح التاء، فأما أبو بحرية فهو صحيح عنه، فيقرأها: ﴿آتَيْتَهُمْ﴾، بفتح
 التاء الثانية، كذا نص عليه الخزاعي في المنتهى (٢/١٣١)، وأبو معشر في سوق العروس ١/٤٩٤،
 (٢/٢٤٩)، وأما ابن أبي عجلة فرواه عنه ابن ظفر في المنهاج بالنون كقراءة الجماعة، وبقي من الحمصيين
 أبو حيوة ولم أجد قراءته مسندة عند غير المصنف، والله أعلم.

^(٤) كلام المصنف هاهنا مبهم، فيحتمل أن يحيى بن الحارث الذمّاري قرأ المواضع الأول كذلك أيضاً بدون
 لام الملك، فيكون قد قرأ الثلاثة المواضع بدون اللام، ويحتمل أنه قرأ الأول من هذين الأخيرين دون
 الثاني، فيكون قد قرأ الأول والثالث باللام، والثاني دونها، وهذا الاحتمال أقرب، للإجماع على الأول أنه
 باللام، والله أعلم.

﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (١١١): بكسر الهمزة: الْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَالْأَخْوَانِ غَيْرِ خَلْفِ
وَإِبْنِ سَعْدَانَ، وَالْخَزَّازُ^(١).

الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: بأنهم هم الفائزون.

﴿رَأْفَةٌ﴾ (النور ٢): بفتح الهمزة بغير مد: مجاهدٌ وعلِيُّ بن الحسن عن ابن مُخَيِّصِن، وإبْنُ
كَثِيرٍ غير ابنِ فُلَيْحٍ وزمعة، وإبْنُ مِقْسَمٍ، قال العراقي: وَالْخَزَاعِيُّ عن البيهقي^(٢)، وهو غلط؛ إذ
المفرد والجماعة بخلافه.

إبْنُ مِقْسَمٍ بهمزة ومدة، حيث وقع،

زاد ابنُ سَنُبُودَ عن قُنْبُلٍ والبيهقي مدها وهمزها في الحديد.

وترك هَمْزَهَا: ورث طريق الْأَصْفَهَانِيِّ، وأبو جعفر، وشيبة، وإسماعيلُ طريق ابن بشار،
والأعشى، وأبو عمرو، قال العراقي: غير شجاع وهو غلط، لأن شجاعاً لم يهمز إلا ستة
أسماء وفعلاً واحداً على الصحيح زيادة على الْيَزِيدِيِّ^(٣).

الباقون بإسكانهما، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿وَلَا يَتَأَلَّ﴾ (٢٢): بهمزة مفتوحة بعد التاء وفتح اللام وتشديدها: أبو جعفر، وشيبة،
ولين العُمَرِيُّ الهمزة.

الباقون بألف قبل التاء وكسر اللام خفيف، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر وأوفق
للمصحف.

^(١) يعنى عن هبيرة عن حفص عن عاصم، ورواه عن هبيرة كذلك الداني في جامع البيان (٣/ ١٣٩٥)، وأبو
الكرم في المصباح (١/ ٨٥٤)، والله أعلم.

^(٢) وقع في المخطوطة هاهنا: "وقال الخزاعي: والعراقي عن البيهقي"، وهو مقلوب، وأحسبه من النسخ،
وصوابه: "قال العراقي: والخزاعي عن البيهقي"، والمراد بالخزاعي إسحاق بن أحمد، ولفظ أبي نصر
العراقي في الإشارة (١/ ٦٢): "قرأ ابن كثير غير ابن فليح وزمعة بفتح الهمزة، الباقيون بإسكان الهمزة،
وكذلك روى الخزاعي عن أصحابه"، وأصحابه هم البيهقي وابن فليح، وما قاله المصنف من أن العراقي
خالف الجماعة فيما رواه عن الخزاعي صحيح، والله أعلم.

^(٣) وهو كما قال المصنف، والأسماء المذكورة هي ﴿البأس﴾ و﴿الرأس﴾ و﴿كأس﴾، و﴿الضأن﴾
و﴿بئر﴾ و﴿الذئب﴾، والفعل قوله: ﴿لا يأتكم﴾ في الحجرات لا غير، لكن زاد القصابي عنه بعض
أحرف فهمزها، وتقدم ذكرها، وقد سبق أن روى المصنف قول العراقي أن شجاعاً يترك الهمزة في
الأفعال دون الأسماء، فيدخل فيه ﴿رأفة﴾ كذلك، وهو خلاف الجماعة كما تقدم، والله أعلم.

﴿دِرِّيءٌ﴾ (٣٥): بكسر الدال [و] مد الهمزة: أَبُو عَمْرٍو غير اختيار عباس، وأبو زيد عن المفضل، والكسائي غير قاسم.
وبضمها مع مد الهمزة: الزَيَّاتُ غير ابنِ كَيْسَةَ، وابنُ عَتْبَةَ، وأبو بكر، وأبان، والْعَبْسِيُّ، والأَعْمَشُ طريق جرير، وحماد، وطلحة.
وكَسَرَ الدَّالَ وشدَّدَ الياءَ من غير همزٍ: جبلةٌ عن المفضل، وأبو خلود عتبة بن حماد عن نافع.

قال المَلَنَجِيُّ: جبلةٌ كحفصٍ، قال الرَّازِيُّ: بل كَحَمَزَةَ، والصحيح ما قدمناه.
زائدةٌ عن الأَعْمَشِ بفتح الدال مع الهمزة.
الحسن، ومجاهد، وقَتَادَةُ: بفتح الدال مع التشديد من غير همز.
الباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير همز، وهو الاختيار منسوب إلى الدر.
﴿اسْتُخْلِفَ﴾ (٥٥): بضم الهمزة: أبو بكر، وأبان، والمفضل، وأبو حيوة، وابن أبي عبة.

الباقون بكسر الهمزة، وهو الاختيار على تسمية الفاعل.
﴿اكتُبَهَا﴾ (الفرقان ٥): بضم الهمزة على ما لم يسم فاعله: طَلْحَةُ.
الباقون بكسر الهمزة على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿تُمَلَّى عَلَيْهِ﴾.
﴿يَلْقُ إِثْمًا﴾ (٦٨): العجليُّ بكسر الهمزة على التوحيد، والاختيار الفتح.
﴿لَيْكَةً﴾ (الشعراء ١٧٦): من غير همز بفتح التاء، وفي صاد (١٣): حجازيُّ غير ابنِ مِقْسَمٍ واختيارٍ ورش، وابنُ سَعْدَانَ، وقاسمٌ، وشاميُّ غير ابنِ عتبة.
وافق بن عتبة هاهنا.

الباقون بالهمزة مع جر التاء، وهو الاختيار اسمٌ للغيبة.
﴿سَبَأٌ﴾، حيث وقع: بهمزة مفتوحة: أَبُو عَمْرٍو غير اختيار عباس، وقاسمٌ، والبزِّيُّ، ونصر بن علي عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ.
وافق هناك^(١) جبلةٌ عن المفضل.

(١) يعني في سورة سبأ، ولم تقع هذه الكلمة إلا في موضعين من القرآن، هاهنا في النمل (٢٢)، وفي سورة سبأ (١٥)، خلافاً لم قد يوهمه قول المصنف: "حيث وقع"، من وقوعه أكثر من ذلك، والله أعلم.

همزة ساكنة: ابن عون وابن مجاهد وابن شَبَّوْذَ وابن بَقْرَةَ والسرنديبي ونظيف عن قُنْبُل، وعبدُ الله بن جبير وابنُ شريح والجددي عن القواس.
[الربيعي وابن الصباح والزيني والبلخي] ^(١) عن قُنْبُل، وابنُ فُلَيْحٍ بغير همزٍ.
الباقون من القراء همزة منونة مجرورة، وهو الاختيار؛ لأنه اسم رجل في قول ابن عباس.

قال الرَّازِيّ: الخَزَاعِيّ عن البيزي كنافع، وهو غلط لأننا لم نجد له لأحد.
﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ (النمل ٢٥): بضم الهمزة في الابتداء وتخفيف ﴿أَلَا يَا﴾: حميدٌ، ومجاهدٌ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، والشافعيُّ عن ابن كثيرٍ، وأبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ، وطلْحَةُ، ورويسٌ ^(٢)، والأعمشُ، والكسائيُّ غير قاسمٍ والشيزريُّ في قول الرَّازِيّ ^(٣) وهو الاختيار معناه: يا هؤلاء اسجدوا، فيتحقق السجدة بذلك.

الباقون مشدد ﴿يَسْجُدُوا﴾ من غير ألف بعد الياء في الابتداء.
﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ﴾ (٣٠): بفتح الهمزتين: ابنُ أبي عبلة.
الباقون بكسرهما، وهو الاختيار على ابتداء.
﴿إِنَّهَا كَانَتْ﴾ (٤٣): بفتح الهمزة: ابنُ أبي عبلة، وهو الاختيار مفعول ﴿صَدَّهَا﴾.
الباقون بكسرهما.

﴿سَأَقِيهَا﴾ (٤٤)، و﴿السُّوقِ﴾ في (صاد)، و﴿سُوقِهِ﴾ في الفتح، ساكنة: ابنُ مجاهد وابنُ بَقْرَةَ وأبو عون ونظيفٌ عن قُنْبُل، وعليُّ بن الحسن عن ابن مُحَيِّصِن.

^(١) زيادة من المنتهى لأبي الفضل الخزاعي (٢/١٣٦) ولا بد منها ليتم السياق، ورواه عنهم عن قبيل هكذا أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٤٣٢) وأبومعشر في سوق العروس (٢/٢٥٥)، إلا أن الداني استثنى ابن الصباح فرواه عنه همزة ساكنة، والله أعلم.

^(٢) في المخطوطة: وورش، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتناه، وما رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير خالف به الجماعة عن الشافعي، والصحيح عنه التشديد كرواية الجماعة عن ابن كثير، وروى الخزاعي في المنتهى ١/٥١٢، (١/١٣٧) التخفيف أيضا عن أبي بحرية عبد الله بن قيس، وقد أسند المصنف اختيار أبي بحرية من طريقه، ورواه عن أبي بحرية أيضا بالتخفيف أبو معشر في سوق العروس (١/٢٥٦)، والله أعلم.

^(٣) ولم يسند المصنف طريق الشيزري عن الكسائي من طريق الرازي، فهو منه على سبيل الحكاية، والله أعلم.

زاد العراقي: «عَنْ سَاقٍ»، «وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ» بالهمزة وهو غلط؛ لأنه لم يُوافق عليه^(١).

نصرُ بن علي عن ابن مُحَيِّصِن، وبكارُ عن مجاهد، وأبو أحمد عن ابن شَنبُوذَ بهمزة محرّكة ممدودة^(٢).

قال أبو الحسين: رجع القواس عن همزها.

الباقون بترك الهمزة، وهو الاختيار؛ لأن الهمز فيه ضعيف.

«أَنَا دَمْرَنَاهُمْ» (٥١)، و«أَنَّ النَّاسَ» (٨٢): بفتح الهمزتين: عراقي غير أبي عمرو وقاسم، وحمصي.

وافق قاسمٌ في فتح الأولى، وسهلٌ في فتح الثانية^(٣).

الباقون بكسرها وهو الاختيار على المبتدأ.

«بَلْ أَدْرَكَ» (٦٦): بقطع الهمزة: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غير أيوب، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو حنيفة، وجبلة، وأبان، وأبو بشر.

بوصل الهمزة من غير ألف بعد الدال مشدّد: حمصي، والشموني، وأبو حيوة.

قرأ الحسنُ وعياشٌ في اختياره وقَتَادَةُ: (أَدْرَكَ) مقطوع ممدود.

(١) قال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٤٣٨): "وأجمعوا على ترك الهمزة في قوله في نون ﴿يوم يكشف عن ساق﴾، وفي قوله في القيامة: ﴿والتفت الساق بالساق﴾، إلا ما رواه محمد بن الصباح عنه عن قنبل أنه همز الذي في (ن)، ولم يرو ذلك عنه غيره، وهو وهم منه"، والله أعلم،
(٢) يعنى: في ﴿السوق﴾، و﴿ساقها﴾، دون قوله ﴿ساقها﴾ وإن كان ظاهر كلام المصنف إطلاقه في المواضع الثلاثة، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن سهل، فوافق فيه ابن مهرا على روايته عن سهل أنه فتح الثانية دون الأولى، وترك رواية الخزاعي عنه بفتحهما جميعاً فلم يذكره على خلاف عادته، ولم يذكر أيضاً ما حكاه ابن مهرا من الخلاف عن روح وزيد كليهما عن يعقوب فيهما، فنص ابن مهرا على الوجهين في كلا الهمزتين، كذلك لم يذكره ابن الجزري في النشر في رواية روح، وأبو أحمد المذكور هو عبد الله بن الحسين بن حسن بن السامري، والله أعلم.

الباقون موصول وبألف بعد الدال وتشديد الدال، وهو الاختيار لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا **أَدَارَكُوا**﴾، اتفق القوم على وصله وبألف بعد الدال غير بشر بن أبي عمرو عن أبيه^(٣١) وعبد الله عن مجاهد وإنه بغير ألف بعد الدال^(٣٢).

﴿**ءَاكَدُّبْتُمْ**﴾ (٨٤): همزة ممدودة: المفضل طريق الأصفهاني.

الباقون بقصرها، وهو الاختيار، لأن ﴿**أَم**﴾ تدل على الاستفهام^(٣٣).

﴿**أَتَوْهُ**﴾ (٨٧): بقصر الهمزة: وفتح التاء: الأعمش، وطلحة، وحمزة غير ابن سعدان، والشيزري، وحفص إلا الخزاز، والشعري في قول الرازي، وجبله عن المفضل.

الباقون بمدها ورفع التاء، وهو الاختيار، يريد به المستقبل في أسماء الفاعلين.

﴿**رَدَا**﴾ (القصص ٣٤): بغير همز: مدني غير سالم واختيار ورش، قال ابن الصلت: أبو

الأزهر، وإذا وقف همز وإذا وصل لم يهمز^(٣٤).

^(٣١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢٤٧/١): قَطُعُ أَبِي عمرو همزة ﴿أَدَارَكُوا﴾ في الوصل مشكل؛ وذلك أنه لا مانع من حذف الهمزة؛ إذ ليست مبتدأة كقراءته الأخرى مع الجماعة، وأمثلة ما يصرف إليه هذا أن يكون وقف على ألف "إذا" مُمَيَّلًا بين هذه القراءة وقراءته الأخرى التي هي "تداركوا"، فلما اطمأن على الألف لذلك القدر من التميل بين القراءتين لزمه الابتداء بأول الحرف، فأثبت همزة الوصل مكسورة على ما يجب من ذلك في ابتدائها، فجرى هذا التميل في التلوُّم عليه وتطاول الصوت به مجرى وقفة التذکر في نحو قولك: قالوا - وأنت تذكر - الآن من قول الله سبحانه: "قَالُوا الْآنَ"، فتثبت الواو من "قالوا" لتلومك عليها للاستذكار، ثم تثبت همزة الآن؛ أعني: همزة لام التعريف، والله أعلم.

^(٣٢) يعني قرأها بهمزة القطع كذلك، لكن دون ألف بعد الدال، وعبد الله المذكور لا أدري من هو، ولعله ابن كثير القارئ، ولم يسند المصنف قراءة مجاهد من طريقه، وكذلك بشر بن أبي عمرو لم أفد له على ترجمة، وفي المخطوطة: ابن أبي عمر، وصححته من ذكر قراءته تلك في المحتسب، وقد روى المصنف من طريقه عن أبيه في غير موضع من هذا الكتاب كما سيأتي، ولم يسند روايته عن أبيه، فهو منه على سبيل الحكاية لا الرواية، والله أعلم.

^(٣٣) يعني (أم) من قوله تعالى: ﴿**أَكْدَبْتُمْ بِأَيَاتِي وَلَمْ تُحِطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ في سورة النمل، والله أعلم.

^(٣٤) كذا رواه المصنف عن أبي الأزهر عن ورش من طريق ابن شنبوذ، وقال الداني في جامع البيان (٢/٦١٠): "وحدثنا ابن غلبون عن عتيق بن ما شاء الله المقرئ أنه قرأ على أبي جعفر بن هلال في رواية ورش ﴿ردء﴾ بغير همز في الوصل وبالهمز في الوقف، وكذلك روى ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب ويونس جميعاً عن ورش، وليس العمل في مذهب نافع على ذلك"، ثم قال في موضع آخر (٤/١٤٥٢): "والذي نص عليه داود

الباقون بالهمز، وهو الاختيار من الردء الذي هو العون.
﴿إِحْسَانًا﴾ (العنكبوت ٨): بألف ها هنا: الْأَعْمَشُ طريق جريِّر، وابنُ مِقْسَمٍ، والجَحْدَرِيُّ طريق المَعْلَى.

وفي الأحقاف هكذا: ابنُ مِقْسَمٍ والرَّعْفَرَانِيُّ والجَحْدَرِيُّ وكوفيٌّ غير قاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ.
 الباقون **﴿حُسْنًا﴾**، وهو الاختيار على الاسم دون المصدر.
﴿النَّشَاءَةَ﴾: ممدود حيث وقع: مكِّيٌّ، حمصِيٌّ، وأبو عَمْرٍو، والحسنُ.

الباقون بقصر الهمزة، وهو الاختيار، لأنه أجزل.
﴿أَنْزَلَ إِيَّانَا﴾، **﴿وَأَنْزَلَ إِلَيْكُم﴾** (٤٦): بفتح الهمزتين: وهو الاختيار على تسمية الفاعل كزيد بن علي .

الباقون على ما لم يسم فاعله.
﴿ءَأَثَارٍ﴾ (٥٠): بمد الهمزة وبألف بعد الثاء: دمشقيٌّ غير أبي بشر، وابنُ مِقْسَمٍ، وبشرٌ عن أبي عَمْرٍو، وكوفيٌّ غير أبي بكر والمفضلِ وأبان، وهو الاختيار؛ لأنه أبلغ في المعنى.
 الباقون بقصر الهمزة.

﴿اللَّائِي﴾ بهمزة وياء بعدها: دمشقيٌّ وكوفيٌّ غير ابنِ سَعْدَانَ وطلحةَ.
 وافق سلامٌ إلا في الطلاق فيهما.

مهموز بلا ياء: قالونٌ إلا سالما، والمُسَيَّبِيُّ في روايته، وإسماعيلُ، والقورسيان، وابنا أبي أويس، وأبو قره، وخارجةٌ، وابنُ غزوان^(١)، وابنُ جَماز، وابنُ مسلم عن نافع، وابنُ جَماز

وأبو الأزهر وأبو يعقوب ويونس وأحمد بن صالح في كتبهم عن ورش بغير همز، ولم يميزوا وصل من وقف، وهو خلاف ما رواه المصنف من طريق أبي الأزهر، وإطلاق المصنف القول فيه عن أهل المدينة يوهم التطابق بين مذهب أبي جعفر ونافع فيه وصلا ووقفا، وليس كذلك، فقال ابن الجزري في النشر (١/ ٤١٤): **﴿رَدءًا يُصَدِّقُنِي﴾** فِي الْقَصَصِ: فَفَرَأَهُ بِالنَّقْلِ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ، إِلَّا أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ أَبَدَلَ مِنَ التَّنْوِينِ أَلْفًا فِي الْحَالِئِينَ، وَوَأَفَقَهُ نَافِعٌ فِي الْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^(١) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي أبو الحسين المدني، أحد أئمة أهل البيت، والله أعلم.
^(٢) يعني من قوله تعالى: (أثار رحمة الله) من سورة الروم، والله أعلم.

^(٣) يعني غزوان بن القاسم بن علي بن غزوان أبو عمرو المازني، وهو يروى عن ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق روايته عن نافع واختياره، والصحيح عن ورش في روايته عن نافع تسهيل الهمزة بين بين دون ياء، ولم أر ابن الجزري **﴿حُجَّتْ﴾** ذكره، وقد وقعت هذه الكلمة هاهنا في الأحزاب وفي المجادلة والطلاق، والله أعلم.

عن شيبَةَ طريقِ الشيزريِّ ودلَبَةَ عنه، والأَنْطَاقِيَّ عن أبي جعفر، وَيَعْقُوبُ، وأيوْبُ، وسَهْلٌ، وَقُنْبُلٌ غيرِ الرَبْعِيِّ وَالرَّيْنِيِّ، والبزِيُّ طريقِ اللهبين، وابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ، وأبو السَّمَّال. وافق ابن عتبة في المجادلة.

الباقون بكسرة خفيفة من غير همز ولا ياء.
قال ابن سَعْدَانَ عن اليَزِيدِيِّ: بالياء وترك الهمزة.
قال العراقي والخَبَازِيُّ والرَّازِيَّ: والأَصْفَهَانِيُّ عن ورش كَقَالُونَ وهو الصواب كذلك قرأت علي عبد الملك بن سابور.
والاختيار ما عليه دمشقي؛ لأنه أتم في اللفظ والمعنى.

﴿سُؤِلُوا الْفِتْنَةَ﴾ (الأحزاب ١٤): بضم السين من غير همز ولا مد: عمرو بن عبيد عن الحسن، ورُوِيَ عن مجاهد.

[الباقون]: ﴿سُئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾: من المسألة.

﴿لَأَنْتَوَهَا﴾ بقصر الهمز: حجازي، والوليدان، وعبد الرزاق وابن ذَكْوَانَ إِلَّا الْبَلْخِيِّ وَأَبَا الفضل عن الأَخْفَشِ.

قال الرَّازِيَّ عن ابن عامر: بالقصر فقط، وليس بصحيح، والعراقي: الأَخْزَاعِيُّ عن ابن فُلَيْحٍ كَأَبِي عَمْرٍو وهو خطأ، قال ابن مهران: بالقصر حجازي فقط، وهو خطأ لخلاف الإجماع^(١).
الباقون بالمد، وهو الاختيار من الإيتاء.

﴿أُسُوَّةٌ﴾ (٢١)، وفي المَوَدَّةِ^(٢): بضم الهمزة: عَاصِمٌ غير البخترِيِّ، زاد العراقي عباسًا ولم أجده لغيره.

^(١) كذا قال المصنف، وقوله عن ابن مهران أنه خلاف الإجماع ليس بصواب بالنظر إلى الطرق التي أسندها ابن مهران في كتابه، فإن الذين ذكرهم المصنف عن ابن عامر أنهم قرءوا بالقصر إضافة إلى أهل الحجاز ليسوا من طرق ابن مهران، وإنما روى ابن مهران رواية ابن ذكوان من طريق ابن الأخرم عن الأَخْفَشِ عنه، ورواية هشام من طريق الحلواني عنه، وكلاهما قرأه بالمد، فيصح قوله من هذه الجهة، وأما قول العراقي عن ابن فليح أنه بالمد فقد رواه عنه ابن مجاهد في السبعة (١/ ٥٢٠) بالمد كذلك، ورواه عنه بالوجهين الداني في جامع البيان (٤/ ١٤٩٢)، وقال الداني: "ورواية ابن فليح عند ابن مجاهد هي عن الخزاعي، وقد حكى في كتابه خلاف ما قاله ابن مجاهد، والله أعلم"، وأما ما نقله المصنف عن الرازي فإن كتابه مفقود فلم يمكننا تحرير قوله، والله أعلم.



الباقون بكسرها، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر.

﴿إِنْ وَهَبَتْ﴾ (٥٠) بفتح الهمزة: حمصي، وسلام، والحسن، ومحبوب عن أبي عمرو^(٣)، وعباس في اختياره.

الباقون بالكسر، وهو الاختيار على الشرط.

﴿بِمَاءٍ آتَيْتَهُنَّ﴾ (٥١): بقصر الهمزة: أبو حنيفة.

الباقون بمدها، وهو الاختيار من الإعطاء.

﴿أَفْتَرَى﴾، ﴿أَتَّخِذْتُمْ﴾، ﴿أَطَّلَعَ﴾، ﴿أَصْطَفَى﴾، ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾:

بكسر الهمزة فيها: ثابت والأنطاكي عن أبي جعفر.

وافق شيبه، وإسماعيل طريق النبر، والأصفهاني عن ورش، وابنا أبي أويس، والقورسيان، وخارجة عن نافع، وأبو جعفر إلا العمري في ﴿أَصْطَفَى﴾.

وافق ابن محيصن وحميد في ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾.

أبو جعفر طريق الفضل يمد ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾^(٣).

الباقون على الاستفهام، وهو الاختيار لوجود ﴿أَمْ﴾.

آخر الجزء السابع ويتلوه في الثامن قوله:

﴿أَوْبِي مَعَهُ﴾: بضم الهمزة خفيف: الحسن، وقتادة، وابن أبي عبله، وأبو حيوة.

=

^(١) يريد سورة الممتحنة، والله أعلم.

^(٢) رواه عن محبوب كذلك صاحب المصباح، وزاد الجعفي عن أبي بكر، وأبان بن تغلب كلاهما عن عاصم، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف هاهنا عن الفضل بن شاذان بإسناده إلى ابن وردان عن أبي جعفر بمد الألف من ﴿أستغفرت﴾، يعني بهمزة محققة وبعدها همزة مسهلة، وهو الذي رواه أكثر المصنفين عن ابن وردان من هذا الطريق، فرواه ابن سوار في المستنير (١/ ٤٢٤)، وأبو العلاء الهمذني في غايته (١/ ٢٢٠)، وشيخه أبو العز القلانسي في كتابيه (الكفاية الكبرى ١/ ٣٩٥)، وأبو علي المالكي في الروضة (١/ ٩٥٣)، وأبو الكرم في المصباح (٢/ ١٠٣٠)، وغيرهم، وكل هؤلاء قد أسند ابن الجزري رواية ابن وردان من طريقهم في النشر، ومع ذلك فلم يذكر هذا الوجه عنه، ولا علّق عليه، وأحسبه سقط عليه ذكره، والله أعلم.

الجزء الثامن

من كتاب
الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربى الهذلى

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿أُوَيْبِي مَعَهُ﴾ (سبأ ١٠): بضم الهمزة خفيفٌ: الحسنُ، وقَتَادَةُ، وابنُ أَبِي عُبَيْلَةَ، وأبو حِيوَةَ.

الباقون بالفتح مشددة، وهو الاختيار من الترجيع والتسييح.
﴿جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ (٣٧): بالتونين ونصب الهمزة ورفع الفاء: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أَبِي عُبَيْلَةَ، وَرُوَيْسٌ في قول الجماعة، قال ابنُ مَهْرَانَ والعِرَاقِيُّ: يَعْقُوبُ بِكَمَالِهِ، وهو غَلَطٌ خِلافَ الجماعة وعدم للمفرد^(١)، وهو الاختيار لثلاثا يضاف الجزاء إلى الضعف.
الباقون مضاف.

﴿التَّنَاوُشُ﴾ (٥٢): مهموز: أَبُو عَمْرٍو، ومَسْعُودٌ، وأبو السَّمَالِ، وَحَمَزَةُ غير ابنِ سَعْدَانَ، والأَعْمَشُ، والكسائي غير قاسم، والمفضل، والأخفش عن ابنِ ذَكْوَانَ [طريق البلخي]^(٢)، والوليد بن حسان، وفهد بن الصقر، وأبو بكر غير أبي الحسن والأعشي والبرجمي وإسحاق الكوفي، وأبان.

الباقون بترك الهمز، وهو الاختيار؛ لأنها لغة الحجاز.
﴿زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ﴾ (فاطر ٨): بفتح الهمزة: الاختيارُ كقراءة ابنِ عَمْرٍو.
الباقون: ﴿زَيْنَ لَهُ﴾ على ما لم يسم فاعله، ﴿سُوءٌ﴾: برفع الهمزة.

^(١) يريد خلاف ما عليه جماعة الرواة عنه، وليس في شيء من المفردات ذكر ذلك عنه أيضاً، وقال ابن الجزري في النشر (٣٥١ / ٢): «وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾، فَرَوَى رُوَيْسٌ (جَزَاءً) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مَعَ التَّنْوِينِ وَكَسْرِهِ وَصَلًّا وَرَفَعَ (الضَّعْفُ) بِالْإِبْتِدَاءِ كَقَوْلِكَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا، فَالتَّقْدِيرُ: لَهُمُ الضَّعْفُ جَزَاءً، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَخَفَضِ الضَّعْفِ بِالْإِصْطِفَاءِ»، ولم يذكر قول ابن مهران ولا عقب عليه مع إسناده رواية روح من طريقه، والله أعلم.

^(٢) زيادة من المنتهى للخزاعي ١ / ٥٤٠، (١ / ١٤٤)، ولا بد منه، ولأن الهمز فيه خلاف المشهور عن الأخفش، ولأن ابن الجزري رحمته لم يذكره في النشر، وكذا نص عليه عن الأخفش من طريق البلخي أبو معشر في سوق العروس (٢ / ٢٦٦)، ولا يشكل عدم ذكر المصنف خلفاً في اختياره لأن لما قدمه في أول كتاب الأسانيد أنه إذا قال حمزة فإن مراده حمزة وخلف والعبسي وابن سعدان، وإذا أراد حمزة منفرداً قال: الزيات، والله أعلم.

﴿السَّيِّئُ﴾ (٤٣): بإسكان الهمزة في الوصل: الزِّيَّات، وعبد الوارث طريق المنقري، والأعمش.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار؛ لأن سكونه لا معنى^(١).

﴿إِنَّهُمْ إِلَيْهِمْ﴾ (يس ٣١): بكسر الهمزة: الحسن، وابن أبي عبلة.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه مفعول.

﴿آلِ يَاسِينَ﴾ (الصفات ١٣٠): بمد الهمزة: نافع، وشامي، ويعقوب، قال الخزاعي: غير

زيد.

وقال ابن مهران والعراقي: رُويس فقط وهو سهو؛ لأن المفرد بخلافه^(٢).

قال الخبازي: وسهل، ولم يوافق عليه.

الباقون بقصر الهمزة، وهو الاختيار جمع (إلياس).

﴿فَاطَلَعٌ﴾ (٥٥)، و﴿مُطَّلَعُونَ﴾: كلاهما بضم الهمزة خفيف^(٣): ابن مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ،

وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَعَصْمَةُ وَالْجَعْفِيُّ وَالْجَهْضِيُّ وَالْمُعَلَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو، إِلَّا أَنَّ الزَّعْفَرَانِيَّ وَأَصْحَابَ أَبِي عَمْرٍو فَتَحُوا.

الباقون بوصل الهمزة وتشديد الطاء، وهو الاختيار، يعني: اطَّلَع بنفسه ولم يُطَّلِعْهُ غيرُه.

(١) كذا وقع هاهنا، ولا يظهر لي مراد المصنف، ولعله أراد أن الإسكان في هذا الموضع لا وجه له غير التخفيف، وبيان الإعراب أولى، والله أعلم.

(٢) قال ابن الجزري في النشر (٢/ ٣٦٠): "وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ بِذَلِكَ عَنْ رَوْحٍ فَخَالَفَ فِيهِ سَائِرَ الرُّوَاةِ" يعني بكسر الهمزة، والله أعلم.

(٣) يعني يقرأ الأول: (فَاطَّلَعُ)، بضم الهمزة والتخفيف، والثاني: (مُطَّلَعُونَ): بتخفيف الطاء، وليس مراده همز الثاني، إذ لا همز فيه، وفتح اللام الزعفراني وأصحاب أبي عمرو، وكسرها الباكون، وروى أبو الكرم الشهرزوري هذه القراءة في المصباح (٢/ ٩٣٦) عن أصحاب أبي عمرو، غير أنه لم يذكر حركة اللام، ورواها أبو معشر في سوق العروس (١/ ٢٧١) عن الجعفي والجهضمي وعصمة عن أبي عمرو بكسر اللام، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/ ٥٤٨): "كَلِمَةٌ قَرَأَ ﴿مُطَّلَعُونَ فَاطَّلَعٌ﴾ إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَيَّانَ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي هِشَامٍ عَنْ حُسَيْنِ الْجَعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلَعُونَ فَاطَّلَعٌ﴾ الْأَلْفَ مَضْمُومَةً وَالطَّاءَ سَاكِنَةً وَاللَّامَ مَكْسُورَةً وَالْعَيْنَ مَفْتُوحَةً"، والله أعلم.

﴿وَأَخْرُ﴾ (ص ٥٨): على الجمع بضم الهمزة: مجاهدٌ، وحמידٌ، وابنُ مُحَيِّصِن، وحمادُ بن زيد عن ابنِ كَثِيرٍ^(١)، والمفضلُ، وبصريٌّ غيرُ أيوب. الباقون: بفتح الهمزة ومدّها على التوحيد، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾، ولقوله: ﴿عَسَاقٌ﴾.

﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ بكسر الهمزة ووصلها: عراقيٌّ غيرُ يَعْقُوبَ والحسنِ وعاصِمٍ. الباقون بقطع الهمزة وفتحها، وهو الاختيار على الاستفهام. ﴿إِلَّا أَنَّمَا﴾ (٧٠): بكسرة الهمزة: أبو جعفر، وشيبةٌ. الباقون بفتحها، وهو الاختيار مفعول ﴿يُوحَى﴾. ﴿أَوْ أَنْ﴾ (غافر ٢٦)^(٢): عراقيٌّ غيرُ أبي عمرو وسلام. الباقون ﴿وَأَنْ﴾ بغير همز وفتح الواو، وهو الاختيار، على العطف لا على الشك. ﴿السَّاعَةَ ادْخُلُوا﴾ (٤٦): بوصل الهمزة: مكِّيٌّ غيرُ ابنِ مِقْسَمٍ، وشاميٌّ، وأبو عَمْرٍو، وسلامٌ، والحسنُ، وأبو بكر^(٣).

الباقون بقطع الهمزة، وهو الاختيار، - يأمر الملائكة بإدخال آل فرعون النار- ﴿أَعْدَاءَ اللَّهِ﴾ (فصلت ١٩): بفتح الهمزة: نافعٌ، وأبو بكر^(٤)، وَيَعْقُوبُ، وَقَتَادَةُ، والحسنُ.

(١) كذا رواه المصنف عن ابن كثير من رواية حماد بن زيد عنه، ولم يسند رواية حماد بن زيد عن ابن كثير، وأسند رواية حماد بن سلمة عنه، وهو الذي رويت عنه هذه القراءة، رواها عنه ابن مجاهد في السبعة (١/٥٥٥)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٧٢)، ولا يمتنع أن يكون حماد بن زيد رواها عن ابن كثير أيضاً، والله أعلم.

(٢) يعني من قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ يظهر في الأرض الفساد﴾ من سورة غافر، والله أعلم. قلت: ورواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٥٦٢، (٢/١٤٩) عن أيوب بن المتوكل في اختياره أيضاً، وهو الذي أسند المصنف اختيار أيوب من طريقه، والله أعلم.

(٣) كذا وقع هاهنا، وهو خطأ، إذ لا يصح ذلك عن أبي بكر عن عاصم، وإنما روى هذه القراءة عن عاصم أبان بن يزيد، ورواها عنه ابن سوار في المستنير (١/٣٩٤)، وأبو معشر في سوق العروس (٢/٢٧٦)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٩٥٨)، ويحتمل أن يكون المصنف أراد أبا بكر في اختياره، غير أنه يبينه إذا أراد، وأيضاً فإنه لا يعرف هذا الحرف فيما خالف فيه أبو بكر عاصمًا، وأحسبه سبق قلم، أراد أبان فسبقه قلمه بأبي بكر، أو لعله خطأ من الناسخ، والله أعلم.

قال الرَّازِيّ: وابن جبير عن علي، وهو غلط لعدمه في المفرد بخلاف الجماعة.
الباقون برفع الهمزة.
ومن قرأ بالنصب قرأ ﴿نَحْشُرُ﴾ بالنون، ومن قرأ بالرفع ﴿يُحْشِرُ﴾ بالياء ورفعها على ما لم يسم فاعله، والاختيار النون ونصب الهمزة على العظمة.
﴿وَلِلْأَرْضِ آثِيًّا﴾ (١١): بتليين الهمزة، وكذلك ﴿لِقَاءَنَا آتٍ﴾، ﴿قَالُوا آتُوا﴾، ﴿يَقُولُ آذَنٌ﴾، في كلها: بالياء: ابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ، وأبو زيد، وعبيد بن عجيل ونعيم بن ميسرة كلهم عن أبي عمرو.

الباقون بهمزة على ما ذكرنا من أصولهم، وهو الاختيار لما قدمنا.
﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ (الشورى ٣٧): غير مهموز وفي النجم: كوفي غير قاسم وعاصم.
الباقون مهموز، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ﴾.
﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ (الزخرف ٥): بكسر الهمزة: مدني، وأبو بشر، والأخوان غير قاسم، وأيوب، والأعمش، وطلحة.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: بأن كنتم.
﴿جَاءَنَا﴾ (٣٨): على التثنية بمد الهمزة: أهل العالية^(١)، وأيوب، وأبو بكر، والمفضل، وأبان، والمنهال، والزعفراني، وعلي بن نصر عن أبي عمرو، وهو الاختيار على التثنية؛ لأنه والشيطان قرينان.

الباقون على التوحيد.
﴿أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ﴾: بكسر الهمزة: التغلبي والتقاش وابن مجاهد عن ابن ذكوان^(٢).

^(١) يعني أهل الحجاز وأهل الشام، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن هؤلاء المذكورين عن ابن ذكوان تبعاً لأبي نصر العراقي في الإشارة (٢/٨٣)، فقال العراقي: "روى ابن مجاهد والتقاش عن ابن ذكوان بكسر الألف"، ولا يصح هذا عن النقاش عن الأخفش، ولا ذكره ابن الجزري رحمته، وأما من رواية التغلبي عن ابن ذكوان فصحيح، رواه عنه ابن مجاهد في السبعة (١/٥٨٦) فقال: "قوله ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مَشْرُوكُونَ﴾ قرأ ابن عامر وحده ﴿إِنَّكُمْ﴾ بكسر الألف، وقرأ الباكون ﴿أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ﴾ بفتح الألف" كذا رأيت في السبعة بإطلاقه عن ابن عامر، ورواية ابن ذكوان عنده من طريق التغلبي، لكن يشكل عليه أنه أطلقه عن ابن عامر، وعنده طريق الحلواني عن هشام، والمشهور عن هشام فتح الهمزة، وأحسب صواب العبارة: =

الباقون بفتحها، وهو الاختيار معناه: لأنكم.
 ﴿وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله﴾ (٨٤): بفتح الهمزة في الابتداء: لمضّر
 وحامد البلخي عن ابن محيصن.
 الباقون: ﴿إله﴾ بكسر الهمزة، وهو الاختيار لموافقة المصحف وليخرج عن التشبيه.
 ﴿ذُقْ أَتَّكَ﴾ (الدخان ٤٩): بفتح الهمزة: الكسائي غير قاسم.
 الباقون بكسرهما، وهو الاختيار على المبتدأ.
 ﴿أَنْ هُوَ لَاءِ قَوْمٍ مُّجْرِمُونَ﴾ (٢٢): بكسر الهمزة: زائدة عن الأعمش^(١).
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار، لأنه مفعول ﴿فَدَعَا رَبَّهُ﴾.
 ﴿أَنْ أُخْرَجَ﴾ (الأحقاف ١٧): بفتح الهمزة^(٢): قَتَادَةُ، وزائدة عن الأعمش، وبشر عن
 طَلْحَةَ، وأبو معمر عن أَبِي عَمْرٍو.
 الباقون بضم الهمزة، وهو الاختيار، يعني: إحياء.
 ﴿أَسِنٍ﴾ (محمد ١٥): بقصر الهمزة: الحسن، ومكي غير ابن مِقْسَمٍ.
 الباقون ممدود، وهو الاختيار، لأنه أشهر.
 ﴿فِدَاءً﴾ (٤): مقصور: ابن يحيى البلخي عن ابن كثير.
 الباقون بمد الهمزة وهو الاختيار لأنه أشهر.

"وقرأ ابن عامر في رواية التغلبي" فسقط على الناسخ ذكر التغلبي، لأنني لم أر من رواه عن ابن مجاهد في غير رواية التغلبي عن ابن ذكوان، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٥٧٥): "قرأ ابن عامر في رواية التغلبي عن ابن ذكوان ﴿إذ ظلمتم إنكم﴾ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون وابن عامر في رواية الأخفش وأحمد بن أنس وابن المعل و ابن موسى عن ابن ذكوان بفتحها"، وكذا رواه عن التغلبي أبو معشر في سوق العروس (١/٢٧٨)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٩٦٧)، وابن سوار في المستنير (١/٣٩٩)، كما أن ذكر ابن مجاهد هاهنا معطوفاً على التغلبي لا يستقيم، لأن ابن مجاهد يروي عن ابن ذكوان من طريق التغلبي، وتقدم نحوه من المصنف مرات، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن زائدة عن الأعمش فخالف به سائر المصنفين الذين أسندوا هذه الرواية، فرواه الفارسي في جامعه وسبط الخياط في المبهج وأبو علي المالكي في الروضة عن الأعمش بفتح الهمزة كقراءة الجماعة، والله أعلم.

^(٢) يعني مع ضم الراء على تسمية الفاعل من قوله تعالى: ﴿أتعداني أن أخرج﴾، والله أعلم.

﴿أَيْفَا﴾ (١٦): مقصور: ابنُ فرح عن البزي في قول الرَّازِيّ وَالْحَبَّازِيّ وهو صحيح، واللؤلؤيُّ وهارونُ عن أبي عمرو. والباقون ممدود، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿إِنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ (١٨): على الشرط: البزيُّ، والسرنديبيُّ عن ابن كثير، والرؤاسي عن أبي عمرو، وعمر بن عصام عن الكسائي،^(١)

الباقون: ﴿أَنْ﴾، بالفتح، ﴿تَأْتِيَهُمْ﴾ بياء بعد التاء، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ (٢٦): بالوجهين: رُويسٌ.^(٢)

(١) كذا وقع هاهنا، أو كذا رواه المصنف، وذكرُ البزي هاهنا لا يصح بحال، ولا يُعرف ذلك عنه، فيحتمل أن يكون تصحيحاً لأنني لم أر ابن الجزري ذكره، ويحتمل أن يكون صوابه: الزيتوني والسرنديبي عن ابن كثير، لأن المصنف قد قرن طريقهما عن البزي وقبل في كتاب الأسانيد، ويحتمل أن يكون مراده: البزي طريق السرنديبي، ويكون قد عطفه عليه ومراده روايته عنه وحده على تقدير فعل محذوف يريد: "البزي أعنى طريق السرنديبي"، وقد سبق نحوه مرات، غير أنه لم يسند طريق السرنديبي إلا من طريق أبي نصر العراقي، ولم أر العراقي ذكره في الإشارة أيضاً، وأما عمر بن عصام المذكور فلا أدري من هو، ولم يسند قراءة الكسائي من طريقه، ولا رأيت أحداً ذكره في الرواة عن الكسائي، وأما الرؤاسي المذكور فقال ابن جنى في المحتسب (٢/ ٢٧٠): "ومن ذلك قراءة أهل مكة - فيما حكاه أبو جعفر الرؤاسي: "إِنْ تَأْتِيَهُمْ" بكسر الألف من غير ياء، قال: هذا على استتفاف شرط؛ لأنه وقف على قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾، ثم قال: ﴿إِنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ فأجاب الشرط بقوله: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾، فنسب القراءة إلى أهل مكة، خلافاً للمصنف حيث نسبها إلى أبي عمرو من طريق الرؤاسي، لكن أبا عمرو قد أخذ القراءة عن أهل مكة، فلا يمتنع أن يكون قد أخذها عنه عن أهل مكة، فرواها المصنف على أنها من قراءته، وهو معروف بالرواية عن أبي عمرو، لكن لم يسند المصنف روايته عن أبي عمرو في هذا الكتاب، وهي عند أبي الكرم الشهرزوري في المصباح، وعند أبي معشر في جامعه، ولم يرو أحد منهما هذه القراءة من طريقه عن أبي عمرو، وعليه فلا يصح ما رواه المصنف هاهنا، غير ما ذكرناه عن أهل مكة، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف بالوجهين عن رويس تبعاً للخزاعي في المنتهى ١/ ٥٨٢، (١/ ١٥٤)، وهو أيضاً عند أبي معشر في التلخيص (١/ ٤١٢)، وفي سوق العروس (٢/ ٢٨٠)، ورواه سبط الخياط في المبهج (١/ ٨١٧) عنه بالكسر قولاً واحداً، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولا علق عليه، والمشهور عن رويس الفتح، والله أعلم.

بكسر الهمزة: كوفي غير ابنِ سَعْدَانَ وأبى بكرٍ إِشعبيًّا طريق الجُرْبِي، وأبان، وسعيد، والبخترِي، وقاسم.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار على الجمع.

﴿شَطَاءُ﴾ (الفتح ٢٩): بغير همز وفتح الطاء: الْجَحْدَرِيُّ، وأبو حَاتِمٍ عن نافع.

بمد وهمز: أبو حيوة وابنُ أبي عبلة.

بفتح الطاء والهمزة من غير مد: قُنْبَلٌ، والبزِيُّ غير الخَزَاعِيِّ واللَّهْيِينِ، ونصرُ بنِ علي عن ابنِ مُحَيِّصِنِ، وابنُ ذَكْوَانَ، وابنُ عتبة.

الباقون بإسكان الطاء وفتح الهمزة، وهو الاختيار اتباعاً للأكثر.

﴿فَأَزَّرَهُ﴾ (٢٩): قصرٌ: ابنُ مَخْلَدٍ عن البزِي، وعلي بن الحسن عن ابنِ مُحَيِّصِنِ،

ودمشقي غير الحلواني.

﴿فَأَزَّرَهُ﴾: بتشديد الزاي: الحسن طريق عباد.

الباقون مخفف ممدود، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿إِخْوَانِكُمْ﴾ (الحجرت ١٠): بكسر الهمزة والتاء: يَعْقُوبُ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ طريق

عباد، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، والتغلبِيُّ عن ابنِ ذَكْوَانَ، وعبدُ الحميد بن بكار عن ابنِ عامر، والقصبِيُّ عن عبد الوارث، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

وقرأ الجحدريُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وسليمانُ عن الحسن بكسر الهمزة مع النون وألف قبله، والقرشيُّ عن عبد الوارث^(١).

الباقون، وهشام عن الحسن: ﴿أَخَوِيكُمْ﴾، بفتح الهمزة والياء.

﴿حَتَّى تَفِي﴾ (٩): بإسكان الياء من غير همز: عبد الوارث^(٢).

(١) كذا رواه المصنف عن البزِي من طريق ابنِ مَخْلَدٍ، وهو ابنُ الحباب فانفرد به عنه، ولم أر ابنِ الجزري رحمه الله ذكره في النشر مع أنه أسند هذا الطريق من الكامل، وتقدم في كتاب الأسانيد أن إسناد المصنف فيه منقطع، والله أعلم.

(٢) يعنى القرشي عن عبد الوارث عن أبي عمرو أيضا قرأها «بين إخوانكم» كقراءة المذكورين، وهو صحيح عنه (انظر سوق العروس ٢/٢٨٠)، والله أعلم.

(٣) يعنى: عن أبي عمرو، وفي المخطوطة: بإسكان الفاء، وهو تصحيفٌ، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١/٥٨٥، (٢/١٥٤)، ومن المستنير (١/٤٠٨)، ومن المصباح (٢/٩٨٩)، والمبتهج (٢/٨٢١)، فكلهم روه عن عبد الوارث بإسكان الياء، والله أعلم.

الباقون بفتح الهمزة، وهو الاختيار من الفيئة.

﴿يَأْتِكُمْ﴾ (١٤): بألف بعد الياء: بصريٌّ غير أيوبَ وعباسٍ وهارونَ ومحبوبٍ، وابنُ مِقْسَمٍ، ولم يهمله أبو عمرو غير شجاع^(١).

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار من ألت يليت.

﴿إِذَا مِتْنَا﴾ (ق ٣): على الخبر: الوليدان، وهشامٌ طريق الفضل، والحسنين عن ابن ذكوان [في] قول ابن هاشم^(٢)، والزَّعْفَرَانِيُّ، والأَعْمَشُ.

[الباقون]: مستفهم، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ﴾ (٣٧): على ما لم يسم فاعله: ابن أبي عبلة.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾.

[﴿مَنْ أَفَكَ﴾]: بفتح الهمزة والفاء: قتادة.

الباقون: بضم الهمزة وكسر الفاء على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار، لقوله: ﴿يُؤْفَكَ عَنْهُ﴾.

﴿وَإِنِّي إِلَى رَبِّكَ﴾ (النجم ٤٢): بكسر الهمزة وما بعده^(٣): أبو السَّمَّالِ، وابنُ أبي عبلة، وأبان بن تغلب.

الباقون: بالفتح، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَنَّ سَعِيَهُ﴾ [٤].

(١) يعني لم يهمله أبو عمرو إذا قرأ بإبدال الهمز الساكن، وأما إذا قرأ بالتحقيق فإنه يحققه، وأما شجاعٌ عنه فإنه همزه على كل حال، لأن شجاعاً قد زاد عن اليزيدي همزة ستة أسماء وفعل فهمزمهم، فالفعل هو هذا، وقد تقدم ذكره مرات، والله أعلم.

(٢) يعني الحسن بن عبد الملك، والحسن بن علي بن حبيب، على قول المصنف، وقال ابن الجزري: هما واحدٌ، واسمه على الصواب، الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصائري أبو علي الدمشقي الشافعي (غاية ٩٦٦)، وتقدم ذكر ذلك في كتاب الأسانيد، وابن هاشم هو تاج الأئمة أحمد بن علي، وما بين المعكوفتين زيادة من المحقق ليتم بها السياق، والله أعلم.

(٣) يريد الهمزات التي بعده من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكُ﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتُ﴾، ... من جملة ثمان همزات قرأهن المذكورون بالكسر، والله أعلم.

(٤) ما بين المعكوفتين من أول قوله: " (من أفك)، وهو من سورة الذاريات والنجم مقدم ذكره هاهنا، وأثبتناه كما هو في المخطوطة، وهو قريب، وأعاد المصنف أو الناسخ جزءاً منه في موضعه بعد قليل، وأثبتناه كذلك كما هو، والله أعلم.

﴿إِذَا مَا مِثٌ﴾: قال أبو الفضل في مريم: على الخبر: دمشقي غير ابن عتبة والحلواني وابن الحارث^(١).

الباقون على أصولهم، وقد تقدم الاختيار.

﴿وإِذْبَارَ السُّجُودِ﴾ (ق ٤٠): بكسر الهمزة: الخريبي عن أبي عمرو، وحجازي، وجبله عن المفضل، وحمزة غير ابن سعدان، وزيد وأيوب في قول الخزاعي، وهو غلط لخلاف الجماعة^(٢).

وفتح زيد ﴿وإِذْبَارَ النُّجُومِ﴾ (الطور ٤٩).

(١) كذا ذكر المصنف هذا الحرف هاهنا، وأحسب أنه قد أسقط ذكره في مكانه من سورة مريم نسياناً، ثم ذكره فأورده هاهنا، وأما ما رواه عن أبي الفضل الخزاعي، فإنه قال في المنتهى ٤٧٢/١، (١/١٢٧): ﴿إِذَا مَا مِثٌ﴾: خبر: دمشقي إلا ابن عتبة وابن الأخرم، وربما أوهم كلام المصنف أنه ذكر الحلواني ويحيى بن الحارث، وليس كذلك، ولم يسند الخزاعي اختيار ابن الحارث في كتابه أصلاً، وظاهر كلام المصنف هاهنا أن الداجوني عن هشام وابن ذكوان من جميع طرقه بالخبر، وقال ابن الجزري رحمه الله في النشر (١/٣٧٢): "وَرَوَاهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ - يَعْنِي ابْنَ ذَكْوَانَ - بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ، وَذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَالْمِصْرِيِّينَ، وَالشَّامِيِّينَ، وَالْعِرَاقِيِّينَ، وَالشَّدَائِثِيَّ عَنِ الصُّورِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّجْرِيدِ، وَالْمُبْهَجِ، وَالْكَامِلِ، وَعَايَةِ ابْنِ مَهْرَانَ، وَالْوَجْهَانَ جَمِيعًا عَنْهُ فِي الشَّاطِئَةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَظَاهِرِ التَّيْسِيرِ"، كذا نص عليه عن المصنف أنه رواه عن النقاش بالاستفهام خلافاً لما وقع هاهنا، وكذلك أطلق الاستفهام فيه من طريق الشذائي عن الرمي عن الصوري مع أن المصنف رواه من طريقه بالخبر، وكذا رواه من طريقه أبو معشر في تلخيصه (١/٣٢٣)، وأطلق أبو معشر في التلخيص الخلاف فيه عن المطوعي عن الصوري عن ابن ذكوان، ورواه عنه سبط الخياط في المبهج (٢/٦٩٣) بالاستفهام قولاً واحداً، وعليه فيجري فيه الخلاف من طريق المطوعي عن الصوري أيضاً، ولم يحك ابن الجزري فيه خلافاً عن هشام، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٣٤٤): "قرأ ابن عامر في رواية الشاميين عن الأخفش وابن المعلى وابن موسى عن ابن ذكوان: ﴿إِذَا مَا مِثٌ﴾ بهمزة واحدة مكسورة على لفظ الخبر، وكذا ذكره الأخفش في كتابه، وكذا روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً، وبه كان يأخذ في الروايتين"، ورواه الصفراوي أيضاً في الإعلان عن الداجوني عن هشام على الخبر، وكذا رواه عنه أبو معشر في تلخيصه (١/٣٢٣)، وتابعهم على ذلك المصنف، والله أعلم.

(٢) يريد قول أبي الفضل الخزاعي عن زيد عن يعقوب أنه قرأ هذا الحرف بالكسر هو خلاف ما رواه الجماعة عن زيد، وهو كما قال، والله أعلم.

الباقون بالفتح هاهنا وبالكسر هناك، وهو الاختيار الأول على الجمع والثاني على المصدر.

﴿مَنْ أَفَكَ﴾ (الذاريات ٩): بفتح الهمزة والفاء: قَتَاذَةٌ.

الباقون بضم الهمزة وكسر الفاء على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ﴾.

﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ﴾ (الطور ٢١): بحذف الهمزة: ابْنُ شَنْبُوذَ عَنْ قُنْبُلٍ وَالزَيْتُونِي وَنَظِيفُ وَصَهْرُ الْأَمِيرِ، وَطَلْحَةُ، وَالْأَعْمَشُ طَرِيقُ زَائِدَةٌ^(١).

الباقون عن مكّي غير ابن مقسم بكسر اللام وإثبات الهمز. الباقون من القراء بفتح اللام مع الهمزة، وهو الاختيار، من ألت يألّت إذا نقص. ﴿أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ (٢٨): بفتح الهمزة: ابْنُ سَعْدَانَ فِي اخْتِيَارِهِ، وَمَدْنِيٌّ غَيْرُ اخْتِيَارِ وَرَشٍ، وَعَلِيٌّ، وَمُحَمَّدٌ فِي الْأَوَّلِ، وَأَبُو بَشْرٍ.

الباقون بكسر الهمزة، والاختيار ما عليه نافع مفعول (دَعَا).

﴿وَمَنَاءٌ﴾ (النجم ٢٠): مهموز ممدود: مكّي وابن حبيب^(٢).

والباقون بغير همز، وهو الاختيار اسم صنم.

﴿ضِيْزَى﴾ (٢٢): مهموز: مكّي غير ابن فُلَيْحٍ.....

^(١) كذا رواه المصنف عن هؤلاء المذكورين، ولم يتابعه أحد على ذلك إلا من طريق ابن شنبوذ عن قنبل، فقال الداني في جامع البيان (٤/١٦٠٦): "قرأ ابن كثير ﴿وما ألتناهم﴾ بكسر اللام وإثبات الهمزة قبلها، هذه رواية الخزاعي وأبي ربيعة عن أصحابهما ورواية ابن هارون واللهبي وابن مخلد عن البرّي في رواية الجماعة عن قنبل والقوّاس، وروى الحلواني عن القوّاس ﴿وما لّتناهم﴾ بإسقاط الهمزة رأساً وكسر اللام، وكذلك روى ابن شنبوذ أداء عن قنبل لم يروه غيره"، وهو الذي في المصباح (١/٩٩٨)، والمبهيح والمستنير وغيرها، وأما عن نظيف وصهر الأمير والزيتوني فانفرد به المصنف، وتقدم في كتاب الأسانيد من روى هذه الطرق عن قنبل من المصنفين، وكذلك خالفه الجماعة عن زائدة عن الأعمش فرووه عنه كقراءة الجماعة، وحكى ابن الجزري في النشر (٢/٣٧٧) عن الأعمش إسقاط الهمزة مع فتح اللام، وأيضاً فقد خالفه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٨٢) وأبو إسماعيل المعدل في روضته (٢/١٤٢) عن طلحة بن مصرف فروياه عنه كقراءة الجماعة، والله أعلم.

^(٢) يعني محمد بن حبيب الشموني عن الأعشى عن أبي بكر، وهو صحيح عنه، قد توبع المصنف عليه، والله أعلم.

وزمعة^(١) وابن مقسم.

الباقون غير مهموز، وهو الاختيار من ضاز يضيض.

﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ (٥٠): مدغم غير مهموز: أَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبُ ومدني غير اختيار ورش، غير أن سالمًا، والقاضي عن قَالُونَ وأحمد ابنه والحلواني غير أبي عون وابن سَعْدَانَ عن المُسَيَّبِي وأحمد بن صالح يهمزونه.

قال أبو الحسين: زاد الحلواني (عَادَا الْأَوْلَى) مثل (عاد العلي) وهو غلط لا يُعرف، بخلاف الجماعة^(٢).

الباقون ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ غير مدغم، وهو الاختيار موافقة للأكثر.

قال الخَزَاعِي: غير زيد وهو غلط لعدمه في المفرد.

﴿وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾ (الرحمن ٧): برفع الهمزة، ﴿وَالْأَرْضُ﴾ (١٠): كذلك: أبو السَّمَّال، وأبان بن تغلب، وهو الاختيار لقوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٥).

الباقون نصب.

﴿إِنَّا لَمُعْرَمُونَ﴾ (الواقعة ٦٦): همزتين: أبو خالد عن قُتَيْبَةَ، وأبو بكر، والمفضل إلا ابنَ شَبُودَ، وأبان.

زاد الرَّازِي ابنَ جبير عن علي وهو غلط؛ إذ الجماعة بخلافه.

قال: المُسَكِّي طريق ابن عبد الوهاب عن أبي بكر على الخبر، والمفرد بخلافه.

الباقون من القراء على الخبر، وهو الاختيار، لأن الخبر أكثر تحقيقًا من الاستفهام.

﴿أَخِذْ مِيثَاقُكُمْ﴾ (الحديد ٨): بضم الهمزة، ﴿مِيثَاقُكُمْ﴾: رفع: أَبُو عَمْرٍو غير اختيار اليزيدي وعبد الوارث.

الباقون: بفتح الهمزة وهو الاختيار؛ لأن الفعل لله.

﴿أَنْظِرُونَا﴾ (١٣): بقطع الهمزة: الزِّيَّات.

الباقون: بضمها ووصلها، وهو الاختيار، من الانتظار لا من الإنظار، بدليل سياق الآية.

^(١) كذا عطف المصنف زمعة على ابن فليح، وإنما يروى ابن فليح القراءة عن زمعة وغيره عن ابن كثير، والمصنف يصنعه كثيرا كما سبق، والله اعلم.

^(٢) وهو كما قال المصنف بخلاف الجماعة، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٦١٢): "قال الحلواني عن قالون مثل (عَادَا الْعُلَى) وهو معنى قول الجماعة عنه"، والله أعلم.

﴿أَتَاكُمْ﴾ (٢٣): بقصر الهمزة: قاسمٌ، وحمصيٌّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأَبُو عَمْرٍو غير ابنِ برزة^(١) واختيارِ اليَزِيدِيِّ،

الباقون ممدودة، وهو الاختيار من الإعطاء.

﴿أَنْشُرُوا﴾ (المجادلة ١١): بضم الهمزة في الابتداء: مدنيٌّ، وابنُ سَعْدَانَ في اختياره، ودمشقيٌّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وعَاصِمٌ غير الخزازِ، واختُلِفَ عن حمادٍ ويحيى.

الباقون بكسر الهمز والابتداء بكسر ﴿أَنْشُرُوا﴾.

والاختيار ما عليه نافع؛ لأنه من نشَرَ ينشُرُ بضم الشين وهو أفصح.

﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ (الصف ١٤): بلام الملك من غير همزة منونة: أبو بشر، وحجازيٌّ، وبصريٌّ غير يَعْقُوبَ وسهلٍ والزَّعْفَرَانِيُّ^(٢).

الباقون مضاف، وهو الاختيار لقوله: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾.

﴿سَأَلَ﴾ (المعارج ١): بغير همز: مدنيٌّ، دمشقيٌّ.

قال أبو الحسين: اختلف عن سالم وهو سهوٌ؛ لأن المفرد بخلافه.

الباقون مهموز، وهو الاختيار من السؤال لا من السيل.

﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ (الجن ٣)، إلى آخره: بفتح الهمزة: دمشقيٌّ غير ابنِ الحارث، وكوفيٌّ غير

قاسمٍ وأبي بكرٍ والمفضل وأبان، والقبابُ وأبو السَّمَالِ من البصريين.

وفتح أبو جعفر ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾، ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾.

وكلهم فتحوا ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ (١٩)، غير نافع، وأبي بكرٍ، والمفضل، وأبان، وقاسم

فإنهم كسروه.

^(١) هو عمر بن محمد بن برزة عن الدوري عن اليزيدي، وفي المخطوطة: يزدة، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وهو كذلك في المنتهى للخزاعي، والله أعلم.

^(٢) قلت: ورواه الخزاعي في المنتهى (٢ / ١٥٨) عن أبي بحرية عبد الله بن قيس، وأسند المصنف اختيار أبي بحرية من طريق الخزاعي، وهو أيضا عن أبي بحرية عند أبي معشر في سوق العروس (١ / ٢٨٧)، والله أعلم.

ولا خلاف في قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ (١٨)، [﴿وَأَلِّوْا اسْتِقَامُوا﴾ (١٦)، أنهما مفتوحتان، وكسر ﴿فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (٢٣) لأن الفعل لله، إلا في قول بشر عن أبي عمرو فَإِنَّهُ كَسَرَ ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ﴾^(١).

الباقون بكسر هذه الهمزات إلا ما قدمنا، وهو الاختيار رد على قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾. (أُحِيطَ)، (وَأُحْصِيَ) (٢٨): على ما لم يسم فاعله، (كُلُّ): بضم اللام: ابن أبي عبله. الباقون: ﴿أَحَاطَ﴾، ﴿وَأُحْصِيَ﴾ على تسمية الفاعل، وهو الاختيار موافقة للمصحف ﴿إِذَا﴾: ساكنة، ﴿أُدْبِرَ﴾ (المدثر ٣٣): بالهمزة: نافع، وسلام، وحمزة، وطلحة، والأعمش، ويعقوب، وحفص والشيزري وابن يونس وابن حبيب عن علي. زاد الرازي ابن جبير عن علي غير طلحة^(٢)، والجعفي عن أبي عمرو. وعبد الحميد بن بكار عن ابن عامر بألفين ﴿إِذَا أُدْبِرَ﴾^(٣). الباقون بغير ألف فيهما^(٤)، وهو الاختيار، لقوله: ﴿وَأُدْبَارَ الشُّجُودِ﴾.

^(١) ما بين المعكوفتين في المخطوطة فيه تقديم وتأخير وقلب، وأحسب أن مراد المصنف هو على ما رتبناه، وهو في المخطوطة هكذا: "ولا خلاف في قوله ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ﴾، وفتح ﴿فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾، إلا في قول بشر عن أبي عمرو فإنه لأن الفعل لله كسر ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾، ﴿وَأَنَّ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ أنهما مفتوحتان، وهو سياق غير مستقيم، وأظن أنه انقلب على الناسخ، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٦٦٣): "على أن أحمد بن واصل قد روى عن اليزيدي عن أبي عمرو ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ بكسر الهمزة، لم يروه أحد غيره"، وتقدم أن المصنف لم يسند رواية بشر عن أبي عمرو في هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) لا يظهر لي من هو، والمصنف لم يسند طريق ابن جبير عن الكسائي من طريق الرازي، والله أعلم. ^(٣) قال الداني في جامع البيان (٤/١٦٧١): "وروى محمد بن المنذر عن يحيى عنه ﴿إِذَا أُدْبِرَ﴾ بألفين، وذلك خلاف لمرسوم المصاحف ما خلا مصحف أهل حمص، فإن أبا حاتم حكى أن ذلك فيه مرسوم كذلك"، وهو يشهد لرواية عبد الحميد بن بكار المذكورة غير أنني لم أر من رواها عن ابن بكار غير المصنف، والله أعلم.

^(٤) كذا قاله المصنف، أو كذا وقع هاهنا، ولا بد من تأويله، فيحمل كلامه على أنه أراد أن الباقيين إنما أثبتوا ألفاً واحدة، ولم يثبتوا ألفين كرواية عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن تميم عن ابن عامر، ويكون المصنف حين قال بأن هذا هو الاختيار في المرة الأولى أراد أنه لا يثبت ألفين، بل يثبت ألفاً واحدة كسائر الرواة عن القراء، ثم ذكر اختياره بعد ذلك على وجه إثبات ألف واحدة، وأنه موافق لابن أبي عبله من كونه قرأ ﴿إِذَا﴾ بألف، و﴿دُبِرَ﴾ على البناء للمفعول، والله أعلم.

وابن أبي عبلة: ﴿إِذَا﴾: بألف، ﴿دُبْرَ﴾: بغير ألف على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار.
 الباقون على تسمية الفاعل.
 ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ (القيامة ١): بقصر الهمزة: قُنْبُلٌ والبزِيُّ غير الخَزَاعِيِّ، والرَّبْعِيُّ، وهَارُونُ
 عن أَبِي عَمْرٍو.
 الباقون بالمد، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿وُقَّتْ﴾ (المرسلات ١١): بقلب الهمزة واوا: ابنُ أَبِي عبلة، وزبَّانٌ غير وهيبٍ وإبراهيمَ،
 والفضلُ عن أَبِي جعفر.
 زاد أبو الحسين الهاشميُّ كالفضل، وهو صحيح لوجوده في المفرد.
 زاد ابن مهران روحاً وزيداً عن يَعْقُوبَ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ، والجماعة بخلافه^(١)، ولم أجده في
 المفرد.
 الباقون بالهمز، وهو الاختيار؛ لأنها الأصل.
 العُمَرِيُّ يخففه كشيبة والحسن^(٢).
 ﴿أَنَا صَبِينَا﴾ (عبس ٢٥): بفتح الهمزة: كوفي غير قاسم.

^(١) قال ابن الجزري في النشر (٢/٣٩٧): "وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ رَوْحِ بِالْوَاوِ، لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ"، قلت: وأما عن زيد فهو صحيح، رواه أبو الكرم في المصباح (٢/١٠٦٢)، وابن سوار في المستنير (١/٤٣٦)، وأبو العز في كفايته (١/٤٠٦)، وأما قول المصنف: "زبانٌ غير وهيبٍ وإبراهيمَ"، فلا يعرف هذان في الرواة عن أبي عمرو، واستثنى أبو الكرم في المصباح من الرواة عن أبي عمرو في هذا الحرف يونس بن حبيب واللؤلؤي، وكذلك استثناهما أبو معشر في سوق العروس (١/٢٨٤) وزاد عليهما أبا جعفر الرؤاسي، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن العمري والحسن، ومعناه أن العمري يقرؤه بالهمزة مع التخفيف، وخالفه أبو الكرم في المصباح (٢/١٠٦٢) فرواه عنه بالواو مع التخفيف، ورواه أبو العلاء الهمداني في غايته (٢/٧٠٢) وأبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٦١٨، عن العمري بالهمز والتشديد، وأما عن الحسن فرواه أبو علي الأهوازي في مفردته عنه كقراءة أبي عمرو، وروى عنه ابن جني في المحتسب (٢/٣٤٥): (وَوُقَّتْ) بووين مع تخفيف القاف، ومفهوم كلام المصنف أن ابن وردان وابن جهماز من طريق الهاشمي عنه يقرءان هذا الحرف بالواو مع التشديد، فانفرد به المصنف عنهما، ولم يحك ابن الجزري خلافا عنهما في تخفيف القاف، وروى عن الدوري عن ابن جهماز التشديد مع الهمز اعتماداً على رواية المصنف، والله أعلم.

زاد الرَّازِيَّ رويًا وابن حسان في الوصل دون الابتداء وهو صواب لوجوده في المفرد. الباقون بكسرها في الحالين، وهو الاختيار على الابتداء، ولأن ﴿طَعَامِهِ﴾ آية عند بعضهم.

ومثل قول الرَّازِيَّ رُوْحُ بِن قُرَّةَ فِي قول الطيرائي^(١).

﴿أَلَا مَنْ تَوَلَّى﴾ (الغاشية ٢٣): بفتح الهمزة خفيفٌ: قَتَادَةُ، وهو الاختيار على التنبيه.

الباقون: ﴿إِلَّا﴾ مشدد بكسر الهمزة.

﴿أَطْعَمَ﴾ (البلد ١٤): بفتح الهمزة على الفعل^(٢): مَكِّيٌّ غير اختيارِ شَيْبَلٍ وابنِ مقسم، وأبو عَمْرٍو غير عبد الصمد، وعليٌّ، ومحمدٌ في الأول، وزاد أبو الحسين والرَّازِيَّ زيدًا عن ابن موسى وهو سهو إذ المفرد بخلافه^(٣)، وشرط هذه القراءة أن يقرأ ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ على الفعل. الباقون بكسر الهمزة وألف بعد العين، ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾: على الإضافة، وهو الاختيار، لقوله: ﴿مَا الْعَقَبَةُ﴾، ففسر الاسم بالاسم.

﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾: بالهمز فيهما: أَبُو عَمْرٍو غير الخُرَيْبِيِّ، وحفصٌ، وابنُ سنان، وابنُ جبير عن أبي بكر، ويعقوبٌ، وحمزةٌ غير ابنِ سَعْدَانَ، - قال أبو الحسين والخزاعي: خلفٌ لا يهمز^(٤) -، ولم أجده في المفرد، والأعمش، وطلحة.

والباقون بترك الهمزة، والأول هو الاختيار؛ لأنه من الإطباق.

﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى﴾ (العلق ٧): بقصر الهمزة: قُنْبَلٌ غير الزينبي.

(١) يريد أن الطيرائي روى عن روح بن قرة عن يعقوب مثل ما رواه الرازي عن رويس عنه من كسر الهمزة في الابتداء، وفتحها في الوصل، وهذه الأقوال من المصنف إنما هي على سبيل الحكاية، حيث لم يسند الطرق المذكورة من طريق هؤلاء، والله أعلم.

(٢) في الأصل: "على الفتح"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) يعنى زيد بن علي بن أبي بلال عن محمد بن موسى الصوري، ورواه أيضا عن الصوري من طريق الرمي أبو الكرم في المصباح (١٠٨٢/٢)، وأبو العز في كفايته (٤١٣/١)، وخصه في إرشاده (٢٨٨/١) بطريق زيد عنه، وأبو علي المالكي في الروضة (٩٩٤/٢)، والفارسي في جامعه (٢/١٠٦)، وابن سوار في المستنير (٤٤٤/١) ولم يذكره ابن الجزري في النشر ولا علق عليه مع إسناده طريق الصوري عن ابن ذكوان من هذه الكتب المذكورة، والله أعلم.

(٤) وكذلك هو في المنتهى ٦٢٨/١، للخزاعي المذكور، والهمز هو الصحيح عن خلف، وهو الذي قطع له به ابن الجزري في النشر، والله أعلم.

الباقون بمدها وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿البَرِيَّةُ﴾ (البينة ٦، ٧): بالهمز فيهما: نافعٌ وابنُ ذُكْوَانَ.

الباقون بترك الهمزة، وهو الاختيار من البراء.

﴿لِإِلَافٍ قُرَيْشٍ﴾: ابنُ عامر لا يشبع الهمزة.

بغير همز: أبو جعفر وشيبة.

﴿إِيْلَافِهِمْ﴾: بهمزتين متحركتين: الشَّمُونِيُّ، والنقارُ وحمادُ عنه بإسكان الثانية.

﴿الِإِفِهِمْ﴾: غير مشبع: أبو جعفر وشيبة وابنُ عتبة.

﴿إِنْفِهِمْ﴾: العُمَرِيُّ، وابنُ فُلَيْحٍ، وروحُ بن قرة، وحمصِيُّ، وقَتَادَةُ.

الباقون ﴿لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ . إِيْلَافِهِمْ﴾ مشبعان، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿هَاءَتُمْ﴾: بغير همز ولا مد: اليزيديُّ طريقُ أبي عبد الرحمن وأبي حمدون طريق

الْبَلْخِيِّ، والأزرق طريق الطائي، وقالون طريق الشَّدَائِيَّ وابنِ الديدزيل والحلواني طريق

النَّقَاشِ^(١)، وإسماعيلُ طريق البَلْخِيِّ، والبخاريُّ عن ورش، وابنُ صالح عن صاحبيه،

وأوقية عن عباس طريق ابن مهران والعراقي.

الباقون عن أَبِي عَمْرٍو ونافع، وأبو جعفر، وشيبة، وأيوبُ بالمد بغير همز.

الأَصْفَهَانِيُّ عن ورش، ورُوَيْسُ طريق الحَمَّامِيِّ، والقواسُ إلا ابن الصَّلْتِ والرُبَعِيِّ

والزَيْنَبِيِّ وابنِ شريح والجدِّي^(٢) وابنِ جبير بوزن (هعنتم) بالهمز من غير مد.

^(١) كذا رواه المصنف من طريق النقاش عن الحلواني تبعاً للخزاعي في المنتهى، وقال أبو معشر في جامعه

(١/٢٣٣): "والصحيح عن الحلواني عن قالون بغير مد ولا همز"، ورواه الداني في جامع البيان

(٣/٩٦٥) من طريقه فقال: "لا يمد ولا يهمز"، وسائر الرواة عنه على إثبات الألف مع تسهيل الهمزة،

وأيضاً ما رواه المصنف عن الأزرق طريق الطائي - وهو الأهناسي - تابع المصنف عليه أبا الفضل

الخرزاعي، وطريقه أيضاً في النشر، ولم أر ابن الجزري رحمته ذكره ولا عقب عليه، والله لأعلم.

^(٢) هو أبو صالح سعدان بن كثير، وابن شريح هو محمد بن شريح العلاف، وابن جبير هو عبد الله بن جبير

كلهم عن القواس عن ابن كثير، وما رواه المصنف هاهنا عن الأصبهاني عن ورش من تحقيق الهمزة من

غير ألف تابع عليه أبا الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٣٢٨)، وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان

(٣/٩٦٤): "وأما نافع فروى الأصبهاني عن أصحابه عن ورش عنه ﴿هَاءَتُمْ﴾ همزة محققة بعد الهاء من

غير ألف قبلها مثل ما يرويه ابن مجاهد عن قنبل والحلواني عن القواس، وبذلك قرأت من طريقه، وقال

في كتابه: مهموزة غير ممدودة، وروى ابن جبير عن أصحابه عنه بمدة بعدها همزة مثل حمزة، ولم يأت بالهمز عن نافع غيرهما"، وكذا رواه عنه بالهمز من غير ألف سبط الخياط في المبهج (١/ ٥٢٣)، ووقع في بعض نسخ المبهج وكذلك في المطبوع في هذا الموضوع: "ورويس" بدل ورش، وهو تصحيف، ورواه كذلك أبو طاهر بن سوار في المستنير (١/ ٣٢٦) من طريق النهرواني عن الأصبهاني، وبالمد وتسهيل همزة من غير طريق النهرواني عنه، وأطلقه أبو الكرم في المصباح (٢/ ٦٢٥) عن الأصبهاني من جميع طرقه بالحذف مع الهمز كالمصنف، وأطلق أبو معشر في تلخيصه (١/ ٢٣٣)، وأبو القاسم الصفرواي في الإعلان الخلاف فيه عن الأصبهاني بين التحقيق من غير ألف والتسهيل مع إثبات الألف، وسائر الرواة بعد عن الأصبهاني بالتسهيل مع إثبات الألف غير ما يحتمله كلام أبي العز القلانسي في الكفاية الكبرى (١/ ٢١٦)، وتلميذه أبي العلاء الهمذاني في غاية الاختصار (٢/ ٤٥٠) من الخلاف عنه بين التسهيل مع حذف الألف وإثباتها، وهو الذي اعتمده ابن الجزري رحمته عن الأصبهاني في النشر (١/ ٤٠٠) فقال فيه: "وَوَرَدَ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَجْهَانٍ: أَحَدُهُمَا: حَذَفُ الْأَلْفِ كَالْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَنِ الْأَرْزَقِ، وَهُوَ طَرِيقُ الْمُطَوَّعِيِّ عَنْهُ، وَطَرِيقُ الْحَمَامِيِّ مِنْ جُمْهُورِ طُرُقِهِ، عَنْ هِبَةَ اللَّهِ، عَنْهُ، وَالثَّانِي: إِثْبَاتُهَا كَقَالُونَ، وَمَنْ مَعَهُ، وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ النَّهْرَوَائِيُّ مِنْ طُرُقِهِ، عَنْ هِبَةَ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ رَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، عَنِ الْفَارِسِيِّ، عَنِ الْحَمَامِيِّ، عَنْهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ مِهْرَانَ وَعَظِيمُهُ، عَنْ هِبَةَ اللَّهِ أَيْضًا، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، فاعتمد فيه ما يحتمله كلام أبي العلاء الهمذاني وشيخه، ولم يعبأ بما قدمناه من نص أبي عمرو الداني وغيره، وقول أبي عمرو الداني أن ترك الألف مع الهمز هو الذي نص عليه الأصبهاني في كتابه، وانقلب عليه أيضا ما رواه النهرواني من الحذف فجعله للحمامي، وما رواه الحمامي من الإثبات فجعله من طريق النهرواني، وعليه فالصحيح في هذا الحرف عن الأصبهاني وجهان، أحدهما: الحذف فيه مع الهمز وهو طريق المطوعي عن الأصبهاني وطريق النهرواني عن هبة الله عنه، والإثبات مع تسهيل همزة من طرق الحمامي والطبري وابن مهران جميعا عن هبة الله عن الأصبهاني، وأما ما جاء في الكفاية الكبرى وغاية الاختصار فهو محتمل، والمحتمل لا تقوم به الحجة، وحمل كلامهما على ما صرح به غيرهما إن كان محتملا هو الذي ينبغي أن يصار إليه في مثل هذا ولا يُعدل عنه إلى وجه ضعيف، وهذا نص أبي العلاء في غايته، فقال أبو العلاء: "«هأنتم»": بحذف ألفه على وزن (هعتتم): ابن مجاهد عن قنبل والقطنان عن ورش، الباقيون بإثباتها، ولين همزته: مدني وأبو عمرو"، نعم ظاهر كلامه أن القطنان - وهو النهرواني - سهل همزة كذلك، ولكن يمكن حمله على أنه لَمَّا قدم ذكر مذهبه فيه، وأنه كمنهجه ابن مجاهد عن قنبل لم ير حاجة في استثنائه ممن سهل همزة، وبهذا يوافق غيره من الرواة من طريق النهرواني، وكلام أبي العز قريب من كلام أبي العلاء إلا أنه قدم فيه وأخر، ويمكن تأويله كذلك وإن كان فيه نوع تعسف، إلا أن حمله على رواية الجماعة أولى، وإلا اعتُبر ذلك مما انفرد به أبو العز وتابعه عليه أبو العلاء وخالف سائر الرواة عن الأصبهاني فلم يُعتد بخلافهما، والله أعلم، وأما ما رواه المصنف عن رويس فالصحيح عنه إثبات الألف مع همزة، ووقع في بعض نسخ المبهج مثل رواية المصنف عنه، وهو تصحيف كما تقدم، والله أعلم.

الباقون مهموز ممدود، وهو الاختيار سواء كانت الهاء للتنبيه أو بدلاً من الهمز وهو أشهر.

﴿هُؤْلَاءِ﴾: يمد (أو لآء) ولا يمد الهاء: حجازي غير سالم وورش، وبصري غير أيوب. قال أبو الحسين: غير أبي حمدون وابن اليزيدي وهو غير صحيح إذا أصلهما خلاف ذلك.

الجزيري عن يعقوب لا يهزم "أو لآء"، ولا يأتي بالألف بعد الهاء. الباقون بالمد والهمز، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

يتلوه الكلام في المتوسطة:

روى ابن فليح ترك الهمز في ﴿قَائِمٌ﴾، و﴿قَائِمِينَ﴾، و﴿صَائِمٌ﴾، و﴿صَائِمِينَ﴾، وكل ما كان على وزن فاعل وفاعلين إذا كان فعله غير مهموز، زاد ترك ﴿بِئْرٍ﴾ في الساكنة، و﴿رِئَاءِ النَّاسِ﴾ في المتحركة، وزاد أبو الحسين عنه ﴿يُؤَاخِذُ﴾ حيث جاء، و﴿أَهْوُلَاءِ الَّذِينَ﴾ في الأعراف، وهو خلاف الجماعة.

﴿وَكَمَلْتُ﴾، و﴿مَلَيْتُ﴾، و﴿الْفُؤَادِ﴾، و﴿فُؤَادَكَ﴾: بترك الهمز: ابن عيسى وابن شبيب عن ورش.

وافق أبو جعفر [إلا] في ﴿الْفُؤَادِ﴾، و﴿فُؤَادَكَ﴾، زاد ابن عيسى ﴿شَانِتَكَ﴾ و﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾^(١)، فترك همزها.

يتلوه الكلام في الاستفهامين.

^(١) يريد أن محمد بن عيسى زاد عن ابن شبيب وهو الأصهباني في روايته عن ورش بإبدال هاتين الهمزتين، ولا يُتوهم أن أبا جعفر قرأهما بالهمز، لأنه قد نص فيما سبق على أن أبا جعفر يقرأهما بالإبدال أيضاً، غير أن ابن الجزري قد ذكر في النشر اتفاق الرواة عن الأصهباني على إبدال الهمزة من ﴿نَاشِئَةَ﴾، ولم يذكر ما رواه المصنف هاهنا من التحقيق له، كما أن المصنف لم يذكر له شيئاً في قوله ﴿خَاسِتًا﴾ كذلك، مما يدل على أنه يأخذ له بالتحقيق في روايته، وهو أيضاً مما لم يذكره ابن الجزري عن المصنف، وقد تقدم التعليق عليه، والله أعلم.

فصل

في الاستفهامين إذا اجتمعا

أول ذلك في سورة الرعد، وهو في القرآن أحد عشر موضعاً، اثنا وعشرون كلمة. أما في الرعد فواحد، وفي بني إسرائيل فاثنتان، وفي المؤمنين واحد، وفي السجدة واحد فهذه خمسة مواضع عشر كلمات:

أخبر بالأول منها: دمشقيّ غير أبي بشر، وشيبة، وأبو جعفر غير العمريّ. وأخبر بالثاني: نافع والكسائيّ واختيارُ ابن سعدان، وأبو بشر، ويعقوب، وسهل، والعمريّ، وقاسم.

الباقون كلهم على لفظ الاستفهام فيهما.

بتحقيق الهمزتين بينهما مدة في الثاني: هشام غير البكرواني والحلواني طريق بسام.

وحقق الهمزتين في العشر بينهما مدة أبو زيد طريق الزهريّ.

وحقق الهمزتين على اختلافهم: كوفي غير طلحة، وابن ذكوان، وعبد الرزاق، والذماري في اختياره، وأيوب، وسلام، والجحدريّ، والحسن، وروح بن قرة وفهد بن الصقر وإبراهيم بن الزجاج وحميد بن الوزير والقطان وابنا إبراهيم والحسن بن مسلم وابن سفيان وابن عبد الخالق والبخاريّ لروح والوليد بن حسان وأبو الفتح النحوي كلهم عن يعقوب^(١)، وسالم، وأبو مروان طريق أبي الحسين.

(١) كذا قاله المصنف، أو كذا وقع هاهنا، وتقدم في كتاب الأسانيد ذكر الخلاف في روح بن قرة وروح بن عبد المؤمن وأن الأهوازي جعلهما واحداً، وقال الداني والذهبي والمصنف أنه غيره، ورجحه ابن الجزري، وتقدم أن الصواب في نسب الزجاج المذكور أحمد بن بكير وكان المصنف قد وهم فيه في كتاب الأسانيد وسماه بكير بن إبراهيم ووهم فيه هاهنا فسماه إبراهيم، وأما قول المصنف بعد ذلك: "ابنا إبراهيم" فمراده كعب بن إبراهيم، وأحسب أن الألف في: "ابنا" زيادة من الناسخ، لكن يحتمل أنه أراد كعبا والزجاج فيكون قد كرر ذكر الزجاج، وإلا فلا أدري من هو ابن إبراهيم الآخر، وابن سفيان هو مسلم والد الحسن المذكور، وإنما يروى الحسن عنه وعن روح بن عبد المؤمن وزيد بن أخى يعقوب وأحمد بن عبد الخالق وكعب بن إبراهيم وعمر السراج وحميد بن الوزير وأبى بشر القطان كلهم عن يعقوب،

وافق ابنُ شنبوذَ عن قُتُبَلٍ في ﴿عِذَا﴾ في السجدة، زاد أبو الحسين ﴿عِذَا﴾ هَاهُنَا، وفي الشعراء ﴿أَيْنَ لَنَا﴾^(١).

بكسرة بعدها شبه الياء: مكِّي، وورش، وفي اختياره، وسقلاب، وأبو دحية، وإسماعيل غير البلخي، ورويس.

الباقون عن نافع، وشيبة، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وطلحة، وزيد عن يعقوب وسهل طريق الخزاعي والخبازي والرازي، وأبو السَّمَل، وقتادة ومسعود بن صالح بتحقيق الأولى وتليين الثانية ومدة بينهما.

ابنُ مهران والعراقي يقولان: زيدٌ وسهلٌ كورش، وهو سهو؛ إذ هو خلاف المفرد^(٢).

والبخاري المذكور هو محمد بن إسحاق، وهو الذي أسند المصنف طريق الحسن بن مسلم من طريقه، وعليه فلا يستقيم كلام المصنف هاهنا، ومفهوم كلامه أيضا أن الذين لم يذكرهم لهم مذهب آخر غير تحقيق الهمزتين، وهو لم يسند هذا الطريق المذكور إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي، والذي رواه الخزاعي في المنتهى عن البخاري بإسناده إلى هؤلاء جميعا تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية كرويس، ومفهوم كلام المصنف أيضا أن روحا من غير طريق البخاري لا يحقق الهمزتين ولم يذكر مذهب من غير هذا الطريق، وإنما قال بعد قليل أن الباقيين على أصولهم، وقال هناك في الهمزتين إذا اجتمعتا وكانت الثانية مكسورة أن البخاري عنه يحقق الهمزتين ولم يذكر مذهب من غير طريق البخاري أيضا، فانقلب على المصنف كلام أبي الفضل الخزاعي وسقط عليه ذكر بعض الرواة واضطرب في هذا الموضوع، والمشهور عن روح تحقيق الهمزتين، إلا من طريق البخاري المذكور، نعم رواه عنه أيضا ابنُ مهران وتابعه العراقي فروياه عنه كمذهب رويس، لكن هو مما انفرد به ابن مهران وتابعه عليه العراقي، والعمل على تحقيق الهمزتين في روايته إلا ما ذكرناه من طريق البخاري، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن شنبوذ عن قنبل، وهو أيضا عند الخزاعي في المنتهى ١ / ٤٣٥، (٢ / ١١٨) في موضع السجدة، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، وأحسبه أسقط ذكره لضعف الخلاف فيه عن ابن شنبوذ، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن زيد ابن أخي يعقوب وأبي حاتم السجستاني من طريق العراقي وابن مهران، فغلط عليهما في زيد فرواه ابن مهران في الغاية (٢٢ / ١)، والمسبوط (١ / ٤٢٧)، والعراقي في الإشارة (٤٦ / ٢) عن زيد بتسهيل الهمزة الثانية وإدخال ألف بين الهمزتين كقالون، وهو الذي رواه عن زيد أبو طاهر بن سوار في المستنير (١ / ٣٠٣)، وأبو الكرم في المصباح (٢ / ٧٦٧)، وهو الصحيح عنه، وأما أبو حاتم فإن العراقي روى عنه بتسهيل الهمزة الثانية دون إدخال كورش، وظاهر كلام ابن مهران أنه كقالون، ورواه عن سهل كورش أيضا أبو معشر في سوق العروس (٢ / ٢٢٥)، والخزاعي في المنتهى (٢ / ١١٨)، وهو

وافق أبو بشر في ﴿أءذا﴾ في الرعد، الباقي كابن ذكوان^(١).
العُمريّ كقَالون^(٢).

أما في النمل ﴿أءذا﴾: خبر: مدني غير العُمريّ، وقاسم، ﴿إننا﴾: بنونين: دمشقيّ،
وعليّ، وسهل، ومحمد.
الباقون على أصولهم.

أما في العنكبوت: ﴿إنكم لتأتون الفاحشة﴾: خبر: حجازيّ غير ابن مقسم، وحفص،
وأبان، وقاسم، ويعقوب، وأيوب، وسهل، وشاميّ، ولا خلاف في الثاني^(٣).
أما الأول في والصفات: فالشيزريّ كالزيات، وأبو جعفر وشيبة كقَالون^(٤).
﴿إنك لمن المصدقين﴾: خبر: العُمريّ.
﴿إذا﴾، ﴿إننا لمدينون﴾: زيد طريق البخاري، والعُمريّ على أصله^(٥).

الذي روى عن زيد وسهل كقراءة ورش، ولفظ العراقي في الإشارة: "وقرأ قالون وزيد عن يعقوب بهمزة
ممدودة بعدها ياء،-يعنى مسهلة بين الهمزة والياء-، وهم المصنف أيضاً في قوله أن الخزاعي روى عن
سهل الفصل كقالون، ولفظ الخزاعي في المنتهى ٤٣٤/١: "﴿أءذا﴾ بهمزة بعدها كسرة بلا مد، ﴿إننا﴾:
خبر: ورش وزيد ورويس وسهل"، فوافق العراقي وابن مهران، وقد اضطرب المصنف في نقله مذاهب
المصنفين عن زيد وسهل في الهمزتين، في مواضع من كتابه، وسنذكره في مواضعه إن شاء الله تعالى، والله
أعلم.

^(١) يريد أن أبا بشر الوليد بن مسلم قرأ ﴿أءذا﴾ في الرعد بهمزة محققة وأخرى مسهلة بينهما ألف، وباقي
المواضع قرأها بهمزتين محقتين كابن ذكوان، ولا يخفى أنه قرأ هذه المواضع المذكورة بالاستفهام في
الأول والإخبار في الثاني، والله أعلم.

^(٢) يعنى على مثل مذهبه من الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وأيضاً في تسهيل الثانية مع إدخال الألف
بين الهمزتين، والله أعلم.

^(٣) يعنى: أنه بالاستفهام لجميع القراء، والله أعلم.

^(٤) يعنى خالف الشيزري عن الكسائي أصله في الموضع الأول من الصفات فقرأ بالاستفهام في الأول والثاني
كحمزة، وخالف أبو جعفر وشيبة أصلهما فقرأه كقالون بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، والله
أعلم.

^(٥) قلت: قرأهما جميعاً بالخبر زيد عن يعقوب طريق البخاري، وأما العمري، فظاهر كلام المصنف أنه على
أصله من الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، ورواه كذلك عنه الخزاعي في المنتهى (٢/١٤٦)،

روى الطَّيرَائِيَّ وَالْخَبَّازِيَّ: «إِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ. إِذَا»، «إِنَّا لَمَدِينُونَ» عَنْ
 الهاشمي خبير في الثلاثة^(١).
 أما الواقعة فأبو جعفر كالأول من والصفات: يستفهم بالأول ويخبر بالثاني، وابن عامر
 غير ابن مسلم وابن شاعر يجمع بينهما^(٢).
 أما في النازعات: فلم يخبر في الأول غير شيبه وأبي جعفر إلا العَمَرِيَّ، وابنُ مسلم
 يستفهم بهما.
 الباكون على أصولهم.
 هذا الكلام في الاستفهامين مبيناً.

ورواه على الخبر فيهما جميعاً أبو العلاء الهمذاني في غاية الاختصار (١/٢٣٢)، ورواه أبو الكرم في
 المصباح (٢/٧٦٧) عنه بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، فهذه ثلاث مذاهب عن العمري في هذا
 الموضوع، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن جهم من طريق الهاشمي بالخبر في الثلاثة في هذا الموضوع، وخالفه ابن سوار في
 المستنير (١/٣٠٣)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٩٣٥) فرويا عنه كرواية ابن وردان عن أبي جعفر،
 يعني بالاستفهام في الأول والثاني وبالإخبار في الثالث، لكن تابع المصنف عليه أبو معشر في سوق
 العروس (١/١٤١) في الأول وهو قوله تعالى «إِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ» فرواه عن ابن جهم بالخبر أيضاً،
 ووافق ابن سوار وأبا الكرم في الأخيرين، ولم يذكره ابن الجزري رحمته في النشر، والله أعلم.
^(٢) يعني يستفهم فيهما، والله أعلم.

فصل

في الهمزتين من كلمة واحدة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة

أولها في الأنعام: ﴿أَتَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾، والثانية في الأعراف: ﴿أَتَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ﴾، والثالثة فيها: ﴿أَتَيْنَّا لَنَا لَأَجْرًا﴾، والرابعة في التوبة: ﴿أَتَيْتُمُ الْكُفْرَ﴾، والخامسة في يوسف: ﴿أَتَيْنَاكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾، والسادسة في مريم: ﴿عِذَا مَا مِثُّ﴾، والسابعة في الشعراء: ﴿أَتَيْنَّا لَنَا لَأَجْرًا﴾، والثامنة والتاسعة في القصص: ﴿أَتَيْتُمَا﴾، والعاشر في السجدة: ﴿أَتَيْتُمَا﴾، الحادي عشر في يس: ﴿أَتَيْنَا دُكْرْتُمْ﴾، الثاني عشر في الصفات: ﴿أَتَيْنَا لَتَارِكُو﴾، والثالث عشر فيها: ﴿عِذَا مَنِ الْمُصَدِّقِينَ﴾، والرابع عشر فيها: ﴿أَتَيْنَا لَهَ دُونَ اللَّهِ﴾، الخامس عشر في حم سجدة: ﴿أَتَيْنَا لَتَكْفُرُونَ﴾، والسادس عشر: ﴿عِذَا لَمُغْرَمُونَ﴾، والثامن عشر في قاف: ﴿عِذَا مِتْنَا﴾، والتاسع عشر في الأنبياء: ﴿أَتَيْتُمَا﴾، وخمسة في النمل: ﴿عِذَا لَهَ﴾.

فذلك أربع وعشرون، استثنى منها مواضع:

منها في الأعراف: ﴿أَتَيْنَا لَتَأْتُونَ﴾: على الخبر: مجاهدٌ، وقتادةٌ، ومدنيٌ، وحفصٌ، وقاسمٌ، وسهلٌ في قول العراقي وابن مهران، وهو صحيح لوجوده في المفرد، ورؤيسٌ قول الحمامي^(١).

والثاني فيها: ﴿إِنَّا لَنَا لَأَجْرًا﴾: حجازيٌ، وقتادةٌ، وحفصٌ على الخبر.

زاد العراقي في الشعراء عن محمد بن أبي قتادة الزاهد عن ابن كثيرٍ ﴿إِنَّا لَنَا لَأَجْرًا﴾ على الخبر^(٢).

(١) كذا رواه المصنف عن رويس من طريق الحمامي، فخالف به سائر الرواة عن رويس وعن الحمامي، وإنما اختلف عن رويس في موضع الأنعام بين تحقيق الهمزتين وبين تحقيق الأولى وتليين الثانية (انظر النشر ١/ ٣٧٠)، ولم أر ابن الجزري ذكر كلام المصنف هذا في النشر ولا علق عليه، والله أعلم.

(٢) كذا نسب المصنف ابن أبي قتادة المذكور فوهم فيه وصوابه: "أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ أبو بكر ابن أبي قتادة" (غاية ٤٥٩)، وما رواه من طريق العراقي عنه فهو صحيح، وهو عند العراقي في الإشارة (٢/ ٦٥)، والله أعلم.

﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾: مضى، إلا أن الخُزاعي يقول: الشيزريُّ كأبي عمرو، وغيره يقول: بل كابن كثير.

﴿أَنْزِدْ لَنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾: همزة واحدة مطولة: شبيهة، وأبو جعفر غير العمري^(١).

بتحقيق الأولى وتلين الثانية ومدة بينهما: العمريُّ، وقالون، والبَلخيُّ عن إسماعيل وابن فرح عنه، وأبو عمرو، والمسيبيُّ غير ابن سعدان، ومسعود بن صالح، وزيدٌ وسهلٌ في قول ابن مهران والعراقي، - أعني في سهل خاصة^(٢) - والمفضل طريق جلبة رواية الأصفهاني.

باقي أهل الحجاز غير سالم وأبي مروان في قول أبي الحسين، ورؤيس، وزيدٌ وسهلٌ في قول الخُزاعي وأبي الحسين، والبخاريُّ لروح بتحقيق الأولى وتلين الثانية من غير فصل. الباقون همزتين.

﴿إِنَّا لَمُعْرَمُونَ﴾: مضى، غير أن عصمة عن أبي بكر على الخبر، وفي مريم وقاف: مضى، وفي الصفات: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾: مضى.

فعل هذا إذا مضى من قال بالخبر، فحقق الهمزتين في الكل: أيوب، والحسن، وسلام، وقتادة، ويعقوب غير رؤيس وزيد ورؤح.....

^(١) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر، وظاهره أنه يقرؤه همزة مفتوحة بعدها همزة مكسورة، والصحيح عنه أنه يقرؤه همزتين مفتوحتين، وأحسب أن هذا مراد المصنف غير أن عبارته ناقصة لأنه لو أراد كسر الهمزة الثانية لاتفق مذهبه مع قالون والذين معه ولذكرة معهم، وأحسبه أراد استعمال عبارة أبي الفضل الخزاعي لكنه لم يضبطها، فقال الخزاعي في المنتهى ١/ ٥٤٥، (١/ ١٤٥): "﴿إِنَّ ذُكْرْتُمْ﴾: همزة ممدودة وتخفيف الكاف مثل ﴿ءَأَنْ يَأْتِي﴾: يزيد طريق الفضل، وافقه العمري على تخفيف الكاف، ومنه يفهم مراد المصنف، والله أعلم.

^(٢) قلت: وهذا الموضوع مما اضطرب فيه قول المصنف أيضاً عن زيد وسهل، فقال هاهنا: "أعنى في سهل خاصة"، مما يوهم أنه لا خلاف عن زيد، ثم إنه ذكر زيदा بعد ذلك فيمن قرأ بغير فصل، ورأيت ابن مهران رواه في الغاية بتسهيل الهمزة الثانية مع الفصل بألف عن سهل وزيد جميعاً، ورواه العراقي في الإشارة (١/ ٧٦، ٢) بالفصل عن زيد وبدون فصل عن سهل، فاختلف قولهما فيه، ورواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى عنهما بغير فصل مع تسهيل الهمزة الثانية، والله أعلم.

غير البخاري^(١)، وكوفي غير طلحة، ودمشقي إلا أبا بشر.

بتحقيق الأولى وتليين الثانية ومدة بينهما: أبو عمرو وغير أبي زيد، وابن بسام عن هشام والبكرواني عنه، وقالون، والبلخي عن إسماعيل، وأبو جعفر، وشيبة، وابن حنبل، وزيد، وسهل طريق الخزاعي والخبازي، والرازي، واختيار بن سعدان، وطلحة، ومحصي^(٢).

أبو زيد، وباقي أصحاب هشام بتحقيقهما ومدة بينهما.

باقي أصحاب نافع، واختيار ورش والمسيبي، ومكي، وزيد وسهل في قول ابن مهران، ورويس بتحقيق الأولى وتليين الثانية من غير مد^(٣).

وافق بن عتبة هشامًا في «إله».

(١) كذا رواه المصنف، ومفهومه أن روحًا من غير طريق البخاري لا يحقق الهمزتين، وهو كذلك عند ابن مهران، وتابعه العراقي في الإشارة كما سبق، ولم يذكر المصنف مذهبه من غير طريق البخاري، ولم يذكر ابن الجزري خلافاً عن روح في تحقيق هذا النوع، وهو الذي في المنتهى للخزاعي عن روح إلا من طريق البخاري، وهو الذي رواه عن روح سائر المصنفين، وإنما انقلب على المصنف واضطرب فيه، وكان على ابن الجزري رحمه الله أن يذكره لأنه أسند رواية روح من غاية ابن مهران ومن الكامل، لكن يمكن حمل كلام المصنف على أنه أراد: وروح غير البخاري" على استثناء الكلام، وفيه تعسف ظاهر، لكن يصح به كلامه، ولا يكون ابن الجزري قد قصر في النقل، ولكن يشكل عليه ما قدمه المصنف في باب الاستفهامين وما سيأتي، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن زيد من طريق أبي الفضل الخزاعي، وقال الخزاعي في المنتهى ١/ ٣٦١، (١٠٤/ ٢): "بهمزة بعدها كسرة كالياء بلا مد: "مكى وورش وسهل وزيد ورويس"، ورواه أيضا من طريق الخزاعي أبو معشر في سوق العروس (٢/ ١٣٨) فانقلب على المصنف، وأيضا انقلب عليه رواية ابن مهران عنه، فجعل ما لابن مهران للخزاعي ومن معه، وجعل ما للخزاعي ومن معه لابن مهران، نعم يحتمل أن الخزاعي رواه عنهما على الوجهين، فذكر في كتابه ترك المد، وقرأ المصنف من طريقه بالمد، ومثله بالنسبة لابن مهران والعراقي، ولأن كلا الوجهين قد ورد عن زيد، لكن المصنف ضعيف لا يقبل تفرد، وأيضا فقد ذكر المصنف هاهنا أحمد بن حنبل وابن سعدان في اختياره مع أنه قال فيمن حقق الهمزتين: "كوفي غير طلحة"، فاضطرب قوله فيهما، ورواه أبو معشر في سوق العروس عن ابن سعدان في اختياره بتحقيق الهمزتين كباقي أهل الكوفة، والله أعلم.

(٣) تقدم الكلام على رواية ابن مهران وأنه روى عن أبي حاتم السجستاني وعن زيد عن يعقوب بالفصل بين الهمزتين بألف وأن المصنف قد انقلب عليه روايته عنه، وقد أسقط المصنف من الذكر جماعة من أهل البصرة فلم يذكر مذهبهم في الهمزتين، وهم الجحدري والمعلی وأبو السّمّال والقباب والزعفراني والعقبلي، والله أعلم.

فصل

في الهمزتين من كلمة واحدة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة

وهي في أربعة مواضع، في آل عمران ﴿أَوْبِئْتُكُمْ﴾، وفي صاد ﴿ءَأَنْزَلَ﴾، وفي القمر ﴿ءَأَلْقَى﴾: هذه الثلاثة: حقق الهمزتين فيها: كوفي غير طَلْحَةَ وابنِ سَعْدَانَ، وأيوب، وسلام، والحسن، والجحدري، وقتادة، وفهد، والوليد بن حسان، وروح بن قرة، والزجاج، وابن سفيان وابن مسلم، والقطان، وابن الوزير، وأبو الفتح النحوي، والبخاري لروح، وابنا إبراهيم كلهم عن يعقوب^(١)، وسالم، وأبو مروان طريق أبي الحسين، وابن الحارث من أهل الشام، وابن عتبة، وابن مسلم، وعبد الرزاق، وابن ذكوان، والصاغاني، والباعندي عن هشام، وابن بكار.

ابن عبدان عن هشام، وابن بسام، والبكرواني كلهم عنه، والزهرري عن أبي زيد، بهمزتين بينهما مدة.

أبو جعفر، وشيبة، وقألون، وإسماعيل طريق البلخي، وابن فرح، وابن بشر عن أبي زيد، والرازي عن هشام، واليزيدي طريق أبي عون وأبي حمدون وابن حبش عن السوسي وأوقية، وحجاج عن شجاع، والرومي عن عباس، والخريبي يهمزون الأولى ويلينون الثانية بمدة بينهما.

وافق ابن اليزيدي إلا في آل عمران.

الباقون يهمزون الأولى ويلينون الثانية من غير مد.

قال الرازي: عباس بكماله.

^(١) كذا كرره المصنف هاهنا، وسبق قبل قليل أنه أسند رواية بعض هؤلاء المذكورين عن يعقوب وعن غيرهم من طريق أبي الفضل الخزاعي بإسناده إلى محمد بن إسحق البخاري عن الحسن بن مسلم عنهم عن يعقوب، وقد روى الخزاعي عنهم جميعا التحقيق في هذا النوع، ولو قال المصنف الحسن بن مسلم عن رجاله عن يعقوب أو البخاري عنهم لكان أخصر ولوافق أبا الفضل الخزاعي، وقد استثنى المصنف محمد بن سعدان في اختياره من أهل التحقيق وخالفه أبو معشر في سوق العروس (١/١٣٧) فرواه عنه بالتحقيق كما تقدم في المكسورة، والله أعلم.

قال أبو الحسين: وابنُ شارِك عن أبي حمدون، وافق السُّوسِيُّ في آل عمران فقط. والصحيح ما قدمت.

والرابع في الزخرف ﴿أَشْهَدُوا﴾: رواية المفضل طريق جلبة بهمزتين، وسالم، وأبو مروان طريق أبي الحسين هكذا.

أما قَالُونَ، والبُلُخِيِّ عن إسماعيل، والمُسَيَّبِيِّ طريق الخُزَاعِيِّ، والرَّازِيِّ، وأبو جعفر، وشيبة يهمزون الأولى ويلينون الثانية ويدخلون بينهما مدة.

الباقون من أهل المدينة بتحقيق الأولى وتلين الثانية من غير مد.

باقي القراء همزة واحدة على تسمية الفاعل.

فصل

الضرب الثالث

همزتان متفتحتان على الفتح من كلمة واحدة

وهي في أحد وثلاثين موضعاً: أولها في البقرة: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وفيها ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾، والثالثة في آل عمران ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ وقد مضى حكمها، الرابعة فيها ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾، الخامسة فيها ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾، السادسة في المائدة ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ﴾، والسابعة، والثامنة والتاسعة ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في الأعراف وطه والشعراء، العاشرة في هود ﴿ءَأَلِدُ﴾، الحادي عشر في يوسف: ﴿ءَأَزْيَابُ﴾، الثاني عشر في سبحان: ﴿ءَأَسْجُدُ﴾، الثالث عشر في الأنبياء ﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾، والرابع عشر في الفرقان ﴿ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ﴾، والخامس عشر في النمل ﴿ءَأَشْكُرُ﴾، السادس عشر في يس ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، السابع عشر فيها: ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾، الثاني عشر في السجدة: ﴿ءَأَعْجَمِي﴾، التاسع عشر في الزخرف ﴿ءَأَهْتُنَا﴾، العشرون في الأحقاف ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾، الحادي والعشرون والثاني والثالث والرابع والعشرين في الواقعة ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، الخامس والعشرين في المجادلة: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾، السادس والعشرين في الملك: ﴿ءَأَمِيتُمْ﴾، السابع والعشرين في القلم: ﴿أَنْ كَانَ﴾، الثامن والعشرين في النازعات ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ﴾، التاسع والعشرين ﴿أَلْهَاكُمْ﴾، الثلاثون ﴿ءَالذَّكْرَيْنِ﴾^(١)، الحادي والثلاثون ﴿ءَأَزَرَ﴾.

تفصيل ذلك:

﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾: في ثلاث مواضع: ورش طريق ابن عيسى والأهناسي^(٢)، وحفص غير الخزاز على لفظ الخبر في الثلاثة.

^(١) كذا عد المصنف هذا الحرف، وليس من هذا النوع لأن همزة الاستفهام فيه دخلت على همزة وصل، وقد وقعت هذه الكلمة في موضعين من سورة الأنعام، فلو دخل منها موضع لدخل الثاني كذلك، ولو صح هذا لأدخلنا ﴿ءالآن﴾ في موضعها، و﴿ءالله﴾ في موضعها، والصواب أنه يبدل من هذا الحرف قوله تعالى ﴿ءأستغفرت﴾ في سورة المنافقون على قراءة ابن وردان عن أبي جعفر كما تقدم، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن الأزرق من طريق الأهناسي تبعاً للخزاعي في المنتهى ١/٣٨٨، (٢/١٠٩)، وقال ابن الجزري في النشر (١/٣٦٨): "قَالَ أَمَنْتُمْ لَهُ: فَقَرَأَ الثَّلَاثَةَ بِالْإِخْبَارِ: حَفْصٌ وَرُوَيْسٌ وَالْأَصْبَهَانِيُّ،

قال الخزاز: في الأعراف بالمد، وفي طه خبر، وفي الشعراء بهمزتين.

قال ابن مجاهد والواسطي عن قنبل: في طه خبر.

قنبل إلا الهاشمي ﴿فَرَعُونَ وَأَمْتُمْ﴾ بواو في الوصل غير أن ابن شنبوذ عنه يأتي بهمزة بعد الواو وهكذا ابن الصباح، وابن بكرة عن قنبل.

بتحقيق الهمزتين: ابن عبد الخالق وروح بن قرة وابن عبد المؤمن غير البخاري وفهد والزجاج والنحوي وابنا إبراهيم وابن سفيان وابن مسلم وابن حسان وابن الوزير والقطان عن يعقوب، وسلام، وأيوب، والحسن، والجحدري، وقتادة، وكوفي غير طلحة وابن سعدان وحفص^(١).

قال العراقي: الهاشمي عن قنبل بواو من غير همز، ابن مجاهد والسرندي بواو مع الهمزة^(٢).

عَنْ وَرْشٍ: وَأَنْفَرَدَ بِذَلِكَ الْخُزَاعِيُّ، عَنِ الشَّدَائِيِّ، عَنِ النَّحَّاسِ، عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنِ وَرْشٍ، فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ وَالطَّرِيقِ عَنِ الْأَزْرَقِ، -يعنى الشدائي عن الأهناسي عن النحاس-، وقد أسند المصنف طريق الأهناسي أيضا من طريق أبي الحسين الخبازي عن الشدائي عنه، وكذلك أسنده في النشر من طريق الخزاعي والخبازي جميعا، وظاهر كلام المصنف أن أبا الحسين الخبازي رواه عن الأهناسي بالخبر أيضا، فإن صح ذلك فلا يكون الخزاعي قد انفرد به، ويكون الانفراد من الشدائي أو من شيخه الأهناسي، وأحسب أن ذلك مما اختلط فيه طريق بطريق لأن الأهناسي قد أخذ عن مّاس بن سهل عن يونس عن ورش أيضا، فيحتمل أن تكون هذه روايته عن يونس، لأن أصحاب الأزرق متفقون فيه على الاستفهام، نقل هذا الاتفاق عنهم أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/ ١١١١)، وإنما اختلفوا عنه بين التسهيل والإبدال، ومفهوم كلام المصنف أيضا أن الأصبهاني عن ورش يقرأ هذا الموضع بالاستفهام، وهو خلاف ما رواه سائر الرواة عن الأصبهاني، ولم أر ابن الجزري ذكره، والله أعلم.

^(١) تقدم قبل قليل أن المصنف أسند من طريق أبي الفضل الخزاعي بإسناده إلى الحسن بن مسلم بن سفيان عن أبيه وعن روح بن عبد المؤمن وزيد بن أخي يعقوب وأحمد بن عبد الخالق وكعب بن إبراهيم وعمر السراج وحيد بن الوزير وأبي بشر القطان كلهم عن يعقوب، وقد ذكر المصنف هاهنا بعضهم وترك بعضا، ولم يفرق بينهم الخزاعي بل جعل روايتهم من هذا الطريق واحدة في هذا الباب، وتقدم التعليق على ما عطف به المصنف الحسن بن مسلم عليهم مع أنه يروي القراءة عنهم، والله أعلم.

^(٢) يعني بهمزة مسهلة بعد الواو، وهو في الإشارة للعراقي (١/ ٣٥) كما نص عليه المصنف، وعند ابن مجاهد في السبعة أيضا، وفي جامع البيان، وغيرها، والله أعلم.

قال الخبازي: رويس على الخبر، وهو صحيح، كذا قرأت على ابن سابور، قال أبو الحسين: قال ابن مجاهد: وَهَمْ قُنْبَلٌ فِي الهمزة بعد الواو، وقال الهاشمي: رجع عنه قبل. الرَّازِيّ فِي رُوَيْسِ كَأَبِي الْحُسَيْنِ.

الباقون بتحقيق الأولى وتلين الثانية والمد.

أما «أَعْجَمِيٌّ» فِي حم السجدة: فحقق الهمزتين كوفيٌّ غَيْرَ طَلْحَةَ وَحَفْصٍ، وَمَنْ قَدَّمْتُ عَنْ يَعْقُوبَ^(١)، وَسَلَامٌ، وَأَيُّوبُ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَالْجَحْدَرِيُّ.

هشامٌ طريق البكرواني وابن عبدان وبسام، وأبو زيد طريق الزُّهْرِيِّ بهمزتين بينهما مدة. حَفْصٌ غَيْرَ زَرْعَانَ، وَهشامٌ غَيْرَ مِنْ ذَكَرْنَا عَلَى الْخَبْرِ^(٢).

الباقون بمد مطولة من غير تحقيق الثانية.

قال الرَّازِيّ: قُنْبَلٌ طريق ابن مجاهد بتحقيق الهمزتين، وهو خطأ.

العراقي وابن مهران يقولان: هشامٌ هكذا، وهو سهو لا يعرف^(٣).

^(١) يعنى من ذكرهم عنه في الترجمة السابقة، وهم ابن عبد الخالق وروح بن قرة، وروح بن عبد المؤمن غير البخارى عنه، وفهد بن الصقر، والزجاج، والنحوى، وابن إبراهيم، وابن سفيان، وابن حسان، وابن الوزير، والقطان، كلهم عن يعقوب، وتقدم التعليق عليه، وظاهر كلام الخزازي في المنتهى أن الحسن بن مسلم روى عن رجاله عن يعقوب همزة محققة وبعدها همزة مسهلة كرواية رويس، وقد خالف المصنف الخزازي أيضا في روايته عن سلام بن سليمان وعن أيوب بن المتوكل وهو قد أسند اختيارهما من طريقه، وقد رواه الخزازي عن سلام على الخبر، وعن أيوب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وكذا رواه عنهما أبو معشر في سوق العروس (٢/١٣٥)، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف بالخبر عن حفص من غير طريق زرعان عنه، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٥٦٢): "واختلف عن حفص فروى عنه هبيرة وأبو عمارة بتحقيق الهمزتين، وروى عنه عمرو وعبيد والقواس والمروزي همزة بعدها مدّة"، ومفهومه أن الإخبار في هذا الموضع لا يعرف هذا عن حفص، وهو من انفرادات المصنف، ولم يذكره عنه ابن الجزرى في النشر، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن هشام من طريق ابن مهران والعراقي بتحقيق الهمزتين، فغلط عليهما في ذلك، أما ابن مهران فإنه روى عنه في الغاية (١/٢٢)، والمبسوط (١/٢٢٣)، (١/٣٩٣) همزة محققة وأخرى مسهلة وبينهما ألف، وأما العراقي فرواه في الإشارة (١/٨٢) عن الحلواني عنه على الخبر، ومن غير طريق الحلواني كرواية ابن مهران، وهذا هو المشهور عن هشام، وهو الذى صححه ابن الجزري في النشر في روايته (١/٣٦٦)، والله أعلم.

الخزاز كأبي بكر^(١).

قال ابن هاشم: حفص كأبي عمرو^(٢).

أما ﴿ءَءِ الْهَيْتَا﴾ في الزخرف: بتحقيق الهمزتين: كوفي غير طَلْحَةَ، ومن ذكرنا من أهل البصرة، وَيَعْقُوبُ غير رُوَيْسٍ وزيد والبخاري، وهشام طريق الْبَلْخِيِّ.

قال أبو الحسين: ابن صالح عن ورش ﴿ءَءِ الْهَيْتَا﴾ على الخبر، قال الرَّازِي: الدَّجُونِيُّ كالكسائي.

الباقون بهمزة واحدة مع المد^(٣).

^(١) كذا قاله المصنف عن الخزاز عن هبيرة عن حفص، فيحتمل أنه تنمة كلام ابن مهران والعراقي وهو الأظهر، ويحتمل أنه كلام مستأنف، ومع أن الرواية عن الخزاز فيه صحيحة، إلا أنه على أي من الاحتمالين فإنه يتعقب عليه فيه، لأنه لو كان كلاما مستأنفا فإنه ينقض كلامه السابق أن حفصا قرأ هذا الحرف على الخبر من جميع رواياته إلا رواية زرعان عنه، وإن كان ذلك تنمة كلام ابن مهران والعراقي فإن ابن مهران لم يسند طريق هبيرة عن حفص من طريق الخزاز، وأما العراقي فنعم، وكذا رواه عن هبيرة، والله أعلم.

^(٢) يعنى بهمزة محققة وأخرى مسهلة مع الفصل بينهما بألف، وقد علّق الحافظ أبو عمرو الداني على هذا القول عن حفص في جامع البيان (٤/١٥٦٢)، فقال: "ونافع في رواية ورش من غير طريق الأزرق وابن كثير لا يدخلانها على أصلهما أيضا، وذلك قياس قول ابن ذكوان عن ابن عامر وحفص عن عاصم؛ لأن من مذهبهما تحقيق الهمزتين في الاستفهام من غير فاصل بينهما بعد، وقد كان بعض أصحابنا يأخذ في مذهبهما بالفصل كمذهب أبي عمرو وأداء، لأن عامة المصنفين من ابن مجاهد والنقاش وابن شنبوذ وابن عبد الرزاق، وأحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم وأبي بكر الشذائي، وأبي بكر بن أشته، وغيرهم قد ترجموا عنهم بترجمة واحدة وهي قولهم: بهمزة واحدة وبمدة، ولم يميّزوا بين مذهبهما ومذهبه"، ثم قال: "وذكر الأشناني عن أصحابه عن حفص: ممدودة الألف، يريد بالممدّ تسهيل الهمزة إذ كذلك جرت عادتهم وعادة غيرهم من الرواة في العبارة عنهما"، وقد أسهب في الاستدلال على بطلان ذلك الوجه عنهما بكلام نفيس، لا يتسع المقام لذكره، فراجعه في مكانه، ولعل ابن هاشم المذكور هو الذي أراد الداني بقوله: "بعض أصحابنا"، وقد صحح ابن الجزري رحمته هذا الوجه عن ابن ذكوان في النشر (١/٣٦٨)، وذكره كذلك في طَبِيئته، مع أنه رجح كلام الداني، وهو الأقرب إلى الصواب، والله أعلم.

^(٣) يعنى بهمزة واحدة محققة، والثانية مسهلة وألف بعدها، وإن كان ظاهر العبارة قد يُشكّل، إلا أنهم عبروا عنها هكذا لكون الهمزة المسهلة بينها وبين الألف تشبه المد، كما تقدم من كلام الداني في التعليق السابق، ومراد المصنف بأهل البصرة من ذكرهم في الترجمة السابقة وهم سلام وأيوب والحسن وقناة

فأما ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ في الأحقاف: بهمزة مطولة: مكِّي، دمشقي، ورؤيس، وزيد، والبخاري لروح، وأبو جعفر، وشيبة.
 بهمزتين: سلام، وباقي أصحاب يعقوب، والجحدري، والحسن، وقادة، والأخفش طريق أبي الفضل والمخزومي^(١) وابن موسى والتغلبى في قول أبي الحسين .
 الحلواني عن هشام في قول العراقي وأبي الحسين: بهمزتين بينهما مدة.
 الباقون على الخبر.
 أما ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ في المُلْك: بهمزتين: دمشقي^(٢)، عراقي غير طلحة وابن سعدان ورؤيس وزيد وسهل والبخاري لروح وأبي عمرو.
 وقد ذكرنا حكم قُنْبُل في الأعراف، وهاهنا ﴿التُّشُورُ وَأَمْتُمْ﴾ كذلك.
 الباقون بمدة مطولة على الاستفهام^(٣).

والجحدري، وما رواه المصنف عن ورش من طريق أحمد بن صالح صحيح، رواه كذلك الداني في جامع البيان (٤/١٥٧٧)، وكذا ما رواه عن الداجوني من طريق أبي الفضل الرازي، تابعه عليه أبو معشر في سوق العروس، والله أعلم.

^(١) كذا وقع هاهنا، وأبو الفضل هو جعفر بن سليمان بن حمدان، المعروف بابن أبي داود، وأما المخزومي فليس من الرواة عن الأخفش من يعرف بالمخزومي، وأحسب مراد المصنف: البلخي، عبد الله بن أحمد بن الهيثم، فتصحف عليه أو على الناسخ، فقال الخزاعي في المنتهى ١/٥٧٩، (١/١٥٣): "بهمزتين: سلام، وروح، والأخفش طريق أبي الفضل والبلخي"، وقد استعار المصنف لفظه هاهنا بتصرف قليل، فلهذا رجحنا أنه مراده، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف، ومعناه أن هشامًا يقرؤه هكذا بتحقيق الهمزتين كقراءة حفص، ولا يصح هذا من طريق الحلواني عنه، فقال ابن الجزري في النشر (١/٣٦٤): "﴿أَمْتُمْ﴾ فِي الْمُلْك: وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا، وَإِدْبَالِهَا، وَتَحْقِيقِهَا، وَإِدْخَالِ الْأَلْفِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَصُولِهِمْ"، وللحلواني عن هشام في هذا الضرب مذهبان، تحقيقهما وتسهيل الثانية كلاهما مع الإدخال، ولم يذكر المصنف أبا بحرية هاهنا، وقد روى الخزاعي عنه في المنتهى ١/٦٠٧، (١/١٥٩) في هذه الكلمة التحقيق كأهل الكوفة، وقد أسند المصنف اختيار أبي بحرية من طريقه كما سبق، والله أعلم.

^(٣) عبارة المصنف هاهنا قريبة من عبارة الخزاعي في المنتهى، ومن عبارة ابن مهران حيث قال: بهمزة مطولة، ومرادهم أنهم يسهلون الهمزة الثانية كما سبق، ومن كان منهم يدخل ألفاً بين الهمزتين، فكذلك يصنع، ومن لا فلا، وليس مراده أن كل الباقيين ممن لم يذكرهم على مذهب واحد، وقد بين ذلك الخزاعي في

أما ﴿أَنْ كَانَ﴾ في القلم: بهمزة ممدودة ملينة: أبو جعفر، وشيبة، ويعقوبُ طريق رُويسَ وزيدٍ والبخاري، وسهلُ طريق أبي الحسين، - وهو صحيح -، ودمشقي غير هشامٍ إلا البلخي.

بتحقيق الهمزتين: يعقوبُ طريق من بقي، والزيات، والعبسي، والأعمش، وأبو بكر، وأبان، وحمصي والأخفش طريق أبي الفضل.

الباقون على الخبر.

باقي أصحاب هشام همزتين بينهما مدة.

قال الرّازي: المفضلُ كأبي بكر وهو غلط، إذ المفرد بخلافه^(١).

قال أبو الحسين: الفليحي إلا الزينبي كأبي جعفر، قال الرّازي: الفليحي، وهو خطأ^(٢).
أما ﴿أَلْهَاتُمْ﴾ (التكاثر ١): رواه أبان بن يزيد عن عاصم همزتين، ورواه عصمة عنه بهمزة مطولة.

الباقون على الخبر.

وذكرنا ﴿الدّكرين﴾، و﴿أازر﴾.

باقي هذا النوع بتحقيق الهمزتين بينهما مدة: أبو زيد طريق الزهري، وهشامُ طريق ابن عبدان^(٣) والبكرواني.

قال أبو الحسين: ابنُ مجاهد عن هشامٍ كأبي عمرو.
قلت: والصاغانِيُّ والباعنديُّ هكذا.

المتنهي ١/ ٢٧٤، (٢/ ٨٦) فقال: أطولهم مدداً أبو عمرو وسالم وأبو نسيط طريق ابن أيوب، وسيذكره المصنف بعد قليل، مما يوضح مراده، والله أعلم.

(١) قلت: بل هو صحيح عن المفضل أيضاً، رواه عنه الداني في جامع البيان (٤/ ١٦٥٠) من جميع طرقه، وأبو العلاء في غاية الاختصار (١/ ٢٢٥) وأبو العز في كفايته (١/ ٣٩٨) من طريق أبي زيد عنه، والله أعلم.

(٢) يعني قال الرّازي: ابن فليح بتمامه، ولم يستثن الزينبي، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر (١/ ٣٦٤): "وَأَنْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ عَنِ ابْنِ عَبْدِانٍ بِتَحْقِيقِ الْبَابِ كُلِّهِ"، وذلك أن سائر الرواة رووا عن ابن عبدان بتسهيل الثانية مع إدخال ألف بينهما، والحق أن ذلك الانفراد ليس من جهة المصنف، وإنما تابع فيه الخراعي حيث نص عليه في المتنهي (١/ ٢٧٤) هكذا فقال: "بين الهمزتين مدة: هشامُ طريق ابن عبدان"، والله أعلم.

بتحقيق الهمزتين من غير مد: باقي أهل الشام، وعراقي غير أبي عمرو ومسعود بن صالح ورؤيس وزيد والبخاري وسهل، والقناد، وابن سعدان.
قال أبو الحسين: سالم وأبو مروان كحَمَزَة.
الباقون بتحقيق الأولى وتلين الثانية، غير أن أبا عمرو غير أبي زيد، وسالماً وأبا نشيط طريق [ابن] ^(١) أيوب أطولهم مدًا.
قال العراقي: الخزاعي عن ابن كثير كأي عمرو.
وابن عتبة في «أقررتهم»، و«أنتم أئتم»، و«أضللتم» ^(٢)، و«أشفقتهم» كأي عمرو.
وعبد الرزاق عن أيوب وابن موسى في «أسجد» كأي عمرو.
حمصي في «أزباب» مثله.
أبو بشر في «ألد»، و«أندرتهم» في يس كزبان.
ابن محيصن طريق علي بن الحسن على الخبر في الكل، قال الزعفراني عنه: (أو لم تنذرهم) بالواو.

^(١) زيادة من المنتهى للخزاعي ٢٧٨/١، (٢/٨٦)، وقد استعار المصنف لفظه، وابن أيوب هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت المعروف بابن شنبوذ، والله أعلم.
^(٢) هو عطف على قوله: «أنتم»، فهو يريد قوله تعالى: «أنتم أضللتم» في سورة الفرقان، فهو يسهل الثانية ويدخل ألفا بين الهمزتين من لفظ «أنتم» في الموضوعين، وما رواه المصنف عن الوليد بن عتبة من إدخال الألف في هذين الموضوعين لم يروه غيره، وهو خلاف المشهور عنه، والمشهور عنه ثلاثة مواضع، فقال الداني في جامع البيان (٢/٥٠٩): "وروى ابن شنبوذ، عن ابن شاعر عن ابن عتبة عن ابن عامر «أسجد» والباب كله بهمزتين من غير مد، واستثنى منه ثلاثة مواضع في آل عمران «أقررتهم»، وفي المائة «أنت قلت للناس» وفي المجادلة «أشفقتهم»، فرواها همزة وألف ممدودة." (اهـ)، وهو كذلك عن ابن عتبة عند الخزاعي في المنتهى ٢٧٤/١، (١/٨٦)، وعند سبط الخياط في مبهمه (١/٢٢٦) وفي مصباح أبي الكرم (١/٤٠٩)، وفي المستنير لابن سوار (١/١٩٥)، وزاد ابن سوار «أذهبتهم» في الأحقاف، وأما الموضوعين المذكورين، فالرواية فيهما بالإدخال عن أبي بشر الوليد بن مسلم، مع الموضوعين اللذين سيذكرهما المصنف عنه بعد قليل، والأربعة المواضع عنه في جامع البيان للداني، وفي المنتهى للخزاعي في الموضوعين المذكورين، وزاد الداني عنه ثلاثة مواضع آخر، والله أعلم.

فصل

في الهمزتين من كلمتين

وهو ضربان متفتقتان ومختلفتان، فالمتفتقتان على ثلاث أضرب: متفتقتان على الفتح وهي في تسع وعشرين موضعا: أولها في النساء: ﴿السَّفَهَاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾، وفيها: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ وهكذا في المائدة، وفي الأنعام: ﴿جَاءَ أَحَدَكُمْ﴾، وفي الأعراف: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وفيها: ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾، وفي يونس: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وفي هود: ﴿جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾، اثنان، ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ خمسة، وفي الحجر: ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾، وفيها: ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ﴾ وفي النحل: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وفي الحج: ﴿السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ﴾، وفي المؤمنين: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، وفيها: ﴿جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾، وفي الفرقان: ﴿شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾، وفي الأحزاب: ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾، وفي الملائكة: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وفي المؤمن: ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾، وفي الحديد: مثله، وفي المنافقين: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾، وفي القمر: ﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾، وفي سورة محمد: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وفي عبس: ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾:

حقق الهمزتين في جميع ذلك: سماوي^(١) غير طلحة وابن سعدان، وأيوب، والحسن، وقتادة، والجحدري، وأبو السَّمَال، وسلام، وأبو مروان عن نافع، ويعقوب غير زيد ورويس والبخاري لروح. وافق سالم إلا في ﴿جَاءَ﴾ بعدها ﴿أَمْرُنَا﴾^(٢).

(١) يعني أهل الشام وأهل الكوفة، والله أعلم.

(٢) يعني وافق أبو سليمان سالم بن هارون عن قالون أهل الكوفة فحقق الهمزتين إلا في كلمة ﴿جَاءَ﴾ إذا جاء بعدها ﴿أمرنا﴾، فسهل الثانية، وهي في ستة مواضع خمسة في هود وواحد في المؤمنون، وخالفه أبو عمرو الداني في جامع البيان (٥٢٩/٢) فأطلقه عنه في كلمة ﴿جَاءَ﴾ حيث وردت بعدها همزة ولم يقيد بها بـ ﴿أمرنا﴾، وكذلك أطلقه عنه أبو الكرم في المصباح (٤١٤/١) لكنه روى عنه في ذلك إسقاط الأولى كأبي عمرو، وظاهر كلام أبي الفضل الخزاعي في المنتهى الإطلاق أيضا، والله أعلم.

بحذف الأولى من غير عوض: أبو عمرو، ومسعود بن صالح، والبلخي وابن فرح عن إسماعيل، والمسيبي، وقالون، والنحاس عن ورش^(١)، وطلحة، وابن سعدان، وابن شنبوذ عن قنبل، والبيزي، وابن فليح، وزمعة، وابن محيصن غير نصر بن علي، وحميد، والزعفراني. الباقون بتحقيق الأولى وتليين الثانية شبه مدة.

الضرب الثاني: همزتان مكسورتان: همزتان من كلمتين، وهي في ثلاثة عشر موضعاً^(٢): أولها في البقرة: ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾، وفيها على قول الزيات والأعمش: ﴿مِنْ

^(١) كذا رواه المصنف عن الأزرق عن ورش من طريق النحاس، ولا يعرف هذا المذهب عن ورش في روايته عن نافع، ولا ذكره ابن الجزري عن المصنف ورش، وقد كنت أحسبه تصحيحاً، وكنت أحسب مراد المصنف النحاس عن رويس، فإنه قد صح هذا الوجه عن رويس وهو في النشر عنه عن يعقوب، ولكن ابن الجزري رواه عن رويس من طريق أبي الطيب، وهو من غير طريق الهذلي المصنف، كما أن المصنف قد أعاد ذكره كذلك بعد قليل معطوفاً على أهل البصرة، فدل ذلك على أن هذا مراده، ثم رأيت الخزاعي في المنتهى قد رواه عن النحاس، لكن من طريق ابن ابن شنبوذ، فقال ١/٢٧٨، (١/٨٦): "وافق النحاس عن أصحابه - طريق ابن الصلت - أبا عمرو في المكسورتين، وقال عنهم في المضمومتين: يترك الثانية ولا يمد" (اه)، وأحسب ذلك مما اختلط به على المصنف طريق الأزرق مع طريق سقلاب وأبي دحية عن ورش، لأن أبا الفضل الخزاعي قال في كتاب الأسانيد: "وإذا اتفق ورش مع أبي دحية وسقلاب المصريين قلت: "ورش" لأن قراءتهم واحدة، ولم أر من فرق بينهما غير ما ذكروا أسانيدهما، فيونس يقول: أقرأني ورش وسقلاب وذكر أنهما أخذاهما عن نافع، وأبو يعقوب الأزرق يقول قرأت على ورش وعلى سقلاب وقالوا: قرأنا على نافع، ووقعت رواية أبي دحية من طريق النحاس الذي يروى رواية ورش" (اه)، ثم إن الخزاعي ذكر ورشاً فيمن سهل الثانية، ومفهومه أن الرواية المذكورة هي عن سقلاب وأبي دحية، فلم يفرق بينهما المصنف، وزاد على ما ذكره الخزاعي المفتوحتين، وأيضاً فهو قد أطلقه عن النحاس من جميع طرقه وإنما خصه الخزاعي بطريق ابن الصلت - يعني ابن شنبوذ -، ويؤيد ما قلناه ما سيذكره المصنف بعد قليل من اتفاق المذكورين في تسهيل همزة ﴿النبية﴾ الواقع بعدها أخرى مكسورة في موضعى الأحزاب، والصحيح عن الأزرق تسهيل الثانية أو إبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها في جميع هذا الباب، وهو الذى عليه العمل، ولم يذكر ابن الجزري كلام المصنف هاهنا، وإن كان لا يؤثر ذلك في طرق النشر إن شاء الله، ولكن كان الأولى أن يذكره ويبين ضعفه ولأنه أسند طريق النحاس عن الأزرق من الكامل، والله أعلم.

^(٢) كذا عدّها المصنف، والذي ذكره ثمانية عشر موضعاً، وهو الصواب في هذا الضرب، والله أعلم.

الشُّهْدَاءِ إِنْ تَضَلَّ^(١)، وفي النساء: ﴿مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا﴾ موضعان، وفي يوسف: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾، ومن الأحزاب: ﴿النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ﴾، وفيها: ﴿أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾، وفيها: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾، وفيها: ﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ على قول نافع غير قالون، وأبي حاتم عن ابن كثير، وفي النور: ﴿الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾، وفي الشعراء: ﴿السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ﴾، وفي سبأ: ﴿السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ﴾، وفيها: ﴿أَهْوُلَاءِ إِيَّاكُمْ﴾، وفي الزخرف: ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾، وفي هود: ﴿وَمِنَ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، وفي صاد: ﴿هَوُلَاءِ إِلَّا صَيِّحَةٌ﴾، وفي بني إسرائيل^(٢): ﴿هَوُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾، وفي السجدة ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾.

تفصيله: ﴿الشُّهْدَاءِ أَنْ تَضَلَّ﴾: بهمزتين مكسورتين محققين: الرِّيَّاتُ، والأَعْمَشُ.

﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾: بهمزتين محققتين: سماويٌّ غير طَلْحَةَ وابنِ سَعْدَانَ، وأيوبُ، وسلامُ، والحسنُ، وقتادةُ، والجحدريُّ، وأبو السَّمَّالِ، ويعقوبُ غير رُوَيْسٍ وزيدٍ والبخاريُّ لروح، وسالمُ وأبو مروان عن نافع.

باقي البصرة، وابنُ سَعْدَانَ، وطلْحَةُ، والرَّيْنَبِيُّ والبَلْخِيُّ عن البزي، وابنُ شَنْبُوذَ عن قُنْبُلٍ، وابنُ الحسن عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، والنحاسُ عن ورشٍ^(٣): بحذف الأولى وتحقيق الثانية. قالونُ، وإسماعيلُ غير البَلْخِيِّ، والمُسيَّبِيُّ في روايته، والبزِّيُّ غير البَلْخِيِّ والهاشميِّ، وابنُ فُلَيْحٍ، وزمعةُ، ونصرُ بنِ علي عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدُ يَلِينُونَ الأولى.

قال الرَّازِيُّ: شبه الواو، وقال الخَزَاعِيُّ وابن هاشم: شبه الياء وعليه الجماعة بخراسان وعراق، وكلا القولين محتمل^(٤).

(١) يعني على قراءتهما بكسر الهمزة من ﴿أَنْ تَضَلَّ﴾، والله أعلم

(٢) يعني: سورة الإسراء، والله أعلم.

(٣) انظر التعليق على ذكره في إسقاط الأولى من المفتوحتين قبل تعليقي، والله أعلم.

(٤) كذا قال المصنف، وما رواه من طريق أبي الفضل الرازي لم أره عند غيره، وقد أسند أبو معشر في جامعه الروايات المذكورة من طريق أبي الفضل الرازي، ولم أره روى ذلك عنه، وهو خلاف القياس في تسهيل هذا النوع كما أنه خلاف ما رواه سائر أهل الأداء عن المذكورين، ولا يصح ذلك ولا يمكن لأنه يلزم منه تحويل الكسرة إلى ضمة ثم تسهيلها بعد ذلك بينها وبين الواو، وقد حكى ابنُ شريح نحو هذا في الكافي في تسهيل المكسورة بعد المضمومة، وتعقبه ابن الجزري في النشر، وانظر كلامه في الحاشية بعد قليل في التعليق على الهمزتين المختلفتين في الحركة، وأما ما رواه المصنف من طريق الخزاعي وابن هاشم فهو صحيح، وهو القياس، والله أعلم.

الباقون بتحقيق الأولى وتليين الثانية ومدھا، إلا في قول البخاري عن ورش فإنه يجعل الثانية كالياء، وهكذا رأيتهم بما وراء النهر يأخذون لأهل هذا المذهب ولا يعرفون في مدھا لورش بغيره، ورأيت أبا الحسين ميّز بينهما وهو الصحيح^(١).

أما «النبيء» في الموضوعين: فبهمز الأولى وتليين الثانية: أبو حاتم عن ابن كثير، وورش غير النحاس، وسقلاّب، وكرْدَم، وأبو دحية.

الباقون من أصحاب نافع لا يهمزون كباقي القراء^(٢).

باقي الهمزتين، وهو أربعة عشر موضعاً: أهل التحقيق على أصولهم، وأهل تليين الأولى على أصولهم، وأهل حذف الأولى على أصولهم، وأهل تليين الثانية ومدھا على أصولهم، إلا في قلب الهمزة الأولى في «بالسوءِ إلا» وأوا، ولا يقلبها في غيرها لعدم الضمة، بل يجعلها ياء ويلينها ويحقق الثانية.



^(١) كذا قال المصنف، وعبارته تفهم اتحاد المذهبين، لأن قوله: "كالياء" هو عين التسهيل بين بين، ولعله سبق قلم، أراد أنهم يقلبونها ياء فقال: كالياء، والله أعلم.

^(٢) يعني لا يهمزون هذين الموضوعين فقط من سورة الأحزاب بل يبدلون الهمزة الأولى ياءاً ويدغمون الياء الساكن فيها كقراءة الجمهور، وما رواه المصنف عن ورش من طريق النحاس لا يصح، وسبق التعليق على نحوه، والله أعلم.

فصل

أما الهمزتان المضمومتان من كلمتين، ففي موضع واحد^(١): سماويٌّ غيرَ طَلْحَةٍ وابنِ سَعْدَانَ، وأيوبُ، وسلامٌ، والحسنُ، وقتادةٌ، والجحدريُّ، وأبو السَّمال، ويعقوبُ غير رُويسَ وزيدُ والبخاريُّ لروح، وسالمٌ، وأبو مَرْوانَ عن نافع بتحقيق الهمزتين.

ومن حذف الأولى في المكسورتين حذفها في المضمومتين .

ومن قلب الأولى ياء في المكسورتين قلبها واوًا في المضمومتين.

ومن حقق الأولى ومد الثانية من المكسورتين فعل ذلك في المضمومتين.

ومن جعل الثانية شبه الياء في المكسورتين جعلها في المضمومتين كذلك.

إلا ما ذكر الرّازيُّ عن الحَمّاميِّ أنه يأخذ على المبتدئِ لرُويسَ كأبي عمرو غير اليَزِيدِيّ؛ -لأنه يجعل الأولى شبه الياء-، وعلى المحقِّقِ كورش^(٢).



^(١) يريد قوله تعالى: ﴿أولياءُ أولئك﴾ في سورة الأحقاف، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف من طريق الرّازي، ولا يستقيم قوله لأن أبا عمرو لا يجعل الأولى كالياء، بل يسقطها رأساً، وما أظن المصنف إلا قد أراد ما جاء عن رويس في باب الهمزتين من كلمة لا في الهمزتين من كلمتين من أنه كان يُقرئ المبتدئ بتسهيل الثانية مع إدخال ألف بين الهمزتين كمنهـب أبي عمرو، ويُقرئ المنتهى بتسهيل الثانية دون إدخال، كذا رواه أبو معشر عن رويس في سوق العروس (٢/١٣٨)، وهو الذي يستقيم به الكلام هاهنا، ولو كان الحمّامي يصنع ذلك مع تلامذته لصنعه في قراءة جميع من سهل الثانية ولم يخص به رويساً وحده، والله أعلم.

فصل

في الهمزتين المختلفتين

وهي على خمسة أضرب: مضمومة دخلت على مفتوحة مثل «السَّفْهَاءُ أَلَا»، وضدها مفتوحة دخلت على مضمومة نحو: «جَاءَ أُمَّةٌ»، ولا ثاني له، الثالث: مكسورة دخلت على مفتوحة مثل «وِعَاءٌ أَخِيهِ»، ضدها «شُهَدَاءٌ إِذْ حَضَرَ»، الخامس مضمومة دخلت على مكسورة مثل «نَشَاءُ إِنَّكَ»، ولا ضد لها.

فالضرب الأول: «السَّفْهَاءُ أَلَا»، «النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا»، «مَا يَشَاءُ . أَلَمْ تَرَ»، «سُوءُ أَعْمَالِهِمْ»، «الْبَغْضَاءُ أَبَدًا»، «لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ»، «نَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا»، «الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي»، «الْمَلَأُ أَيُّكُمْ»، وأيضا «الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ»، «جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ».

الضرب الثاني: «جَاءَ أُمَّةٌ»: لا ثاني له.

الضرب الثالث: «مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضَلَّ»، «وِعَاءٌ أَخِيهِ»: موضعان، «السُّوءُ أَفَلَمْ يَكُونُوا»، «هُؤُلَاءِ ءَالِهَةٌ»، «مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ»، «السَّمَاءُ أَنْ يَخْسِفَ»، «السَّمَاءُ أَنْ يُرْسِلَ»، «السَّمَاءُ أَوْ اثْتِنَا»، «أُنْبَاءُ أَخَوَاتِهِنَّ»، «الْفَحْشَاءُ أَتَقُولُونَ».

والضرب الرابع: «شُهَدَاءٌ إِذْ حَضَرَ»، «الْبَغْضَاءُ إِلَى»: موضعان، «شُهَدَاءٌ إِذْ وَصَاكُمُ اللَّهُ»، «شُرَكَاءُ إِنْ يَتَّبِعُونَ»، «الْفَحْشَاءُ إِنَّهُ»، «إِنْ شَاءَ إِنْ اللَّهَ»، «أَوْلِيَاءُ إِنْ أَعْتَدْنَا»، «الدُّعَاءُ إِذَا»: ثلاث مواضع، «وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ»، «زَكَرِيَّا إِذْ نَادَى»، في الأنبياء مثله^(١)، «نَبَأُ إِبْرَاهِيمَ»، «حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ».

الضرب الخامس: «يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ»، «نَشَاءُ إِنَّكَ»، أيضا: «يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ»، «يَشَاءُ إِذَا قَضَى»، «الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا»، «نَشَاءُ إِنْ رَبَّكَ»، «السُّوءُ إِنْ أَنَا»، «النَّبِيُّ إِنْ»، «زَكَرِيَّا إِنْ أَنَا»، «لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ»، «مَا يَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى»، «الْمَلَأُ إِنِّي أَلْقِي»، «النَّبِيُّ إِنْ أَنَا أَرْسَلْنَاكَ»، «مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ»، «مَا يَشَاءُ إِنَّهُ» في يوسف، وفي النور،

(١) يعنى في مريم، وفي الأنبياء مثله، والله أعلم.

﴿يَشَاءُ إِنَّ﴾: موضعان، وفي الملائكة: ﴿الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾، ﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمْ﴾، وفي عسق: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءًا﴾، وفيها ﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ﴾، فذلك اثنان وستون موضعاً^(١).

أما ﴿النَّبِيِّ﴾ في مواضعه: فنافع، وأبو حاتم عن ابن كثير، واختيار المصنّف يحقّقون الأولى ويلينون الثانية.

وأما: ﴿وَرَكْرِيَاءُ إِذْ﴾: فكوفي غير أبي بكر وأبان وجبلّة يحذفون الهمزة الأولى. وحقق الهمزتين فيها: شامي، ويعقوب غير زيد ورؤيس والبخاري، وسالم، وأيوب، والحسن، وأبو السّمّال، وقتادة، والجحدري، وسالم وأبو مروان عن نافع. الباقي بتحقيق الأولى وتلين الثانية.

وباقى الأضرب الخمسة: سماوي غير طلحة، وسالم، وأبو مروان، والحسن، وقتادة، والجحدري، وأبو السّمّال، وأيوب، وسالم، ويعقوب غير زيد ورؤيس والبخاري يحقّقونها.

الباقي بتحقيق الأولى وتلين الثانية، غير أن الرازي قال في المضمومة مع المكسورة: ذلك إلى القارئ في مذهب من لم يحقّق الثانية إن شاء جعل الثانية كالواو، وإن شاء جعلها كالياء، إلا أن هذا غير صحيح، وإنما قرأتها لابن الصّبّاح وابن بقرة عن البزي، والسرندي عن قنبل، والباهلي عن إسماعيل، والشحام عن قألون، وعصام عن أبي عمرو بخيال الثانية شبه بالياء. الباقيون شبه الواو^(١).

(١) كذا عدها المصنف، والصواب أنها سبعة وسبعون موضعاً، فأسقط المصنف من الضرب الأول موضعين: ﴿ويا سماء ألقى﴾ في هود، و﴿النبيء أولى﴾، من سوة الأحزاب على قراءة نافع، ويلزم المصنف أن يذكره لأنه ذكر نحوه، وأسقط من النوع الثالث خمس مواضع: ﴿النساء أو أكنتم﴾ في البقرة، وفي النساء ﴿هؤلاء أهدى﴾، وفي الأعراف ﴿هؤلاء أضلونا﴾، وفي الفرقان ﴿هؤلاء أم هم﴾، وفي الشعراء ﴿من السماء آية﴾ وأسقط من الضرب الرابع ثلاث مواضع أولها ﴿أشياء إن تبد﴾ في المائدة، وفي التوبة ﴿أولياء إن استحبوا﴾، وفي السجدة ﴿نسوق الماء إلى﴾، وأسقط من الضرب الخامس خمسة مواضع: ﴿يشاء إن في ذلك لعبرة﴾ في آل عمران، و﴿السيء إلا بأهله﴾ في فاطر، و﴿النبيء إنا أحللنا﴾ في الأحزاب، و﴿النبيء إلى بعض﴾ في التحريم كلاهما على قراءة نافع، و﴿يشاء إنه علي حكيم﴾ في الشورى، فهذه خمسة عشر موضعاً أسقطها المصنف من جملة هذا النوع، والله أعلم.

أما المضمومة مع المفتوحة فأخذ القراء بتحقيق الأولى وقلب الثانية شبه الواو، لمن قرأ بتليين الثانية.

قال أبو عبيد عن حجاج عن شجاع، وخارجة عن عباس، وأبو قررة عن نافع، وسيبويه عن أبي عمرو، والأخفش من النحويين: "الأولى بتليين الأولى شبه واو وتحقيق الثانية"، وهو الأشبه بالنحو، والأول أشبه بالأثر.



^(١) هكذا عبارة المصنف: شبه الواو، وحكى ابن شريح هذا المذهب في الكافي وتعقبه ابن الجزري في النشر (٣٨٨/١) فقال: "وَقَدْ أُبْعِدَ وَأَعْرَبَ ابْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ، حَيْثُ حَكَى تَسْهِيلَهَا كَالْوَاوِ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ نَقْلًا وَإِمْكَانِهِ لَفْظًا، فَإِنَّهُ لَا يَتِمَّ كُنُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَحْوِيلِ كَسْرِ الْهَمْزَةِ صَحَّةً، أَوْ تَكْلُفِ إِشْمَامِهَا الضَّمِّ، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ"، والصحيح ما نقله المصنف عن أبي الفضل الرازي أنها تقلب واوا خالصة أو تُسَهَّلُ بينها وبين الياء، وهو الذي عليه العمل لجميع الذين يسهلون الثانية في هذا الباب، والله أعلم.

فصل

أما نقل الحركة في الهمز نحو: ﴿الأرضي﴾، و﴿الأنهار﴾ سواء كان من كلمة أو من كلمتين: فورش في روايته، وسقلاب، وأبو دحية، وكردم، والمسيبي، وإسماعيل في النبر، وأبو جعفر طريق الهاشمي ينقلون الحركة إلى الساكن الذي قبلها^(١).

(١) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر من طريق الهاشمي، وهو طريق ابن جهم، وقال ابن الجزري في النشر (٤٠٩/١): "وَأَنفَرَدَ الْهَدَلِيُّ، عَنِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْهَاشِمِيِّ، عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ بِالنَّقْلِ كَمَذْهَبِ وَرْشٍ فِيمَا يُنْقَلُ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْعُمَرِيِّ، عَنِ أَصْحَابِهِ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ"، قلت: ولم ينفرد بذلك، بل رواه عن ابن جهم أيضاً أبو الكرم في المصباح (٤١٧/١)، ورواه عنه من غير طريق النشر أبو معشر في سوق العروس (٢/١٣٠)، ولم يسند ابن الجزري رحمه الله رواية ابن جهم إلا من هذين الكتابين - أعنى الكامل والمصباح - وكتاب المستنير وكتابي ابن خيرون، وروى ابن سوار عنه تحقيق الهمزة كرواية ابن وردان، ولم أر رواية ابن جهم مسندة في غير هذه الكتب الأربعة بالإضافة إلى جامع أبي معشر، وأما ابن خيرون فالذي أعلمه أن كتابه مفقودان، لكن قال ابن الجزري في باب النقل (٤١٩/١) عند ذكر مذهبه عند ميم الجمع: "ثُمَّ رَأَيْتُ النَّصَّ عَلَى الْهَاشِمِيِّ الْمَذْكُورِ لِأَبِي الْكُرْمِ الشَّهْرُزُورِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ بِصَلَاةِ مِيمِ الْجَمْعِ لِلْهَاشِمِيِّ عِنْدَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ"، ولم يكن ثم حاجة بأبي الكرم وابن خيرون على النص على ذلك إن لم يكن مذهب الهاشمي عندهما نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ولأن روايتهما عن الهاشمي عن ابن جهم في ميم الجمع الإسكان كرواية المصنف كما سيأتى في موضعه، فإن كان انفرد أحد فيكون ابن سوار هو انفرد عن الهاشمي بتحقيق الهمزة في هذا الباب، والأولى إجراء الخلاف له بين النقل وعدمه أخذاً بجميع الطرق، ثم إن ابن الجزري رحمه الله قد صحح النقل عنه أيضاً فقال (٤١٠/١): "وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ فِي ﴿الآن﴾ فِي بَاقِي الْقُرْآنِ فَرَوَى النَّهْرَوَائِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَابْنُ هَارُونَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ هَيْبَةَ اللَّهِ، وَغَيْرُهُمَا النَّقْلَ فِيهِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْأَهْوَازِيِّ، وَالرَّهَاقِيِّ، وَغَيْرِهِمَا عَنْهُ، وَرَوَاهُ هَيْبَةُ اللَّهِ، وَابْنُ مِهْرَانَ وَالْوَرَّاقُ وَابْنُ الْعَلَّافِ، عَنِ أَصْحَابِهِمْ، عَنْهُ، بِالتَّحْقِيقِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِمَا لَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْهَاشِمِيُّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ النَّقْلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، فجعل النقل أصلاً له، وهذا ينقض قوله السابق من انفرد المصنف به، إذ كيف يكون أصلاً له ويقال أن المصنف انفرد به، وسيأتى نحوه أيضاً عند ذكر ميم الجمع، ومع ذلك لم يذكره في الطيبة والصواب ذكره لأنها رواية الأكثرين عنه من طريق الهاشمي، وإنما انفرد المصنف بإطلاقه النقل عن المسيبي من جميع طرقه، والمشهور عنه التحقيق إلا من طريق محمد بن عمر الباهلي عنه، رواه أبو معشر

والعمرِّي بخيال الهمزة وهكذا شبيهة.
 وافق ابنُ سَنبُوذَ عن الأعشى في: «فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ» .
 وافق رُوَيْسٌ وسالمٌ والشَّمُوني وابنُ مُحَيِّصِن في: «مِنْ إِسْتَبْرَقٍ» ، و«إِسْتَبْرَقٍ» ، فابن
 مُحَيِّصِن وحده لم يصرفها.
 ومضى «مِلْءُ الْأَرْضِ» .
 أما قوله: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ» : فاختلف عن أبي جعفر وشيبة، فالفَضْلُ وابنُ جَماز
 يكسرون النون في الوصل، فإذا وقف على: «مِنْ» ، ابتداء: «إِجْلٍ» بكسر الهمزة.
 الباقيون ممن نقل الحركة بفتح النون في الوصل فإن وقف على النون فتح الهمزة.
 أما «أَوْ أَمِنْ» : أهلُ العالية غير ابنِ فليح وحمصيٍّ،
 زاد مدنيٌّ دمشقيٌّ: «أَوْ أَبَاؤُنَا» فأسكن الواو فيهما، غير أن أهل نقل الحركة على
 أصلهم.



في سوق العروس في الموضوع المذكور، ولم يسند المصنف طريق الباهلي عن المسيبي، وأيضاً فقد انفرد
 المصنف برواية النقل عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وأحسبها قد التبست عليه بروايته عن ابن جَماز
 عن أبي جعفر، وظاهر كلام المصنف أن الدوري عن ابن جَماز بالتحقيق، ورواه أبو الكرم في المصباح في
 الموضوع المذكور من طريق الدوري بالنقل أيضاً، لكن لم يسند ابن الجزري طريق الدوري إلا من الكامل
 ومن طريقه إلى سبط الخياط دون عزوه إلى كتاب، وعليه فلا تؤخذ الأحكام في طريق الدوري عن ابن جَماز
 إلا من الكامل، والخلاصة أن مذهب ابن جَماز في هذا الباب من طريق المصنف هي النقل من طريق
 الهاشمي عنه وتركه من طريق الدوري، وأما من طريق النشر فهو بالخلاف فيه بين النقل وتركه من طريق
 الهاشمي عنه، وترك النقل من طريق الدوري عنه، وسيأتي مذهبه في ميم الجمع في موضعه، والله أعلم.

فصل

في السكت

حَمَزَةٌ في رواية رجاء وابن قلوفا وخلف طريق إدريس والمخفي^(١)، وابن رزين، وابن الكاتب وترك الحذاء فيما حكاه أبو أيوب، والأعمش طريق جرير، والشموني طريق حماد والنقار، وإبراهيم بن نوح، وأبو عمرو الضرير^(٢)، وقتيبة طريق المطرز وابن باذان يسكتون على الساكن سكتة مشبعة.

قال حماد، يعني: يظن الظان أن القارئ قد نسى.

قال سليم^(٣) - فيما حكى الزبيري، والخنيسي، والمخفي، وإدريس - المد يجرى عن السكت.

قال أبو أيوب عن رجاء: يُخَيَّرُهُمَا جميعاً المد والسكت، سواء كان في الأسماء أو الأفعال مثل: «مَنْ آمَنَ»، و«الأرض»، وفي كلمة أو كلمتين مثل «إِسْرَائِيلَ»، «وَمَا أَنْزَلَ». الباقون من أصحاب قتيبة والأعشى والزيات، وخلف في اختياره، وأعبسي يسكتون على كلمتين سكتة خفيفة، وروى الفضل الأنباري مثل ذلك عن حفص، وكذلك الجبني عن ابن ذكوان.

وهي رواية عائد البكرواني^(٤) عن هشام؛ والصحيح ما قدمناه.

(١) هو أبو علي محمد بن إسحاق، والله أعلم.

(٢) في المخطوطة: "وأبي وعمرو الضرير"، وكأن الناسخ التبس عليه رفع الاسم أو خفضه، فأثبت الوجهين، وليس لأبي عمرو الضرير رواية في هذا الكتاب، وهو يروى عن ابن سعدان عن سليم عن حمزة، ولعل المصنف أراد أن يذكر روايته السكت عن حمزة على سبيل الحكاية، لكن يشكل عليه أن المصنف ذكره بين إبراهيم بن نوح وقتيبة، وكلاهما من أصحاب الكسائي، والله أعلم بالصواب.

(٣) في الأصل: سليمان، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وهذا القول مشهور من كلام سليم، رواه عنه عامة المصنفين، انظر جامع البيان ٢/ ٦٢٢، والله أعلم.

(٤) كذا في الأصل، ولم أعثر له على ترجمة، وليس له ذكر في كتاب الأسانيد، وممن روى السكت عن هشام أبو حازم أحمد بن يزيد بن صالح الأسدي، رواه عنه أبو الكرم في المصباح، والله أعلم.



الكلام في الفراءة

الباقون لا يسكتون.
هذا الباب: الهمزُ على الاستقصاء.
قد مضى الكلام، والاختيار في الهمز ما قاله أبو عمروٍ وللخفة.
جملة الهمزتين المحققتين من كلمة أو كلمتين متفتحتين ومختلفتين مائة وتسع وتسعون
موضوعاً^(١).
يتلوه كتاب المد والوقف لحمزة وغيره، وبالله التوفيق.



^(١) كذا عدها المصنف، والصواب أنها أربع ومائتين، والله أعلم.

كتاب المد والوقف لحمزة

المدّ ضربان: مدّ من كلمة، ومدّ من كلمتين، أما المد من كلمة مثل ﴿جَاءَ﴾، و﴿شَاءَ﴾، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾، و﴿جِبْرَائِيلَ﴾، و﴿مِيكَائِيلَ﴾، و﴿قَائِلِينَ﴾، و﴿صَائِمِينَ﴾، و﴿قَائِمِينَ﴾، و﴿تَائِبَاتٍ﴾، و﴿سَائِحَاتٍ﴾، وشبه ذلك: لم يختلف في هذا الفصل أنّه ممدود على وتيرة واحدة، فالقراء في على نمط واحد وقدره بثلاث ألفات^(١)، ومقدار الألف أن تُخرج الهمزة من الصدر ولا تتمدّد، لأنك إذا فعلت أو ضمنت إليه مثله أو مثليه ظهرت منه مدة، هذا كما لو زدت منّا^(٢) على من كان ثقله ضعفي المن، فالمدُّ أثقل من التركب، ألا ترى لو نقلت حجراً فيه منّا أو منوين مراراً كان أهون عليك من أن تنقله وهو أضعاف ذلك مرة واحدة، هكذا حكم المد والقصر.

وذكر العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد الكلمتين، ولم أسمع هذا غيره وطال ما مارست الكتب والعلماء فلم أجد من يجعل مد الكلمة الواحدة كمد الكلمتين إلا العراقي بل فصلوا بينهما^(٣).

(١) كذا وقع هاهنا أن مد المتصل بمقدار ثلاث ألفات، وهو مشكل لأنه تدرج في المد المنفصل إلى ست ألفات، فيلزم منه أن يكون مد المنفصل عند بعضهم أطول من مد المتصل، وهو ما لا يعرف في القراءة، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٣٢٥): "والمرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها... إلى أن قال: وهي في الكامل "لمن كم يذكّر لحمزة في المرتبة الآتية، وهم من كم يسكّث عنه، وللأعشى عن أبي بكر، ولقتيبة غير النهاوندي، وينبغي أن تكون هذه المرتبة في المتصل للجماعة كلهم، عند من كم يجعل فيه تفاوتاً، وإلا فيلزمهم تفضيل مد المنفصل، إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكّث في المشهور ولا قائل به"، ومفهومه أن هذه المرتبة هي التي اعتمدها في المد المتصل من الكامل، غير أنه لم يذكر نص المصنف فيه، فيحتمل أن يكون ذكر الثلاث ألفات هاهنا تصحيفاً من الناسخ، والله أعلم.

(٢) مقدار لمكيال معروف، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري رحمه الله بعد نقل قول المصنف هاهنا في النشر (١/ ٣١٥): "ولمّا وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهدلي رحمه الله ظنّ أنّه يعني أنّ في المتصل قصراً، فقال في شرحه: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين، ثمّ نقل ذلك، عن حكاية الهدلي عن العراقي، وهذا شيء لم يقصده الهدلي ولا

إذا ثبت هذا فالمد على ثلاثة أضرب:

إما أن تكون من أول الكلمة نحو: ﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءَامَنَ﴾، و﴿ءَاثَرَ﴾، و﴿ءَاتَى﴾، فروى أبو عمرو وإسماعيل بن عمرو بن راشد الحدادُ شيخنا رحمته عن غزوان بن محمد المازني، وعراكٍ^(١)، ويحيى بن مُطَيَّرٍ، ويعقوب الهواري، وعن أبي عدي القروي عن ورش مد ذلك كله مشبعًا مفرطًا فيه، وهو قول أبي الحسين عن أبي محمد المصري، ومحمد بن سفيان القروي.

والثاني: أن يكون من وسط الكلمة وقد حكينا ما فيه.

والثالث: أن يكون من كلمتين نحو: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، و﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾، و﴿قَالُوا ءَأَمَّنَّا﴾: فأطول القراء مدًا ورش طريق الأزرق فيما رواه الحدادُ وابنُ نفيسٍ وابنُ سفيان وابنُ غلبون، ومدّه مقدارًا ست ألفات، وقال ابنُ هاشم: هذا إفراطٌ، بل مقداره خمسُ ألفات، والألفُ في هذا توسعٌ^(٢)، إذ الألفُ لا يكون إلا ساكنًا وإنما هي همزةٌ، لأن الهمزة قد تسكن وتتحرك.

ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ التَّفَاوُتَ فِي مَدِّهِ فَقَطْ، وَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَهُ فِي كِتَابِهِ "الإشارة في القراءات العشر" وكلام ابنه عبد الحميد في مختصرها "الإشارة" فرأيتُه ذَكَرَ مَرَاتِبَ الْمَدِّ فِي الْمُنْفَصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ ثَلَاثَةً: طَوِيلِي، وَوَسْطِي، وَدُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ قِيَمِدٌ وَمَا هُوَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَيَقْصُرُ، قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ غَيْرِ وَرْشٍ وَسَهْلٍ وَيَعْقُوبَ، وَاخْتَلَفَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كذا وقع هاهنا، أو كذا نسبه المصنف، وأحسبه أراد الترخيم كعادته، ومراده: ابن عراك، وهو عمر بن محمد بن عراك، روى القراءة عن إسماعيل بن عبد الله النحاس عن الأزرق عن ورش، ويعقوب هو ابن سعيد الهواري قرأ على يونس بن عبد الأعلى على ورش، وأبو عدي هو عبد العزيز بن علي قرأ على أبي بكر بن سيف، وابن غزوان وابن مطير يرويان عن ابن شنبوذ بإسناده عن ورش، وقال ابن الجزري في النشر (١/٣٢٦): "المرتبة سابعة فوق ذلك وهي الإفراط قدرها الهدائي بست ألفات، وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحدادُ وابنُ نفيسٍ وابنُ سفيان وابنُ غلبون، وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشدَّ عن إجماع أهل الأداة، وهؤلاء الذين ذكروهم، فالأداة عنهم مستقيض، ونصو صهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلُّهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة"، والله أعلم.

(٢) يعني ذكر الألف في هذا من قبيل التوسع في اللفظ، والله أعلم.

ثم دون ورش الزِّيَّاتُ طريقَ أبي أيوب عن رجاءِ وابنِ زربي وابنِ قلوفا والأزرقِ وابنِ الفراتي وأبي الأقفالِ وخلفِ طريقِ إدريسٍ والمخفيِّ، والدُّوريِّ طريقِ أبي الزعراءِ وعليِّ ابنِ سليمٍ وعليِّ ابنِ سلمٍ والكاتبِ والزَّقوميِّ وابنِ يحيى عن خَلَّادٍ وابنِ عطيةٍ وخالدِ الطيبِ كلهم عن الزِّيَّاتِ، والشَّمُونيِّ غيرِ ابنِ أبي أمية، والزندولاني عن قُتَيْبَةَ، وباقي أصحابِ ورش غير الأَصْفَهانيِّ، قال ابنِ غلبون: مد هؤلاء مقدار خمس ألفات، وقال ابنُ هاشم: بمقدار أربع وهو قول الخُزاعيِّ وغيره.

ثم باقي أصحابِ حَمَزَةَ، والأعشى، وقُتَيْبَةَ غير النهاونديِّ، والأَعْمَشُ بمقدار أربع ألفات عند ابنِ غلبون، وثلاثة عند ابنِ هاشم، وهو الأصح.

أما أبو بكر، والمفضَّلُ، وأبانُ، وعبيدُ بنِ صَبَّاحٍ عن حفص، والأَخْفَشُ عن ابنِ ذَكْوَانَ، والعُمَريِّ، وشيبَةَ، وأبو عمر عن الكسائيِّ، وسقلاَّبُ وأبو دحية عن نافعٍ فمقدار ثلاث ألفات عند الجميع.

أما اليَزِيدِيُّ غير أبي حمدون وابنِ اليَزِيدِيِّ وسبطه والسُّوسيِّ، وأهلُ مكة غير القواسِ، وباقي أصحابِ حفص، وأهلُ الشام، وباقي أصحابِ الكسائيِّ فمقدار ألفين ونصف، وتنصيف الألف توسع لا حقيقة، وباقي أهلِ البصرة غير ما استثنيته عن أبي عمرو.

وقال ابنُ مِقْسَمٍ: الاختيار كمنذهبِ أبي عمر عن الكسائيِّ، وهو اختيار القبابِ والزَّعْفَرانيِّ واختياري أيضاً، وروى مثل هذا عن روح بن عبد المؤمن . وأقلُّ الناس مدًّا القواسُ، وقَالُونُ طريقِ الحلوانيِّ وأبي نسيط، والسُّوسيِّ وابنُ اليَزِيدِيِّ وسبطه وأبو حمدون، وأوقِيَّةُ وأبو خَلَّادٍ عن أبي عمرو.

أما سالمٌ عن قَالُونِ، وبقية أصحابِ نافعٍ وأبي جعفر فكأبي الحارثِ ونُصَيْرٍ وطلحة . قال الطيراني: مدُّ نصير بمقدار ألفين، ومدُّ السُّوسيِّ وغيره بمقدار ألف ونصف. الحلواني عن أبي جعفر كقَالُونِ.

هذا حكمهم في المد، والمدُّ إنما يثبت في ثلاثة أحرف وهي حرف المد واللين، الألف الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿قَالَ﴾، و﴿قَامَ﴾، والواو الساكنة المضموم ما قبلها نحو: ﴿يُومِنَ﴾، و﴿مُؤْمِنَ﴾، و﴿يُؤْتِرُ﴾، والياء الساكنة المكسورة ما قبلها نحو: ﴿بِيرٍ﴾، و﴿وَيْسٍ﴾، و﴿ذَيْبٍ﴾.

واعلم أن هذا الوصف زيادةٌ وهو أن يكون بعد حرف اللين همزة نحو: ﴿جَاءَ﴾، و﴿شَاءَ﴾، فإن لم يكن الهمزة فذلك تمكين وإشباع لا مد حقيقي، وقد أتى هذا في التجويد، قال سليم في رواية خلف وغيره: المدُّ يجزئ عن السكت عند الزِّيَّات، وقال في رواية ابن عيسى وغيره: الجمعُ بين المدِّ والسكت أحسن، قال خلف: أطول المد عند الزِّيَّات ما لقيته همزة مفتوحة نحو: ﴿تَلْقَاءُ أَصْحَابِ النَّارِ﴾، و﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وأوسطه: ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾، و﴿خَائِفِينَ﴾، وأقله: ﴿أُولَئِكَ﴾ وشبهه، هذه روايةٌ خلفٍ، وغيره من أصحاب الزِّيَّات يزعمون أن المد كله واحد، مدًّا بين مدين لا بالطويل الفاحش ولا بالقصير المحترم، قال الطبال^(١): بل أطولهم مدًّا، ولا فرق بين الكلمة والكلمتين، وقد قدمنا تفصيل أصحاب الزِّيَّات في المد إلا أنا ذكرنا الطبال لأنه مختص بهذا اللفظ.

إذا ثبت هذا، فقد قال أبو الحسين: أطول المدِّ مدُّ ورش، وسالم، وأيوب، وسموئي غير أبي عبيد ومحمد، ثم فصل، وقال: أطول هؤلاء مدًّا: النَّحَّاسُ، والبخاري، وداود عن ورش، والزِّيَّات، وابنُ غالب، والشُّمُونِي، ثم دون هؤلاء عاصمٌ غير هَذَيْنِ، وعليٌّ، وخلفٌ، وأيوبٌ وهكذا يأخذ ابن مجاهد لجميع القراء، يعني: المد المتوسط، قال: حميدُ الفيل أقل الناس مدًّا عن حفص، وروى عن المُطَوِّعِيِّ أنَّ من زعم أن أهل الشام يمدون حرفًا لحرف فقد أخطأ.

قال الهذلي: ولعل هذه رواية الإسكندراني عن ابن ذكوان. أبو ربيعة عن البزي، وابن حبشان عن أبي عمرو ويعقوب، وزيدٌ طريق الجريري، وقنبلٌ طريق الربيعي وابن الصَّبَّاحِ يمدون ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾؛ قالوا على التعظيم^(٢).

^(١) كذا نسبه المصنف وأحسبه أراد الترقيم، وهو ابن الطبال، واسمه عبد الله بن منصور الأشقر، تقدم طريقه عن سليم عن حمزة في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

^(٢) كذا نص المصنف على مد التعظيم من طرق هؤلاء دون غيرهم، وهو الذي عند الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٣٥ - ٢٣٦، (٢/ ٧٢) وزاد عليه المصنف ابن حبشان عن أبي عمرو وجعفر بن الصباح عن قنبل، ولفظ الخزاعي: "وافق قنبل طريق أبي ربيعة على مد ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فقال: ممدود مهموز، وقياس روايته عن البزي يوجب المد، والله أعلم، وهي أيضا رواية زيد وغيره عن يعقوب من طريق البخاري، قال: على التعظيم " (اهـ)، ومعنى قوله "وافق قنبل": يعني وافق أصحاب المد فمد هذه الكلمة وحدها، وقال الداني في جامع البيان (١/ ٤٦٩): "وأما ابن كثير فروى أبو ربيعة عن قنبل والبزي، وابنُ الحباب عن البزي ﴿بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ لا ممدود ولا مقصور، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ممدود قليلا"، فوافق قول الخزاعي، وقال أبو معشر في التلخيص (١/ ١٦٤): :. وجاء عن مكي ويعقوب مد ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا

زاد الخُزَاعِيَّ أن سهلاً كأيوب، وزاد أيضاً هشامًا طريق الحلواني إلا ابن عبدان.
قدر الخُزَاعِيَّ الزِّيَّاتِ على ورش بخلاف عنه^(١).

الله ﷻ للتعظيم"، وكذا نص عليه في سوق العروس (٢/١٣٣)، فوافقهم أيضا، وقال ابن الجزري في النشر (١/٣٤٤): "وهُوَ قَدْ وَرَدَ عَنْ أَصْحَابِ الْقَصْرِ فِي الْمُنْفَصِلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَنَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبْرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ، وَابْنُ مِهْرَانَ، وَالْجَاجَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَرَأْتُ بِهِ مِنْ طَرِيقِهِمْ، وَأَخْتَارُهُ"، فأطلقه عن أصحاب القصر من هذه الطرق، والأولى تقييده بمن ورد من طريقهم، ولم أجد نص ابن مهران في ذلك، ولم أره ذكره في الغاية، ونقل ابن الجزري كلامه من كتاب المدات له، فقال: "قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي "كِتَابِ الْمَدَاتِ" لَهُ: إِنَّمَا سُمِّيَ مَدَّ الْمُبَالَغَةِ: لِأَنَّهُ طَلَبَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي نَفْسِي إِلَهِيَّةَ سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ"، ويمكن حمله على رواية غيره أيضا، فيؤخذ به من طريقه عن المذكورين أيضا، فإن اعتمدنا النصوص المذكورة لم نأخذ به من طريق طيبة النشر إلا من طريق ابن حبشان عن الدوري عن أبي عمرو من الكامل، وعن يعقوب من روايته من التلخيص والكامل وغاية ابن مهران، وعن أبي ربيعة عن البزي من هذه الكتب الثلاثة ومن جامع البيان أيضا، وعن ابن الحباب عن البزي من جامع البيان وحده، وأما قنبل فلم يسند طريق أبي ربيعة ولا جعفر بن الصباح عنه في النشر، وإن اعتمدنا كلام ابن الجزري رحمته فهو قد أطلقه عن جميع أصحاب القصر في المنفصل، والأولى الأخذ بما يوافق النصوص الواردة فيه، لكن يشكل على الأخذ بمد التعظيم من طريق المصنف أن ظاهر كلامه أنه لم يرو القصر في المنفصل عن هؤلاء المذكورين، وانظر التعليق التالي، والله أعلم.

^(١) يعني جعل مد حمزة مساويا في المقدار لمد ورش ولفظ الخزاعي في المنتهى ١/٢٣٥، (١/٧٢): "وأطولهم مدًا حمزة بخلاف عنه وورش، والأعشى"، وهو يوضح مراد المصنف، وهذا هو المشهور، والذي عليه الجمهور وقليل من فرق بينهما، وتقدم كلام ابن الجزري في ذلك وتعقبه كلام المصنف في التفريق بينهم وفي ذكره بعض مراتب المد التي انفرد بها وبخاصة ما ذكره من طريق أبي الطيب بن غلبون، ولم أر من تابعه عليه عن ابن غلبون ولا ذكره ابن غلبون في كتابه، والذي أسنده المصنف من طريق ابن غلبون لم يسندها ابن غلبون في كتابه ولا رواها أحد من طريقه، ولم يزد ابن غلبون في كتابه على الأربع عشرة رواية التي هي في التيسير والشاطبية والعنوان ونحوها، ولم يزد ابنه أبو الحسن طاهر بن غلبون من طريقه شيئا على ما أسنده أبوه في كتاب الإرشاد، وأسند قراءة يعقوب في التذكرة من غير طريق أبيه، ولو كانت عند أبيه لأسندها من طريقه كذلك كباقي القراءات، فكيف ينقل المصنف من طريقه مذهب الأعمش وغيره في المد، نعم يحتمل أن يكون المصنف أراد ضبط مقدار المد فقط من طريقه وهو ما قدره بالألفات دون أن يكون مراده نقل مذاهب المذكورين، لكن حتى هذه لم يذكرها ابن غلبون ولا رأيت أحدا رواها من طريقه غير المصنف، وقال ابن غلبون في الإرشاد (٢/٢٦) أنه لا يعلم خلافا عن ابن كثير أنه لا يمد المنفصل، وهو الذي نص عليه ابن الجزري في النشر عنه وعن أبي جعفر واستثنى

وأما الزيات إذا مد ﴿شَيْئًا﴾ سكت على ما قبل الهمزة إلا في رواية الخُثَيْبِيِّ عن خلاد.

المصنفَ وأبا معشر، فأما أبو معشر فإنه قال في التلخيص (١٦٣ / ١): "حجازي غير ورش والحلواني عن هشام وروح يتركون المد حرفا لحرف ويمكنون تمكيننا"، وليس قوله: "ويمكنون تمكيننا" يعنى أنهم يمدون المنفصل لأنه نفى أولا أنهم يمدونه بقوله: "يتركون المد"، ومراده بالتمكين إعطاء حرف المد حقه من المد الطبيعي، والذي لا يقوم الحرف إلا به، يؤيده أن لفظه في سوق العروس: "لا يمدون حرفا لحرف بل يمكنون تمكيننا"، ولا يمكن أن يكون قد أراد بالتمكين زيادة على المد الطبيعي لأنه يكون تنافضا في كلامه فيكون معناه: "لا يمدون بل يمدون"، وفسر هذا التمكين أبو الطيب بن غلبون في الإرشاد (١ / ٢٧) فقال: "فإن قال قائل: فنحن نرى قراءة من قصر ما ليست الهمزة فيه من نفس الكلمة ممدودا في اللفظ، فالجواب في ذلك أن هذا الذي تراه في لفظك إنما هو تمكين لمجيء الهمزة بعد الألف"، يعنى لبعد مخرجها فيظهر كأنه مد في اللفظ وإنما حقيقته أنه تمكين لحرف المد وليس زيادة على أصل ما فيه من المد، فهذا مرادهم بالتمكين، وكلام ابن سفيان في الهادي قريب من كلام شيخه أبي الطيب بن غلبون، فلم يبق ممن روى المد عن ابن كثير وأبي جعفر ومن وافقهم إلا المصنف ولا يُقبل تفرُّده، وأحسب أن المصنف أراد التمكين أيضا بما قدره بألف ونصف لأصحاب المرتبة الأخيرة في المد، ويكون مراده بذلك القصر فيوافق قوله قولهم، يؤيده قوله قبل قليل في آخر كتاب الهمز: "هُؤْلَاءُ: يَمُدُّ (أولاء)، ولا يَمُدُّ الهاء: حجازي غير سالم وورش وبصري غير أيوب، قال أبو الحسين: غير أبي حمدون وابن الأيزيدي وهو غير صحيح إذا أصلهما خلاف ذلك"، ومعناه أن الحجازيين غير سالم وورش والبصريين غير أيوب يقصرون المنفصل ولا يمدون، وهو أيضا ناقض لما رواه من المد فيه عن أهل مكة وأبي جعفر وبعض الطرق عن نافع، والذين لا يُعرف عنهم إلا القصر في هذا النوع، وإن الذين قد أكثر المصنف الرواية من طريقهم في هذا الكتاب كأبي الفضل الخزاعي وأبي الحسين الخبازي وأبي بكر بن مهران وأبي نصر العراقي وأبي الفضل الرازي قد وافقت رواياتهم رواية من قدمنا ذكره، وإليك لفظ الخزاعي في هذا: "أهل الحجاز والبصرة إلا ورشا وسالما وأيوب وسهلا، وهشام طريق الحلواني إلا ابن عبدان، وحفص طريق ابن الصلت يتركون مد حرفا لحرف ويمكنون تمكيننا"، وهو قريب من لفظ أبي معشر الطبري، وكلام الخبازي الذي ذكره المصنف قريب منه، وكذلك لفظ أبي الفضل الرازي وأبي بكر بن مهران، وكلام العراقي في الإشارة لا يبعد كثيرا عما ذكرناه، وهذا هو الذي لا بد من الرجوع إليه عند الأخذ بمراتب المد عن الذين أسند المصنف قراءاتهم، وأن يُرد كل طريق إلى لفظ صاحب الرواية فيه، ومن فقد لفظه حُمل على من وافقه من أهل النقل في رواية ذلك الطريق أو تلك الرواية، وقد أطلنا النفس في هذا المقام للحاجة إليه، وحتى لا يُقرأ من طريق المصنف بما لم يثبت من جهة النقل اعتمادا على ظاهر كلامه، وقد بينا تناقضه، ثم اطلعت على كلام المتولي رحمته في الروض النضير ١ / ١٩٠ - ١٩٤، في هذه المسألة فوجدته قد وافق ما قلته هاهنا، وصار ما قررناه هاهنا كالتمة لكلامه رحمته، والحمد لله رب العالمين، والله أعلم.

قال: الأزرُق عن ورش يمد ﴿شيئًا﴾ مدًّا مفرطًا.
وابنُ مهران والعراقيُّ يقولان: أهل المد ورشٌ وكوفيٌّ وابنُ ذَكْوَانَ، ثم فَصَّلَ ابنُ مهران في المبسوطِ فقال: أطولُهُم مدًّا ورشٌ ثم الزِّيَّاتُ ثم الأعشى.
قال الرَّازِي: أتمهم مدًّا الزِّيَّاتُ والأعشى وقُتَيْبَةُ والنَّقَّاشُ والأخْفَشُ وابنُ سيف عن ورش.

قال الرَّازِي: وكان هشامٌ، وأحمدُ بن جبير عن أبي بكر والدُّوريُّ والاحتياطيُّ عنه، والأشْنايِّي عن حفص وحجازيٍّ غير ابن سيف يمكنون تمكينًا في غير إتمام المد.
وإنما كان كذلك لأن أوسع حروف المد واللين الألف؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة فلا يعترِبها إلا حال واحد، ثم دونها الياءُ لأنها لا تكون إلا في معمول فيه، ألا تراها كيف تثبت في التثنية والجمع بعامل قبلها، كما أن الألف تثبت في آخر الكلام المنصوب بعامل قبلها مثل: رأيت زيدًا، فناسبت الياء الألف من هذا المعنى فلهذا وليت الألف؛ لأن النَّصْبَ والجرَّ يشتركان في التثنية والجمع، ثم دون الياء الواو؛ لأن الواو وإن صحَّ فيها السكون والحركة في حالتين مختلفتين فقد تدخل في الكلام وإن لم يكن قبله عامل لفظي كما في المبتدأ وخبره، وكان حظُّها في الحركة أكثر من حظِّ غيرها، وحظُّ المد في السكون أقوى من حظِّه في الحركة، فلهذا جُعِلت الواو متأخرة في حروف المد واللين، إلا أن سيبويه يسوَّى بين حروف المد واللين الثلاثة، ويقول في حروف الواو والياء: المدُّ موجود كما في حرف الألف، لكن ما شرحناه أولاً مذهب الكوفيين، لأن الزِّيَّات قال به حين قال: المد على ثلاثة أقسام ولم ينكر عليه أحد من القراء ذلك، وإنما ثبت المد في هذه الثلاثة أحرف لضعفها وخفائها؛ لأنها دون السَّوالم، إذ ليس لها مخرج يحوِّيها؛ لأنها هوائية جوفية، فوجود المد يوجب تمكينها وقوتها وثباتها، وتفريع الحركات منها، لأن الحركات أعراض، والحروف بنفسها إذا كتبت، فهي في كفايتها أجسام، ألا ترى كيف تثبت في الكتابة والحركات لا تثبت إلا بالعلامات أو بالألفاظ، ولهذا قالوا أن قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ المدُّ فيه صحيح، وإن كان فيه جمع بين ساكنين الألف واللام الأولى التي في (لَيْنَ)، لما مدَّ قامت المدة مقام الحركة فحيل بين ساكنين بها، حتى أن أيوب السخيتاني خاف من ذلك فقال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فهمز لثلاثا يجمع بين ساكنين، لكنه قبيحٌ ووهمه غير صحيح.
وإنما يثبت المد لمعنيين، أحدهما أن يلقي حرف المد واللين ساكنًا إما من كلمة أو كلمتين، فلو لم يُمدَّ لَقَوِيَ الساكن على حرف المد واللين، -ذَكَرْنَا لأنها تخفى وتَدِقْ-.

فالممد على ثلاثة أقسام: إما أن يكون ممدًا للتشديد كقوله: ﴿دَابَّةٌ﴾ و﴿دَوَابٌّ﴾ و﴿شَوَابٌّ﴾^(١)، وهذا في كلمة واحدة، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾، أو يكون لعارضٍ يَعْرِضُ كالإدغام لبعض القراء نحو: ﴿قَالَ رَبِّ﴾، و﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ وأشباهه، أو يكون لهزمة استقبلتها من كلمة ك﴿جَاءَ﴾، و﴿شَاءَ﴾ أو كلمتين نحو: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾، و﴿قَالُوا آمَنَّا﴾.

أما المقصور فلا يمد إلا في الضرورة -الشعر-، والممدود لا يُقَصَّرُ على الصحيح؛ وأجازَه الأَخْفَشُ، وذلك في [غير] القرآن، والصحيح [أن الممدود يجوز قصره والمقصور لا يجوز مده]^(٢)، فالممدود نحو قوله: ﴿زِنْدَاءٌ﴾، و﴿دُعَاءٌ﴾، لا يجوز فيه القصر، والمقصور مثل ﴿الهُدَى﴾، و﴿الرَّبَا﴾ لا يجوز فيه المد.

أما ﴿زَكَرِيَّا﴾: على من قصره ولم يهمزه: فَرُوِيَّ عن الزِّيَّاتِ فيه من طريق العَبَسِيِّ وأبي الأَقْفَالِ المد، وغيرهم القَصْرُ^(٣).

هذا فصل المد مستقصيا وبالله التوفيق.

لكنه إلى أن المد عشرة ألقاب.



^(١) لم يرد هذا اللفظ في القرآن، وأحسب المصنف إنما أراد به التمثيل، ويحتمل أنها مصحفة من ﴿صَوَافٌ﴾، والله أعلم.

^(٢) هذه الجملة وقعت مؤخرة في السياق إلى ما بعد قوله: " هذا فصل المد مستقصيا وبالله التوفيق] ولا معنى لذكرها في ذلك الموضع، وقوله: " القرآن والصحيح " ساقط من السياق أصلا، وأحسبه مراد المصنف، وبه يتم الكلام، والله أعلم.

^(٣) كذا قال المصنف، ولم أر المد مرويا في هذا الحرف عن حمزة من هذين الطريقين ولا غيرهما، ولا أحسبه يعرف عنه إلا القصر فيه، والله أعلم.

فصل

في ألقاب المد

اعلم أن المدَّ عشرة ألقاب: مدُّ الحَجْزِ؛ لأنه يحجز بين الساكن والمتحرك كقوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، و﴿ذَابَةَ﴾، وأشباهه.

ومدُّ العدل كقوله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ على مذهب أبي عمرو وغيره، وعلى مذهب أبي زيد حين يحيل بين الهمزتين بمدة.

ومد التمكين كقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾، و﴿خَائِفِينَ﴾، و﴿قَائِلِينَ﴾؛ لأنه تتمكن به الكلمة على الاضطراب، ومد الفصل كقوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾: سمي مد الفصل لأنه يفصل به بين الكلمتين.

ومد الروم نحو ﴿هَاءَنْتُمْ﴾: لأنك تروم بالمد الهمزة ولا تقوله^(١) -على مذهب أبي عمرو وغيره-.

ومد الفرِّق كقوله: ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، و﴿ءالذَّكْرَيْنِ﴾، و﴿ءالآن﴾ تفرق به بين الاستفهام وغيره، ولا زيادة عليها.

ومد البنية نحو: ﴿زَكَرِيَّاءَ﴾، و﴿دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾؛ لأن الكلمة بنيت على المد دون القصر.

ومدُّ المبالغة نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ للتعظيم.

ومدُّ البدل كقوله: ﴿ءَأَمِنَ﴾، و﴿ءَأَتَى﴾؛ لأنَّ المدة بدل من الهمزة الثانية وإن كانت الهمزة الأصلية ساكنة.

ومدُّ الأصل كقوله: ﴿شَاءَ﴾، و﴿جَاءَ﴾؛ لأن الهمزة والمدة من أصل الكلمة.



(١) يعني لا تلفظ بالهمزة، بل تسهلها، وفي المصباح لأبي الكرم (١/٤٩٣) مثل لهذا النوع بقوله: ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، وذكر كلام المصنف نفسه، وفيه ذكر أبو الكرم ألقاب المد بنفس لفظ المصنف هاهنا، والله أعلم.

فصل

في وقف حمزة

إذا انتهى المدُّ وفصله، فالآن نذكر وقف حمزة وغيره بعد أن قدمنا ذكر الوقف على تاء التأنيث المنقلبة في الوصل تاء وفي الوقف هاء.

وقف حمزة على ﴿مَرْضَاتٍ﴾، و﴿الَّاتِ﴾، و﴿هَيْهَاتَ﴾، و﴿وَلَاتَ﴾، و﴿وَمَنَاةَ﴾ بالتاء^(١)، وأنشد الشاعر في حجتها شعرا:

ما بال عيني عن كِراها قد جَفْتُ مُسَبَّلَةٌ تستن لما عرفت
داراً لسلمي إذ سلمى قد عفت بل جوزيتها كظهر الجحفت^(٢)

فذكر ذلك بالتاء كله.

ووقف ابن كثير وشامي وأبو جعفر ويعقوب على قوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾ بالهاء. وابن كثير غير فليح، وعليّ ويعقوب يقفون على قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالهاء، وهكذا ﴿الَّاتَ وَالْعُرَى﴾، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ كلها بالهاء، غير أن اللهبي يقرأ ﴿الَّاتَ﴾

(١) كذا رواه المصنف عن حمزة، وقال ابن الجزري في النشر (٢/١٣٢): "وَقَوْلُ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي سَبْعَتِهِ حَمَزَةٌ وَحَدَهُ يَقِفُ عَلَى ﴿مَرْضَاتٍ﴾ بِالتَّاءِ، وَالباقون بالهاء، وَقَالَ الدَّانِيُّ: يَعْنِي ابْنَ مُجَاهِدٍ أَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ بِالْوَقْفِ عَلَى ذَلِكَ بِالتَّاءِ إِلَّا عَنْ حَمَزَةَ، وَمَنْ سِوَاهُ غَيْرِ الكِسَائِيِّ فَالنَّصُّ فِيهِ مَعْدُومٌ عَنْهُ، إِذَا كَانَ نَافِعٌ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ لَا نَصَّ فِيهِ عَنْهُ يَقِفُ عَلَى ذَلِكَ بِالتَّاءِ عَلَى حَالِ رَسْمِهِ"، وقال أيضاً: "وَشَدَّ جَمَاعَةٌ مِنَ العَرِاقِيِّينَ فَرَوَوْا عَنِ الكِسَائِيِّ وَحَدَهُ الْوَقْفَ عَلَى ﴿مَنَاةَ﴾ بِالْهَاءِ، وَعَنِ الباقِينَ بِالتَّاءِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ سِوَارٍ وَأَبُو العَزِّ وَبِسْبُطِ الخَبَّاطِ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الوَهْمَ حَصَلَ لَهُمْ مِنْ نَصِّ نُصَيْرٍ عَلَى كِتَابَتِهِ بِالْهَاءِ، وَنُصَيْرٌ مِنْ أَصْحَابِ الكِسَائِيِّ فَحَمَلُوا الرِّسْمَ عَلَى القِرَاءَةِ وَأَخَذُوا بِالصَّدِّ لِلْباقِينَ، وَلَمْ يَرِدْ نُصَيْرٌ إِلَّا حِكَايَةً رَسَمَهَا كَمَا حَكَى رَسْمَ غَيْرِهَا فِي كِتَابِهِ مِمَّا لَا خِلَافَ فِي رَسْمِهِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَهُ بِالقِرَاءَةِ"، ثم قال: "فَالصَّوَابُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ عَنِ كُلِّ القُرَاءِ بِالْهَاءِ عَلَى وَفْقِ الرِّسْمِ"، والله أعلم.

(٢) قال ابن برِّي في أمالية على الصحاح: هذا الرجز لسور الذئب، وصواب إنشاده: ما بال عيني عن كِراها قد جَفْتُ * وَشَفَّهَا مِنْ حَزْنِهَا مَا كَلَّفْتُ، كَأَنَّ عَوَّارًا بِهَا أَوْ طَرَفْتُ * مُسَبَّلَةٌ تَسْتَنُّ لَمْ عَرَفْتُ، دَارًا لَلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفْتُ..... بل جَوَزَتِيهَا كَظْهِرِ الحَجَفْتُ، والله أعلم.

مشددة التاء، وجاء مثله عن يعقوب طريق ابن قرة والنحوي، وهي رواية النخاس عن رويس^(١).

وروى المَخْفِيُّ عن خلفٍ **ذَاتٍ** بالهاء، و**بِذَاتٍ**، وكذلك في جميع القرآن^(٢). وابن كثير والكسائي **هَيْهَاتَ** فيهما بالهاء مختلف عنهما غير ابن فليح^(٣). وحكى خلف عن سليم عن الزيات **سُنَّةً** بالتاء وما عداها بالهاء، وهي **يَأْبَتِ**، و**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ**، و**وَلَاتٍ**، و**مَرَضَاتٍ**، و**وَمَرِيمَ ابْنَتَ**، و**أَفْرَأَيْتُمْ اللَّاتِ**، والصحيح أن ما كتب في المصحف بالتاء فالوقف عليه بالتاء وما كتب بالهاء، فالوقف عليه بالهاء، وقيل: ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام فبالتاء نحو: **رَحِمَتْ**

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن كثير غير ابن فليح ويعقوب والكسائي الوقف بالهاء على الكلمات المذكورة، وتابعه عليه أبو الكرم في المصباح (٤٤٥/١) فرواه عنهم كذلك، ولفظ أبي الكرم مطابق للفظ المصنف، ولا يصح ذلك إلا عن الكسائي، وأما ابن كثير من جميع رواياته ويعقوب فالصحيح عنهم الوقف بالتاء، وظاهر كلام المصنف الخلاف عن رويس في تشديد التاء من **اللّات**، وهو أيضا ظاهر كلام أبي الكرم في الموضوع المذكور حيث قال: "اللّهبي يقرأ **اللّات** بتشديد التاء، وجاء مثله عن يعقوب طريق النخاس عن رويس"، لكنه روى عنه التشديد قولاً واحداً في موضعه من سورة النجم (١٠٠١/٢)، فاضطرب قوله فيه، والخلاف عن رويس فيه صحيح، وإن كان التشديد أكثر وأشهر عنه من التخفيف، وممن روى عنه التخفيف غير المصنف أبو عمرو الداني في مفردته وأبو الحسن بن غلبون في التذكرة وأبو معشر في التلخيص وأبو بكر بن مهران في الغاية، وهي أيضا رواية الخزاعي عنه في المنتهى وأبو نصر العراقي في الإشارة وأبو معشر في جامعه، وعجبا لابن الجزري أن لم يذكر فيه خلافاً عن رويس مع رواية كل هؤلاء المذكورين التخفيف فيه عنه، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن خلف من طريق المخفي عن إدريس عنه، وقال ابن الجزري في النشر (١٣٣/٢): "وَرَعَمَ ابْنُ جُبَارَةَ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَأَبَا عَمْرٍو وَالْكَسَائِيَّ وَيَعْقُوبَ، يَقْفُونَ عَلَى **ذَاتِ الشَّوْكَةِ**، وَ**ذَاتِ لَهَبٍ**، وَ**بِذَاتِ الصُّدُورِ** بِالْهَاءِ فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ، وَنَصَّ عَمَّنْ لَا نَصَّ عَنْهُ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَاسَهُ عَلَى مَا كُتِبَ بِالتَّاءِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ الصَّوَابُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ لِلْجَمْعِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ"، وابن جُبَارَةَ هو الهذليُّ المصنف، ولم أره نص على ما ذكره ابن الجزري رحمهما الله، فيحتمل سقوطه من هذه النسخة، والله أعلم.

^(٣) يعني: غير ابن فليح عن ابن كثير فإنه يقف عليهما بالتاء قولاً واحداً، لا أن ابن فليح لم يُخْتَلَفْ عنه في الوقف بالهاء، وكلام المصنف يحتمل المعنيين، غير أن الصحيح عن ابن فليح الوقف بالتاء، ذكرناه لثلاث أشكال على القارئ (وانظر جامع البيان ٨٠٢/٢)، والله أعلم.

اللَّهِ، وما ليس فيه الألف واللام فبالهاء نحو: ﴿رَحِمَتْ رَبُّكَ عَبْدَهُ﴾، وقد ذكرنا ما يكتب بالتاء والهاء في كتاب التجويد في هجاء المصاحف تفصيل ذلك.



فصل

في الوقف على الروم والإشمام

ذلك في المرفوع والمجرور نحو: ﴿نَعْبُدُ﴾، و﴿نَسْتَعِينُ﴾، و﴿لِلَّهِ﴾، و﴿الَّذِينَ﴾، أما في المفتوحة فلا يمكن ذلك، وقد قال عراقي: ﴿وَالنَّسْلُ﴾ بالفتح، وهو غلط^(١)؛ لأنه إنما يصلح ذلك في المجرور والمرفوع لثقل الضمة والكسرة، وأما المفتوحة فالفتح خفيفة فلا يُحتاج إلى روم الحركة وإشمامها.

قال سيويه: الإشمام يراه الأصم ولا يسمعه الأعمى وهو في المرفوع، والروم يسمعه الأعمى ولا يراه الأصم وهو في المجرور.

واختيارُ ابن مجاهد الروم والإشمام لجميع القراء، ولعل الروم والإشمام في الجر والرفع، هكذا قال الأَخْفَشُ.

لكن التفصيل أن يقول ما قال أبو الحسين: كوفيٌّ وسهلٌ بالإشمام كلَّ القرآن سواء كانت الكلمة منونة أو غير منونة، وعن عاصم وأبي عمرو وجهان، قال جوهري: وأكثر ما قرأت على أصحاب أبي عمرو بالروم والإشمام وبه قرأت عن البخاري عن ورش وهشام والأخفش، وبلغني أن ابن غالب^(٢) يقف على ﴿النَّارِ﴾ و﴿الدَّارِ﴾ وما أشبهه بالروم والإمالة.

قال الخزاعي: الزِّيَّاتُ غير العَبَسِيِّ طريق الأبرزاري، وسلامٌ، وعليٌّ، وخلفٌ يُشْمُون المرفوعَ والمجرورَ، وافق أبو نشيط طريق ابن الصَّلْتِ بالهاء نحو ﴿غَسَاوَةَ﴾^(٣)، وكذا

(١) كذا رواه المصنف عن أبي نصر العراقي أنه قال بالروم في المفتوح، ولم أره في كتاب الإشارة، وما رواه المصنف من عدم جواز الروم في المفتوح فيحمل على أن مراده عدم جوازه القرآن لا في مطلق الكلام لعدم ورود الرواية به في القرآن، وقد أجازته النحاة في غيره من الكلام، والله أعلم.

(٢) يعني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم، والمراد أنه يقف على الراء المتطرفة المكسورة الواقعة بعد الألف بالروم والإمالة، لا أنه اختص هاتان الكلمتان بذلك، وسيأتي ذكر ما استثناه من ذلك، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن أبي الفضل الخزاعي وفيه نقص يُغيّر المعنى المراد، فقال الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٥٤، (٢/ ٨٠): "وافق أبو نشيط طريق ابن الصلت في الهاء إذا تحرك ما قبلها إلا أن يكون الوقف =

روي أبو بكر الأنباريُّ عن رجاله عن حفص وعن أبيه عن أبي الفتح النحويِّ عن يَعْقُوبَ، ولا يقف ابنُ غالبٍ على ﴿الْغَارِ﴾، ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ بالإمالة^(١)، وذكر الحلوانيُّ عن هشامٍ إشماءَ الإعراب في مثل ﴿قَالَ اللَّهُ﴾، و﴿إِلَى اللَّهِ﴾، و﴿عَطَاءِ رَبِّكَ﴾.



على هاء تنقلب في الوصل تاء نحو ﴿حبة﴾، و﴿غشاوة﴾، وهو كما ترى يغيّر ما قاله المصنف، ويحتمل أن يكون السقط من الناسخ، والله أعلم، وهذه الفقرة من أول قول المصنف: "الزيات... إلى قوله ﴿عطاء ربك﴾" في المنتهى كما هي بتصرف قليل واختصار من المصنف، والله أعلم.

^(١) كذا نقله المصنف عن الخزاعي وفيه إبهام يوضحه كلام الخزاعي فقال في المنتهى ٢٥٥ / ١: "وكان ابنُ غالب يروى عن الأعشى أنه يقفُ بالإشارة إلى الإعراب مع الرفع والخفض، وعند التنوين، وكان يروى عن الأعشى أنه كان لا يشمُّ في الوقف الإمالةً للألف التي بعدها راءً مخفوضة إذا كان ما قبل الألف غينا معجمة نحو ﴿الغار﴾، أو صاداً غير معجمة نحو ﴿الأنصار﴾، وقال عنه أنه كان يميل عند الوقف ما قبل الألف إذا كان بعدها راءً مكسورة إلا ما استثناه كقوله: ﴿النار﴾، و﴿هار﴾، و﴿بقنطار﴾، فإذا وصل فخمه" (اهـ)، وهذا يوضح مراد المصنف، وأحسبه اعتمد على شهرة هذا عن ابن غالب وأراد الاختصار والتنصيب على الحكم بالمثال - يعني أنه ذكر مثالا لما وقعت فيه الصاد قبل الألف، ومثالا لما فيه الغين كذلك مما يستنبط منه الحكم -، غير أن هذه الطريقة قليلة الاستعمال عند أهل هذه الصناعة، والله أعلم.

فصل

في المختص بوقف حمزة

اعلم أن الهمزَ ضربان: ساكنٌ ومتحركٌ، والساكن ضربان: زائدٌ وأصليٌّ. فأما الأصلي إذا كان آخر الكلمة: فالزِيَّاتُ، وسالِمٌ، وهشامٌ طريق البكرواني يحركونها بأي حركة كانت نحو: «الْحَبَاءُ»، و«دِفْءٌ»، و«بَيْنَ الْمَرْءِ»، ويتركون الهمز أصلاً.

وأما المتوسطة الساكنة نحو: «بِئْرٍ»، و«ذَنْبٍ»، و«يُؤْمِنُ»، و«هُوَ مُؤْمِنٌ»، و«يَأْكُلُ»، و«يُؤْتِرُ»، فيقلبها الزِيَّاتُ من جنس ما قبلها إن كانت قبلها فتحة قبلها ألفاً نحو: «بَأْسٍ»، و«كَأْسٍ»، فإن كان قبلها ضمة قلبها واواً نحو: «مُؤْمِنٌ»، و«مَأْكُولٍ»، وإن كان قبلها كسرة قلبها ياءاً نحو: «بِئْرٍ»، و«ذَنْبٍ».

وأما «الرُّؤْيَا» فهو فيها بالخيار: إن شاء قلبها واواً ولم يشدد، وإن شاء شددتها كالفضل عن أبي جعفر.

وأما الزوائد نحو: «فَأُوُوا إِلَى الْكَهْفِ»، «ثُمَّ اتُّوا»، و«وَاتْتَمِرُوا»، و«يَقُولُ ائْتَنُّ لِي»، فإنه يتركها رأساً كذهب ورش.

وأما المتحركة في آخر الكلمة نحو: «دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ»، و«عَطَاءٌ»، فيشير على الهمزة بصدرة في قول الزِيَّاتِ غير العَبْسِيِّ عنه كما يعوض العُمَرِيُّ^(١)، وأما سالمٌ وسلامٌ والبكرواني فإنهم يسقطون الهمزة رأساً^(٢).

^(١) يعني كما هو معلوم من مذهب العمري عن أبي جعفر بخيال الهمزة، أي بتسهيلها بين الهمزة والألف في هذه المواضع، والله أعلم.

^(٢) قال ابن الجزري في النشر بعد أن ذكر تسهيل الهمز المتطرف للحلواني عن هشام: "وَكُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ التَّسْهِيلَ أَجْرَى نَحْوَ «دُعَاءٍ» وَ«مَاءٍ»، وَ«مَلْجَأٍ»، وَ«مَوْطِنًا» مَجْرَى الْمُتَوَسِّطِ مِنْ أَجْلِ التَّنْوِينِ الْمُبَدَّلِ فِي الْوَقْفِ أَلْفًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ"، فأراد بذلك الذين رووه عن الحلواني خاصة، فلا يتعقب عليه بما رواه المصنف هاهنا، لأن رواية البكراوي أو البكرواني عن هشام ليست من طرق النشر، والله أعلم.

فأما في ﴿مَلَجًا﴾، و﴿مَوْتَلًا﴾: فللزيَّاتِ مذاهبٌ: أحدها: (مَوَّلًا): مشدَّد، يَقلِبُ الهمزة واوًا ويُدغم الواو الأولى فيها يجرى الزائد مجرى الأصلي، والمذهب الثاني: أن يقلب الهمزة واوا ولا يدغم الأولى فيها فيخففهما ويظهرهما، والمذهب الثالث: أن تُقلب الهمزة ياء ويظهرها، والمذهب الرابع: أن يَحذف الهمزة أصلاً ويكتفي بالواو الأولى^(١).

أما في ﴿مَلَجًا﴾ فعنه مذهبان؛ أحدهما: يقلب الهمزة ألفًا ساكنة^(٢)، والثاني: تليين الهمزة ويظهرها من صدره.

فأما ﴿مِنْ مَلَجًا يَوْمِيذٍ﴾، فإن شئت قلبتها ياء مكسورة للكسرة التي فيها^(٣)، وإن شئت ألفًا ساكنة لانفتاح ما قبلها، وهذا هو الأقيس.

(١) قال ابن الجزري في النشر (١/ ٤٨٠): "وَأَمَّا ﴿مَوْتَلًا﴾ ففِيهِ وَجْهَانِ النَّقْلِ وَالْإِدْغَامِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَيُحَكِّي فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الهمزة ياءً مَكْسُورَةً عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ وَضَعْفِهِ فِي الرِّوَايَةِ، وَقِيَاسُهُ عَلَى ﴿هُزُؤًا﴾ لَا يَصِحُّ" إلى أن قال: "وَذَكَرَ وَجْهٌ سَادِسٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الهمزة واوًا مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ، حَكَاهُ الهمذليُّ، وَهُوَ أضعفُ هَذِهِ الوجودِ وَأَرْدُوها" قلت: ولا يمكن التلفظ بهذا أصلاً ولا يستطيعه اللسان ولا يمكن فيه غير الإدغام، وإلا اضطر القارئ إلى السكت على الواو الأولى الساكنة سكتة لطيفة حتى يتمكن من التلفظ بالواو الثانية منفصلة عنها كمثل السكت على الهاء من ﴿مَالِيَه هَلَكٌ﴾ ولا قائل به، وعجبا لابن الجزري أن وصف هذا المذهب بالضعف وحقه أن يوصف بالبطلان لأن الضعيف قد يكون له وجه من الصحة، وأما هذا فلا وجه له ألبتة، والله أعلم، وأما المذهب الرابع الذي ذكره المصنف فإنه لم ينص على حركة الواو بعد إسقاط الهمزة، فيحتمل أنه أراد نقل حركة الهمزة إليها وهو المسمى بالنقل فيتفق مع المذهب الأول الذي ذكره ابن الجزري، ويحتمل أنه أراد إبقاء سكونها بعد إسقاط الهمزة فينطق بها هكذا (مَوَّلًا)، فيصير وجهها سابعا غير الستة التي ذكرها ابن الجزري، وهو مع مخالفته للرسم والقياس ومع أنه لا يصح رواية فإنه أيضا يشبه بقولك ﴿مولي﴾ من الولاية، والعمل في هذه الكلمة على النقل والإدغام وهما الوجهين اللذين ذكرهما ابن الجزري أولاً، والله أعلم.

(٢) قلت: وقد ضعّف ابن الجزري هذا الوجه في النشر (١/ ٤٨٣) فقال: "وَقَدْ نَصَّ عَلَى الْبَدَلِ فِيهِ الهمذليُّ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَجْرَى الْمَنصُوبِ مَجْرَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَخْفُوضِ، لَكِنَّهُ لَمْ تَرُدِّ بِهِ الْقِرَاءَةَ"، قلت: "قد صححه أبو العلاء الهمذاني في غاية الاختصار (١/ ٢٤٩) ورواه من طريق أبي أيوب الضبي عن حمزة، قال: "وبالوجهين أخذ عنه"، وعليه فيحمل قول ابن الجزري رحمته أنه لم ترد به القراءة على طرق كتابه لا عن حمزة مطلقا، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر (١/ ٤٧٠): "وَأَمَّا مَا رُسِمَ بِغَيْرِ يَاءٍ نَحْوُ ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ فَلَيْسَ فِيهِ سِوَى وَجْهَيْنِ: إِبْدَالُهَا أَلْفًا عَلَى الْقِيَاسِ، وَالرَّوْمُ بِتَسْهِيلٍ بَيْنَ بَيْنٍ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا يَاءً عَلَى مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ

فأما ﴿جُزْءًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾، و﴿هُزْءًا﴾ فمذهبه في الأصل إسكان الزاء والفاء، وقد مر ذلك في الفرش،

أما في الوقف فله فيها مذاهب أحدها يقبلها واوًا مفتوحة، والثاني: يحذفها رأسًا، والثالث: يأتي بخيالها بين الواو والهمزة، والرابع: يشدد الزاء والفاء ويلقى الهمزة، وإنما يفعل ذلك بأن يقلب الهمزة فاءً وزاءً ثم يدغم الزاء في الزاء والفاء في الفاء، وهذا أردى المذاهب ثم الذي فوّه حذفها من غير تشديد ولا عوض، والأحسن قلبها واوًا في ﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾، وألفًا في ﴿جُزْءًا﴾ اتباعًا للمصحف، وإن كان روي عن خَلَّاد الواو في ﴿جُزْءًا﴾، فما قدمنا أولى^(١).

وأما ﴿الْقُرْءَانَ﴾، و﴿تُسْأَلُ﴾، و﴿يَسْأَلُونَ﴾، و﴿يَسْأَمُ﴾، و﴿يَسْأَمُونَ﴾، و﴿وَطَأُ﴾، و﴿شَانِئَكَ﴾، و﴿نَاشِئَةً﴾، فإن شئت أن تلقى همزة ﴿الْقُرْءَانَ﴾ وغيره على ما قبلها، وإن شئت أن تأتي بها مبتورة تشير بها من الصدر فتحملها بين الهمزة وبين ما منه حركتها، إلا أن ابن واصل في المتأخرة لا يشير إلى الألف والياء^(٢).

لِمُخَالَفَةِ الرَّسْمِ وَالرُّوَايَةِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الْهُدَلِيَّ أَحَازَ فِي (مِنْ مَلَجًا) الْيَاءَ، فَقَالَ فِيهِ يَبَاءٌ مَكْسُورَةٌ لِلْكَسْرَةِ، قُلْتُ: وَقِيَاسُ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَلَا يَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (اه).

(١) قال ابن الجزرى في النشر (١/ ٤٨٢): "وأما ﴿جُزْءًا﴾ ففيه وجهٌ واحدٌ، وهو النَّقْلُ، وَحُكِيَ فِيهِ بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى ضَعْفِهِ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ هُوَ الْإِدْغَامُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي ﴿جُزْءًا﴾ وَلَا يَصِحُّ، وَشَدَّ الْهُدَلِيُّ فَذَكَرَ وَجْهًا رَابِعًا، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا قِيَاسًا عَلَى ﴿هُزُؤًا﴾ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَمَّا ﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾، ففِيهِمَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا النَّقْلُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ، وَالثَّانِي إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَاوًا مَعَ إِسْكَانِ الرَّايِ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَفِيهِمَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنٍ كَمَا قَدَّمْنَا، وَوَجْهٌ رَابِعٌ وَهُوَ تَشْدِيدُ الرَّايِ عَلَى الْإِدْغَامِ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) يعنى المتأخرة في الذكر من قوله تعالى ﴿وَطَأُ﴾، و﴿شَانِئَكَ﴾، و﴿نَاشِئَةً﴾، ومراده أن ابن واصل عن سعدان عن سليم لا يشير فيها إلى الهمزة بل يبدلها ألفا في ﴿وَطَأُ﴾، كالذى حكيناه قبل قليل من طريق أبي أيوب الضبي، ويبدلها ياء في ﴿شَانِئَكَ﴾، و﴿نَاشِئَةً﴾، وهو الذى عليه العمل في نحو هذا عن حمزة من جميع رواياته، وأما ﴿الْقُرْءَانَ﴾ وما بعده فالعمل فيه عند أهل الأداء على الوجه الأول، الذى هو إسقاط الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها، وإن كان الوجه الثانى صحيح من جهة اللغة وقُرى به في رواية العمري عن أبي جعفر وفي بعض طرق ابن جمار عنه أيضا، لكن الصحيح عن حمزة ما تقدم، والله أعلم.

أما المتوسطة والمتحركة نحو: ﴿يُوَخَّر﴾، و﴿يُوَاخِذُ﴾، و﴿يُؤَلِّفُ﴾ وما أشبه ذلك في الأسماء والأفعال: فالعَبْسِيُّ والوزَانُ لا يقلبانها بل يهمزانها همزاً، والباقون يقلبونها ياء إذا انكسر ما قبلها وواو إذا انضم ما قبلها وألفاً إذا انفتح ما قبلها^(١)، فيقولون ﴿مِائَةً﴾، و﴿فِيَّة﴾، و﴿قُرِي﴾، و﴿اسْتَهْزِي﴾، و﴿رِيَاءَ النَّاسِ﴾.

وإن كان الوقف على آخر الكلمة فإنه جعل وسطها كآخرها.

وقد روى عن خلف ما روى عن أبي جعفر في الدرج كـ ﴿مَالِثُونَ﴾، و﴿خَاطِثُونَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ وهو القياس^(٢)، وقد روى الحسن بن عطية ﴿فَمَالِثُونَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ كالعُمَرِيُّ^(٣)، وهو قول الأَخْشَسِ.

وقد روى خالد بن يزيد الطيب: ﴿مَالِثُونَ﴾، ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بالواو وهو ضعيف جداً؛ لأنه يلغي الكسرة^(٤)، والياء في ﴿مُتَكِنًا﴾، هذه الأقاويل!، وكذلك ﴿مُتَكِينٍ﴾، و﴿مُتَكِينُونَ﴾، و﴿خَاطِثِينَ﴾، و﴿لَخَاطِثُونَ﴾.

(١) يحمل قول المصنف في المفتوحة المفتوح ما قبلها على المتطرفة نحو (ملجأ) على مذهب أبي أيوب الضبي، وعلى ما رواه المصنف عن ابن واصل، وأما المتوسطة نحو (رأيت)، فقال ابن الجزري في النشر (١/٤٣٨): "وَحَكَى أَبُو الْعِرَّ فِي كِفَايَتِهِ فِي الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ فَتْحِ إِبْدَالِهَا أَلْفًا، وَعَرَاهُ إِلَى الْمَالِكِيِّ، وَالْعَلَوِيِّ، وَابْنِ نَفِيسٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَذَكَرَهُ أَيضًا مَكِّيٌّ وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِالْمُطَرِّدِ، قُلْتُ: وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِسَمَاعٍ" (اهـ)، ويحتمل أن المؤلف قد أراد بذلك التوسع، إذ أن اللفظ بهمزة مسهلة بينها وبين الألف قريب من اللفظ بألف خالصة، وذكر المصنف الوزن هاهنا خلاف المشهور عنه، فهو يروى القراءة عن خلاد عن حمزة، والمشهور عنه تسهيل هذا النوع من الهمز ولم أر ابن الجزري ذكر عنه خلافاً في تسهيله، وأما العبسي عن حمزة فالمشهور عنه التحقيق كما ذكره المصنف، والله أعلم.

(٢) قول المصنف: "وهو القياس"، إن أراد به قياس تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر فلا يصح، لأن القياس تسهيلها بينها وبين الواو، أما إن أراد بالقياس أنه قياس مذهب حمزة في موافقة الرسم في تخفيف الهمز فيصح، والله أعلم.

(٣) يعني بقلبها ياءاً مضمومة كالعمرى عن أبي جعفر، والله أعلم.

(٤) يعني يلغي كسرة اللام ويضمها لمناسبة الواو، وتضعيف المصنف هذا الوجه بهذه العلة ليس بجيد لأن اللام تضم أيضاً على وجه إسقاط الهمزة، وهو وجه صحيح قد قرئ به في قراءة أبي جعفر وغيره أيضاً،

وأما ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾، و﴿تَطْئُوهَا﴾، و﴿يَطْئُونَ﴾، و﴿مَوْطِئًا﴾: فالصحيح ما رَوَى خلفٌ طريق المخفِيّ إغاءها، وروى أبو الأقفال قلبها ياءاً^(١)، قال الطيب: بل تكون بين الهمزة والياء، وهكذا ﴿لِيُطْفِئُوا﴾، و﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾ هذا كله في الهمزة المتوسطة، وقد مر في موضع آخر.

وقال خلف: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ يهمز الأولى ويشدد الثانية على نية الوقف يعني: يهمز ﴿هَنِيئًا﴾ ولا يهمز ﴿مَرِيئًا﴾.

وقال عبد الله بن يزيد والأزرق والفراء: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ مشددان من غير همز على الاتباع. قال خَلَاد: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ خفيفان من غير همز.

قال ابن سلم: ﴿هَنِيئًا﴾ مهموز ﴿مَرِيئًا﴾ خفيف من غير همز، وقول خلف أولى بالقياس.

فأما ﴿السُّوء﴾، و﴿شَيْئًا﴾ ففيه ثلاثة أقوال: فروى ابن هاشم ﴿السُّوء﴾، و﴿شَيْئًا﴾ يسقط الهمزة ويخفف الكلمة ولا يعوض، وروى ابن غلبون الإتيان بخيال الهمزة نحو: ﴿السُّوء﴾ ولا يشدد^(٢)، وروى خالدٌ التشديد، قال: لأنه عوض، والأصل أن تقلب الهمزة ياء وتشدد الياء في الياء، كما قالوا في سيّد وقيّم حين قلبوا الواو ياء وشددوها.

وأما ﴿الْمَوْوُدَّةُ﴾ ففيها ثلاثة أقوال روى ابن هاشم "المَوْدَّة" على وزن المَوْوَدَّة وهو أولى^(٣)؛ لأنها في المصحف بووا واحدة، وروى ابنُ غلبون "المَوْوُدَّة" يقلب الهمزة واواً

ولو قال المصنف أن العلة فيه الثقل لكان أحسن، ومن أجل هذه العلة حقق أبو عمرو وغيره ﴿تؤوى﴾، و﴿تؤويه﴾، لأن اجتماع الواو ين ثقیل، والله أعلم.

(١) قول المصنف: "فالصحيح إغاءها"، ليس مطرداً في كل ما ذكره من الكلمات، وإنما يصح في ﴿ليواطئوا﴾، وأما ﴿تطئوها﴾، و﴿يطئون﴾، فلم يأخذ بالحذف فيها بعض المحققين، مع أنه قد ذكره كثير من المصنفين، ومع موافقته للرسم، وصحته في العربية وورد التلاوة به، فقد قرأ به أبو جعفر وغيره، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٤٨٤): "وَأَمَّا نَحْوُ (يَطْئُونَ، وَيَطْئُهُمْ، وَيَطْئُكُمْ) فَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ الْحَذْفُ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ الْهَذَا بِيٍّ وَغَيْرُهُ، وَأما ﴿موطئاً﴾: فلا يصح فيها إلا إبدال الهمزة ياءاً كقول أبي الأقفال، والله أعلم.

(٢) قلت: وهذا في المرفوع والمجرور، وأما المنصوب فلا يتأتى فيه إلا الإبدال، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر (١/ ٤٨١): "وَأَمَّا (الْمَوْوُدَّةُ) فَفِيهِ أَيْضًا وَجْهَانِ: النَّقْلُ وَالْإِدْغَامُ، إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ يَضْعُفُ هُنَا لِلثَّقَلِ، وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنٍ، نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ وَجْهٌ

ويُدغمُ الواو في الواو كالموعودة، وروى الأنطاكي (المؤودة) يقلب الهمزة واوًا ويظهرها من غير تشديد وهو ضعيف جدًا.

وأما حكم ﴿نَبُؤًا الْخَصْمِ﴾ فيجوز قلبها واوًا ويجوز بين الهمزة والواو^(١).

وأما ﴿الْبَغْضَاءُ﴾: روى خالد (البغضا) من غير عوض، وقال ابن هاشم: (البغضاو): يقلب الهمزة المضمومة واوًا، قال ابن غلبون: لا بد من خيالها.

وأما قوله: ﴿بُرَاءَةٌ مِنْكُمْ﴾ فاختلف فيه على ثلاث مذاهب: قال ابن غلبون: (بُرَوا) يقلب الهمزة الأولى واوًا ويحذف الهمزة الثانية كيلا يجمع واوان فيثقل، وليس بقوي، قال ابن هاشم: "بُرَوا" يقلب الثانية واوا، لأن الوقف عليها ولا يقلب الأولى. قال جهنم: "هذا قول من لا يرى قلب المتوسط إلى ما قبلها.

وقال الأنطاكي: "بُرَوا" يقلب الهمزتين واوين وليس بصحيح، لأن الثانية يجوز أن تقلب واوا، لأنها مضمومة، فأما الأولى لو قُلبت لُقِبت ألفًا وكانت ساكنة.

قال جهنم: وهذا مذهبي فأقول: "بُرَوا" فأسكن الهمزة الأولى وأقلب الثانية واوًا^(٢).

فأما ﴿اسْتِيَّاسٌ﴾، و﴿اسْتِيَّاسُوا﴾ ففيه مذهبان أحدهما: (اسْتِيَّاسٌ) يقلب الهمزة ألفًا^(٣)، والثانية شبه ياء مشددة وقلب الهمزة ياء.

رابعٌ وَهُوَ الْحَذْفُ، وَاللَّفْظُ بِهَا عَلَى وَزْنِ الْمَوْزَعَةِ وَالْجَوَزَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِحَذْفِ حَرْفَيْنِ، وَلِكَيْتَهُ مُوَافِقٌ لِلرَّسْمِ، وَرَوَاهُ مَنْصُوصًا عَنْ حَمْرَةَ أَبُو أَيُّوبَ الضَّبِّيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَذَكَرَهُ الدَّانِيُّ، وَقَالَ: هُوَ مِنَ التَّخْفِيفِ الشَّاذُّ الَّذِي لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالسَّمَاعِ إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ يَنْفِيهِ وَلَا يُجِيزُهُ، وَكَانَ مَنْ رَوَاهُ مِنَ الْقُرَّاءِ وَاسْتَعْمَلَهُ مِنَ الْعَرَبِ كِرَةً النَّقْلِ وَالْبَدَلِ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ رَوَى هَذَا الْوَجْهَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّ عَامَةَ الْمُصَنِّفِينَ قَدْ نَصَّوْا عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^(١) وفيه أيضاً وجه ثالث، وهو إبدال الهمزة ألفًا، والله أعلم.

^(٢) يعنى الهدلى المصنف، والله أعلم.

^(٣) ذكر ابن الجزرى هذا الوجه في النشر على أنه اختيار المصنف، وردّه، وقال أنه على غير القياس، كما ردّ سائر الأوجه المذكورة هاهنا وغيرها مما ذكر في تخفيف هذه الكلمة، وصحح فيها اثنا عشر وجهًا، وهى التى عليها العمل فى هذه الكلمة، فراجعه فى محله (النشر ١/ ٤٧٤)، والله أعلم.

^(٤) نسبه ابن الجزرى فى النشر إلى المصنف، ولم يعقب عليه، فقال: "إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ فِي «اسْتِيَّاسٍ» وَبَابِهِ وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ الْأَلْفُ عَلَى الْقَلْبِ كَالْبُرِّيِّ وَمَنْ مَعَهُ، ذَكَرَهُ الْهَدَلِيُّ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قوله: ﴿بِالشُّوءِ إِلَّا﴾ فإن شئت شددت وعوضت، وإن شئت حذفته على قياس مذهبه.

وأما ﴿لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾، فإن شئت شددت الواو على القلب، وإن شئت حذفته أصلاً وأشرت إلى الضم.

وأما ﴿يُؤُودُهُ﴾، و﴿تَوَزُّهُمْ﴾، و﴿يُؤُوسَا﴾، و﴿تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾: فالأولى قلبها واواً من غير تشديد، لأنه يوافق عليه غيره^(١).

وأما قوله: ﴿سُئِلَ مُوسَى﴾: فقال الطيب - وهو مذهب الأَخْفَشِ -: تُقلب الهمزة واواً. وأما ﴿سِيءَ بِهِمْ﴾: فروى خلف عن سليم عن الزِّيَّاتِ قلبها ياء وهو الصحيح على أصله.

وأما ﴿الْبِئْسَاءُ﴾: فيقلبها ألفاً ويمدها قليلاً.

وأما ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾: فابنُ قلوفا يقلب الثانية واواً، وروي غيره بين الهمزة والواو.

وأما ﴿قَاتِلُونَ﴾، و﴿صَائِمِينَ﴾، وما كان على وزن فاعل وفاعلين فالزِّيَّاتِ فيهما عند الوقف كابن فُلَيْحٍ في الوصل^(٢).

وأما ﴿كُلُّ أَمْرٍ﴾، و﴿شَاطِئِ الْوَادِ﴾، و﴿إِنْ أَمْرٌ﴾، و﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ﴾: فقد قدمنا أنه يُشارُ في المكسورة إلى الياء، والمضمومة إلى الواو، والمفتوحة إلى الألف وإن شئت الحذف.

وأما ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ فالصحيح إذا وقف أن يشدد ولا يهمز كأبي جعفر؛ لأنه قلب الهمزة ياء وشدها وأدغمها في الأخرى، فإن شئت حذفتها أصلاً وخففت الياء.

(١) أما ﴿تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾، فقد روى إبدالها عن جماعة من القراء كأبي جعفر وورش، وغيرهما، وهو الصحيح عن حمزة، وهو القياس، وأما ﴿يُؤُودُهُ﴾، و﴿تَوَزُّهُمْ﴾، و﴿يُؤُوسَا﴾ فالقياس في تسهيل هذه الثلاثة تسهيلها بين الهمزة والواو، وقال ابن الجزري في النشر (١/٤٨٤): "وَنَصَّ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَلَى الْحَذْفِ فِي ﴿يُؤُودُهُ﴾، وَقِيَّاسُهُ ﴿يُؤُوسَا﴾ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلرَّسْمِ فَهُوَ أَرْجَحُ عِنْدَ مَنْ يَأْخُذُ بِهِ، وَقَالَ الْهَدَلِيُّ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ"، وظاهر كلامه أنه لا يمنعه، غير أن التسهيل فيه أكثر وأشهر، والله أعلم.

(٢) يعني كمذهب ابن فليح عن ابن كثير بتسهيل الهمزة بينها وبين الياء، وسبق ذكر مذهب ابن فليح في باب الهمز، والله أعلم.

فأما ﴿لِقَائِي﴾، و﴿تَلْقَائِي﴾، و﴿إِيْتَائِي﴾ فيقلب الهمزة ياء أصلاً، هذا هو الصحيح، وإن قال ابن عطية تُجعل بين الهمزة والياء^(١)، فمضى الكلام عن المتوسطة والمتأخرة.

فأما الأولى نحو: ﴿مَنْ ءَامَنْ﴾: فأكثر أصحابِ حَمْزَةِ يَنْقُلُوا الحركة فيها كورش في الوصل، قال العَبْسِيُّ والوزَّانُ والخَشْكَنِيُّ: لا تنقل فيها الحركة؛ لأن الوقف على آخر الكلام ومراعاة آخره لا أوله، وهكذا الكلام في ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةِ﴾، و﴿الْأَنْهَارِ﴾، قال أبو مزاحم الخاقاني: ﴿الْأَنْهَارِ﴾ وشبهها كلمتان، قال: لأنه يسكت عليها في الوصل ولأنها للتعريف وليس من نفس الكلمة، والصحيح أنها كالكلمة الواحدة؛ لأنه لا يصح إفراد اللام من ﴿الْأَرْضِ﴾ فلا يكون له معنى إذا أُفرد، فالأولى أن ينقل الحركة فيها.

وأما ﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾: فحكى أَبُو عَمْرٍ "ترايا" بالياء، وروي خلف ﴿تراءا﴾: بإمالة الراء مثل الأول^(٢)، وبإشارة الهمزة إلى الصدر بعد الياء، وحكى بلال بن أبي ليلى: (ترايا) بإمالتهما وهو غير حسن.

ولو وقف على قوله: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾، (ريا) يقف بكسر الراء ويزيد فيه ياءً، إلا على مذهب الأبراري فيقف (ريى) بكسر الراء والياء؛ لأن مذهبه في الوصل أن يكسر الراء والهمزة^(٣).

(١) وقول ابن عطية أيضاً صحيح معمول به، بل هو القياس، والله أعلم.

(٢) يعني مثل الوجه الأول في الإمالة، وقوله فيه: "بعد الياء"، أراد بعد إمالة الألف نحو الياء، وأما الوجه الأول المذكور فقال فيه ابن الجزري في النشر: "وَالْوَجْهُ الثَّانِي قَلْبُ الهمزة يَاءً، فَتَقُولُ: (تَرَايَا) حَكَاهُ الهمذليُّ وَعَبْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَقَدْ قِيلَ فِي تَوَجِّهِهِ: إِنَّهُ لَمَّا قَرَّبَ فَتَنَحَّتِ الرَّاءُ مِنَ الكسرة بِالإمالةِ أَعْطَاهَا حُكْمَ المَكْسُورِ، فَأَبْدَلَ الهمزة المَفْتُوحَةَ بَعْدَهَا يَاءً، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِالألفِ حَاجِزَةً، قُلْتُ: وَلَهُ وَجْهُ عِنْدِي هُوَ أَمْثَلُ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الهمزة فِي مِثْلِ هَذَا تُبَدَلُ يَاءً عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ: غَدَاةٌ تَسَايَلَتْ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ ... كِنَانَةٌ حَامِلِينَ لَهُمْ لَوَايَا، أَرَادَ (لِوَاءً) فَأَبْدَلَ مِنَ الهمزة يَاءً"، والعمل في هذه الكلمة على الوجه الأخير الذي حكاه المصنف عن بلال بن أبي ليلى، وقال فيه أنه غير حسن، يعني بإمالتهما مع تسهيل الهمزة بين بين، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر: "وَكَذَلِكَ حُكْمُ (نَثَا، وَرَأَى) لَا يَصِحُّ فِيهِ سَوَى بَيْنَ بَيْنٍ"، وعليه فلا يصح الوجهان اللذان ذكرهما المصنف، وأما الإمالة فلم يختص الأبراري عنه بإمالة الهمزة المسهلة وبقا، بل اتفقوا على إمالتها وبقا لزوال السبب المانع من إمالة الهمزة وصلًا والذي هو حذف الألف لانتقاء الساكنين، والله أعلم.

وأما ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ وأخواتها فيقف (ريبي) بإمالة الراء والياء، ومنهم من يقف بإمالة الهمزة دون إمالة الراء على حسب قراءته^(١).

وأما ﴿وَرِيَاءَ﴾: فإن شئت شددت الياء وإن شئت خففتها بياءين.

وأما ﴿يَعْبُورًا﴾، و﴿تَفْتُورًا﴾، و﴿نَبُورًا﴾^(٢)، و﴿وَيَدْرُورًا﴾ فإن شئت أن تأتي بالواو من غير إشارة وإن شئت تشير إلى الهمزة بصدرك وإن شئت بحذفها.

وأما ﴿اِقْرَأْ﴾، و﴿نَبِيٌّ﴾، و﴿تَسْوُهُمْ﴾: فأولى قلب المفتوح ما قبلها ألفًا والمكسور ياء والمضموم واوًا.

وأما ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾، و﴿الْخَاطِئِينَ﴾، و﴿بَارِيكُمْ﴾: فيقلب الهمزة ياء^(٣).

و﴿وَجَبْرَيْلَ﴾ فيه وجهان: أحدهما يقف بيائين^(٤)، والآخر الأولى بين الهمزة والياء.

وأما ﴿التَّنَاوُشُ﴾، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: فكمذهب نافع.

وأما ﴿كَانَهُ﴾، و﴿كَانَهَا﴾، و﴿رَأَتْهُ﴾ وأخواتها فكالأصبهاني عن ورش.

وأما ﴿مِيكَائِيلَ﴾: فيحتمل "ميكيل" على مذهب أهل البصرة، والصحيح أن يقف "ميكاييل" بياءين أو بخيال الهمزة، وهكذا ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، غير أن ابن أبي ليلى روى (إسرايل) مثل ﴿ميكال﴾^(٥).

(١) قلت: هي رواية الخنيسي عن خلاد عنه، وأما إبدال الهمزة ياء فلا يصح، والصحيح تسهيلها كما سبق، والله أعلم.

(٢) يعني ما كتب منها بالواو، وهي في أربعة مواضع: في إبراهيم والتغابن وموضعان في ص، وأما موضع التوبة فبالألف، وقول المصنف بحذف الهمزة إن أراد به إبدالها ألفاً على القياس فصحيح، وأما إسقاطها رأساً دون عوض فلا يصح، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر (١/ ٤٨٥): "وَمِنَ الْمَكْسُورِ بَعْدَ الْكَسْرِ مَسْأَلَةُ (بَارِيكُمْ) فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ، وَحَكَى إِبْدَالَهَا يَاءً عَلَى الرَّسْمِ وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُدَلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَتِهِ يَاءً نَحْوُ (الصَّابِئِينَ، وَالْخَاطِئِينَ، وَخَاسِئِينَ، وَمُتَكِّئِينَ) فَفِيهِ وَجْهٌ ثَانٍ، وَهُوَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ، حَكَاهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْآخِذِينَ بِاتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَحَكَى فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ، ذَكَرَهُ الْهُدَلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ" (اهـ)، ولعل المصنف أراد التسهيل بين الهمزة والياء، وأما إبدالها ياءً خالصة مكسورة فلا يصح، ولأنه سبق أن قال بضعف هذا الوجه، والله أعلم.

(٤) قال في النشر (١/ ٤٨٥): "وَنَصَّ الْهُدَلِيُّ عَلَى إِبْدَالِ هَمْزَتِهِ يَاءً، وَهُوَ ضَعِيفٌ"، والله أعلم.

(٥) والصحيح مما ذكره المصنف تسهيل الهمزة بين بين، والله أعلم.

عرّفتك أصل مذهب حمزة في الوقف ومن وافقه، فإن شدّ شيء غير هذا القياس ولم يُذكر في الأصل فاعتبر أصول المذهب وقس عليها وخرّج على ما ذكرنا من المتحركات على قياس قوله.

الباقون يقفون كما يصلون بالهمزة، ولا يقف على التنوين أصلاً، بل يقلب في المفتوح ألفاً إذا كان الألف مكتوباً في السواد والمضموم وأوّاً إذا كان مكتوباً في السواد والمكسور ياء إذا كان مكتوباً في السواد.

أما النون الخفيفة كقوله: «لنَسْفَعًا»، «وَلَيَكُونَا» فيوقف بالألف؛ لأن كتابتهما كذلك، وقد مضى الكلام في هاء التأنيث في موضعه بما يغني، والله الموفق للصواب.



كتاب الياءات

اعلم أن الياءات ضربان:

أحدهما: زوائد محذوفة في الخط والإعراب يقتضي إثباتها.

والثاني: مضافة مثبتة في السواد مختلف في إسكانها وفتحها، فنبداً بذكر المحذوفة وهي

ضربان:

أحدهما: أن تأتي آخر آية.

والثاني: أن تأتي وسطها.

وعدد الجملتين مائة وسبعة عشر ياء منها ست وثمانون أتت الياء فيها في آخر الآي، وواحد وثلاثون في وسط الآي، هذا غير الأسماء المنونة نحو: «هَادٍ»، و«بَاقٍ»، وغير الأفعال التي حذفت الياء منها في الوصل لالتقاء الساكنين نحو: «يَقْضِي الْحَقَّ»، و«يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ»، وسنذكرها فيما بعد.

أثبت الضربين جميعاً في الحالين: سلام، ويعقوب.

وافقهما ابن شنبوذ عن قبل في وسط الآي^(١).

فالياءات التي في أواخر الآي: في البقرة «فَازْهَبُونَ»، «فَاتَّقُونَ»، «وَلَا تَكْفُرُونَ»، وفي آل عمران «وَأَطِيعُونَ»، في الأعراف «فَلَا تُنظِرُونَ»، في يونس «وَلَا تُنظِرُونَ»، في هود «تُنظِرُونَ»، في يوسف «فَأَرْسَلُونَ»، «وَلَا تَقْرُبُونَ»، «تُقْنَدُونَ»، في الرعد «الْمُتَعَالِ»، «مَتَابٍ»، «عِقَابٍ»، «مَابٍ»، في إبراهيم «وَعِيدٍ»، و«دُعَائِي»، في الحجر «تَفْضَحُونَ»، و«تُخْزُونَ»، في النحل «فَاتَّقُونَ»، «فَازْهَبُونَ»، في الأنبياء «فَاعْبُدُونَ»، «فَاعْبُدُونَ» موضعان، «تَسْتَعْجِلُونَ»، في الحج «نَكِيرٍ»، في المؤمنون «كَذَّبُونَ»، و«كَذَّبُونَ»، موضعان، «فَاتَّقُونَ»، «يَحْضُرُونَ»، «ارْجِعُونَ»، «تُكَلِّمُونَ»، في الشعراء، «يُكَذِّبُونَ»، «يَقْتُلُونَ»، «سَيِّهَدِينَ»، «يَهْدِينَ»، «وَيَسْقِينَ»، «يَشْفِينِ»، «يُحْيِينَ»، «وَأَطِيعُونَ» ثمانية مواضع «كَذَّبُونَ»، في النمل

(١) وضعف ابن الجزري رحمه الله هذا الوجه عن قبل، والله أعلم.

﴿تَشْهَدُونَ﴾، في القصص ﴿يَقْتُلُونَ﴾، ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾، في العنكبوت ﴿فَاعْبُدُونِ﴾، في سبأ ﴿نَكِيرِ﴾، في فاطر ﴿نَكِيرِ﴾، في يس ﴿فَاسْمَعُونَ﴾، ﴿يُنْفِذُونَ﴾، في الصافات ﴿لُتْرِينَ﴾، ﴿سَيَّهِدِينَ﴾، في صاد ﴿عَذَابِ﴾، و﴿عِقَابِ﴾، في الزمر ﴿فَاتَّقُونَ﴾، في المؤمن ﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾، و﴿عِقَابِ﴾، في الزخرف ﴿سَيَّهِدِينَ﴾، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾، في الدخان ﴿تَرْجُمُونَ﴾، ﴿فَاعْتَرِلُونَ﴾، في قاف ﴿وَعِيدِ﴾، ﴿وَعِيدِ﴾ موضعان، في الذاريات ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾، ﴿يُطْعَمُونَ﴾، ﴿يَسْتَعْجِلُونَ﴾، في القمر ﴿وَنُذِرِ﴾ ستة مواضع، في الملك ﴿نَذِيرِ﴾، و﴿نَكِيرِ﴾، في نوح ﴿وَأَطِيعُونَ﴾، في المرسلات ﴿فَكِيدُونَ﴾، في الفجر ﴿يَسِرِ﴾، ﴿بِالْوَادِ﴾، ﴿أَكْرَمِ﴾، ﴿أَهَانِ﴾، في الكافرين ﴿وَلِيَ دِينَ﴾، فذلك ستة وثمانون ياء في آخر الآي.

أما الياءات التي في وسط الآي في البقرة ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، ﴿وَاتَّقُونَ﴾، في آل عمران ﴿وَمَنْ أَتَّبَعْنَ﴾، ﴿وَوَخَّافُونَ﴾، في المائدة ﴿وَأَخْشُونَ﴾، في الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾، في الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾، في هود ﴿فَلَا تَسْأَلِنِ﴾، و﴿تُخْزُونَ﴾، ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، في يوسف ﴿تُؤْتُونَ﴾، في إبراهيم ﴿أَشْرَكْتُمُونَ﴾، في سبأ ﴿أَخْرَجْتِنِ﴾، و﴿الْمُهْتَدِ﴾، في الكهف ﴿يَهْدِينَ﴾، ﴿إِنْ تَرَنِ﴾، ﴿أَنْ يُؤْتِينَ﴾، ﴿تُعَلِّمِنِ﴾، ﴿الْمُهْتَدِ﴾، ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾، في طه ﴿تَتَّبَعْنَ﴾، في الحج ﴿وَالْبَادِ﴾، في النمل ﴿أَتَمِدُونِ﴾، في سبأ ﴿كَالْجَوَابِ﴾، في المؤمن ﴿أَتَّبِعُونَ﴾، في عسق ﴿الْجَوَارِ﴾، في الزخرف ﴿وَاتَّبِعُونَ﴾، في ق ﴿الْمُنَادِ﴾، القمر ﴿الدَّاعِ﴾، و﴿الدَّاعِ﴾ موضعان فذلك أحد وثلاثون ياء.

وافقهما مكِّي في قول مجاهد، وحמיד، وابن كثير في الحاليين في أحد عشر موضعاً: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، و﴿نَبْغِ﴾، ﴿تَتَّبَعْنَ﴾، ﴿أَتَمِدُونِ﴾، ﴿وَالْبَادِ﴾، ﴿كَالْجَوَابِ﴾، ﴿الْجَوَارِ﴾، ﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾، و﴿الْمُنَادِ﴾، و﴿يَسِرِ﴾.

زاد مجاهد في ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾، و﴿الْمُنَادِ﴾، و﴿يَسِرِ﴾ مثل ﴿وَعِيدِ﴾ في الوصل.

قال أبو الحسين: ابن فليح الوصل فقط ولا أعرف هذا.

زاد القَوَّاسُ والبزِّيُّ ﴿تَوْتُونٌ﴾، و﴿الْمُتَعَالِ﴾، و﴿دَاعٍ﴾^(١)، و﴿دُعَاءٍ﴾، و﴿أَخْرَتَنِ﴾، و﴿يَهْدِينَ﴾، و﴿تَرَنَ﴾، و﴿يُؤْتِينَ﴾، و﴿تُعَلِّمَنِ﴾، و﴿أَتَبِعُونِ﴾، و﴿يَدْعُ الدَّاعَ﴾^(٢)، و﴿إِلَى الدَّاعِ﴾، و﴿بِالْوَادِ﴾، و﴿أَكْرَمَنِ﴾، و﴿أَهَانَنِ﴾ وفي مواضع خلاف بينهم أبيّتها إن شاء الله تعالى.

روى ابنُ شنبوذ وابنُ مجاهد عن قنبل في قول أبي الحسين ﴿أَكْرَمَنِ﴾، ﴿أَهَانَنِ﴾ بغير ياء في الحالين. وقال: الزينبيُّ عن الفليحي في قوله ﴿بياء الوصل دون الوقف﴾، وقال أيضاً: ابن المنادي عن ابن فليح بغير ياء في الحالين، وعن الفليحي وابن مجاهد ﴿يَدْعُ الدَّاعَ﴾ بغير ياء في الحالين، و﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بياء في الوصل، وروى ابن شنبوذ عن قنبل في قوله: ﴿تَوْتُونٌ﴾ بياء في الوصل، و﴿تَرْجُمُونَ﴾، و﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ بياء في الحالين، و﴿عَدَابِ﴾، و﴿دُعَاءٍ﴾، و﴿الْمُتَعَالِ﴾ بياء في الوقف، كله في قول أبي الحسين وليس بشيء^(٣).

قال أبو الفضل الرازي: ﴿دُعَائِي﴾ في إبراهيم: الفليحي في حالين وليس بصحيح.

(١) كذا وقع هاهنا، وأظنه سبق قلم من الناسخ، ولأن ﴿الداع﴾ في البقرة متفق على حذفه عن ابن كثير، والله أعلم.

(٢) قال ابن الجزري في النشر (٢/١٨٣): "وَاتَّفَقَ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَوَرِثُ وَالْبَرْزِيُّ، عَلَى الْإِثْبَاتِ فِي ﴿يَدْعُ الدَّاعَ إِلَى﴾، وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنَ الْقَمَرِ، وَذَكَرَ الْهَدَلِيُّ الْإِثْبَاتَ أَيْضًا عَنْ قُنْبَلٍ، وَهُوَ وَهُمْ" وذلك أن قنبلًا قد أخذ القراءة عن القواس بإسناده إلى ابن كثير، والله أعلم،
(٣) يعني في قول أبي الحسين الخبازي، والله أعلم.

(٤) قال ابن الجزري في النشر (٢/١٨٣): "اتَّفَقَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ عَلَى الْإِثْبَاتِ فِي ﴿تَوْتُونٌ﴾ فِي يَوْسُفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أُصُولِهِمْ إِلَّا أَنَّ الْهَدَلِيَّ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ شَنْبُوذٍ فِي رِوَايَةِ قُنْبَلٍ حَدْفَهَا فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ وَهُمْ"، وقال أيضاً: "وَأَمَّا ﴿الْمُتَعَالِ﴾، وَهُوَ فِي الرَّعْدِ فَوَافَقَهُ عَلَى الْإِثْبَاتِ فِي الْحَالَيْنِ ابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَتَيْهِ مِنْ غَيْرِ خِلافٍ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْ ابْنِ شَنْبُوذٍ عَنْ قُنْبَلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الطَّبَرِيِّ حَدْفَهَا فِي الْحَالَيْنِ، وَمِنْ طَرِيقِ الْهَدَلِيِّ حَدْفَهَا وَقَفًا وَالَّذِي نَأْخُذُ بِهِ هُوَ الْأَوَّلُ" (أهـ)، وظاهر كلامه رحمته يوهم أن الوهم فيه من المصنف، وليس ذلك بصواب، كما هو ظاهر من كلام المصنف، لأنه قد أنكره على أبي الحسين الخبازي، وإنما ذكره لينبه على الغلط فيه، والله أعلم.

قال الخزاعي: ابن مجاهد والواسطي عن قنبل **﴿دُعَايِ﴾** في الوصل: اللهبان، والفليحي في الحالين، وزعم: ابن شنبوذ عن قنبل في الوقف بياء وهذا الخَلِيْطُ^(١)، وقال في **﴿يَدْعُ الدَّاعِيَ﴾**: الفليحي بغير ياء في الحالين، وقال في **﴿أَكْرَمَنِ﴾**، و**﴿أَهَانَنِ﴾** قنبل طريق الزينبي والبزي بكماله بياء في حالين، وقال في **﴿الْمُتَعَالِ﴾**: بياء في الحالين: مكى إلا الفليحي واللهبي، وبياء في الوقف: قنبل طريق ابن الصلت والخزاعي والهاشمي، والزينبي عن البزي، كل ذلك فيه خلل^(٢).

ووافق نصر بن علي عن ابن محيصن في: **﴿دُعَائِي﴾**، زاد علي ابن الحسين عنه: **﴿تُوْتُونِ﴾**،

أما سهلٌ فما كان في وسط الآي إن كان لاما من الفعل نحو: **﴿الدَّاعِي﴾**، و**﴿وَالْبَادِ﴾**، و**﴿كَالْجَوَابِ﴾**، و**﴿الْجَوَارِ﴾**، و**﴿يَأْتِي﴾**، و**﴿تَبْعِي﴾**، وأشباهها فيثبت في الحالين وإن لم تكن لاما من الفعل في وسط الآي نحو: **﴿فَاتَّقُونِ﴾**، و**﴿دَعَانِ﴾**، و**﴿وَمَنْ أَتَبَعَنِ﴾** وأشباهها ببياء في الوصل دون الوقف، وكذلك إن كانت في آخر الآي لاما من الفعل نحو: **﴿الْمُتَعَالِ﴾**، و**﴿التَّلَاقِ﴾**، و**﴿التَّنَادِ﴾**، وأشباه ذلك يُثَبِّتُهَا في الوصل، وإن لم تكن لاما من الفعل وهي في آخر الآي فلا يثبتها أصلا نحو: **﴿فَارْهَبُونِ﴾**، و**﴿وَاتَّقُونِ﴾**.

أثبت ابن مقسم في الوصل ما أثبتته في الحالين^(٣)، وربما فتح الياء في آخر الآي مثل **﴿فَارْهَبُونِ﴾**، و**﴿وَاتَّقُونِ﴾**، وهو خطأ لأنها غير مثبتة في السواد.

(١) كذا في الأصل، وقال ابن الجزري في ذكر هذه الياء (٢/١٩٠): "وَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِثْلُ ابْنِ شَنْبُوذَ، وَعَنِ ابْنِ شَنْبُوذَ الْإِثْبَاتَ فِي الْوَقْفِ أَيْضًا ذَكَرَهُ الْهَدَلِيُّ، وَقَالَ: هُوَ تَخْلِيْطٌ" ويحتمل أن يكون ابن الجزري رواه بالمعنى، ثم قال **﴿قُلْتُ﴾**: "وَبِكُلِّ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ قَرَأْتُ عَنْ قُنْبَلٍ وَصَلًا، وَوَقْفًا، وَبِهِ أَخَذُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ".

(٢) نقل ابن الجزري في النشر (٢/١٨٦) اختلاف أقوال المصنفين فيما ورد عن ابن شنبوذ عن قنبل في هذه الياءات، ثم قال: "وَلَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي الْإِخْتِلَالَ وَالْإِضْطِرَابَ، وَقَدْ نَصَّ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْيَاءَاتِ غَلَطٌ، قَطَعَ بِذَلِكَ وَجَزَمَ بِهِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ غَيْرُهُ، وَقَالَ الْهَدَلِيُّ: كُلُّهُ فِيهِ خَلَلٌ" **﴿قُلْتُ﴾**: "وَالَّذِي أَعُوَّلُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَصَحَّ عَنْ قُنْبَلٍ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْأِيْمَةُ الْمُؤْتَوِّقُ بِهِمْ وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْهَادِي لِلصَّوَابِ"، (اه)، والله أعلم.

(٣) يعني ما أثبتته سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني في الحالين، والله أعلم.

وأما أبو عمرو: ففي رواية العباس وعبد الوارث طريق المنقري فكابن مقسم، والباقون عن أبي عمرو يثبتون في الوصل ما كان في وسط الآي ويزيدون عليه من آخر الآي ﴿دُعَائِي﴾، و﴿يَسِر﴾.

قال أبو الحسين: روى ابن برزة ﴿دُعَائِي﴾ بغير ياء في الحالين، قال الخزاعي: وهكذا عصام^(١) وابن جبير، وقال الخبازي عن أبي حمدون: أن اليزيدي رجع عن إثبات ﴿يَسِر﴾ وبه قرأت، وقال: خير في ﴿أَكْرَمَن﴾، و﴿أَهَانِن﴾، وبه قال الجماعة. وافق الكسائي في ﴿يَوْمَ يَأْت﴾، و﴿نَبْغِي﴾.

زاد قتيبة طريق الوليد ﴿أَشْرَكْتُمُونِي﴾، و﴿يَسِر﴾، وأبو خالد عنه في ﴿دُعَائِي﴾، ﴿وَأَتَقُون﴾، و﴿أَشْرَكْتُمُون﴾، ﴿يَسِر﴾، ﴿فَكِيدُون﴾ في المرسلات، وافق الرستم عن نصير في ﴿يَسِر﴾.

قال الرازي: ابن سنان والثغري في ﴿يَسِر﴾ كذلك والنهشلي وابن عيسى عن نصير. الزيات أثبت في الوصل ﴿دُعَائِي﴾، وفي الحالين ﴿أَتَمِدُونِن﴾، وقال أبو الحسين: الرفاعي عنه ياء في الوقف دون الوصل، وليس بشيء. البرجمي ﴿دُعَائِي﴾ يثبتها في الحالين.

الخرزاز^(٢) مثل الزيات في ﴿دُعَائِي﴾، زاد الخزاعي أبا بشر كالخرزاز قال: وابن كيسة عن حمزة لم يثبتها،

روى هشام ﴿مَّمَّ كِيدُون﴾ بياء في الحالين، قال أبو الحسين: غير البلخي وهو الصحيح. أما أهل المدينة: فأبو جعفر طريق الفضل وإسماعيل وأبو مروان مثل أبي عمرو في وسط الآي إلا في ﴿كَالْجَوَاب﴾، فإنه عن أبي جعفر بغير ياء، زاد الفضل عنه ﴿التَّلَاق﴾، و﴿التَّنَاد﴾^(٣) كإسماعيل طريق البلخي في قول الخزاعي إلا أن الفضل وإسماعيل زادا من آخر الآي ﴿يَسِر﴾، و﴿دُعَائِي﴾، و﴿أَكْرَمَن﴾،

(١) هو عصام بن الأشعث يروى عن اليزيدي عن أبي عمرو، وكذلك أحمد بن جبير، والله أعلم.

(٢) عن هبيرة عن حفص، وأبو بشر هو الوليد بن مسلم عن ابن عامر، والله أعلم.

(٣) الفضل هو ابن شاذان يعنى: بإسناده إلى ابن وردان عن أبي جعفر، والله أعلم.

و «أَهَانِي»^(١).

أما قالون والمسيبي فلا يعتبران وسط الآي ولا آخرها ولكن يثبتان مواضع معدودة وهي «وَمَنْ اتَّبَعَنِي»، و «يَوْمَ يَأْتِي»، وما في سبحان والكهف وطه^(٢)، و «أَتَمِدُّونَ»، و «الْجَوَارِ»، و «الْمُنَادِ»، و «إِلَى الدَّاعِ»، و «يَسِرَ»، و «أَكْرَمَنَ»، و «أَهَانِي» وهي ثمانية عشر موضعا، زاد المسيبي والشذائي عن أبي نسيط «وَأَتَّبِعُونَ»^(٣).

حذف سالم «اتَّبَعَنِي»، و «الْمُهْتَدِ» فيهما، وأثبت في الوصل «حَتَّى تُؤْتُونَ»، وفي الزخرف «وَأَتَّبِعُونَ»، أبو عون عن الحلواني «الدَّاعِ» بغير ياء، و «دَعَانِي» بياء، ضده أبو نسيط.

روى الشذائي عن ابن حماد عن الحلواني «وَأَتَّبِعُونَ» في الزخرف بياء في الوصل، هذا كله قول أبي الحسين^(٤).

أما ورش في روايته وأبو مروان فيثبان في البقرة «الدَّاعِ»، و «دَعَانِي»، وفي آل عمران «وَمَنْ اتَّبَعَنِي»، وفي هود «فَلَا تَسْأَلُنِي»، و «يَوْمَ يَأْتِي»، وفي إبراهيم «دُعَائِي»، وفي سبحان «الْمُهْتَدِي»، و «أَخْرَجْتَنِي»، في الكهف «الْمُهْتَدِي»، «يَهْدِينِي»، «تَرْنِي»^(٥).

(١) كذا ذكره المصنف عن الفضل ابن شاذان من بين الرواة عن أبي جعفر، ومفهومه أن ابن جَمَازٍ والعمرى لا يثبتان هذه الياءات، وهو خلاف المشهور عنهما، فأما ابن جَمَازٍ فروى عنه ابن سوار في المستنير وأبو الكرم في المصباح إثباتها، وأما العمرى فروى عنه إثباتها أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار، وأبو الكرم في المصباح، ولم أر ابن الجزرى رحمته ذكر قول المصنف هاهنا، ولا تعقبه، والله أعلم.

(٢) يعني وما وقع في سورة الإسراء والكهف وطه من الياءات، وسبق أن استقصاها المصنف قبل قليل، والله أعلم.

(٣) قال في النشر (١٨٦/٢): "وَأَنْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ عَنِ الشَّذَائِيِّ عَنِ أَبِي نَسِيطٍ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي «وَأَتَّبِعُونَ» فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ عَنْهُ، وَعَنْ أَبِي نَسِيطٍ، وَإِنَّمَا وَرَدَ ذَلِكَ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْوَانَ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ".

(٤) يعني عن قالون أيضا، والصحيح من طريق الحلواني عنه الحذف فيها أيضا، كما تقدم في التعليق السابق، وانظر جامع البيان (١٥٨١/٤)، والله أعلم.

(٥) هذه الياء هي مما اختلف فيه الرواة عن ورش، فأسكنها الأزرق، وفتحها الباقون عنه، وذكرها هاهنا في المتفق عليه عن ورش يُحتمل أنه سبق قلم، ويُحتمل أنه ذكرها تبعا للخزاعي فإنه ذكر إثباتها لجميع

﴿يُؤْتِينِي﴾، ﴿تُعَلِّمَنِي﴾، و ﴿نَبَغِي﴾، وفي طه ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾، في الحج ﴿وَالْبَادِي﴾، في النمل ﴿أَتَمِدُّوَنِي﴾، وفي القصص ﴿يُكذِّبُونِي﴾، وفي سبأ (الْجَوَابِي)، وفي يس ﴿يُنْقِذُونِي﴾، وفي الصافات ﴿لَتُرْدِينِي﴾، وفي حم المؤمن ﴿التَّلَاقِي﴾، و ﴿التَّنَادِي﴾، وفي عسق ﴿الْجَوَارِي﴾، وفي الدخان ﴿تَرْجُمُونِي﴾، و ﴿فَاعْتَرِلُونِي﴾ وفي قاف ﴿الْمُنَادِي﴾، و ﴿وَعِيدِي﴾، وفي القمر ﴿الدَّاعِي﴾ فيهما، و ﴿نُذِرِي﴾ في ستة مواضع، و ﴿نَذِيرِي﴾ في الملك، ﴿وَعِيدِي﴾، ثلاثة مواضع، و ﴿نَكِيرِي﴾ أربع مواضع، واتفقا على ﴿يَسْرِي﴾، و ﴿أَكْرَمَنِي﴾، و ﴿أَهَانَنِي﴾ في الفجر فهذه سبع وأربعون موضعا.

زاد ورش وأحمد بن صالح عن قالون [بِالْوَادِ] ^(١) بالياء وهكذا أبو زيد في قول الخزاعي، ابن شنبوذ عن ورش ﴿يُكذِّبُونِ﴾، و ﴿دَعَانِ﴾ بغير ياء ^(٢)، ابن عيسى عنه ^(٣) ﴿أَتَبْعُونِي﴾ في المؤمن بياء.

فتح أبو عدى عن ابن سيف ﴿تَرْنِ﴾ وهو قبيح.

قال أبو الحسين: الأصفهاني ويونس عن ورش ﴿تَرْنِ﴾ بياء في الوصل دون غيرها.

هذه الزوائد مستقصاة لا نعيد ذكرها بعد هذا.



الرواة عن ورش، ولم يستثن إلا طريق ابن شنبوذ عن الأزرق، فهي عنده عن الأزرق بالخلاف، وقد أعاد المصنف ذكرها بعد قليل بالإثبات عن الأصبهاني ويونس، فيحتمل أنه أراد أن يجمل ذكر الياءات هاهنا ثم فصلها بعد، والله أعلم.

^(١) زيادة من المحقق، والتصحيح من المنتهى للخزاعي، ولا بد منها ليستقيم السياق، وأبو زيد المذكور هو سعيد بن أوس يروى عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٢) قال في النشر (١٨٣/٢): "وَذَكَرَ ابْنُ شَنْبُوذَ عَن وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْحَدْفَ فِي (دَعَانِ)، قَالَ الدَّانِي: وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ، قُلْتُ: قَالَ فِي الْكَامِلِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ"، ولم يذكر ﴿بِكَذِّبُونِ﴾، وهما في المنتهى (١/٣١٩، ٥٢٢) للخزاعي كما ذكرهما المصنف، والصحيح ما قاله ابن الجزري ^(٣)، والله أعلم.

^(٣) قلت: وهذه الياء أيضًا مما أثبتته الأصبهاني عن ورش، فإن كان هذا تنمة ما رواه الخزاعي، فإنه ذكر الأصبهاني مع ابن عيسى، وأظنه سقط على الناسخ لأن ابن الجزري لم يذكر في النشر خلافًا عن الأصبهاني فيها، والله أعلم.

فصل

فيما ذهبت الياء فيه في الوصل لالتقاء الساكنين

وهي ثمانية عشر موضعا^(١)، من ذلك في النساء ﴿يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وفي المائدة ﴿وَإِخْشَاءِ الْيَوْمِ﴾، وفي يونس ﴿نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾، ومثله في الأنبياء، وفي الأنعام ﴿يَقْضَى الْحَقُّ﴾ على قول من قرأ بالضاد المعجمة، وفي طه ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ وكذلك في النازعات، وفي الحج ﴿لِهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وفي النمل ﴿وَادِ النَّمْلِ﴾، ﴿بِهَادِي الْعُمَى﴾، ومثله في الروم، وفي القصص ﴿الْوَادِي الْأَيْمَنِ﴾، وفي ياسين ﴿يُرْذَن الرَّحْمَنُ﴾، وفي الصافات ﴿صَالِي الْجَحِيمِ﴾، وفي قاف ﴿يُنَادِي الْمُنَادِي﴾، وفي القمر ﴿تُغْنِي النَّذْرُ﴾ ومثله في يونس ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ﴾، وفي سورة الرحمن ﴿الْجَوَارِ الْمُنشآتُ﴾، وفي التكويد ﴿الْجَوَارِي الْكُنْسِ﴾: وقف يعقوب وسهل وسلام على الكل بالياء، وليس هذا من جنس قوله: ﴿حَاضِرِي﴾ وأخواتها؛ لأن الياء هناك للجمع.

وافق عباسٌ وعليٌّ في ﴿وَادِ النَّمْلِ﴾.

قال الخبازي: أبو عمرو، وليس بصحيح؛ لأن الجماعة بخلافه.

زاد عليٌّ ﴿بِهَادِ﴾ في النمل، قال أبو الحسين: حيث وقع، وكذا قال في ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾، وليس بشيء.

وافق أبو عدي عن ورش في ﴿صَالِ﴾^(٢).

^(١) ما ذكره المصنف من جملة العدد خلاف ما فصله، فقد ذكر تسعة عشر موضعا، ولعله لم يعدد قوله تعالى في النمل: ﴿بِهَادِ الْعُمَى﴾، لأنه لا خلاف فيها بين القراء في إثباتها لثبوتها في جميع المصاحف، لكن يشكك عليه أن المصنف حكى فيه خلافا كما سيأتي، وعدها ابن الجزري سبعة عشر موضعا فذكر ﴿ومن يؤت الحكمة﴾ على قراءة يعقوب، وأسقط قوله ﴿وما تغن الآيات﴾ في يونس، وقوله ﴿ننجى المؤمنين﴾ في الأنبياء، والله أعلم.

^(٢) قال ابن الجزري في النشر (٢/ ١٤١): "وَأَنْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ عَنْ أَبِي عَدِيِّ عَنِ ابْنِ سَيْفٍ عَنِ الْأَزْرَقِيِّ بِالْيَاءِ فِي ﴿لَصَالِ الْجَحِيمِ﴾ مِثْلَ يَعْقُوبَ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ"، والله أعلم.

وأما ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾: ففتحها في الوصل مدني، بصري غير أيوب وروح وسهل وسلام، وحفص، وابن فليح.

قال مجاهد^(١): من فتحها في الوصل لزمه أن يقف عليها بالياء.

قال الخزاعي: وقف عليها ابنُ سعدان وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بغير ياء. أما سلامٌ ويعقوبٌ فعلى أصلهما.

الباقون بغير ياء في الوقف، والأصل في هذا الباب أنما كتب بالياء في الإمام فالوقف عليه بالياء للجماعة، وما كتب، نعني: بغير ياء فعلى ما فصلت.

أما ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ﴾: فقرأها يعقوب بكسر التاء، قال الجماعة عنه يجب أن يقف عليها بالياء، قلت: وهذا لا يلزم؛ لأن الياء محذوفة بالشرط فلا يجوز إثباتها بحال إلا أن لا يعمل الشرط في اللغة المجهولة^(٢) فيجوز ذلك.

وأما ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾: فأثبت ياءها ابنُ مجاهد عن قنبل والواسطي عن ابن بكرة عنه في الحالين، ويعقوبٌ طريق البخاري في قول الخزاعي.

وأما ﴿تَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾: فأثبتها القواسم غير ابن مجاهد وقفًا ووصلاً. الباكون من أهل الحجاز يكسرون العين من غير وصلها بياء.

الباقون بالجزم.

وأما ﴿يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في الزمر: ففتحها البرجمي والشموني، وكذلك ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾.

وافقهما عباس، وشجاع، وابنُ اليزيدي، وأبو حمدون وابنُ سعدان، والسوسي، وأوقية، وأبو أيوب في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾، زاد عباس ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾، قال ابنُ مهران: ﴿يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يقف البرجمي عليها بالياء.

^(١) يعنى ابن مجاهد، أبا بكر أحمد بن موسى، والله أعلم.

^(٢) يريد على لغة من قال: ألم يأتيك والأنباء تنمى...، حيث أثبت الياء مع الجزم، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ﴾ في يوسف، حيث روى إثبات الياء فيها عن قنبل عن ابن كثير، وقول المصنف أن إثبات الياء غير جائز يحمل على أنه أراد نفى القياس في مثل ذلك لأن إثبات هذه الياء جاء على غير القياس، وإنما يقتصر فيه على السماع وما صح فيه النقل، والله أعلم.

أما ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾: فالمفضل، وأبان، وأبو بكر غير البرجمي يفتحون الياء في الوصل، وهي في مصاحف أهل الشام والمدينة ثابتة، ويقرأها مكِّي وإسحاقُ طريق ابنه وكوفي غير من ذكرنا بغير ياء في الوصل والوقف، وقف عليها كلها يعقوبٌ وسلامٌ بالياء، وافقهما البرجمي في ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾. قال ابنُ مجاهد: من قرأ في الوصل بفتح الياء يجب أن يقف بالياء، ومن لم يفتح يقف بغير ياء.

أما أهل البصرة في ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ فكأهل المدينة . وفتح الرفاعي عن يحيى في سبحان ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾ ، كل [القراء] ^(١) يقفون عليها بالياء؛ لأنها ثابتة في السواد.



(١) في الأصل: كل الياء، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

فصل

في المنونات

وهي خمسون في ثلاث وأربعون موضعاً^(١)، في البقرة ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾، وهكذا في الأنعام [والنحل] ستة مواضع^(٢)، وفي النساء ﴿تَرَاضٍ﴾^(٣)، وفي الأنعام أيضاً ﴿لَا تٍ﴾، وفي المائدة ﴿حَامٍ﴾، وفي الأعراف ﴿غَوَاشٍ﴾، وفيها ﴿أَيْدٍ﴾، وفي التوبة ﴿هَارٍ﴾ على من قال بالقلب، وفي يونس ﴿لَعَالٍ﴾، وفي يوسف ﴿نَاجٍ﴾، وفي الرعد ﴿هَادٍ﴾ موضعان، و﴿وَاقٍ﴾ موضعان، و﴿مُسْتَخْفٍ﴾، و﴿وَالٍ﴾، وفي إبراهيم ﴿بِوَادٍ﴾، و﴿قَطْرِءَانٍ﴾ على مذهب زيد وبن مقسم، وفي النحل موضعان ﴿بَاقٍ﴾، و﴿مُفْتِرٍ﴾، وفي مريم ﴿لِيَالٍ﴾، وفي طه ﴿قَاضٍ﴾، وفي الشعراء ﴿وَادٍ﴾، وفي النور ﴿زَانٍ﴾، وفي العنكبوت ﴿لَا تٍ﴾، وفي الزمر ﴿هَادٍ﴾ موضعان، و﴿بِكَافٍ﴾، وفي المؤمن ﴿هَادٍ﴾، و﴿وَاقٍ﴾، وفي الرحمن ﴿فَانٍ﴾، و﴿ءَانٍ﴾، و﴿دَانٍ﴾، وفي لقمان ﴿جَارٍ﴾، وفي الحديد ﴿مُهْتَدٍ﴾، و﴿مُعْتَدٍ﴾ ثلاث مواضع في قاف، والقلم، والمطففين، وفي الحاقة ﴿لِيَالٍ﴾، و﴿مُلَاقٍ﴾، وفي القيامة: ﴿رَاقٍ﴾، وفي الفجر ﴿لِيَالٍ﴾: فالضريير عن يعقوب، وابن مقسم، وابن شنبوذ عن قبل يقفون بالياء على الكل^(٤).

(١) كذا عدها المصنف أو كذا وقع هاهنا، وهو غير مستقيم، وعدتها على ما فصلها: تسعة وعشرون حرفاً في خمسة وأربعين موضعاً، وأسقط المصنف: ﴿من موصٍ﴾ في البقرة فلم يذكرها، و﴿تراضٍ﴾ فيها كذلك واقتصر على ذكر موضع النساء، و﴿أيدٍ﴾ في الأعراف موضعين ولم يذكر إلا واحداً، فتصبح العدة على الصواب ثلاثين حرفاً في ثمانية وأربعين موضعاً، وعدها ابن الجزرى في النشر سبعة وأربعين لأنه لم يعدد ﴿قَطْرِءَانٍ﴾ في إبراهيم، لخروجها عن طرقة، والله أعلم.

(٢) يريد ثلاثة ﴿بَاغٍ﴾، وثلاثة ﴿عَادٍ﴾، قهي ستة في العدد، وما بين المعكوفتين مؤخر عن موضعه في المخطوطة بعد قوله ﴿لَا تٍ﴾، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) وموضع آخر في البقرة، ولعله سقط من الناسخ، أو سها المصنف عنه كما تقدم، والله أعلم.

(٤) قال ابنُ الجزرى في النشر (١٣٧/٢): "وَأَنْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ فِي الْكَامِلِ عَنِ ابْنِ شَنْبُودَ عَنْ قُنْبُلٍ بِالْوَقْفِ بِالْيَاءِ عَلَى سَائِرِ الْبَابِ"، والضريير المذكور هو الحسن بن مسلم بن سفيان يروى عن أبيه وزيد وروح وجماعة من أصحاب يعقوب عنه، والله أعلم.

قال ابن مهران يعقوب بكماله يقف على الكل بالياء وليس بصحيح؛ لأنه خلاف الجماعة والمفرد^(١).

وافق ابن كثير إلا الفليحي، وابن محيصن في الرعد في خمس مواضع ﴿هَادٍ﴾ موضعان، و﴿وَأَقِي﴾ موضعان، و﴿وَالِ﴾ وهكذا ﴿بَاقٍ﴾ في النحل، و﴿هَادٍ﴾ في المؤمن. وافق ابن شنبوذ عن النحاس وأبو عدي جميعا عن ورش في ﴿قَاضٍ﴾، وفي ﴿بَاغٍ﴾ مخير^(٢).

فالجمله مائة واثنان وتسعون وهي الزوائد والذاهبات في الوصل والمثبتات في الأفعال والمنونات.



^(١) قال في النشر في الموضوع المذكور أيضا: "وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْجَمِيعِ وَقَفًّا، وَلَا أَعْلَمُهُ رَوَاهُ غَيْرُهُ" والله أعلم.

^(٢) قال في النشر أيضا: "وَأَنْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ شَنْبُوذَ عَنِ النَّحَّاسِ وَعَنْ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ سَيْفٍ كِلَاهِمَا عَنِ الْأَزْرَقِيِّ عَنْ وَرْشٍ، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي ﴿قَاضٍ﴾، وَفِي ﴿بَاغٍ﴾ مُخَيَّرَ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

فصل

في ياءات الإضافة

اعلم أن السُّورَ ضربان: ضرب ليس فيه ياء إضافة كالحمد، والنساء، والروم، والأحزاب، والجاثية، والفتح، والحجرات، والطور، والنجم، والرحمن، والواقعة، والحديد، والممتحنة، والجمعة، والطلاق، والمعارج، والقيامة، والإنسان، والمرسلات، والنبأ، والنازعات، وعبس، وكورت، وانفطرت، والمطففين، والانشقاق، والبروج، والطارق، والأعلى، والغاشية، والبلد، والشمس، والليل، والضحي، وألم نشرح، والزيتون، والعلق، والقدر، ولم يكن، وإذا زلزلت، والعاديات، والقارعة، ألهاكم، والعصر، والهمزة، والفيل، وقريش، والماعون، والكوثر، والنصر، وتبت، والإخلاص، والفلق، والناس، فذلك أربع وخمسون سورة.

الباقي ستون سورة، وجملة ياءات الإضافة تسع مائة وموضعان^(١)، وهي ضربان: ضرب تلقته همزة، وضرب لم تلقه، والضربان يقتسمان إلى قسمين: أحدهما ما حذف فيه الياء للنداء، فلا يجوز إثباتها أصلاً مثل قوله ﷻ ﴿يَا قَوْم﴾، و﴿رَبِّ هَبْ لِي﴾ فلا يختلف في حذف هذه الياء، إلا في العنكبوت ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وفي الزمر ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ ءَسْرَفُوا﴾.

^(١) قال أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (١ / ٣٣١): "ثمانمائة واثنين وثمانين ياء هي جملة الباب على قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو، وثلاث وثمانين ياء على قراءة يزيد ونافع، وإحدى وثمانين على قراءة أهل الكوفة ويعقوب"، قال: "وذكر بعضهم أن جملة ياءات الإضافة تسعمائة واثنان"، قلت: وأحسبه أراد المصنف، وعدها ابن الجزري ثمانمائة وست وسبعون ياء، وذكر أن بعضهم أوصلها إلى ثمانمائة وثمانين آية بإدخالهم ﴿ءَاتَانِ اللَّهُ﴾، و﴿فبشر عباد﴾، و﴿ألا تتبعن﴾، و﴿أف عصيت أمري﴾ في المختلف فيه منها، قال: "والصواب في هذه الأربع أنها من الزوائد لحذفها في الرسم"، وعلى كل حال فما أوصلوها إلى العدد الذي ذكره المصنف، لكنني أحصيتها على التفصيل الذي ذكره المصنف بعد قليل فبلغت تسعمائة وخمسا وستين ياء، والله أعلم.

وأما إذا لم يكن في النداء نحو: «إِنِّي جَاعِلٌ»، «وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ»، «وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ» وأشبه ذلك: ففتحها ابن مقسم في اختياره وإن لم تأت بها بعد همزة، طالت الكلمة أو قصرت.

وافقه أهل المدينة وابنُ عامر، وحفص، والبرجمي، والأعشى، وطلحة، وأيوب، وسلام، في «وَجْهِي» فيهما.

وابنُ عامر، والأعشى في «صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا».

ومدني غير اختيار ورشٍ والمسيبي: «وَمَمَاتِي».

والأعشى في «لِي سَاجِدِينَ».

والعمري وشيبة: «إِنِّي رَأَيْتُ».

والهاشمي والفضل في «إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ».

ومكي غير مجاهد، والحلواني عن هشام، وعاصمٍ وعليٍّ غير الصفارٍ طريق الصلت^(١)، وسلام، وأيوب، وسهل في «مَا لِي لَا أَرَى».

وأسكن «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ»: يعقوب، وعبد الوارث، والخزاز، وهشام طريق الحلواني^(٢)، وقاسم، ومحمد، والزيات.

زاد ابنُ مهران والرازي خَلَفًا وهو صحيح لموافقة المفرد.

زاد ابنُ مهران سَهْلًا وهو غير صحيح لخلاف المفرد.

وافق حفص في فتح «لِي عَلَيْكُمْ».

والاعشى، البرجمي، وحفص، وورش غير داود طريق الأسود اللون في «وَلِي فِيهَا»^(٣).

^(١) يعنى ابن شنبوذ عن الصفار عن رجاله عن حفص، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن هشام من طريق الحلواني، وقال ابن الجزري في النشر (١٧٥ / ٢) في ذكر هذه الباء: "وَأَنْعَكَسَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْهَذَا لِي فَذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْهُ وَصَوَّابُهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَأَنَّ الْفَتْحَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ كَمَا ذَكَرَهُ الْجَمَاعَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

^(٣) كذا رواه المصنف عن ورش تبعاً للخزاعي في المنتهى ٤٨٢ / ١، (١ / ١٢٩)، ومعناه الخلاف للأصبهاني في هذه الباء، وكذا نص له على الخلاف فيها أبو معشر في التلخيص (٣٣٠ / ١)، ورواها الصفراوي في الإعلان بالفتح عنه قولاً واحداً، وكذلك ابنُ مهران في الغاية وفي المبسوط (٣٠٠ / ١)، ولم يحك ابن الجزري عن الأصبهاني خلافاً في إسكانها، وهو قول الجمهور، والله أعلم.

وافق أبو مروان، وورش في «بِي لَعَلَّهُمْ»، و«لِي فَاعْتَرِلُونِ». وورش غير النحاس^(١)، وحفص، وأبو زيد في «مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ». زاد حفص وأبو زيد «مَعِيَ» حيث وقع، وإن لم تلقاها همزة. وحفص والأعشى والبرجمي في «لِي مِنْ عِلْمٍ». ومعهم ورش طريق الأصفهاني في قول هاشم^(٢)، وحمصي، وأبو بشر، وهشام طريق الحلواني، والشيزري في «وَلِي نَعَجَةٌ». وهشام، وحفص ومدني غير العمري وإسماعيل، والبيزي غير ابن صالح واللهبيين، مختلف عن ابن فليح في «وَلِي دِينَ»، وكذلك «مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ» في قول الخبازي، والجدي عن القواس بالفتح. ومدني وأيوب وحفص وهشام في «بَيْتِي» فيهما^(٣). وحفص وهشام في «بَيْتِي مُؤْمِنًا».

(١) كذا أطلقه المصنف عن النحاس عن ورش من جميع طرق النحاس عنه، وصوابه النحاس طريق ابن شنبوذ، كما في المنتهى للخزاعي ١ / ٥١٠، (٢ / ١٣٦)، وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤ / ١٤٢٩): «وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»: فتحها نافع في رواية ورش من غير طريق الأصبهاني، وفي رواية العثماني عن قالون، وعاصم في رواية حفص، وأسكنها الباقون، وكذلك روى ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش أداء وهو غلط؛ لأن أبا يعقوب نص عليها في كتابه عن ورش بالفتح، وأهل الأداء من المصريين وغيرهم مجمعون عنه على ذلك "اهـ)، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ويحتمل أن يكون هذا أيضا مما اختلط فيه طريق الأزرق بطريق أبي دحية وسقلاب عن نافع، وتقدم أن رواية الداني عن الأصبهاني ليست من طرق النشر، والله أعلم.

(٢) يعني تاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم، وقول المصنف: ومعهم يريد حفصا والأعشى والبرجمي المذكورين في الترجمة السابقة، والشيزري المذكور هو عيسى بن سليمان يروي عن الكسائي، وما رواه المصنف عن الأصبهاني من فتح هذه الباء من طريق ابن هاشم لم يتابع عليه، ولم يسند المصنف طريق الأصبهاني من طريق ابن هاشم على كل حال، والله أعلم.

(٣) يعني: سعدان بن كثير أبو صالح الجدي المكي، وقد سبق للمصنف أن ذكر الذين فتحوا هذه الباء، غير أنه استدرك على نفسه هاهنا فذكر أن أبا الحسين الخبازي روى هذه الباء بالفتح عن الجدي عن القواس عن ابن كثير، وأن ابن فليح قد اختلف عنه فيها، والله أعلم.

(٤) يعني قوله تعالى «بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ»، في البقرة والحج، والله أعلم.

وابن عامر في «أزضي» .

ومكي في «ورائي» غير أن زمعة لا يهمز .

فأما ما لقيته الهمزة فضربان: أحدهما أن تلقاه همزة وصل مثل «قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ»، و«رَبِّي الَّذِي»، و«رَبِّي الْفَوَاحِشُ»، وأشبه ذلك، وكل الناس يفتحونها إلا مواضع:

أسكن الزيأت والأعمش وابن محيصن: «عَهْدِي الظَّالِمِينَ»، «رَبِّي الَّذِي يُحْيِي»، «رَبِّي الْفَوَاحِشُ»، «آيَاتِي الَّذِينَ»، «آتَانِي الْكِتَابَ»، «عِبَادِي الصَّالِحُونَ»، و«الشُّكُورُ»^(١)، - وافق رويس في «عِبَادِي الصَّالِحُونَ» و«الشُّكُورُ»^(٢)، - «مَسْنِي الشَّيْطَانُ»، و«الضُّرُّ»، «أَهْلِكَنِي اللَّهُ»، و«أَرَادَنِي اللَّهُ»، هذه أحد عشرة .

زاد ابن كَيْسَةَ^(٣) «مَسْنِي السُّوءِ» في قول الخزاعي، ابن محيصن كذلك .

زاد ابن محيصن كل ما فيه الألف واللام مثل «بَلَّغَنِي الْكِبْرُ»، وشبه ذلك .

وافقه الحسن وحفص في «عَهْدِي الظَّالِمِينَ» .

أسكن الأعمش، والزيات، والعسي، وعلي غير ابن عيسى والرستمي عن نصير والزندولاني عن قتيبة وقاسم والناقطة، والأعشى، وأبو زيد عن المفضل، ودمشقي، ويعقوب، وسهل، وأبو السَّمَال، وقتادة، [«قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ»]^(٤)، قال أبو الحسين: خلف، وهو سهو؛ لأنه خلاف المفرد، قال الخزاعي: أبو الحسن والبرجمي، وهو خلاف الجماعة، قال الرازي: ورويس بالفتح ويوافقه المفرد .

^(١) يعني قوله تعالى «عبادى الشكور»، والله أعلم .

^(٢) قال ابن الجزرى فى النشر (٢/ ١٧٠): "وَأَنْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ عَنِ النَّخَّاسِ عَنِ رُوَيْسٍ فِي «عِبَادِي الشُّكُورِ» فِي سَبَأٍ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ"، ولم يذكر «عبادى الصالحون»، وذلك أن المصنف أعاده مرة أخرى بعد قليل دون ذكرها، وقال هناك أن إسكانها من طريق النخاس عن رويس، وروايته هذه قد تابع فيها أبا الفضل الخزاعي فرواها فى المنتهى ١/ ٥٤٠، (١/ ١٤١) عن رويس بالإسكان، وأما الإسكان فى «عِبَادِي الصَّالِحُونَ» فانفرد به المصنف عنه، والله أعلم .

^(٣) يعنى: عن حمزة، والله أعلم .

^(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه ليتم السياق، والتصحيح من المشهور عن هؤلاء المذكورين عند عامة المصنفين، (انظر جامع البيان والمصباح والمستتير وجامع أبى معشر والمنتهى) وأبو الحسن المذكور هو الكسائى فى روايته عن أبى بكرٍ عن عاصم، والبرجمي عنه كذلك، والله أعلم .

وأما «إني اصطفيتك»، و«أخي . أشدُّ به»: ففتحهما مكِّي، وأبو عمرو، والوليد بن حسان.

وافق العمري، وأبو بشر «إني اصطفيتك». وفتح ياء «شركائي» من غير همز مكسورة: زمعة، وأبو ربيعة عن البزِّي، والخزاز عن حفص .

وأسكن «من بعدي اسمه» روح^(١)، وابن محيصن، والأعرج، وسماوي غير أبي بكر والمفضل،

^(١) كذا رواه المصنف عن أبي ربيعة عن البزِّي، وقال في النشر (٢/ ٣٦٧): "وَأَنْفَقُوا عَلَيَّ: «شُرَكَائِي الَّذِينَ بِالْهَمْزِ، وَأَنْفَرَدَ الدَّانِي عَنِ النَّقَاشِ عَنِ أَصْحَابِهِ عَنِ الْبَزِّيِّ بِحِكَايَةِ تَرْكِ الْهَمْزِ فِيهِ، وَهُوَ وَجْهٌ ذَكَرَهُ حِكَايَةُ لَا رِوَايَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا عَلَيْهِمُ الدَّانِي هَذِهِ الرَّاويَةَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهُمْ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيُّ وَقَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ؛ لَمْ يُفَرِّقُوهُ إِلَّا بِالْهَمْزِ حَسْبَمَا نَصَّه فِي كُتُبِهِ، نَعَمَ قَرَأَ بِتَرْكِ الْهَمْزِ فِيهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ مُضَرٍّ وَالْجَدِّيِّ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَقَالَ فِي مُفْرَدَاتِهِ: وَالْعَمَلُ عَلَى الْهَمْزِ، وَبِهِ أَخَذْتُ، وَنَصَّ عَلَى عَدَمِ الْهَمْزِ فِيهِ أَيْضًا وَجْهًا وَاحِدًا ابْنَ شُرَيْحٍ وَالْمَهْدَوِيَّ وَابْنَ سُفْيَانَ وَابْنَ عَلْبُونَ، وَغَيْرَهُمْ، وَكُلُّهُمْ لَمْ يَرَوْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رِبِيعَةَ، وَلَا ابْنَ الْحُبَابِ، وَقَدْ رَوَى تَرْكَ الْهَمْزِ فِيهِ وَمَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ، وَكَذَا «دُعَائِي»، وَ«وَرَائِي» فِي كُلِّ الْقُرْآنِ أَيْضًا ابْنُ فَرَّحٍ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ يُؤْخَذُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا، وَكُلُّهُمَا حِكَايَةُ الدَّانِي لَهُ عَنِ النَّقَاشِ لَمْ نَذْكُرْهُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّاطِئِيُّ إِلَّا تَبَعًا لِقَوْلِ التَّبْسِيرِ: الْبَزِّيُّ بِخِلَافِ عَنَّهُ، وَهُوَ خُرُوجٌ مِنْ صَاحِبِ التَّبْسِيرِ، وَمِنَ الشَّاطِئِيِّ عَنِ طَرِيقَيْهِمَا الْمَبْنِيِّ عَلَيْهَا كِتَابُهُمَا، وَقَدْ طَعَنَ النَّحَّاءُ فِي هَذِهِ الرَّاويَةِ بِالضَّعْفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَمْدُودَ لَا يُفَصِّرُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ثَبَّتَتْ عَنِ الْبَزِّيِّ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا مِنْ طَرِيقِ التَّبْسِيرِ، وَلَا الشَّاطِئِيِّ، وَلَا مِنْ طَرِيقِنَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَصْرُ الْمَمْدُودِ جَائِزًا فِي الْكَلَامِ عَلَى قَلْبِهِ كَمَا قَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ النَّحْوِ، وَرَوَى سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَعَنِ ابْنِ كَثِيرٍ إِثْبَاتَ الْهَمْزِ فِيهَا، وَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا غَيْرُهُ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ"، قلت: لكن أبا الطيب ابن غلبون أطلقه في إرشاده (١/ ١٠٦) عن البزِّي، وهو قد أسند طريق ابن الحباب عن البزِّي منه، وإن كنت لم أر طريق ابن الحباب المذكور عنده كما تقدم في كتاب الأسانيد، وعنده أيضا في الإرشاد طريق أبي ربيعة، وأطلقه ابن الفحام أيضا في التجريد وابن بليمة في تلخيصه وعندهما طريق الحمامي عن النقاش عن أبي ربيعة وطريقهما من طرق النشر، وهو أيضا ظاهر كلام المصنف عن أبي ربيعة، لكن الخلاف فيه قليل عن أبي ربيعة من طرق النشر، والله أعلم.

^(٢) قال في النشر (٢/ ١٧١): "وَفَتْحٌ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَأَبُو بَكْرٍ «بِعَدِي اسْمُهُ»، وَأَنْفَرَدَ أَبُو الْفَتْحِ فَارِسٌ عَنِ رَوْحٍ فِيمَا ذَكَرَهُ الدَّانِيَّ وَابْنُ الْفَحَّامِ بِإِسْكَانِهَا"، ويتعقب قوله بما رواه

قال الخبازي والخزاعي: روح بالفتح، قال ابن مهراَن والرازي: الضريرُ بالفتح. وأما «قومي اتَّخَذُوا»: ففتحها مدنيٌّ، بصريٌّ غير رويس وأبي السمال، ومكيٌّ غير ابن محيصن وقنبل إلا الهاشميَّ.

نصر بن علي عن ابن محيصن كالبيزيِّ. أما «يا عبادي الَّذِينَ آمَنُوا» في العنكبوت، و«أَسْرَفُوا» في الزمر: فأسكنها عراقيٌّ غير قاسم وعاصم إلا البختريّ^(١) والجحدريِّ والقباب. زاد الرازي: الجُرَيْرِي عن يعقوب بالفتح، والخبازيُّ عباسًا^(٢)، ولا نعرفه. «يا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ»: بالفتح: أبو عمرو، والوليدُ بن حسان، وأبو خلود عن نافع. وأما «لِنَفْسِي . اذْهَبْ»، و«ذِكْرِي . اذْهَبَا»، وأشباهاها^(٣): ففتحها حجازيٌّ، وأبو عمرو، والوليدُ بن حسان، والجحدريِّ، واليزيديِّ، وعباسُ في اختيارهما.

المصنف هاهنا، وهو أيضا عند ابن مهراَن بالإسكان عن يعقوب بكماله من غير طريق الضرير المذكور وهو أبو علي الحسن بن مسلم بن سفيان، وليس طريقه من طرق النشر، وهي عند أبي علي الأهوازي في الوجيز (١/ ٣٥٤) أيضًا بالإسكان عنه، وإن لم يكن طريقه عن روح من طرق النشر أيضًا لكنها ترد دعوى الانفراد، لكن الأشهر والأصح عن روح هو الفتح، والله أعلم.

^(١) هو أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل المعروف بالولي، وهو يروى القراءة عن ابن بشار عن ابن شاهي عن حفص، وكذلك يرويها عن الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص، وكلام المصنف هاهنا مبهم يوهم أن إسكان هذه الياءات عن حفص من كلا الطريقتين، وليس بصحيح، ولقد كشفته من المنتهى للخزاعي والذي يروى المصنف كلا الروايتين من طريقه، فقال الخزاعي ١/ ٥٢٥: "عاصم إلا البختري عن ابن بشار"، فبيّن أن ذلك من طريق ابن شاهي عن حفص، ويحتمل أن المصنف اعتمد على أنه لا يذكره بهذا اللقب إلا في روايته عن ابن شاهي، كما أن الإسكان عنه يختص بموضع العنكبوت دون موضع الزمر وإطلاق المصنف الإسكان في الموضوعين عنه وهم منه، وهو كذلك في جامع البيان (٤/ ١٤٦٩) في موضع العنكبوت خاصة، فقال الداني: «يا عبادي الَّذِينَ آمَنُوا» أسكنها أبو عمرو وحمة والكسائي، وأسقطوها من اللفظ للنداء، وأثبتوها في الوقف لثبوتها في جميع المصاحف. وكذلك رواه ابن شاهي عن حفص عن عاصم لم يروه غيره^(٢)، والله أعلم.

^(٣) يعني وزاد أبو الحسين الخبازي فيمن فتح هاتين الياءين عباسُ بن الفضل في روايته عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٤) كذا قاله المصنف، ولا أشباه لهاتين الياءين، فقد استقصى ذكرها، والله أعلم.

قال أبو الحسين والخزاعي: وابنُ كيسة ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ بالإسكان، وقالوا هكذا في ﴿وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾.

ووافق حفصٌ في ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ على الإسكان، وحمصيٌّ في ﴿رَبِّي الَّذِي﴾، و﴿رَبِّي الْفَوَاحِشُ﴾، ودمشقيٌّ في ﴿آيَاتِي الَّذِينَ﴾، والنخاسٌ عن رويسٍ في ﴿عِبَادِي الشُّكُورُ﴾^(١)

وأسكن إسحاقُ، وإسماعيلُ طريقَ أبي الزعراء، والمعلمُ عن قالون: ﴿أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ﴾^(٢).



^(١) أعاد المصنف ذكر هذا الموضوع عن رويسٍ، وبين هاهنا أن ذلك من طريق النخاس عنه، وسبق أن ذكرنا قول ابن الجزري أن ذلك مما انفرد به المصنف عنه، وذكرنا هناك أن المصنف تابع فيه أبا الفضل الخزاعي، والله أعلم.

^(٢) ليست هذه الياء من هذا الباب، ولعله خطأ من الناسخ، وسيأتى ذكرها في موضعها بعد قليل، وإسحاق المذكور هو المسيبي، والله أعلم.



فصل

إذا لقيت ياء الإضافة همزة قطع فهي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تلقي الياء همزة مضمومة مثل ﴿فَائِي أُعَدُّبُهُ﴾، ﴿عَدَّابِي أُصِيبُ بِهِ﴾ وما أشبههما: ففتح الياء فيها مدني وابن مقسم، قال مدني: بشرط أن لا تزيد على أربعة أحرف إلا في ﴿عَدَّابِي﴾ فهي خمسة؛ لأنه لم يعتد بالألف.

وافق أبو بشر في ﴿عَدَّابِي﴾.

وأسكن إسحاق وإسماعيل طريق أبي الزعراء والمعلم ﴿أُوفِي الكَيْل﴾.

والثانية أن تلقاها همزة مكسورة مثل ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾، و﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ وأشباههما: ففتحها مدني وأبو عمرو والوليد بن حسان^(١)، وسنين شرط أبي عمرو.

وافق ابن عامر وحفص في ﴿أُمِّي﴾، و﴿أَجْرِي﴾

وافق سلام في ﴿أَجْرِي﴾.

زاد حفص ﴿يَدِي﴾.

زاد ابن عامر ﴿ءَابَائِي﴾، و﴿دُعَائِي﴾، وافق ابن كثير فيهما.

وأسكن عباس طريق الرومي جميع ذلك^(٢).

وأسكن أبو زيد وعباس ﴿تَوْفِيْقِي﴾.

زاد أبو زيد ﴿نُصْحِي﴾.

فتح ابن عتبة ﴿نُصْحِي﴾.

وافق أيوب في ﴿إِنِّي إِذَا﴾.

وافق ابن عامر غير ابن عتبة في ﴿تَوْفِيْقِي﴾، و﴿وَحُزْنِي﴾.

^(١) لم يذكر المصنف ابن مقسم هاهنا كما فعل في المضمومة، وقد ذكر في أول الباب أنه يفتح كل هذه الياءات لم يستثن منها شيئاً، ولعله ذكره مع المضمومة لينبه القارئ لبعد العهد، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن عباس من طريق الرومي، وتقدم أنه لم يسنده إلا من طريق أبي نصر العراقي، وروى عنه العراقي الفتح فيها كسائر الرواة عن أبي عمرو، والله أعلم.

وأبو بشر في «برأسي»، و«إني إذا». وأسكن عمري، وإسحاق، وقالون غير ابن صالح وأبي مروان، وورش طريق الأسدي «إخوتي».

وتفرد مدني بـ «أنصاري»، و«بناتي». وأسكن إسحاق طريق ابنه، والقاضي عن قالون: «رَبِّي إِنْ لِي عِنْدَهُ». فأما إذا لقيتها همزة مفتوحة نحو: «إني أعلم»، و«إني أعظك»، فإذا كانت خمسة أحرف فما دونها: فتحها حجازي، وأبو عمرو، والوليد بن حسان. خالف أبو عمرو في «فطرنِي»، و«سبيلي» كما خالف في «بناتي»، و«لعتي»، و«إخوتي».

فإن كانت ستة أحرف فتحها أبو عمرو غير عباس وأبي زيد في موضع واحد وهو «توفيتي».

ومدني لا يعتبر العدد، ولكن إن كان أمراً أسكن كأبي عمرو مثل «ذروني»، و«ادعوني» وما يشبههما، والمدني فيه خلاف سنينه إن شاء الله وَعَلَيْكُمْ. فتح يونس عن ورش «فأذكروني»، وزاد دلبة «ادعوني»، و«ذروني»^(١)، كما فتحها ابن كثير وعلي بن الحسين عن ابن محيصن.

وأسكن ابن كثير عشر آيات «اجعل لي آية» فيهما و«ضيفي آيس» و«إني» بعده «أراني» فيهما^(٢)، و«لي» بعده «أبي»، و«سبيلي»، و«من دوني أولياء»، و«يسر لي»، و«ليبلوني».

(١) دلبة عن يونس، وهو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، ولم يذكر المصنف الأصبهاني عن ورش، ومفهومه أنها عنده بالإسكان له، وكذلك هي في غاية ابن مهران وفي المبسوط (١/٣٩٢)، وفي تلخيص أبي معشر (١/٣٩٥)، ورواها عنه بالوجهين أبو القاسم الصفراوي في الإعلان، ولم يذكر ابن الجزري عنه فيها خلافاً أنها بالفتح، وكذلك رواها عنه بالإسكان أيضاً أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٥٥٥)، والأهوازي في السجيز (١/٣١٩)، والخزاعي في المنتهى ١/٥٦٣، (٢/١٤٩)، والعراقي في الإشارة (٢/٨٠)، وإن لم يسند في النشر طريق الأصبهاني عن ورش من هذه الكتب، لكنها تقوى رواية الإسكان، والأولى إجراء الخلاف فيها عن الأصبهاني، والله أعلم.

(٢) يريد الباءان من لفظ «إني»، من قوله تعالى «إني أراني» في موضعها من سورة يوسف، وكذلك التي بعدها «لي أبي»، والله أعلم.

وفتح المطوعي عن البزّي **﴿صَيْفِي﴾**، وفتح البزّي **﴿أَوْزَعْنِي﴾** فيهما كأوقية طريق ابن أيوب، وورش غير مؤاس طريق الأسدي^(١) وابن صالح عن قالون وأبو نشيط^(٢).
وأسكن قبل [طريق]^(٣) الزيني والرعي وابن الصلت، وأبو ربيعة طريق الهاشمي **﴿عِنْدِي أَوْلَم﴾**.

وهكذا أسكن قبل طريق ابن مجاهد **﴿تَحْتِي أَفْلَا﴾** كابن شنبوذ وأبي الفضل^(٤) والبلخي عنه.

فتح البزّي **﴿وَلَكِنِّي أَرَأَكُم﴾** حيث وقع، و**﴿فَطَرْنِي﴾**.
وفتح ابن فليح **﴿أَرْنِي أَنْظُرُ﴾** كأبي قرّة عن نافع، قال الرازي: وابن فرح عن البزّي^(٥).

(١) كذا رواه المصنف عن الأصبهاني بالإسكان من قراءته على مؤاس وحده، ومفهومه الفتح من قراءته على باقي أصحاب ورش، وكذلك رواه ابن مجاهد عن الأصبهاني عن مؤاس وحده بالإسكان في موضع الأحقاف (السبعة ١/٥٩٦)، وقال في موضع النمل (١/٤٨٨): "أخبرني ابن عبد الرحيم عن ورش عن نافع **﴿أَوْزَعْنِي﴾** ساكنة مؤقوفة" فأطلقه عن الأصبهاني عن رجاله عن ورش، فلا أدري هل اضطرب فيه أم هكذا رواه باختلاف عنه في الموضعين، والظاهر أنه لم ينشط لذكر مؤاس في موضع النمل، لأن أبا عمرو الداني رواه عنه في الموضعين عن الأصبهاني عن مؤاس (جامع البيان ٤/١٤٤٦)، ويحتمل أن يكون قد سقط ذكر مؤاس في موضع النمل في السبعة من النسخ، غير أن الداني ذكر أنه لم يقرأها إلا بالإسكان من جميع طرقه عن الأصبهاني، وممن روى الإسكان فيها عن الأصبهاني أيضا أبو على المالكي في الروضة (١/٤٣٤) لكن قال أنه من غير طرق كتابه، ولم يذكر ابن الجزري خلافاً عن الأصبهاني فيها أنها بالإسكان له، والخلاف المذكور فيها ضعيف، والله أعلم.

(٢) قال ابن الجزري في النشر (٢/١٦٦): **﴿وَاحْتَصَّ الْبَزْيِيُّ وَالْأَزْرُقُ عَنْ وَرْشٍ، بِفَتْحِ يَاءِ ﴿أَوْزَعْنِي﴾ فِي النَّمْلِ وَالْأَحْقَافِ، وَأَنْفَرَدَ بِذَلِكَ الْهُدَلِيُّ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ فَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ﴾**، والحق أن ذلك ليس من جهته، وإنما تابع فيه أبا الفضل الخزاعي، وهو عنده كذلك في المنتهى ١/٥١٧، ٥٨٠، (١/١٣٨)، وحكاه عن الخزاعي أيضاً ابن الباذش في الإقناع (١/٣٥٨، ٣٧٧)، فقال وذكر أصحاب الفتح: "وذكره الخزاعي أيضاً عن أبي نشيط"، هكذا على وجه التضعيف، والفتح هو الصحيح عن أبي نشيط، والله أعلم.
(٣) ساقط من السياق، والله أعلم.

(٤) هو العباس بن الفضل بن جعفر الواسطي، والبلخي هو عبد الله بن أحمد بن إبراهيم المعروف بدلبه، والله أعلم.

(٥) قال الداني في جامع البيان (٣/١١٣٠): **﴿أَرْنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾** فتحها ابن فليح عن ابن كثير، وكذلك روى الخزاعي عنه وعن القوأس والبزّي جميعاً، وكذلك روى ابن بكّار بإسناده عن ابن عامر، والله أعلم.

وأسكن قبل طريق ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي الفضل: ﴿إِنِّي أَرَاكُمْ﴾.

وابن كثير في باقي المفتوحة كنافع.

وفتح ابن عامر ﴿أَرْهَطِي﴾.

زاد ابن عتبة ﴿شِقَاقِي﴾.

زاد أبو بشر ﴿إِنِّي أَرَانِي﴾ فيهما، و﴿لِي أَبِي﴾ فيهما، و﴿بَعْدِي أَعَجَلْتُمْ﴾.

وفتح ابن عامر ﴿لَعَلِّي﴾ حيث وقع.

أسكن الشذائي عن ابن موسى ﴿لَعَلِّي﴾ في القصص، وزيد عنه في طه^(١).

أما المضافة المشددة نحو: ﴿إِلَيَّ﴾، و﴿عَلَيَّ﴾، و﴿لَدَيَّ﴾ فلا يجوز فيها إلا الفتح، - أعني في القراءة-، وإن جاءت لغة ضعيفة بكسرها كما جاء عن الزيات والأعمش في ﴿بِمُضْرِحِي﴾، وقد علمت ضعفه.

هذا حكم ياءات الإضافة مختلف فيها ففتحها كلها ابن مقسم، غير أني أذكر عددها في كل سورة فإن شذ أحد في الفتح والإسكان بينته، فجميع الياءات المضافات والمحذوفات والمنونات والذاهبات في الوصل والتي في الأفعال ألف وخمس وستون، ذكرنا الخلاف فيها مستقصاً إلا ما حذف للنداء.



(١) قال ابن الجزري في النشر (٢/١٦٦): "وَأَنْفَرَدَ الْهَدْلِيُّ عَنِ الشَّدَائِي عَنِ الرَّمْلِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِسْكَانِ مَوْضِعِ الْقَصَصِ، وَأَنْفَرَدَ أَيضًا عَنْ زَيْدٍ عَنْهُ بِإِسْكَانِ مَوْضِعِ طه"، قلت: أما موضعي القصص فقد انقلب على المصنف، لأن الخزاعي رواه في المنتهى ١/٥٢٢، (٢/١٣٩) بالإسكان من طريق الشذائي عن الداجوني عن هشام، ثم قال: "قال الداجوني: وقد روى عنه فتحها"، فانقلب على المصنف فجعله عن الداجوني عن ابن ذكوان، وأسند الداني في جامع البيان (٤/١٤٥٦) عن الباغندي عن هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ بجزم الياء، قال: "وكذلك روى الداجوني أداء عن أصحابه عن هشام"، قال: "ونا ابن غلبون، قال: نا عبد الله بن محمد، قال: نا أحمد بن أنس، قال: نا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ بنصب الياء، وهذا هو الصحيح عن هشام، وكذلك رواه الحلواني وابن عبّاد وغيرهما عنه، وكذلك روى أيضا ابن المعلّى وابن خُرَزَادٍ وابنُ موسى والأخفش وابن أنس عن ابن ذكوان، ولا يعرف أهل الشام عن ابن عامر غير ذلك"، وأما ما رواه المصنف من طريق زيد بن علي في موضع طه فرواه عن الصوري أيضا أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٤٤) من طريق أبي علي الأهوازي، فأحسب المصنف تابع الأهوازي عليه، والصحيح عن الصوري ما قدمناه، والله أعلم.

وفي سورة البقرة

ثمانية وثلاثون^(١): «إِنِّي جَاعِلٌ»، و«أَبِئُونِي»، «مِنِّي هُدًى»، «فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا»، «بِآيَاتِي تَمَنَّا»، و«آيَاتِي» فيهما، «وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ» فيهما، «إِنِّي جَاعِلُكَ»، «ذُرِّيَّتِي»، «بِنِيَّتِي»، «مِنْ بَعْدِي»، «وَإِخْشَانِي»، «نِعْمَتِي»، «وَإِشْكُرُوا لِي»، «عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي»، «لِي» «بِي»^(٢)، «أَرِنِي كَيْفَ»، «قَلْبِي قَالَ»، وهذه ثلاث وعشرون لم تلقها همزة.

أسكن ابن عيسى عن ورشٍ «هُدَايَ». الجحدريُّ يَحذفُ الألفَ مع التشديد وكذلك أخواتها مثل «عَصَايَ»، و«مُثَوَايَ»، و«عَصَيَّ»، و«مُثَوَيَّ».

أما ما لَقِيَتْهَا همزةُ الوصل مثل «نِعْمَتِي الَّتِي» في الثلاثة: فأسكنها أبو زيد^(٣)، وأما «رَبِّي الَّذِي»، و«عَهْدِي الظَّالِمِينَ» فقد مضى، وما حذف فيه الياء: فموضعان «يَا قَوْمِ إِنِّكُمْ»، و«رَبِّ اجْعَلْ»، و«رَبِّ أَرِنِي» للنداء، وأما ما لَقِيَتْهَا همزةُ قطع فقوله: «إِنِّي أَعْلَمُ» فيهما، «بِعَهْدِي أَوْفٍ»، «مِنِّي إِنَّكَ»، «مِنِّي إِلَّا»، «فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ» هذه سبعة، وقد تقدم شرحها إلا «بِعَهْدِي أَوْفٍ» فإن ابن مقسم فتحها. وأما الزوائد فقد شرحناها فلا نعيدها.

آل عمران

وهي اثنان وثلاثون ياء^(٤) «وَجْهِي»، «فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»، «إِنِّي وَضَعْتُهَا»، «وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا»، «هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ»، إلا أن «فَاتَّبِعُونِي» زاد فتحها أبو قرة وأبو خليل عن نافع كابن مقسم، «إِنِّي نَذَرْتُ»، «بَطْنِي مُحَرَّرًا»، «لِي غُلَامٌ وَأَمْرَأْتِي عَاقِرٌ»، «أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ»، «يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ»، «رَبِّي وَرَبِّكُمْ»، «إِنِّي مُتَوَفِّيكَ»، «لِي وَلَدٌ وَلَمْ

(١) جملة ما ذكره المصنف سبع وثلاثون ياءً لا غير، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى: «فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى»، والله أعلم.

(٣) يعنى عن المفضل عن عاصم، وكان على المصنف أن يبينه لثلاثتهم أنها روايته عن أبى عمرو وكذلك، ولعله اعتمد على المشهور، والله أعلم.

(٤) هى ثلاث وثلاثون ياءً ذكرها المصنف، والله أعلم.

يَمَسِّنِي، ﴿وَرَأَفَعَكَ إِلَيَّ﴾، ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، ﴿عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، ﴿إِضْرِي﴾، ﴿قَبْلِي﴾، ﴿سَبِيلِي وَقَاتَلُوا﴾ فهذه عشرون ياء.
لا خلاف في ﴿إِلَيَّ﴾ فيهما، و﴿يَدَيَّ﴾.

الباقى قد تقدم، ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾، زاد فتحها أبو قرة وأبو خلود عن نافع كابن مقسم، وفي ستة مواضع ﴿رَبِّ﴾ حذفت الياء فيها للنداء، وأما عند همزة الوصل فقوله: ﴿بَلِّغْنِي الْكِبْرَ﴾، وأما ما لقيتها همزة قطع فقوله: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا﴾، ﴿مِنِّي إِنَّكَ﴾، ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾، ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾، ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ والشرح مضى مع الروايات.

المائدة

أربع وثلاثون ياء: فما لم تلقها همزة: ﴿نِعْمَتِي وَرَضِيَّتُ﴾، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾، ﴿بِرُسُلِي وَعَزَزْتُمُوهُمْ﴾، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾، ﴿إِلَيَّ يَدَكَ لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾، ﴿بِإِنَّمِي وَإِنَّمِكَ﴾، ﴿أَخِي﴾، ﴿بِأَيَاتِي ثَمَنًا﴾، ﴿رَبِّي وَرَبِّكُمْ إِنَّهُ﴾، ﴿نِعْمَتِي عَلَيْكَ﴾، ﴿بِإِذْنِي﴾ أربع مواضع، ﴿ءَامِنُوا بِي وَبِرُسُلِي﴾، ﴿إِنِّي مُنَزَّلُهَا﴾، ﴿اتَّخِذُونِي﴾، ﴿لِي بِحَقِّ﴾، ﴿نَفْسِي﴾، ﴿أَمْرَتَنِي﴾، ﴿تَوْفِيتَنِي﴾، و﴿رَبِّي وَرَبِّكُمْ وَكُنْتُ﴾ فهذه ست وعشرون.

وثلاثة حذف منها الياء للنداء، ﴿يَا قَوْمِ اذْكُرُوا﴾، ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا﴾، ﴿رَبِّ إِنِّي﴾.
وما لقيتها همزة القطع خمسة وهي: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿لِي أَنْ﴾، ﴿أُمِّي إِلَهَيْنِ﴾، ﴿فَإِنِّي أَعَذَّبُهُ﴾، وقد مر شرحها مع الروايات.

سورة الأنعام

ثمان وثلاثون ياء^(١): فما لم يلقها همزة: ﴿رَبِّي﴾، ﴿عَذَابِي﴾، [﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا﴾]، ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ﴾، ﴿إِنِّي مَلَكٌ﴾، ﴿إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي﴾، ﴿إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، ﴿هَذَا رَبِّي﴾ فيهما، ﴿أَتَحَاجُونِي﴾، ﴿لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ﴾، ﴿رَبِّي سَيِّئًا﴾، ﴿رَبِّي كُلُّ شَيْءٍ﴾، ﴿أَوْحِي إِلَيَّ وَلَمْ﴾، ﴿ءَايَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ﴾،

^(١) هي ستة وثلاثون ياءًا ذكرها المصنف، منها إحدى وثلاثين ياءًا لم تلقها همزة، والله أعلم.

^(٢) سقط ذكرها، وبها يتم العدد المذكور، وقد ذكر المصنف بعد قليل أن ﴿إِلَى﴾ أربعة مواضع، فلعلها سقطت من النسخ، والصواب أن ﴿هَذَا رَبِّي﴾ ثلاث، وعددها المصنف اثنتين، والله أعلم.

﴿بَنُّونِي بِعِلْمٍ﴾، ﴿إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾، ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، ﴿هَدَانِي﴾، ﴿صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ [وَمَمَاتِي]﴾، ﴿أَبْعِي رَبًّا﴾، فذلك أحد وثلاثون موضعا ماضي شرحها، إلا ﴿وَمَحْيَايَ﴾: فأسكنها مدني غير العمري، وحمصي، وأبو بشر، واختيار ورش والأصفهاني عنه عن نافع، واختيار المسيبي.

وأما ﴿وَمَمَاتِي﴾: ففتحها مدني غير ورش في اختياره والمسيبي في اختياره، وأبو بشر.

وأما ﴿إِلَيَّ﴾ في أربعة^(١) فقد مضى.

وأما ﴿صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ ففتحهما ابن شنبوذ عن الأعمش.

وأما ما لقيتها الهمزة كقوله: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي أَرَاكَ﴾، و﴿رَبِّي

إِلَيَّ﴾، وأما ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي﴾ فحذفت الياء للنداء، والزوائد قد مضت شرحها.

سورة الأعراف

سنة وخمسون ياء^(٢): فما لم تلقها همزة: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ﴾، ﴿أَغْوَيْتَنِي﴾، ﴿رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾، ﴿ءَايَاتِي فَمَنْ أَنْتَ﴾، ﴿بِي ضَلَالَةٍ وَلَكِنِّي رَسُولٌ﴾، ﴿رَبِّي وَأَنْصَحُ﴾، ﴿بِي سَفَاهَةً وَلَكِنِّي رَسُولٌ﴾، ﴿رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ﴾، ﴿أَتَجَادِلُونَنِي﴾، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنْ الْمُنتَظِرِينَ﴾، ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ﴾، ﴿عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾، ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، ﴿اخْلَفْنِي فِي قَوْمِي﴾، ﴿لَنْ تَرَانِي﴾، ﴿فَسَوْفَ تَرَانِي﴾، ﴿بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾، ﴿خَلَقْتُمُونِي﴾، ﴿اسْتَضَعْفُونِي﴾، ﴿يَقْتُلُونَنِي﴾، ﴿تَجْعَلْنِي مَعَ﴾، ﴿لِي وَإِلَاحِي﴾، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ﴾، ﴿كَيْدِي مَتِينٌ﴾، ﴿رَبِّي لَا يُجَلِّيْهَا﴾، ﴿لِنَفْسِي نَفْعًا﴾، ﴿إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ فذلك أربع وثلاثون.

أما ﴿عَلَى﴾ (١٠٥): فنافع وابن حسان على الإضافة وابن مقسم كذلك، وهو الاختيار.

أما ﴿يَا قَوْمِ﴾ في سبعة مواضع، ﴿وَرَبِّ﴾ في ثلاثة مواضع فياؤها محذوفة لما ذكرنا.

(١) يعني في أربعة مواضع قد استقصى المؤلف ذكرها، والله أعلم.

(٢) جملة المذكور خمس وخمسون ياء، ثلاث وثلاثون منها لم تلقها همزة، ووهم المصنف في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٨٩) في قصة شعيب، فقال فيه: ﴿وَسِعَ رَبِّي﴾ وعدا من هذه الياءات، فيصير جملة المذكور أربعاً وخمسين ياء على الصحيح، والله أعلم.

وأما ﴿رَبِّي الْفَوَاحِشُ﴾، و﴿بِي الْأَعْدَاءِ﴾، و﴿ءَايَاتِي الَّذِينَ﴾، و﴿مَسَّنِي السُّوءُ﴾ فقد ذكرنا حكمها، غير أن ابن محيصر أسكن ﴿بِي الْأَعْدَاءِ﴾^(١)، وأما ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ فقد مضت.

وأما ما لقيتها همزة القطع ﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾، و﴿عَذَابِي أُصِيبُ﴾، ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى﴾، و﴿بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾، و﴿أَرْنِي﴾، و﴿وَأَيَّايَ أَتُهْلِكُنَا﴾ فقد مضى حكمه. آخر الجزء الثامن ويتلوه في التاسع.

وأما ﴿إِنَّ وِلِيَّ اللَّهِ﴾ فقد تقدم ذكره وأزيد بيانه.



^(١) قلت: قد سبق وذكر المصنف أيضاً أن مذهب ابن محيصر إسكان ما لقي همزة الوصل منفردة أو مع لام التعريف، خلافاً لما قد يوهم كلامه ها هنا من اختصاص هذا الحرف بهذا الحكم، والله أعلم.

الجزء التاسع

من كتاب
الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربى الهذلى

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وأما ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ فقد تقدم ذكره وأزيد بيانه بأن أقول: أدغم ياء الأصلية ياء الإضافة: عبد الوارث، وعباس، والخريبي، وابن عقيل، والعنبري، وابنه، وعلي بن نصر، وشجاع طريق الصواف والشونيزي، واليزيدي طريق أبي أيوب والسوسي وأبي خلاد وعصام وعبيد الضرير، وعقبة بن مكرم وعيسى بن شعيب^(١).
قال ابن مهران: البرجمي، والضرير^(٢) ورويس عن يعقوب ولا أصل يشهد لهم.
قال الطبراني: البرجمي بياء واحدة مكسورة، وقرأت على غيره كذلك.

سورة الأنفال

ست ياءات: أربعة لم تلقها همزة: ﴿أَنِّي مُؤْمِدُّكُمْ﴾، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾، ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ﴾، ﴿وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾.
وفيها اثنان لقيتها همزة ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾، ﴿إِنِّي أَرَى﴾ وليست فيها زائدة.

سورة التوبة

فيها خمس ياءات: اثنان لم تلقها همزة: ﴿أَتَذُنُّ لِي﴾، و﴿مَعِيَ عِدُوًّا﴾: وقد مضى ذكره.
وثلاثة لقيتها همزة: ﴿تَفَتَّنِي آلَا﴾: فتحتها أبو قرعة عن نافع، وأبو خلاد عن اليزيدي، كابن مقسم.

(١) لا يظهر لي مراد المصنف، ولم يسند القراءة من طريقه، وكذلك عقبة بن مكرم، ويحتمل أن يكون مراده عيسى بن شعيب النحوي، أبو الفضل البصري الضرير، له رواية عن حفص بن سليمان، وممن روى عنه عقبة بن مكرم، وهو متروك الحديث، انظر تهذيب الكمال ٢٢/٦١٣، وتاريخ الإسلام ٤/١١٧٨، والله أعلم، وأما عبيد الضرير فهو أبو محمد عبيد بن عبد الله الضرير، وعصام هو ابن الأشعث، وأبو خلاد هو سليمان بن خلاد، ثلاثتهم يروون القراءة عن اليزيدي، والله أعلم.

(٢) هو أبو علي الحسن بن مسلم بن سفيان، يروي عن زيد وروح وغيرهما من أصحاب يعقوب، والبرجمي هو عبد الحميد بن صالح يروي عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.



الكلمات في القرآن

الثانية ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾: أسكنها كوفي غير حفص وابن سعدان وأبي زيد عن المفضل، ويعقوب، وسهل، وسلام، وأبو السَّمَّال، وقتادة، وأبو بحرية، وابن محيصن، هاتان لقيتها همزة قطع.

الثالثة ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾: لقيتها همزة وصل ولا خلاف فيها متلوًّا غير عصام عن الأعمش^(١)، والإسكان قياس قول ابن محيصن إلا أنه غير مسموع لنا ممن قرأنا عليه ابن محيصن والأعمش^(٢)، وليس فيها زائدة.

سورة يونس

سنة عشر ياء، ما لم يلقها همزة: ﴿رَبِّي عَذَابٌ﴾، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾، ﴿مَقَامِي وَتَذَكِيرِي﴾، ﴿أَتُنزِي بِكُلِّ﴾، ﴿إِلَيَّ وَلَا تُنظَرُونَ﴾، ﴿مِنْ دِينِي فَلَا﴾، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ فهذه ثمانية أما ﴿إِلَيَّ﴾ فقد مر ذكره،

وما لقيتها الهمزة فقوله: ﴿لِي أَنْ﴾، ﴿نَفْسِي إِنْ﴾، ﴿إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ﴾، ﴿أَجْرِي﴾ فهذه ستة منها، ﴿يَا قَوْم﴾ موضعان لا خلاف فيهما، وحكم الزوائد مضى.

سورة هود

سبعة وسبعون ياء^(٣): ما لم يلقها همزة: ﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ﴾، ﴿مِنْ رَبِّي﴾، ﴿وَأَتَانِي﴾، ﴿مَنْ يَنْصُرُنِي﴾، ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ﴾، ﴿إِنِّي مَلِكٌ﴾، ﴿إِجْرَامِي﴾، ﴿تُخَاطِبُنِي﴾، ﴿رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ﴿يَعِصْمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾، ﴿إِنْ أَنبِي مِنْ أَهْلِي﴾، ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي﴾، ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾، ﴿فَكَيْدُونِي﴾، ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾، ﴿رَبِّي عَلَى﴾، ﴿رَبِّي قَوْمًا﴾، ﴿رَبِّي كُلِّ شَيْءٍ﴾، ﴿رَبِّي قَرِيبٌ﴾، ﴿رَبِّي وَأَتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي﴾، ﴿تَزِيدُونِي﴾، ﴿بَعْلِي شَيْخًا﴾، ﴿بَنَاتِي هُنَّ﴾، ﴿لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾، ﴿مِنْ رَبِّي﴾، ﴿رَبِّي وَرَزَقْنِي﴾، ﴿رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾، ﴿رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾، ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ فذلك

^(١) كذا نسبه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، وأحسبه تصحيفا، فليس من الرواة عن الأعمش من يدعى عصامًا، وأحسب المراد: عصمة فتصحفت على الناسخ، والله أعلم.

^(٢) قلت: قد روى سبط الخياط الإسكان فيها عن ابن محيصن من جميع طرقه في المبهج (٢/٦٢١)، والله أعلم.

^(٣) وجملة المذكور خمس وسبعون ياء لا غير، والله أعلم.

أربعة وثلاثون، وما حذف ياء في النداء ثمانية عشر ﴿رَبِّ﴾ موضعان، و﴿يَا قَوْمِ﴾ ستة عشر.

وأما ﴿يَا بُنَيَّ اِرْكَبْ﴾ فتحتها هاهنا عاصم بكماله.
وما لقيتها همزة مكسورة فهي سبعة: ﴿أَجْرِي﴾ في موضعين، ﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾، و﴿تَوْفِيقِي﴾، و﴿نُصْحِي﴾، و﴿فَعَلَيْ إِجْرَامِي﴾، و﴿إِنِّي إِذَا﴾.
ولا خلاف في ﴿عَلَى﴾.

وأما ما لقيتها همزة مفتوحة: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ثلاث مواضع و﴿إِنِّي أَرَاكُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾، ﴿شِقَاقِي أَنْ﴾، ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾، ﴿صَيْفِي أَلَيْسَ﴾، ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ﴾، ﴿وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ﴾، ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾ قد مر ذكرها.
﴿تَرْحَمَنِي﴾: فتحتها أبو قره وأبو خلود عن نافع وأبو خلاد عن اليزيدي، وابن عيينة، والمرى^(١) عن ابن كثير، كابن مقسم.

وأما المضمومة بموضع واحد: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾.
وأما ﴿ءَاوِي﴾ (٨٠) فهي لام الفعل فاغتر بها القورسيان عن أبي جعفر، وكذلك ابن أبي أويس وميمونة عنه، وفتحتها خطأ لا معنى له.
وكذلك ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾: فأسكنها ابنُ كيسة عن حمزة وهو ضعيف؛ لأنه لام الفعل.
وقد مضى الكلام في الزوائد.

سورة يوسف

سبعون ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾، ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ﴾، ﴿إِنِّي لَيْحَزُنُّنِي﴾، ﴿يَا بُشْرَايَ﴾، ﴿رَاوَدَنِي﴾، ﴿نَفْسِي﴾، ﴿لُمْتُنِّي فِيهِ﴾، ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي﴾، ﴿رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ﴾، ﴿رَأْسِي خُبْرًا﴾، ﴿عَلَّمَنِي﴾، ﴿إِنِّي تَرَكْتُ﴾، ﴿أَذْكُرَنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، ﴿أَفْتُونِي﴾، ﴿أَتُونِي﴾، ﴿أَنِّي لَمَ أَخُنُّهُ﴾، ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ﴾، ﴿أَتُونِي بِهِ﴾ فيهما، ﴿لِنَفْسِي﴾، ﴿اجْعَلْنِي﴾، ﴿إِنِّي حَفِيفٌ﴾، ﴿أَتُونِي بِأَخٍ﴾، ﴿تَأْتُونِي بِهِ﴾، ﴿عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾، ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ﴾، ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَدْخُلُوا﴾، ﴿لِي وَهُوَ خَيْرٌ﴾، ﴿بَنِي﴾، ﴿وَهَذَا أَخِي﴾، ﴿بِقَمِيصِي هَذَا﴾، ﴿أَبِي يَأْتِ بِصِيرًا وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ﴾، ﴿إِنِّي لَأَجِدُ﴾،

(١) هو محمد بن صالح أبو إسحاق المرى البصرى الخياط، يروى عن شبيل بن عباد عن ابن كثير، والله أعلم.

﴿أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ﴾، ﴿رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾، ﴿رَبِّي لَطِيفٌ﴾، ﴿ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ﴾، ﴿وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا﴾، ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقَنِي﴾، ﴿وَمَنْ أَتْبَعَنِي﴾ فذلك ستة وأربعون، ﴿يَا بُيَّتِي﴾ فتحها حفص، وأبان، والمفضل طريق جبلة، ولا خلاف في ﴿بَيْتِي﴾.

وأما ﴿يَا بُشْرَايَ﴾: فأسكنها ابن عيسى عن ورش، وكذلك ﴿رُؤْيَايَ﴾، وحذف ألفها وشددها الجحدري، وهكذا ﴿مَثْوَايَ﴾^(١).

فأما ﴿بُشْرَى﴾ فحذف ياء الإضافة منها كوفي، وليس عنده للإضافة. وما حذف ياءه للنداء موضعان^(٢) ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾، و﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي﴾، و﴿يَا أَبْتِ﴾، ولا خلاف فيهن.

وأما ما لقيتها همزة مفتوحة ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾، ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾، ﴿إِنِّي أَرَانِي﴾، ﴿إِنِّي أَرَانِي﴾، و﴿إِنِّي أَرَى﴾، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا﴾، ﴿لِي أَبِي أَوْ﴾، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾، ﴿سَيْلِي أَدْعُو﴾ فذلك ثلاثة عشرة.

وما لقيتها همزة مكسورة ﴿رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ﴾، ﴿ءَابَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ﴾، ﴿مَثْوَايَ إِنَّهُ﴾، [﴿رَحِمَ رَبِّي إِنْ﴾]، ﴿نَفْسِي﴾، ﴿وَحْزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾، ﴿بِي إِذْ﴾، ﴿إِخْوَتِي إِنْ﴾، عشرة، اختيار شبل كنافع في المكسورة. وما لقيتها همزة مضمومة ﴿أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ﴾، فذلك أربع وسبعون ياء^(٣).

(١) كذا رواه المصنف عن ورش من طريق محمد بن عيسى، وتقدم أنه لم يسند طريق ابن عيسى إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي، والذي نص عليه الخزاعي في المنتهى ٤٢٦/١، (١/١١٦) إسكان الياء عنه في قوله تعالى ﴿بُشْرَايَ﴾، و﴿مَثْوَايَ﴾ دون ﴿رُؤْيَايَ﴾، وكذا رواه عن ابن عيسى أبو معشر في سوق العروس (١/٢٢٢)، والله أعلم.

(٢) يريد كلمة ﴿رَبِّ﴾ وقعت في موضعين، ويحتمل أنه أراد كلمتين، يعني كلمة ﴿رَبِّ﴾، و﴿يَا أَبْتِ﴾، قد وقع كل منهما في موضعين، والله أعلم.

(٣) كذا عدها المصنف هاهنا، وفي أول السورة سبعين ياءً، والصواب ما ذكره هاهنا أنها أربع وسبعون، فست وأربعون لم تلقها الهمزة، غير أنه عد ﴿اتنوني به﴾ ثلاثاً، وهما اثنتان، وعد ﴿يَا أَبْتِ﴾ واحدة وهما اثنتان، وما لقيتها همزة مفتوحة أربع عشر، وقال المصنف ثلاثة عشر، وما بين المعكوفتين في الهمزات المكسورة ساقط من السياق، وبه يتم العدد المذكور، والله أعلم.

الرعد

ياء واحد ﴿رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، قد مر ذكره.

إبراهيم

اثنان وعشرون ياءً: ما لم تلقها همزة خمسة عشرة وهي: ﴿مَقَامِي﴾، ﴿لِي عَلَيكُمْ﴾، ﴿تَلُومُونِي﴾، ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾، ﴿وَاجْنُبْنِي﴾، ﴿تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾، ﴿ذُرِّيَّتِي﴾، ﴿وَهَبْ لِي﴾، ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ﴾، ﴿ذُرِّيَّتِي﴾، ﴿اجْعَلْنِي﴾^(١)، ﴿اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾، وما لقيتها همزة ﴿بِمُصْرِحِي﴾، ﴿لِعِبَادِي الَّذِينَ﴾، ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾، و﴿بَنِيَّ﴾، لا خلاف في ﴿بَنِيَّ﴾، ﴿وَلِوَالِدَيَّ﴾، وهكذا ﴿بِمُصْرِحِي﴾ إلا ما ذكر الزيات والأعمش وطلحة أنها بالكسر.

وما حذف للنداء فقوله: ﴿رَبِّ﴾ ثلاث مواضع.

الحجر

سبعة عشر ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿إِنِّي خَالِقُ بَشَرًا﴾، ﴿مِنْ رُوحِي﴾، ﴿فَأَنْظِرْنِي﴾^(٢)، ﴿أَعُوذُ بِكَ﴾، ﴿عِبَادِي لَيْسَ﴾، ﴿عَذَابِي﴾، ﴿أَبَشْرُ ثَمُونِي﴾، ﴿ضَيْفِي﴾، فهذه ثمانية. وما لقيتها همزة ﴿أَنْظِرْنِي﴾، ﴿عِبَادِي أَنِّي أَنَا﴾، ﴿بَنَاتِي﴾، ﴿مَسْنِيَّ الْكَبِيرِ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ﴾ فهذه ستة، ذكرت الخلاف فيها، إلا في ﴿مَسْنِيَّ﴾: فأسكنها عمرو بن ميمون وسليم بن منصور عن حمزة كابن محيصن.

وأما ﴿عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ فأكثر القراء على الإضافة وسيأتي ذكره.

وما حذف الياء للنداء فقوله: ﴿رَبِّ﴾ في موضعين.

وافق أبو بشر في ﴿عِبَادِي أَنِّي﴾ ففتحها.

النحل

واحد ﴿شُرَكَائِي الَّذِينَ﴾ وقد مر ذكره.

^(١) في المخطوطة ﴿اجنبني﴾، فأعاد ذكرها، وأحسبه من الناسخ، والصواب ما أثبتنا، يعني من قوله تعالى

﴿اجعلني مقيم الصلاة﴾، والله أعلم.

^(٢) سقط ذكرها، وبه يتم العدد المذكور، والله أعلم.

بني إسرائيل

اثنا عشر ياء: ما لم يلقها همزة: ﴿مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾، ﴿رَبِّيَانِي صَغِيرًا﴾، ﴿لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾، ﴿عِبَادِي لَيْسَ لَكَ﴾، ﴿أَدْخِلْنِي﴾، ﴿وَأَخْرِجْنِي﴾، ﴿وَاجْعَلْ لِي﴾، ﴿رَبِّي هَلْ كُنْتُ﴾، ﴿شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾^(١)، ﴿رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ﴾ فهذه عشر ياءات، وقد مر شرحها. وما لقيتها همزة ﴿رَبِّي إِذَا﴾، وما حذف للنداء ﴿رَبِّ ارْحَمُهُمَا﴾.

سورة الكهف

اثنا وأربعون ياء: ما لم يلقها همزة: ﴿رَبِّي لِأَقْرَبَ﴾، ﴿رَبِّي لِأَجْدَنَ﴾، ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ﴾، ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ﴾، ﴿مِنْ دُونِي وَهُمْ﴾، ﴿ءَايَاتِي وَمَا أُنذِرُوا﴾، ﴿فِي أَيِّ نَسِيتُ الْحُوتَ﴾، ﴿اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي﴾، ﴿تَوَاحِدُنِي﴾، ﴿تَرْهَقْنِي﴾، ﴿أَمْرِي﴾، ﴿مَعِيَ﴾ ثلاث مواضع، ﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾، ﴿مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئَكَ﴾، ﴿عَنْ أَمْرِي﴾، ﴿مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي﴾، ﴿ءَاتُونِي﴾، ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّي﴾، ﴿جَاءَ وَعَدُّ رَبِّي﴾، ﴿وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾، ﴿ذَكَرَى وَكَانُوا﴾، ﴿عِبَادِي﴾، ﴿ءَايَاتِي وَرُسُلِي﴾، ﴿لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾، ﴿أَنْ تَنْفَعَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾، فذلك اثنان وثلاثون ياء.

فأما ما لقيتها همزة تسعة: ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ﴾، ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾، و﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾، ﴿عَسَى رَبِّي﴾، و﴿دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾، و﴿سَتَجِدُنِي﴾، ﴿شُرَكَائِي الَّذِينَ﴾، ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ﴾: مضى الكلام فيها، إلا أن أبا قره وأبا خلود عن نافع وافقا ابن مقسم في ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ﴾.

و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾: فتحها ابن مقسم، ومدني، وأبو خلاد عن اليزيدي حيث وقع.

﴿إِنْ تَرِنَ﴾: فتحها ابن مقسم وأبو عدي وليس من هذا القبيل^(٢).

وأما ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾: فزعم الخزاعي عن هشام وأبي بشر حذف الياء^(٣)،

(١) في الأصل: ﴿بيني وبينكم شهيدًا﴾، وهو مقلوب، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٢) يعنى هي من ياءات الزوائد، وياؤها ليست ثابتة في أى من المصاحف، وما رواه المصنف عن أبى عدي عن الأزرق عن ورش لم أر من تابعه عليه، والصحيح عن الأزرق الحذف فيها، وقد سبق ذكره في ياءات الزوائد وقال المصنف هناك: وهو قبيح، يعنى الفتح في نحو هذا، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزرى في النشر (٢/٣١٣): "رَوَى آخِرُونَ الْحَدْفَ فِيهَا مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَهُوَ وَهُمْ بِلَا شَكٍّ انْقَلَبَ عَلَيْهِمْ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ وَالْحَدْفُ وَالْإِثْبَاتُ كِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ نَصًّا وَأَدَاءً"، والله أعلم.

قال أبو الحسين: زيد عن ابن موسى .
و﴿إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُم﴾ لا خلاف فيها.

سورة مريم

أربع وأربعون ياء^(١): ما لم يلقها همزة:

﴿إِنِّي وَهَنَ﴾، ﴿مِنِّي وَاشْتَعَلَ﴾، ﴿وإِنِّي خِفْتُ﴾، ﴿مِنْ وَرَائِي﴾، ﴿امرأتِي﴾،
﴿فَهَبْ لِي﴾، ﴿يَرُبُّنِي﴾، ﴿لِي غَلَامٌ﴾، ﴿وَكَاثَتْ امْرَأَتِي﴾، ﴿عَلَيَّ هَيْنٌ﴾، ﴿يَكُونُ لِي﴾،
﴿يَمْسُسْنِي بَشَرٌ﴾، ﴿عَلَيَّ هَيْنٌ﴾، ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ﴾، ﴿إِنِّي نَذَرْتُ﴾، ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾،
﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾، ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾، ﴿وَأَوْصَانِي﴾، ﴿بِوَالِدَتِي﴾، ﴿يَجْعَلَنِي﴾، ﴿عَلَيَّ﴾
﴿يَوْمَ وُلِدْتُ﴾، ﴿رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، ﴿إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ﴾، ﴿ءَالِهَتِي﴾، ﴿وَاهْجُرْنِي﴾،
﴿بِي حَقِيًّا﴾، ﴿رَبِّي﴾، ﴿بِدُعَاءِ رَبِّي سَقِيًّا﴾، فذلك أحد وثلاثون ياء.

أما ما لقيتها همزة ﴿رَبِّي إِنَّهُ كَانَ﴾، ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾، ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾، ﴿إِنِّي
أَخَافُ﴾، ﴿ءَاتَانِي الْكِتَابَ﴾ مضى الكلام فيها، غير أن الخليل عن ابن كثير فتح ﴿لِي
آيَةً﴾، وأبو بشر ﴿رَبِّي﴾، وأبو خلود وأبو قره وغزوان عن نافع^(٢): ﴿اتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾،
الباقون على ما قدمنا.

﴿عَلَيَّ﴾ لا خلاف فيه .

وما حذف فيها بالنداء فذلك ﴿رَبِّ﴾ أربعة مواضع، و﴿يَا أَبَتِ﴾ أربعة مواضع لا
خلاف في حذف الياء وهكذا حيث وقع.

طه

ست وخمسون ياء: ما لم يلقها همزة: ﴿فَاعْبُدْنِي﴾، ﴿وَلِي فِيهَا﴾، ﴿عَنَمِي﴾، ﴿لِي
صَدْرِي﴾، ﴿أَمْرِي﴾، ﴿لِسَانِي﴾، ﴿قَوْلِي﴾، ﴿لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي﴾، ﴿أَزْرِي﴾، ﴿فِي
أَمْرِي كَيْ﴾، ﴿عَدُوِّي﴾، ﴿مَحَبَّةً مِنِّي﴾، ﴿بِآيَاتِي﴾، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾، ﴿عِنْدَ رَبِّي﴾،

^(١) هي ثلاث وأربعون ياءً ذكرها المصنف، فما لم يلقه همز جملة ثلاثون ياءً، والله أعلم.

^(٢) أبو خلود هو عتبة بن حماد، وأبو قره هو موسى بن طارق، وأما غزوان فهو ابن القاسم، وهو يروى القراءة بإسناده إلى الأزرق عن ورش، ولا يعرف فتح تلك الياء عنه، ولعله تصحيف، وإلا فهو مما انفرد به المصنف عنه، وقال ابن الجزري في النشر "لم يختلف عنهم في إسكان تلك الياء، والله أعلم.

﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾، ﴿أَسْرِبَعِبَادِي﴾، ﴿غَضِبِي﴾، ﴿غَضَبِي﴾ موضعان ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ﴾، ﴿أَثْرِي﴾، ﴿مَوْعِدِي﴾، ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾، ﴿أَمْرِي﴾ موضعان، ﴿بِلِحْيَتِي﴾، ﴿إِنِّي خَشِيتُ﴾، ﴿قَوْلِي﴾، ﴿لِي نَفْسِي﴾، ﴿رَبِّي نَسْفًا﴾، ﴿زِدْنِي عِلْمًا﴾، ﴿عَنْ ذِكْرِي﴾، ﴿مَنِّي﴾، ﴿هُدَايَ﴾، ﴿رَبِّ﴾ في ثلاث مواضع حذفت منها إلا للنداء، فذلك أربعون ياء.

وما لقيتها الهمزة ﴿إِنِّي ءَأَنْسْتُ﴾، ﴿لَعَلِّي ءَأْتِيكُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾، ﴿لِذِكْرِي . إِنَّ السَّاعَةَ﴾، ﴿لِي أَمْرِي﴾، ﴿عَيْنِي﴾، ﴿بِرَأْسِي إِنِّي﴾، ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾: مضى القول في هذا، غير أن جعفر بن الصباح وافق نافعا في ﴿حَشَرْتَنِي﴾، وأبو بشر في ﴿بِرَأْسِي﴾.

وأما ﴿أَخِي . أَشُدُّ﴾: فأسكنها الخريبي عن أبي عمرو^(١).
﴿لِنَفْسِي . اذْهَبْ﴾، ﴿ذِكْرِي . اذْهَبَا﴾: وافق في فتحها أبو بحرية، ﴿يَا قَوْم﴾ موضعان، و﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾ في قول من كسر، ﴿تَتَّبِعِنِ﴾: في قول من فتح وهو ابنُ مقسم وأبو جعفر وإسماعيل.

سورة الأنبياء

سبعة عشر ياء: ﴿رَبِّي يَعْلَمُ﴾، ﴿مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي﴾، ﴿سَأُورِيكُمْ ءَايَاتِي﴾، ﴿أَنِّي مَسْنِي﴾، ﴿إِنِّي كُنْتُ﴾، ﴿لَا تَذْرُونِي﴾ في سبع مواضع.
وما لقيتها الهمزة: ﴿إِنِّي إِلَهٌ﴾، ﴿مَسْنِي الضُّرِّ﴾، ﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾، ﴿وَرَبِّ﴾
فيهما لا خلاف.

وأما ﴿أَدْرِي أَقْرِبُ﴾: فقال أبو الحسين: نقل ابن شاکر^(٢) فيها الحركة ولم يفتحها، وهو أجود من قول من قال أنه فَتَحَهَا، إذ غيره قال فَتَحَهَا، ولا فرق بين الفتح والحركة في ﴿إِنْ أَدْرِي﴾، وليس قول من قال أن فتحة الياء منقولة إلى الياء من الهمزة بشيء، لأن ابن عتبة لم يحذف الهمزة، وكذلك ليس قول من قال أن فتحة الياء على التشبيه بياء الإضافة؛ لأنه لا شبه بينهما، وكذا ليس بمحمول على حذف النون على تقدير "إِنْ أَدْرِيًا": لأن الحذف من

^(١) وتقدم قبل قليل قول المصنف: "ففتحهما مكى، وأبو عمرو، والوليد بن حسان"، فأراد هاهنا استثناء عبد الله بن داود الخريبي عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٢) هو أحمد بن نصر بن شاکر عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر، والله أعلم.

التأكيد، وإنما الفتح في هذا كفتح الراء من قوله: "أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر"، فتح الياء لجوار فتحه الهمزة.
وأما ﴿إِلَيَّ﴾ فلا خلاف فيه.

وأما الحج

ثلاثة ياءات من ما لم تلقها همزة: ﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾، و﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾، و﴿إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾.

المؤمنون

اثنان وعشرون ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي﴾، ﴿أَنْزِلْنِي﴾، ﴿انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونَ فَأَوْحِينَا﴾، ﴿انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونَ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾، ﴿آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ فيهما، ﴿تُرِيَنِي مَا يُوعَدُونَ﴾، ﴿تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ﴾، ﴿عِبَادِي يَقُولُونَ﴾، ﴿عَنْ ذِكْرِي وَكُنتُمْ﴾، ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمْ﴾: أحد عشر ياء.

﴿يَا قَوْمِ﴾ واحد، و﴿رَبِّ﴾ تسع مواضع لا خلاف فيها، و﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ مما لقيتها الهمزة.

النور

اثنان ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾.

الفرقان

ثمان ياءات: ما لم يلقها همزة: ﴿عِبَادِي هُوَ لَاءٍ﴾، ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ﴾، ﴿أَضَلَّنِي عَنْ الذِّكْرِ﴾، ﴿إِذْ جَاءَنِي﴾، ﴿رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾، فهي خمسة ياء.
وما حذفت منه الياء: ﴿يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي﴾.

وما لقيتها همزة وصل موضعان: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾، و﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ وقد مضى.

الشعراء

خسون ياء: ما لم يلقها همزة: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾، ﴿لِسَانِي﴾، ﴿عَلَيَّ﴾، ﴿فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي﴾، ﴿غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ﴾، ﴿مَعِيَ﴾، ﴿رَبِّي سَيَّهْدِينِ﴾، ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾، ﴿يُطْعِمُنِي﴾، ﴿وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي﴾، ﴿أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾، ﴿هَبْ

﴿لِي﴾، ﴿وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾، ﴿وَاجْعَلْ لِي﴾، ﴿وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ﴾، ﴿لَا تُخْزِنِي يَوْمَ﴾، ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ﴾ خمس مواضع، ﴿عَلِمِي بِمَا كَانُوا﴾، ﴿عَلَى رَبِّي﴾، ﴿إِنَّ قَوْمِي كَذِبُونَ﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا﴾، ﴿وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ﴾، ﴿رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾، ﴿إِنِّي بَرِيءٌ﴾، فذلك أربع وثلاثون ياء.

أما ﴿عَلَى﴾ فلا خلاف فيها.

وأما ما لقيتها الهمزة ﴿عَلَى أَنْ عَبَّدتَّ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ﴾، ﴿عَدُوِّي إِلَّا﴾، ﴿لَأَبِي إِنَّهُ﴾، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في خمسة مواضع، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾، وقد مضى خلافه.

أما هشامٌ طريق الحلواني: ﴿لَأَبِي﴾ بالفتح^(١)، فهذه اثنا عشر.

و﴿رَبِّ﴾ في أربعة مواضع.

النمل

ثلاثون ياء: أما ما لم تلقها همزة: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ﴾، ﴿فَإِنِّي عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ﴿عَلَى وَعَلَى وَالِدَيْ﴾ ولا خلاف فيهما، ﴿وَأَدْخَلْنِي﴾، ﴿مَا لِي لَا﴾، ﴿أَوْ لِيَأْتِنِي بِسُلْطَانٍ﴾، ﴿إِنِّي وَجَدْتُ﴾، ﴿بِكِتَابِي هَذَا﴾، ﴿إِلَيَّ كِتَابٌ﴾: ولا خلاف فيه، ﴿عَلَى﴾ [وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾، ﴿أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾، ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ﴾، ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِنِي بِعَرْشِهَا﴾، ﴿أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾، ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ﴾، ﴿مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾، ﴿إِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾، ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾، ﴿بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا﴾، فذلك ثلاثة وعشرون وقد مر ذكرها.

وما لقيته الهمزة ﴿إِنِّي أَلْقِي﴾، ﴿إِنِّي ءَأَنْسْتُ﴾، ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ﴾، ﴿لِيَبْلُغُنِي ءَأَشْكُرُ﴾ فهذه أربعة و﴿رَبِّ﴾ موضعان و﴿يَا قَوْمِ﴾ موضع واحد و﴿ءَاتَانِي اللَّهُ﴾ ذكر في الياءات المحذوفة.

(١) كذا أطلقه المصنف عن الحلواني من جميع طرقه، وإلصحيح تخصيصه بطريق الفضل بن شاذان عنه، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٤٢٩): "وروى الفضل بن شاذان عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر أنه فتح ﴿لأبي إنه كان﴾، وكذلك ذكر الشذائي أنه قرأ لهشام وأهل الأداء مجمعون عن هشام على الإسكان"، وهو عند الخزاعي كذلك في المنتهى ١/٥١٠، (٢/١٣٦) من طريق الفضل من قراءة الخزاعي على الشذائي وغيره، ولم يسند في النشر طريق الفضل عن الحلواني، فأحسب أن ابن الجزري لذلك لم يذكر قول المصنف، وكان الأولى أن يذكره ويعلق عليه لأن المصنف أطلقه، والله أعلم.

(٢) ما بين المعكوفتين سقط ذكره من الناسخ، وبه يتم العدد المذكور، والله أعلم.

القصص

ثمانية وثلاثون ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿لِي وَكَ﴾، ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾، ﴿أَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ﴾، ﴿رَبِّ نَجِّنِي﴾، ﴿يَهْدِينِي﴾، ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ﴾، ﴿إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾، ولا خلاف فيه، ﴿إِنْ أَبِي﴾، ﴿ابْنَتِي﴾ ولا خلاف فيه، ﴿تَأْجُرْنِي﴾، ﴿ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾، ﴿عَلَيَّ﴾ ولا خلاف فيه، ﴿رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ﴾، ﴿وَأَخِي هَارُونَ﴾، ﴿مِنِّي لِسَانًا﴾، ﴿مَعِيَ رِذَاءًا﴾، ﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي﴾، ﴿فَأَجْعَلْ لِي صَرْحًا﴾، ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ﴾، فذلك اثنان وعشرون ياء.

وأما ﴿يَا أَبَتِ﴾ موضع واحد، و﴿رَبِّ﴾ أربعة مواضع ولا خلاف فيها.
وأما ما لقيته الهمزة ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾، ﴿سَتَجِدُنِي﴾، ﴿إِنِّي ءَأَنْسْتُ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ فيهما، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿يُصَدِّقُنِي﴾، ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾، ﴿لَعَلِّي﴾ فيهما، فذلك أحد عشر، الخلاف فيها قد تقدم.
وفتح أبو بشر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ مع من فتح.

العنكبوت

تسع ياءات: أما ما لم يلقها همزة ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ لا خلاف فيه، ﴿بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، ﴿مِنْ رَحْمَتِي وَأَوْلِيَّتِكَ﴾، ﴿أَنْصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ﴾، ﴿أَرْضِي وَاسِعَةً﴾، ﴿فَأَيُّهَا فَاغْفِرْ لِي﴾ ولا خلاف فيه، خمس ياءات.
و﴿رَبِّ﴾ واحد.

وما لقيتها همزة ﴿رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ﴾.

الروم

ليس فيها شيء.

لقمان

ثمان ياءات: أما ما لم تلقها همزة ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي﴾، ﴿إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾، وكذلك ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، و﴿أَنَابَ إِلَيَّ﴾ ولا خلاف فيها، ﴿بِي مَا لَيْسَ﴾.

(١١) بل هي ست ياءات، والجملته صحيحة، والله أعلم.

وأما ﴿يَا بُنَيَّ﴾ في الثلاثة: فتحها حفص، والمفضل طريق أبي زيد، وافق البزري وابن فليح ونصر بن علي في الثالثة وأسكنها قنبل، وأسكن الأولى ابن كثير غير الفليحي.

السجدة

واحد ﴿مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ﴾.

الأحزاب

لا خلاف فيها^(١).

سبا

أحد عشر ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿رَبِّي يَسْطُرُ الرِّزْقَ﴾، ﴿رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾، و﴿رَبِّي يَسْطُرُ﴾ أيضا، ﴿نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ﴾، ﴿رُسُلِي﴾، ﴿وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، ﴿إِلَيَّ رَبِّي﴾ لا خلاف فيه.

وما لقيها همزة ﴿أُرُونِي الَّذِينَ﴾، ﴿عِبَادِي الشَّاكِرُونَ﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾، ﴿أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ فهذه أربع مواضع.

فاطر

واحد: ﴿أُرُونِي مَاذَا خَلَقُوا﴾ لم تلقها همزة.

ياسين

اثنا عشر ياء: ما لم تلقها همزة: ﴿مَا لِي﴾، و﴿فَطَرَنِي﴾، ﴿عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ﴾، ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾، ﴿لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾، ﴿اعْبُدُونِي﴾ فهذه ثمانية. وما لقيتها همزة ﴿إِنِّي إِذَا﴾، ﴿إِنِّي ءَأَمَنْتُ﴾، و﴿يُرْدُنِ﴾ مضى ذكره. ﴿يَا قَوْمٍ﴾ واحدة.

^(١) كذا قاله المصنف، وظاهره أن فيها ياءات لكن لم يختلف في فتحها وإسكانها، والصحيح أنها لم يقع فيها ياءات إضافة، وأحسبه سبق قلم، لأنه قد سبق وذكرها المصنف في السور التي لم يقع فيها ياءات، والله أعلم.

والصفات

ثلاثة عشر ياء: أما ما لم تلقها همزة: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾، ﴿رَبِّ هَبْ لِي﴾، ﴿إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾، ﴿نِعْمَةٌ رَبِّي لَكُنْتُ﴾، سبع ياءات.
وما لقيته الهمزة ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ﴾، ﴿أَنِّي أَدْبَحُكَ﴾، ﴿يَا أَبَتِ﴾ لا خلاف في حذفه ﴿رَبِّ هَبْ لِي﴾^(١)، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾.

ص

أحد وعشرون ياء: أما ما لم تلقها همزة ﴿ذِكْرِي بَلْ لَمَّا﴾، ﴿هَذَا أَخِي لَهُ﴾، ﴿وَلِي نَعَجَةٌ﴾، ﴿وَعَزَّنِي﴾، ﴿عَلَيَّ فَطَفِقَ﴾ لا خلاف، ﴿رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ﴾، ﴿أَنِّي مَسَّنِي﴾، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي﴾، ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾، ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ ولا خلاف فيه ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا﴾، ﴿مِنْ رُوحِي﴾، ﴿بِيَدِي﴾ ولا خلاف فيه ﴿خَلَقْتَنِي﴾، خمسة عشر.
وما لقيته الهمزة ﴿بَعْدِي إِنَّكَ﴾، ﴿أَنِّي مَسَّنِي الشَّيْطَانُ﴾، ﴿لَعَنَتِي إِلَىٰ﴾، ﴿أَنْظِرْنِي إِلَىٰ﴾، ﴿رَبِّ﴾ فيهما.

الزمر

ثمانية عشر ياء: ما لم يلقها همزة: ﴿رَبِّي عَذَابٌ﴾، ﴿مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾، ﴿أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ﴾، ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾، ﴿هَدَانِي لَكُنْتُ﴾، ﴿لِي كَرَّةٌ﴾، ﴿جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾، ﴿يَا حَسْرَتِي﴾: أضافه أبو جعفر وشيبة.

حكى أبو الحسين عن زيد بن علي عن أبي جعفر بإسكان الياء وهو خطأ^(٢).

وأما ﴿عِبَادِي﴾ في ثلاث مواضع فقد مضى.

وما لقيتها الهمزة ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ هذه همزة القطع مضى الكلام فيها، غير أن البكرواني عن هشام فتح ياء ﴿تَأْمُرُونِي﴾ مع من فتح.

^(١) كرهه المصنف لأنه عدّ في المرة الأولى الياء من ﴿لي﴾، وفي الثانية الياء من ﴿رب﴾، والله أعلم.
^(٢) قلت: قد صحح رواية الإسكان ابن الجزري في النشر فقال (٣٦٣/٢): "وَإِخْتَلَفُوا فِي: ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ: ﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾: يِيَاءٌ بَعْدَ الْأَلْفِ وَفَتْحِهَا عَنْهُ ابْنُ جَمَّازٍ، وَاسْتَلْفِ عَنْ ابْنِ وَرْدَانَ، فَرَوَى إِسْكَانَهَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْعَلَّافِ عَنْ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْحَبَّازِيُّ عَنْهُ عَنِ الْفَضْلِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا الْحَنْبَلِيُّ عَنْ هِبَةَ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، كِلَاهُمَا عَنِ الْحُلَوَائِيِّ، وَهُوَ قِيَاسُ إِسْكَانِ مَحْيَايَ، وَرَوَى الْآخَرُونَ عَنْهُ الْفَتْحَ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، نَصَّ عَلَيْهِمَا عَنْهُ عَزْرٌ وَاحِدٌ كَأَبِي الْعَزْزِ وَابْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَىٰ مَنْ رَدَّهُ بَعْدَ صِحَّةِ رَوَايَتِهِ"، قلت: لعله يريد المصنف بقوله هذا، والله أعلم.

أما ما لقيتها همزة الوصل قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ﴾، ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ مضى الكلام فيها، لكن الأعمش أسكن ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ كالتي في التوبة^(١).
وأما ﴿يَا عِبَادِي﴾: فأسكنها عراقِّي غير عاصم وابن سعدان ومحمد في الأخير والقباب والزعفراني.
أما ﴿يَا قَوْمِ اعْمَلُوا﴾ محذوفة بالإجماع كما ذكرنا.

حم المؤمن

سبع وعشرون ياء: ﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾، ﴿تَدْعُونَنِي لِأَكْفَرُ﴾، ﴿لِي صَرْحًا﴾، ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ﴾، ﴿مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾، ﴿عَنْ عِبَادَتِي﴾، ﴿إِنِّي نُهِيتُ﴾، ﴿مِنْ رَبِّي وَأُمِرْتُ﴾ تسع ياءات.

وما لقيتها همزة ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾، ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ثلاث مواضع، ﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾، ﴿أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾، ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾، ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾، وقد مضى الحكم فيها، غير أن أبا خليد عتبة بن حماد^(٢) عن نافع وافق ابن مقسم في ﴿تَدْعُونَنِي﴾.

وهشام طريق الحلواني^(٣) وسلام وأيوب في ﴿مَالِي أَدْعُوكُمْ﴾.

﴿جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ﴾: أسكن سليم بن منصور عن الزيات ﴿جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ﴾.

و﴿يَا قَوْمِ﴾: سبعٌ: حُذِفَ يَاءُ النِّدَاءِ، وقد مر ذكره.

السجدة^(٤)

ست ياءات: ما لم يلقها همزة: ﴿إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، ﴿هَذَا لِي﴾، ﴿إِنْ لِي عِنْدَهُ لِلْحُسْنَى﴾، ﴿شُرَكَائِي قَالُوا﴾، ﴿إِلَيَّ أَنَّمَا﴾: لا خلاف فيه.

(١) انظر قول المصنف في سورة التوبة، والتعليق عليه، والله أعلم.

(٢) في المخطوطة: وعتبة، بواو العطف، وفيها أيضًا: وافقا بالثنوية، وأحسبه تصحيفًا، لأن أبا خليد هو عتبة بن حماد ذاته، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف من طريق الحلواني عن هشام، ومفهومه الإسكان من باقي الطرق عنه، ولم يذكر ابن الجزري خلافًا عن هشام في فتحها، ولا حكى قول المصنف ها هنا مع أنه أسند طريق الداجوني عن هشام من عدة طرقٍ من الكامل، والله أعلم.

(٤) يريد سورة فصلت، والله أعلم.

وأما ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾: فعلى ما ذكرت إلا القاضي ها هنا^(١).
قال الخزاعي عن ابن كثير [﴿شُرَكَائِي﴾]: بالفتح^(٢)، قال أبو الحسين: ابن فرح عن
البيزي والفليحي، ولا خلاف في الخزاز، وابن شنبوذ عن قنبل على ما قدمت.

سورة الشورى

واحد ﴿رَبِّيَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾.

الزخرف

خمس ياءات ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾، و﴿يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾، و﴿يَا
عِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾: مضى ذكره، ﴿فَطَرَنِي فَإِنَّهُ﴾.
وأما ﴿تَحْتِي أَفْلا﴾ فقد مر ذكره.

الدخان

سبع ياءات: ما لم تلقها همزة: ﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾، ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾،
﴿تُؤْمِنُوا لِي فَاغْتَرُّونَ﴾، ﴿بِعِبَادِي لَيْلًا﴾، ﴿إِلَّيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾، ستة، ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾.

الجنابة

ليس فيها شيء.

الأحقاف

سبعة عشر ياء: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا﴾، ﴿أَتُورِنِي بِكِتَابٍ﴾، ﴿مَا يُفْعَلُ بِي﴾، ﴿إِلَّيَّ وَمَا
أَنَا﴾، ﴿عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ﴾، ﴿وَأَصْلِحْ لِي﴾، ﴿لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾، ﴿إِنِّي تَبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي
مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، ﴿مِنْ قَبْلِي وَهُمَا﴾، ﴿كَفَى بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، اثنا عشر ياءً.

(١) يعنى القاضي عن قالون عن نافع لم يفتح الياء هاهنا، والله أعلم.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من السياق، والتصحيح من المنتهى (٥٦٦/١) للخزاعي المذكور، وهذه الياء متفق عليها عن ابن كثير أنه فتحها، وأما ما حكاه من قول أبي الحسين من أن الفتح عن ابن فرح عن البيزي وعن ابن فليح خلاف ما رواه سائر الرواة عن ابن كثير، ويحتمل أن يكون مراده الفتح مع إسقاط الهمزة فإنه رواه قبل قليل من طريق أبي الحسين عن ابن فرح عن البيزي، ورواه ابن مجاهد في السبعة وأبو عمرو والداني في جامع البيان عن البيزي من طريق مضر عن البيزي، وأما من رواية ابن فليح فالصحيح عنه الهمز، وأما ما ذكره عن الخزاز عن هبيرة عن حفص، فمراده أنه لا خلاف عنه هاهنا أنه كالجماعة لأنه أسكن الياء من قوله ﴿شركائي الذين﴾ في النحل كما تقدم، والله أعلم.

وما لقيته الهمزة ﴿أَوْزِعْنِي﴾، ﴿ذُرِّيَّتِي﴾، ﴿أَتَعِدَّانِي﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ﴾، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي﴾، حكم الكل مضى، إلا ما قال الخزاعي: قرأت عن المشطاحي وأحمد بن صالح والحلواني عن قالون^(١) ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ بالإسكان. بسام عن هشام بالفتح.

قاف

ثلاثة مواضع: ﴿لَدَيَّ﴾.

الذاريات

اثنان: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ فيهما.

القمر

سبع ياءات: ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾، ﴿عَذَابِي﴾: ستة مواضع.

المجادلة

واحد ﴿وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ﴾: دمشقياً وافق مدنيّاً على الفتح.

الحشر

اثنان ياء: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾.

الصف

ستة ياءات: ﴿تُوذُونِي﴾، ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾، ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾، ﴿يَدَيَّ مِنْ التَّوْرَةِ﴾: لا خلاف فيه، ﴿بَعْدِي اسْمُهُ﴾، ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ستة.

^(١) كذا رواه المصنف عن أبي الفضل الخزاعي، وقال الخزاعي في المنتهى ١/ ٥٨٠، (٢/ ١٥٣): "وقرأت عن المشطاحي عن أحمد بن قالون والحلواني"، وقال الداني في جامع البيان (٤/ ١٥٩٠): "أتعداني أن: فتحها الحرميان والوليد وابن بكّار عن ابن عامر وأسكنها الباقون، وكذلك روى أبو بكر بن حماد أداً عن الجمال عن الحلواني وأحمد بن قالون عن قالون وهو وهم من ابن حماد"، والمشطاحي هو أبو بكر أحمد بن حماد صاحب المشطاح المنقّي، وليست له رواية عن أحمد بن صالح في هذا الكتاب، ولا رأيتها في غيره، وهو وهم من المصنف، ولم يذكر ابن الجزري كلام المصنف هاهنا في النشر مع أنه أسند طريق الحلواني من رواية المشطاحي عنه، اولعله اعتمد على تضعيف الداني له، والله أعلم.

المنافقون

اثنان ياء: ﴿أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ﴾: أبو خليلد وأبو قرة عن نافعٍ وافقا ابن مقسم.
﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ قد مر ذلك.

التغابن

واحد: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾.

التحريم

أربع ياءات: ﴿ابْنِ لِي [عِنْدَكَ] بَيْتًا﴾، ﴿وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ﴾، ﴿وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ﴾،
﴿تَبَأَنِي الْعَلِيمُ﴾: أسكنها ابن محيصن، صار و﴿رَبِّ﴾ خمسا^(١).

الملك

اثنان ياءات: ﴿أَهْلَكَنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ﴾: ابن جبير عن الكسائي في قول الرازي في
﴿أَهْلَكَنِي اللَّهُ﴾ كابن مُحَيِّصِنٍ، وأبو بشر كذلك^(٢).

القلم

موضعان: ﴿فَدَّرَنِي وَمَنْ يُكذِّبُ﴾، ﴿كَيْدِي مَتِينٌ﴾.

الحاقة

أحد عشر موضعا: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ﴾، ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوْتِ﴾، ﴿عَنِّي مَالِيهِ﴾،
﴿عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾: أربع ياءات، والستة التي زيدت الهاء فيها للسكت^(٣)، ولا بد من حركتها
فذلك أحد عشر.

سورة نوح النبي

[ستة] عشر ياءات: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾، ﴿إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾، ﴿وَإِنِّي
كُلَّمَا﴾، ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾، ﴿عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا﴾، ﴿لِي وَلِوَالِدَيْ﴾، ﴿بَيْتِي﴾:
.....

^(١) يعنى صارت العدة خمس ياءات، والمصنف هاهنا قد استدرك على نفسه لأنه ذكر في أول السورة أنها أربع ياءات، وما بين المعكوفتين ساقط من السياق، والله أعلم.

^(٢) يعنى بالإسكان كقراءة ابن محيصن وحمزة، والله أعلم.

^(٣) يعنى قوله تعالى: ﴿كتابه﴾ في موضعين، و﴿حسابيه﴾ في موضعين مع الاثنین المذكورين، والله أعلم.

تسع ياءات لم يلقها همزة.

وما لقيتها همزة ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾، ﴿دُعَائِي إِلَّا﴾، ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي﴾^(١) في أربع مواضع، ستة عشر ياء تقدم حكمها إلا ﴿دُعَائِي﴾: فأسكنها سلامً، وسهلاً، وعباسً، ويعقوب إلا المنهال ككوفي.

الجن

ست ياءات^(٢): ما لم يلقها همزة: ﴿إِلَيَّ﴾ ولا خلاف فيه ﴿رَبِّي وَلَا﴾، ﴿إِنِّي لَنْ﴾، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ﴾، ﴿يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ﴾. وما لقيتها الهمز ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ فتحتها أبو بشر مع من فتح، ﴿أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ﴾، وقد مر ذكره.

المزمل

واحد ﴿وَدَّرَنِي﴾.

المدثر

واحد ﴿دَّرَنِي وَمَنْ خَلَقْتُ﴾.

الفجر

سبع ياءات: ما لم يلقها^(٣): ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي . فَيَوْمَئِذٍ﴾، ﴿فِي عِبَادِي . وَاذْخُلِي جَنَّتِي﴾ خمس ياءات . ما لقيتها الهمزة اثنان ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾، ﴿رَبِّي أَهَانَنِي﴾.

الكافرون

واحد: ﴿وَلِي دِينٍ﴾: فتحتها ابن مقسم، وسلامً، ونافعٌ غير إسماعيل، وهشامٌ، وأبو بشر، وحفصٌ، واللهبيان، ونصر بن علي عن ابن محيصن، وأيوب.

^(١) كذا ذكره المصنف، وهو سهوٌ أو سبق قلم، والصواب ﴿رَبِّ﴾، في أربعة مواضع، والله أعلم.

^(٢) هي سبع ياءات، وقد استدرك المصنف على نفسه فذكر الياء التي نسيها، وهي قوله: ﴿أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ﴾، والله أعلم.

^(٣) يعنى: لم يلقها همزة، ولعلها سقطت من الناسخ، وهو واضح، والله أعلم.

منخير: سهل^(١).

والاختيار في الياءات ما قاله أبو عمرو إلا في «تَوْفِيقِي» فإنها بالإسكان للفرق بين القلة والكثرة.

تم الكتاب بحمد الله ومنه، يتلوه كتاب الهاءات والميمات على ما اختلف فيها القراء
دون معانيها وما رجعت عليه.



^(١) قلت: وروى الفتح في هذه الياء أيضا أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (١/ ٦٣٠) عن أبي بحرية، ولم يذكره المصنف مع أنه أسند اختياره من طريق الخزاعي المذكور، ومع أنه استعار لفظه هاهنا بتصرف قليل، والله أعلم.

كتاب الهاءات وميمات الجمع

نبدأ بذكر الهاءات:

الهاءات صُرَبَان: هاء كناية وهاء إضمار، وهما على الحقيقة نوع واحد إن شئت سميتهما هاء الإضمار، إلا أن العلماء بهذا الشأن فرقوا بينهما، لما فيهما من الاختلاف وسمّوا أحدهما وهي المتصلة بالفعل المجزوم ضميراً والآخر كناية، وهاء الإضمار وسمّوا غيرها هاء الكناية، وهما اسمان على الحقيقة، ولسنا نُفَصِّل هذه الهاء على ما تعود، لأن الكلام يطول فيه، والمقصود بذلك التنوع التفسيري، كما قالوا في قوله: «وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ»؛ هل يعود على الصلاة أم على الاستعانة، وهكذا «إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ» هل يعود على عيسى أم على محمد عليهما السلام، وإنما يقصد بهذا التنوع خلافُ القراء.

فنبداً بهاء الإضمار، وهي في ستة عشر موضعاً: في آل عمران «يُؤَدِّهِ»، و«لَا يُؤَدِّهِ»، و«نُؤْتِهِ» فيهما، وفي النساء «نُؤْلِهِ»، «وَنُؤْصِلِهِ»، وفي عسق «نُؤْتِهِ مِنْهَا»: هذه سبع مواضع: أسكنها الرِّبَاتُ، والأَعْمَشُ، وطلحة، والعَبَسِيُّ، وأبو بكر غير البرجمي والرفاعي عن الأعشى في قول أبي الحسين، وزبان غير عباس وأبي زيد في قول أبي المظفر، والفضل والهاشمي عن أبي جعفر، وأبو بشر، والبُلْخِيُّ عن هشام، والوليد بن حسان.

قال الرَّازِي: أشبع الرمليُّ في عسق فقط^(١)، قال الرَّازِي: أسكن أبو جعفر بكماله.

واتفقوا على أن الرمليُّ عن هشام أسكن الستة الباقيات.

واختلسها باقي أصحاب يَعْقُوبَ إِلَّا الْجَرِيرِيَّ، وَقَالُونَ غير أبي نشيط^(٢)،

^(١) يعني روى أبو الفضل الرازي عن الرملي عن هشام الإشباع في سورة الشورى، والرملي هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، وهو مشهور عند المتأخرين في رواية هشام بالداجوني، وفي رواية ابن ذكوان بالرملي، ولكن لم يكن الأمر كذلك عند المتقدمين لعدم الالتباس عندهم، والمصنف يستعمل كلا اللقبين له في كل من الطريقتين دون تفریق، ولم يسند المصنف طريق الداجوني عن هشام من طريق الرازي، وكذلك لم يسند قراءة أبي جعفر من طريقه، فما رواه هاهنا هو على سبيل الحكاية لا الرواية، والله أعلم.

^(٢) كذا استثنى المصنف أبا نشيط عن قالون من رواية الاختلاس في هذه الأحرف، وظاهره إطلاقه عن أبي نشيط من جميع طرقه، لكن رواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٣٢٩، (١/٩٩) عن أبي نشيط كذلك لكن خصه بطريق ابن شنبوذ عنه، وكذا رواه من طريق ابن شنبوذ أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٢٢)، وأبو الكرم في المصباح (١/٤٧٩)، والاختلاس هو المشهور عن أبي نشيط من جميع طرقه، والله أعلم.

والمُسَيَّبِيُّ فِي رِوَايَتِهِ، وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَأَبُو قُرَّةَ عَنِ نَافِعٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ إِلَّا الْهَاشِمِيَّ، وَشَيْبَةَ، وَحَمَصِيَّ، وَالصُّورِيَّ عَنِ صَاحِبِيهِ طَرِيقَ الدَّاجُونِيِّ .

وَأَفَقَ سَالِمٌ إِلَّا فِي «يُودِّهِ» فِيهِمَا.

سَلَامٌ بَضَمَهُ مَخْتَلَسَةً فِيهِنَّ.

الْبَاقُونَ بِإِشْبَاعِ الْكُسْرَةِ، وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ؛ لِأَنَّهُ أَشْهَرُ، وَأَوْفَقُ فِي اللَّغَةِ.

وَقَوْلُهُ: «أَرْجُهُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ: مَضَى ذَكَرَهُ فِي الْهَمْزَةِ.

«وَمَنْ يَأْتِيهِ»: سَاكِنَةُ الْهَاءِ: أَبُو الْحَسَنِ^(١) عَنِ الزِّيَّاتِ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنُ كَيْسَةَ عَنِ الزِّيَّاتِ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَرَأْتُ عَلَى زَيْدٍ فِي الْخَتْمَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ بِالْإِسْكَانِ^(٢)، وَقَالَ: ابْنُ كَيْسَةَ بِالِاخْتِلَاسِ.

قَالَ الرَّازِيُّ: ابْنُ شَنْبُوذَ عَنِ الْبَزِيِّ وَقُنْبَلٍ، وَأَوْقِيَّةٌ عَنِ الْبَزِيدِيِّ وَعَبَّاسٍ، وَالْإِحْتِيَاطِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنِ أَبِي بَكْرٍ بِالْإِسْكَانِ، وَهُوَ غَلَطٌ؛ إِذِ الْجَمَاعَةُ وَالنُّصُوصُ كُلُّهَا بِخِلَافِهِ.

وَإِخْتَلَسَ سَالِمٌ وَأَبُو مَرْوَانَ وَأَبُو عَوْنٍ عَنِ قَالُونَ، وَرُوَيْسٌ عَنِ يَعْقُوبَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ طَرِيقَ الْفَضْلِ فِي قَوْلِ الْخَزَاعِيِّ، وَفِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي الْخَتْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ صَحِيحٌ، وَالشَّمُونِيُّ طَرِيقَ الْجَعْفِيِّ.

قَالَ ابْنُ مَهْرَانَ: زَيْدٌ يَخْتَلِسُ الْكُلَّ كُرُوَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِخِلَافِ الْمَفْرُودِ.

الْبَاقُونَ بِالِإِشْبَاعِ، وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ كَمَا ذَكَرْتُ.

«وَيَتَّقُهُ»: أَسْكَنَ قَافَهُ حَفْصٌ إِلَّا الْخَزَاذَ وَيَخْتَلِسُ الْهَاءَ.

وَأَسْكَنَ الْهَاءَ: أَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُ عَبَّاسٍ، وَأَبَانٌ وَأَبُو زَيْدٍ وَالْمَفْضَلُ وَالْخَزَاذَ، وَأَبُو بَكْرٍ غَيْرِ الْأَعْشَى وَالْبَرْجَمِيِّ، وَأَبُو الْحَسَنِ وَابْنُ أَبِي حَمَادٍ عَنِ حَمَزَةَ فِي قَوْلِ الْخَزَاعِيِّ، وَابْنُ كَيْسَةَ، وَهَشَامٌ طَرِيقَ الْبَلْخِيِّ، قَالَ ابْنُ مَهْرَانَ: وَهَكَذَا خَلَادٌ وَلَا نَعْرِفُهُ^(٣)، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَهَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ فِي الْخَتْمَةِ الثَّانِيَةِ.

(١) يَعْنِي ابْنَ ذُكْوَانَ، وَعَبْدَ الرَّزَاقِ الْأَنْطَاكِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) يَعْنِي الْكَسَائِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) قَالَ فِي النِّشْرِ (١/٣١٠): "وَأَنْفَرَدَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَبَّازِيُّ فِي قِرَاءَتِهِ عَلَى زَيْدٍ فِي الْخَتْمَةِ الثَّانِيَةِ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) قُلْتُ: قَدْ صَحَّحَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ رِوَايَةَ الْإِسْكَانِ عَنِ خَلَادٍ فِي النِّشْرِ (١/٣٠٦) فَقَالَ: "وَأَمَّا خَلَادٌ فَانْصَحَ عَلَيَّ الْإِسْكَانَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ مَهْرَانَ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي كِفَايَتِهِ، وَأَبُو طَاهِرٍ ابْنُ سَوَّارٍ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ،

واختلسها حمصي، وأبو جعفر، وشيبة، والمُسَيَّبِيُّ في روايته، وَقَالُونَ غير أبي نشيط
طريق ابن شنبوذ^(١)، وابنا أبي أويس والقورسيان عن نافع، وَيَعْقُوبُ غير زيد، وابنُ ذُكْوَانَ
طريق الدَّاجُونِيِّ، والشُّمُونِي غير الخطيب والنقار.

قال أبو الحسين: النهشلي^(٢) بالإسكان، وهو أحسن لما روي المبيض بالرملة.

الباقون بالإشباع، وهو الاختيار لما ذكرت.

وأما «فَالِقَةُ»: أسكنها زبَّانُ غير عباس وأبي زيد، وأبو بشر، وعاصمٌ غير البرجمي،
والزِّيَّاتُ، والرفاعي عن الأعشى في قول أبي الحسين وهو سهو؛ لأنه ذكر في مفرده خلافة،
وهشامٌ طريق البلخي، والأعمش، وطلحة، والعبيسي، والهاشمي عن أبي جعفر.

واختلسها أبو جعفر، وشيبة، وَقَالُونَ غير أبي نشيط طريق ابن شنبوذ، والقورسيان، وابنا
أبي أويس، والمُسَيَّبِيُّ في روايته، وَيَعْقُوبُ غير زيد، وابنُ ذُكْوَانَ طريق الدَّاجُونِيِّ.

الباقون بالإشباع، وهو الاختيار لما ذكرت.

وأما «يَرْضَةُ»: أسكنها الهاشمي عن أبي جعفر، وزيدٌ في الختمة الثانية من قول أبي
الحسين، والأدمي والمخرمي عن أبي بكر، والرفاعي عن يحيى، وأبو عمر عن سليم، وأبو
الحسن عن حمزة، وزيدٌ والبلخي.....

وصاحبُ المُبْهَجِ وَالرَّوَضَةِ، وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ الدَّائِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ الْفَحَّامِ
عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَالْمَالِكِيِّ عَنِ الْحَمَّامِيِّ، وَكُونَ المصنف لا يعرف هذا الوجه عن خلاد غير قاده في
صحته لكثرة الناقلين له والآخذين به عن خلاد، وقول المصنف: "أبان وأبو زيد والمفضل"، أحسبه
تصحف على الناسخ من: "أبان بن يزيد والمفضل" لأن أبا زيد وهو سعيد بن زيد، يروى القراءة عن
المفضل، ولأن الإسكان هو المعروف عن المفضل من جميع رواياته (انظر جامع البيان ٣/١٤٠٧،
والمنتهى ١/٥٠١)، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن قالون تبعاً لأبي الفضل الخزاعي في المنتهى، ومفهومه أن ابن شنبوذ عن أبي نشيط
بالإشباع، ولم أر من تابعهما عليه عن ابن شنبوذ، وقال ابن الجزري في النشر (١/٣٠٨): "وَأَنْفَرَدَ
الشَّدَائِي عَنْ أَبِي نَشِيطٍ، عَنْ قَالُونَ بِذَلِكَ" يعني بالإشباع، والمشهور عن قالون هو الاختلاس من جميع
طرقه، والله أعلم.

^(٢) هو أحمد بن الصباح بن أبي سريج، يروى عن الكسائي، والمبيض هو محمد بن عبد الله الرملي شيخ
المصنف، والله أعلم.

عن هشام^(١)، والسوسيّ والدورّي عن اليزيديّ، - زاد الخزاعيّ الثلجيّ^(٢)، وقال: أبو الزعراء بالإشباع-، وأبو الحسن وابن جبير عن أبي بكر، وأبو حمدون والرفاعي وخلف عن يحيى، والقطعي والخزاز عن حفص، والعجلي والخنيسي عن خلاد، والأخفش طريق البلخيّ.

^(١) كذا رواه المصنف بالإسكان عن هشام من الطريقتين المذكورين، وزيد المذكور هو ابن أبي بلال، والبلخي هو عبد الله بن أحمد بن وقال ابن الجزري في النشر (٣٠٨/١): "وأما هشام فروى عنه الإسكان صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان، وتبعه في ذلك الشاطبي، وقد كشفته من جامع البيان فوجدته قد نص على أنه من قراءته على أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن أبي الحسن بن خلیع، عن مسلم بن عبيد الله بن محمد، عن أبيه، عن الحلواني، وليس عبيد الله بن محمد من طرق التيسير ولا الشاطبيّة، وقد قال الداني: إن عبيد الله بن محمد لا يدري من هو، وقد تتبعت رواية الإسكان عن هشام فلم أجدها في غير ما ذكرت سوى ما رواه الهذلي، عن زيد وجعفر بن محمد البلخي، عن الحلواني، وما رواه الأهوازي، عن عبيد الله بن محمد، عن هشام، وذكره في مفرد ابن عامر، عن الأخفش وعن هبة الله والداجوني عن هشام، وتبعه على ذلك الطبري في جامع، وكذا ذكره أبو الكرم في هاء الكناية من المصباح، عن الأخفش، عنه، ولم يذكره له عند ذكره في الزمر، وليس ذلك كله من طريقنا، وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر، ولولا شهرته، عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره"، قلت: فلم يبق ممن ذكر الإسكان عن هشام من طرق النشر إلا ما رواه المصنف عن زيد، وهو قد انفرد به عنه، وخالفه فيه سائر الرواة عن زيد فرووه عنه باختلاس الضمة، وهو الذي في المستير والمصباح والتجريد وغاية أبي العلاء وروضة المالكي وغيرها، والمصنف ضعيف لا يقبل تفرده، وأيضا فهو قد أسند طريق زيد والبلخي من طريق أبي الفضل الخزاعي ولم يذكر الخزاعي الإسكان عن هشام في المنتهى، نعم أسند أبو معشر في جامع طريق البلخي عن هشام فذكر الإسكان من طريقه لكنه ليس من طرق النشر كما تقدم، وأيضا فإن الطريق الذي أسنده ابن الجزري عن زيد من الكامل هو طريق ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب ثلاثهم عن زيد، وتقدم في كتاب الأسانيد أن هذا الطريق قد حكم عليه ابن الجزري نفسه في غاية النهاية بالانقطاع، وعليه فلا يصح أن يؤخذ بالإسكان عن هشام من طريق النشر، وإن كان الإسكان عنه صحيح في ذات الأمر كما قال رحمته، وبقي أن ابن الجزري رحمته قد وهم في تسميته البلخي جعفر بن محمد، والصواب: عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الهيثم بن مخلد الشهير بدلية، ترجمته في غاية النهاية برقم (١٧١٩)، والله أعلم.

^(٢) في المخطوطة: البلخي، وهو تصحيف والصواب الثلجي، وهو محمد بن شجاع عن اليزيدي، والتصحيح من المنتهى للخزاعي المذكور، وإن كان البلخي يروي عن اليزيدي أيضا، لكنه ليس هو المراد هاهنا، والله أعلم.

واختلسها أبو جعفر، وشيبة، ونافع غير إسماعيل وورش والمُسَيَّبِيَّ في اختيارهما، وحمزة، وخلف^(١)، والدَّاجُونِيَّ طريق الشَّدَائِيَّ والحلواني عن هشام، وشجاع وعباس في قول أبي الحسين، وأبو أيوب عن اليَزِيدِيَّ، ويعقوب، والأعشى غير الرفاعي.

زاد الرَّازِيُّ ابنَ عبد الوهاب عن أبي بكر، زاد أُوقِيَّةَ عن اليَزِيدِيَّ بالإسكان، وذكَّرَ عن أبي جعفر الإشباع وهو محال^(٢)، وابن مجاهد عن إسماعيل بالاختلاس ولا أعرفه.

الباقون بالإشباع، وهو الاختيار لما ذكرت.

أما «يَرَهُ» في ثلاثة مواضع في البلد والزلال: أسكنها الرِّيَّاتُ طريق أبي الحسن، وهو^(٣) عن أبي بكر، وهشام إلا الحلواني.

(١) كذا وقع هاهنا، عن حمزة مطلقا وعن خلف، ولا يصح ذلك، لأن الرواة عن خلف مجمعون عنه على الإشباع، ورواه عنه ابن الجزري في النشر من جميع طرقه، وأما عن حمزة فلا يصح إطلاقه لما تقدم أن المصنف قد ذكر الكسائي عن حمزة والعجلي والخنيسي عن خلاد والدوري كليهما عن سليم عنه فيمن قرأ هذا الحرف بالإسكان، فكان لا بد أن يستثنيهم هاهنا، ولم يذكر ابن الجزري قول المصنف هذا عن خلف، فأحسبه قد سقط على الناسخ بعض من عبارة المصنف، ولأنه لم يذكر عاصما هاهنا، وأكثر الرواة عنه على الاختلاس في هذا الحرف، وقال الخزاعي في المنتهى ٥٥٦/١، (٢/١٤٧): «يرضه»: باختلاس الضمة: مدني غير إسماعيل وعاصم غير علي وابن جبير ويحيى طريق خلف والرفاعي، وحمزة غير علي والعجلي والخنيسي، وسلام ويعقوب وسهل وعيسى وشجاع وأبو أيوب"، ولا بد من ذكر عاصم لأن هذا هو الصحيح عنه ولا بد من استثناء هؤلاء الرواة المذكورين عن حمزة لأن المصنف ذكرهم في أصحاب الإسكان، ولا بد من ذكر سلام بن سليمان وسهل بن محمد أبي حاتم السجستاني لأن المصنف يروى القراءة من طريق أبي الفضل الخزاعي عنهما، ولا يصح ذكر خلف هاهنا لأنه مجمع عنه بالإشباع كما تقدم، نعم يبعد أن يكون كل هذا من النسخ، لكن ابن الجزري رحمته لم يذكره عن عاصم ولا عن خلف، لذلك حملناه على الناسخ لثلاثا ننسب ابن الجزري إلى التقصير، والله أعلم.

(٢) وقد صحح ابن الجزري في النشر الإشباع عن أبي جعفر من رواية ابن وردان وابن جهمز كليهما عنه، فقال في النشر (٣٠٩/١): "وَأَمَّا ابْنُ جَمَّازٍ فَسَكَّنَ الْهَاءَ عَنْهُ الْهَاشِمِيُّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْأَشْنَانِيِّ، وَهُوَ نَصُّ صَاحِبِ الْكَامِلِ، وَوَصَلَهَا بَوَاوِ الدُّورِيِّ عَنْهُ، وَالْأَشْنَانِيُّ عَنِ الْهَاشِمِيِّ، وَقَالَ أَيضًا: "فَأَمَّا ابْنُ وَرْدَانَ فَرَوَى عَنْهُ الْإِخْتِلَاسَ ابْنَ الْعَلَّافِ وَابْنَ مَهْرَانَ وَالْخَبَّازِيَّ، وَالْوَرَّاقَ، عَنِ أَصْحَابِهِمْ، عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَهْوَازِيِّ، وَالرَّهَازِيِّ، عَنِ أَصْحَابِهِمَا، عَنْهُ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِشْبَاعُ ابْنَ هَارُونَ الرَّازِيَّ وَهَبَةَ اللَّهِ ابْنَ جَعْفَرٍ، وَالنَّهْرَوَانِيَّ، عَنِ أَصْحَابِهِمْ، عَنْهُ"، والله أعلم.

(٣) يعنى أبا الحسن الكسائي عن أبي بكر أيضًا، والله أعلم.

واختلسهن سالمٌ وأبو مروان وأبو عون عن قالون، وابن كيسة عن حمزة، رؤيسٌ مختلفٌ^(١).

قال أبو الحسين: وبه قرأت علي زيد عن أبي جعفر في الختمة الثانية. قلت: هذا محال؛ لأن هذا مناقضة في «يؤتته»، و«يرهُ» أحدهما بالإسكان والآخر بالاختلاس وهما في الختمة الثانية^(٢).

(١) كذا أطلق المصنف الخلاف فيه عن رويس هاهنا، وقال ابن الجزري في النشر (٣١١/١) وذكر موضع البلد: "واختلف في اختلاسه عن يعقوب، فأطلق الخلاف فيه عن رؤيس عنه أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، ورؤي هبة الله عن المعدل، عن روح اختلاسهما، وهو القياس عن يعقوب، ورؤي الجمهور عنه الأشباع، والوجهان صحيحان، قرأنا بهما وبهما نأخذ"، قلت: "نعم أطلقه المصنف هاهنا، ولكنه فصله في كتاب الفرش، سورة الزلزلة فقال هناك: "باختلاسهن: ابن حُشبان عن رويس"، فبين صفة الخلاف، وقد أسند طريق ابن حُشبان عن رويس في النشر من طريق الداني ومن التذكرة لأبي الحسن بن غلبون، ومن طريق المصنف، ولم يذكره ابن غلبون ولا الداني عن ابن حُشبان، وقال ابن غلبون في سورة البلد: "وكلهم قرأ «أن لم يره أحد» بإشباع ضمة الهاء في الوصل وبه قرأت وبه أخذ"، فقد انفرد به المصنف به عن ابن حُشبان وعن رويس، لم يروه غيره، وهو ضعيف لا يقبل ما انفرد به، وأما ما ذكره رحمه الله عن روح من طريق هبة الله عن المعدل، فإنه لم يسند طريق هبة الله إلا من غاية ابن مهران ومن المصباح، ولم أر ابن مهران ذكره في الغاية ولا المبسوط وكذلك لم أر أبا الكرم ذكره في المصباح، بل لم أر من رواه عن يعقوب في سورة البلد في أي رواية من رواياته إلا ما رواه المصنف هاهنا، وهو كما قدمنا لا يقبل ما انفرد به، نعم هو قياس مذهب يعقوب غير أن الرواية مقدمة على القياس، وإنما يلجأ إلى القياس فيما انعدم فيه النص، وأما في سورة الزلزلة فهو صحيح عن يعقوب، وقد توبع عليه المصنف، فرواه ابن غلبون في التذكرة وأبو عمرو الداني في مفردته (١٠٣/١) عن يعقوب من جميع طرقه، وعليه فلا يصح الاختلاس عن يعقوب في سورة البلد خلافا لما رواه ابن الجزري رحمه الله، ويؤخذ به من هذه الكتب الثلاثة في سورة الزلزلة عن رويس، وأما عن روح في سورة الزلزلة فهي رواية الجمهور عنه، وهي في المصباح والمستنير وكتابي أبي العز وجامع الفارسي وغاية أبي العلاء وغيرها، وأما ما رواه المصنف عن قالون من طريق أبي عون عن الحلواني عنه فقد انفرد به عن أبي عون أيضا، والصحيح عن الحلواني هو الأشباع، والاختلاس صحيح عن قالون من رواية أبي سليمان وأبي مروان عنه كما ذكره المصنف عنهما، وأما من طريق الحلواني فلا يصح، والله أعلم.

(٢) قلت: قول المصنف: "هذا محال"، قاله قياسًا، وليس من سبيل إلى استعمال القياس في مثل ذلك إذا صحت به الرواية، وقد صحح ابن الجزري الوجهين عن ابن وردان عنه في النشر كذلك فقال: "وأما ابن وردان فرؤي عنه الاختلاس هبة الله بن جعفر من طرقه، وابن العلاف عن ابن شبيب وابن هارون الرازي، كلاهما عن الفضل، كلهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبازي على زيد في الختمة

قال الخَزَاعِيّ: وافقهم أبو بشر في الزلزلة.
قلت: أخذ علينا أبو سنجار: ﴿يِرَهُ﴾، و﴿يِرَهُ﴾ في الزلزال بضم الياء واختلاس الهاء
عن ابن رستم الطبري، وروى مثله عن ابن مهران^(١).
الباقون بالإشباع، وهو الاختيار لما ذكرت.
هذا الكلام في هاء الإضمار مستقصى.

أما الكلام في هاء الكناية:

فلا تخلو من ضريين: إما أن يكون قبل الهاء ساكن أو لم يكن، فإن لم يكن قبلها ساكن
نحو: ﴿بِهِ﴾، و﴿لَهُ﴾، و﴿وَجْهَهُ﴾، و﴿غَيْرُهُ﴾، وشبه ذلك، فلا خلاف في إشباع حركتها
إلا ما نبين^(٢).

وهو أن رويًا طريق النخاس اختلس هاء ﴿بِيَدِهِ﴾ حيث وقع^(٣)، وإن كان قبلها ساكن لم
يخل إما أن يكون الهاء لام الفعل أو تكون زائدة، فإن كانت لام الفعل مثل قوله: ﴿مَا نَفَقَهُ
كَثِيرًا﴾^(٤) فلا خلاف في اختلاسها، وإن كانت زائدة فلا تخلوا إما أن يكون الساكن ياء أو
غيرها.

=
الثَّانِيَّة، وَرَوَى عَنْهُ الصَّلَّةُ النَّهْرَوَانِيُّ، وَالْوَرَّاقُ، وَابْنُ مِهْرَانَ، عَنْ أَصْحَابِهِمْ، وَبِهِ قَرَأَ الْخَبَّازِيُّ فِي الْأُولَى،
ولم يأخذ بقول المصنف مع أنه رواه من طريقه لصحة الرواية، والله أعلم.
(١) ذكره في المبسوط فقال (١/٤٧٦): "قرأ نصير عن الكسائي، فيما قرأت على بكار المقرئ قال: قال لي
الكسائي حين قدم الري أنه رجع عن قراءته ﴿خَيْرًا يِرَهُ﴾ و﴿شَرًّا يِرَهُ﴾ بفتح الياء، وقرأ ﴿خَيْرًا يِرَهُ﴾
و﴿شَرًّا يِرَهُ﴾ بضم الياء. وكذلك رواه حميد بن الربيع عن الكسائي أيضا"، وأما أبو سنجار فكذا وقع في
هذه النسخة، وذكر ابن الجزري أبا الحسين بن سنجار في مشايخ الهذلي المصنف، ولم يسند المصنف
رواية نصير من طريقه، وأحسب أن الناسخ لم يضبطه، وأكثر ما أسند المصنف في رواية نصير هو من
قراءته على شيخه أبي محمد الذراع، والله أعلم.

(٢) يعني: إذا وقع بعد الهاء متحرك، وأما إذا كان بعدها ساكن فلا سبيل إلى إشباع حركتها، والله أعلم.
(٣) كذا خصه المصنف بطريق النخاس عن رويس، والصحيح القصر عنه من جميع طرقه، كذا نص عليه عن
رويس في النشر (١/٣١٢)، ولم أره علق على كلام المصنف هاهنا ولا ذكره، والله أعلم.
(٤) قلت: هذه الهاء ليست من هذا الباب، ولا محل لذكرها فيه، لأنها لام الفعل كما ذكره المصنف، وإنما
الهاء محل الذكر هي التي يكتفى بها عن المفرد المذكر الغائب، وأنكر أبو الطيب بن غلبون في إرشاده
إدخال هذا الموضوع في هذا الباب، والله أعلم.

فإن كان الساكن ياء نحو: ﴿فِيهِ﴾، و﴿عَلَيْهِ﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾ وشبهه: فمكي غير مجاهدٍ وشبَّل في اختياره وابن عيينة عن ابن كثيرٍ وابن يزيد^(١) عن ابن مُحَيِّصِن يَصِلُ الهاء بياء باللفظ حيث وقع.

وافقه طَلْحَةُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ حيث وقع.

وافقه حفصٌ في ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾.

وافقه قُتَيْبَةُ طريق الزندولاني وابن حمامي ﴿سَأْضِلِيهِ﴾، و﴿مُلَاقِيهِ﴾، وزاد الزندولاني ﴿يُنْجِيهِ﴾^(٢).

وَصَمَّهَا من غير إشباع سلامٌ.

وافقه ابنُ مِقْسَمٍ إذا اتصل بألف ولام نحو: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾، و﴿بِهْ أَنْظُرُ﴾.

وافقه الْأَصْفَهَانِيُّ، وابنُ سَعْدَانَ عن الْمُسَيَّبِيِّ في ﴿بِهْ أَنْظُرُ﴾.

وإبنُ بحر عن الْمُسَيَّبِيِّ في ﴿وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ﴾.

وافقه حفص في ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾، و﴿أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾.

والمُسَيَّبِيُّ طريق ابن سعدان والزيات في ﴿لَأَهْلُهُ أَمْكُوثًا﴾.

وإن كان الساكن غير الياء نحو: ﴿مِنْهُ﴾، و﴿عَنْهُ﴾: وصل الهاء بواو اللفظ: مكي غير

مجاهدٍ وشبَّل في اختياره وابن أبي يزيد وابن عيينة.

وافقه الْمُسَيَّبِيُّ في روايته ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾.

هذا حكم الياء في الضربين.

الباقون لا يشبعون الهاء، وهو الاختيار لأنه أشهر اللغات.



^(١) كذا نسبه المصنف، والمراد: ابن أبي يزيد، وهو الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد، وسيذكره المصنف بعد قليل على الصحيح، ويحتمل أن المصنف ذكره هكذا على الترخيم كعادته أحياناً، غير أنه يصنعه مع المشاهير حيث لا يلتبس، والله أعلم.

^(٢) يعني من سورة المعارج، وتابعه أبو العز القلانسي على هذا الموضع فرواه في الكفاية الكبرى (١/١٧٧) عن قتيبة أيضاً، والمشهور عن قتيبة موضعي المدثر والانشقاق، ورواية الزندولاني عن قتيبة قد انفرد بها المصنف كما تقدم، والله أعلم.

فصل

لو جاءت بعدها ميمٌ: ضم الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿لَدَيْهِمْ﴾: الزياتُ وَيَعْقُوبُ وَسَهْلٌ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وَسَلَامٌ، وكَسَرَ أَبُو عُمَرَ عَنِ الزِّيَاتِ طَرِيقَ أَبِي الزُّعْرَاءِ ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ فِي النُّحْلِ.

فَإِنْ كَانَتْ تَثْنِيتهُ ضَمُّ هُوَ لَاءٌ غَيْرِ الزِّيَاتِ نَحْوُ: ﴿عَلَيْهِمَا﴾، و﴿لَدَيْهِمَا﴾، وَكَذَلِكَ جَمْعُ النِّسَاءِ نَحْوُ: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾، و﴿إِلَيْهِنَّ﴾، وَكَذَلِكَ ﴿جَتَّتِيَهُمْ﴾، و﴿مِثْلِيَهُمْ﴾.

فَإِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ نَحْوُ: ﴿يُزَكِّيهِمْ﴾، و﴿فِيهِمْ﴾، وَمَا أَشْبَهَهُمَا: فَيَعْقُوبُ، وَسَلَامٌ، وَالْجَحْدَرِيُّ يَضْمُونَ الْهَاءَ، وَكَذَلِكَ ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ مَهْرَانَ قَالَ: يَعْقُوبُ بِكَمَالِهِ بِالْكَسْرِ، ﴿وَأَيْدِيَهُمْ﴾ بِالضَّمِّ.

الْعِرَاقِيُّ يَقُولُ: ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾، و﴿أَيْدِيَهُمْ﴾: بِالضَّمِّ رُوِيَ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيَهُمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ بِالْكَسْرِ، وَالصَّحِيحُ: الْكُلُّ بِالضَّمِّ عَنِ يَعْقُوبَ إِذَا وَجَدْتَ الْيَاءَ، إِلَّا مَا رَوَى رُوحُ بْنُ قُرَّةَ ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ بِالْكَسْرِ، و﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾ بِالضَّمِّ^(١)، لِمَجَاوِرَةَ ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾.

وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ حَسَانَ بَعْكَسَهُ ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾ بِالْكَسْرِ، و﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ بِالضَّمِّ، قَالَ: لِأَنَّ ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾ ثَقُلَ لِمَصَاحِبَةِ الْمُؤَنَّثِ، وَالضَّمُّ مَعَ يَاءٍ أَثْقَلَ مِنَ الْكَسْرِ.

وَرَوَى الزُّبَيْرِيُّ كِلَيْهِمَا بِالْكَسْرِ وَهَذَا أُخِيَّ^(٢) أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الْوَلِيدِ وَابْنِ قُرَّةَ لِلْمَجَاوِرَةِ. فَإِنْ سَقَطَتِ الْيَاءُ لَعَلَّةَ نَحْوُ: ﴿أَوْلَمَ يَكْفِيهِمْ﴾، و﴿تَأْتِيَهُمْ﴾: بضم الهاء رُوِيَ مِنَ الْمَنْهَالِ إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿وَمَنْ يُوَلِّيهِمْ﴾.

زَادَ ابْنُ الْحَمَّامِيِّ ﴿وَيُلْهِمُهُمُ الْأَمْلُ﴾، ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾، و﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾، هَكَذَا أَخَذَ عَلِيٌّ فِي التَّلَاوَةِ وَلَمْ نَجِدْهُ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبًا.

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ: بِالْكَسْرِ، وَهُوَ سَهْوٌ أَوْ سَبَقَ قَلَمٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: "لِمَجَاوِرَةَ" مِنْ خَلْفِهِمْ" يَعْنِي أَنَّهُ كَسَرَ الْهَاءَ مِنْ ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ لِمُنَاسَبَةِ كَسْرِ الْهَاءِ مِنْ ﴿خَلْفِهِمْ﴾ مَعَ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ فِي ذَلِكَ، وَأَيْضًا مَا رَوَاهُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ حَسَانَ عَكْسَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) يَعْنِي الْقَارِيَّ عَلَى النَّدَاءِ، وَرَوَايَةُ الزُّبَيْرِيِّ عَنِ رُوحٍ قَدْ أَسْنَدَهَا ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي النَّشْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا رَوَاهُ الْمَصْنُفُ هَاهُنَا لِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ قَلِيلٍ: "وَالصَّحِيحُ الْكُلُّ بِالضَّمِّ عَنِ يَعْقُوبَ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فإن لقيها ألفٌ ولائمٌ: ضم الهاء والميم حمزةً غير ابنِ سَعْدَانَ، والأعمش، والكسائي غير قاسم.

ووافق يعقوبٌ وسهلٌ وسلامٌ والجحدريُّ فيما فيه ياء.

وكسر الهاء والميم أبو عمرو، وقاسمٌ، وطلحةٌ.

ووافق يعقوبٌ وسهلٌ، وسلامٌ، والجحدريُّ فيما ليس فيه ياء.

ابنُ صبيح^(١) كيَعقوبَ فيما لم تلقه ألفٌ ولائمٌ، إلا ﴿بَيْنَ أَيَدِيهِمْ﴾، و﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾ فإنه يكسرهما كالزبيرى عن يعقوب إلا أنه ناقض فقال: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، و﴿بِهِمُ الْأَرْضُ﴾، و﴿دُونَهُمُ امْرَأَتَيْنِ﴾، وهكذا في الكهف والرحمن التثنية ﴿مِنْ دُونِهِمَا﴾ ضمَّ الهاء.

ووافق الأعمش الزيات في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وزاد ﴿عَلَيْهِمَا﴾ فقط.

وضم سهلٌ في رواية يموت^(٢) الميم في ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ دون الهاء وهو عجيب، وفي رواية غيره يضمُّ الهاء والميم.

ووافق ابنُ شاعر والأسفهرديسي وابنُ موسى وابنُ عبد الوارث طريق الداجوني على ضم الهاء والميم في موضعين ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾، و﴿أَهْلِهِمُ انْقَلَبُوا﴾^(٣).

(١) يعنى: يحيى بن صبيح القارئ، والله أعلم.

(٢) يعنى يموت بن المزروع، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن الداجوني وهو الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان، وكذا رواه سائر المصنفين عن ابن ذكوان من هذا الطريق، وهو في المستنير (١/٤١٠)، والمصباح (١/٤٨٦)، والكفاية الكبرى (١/١٧٤)، وغاية الاختصار (١/٣٧٦)، وتلخيص أبى معشر (١/٢٠٤)، وجامع الفارسي (١/٢٤)، وروضة المالكي (٢/٥٢١)، والمبهج (٢/٨٢٦)، وغيرها، ولم يذكره ابن الجزرى، ولم يعلق عليه مع أن هذه الكتب المذكورة هى التى أسند منها طريق الصورى فى كتاب النشر، وأظنه سها عنه، نعم ظاهر كلام الدانى فى جامع البيان (١/٤٢٧) تضعيف هذا الوجه عنه، حيث قال: "وتابعهما على ضمَّ الهاء والميم فى حال الوصل فى موضعين من ذلك خاصة ابن ذكوان عن ابن عامر من رواية محمد بن موسى الصورى، وعلي بن الحسن بن الجنيد، والتغلبى، وأحمد بن أنس عنه، وهما فى الذاريات ﴿من يومهم الذى يوعدون﴾، وفى المطففين: ﴿إلى أهلهم انقلبوا﴾، وكذا ذكرهما ابن ذكوان فى كتابه، وروى عنه أحمد بن المعلى ضمَّ الهاء والميم فى والذاريات خاصة، ولم يرو ذلك عنه الأخفش، والعمل على روايته"، (اهـ)، ويوجب عنه بأننا لو رددنا هذا الوجه لكون الأخفش لم يروه عن ابن ذكوان لدفعنا ذلك إلى رد كل ما خالف فيه الصورى الأخفش وهو كثيرٌ كإمالة الرأى وغيره، وكلُّه قد قبله أهل الأداء وقرأنا به فى رواية =

الباقون بكسر الهاء وضم الميم، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

مسعود بن صالح كأبي عمر عن علي.

أما ابن صبيح: فكما ذكرت إلا في الواحد فله تفاصيل، قال: وإن كانت قبل الياء فتحة نحو: ﴿عَلَيْهِ﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿لَدَيْهِ﴾ فيسكن الهاء من غير إشباع، وإن كانت قبل الياء كسره نحو: ﴿نُضْلِيهِ﴾، و﴿نُوحِيهِ﴾ وما أشبهها فيضم الهاء إلا ﴿فِيهِ﴾، و﴿أَخِيهِ﴾، و﴿أَبِيهِ﴾، و﴿بَنِيهِ﴾، فإنه بالكسر، إلا في الكهف ﴿مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي﴾ فإنه يضم، وإن سقطت الياء في الواحد والجمع لعله نحو: ﴿يُؤَدِّهِ﴾، و﴿نُضْلِهِ﴾، و﴿قَوْلِهِمْ﴾، و﴿يُخْزِرُهُمْ﴾: بالضم إلا قوله: ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾: فإنه يكسر ويصل الهاء بياء في اللفظ.

هذا كله حكم الهاء.

وأما ميم الجمع إذا لم يلقها ساكن نحو: ﴿مِنْهُمْ﴾، و﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿فِيهِمْ﴾: صَمَّهَا وكسرت الهاء التي قبلها مكِّي غير مجاهدٍ وشبَّلٍ في اختياره وابن عيينة عن ابن كثيرٍ وابن أبي يزيد عن ابن مَحِيصِن.

وأما أهل المدينة غير ورشٍ في روايته واختياره والواسطي وسقلاب وأبي دحية وكردم عن نافع والمسيبي في اختياره والعمرى عن أبي جعفر يخبرون في ضم الميم. وقرأت عن الحلواني لقائلون ولأبي جعفر بالضم من غير تخيير، والهاشمي عنه بالإسكان لا غير^(١).

ابن ذكوان، ونص ابن ذكوان على هذا الموضوعين في كتابه وكثرة الذين رووه عنه، واتفق الرواة عليه عن الصوري من طريق الداجوني لا دافع له، والأخذ به من هذا الطريق هو الصحيح، وإن أسقطه ابن الجزري رحمه الله، وأما ابن عبد الوارث المذكور فكذا نسبة المصنف أو كذا وقع هاهنا، فتصحف اسمه على المصنف أو على الناسخ، والصواب ابن عبد الرزاق الأنطاكي عن ابن ذكوان، كذا نص عليه الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٧١، (٢/ ٨٥)، وليس من الرواة عن ابن ذكوان من اسمه ابن عبد الوارث، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن جهم من طريق الهاشمي، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٢٧٤) بعد أن قطع لأبي جعفر بالصلة من جميع طرقه: "وَأَنْفَرَدَ الْهَدَلِيُّ عَنِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ بِعَدَمِ الصَّلَةِ مُطْلَقًا كَيْفَ وَقَعَتْ، إِلَّا أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَمَزٍ قَطْعٌ، كَمَا سَبَّأْتَنِي فِي بَابِ النَّقْلِ"، ثم قال في باب النقل (١/ ٤١٨): "وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ، فَإِنَّ الْهَدَلِيَّ نَصَّ عَلَيَّ أَنَّ مَذْهَبَهُ عَدَمُ الصَّلَةِ مُطْلَقًا، وَمُقْتَضَى هَذَا الْإِطْلَاقِ عَدَمُ صَلَاتِهَا عِنْدَ الْهَمَزَةِ، وَنَصَّ أَيْضًا عَلَى النَّقْلِ مُطْلَقًا، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ النَّقْلِ إِلَى مِيمِ الْجَمْعِ، وَهَذَا مِنَ الْمُسْكَلِ تَحْقِيقُهُ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُ نَصًّا فِي مِيمِ الْجَمْعِ بِخُصُوصِ صَلَاتِهَا بِشَيْءٍ، فَأَرْجِعُ

إِلَيْهِ، وَالَّذِي أُعُوِّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَدَمُ النَّقْلِ فِيهَا بِخُصُوصِيَّتِهَا وَالْأَخْذُ فِيهَا بِالصَّلَةِ، وَحُجَّتِي فِي ذَلِكَ أَنِّي لَمَّا لَمْ أَجِدْ لَهُ فِيهَا نَصًّا رَجَعْتُ إِلَى أَصُولِهِ وَمَذَاهِبِ أَصْحَابِهِ، وَمَنْ اشْتَرَكَ مَعَهُ عَلَى الْأَخْذِ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ، وَوَافَقَهُ عَلَى النَّقْلِ فِي الرَّوَايَةِ، وَهُوَ الرَّبِيزِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَمَرِيُّ أَحَدَ الرَّوَاةِ الْمَشْهُورِينَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ، فَوَجَدْتُهُ يَرْوِي النَّقْلَ نَصًّا وَأَدَاءً، وَخَصَّ مِيمَ الْجَمْعِ بِالصَّلَةِ لَيْسَ إِلَّا، وَكَذَلِكَ وَرَشٌ وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَاةِ النَّقْلِ عَنْ نَافِعٍ، كُلُّهُمْ لَمْ يَقْرَأْ فِي مِيمِ الْجَمْعِ بِغَيْرِ صَلَةِ، وَوَجَدْتُ نَصًّا مَنْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمَّةِ صَرِيحًا فِي عَدَمِ جَوَازِ النَّقْلِ فِي مِيمِ الْجَمْعِ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى عَدَمِ النَّقْلِ فِيهَا، وَحَسُنَ الْمَصِيرُ إِلَى الصَّلَةِ دُونَ عَدَمِهَا جَمْعًا بَيْنَ النَّصِّ لِمَنْعِ النَّقْلِ فِيهَا وَبَيْنَ الْفِيَّاسِ فِي الْأَخْذِ بِالصَّلَةِ فِيهَا دُونَ الْإِسْكَانِ"، إِلَى أَنْ قَالَ: "ثُمَّ رَأَيْتُ النَّصَّ عَلَى الْهَاشِمِيِّ الْمَذْكُورِ لِأَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرَزُورِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ بِصَلَةِ مِيمِ الْجَمْعِ لِلْهَاشِمِيِّ عِنْدَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ، فَصَحَّ مَا قُلْنَا، وَأَنْضَحَ مَا حَاوَلْنَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ كِفَايَةِ الْمُتَّهِي وَنَهَايَةِ الْمُتَّبِدِيِّ لِلْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي دَرَّ أَسْعَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بُنْدَارِ الْيَزِيدِيِّ صَاحِبِ الشَّهْرَزُورِيِّ وَابْنِ خَيْرُونَ الْمَذْكُورِينَ، وَهُوَ مِنَ الْأُمَّةِ الْمُعْتَمِدِينَ، وَأَهْلُ الْأَدَاءِ الْمُحَقِّقِينَ"، (اهـ)، قُلْتُ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَصْنِفَ لَمْ يَنْفِرْ بِذَلِكَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا عَنِ الْهَاشِمِيِّ أَبُو الْكَرَمِ الشَّهْرَزُورِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ (١/٤٨٢)، وَرَوَى التَّخْيِيرَ فِي مِيمِ الْجَمْعِ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْهُ، قَالَ: "وَرَوَى الْهَاشِمِيُّ عَنْهُ الْإِسْكَانَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ"، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ رحمته فِيمَا نَقَلَهُ مِنَ النَّصِّ عَنْ أَبِي الْكَرَمِ وَابْنِ خَيْرُونَ أَنَّهُمَا عِنْدَهُمَا بِالْإِسْكَانِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ رَوَايَتُهُمَا عَنِ الْهَاشِمِيِّ بِصَلَةِ مِيمِ الْجَمْعِ مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ حَاجَةٌ أَنْ يَنْصَأَ عَلَى الضَّمِّ عِنْدَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ خَاصَّةً لِدُخُولِهِ تَحْتَ الْعُمُومِ الْمَذْكُورِ، غَيْرَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ أَبِي الْكَرَمِ فِي الْمَصْبَاحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنِفِ أَنَّهَا بِالْإِسْكَانِ عِنْدَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ أَيْضًا، مَعَ رَوَايَتِهِمَا النَّقْلَ فِي حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا عَنِ الْهَاشِمِيِّ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ عَنْ أُمَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ النَّقْلِ فِي مِيمِ الْجَمْعِ، وَلَكِنْ يُؤْخَذُ فِيهَا بِرَوَايَةِ الْقَاضِي أَسْعَدِ الْيَزِيدِيِّ عَنْ أَبِي الْكَرَمِ وَابْنِ خَيْرُونَ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِ شَيْخِيهِ، وَكَلَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ رحمته أَيْضًا شَهِدَ لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلِ مَنْ صَحَّ النَّقْلُ فِي السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ عَنِ الْهَاشِمِيِّ، وَقَوْلُهُ: "رَجَعْتُ إِلَى أَصُولِهِ وَمَذَاهِبِ أَصْحَابِهِ، وَمَنْ اشْتَرَكَ مَعَهُ عَلَى الْأَخْذِ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ، وَوَافَقَهُ عَلَى النَّقْلِ فِي الرَّوَايَةِ" يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ النَّقْلِ عَنْهُ أَيْضًا، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ هَذَا وَقَوْلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي بَابِ النَّقْلِ عِنْدَ ذِكْرِ «ءِ الْآنَ» فِي مَوْضِعِي يُونُسَ: "وَالْهَاشِمِيُّ عَنْ ابْنِ جَمَازٍ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ النَّقْلِ"، وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ ذِكْرِ «عَادَا الْأُولَى» وَذَكَرَ وَجْهِي الْإِبْتِدَاءَ فِي حَالَةِ النَّقْلِ (١/٤١٦): "وَبِهِمَا قَرَأْنَا لَوْرَشٍ وَغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ، وَبِهِمَا نَأْخُذُ لَهُ وَلِلْهَاشِمِيِّ، عَنْ ابْنِ جَمَازٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، مِنْ طَرِيقِ الْهُدَلِيِّ"، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَصْبَاحِ وَكِتَابِي ابْنِ خَيْرُونَ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ فَالصَّحِيحُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ جَمَازٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنْهُ هُوَ الْأَخْذُ بِالْإِسْكَانِ الْمِيمِ عَنْهُ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ وَلَهُ أَيْضًا النَّقْلُ فِي السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ، وَلَهُ صَلَةُ الْمِيمِ وَتَرَكَ النَّقْلَ مِنْ كِتَابِ الْمُسْتَتِيرِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقِ الدَّوْرِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ ضَمِّ الْمِيمِ وَتَرْكِهَا وَبِعَدَمِ النَّقْلِ فِيهَا، كَمَا هُوَ

وإسماعيل بن مسلم عن الحسن بكسر الميم بعدها ياء. وإسماعيل^(١) وأبو نسيط والمسيبي في روايته بالإسكان من غير تخيير. أما العمري وورش في روايته واختياره فيضمّان عند همزات القطع إن كسر ما قبلها أم لا، طالت الكلمة أو قصرت من غير تخيير.

أما أبو العباس الصّريّ والمنقي وابن الخليل كلهم عن أبي عون^(٢) ضموا الميمات في ثلاث مواضع عند الميم نحو: «كُتِمَ مِنْ قَبْلُ»، وعند الهمزة نحو: «عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ»، وعند الفاصلة نحو: «هُمْ يُوقِنُونَ»، و«طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ» على عدد مدني الأخير، طالت الكلمة أو لم تطل، انكسر ما قبلها أو انضم.

وما من أحد من القراء إلا وجاء عنه ضم الميمات قل أو كثر إلا حمزة وأصحابه. وأما أبو عمرو وفضل بن عبد الوارث طريق المنقري، وعبيد الله بن معاذ، ومعاذ العنبري، ونصر بن علي الجهضمي، وعيسى بن شعيب عند آخر الآي مثل الصّري المثلثي عن أبي عون، ويعتبرون عدد أهل البصرة.

وأما الكسائي: فنصير وبشر الثقفي يضمنان في ثلاث مواضع عند الميم وعند الفاصلة وعند ألف القطع بثلاث شرائط: أحدها: أن لا تطول الكلمة حتى تزيد على خمسة أحرف، والثاني: أن لا ينكسر ما قبلها، والثالث: يعتبران عدد الكوفيين.

واختلف القراء في كيفية الخمسة الأحرف فكان ابن مهران يعتبر اللفظ حتى يعدّ التشديد، والمدّ حرفاً من الكلمة حتى لا يضم «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»، و«وَأَنْتُمْ مِنْهُمْ».

ظاهر من كلام المصنف ومن كلام أبي الكرم السابق ذكره بالتخيير فيها عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جهم، وإن لم يسند طريقه في النشر من المصباح، لكنه شاهد لما رواه المصنف عنه، وهو لم يسند طريق الدوري إلا من الكامل ومن طريق سبط الخياط، لكنه من طريق السبط لا يرجع إلى كتاب تؤخذ منه أحكامه، فاقصرت أحكام هذا الطريق على ما رواه المصنف كما تقدم، والله أعلم.

^(١) يعني: إسماعيل بن جعفر عن نافع، والله أعلم.

^(٢) يعني: محمد بن عمرو بن عون، عن الحلواني عن قالون عن نافع، والله أعلم.

وابن الجلاء^(١) عن نصير لم يعتبر ألف الاستفهام مثل ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ ولا واو الاستفهام مثل: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ﴾ فيضمها، وافقه الخبازي في ﴿أَوْعَجِبْتُمْ﴾ لكن يجعلها كلمتين.

وافق ابن مهران الدنداني والأزرقي ومحمد بن سليمان الهاشمي^(٢) في أنهم يعتبرون اللفظ، وكان ابن الجلاء وابن رستم وابن أبي نصر وابن صالح القصار يعتبرون المعاني فلا يعدون التشديد ولا المد ولا واو العطف، وهو مذهب الخبازي وغيره من القراء. قال الخزاعي والطبرائي: كلا المذهبين سائغ.

قلت أنا: قولي في التشديد والمد كقول أبي الحسين، وقولي في واو العطف وألف الاستفهام كقول ابن مهران؛ لأن الخط عندني أقوى.

الشيذري عن الكسائي يضم عند الفاصلة، ولا يبالي طالت الكلمة أو قصرت، انضم ما قبلها أو انكسر.

وقتيبة، وفورك بن شبويه، وعدي بن زياد، ويحيى بن وردة وعمر المسجدي، وأحمد بن مرده من رجالهم يضمون عند ألف القطع والفاصلة بشرط أن لا ينكسر ما قبلها طال أو قصرت.

قال ابن باذان وابن معروف التميمي والمطرز: إن كثرت الميمات ضم واحدة وترك أخرى مثل ﴿يُيُوتِكُمْ أَوْ يُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ الآية، وهكذا فيما يشبهه، فإن كان الفاصل اسماً لم يضم قتيبة كقوله: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولِينَ﴾، و﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾، و﴿هُمْ وَالْعَاوُونَ﴾، ولا رابع لها، والصحيح عندي الضم سواء كانت الفاصلة اسماً أو فعلاً خلاف ما قال أبو يعقوب عن قتيبة.

وافق ابن صالح عن قالون عند الفاصلة، ولا يعتبر طول الكلمة وقصرها وانكسار ما قبلها وانضمامها كابن عتبة طريق الكارزيني^(٣).

(١) هو أحمد بن إبراهيم الجلاء، يروي عن ابن رستم عن نصير، والله أعلم.

(٢) كذا نسبه المصنف، وليس من الرواة عن نصير من هذا اسمه، وأحسب مراده داود بن سليمان الهاشمي فهو يروي عن نصير، وتصحف اسم القصار المذكور أيضاً على المصنف، وصوابه: ابن مالك القصار، وهو أبو الحسين أحمد بن مالك، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف بصلة ميم الجمع عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر من طريق أبي عبد الله الكارزيني، وهو لم يسند رواية الوليد بن عتبة من طريق الكارزيني، وأسندها من طريقه أبو الكرم في المصباح، وسبط



الباقون لا يضمون ميم الجمع إذا لم تلقها ساكن، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل في اللفظ والمعنى، وإن كان الميم لام الفعل لم يختلف فيها.
يتلوه كتاب التعوذ والتسمية والتهيل والتكبير.



الخياط في مبهجه، ولم أرهما رويَا صلة الميم عن ابن عتبة، وكذلك سائرُ المصنّفين ممن أسند رواية ابن عتبة عن ابن عامر، لم أر أحدا منهم رواه عن ابن عتبة، وهو غلط ظاهر من المصنّف عليه، والله أعلم.

كتاب التعوذ والتسمية والتهلِيل والتكبير

اعلم أن في هذا الكتاب ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في التعوذ هل هو واجب أم لا؟، قال داود وأهل الظاهر: التعوذ واجب؛ لقوله: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، وهذا أمرٌ، والأمر على الوجوب، والصحيح أنه غير واجب لإقترانه بالشرط، معناه: إذا أردت أن تقرأ فاستعذ، والقراءة غير واجبة في غير الصلاة، والتعوذ مستحب بالإجماع^(١).

واختلف العلماء فيه، قال حمزة في رواية ابن قلوفا: إنما يُتَعَوَّذُ بعد الفراغ من القرآن، وبه قال أبو حاتم^(٢)، واحتجوا لقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، ذَكَرَ الاستعاذة بعد الفراغ من القرآن؛ لأن الفاء للتعقيب. الباقيون يتعوذون قبل القرآن.

(١) قول المصنف أنه مستحبٌ بالإجماع منتقَضٌ بما نقله عن داود وأهل الظاهر، فكيف يكون إجماعاً وقد أثبت الخلاف فيه؟، فإن أراد الإجماع عن غير هؤلاء فلعله يصحح، إلا أنه يشكل عليه أنه نُقل عن غيرهم، فقد حكاه فخر الدين الرازي عن عطاء بن أبي رباح، - ذكره في النشر-، والأولى أن يقال هو رأى الجمهور، ولعله أراد ذلك فسبق به القلم، والله أعلم،

(٢) قال ابن الجزري في النشر في باب الاستعاذة (١/ ٢٥٥): "وَهُوَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ إِجْمَاعًا، وَلَا يَصِحُّ قَوْلٌ بِخِلَافِهِ، عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ، وَإِنَّمَا أَفَهُ الْعِلْمُ التَّقْلِيدُ، قَدْ نُسِبَ إِلَى حَمَزَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ"، ثم قال: "أَمَّا حَمَزَةُ وَأَبُو حَاتِمٍ فَالَّذِي ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَذَلِيُّ، فَقَالَ فِي كَامِلِهِ: قَالَ حَمَزَةُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ قَلُوفَا: إِنَّمَا يُتَعَوَّذُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ، قُلْتُ: أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ قَلُوفَا، عَنْ حَمَزَةَ فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ فِي الْكَامِلِ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهَا، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ عَنْ حَمَزَةَ مِنَ الْأَيْمَةِ كَالْحَافِظِينَ أَبِي عَمْرٍو وَالدَّائِي وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِي وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ سَيْطِ الْخِطَّاطِ، وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ عَنْهُ، وَلَا عَرَّجُوا عَلَيْهِ، وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ فَإِنَّ الَّذِينَ ذَكَرُوا رِوَايَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ كَابْنِ سَوَّارٍ وَابْنِ مِهْرَانَ وَأَبِي مَعْشَرِ الطَّبْرِيِّ وَالْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا، وَلَا حَكَوْهُ"، وقال أيضا في ترجمة أبي حاتم: "وانفرد الهذلي عنه بالاستعاذة بعد القراءة ولم يحكه عنه غيره ولا هو صحيح عنه" (غاية ١٤٠٣)، والله أعلم.

ثم اختلفوا في المختار منه، فالمختار: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (أعوذ بالله السميع العليم) فقال: اقرأ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، كذلك أقرأني جبريل ﷺ." .

وروى نافع عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وقال: «كذلك قرأت على جبريل عليه السلام، فقال: قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومرة أعوذ بالله السميع العليم».

وروى دينار عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يقول مرة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومرة «أعوذ بالله السميع العليم»، وهكذا رواية ثابت عن أنس.

^(١) رواه ابن الجزري في النشر (١/ ٢٤٤) بإسناده إلى عاصم، وفي آخره زيادة: "هَكَذَا أَخَذْتُهُ عَنْ جَبْرِيلَ عَنْ ميكائيلَ عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ"، ثم قال: "حَدِيثٌ غَرِيبٌ جَيِّدٌ الْإِسْنَادِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"، وذكره الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٨/ ٣٧٤) وعلق عليه قائلا: "ضعيف، أخرجه ابن الجوزي في "مسلسلاته" (ق ١٤ / ٢)، وعنه الجزري في "النشر في القراءات العشر" (١/ ٢٤٤-٢٤٥) من طريق أبي عصمة محمد بن أحمد السجزي، وأخرجه الشيخ محمد بن عبد الباقي الأيوبي في "المناهل المتسلسلة" (ص ٧٦-٧٨)، والشيخ عبد الحفيظ الفاسي في "الآيات البينات في شرح وتخريج الأحاديث المتسلسلات" (ص ٩٥-٩٦) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الثعلبي: قرأت على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي: قرأت على أبي الحسين عبد الرحمن بن محمد بالبصرة: قرأت على أبي محمد عبد الله بن عجلان الزنجاني به وعلقه الجزري فقال (١/ ٢٤٣): "وقد روى أبو الفضل الخزاعي، عن المطوعي، عن الفضل بن الحباب، عن روح بن المؤمن ..."، وقال الجزري عقبه: "حديث غريب جيد الإسناد من هذا الوجه"، ثم قال الألباني: "قلت: هذا مُسَلَّمٌ لو سلم ممن دون الفضل بن الحباب، وليس كذلك؛ فإن المطوعي متكلم فيه، واسمه الحسن بن سعيد بن جعفر أبو العباس، قال الذهبي في الميزان: "حدث عنه أبو نعيم الحافظ، وقال: في حديثه وفي روايته لين. وقال أبو بكر بن مردويه: ضعيف، (اهـ)، ثم تكلم رحمه الله في الخزاعي وضعفه أيضا، وقد تقدم ذكر ذلك في كتاب الأسانيد والتعليق عليه بما أغنى عن إعادته، فراجع في موضعه حيث أسند المصنف اختيار أبي حنيفة، وأما الحديث المذكور فسوف نقوم بالتعليق عليه في حاشية النشر بتحقيقنا إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

والذي تلاه^(١): (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)؛ لما رواه أبو روق عن الضحَّاك عن ابن عباس أنه قال: أول ما نزل جبريل على رسول الله ﷺ فقال: قل يا محمد: (أعوذ بالسميع العليم)^(٢).

وروى دينار عن أنس: (أعوذ بالله السميع العليم)، و(أعوذ بالسميع العليم)، وتصديقه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. إذا ثبت هذا: فاختلف القراء في اللفظ بها فروي عن الزيات ثلاث روايات: إحداها: استعدت بالله، والثاني: أستعذ بالله، والثالث: نستعذ بالله كلها من الشيطان الرجيم^(٣). وعنه^(٤) طريق ابن عطية، والحلواني عن خلف وخلاَّد وابن زربي إخفائها في نفسه. وذكر ابن عيسى عن خلاَّد، وعن ابن عطية: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم).

^(١) يعنى والصيغة التالية في الفضل وفي الاختيار لتلك الأولى هي قول القارئ: "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم"، والله أعلم.

^(٢) أبو روق هو عطية بن الحارث الهمداني، الكوفي، صدوق من الخامسة، (التقريب ٢ / ٢٤)، والضحاك هو بن مزاحم، الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة، مات بعد المائة، (التقريب ١ / ٣٧٣) وفي صحة سماعة من ابن عباس خلاف، (تهذيب الكمال ٢ / ٦١٨) والحديث أسنده الطبري في مقدمة التفسير (١ / ١١٣)، لكن بلفظ: يا محمد استعد قال أستعذ بالسميع العليم، وعن الطبري نقله ابن كثير في التفسير (١ / ١٤) ثم قال: وهذا الأثر غريب، وإنما ذكرناه ليعرف، فإن في إسناده ضعفا وانقطاعا، وقال ابن الجزرى في النشر (١ / ٤٢٧) بعد أن ذكر كلام ابن كثير: "وَمَعَ ضَعْفِهِ وَانْقِطَاعِهِ وَكَوْنِهِ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، فَإِنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو الدَّائِيَّ رَوَاهُ عَلَى الصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَوْقٍ أَيضًا عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَلَ..."، ثم ذكره بنحو ما ذكره المصنف هاهنا، والله أعلم.

^(٣) قال ابن الجزرى في النشر (١ / ٢٤٦): "وَأَمَّا أَعُوذٌ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ حَمْزَةٍ فِيهِ، أَسْتَعِيدُ، وَنَسْتَعِيدُ، وَاسْتَعَدْتُ، وَلَا يَصِحُّ"، والله أعلم.

^(٤) يعنى عن حمزة، وقد نقل هذا الوجه عن المصنف عن حمزة ابن الجزرى في النشر، وصححه من طريق كتاب الهداية ومن الكامل، والله أعلم.

وذكر أبو الحسين أن ابن الخوارزمي^(١) أخذ عليه عن خلف: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، واستفتح الله وهو خير الفاتحين)، قال: ولم يأخذ علياً أحدٌ بهذا في العراق والحجاز والشام.

وقرأ أبو جعفر، وشيبة، ونافع إلا في قول أبي عدي، وابن عامر، والكسائي، وخلف: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم)^(٢).

وقرأ عاصمٌ وصاحبه، وأبو عبيد، ومحمدٌ، وورشٌ في اختياره، والمسيبيُّ في اختياره أيضاً، وأبو بحرية، وأبو عمرو، ويعقوبٌ، وسهلٌ، وسلامٌ، ومسعودٌ بن صالح، والجحدريُّ، والحسنُ، وقَتادةٌ: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

وروى الزينبيُّ عن ابن كثيرٍ: (أعوذ بالله العظيم إن الله هو السميع العليم)^(٣).

وباقى أصحاب ابن كثيرٍ: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم)^(٤).

وروى أبو عدي عن ورش وهبيرة عن حفص: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)^(٥).

^(١) هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم، واللفظ المذكور نقله ابن الجزري عن المصنف في النشر (١/ ٢٥١)، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه عن المذكورين إلا خلفاً أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٦٢، (٢/ ٨٣)، والله أعلم.

^(٣) كذا وقع هاهنا، وقال ابن الجزري في النشر: "(أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم) رواه الهذلي عن الزينبي عن ابن كثير"، فيحتمل أنه سقط على الناسخ بعضه من هذه النسخة، لكن يشكل عليه أن الخزاعي رواه في المنتهى عن الزينبي فقال: "أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم" كما وقع هاهنا، وزاد الخزاعي أبو عدي عن نافع، وقد استعار المصنف هاهنا لفظ الخزاعي بتصرف قليل، لكن انقلب عليه بعضه كما سيأتي، والله أعلم.

^(٤) ذكره ابن الجزري بهذا اللفظ في النشر (١/ ٢٥٠) وقال: "ورواه الهذلي عن ابن كثير في غير رواية الزينبي"، لكن روى الخزاعي في المنتهى عن ابن كثير في غير رواية الزينبي "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" كرواية أبي عمرو والذين معه، والله أعلم.

^(٥) كذا رواه المصنف، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٢٥٠): "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم" رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص قال: وكذا في حفطي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل، وذكره الهذلي عن أبي عدي عن ورش (اه)، والذي في المنتهى للخزاعي المذكور خلاف اللفظين، فقال: "وقرأت على أبي بكر بن الشارب عن أبي بكر الزينبي عن قنبل، وعلى أبي عدي: "أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم"، لكن ذكر الخزاعي أنه جعل كتاباً مفرداً للاستعاذة والتسمية، فيحتمل أن ابن الجزري نقل ذلك منه، ويكون الذي هاهنا خطأ من الناسخ، فيصح كلام ابن الجزري، والله أعلم.

وقرأ أيوب وسهل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)^(١).
وروى أبو زيد عن أبي السَّمَّال: (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي).
وروى شُبُلُّ عن حميد: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر)^(٢).
والمختار ما قدمنا، وهو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).
والأصل أن يؤتى به قبل التسمية في أوائل السور، وقد روى الخُزَاعِيُّ وغيره الإتيان به
في رءوس الأجزاء والأعشار إذا ابتدأ القارئ القراءة، وهو المختار، فالأولى أن يؤتى به قبل
ابتداء القراءة عند كل ركعة، وإن اقتصر عليه في الركعتين الأوليين من الظهر، والعصر،
والمغرب، والعشاء، والأولى من الصبح جازَ عند بعض العلماء وإن اقتصر أيضًا عليه في
ركعة واحدة جاز عند بعضهم.
قال أبو الحسين: والمُسَيَّبِيُّ من أهل المدينة: يخفيها^(٣).
قال أبو طاهر بن أبي هاشم قال المُسَيَّبِيُّ: لا أخفيها ولا أجهر بها بل لا أقولها أصلاً^(٤)،
وليس للاستعاذة حدٌّ يُتَّهَى إليه إذ الاستعاذة ليست من القرآن من أعجبه لفظ ذكره.



(١) وقال الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٦٢: "وقرأت عن سهل وأيوب (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)، والله أعلم.

(٢) قال في النشر: "ذكر الهذلي في كامله عن شُبُلِّ بن حُمَيْدٍ يعني ابن قَيْسٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَادِرِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَادِرِ، وَحُكِّيَ أَيضًا عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ أَبِي السَّمَّالِ "أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَوِيِّ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَوِيِّ" وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ"، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر: "صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع"، والله أعلم.

(٤) حمله ابن الجزري على ترك الاستعاذة بالكلية، وقال كما هو مذهب مالك رحمته، والله أعلم.

فصل

في تسمية

أما التسمية: فأجمع قراء الكوفة وقراء مكة وفقهاؤها أنها أول الفاتحة آية، واتفق أصحاب الشافعي رحمته الله على ذلك، وهل هي من أولها قطعاً أو حكماً؟ فعلى قولين: الأول أن يكون قطعاً.

فأما سائر السور فهل هي من أول كل سورة؟، روي عن ابن عباس أنه قال: من ترك التسمية من أول كل سورة حتى ختم القرآن فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية، لم يقل وأربع عشر آية من القرآن، لأنها لا تكتب من أول براءة.

وهذا الاختلاف أنها جاء بعضها آية وبعضها نصف آية، وبعضها آية مختلف فيه، فقوله: ليست بآية في المشهور من قوله: ﴿الرَّتِّلِكَ آيَاتُ﴾، ولا خلاف على قول أهل الكوفة في ﴿حم﴾ أنها آية، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ اختلف فيها هل هي آية أو بعض آية عدها الكوفي والشامي آية، قوله: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ ليس بآية بلا خلاف، وهكذا قوله: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في سورة النمل فهو نصف آية، ومع هذا كله الاعتقاد أنها آية في أول الفاتحة، وهل هي من كل سورة آية؟ فعلى قولين: إن قلنا: ليس بآية، فلا خلاف، وإن قلنا: آية، فهل هي مقطوع بها أو من طريق الحكم؟ فعلى قولين: الأول: في غير الفاتحة أنها آية حكماً، وقال أبو حنيفة ومن تابعه: ليس بآية في كل موضع ولا يُجهر بها في القراءة عنده، وعندنا يُجهر، وهكذا في كل سورة، واختلف أصحابه فمنهم من قال: هي آية على حدة وليست من الفاتحة، ومنهم من قال: كتبت للتبرك وللفضل وهذا قول مالك أيضاً.

وأجمع قراء البصرة وفقهاؤها وقراء المدينة وفقهاؤها وقراء الشام وفقهاؤها أنها ليست بآية من الفاتحة وغيرها إلا من شذ منهم^(١)، والأولى قول الشافعي رحمته الله، لأنها كتبت بقلم

(١) كذا نقل المصنف الإجماع عن هؤلاء المذكورين، وقال ابن الجزري في النشر (١/ ٢٧١) بعد أن روى عن أبي الحسن السخاوي قوله: " وَأَبُو عَمْرٍو، وَقَالُونَ، وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ قُرَاءِ الْمَدِينَةِ لَا يَعْتَقِدُونَهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ"، قال ابن الجزري: " وقوله: إِنَّ قَالُونَ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ قُرَاءِ الْمَدِينَةِ لَا يَعْتَقِدُونَهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ فَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ قَدْ صَحَّ نَصًّا أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمُسَبِّبِيَّ أَوْثَقَ أَصْحَابِ نَافِعٍ وَأَجْلَهُمْ، قَالَ: سَأَلْتُ نَافِعًا، عَنِ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ السَّبْعِ الْمَثَانِي، وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهَا،

الوحي، ولو كانت كالأخماس والأعشار لكتبت بالقلم الآخر، وليس المقصود في كتابنا بيان المذاهب؛ لكن المقصود بيان الاختلاف للقراء،

وروى الأزرق عن ورش غير ابن مطير والنحاس^(١) ترك التسمية في أوائل السور إلا في مواضع منها: «الَّذِينَ كَفَرُوا» إذا قال: «إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ»^(٢)، يستحب له أن يقرأ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وكذلك بين المدثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة؛ لأنه إذا قال: «وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ»، «وَيْلٌ»، لا يُستحب، «وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ»، «وَيْلٌ»، «يَقْبُحُ»، «وَادْخُلِي جَنَّتِي»، «لَا»، «وَأَهْلُ الْمُعْفَرَةِ»، «لَا» يُستشع ذلك، ورؤى عن حمزة طريق ابن عطية وابن زربي ترك التسمية في جميع القرآن، وهكذا جميع طرق الزيّات إلا في الفاتحة، وهكذا رءوس الأجزاء، قال الشّدائِي: بل قرأت على جميع الكوفيين طرق حمزة بالتسمية في الفاتحة وفي رءوس الأجزاء، أما بين السور غيرها فلا.

قال الخزاعي: "قرأت على البغداديين عن أبي عمرو بإخفاء التسمية عند رءوس الأجزاء وبين السور إلا في الفاتحة، وهكذا روى الفرّاء عن علي، وحماد عن أبي بكر طريق أبي القاسم الضّرير، وقرأ البصريون عن أبي عمرو بإظهارها بين السور ورءوس الأجزاء، هكذا قال أبو حمدون والقصباني، الباقون عن أبي عمرو يجهرون بين السور فقط، وهذا قول ابن حبش عن أبي عمرو، وهو الاختيار."

والباقون من الناس يجهرون بالتسمية عند كل سورة دون الأجزاء والأعشار وهو اختياري.

وكان سليم يأمر القارئ يصل بين السورة بالسورة من غير سكت وهذا مذهب الزيّات.

رَوَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ شَيْخِهِ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَرَوَيْنَا أَيضًا عَنِ الْمُسَيَّبِيِّ قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَوَّلَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَفِي أَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَبَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الْعَرْضِ وَالصَّلَاةِ، هَكَذَا كَانَ مَذْهَبُ الْقُرَّاءِ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: وَفَقَهَاءُ الْمَدِينَةِ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ"، والله أعلم.

^(١) ذكر ابن الجزري في النشر (١/ ٢٦١) رواية الهذلي عن الأزرق عن ورش في السكت بين السورتين، فذكره فيمن قطعوا له به قائلاً: "وهو ظاهر عبارة الكامل الذي لم يذكر له غيره"، واستثناء المصنف النحاس عنه خلاف ما نص عليه عنه، والله أعلم.

^(٢) يعني آخر سورة الأحقاف، وأول سورة محمد، والله أعلم.

فصل

في التهليل والتكبير

قال الخُزَاعِيّ: كان ابنُ حبشٍ يأخذ لجميع القراء بالتكبير، وهو قول أبي الحسين. والخُزَاعِيّ يقول: جميع القراء عند الدِّينَوْرِيِّ كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء^(١).

^(١) الدينوري المذكور هو أبو علي ابن حبش المذكور آنفاً، وما رواه المصنف عنه من طريق أبي الفضل الخزاعي لم يروه الخزاعي عنه في المنتهى، وقال فيه ١/ ٦٣٢: "ولفظه: (الله أكبر)، وبه كان يأخذ أبو علي بن حبش لجميع القراء" (اهـ)، لم أره ذكر التكبير في أول كل سورة من القرآن، وكذا رواه أبو معشر في سوق العروس (٢/ ٩٥) عن أبي الفضل الخزاعي عن ابن حبش، لم أره روى عنه التكبير في أول كل سورة، وقال ابن الجزري في النشر (٢/ ٤١٠): "وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُ بِهِ فِي جَمِيعِ سُورِ الْقُرْآنِ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ وَالْهَدَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ الْهَدَلِيُّ: وَعِنْدَ الدِّينَوْرِيِّ كَذَلِكَ يَكْبَرُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ لَا يَخْتَصُّ بِالضُّحَى وَغَيْرِهَا لِجَمِيعِ الْقُرَاءِ، قُلْتُ: وَالِدِّينَوْرِيُّ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيِّ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشٍ الدِّينَوْرِيُّ إِمَامٌ مُتَّقِنٌ صَابِغٌ قَالَ عَنْهُ الدَّائِيُّ مُتَقَدِّمٌ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مَشْهُورٌ بِالِاتِّقَانِ ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ"، كذا قال رحمته، ولم أر أبا العلاء الهمداني رواه هكذا، ولم يذكر التكبير إلا في الخواتم، وذكره في غاية الاختصار (٢/ ٧١٩) بين الليل والضحى، ولو كان عنده من أول القرآن لذكره في أوله كذلك، ولفظ ابن الجزري في النشر موهم كذلك، لأنه ذكر أبا العلاء والهدلي ثم لم يذكر إلا رواية الهدلي عن الخزاعي، نعم يحتمل أن يكون أبو العلاء رواه في غير غاية الاختصار، لكن أين هو الإسناد الذي يُعتمد عليه في هذه الرواية، فلم يبق إلا رواية المصنف وهو ضعيف لا يُقبل تفرده، وقال ابن الجزري في تقريب النشر معلقاً على هذه الرواية: "وكان بعضهم يأخذ به في أول كل سورة من جميع القرآن وذلك فيما أحسبه اختياراً منهم"، كذا على الشك، ولذلك لم يذكر هذا المذهب حين تكلم عن ابتداء التكبير وانتهائه، وهو محل ذكره إن كان هذا المذهب معتبراً عنده، نعم روى أبو معشر في سوق العروس في الموضوع المذكور عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه كان يأمر بالفصل بين كل سورتين بالتكبير والتحميد، وهذا الأثر لا تقوم به الحجة لأن ابن لهيعة ضعيف لسوء حفظه، كما أنه منقطع بين عبد الله بن هبيرة وعلي، وإن صح فيمكن حمله على إرادة رواية الصيغة من التكبير والتحميد دون ذكر موضع التكبير، بمعنى أنه أراد بقوله: "بين كل سورتين" يعني من سور الختم على تقدير محذوف، يؤيده قول ابن الجزري في النشر (٢/ ٤١٦): «وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنْ عَلِيِّ رحمته أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَرَأَتْ

والمشهور أن العُمريّ يوافق أهل مكة في التكبير، وتفصيله أن ابن فرح وابن مُخَلِّد عن البزي يقولان (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد).

الباقون عن العُمريّ، وأهل مكة غير الفليحي يقولون: الله أكبر.

ابن الصَّبَّاح وابن بقرّة عنهما يكبران من خاتمة ﴿وَاللَّيْلِ﴾، والباقون يكبرون من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى أول ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ في قول ابن هاشم، وفي قول غيره إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

ابن مجاهد وابن شنبوذ يصلان التكبير بالتسمية.

الباقون يصلون آخر السورة بالتسمية.

روى نظيف عن قنبل تقديم التسمية على التكبير^(١).

قال صهر الأمير: يكبر من أول ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾^(٢)، والتكبير موقوف على ابن عباس لم يرفعه إلا البزي في قصة طويلة.



الْقُرْآنَ قَبَلَتْ بَيْنَ الْمُفْصَلِ فَاحْمَدَ اللَّهِ وَكَبَّرَ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَتَابِعَ بَيْنَ الْمُفْصَلِ فِي السُّورِ الْقِصَارِ وَاحْمَدَ اللَّهُ وَكَبَّرَ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ»، وهو مع إرساله إلا أنه شاهد لما قرناه، ولم أجده مسندا عن علي من أي من الوجهين المذكورين على كل حال، وعليه فلا يصح الأخذ بهذا المذهب الذي رواه المصنف عن ابن حبش بالتكبير في جميع سور القرآن، وإن كنا قد قرأنا به على عامة مشايخنا من طريق النشر، يؤيده قول ابن الجزري في ترجمة الحسين بن محمد بن الحبش المذكور في غاية النهاية برقم (١١٣٧): «وكان يأخذ بالتكبير في جميع السور، وقرأت أنا بالتكبير من طريقه عن السوسي»، ومفهومه أنه لم يقرأ به من طريقه عن غير السوسي، وقد أجبنا عن قوله: «وكان يأخذ بالتكبير في جميع السور بما فيه الكفاية»، ولم يسند في النشر القراءة من طريق ابن حبش إلا في روايتي الدوري والسوسي عن أبي عمرو، وإن أخذ لجميع القراء بالتكبير في الخواتم فهو حسن، لما صح عن أهل مكة أنهم كانوا يأخذون به في الختم لجميع القراء، لكن الصحيح رواية من طريق النشر هو ما قدمنا ذكره، يعني عن ابن كثير والسوسي عن أبي عمرو، ويؤخذ به للدوري كذلك كلاهما من طريق ابن حبش لصحة النص عنه في ذلك، والله أعلم.

(١) قال ابن الجزري في ترجمة نظيف بن عبد الله: «وقد انفرد عنه الهذلي بتقديم البسملة على التكبير، لم يروه أحد سواه» (غاية ٣٧٤٤)، والله أعلم.

(٢) وقال في ترجمة صهر الأمير: «وقد انفرد بالتكبير عن قنبل من أول إذا زلزلت» (غاية ١٥١٥)، والله أعلم.

فصل

في السجّادات

أما السّجّادات، فإذا مررنا بها في غير الصلاة حالة الأخذ على القارئ لا تأمره بالسجود؛ لأنها عندنا ليست بواجبة، فلو سمعها المصلي من غيره أو غير المصلي من المصلي لم يجب عليه السجود، وعند أبي حنيفة رحمته ورضوان الله عليه الأولى بخلاف ذلك، وعندنا في سورة الحج سجّدتان الأخيرة كالأولى لا شك، وعند أبي حنيفة والتي في سورة (ص) بخلافه، وثلاث في المفصل بخلاف مالك، وعندنا **﴿لَا يَسْأَمُونَ﴾** رأس السجدة بخلاف مالك فإنه يقول **﴿تَعْبُدُونَ﴾**، واتفقوا على الأعراف، والرعد، والنحل، وسبحان، ومريم، والأولى من الحج، والفرقان، والنمل و (الم).

أما (آمين) فلم يؤخذ علينا في التلاوة في الفاتحة، قال قراء العجم: لا بد من ذكرها إذا ختمت الفاتحة كالصلاة.

انتهى القول في الأصول فنأخذ في الفرش وبالله التوفيق.

كتاب الفرش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فاتحة الكتاب

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (٢): بضم اللام: ابنُ أبي عبلة.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار، للحمصي بكسر اللام للملك^(١).

﴿مَالِكٍ﴾ (٤): بالألف وكسر الكاف: محبوبٌ عن ابنِ كثيرٍ، وابنُ مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ، وسلامٌ، وأيوبٌ، وسهْلٌ، وأبو السَّمَالِ، وقَتَادَةُ، والجَحْدَرِيُّ، وابنُ صالحٍ، والأصمعيُّ عن أبي عمرو في قول الأهوازي، وعاصِمٌ، وطَلْحَةُ، وخلفٌ، وابنُ سَعْدَانَ، وابنُ صُبَيْحٍ، والعَبْسِيُّ، وابنُ عيسى، وعليُّ غير الشيزريِّ وسورة^(٢).

(مَلِكٌ): على الفعل، (يَوْمٌ): نصبٌ: أبو حنيفة، وأبو حيوه.

وتَفَرَّدَ أبو حنيفة، وابنُ مِقْسَمٍ بـ (مَالِكِ النَّاسِ) بالألف، زاد أبو حنيفة (أَمَالِكِ الْحَقِّ) حيث وقع^(٣).

ابنُ ميسرة وعبدُ الوهاب وعبدُ الوارث غير المنقري: بإسكان اللام.

الباقون ﴿مَلِكٍ﴾ بغير ألف بفتح الميم وكسر اللام والكاف، كرواية أبي عبيد بن نعيم^(٤) عن أبي بكر، وخلف عن الكسائي.

(١) كذا وقع هاهنا، وأحسب مراد المصنف أن باقي أهل حمص غير ابن أبي عبلة اختاروا الكسر كقراءة الجماعة، والله أعلم.

(٢) قلت: ورواه الخزاعي في «المتهمي» (٢/٨٤) عن أبي بحرية في اختياره أيضًا، وقد أسند المصنف اختيار أبي بحرية من طريق الخزاعي، والله أعلم.

(٣) يعني من قوله تعالى: ﴿فتعالى الله الملك الحق﴾ في طه والمؤمنون، والله أعلم.

(٤) كذا نسبه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، والذي يروي عن أبي بكر هو عبيد نفسه، وأبوه نعيم بن يحيى يروي عن عاصم، وتقدم ذلك في كتاب «الأسانيد»، ولعله تصحف على الناسخ، والله أعلم.

وهو الاختيار لأربعة أشياء:

أحدها: أنها قراءة أهل الحرمين.

والثاني: لقوله: «مَلِكِ النَّاسِ».

والثالث: قوله: «لَمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ».

والرابع: أن الملك يعمّ والمالك يخص.

﴿نَعْبُدُ﴾ (٥): بإشباع الضمة إذا لقيتها واوٌ، وبإشباع الكسرة إذا لقيتها ياء مثل:

﴿بِالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ﴾ بإشباع الكسرة وما يشبههما: الأهوَازي وكَرَدَمٌ عن ورش وسليمان بن سليمان البرجمي عن سليم عن حمزة، وهو ضعيف^(١).

الباقون بغير إشباع فيهما، وهو الاختيار؛ لأنه أفصح وأخف وأشهر.

﴿الصَّرَاطُ﴾: بالسين حيث وقع: الْجَحْدَرِيُّ، ومجاهدٌ، والأعرجُ، وابنُ مُحَيِّصِن،

والقواسُ غير الربعيِّ وابنِ الصَّلْتِ والزَيْنِيِّ، وعبيدُ بن عَقِيلِ عن أَبِي عَمْرٍو، ورُوَيْسُ وابنُ قُرَّةَ عن يَعْقُوبَ، وأبو حمدون وخلفٌ عن الكسائيِّ، وافقهم الأعمش إذا كان فيه الألف واللام.

(١) كذا رواه المصنف، وقال ابن الجزري في «النشر» (٤٩/١) في ذكر ما ورد من القراءات في الفاتحة: «وَمِنْهَا إِشْبَاعُ الْكَسْرَةِ مِنْ «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» قَبْلَ الْيَاءِ حَتَّى تَصِيرَ يَاءً، وَإِشْبَاعُ الضَّمَّةِ مِنْ «نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ» حَتَّى تَصِيرَ وَاوًّا رَوَايَةٌ كَرَدَمٌ عَنْ نَافِعٍ وَرَوَاهَا أَيْضًا الْأَهْوَازِيُّ عَنْ وَرْشٍ وَلَهَا وَجْهٌ»، فتابع المصنف عليه، غير أن المصنف يقول: «كردم عن ورش»، وابن الجزري يقول: «كردم عن نافع»، وظاهر كلام ابن الجزري أنه أراد كردم بن خالد المغربي، وهو يروى القراءة عن نافع دون واسطة، ولم يسند المصنف روايته في هذا الكتاب، وأما كردم المذكور هاهنا فمراد المصنف كردم بن عبد الله القسطلبي، والذي أسند المصنف رواية ورش من طريقه عن يونس عنه عن نافع، وسبق في كتاب الأسانيد أن طريقه عن ورش منقطع في هذا الكتاب بالإضافة إلى أنه مجهول لا يعرف إلا من طريق المصنف، وأما الأهوَازي المذكور فلا يعرف في الرواة عن ورش، وأحسب مراد المصنف الهواري يعنى يعقوب الهواري، وهو الذي قرن المصنف طريقه بطريق كردم المذكور، تصحف اسمه على المصنف كعادته وتابعه ابن الجزري عليه، وهو مجهول كصاحبه، وإلا فمن هو الأهوَازي هذا، وعجباً لابن الجزري أن رواه على هذا النحو في «النشر»، وكذلك سليمان بن سليمان البرجمي المذكور فلم أقف له على ترجمة، ولا أدري من هو، ولم يسند المصنف القراءة من طريقه، والله أعلم.

وقال الشيخان أبو الفضل الخَزَاعِيّ وأبو الحسين الخَبَّازِيّ: أبو حمدون عن عليّ بإشمام السنين.

أبو حمدون عن سليم، والأصمعيّ عن أبي عمرو: [بالزاي] ^(١).
وابن أبي سريج والشيزريّ عن عليّ بإشمام الصاد زايًا.
الشيزريّ والنهشليّ طريق ابن أملي ^(٢)، وحمزة غير العجلي وأبي الحسن [و] ابن لاحق
ورويم والحلوانيّ والبزاز عن خَلَادٍ والدُّورِيّ طريق العلاف، وعنبسة غير الخَبَّازِيّ ^(٣).
قال الخَزَاعِيّ: ابن أبي حماد والجعفيّ ^(٤) بالوجهين.
ويشتم ابن بحر ^(٥)، والضبيّ، وأبو عمر غير العلاف بالمعرفة.
وافق خَلَادٌ من طريق الزريريّ في «أهدنَا الصِّرَاطَ» (٦) فقط.

^(١) ساقط من السياق، والتصحيح من «النشر» لابن الجزري، وهو في «المنتهى» للخزاعي ٢٦٦/١، (٢/٨٤)، فقال ابن الجزري في «النشر» (٤٨/١): «وَرَوَى الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، (الزَّرَاطُ) بِالزَّايِ الْخَالِصَةِ وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ حَمْزَةَ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ يُبَدَّلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلرَّسْمِ كَمُوَافِقَةِ قِرَاءَةِ السَّيْنِ»، وقال في المنتهى: «بالزاي: أبو حمدون عن سليم»، وأحسبها سقطت من الناسخ، ووقع في الأصل هاهنا كذلك: (سليمان) بدلًا من سليم، والصواب ما أثبتناه، وهو سليم بن عيسى عن حمزة، والله أعلم.

^(٢) الشيزري هو عيسى بن سليمان، والنهشلي هو أحمد بن الصباح بن أبي سريج كلاهما عن الكسائي، كذا وقع ذكرهما هاهنا مكرراً قبل الترجمة وبعدها، فيحتمل أن يكون المصنف ذكرهما وحدهما أولاً تنمة لرجال الكسائي غير الذين قرءوا بالصاد، ثم أراد أن يذكر حمزة فأعاد ذكرهما معه، لثلاثتهم اختلاف الترجمتين، ورواه أبو الفضل الخزاعي عنهما هكذا في «المنتهى» في الموضع المذكور، وقد أسند المصنف روايتهما عن الكسائي من طريقه، والله أعلم.

^(٣) عنبسة هو ابن النصر، والعجلي هو عبد الله بن صالح، وهما والكسائي يروون عن حمزة، وأما رويم بن يزيد ومحمد بن لاحق والدورى وخلاد فعن سليم عنه، والله أعلم.

^(٤) ابن أبي حماد هو عبد الرحمن، والجعفي هو حسين بن علي، كلاهما عن حمزة، والله أعلم.

^(٥) في الأصل: ابن يحيى، وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتناه/ وهذه الفقرة من أول قول المصنف: «إشمام الصاد زايًا» إلى قوله في ترجمة الصاد الساكنة قبل الدال: «خلاد وابن لاحق، إلا ذكر عنبسة» كما هي عند الخزاعي في «المنتهى» (٢٦٦/١) بتصرف قليل، والتصحيح منه، وابن بحر هو محمد، والضبي هو أبو أيوب سليمان بن يحيى، وأبو عمر هو الدورى، والعلاف هو الحسن بن علي بن العلاف، وكلهم من طرق سليم عن حمزة، والله أعلم.

قال الخَزَاعِيُّ: قال ابنُ سلمٍ طريق الجعفيّ إذا حقق أشم، وإذا حدر أشم في الحمد فقط.

ياشمامها إذا سكنت وبعدها دال مثل: «قَصْدُ»، «وَتَصْدِيَةٌ»، و«يُصْدِرُ»: الأخوان وخلفٌ غير الحلوانيِّ عن خَلَّادٍ وابنِ لاحقٍ.

قال أبو الحسين: غير العجليِّ وابن العلاف، وافقه ابن مهران في العجليِّ وكذلك الرَّازِيُّ. وافق رويسٌ في «يُصْدِرُ» فيهما، قال الرَّازِيُّ: حيث وقع. قال العراقي: خلفٌ في اختياره بالصاد وهو خطأ. والاختيار الصاد لحرف الإطباق.

«غَيْرٌ» (٧): نصبٌ: الخليلُ وسليمانُ بن إسماعيل عن ابنِ كَثِيرٍ^(١)، وابنِ أبي عبلَةَ، وأبو حيوة.

والاختيار الكسر كالباقين، لأنه بدلٌ أو نعتٌ «الَّذِينَ». «عَلَيْهِمْ» وأخواتها: ذكرت قبل هذا.

سورة البقرة

«الم» (١): مقطوع: أبو جعفر غير الشيزري، وابنُ مصرّف. واختلف عنه^(٢) في «الم . الله» (آل عمران ١) فروى ميمونة، والقورسيان،

^(١) يعني: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقال ابن مجاهد في «السبعة» (١/١١٢): «حدثنا نصر بن عليّ قال: أخبرنا بكار بن عبد الله بن يحيى العوذى عن الخليل بن أحمد قال سمعت عبد الله بن كثير المكيّ أنه كان يقرأ «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»، وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصفة للذين أنعم الله عليهم يعني بالصفة القطع من ذكر الذين، ويجوز أن يكون نصب غير على الحال»، وليست رواية الخليل عن ابن كثير مما أسنده المصنف في هذا الكتاب، وهي عند أبي معشر في «جامعه»، وأما سليمان بن إسماعيل المذكور فلم أقف له على ترجمة، ولا أدري من هو، ولم يسند المصنف القراءة من طريقه، وأحسبه وهمًا، وممن روى هذه القراءة عن ابن كثير أيضا ابنه صدقة، رواها عنه أبو معشر في «سوق العروس» (٢/١٦٦)، وهي أيضًا قراءة ابن محيصن بخلاف عنه، والله أعلم.

^(٢) يعني عن أبي جعفر، والله أعلم.

والدَّاجُونِيَّ^(١) (الم . اللّهُ) مقطوعٌ كرواية الأعشى والبرجمي عن أبي بكر .
والاختيار في الوصل كالجماعة .

(غِشَاوَةٌ) (٧): نصب: المفضلُ وأبانُ بنُ يزيد، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وابنُ القادسي^(٢) عن حفص .

(غشوة): بغير ألف: أحمد، والحسن برواية أبي الأشهب عنه^(٣) .

الباقون ﴿غِشَاوَةٌ﴾: بالألف والرفع، وهو الاختيار للفرق بين الختم على القلب والغشاة على البصر .

﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ (٩): بالألف: نافعٌ غير اختيارٍ ورش، ومكيٌّ غير ابنِ مُحَيِّصِن، وأبو عمرو، وابنُ مسلم^(٤)، وعبيدُ بن نعيم عن أبي بكر، وابنُ سعدان، والمُعَلَّى، وابنُ صبيح، والزَّعْفَرَانِيُّ .

(١) محمد بن أحمد بن عمر الداجوني عن أحمد بن عثمان بن شبيب عن الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان عن أبي جعفر، وهذا الطريق قد أسنده في النشر، ولم يذكر خلافاً عن أبي جعفر في أن الألف موصولة في قراءته، وقد رواه عن الداجوني أيضاً أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (١/٥٦٣)، وأبو نصر العراقي في الإشارة (٢/٢٠)، ورواه عنه بالخلاف أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٢٣١، (٢/٩٦)، ومن طريق الخزاعي رواه أيضاً أبو معشر في سوق العروس (٢/١٨٣)، وقال ابن مهران في الميسر (١/١٦٠): "قرأ عاصم في رواية الأعشى والبرجمي عن أبي بكر عنه (الم . اللّهُ) ساكنه الميم مقطوعة الألف، وله علة، وذكر نحوه عن أبي جعفر ولم أقرأ به، وذكره قياساً لأن مذهبه القطع في هذه الحروف"، يعني الذين رووه عنه قاسوه على رواية الأعشى والبرجمي عن أبي بكر، ولأن لفظ الهمزة الموصولة يطابق المقطوعة على قراءته بتقطيع الحروف، وقوله جملته حجة في ذلك، والجمهور عن أبي جعفر على وصل الهمزة وهو المعمول به في قراءته، وكان على ابن الجزري أن يذكره لكونه أسند قراءة أبي جعفر من الكامل والمصباح، والله أعلم .

(٢) كذا في الأصل، ولا أدري من هو، ولم أعثر له على ترجمة، ولا هو في الطرق التي أسندها المصنف إلى حفص، ولم أر من رواه عن حفص غير المصنف، وأما من رواية المفضل عن عاصم فنعم، وروى أيضاً عن أبي بكر بن عياش، والله أعلم .

(٣) كذا رواه المصنف دون أن يذكر حركة الغين، وظاهره أنها بالكسر كذلك، ويصح فيها لغة الحركات الثلاث، وتقدم أن إسناده المصنف في اختيار أحمد بن حنبل لا يصح، كما أنه لم يسند قراءة الحسن من طريق جعفر بن حيان أبي الأشهب العطاردي البصري الحذاء، والله أعلم .

(٤) يعني الوليد بن مسلم عن ابن عامر، والله أعلم .

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار؛ إذ المخادعة تجري بين اثنين وهو يخدع نفسه.
 ﴿يَكْذِبُونَ﴾ (١٠): خفيفٌ: سلامٌ، والجَحْدَرِيُّ، وقَتَادَةُ، والحسنُ، واختيارُ الرَّعْرَانِيِّ
 وابنِ صالح، وحمصِيٌّ، وكوفيٌّ غير ابنِ سَعْدَانَ وأبانَ وابنِ صبيح.

الباقون مشدد، وهو الاختيار لقول عائشة رضي الله عنها: عوتبوا على التكذيب لا على الكذب.
 ﴿لَا جَرَمَ﴾، و﴿لَا رَيْبَ﴾، و﴿لَا خَيْرَ﴾: بمدة مطولة: خلفٌ، وابنُ سَعْدَانَ، والشَّدَائِيُّ
 عن خَلَادٍ عن سليمٍ، قال أبو الحسين: والرفاعيُّ عن حَمَزَةَ.
 الباقون بغير مد، وهو الاختيار لأنه أفصح.

﴿قِيلَ﴾، و﴿وَجَائِءٌ﴾، و﴿وَغِيضٌ﴾، و﴿وَحِيلٌ﴾، و﴿وَسِيقٌ﴾، و﴿سِيءٌ﴾، و﴿سِيئَةٌ﴾:
 أشمٌ أوائل هذه الأفعال السبع الحسنُ، والأَعْمَشُ، وأبو حنيفة، وعليٌّ، وهشامٌ، وابنُ
 مسلم، وروَيْسٌ، وابنُ حسان، والبخاريُّ عن يَعْقُوبَ، وابنُ صالح.

وافق ابنُ ذَكْوَانَ، وابنُ عتبة، وعبدُ الحميد بن بكار في ﴿وَحِيلٌ﴾، و﴿وَسِيقٌ﴾.
 زاد ابنُ عتبة: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ﴾، و﴿وَغِيضٌ﴾.
 وهم، وابنُ مُحَيِّصِنَ، ومدنيٌّ غير سالمٍ ﴿سِيءٌ﴾، و﴿سِيئَةٌ﴾.
 وافق طَلْحَةَ في ﴿سِيءٌ﴾، و﴿سِيئَةٌ﴾، و﴿وَسِيقٌ﴾.

الباقون بكسر أوائلها، وهو الاختيار لموافقة الأكثر، وروى البكرواني عن هشام الكلِّ
 بالكسر.

﴿أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٦): بالواو: الرَّعْرَانِيُّ عن ابنِ مُحَيِّصِنَ.
 ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾ (١٥): بضم الياء وكسر الميم: ابنُ مُحَيِّصِنَ، والأعرجُ، وأبو حذيفة^(١) عن
 ابنِ كَثِيرٍ.

الباقون بفتح الياء وضم الميم، وهو الاختيار لموافقة المصحف، ولأن معناه يملئ لهم
 ويخزيهم.

^(١) هو موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي البصري، ثقة مأمون، قال الداني: روى الحروف سماعاً من غير
 عرض عن شبل بن عباد عن ابن كثير وسمع منه التفسير، روى عنه أحمد بن حرب، (غاية ٣٦٩٨)، لكن لم
 يسند المصنف القراءة من طريقه، والله أعلم.

﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾، و﴿فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ﴾: بكسر الواو فيهما وأمثالهما: أبو السَّمَّال، وعمران^(١) عن أبي عَمْرٍو، وروى أبو زيد عنه بالفتح. وروى العُمَرِيُّ عن أبي جعفر، وابن جهم عن شيبه، وابن أبي أويس والأصمعي جميعاً عن نافع (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) (١٦) باختلاس الضمة. الباقر بإشباع الواو المضمومة، وهو الاختيار موافقة للجماعة. (ظُلَمَاتُ): بإسكان اللام: أبو السَّمَّال، ونعيم بن ميسرة، والحسن، وإسماعيل عن أبي جعفر^(٢).

الباقر بضم اللام، وهو الاختيار؛ لأنه أجمع ظلمةً وهو أشهر. (لَا قُوا الَّذِينَ) (٧٦، ١٤): بزيادة ألف وفتح القاف، وكذلك (لَا قَيْتُمُ الَّذِينَ) (محمد ١٥)، و (لَا قَوْكُمُ قَالُوا) (آل عمران ١١٩): كلها بالألف: ابنُ مِقْسَمٍ وأبو حنيفة والرَّعْفَرَانِيُّ عن ابن مَحْيِصِن.

الباقر بغير ألف فيهن، وهو الاختيار موافقةً للمصحف. (حِذَارُ الْمَوْتِ) (١٩): بكسر الحاء والألف: ابنُ مِقْسَمٍ، ورواية عن أبي السَّمَّال. والاختيار: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ بغير ألف لوفاق المصحف. (يَخِطْفُ) (٢٠): بفتح الياء وكسر الخاء مع التشديد: الحسن - وربما كسر الحسن الياء - وفتحة الخاء وكسر الطاء مشدد: ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقر ﴿يَخِطْفُ﴾ من خَطَفَ يَخِطْفُ، - غير الأصمعي عن نافع اختلس الخاء مع تشديد الطاء -، وهو الاختيار^(٣) لاتفاق الجماعة ولقوله: ﴿خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾. (لَا ذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) (٢٠): بالألف: ابن أبي عبله.

(١) هو عمران بن موسى أبو موسى القزاز عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو، وأبو زيد المذكور هو سعيد بن أوس، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر، ومعناه أنها رواية سليمان بن جهم عن أبي جعفر من طريقه، وهو مما انفرد به المصنف عنه، ولم أر ابن الجزري رحمته ذكره عن أبي جعفر، والله أعلم.

(٣) يريد قراءة الجماعة هي اختياره دون مارواه الأصمعي عن نافع، والله أعلم.

والاختيار ما عليه الجماعة ﴿لَدَهَبَ﴾ لأنه أفصح، ولأنها تلغى معنى الباء^(١).
﴿وَقُودُهَا﴾ (٢٤): بضم الواو: الحسن، وقِتَادَةٌ، وطلْحَةٌ، والهمْدَانِيُّ^(٢)، وأبو حنيفة في أحد الروايتين.

زاد طَلْحَةٌ والهمْدَانِيُّ في جميع القرآن إلا ﴿ذَاتِ الْوُقُودِ﴾.
الباقون ﴿وَقُودُهَا﴾: بفتح الواو، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾، وهو ما يوقد به، والوقود المصدر.

﴿لَا يَسْتَحِي﴾ (٢٦): بياء واحدة: مجاهدٌ، وابنُ مُحَيِّصِن، والقورسِيُّ عن أبي جعفر.
الباقون: ﴿لَا يَسْتَحِي﴾ بياءين، وهو الاختيار؛ لأن (استحييت) أتم من (استحيت)، وإن كان (استحيت) لغة فيه ولكن التمام بالياءين.

﴿بِعُوضَةٍ﴾ (٢٦): بالرفع: الأصمعي عن نافع وابن تغلب، وهو الاختيار؛ لأن (ما) معنى الذي و﴿بِعُوضَةٍ﴾ خبره^(٣)، الباقون: ﴿بِعُوضَةٍ﴾ بالنصب.
﴿تُرْجَعُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾، وبأبه: بفتح التاء والياء وكسر الجيم: يَعْقُوبُ، وابنُ مُحَيِّصِن، والأعرج.

صَمَّ ابنُ مُحَيِّصِن والأعرج: ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجَعُونَ﴾، بضم الياء وفتح الجيم، ما كان من أمر الآخرة، فابنُ مِقْسَمٍ صَمَّ الياء وفتح الجيم ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، وما كان من أمر الدنيا بفتح الياء وكسر الجيم كقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجَعُونَ﴾.
وافق الحسن، وأبو حيوة، وزبان غير عباس في: ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (٢٨١)، وخير عباس.

(١) يعني أن تعدية الفعل بالهمزة في قراءة ابن أبي عبلة المذكورة يجعل الباء من قوله ﴿بِسْمِعِهِمْ﴾ زائدة لمجرد التوكيد، والله أعلم.

(٢) يعني: عيسى بن عمر القارئ، والله أعلم.

(٣) قال ابن جني في المحتسب (١/٦٤): "ومن ذلك قراءة رؤية: "مثلاً ما بعوضة" بالرفع، قال ابن مجاهد: حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤية، وجه ذلك: أن "ما" هاهنا اسم بمنزلة الذي؛ أي: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ"، (اهـ)، وابن تغلب المذكور هو أبان، عن عاصم، والله أعلم.

وافق سلامٌ، وعباسٌ وهارونٌ والجهضميُّ وعبيدٌ ومحبوبٌ والأصمعيُّ وعصمةٌ والقزازُ والقرشِيُّ عن أَبِي عَمْرٍو في النور^(١) .
 وخير سهلٌ في آل عمران والروم^(٢) طريق الخُزاعيِّ .
 وافق التَّغْلِبِيُّ في الأنبياء^(٣) طريق ابنِ مجاهد - ابنُ هاشم عنه - .
 وافق سلامٌ وكوفيٌّ غير عاصِمٍ وابنِ سَعْدَانَ في "قَدْ أَفْلَحَ"^(٤) .
 وافق نافعٌ، وسلامٌ، وكوفيٌّ غير عاصِمٍ في القصص^(٥) .
 وفتح كلهم في هود غير نافع، وحفص، ويحيى بن سليم عن أبي بكر، واللؤلؤيِّ والجهضميِّ والجعفيِّ والخفافِ وهارون عن أَبِي عَمْرٍو^(٦) .
 وورشٌ والمُسيَّبِيُّ في اختيارهما كالجماعة .
 البكروانيُّ عن هشام في العنكبوت^(٧) كيعقوب .
 فإن اتصل به ﴿الْأُمُورُ﴾: ضَمَّ التاءَ وفتحَ الجيمَ: مدنيٌّ، وابنُ كثيرٍ، وشبَلٌ، ومجاهدٌ، وأبو عَمْرٍو، وعاصِمٌ إلا المفضلُ بن صدقة، وابنُ سَعْدَانَ .
 الباقر بالفتح، والاختيار ما قاله ابنُ مِقْسَمٍ للفرق بين الدارين .
 ﴿وَيُسْفِكُ﴾: بضم الفاء: أبو حيوة، وابنُ أبي عبله، والزَّعْفَرَانِيُّ في اختياره .

(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿ ويوم يرجعون إليه ﴾ فيها، والله أعلم .

(٢) قوله تعالى: ﴿ وإليه يرجعون ﴾ في آل عمران، وفي الروم من قوله: ﴿ ثم إليه ترجعون ﴾، والله أعلم .

(٣) قوله تعالى ﴿ وإلينا ترجعون ﴾ فيها، والله أعلم

(٤) يعنى فى المؤمنون قوله تعالى: ﴿ وأنكم إلينا لا ترجعون ﴾، والله أعلم .

(٥) قوله: ﴿ أنهم أئبنا لا يرجعون ﴾ فيها، والله أعلم .

(٦) يعنى قوله تعالى: ﴿ وإليه يرجع الأمر ﴾، وقول المصنف: " يحيى بن سليم عن أبي بكر"، وهم أو تصحيف، والصواب: يحيى بن سليمان، فقال الداني في جامع البيان (٣/ ١٢١٠): " قرأ نافع وحفص عن عاصم ﴿ وإليه يرجع الأمر كله ﴾ بضم الاء وفتح الجيم، وكذلك روى أحمد بن رشدين عن يحيى الجعفي عن أبي بكر"، وهو: يحيى بن سليمان بن يحيى أبو سعيد الجعفي (غاية ٣٨٤٩)، ولم يسند المصنف طريقه عن أبي بكر في هذا الكتاب، والله أعلم .

(٧) يعنى من قوله تعالى: ﴿ ثم إلينا ترجعون ﴾ فيها، والله أعلم .

وبضم الياء وفتح السين وكسر الفاء مشددا: ابنُ مِقْسَمٍ وطلّحةٌ في رواية الفياض، والأنطاكي عن أبي جعفر، والهمداني.

[الباقون بفتح] ^(١) الياء وبكسر الفاء من سَفَكَ يَسْفِكُ، وهو الاختيار لاتفاق الجماعة، ولأنه أشهر اللغتين، وكذلك ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾، وما يشبهه.

﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بضم التاء في الوصل: أبو جعفر، والأعمش، وأبو خالد عن قتيبة، وروى العُمريُّ الإشارة إلى الكسر واختلاس الضم.

الباقون بكسر التاء، وهو الاختيار؛ لأنه أفصح اللغتين وأشهرهما، و(المَلَائِكَةِ) مجرور فلا ينقل ضمة الألف إلى ما قبلها من الأسماء بخلاف قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، والجماعة انفقت عليه.

وروى العراقي عن قتيبة كأبي جعفر وهو غلط.

(هَذِي الشَّجَرَةَ)، و(هَذِي الْقَرْيَةَ): بياء بدل من الهاء لكنها تذهب في اللفظ لالتقاء الساكنين: ابنُ مُحَيِّصٍ والأعرج.

الباقون ﴿هَذِهِ﴾، وهو الاختيار لموافقة المصحف، وأيضا فإن الهاء ليس من جنس الياء ولا قريبة منها فتبدل منها.

﴿فَأَزَّاهُمَا﴾ (٣٦): حَمَزَةٌ، وطلّحةٌ، والهمداني، والحسن، وابنُ صالح، وابنُ الجلاء عن نصير، والزَّعفراني.

لكن طلّحة وابن الجلاء يكسران الزاي ^(٣).

الباقون: ﴿فَأَزَّاهُمَا﴾، وهو الاختيار؛ لأن معناه استزلهما، قال ابن العزيري ^(٣): "أزالهما نحأهما" و"أزلهما": استزلهما والقصة تدل على الاستزلال، وهو محمولٌ على أن آدم لم يكن نبيا حين أُخرج من الجنة، إذ الأنبياء معصومون.

﴿ءَادَمَ﴾: نصب، ﴿كَلِمَاتٌ﴾ (٣٧): رفع: أبو حيوة، وسلامٌ، ومكيٌّ غير شبلٍ في اختياره.

^(١) بياض بالأصل في موضع ما بين المعكوفتين، والزيادة يدل عليها السياق، والله أعلم.

^(٢) يعني بإمالة فتحة الزاي إلى الكسرة ويلزم منه إمالة الألف بعدها، والله أعلم.

^(٣) هو محمد بن عَزِير السجستاني، أبو بكر العزيري المتوفى سنة ثلاثين وثلاثمائة، صاحب كتاب: غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، انظر قوله هذا في كتابه المذكور (١/٤٦)، والله أعلم.

الباقون ﴿ءَادَمٌ﴾: رفع، ﴿كَلِمَاتٍ﴾: نصب، وهو الاختيار كأن معناه قبل الكلمات أو تُلقَّن، والقصة في ذلك مشهورة.

﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾: بفتح الفاء على التبرئة: الحسن، والجحدري، وقتادة، وأبو السَّمَال، ويعقوب، والزَّعْرَانِي، وابنُ مِقْسَمٍ، ومجاهد.

وقرأ ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعرجُ بضم الفاء من غير تنوين.

الباقون برفع الفاء مع التنوين.

فإن تكررت (لا) مثل ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، و﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾، و﴿لَا لَعْوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾: فأهل مكة والبصرة غير أيوب وأبي السَّمَال بالفتح من غير تنوين، إلا قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾: فأهل مكة غير شبل في اختياره، وأبو عمرو ويعقوب، وسلام، والجحدري، والحسن، والمفضل وأبان^(١)، وأبو جعفر، وشيبة بالرفع مع التنوين.

زاد سعيد عن المفضل وابنُ شَبُّوَذٍ عن جبلة^(٢)، وأبو جعفر، وشيبة، وابنُ مِقْسَمٍ، ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ بالرفع والتنوين.

الباقون: ﴿لَا خَوْفٌ﴾: مرفوع منون، وهكذا ﴿لَا يَبِيعُ﴾ وأخواتها، و﴿لَا رَفَتْ﴾ وأختها: مفتوح غير منون.

والاختيار أن ما تكررت فيه (لا) مفتوح غير منون، وما لم تكرر فيه (لا) مرفوع منون كاختيار سهل والزَّعْرَانِي ليجمع فيه بين اللغتين: التبرئة والنفي^(٣).

أبو حيوة كأبي جعفر.

وقرأ يونس عن أبي عمرو ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ على التبرئة، ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ بالضم من غير تنوين كمجاهد،

ابنُ صبيح كأبي عمرو، وابنُ عقيل عن أبي عمرو مخير في قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ﴾ وأختها إن شاء بالفتح من غير تنوين وإن شاء بالرفع مع التنوين.

(١) كلاهما عن عاصم، والله أعلم.

(٢) عن المفضل عن عاصم كذلك، والله أعلم.

(٣) فما كان بالفتح من غير تنوين فهو للتبرئة، وما كان بالرفع والتنوين فهو للنفي، والله أعلم.

﴿لَا ذَلُولٌ﴾ (٧١): بالفتح من غير تنوين: الشافعي عن ابن كثير، والشيزري عن أبي جعفر، والأصمعي عن أبي عمرو ونافع .
الباقون مرفوع منون، وهو الاختيار لما ذكرت.
﴿الشَّجْرَةَ﴾: بكسر الشين: أبو السَّمَّال^(١) .

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر ولأن الكسرة ثقيلة.
﴿فَهُوَ﴾، ﴿وَهُوَ﴾، ﴿فَهِيَ﴾، ﴿وَهِيَ﴾: بإسكان الهاء: أبو عمرو، وحمصي، والكسائي، وقاسم غير ابن مجاهد، وطلحة، وأبو جعفر غير ميمونة، وشيبة، ونافع غير ورش في روايته وابن قُريب وإسماعيل طريق البلخي وإسحاق طريق ابنه.
قال أبو الحسين: ابن أبي حماد عن قائلون كورش، ولم يستثن أحداً عن المسيبي بل جعله كقائلون.

أما ﴿ثُمَّ هُوَ﴾: بإسكان الهاء: أبو جعفر طريق الفضل، وشيبة طريق ابن جهم، وإسماعيل طريق أبي الزعراء، وقائلون غير أبي نسيط، - زاد أبو الحسين ابن فرح عن إسماعيل - وعليٌّ إلا ابن بكار والشيزري.
زاد ابن مهران عن أبي حمدون ﴿لَكِنَّا هُوَ﴾^(٢) .

قوله: ﴿أَنْ يُمَلَّ هُوَ﴾ (٢٨٢): بإسكان الهاء: قُتَيْبَةُ طريق النهاوندي وأبو عون طريق الواسطي، وأبو نسيط طريق عمر^(٣)، والفضل عن أبي جعفر، وابن جهم عن شيبة.
قال أبو الحسين: العُمري في الكل يثقل^(٤)، وهو الصواب لموافقة المفرد.
زاد أبو الحسين: ابن قائلون كأبي عون.

^(١) ذكر ابن جنى هذه القراءة في المحتسب (٧٣/١)، وقال: "ومن ذلك قال عباس: سألت أبا عمرو عن "الشَّجْرَةَ" فكرهها، وقال: يقرأ بها يرابر مكة وسودائها، قال هارون الأعور عن بعض العرب: تقول الشَّجْرَةَ، وقال ابن أبي إسحاق: لغة بني سليم "الشَّجْرَةَ"، والله أعلم.

^(٢) يعنى: أبا حمدون في روايته عن الكسائي يسكن ﴿لكننا هو﴾ في الكهف، وهو عند ابن مهران كما رواه المصنف من طريقه، والله أعلم.

^(٣) هو عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني عن ابن بويان بإسناده إلى أبي نسيط، والله أعلم.

^(٤) التثقيب ضد التخفيف، والمراد به هنا الضم في (وهو)، والكسر في (وهي)، وكذلك بعد اللام والفاء، والله أعلم.

قلت: ابنٌ مجاهد عن أبي عبيد عن إسماعيلٍ بالثقل.
قال الرازيُّ: أبو نسيط ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ بالإسكان - يعني طريق عمر -، قد انفرد به الرازيُّ^(١).
زاد الرازيُّ أيضًا الثغريَّ عن عليٍّ كَقُتَيْبَةَ.
الباقون بضم الياء في الكل، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع وأفخم.
بهاءٍ بعد الواو والياء والميم نحو "وهوه" "فهيه" "بمه" "و" "لمه" "و" "عمه" وبابه في
الوقف: سلامٌ، وَيَعْقُوبُ^(٢).
زاد روحٌ عند النون المشددة (إِنَّهِنَّ) كقوله في قول الخُزَاعِيَّ^(٣) وابن مهران.
زاد ابن مهران كل نون جمع نحو (يَعْلَمُونَهُ)، و(يَصِلُونَهُ)، و"كَيْفَهُ" و"فَيْمَهُ" و"أَيْنَهُ"،
وشبه ذلك.

وافق ابن مَخْلَدٍ عن البزي في "لِمَهُ" و"عَمَّهُ".
الباقون بغير هاء في الوقف، وهو الاختيار لموافقة المصحف ولأنه الأصل.
(أذْكُرُوا): مشدّدٌ يبتدئ بكسر الهمزة إذا كان من الحفظ عن النسيان في جميع القرآن، إلا
في سورة المائدة ﴿أذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾، وفي الأحزاب ﴿أذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ فإنهما

(١) كذا رواه المصنف من طريق أبي نسيط عن قالون من طريق عمر يعنى عمر العريف أبا القاسم، غير أنه لم
يسند هذا الطريق من قراءته على الرازي، ورواه أيضا من طريق عمر أبو معشر في سوق العروس
(١/١٦٨)، ولم ينفرد به الرازي بل قد توبع عليه عن أبي نسيط، انظر النشر (٢/٢٠٩) غير أنه قال فيه أن
الخُلْفَ فِيهِ عَزِيزٌ عَنْ أَبِي نَسِيطٍ، والله أعلم.

(٢) قال في النشر (٢/١٣٤) في ذكر هاء السكت من هذا النوع: "وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَنْهُ فِي الْكَامِلِ، وَلَا فِي الْجَامِعِ،
وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ"، وتابعه على ذلك الناس، وهذا عجيبٌ منه ﷺ، لأنه نفى الخلاف عن يعقوب في
إثباتها في (هو)، و(هي)، والمصنف قد ذكرها جميعًا في موضع واحد، ولم يفصلهما عن باقي الكلمات التي
ورد فيها ذكر هاء السكت، وأما ما ذكره المصنف عن ابن مهران، فلا يرد من طريق النشر، لأن طريق
المصنف عن ابن مهران ليس مسندًا في النشر، وإنما أسند طريق ابن مهران من كتاب الغاية له، وقد ذكر
في النشر (٢/١٣٦) هاء السكت لرويس في جمع المذكر السالم، ولم أره في الغاية والمبسوط، ويعتمد كلام
ابن الجزري فيه لاحتمال سقوطه من النسخ التي بين أيدينا ويشهد له كلام المصنف، ويحتمل أن يكون
ابن مهران قد ذكره في غير الكتابين المذكورين، والله أعلم.

(٣) كذا رواه الخُزَاعِي في المنتهى (١/٢٨٠)، وزاد: "وافق قنبل طريق الواسطي عند الميم، وزاد (يَأْسَفُهُ)، -
يعنى في سورة يوسف -، والله أعلم.

مخففان: ابنُ مِقْسَمٍ بتشديد ذلك إلا هذين، وأما ﴿اذْكُرُوا﴾ في الأعراف في القصص [مخفف] ^(١) لأنه ليس من الحفظ عن النسيان.

الباقون بتخفيف ذلك كله، وهو الاختيار لموافقة الجماعة.

﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ (٤٨): بالتاء: مكِّي غير ابنِ مقسم، وأبو حيوة، وبصريُّ غير أيوبَ وأبي السَّمَّالِ والزَّعْفَرَانِيِّ.

الباقون بالياء، غير أن فتادة فتح الياء والباء ونصب (شفاعة)، وهو الاختيار ليكون الفعل لله تعالى.

﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ (٤٩): بألف: ابنُ أبي عبلة.

الباقون ﴿نَجَّيْنَاكُمْ﴾، وهو الاختيار لموافقة المصحف، ولأنه أبلغ.

﴿يُذَبِّحُونَ﴾ (٤٩): خفيف بإسكان الذال وفتح الياء حيث وقع: ابنُ مُحِيسِنٍ، وَحَمِيدٌ، وابنُ عيينة عن ابنِ كَثِيرٍ، وإسماعيلُ عن ابنِ كَثِيرٍ ^(٢)، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ. الباقون بالتشديد، وهو الاختيار لتكرار ذلك منه ^(٣).

﴿وَعَدْنَا﴾ (٥١): بغير ألف، وفي الأعراف، وطه: بصريُّ غير أيوبَ والمُعَلَّى، وأبو جعفر، وشيبة، وقاسمٌ،

وافق المفضل، وأبان، والمنهال، والهمداني في البقرة والأعراف-، وهو الاختيار بغير ألف؛ لأن المواعدة تجري بين اثنين، والوعد كان من الله تعالى، ولم يك من موسى وعد، كان منه القبول.

الباقون: ﴿وَأَعَدْنَا﴾ بألف.

﴿بَارِئِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، وكل حركتين

^(١) زيادة من المحقق يدل عليها السياق، ومراد المصنف ﴿واذكروا إذ﴾، في مواضعها من قصص هود وصالح وشعيب في سورة الأعراف، وفي الأصل واو العطف مقحمة قبل قول المصنف: في القصص، ويظهر أنه من الناسخ أو أن بعضهم لم يفهم مراد المصنف فكتبها هناك، ولم ترد هذه الكلمة في سورة القصص، والله أعلم.

^(٢) يعنى إسماعيل بن مسلم، وسبق في كتاب الأسانيد أن المصنف وهم في نسبه فقال فيه: "إسماعيل بن خالد"، والله أعلم.

^(٣) يعنى لتكرار الفعل من فرعون، والله أعلم.

في جمع: فَنَعِيمٌ بن ميسرة وعباسٌ^(١)، وابنُ مُحَيِّصِن يسكنون الحركة الأولى تخفيفاً. وافق زَبَانُ غير سيبويه عنه في «بَارِئِكُمْ»، و«يَأْمُرُكُمْ»، و«يَنْصُرُكُمْ». قال سيبويه: الحركة الأولى. قال أبو زيد: الاختلاس بمذهبه أولى. الباقرن بإشباع الحركة، وهو الاختيار، لأنه أصل الإعراب، ولموافقة الجماعة. «جَهْرَةٌ» (٥٥): روى العراقي عن قُتَيْبَةَ تحريك الهاء، وهي رواية المسجدي، واختيارُ ابنِ مِقْسَمٍ، والحسنِ البصري. الباقرن بإسكان الهاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر. «الصَّعْقَةُ»: بغير ألف في جميع القرآن: ابنُ مُحَيِّصِن، قال نصرُ بن علي: إلا «صَاعِقَةٌ الْعَدَابِ الْهُونِ». وافق عليٌّ ومحمدٌ في الأول في والذاريات^(٢). الباقرن «الصَّاعِقَةُ» بألف، وهو الاختيار لموافقة الجماعة والمصحف ولأنه أفخم. «حِطَّةٌ»: نصب: ابن أبي عبله. الباقرن رفع، وهو الاختيار على الحكاية، وهو أولى من المصدر. «يَغْفِرُ لَكُمْ»: بالياء وفتحها: أبو خلود، وابنُ المنابري عن نافع^(٣). وقرأ باقي أهل المدينة غير اختيار ورشٍ والنحاس، وجبله عن المفضل «يُغْفَرُ» بالياء وضمها. وقرأ النحاس، وأبو الأزهر عن بكر بن سهل^(٤)، وأبو زيد عن المفضل، ودمشقي، وأبو حيوة، وقاتدة، والجحدريُّ «تُغْفَرُ» بالتاء وضمها.

(١) كلاهما عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٢) يعنى وافق الكسائي ومحمد بن عيسى في اختياره الأول في موضع الذاريات «فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ»، والله أعلم.

(٣) ابن المنابري هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد، وقد أسند المصنف قراءة نافع من طريقه عن مصعب عن قالون وعن هبة الله عن إسماعيل بن جعفر، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف عن النحاس وعن أبي الأزهر، وهو وهم، وفيه خلط أيضاً، فأما الوهم: لأن النحاس هو إسماعيل بن عبد الله يروي عن الأزرق عن ورش، ولا يعرف ذلك عن الأزرق، وأما الخلط فيه فهو

الباقون بالنون وفتحها، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾.
 (رُجْزًا): بضم الراء في جميع القرآن إلا ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾، و﴿رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾:
 مجاهدٌ، والقورسِيُّ عن أبي جعفر، وابن مُحَيِّصِن، وَحُمَيْد.
 الباقون بكسر الراء، وهو الاختيار لموافقة السبعة ولأنه أشهر اللغتين، ولاتفاقهم على
 رجز الشيطان.

وأما ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ فنذكره في موضعه.
 ﴿يَفْسِقُونَ﴾: بكسر السين حيث وقع: الأعمش.
 الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغتين.
 ﴿عَشْرَةَ﴾: بكسر الشين: طَلْحَةُ، والهمدانيُّ، وأبو حيوة، ومجاهدٌ، والأصمعيُّ عن أبي
 عمرو، وابنُ صبيح.
 وقرأ الأعمش بفتح الشين^(١).

أن بكر بن سهل هو الذي يروى عن أبي الأزهر عن ورش لا أن أبا الأزهر هو يروى عن بكر بن سهل،
 وهو غير صحيح عن أبي الأزهر أيضا، فقال الداني في جامع البيان (٢/٨٦٣): "وقرأ ابن عامر ﴿تُغْفَرُ﴾
 بالتاء مضمومة وفتح الفاء، وكذلك روى ابن شنبوذ عن بكر بن سهل عن أبي الأزهر عن ورش عن نافع؛
 [وهو غلط] من ابن شنبوذ، لأن أبا الأزهر ذكرها في كتابه الذي روى عنه بكر وغيره بالياء، وروى ابنُ
 مجاهد عن أصحابه عن جبلة عن المفضل عن عاصم ﴿يُغْفَرُ لَكُمْ﴾ بالياء مثل نافع، وروى عن أصحابه
 عن أبي زيد عن المفضل عنه بالتاء مثل ابن عامر" (اه)، وكذا رواه الخزازي في المنتهى (٢/٨٨) عن
 أبي الأزهر من طريق ابن شنبوذ عن سهل عنه، وعن أبي زيد عن المفضل، وكذا رواه من طريقه أبو الكرم
 في المصباح (١/٥٧٥)، لكن توبع ابن شنبوذ عليه عن أبي الأزهر، رواه من غير طريقه أبو طاهر ابن
 سوار في المستنير (١/٢٠٩)، وانفرد به المصنف عن النحاس عن الأزرق، وهو وهم كما تقدم، ولم
 يذكره ابن الجزري رحمته في النشر، والله أعلم.

^(١) قال في المحتسب (١/٨٥): "ومن ذلك قراءة الأعمش: "أُتِنَّا عَشْرَةَ" بفتح الشين، قال: القراءة في ذلك:
 "عَشْرَةَ" و"عَشْرَةَ"، فأما "عَشْرَةَ" فشاذ، وهي قراءة الأعمش " (اه)، وقد وقع هاهنا في الأصل: "الأصمعي
 عن أبي بكر" وهو تصحيف أو سبق قلم، والصواب: "عن أبي عمرو"، كذا رواه عنه أبو معشر في سوق
 العروس (١/١٧٠)، وذكره المصنف عنه أيضا في سورة التوبة عند قوله تعالى: ﴿أثنا عشر شهرا﴾، ولم
 يسند المصنف رواية أبي بكر من طريق الأصمعي، وروى أبو معشر هذه القراءة أيضا عن هارون
 واللؤلؤي وعبد الوارث جميعا عن أبي عمرو، بخلاف عن عبد الوارث، والخلاف المذكور يجري مثله في
 سورة الأعراف، وقد قصّر المصنف فيه فلم يذكره، ولفظه محتمل، والله أعلم.

الباقون بإسكان الشين، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل ولموافقة السبعة. (وَقُتِلَتْهَا) (٦١): بضم القاف: طَلْحَةٌ، والهمدانيُّ، والشيزريُّ عن أبي جعفر، والأعمش. الباقون بكسر القاف، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغتين. (مِصْرَ) (٦١): بغير تنوين: الشيزريُّ، والقورسيُّ عن أبي جعفر، والأعمش، وطلْحَةٌ، والحسنُ.

الباقون منون، وهو الاختيار لموافقة المصحف. (وَيَقْتُلُونَ) (٦١): الحسنُ وابنُ مِقْسَمٍ مشدد حيث وقع. الباقون مخفف، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأنه أليق بجزالة اللفظ^(١). (إِنَّ الْبَاقِرَ) (٧٠)^(٢) بآلف: إبراهيمُ ابنُ أبي عبلة، وهارونُ عن أبي عمرو، وابنُ مِقْسَمٍ. الباقون بغير ألف، وهو الاختيار لموافقة المصحف والقراء. (تَشَابَهُ عَلَيْنَا) (٧٠): مشددة الشين على المستقبل: الحسن، ومجاهد، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة.

وشذ ابن مِقْسَمٍ بالياء كذلك^(٣)، وهو الاختيار؛ لأنه جنس والتذكير بالجنس أولى. الباقون (تَشَابَهُ عَلَيْنَا) على الماضي.

(قَسَاوَةً) (٧٤)^(٤): بآلف: أبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ حنبل. الباقون بغير ألف، وهو الاختيار للخفة. (وَأِنْ مِنْهَا) (٧٤): خفيفٌ: قَتَادَةٌ.

(١) كذا أطلقه المصنف في هذا اللفظ عن الباقيين بالتخفيف في جميع القرآن، والصواب تقييده في غير قراءة الحسن وابن مِقْسَمٍ، لأنه قد ورد التشديد عن بعضهم في هذا اللفظ في بعض المواضع، وكان الأولى أن يقيده بما ورد من قتل الأنبياء يعني قوله (ويقتلون النبيين) في البقرة وآل عمران، و(يقتلون الأنبياء) في آل عمران، لأن لفظه هاهنا موهم، والله أعلم.

(٢) من قوله تعالى (إن البقر تشابه)، وهي لغة فيها، يقال: البقر، والجمال، انظر المحتسب ١/٣٥٣، والله أعلم.

(٣) يريد: (يَشَابَهُ)، بالياء مع التشديد، وقوله شذ هاهنا بمعنى انفراد هذه القراءة، ليس على معنى الشذوذ الاصطلاحي، وإلا لما جعل ذلك اختياره، والله أعلم.

(٤) من قوله تعالى: (أو أشد قسوة)، والله أعلم.

الباقون مشدد، وهو الاختيار؛ لأن (إن) للتخفيف^(١).

﴿يَعْمَلُونَ﴾ (٧٤): بالياء: ابن كثير غير الشافعي، والأعرج، وابن مُحَيِّصِن، وفتادة، والحسن، وأبان بن يزيد، وحمزة بن القاسم عن حفص، ورواية الأصفهاني^(٢) عن جبلة عن المفضل.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار في جميع ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، كما اختاره ابن مقسم، وحمزة، والكسائي، والأعمش.

ومذهب الدمشقي في الكل بالتاء.

خالفه ابن الحارث في ﴿تَعْمَلُونَ﴾ (٨٥) أولئك.

وافقه فتادة في الأنعام.

مذهب أبي جعفر وشيبة فيها مثل الدمشقي إلا في الأنعام، ومذهب الباقيين أفصله في مواضعه.

قرأ نافع والمفضل، وأبو بكر، ومكي غير ابن مقسم، والزعراني، ويعقوب غير الوليد، وأيوب، وقاسم، وخلف، والشيزري وسريج بن يونس عن علي، وحمصي، وطلحة، وابن سعدان، ومسعود بن صالح، والهمداني ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (٨٥) أولئك بالياء، وهكذا أبو حيوة، وابن أبي عبله، والعبسي.

الباقون بالتاء.

^(١) كذا وقع هاهنا، ولم يظهر لي مراد المصنف، وقال ابن جني في المحتسب (١/٩١): "ومن ذلك قراءة فتادة: "وإن من الحجارة"، وكذلك قراءته: "وإن منها" مخففة، قال ابن مجاهد: أحسبه أراد بقوله مخففة الميم؛ لأنني لا أعرّف لتخفيف النون معنى، قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد صحيح؛ وذلك أن التخفيف في إن المكسورة شائع عندهم؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾، ﴿وإن يكاد الذين كفروا لَيُزِلُّونَكَ بأبصارهم﴾ أي: إنهم على هذه الحال، وهذه اللام لازمة مع تخفيف النون، والله أعلم.

^(٢) هو عبد الله بن سليمان بن محمد بن عثمان أبو محمد الرقي، وقول المصنف: الأصهباني وهم قد نبهنا عليه في محله من كتاب الأسانيد، والله أعلم.

وقرأ ﴿يَعْمَلُونَ . وَكَلِئِنْ﴾: بالياء: بصري غير الوليد^(١) وَرَوْحَ وَالْجَحْدَرِيِّ وَالزَّعْفَرَانِيِّ وَأَبِي السَّمَّالِ، وَالشَّيْزَرِيِّ، وَطَلْحَةَ، وَقَاسِمَ، وَعَاصِمَ، وَالْعَبْسِيَّ، وَابْنَ سَعْدَانَ، وَحِجَازِيَّ غَيْرَ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ، وَأَبُو حَيَوَةَ، وَحَمَصِيَّ، الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ.

وقرأ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ (١٤٩) وَمِنْ حَيْثُ﴾: بالياء: زبَّانُ غَيْرِ ابْنِ عَقِيلٍ، وَالْيَزِيدِيُّ فِي اخْتِيَارِهِ، وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ حَسَانَ عَنْ يَعْقُوبَ، وَحَمَزَةُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَفْصِ. وَ﴿يَعْمَلُونَ﴾ فِي هُودٍ وَالنَّمْلِ بِالتَّاءِ: مَدَنِيٌّ غَيْرُ وَرْشٍ فِي اخْتِيَارِهِ، وَحَفْصٌ، وَدَمَشْقِيٌّ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَيُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَحَكِي ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنِ التَّغْلِبِيِّ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ الْيَاءِ فِيهِمَا.

فجملة ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ ستة: خمسة في البقرة وواحدة في آل عمران، والمختلف فيه أربعة، وقد بيناه، ﴿وَمَا رَبُّكَ﴾: ثلاث مواضع: في الأنعام ومن آخر هود والنمل. ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (٧٦)^(٢): بالياء: قَتَادَةُ وَابْنُ مِقْسَمٍ وَفَهْدٌ عَنْ يَعْقُوبِ.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار، لقوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾. ﴿أَوْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٧٧): بالتاء: ابْنُ مُحَيِّصِ بْنِ طَرِيقِ الزَّعْفَرَانِيِّ. الْبَاقُونَ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾. وَرَوَى ابْنُ أَبِي يَزِيدٍ عَنْ ابْنِ مُحَيِّصِ بْنِ تَسْرُونَ﴾، وَ﴿تُعْلِنُونَ﴾ بِالتَّاءِ. الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾.

﴿أَمَانِيَّ﴾: مخفف، و﴿تِلْكَ أَمَانِيَّهُمْ﴾، وهكذا في جميع القرآن إلا في الحديد: أبو جعفر، وشيبة، وأبو حيوة، والحسن، والأعمش في رواية جرير، وابن سلمان عن أبي عمرو.

وزاد ابن شاذان في الحج، وعُمَرِيُّ فِي الْحَدِيدِ ﴿الْأَمَانِيَّ﴾: خفيف^(٣).

(١) يعنى الوليد بن حسان عن يعقوب، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى: ﴿لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر باستثناء موضع الحج إلا من رواية الفضل بن شاذان عن ابن وردان، وإلا من رواية العمري في الحديد، ومفهومه أن ابن جواز يقرأهما بالتشديد، وأن ابن وردان يقرأ موضع الحديد بالتشديد، واستثنى أبو الكرم في المصباح (٥٧٨/٢) موضع الحج عن أبي جعفر بكماله،

الباقون مشدد، وهو الاختيار لأنه أشهر اللغتين.

﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ (٨٣): بالياء: مكِّي غير شِبْل، والمفضل وأبان، وحمزة غير خلف وابن سعدان، والكسائي غير قاسم، وحمصي، وابن صبيح، وابن جبل، وهو الاختيار للمغاية قبله. الباقون بالتاء.

﴿حَسَنًا﴾ (٨٣): بفتحيتين: يَعْقُوبُ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وَعَلِيُّ غير الشيزري وعلي بن نصير والناقط وقاسم وأبي ذهل وأبي الحارث [طريق ابن أملي -] [١]، وَحَمْزَةُ غير ابن سعدان، والمفضل، وأبان، وابن أبي أويس عن نافع، وهو الاختيار؛ لأن معناه قولاً حسناً.

وروى سريج بن يونس عن علي "حُسْنِي" بالإمالة على وزن فعلى^(٢).

الباقون ﴿حُسْنًا﴾ منون مضمومة الحاء، وهكذا أبو الحارث طريق ابن أملي.

﴿تَظَاهَرُونَ﴾ (٨٥): خفيف: كوفي غير ابن سعدان، وعلي بن نصر عن أبي عمرو.

وقرأ الصريز عن يعقوب، ومجاهد، وخارجة عن نافع، وإسحاق بن إسرائيل عن عبد الوارث^(٣)، والشيزري وقتيبة عن أبي جعفر (تَظَاهَرُونَ) بغير ألف مشدد.

واستثنى أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٢٨٧، (١/ ٨٩)، وأبو معشر في سوق العروس (١/ ١٧١) موضع الحديد عن ابن وردان، والجمهور عن أبي جعفر بالتخفيف في جميع هذه المواضع، وانفقوا عن العمري عنه بالتشديد في موضع الحج، ولم يذكر ابن الجزري فيها خلافاً عن أبي جعفر، والله أعلم.

^(١) زيادة من المحقق يدل عليها ما بعدها، وأحسبها سقطت من الناسخ، والمشهور عن أبي الحارث بفتحيتين فيها، ولم يسند المصنف رواية أبي الحارث من طريق ابن أملي المذكور، وهو محمد بن علي بن أحمد بن يوسف بن أملي (غاية ٣٢٤٧)، والله أعلم.

^(٢) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (١/ ٦٤): "وحكى الأخص (وقولوا للناس حسنى) على فعلى"، قال أبو جعفر: "وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلا بالألف واللام نحو الفضلى والكبرى والحسنى، هذا قول سيبويه"، وحكاه الألويسي في روح المعاني (١/ ٩١) عن طلحة بن مصرف، قال: واعترضه أبو حيان بأنه غير مقيس لم يُسمع فيه"، والله أعلم.

^(٣) كذا نسبه المصنف، وأحسب مراده إسحاق بن أبي إسرائيل، ولم يسند رواية عبد الوارث عن أبي عمرو من طريقه، والله أعلم.

الباقون مشدد بالألف، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين؛ لأن معناه: تتظاهرون فأدغمت التاء في الظاء بعد القلب.

﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بضم التاء وكسر الهاء: طَلَحَ رواية أبي الفياض.

﴿أَسْرَى تَفْدُوهُمْ﴾ (٨٥): بغير ألف فيهما: حمصي، وقاسم، وابن صبيح، والزيات، والأعمش، وأبو خلود وأبو عبيد عن نافع، وشيبة، والحسن، وطلحة، والهمداني، وابن نصر عن شبيل.

وبالألف فيهما: مدني غير شيبة وأبي خلود وأبي عبيد عن نافع، وبصري غير زبّان وقتادة والحسن، والكسائي غير قاسم، وعاصم غير أبان، وابن سعدان.

الباقون بألف في الأولى وبغير ألف في الثانية، وهو الاختيار، لأن المفاداة تجري بين اثنين، والأسارى جمع الجمع مكسر، فهو في التكسر أولى.

﴿تُرَدُّونَ﴾ (٨٥) ^(١) بالتاء: ابن كيسة عن الزيات، وجبله عن المفضل وأبان، والحسن البصري، والكسائي وميمونة عن أبي جعفر ^(٢).

قال الخزاعي: وسهل، وهو خلاف الجماعة.

والاختيار التاء لقوله: ﴿مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾.

الباقون بالياء.

﴿الرُّسُلُ﴾، و﴿رُسُلُهُ﴾، و﴿رُسُلُنَا﴾، و﴿رُسُلُهُمْ﴾، و﴿سُبُلَنَا﴾: بالإسكان:

الأصمعي عن نافع، ونعيم والعنبري وعبد الوارث طريق المنقري عن زبّان.

وافق اليزيدي - في قول أبي الحسين - طريق الحلواني في ﴿رُسُلُهُ﴾.

وافق زبّان بكماله، وابن محيصن في المضافة إلى الجمع ^(٣).

وافق الشيزري مع النون إذا كان منصوبًا.

الباقون بالحركة، وهو الاختيار؛ لأنه أفخم وأشبع في اللفظ.

^(١) يريد قوله عز وجل: ﴿يردون إلى أشد العذاب﴾، والله أعلم.

^(٢) يعنى الكسائي وميمونة في روايتهما عن أبي جعفر، وتقدم الخلاف في اسم ميمونة في كتاب الأسانيد،

والمفضل هو ابن محمد الضبي، وأبان هو ابن يزيد كلاهما عن عاصم، والله أعلم.

^(٣) يعنى إلى ضمير الجمع، والله أعلم.

﴿القدس﴾: بإسكان الدال في جميع القرآن: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ وشِبْلٍ في اختياره، وهي قراءة الحسنِ وابنِ أبي عبلة.

الباقون بضم الدال، وهو الاختيار لموافقة أهل المدينة، ولأنه أفخم.
﴿عُلفٌ﴾: مثقل^(١): أحمد بن موسى عن زبان، وصدقة بن عبد الله أن كثيرًا عن أبيه، وابنُ مَحْيِصَن، وابنِ مِقْسَمٍ، والحسن.

الباقون بإسكان اللام، وهو الاختيار؛ لأن المعنى يوافقه، وهو قول ابن عباس قال: "قلوبنا أوعية للعلم فما بالها لا تعي ما نقول"^(٢).

﴿يُنزَلُ﴾، و﴿نُزِّلَ﴾، وبابه خفيف في جميع القرآن إلا قوله: ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ﴾^(٣) في الحجر: مكِّي، بصريٌّ غيرِ أيوب.

استثنى بصريٌّ في الأنعام ﴿عَلَى أَنْ يُنزَّلَ﴾ فشده.

استثنى يَعْقُوبُ وسَهْلٌ وسَلَامٌ في النحل ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزَّلُ﴾ فشددوا.

استثنى سَهْلٌ ومكِّيٌّ في سبحان موضعين ﴿وَنُزِّلَ﴾، ﴿حَتَّى تُنزَّلَ﴾ فثقلوا.

استثنى سَهْلٌ في عسق ﴿وَلَكِنْ يُنزَّلُ بِقَدَرٍ﴾.

الباقون مشدد، غير أن حَمْرَةَ غير ابنِ سَعْدَانَ، والكسائيُّ غير قاسم خفَّفًا في لقمان وعسق مع ﴿الغَيْثِ﴾^(٤)، واستثنى طَلْحَةَ ﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ في النحل، و﴿إِنْ نَشَأْ نُنزِّلُ﴾ في الشعراء، ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنزَّلَ عَلَيْهِمْ﴾

(١) يعني بضم اللام حيث وقع، نص عليه أبو معشر في سوق العروس (٢/١٧٢) عن أحمد بن موسى اللؤلؤي عن أبي عمرو، ورواه أيضا عن ابن محيصن، وتابعه عليه أبو علي الأهوازي في مفردته عن ابن محيصن، وكذا هو عنه في المبهج (٤٧٢/١)، والله أعلم.

(٢) في تفسير الطبري ٣٢٧/٢ وفي البحر المحيط ٣٠١/١: "وقرأ ابن عباس والأعرج وابن هرمز وابن محيصن (عُلفٌ) بضم اللام"، وقال ابن قتيبة في غريب القرآن (٥٧/١): "﴿قُلُوبُنَا عُلفٌ﴾ جمع أغلُف، أي كأنها في غلاف لا تفهم عنك ولا تعقل شيئا مما تقول، ومن قرأه (عُلفٌ) مُثَقَّلٌ أراد جمع غلاف أي هي أوعية للعلم"، وكذا قال غيره، والله أعلم.

(٣) وأما الموضع الأول في السورة وهو قوله تعالى: ﴿مَا تَنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ فهو مشدد لجميع القراء، وسيذكره المصنف في موضعه لاختلاف القراءة فيه على غير هذا النحو، والله أعلم.

(٤) يعني من قوله تعالى ﴿يُنزِّلُ الْغَيْثَ﴾، في موضعيه من السورتين، والله أعلم.

في الروم فشده^(١).

زاد الزعفراني في الحجر ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ﴾ فخفف.

﴿مُنزِلِينَ﴾ في آل عمران: مشدد: الوليد بن حسان، ودمشقي، وابن مقسم، والهمداني.

﴿مُنزِلَهَا﴾ في المائدة: مشددة: مدني، شامي، وعاصم، وابن مقسم، والحسن.

الباقون خفيف.

﴿مُنزَّلٌ﴾ في الأنعام: مشدد: شامي، وحفص، وابن مقسم، وزيد عن إسماعيل عن

نافع، وأبو ربيع عن يزيد عن أبي بكر^(٢)، والحسن، والأعمش.

و﴿إِنَّا مُنزِّلُونَ﴾ مشدد في العنكبوت: شامي غير أبي حيوة، وابن مقسم، وأبو الحسن

والجعفي والمعلّي^(٣) عن أبي بكر، وعبد الوارث عن أبي عمرو.

﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾: خفيف في الحديد: نافع غير اختيار ورش والمسيبي، وحفص،

والمفضل، والزعفراني.

وَصَمَّ نُوْنَهَا^(٤): عبد الوارث وعباس وهارون ويونس ومحبوب بن الحسن عن زبّان،

والحسن، والجحدري، وقتادة، والأعمش.

والباقون في ﴿يُنزِّلُ﴾ مثقل، وفي ﴿مُنزِّلَهَا﴾ وأخواتها خفيف، وفي ﴿نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾:

ثقيل، وهذا هو الاختيار للكثير، ولأن قراءه أكثر.

﴿تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦): بالتاء: الحسن، وقتادة، وسلام، ويعقوب غير الوليد^(٥).

^(١) كذا رواه المصنف عن طلحة، وهو سهو أو سبق قلم، لأن مذهب طلحة هو التشديد في هذا الفعل حيث

ورد لأن المصنف لم يعدّه فيمن خففه، وأحسبه أراد التخفيف فانقلب عليه، ورواه أبو معشر في سوق

العروس (١/١٧٢) عن طلحة بالتشديد في كل القرآن لم يستثن عنه شيئا، والله أعلم.

^(٢) يعني سليمان بن داود أبا الربيع الزهراني عن يزيد بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم، ورواه عنه الداني

في جامع البيان (٣/١٠٦٠)، قال: وهو وهم، والله أعلم.

^(٣) المعلّي بن منصور الرازي وأبو الحسن هو الكسائي والجعفي هو حسين بن عبد الله جميعهم عن أبي بكر

عن عاصم، وطريق المعلّي ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٤) يعني مع كسر الزاي وتشديدها، نص عليه أبو الكرم في المصباح (٢/١٠١٧)، ورواه عن العباس بن

الفضل ويونس بن حبيب كليهما عن أبي عمرو، وكذا نص عليه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٨٥)،

والله أعلم.

^(٥) يعني الذي بعده: ﴿قل من كان عدوا﴾، والله أعلم.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، كل ذلك على المغايبة، كذلك ﴿بصيرٍ بما يعملون﴾.

﴿أَوْكُلَّمَا﴾ (١٠٠): بإسكان الواو، (عَهِدُوا): بكسر الهاء من غير ألف: أبو السَّمال، الباقون بفتح الواو والهاء مع الألف، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء ولأن الواو فتحها مع الاستفهام أولى في اللغة، وأيضاً ﴿عَاهِدُوا﴾ من العهد أولى من (عَهْد) والذي معناه (وجدوا).

﴿تَتَلَوُا الشَّيَاطُونَ﴾ (١٠٢): خليد بن عالج عن الحسن^(١).
﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، و﴿رَمَى﴾^(٢)، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسُ﴾: خفاف مع الرفع ما بعدها: حَمْرَةٌ غير ابنِ سَعْدَانَ، والأَعْمَشُ، والكسائي غير قاسم، ومسعود بن صالح.

وافق ابنُ عامرٍ إلا في يونس.

وافقهُ طَلْحَةُ في الأنفالِ فيهما.

زاد ابنُ رستم عن نصير ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾.

الباقون بتشديد (لَكِنَّ) ونصب ما بعدها، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأن (لَكِنَّ) أكثرها في القرآن المشدد بالاتفاق كقوله: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ﴾، ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ﴾ وشبه ذلك.

(١) كذا رواه المصنف عن الحسن، وقال الفراء في معاني القرآن (٢/ ٢٨٥): "وجاء عن الحسن (الشياطين) وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"، وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٢/ ١٦): "وعن الحسن (استهوته الشياطين) رواه محبوب عن عمرو عن الحسن وهو لحن"، وقال في موضع آخر (٢/ ١٣٢): "وقرأ الحسن (الشياطين) وهو غلط عند جميع النحويين. قال: "وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء إنما يكون بدخول شبهة، لما رأى الحسن رحمته في آخره ياء ونونا وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلم فغلط، وفي الحديث «احذروا زلة العالم» وقد قرأ هو مع الناس ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ ولو كان هذا بالواو في موضع الرفع لوجب حذف النون للإضافة"، وكذا غلطه ابنُ جني في المحتسب (٢/ ١٣٣)، وخليد بن عالج المذكور كذا نسبه المصنف، ولم أعثر له على ترجمة، ولم يسند المصنف القراءة من طريقه، والله أعلم.
(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ولكن الله رمى﴾، في الأنفال، ﴿ولكن الناس﴾ في يونس، والله أعلم.

﴿يُعَلِّمَانِ﴾: بإسكان العين: طَلْحَةٌ.

الباقون مثل، وهو الاختيار لموافقة الجماعة ولقوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾. (الْمَلِكَيْنِ): بكسر اللام: الحسنُ، وَفُتِيْبُهُ طريق النهاوندي - في قول العراقي، والرَّازِي، وَالْحَمَامِي -، وهكذا روى فُتِيْبُهُ بإسناده عن أبي جعفر، وابنُ حكيم^(١) عن مكِّي، وابنُ بكار عن دمشق.

الباقون بفتح اللام، وهو الاختيار لموافقة الجماعة والقصة^(٢). (هَارُوتُ وَمَارُوتُ) رفعٌ: الشيزريُّ عن أبي جعفر.

الباقون بفتحهما في موضع جرٍّ، وهو الاختيار لموافقة الجماعة والترجمة على الملكين. ﴿الْمَرْءُ وَزَوْجُهُ﴾ بكسر الميم: الحسنُ، وَقَتَادَةُ. وبغير همز مشدد: الكسائيُّ عن أبي جعفر.

الباقون مهموز خفيف بفتح الميم، وهو الاختيار لموافقة الأكثر وأشهر اللغات. (لَمْثُوبَةٌ): نصبٌ: أبو السَّمَال.

(لَمْثُوبَةٌ) (١٠٣): على وزن مَشُورَةٍ: قَتَادَةُ^(٣).

الباقون ﴿لَمْثُوبَةٌ﴾ بإسكان الواو ورفع الشاء، وهو الاختيار، لأنه خبر إن. (رَاعِنًا) (١٠٤): بالتونين: ابن مُحَيِّصِن، وَحَمِيد، والحسن، والأعْمَش، وأبو حيوة. وروى جرير عن الأعْمَش، وأبان بن يزيد (رَاعُونًا) بالواو^(٤).

(١) قال ابن الجزري: "يعلى بن حكيم الثقفي، ثقة، روى القراءة عن ابن كثير وانفرد عنه بكسر اللام من "وملِكَا كبيرا" بسورة الإنسان" (غاية ٣٩٠٢)، وليست طريق يعلى بن حكيم من طرق هذا الكتاب، وأما ابن بكار فهو عبد الحميد بن بكار يروى عن أيوب بن تميم بإسناده إلى ابن عامر، والله أعلم.

(٢) يعنى لورود القصة المشهورة عن الملكين من قول المفسرين، والله أعلم. (٣) ذكرها ابن جنى في المحتسب (١٠٣/١) فقال: "ومن ذلك قراءة قتادة وابن بُريدة وأبي السمال: "لَمْثُوبَةٌ": قد ذكرنا شذوذ صحتها عن القياس"، وقال عنها في سورة المائة: "هذا مما خرج على أصله، شاذًا عن بابه وحال نظائره"، وكلامه فيها يطول ذكره، فراجع في محله، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف عن أبان بن يزيد عن عاصم، وعن جرير عن الأعْمَش، ولم أجد له متابعا عنهما، وهى قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب، انظر معانى القرآن ١/٦٩، نواسخ القرآن لابن الجوزي ١/٣٩، وتفسير الطبري ٢/٤٦٧، والله أعلم.

والباقون ﴿رَاعِنَا﴾ بغير تنوين ولا واو، وهو الاختيار لموافقة الأكثر ولدليل القصة أنها سَبَّ في لغة اليهود.

﴿مَا تُنْسِخُ﴾ (١٠٦): بضم النون وكسر السين: ابنُ أبي عُبلة، ودمشقيُّ غير الدَّجُونِيَّ عن هشام وابنِ الحارث، الباقون بفتح النون والسين، وهو الاختيار لموافقة أهلِ الحرمين، ولأنه يقال نسخت الكتاب.

﴿فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا﴾ (١١٥): على الفعل الماضي: الحسن.

الباقون ﴿تَوَلَّوْا﴾ على المستقبل، وهو الاختيار لموافقة السبعة ولتحقق الشرط، ولأن (ثُمَّ) يقتضي المستقبل دون الماضي كقوله: ﴿ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾.

﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ (١١٦): بلا واو: شامي.

الباقون بالواو، وهو الاختيار لموافقة المصاحف الحجاز.

﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾: نصبٌ ها هنا، والأول في آلِ عمران، والنحل، ويس، والمؤمن^(١):

دمشقيُّ غير الصاغانيِّ عن هشام وابنِ الحارث في اختياره.

زاد عبدُ الحميد بن بكار الآخر من آلِ عمران والذي في الأنعام.

وافق عليٌّ، ومحمدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ مُحَيِّصٍ، وحميدٌ في النحل ويس، وهو الاختيار لكونهما معطوفين على قوله: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ﴾.

الباقون بالرفع فيهن، واخترت الرفع في البقرة، وآلِ عمران، والمؤمن، والأنعام على أن جواب الأمر في الفاء، ويرتفع (يَكُونُ) على الاستئناف، أو على أن المستقبل المراد به الماضي فيكون معناه كن أو كن فهو يكون لا على جواب الأمر، والمسألة مشكلة على ابنِ عامر^(٢).

﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ (١١٩): على النهي: نافعٌ، وشيبةٌ، وابنُ سَعْدَانَ، وَيَعْقُوبُ، والقورسيُّ عن

أبي جعفر.

(١) يعنى سورة غافر، والله أعلم.

(٢) يريد ما ردَّ به بعض النحاة على ابنِ عامرٍ من قراءته تلك المواضع بالنصب، حتى قال ابنِ مجاهدٍ في السبعة: أنه خطأ في العربية، وقال في موضعٍ آخر أنه وهمٌ، وصححه المحققون، والله أعلم.

الباقون ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ على الخبر، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء، ولأن معناه: "وغير مسؤل"، فيكون على الحال كقوله: (عَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) على قراءة بعض أهل مكة وقد ذُكر.

(وَلَنْ يَرْضَى) (١٢٠)، و﴿يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، (وَلْيَكُنْ مِنْكُمْ) وما أشبهه ما لم يكن له تأنيث حقيقي: بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بالتاء وهو الاختيار إذا لم يكن بين الفعل والاسم حائل، وإن كان بينهما حائل فبالياء كإبن مِقْسَمٍ.

﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (١٢٤): برفع الميم ونصب الباء: أبو حنيفة، يعني اختبره هل يستجيب له دعاءه ويتخذه خليلاً أم لا.

الباقون بنصب الميم ورفع الباء وهو الاختيار لموافقة الجماعة والقصة، -ابتلاه بعشرٍ خِلَالٍ-، دليله: ﴿فَاتَمَّهِنَّ﴾.

(مَثَابَاتٍ) (١٢٥): بالألف على الجمع مع كسر التاء: الْأَعْمَشُ.

الباقون بغير ألف ونصب التاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَمْنَا﴾، ولموافقة الجماعة. ﴿وَاتَّخَذُوا﴾: بفتح الخاء: الحسن، وقتادة، ونافع، وشيبة، ودمشقي، والبخاري عن يَعْقُوبَ، وميمونة عن أبيها.

الباقون بكسر الخاء، وهو الاختيار لحديث عمر رضي الله عنه^(١)، ولموافقة الأكثر.

قرأ عاصم الجَحْدَرِيُّ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بغير ياءٍ بين الهاء والميم وبنصب الهاء في البقرة. وروى عبد الله بن عبد الحكم، وعباس بن الوليد البيروتي والأخفش عن ابن عامر جميع ما في القرآن بالألف، وهي تسعة وستون موضعاً^(٢).

(١) يريد الحديث المروي عنه رضى الله عنه، والذي فيه قوله: "وافقت ربي في ثلاث.."، وهو عند البخاري وغيره، والله أعلم

(٢) هي رواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر، وعباس بن الوليد البيروتي والأخفش كلاهما يرويان القراءة عنه عن ابن عامر، والأخفش المذكور هو أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن شريك الأخفش النوفلي، يروى القراءة عن العباس بن الوليد عن ابن بكار المذكورين، رواه عنهما أيضاً أبو معشر في سوق العروس (٢٧٣ / ١)، وكان على المصنف أن يبينه لأنه يوهم أن المراد هو هارون بن موسى الأخفش صاحب هشام وابن ذكوان، وأما عبد الله بن عبد الحكم المذكور، فلم أعثر له على ترجمة، ولا أسند المصنف القراءة من طريقه، والله أعلم.

قال ابن حبيب^(١) عن الأَخْفَش: بل جميع ما في البقرة بالألف وما سواه بالياء والأصل الممهّد عن ابن ذَكْوَانَ وهشام غير أبي الفضل وابن الأخرم عن الأَخْفَش^(٢) أن ثلاثاً وثلاثين موضعاً بالألف: في البقرة خمسة وعشر موضعاً، وجميع ما في النساء إلا قوله ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾، وهي ثلاثة بعد إيمانه^(٣)، وفي الأنعام ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، وفي التوبة: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، وفي سورة إبراهيم، وفي النحل موضعان، وفي مريم ثلاثة، وفي العنكبوت ﴿رُؤْسُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾، وفي عسق: ﴿مَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾، وجميع ما في المفصل - وهي أربع مواضع -، إلا ﴿قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ﴾، و﴿صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ﴾. قال أبو الحسين: الحلواني عن هشام الكلّ بالياء، وقال أيضاً: الدَّجُونِي عن صاحبيه في الأحزاب بالألف، وقال ابن مهران والعراقي: ﴿وإِبْرَاهِيمَ الَّذِي﴾، ﴿وَرُؤْسُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ في العنكبوت: هشامٌ وحده بالألف.

الباقون ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالياء في كل القرآن، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولأنهم أجمعوا على أن ما خلاف الثلاث والثلاثين بالياء إلا من شذ منهم في غير المتلو. ﴿أَرْنَا﴾ في جميع القرآن: بإسكان الراء: مكِّي غير ابن مِقْسَم، وسلامٌ، ويعقوبٌ غير البخاري، وقعنْبٌ^(٤)، وعباسٌ والتنوريُّ واليزيديُّ طريق ابن سَعْدَانَ وشجاعٌ طريق الصواف

(١) هو أبو علي الحسن بن حبيب، والله أعلم.

(٢) كلاهما عن الأَخْفَش عن ابن ذكوان، وأبو الفضل هو جعفر بن سليمان بن حمدان المعروف بابن أبي داود، والله أعلم.

(٣) كذا قال المصنف، ولا يظهر لي مراده، لكن يحتمل أن يكون قد أراد بالإيمان الإسلامَ لله عز وجل المذكور في أول المواضع التي تقرأ بالألف، وهو قوله عز وجل: ﴿ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم﴾، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف من طريق ابن مهران والعراقي، والذي عند ابن مهران في الغاية إثبات الخلاف للحلواني عن هشام في موضعي النجم والأعلى، وأما موضع العنكبوت فهو عنده بالألف لابن عامر بكماله، وقال في المبسوط (١/١٣٦): "في المفصل كلها ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ إلا في المَوَدَّة ﴿قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾، وفي النجم ﴿وإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ وفي الأعلى ﴿صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾، وروى الحلواني عن ابن ذكوان وهشام جميعاً في النجم أيضاً ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، فاضطرب قوله فيهما، وأما العراقي فروى في الإشارة (١/٧٠) موضع العنكبوت بالألف عن هشام، قال: وكذلك روى بعضهم عن ابن ذكوان، وخصَّ موضع النجم بهشام كما رواه المصنف من طريقه، والله أعلم.

(٥) هو أبو السَّمَالِ قَعْنَب بن أبي قَعْنَب، والله أعلم.

والدقاق ونعيم بن ميسرة وابن عقيل والخزبي والسوسي وسجادة وزيد عن ابن فرح طريق الرازي ومدين وجعفر ونوح كلهم عن أبي عمرو. وافق ابن عامر غير هشام طريق الداجوني، والمفضل، وأبو بكر طريق أبي الحسن في حم السجدة^(١).

مختلس: أبو عمرو طريق من بقي إلا سيويه والمخرمي ويونس النحوي. الباقر بكسر الراء، وهو الاختيار لموافقة أهل المدينة، ولأنه أشبع. ﴿ويعقوب﴾ (١٣٢): نصب: الضير عن يعقوب، والزعراني.

الباقر رفع وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولقول يعقوب لبيه ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي﴾.

﴿حَصَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ (١٣٣): بكسر الضاد: أبو السَّمَال.

الباقر بفتح الضاد، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر اللغتين.

﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٣٥): رفع: ابن أبي عبلة، وهو الاختيار معناه: هذه ملة إبراهيم.

الباقر بالنصب.

﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (١٣٨): رفع: ابن أبي عبلة، وهو الاختيار على معنى هذه صبغة الله أو

ملتنا صبغة الله.

الباقر نصب.

﴿أَتَحَاجُّونَا﴾ (١٣٩): بنون مدغم: ابن محيصن، والأعمش في رواية عصمة.

الباقر بإظهار النونين، وهو الاختيار لموافقة الجماعة والمصاحف.

﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ (١٤٠): بالتاء: رؤيس وفهد بن الصقر وأبو الفتح النحوي وابن قرة كلهم

عن يعقوب، وقتادة، ودمشقي، وكوفي غير أبي بكر والمفضل وأبان وابن سعدان،

والزعراني، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾، وقوله: ﴿وَرَبُّكُمْ﴾، ﴿وَلَكُمْ

أَعْمَالَكُمْ﴾، و﴿قُلْ أَعْلَمُ﴾.

الباقر بالياء.

^(١) يعني سورة فصلت، والله أعلم.

^(٢) من قوله عز وجل: ﴿إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ﴾، والله أعلم.

وابنُ مِقْسَمٍ مَخِيرٍ.

﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالياء بعده ﴿تِلْكَ﴾ (١٤١): قَتَادَةُ، ومجاهدٌ، والحسنُ، والجعفيُّ عن أبي عمرو، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾.

﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ (١٤٣): بالرفع: القورسيُّ، وميمونةٌ عن أبي جعفر، واليزيديُّ في اختياره.

والباقون بالنصب، وهو الاختيار على أنه خبر كان ومعناه: وإن كانت الصلاة لكبيرةً.

﴿لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾: ابنُ أبي عبلَةَ بكسر الياء مشدد.

والباقون بإسكان الياء خفيفة، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأنه مِنْ (أضاع) لا مِنْ (ضيع).

﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ (١٤٧): بالنصب: نصرُ بن علي عن ابن مُحَيِّصِن، والحسنُ، والشيزريُّ

عن أبي جعفر.

الباقون رفع، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولأنه رفع بالابتداء.

﴿مَوْلَاهَا﴾: بالألف: الوليدُ بن حسان وابنُ قُرَّة عن يَعْقُوب، ودمشقيُّ غير ابن الحارث.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ﴾.

﴿لِيَأْتِيَ النَّاسُ﴾ (١٥٠): بالتاء: اختيارُ الزَّعْفَرَانِيِّ

الباقون بالياء، وهو الاختيار لموافقة الجماعة ولأنه ليس بتأنيث حقيقي، إذ معناه

الاحتجاج.

﴿أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ (١٥٨): خفيف بإسكان الواو: اختيارُ الزَّعْفَرَانِيِّ كقراءة الليثي

وغيره.

الباقون ﴿يَطُوفَ﴾ مشدد بفتح الواو، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولقوله:

﴿تَطَوَّعَ﴾، وعلى التكثر.

﴿وَمَنْ يَطُوعَ﴾: فيهما بالياء: الأعمشُ، ومسعودُ بن صالح، وحمزةٌ غير ابن سعدان،

والكسائيُّ غير قاسم.

(١١) يريد قوله تعالى: ﴿تعملون . تلك أمة﴾، والله أعلم.

وافق يَعْقُوبُ هاهنا، قال ابن مهران: زيد ورؤيس في الأول^(١).

والاختيار كالكسائي لتحقيق الشرط.

الباقون بالتاء، وَرَوْحٌ وابن قُرَّة عن يَعْقُوبَ فيهما بالياء.

﴿وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾ (١٦١): بالرفع: الحسن، وابن أبي عبلة.

الباقون بالجـر، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿وَتَضْرِيْفِ الرِّيحِ﴾، وفي الكهف: ﴿تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾، وفي الجاثية: ﴿وَتَضْرِيْفِ

الرِّيحِ﴾: كوفي غير عاصم وقاسم وابن سَعْدَانَ.

ولا خلاف في ﴿الرِّياحُ مُبَشِّرَاتٍ﴾^(٢) أنها جمع، إلا ما حكي عن طلحة أنه مفرد وليس

بصحيح.

وفي الأعراف، والروم ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾، وفي فاطر، والنمل ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾: مكِّي،

وكوفي غير عاصم وقاسم وابن سَعْدَانَ، وابن مِقْسَمٍ.

وفي الفرقان ﴿أَرْسِلَ الرِّيحَ﴾: مكِّي غير ابن مِقْسَمٍ.

وفي الحج ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّياحُ﴾: ابن مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والهاشمي عن أبي جعفر.

واتفقوا على توحيد ﴿الرِّيحِ العَقِيمِ﴾.

وفي الحجر: ﴿الرِّيحِ لَوَاقِحَ﴾: الأعمش، وأبو حنيفة، وحمزة غير ابن سَعْدَانَ.

وفي سبحان^(٣): ﴿الرِّيحِ﴾، وفي الأنبياء وسبأ وصاد: بألف: أبو جعفر، وشيبة، وابن

مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ.

وافق أبو بشر في سبحان، وفي إبراهيم كنافع.

^(١) وكذلك هو كما ذكره المصنف عند ابن مهران في الغاية والمبسوط (١/١٣٨)، ومفهومه: أن روحا بالياء، وتابعه أبو نصر العراقي في الإشارة (١/١٥)، ونص المصنف عن روح بالياء فيهما جميعا مثل حمزة، وكذا رواه عنه أبو الكرم في المصباح (٢/٥٨٨)، ورواه ابن سوار في المستنير (١/٢١٨) عنه بالخلاف في الموضوع الثاني، والجمهور عنه على الياء في الأول دون الثاني كرويس، ولم أر ابن الجزري ذكره في النشر، والله أعلم.

^(٢) يعنى في سورة الروم، والله أعلم.

^(٣) يريد سورة الإسراء، والله أعلم.

وفي إبراهيم، وعسق ﴿الرِّيَّاح﴾: بالألف: مدني، وابنُ مِقْسَم، والزعفرانيُّ. قال أبو الحسين: خلفٌ في الحجر كالكسائي وهو غلط إذ المفرد والجماعة بخلافه. قال العراقي: (ولئن أرسلنا رياحا)، وهكذا كلُّ نكرة: أبو جعفر بالألف في قول العراقي، وهو خطأ لأن المفرد والجماعة بخلافه، وهو اختيار ابنِ مِقْسَم إلا في ﴿بِرِيحٍ صَرَصِرٍ﴾.

وافق الحسن، والجحدري، وقتادة، وأحمد في رياح الرحمة دون التسخير والعذاب، وهو الاختيار لاتفاق أكثر الناس عليه، ولقوله عليه السلام: "اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا"^(١). ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ﴾ (١٦٥): بالياء: أبو بحرية، وأبو عمرو وغير عبد الوارث وبشر بن أبي عمرو، ومكي، والأصمعي عن نافع، وكوفي غير ابنِ سَعْدَانَ وابنِ صَبِيح وإسحاق^(٢) عن أبي بكر، وأبو جعفر في قول العراقي وابنِ مهران، وهو سهو؛ لأن المفرد والجماعة بخلافه.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لموافقة أهل المدينة، ولأن معناه: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا إذ يرون العذاب لرأيت أمرا عظيما.

﴿إِذْ يَرُونَ﴾: بضم الياء: أبو حيوة، ودمشقي غير ابن الحارث.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأن الذين ظلموا هم الذين يرون العذاب فيكون في الاختيار أبلغ وأقوى. قرأ أبو حيوة (أَنْ الْقُوَّة): خفيف، وقد تقدم كسر الهمزة.

(١) قال الألباني رحمته الله في الضعيفة: "أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١ / ٢١٣ / ١١٥٣٣) من طريقيين عن أبي علي الرحيبي - وهو الحسين بن قيس - عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا، ثم قال: "وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته الحسين هذا"، ومن طريقه أخرجه مسدد وأبو يعلى في مسنديهما، والله أعلم.

(٢) هو إسحاق بن عيسى الطائي قرأ على شعبة، والله أعلم.

(٣) قلت: بل هو المشهور عنه من أكثر الطرق، وقال ابن الجزري في النشر (٢ / ٢٢٤): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ﴾ فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ بِالْخِطَابِ، وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، فَرَوَى ابْنُ شَيْبَةَ عَنِ الْفَضْلِ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَائِيِّ عَنْهُ بِالْخِطَابِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْغَيْبِ"، والله أعلم.

﴿خَطَوَاتٍ﴾: خفيف^(١): نافع، وحمصبي، وحمزة غير العبسي، والأعمش، وطلحة، والهمداني، وأبو حنيفة، وأحمد، والحسن في رواية عباد بن راشد، والمعللي، والجحدري، وقتادة، وأيوب وأبو عمرو غير عبد الوارث وعباس وبشر^(٢) ومسعود بن عبد الله، وأبو بكر غير البرجمي، وقنبل طريق الهاشمي والربيعي، والبزي طريق أبي ربيعة غير ابن زياد^(٣)، وابن محيصن رواية ابن علي.

الباقون مثلث وهو الاختيار؛ لأنه في العربية أكثر والأثر معه موجود. وهمزة سلام.

روى أبو السَّمَال (خَطَوَاتٍ) بضم الخاء وفتح الطاء والواو.
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾: روى عبد الوارث عن أبي عمرو، والأصمعي عن نافع رفع التاء مع فتح الحاء^(٤).

وروى محبوب عن أبي عمرو، ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ على ما لم يسم فاعله.
﴿الْمَيْتَةَ﴾: مثقل: أبو جعفر، وشيبة، وابن مقسم.
وافق أبو بشر في النحل.

الباقون خفيف، وهو الاختيار لموافقة الأكثر.
وقوله: ﴿الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾: في آل عمران، والأنعام، ويونس، والروم، والأعراف، وفاطر: مشدد: مدني، وابن مقسم، وكوفي غير أبي بكر والمفضل في قول الرازي وأبان.
وافق أبو بشر في يونس، والروم، وفاطر.
زاد مدني ﴿الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾، و﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا﴾.

^(١) يعني بإسكان الطاء حيث ورد، ولم يذكره المصنف اعتماداً على المشهور، والله أعلم.
^(٢) هو ابن أبي عمرو، يروى القراءة عن أبيه، كذا ذكره المصنف في أكثر من موضع، ولم أعثر له على ترجمة، ولا ذكره المصنف في كتاب الأسانيد، وأما مسعود بن عبد الله المذكور، فأحسب مراده مسعود بن صالح السمرقندي صاحب الاختيار، تصحف عليه اسمه كعادته، وهو مجهول أيضاً لا يعرف إلا من طريق المصنف وروى المصنف اختياره بإسناد مظلم كما تقدم في كتاب الأسانيد، وكرره المصنف بهذه النسبة في غير موضع من كتابه، والله أعلم.

^(٣) هو محمد بن الحسن بن زياد النقاش، وابن علي المذكور هو نصر بن علي عن ابن محيصن، والله أعلم.

^(٤) يعني: (حَرَّمَ) مع ضم الراء وتخفيفها على البناء للفاعل، والله أعلم.

وافق بصريٌّ غير أبي عمرو وأيوبَ وقتادةَ والمُعَلَّى في «أَوْمَنُ كَانَ مَيْتًا»، وفيما ليس معه بلد^(١).

زاد أبو جعفر، وشيبةٌ، وابنُ مِقْسَمٍ «وَأِنْ يَكُنْ مَيْتَةً». زاد مدني^(٢) وابنُ مِقْسَمٍ: «الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ»، «أَخِيهِ مَيْتًا». الباقر بالتخفيف، وهو الاختيار لموافقة أبي عمرو ومن تابعه ولأنه أخف وأدرج في اللفظ.

وقرأ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ (إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُونَ)، (وما هو بمائت)، (وما نحن بمائتين).

وروى عن البزي (إِنَّكَ مَائِتٌ) وحده، قال ابنُ حَبَابٍ: ثم رجع عنه. قال أبو الحسين: «لَحْمٌ أَخِيهِ مَيْتًا» يَعْقُوبُ كمدنيٍّ، وهو غلط؛ لأن الجماعة والمفرد بخلافه^(٣).

(١) يعني فيما لم يكن معه ذكر البلد نحو «بلدة ميتا»، ومراده قوله تعالى: «لَحْمٌ أَخِيهِ مَيْتًا» في سورة الحجرات بالتشديد كذلك عن المذكورين، كذا نص عليه المصنف نقلا عن أبي الفضل الخزاعي، وسيأتي نقضه لهذا القول بعد قليل، والظاهر أن المصنف لم يفتن أن مراد الخزاعي هو موضع الحجرات لما سيأتي أنه غلط أبا الحسين الخبازي في روايته عن يعقوب بالتشديد في الموضوع المذكور، وانظر التعليق بعد التالي، والله أعلم.

(٢) ذكر المصنف هذه الترجمة للمدني قبل قليل، دون ذكر ابن مقسم، وزاد موضع الأنعام، ولم يكن ثم حاجة لإعادة ذكره، ولم يذكر المصنف «يكون مَيْتَةً» في الأنعام لأبي جعفر، والله أعلم.

(٣) كذا قال المصنف، وهو ينقض كلامه السابق: "وافق بصري غير أبي عمرو، وأيوب، وقتادة، والمُعَلَّى في «أَوْمَنُ كَانَ مَيْتًا» وفيما ليس معه بلد"، ومعناه أن يعقوب يقرأ الموضوع المذكور من سورة الأنعام وقوله تعالى «لَحْمٌ أَخِيهِ مَيْتًا» في الحجرات بالتشديد من جميع رواياته، وهو قد نقل فيه لفظ أبي الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٣٢٤، (٢/ ٩١) ولم يفتن إلى مراد الخزاعي كما سبق، وكذا رواه أبو علي المالكي في الروضة (٢/ ٦٥٤، ٩٢٦) بالتشديد عن يعقوب بكماله في الموضعين، ورواه ابن مهران في الغاية (١/ ٢٦)، والمبسوط (١/ ١٤٠) وأبو معشر في التلخيص (٢/ ٢٣١) عن يعقوب بكماله في موضع الأنعام بالتشديد وفي موضع الحجرات بالتخفيف، وكذا رواه الداني في مفردته (١/ ٤٥)، وكذا رواه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة، وابن الفحام في مفردته (١/ ١٥٤)، ورواه أبو الحسين الفارسي في جامعه بالتشديد عن يعقوب بكماله في الأنعام (١/ ٤٦)، وبالتشديد عن رويس خاصة في الحجرات (٢/ ٩٦)، وكذا رواه ابن سوار في المستنير (١/ ٤٠٨)، وأبو العز في كفايته (١/ ٢٤٢، ٣٨)، وأبو الكرم في المصباح

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾، ﴿وَقَالَتِ اُخْرُجْ﴾، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ﴾، ﴿وَقُلْ اذْعُوا﴾، ﴿أَوْ اذْعُوا﴾، ﴿أَوْ اِنْقُصْ﴾ الخمسة: كَسَرُ هُنَّ فِي الْوَصْلِ: حَمِصِي، وَالزِّيَّاتُ، وَالْعَبْسِيُّ، وَعَاصِمٌ، وَسَهْلٌ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَابْنُ صَبِيحٍ.

وافق أَبُو عَمْرٍو غير عباسٍ إِلَّا فِي اللَّامِ وَالْوَاوِ.

وافق عباسٌ وَيَعْقُوبُ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ إِلَّا فِي الْوَاوِ.

وافق سلامٌ فِي النُّونِ وَحَدَّاهَا.

مغيثٌ عن خارجة عن أَبِي عَمْرٍو كَنَافِعٍ.

أما التنوين نحو: ﴿فَتَيْلًا اَنْظُرْ﴾، و﴿حَبِيبَةً اجْتَنَّتْ﴾: فالزِّيَّاتُ، وَالْعَبْسِيُّ، وَعَاصِمٌ، وَبَصْرِيُّ، وَحَمِصِيُّ، وَأَبُو حَيَوَةَ، وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وَابْنُ صَبِيحٍ يَكْسِرُونَ التَّنْوِينَ.

وافق الدَّاجُونِيُّ عن ابنِ ذَكْوَانَ فِي ﴿مُبِينٍ اَقْتُلُوا﴾، ﴿مَحْظُورًا اَنْظُرْ﴾، ﴿وَعَذَابِ اَرْكُضْ﴾، و﴿مُنِيبِ اَدْخُلُوهَا﴾.

وافق ابنُ عتبة فِي ﴿مُتَشَابِهٍ اَنْظُرُوا﴾، و﴿مُنِيبِ اَدْخُلُوهَا﴾، ﴿وَعَذَابِ اَرْكُضْ﴾.

وضمَّ الْأَخْفَشُ طريقَ ابنِ الخليلِ "﴿حَبِيبَةً اجْتَنَّتْ﴾".

وكسَرَ ابنُ شَبُودَ عن قُنْبَلٍ فِي الْمَكْسُورِ نحو: ﴿مُنِيبِ اَدْخُلُوهَا﴾.

ضمَّ الْبَلْخِيُّ وَابْنُ الْأَخْرَمِ^(١) فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ ﴿بِرَحْمَةِ اَدْخُلُوا﴾، وَقَالَ: الْمُخْرَمِيُّ عن ابنِ موسى كَابِنِ شَبُودَ عن قُنْبَلٍ.

(٢/٩٩٠)، والفارسي في جامعه (٢/٩٦)، وكذا سبط الخياط في مبهجه (١/٥١٨) إلا أنه رواه في الحجرات عن رويس بالتخفيف من طريق النخاس عنه وبالتشديد من باقي الطرق، واختار ابن الجزري التشديد لرويس، ولروح بالتخفيف، وقال في النشر (٢/٢٢٤): "إِلَّا أَنَّ الْكَارِزِينِيَّ اَنْفَرَدَ بِتَخْفِيفِهِ عَنِ النَّخَّاسِ وَطَاهِرِ بْنِ عَلْبُونَ مِنْ طَرِيقِ الْجَوْهَرِيِّ كِلَاهُمَا عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ فَخَالَفَا سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ التَّمَّارِ، وَخَالَفَ سَائِرَ النَّاسِ عَنِ رُوَيْسٍ"، وأنت ترى أنهما لم ينفردا به عن رويس، لأن ابن مهران يرويه عن رويس من طريق ابن مقسم عن التمار، وابن الفحام يرويه من طريق الحمامي عن النخاس عنه، وعليه فالأولى إجراء الخلاف فيه عن رويس في موضع الحجرات، وإن كانت التشديد هو رواية الأكثرين عنه لقوة الخلاف فيه، وأما عن روح فالخلاف فيه قليل، والله أعلم.

(١) هو أبو بكر محمد بن عبيد بن الخليل، المعروف بالأخفش الصغير، والله أعلم.

(٢) كلاهما عن الأخفش عن ابن ذكوان، وكذلك ابن موسى المذكور، وهو الصوري، وأما المخرمي فهو أبو بكر الشذائي، وطريقه عن الصوري عن ابن ذكوان من طرق النشر، والله أعلم.

الوليد^(١) عن يعقوب كَأبي عمرو في اللام والواو.
قال الرَّازِيّ: هو كنافع في جميع الباب وهو غلط؛ لأن المفرد بخلافه.
الباقون بالضم وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين إلا من شذ منهم ولإتباع الضمة
الضمة.

كسر أبو جعفر الطاء في وقوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾، زاد العُمَرِيُّ ﴿حَبِيثَةً اجْتُنَّتْ﴾^(٢).
الباقون بالضم، وهو الاختيار لإتباع الضمة الضمة.
أدغم ابن مُحَيِّصِن الضاد في الطاء وكذلك ﴿إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.
الباقون بالإظهار وهو الاختيار؛ لأنهما مختلفى المخرج.

﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ (١٧٧): نصب: حفص، والأعمش رواية زائدة، والزيات، والشيزري
والثغري عن علي في قول الرَّازِيّ، الباقون بالرفع، وهو الاختيار؛ لأن ﴿الْبِرُّ﴾ اسم (ليس)
و﴿أَنْ تُولُّوا﴾ خبرها، دليها ما روي في قراءة عبد الله (بأن تُولُّوا)، وهكذا قوله: ﴿وَلَيْسَ
الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾ (١٨٩) لم يُخْتَلَفَ فيه، فهو شاهد لهذا الأول ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ﴾.
﴿لَكِنَّ﴾: خفيف، ﴿الْبِرُّ﴾: رفع: نافع غير اختيار ورش، ودمشقي غير ابن الحارث،
والثغري عن علي في قول الرَّازِيّ.

الباقون ﴿لَكِنَّ﴾ مشدّد، نصب، وهو الاختيار لموافقه أكثر القراء ولأن (لكن) أكثرها
في القراءة مشدد وتشديدها يدل على التحقيق.
﴿وَالصَّابِرُونَ﴾ (١٧٧)^(٣): بالرفع: الحسن، والجحدري، وقتادة، والمعلّى، وابن حسان
عن يعقوب، ومحبوب عن أبي عمرو.

والباقون نصب، وهو الاختيار لموافقة المصحف وأكثر القراء، وأوفق للمدح.

آخر الجزء التاسع،

ويتلوه في العاشر قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾، و﴿الصِّيَامُ﴾ على تسمية الفاعل.



^(١) يعني: ابن حسان، والله أعلم.

^(٢) يعني بكسر التاء، نص عليها أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (٢/٤٢٢)، والله أعلم.

^(٣) يعني من قوله تعالى: ﴿والصابرين في البأساء﴾، والله أعلم.

الجزء العاشر

من كتاب الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحـد

أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة

المغربي الهذلي

رحمـة الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ (١٧٨)، و﴿الصِّيَامُ﴾ (١٨٣): على تسمية الفاعل، وهكذا ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ﴾ إلى قوله: ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ (١٨٠): نصب: وهو الاختيار على أن الله كتب، وسبقني إليه من المتقدمين عبيد بن عمير، ومحمد بن سَمِيفَع اليماني. الباقون على ما لم يسم فاعله.

وهكذا ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾، و﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ موافق للأصول، ولأن إضافة الفعل إلى الله على حقيقته، وإلى غيره مجازٌ عند أكثر أصحابنا، وعليه أكثر أهل السنة، وهكذا في كل موضع لم يُسَمَّ فاعله إلا في مواضع يقبَحُ إضافة الفعل فيها إلى الله مثل قوله: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ﴾، ﴿مَنْ﴾ هنا يرجع إلى الوليِّ وهكذا نظائره.

﴿مِنْ مُوَصَّ﴾: مشدد: يَعْقُوبُ، والحسنُ، والمُعَلَّى، وابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير أحمد بن حنبل وابن سَعْدَانَ والمفضل طريق جبلةٌ وحفصٌ وأبان، وهو الاختيار للتكثير، ولقوله: ﴿مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾، ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾. الباقون خفيف.

﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ﴾ (١٨٤): نصب، و﴿فِدْيَةٌ﴾، وهكذا ﴿فَعِدَّةٌ﴾ (١٨٥) الثاني، ﴿فِدْيَةٌ﴾ (١٩٦) الثاني: ابنُ مِقْسَمٍ كابن عمير. الباقون بالرفع، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء، ولأن معناه: فعليه عدةٌ، وفديةٌ، والرفع فيه أيضًا أولى، - وإن كان يُكره^(١) - إمَّا على فعل مقدر كأنه قال: ثبت عليه عدة، أو على المبتدأ على قول الكوفيين.

﴿فِدْيَةٌ طَعَامٍ﴾: مضاف، ﴿مَسَاكِينَ﴾: جمع: مدنيٌّ، وابنُ ذكوان وابنُ عتبة وابنُ مسلم، والبخاريُّ ليعقوب، والحسنُ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله.

^(١) جملة معترضة، ومراده وإن كان التقدير يكره، والأولى عدم التقدير، لكنه ليس على إطلاقه، فشم مواضع يكون التقدير فيه أولى، بل ربما يتعين، والله أعلم.

قال أبو الحسين: وهشامٌ إلا الحلواني في ﴿فِدْيَةٌ﴾ فقط كابن ذكوان، وهشامٌ بكماله في ﴿مِسْكِينٍ﴾.

روى العراقيُّ طريق ابن الجنيد، وابنُ مهران عن هشام كرواية أبي عمرو^(١)، وهو قول الصاغانيِّ والباعنديِّ.

الباقون ﴿فِدْيَةٌ﴾: منون، ﴿طَعَامٌ﴾: رفع، ﴿مِسْكِينٍ﴾: على التوحيد، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء، ولأن الطعامَ تفسيرٌ للفدية لا مضافاً إليها كأنه قال: فديةٌ، فقيل له: ما تلك الفدية؟، ﴿فِدْيَةٌ﴾ أخرجها عن أن يكون صوماً أو عتقاً أو كسوة، فخصصها بالطعام. ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ (١٨٥)، نصب: أبو حيوة، ومجاهدٌ في رواية أبي عمرو^(٢)، وابنُ مُحَيِّصِنٍ في غير رواية ابن أبي يزيد، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون رفع، وهو الاختيار؛ إذ معناه هذا شهر رمضان أو هو شهر رمضان على خبر المبتدأ، وربما كان مبتدأ بنفسه، وعليه أكثر القراء

﴿أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ﴾ (١٨٥): على تسمية الفاعل بالنصب فيها: وهو الاختيار كما قرأ البخاريُّ، وابنُ عمير، وزيدُ بن علي.

الباقون على ما لم يسم فاعله، وقد بينت علَّة اختياري في ذلك. ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾: بكسر اللام: قرأ ابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، والكسائيُّ وقُتَيْبَةُ عن أبي جعفر، والروميُّ عن عباس، وشيبةٌ وهكذا، ﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾، و﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ حيث وقع^(٣).

^(١) يعنى عبد الله بن ذكوان في روايته عن ابن عامر، وهو في كتاب ابن مهران كما رواه المصنف لكنه عنده بالخلاف، وطريق الحلواني عند ابن مهران هو من طريق محمد بن إسحاق البخاري عنه، وليس من طرق النشر، وكذا رواه العراقي في الإشارة من طريق البخاري المذكور، وأما ابن الجنيد فهو يروى القراءة عن ابن ذكوان كما تقدم في كتاب الأسانيد، فلا يستقيم أن يقال أنه قرأ كابن ذكوان، ولم أر العراقي ذكره، ولا ذكر فيه خلافاً عن ابن ذكوان، والله أعلم.

^(٢) هو خليفة بن خياط، العصفري الحافظ، شبابة صاحب التاريخ، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف بإطلاقة عن الحسن وعن الرومي عن العباس بن الفضل، وإنما روى ذلك عنهما في ألفاظ مخصوصة، وتقدم أنه لم يسند طريق الرومي عن عباس إلا من طريق أبي نصر العراقي، ورأيت العراقي في الإشارة روى عنه الكسر في ﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾ في سورة النور دون غيرها، وأما الحسن فروى عنه الأهوازي في مفردته ﴿وليعفوا﴾، ﴿وليصفحوا﴾ في النور أيضاً، زيادة على ما كسره أبو عمرو البصري، والله أعلم.

وافقه ورث في روايته، والهاشمي عن أبي جعفر^(١)، ودمشقي، ورؤيس والبخاري يعقوب، وسهل، وأبو عمرو في «ثُمَّ لَيَقْطَعُ»، «لَيَقْضُوا». وافق قنبل في «ثُمَّ لَيَقْضُوا». روى ابن ذكوان وابن عبدان عن هشام كسر «وَلْيُوفُوا»، «وَلْيُطَوِّفُوا»^(٢). وافق الشموني «وَلْيُوفُوا».

الباقون بالإسكان، وهو الاختيار ليفرق بين لام الأمر ولام كي، فإن قيل: قد فرّق بينهما سكون آخر الكلمة!!، الجواب: ربما يقف ولا يصل فإذا سكت على آخر اللام لم يعلم أسكوت لأنه أمر أم لا؛ لأنه وقف، فلم يتحقق الفرق فأسكن اللام لتحقق الفرق بينهما. «الْيُسْرُ»، و«الْعُسْرُ» (١٨٥): بضمين: أبو جعفر، وشيبة، والهمداني، وابن مقسم. واختلف عن أبي جعفر فاستثنى ابن شبيب طريق الحمّامي والرازي «فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا» مخفف.

قال أبو الحسين: استثنى العمري في «عُسْرًا»، و«يُسْرًا» في "لم نشرح" فخففهما، ولا نعرفه.

الباقون خفيفان، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء ولأنه أخف وأجزل مع كثرة دوره في القرآن.

«وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» (١٨٥): مشدد من التكميل: الحسن، وابن مقسم، والجحدري، وابن صبيح، وابن عقيل واختيار اليزيدي وعبد الوارث وعباس وهيب وابن موسى وهارون عن أبي عمرو، ويعقوب، وأبو بكر. وخير أبو زيد^(٣) في قول الرازي.

(١) قال في النشر (٢/٣٢٦): "وانفرد ابن مهران بكسر اللام فيهما عن روح، وكذلك انفرد فيهما الجبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جَمَازٍ عن أبي جعفر فخالفا سائر الناس في ذلك"، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن ابن عبدان عن هشام تبعاً للخزاعي في المنتهى (١/٤٨٨)، وهو خلاف ما عليه سائر الرواة عن ابن عبدان، ولم يذكره ابن الجزري في النشر مع أنه أسند طريق ابن عبدان من طريق المصنف من عدة طرق، والله أعلم.

(٣) يعني عن أبي عمرو، وأبو زيد المذكور هو سعيد بن أوس، والله أعلم.

والباقون خفيف وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.
﴿يُرْشِدُونَ﴾ (١٨٦): أبو حيوة بكسر الشين.

﴿يُرْشِدُونَ﴾ على ما لم يسم فاعله: ابن عبله.

وبفتح الشين: أبو السَّمَال على تسمية الفاعل.

الباقون بضم الشين وهو الاختيار لموافقة الأكثر، ولأن رَشِدَ يَرشُدُ أشهر وهو لازم إلا
أن نجعله من أرشد فيجزئ فيه ما لم يسم فاعله على قول ابن أبي عبله.

﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (١٨٧): بالغين، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولقوله:
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾، ولأن الطلب ها هنا أولى من الاتباع^(١).

﴿عَاكِفُونَ﴾^(٢): بغير ألف: قَتَادَة.

الباقون بألف، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأن (فَاعِلٌ) أبلغ في المدح من (فَعِلٌ)،
خصوصاً أنه اسم فاعل.

(فِي الْمَسْجِدِ): بغير ألف: الْأَعْمَشُ.

الباقون بألف، وهو الاختيار لموافقة الأكثر، ولأنه أعمُّ إذ يجمع المسجد الحرام
وغيره، وأجمعت الأمة أن الاعتكاف يصح في غير المسجد الحرام كما يصح فيه، وعلى قول
الْأَعْمَشِ^(٣) يُوْذَنُ أَنَّ الْاِعْتِكَافَ يَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فكان غيره أولى.

و(الْحِجُّ): بكسر الحاء في جميع القرآن: الحسنُ.

وافقه أبو جعفر، وشيبة، وكوفي غير أبي بكر وقاسم وجبله^(٤) في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ
حِجُّ الْبَيْتِ﴾.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء، ولأنه يجمع الفعل والاسم؛ إذ هو
مصدر فهو أولى مما يختص بالاسم.

﴿الْبَيْوتِ﴾، و﴿الْعِيُونِ﴾، و﴿الْغُيُوبِ﴾، و﴿الْجُيُوبِ﴾، و﴿الشُّيُوخِ﴾، هذه الخمسة:

(١) كذا قال المصنف، ومفهومه أنه قرئ هكذا: (واتبعوا ما كتب الله لكم)، ولم يذكر فيه خلافاً، ولم أجده مروياً
على هذا النحو، والله أعلم.

(٢) يعني من قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾، وكذلك الترجمة التي بعد هذه، والله أعلم.

(٣) يعني على قراءته بالإنفراد، والله أعلم.

(٤) عن المفضل عن عاصم، وقاسم هو ابن سلام أبو عبيد، والله أعلم.

ضمَّها حفصُ والبرجميُّ، وقاسمٌ، والعبسيُّ، وأبو بشر وهشامٌ غير البلخيِّ^(١)، وورشٌ في روايته واختياره وإسماعيلُ طريق ابن مجاهد وأبي عبيد، وأبو خليل^(٢) والمُسَيَّبِيُّ في اختياره وأبو قرّة، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وابن سعدان، وابن مِقْسَمٍ، وبصري، وابن مُحَيِّصِن، وأحمد، والشيزري والشعري في قول الرّازيِّ.

وافق البلخيُّ عن هشام، وقالون، وإسماعيلُ طريق من بقي، ومن بقي عن نافع، وخلفُ إلا في (البيوت).

قال الرّازيُّ: جاء عن الرفاعيِّ وخلفٍ عن يحيى إشمَامِ الضم في (البيوت)، وهو غلطٌ، لأننا لا نعرفه والجماعة قالت ضده.

أما الكسائيُّ، ومحمدٌ، وباقي أهل دمشق غير ابن شاكر، والشمونيُّ، والقواسمُ والبيزيُّ^(٣)، وشبَلٌ في اختياره، وحَمِيدٌ، ومجاهدٌ، ومسعودٌ بن صالح كسروا الباب إلا (الغيوب).

أبو حيوة وابن أبي عبلة، وأبو بحرية، والهمدانيُّ، وطَلْحَةُ، والأعمشُ، وابنُ أبي أويس عن نافع، وابنُ فُلَيْحٍ، وأبو حنيفة كسروا الباب كله.

أما حَمَزَةُ، ويحيى، والأدميُّ، وحمادٌ، والزَيْنَبِيُّ عن صاحبيه^(٤) فَيُشَمُّونَ الجيم من (الجيوب) الضم، ويكسرون الباب إلا الزَيْنَبِيُّ، فإنه يضم (الغيوب).

(١) كذا رواه المصنف عن هشام من غير طريق البلخي، ثم قال بعدها: وافق البلخي إلا في (البيوت)، وقد انقلبت عليه هذه الترجمة، وصوابها ضد هذا، فالضم فيها كلها للبلخي، والضم فيها إلا (البيوت) لباقي الرواة عن هشام، كذا رواه على الصحيح أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (انظر مواضع هذه الكلمات في سورها في كتاب المنتهى)، والذي استعار المصنف لفظه بتصرف قليل، ولم يذكره ابن الجزري رحمه الله في النشر، ولا يصح ما قاله المصنف، والصواب فيه ما قدمنا ذكره، والله أعلم.

(٢) هو عتبة بن حماد يروي عن نافع وكذلك أبو قرّة هو موسى بن طارق، وأما أبو عبيد فهو القاسم بن سلام عن إسماعيل بن جعفر عن نافع أيضاً، غير أن المصنف لم يسند طريقه عن إسماعيل في هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) كلاهما عن ابن كثير وكذلك ابن فليح المذكور في الترجمة التالية، والشموني هو محمد بن حبيب عن الأعمش عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

(٤) يعنى عن أبي ربيعة عن البيزي، وعن قنبل، وما رواه المصنف عنه من إشمَامِ الضم في (جيوهين) لم أر من تابعه عليه، والصواب عنه الضم فيه وفي (الغيوب)، والكسر في سائرهن، كذا رواه الداني في جامع البيان (٢/٩٠٦)، والخزاعي في المنتهى، وروى عنه الكسر في (جيوهين) كذلك، والله أعلم.

الفياض عن طَلْحَةَ «الغُيُوبِ»، و(الْجُيُوبِ) بالضم فقط.
الْخَزَازُ بكسر «شُيُوخًا» فقط.

ابن عتبة ضده في قول أبي الحسين، وذكّر أن قاسمًا كالكسائي وليس بصحيح.
والاختيار ضم الباب لموافقة أكثر أهل المدينة، ولأن إتباع الضمة الضمة أولى، ولأن
فِعْلٌ في كلام العرب قليل، ولأن الخروج من الكسرة إلى الضمة يَضْعُفُ^(١)، لأن الطلوع من
الأسفل إلى فوق أصعب من النزول من فوق إلى أسفل عند العرب فلهذا المعنى اخترت
الضم وليطابق اللفظ.

«وَلَا تَقْتُلُوهُمْ» (١٩١) وأختاها: بغير ألف: كوفي غير قاسم وعاصم وابن سعدان.
الباقون بألف من القتال، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولقوله: «وَقَاتِلُوا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ»، وقال: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ».
وأختار الزعفراني «وَلَا تَقْتُلُوهُمْ» من القتل، والآخرون من القتال، ولا معنى للفرق
بينهما.

(وَالْعُمْرَةُ) (١٩٦) ^(٣) رفع: الكسائي عن أبي جعفر، ومحبوب والقزاز عن أبي عمرو،
والأصمعي عن نافع.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء ولعطفها على «الْحَجِّ»، وهو يدل
على كونها مفروضة مرة واحدة بالحج.
«حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيِ»: مشدد^(٤) في جميع القراءان: مجاهد، وحميد، والحسن، وأبو حيوة،
والأعمش رواية جرير، وابن مقسم في اختياره.

^(١) في الأصل: "ولا الخروج من الكسرة إلى الضمة لضعف"، ولا معنى له، وأحسب الذي أثبتناه هو مراد
المصنف إن شاء الله، والله أعلم.

^(٢) من قوله تعالى: «ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام»، والله أعلم.

^(٣) من قوله تعالى: «وأتموا الحج والعمرة»، ولم أر من تابعه على الرفع في هذا الحرف عن القزاز عن عبد
الوارث أو عن الأصمعي عن نافع، والله أعلم.

^(٤) يعني بتشديد الياء، ويلزم منه تحريك الدال بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وقد روى صاحب
المصباح (٥٩٦/٢) هذه القراءة عن أبي عمرو من رواية أبي زيد واللؤلؤي وخارجة عنه، وأيضًا عن أبي
بكر عن عاصم من طريق الجعفي عنه، وكذا رواها عن المذكورين أبو معشر في سوق العروس
(١٧٥/٢)، والله أعلم.

وافق عصمة عن عاصم في المرفوع والمجرور.
 العَبَسِيُّ، ومسعودٌ عن أبي عمرو، والحسنُ بن عطية عن الزِّيَّاتِ ها هنا.
 الباقون مخفف، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأنها لغةُ قريش، دليله قول رسول
 الله ﷺ لعليٍّ عنه: "قلد الهدْيَ"^(١)، أو يسقى الهدْيَ.
 ﴿نُسِكٌ﴾: بإسكان السين: الحسنُ، ونعيمُ بن ميسرة عن أبي عمرو، والفياضُ عن
 طلحة، وإسماعيلُ عن ابن مَحِيصِنٍ^(٢).

الباقون بضم السين، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأنه أشهر اللغتين.
 ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾: نصب: ابنُ أبي عبلة.
 الباقون جر، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأنه عطف على (الثلاثة)^(٣).
 ﴿الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (١٩٨): بكسر الميم: أبو السَّمَّالِ.
 الباقون بفتحها وهو اختيارٌ بموافقة الجماعة، ولأنه مصدر فهو خير من المكان
 كالمدخل^(٤).

﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاصَ النَّاسِ﴾: بكسر السين من غير ياء جرّاً بالكسرة: القورسيُّ عن أبي
 جعفر والأنطاكي عن أبي جعفر.
 الشيزري عنه كذلك إلا أنه بالياء.

الباقون برفع السين وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأن قصة الحُمس تدل عليه^(٥).
 ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهَ﴾ بفتح الياء ورفع الدال والهاء من اسم الله: مجاهدٌ، وحَمِيدٌ، وابنُ

(١) لم أفق عليه بهذا اللفظ، وإنما يروى من حديث عائشة وغيرها: أن النبي ﷺ قلد الهدْيَ..، على صيغة
 الخير، وهو عند البخاري وغيره، وأما على صيغة الأمر فلم أجده من قوله ﷺ، والله أعلم.
 (٢) كذا رواه المصنف، ولا أدري من هو إسماعيل هذا، ولم يسند قراءة ابن محيصن من طريقه، والله أعلم.
 (٣) يعني قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾، والله أعلم.
 (٤) يريد أن إرادة المصدر الدال على الحدث خيرٌ من إرادة اسم المكان، كقولك المَدْخَلُ بالفتح، والمَدْخَلُ
 بالكسر، والله أعلم.

(٥) هم قريشٌ، وكانوا لا يقفون بعرفة كسائر الناس، فأمرهم الله به، والقصة مشهورة، وما رواه المصنف عن
 الشيزري عن أبي جعفر لم أر من تابعه عليه عن أبي جعفر، وإسناده في هذه الرواية منقطع، وقال ابن جني
 في المحتسب (١/١١٩): "ومن ذلك قراءة سعيد بن جبيرة: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاصَ النَّاسِ﴾، يعني
 آدم عليه السلام لقوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾"، والله أعلم.

مُحَيِّصِن، وابنُ أبي عبلة، وهو الاختيار لما ذكرنا أن حقيقة الفعل لله؛ لأنه أعلم بما في ضمير العباد.

الباقون بضم الياء وفتح الهاء من الله.

(وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ) بفتح الياء ورفع الكاف والثاء واللام: حميدٌ، وحرَمِيٌّ عن حمادٍ، وابنُ عيينة، والبيزِيُّ عن ابنِ كثيرٍ، وصدقةٌ عن أبيه، وابنُ مُحَيِّصِن، والشيزرِيُّ عن أبي جعفر، وابنُ مِقْسَمٍ في اختياره، والحسنُ، وأبو حنيفة، إلا أن أبا حنيفة بفتح اللام من (يَهْلِكُ) ^(١).

وروى العُمَرِيُّ (يُهْلِكُ): بضم الياء ورفع الكاف، كما روى عبادٌ عن الحسن، وهي رواية مغيثٍ وعباسٍ عن خارجةٍ عن نافع، وعباسٌ عن مطرفٍ عن ابنِ كثيرٍ ^(٢).

الباقون بضم الياء ونصب الكاف والثاء واللام وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأن قصة الأحنس بن شريق تدل عليه، ولأنه عطف على قوله: ﴿لِيُفْسِدَ﴾.

﴿السَّلْمُ﴾، في ثلاثة مواضع هاهنا وفي الأنفال ومحمد: بفتح السين: أهلُ الحرمين، وابنُ سَعْدَانَ، والكسائي.

وكَسَرَ حَمَزَةً غير ابنِ سَعْدَانَ في اختياره، وطلَّحَهُ، والهمداني هاهنا، وفي القتال.

أبو بكر وحمادٌ والمفضلُ وأبانٌ في الثلاثة بالكسر.

الأعمش هاهنا بفتح السين واللام وبكسر السين في الأنفال والقتال.

الباقون بالكسر هاهنا وبالفتح فيما بقي.

^(١) كذا رواه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، وذكر البيزى عن ابن كثير هاهنا غلط، وأحسبه انقلب عليه من روايته عن ابن محيصة، غير أن المشهور عن ابن محيصة نصب الكاف من ﴿ويهلك﴾، كذا رواه سبط الخياط في المبهم والأهوازي في مفردته وأبو معشر في سوق العروس، وكذا رواها الأهوازي عن الحسن، وحرمي المذكور هو حرمي بن عمارة يروى عن حماد بن سلمة عن ابن كثير، ولم يسند المصنف رواية حماد من طريقه، والله أعلم.

^(٢) عباد المذكور هو عباد بن راشد، ومغيث هو: "مغيث بن بدليل بن عمرو بن مصعب السرخسي، روى الحروف عن خارجة بن مصعب عن نافع، روى عنه الحروف خارجة بن مصعب بن خارجة بن مصعب وإسحاق بن إبراهيم بن يزيد السرخسي" (غاية ٣٦٣٢)، ولم يسند المصنف رواية خارجة من طريقه، وإنما ذكره على سبيل الحكاية، وإنما أسندها من طريق العباس بن الفضل بن شاذان المذكور، وأما مطرف فهو ابن معقل يروى عن ابن كثير، والله أعلم.

العَبْسِيُّ^(١)، والجعفي عن أَبِي عَمْرٍو: «وَأِنْ جَنَحُوا لِلْسُّلْمِ» بالكسر. والاختيار في الثلاثة الفتح لأنها أشهر ولموافقة الجماعة. (فِي ظِلَالٍ مِنَ الْعَمَامِ) (٢١٠): قَتَادَةُ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَابْنُ مِقْسَمٍ فِي اخْتِيَارِهِ.

الباقون «فِي ظَلَّلٍ»، وهو الاختيار، وهكذا «ظَلَّلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلُّلٌ»^(٢). وقوله: «فِي ظَلَّلٍ عَلَى الْأَرَائِكِ»: قرأ الأعمش، وعلي، وطلحة، وحمزة غير ابن سَعْدَانَ «ظَلَّلٍ» بغير ألف،

الباقون «ظَلَالٍ»، وهو الاختيار للفرق بين الظلة والظل. «وَالْمَلَائِكَةِ» جرُّ: أبو جعفر، والحسن في رواية بكار بن شقيق^(٣)، وابن مِقْسَمٍ فِي اخْتِيَارِهِ؛ الباقون رَفَعٌ وهو الاختيار لأنه نَسَقٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٤).

«زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» (٢١٢): بالنصب على تسمية الفاعل، وهكذا «زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ»: حميدٌ ومجاهدٌ، وأبو حيوة، وابن مِقْسَمٍ، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ، والحسنُ حيث وقع، وهو الاختيار بمعنى زَيْنَ اللَّهِ، وهكذا «أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ». الباقون على ما لم يسم فاعله، «الْحَيَاةُ»: رفع، وكذلك: «الشَّهَوَاتِ»^(٥)، و«سُوءُ عَمَلِهِ».

^(١) هو عبيد الله بن موسى يروي عن حمزة، وله اختيار أيضًا في هذا الكتاب، والمراد هاهنا اختياره دون روايته عن حمزة، لأن المصنف استثنى ابن سعدان وحده من الرواة عن حمزة، والله أعلم.

^(٢) يعني من سورة الزمر، يريد أن الخلاف فيهما كالخلاف في هذه، والله أعلم.

^(٣) كذا نسبه المصنف، ولم أعثر له على ترجمة بهذه النسبة، وأحسبه أراد بكار بن سُقَيْرِ المازني أو النميري، وفي الثقات لابن حبان ١٠٧/٦: "بكار بن سُقَيْرِ المَازِنِي من أهل البَصْرَةِ يَرَوِي عَنِ الحَسَنِ وَأَبِيهِ وَكَانَ مِنَ العَبَادِ رَوَى عَنْهُ عبد الله بن أبي الأسود ومُوسَى بن إِسْمَاعِيلَ"، وترجمته أيضًا في التاريخ الكبير للبخاري ١٢٢/٢، والجرح والتعديل ٤٠٨/٢، ولم يسند المصنف قراءة الحسن من طريقه، والله أعلم.

^(٤) يعني من عطف النسق على اسم الجلالة، والله أعلم.

^(٥) كذا ذكره المصنف، وهو سهوٌ أو سبق قلم، لأن «الشهوات»، مخفوضة بالإضافة على كلا القراءتين، وإنما الذي يتأثر بتغيير صيغة الفعل هو قوله: «حب»، فيرتفع على قراءة الجمهور نيابة عن الفاعل، ويتنصب على القراءة الأخرى على المفعولية، ويحتمل أن المصنف أراد مجرد الإشارة إلى الموضع دون بيان الإعراب فيصح كلامه، والله أعلم.



﴿لِيَحْكُمَ﴾ (٢١٣): على ما لم يسم فاعله، وفي آل عمران وسورة النور: الْجَحْدَرِيُّ، والفضل عن أبي جعفر.

وافق باقي أصحاب أبي جعفر غير ميمونة والفليحي إلا هاهنا^(١).
وقرأ حميدٌ، ومجاهدٌ رواية الخفاف عن أبي عمرو عن مجاهد (لِتَحْكُمَ): بالتاء، يعني: محمداً صلى الله عليه وسلم، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ﴾ ففيه منقبة للرسول.
الباقون وميمونة: ﴿لِيَحْكُمَ﴾: بفتح الياء على تسمية الفاعل.
وافقهما الفليحي في النور.

﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (٢١٤): برفع اللام: مجاهدٌ، وأبو حاتم عن شبيل عن ابن كثير، وأبو حيوة، والفراء عن علي، والشيزري، والثغري عن علي في قول الرازي، والزعفراني في اختياره، وأبو بشر، والبخاري عن يعقوب في قول الخزاعي، ونافع غير اختيار ورش، والقورسي والفليحي عن أبي جعفر في قول الطبرائي، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾ ليطابق الماضي الماضي.

الباقون بنصب اللام.

(وَهُوَ كَرَّةٌ لَكُمْ) (٢١٦): بفتح الكاف: ابن مقسم، وعبيد بن نعيم عن أبي بكر وعصمة وهارون بن حاتم عن عاصم^(٢).

وقرأ الحسن (كَرْهَا) القرآن بالضم^(٣).

وافق الأعمش، وحمزة غير ابن سعدان والعبيسي، والكسائي غير قاسم، وطلحة في رواية الفياض في النساء والتوبة والأحقاف.

^(١) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر، ومفهومه أن ابن جهمز في موضع البقرة كالجهمور، وكذا رواه عن ابن جهمز أبو معشر في سوق العروس (١/١٧٦)، وهي رواية العمري عن أبي جعفر، ورواه ابن سوار في المستنير، وأبو الكرم في المصباح عن ابن جهمز كرواية ابن وردان في سائر المواضع، ولم يذكر ابن الجزري فيه خلافاً عن ابن جهمز، والله أعلم.

^(٢) كذا ذكرهم المصنف، فأما عبيد بن نعيم فأسند المصنف روايته عن أبيه عن عاصم، وقد روى أبوه القراءة أيضاً عن أبي بكر عن عاصم، لكن لم يسنده المصنف وقد بيناه في كتاب الأسانيد، وأما عصمة فهو يروي عن عاصم دون واسطة وعن أبي بكر عنه، لكن لم يسند روايته عن أي منهما في هذا الكتاب، وأما هارون بن حاتم فأسند روايته عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

^(٣) يعني: في كل القرآن، على تقدير محذوف، ويحتمل أن يكون الناسخ أسقطها، والله أعلم.

وافق عاصمٌ غير المفضل، وأبو حنيفة، وأحمد، وبصريٌّ غير المنهال وأيوبٌ وأبي عمرو، وشاميٌّ غير هشامٍ طريق الحلواني في الأحقاف، قال الزعفراني: ما كان من أمر الشدة والمشقة فهو بالضم، وهو في البقرة والأحقاف وغيره بالفتح، وهو الاختيار للفرق بين ما نُكِرَ عليه وبين ما يكون للمشقة.

الباقون بالضم هاهنا وبالفتح في غيره.

أما «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ» فقد مضى.

(قِتَالٌ فِيهِ) (٢١٧): برفع اللام مثل الثاني: أبو الفتح النحوي عن يعقوب.

وَرَوْحُ بْنُ قُرَّةَ عَنْهُ: (قَتْلٌ فِيهِ) بغير ألف مرفوع، وروى الحسن بن سفيان عنه (قَتْلٌ) بغير ألف مجرور.

الباقون «قِتَالٌ فِيهِ»، وهو الاختيار بدل من «الشَّهْر».

(قُلْ قَتْلٌ): بغير ألف: ابن قُرَّة عن يعقوب، والشيزري عن أبي جعفر.

الباقون (قِتَالٌ) وهو الاختيار لقوله: «وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ».

«إِنَّمْ كَثِيرٌ» (٢١٩): بالثاء: ابن مقسم، والكسائي غير قاسم، والأعمش، وطلحة في غير رواية الفياض، والزيات، زاد ابن مقسم، والشيزري طريق المَلنجي (وإِنَّمْهُمَا أَكْثَرُ)، زاد الشيزري (وَفَسَادٌ كَثِيرٌ) في الأنفال.

الباقون بالباء وهو الاختيار والتفسير يوافقه أي أعظم من نفعهما.

«قُلْ الْعَفْوُ» (٢١٩): رفع: أبو عمرو، والحسن، وقتادة، والجحدري، والعقيلي، وأبو

السَّمال، والعَبسي، ومحبوبٌ وعبدُ الكريم عن إسماعيل عن ابن كثير^(١)، وهو الاختيار لأن معناه: قل هو العفو، وهو يطابق جواب الاستفهام؛ إذ معناه ما نفقتكم؟ فيقول: هو العفو، أي الفضل.

الباقون بالنصب.

^(١) محبوب بن الحسن عن إسماعيل بن مسلم المكي، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٣٨٢): "وحدثنني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال حدثنا أبو زيد عمر بن شبة قال حدثنا محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير أنه قرأ «قل العفو» رفعاً، والمعروف عن المكيين النصب"، وأما عبد الكريم المذكور فكذا نسبه المصنف ولا أدري من هو، والله أعلم.

﴿وَالْمَغْفِرَةَ﴾ (٢٢١): في الرفع: الحسن، والقزاز عن أبي عمرو، والسّاوي^(١) والمسجدي عن قتيبة، وهو الاختيار، لترفع ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ بإذنه^(٢) وهو يقتضي معنيين، ومعنيان أولى من معنى واحد.

الباقون بالجر.

﴿يَطْهَرْنَ﴾ (٢٢٢): مشدد: ابن مُحَيِّصِن، وحميد، والزّعفراني، وابن مقسم، وسهل بن عبد الرحيم عن يعقوب^(٣)، [و]أكوفي غير البرجمي وحفص وأبي حنيفة وأحمد وابن سعدان، وهو الاختيار لأن معناه: حتى يغتسلن.

الباقون ﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيف.

﴿وَبِعَمَلْتُهُنَّ﴾ (٢٢٨): مختلس^(٤): نعيم بن ميسرة، وابن مُحَيِّصِن.

الباقون مشبع، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأن الإشباع أولى وأفخم.

﴿يُخَافَا﴾ (٢٢٩): بضم الياء: الزيات، والأعمش وطلحة في غير رواية الفياض، وقاسم، ويعقوب غير المنهال وسلام، والزّعفراني، وقتادة، والحسن، ومجاهد، وابن مُحَيِّصِن طريق الزّعفراني، والزندولاني عن قتيبة، وأبو جعفر، وشيبة، وابن أسد عن الصوري طريق

(١) كذا وقع هاهنا، والساوي هو أبو جعفر محمد بن موسى يروي عن محمد بن يحيى القطعي عن أبي زيد سعيد بن أوس عن أبي السّمّال، ويحتمل أن تكون له رواية عن قتيبة في غير هذا الكتاب، ويكون المصنف أراد ذكره على سبيل الحكاية كعادته، والمشهور عن قتيبة الجر في هذا الحرف كقراءة الجماعة، والله أعلم.

(٢) كذا قال المصنف، وظاهره أنه يريد أن ﴿المغفرة﴾ ترتفع على الخبر، ويكون العامل فيها ﴿بِإِذْنِهِ﴾، والصواب أن ﴿المغفرة﴾ على هذه القراءة مبتدأ وأنها ترتفع بالابتداء و﴿بِإِذْنِهِ﴾ خبرها، (انظر البيان في إعراب القرآن للعكبري (١/١٧٧))، ويحتمل أن يكون هذا مراد المصنف، ويُحمل قوله على أنه توسع فيه، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن يعقوب من طريق سهل بن عبد الرحيم، ولا أدري من هو سهل بن عبد الرحيم هذا، ولم يسند القراءة من طريقه، ويحتمل أن يكون مراده سهل بن محمد أبا حاتم السجستاني، لكن رواه ابن سوار عن يعقوب من طريقه بالتخفيف كرواية الجماعة عنه، ولم يسند المصنف رواية أبي حاتم عن يعقوب في هذا الكتاب على كل حال، والله أعلم.

(٤) يعني مختلس ضمة التاء، ونعيم بن ميسرة المذكور يروي القراءة عن أبي عمرو، والله أعلم.

الرَّازِي، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ إذ معناه: أن غيرهما أخافهما^(١)، ألا ترى قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾، ولم يقل: فإن خافا.

الباقون بفتح الياء.

﴿نُبِيْنَهَا﴾ (٢٣٠): الحسنُ، وَقِتَادَةٌ، ومجاهدٌ، وابنُ مُحَيِّصِنِ طريقِ الزَّعْفَرَانِيِّ، وورثُ في اختياره، والمفضلُ، وأبانُ، والرفاعيُّ عن يحيى، وأبو بحرية، والشيزريُّ عن أبي جعفر، وأبو حيوة، والخفافُ عن أبي عمرو، وأبو حاتم عن شبل عن ابن كثير.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾.

﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾: بضم الهمزة: الشيزريُّ عن أبي جعفر^(٢).

الباقون بفتح الهمزة، وهو الاختيار، يعني: الله.

﴿أَنْ تَتِمَّ﴾ (٢٣٣): بالتاء مفتوحة، ﴿الرِّضَاعَةُ﴾: رفع: مجاهدٌ، ابنُ مُحَيِّصِنِ، وَحَمِيدٌ،

وعبادٌ عن الحسن.

ابنُ أرقم عن الحسن كذلك إلا أنه بالياء.

﴿الرِّضَاعَةُ﴾: بكسر الراء: ابن أبي عبله، وأبو حيوة.

وقرأ مجاهد (الرِّضْعَةُ) بغير ألف مع رفع التاء.

الباقون: ﴿يُتِمَّ﴾: بالياء وضمها، ﴿الرِّضَاعَةُ﴾: بفتح الراء ونصب التاء وبالالف، وهو

الاختيار لقوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾، والإرادة إذا أضيفت إلى الحي كانت حقيقةً، وإن أضيفت إلى

الرضاعة كانت مجازاً، والحقيقة أولى من المجاز، كيف وقد قال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ

تَسْتَرِضِعُوا؟!﴾.

(١) كذا فسرها المصنف على هذه القراءة، ولم أر من وافقه عليه، والمشهور في تفسيرها أن المراد بذلك: "أن يظن بالولادة أنهما لا يقيما حدود الله"، ولا يظهر لي مراده بقوله أن غيرهما أخافهما، وابن أسد المذكور عن الصوري لا أدري من هو، وأسند المصنف طريق الصوري عن ابن ذكوان من طريق أبي الفضل الرازي عن بكر بن شاذان عن زيد بن أبي بلال عن الرمي عنه، والله أعلم.

(٢) يعني بالنون، وهو ظاهر من اللفظ، وقد روى هذه القراءة عن المفضل عن عاصم أبو طاهر بن سوار في المستنير (١/ ٢٢٤)، كذا رواها عنه صاحب المصباح، وزاد أبان بن تغلب والجعفي عن أبي بكر وبعض أصحاب أبي عمرو وكردماً عن نافع، ورواها الخزاعي في المنتهى (١/ ٣٠٤) عن أبي بحرية، والله أعلم.

(٣) كذا رواه هاهنا، وسبق أن ذكر المصنف هذا الحرف في كتاب الهمزة، ونسب هذه القراءة للقورسي عن أبي جعفر، فاضطرب قوله فيه، وقد ذكرناه ثم، والله أعلم.

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا﴾ (٢٣٣): بالنون ونصب (النفس): الشافعي وجنيد بن عمرو العدواني عن ابن كثير^(١)، ولولا خلاف المصحف لا اخترناه ليكون الفعل لله، لكن المصحف مُتَّبَع. الباقون ﴿لَا تُكَلِّفُ﴾: بالتاء، ﴿نَفْسٌ﴾: رفع، وهو الاختيار لموافقة المصحف، ولقوله: ﴿لَا تُضَارُّ﴾.

﴿وُسْعَهَا﴾: بفتح الواو: ابن أبي عبله.

الباقون بضم الواو، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر اللغات.

﴿لَا تُضَارُّ﴾: ساكنة الراء: الفضل عن أبي جعفر، والحسن.

هكذا الهاشمي عن أبي جعفر، ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾^(٢).

أبان: ﴿لَا يُضَارُّ﴾ بكسر الراء.

وضم الراء ها هنا: مكِّي، بصري غير أيوب وابن مقسم، وقتيبة طريق النهاوندي وأبي خالد عنه، وابن أبي عبله، وأبان بن يزيد وهو الاختيار لقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ﴾، وأيضا

(١) كذا رواه المصنف، ولم يسند قراءة ابن كثير من طريق جنيد بن عمرو العدواني، وأسند القراءة من طريقه عن حميد بن قيس الأعرج، كذا هو في كتاب الأسانيد، ولم أر من أسند رواية جنيد المذكور عن ابن كثير أو حكى قراءته عليه، وأما الشافعي فهو يروى القراءة عن ابن كثير من قراءته على إسماعيل القسطنط، لكن خالف المصنف فيه ابن سوار وأبو الكرم الشهرزوري وأبو معشر فرووه عنه كرواية الجماعة عن ابن كثير، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف، ومفهومه أن ابن جهم يقرؤه ها هنا بالفتح والتشديد من جميع طرقه، وأن ابن وردان يقرأ الموضع الأخير كذلك، وقال ابن الجزري في النشر (٢/٢٢٧): "وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي سُكُونِهَا مُخَفَّفَةً، فَرَوَى عَيْسَى مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ شَيْبٍ وَأَبْنِ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ مَعَ إِسْكَانِهَا كَذَلِكَ ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ آخِرَ السُّورَةِ، وَرَوَى ابْنُ جَمَّازٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ وَعَيْسَى مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مِهْرَانَ، وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ شَيْبٍ تَشْدِيدَ الرَّاءِ وَفَتْحَهَا فِيهِمَا"، ومعنى كلامه **جاء** أن الهاشمي عن ابن جهم يقرأ الموضعين بالإسكان من جميع طرقه، وهو خلاف ما رواه المصنف ها هنا، ورأيت صاحب المصباح (٢/٥٩٨) روى عن الهاشمي التشديد مع الإسكان، وكذا رواه عن ابن جهم أبو معشر في سوق العروس (١/١٧٧)، (١/١٨٢)، وقال أبو حيان في البحر المحيط (٢/٥٠٢): "وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ: ﴿لَا تُضَارُّ﴾، بِالسُّكُونِ مَعَ التَّشْدِيدِ، أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَرَوَى عَنْهُ: ﴿لَا تُضَارُّ﴾، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا"، وكذا رواها عنه أبو جعفر الأندلسي في تحفة الأقران (١/٨٥)، والله أعلم.

وإن كان نهيًا جاز ضممه كما قالوا في (مُدّ) بالضم والفتح والكسر^(١)، فإذا احتمل الخبر والنهي فالضم أولى لاجتماع المعنيين؛ إذ معنيان أولى من معنى واحد.
الباقون بفتح الراء.

﴿يَتَوَفَّوْنَ﴾: بفتح الياء فيهما: المفضل.

والباقون على ما لم يسم فاعله وهو الاختيار لقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾.
﴿تَمَّاسُوْهُنَّ﴾ بالألف، وفي الأحزاب: الكسائي غير قاسم، والأعمش، وطلحة، والهمداني، وحمزة غير ابن سعدان.

الباقون بغير ألف وفتح التاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوْهُنَّ﴾، ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾.

﴿قَدْرُهُ﴾ (٢٣٦): بفتح الدال والراء: ابن أبي عبله كأنه قال: افرضوا عليه قدره.
ويفتح الدالين ورفع الراءين: أبو جعفر، وشيبة، وابن مقسم، وكوفي غير أبي بكر وابن سعدان، ودمشقي غير هشام وابن شاکر.

الباقون باسكان الدالين ورفع الراء، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين ولقوله: ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، غير أن ابن مقسم فتح داله.
﴿إِلَّا أَنْ تَعْفُونَ أَوْ تَعْفُوَ الَّذِي﴾: بالتاء: أبو داود الخفاف عن المسيبي عن نافع^(٢).

^(١) هي ثلاث لغات فيه، يقال: مُدّ وهي أفصحها، ومدّ، ومدّ، فحمل المصنف قراءة الضم على لغة الضمّ في مدّ، لكن يشكل عليه أن النحاة وجهوا الضم فيه على الإتيان لضمّة الميم، وليس هو الحال هاهنا فلا علة للضم إن كانت لا ناهية، وقال الفراء في معاني القرآن (٤٩/١): "وقوله ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا﴾ يريد: لا تضارر، وهو في موضع جزم، والكسر فيه جائز ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ ولا يجوز رفع الراء على نية الجزم، ولكن يرفعه على الخبر" (اهـ)، فالأولى حمل هذه القراءة على أنها نافية فارتفع الفعل لعدم الناصب والجازم، فيكون نهيًا على لفظ الخبر، وهو كثير في القرآن، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن إسحاق المسيبي عن نافع من طريق أبي داود الخفاف المذكور، ولم يسند رواية المسيبي من طريقه، ولا ذكره في كتاب الأسانيد، وهو سليمان بن داود من أهل الحديث، روى عن يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١١٥/٤): صدوق، وروى عن أحمد بن حنبل أشياء (انظر طبقات الحنابلة ١/٤٢٤)، ولم أر من تابع المصنف على هذا الحرف عن إسحاق المسيبي، والقراءة المذكورة هي قراءة ابن أبي إسحاق، لكنه قرأ بالتاء في الأول دون الثاني، هكذا: ﴿إِلَّا أَنْ تَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾، ولا أعلم للتاء في الحرف الثاني وجهًا صحيحًا في اللغة، وأحسبه =

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: «بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» (٢٣٧)، إذ المغايبة مع المغايبة أولى.

قوله: «بِيَدِهِ»: باختلاس الهاء في جميع القرآن: رُوِيَ.

الباقون مشع، وهو الاختيار لأنها هاء قبلها كسرة من غير وجود ياء ثابتة أو ساقطة فصارت كـ (به) وأخواتها.

(وَلَا تَنَاسَوْا الْفَضْلَ): بالألف: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، والشافعيُّ عن ابنِ كثيرٍ، وابنِ مقسَمٍ في اختياره غير أنه يشدد التاء^(١).

أبو السَّمَّالِ بكسر الواو وبغير ألف^(٢).

ومثله «وَعَصُوا الرَّسُولَ»، «اشْتَرَوْا الضَّلَالََةَ»، «فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ».

الباقون «تَنَسَّوْا الْفَضْلَ» بضم الواو وبغير ألف وهو الاختيار لأنها واو الجمع.

(فَرَجَّالًا) (٢٣٩): بضم الراء وتشديد الجيم: الزَّعْفَرَانِيُّ عن ابنِ مَحْيِصِنٍ.

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار لموافقة الأكثر وهو أحسن في اللفظ إذ هو جمع رجل.

(وَصِيَّةٌ) (٢٤٠): بالنصب: أَبُو عَمْرٍو غير الخريبيِّ، والحسنُ، والعقيليُّ، وقتادةٌ، وأبو

السَّمَّالِ، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، وطلحةٌ في غير رواية الفياض، ومحبوبٌ عن ابنِ كثيرٍ، وشاميٌّ غير ابنِ مسلمٍ، وحفصٌ.

الباقون بالضم وهو الاختيار لأن معناه: هذه وصية.

غلطاً من المصنف، وتقدم في المقدمة قول الذهبي أن المصنف حشد في كتابه أشياء منكراً لا يحل القراءة بها، وأحسب هذا من بعض ما أراد، والله أعلم.

(١) يعنى على مذهبه في تشديد التاء إذا حُسُن معها تاء أخرى مثل «ولا تيمموا»، وسيذكرها المصنف بعد قليل إن شاء الله، وما رواه المصنف عن الشافعي انفراد به عنه، والصحيح عنه كقراءة الجمهور، وروى هذه القراءة أبو معشر في سوق العروس (١٧٧ / ١) عن حمزة من رواية خالد الطيب وعابد بن أبي عابد عنه، والله أعلم.

(٢) سبق أن روى المصنف هذا الحرف وأشباهه عن أبي السمال وذكر هناك من وافقه فيه، وإعادته هاهنا على هذا النحو يوهم أن أبا السمال انفراد به، وفيها أوجه غير هذه المذكورة قد ذكرها المصنف هناك، والله أعلم.

﴿أَلَمْ تَرَ﴾: بجزم الراء: القزويني عن الأعشى^(١).

الباقون بفتح الراء، وهو الاختيار، لأن (أَلَمْ) عمل في حذف الياء فلا يعمل عملاً ثانياً^(٢).
﴿فِيضَاعِفَهُ﴾: نصب: دمشق، وعاصم غير المفضل، وطلحة غير رواية الفياض،
والزعراني، وابن مقسم، وابن صبيح، والأعمش، وبصري غير أبي عمرو وأيوب.
وشدده دمشق، مكي غير ابن محيصن، وأبو جعفر، وشيبة، ويعقوب وهكذا (يُضَعَّفُ)
و﴿مُضَاعَفَةٌ﴾.

وافق أبو عمرو غير محبوب وخارجة وأحمد بن موسى، وحمصي في الأحزاب.

الباقون وحماد بن يحيى عن ابن كثير بألف مع الرفع^(٣).

والاختيار التشديد والنصب للتكثير ولأنه جواب الاستفهام.

(بِسْطٌ)، و(بِسْطَةٌ): بالسين: الحسن، وابن مقسم، وسالم^(٤)، وقبيل غير أبي ربيعة
والهاشمي، والفراء عن الكسائي، وحفص غير عمرو والقواس وابن اليتيم^(٥) وابن أيوب،

^(١) كذا نسبه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، وأحسب مراده إبراهيم بن أحمد القيرواني، وقد وقع على هذا النحو في مواضع من الكتاب، واعتمدنا فيه على ما ترجمه به ابن الجزري رحمته وقوله فيه: القيرواني كما تقدم في كتاب الأسانيد، وهو مجهول على كل حال، والله أعلم.

^(٢) كذا علله المصنف في قراءة الجزم، أو كذا اقتصر عليه، وذكر قراءة الجزم ابن جنى في المحتسب (١/١٢٨)، ونسبها إلى أبي عبد الرحمن السلمى، ثم قال: "هذا العمري هو أصل الحرف: رأى يرى كرعى يرعى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته؛ بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبرة التخفيف في نحو ذلك"، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن ابن كثير، ولم أجد له متابعا عليه عن ابن كثير، كذلك لم يسند قراءة ابن كثير من طريق حماد بن يحيى المذكور، ولا يخفى أن مراد المصنف بقوله ﴿فيضاعفه﴾ هاهنا وفي الحديد، والمصنف يعتمد على المشهور، والله أعلم.

^(٤) هو أبو سليمان سالم بن هارون بن موسى عن قالون، والله اعلم.

^(٥) هو الحسن الأنماطي يروى عن عمرو بن الصباح عن حفص، ولا وجه لذكره بعد أن استثنى المصنف عمراً من جميع طرقه، وإنما تابع المصنف فيه أبا الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٣٠٧، (١/٩٣) حيث ذكره معطوفاً على عمرو أيضاً، ولا داعي لذكره كما قدمنا، وابن أيوب المذكور هو محمد بن الحسن بن أيوب، وهو ابن شنبوذ، وهو يروى عن حفص من عدة طرق، ومنها له عن عمرو بن الصباح أيضاً، وانظر كتاب الأسانيد من هذا الكتاب، والله أعلم.

وأبو عمرو غير أبي عمرو وشجاع - إلا الفرائضي^(١) وأبي حمدون وابن اليزيدي، ويعقوب غير روح، وشامي غير عبد الرزاق^(٢) وابن موسى عن صاحبيه، والزيات غير العبيسي طريق الأبراري وخلاّد طريق الحلواني والبزاز، والأعمش، وأبو السّمّال، وسلام، وقتادة، والجحدري، والعقيلي، ومجاهد، وحميد، وعليّ بن الحسن عن ابن محيصن.

وافق رؤيس^(٣) وأبو بشر هناك، وشعيب طريق الجربي، والأخفش طريق الشاذلي هاهنا. زاد الرّازي (بسطّة) في الأعراف بالسين للمفضل.

زاد ابن حبيب^(٤) عن الأعشى: (بسطّة) و(القسطاس)، و(فما اضطاعوا)، و(القسط)، (أوسط)، وكل سين بعدها أو قبلها قاف أو طاء^(٥)، لإقوله «بأسط ذراعينه»، و«سطحت»، و«فوسطن»، و«تسطع عليه» في الكهف، هذه الأربعة بالسين، الباقي بالصاد عن ابن حبيب.

وهكذا أبو نشيط، والواسطي عن قبيل^(٦).

(١) هو نصر بن القاسم بن نصر الفرائضي، وما رواه المصنف عن أبي عمر الدوري عن اليزيدي انفراد به، والصحيح عنه السين، والله أعلم.

(٢) يعني في روايته عن ابن ذكوان، وابن موسى هو الصوري يروي عن ابن ذكوان وعبد الرزاق كلاهما عن أيوب بن تميم، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن رويس بالصاد في موضع البقرة، والسين في موضع الأعراف، وفي المنتهى للخزاعي ضده، وأحسبه انقلب عليه، لأنه استعار لفظ الخزاعي في هذه الترجمة بتصرف قليل، وكذا رواه عن رويس بالسين هاهنا وبالصاد في الأعراف أبو معشر في التلخيص (١/٢١٩)، وقطع له في النشر بالسين فيهما من جميع طرقه، ولم يذكر عنه خلافاً فيه، وهو الذي عليه الجمهور عن رويس، والمصنف وأبو معشر إنما تابعا الخزاعي عليه، وهو مما انفرد به عن رويس رحمهم الله جميعاً، والله أعلم.

(٤) هو محمد بن حبيب الشموني، والله أعلم.

(٥) كذا قال المصنف، القاف والطاء، والذي نص عليه غيره كأبي العلاء الهمداني، والخزاعي، وأبو الطيب بن غلبون وغيرهم عن الأعشى هو الطاء لا غير، وذلك إذا لم يحل بين السين وبينها حائل إلا الأربعة المواضع المذكورة، فإن حال بينهما حائل فبالسين، لإقوله تعالى: "مسوطتان" في المائدة، وزاد أبو العلاء الهمداني "لسلطهم"، (انظر غاية الاختصار ٢/٤٣٢)، والله أعلم.

(٦) أبو نشيط عن قالون، وأبو الفضل الواسطي عن قبيل، ولا يصح ذلك عنهما وهو وهم من المصنف لم أر من تابعه عليه، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، والله أعلم.

زاد أبو نشيط هذه الأربعة بالصاد.
وافق ابنُ شنبوذَ عن قُتَيْبٍ، والعَبْسِيُّ طريق الأَبْزَارِيِّ، والخُزَاعِيُّ عن قُتَيْبٍ (وَزَادَهُ بَصْطَةً)
بالصاد.

زاد الأَبْزَارِيُّ^(١) (القَصْطَاس) فيهما بالصاد.
أما «بِمُصَيِّطِرٍ»، و«الْمُصَيِّطِرُونَ»: بالسین: ابنُ شاکر^(٢) وهشامٌ والأَخْفَشُ بخلاف،
والخياطُ وحمادٌ وابنُ شنبود عن ابن حبيب، والأَشْنَانِيُّ عن حفص.

وافق مكِّي، وزيدٌ عن ابنِ موسى في والطور.
زاد الخُزَاعِيُّ البخترِيَّ^(٣) في الغاشية.
باشمام الزاي: الزَيَّاتُ غير العجليِّ وابنِ لاحقٍ وخَلَّادٍ - طريق الحلواني والبرزاز -.
زاد أبو الحسين: وخلفٌ، وهو غلط.

الباقون هاهنا والأعراف بالصاد، في «يَبْصُطُ»، و«بَصْطَةٌ»، الباقي بالسین وهو
الاختيار لوجوده في المصحف القديم.
«يُقَاتِلُ» (٢٤٦): بالياء والرفع: ابن أبي عبله.

الباقون بالنون والإسكان، وهو الاختيار لقوله: «أَلَا نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».
قرأ نافعٌ غير اختيار صاحبيه، وميمونةٌ عن أبي جعفر، والحسنُ، والهَمْدَانِيُّ:
«عَسَيْتُمْ» (٢٤٦): بكسر السین في الموضوعين.
وافق الضَّرِيرُ^(٤) هاهنا.

الباقون بفتح السین، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر اللغتين، ولأنه لا يتصرف^(٥).

^(١) عن العبسي عن حمزة، والله أعلم.

^(٢) أحمد بن نصر بن شاکر عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر، والله أعلم.

^(٣) عن ابن شاهی عن حفص، والله أعلم.

^(٤) یعنی الحسن بن مسلم بن سفیان عن رجاله عن يعقوب، والله أعلم.

^(٥) یعنی الفعل (عسى)، فلا يوجد منه إلا صيغة الماضي، ولا مضارع ولا أمر من صيغته، والله أعلم.



﴿السَّكِينَةُ﴾: مشدد^(١): أبو السَّمَال.

الباقون خفيف وهو الاختيار لأنه أشهر.

﴿يَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٢٤٨): بالياء: طَلْحَةُ، والأَعْمَشُ في رواية جرير، ومجاهدٌ، وَحَمِيدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لأنه لا حائل بينهما.

﴿بِنَهْرٍ﴾ (٢٤٩): بِإِسْكَانِ الْهَاءِ: طَلْحَةُ، والحسنُ، ومجاهدٌ، وَحَمِيدٌ، ونعيمُ بنِ ميسرة عن أَبِي عَمْرٍو، وأبو السَّمَالِ، الباقون بالإشباع، وهو الاختيار لأنه أفضى اللغتين.

﴿غَرْفَةٌ﴾: بفتح الغين: حجازيٌّ، وأبو عَمْرٍو، وأيوبُ، وأبو بشرٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والأَعْمَشُ، وابنُ سَعْدَانَ، وأحمدُ، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأن القصة تدل عليه؛ إذ الغَرْفَةُ المرة الواحدة.

ربما تجزع النفوس من الأمر له فَرَجَةٌ كحل العقال

الباقون بضمها.

﴿دِفَاعُ اللَّهِ﴾ (٢٥١)، وفي الحج: بالألف: أهل المدينة، وأبانُ، وبصريٌّ غير أبي عَمْرٍو والجَحْدَرِيُّ.

الباقون [بغير] الألف، وهو الاختيار؛ لأن الدفع من الله تعالى وهو واحد.

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا﴾: مشهور القراءة بالنون، واختيار الزَّعْفَرَانِيِّ في آل عمران والجاهلية بالياء، وهاهنا بالنون لقوله: ﴿فَضَّلْنَا﴾^(٢)، وهو الاختيار لقوله: ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾.

الباقون بالنون.

(الْقِيَمُ) (٢٥٥): بغير واو: الشيزري عن أبي جعفر.

وروى جرير عن الأَعْمَشِ، والهمذاني: (الْقِيَامُ) بالألف على وزن فيعال.

^(١) يعنى مشدد الكاف، وذكره المصنف معرفاً بالألف واللام، وهو قد ورد في القرآن معرفاً ومنكراً، فيحتمل أن يكون مراده المعرف فقط، ويحتمل الإطلاق، وكان عليه أن يبين مراده لئلا يلتبس، وعلى كل حال فإن أسانيد المصنف إلى أبي السمال لا تصح كما سبق في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

^(٢) ساقط من السياق، ولا بد منه وإلا اتحدت القراءتان، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا﴾، والله أعلم.

الباقون «القيوم»، وهو الاختيار لأنه أبلغ في المدح.
«وَسِعُ كُرْسِيِّهِ»: بفتح الواو ورفع العين وسكون السين، (كُرْسِيِّهِ)^(١): أبو الفتح النحوي عن يَعْقُوبَ، وطلحة، «وَسِعُ كُرْسِيِّهِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»: رفع أيضًا عن يَعْقُوبَ، وطلحة.

الباقون «وَسِعَ» على الفعل «كُرْسِيِّهِ»: رفع، «السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»: في موضع النصب، وهو الاختيار لأن اجتماع الفعل مع الاسم بمعنيين أولى من اجتماع اسمين بمعنى واحد.

(الطواغيت) (٢٥٦): جمع: جويرية عن الحسن^(٢).

«الرَّشِدُ»: في جميع القرآن: ابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، فإن كان رأس آية مثل: «عُلِّمْتَ رُشْدًا»: استوى عند ابن مِقْسَمٍ الضمُّ والفتح.
قال ابن عبدويه^(٣): قرأت عنه (تَبَيَّنَ الرَّشَادُ مِنَ الْغَيِّ).

الباقون: «الرُّشْدُ»، الإقراءة أبي عمرو غير الجعفي، وسلام، وأبان، وقاسم، ويعقوب: «مِمَّا عُلِّمْتَ رَشْدًا»: بفتحيتين.

وبضمتين: الجعفي عن أبي عمرو، والبكراوي عن هشام وابن الصقر عن التغلبي.
وقرأ الكسائي غير قاسم، وحمزة غير ابن سعدان، وطلحة، والأعمش، وابن مِقْسَمٍ في الأعراف «سَبِيلَ الرَّشْدِ»: بفتحيتين.

(١) يعني بالجر على الإضافة، والله أعلم.

(٢) وقع اسمه في الأصل: "جريرة"، وهو تصحيف، والتصحيح من المحتسب لابن جنى، فقال فيه (١٣٦/١): "ومن ذلك ما رواه جويرية بن بشير، قال: سمعت الحسن قرأها: "أولياؤهم الطواغيت"، وقال الدار قطني في المؤلف والمختلف (٧٩٦/٢): "جُوَيْرِيَّةُ بن بشير الهجيمي البصري، يروي عن الحسن البصري حروفا في القراءات، حدث عنه يزيد بن هارون، وأبو عامر العقدي وموسى بن إسماعيل وعاصم بن علي، وغيرهم"، وذكره ابن حبان في الثقات (١٥٣/٦) وقال: وثقه يحيى بن معين، وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٢٤٢/٢)، وغيره، والله أعلم.

(٣) هو عبد الملك بن عبدويه العطار شيخ المصنف، وهو الذي يروي المصنف اختيار ابن مِقْسَمٍ من قراءته عليه، والله أعلم.

الباقون: ﴿الرُّشْدُ﴾: بإسكان الشين وضم الراء، وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين، ولأن الاسم أحسن، إلا في سورة الجن^(١) فإن المصدر أحسن لرسوس الآي. قرأ أبو حيوة: ﴿فَبَهَّتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ (٢٥٨): بفتح الباء وضم الهاء.

الباقون ﴿فَبِهَّتَ﴾: بضم الباء وكسر الهاء، وهو الاختيار لقولهم: رجل مبهوت. ﴿نَشْرُهَا﴾ (٢٥٩): بفتح النون وضم الشين والراء^(٢): الحسن، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، والمفضل، وأبان، وهو الاختيار لقوله: ﴿ثُمَّ نَكَّسُوهَا لَحْمًا﴾. وقرأ أحمد، وأهل الحجاز، والبصرة غير أيوب بالراء وضم النون وكسر الشين. الباكون بالزاي.

وروى جريرٌ عن الأعمش فتح النون وضم الشين والزاي. ﴿فَصْرُهُنَّ﴾ (٢٦٠): بكسر الصاد: أبو جعفر غير قُتَيْبَةَ، وشَيْبَةَ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والمفضل، والناقطُ وأبو ذهل وعمر بن ميسرة عن الكسائي، ورؤيس، وحمزة غير ابن سعدان، والأعمش، وطلحة، والهمداني.

الباقون بالضم، وهو الاختيار؛ لأن معناه: أمْلَهَنَّ مع قطعهن فهو يجمع المعنيين فيكون أحسن من الكسر إذ له معنى واحد وهو القطع.

(كَمَثَلِ حَبَّةِ بَرَبَوَّةٍ) (٢٦٥): بالحاء: مجاهدٌ، وحميدٌ في رواية التنوري. الباكون: ﴿جَنَّةٍ﴾: بالجيم والنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾، وتكثر النفقة بالجنة أولى لأنها أعم. ﴿بَرَبَوَّةٍ﴾: بفتح الراء فيهما: عاصمٌ، ودمشقيٌّ غير أبي بشر والصاغاني^(٣)، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ صبيح.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿أَوْ أَرَادَ بِهِمْ رَبَّهُمْ رَشْدًا﴾، والله أعلم.
(٢) في المخطوطة: "بالزأ"، بنقطة فوق الراء، وهو تصحيْفٌ، والصواب ما أثبتناه، ويدل عليه قول المصنف بعد ذلك: "الباقون بالزاي"، ولأنه المشهور من رواية المفضل وأبان عن عاصم، قال الداني في جامع البيان (٢/٩٢٩): "وروى المفضل وأبان عن عاصم ﴿نَشْرُهَا﴾ بفتح النون وضم الشين وراء بعدها"، وذكرها عن أبان ابن مجاهد في سبته (١/١٨٩)، وقال مثل قراءة الحسن، ورواها عن المفضل أيضا أبو الفضل الخزاعي في المنتهى، وذكرها غيرهم، والله أعلم.
(٣) عن هشام، وأبو بشر هو الوليد بن مسلم، والله أعلم.

صَمَّ أَبُو بَشْرٍ هُنَاكَ^(١) .

(رُبَاوَةٌ): بالألف وضم الراء فيهما: القورسي وميمونة عن أبي جعفر .
وقرأ الحسن، والأعمش، وأصمعي عن نافع بكسر الراء من غير ألف، وهو الاختيار
لأنه أشهر اللغات، ومثله: قَتَادَةُ، وأبو السَّمَال، والشافعي عن ابن كثير^(٢) .

الباقون بضم الراء من غير ألف .

﴿الْأَكْلُ﴾، و﴿أَكْلَهَا﴾: بإسكان الكاف: حجازي غير أبي جعفر وابن مقسم .
وافق أبو عمرو فيما انضاف إلى المؤنث .
وافق أبو بشر هاهنا .

الباقون بالضم، وهو الاختيار لأن الإشباع أفخم .

﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (٢٦٥): بالياء: شبّل في اختياره، ونظيف عن قنبل .
الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ﴾ .
(جَنَاتٌ) (٢٦٥): على الجمع: الحسن .

الباقون ﴿جَنَّةٌ﴾: على التوحيد، وهو الاختيار ليطابق الجنة والجنة^(٣) .

قوله: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ (٢٦٧)، وفي آل عمران: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وفي النساء: ﴿إِنَّ
الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ﴾، وفي المائدة: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾، وفي الأنعام: ﴿فَتَفَرَّقْ بِكُمْ﴾، وفي
الأعراف: ﴿تَلَقَّفْ﴾، وهكذا في طه، والشعراء، وفي الأنفال: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾، وفيها:
﴿وَلَا تَتَّزَعُوا﴾، وفي التوبة: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾، وفي هود: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ في موضعين^(٤) ،

^(١) يعنى في سورة المؤمنين، والله أعلم .

^(٢) كذا رواه المصنف عن الشافعي في روايته عن ابن كثير، والصحيح عنه الضم كرواية الجماعة عن ابن كثير،
كذا رواه عنه ابن سوار في المستنير، وأبو الكرم الشهرزوري في المصباح، وأبو معشر الطبري في جامعه،
والله أعلم .

^(٣) يعنى في الآيتين المتتاليتين، فلما كانت في الآية الأولى من قوله تعالى: ﴿جنة بربوة﴾ على الأفراد، ناسب أن
تكون في التي بعدها: ﴿أن تكون له جنة﴾ على الأفراد كذلك، والله أعلم .

^(٤) هكذا في الأصل بالألف، وهو صحيح على لغة بعض العرب، يجعلون المشى بالألف مطلقا رفعا ونصبا
وجرا، والأفصح بالياء في النصب والجر، وهو يريد الفعل ﴿تولوا﴾، وقع في موضعين، فأولهما ﴿وإن
تولوا فإنني﴾ في أول السورة، والثاني ﴿فإن تولوا فقد﴾ في قصة هود، والله أعلم .

وفي الحجر ﴿ مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةَ ﴾، وفي النور: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾، وفيها: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا ﴾، وفي الشعراء: ﴿ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ ﴾، وفيها: ﴿ الشَّيَاطِينُ نَزَّلَ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ ﴾، وفي الأحزاب: ﴿ وَلَا تَبْرَجْنَ ﴾، وفيها: ﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ ﴾، وفي الصفات: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾، وفي الحجرات: ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾، وفيها: ﴿ وَلَا تَنَابَرُوا ﴾، و﴿ لَتَعَارَفُوا ﴾، وفي الممتحنة: ﴿ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾، وفي الملك: ﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ ﴾، وفي القلم: ﴿ لَمَّا تَخَيَّرُونَ ﴾، وفي عبس: ﴿ تَلَهَّى ﴾، وفي الليل: ﴿ تَلَطَّى ﴾، وفي القدر: ﴿ تَنْزَلُ ﴾، فهذه أحد وثلاثون، كلها مشدد: مكِّي غير القواس وابن زياد عن البزي ومجاهد.

زاد ابن مِقْسَمٍ: (ولا تناسوا الفضل)، ﴿ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ ﴾، وهكذا كل تاء أريد بها الاستقبال.

وافقه الشافعي: (ولا تناسوا)، وأبو جعفر في: ﴿ تَنَاصَرُونَ ﴾، ورويس في: ﴿ تَلَطَّى ﴾، زاد رويس (تَمَارَى)، (ثُمَّ تَفَكَّرُوا).

وافق أبو بشر في ﴿ تَنْزَلُ ﴾ في الشعراء فيهما.

ذكر ابن مجاهد (ولا تفرقوا فيه)^(١) وهو غلط في وجود التائين ظاهرتين، وكذا ذكر ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوا ﴾، وليس بصحيح لأن هذا ماضٍ، وما زاد رُؤَيْسٌ فَيَقْبُحُ لظهورهما في المصحف.

والباقون مخفف، وهو الاختيار للشهرة.

﴿ وَلَا تَيْمَّمُوا ﴾: بضم التاء وكسر الميم: أبو حيوه^(٢).

الباقون بفتح التاء والميم، وهو الاختيار لأنك تقول تَيْمَّمْتَهُ^(٣).

﴿ تَغْمِضُوا فِيهِ ﴾: مشدد: قَتَادَةُ، وأبو حيوه مع فتح الغين والميم.

(١) يعنى من سورة الشورى، ولم أعر على هذا القول منقولا عن ابن مجاهدٍ لغير المصنف، والله أعلم.

(٢) وقع بالأصل في هذا الموضع بعد قوله أبو حيوه: "فيه مشدد"، ولا أرى له وجهًا، لأن التشديد لازمٌ له، ولأن الجميع قد قرءوه بتشديد الميم، ووقع تحته مباشرة في السطر التالى القول نفسه مكررا وذلك من قول المصنف: "تغمضوا فيه" مشدد، فأحسبها نسخت في هذا الموضع سهواً، فلذلك لم نثبتها في النص، والله أعلم.

(٣) قال أبو الفتح بن جنى: فيها لغات: "أممت الشيء ويممته وأممته ويممته وتيممته وتيممته"، والله أعلم.

وروى أبان، وقَتَادَةُ بإسكان الغين وفتح الميم خفيف.

الباقون بضم التاء وإسكان الغين وكسر الميم، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾^(١) فسمي فيه الفاعل فكذلك هاهنا.

﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ﴾ (٢٦٩): بكسر التاء على تسمية الفاعل ابنُ مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ غير المنهال، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾، ولأن قراءة ابن مسعود: (يؤتي الله الحكمة ومن يؤته الله الحكمة)، لكن الوقف عندي بالتاء الخالصة، ويقف يَعْقُوبُ وابنُ مِقْسَمٍ غير المنهال بالياء^(٢).
الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ (٢٧١): بكسر النون: ورث، وسالم، والعَمَرِيُّ، وبصري غير أيوب والجَحْدَرِيُّ، وأبي عمرو - غير ابنِ برزة^(٣) وابن المنابري عن أبي حمدون -، ومكي، وطلحة، وحفص إلا الخزاز، وعصمة عن عاصم، وهارون وابن سعدان عن أبي بكر، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

وروى موسى بن حزام^(٤) عن أبي بكر: (فَنِعْمًا هِيَ) بكسر النون وإسكان العين وتخفيف الميم.

وقرأ دمشقي، وكوفي غير قاسم وعاصم إلا الخزاز بفتح النون وكسر العين وتشديد الميم.

الباقون بكسر النون وإسكان العين وتشديد الميم.
وهكذا في النساء.

﴿وَتُكْفَرُ﴾ (٢٧١): بالتاء ورفع الراء: الجَحْدَرِيُّ، وعيسى بن شعيب عن أبي عمرو، وهو الاختيار لأن الصدقات هي المكفرة، يعني: المغطية.
الزَّعْفَرَانِيُّ كذلك إلا أنه جزم الراء.
أبو حيوة مثله غير أنه نصب الراء.

^(١) يعنى المنهال عن يعقوب، والله أعلم.

^(٢) يعنى عمر بن برزة عن الدورى عن اليزيدي عن أبى عمرو، وابن المنابري هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد، والله أعلم.

^(٣) موسى بن حزام، أبو عمران الترمذي، روى عن يحيى عن أبي بكر سماعا، والله أعلم.

وبالبياء: حفصٌ، وقتادةٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، ودمشقيٌّ غير ابنِ شاذان^(١).
الحسن بالياء غير أنه نصب الراء.
الباقون بالنون، وجزمَ راءه عبيدٌ عن ابنِ كَثِيرٍ، ومدنيٌّ غير أبي خلود عن نافعٍ، وأيوبٌ،
وكوفيٌّ غير عاصمٍ إلا أبا الحسن^(٢).
ابنُ حبيب عن الكسائي كذلك إلا أنه ضم الراء^(٣).
﴿يَحْسَبُهُمْ﴾ (٢٧٣): بفتح السين وبابه: دمشقيٌّ، وشبَلٌ في اختياره، والزَّعْفَرَانِيُّ، وعبدُ
الوارث، [و]الأصمعيُّ عن نافع، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وحمزةٌ غير ابنِ سَعْدَانَ وخلف^(٤)،
وسلامٌ، وعاصمٌ غير الأعشى وابنِ جبير وابنِ بشار وهبيرةٌ واختيارُ أبي بكر، والأعشى^(٥).
قال الرَّازِي: إلا النِّقَار^(٦)، ولم يستثن أبو الحسين الأعشى واستثنى شيبةٌ في النور.
وخير عبد الوارث عن أبي عمرو.
الباقون بكسر السين، وهو الاختيار لقول رسول الله ﷺ لَلْقَيْطِ بْنِ.....

(١) يعني الفضل بن شاذان عن الحلواني عن هشام، ولم أر من تابع المصنف عليه، والمشهور عن ابن عامر
من جميع رواياته بالياء ورفع الراء، والله أعلم.
(٢) يعني الكسائي في روايته عن أبي بكر عن عاصم، ورواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٣١٤،
(١/ ٩٥) عن أبي بحرية، وأسند المصنف اختيار أبي بحرية من طريقه كما تقدم، والله أعلم.
(٣) يعني عبد الرحيم بن حبيب في روايته عن الكسائي، كذا اقتصر المصنف على ذكره، وهي أيضا قراءة
الباقين من أهل مكة ومن أهل البصرة ممن لم يذكرهم، وعاصم إلا حفصا والكسائي عن أبي بكر، وأبي
خليد عن نافع، ولم يذكر المصنف أيضا ابن أبي عبله من أهل حمص، ورواه عنه ابن ظفر في المنهاج
(١/ ٩٠) بالنون وجزم الراء كقراءة نافع، ومفهوم كلام المصنف مما سبق أيضا أنها رواية الفضل بن
شاذان عن الحلواني عن هشام، والمشهور عن ابن عامر الياء والرفع كما تقدم، وكان على المصنف أن
ينص على ما ذكرناه بأن يقول: "الباقون برفع الراء"، ولأن في كلامه إبهام، والله أعلم.

(٤) يعني في اختياره، والله أعلم.

(٥) كذا وقع هاهنا بذكر الأعشى مكررا، وقد سبق أن استثناه، وربما يكون مراده الأعمش وتصحف على
الناسخ، وقد روى سبط الخياط في المبهج (١/ ٥٠٩) عن الأعمش الفتح في هذا الحرف إلا من رواية
الشنوبذى عنه، والجمهور عن الأعمش بالكسر، والله أعلم.

(٦) يعني عن الأعشى عن أبي بكر، والله أعلم.

صَبْرَةَ: "لَا تَحْسِبَنَّ أَنَا ذَبَحْنَاهَا لَكَ..."^(١) في حديث فيه طول، فذكر الكسر دون الفتح، وهي لغة قريش.

قرأ أبو أسمال: (الرَّبُّوا) بفتح الراء وضم الباء، وذكر الزَّعْفَرَانِيّ عنه (الرَّبِّا) بفتح الراء والباء.

الباقون بكسر الراء وفتح الباء وهو الاختيار لأنه أشهر.

﴿يُمَحِّقُ اللَّهُ الرَّبَّا وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ﴾ (٢٧٦): مشددان بضم الياء وفتح الميم وكسر الحاء وفتح الراء في ﴿وَيُرَبِّي﴾: ابن مِقْسَم.

الباقون خفيفتان، وهو الاختيار لأن الأصل كذلك والتشديد فرعٌ عليه، فالأخذ بالأصل أولى.

﴿لَا تَظْلُمُونَ﴾ (٢٧٩): بضم التاء، ﴿وَلَا تَظْلِمُونَ﴾: بفتحها على القلب: المفضل وأبان، وعتبة بن حماد وغزوان وأبو قرّة ومغيث عن نافع^(٢).

الباقون بعكسه، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأِنْ تُبْتُمْ﴾، ابتداءً بالفاعلين. (ذَا عُسْرَةٍ) (٢٨٠): بألف: ابن أبي عبلة.

الباقون ﴿ذُو عُسْرَةٍ﴾، وهو الاختيار لأنه اسم ﴿كَانَ﴾، معناه: وإن حدث. ﴿فَنَظَرَةٌ﴾: بإسكان الظاء: أبو بشر، وابن مِقْسَم.

الباقون ﴿فَنَظَرَةٌ﴾ بكسر الظاء وهو الاختيار لأن الإشباع فيه أحسن. معاذ^(٣) بن عبد الله عن الحسن (نَاظِرَةٌ) بالألف.

^(١) أخرجه أحمد في مسنده: (١٦٣٨٢)، (١٦٣٨٤) عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: أتيت النبي ﷺ فذبح لنا شاة، وقال: "لا تحسبن - ولم يقل: لا تحسبن - أنا إنما ذبحناها لك..." وفيه ذكر المبالغة في الاستشاق المشهور من حديثه رضى الله عنه، والله أعلم.

^(٢) يعنى: مغيث بن بديل يروى عن خارجة بن مصعب بن نافع وعن أبي عمرو، ولم يسند المصنف طريقه عنهما في هذا الكتاب، وأبو قرّة هو موسى بن طارق عن نافع، وغزوان هو ابن القاسم عن يونس عن ورش عن نافع، والله أعلم.

^(٣) كذا بدا لي اسمه بالأصل، ولم يظهر لي من هو، ولم أر في الرواة الذين أسند المصنف رواياتهم عن الحسن من يحتمل أن يكون هو المراد، وقد نسب هذه القراءة إلى عطاء بن أبي رباح أبو الفتح ابن جنى في المحتسب (١/٤٣)، والنحاس في معانى القرآن (١/٣١١)، والمشهور عن الحسن (فَنَظَرَةٌ) بإسكان الظاء كالذى رواه المصنف عن ابن أبي عبلة، والله أعلم.

﴿مَيْسِرَةٌ﴾: بضم السين: نافعٌ غير اختيار صاحبيه، وابنُ مُحَيِّصِن طريق الزَّعْفَرَانِيّ، ومجاهدٌ، وَحَمِيدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ.
وقرأ شيبه، وزيدُ بن أخي يَعْقُوب طريق الجُرَيْرِيّ^(١) ﴿مَيْسِرَهُ﴾ بضم السين وكسر الراء والهاء.

الباقون ﴿مَيْسِرَةٌ﴾: بفتح السين وبالتاء في الوصل، وهو الاختيار لأنه أشهر اللغات. ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾: خفيف: عاصمٌ، وابنُ زُرَيْبٍ - في قول الخَزَاعِيّ -، وعبدُ الوارث في قول المادرائي^(٢)، وابنُ عقيل في قول الرَّازِيّ، وعصمةٌ وعبدُ الوهاب الخفاف كلهم عن أبي عمرو.

الباقون ﴿تَصَدَّقُوا﴾: مشدد، وهو الاختيار لأن معناه: تتصدقوا، فقلبت التاء صاداً وأدغمت في الصاد.

وقرأ ابنُ أبي عبلة (تَصَدَّقُوا) من الصدق.

﴿فَتَذَكَّرُ﴾ (٢٨٢): بضم الراء: الجعفيُّ عن أبي بكر، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، وأبو زيد عن المفضل، والأَعْمَشُ، والهمداني.

ياسكان الذال خفيف وفتح الراء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غير أيوب، وقُتَيْبَةُ غير الوليد والأصم^(٣)، الباقون: ﴿فَتَذَكَّرُ﴾ بالتشديد وفتح الراء، وهو الاختيار لأنه يقال: ذَكَرَهُ بالأمر، إذا نسيه وهو أفشى من: أذَكَرَهُ، لأن أذَكَرَهُ قيل: معناه جعله ذَكَراً، ولا تجعل المرأة

^(١) هو أحمد بن الحسين أبو بكر الجُرَيْرِيّ أو الحَرِيرِيّ، وتقدم الاختلاف في نسبه في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

^(٢) هو أبو الحسين أحمد بن محمد شيخ المصنف، وابن زُرَيْبٍ هو إبراهيم عن حمزة، وابن عقيل هو عبيد عن أبي عمرو، وعبد الوهاب هو ابن عطاء الخفاف، وتصحف في الأصل إلى: "عبد الوهاب والخفاف"، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن قتيبة بالتخفيف من غير طريق الوليد والأصم، والصحيح من طريقهما أيضاً التخفيف، كذا رواه من طريقهما أبو عمرو الداني في جامع البيان (٢/ ٩٤٢)، وأبو الكرم في المصباح (٢/ ٦٠٧)، وابن سوار في المستنير (١/ ٢٣١)، وأبو العز في كفايته (١/ ٢٠٩)، وأبو العلاء في غاية الاختصار (٢/ ٤٤٢)، وغيرهم، وأحسبه انقلب على المصنف من قول الخزاعي في المنتهى ١/ ٣١٦، (٢/ ٩٥): "ساكنة الذال: قتيبة طريق الوليد والأصم"، قال الخزاعي: "وهو نص في أصل قتيبة" يعني: كتابه، والله أعلم.

المرأة في الشهادة رجلاً، بل تُدَكَّرُهَا إِذَا نَسِيَتْ، فأقيمتا مع رجل في الأموال مقام رجل، والنصب على أنه عطف على ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾^(١).

وقرأ الحسن ومجاهد، وأبو حيوه: (فَتُذَكَّرُ): خفيفٌ، مرفوع الراء. روى^(٢) أبو خليل وابن المنابري عن نافع، وابن مكرم^(٣) وهارون عن أبي عمرو (فَتُذَكِّرُ) بالألف.

﴿تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ (٢٨٢): نصبٌ: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ كَيْسَةَ والأزرقُ عن حَمَزَةَ، وعاصِمٌ غير إسحاق عن أبي بكر، الباقون بالرفع، وهو الاختيار لأن معناه: تقع تجارة. وقرأ الحسن: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ تِجَارَةً﴾: بالياء والرفع. وافقه ابن مقسم في الياء.

روى الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ: ﴿لَا يَضَارُّ﴾: بكسر الراء. ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ (٢٨٣)^(٤): أى صحيفة: مجاهدٌ. (كُتَابًا)، على الجمع: ابن مقسم، وابن حنبل.

الباقون: ﴿كَاتِبًا﴾، وهو الاختيار يريد به جنس الكُتَاب، أى: من يكتب كتابًا بين المتبايعين، فليدفع المشتري رهناً ليتسلم المبيع.

﴿فَرُهْنٌ﴾ (٢٨٣): بضم الراء والهاء: مكِّيٌّ، وأبو عمرو، والمنهال، والزَّعْفَرَانِيُّ، ومسعود بن صالح، وأبو حيوه. غير أن عبد الوارث، وابن معاذ، والزهراني، ومحبوبًا [كلهم عن أبي عمرو]^(٥)،

(١) يعنى واختار النصب على الرفع لهذا السبب، والله أعلم.

(٢) في الأصل: "رويم أبو خليل"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، ولأن أبا خليل اسمه عتبة بن حماد، نعم يحتمل أن يكون مراده رويم بن يزيد عن سليم عن حمزة، غير أنه لم يقع معطوفاً على أبي خليل، كما أنه أسند طريق رويم من طريق أبي الفضل الخزاعي ولم أر الخزاعي رواه عنه هكذا، ولم يذكر المصنف حركة الراء في هذه القراءة فيحتمل الرفع والنصب، والله أعلم.

(٣) هو السرى بن مكرم عن أبي أيوب عن اليزيدى، والله أعلم.

(٤) كذا هي في الأصل: ﴿كَاتِبًا﴾ على قراءة الجماعة، ومراد المصنف: (كِتَابًا)، أى صحيفة، والله أعلم.

(٥) ما بين المعكوفتين وقع في الأصل بعد قول المصنف: "عن قتادة، وهو غلط من الناسخ، ورواية سعيد بن أبي الحسن البصرى عن أخيه وعمرو بن عبيد عنه ليست مسندة في هذا الكتاب، وكذا رواية ابن أبي عروبة عن قتادة، والصحيح عن زائدة بن قدامة عن الأعمش ﴿فَرِهَانٌ﴾ قراءة الجماعة.

وابن قدامة، وسعيد بن أبي الحسن عن أخيه، وعمرو بن عبيد، وسعيد بن عروبة عن قتادة، وأبا حاتم عن ابن كثير بإسكان الهاء، وهو الاختيار للخفة.
الباقون ﴿فَرِهَانٌ﴾ بالألف.

﴿أَثَمٌ﴾ (٢٨٣): مشدد، على الفعل^(١)، ﴿قَلْبُهُ﴾: نصب: ابن أبي عيلة.

الباقون ﴿أَثَمٌ﴾ منون ﴿قَلْبُهُ﴾ رفع، وهو الاختيار لأن ﴿قَلْبُهُ﴾ نعتٌ لـ ﴿أَثَمٌ﴾.
﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ (٢٨٤): بالنصب: الزعفراني وابن أبي يزيد عن ابن محيصن، وأبو حيوة، وحميد.

وقرأ أبو جعفر، وشيبة، وطلحة، وابن مِقْسَم، وابن صبيح، وعاصم، والعبسي، وابن سعدان، وشامي غير أبي بشر، وبصري غير أبي عمرو وأيوب بالرفع، وهو الاختيار لأن جواب الشرط مضى في قوله: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾،
الباقون بالجزم.

﴿كِتَابِهِ﴾ (٢٨٥): بالألف على التوحيد: طلحة، والأعمش، والكسائي، وابن مِقْسَم، وحمزة غير ابن سعدان.

الباقون على الجمع وهو الاختيار لقوله: ﴿وَرُسُلِهِ﴾.

زاد ابن مِقْسَم: ﴿كِتَابِهِ﴾: في جميع القرآن.

وبجمعه في التحريم: حفص وأبان، وبصري غير أيوب، والأصمعي وخارجة عن نافع.
وبجمعه في الأنبياء: كوفي غير أبي بكر وأحمد وأبان وقاسم والمفضل.

﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ (٢٨٤): بالياء: يعقوب غير الجري، والجحدري، ومغيث عن خارجة ومسعود الجرمي^(٢) كلاهما عن أبي عمرو.

الباقون ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾: بالنون، وهو الاختيار للعظمة.



^(١) يعني همزة قطع مفتوحة ولا مد بعدها، وفتح الشاء وتشديد الميم مفتوحة، وهكذا رواها ابن ظفر السمعاني في المنهاج (٢/٩٠) عن ابن أبي عيلة، والله أعلم.

^(٢) كذا نسبه المصنف، وأحسبه على الترخيم، وهو أبو العباس أحمد بن مسعود الجرمي يروي عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو، والله أعلم.

آل عمران

﴿سَيُغْلِبُونَ وَيُحْشِرُونَ﴾ (١٢): بالياء: مِقْسَمٌ، وَطَلْحَةُ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْرَةُ غير ابنِ سَعْدَانَ، وَالْكَسَائِيُّ غير قاسمٍ.
عباسٌ مخيرٌ .

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ .
﴿فِتْنَةٌ تُقَاتِلُ﴾، ﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ (١٣): نصب: ابن أبي عبله
وبالجر: حميدٌ، ومجاهدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وميمونةٌ والأنطاكيُّ عن أبي جعفر،
وهو الاختيار لقوله: ﴿فِي فِتْنَيْنِ﴾ .
الباقون بالرفع.

﴿تُرُونَهُمْ﴾ (١٣): بالتاء وضمها على ما لم يسم فاعله: طَلْحَةُ في غير رواية الفياض.
الباقون على تسمية الفاعل .
بالتاء وفتحها: بصريُّ غير أبي عمرو، ومدنيُّ، ومجاهدٌ، وَحَمِيدٌ، وهو الاختيار لقوله:
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ .

الباقون بالياء وفتحها.
﴿جَنَاتٍ﴾ (١٥): بكسر في موضع نصب: القورسيُّ عن أبي جعفر، والأصمعيُّ وأبو
خليد وأبو قرّة ومغيث عن نافع.
الباقون بالرفع، وهو الاختيار مرتفع فاعلا من قوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(١).
﴿رِضْوَانٌ﴾: بضم الراء في جميع القرآن إلا في المائة في قوله: ﴿رِضْوَانُهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾:
أبو بكر وأبانُ

(١) عباس بن الفضل عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٢) كذا قال المصنف، وأحسبه يريد الابتداء، وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٢/٩): "فأمّا قوله: ﴿قُلْ
أَنْبِئْكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَاتٌ﴾: فإن جعلت اللام متعلقة (بأوتبئكم)، جاز الجرّ في
جنات على البدل من خير، وإن جعلته صفة لخير لأنه نكرة جاز الجرّ في جنات أيضا، وإن جعلتها متعلقة
بمحذوف لم يجز الجرّ في جنات، وصار مرتفعا بالابتداء أو بالظرف، ولم يجز غير ذلك، لأن اللام حيثئذ
لا بد لها من شيء تكون خبرا عنه من قوله ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، وانظر أيضا إعراب القرآن للباقولي
(٢/٤١١)، ومنه يعلم أيضا أن قول المصنف على قراءة الكسر: "في موضع نصب" لا يصح، والصواب
أنها مجرورة على تلك القراءة، والله أعلم.

والمفضل - في قول الزيات^(١) - .

زاد في المائدة أبو الحسن، والأعشى^(٢)، والبرجمي، وشعيب - طريق نفطويه -، وهماذ - طريق الواسطي - .

الباقون بكسر الراء، وهو الاختيار لأن أصله رضي، والكسر لغة قريش، والواو مفتوحة قبلها كسرة فقلبت ياء.

(فِيمَا بِالْقِسْطِ) (١٨): بغير ألف مشددة: أبو حنيفة.

الباقون بالألف، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة والمصحف.

﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾ (٢١): بالألف: الزيات، والأعمش، وابن مقسم، وأبو خالد، والأصم عن قتيبة في قول أبي الحسين، والثغري والقرشي^(٣) في قول الرازي، ونصير طريق ابن أبي نصر، [و] الأدمي عن ابن عيسى، والعصار والقصار وابن صالح القزويني عن نصير^(٤).

^(١) كذا وقع هاهنا، والزيات هو عبد الجليل بن محمد أبو القاسم، لا يعرف له رواية عن المذكورين، إنما يعرف في رواية حفص، وأحسب مراد المصنف: "في قول الرازي"، فتصحفت على الناسخ، وأما المفضل فصم الراء مشهور عنه إلا موضع المائدة، وأما أبان بن يزيد فالمشهور عنه الكسر، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: أبو الحسين والأعشى، والصواب ما أثبتنا، وأبو الحسن هو الكسائي، يعنى: في روايته عن أبي بكر، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١/ ٣٢٣، (١/ ٩٧)، واستعار المصنف لفظه هاهنا، غير أن الخزاعي زاد ابن جبير أيضاً، ولم يذكره المصنف، والله أعلم.

^(٣) كذا نسبه المصنف، وأحسب مراده يحيى بن آدم بن سليمان القرشي صاحب أبي بكر بن عياش، ولم يسند المصنف روايته عن الكسائي، وروايته عنه عند أبي معشر في سوق العروس لكن من غير طريق أبي الفضل الرازي، والثغري هو أحمد بن جبير، وكذلك لم يسند روايته عن الكسائي من طريق أبي الفضل الرازي، وقد رواه عن ابن جبير هكذا أيضاً من طريق أبي الفضل الرازي أبو معشر في سوق العروس (١/ ١٨٤)، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف، والعصار والقصار رجل واحد وهو أبو الحسين أحمد بن مالك يروى القراءة عن الأزرق الجمال عن ابن أبي نصر عن نصير، ولعل مراد المصنف: القطان والقصار، والقطان هو علي بن إبراهيم يروى القراءة أيضاً عن الأزرق الجمال عن ابن أبي نصر المذكور، وقد قرن المصنف طريقهما في كتاب الأسانيد، وكذلك علي بن أحمد بن صالح القزويني، وأحسب أن في السياق تقديماً وتأخيراً، وأن مراده: "ونصير طريق الأدمي عن ابن عيسى، والقطان والقصار وابن صالح القزويني ثلاثهم عن ابن أبي نصر عن نصير"، وقد أسند المصنف طريق هؤلاء الثلاثة من طريق أبي الفضل الخزاعي، وأطلق الخزاعي الخلاف عن ابن أبي نصر عن نصير في كتاب المنتهى ١/ ٣٢٤، (٢/ ٩٧)، فيحتمل أن يكون

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّيِّينَ﴾ .

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٢٨): برفع الذال على النفي: الأصمعي عن نافع.

الباقون بكسر الذال وهو الاختيار اتباعاً للجماعة، ولأن النهي أولى. ﴿تَقِيَّةٌ﴾ (٢٨): على وزن بقيّة: ابنُ أبي عبلة، والمفضل، وعبيدُ بن نعيم عن أبي بكر عن عاصم، وعمرُ بن ميسرة عن الكسائي^(١)، وابنُ صبيح، وابنُ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غيرُ أبي عمرو والرّعْرَائي^(٢).

الباقون ﴿تُقَاةٌ﴾، وهو الاختيار لقوله: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ .

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ (٢٩): نصبٌ: نعيمُ بن ميسرة عن أبي عمرو.

الباقون برفع الميم، وهو الاختيار على الاستئناف لأنه أولى من الصرف. ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ (٣٤): بفتح الذال: العُمَريُّ في قول المَلنجي، وفي قول الآخرين في سبجان فقط^(٣).

الباقون بالرفع^(٤)، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة، ولأنه أشهر.

ورفع التاء الشيزري عن أبي جعفر.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار على البدل.

﴿بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ (٣٤): نصبٌ: ابنُ أبي عبلة.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار على المبتدأ.

الخزاعي فصل كيفية الخلاف فيه عن ابن أبي نصر حين حدث به عبد الله بن شبيب شيخ المصنف، والذي قرأ المصنف عليه رواية نصير من هذه الطرق المذكورة، والله أعلم.

^(١) يعني عمر بن نعيم بن ميسرة، ولم يسند المصنف روايته عن الكسائي في هذا الكتاب، وهي أيضاً عند أبي معشر في جامعه، والله أعلم.

^(٢) قلت: قد استثنى أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٣٢٥، (٢/ ٩٧) من أهل البصرة أيوب بن المتوكل، فقال: "بصري غير أبوي عمرو" يعني أبا عمرو بن العلاء وأبا عمرو أيوب بن المتوكل، وكذا رواه عنه أبو معشر في سوق العروس (١/ ١٨٤)، وقد أسند المصنف اختيار أيوب من طريق الخزاعي وغيره، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿لَأُحْتَكِنَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾ من سورة الإسراء، والملنجي هو أحمد بن محمد بن الحسين بن يزيد شيخ المصنف، والله أعلم.

^(٤) يعني بضم الذال، والله أعلم.

﴿وَصَعْتُ﴾: بضم التاء وإسكان العين: الزَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ، وطَلْحَةُ، والهمْدَانِيُّ، وَيَعْقُوبُ، ودمشقيُّ، وعاصِمٌ غير حفصٍ، والثغريُّ في قول الرّازيِّ.

الباقون بفتح العين وإسكان التاء، وهو الاختيار؛ لأنها لما قالت: ﴿وَصَعْتُهَا أَنثَى﴾، ثم دعت لها فالأولى أن يجاب بقوله: ﴿وَصَعْتُ﴾.

﴿فَتَقَبَّلَهَا﴾ (٣٧): ساكنة اللام، ﴿رَبَّهَا﴾: نصب، ﴿وَأَنْبَتَهَا﴾: بكسر الباء وإسكان التاء على الدعاء: مجاهدٌ.

الباقون على الخبر، وهو الاختيار لقوله: ﴿كَفَّلَهَا﴾، فيعطف الخبر. ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ (٣٧): مشدد: الحسنُ، وابنُ الصقر^(١) عن أيوب، وابنُ مِقْسَمٍ، وأهل الكوفة غير قاسم وابنِ سعدان، الباقون خفيف.

وَكَسَرَ فَأَءَهَا أَبُو السَّمَّالِ.

والاختيار التخفيف مع فتح الفاء لقوله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ (٤٤).

﴿فَنَادَاهُ﴾ (٣٩): بالألف: كوفيٌّ غير عاصِمٍ وابنِ سَعْدَانَ والهمْدَانِيَّ وطَلْحَةَ في غير رواية الفياض، وابنُ مِقْسَمٍ.

وفخمه^(٢) قاسمٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ لأنه قيل في التفسير: إن الذي ناداه جبريل عليه السلام، ولأن الملائكة جمع وليس بتأنيث حقيقي، فإذا احتمل التذكير كان أولى، كيف وقد قال في قصة مريم ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾.

قال النَّقَّاشُ: المَبْشُرُ لزكريا يحيى، ومريمٌ بعيسى جبريلُ، دلَّ هذا القول على التذكير، وقال: ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ تفخيماً لجبريل، كما قال: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾، فسمى جبريل وميكائيل وإن كانا من الملائكة تعظيماً لهما بعد إذ أدخلهما في جملة الملائكة، هكذا هاهنا.

الباقون بالتاء.

﴿يُبَشِّرُكَ﴾ (٣٩، ٤٥): بضم الياء وكسر الشين، خفيفٌ: حميد.

^(١) هو أبو العباس فهد بن الصقر عن أيوب بن المتوكل، والله أعلم.

^(٢) يعني قرأه بالفتح، وأماله الباقون ممن قرأه على هذا النحو، والتفخيم يطلق في باب الإمالة ويراد به الفتح، ولا مشاحة في الاصطلاح، والله أعلم.

الأعمش، والكسائي، وطلحة إلا الفياض، وحمزة غير ابن سعدان بفتح الياء وإسكان الباء وضم الشين، وهكذا في سبحان والكهف وعسق.

زاد الزيات في براءة، والحجر، ومريم موضعان.

وافق مكّي غير ابن مقسم، وأبو عمرو في عسق.

الباقون مشدد، وهو الاختيار لقوله: «أَبَشَّرْتُ مَوْنِي»، و«تَبَشَّرُونَ»، و«بَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقٍ»، و«إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ».

«يَكْفُلُ» (٤٤): بفتح الفاء: ابن المنابري عن نافع، والمرّي عن ابن كثير^(١).

الباقون بضم الفاء، وهو الاختيار لأنه أشهر.

وكسر فاءها أحمد بن موسى اللؤلؤي عن أبي عمرو.

«وَيَعْلَمُهُ» (٤٨): بالياء: مدني، ومجاهد، وعاصم، وقاسم، وابن مقسم، وبصري غير

أبي عمرو وأبي السّمّال، وهو الاختيار لقوله: «كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ»، وقوله: «إِذَا قَضَى أَمْرًا».

الباقون بالنون.

«فَتَكُونُ طَائِرًا» (٤٩): بالتاء: المفضل طريق الأصبهانيين^(٢)، والأعمش في غير رواية

جرير، وطلحة.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لأن الطير جنس ومذكر اللفظ.

«تَذَخَّرُونَ» (٤٩): بالذال الساكنة وفتح الخاء خفيف: إبراهيم الزهري عن أبي جعفر،

ومجاهد، وأبان بن تغلب^(٣)،

(١) يعني محمد بن صالح المري عن شبيل عن ابن كثير، وابن المنابري هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد، والله أعلم.

(٢) هو طريق عبد الله بن سليمان بن محمد بن عثمان الرقي عن جبلة عن المفضل، وقول المصنف في عبد الله بن سليمان: الأصبهاني وهم منه كما بينه ابن الجزري في الطبقات، وقد ذكرناه من قبل، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف، ولم يظهر لي مراده بإبراهيم الزهري المذكور، ولم يسند قراءة أبي جعفر من طريقه، وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (١/ ١٦٠): "وقرأ مجاهد والزهري وأيوب السخيتاني (وما تذخرون) بالذال معجمة مخففاً"، ومراد أبي جعفر النحاس بالزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الإمام المشهور، كذلك لم أر من تابع المصنف عليه عن أبان بن تغلب، وهذه القراءة هي الأصل في هذا الفعل خلافاً لقول المصنف فيه، وانظر الموضوع المذكور من إعراب القرآن للنحاس، والله أعلم.

الباقون بالبدال وفتحها وكسر الحاء مشدد، وهو الاختيار، إذ أصله تدخرون تفتعلون من الادخار.

﴿بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (٥٠): على تسمية الفاعل، وهو الاختيار، قرأ به جماعة من السلف وهو قراءة أبي حيوة عن ابن قطيب^(١)، يعني: أن الله هو الْمُحَرَّم.

الباقون بضم الحاء على ما لم يسم فاعله.

﴿فَيُؤْفِقُهُمْ﴾ (٥٧): بالياء: الحسن، وفتادة، ورؤيس وابن حسان والضريز عن يعقوب، وحفص وأبان عن عاصم، الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿ذَلِكَ تَتْلُوهُ﴾، وقبله ﴿فَاعَذِّبُهُمْ﴾.

﴿إِلَى كَلِمَةٍ﴾ (٦٤): بإسكان اللام وفتح الكاف: أبان بن تغلب، وبكسر الكاف وإسكان اللام.

الباقون بفتح الكاف وكسر اللام، وهو الاختيار لأنه أشهر.

﴿أَنْزَلْتُ﴾ (٦٥): بفتح الهمزة وضم التاء، ﴿التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾: منصوبان: وهو الاختيار كقراءة اليماني وغيره، إذ المُنزَل على الحقيقة هو الله تبارك وتعالى.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ (٦٨): نصب: أبو السَّمَّال.

الباقون رفع وهو الاختيار معطوف على قوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾.

﴿دِمَّتْ﴾ في جميع القرآن^(٢) بكسر الدال: أحمد.

وافق طَلْحَةَ إلا في المائدة ﴿مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾.

الباقون بالضم، وهو الاختيار من دام يدوم، وهو الأشهر.

﴿يَلُونُ﴾ (٧٨)^(٣): بواو واحد وضم اللام: مجاهد، وحميد.

^(١) يعني يزيد بن قطيب القارئ، والقراءة المذكورة بفتح الحاء والراء هكذا: ﴿حَرَّمَ﴾، يعني حَرَّمَ الله عليكم، والله أعلم.

^(٢) وهو في أربعة مواضع: هاهنا: ﴿ما دمت عليه قائما﴾، وموضعان في المائدة، أولهما المذكور، وثانيهما ﴿ما دمت حرمًا﴾، والرابع في مريم: ﴿ما دمت حيا﴾، والله أعلم.

^(٣) يعني من قوله تعالى: ﴿يَلُونُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾، والله أعلم.

وروى القورسبي، وميمونة، والعُمريُّ عن أبي جعفر، وابنُ جَماز عن شيبَةَ، وابنُ المنابري وأبو قرّة وخارجة عن نافع: ﴿يَلُوتُونَ﴾ مشدد بضم الياء وفتح اللام. زاد الطيرائي، وأبو الحسين عن العُمريِّ ﴿وَلَا تُلَوُونَ﴾^(١)، أبو الحسين عن الهاشمي كذلك^(٢).

الباقون بفتح الياء وإسكان اللام، وهو الاختيار لأنه أشهر. ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ (٧٩): رفعٌ: محبوبٌ والتنوريُّ^(٣) عن أبي عمرو، وعبيدٌ عن ابنِ كثيرٍ، والمنابريُّ والأصمعيُّ عن نافع والأنطاكيِّ والمَسْجِدِيِّ عن قُتَيْبَةَ عن أبي جعفر. الباقون نصب، وهو الاختيار، نسقُ قوله: ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾^(٤). ﴿تَعَلَّمُونَ﴾ (٧٩): بفتح التاء وتشديد اللام: مجاهدٌ طريق حميدٍ، والحسنُ طريق عبادٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والعَبْسِيُّ عن أبي عمرو.

وقرأ سماويُّ^(٥)، وابنُ مِقْسَمٍ بضم التاء وتشديد اللام. الباقون بفتح التاء خفيف، وهو الاختيار لقوله: ﴿تَدْرُسُونَ﴾. قرأ أبو حيوة: ﴿تَدْرُسُونَ﴾ بكسر الراء مشدد.

الباقون بضم الراء خفيف من درس يدرس وهو الاختيار لموافقة القراء. ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ (٨٠): نصب: الهمدانيُّ، وأحمدُ، وشاميُّ، ويعقوبُ، وسهلٌ، وأبو السَّمَالِ، والجحدريُّ، والحسنُ، ومحبوبٌ عن ابنِ كثيرٍ، والمنقريُّ عن أبي عمرو، وحمزةٌ غير ابنِ سعدان، والأعمشُ، وطلحةٌ في رواية الفياض، وعاصمٌ غير الأعشى والبرجميُّ^(٦). الباقون برفع الراء، وهو الاختيار على الاستئناف موافق لقوله: ﴿أَيُّكُمْ بِالْكَفْرِ﴾.

(١) يعنى من قوله تعالى ﴿ولا تلون على أحد﴾ في هذه السورة أيضا، وكذلك رواه عنه الخزاعي في المنتهى، والله أعلم.

(٢) يعنى عن ابن جَماز، كذا رواه المصنف، وتابعه عليه أبو معشر في سوق العروس (١٨٦ / ١)، وسائر الرواة عنه كالجماعة، ولم يذكره ابن الجزرى في النشر، والله أعلم.

(٣) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري، والمنابري هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد، والله أعلم.

(٤) يعنى عطف نسق، والله أعلم.

(٥) يعنى أهل الكوفة وأهل الشام، والله أعلم.

(٦) في الأصل: الأعمش، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

﴿لِمَا﴾ (٨١): بكسر اللام: الخزاز^(١)، والزِّيَّاتُ، وطلَّحَهُ، والأَعْمَشُ، والثَّغْرِيُّ في قول الرَّاظِيِّ.

الباقون بفتح اللام، وهو الاختيار على أنها لام التأكيد.
﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ (٨١): بالنون والألف: مدنيٌّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والجَحْدَرِيُّ، وهو الاختيار على التعظيم.

الباقون ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾: بناءين.
قوله: ﴿يَبْعُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ (٨٣): بالياء فيهما: حفصٌ، وأبانُ بن يزيد، وسلامٌ، ويعقوبٌ، وسهلٌ، والحسنٌ، ومجاهدٌ، وقتادةٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والعَبْسِيُّ.
وخيرٌ عباس في ﴿يُرْجَعُونَ﴾.
وافق أبو عمرو في ﴿يَبْعُونَ﴾، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى﴾، و﴿هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، وقال: ﴿وَلَهُ أَسْلَمٌ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾.

الباقون بالتاء فيهما.
﴿فَلَنْ تُقْبَلَ﴾ (٩١)^(٢) بالياء: ابن مِقْسَمٍ.
الباقون بالتاء، وهو الاختيار لجمع التوبة.
(آيَةٌ بَيِّنَةٌ) (٩٧)^(٣): على التوحيد: مجاهدٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو الحسن^(٤)، والشيزريُّ، وقُتَيْبَةُ عن أبي جعفر.

الباقون بألف فيهما على الجمع، لأن البيت فيه آيات كثيرة، وهو الاختيار.
(تبياضٌ وتسوادٌ وجوه) (١٠٦): بألف فيهما: قُتَيْبَةُ عن أبي جعفر، وإسماعيلُ عن ابن مَحْيِصِنٍ^(٥)، وعباسٌ عن الحسن.

(١) هو أحمد بن علي الخزاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم، والله أعلم.

(٢) يعني من قوله تعالى: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾، والله أعلم.

(٤) يعني الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، ولم أر من تابع المصنف عليه عنه، والله أعلم.

(٥) هو إسماعيل بن مسلم المكي: قال ابن الجزري: روى عن ابن محيصن حروفًا (غاية ٧٨٨)، ولم يسند المصنف قراءة ابن محيصن من طريقه، وإنما أسند روايته عن ابن كثير، غير أنه وهم في نسبه فقال فيه: إسماعيل بن خالد كما تقدم، والله أعلم.

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار لقوله: ﴿ اِبْيَضْتُ ﴾، و﴿ اَسْوَدْتُ ﴾ .
 ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ (١١٥): بالياء فيهما: ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ،
 والجَحْدَرِيُّ، وكوفي غير أبي بكر والمفضل، وإسحاق عن حَمَزَةَ، واليَزِيدِيُّ طريق أبي
 عُمَر والسُّوسِيَّ، وعباسٌ .
 ابنُ جَبِيرٍ مُخَيَّرٌ^(١) .

الباقون بالتاء فيهما.

والاختيار الياء لقوله: ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .

﴿ مَثَلُ مَا تُنْفِقُونَ ﴾ (١١٧): بالتاء: عباس في قول أبي الحسين .

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ (١٢٠): بكسر الضاد وإسكان الراء خفيف: مكِّي، ونافعٌ غير اختيار
 ورش، -والعجليُّ عن حَمَزَةَ في قول الرَّازِيِّ وهو خطأ، الإجماع على خلافه-، وبصريُّ غير
 الحسنِ وقَتَادَةَ والزَّعْفَرَانِيَّ .

الباقون ﴿ يَضُرُّكُمْ ﴾: بضم الضاد والراء مشدد، غير أن أبا زيد عن المفضل، وأبان،
 والزَّعْفَرَانِيَّ بفتح الراء مع التشديد .

والاختيار ضم الضاد والراء والتشديد لقوله في المائة: ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ ﴾ .
 ﴿ تَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ (١٢٠): بالتاء: الحسن، وسهلاً .

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ كَيْدُهُمْ ﴾ .

﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ (١٢٥): بكسر الواو: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ والشافعيُّ، وبصريُّ غير أيوب
 والبخاريُّ عن يعقوب، وعاصِمٌ إلا ابنُ زُرَّانٍ^(٢)، وطلحةٌ، والهمداني، وهو الاختيار لأن
 معناه: أنهم يعلمون الكفار، أي: يسمونهم بالطعن .

الباقون بفتح الواو .

^(١) عن اليزيدي عن أبي عمرو، والله أعلم .

^(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن زروان الخياط عن عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم، واستثنى
 المصنف أيوب بن المتوكل من أهل البصرة، ولم يستثنه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٣٣٢)، ومع
 أن المصنف أسند اختيار أيوب من طريق الخزاعي، والله أعلم .

﴿سَارِعُوا﴾ (١٣٣): بلا واو: دمشقي، مدني غير ميمونة والأنطاكي واختيار ورش.
 الباقون بالواو، وهو الاختيار معطوف على قوله: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ﴾.
 ﴿قُرْحٌ﴾ (١٤٠): بضم القاف في ثلاثة مواضع: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو بكر وأبان، والأعمش،
 وطلحة، والكسائي غير قاسم، وحمزة غير ابن سعدان.
 الباقون بفتح القاف، وهو الاختيار؛ لأنه يجمع الجراحة^(١)، والضم يختص بأحد
 المعنيين، فالجامع لمعنيين أولى مما يختص بمعنى واحد.
 ﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾: برفع الميم: عبد الوارث عن أبي عمرو، والقورسي عن أبي
 جعفر، وشبل عن ابن محيصن.
 وبكسر الميم: الحسن، وقتادة، والزعراني، وهارون عن أبي عمرو، والأنطاكي^(٢) عن
 أبي جعفر، [و] عن ابن كثير، - هو مجزوم غير أنه كُسرَ لالتقاء الساكنين -.
 الباقون بنصب الميم.

والاختيار الرفع على الاستئناف.

﴿يُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ (١٤٥): بالياء فيهما: ابنُ مِقْسَمٍ، والمفضل بن صدقة، والقورسي، وقتيبة
 عن أبي جعفر، وجريز عن الأعمش، والزعراني.
 زاد ابن مِقْسَمٍ، والأنطاكي، وقتيبة، ﴿وَسَيَجْزِي﴾ بالياء.
 الباقون بالنون فيها.

والاختيار الياء لقوله: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، ولقوله: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾.

﴿قَاتَلٌ﴾ (١٤٦): بألف: أبو جعفر، وشيبة، واختيار ورش، وابن مِقْسَمٍ، وأيوب،
 والحسن، والجحدري، وقتادة، والزعراني، وسماوي غير أبي بشر والمفضل، وهو
 الاختيار؛ لأنه لم يروى^(٣) أن نبياً قُتل في المعركة.

^(١) كذا وقع هاهنا، يعني يجمع الجراحة والنصب، ولعل ذكر النصب سقط من الناسخ، لأن قوله: يجمع
 يستلزم معطوفاً على الجراحة، والله أعلم.

^(٢) هو إبراهيم بن عبد الرزاق عن أبيه عن أحمد بن جبير عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر، وعن قنبل
 بإسناده عن ابن كثير، والله أعلم.

^(٣) كذا في الأصل بالياء، والصواب أن تكتب هكذا: "لم يروى"، بحذفها من الرسم، إلا على لغة قليلة، وما ذكره
 المصنف من التعليل لاختياره فيه نظر، لأن عود الضمير في ﴿قُتِلَ﴾ على أتباع النبي في الأظهر، والله أعلم.

الباقون بغير ألف.

﴿رَبِّيُونَ﴾: بضم الراء، و﴿وَهْنُوا﴾: بكسر الهاء: أبو السَّمَال.

الباقون بكسر الواو وفتح الهاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ﴾، و﴿حُجَّتُهُمْ﴾، و﴿جَوَابُ قَوْمِهِ﴾، وما أشبهه^(١): بالرفع: الرَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو بحرية، وابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ، والحسنُ، وقَتَادَةُ، وأبو حيوة، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ، وابنُ صَبِيحٍ.

وافق دمشقيُّ إلا الفضلُ، ومكيُّ، وحفصُ إلا أبا عمارَةَ، وأبانُ، والمفضلُ - طريق الأَصْفَهَانِيِّينَ رواية جيلة-، وإسحاقُ الأزرقُ عن حَمَزَةَ في قوله: ﴿فَتَنَّتُهُمْ﴾^(٢).

وافق [حجازيُّ]^(٣)، بصريُّ، وأبو بشر، وأبو بكر طريق أبي الحسن والبرجميِّ وابنِ حبيب في قوله: ﴿عاقِبَةٌ﴾ في الروم.

ونَصَبَ الجعفيُّ عن أبي بكر في الأنفال ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾، ورفَعَ ﴿إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَّةً﴾^(٤).

(١) يعنى ما جاء بعد كونٍ منفى، نحو ﴿ما كان حجَّتُهُمْ﴾ في الجاثية، و﴿ما كان جواب قومه﴾ في أربعة مواضع في الأعراف والنمل واثنان في العنكبوت، ونحو ذلك، وما رواه المصنف عن ابن محيصة وأبي بحرية وابن أبي عبلَةَ والحسن من الرفع في هذا الباب لم أجد من تابعه عليه عنهم، ولم يروه أبو الفضل الخزازي في المنتهى عن أبي بحرية مع أن المصنف أسند اختيار أبي بحرية من طريقه كما سبق، وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/ ٩٩٠): "وكلهم قرأ ﴿وما كان قولهم﴾ بالنصب إلا ما رواه عبيد بن نعيم وهارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ بالرفع، وكذلك روى عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر"، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى ﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ في سورة الأنعام، والفضل المذكور هو ابن شاذان عن الحلواني عن هشام، والله أعلم.

(٣) زيادة من المنتهى للخزازي، وقد استعار المصنف لفظه فيه، وسقط قوله: حجازي، ولا بد منها لأنها قراءتهم، وإن كان هذا الحرف ليس من هذا الباب لأن لفظ (كان) فيه لم يأت بعد نفي، وإن كان المصنف لم ينص عليه إلا أن مثل بالمنفى دون غيره، ويؤيد ما قلناه أنه قال بعد قليل: "زاد ابن مِقْسَمٍ، والرَّعْفَرَانِيُّ في الحشر (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا) رفع"، فلو كان أراد المثبت أيضا لدخل هذا الحرف في العموم المذكور، والله أعلم.

(٤) ذكر أبو الفتح ابن جنى في المحتسب (١/ ٢٧٨) هذه القراءة عن عاصم ونقل قول الأعمش لسفيان الثوري عن هذا الحرف: "وإن لَحَنَ عاصم تَلَحَّنُ أنت؟!"، قال أبو الفتح: لسنا ندفع أن جعل اسم كان

الباقون: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾: رفع، ﴿مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾: نصب.
 روى العباس عن أَبِي عَمْرٍو (مُكَاءً) منون من غير مد ولا همز - طريق الزَّعْفَرَانِيّ -:
 ضعيف^(١).

زاد ابن مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيّ في الحشر ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا﴾ رفع.
 والرفع للكل الاختيارُ تقدماً لاسم كان على خبرها مع ما أنه معرفة، وإن كان الثاني
 أيضاً معرفة فإنما يصير اسماً بالتقدير وهو أن يجعل الفعل مع (أن) بتقدير المصدر.
 الباقون بالنصب.

(فَأَتَابَهُمُ اللَّهُ): بالثاء والباء مكان ﴿فَاتَاهُمُ اللَّهُ﴾ (١٤٨): هارون^(٢) عن الْجَحْدَرِيّ.

الباقون ﴿فَاتَاهُمُ اللَّهُ﴾: من الإيتاء، وهو الإعطاء، وهو الاختيار.

﴿سَيْلِقِي﴾ (١٥١): بالياء: الزَّعْفَرَانِيّ وهو الاختيار لقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾.

الباقون بالنون.

﴿الرُّعْبَ﴾، و﴿السُّحْتَ﴾، و﴿عُقْبًا﴾، و﴿حُقْبًا﴾: بضم العين والسين والقاف: أبو
 جعفر، وشيبة، وابن مِقْسَمٍ، والكسائي، وبصري غير أيوب وأبي السَّمَالِ وأبي عَمْرٍو وإلا
 هارون والجعفي وعبداً.

وافق شامي إلا في ﴿السُّحْتَ﴾.

أبو عَمْرٍو، وأيوب، ومكي، وطلحة إلا في ﴿الرُّعْبَ﴾.

نكرة وخبرها معرفة قبيح، وإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيارُ
 الألفح الأعرب، ولكن من وراء ذلك ما ذكره، قال: "اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، .. وإذا
 كان كذلك جاز هنا الرفع في ﴿مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ جوازاً قريباً، حتى كأنه قال: وما كان صلواتهم عند البيت
 إلا المكاء والتصدية؛ أي: إلا هذا الجنس من الفعل"، ثم خرّج عليه قول حسان: كأن سبيته من بيت رأس
 ... يكون مزاجها عسل وماء، قال: "إنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين، فكانه قال:
 يكون مزاجها العسل والماء، فهذا تسهل هذه القراءة، ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه
 الأعمش على ما ظن" (اه) مختصراً، والله أعلم.

^(١) يعني: وهو ضعيف، وطريق الزعفراني عن عباس عن أبي عمرو ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) هو هارون بن موسى الأعور، والله أعلم.

ولم يُسَكَّن القاف في ﴿عُقْبًا﴾ إلا عاصمًا غير الجعفيّ وأبان والأزرق عن أبي بكر، وحمزة غير ابنِ سَعْدَانَ، والأعمش، وطلحة.

﴿السَّحْتِ﴾: بفتح السين وجزم الحاء: خارجه عن نافع.

وعليّ^(١) غير نهشليّ، وأبو جعفر، وشيبة، والزّعفرانيّ، وابنُ مِقْسَم: ﴿فَسُحْقًا﴾، وخير فيه أبو حمدون، وحمدون وحمدويه، وأبو عمر، ونصير، والشيزيّ، -وعمرى في قول أبي الحسين-، والاختيار ما عليه علي، لأنه أفخم وأشبع.

وثقل الفضل عن أبي جعفر، وابنُ مِقْسَم، ودمشقيّ، والزّعفرانيّ، وأحمد، وبصريّ غير أيوب وأبي عمرو -إلا عباسًا طريق أوقية وعبد الوارث ومحبوبًا وهارون والأصمعيّ- [﴿رُحْمًا﴾]^(٢)

باقي أصحاب عباس، والواقديّ، والجهضميّ، وعبيد عن أبي عمرو بالوجهين. الباكون بإسكان الحاء، الباكون من القراء^(٣).

﴿تَصْعَدُونَ وَلَا تَلْوُونَ﴾: بفتح التاء والعين: الحسن، وفتادة، والزّعفرانيّ، وحميد، ومجاهد، وابنُ مُحَيِّصِن طريق الزّعفرانيّ، وهو الاختيار؛ لأنه يقال: صعد إذا طلع العقبة، وأصعد: إذا نزل، والصعود في القصة مروى فكان أولى من الإصعاد.

روى ابنُ أبي يزيد عن ابن مُحَيِّصِن، والمريّ^(٤) والجنيد بن عمرو وابنُ عيينة عن ابن كثير ﴿يَصْعَدُونَ﴾، و﴿يَلْوُونَ﴾ بالياء والفتح فيهما طريق العراقي وغيره. الباكون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَدْعُوكُمْ﴾^(٥).

قرأ الأعمش (وبما أصابكم) (١٥٣): بالباء مكان اللام.

الباكون ﴿وَلَا مَا﴾، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾، ولموافقة المصحف.

(١) يعنى: ووافق علي وهو الكسائي، معطوف على ما يبق، يعنى قرءوه بالضم، والله أعلم.

(٢) ساقط من السياق، ويدل عليها ما بعدها، وقوله: ثقل يريد به الضم، وضده التخفيف، وهو الإسكان، والله أعلم.

(٣) كذا هاهنا، وهو عطف بيان، أو بدلٌ لدفع الالتباس، والله أعلم.

(٤) محمد بن صالح المرّي عن شبل عن ابن كثير، وابن عيينة هو سفيان الإمام المشهور، ورواية الجنيد عن ابن كثير ليست من طرق الكتاب، والله أعلم.

(٥) يعنى قوله تعالى: ﴿يدعوكم في أحراركم﴾، والله أعلم.

﴿أُمَّة﴾ (١٥٤): بإسكان الميم: القَطْعِيُّ^(١) عن ابنِ كَثِيرٍ، ومجاهدٌ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ، وهكذا في الأنفال.

الباقون بفتح الميم، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع وأشهر.

﴿تَغْشَى﴾ (١٥٤): بالتاء: زيدٌ، والحسنُ بنُ سفيان، وابنُ مسلمٍ عن يَعْقُوبَ - في قول الخُزَاعِيِّ -، وهو غلط لأنه غير موجود في قول أحد من الأئمة^(٢)، وحفصٌ طريق ابنِ الصَّلْتِ غير زُرْوَانَ وابنِ بشار^(٣) في قول الخُزَاعِيِّ أيضاً، والخطيبُ عن الأعشى، وابنُ أبي ليلى عن أبي بكر، والشَّدَائِيُّ عن شعيب عن يحيى - في قول أبي الحسين وهو صحيح، وافقه المَلَنَجِيُّ عليه^(٤)، وابنُ مِقْسَمٍ، وعن حفصٍ في قول المَلَنَجِيِّ، وحمزةٌ غير ابنِ

^(١) هو محمد بن يحيى بن مهران عن عبيد بن عجيل ومحبوب ونصر بن علي ثلاثتهم على إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير، والله أعلم.

^(٢) نص عليه الخزاعي في المنتهى (١/ ٣٣٤): "وزيد وغيره طريق البخاري"، والبخاري المذكور هو محمد بن إسحاق بن صالح يروي القراءة عن الحسن بن مسلم بن سفيان الضرير عن أبيه عن زيد وروح وغيرهما من أصحاب يعقوب عن يعقوب، ومنه يظهر أن ما هاهنا من قوله: "زيد والحسن بن سفيان وابن مسلم"، لا يصح العطف على هذا النحو، لأن الحسن بن سفيان هو عينه ابن مسلم، كما أنه يروي عن زيد فكيف يعطف عليه والمصنف يكثر من نحو هذا وسبق التنبيه عليه، وصواب العبارة هو ما قدمناه من قول الخزاعي، وهو كما قال المصنف من انفراد الخزاعي به عن زيد، والله أعلم.

^(٣) ابن زروان هو محمد بن عبد الرحمن ابن زروان قرأ عليه ابن الصلت وهو ابن شنبوذ، وقرأ هو على عمرو بن الصباح على حفص، وقد أسند المصنف عدة طرق عن حفص من طريق ابن شنبوذ، وقول المصنف: ابن الصلت طريق ابن زروان مع أنه هو قرأ على ابن زروان لا إشكال فيه عند المتقدمين، خلافاً لما استقر عليه اصطلاح المتأخرين، وأما ابن بشار فهو القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي يروي عن عمه أحمد بن بشار عن ابن شاهی عن حفص، وليست طريقه عند المصنف من طريق ابن شنبوذ كما قد توهم عبارته، بل هو معطوفٌ عليه، وانظره في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف عن شعيب الصريفي عن يحيى بن آدم من طريق أبي الحسين الخبازي عن الشذائي، ومن قراءته على المَلَنَجِيِّ، والمشهور عن يحيى بن آدم من جميع طرقه بالياء، لكن روى عنه بالتاء من طرق قليلة أيضاً، فقال الداني في جامع البيان (٣/ ٩٩١): "قرأ حمزة والكسائي ﴿تغشى طائفة﴾ بالتاء، وكذلك روى محمد بن جنيد عن ابن أبي حماد، وعن الأعشى ويوسف بن يعقوب عن شعيب عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم، وكذلك روى عيَّاش بن محمد عن أبي عمر عن الكسائي عن أبي بكر، وعن أبي عمر عن أبي عمارة عن حفص عن عاصم وهو غلط من عيَّاش؛ لأن ابن فرح روى عن أبي عمر بالإسناد =

سَعْدَانَ، والكسائي غير قاسم، والأعمش، وطلحة، والهمداني، والأصمعي عن نافع، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَمَنَةً﴾.

الباقون بالياء.

﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ (١٥٤): بالرفع: طلحة، وابن مقسم، والعبيسي، وبصري غير أيوب، وابن

جبير عن ابن كثير.

الباقون نصب، وهو الاختيار تأكيد ﴿الْأَمْرِ﴾.

﴿كَبُرَزًا﴾ (١٥٤): بضم الباء وتشديد الراء: أبو حيوة على ما لم يسم فاعله.

الباقون خفيف على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿فِي يُؤْتِكُمْ﴾.

﴿كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتْلَ﴾ (١٥٤): على تسمية الفاعل: مضى.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿الْقِتَالُ﴾ (١٥٤): بألف: الشيزري والفليحي عن أبي جعفر، وابن زاذان عن أبي الحسن

عن حمزة^(١).

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾.

﴿غَزَى﴾ (١٥٦): خفيف: الحسن، وأبو حيوة.

الباقون مشدد وهو الاختيار؛ لأنه جمع غازي وهو أشهر.

﴿قَتَلُوا﴾ (١٥٦): بالتشديد: الحسن، وابن مقسم، وابن الجارود عن هشام، وهكذا في

جميع القرآن.

عن أبي بكر وحفص بالياء وهو الصواب، وكذلك روت الجماعة عن أبي بكر وعن يحيى وابن جامع عن ابن أبي حماد والشموني والتميمي وابن غالب عن الأعشى عنه، والعمل في روايته على الياء، ولم يذكره ابن الجزري رحمته مع أنه أسند طريق أبي الحسين الخبازي عن شعيب في النشر، وأما من طريق الشموني عن الأعشى عن أبي بكر فرواه عنه هكذا الخزاعي في المنتهى ١ / ٣٣٤، ورواه عنه أيضا أبو معشر في سوق العروس (٢ / ١٨٧) من طريق أبي علي الأهوازي، وما رواه المصنف أيضا عن حفص من الطرق المذكورة قد توبع عليه من طرق قليلة، والصحيح عن حفص وأبي بكر ما قرره أبو عمرو الداني فيما تقدم ذكره، وهو الذي عليه العمل، والله أعلم.

^(١) ابن زاذان هو محمد بن محمد بن فيروز بإسناده إلى أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي عن حمزة، ولم يسند طريقه عن الكسائي عن حمزة في هذا الكتاب، والله أعلم.

الباقون بالتخفيف، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿مَا مَاتُوا﴾ .
 ﴿يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (١٥٦): بالياء: مكِّي غير اختيار شِبْل، والزَّعْفَرَانِي، وعباس، وحمزة
 غير ابن سعدان، والكسائي غير قاسم والأزرق عن نصير، والأعمش، وطلحة في غير رواية
 الفياض، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ .

الباقون بالتاء.
 ﴿مِتَّ﴾: بكسر الميم^(١): نافع، وحمزة، والأعمش، وطلحة، والكسائي، والهمداني،
 وأبو حنيفة، وأحمد.
 وافق حفص إلا هاهنا.

الباقون بالضم، وهو الاختيار؛ لأن مستقبله يموت.
 ﴿يَجْمَعُونَ﴾ (١٥٧): بالياء: مجاهد، والحسن، وحفص، والمفضل بن صدقة عن
 عاصم، وابن سعدان عن يزيد،

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿قُتِلْتُمْ﴾، وهكذا ﴿تُحْشَرُونَ﴾ .
 ﴿أَنْ يَغْلَّ﴾ (١٦١): بفتح الياء وضم الغين: مكِّي، وأبو عمرو، والجحدري، والعقيلي،
 وعاصم إلا المفضل الضبي^(٢) والجمال عن أبي بكر، والشيزري عن علي، والبخاري عن
 يعقوب، وقاسم، ومحمد، والأعمش، والزَّعْفَرَانِي، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ
 يَغْلُ﴾ .

الباقون بضم الياء وفتح الغين.
 ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ (١٦٩): بالياء: هشام، وأبو إسماعيل^(٣) عن ابن ذكوان.

(١) يعنى حيث ورد هذا اللفظ في جميع القرآن، والله أعلم.
 (٢) في الأصل: المفضل والضبي، وهو تصحيفٌ فهما واحدٌ، وأراد المصنف الاحتراز عن المفضل بن صدقة
 لأنه ذكره في الترجمة السابقة، مع أنه لم يسند طريق المفضل بن صدقة عن عاصم في هذا الكتاب، كما سبق
 أن قدمناه، والجمال المذكور هو الحسن بن العباس، وطريقه عن أبي بكر بن عياش ليست من طرق
 المصنف، والله أعلم.

(٣) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي روى الحروف عن ابن ذكوان، وطريقه عنه ليست من طرق
 هذا الكتاب، ورواه عنه هكذا بالياء أبو معشر في سوق العروس (١/١٨٨)، وسيذكر المصنف قوله تعالى
 ﴿ما قتلوا﴾ في آخر السورة، وقد رواه بالتشديد هشام عن ابن عامر، (انظر النشر ٢/٢٤٣) والله أعلم.

والاختيار بالتاء كالباقين لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.
 ﴿قُتِلُوا﴾: بالتشديد: دمشق، والحسن، وابنُ مِقْسَمٍ.
 الباقون خفيف وهو الاختيار لما قدمناه.
 ﴿بَلْ أَحْيَاءُ﴾ (١٦٩): نصب: ابنُ أبي عبلة.
 الباقون رفع، وهو الاختيار على إضمار المبتدأ.
 ﴿لَا يُحْزِنُكَ﴾ (١٧٦): بضم الياء وكسر الزاء في جميع القرآن: ابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ،
 وَالزَّعْفَرَانِيُّ.
 وافق نافع، وشيبة، وهارون عن أَبِي عَمْرٍو إلا في الأنبياء.
 ضدهم: أبو جعفر، والشيزري عن علي.
 وافق أبو بشر نافعاً في المجادلة.
 الباقون بفتح الياء وضم الزاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغتين وأجودهما.
 ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ في الأربعة والنور والأنفال: الزَّعْفَرَانِيُّ، ومجاهد بالياء في الكل^(١).
 ابنُ مِقْسَمٍ بالتاء.
 وافق الزِّيَّات وأبو بحرية، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة ابنُ مِقْسَمٍ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
 كَفَرُوا﴾، و﴿يَبْخُلُونَ﴾ فيهما.
 وافق أبو زيد عن المفضل في ﴿يَبْخُلُونَ﴾.
 وافق أهل الكوفة، وَرَوْحٌ، وزيد وحمصي في ﴿يَفْرَحُونَ﴾.
 وافق^(٢) مكِّي، وأبو عَمْرٍو، وَالزَّعْفَرَانِيُّ: ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ﴾.

^(١) يعنى في الأربعة المواضع الأخيرة في هذه السورة وهى قوله ﴿ولا يحسبن الذين كفروا﴾، ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون﴾، و﴿لا تحسبن الذين يفرحون﴾، ﴿فلا تحسبنهم﴾، وفي الأنفال ﴿ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا﴾، وفي النور ﴿لا تحسبن الذين كفروا معجزين﴾، والله أعلم.

^(٢) قول المصنف هاهنا: وافق مكى.. الخ، يريد به وافق الأولين في القراءة بالغيب يعنى: الزعفرانى ومجاهد، وأما الذى قبل هذا فكانت الموافقة لابن مقسم في القراءة بتاء الخطاب، وكان الأولى أن يبينه هاهنا، مع جواز صنيعه، ولشهرته في ذات الأمر وأمن الالتباس عند أهل الصنعة، وما ذكره المصنف من الياء لرويس في قوله ﴿لا تحسبن الذين يفرحون﴾ تابع فيه أبا الفضل الخزاعي في المنتهى (١/ ٣٣٧)، ورواه ابن سوار في المستنير (١/ ٢٤٣) من طريق ابن العلاف عن رويس، ولم يذكره في النشر، والصحيح عن يعقوب بالتاء من جميع رواياته، والله أعلم.

وافق الفضل عن أبي جعفر، والزِّيَّات، والأَعْمَش، ودمشقي غير ابن عتبة، وحفص وأبان، والرَّعْفَرَانِي، وعبيد وعبد الوارث والخفَّاف وأبو زيد - قول أبي علي - في الأنفال. وافق الزِّيَّات، وشامي غير ابن عتبة، - وخلف في قول أبي الحسين في النور - وهو غلط^(١)، إذ لم يُوافق عليه، وزاد أيضًا في الأنفال الهاشمي كالفضل^(٢).
الباقون على ما أصَّلنا، والاختيار ما عليه علي^(٣) لأجمع بين المخاطبتين، أحدهما الرسول ﷺ والأخرى للكفار.

﴿يُمَيِّزُ﴾ (١٧٩)، وفي الأنفال: ابنُ مِقْسَم، وحمصي، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله، والشافعي ومحبوب عن ابن كثير، وبصري غير أبي عمرو وأيوب، و[كوفي غير] عاصم إلا أبان، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾،
الباقون ﴿يُمَيِّزُ﴾ مخفف.

﴿يَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ (١٨٠): بالياء: الخزاز، والعَبْسِي في اختياره طريق الرَّازِي، وميمونة عن أبي جعفر، والعجلي^(٤)، ومكي، وبصري غير أيوب وسهل.
الباقون بالتاء، وهو الاختيار لاستئناف المخاطبة.

(١) قد صحح ابن الجزري هذا الوجه في النشر عن إدريس عن خلف من رواية الشطبي عنه، والله أعلم.
(٢) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر من طريق الفضل بن شاذان عن ابن وردان، ومن طريق الهاشمي عن ابن جمار، ومفهومه أن الدوري عن ابن جمار يقرؤه بالخطاب، ولم يحك فيه ابن الجزري خلافا عن أبي جعفر، ورواه عنه بالغيب من جميع طرقه (انظر النشر ٢/٢٧٧)، والله أعلم.
(٣) يريد الكسائي، والله أعلم.

(٤) في الأصل: "وعاصم إلا أبان"، وهو سقط ظاهر، وما أثبتناه هو الصواب، غير أني لم أر من رواه عن أبان بن يزيد بالتشديد، وكذلك لم أجده مرويا عن ابن كثير من أي طريق، وما رواه المصنف عن الشافعي خالفه فيه ابن سوار وأبو الكرم الشهرزوري وأبو معشر فرووه عن الشافعي كالجماعة، والله أعلم.
(٥) عبد الله بن صالح العجلي عن حمزة، والمشهور أن هذه رواية العباسي عن حمزة، كذا رواه أبو الكرم في المصباح (٢/٦٣٣)، وابن سوار في المستنير (١/٢٤٣)، والخزاعي في المنتهى ١/٣٣٧، (٢/٩٩)، وغيرهم، ورواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى عن أبي بحرية أيضا ولم يستثن أيوب بن المتوكل من أهل البصرة بعكس ما صنعه المصنف، وقد أسند المصنف كلتا القراءتين من طريقه، والخزاز المذكور هو أحمد بن علي عن هبيرة عن حفص، والله أعلم.

﴿سَيَكْتَبُ مَا قَالُوا﴾ (١٨١): على ما لم يسم فاعله، ﴿وَقَتْلُهُمْ﴾: بالرفع، ﴿وَيَقُولُ﴾: بالياء: الزَيَّاتُ، والأَعْمَشُ والفياضُ عن طَلْحَةَ، والهمدانيُّ. وقرأ ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ على تسمية الفاعل وبالياء، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾.

الباقون بالنون على تسمية الفاعل.

﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ (١٨٤): بالياء: دمشقي.

زاد الحلواني عن هشام ﴿وَبِالْكِتَابِ﴾.

الباقون بغير باء فيهما، وهو الاختيار موافقةً لأكثر المصاحف.

﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (١٨٥): منون نصب، وهكذا في جميع القرآن: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة.

وقرأ الفياض عن طَلْحَةَ ﴿ذَائِقَهُ﴾ بالهاء، (الْمَوْتُ) رفع.

الباقون ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾: مضاف، هو الاختيار لموافقة الأكثر.

﴿لَيَسِنَّهُ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَهُ﴾ (١٨٧): بالياء فيهما: مكِّي غير الشافعي، وأبو عمرو، وزيدٌ وَرَوْحٌ طريق البخاري، والزَّعْفَرَانِيُّ، والعَبْسِيُّ، والحسنُ، وعاصِمٌ غير حفص، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَنَبِّدُوهُ﴾.

الباقون بالتاء.

﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ (١٩٥): بدأ بالمفعول قبل الفاعل، وهكذا في التوبة: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيَقْتُلُونَ﴾: الهمدانيُّ، وطلْحَةُ، والأَعْمَشُ، والكسائيُّ غير قاسمٍ، والزَّيَّاتُ، وخلفٌ، وعبدُ الوارث عن أبي عمرو.

وقرأ مكِّي، دمشقي، والأزرُق عن أبي بكر: ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ مشدد، وهكذا في الأنعام: ﴿قَاتِلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾.

زاد دمشقي في الحج.

وهشامٌ قوله: ﴿مَا قَاتِلُوا قُلْ فَادْرَأُوا﴾.

وابنُ مِقْسَمٍ والحسن على أصلهما في جميع القرآن بالتشديد ولا نعيده.

وقرأ الزَّعْفَرَانِيُّ: ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ بغير ألف فيهما من غير تشديد.

الباقون يبدؤن بالفاعلين: ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ خفيف، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَالَّذِينَ

هَاجَرُوا﴾، أوله القتال ثم القتل.

﴿لَا يَغْرَتُكَ﴾ (١٩٦)، و﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾، و﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ﴾، و﴿أَوْ تُرِيَّتَكَ﴾، و﴿تَذَهَبَنَّ بِكَ﴾: كلها خفيفة: ابنُ مُحَيِّصِن، وابنُ ميسرة ومحبوبٌ وعبيدٌ وعباسٌ طريق الرومي عن أبي عمرو، والوليدُ ورؤيسٌ عن يعقوب، وأبو حاتم^(١) عن عاصم. وافق الزجاج^(٢) ها هنا.

زاد زيد والضريير: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾.

وافق الخفاف، وعبيد في ﴿يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ طريق أبي علي^(٣).

ابن مقسم: ﴿يُحْطِمَنَّكُمْ﴾ بتشديد الطاء وضم الياء.

الباقون مشدد النون، وهو الاختيار، ذكر؛ لأنه أكد، دليله ﴿لَأَكْفُرَنَّ عَنْكُمْ﴾.

[طلحة، وأبو حيوة: ﴿يُحْطِمَنَّكُمْ﴾ بضم الياء وتشديد النون]^(٤).

﴿لَكِنَّ الَّذِينَ﴾ (١٩٨): مشدد: أبو جعفر، والزعراني، وهكذا غير العمري في الزمر.

الباقون خفيف وهو الاختيار، لأن الابتداء بلكن الخفيفة أولى.

﴿نُزُلًا﴾ (١٩٨): خفيف^(٥)، وهكذا ﴿نُزُلُهُمْ﴾ حيث وقع: ابنُ مُحَيِّصِن، ونعيم، وعباس عن أبي عمرو.

الباقون مشبع وهو الاختيار، لأنه أفخم.



^(١) هو السجستاني عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم، والله أعلم.

^(٢) هو أحمد بن محمد بن كبير، وقال فيه المصنف كبير بن إبراهيم، وانظره في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

^(٣) يعني أبا علي الأهوازي، ولم يسند المصنف رواية عبيد بن عقيل ولا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف من طريقه، وأسندهما أبو معشر في جامعه وأبو الكرم في المصباح من طريق أبي علي وخالف المصنف في الخفاف فروياه عنه كالجماعة، وتابعه أبو معشر عن عبيد بن عقيل فرواه عنه بالتخفيف، والله أعلم.

^(٤) ما بين المعكوفتين وقع في الأصل بين قوله: (لأنه)، وقوله (أكد)، ولا يستقيم به السياق، وأحسب الصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

^(٥) يعني بإسكان الزاي، وضده الضم، والله أعلم.

النساء

﴿تَسَاءَلُونَ﴾ (١): خفيف: عبيدُ بن عَقِيل والجُرْبِي ووهيبُ وهارونُ ومحبوبُ والواقديُّ والجهضميُّ جميعًا عن أَبِي عَمْرٍو، والمَرِيُّ عن ابْنِ كَثِيرٍ، وكوفيٌّ غير ابنِ زروان^(١) والفياض عن طَلْحَةَ.

وخَيْرٌ عباس وأبو زيد عن أَبِي عَمْرٍو، وروى معاذ عنه (تَسَأَلُونَ) على وزن (تفعلون).
الباقون مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أفخم وهو من الأصل من غير حذف^(٢).
﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ (١): جر: الحسنُ، وقَتَادَةُ، والزِّيَاتُ، والأَعْمَشُ رواية جرير.
الباقون نصب وهو الاختيار لقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ والأَرْحَامُ لا تقطعون؛ لأن الظاهر لا يعطف به على المضمَر المخفوض إلا بإظهار الخافض، لا نقول: مررت به وزيد، حتى تقول: مررت به وبزيد.

﴿حُوبًا﴾ (٢): بفتح الحاء الحسنُ، وابنُ حنبل، وهارونُ عن أَبِي عَمْرٍو.
والباقون بضم الحاء وهو الاختيار لأن الاسم أقوى من المصدر.
﴿فَوَاحِدَةً﴾: رفع: الحسنُ، والأَعْمَشُ، وَحَمِيدٌ، وشيبةُ، وأبو جعفر غير ميمونة والأنطاكي.

الباقون نصب، وهو الاختيار معناه: فانكحوا واحدة، دليله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾.
(أَوْ مَنْ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (٣): ابنُ أبي عبله بالنون.
الباقون بالألِف وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف، ولقوله: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾.
﴿صِدْقَاتِهِنَّ﴾ (٤): بتسكين الدال: أبو السَّمَّال وقَتَادَةُ، غير أن أبا السَّمَّال ضم الصاد.
الباقون: ﴿صِدْقَاتِهِنَّ﴾: بفتح الصاد مع الإشباع^(٣)، وهو الاختيار؛ لأنه جمع الصداق.
(اللَّاتِي) (٥): بالألِف بعد اللام في جميع القرآن: الحسنُ، وابنُ مِقْسَمٍ^(٤).

(١) عن حفص عن عاصم، والفياض هو ابن غزوان، والله أعلم.

(٢) يعني لأن أصله: تتساءلون، فأدغمت التاء في السين على هذه القراءة، والله أعلم.

(٣) يعني مع إشباع ضمة الدال، والله أعلم.

(٤) كذا أطلقه المصنف في لفظ (التي) في جميع القرآن، ولا يصح الإطلاق إلا على تقدير محذوف، يعني: إذا عاد الضمير على جمع نحوه قوله تعالى ﴿وَالْأَغْلَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾، وما شابهه، وإلا دخل في هذا

الباقون بغير ألف وهو الاختيار لموافقة المصحف.
 ﴿قِيمًا﴾ (٥): بغير ألف وبكسر القاف^(١): دمشقي، والجحدري.
 وافق نافع والشيزري عن أبي جعفر هاهنا.
 الباقون بألف وهو الاختيار، لأنه أشبع وأوفق للمصاحف.
 ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾ (١٠): بضم الياء على ما لم يسم فاعله: ابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، ودمشقيُّ،
 وأبو بكر.
 وشدّد ابنُ مِقْسَمٍ^(٢).
 الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَا يَصْلَاهَا﴾.
 ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ (١١): بفتح الواو مشدّد: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أبي عبله، والحسنُ، وهكذا
 حيث وقع.
 الباقون بإسكان الواو خفيف وهو الاختيار من أوصى لأن أوصى في اللغة أشهر من
 وصّى^(٣).
 ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ (١١): رفع: مدنيُّ، وابنُ بكار عن دمشقيِّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو
 حيوه.
 الباقون نصب، وهو الاختيار كأنه قال: فإن كانت البنت واحدة.
 ﴿حَسَنَةً﴾ (٤٠): بالرفع: حجازيُّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والأَعْمَشُ، وهو
 الاختيار على أنه اسم كان ومعناه: تحدث وتقع.

=
 العموم ما لا يصح دخوله نحو ﴿قبلتهم التي﴾، ورواه أبو علي الأهوازي في مفردة الحسن البصري في
 قوله ﴿أموالكم التي﴾ من هذه السورة خاصة دون سائر القرآن، ورواه أيضا أبو الكرم في المصباح
 (٦٤١ / ٢)، وأبو معشر في سوق العروس (٢ / ١٨٩) عن هارون بن موسى الأعور عن أبي عمرو في هذا
 الموضع خاصة، والله أعلم.
 (١) يعني هاهنا وفي المائدة، وقول المصنف: بكسر القاف لا مفهوم له، لأن القاف مكسورة على القراءتين،
 والله أعلم.
 (٢) يعني: شدد اللام، ويلزم منه فتح الصاد، والله أعلم.
 (٣) في الأصل: أوصى أيضا كالأول، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.
 (٤) يعني من قوله تعالى: ﴿وإن تك حسنة﴾ من هذه السورة، والله أعلم.

الباقون نصب.

﴿ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾^(١): نصبٌ: أبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ عن حفص.

الباقون رفع، وهو الاختيار على أنه اسم كان.

﴿ وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً ﴾: رفع: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وشيبة، ودمشقي، وعبدُ الوارث طريق المنقري.

وَرَفَعَ ﴿ مَيِّتَةً ﴾ الثاني: دمشقي غير أبي الحارث، وأبو جعفر^(٢).

الباقون نصب وهو الاختيار لقوله: ﴿ أَوْ دَمًا ﴾.

﴿ مِثْقَالٌ ﴾^(٣): رفعٌ في الأنبياء ولقمان: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، ومدني.

ووافق أبو زيد في قول الخَزَاعِيِّ، وهو غلط، وأبو بشر في لقمان؛ -لأنه لم يُوافق عليه^(٤) - قال أبو علي^(٥): محبوبٌ عن أبي عمرو وفيهما كنافع.

(١) كذا رواه المصنف هاهنا، وليس هذا الحرف من هذه السورة، وقد وقع في القرآن في ثلاثة مواضع - قوله تعالى ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ في البقرة والأنفال، وقوله تعالى في المائدة: ﴿ وَحَسَبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾، وكان على المصنف أن ينص على الموضوع المراد منها، وأغلب الظن أنه يريد موضع المائدة، وإلا لنص عليه في سورة البقرة، ولم نقل أنه أراد موضع الأنفال مع تأخره كذلك لاشتراكه في اللفظ مع الذى في البقرة، وأيضا لأن المواضع المذكورة هاهنا قد اشتركت مع موضع المائدة في تقدم (أن) الناصبة عليها، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيِّتَةً ﴾ وهو الثاني في سورة الأنعام، وسبق ذكر تشديد الحرفين لأبى جعفر في سورة البقرة، والله أعلم.

(٣) يعنى من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾، في الأنبياء، ونحوه في لقمان، والله أعلم.

(٤) يعنى لم يوافق أحد من الرواة أبا الفضل الخزاعي فيما رواه عن أبي زيد سعيد بن أوس عن أبي عمرو من رفع هذين الحرفين، وهو كما قال، غير أنى لم أر أبا الفضل الخزاعي رواه في المنتهى عن أبي زيد، بل رواه عنه كقراءة الجماعة - انظر المنتهى ١ / ٣٨٤ -، فأحسب المصنف قد غلط عليه، وأما أبو بشر وهو الوليد بن مسلم عن ابن عامر فقد رواه عنه سبط الخياط في المبهج (١ / ٧٠٦) بالرفع، لكنه عنده في كلا الموضوعين، وروى ابن سوار في المستنير وأبو الكرم في المصباح النصب عنه في الموضوعين كقراءة الجماعة، والله أعلم.

(٥) هو الأهوازي الحسن بن علي بن إبراهيم، وليست رواية محبوب عن أبي عمرو مسندة في هذا الكتاب، وقد روى صاحب المصباح هذا الوجه عن محبوب من طريق الأهوازي المذكور، والله أعلم.

الباقون نصب وهو الاختيار؛ لأنه خبر كان.
﴿تِجَارَةٌ﴾ (٢٩): نصب: كوفي، وابنُ مِقْسَمٍ، والحسن، إلا أن ابنَ مِقْسَمٍ والحسن بالياء^(١).

الباقون بالرفع وهو الاختيار.
﴿فَلَأُمِّهِ التُّلُثُ﴾، و**﴿الرُّبْعُ﴾**، و**﴿السُّدُسُ﴾**، و**﴿الثُّمْنُ﴾**، و**﴿الثُّلُثَيْنِ﴾**: بإسكان اللام والباء والميم والبدال: الحسن، وميمونةٌ وقُتَيْبَةُ عن أبي جعفر.
 وافق المريُّ وابنُ مجاهد عن ابنِ كَثِيرٍ في المزمّل: **﴿وَتُلُثُهُ﴾**^(٢).
 وافق هشامٌ غير البَلْخِيِّ: **﴿تُلُثِي﴾**.

الباقون مشبع وهو الاختيار، لأنه أفخم.
﴿يُوصَى﴾ (١١، ١٢): بفتح الصادين: مكِّي غير ابنِ مقسم، ودمشقي، وسلامٌ، وأبو بكر غير الأعشى والبرجمي، وأبان، والمفضل.
 وافق حفصٌ، والجريُّ^(٣) في الثاني.
 والأعشى، والبرجمي والقواسُ عن حفص في الأول^(٤).

الباقون بكسر الصادين على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: **﴿يُوصِيكُمْ﴾**.
﴿يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (١٢): مشدد مع كسر الراء: ابنُ مِقْسَمٍ، والحسن.

(١) يعنى بالياء في «يكون» من قوله تعالى «إلا أن يكون تجارة»، وتقدم مثله في سورة البقرة، والله أعلم.
 (٢) كذا أطلقه المصنف عن ابن كثير من طريق ابن مجاهد، ولا يصح إطلاقه، لأن ابن مجاهد قال في السبعة: "وروى لنا مُحَمَّد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير «وثلثه» ساكنة اللام، فخصه برواية عبيد بن عقيل عن شبل عنه، ورواه بالضم عن ابن كثير من سائر طرقه، والله أعلم.
 (٣) يعنى: أحمد بن الحسين أبا بكر الجريُّ أو الحريري عن زيد عن يعقوب، وسبق ذكر الخلاف في نسبه، والله أعلم.

(٤) قال الداني في جامع البيان (٣/١٠٠٥): "وروى الأعشى عن أبي بكر بفتح الصاد في الحرف الأول وبكسرهما في الثاني، واختلف عن حفص أيضا في ذلك، فروت الجماعة عنه غير القواس أنه كسر الصاد في الحرف الأول، وفتحها في الحرف الثاني ضد ما روى الأعشى عن أبي بكر، وروى أبو شعيب القواس عنه أنه فتح الصاد في الحرفين"، وقال الخزاعي في المنتهى (١/٣٤٢): "وزاد القواس بخلاف عنه إلا ابن الصلت فتح الأول"، والله أعلم.

والباقون خفيف على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَوَرَّثَهُ﴾ .
 وَالزَّعْفَرَانِيَّ بِكسر الراء مع التخفيف.
 ﴿كَلَالَةٌ﴾: رفعُ: الْجَحْدَرِيُّ، والأصمعيُّ عن نافع، والشيزريُّ عن أبي جعفر.
 الباقون نصب، وهو الاختيار على التفسير.
 ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ﴾ (١٢): على الإضافة: الحسن في رواية المازني^(١).
 الباقون منون، ﴿وَصِيَّةٍ﴾: نصب على المصدر، وهو الاختيار.
 ﴿نُدْخِلُهُ﴾ (١٣، ١٤): في موضعين، وفي الفتح موضعان، وفي التغابن والطلاق السبعة بالنون^(٢): مدنيٌّ، دمشقيٌّ.
 وافق المفضل طريق جبلة في التغابن والطلاق.
 وقوله: ﴿يُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ (٣١)^(٣) بالياء: المفضل، وأبان، وأبو معاذ عن أبي عمرو.
 الباقون بالياء في السبعة، وبالنون في ﴿نُكْفِرُ﴾، ﴿نُدْخِلْكُمْ﴾، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾، ﴿وَنُكْفِرُ﴾ بالنون أولى لأنه على العظمة.
 ﴿وَاللَّذَانِ﴾ (١٦)، و﴿أَرِنَا اللَّذِينَ﴾، و﴿هَذَانِ﴾، و﴿هَاتَيْنِ﴾، و﴿فَذَانِكَ﴾ الستة: أهل مكة بالتشديد.
 وافق أبو عمرو غير عباس ورويس في: ﴿فَذَانِكَ﴾.
 عباس مخير.
 الباقون خفيف، وهو الاختيار لأنَّ من خَفَّفَ لم يعوض عن ألف الثنية شيئاً، وترك التعويض أشهر في اللغة.

(١) هو عباد بن تميم بن غزية، وهذه القراءة ذكرها عن الحسن أبو الفتح بن جنى في المحتسب (١/١٨٣)، وقال في توجيهها: "أي غير مضار من جهة الوصية، أو عند الوصية"، قال: "وهو كقولك: (فلان شجاع حرب وكريم مسألة)؛ أي: شجاع عند الحرب، وكريم عند المسألة"، والله أعلم.
 (٢) هو في موضعي التغابن من قوله تعالى: ﴿يُكْفِرُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلُهُ﴾ وفي الفتح ﴿يُدْخِلُهُ﴾، و﴿يُعَذِّبُهُ﴾، خلافاً لما قد يوهمه كلام المصنف أن المواضع السبعة كلها من قوله ﴿يُدْخِلُهُ﴾، والله أعلم.
 (٣) يعني من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نَهَوْا عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ﴾ في هذه السورة، والله أعلم.

قوله: ﴿مُبَيَّنَةٌ﴾ (١٩): على التوحيد بفتح الياء: مكِّي، وأبو بكر، والرَّعْفَرَانِيُّ. فأما الجمع مثل ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾: بفتح الياء: حجازيٌّ، وأبو بكر، وقاسمٌ، وابنُ زروان والصفارُ، وبصريٌّ.

قال الخَزَاعِيُّ: غير سهل^(١) وهو خطأ؛ إذ الناس خلافه. الباقون بالكسر فيها، وهو الاختيار، الأولى على تسمية الفاعل المُبَيَّن. ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ (٢٤)^(٢): بغير ألف على الفعل الماضي: أبو حيوة. الباقون بالألف وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ في جميع القرآن: بكسر الصاد حيث وقع: الرَّعْفَرَانِيُّ، والأَعْمَشُ رواية جريير.

وافق عليٌّ وابنُ زربي إلا في الأول، وهو الاختيار، ليفرق بين ذوات الأزواج والعفائف والحرائر.

الباقون بفتح الصاد حيث وقع. طَلْحَةُ: ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ وحدها بكسر الصاد، الباقي بفتح الصاد. ﴿أَنْ يَمِيلُوا﴾ (٢٧): بالياء: قَتَادَةُ، وابنُ مِقْسَمٍ. [الباقون]^(٣): بفتح التاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و﴿عَنْكُمْ﴾. ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (٢٨): على تسمية الفاعل: مجاهدٌ، والرَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لأن معناه وخلق الله الإنسان. والباقون على ما لم يسم فاعله.

(١) في الأصل: "عن سهل"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتناه، والتصحيح من المنتهى ١/٣٤٣، (٢/١٠٠) للخزاعي المذكور، وقد تويع المصنف عليه، فرواه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٥١) من طريق أبي علي الأهوازي وأبي الحسن الطريثي وغيرهما عن أبي حاتم بالكسر كرواية الخزاعي، وأما قوله ابن زروان والصفار فكلاهما يروى عن حفص، وقول المصنف: "مثل ﴿مبيئات﴾" قد يوهم أن مراده غير هذا اللفظ أيضاً، والصحيح أن الخلاف المذكور يختص بهذا اللفظ دون غيره، والله أعلم.

(٢) يعني من قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، والله أعلم. (٣) ساقط من السياق، وأما قوله: بفتح التاء، فلا حاجة لذكر الفتح، لأنها مفتوحة على كلا القراءتين، والله أعلم.

﴿عِدْوَانًا﴾ (٣٠): بكسر العين: ابن أبي عبله.

الباقون بضمها، وهو الاختيار، لأنه الأشهر.

و﴿يُضْلِيهِ﴾ (٣٠) بالياء: ابن أبي عبله.

الباقون بالنون وهو الاختيار على العظمة.

شدد لامه ابن مِقْسَمٍ وضم هاءه سلام.

وروى جريرٌ عن الأعمش (نُضْلِيهِ) بفتح النون.

﴿مَدْخَلًا﴾ (٣١): بفتح الميم: ابن جبير وأبو الحسن عن أبي بكر، ومدني.

وافق أبو بشر في الحج.

الباقون بضم الميم، وهو الاختيار على المصدر دون الموضع.

وروى الرفاعي^(١) عن يحيى في سبحان ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ بفتح

الميم فيهما.

الباقون بالضم، وهو الاختيار لما ذكرنا.

﴿عَقَدْتُ﴾ (٣٣): بغير ألف: كوفيٌ غير قاسمٍ ومحمدٍ وابنِ سَعْدَانَ، وهو الاختيار؛ لأن

الفعل للأيمان.

وشدده ابن كيسة^(٣).

الباقون بالألف.

وفي المائة: ﴿عَقَدْتُمْ﴾: الزَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ، وكوفيٌ غير حفصٍ والمفضلِ وابنِ

سَعْدَانَ، وهو الاختيار لما ذكرت، وأيضاً أن المعاقدة تجري بين اثنين.

وقرأ دمشقيٌ غير الوليدِ والحلوانيُّ عن هشام^(٤) وابنِ الحارثِ بألف، ولم يستثن أبو

الحسين ابنَ شاکر.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿فسوف نصليه نارًا﴾، والله أعلم.

(٢) يعني: أبا هشام الرفاعي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وقوله: في سبحان، يعن سورة الإسراء، والله أعلم.

(٣) يعني عن حمزة، والله أعلم.

(٤) قال الداني في جامع البيان (٣/١٠٢٩): "وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان ﴿عاقدم﴾ بألف بعد العين

وتخفيف القاف، وكذلك روى الداجوني أداء عن أصحابه عن هشام وهو خطأ، ولم يذكره هشام في كتابه"،

الباقون مشدد بغير ألف.

قرأ الفياض عن طَلْحَةَ (الصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ) بالواو ومن غير تنوين وهو خلاف المصحف، ولِطَلْحَةَ عجائب تخالف المصحف مثل " أقيموا الحج " في موضع " أتموا الحج " ، فما خالف مصحف عثمان رضي الله عنه من قراءة طَلْحَةَ لا نُقْرِيْ بِهِ ولا نأخذه على أحد، ولا نأمر بقراءته، وإن كنا قرأنا به في وقت الصُّبَا، نَبَّهتْ على ذلك لِأَحَدَرِ النَّاسِ أَلَا يَخَالِفُوا مصحف عثمان رضي الله عنه ، لأن الإجماع عليه وإن قرأ طَلْحَةَ على أصحاب عبد الله، فإن مصحفَ عبدِ الله أحرقه عثمان رضي الله عنه ، ونحن إنما قرأنا هذه القراءة في الإبتداء إما لنحذر الناس عنها، أو لأن الطالب في حالة الإبتداء حريصٌ على الجمع ولم يكن يعلم ما يؤول إليه الأمر، فلما أحاط علماً بأن الإجماع لا يُخَالَفُ أَلغى تلك القراءة وأَعْلَمَ النَّاسَ ما يجب عليه إعلامه، والله أعلم.

﴿ حَفِظَ اللَّهُ ﴾ (٣٤): ينصب الهاء: أبو جعفر غير أبي الحسن ^(١).

الباقون بالرفع وهو الاختيار، لأن الله هو الحافظ.

(وَالْجَارَ ذَا الْقُرْبَى وَالْجَارَ الْجُنْبِ) (٣٦): نصبٌ فيهن: أبو حيوة، وابن أبي عبله.

الباقون جر، وهو الاختيار لقوله: ﴿ وَيَذِي الْقُرْبَى ﴾.

﴿ الْجُنْبِ ﴾: بإسكان النون وفتح الجيم كالتالي ^(٢): المفضل، وأبان عن عاصم، وجريراً عن الأعمش.

الباقون بالضم، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

قلت: وهو كذلك عن الداجوني عند أبي معشر في التلخيص (١/ ٢٥٠)، وعند الخزاعي في المنتهى ١/ ٣٥٨، (١/ ١٠٣)، وعند المصنف هاهنا، ورواه عن هشام من جميع طرقه كذلك صاحب المصباح (٢/ ٦٦٣)، وسبط الخياط في المبهيح (٢/ ٥٦١) إلا من طريق الأخفش عنه، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولعله اعتمد على رد الداني لصحة هذا الوجه عن هشام، وقول المصنف: " ولم يستثن أبو الحسين ابن شاعر " معناه أن أبا الحسين الخبازي لم يستثن أحمد بن نصر بن شاعر عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر فرواه عنه بالألف كرواية ابن ذكوان، والله أعلم.

^(١) في المخطوطة: " أبي الحسين "، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، يعنى: الكسائي في روايته عن أبي جعفر، والله أعلم.

^(٢) يعنى كالذي بعده من قوله تعالى: ﴿ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ﴾، والله أعلم.

﴿بِالْبَخْلِ﴾ (٣٧): بفتحين: حَمَزَةٌ غيرِ ابْنِ سَعْدَانَ، والكسائيُّ غيرِ قاسمٍ، والمفضلُ وأبانُ، وطلْحَةُ، والأعمشُ، والهمدانيُّ.

بضمين: ابْنُ المنابريِّ عن نافع، وابنُ بكار عن دمشقيِّ.

وبفتح الباء وإسكان الخاء: ابْنُ سَعْوَةَ عن ابْنِ كَثِيرٍ^(١).

الباقون بضم الباء وإسكان الخاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغات وهي لغة قريش، وهكذا في الحديد.

﴿تَسْوَى﴾: مشدد بفتح التاء: دمشقيُّ، ومدنيُّ، وأيوبُ، وابنُ مِقْسَمٍ.

وَضَمَّ تَاءَهُ وَخَفَّفَهُ مَكِّيٌّ غيرَ ابْنِ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غيرَ أيوبَ، وعاصِمٌ.

والباقون بفتح التاء خفيف.

والاختيار ما عليه أبو عمرو وعلی ما لم يسم فاعله ليختص الفعل فيه باللَّه.

﴿سُكْرَى﴾ (٤٣): بضم السين من غير ألف^(٢): الأعمش في رواية جرير.

الباقون بالألف وضم السين، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿لَمَسْتُمْ﴾ (٤٣): بغير ألف، وفي المائة: ابْنُ عْتَبَةَ^(٣)، وكوفيُّ غيرَ العَبَسِيِّ وابنِ سعدانِ

وعاصِمٍ إلا المفضلُ.

الباقون: ﴿لَامَسْتُمْ﴾: بألف، وهو الاختيار؛ إذ الملامسة تقع بينهما جميعًا ونحمله على

اللمس الحقيقي لا على الجماع.

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلَامَ﴾: بألف حيث وقع: ابْنُ مِقْسَمٍ والرَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لقوله:

﴿كَلَامَ اللَّهِ﴾.

الباقون: ﴿الْكَلِمَ﴾ بغير ألف.

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ (٤٩) انظُرْ: بالتاء: قَتَادَةُ، وعبدُ الحميد بنُ بكار عن ابنِ عامرٍ،

وإسماعيلُ عن شيبَةَ ونافعٍ وأبي جعفرٍ^(٤).

^(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن سعوة، عن وهب بن زمعة، عن أبيه زمعة بن صالح، عن ابن كثير، والله أعلم.

^(٢) يعني مع إسكان الكاف، نص عليه عن الأعمش سبط الخياط في المبهج (٥٤٦/٢)، والله أعلم.

^(٣) هو الوليد بن عتبة عن ابن عامر، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف بالخلاف في هذا الموضوع عن المذكورين، وهو غلط، ولا يعرف هذا عن إسماعيل بن

جعفر في روايته عن نافع ولا عن أبي جعفر، ولا عن ابن بكار عن ابن عامر، وهذا الموضوع قد حكى

الباقون بالياء وهو الاختيار لقوله: «يَفْتَرُونَ»، و«يَزْكُونَ». (وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهَا): على التأنيث: عباس بن الفضل في اختياره.

الباقون: «بِهِ»، على التذكير، وهو الاختيار لموافقة المصاحف، ولأن الطاغوت المراد به كعب بن الأشرف أو حبي بن أخطب أو الشيطان.

«قَلِيلًا» (٦٦): بالنصب: دمشقي غير ابن الحارث، وأبو حيوة، وابن أبي عجلة.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار لموافقة مصحف الحجاز، ولأنه استثناء من منفي فالبديل فيه أولى.

«لَيُبْطِنَنَّ» (٧٢): بإسكان الباء من الإبطاء: مجاهد، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون بفتح الباء وهو الاختيار «لَيُبْطِنَنَّ» غيره، أما هو بنفسه فلم يؤمن أصلاً، يعني: المنافقين.

«لَيَقُولَنَّ» (٧٣): بضم اللام: الحسن.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار قوله: «لَمَنْ لَيُبْطِنَنَّ».

الإجماع على الغيب فيه غير واحد من الأئمة، فقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١٠١٣): "قرأ ابن كثير وابن عامر في رواية ابن بكَّار وحمزة والكسائي «ولا يظلمون فتيلًا» بعده «أينما تكونوا» بالياء، وكذلك روى ابن عطارد عن أبي بكر عن عاصم والتغليبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر، وقرأ الباقون بالتاء، وكذلك روى سائر أصحاب أبي بكر عنه وأحمد بن أنس وأحمد بن المعلى والأخفش وغيرهم عن ابن ذكوان، أجمعوا على الياء في الموضوع الأول من هذه السورة، وهو قوله «ولا يظلمون فتيلًا»؛ لأن قوله «من يشاء» وهو للغيبة ورد عليها، وقد غلط محمد بن جرير مع تيقظه وحسن معرفته في هذا الموضوع، فجعل في جامعه الاختلاف فيه دون الثاني فصير المختلف فيه مجعماً عليه، والمجمع عليه مختلفاً فيه"، وقال ابن الجزري في النشر (٢/٢٥٠): "وَأَتَّفَقُوا عَلَى الْعَيْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ «بَلِ اللّٰهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا» فَلَيْسَ فِيهَا خِلَافٌ مِنْ طَرِيقِ مِنَ الطَّرِيقِ، وَلَا رِوَايَةَ مِنَ الرِّوَايَاتِ لِأَجْلِ أَنَّ قَوْلَهُ «مَنْ يَشَاءُ» لِلْغَيْبِ فَرَدَّ عَلَيْهِ"، نعم لم يسند أبو عمرو الداني اختيار قتادة ولا شيبه، لكن عنده رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع، وفي النشر طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن جهم عن أبي جعفر، ولم يذكر ما قاله المصنف، وكذلك لم أر أحدا رواه غيره ممن أسند رواية ابن جهم عن أبي جعفر، وأحسب أن ابن الجزري لم يلتفت إلى كلام المصنف لظهور غلطه فيه، واكتفى بحكاية الإجماع على الغيب في هذا الحرف، والله أعلم.

﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ﴾ (٧٣): بالتاء: حفصُ والمفضلُ وأبانُ والبرجميُّ^(١)، والأعمشُ، وابنُ صبيح، وقُتَيْبَةُ والشيزريُّ عن أبي جعفر، ومكيُّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غير أيوب وأبي عمرو - غير عبد الوارث - وَرَوْح.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لأن التذكير أولى بالقرآن، ولأن المودَّة تأنيث غير حقيقي، كيف وقد حال بين الفعل والاسم حائل؟!.

﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ﴾ (٧٤): بالياء: أبو زيد عن أبي عمرو غير اللباني، وطلحة، والأعمش، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون بالنون، وهو الاختيار للعظمة.

﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ﴾ (١١٤): بالياء: ابنُ أبي عبله، وأبو حيوة، وأبو بحرية، وسهْل، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو عمرو، والحسن، والجحدريُّ، وأبو السَّمَال، وحمزة غير ابن سعدان، وأبو عبيد، ومحمد، وسورةُ وأبو ذهل وقُتَيْبَةُ والشيزريُّ^(٢)، والأعمش، وطلحة، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

الباقون بالنون.

وقوله: ﴿سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا﴾ (١٦٢): بالياء: وأبان، والعباس، والأعمش، والزَّعْفَرَانِيُّ، والعَبْسِيُّ^(٣).

(١) عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر أربعتهم عن عاصم، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى: ﴿أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾، واللباني هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد، ووقع في المخطوطة: النباني، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) أربعتهم عن الكسائي، والله أعلم.

(٤) كذا بالأصل، وفيه سقطٌ ظاهرٌ لأن هذا الموضوع مجمع عليه بالياء عن حمزة وخلف في اختياره، وقال الخزاعي في المنتهى ١/٣٥٣، (٢/١٠٢): بالياء: "حمزة وخلفٌ وعيسى - يعنى الشيزري - وقتيبة وقاسم - يعنى ابن سلام -"، فسقط ذكر هؤلاء، ويحتمل غيرهم كذلك، ورواه عن قتيبة أبو عمرو الداني وابن سوار وأبو الكرم وسبط الخياط وغيرهم، وعن الشيزري أبو الكرم في المصباح، وأما القاسم بن سلام فإن المصنف لم يرو قراءته إلا من طريق الخزاعي فيعتمد قوله فيه، وأما حمزة وخلفٌ فهو المشهور عنهما من جميع الطرق كما تقدم، لكن استثنى أبو معشر في سوق العروس (١/١٩٣) من الرواة عن حمزة الحسن بن عطية وعبد الله بن صالح العجلي فرواه عنهما كالجماعة، وزاد فيمن قرأه بالياء الأصمعي عن أبي عمرو وابن جبير عن الكسائي، والله أعلم.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لما ذكرت.

﴿فَيَقْتُلُ﴾ (٧٤): بفتح الياء: طَلَحَةُ في رواية الفياض.

الباقون بضم الياء، وهو الاختيار ليميز بين الفعلين بمعنيين وهو أولى من معنى واحد.

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ (٧٧): بالياء: مكِّي، وأبو جعفر، وهشام - في قول ابن مهران والعراقي

والرَّازِي^(٣) - وسلام، وكوفي غير عاصم.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾.

﴿فَأَقْوَزُ﴾ (٧٣): بالرفع: الشيزري عن أبي جعفر.

الباقون نصب، وهو الاختيار على جواب التمني.

﴿فَمَنْ نَفْسُكَ﴾ بفتح الميم: ميمونة عن أبي جعفر.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَمِنْ اللَّهِ﴾.

﴿يُذِرْكُمْ﴾ (٧٨): بإظهار الكافين مع إسكان الأول: اختيار الزعفراني^(٣).

برفعهما: طَلَحَةُ، وعنه بالنصب،

الباقون بكاف واحدة مشددة، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ﴾: بإسكان اللام: وهكذا ﴿لُعْنُوا﴾: بإسكان العين، ﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ﴾:

بإسكان السين: أبو السَّمَّال، وأبان بن تغلب، ونعيم بن ميسرة عن أبي عمرو.

والباقون بالإشباع، وهو الاختيار؛ لأنه أفخم.

﴿حَصْرَةَ﴾ (٩٠): منون: بصري غير أيوب وأبي عمرو والجري^(٤)، والمفضل، وابن

مِقْسَم، وابن صبيح، وهو الاختيار ليكون في موضع الحال.

الباقون على الفعل.

^(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُ أَوْ يَغْلِبُ﴾، والله أعلم.

^(٢) قال ابن الجزرى في النشر (٢/ ٢٥٠): "وَقَدْ رَوَى الْعَيْبُ أَيضًا الْعِرَاقِيُّونَ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنِ هِشَامٍ لَكِنَّهُ مِنْ غَيْرِ طَرِقِ كِتَابِنَا"، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن الزعفراني بإسكان الكاف الأولى مع الإظهار، وهذا ما لا يمكن التلفظ به، إلا أن يسكت على الكاف الأولى سكتة خفيفة ثم يلفظ بالتى تليها، وسبق نحوه في باب وقف حمزة على الهمز، والله أعلم.

^(٤) يعنى عن زيد عن يعقوب، والله أعلم.

﴿ فَلَقَتْلُواكُمْ ﴾ (٩٠): بالتحديد من القتل: مجاهد.
 الباقون من القتال، وهو الاختيار لقوله: ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾.
 ﴿ رِدُّوا ﴾ (٩١): بكسر الراء: جرير عن الأعمش.
 الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنها أفشى اللغتين.
 ﴿ فِدْيَةٌ ﴾ (٩٢): مشدد: الفليحي عن أبي جعفر، والشافعي عن ابن كثير، وطلحة غير
 الفياض .

الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 وقرأ ابن مقسم ﴿ فِدْيَةٌ ﴾ مخفف منصوب، وهكذا ﴿ مُسَلِّمَةٌ ﴾ .
 ﴿ فَتَبَّتُوا ﴾ (٩٤): موضعان، وفي الحجرات: بالثاء من الثبات: الحسن في رواية عباد،
 وقتادة، وكوفي غير عاصم وقاسم.

الباقون من البيان وهو الاختيار [لموافقة^(١) أكثر القراء، والقصة تدل عليه، وهي قصة
 أسامة بن زيد مع الكافر الذي أظهر الإيمان فقتله أسامة فعاتبه فيه رسول الله ﷺ، فقال
 أسامة: إنما قالها توقياً لنفسه يا رسول الله ﷺ، فقال رسول الله: هل لا شققت عن قلبه
 .. القصة^(٢) .

﴿ السِّلْمُ ﴾ (٩٤): بغير ألف: مدني، شامي، وحمزة، وأيوب، وسهل، والمفضل،
 والأعمش، وطلحة.

الباقون بألف، وهو الاختيار لأن الاستسلام أولى بالقصة.
 وروى أبان: ﴿ السِّلْمُ ﴾ بكسر السين.
 وروى الجحدري ﴿ السِّلْمُ ﴾ بجر اللام ونصب السين، وهكذا جرير عن الأعمش.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿ فدية مسلمة إلى أهله ﴾، وما رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير وعن أبي جعفر لم
 أجد له متابعا عليه، وخالفه عن الشافعي أبو طاهر ابن سوار وأبو الكرم الشهرزوري وأبو معشر فرروه
 عنه كالجماعة، وروى أبو معشر في سوق العروس (٢ / ١٩٣) التشديد في هذا الحرف عن طلحة بن
 مصرف في اختياره، والله أعلم.

(٢) زيادة لا بد منها لتمام السياق، والله أعلم.

(٣) الحديث رواه البخاري وغيره، والله أعلم.

﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (٩٤): بفتح الميم الثاني: الهاشمي عن أبي جعفر، وشيبة، والعمري - في قول الخزاعي -، وهو قول أبي حيو.

الباقون بكسر الميم، وهو الاختيار؛ لأنه من الإيمان لا من الأمان، قال أبو الحسين الهاشمي .

﴿غَيْرِ أُولِي﴾ (٩٥): بنصب الراء: مدني، دمشقي غير ابن مسلم، وأيوب، وخلف، والكسائي، والزعفراني، وهو الاختيار على الاستثناء أو على الحال. الباقون برفع الراء.

علي بن نصر بن علي عن ابن محيصن بالجر. ﴿تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٩٧): بالتاء: وفي النحل موضعان علي الماضي: حميد بن الربيع عن علي.

الباقون بالياء على المستقبل^(١)، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿أَنْ تَقْصُرُوا﴾ (١٠١): مشددة: ابن مقسم.

وبالياء هكذا: الحسن، والزعفراني.

الباقون خفيف بالتاء، وهو الاختيار؛ لأنه الأشهر قصر يقصر.

﴿يُولَّهُ﴾، ﴿وَيُضِلَّهُ﴾ (١١٥): بالياء فيهما: الزعفراني، والأعمش في رواية جرير، والقطني عن ابن عقيل عن ابن كثير،

الباقون بالنون، وهو الاختيار للعظمة.

(١) كلام منقوص، وأحسب أنه أراد ذكر الخلاف عن الهاشمي في روايته عن ابن جهماز، فيحتمل أن تمام العبارة: "قال أبو الحسين: الهاشمي بالكسر، أو الهاشمي بالوجهين، والخلاف عن ابن جهماز في هذا الحرف مشهور (انظر النشر ٢/ ٢٥١)، وأبو الحسين المذكور هو علي بن محمد الخبازي، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى: ﴿تَوَفَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، بالألف المنقلبة عن الياء، وحميد بن الربيع المذكور هو أبو الحسن الخزاز، كذبه يحيى بن معين وغيره، (انظر الكامل في الضعفاء ٣/ ٩١)، وروايته عن الكسائي ليست من طرق هذا الكتاب، وتعليل المصنف اختياره بأنه موافقة المصاحف يتعقب عليه بأن قراءة التاء توافق المصاحف كذلك، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، والله أعلم.

﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١١٥): بالغين^(١): الشافعي عن ابن كثير.

الباقون بالعين، وهو الاختيار لموافقة الجماعة.

﴿ وَإِنْ تَدْعُونَ ﴾ (١١٧): بالتاء: ابن مسلم في قول الدهان.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ مَنْ يُشْرِكْ ﴾.

﴿ يُدْخِلُونَ ﴾ (١٢٤)، وفي مريم وحَم: بضم الياء وفتح الخاء: مكِّي، وأبو جعفر، وشيبة،

وبصري غير سلام وأيوب، وعاصم غير أبي الحسن وأبي حمدون وحفص.

وافق أبو بشر إلا هاهنا، وأبو حمدون في المؤمن^(٢).

زاد أبو عمرو، والعُمريّ طريق الطيرائي في فاطر.

زاد العُمريّ طريق الطيرائي في النحل والرعد^(٣).

والاختيار ما عليه أبو عمرو لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ ﴾^(٤)، وهكذا ﴿ يَرْزُقُونَ ﴾.

الباقون بفتح الياء وضم الخاء، وهارون عن أبي عمرو.

﴿ أَنْ يَصَالِحَا ﴾ (١٢٨): بفتح الياء وتشديد الصاد.

(١) يعنى: مع بتقديم الباء وتأخير التاء، فتصير: (ويتبع)، وجاءت في الأصل بالقلب: العين هاهنا، والغين هناك، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وما رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير لم يتابع عليه، وخالفه الثقات فرووه عنه كالجماعة، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ إِيَّائِنَا وَإِنْ يَدْعُونَ ﴾، وكذا ذكره المصنف، وفيه إبهامٌ، وظاهره أنه أراد الثانى وحده لأنه ذكره منسوقاً بالواو، لكن يحتمل أن تكون الواو للعطف على ما سبق فيحتمل الموضوعين، وكان عليه أن يبين مراده، ولم أجده عند أحد من المصنفين غيره، وعلى كل حال فليست طريق الدهان عن الوليد بن مسلم من طرق هذا الكتاب، وإنما أراد الحكاية، ولا أدري من هو الدهان هذا، وقد ذكره المصنف في أكثر من موضع من هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) عن أبي بكر عن عاصم، وكذلك أبو الحسن المذكور وهو الكسائي، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾، في كلا السورتين، وبقية المواضع معلومة لشهرة الخلاف فيها، والله أعلم.

(٥) يعنى قوله تعالى: ﴿ ولا يظلمون نقيراً ﴾، على صيغة البناء للمفعول أيضاً، وكذلك قوله تعالى ﴿ يَرْزُقُونَ فِيهَا بغير حساب ﴾، فأولى أن يكون كلا الفعلين على نفس الصيغة على رأى المصنف، وأيضاً ما قدمه قبل من أن نسبة الفعل إلى العبد إنما تكون على سبيل المجاز، وأن الفاعل الحقيقي هو الله عز وجل الذى خلق الناس وأفعالهم، والله أعلم.

﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾: خفيف [وبضم] ^(١) الياء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفي غير قاسم ومحمدٍ.
الباقون بفتح الياء وبالألف، والتشديد وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾.

﴿وَإِنْ تَلُّوا﴾ (١٣٥): بواو واحدة: مجاهدٌ، وأبان بن تغلب، ودمشقيٌّ، والزِّيَّاتُ، والأَعْمَشُ، والشيزريُّ - والثَّغْرِيُّ في قول الرَّازِيِّ -.
الباقون بواوين مع إسكان اللام، وهو الاختيار لأن المقصود منه الإعراض دون الولاية.

﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾، و﴿أُنزِلَ﴾ (١٣٦): على ما لم يسم فاعله: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ وَحَمِيدٍ، وشاميٌّ غير ابنِ مسلمٍ - في قول الدهان -، وأبو عمرو، وأبو بكر طريق أبي الحسن وابن جبير.

الباقون بفتحهما على تسمية الفاعل، وهو الاختيار ليضاف الفعل إلى الله تعالى.
زاد عاصم، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابن مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ فَتَحَ ﴿وَقَدْ نَزَّلَ﴾ (١٤٠)، وهو الاختيار لما ذكرت.

خفف الحسن، وحמיד ﴿نَزَّلَ﴾ فيهما.
﴿مِثْلَهُمْ﴾ (١٤٠) ^(٢): نصبٌ: القورسيُّ عن أبي جعفر، والأصمعيُّ عن نافع.
الباقون بالرفع، وهو الاختيار على أنه خير إنَّ.
﴿مُدْبِدِينَ﴾ (١٤٣): بدالين من غير نقطة: القورسيُّ عن أبي جعفر.
الباقون بدالين منقوطين، وهو الاختيار، لأنه على اللغتين.

^(١) زيادة لا بد منها، وكذا وقع ذكر القراءتين هاهنا، وأحسب المصنف فعله للتنصيص على القراءتين، ويحتمل أنه أراد في الأولى ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾ بدون ألف وبكسر اللام لكونه ذكر الألف فيما بعد، لكن لم يذكر من قرأ بهذه القراءة كما أنه وقع رسمها هاهنا بالألف على قراءة الجمهور غير الكوفيين، وقال ابن جني في المحتسب: "ومن ذلك قراءة عاصم الجحدري: ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾: أراد: يصطلحها أي يفتعلا، فأثر الإدغام فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصلحًا"، فيحتمل أن يكون هو مراد المصنف، ويكون الناسخ قد أسقط ذكر الجحدري، والله أعلم.
^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾، والله أعلم.

﴿الدَّرَكُ﴾ (١٤٥): بتسكين الراء: كوفي غير قاسم والأعشى والبرجمي وابن بشار وجبلّة وأبي الحسن وهبيرة - في قول أبي الحسين والرّازي - .

الباقون بفتح الراء، وهو الاختيار، لأنه أشبع .

﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ (١٤٨): بفتح الظاء: الزّعفرانيّ، وابن حنبل، والشافعيّ عن ابن كثير، والشيزريّ عن أبي جعفر، والأصمعيّ عن نافع .

الباقون بضم الظاء وكسر اللام على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار، لأن المظلوم أولى بالجهر بالسوء على الظالم، وذكر ابن عباس أنها نزلت في رجل استضاف بقوم فتركوه تلك الليلة بلا طعام جائعاً، فأصبح وقد شكوا منهم فعوتب على ذلك، فعظم عليه فأنزل الله تعالى عذره وإباحة الشكاية^(١) .

وقد قيل: إنها منسوخة، إلا أن النسخ ربما لا يصح، إذ الكلام خبر، والنسخ يتأتى في الأمر والنهي دون الخبر إلا إذا كان الخبر بمعنى الأمر والنهي، والتخصيص به أولى .

﴿لَا تَعْدُوا﴾ (١٥٤): بفتح العين مشدد: ورش في روايته وسقلاّب وأبو دحية، والعمرّي وأبو بشر والقورسيّ عن أبي جعفر، وسالم، وأبو عون - طريق الواسطي وأبي أحمد-، والزّعفرانيّ، وابن مقسّم .

الباقون من أهل المدينة غير شبيهة مختلس .

الباقون من القراء ﴿لَا تَعْدُوا﴾ خفيف، وهو الاختيار، لأن معناه: لا تعتدوا فحذف إحدى التاءين .

(١) كذا رواه المصنف عن هؤلاء المذكورين، ولم أر من تابعه عليه، وخالفه أبو معشر وأبو الكرم الشهرزوري وابن سوار فرووه عن الشافعي عن ابن كثير كقراءة الجماعة، وكذا عن الأصمعي عن نافع، ورواه أبو الكرم في المصباح (٦٥١/٢) بفتح الظاء واللام عن أبي جعفر الرّواصي عن أبي عمرو البصري، والله أعلم .

(٢) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٣٤٤/٩) عن ابن عباس قوله: "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول"، يقول: لا يحب الله أن يدعوا أحد على أحد، إلا أن يكون مظلوماً، فإنه قد أرخص له أن يدعوا على من ظلمه"، ورواه من قول مجاهد مرسل عبد الرزاق في تفسيره (٤٨٤/١)، وابن أبي حاتم (١١٠٠/٤)، والله أعلم .

﴿يُونِسَ﴾: بكسر النون، و﴿يُوسِفَ﴾: الحسنُ في رواية عباس.
 بالهمز فيهما وبكسر السين^(١): الزَّعْفَرَانِيّ، وطلّحة.
 الباقون بضم النون والسين، وهو الاختيار، لأنه غير مشتق بل هما اسمان عبريان.
 ﴿زُبُورًا﴾ (١٦٣): بضم الزاء حيث وقع: الزِّيَّات، والأَعْمَش، وخلف، والرومي عن
 عباس.

الباقون بفتح الزاء، وهو الاختيار، لأنه أشهر وهو اسم كتاب لا جمع.
 ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾ (١٦٦): بتشديد (لَكِنَّ) ونصب الهاء: الزَّعْفَرَانِيّ.
 الباقون بتخفيف ﴿لَكِنَّ﴾ ورفع الهاء، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.
 ﴿انْتَهُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾: بالرفع: ميمونة وقتيبة عن أبي جعفر.
 الباقون بالنصب، وهو الاختيار على أنه خبر كان معناه: يكن الانتهاء خيراً لهم أو على أنه
 نعت لمصدر محذوف من غير لفظه كأنه قال: انتهاء خيراً لكم، [كما] قال:
 ﴿يَقِينًا﴾ (١٥٧)^(٢)، معناه: قتلاً يقيناً.

﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ﴾ (١٧٢): بالنون: الحسن، والمفضل.
 الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِلَيْهِ﴾، وهكذا ﴿عَنْ عِبَادَتِهِ﴾.
 ﴿فَنُوفِيهِمْ﴾ بالنون، و﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾ (١٧٣): هكذا: أحمد بن حنبل.
 الباقون بالياء وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾، وقوله: ﴿فَيَعْدُبُهُمْ﴾.



سورة المائدة

﴿بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ (١): بكسر الباء: أبو السَّمَال.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار لأنه أشهر.

^(١) كذا قيده المصنف بذكر السين من ﴿يوسف﴾، ولم يذكر النون من يونس، وقياس قولهما الكسر فيه كذلك، وهو ظاهر من كلام المصنف فيما بعد أيضاً، يفهم من قوله: الباقون بضم النون والسين، ومراد المصنف حيث ورد هذان الاسمان في القرآن، وكان عليه أن ينص عليه، والله أعلم.
^(٢) يعنى من قوله تعالى: ﴿وما قتلوه يقيناً﴾، وما بين المعكوفتين ساقط من السياق، والله أعلم.

﴿غَيْرُ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ (١): برفع الراء: ابن أبي عبله.

الباقون بنصبها، وهو الاختيار إما على الحال أو على الاستثناء.
﴿تَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾ (٢): بالتاء: حميد.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

﴿السَّعْءُ﴾ (٣): بإسكان الباء: الْمُعَلَّى بن منصور وهارون عن أبي بكر والأزرق عنه^(١)،
والقصبى عن عبد الوارث وخارجة عن عباس وهارون عن أبي عمرو ووهيب ونعيم
والخفاف عنه، والحسن، وأبو حيوة، وعلي بن الحسن عن ابن مُحَيِّصِن.
والباقون برفع الباء.

الأعمش في رواية جرير، وأحمد بن حنبل، والزَّعْفَرَانِيُّ، والأصمعي عن نافع:
﴿يَجْرِي مِنْكُمْ﴾ (٢، ٨): بضم الياء.

الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغتين والبيت مشهور في قوله: جَرِمَتْ
فَزَارَةٌ بعدها أن يغضبوا، وقولهم: جريمة ناهض.. البيت^(٢).

﴿سَنَتَانُ﴾ (٢، ٨): بإسكان النون: دمشقي، وأبو بكر والمفضل طريق جبله وعصمة
وأبان بن تغلب وابن يزيد^(٣)، وهارون والحلواني والمنقري عن عبد الوارث واللؤلؤي^(٤)،

(١) يعنى أبا محمد إسحاق بن يوسف الأزرق عن أبي بكر بن عياش، ولم يسند المصنف طريقه عن أبي بكر في
هذا الكتاب، وهارون المذكور هو ابن حاتم، والله أعلم.

(٢) البيت الأول عجز بيت مطلعته: ولقد طعنت أبا عيينة طعنة... جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا، يُنسب لأبي
أسماء بن الضريبة، ويقال لعطية بن عفيف، مجاز القرآن ١ / ٣٥٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢
/ ١٣٤، والاقتضاب ٣١٣، والزاهر في كلام الناس ١ / ٢٧٣، وانظر أيضا لسان العرب، وتهذيب اللغة،
والبيت الثاني المذكور من قول أبي خراش الهذلي: جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ،... تَرَى لِعِظَامِ مَا
جَمَعَتْ صَلِيْبًا، ديوان الهذليين ٢ / ١٣٢، إصلاح المنطق ١ / ٣٦، الصحاح ١ / ١٦٤، وَقَالَ فِي التَّهْدِيْبِ
(١١ / ٤٨) عَنْ هَذَا الْبَيْتِ: قَالَ يَصِفُ عُقَابًا تَصِيْدُ فَرَحَهَا النَّاهِضُ مَا تَأْكُلُهُ مِنْ لَحْمِ طَيْرٍ أَكَلَتْهُ، وَبَقِيَ
عِظَامُهُ يَسِيْلُ مِنْهَا الْوَدَكُ، والله أعلم.

(٣) خستهم عن عاصم، والله أعلم.

(٤) يعنى عن أبي عمرو، وقول المصنف: "الحلواني والمنقري"، على عادته في عطف الراوى على من يروى
عنه، لأن الحلواني يروى القراءة عن المنقري عن عبد الوارث، وهذه الترجمة كما هى بتصريف قليل في
المصباح (٢ / ٦٥٧) لأبي الكرم الشهرزورى، والله أعلم.

وإسماعيلُ والمُسَيَّبِيُّ وخارجةُ والأصمعيُّ عن نافعٍ، وشيبةٌ، وأبو جعفر غير العُمريِّ والقورسيِّ وقُتَيْبَةَ عنه.

قال ابنُ مهران عن الفضل بفتح النون وهو خطأ لم يساعده عليه منفرد ولا أحد^(١).
والحسن وقتادة كإسماعيل.

الباقون بفتح النون، وهو الاختيار؛ لأن أكثر المصادر على هذا كالحديثان والصريان والطريان.

﴿النَّصْبِ﴾ (٣): بإسكان الصاد وفتح النون: أبو عبيدة، وخارجة عن أبي عمرو.
وبضم النون وإسكان الصاد: طلحةُ ابنُ ظالم^(٢) في رواية الفياض، والخفافُ وهيبُ وابنُ ميسرة عن أبي عمرو.

والباقون بضم النون والصاد، وهو الاختيار، لأنه أشبعُ وهي جماعة الأصنام.
﴿مُكَلِّبِينَ﴾ (٤): بإسكان الكاف خفيف وكسر اللام: الشيزريُّ عن أبي جعفر،
والزَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ.

الباقون ثقيل بفتح الكاف وكسر اللام، وهو الاختيار لموافقة القوم، ولأن تكرار الفعل أولى.

(١) قلت: كذا هو عند ابن مهران في المبسوط (١/ ١٨٤) عن الفضل عن ابن وردان، غير أنه نص في الغاية (٢/ ٣٠) على الإسكان له، فاضطرب قوله فيه، ورواه أبو نصر العراقي في كتاب الإشارة من طريق ابن مهران بالوجهين، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وما ذبح على النصب﴾، وأبو عبيدة المذكور هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة التنوري العنبري يروي عن أبي عمرو، ولم أر من تابع المصنف عليه عن عبد الوارث، وأما عن خارجة عن أبي عمرو فهو صحيح، رواه أبو الكرم في المصباح (٢/ ٦٥٨)، وأبو معشر في سوق العروس (١/ ١٩٣)، والله أعلم.

(٣) كذا نسبه المصنف، وقال الحافظ في التهذيب (٥/ ٢٥): "طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب بن جحذب بن معاوية بن سعد بن الحارث الهمداني اليامي"، فليس في آبائه من يدعى ظالمًا، وأحسبه سبق قلم، ولم أر من تابع المصنف عليه عن طلحة، وكذلك لم أر من تابع المصنف على روايته عن الخفاف وغيره من المذكورين عن أبي عمرو بضم النون مع إسكان الصاد، وهيب المذكور هو ابن عمرو بن عبيد الله النميري أبو القاسم، روى القراءة عن هارون بن موسى عن أبي عمرو (غاية ٣٨١٥)، ولم يسند المصنف قراءة أبي عمرو من طريقه، والله أعلم.

﴿وَأَزْجُلَكُمْ﴾: نصبٌ: مجاهدٌ، والحسنُ، والمدنيُّ غير أبي جعفر واختيار ورش، ودمشقيُّ، وحفصُ والمفضلُ، واختيارُ أبي بكر، والأعشى، والكسائيُّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مقسم، وابنُ سَعْدَانَ، وأحمدُ، والشافعيُّ عن ابنِ كَثِيرٍ^(١)، وهو الاختيار، لأنه أعطفه على الغسل.

الباقون بالجر.

﴿وَعَزَّزْتُمُوهُمْ﴾ (١٢): خفيف، وهكذا ﴿وَعَزَّزُوهُ﴾، ﴿وَتَعَزَّزُوهُ﴾: الجَحْدَرِيُّ، والقورسيُّ عن أبي جعفر.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على تكرار الفعل.

﴿قَسِيَّةٌ﴾ (١٣): مشددة بغير ألف: الكسائيُّ غير قاسم، والزِّيَّاتُ، والأَعْمَشُ، وطلحةُ، والهمدانيُّ، ويعقوبُ عن عاصم^(٢)، وجبلهُ طريق الأَصْفَهَانِيِّ.

الباقون بألف مع التخفيف وهو الاختيار لقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ﴾.

(خِيَانَةٌ) (١٣): بألف بعد الياء: جريرٌ عن الأَعْمَشِ، والقورسي عن أبي جعفر، ووهب^(٣) عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، والزَّعْفَرَانِيِّ.

الباقون: ﴿حَائِنَةٌ﴾: بألف بعد الخاء، وهو الاختيار على الاسم دون المصدر.

﴿سُبُلُ السَّلَامِ﴾ (١٦): خفيف^(٤): ابنُ سَعْدَانَ عن الزَّيْدِيِّ ووهيب^(٥) كلاهما عن أبي عمرو، والحسنُ.

(١) كذا رواه المصنف عن الشافعي، والصحيح عنه الكسر كرواية الجماعة عن ابن كثير، والله أعلم.
(٢) كذا رواه المصنف عن عاصم من رواية يعقوب عنه، وأحسب مراده يعقوب الحضرمي صاحب القراءة، ولم يسند المصنف روايته عن عاصم في هذا الكتاب، ولا رأيته في غيره، وقد قرأ يعقوب على سلام بن سليمان، وقرأ سلام على عاصم، والله أعلم.
(٣) في الأصل: وهيبٌ، وهو تصحيفٌ، وقد ذكر المصنف هذا الحرف في كتاب الهمزة، ووقع هناك على الصحيح فقال: وهبٌ، وهو وهب بن واضح أبو الإخريط، وروايته عن ابن محيصن ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) يعني بإسكان الباء، والله أعلم.

(٥) هو وهيب بن عمرو بن عبيد الله النميري عن هارون بن موسى عن أبي عمرو، وتقدم أن المصنف لم يسند القراءة من طريقه، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٠٢٦): "وكلهم قرأ ﴿سبل السلام﴾ بضم الباء، إلا ما رواه أحمد بن واصل وابن سعدان عن الزيدي عن أبي عمرو أنه أسكن الباء، وليس العمل عليه"، والله أعلم.

الباقون بضم الباء، وهو الاختيار على الإشباع.
 ﴿يَا قَوْمُ ادْخُلُوا﴾ (٢١): بضم الميم وبابه: ابنُ مُحَيِّصِن، وابنُ جَبِير عن شِبْل عن ابنِ كَثِير، وهو اختيار شِبْل.

الباقون بالكسر، وهو الاختيار على النداء المضاف.
 ﴿أَعَجَزْتُ﴾ (٣١): بكسر الجيم: الحسنُ، وطلحةُ، وأحمدُ، وشبْلُ في اختياره، وابنُ الجلاء عن نصير - طريق الطيراني والرازبي -.

الباقون بفتح الجيم، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغتين.
 ﴿فَأَوَارِي﴾ (٣١): بإسكان الياء: طلحةُ في رواية الفياض.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار على الجواب.

﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُضْلَبُوا أَوْ تُقَطَّعَ﴾ (٣٣): بإسكان القافين والصاد: ابنُ مُحَيِّصِن، وحميدُ، والحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون بفتحهن مع التشديد، وهو الاختيار على تكرار الفعل ليرتدعوا.
 ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (٣٨): بالنصب فيهما: الهمدانيُّ، وحميدُ، وشبْلُ في اختياره، وسيبويه عن أبي عمرو.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار على المبتدأ وهو أعم للجنس.
 ﴿وَالعَيْنُ﴾ (٤٥): وما بعدها: بالرفع: الكسائيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار عطف على الموضع.

الباقون بالنصب إلا ﴿الجُرُوحُ﴾.
 وقرأ أبو حيو: ﴿أَنْ النَّفْسُ﴾: خفيف مع الرفع.
 الباقون مشدّد ونصب السين، وهو الاختيار لموافقة الجماعة.
 ﴿وَالأُذُنُ﴾: خفيف: نافع حيث وقع غير اختيار صاحبيه وابنُ جعفر طريق الدهان^(١).
 الباقون بالإشباع وهو الاختيار.

﴿وَالجُرُوحُ﴾: رفعٌ: العالِيَةُ^(٢) غير نافعٍ إلا الأصمعيّ

^(١) يعنى إسماعيل بن جعفر طريق الدهان، ولم يسند المصنف رواية إسماعيل من طريق الدهان المذكور، وتقدم ذكره أكثر من مرة، ولا أدري من هو، والله أعلم.

^(٢) يعنى أهل العالِيَة، وهم أهل الحجاز وأهل الشام، والله أعلم.

والواقديّ عنه، وأبو عمرو، والضّرير عن يعقوب، وابن حنبل، وابن سعدان، وطلحة، والكسائيّ.

وسهل بالأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجر.

الباقون بالنصب.

﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ (٤٧): بكسر اللام وفتح الميم: الزيّاتُ إلا الأزرق والعَبَسِيّ، والأعمش، وابن صبيح، وحمصيّ.

الباقون بجزم الميم، وهو الاختيار على الأمر الغائب.

وافق على كسر اللام^(١): ابن مقسم، وعباس طريق الرومي، وشيبة.

والاختيار في اللام السكون كالباقين.

﴿وَمُهَيِّمًا﴾ (٤٨): بفتح الميم: مجاهد، وابن محيصن.

الباقون بكسر الميم، وهو الاختيار على تسمية الفاعل، دليله ﴿مُصَدِّقًا﴾.

﴿تَبْعُونَ﴾ (٥٠): بالتاء: دمشقيّ، وأبان والخزّاز، وأبو حاتم عن نافع، والشافعيّ وجرميّ

عن ابن كثير^(٢).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾.

﴿يَقُولُ الَّذِينَ﴾ (٥٣): بغير واو: الزعفرانيّ، وعبيد عن أبي عمرو، وأهل العالية غير

جرميّ عن ابن كثير والأصمعيّ وخارجة عن نافع وابن مقسم.

الباقون بالواو.

وَنَصَبَ اللّامَ: يعقوب، وجرميّ عن ابن كثير، وخارجة والأصمعيّ عن نافع، وابن

مقسم، وابن بشار طريق البخاري، وسهل - في قول الجميع إلا أبا الحسين^(٣) ولعله وهم؛ إذ

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وليحكم أهل الإنجيل﴾، والله أعلم.

(٢) يعنى مع جزم الميم، وما رواه المصنف عن عباس من طريق الرومي لم أر أبا نصر العراقي رواه عنه في الإشارة، وتقدم أنه لم يسند طريق الرومي إلا من طريق العراقي المذكور، والله أعلم.

(٣) حرمي هو ابن عمارة يروى الحروف عن حماد بن سلمة، ولم يسند المصنف رواية حماد بن سلمة عن ابن كثير من طريقه، وما رواه المصنف عنه وعن الشافعي عن ابن كثير لم أر من تابعه عليه عنهما، والمشهور عن ابن كثير من جميع طرقه بالياء، والله أعلم.

(٤) في الأصل: إلا أن أبي الحسين، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

الجماعة بخلافه-، وأبو عمرو [غير^(١)] محبوب وعباس والجعفي وهارون والجهمي وعبيد.

الجهمي وعباس وهارون مخيرون، والاختيارُ النصبُ لقوله: ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ بالفتح. الباقون بالرفع.

﴿مَنْ يَرْتَدُّ﴾ (٥٤): بدالين: مدني، دمشقي، والزعراني، والشافعي عن ابن كثير، وهو الاختيار لاتفاقهم في سورة البقرة^(٢).

الباقون بدال واحدة مشددة.

﴿وَالْكَفَّارِ﴾ (٥٧): بالجر: ابن مقسم، وبصري غير أيوب والجعفي والأصمعي ويونس ومحبوب وعبد الوارث إلا القصبني عن أبي عمرو -وسهل في قول الخزاعي وهو غلط، لأنه لم يوافق عليه^(٣) -، والكسائي، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. الباقون نصب.

﴿هَلْ تَنْقُمُونَ﴾ (٥٩): بفتح القاف: الحسن، والأعمش في رواية الضبي^(٤).

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار لأنها أشهر اللغتين.

﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ (٦٠): بنصب العين والباء والبدال مع التشديد، (الطَّاغُوتِ) نصب: أبو السَّمَال.

وبفتح العين والباء والبدال خفيف، (الطَّاغُوتِ) جر: ابن أبي عبة.

﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾: بفتح العين والبدال وضم الباء وجر التاء: الزيات إلا الأزرق، والأعمش.

(١) في الأصل: أبو عمرو ومحبوب، وهو تصحيف، ولا يصح عطف أبي عمرو على هؤلاء لأنهم يروون عنه القراءة، والصواب استثناء المذكورين، كذا هو في المصباح (٦٦١/٢) لأبي الكرم عن محبوب والجهمي وعبيد، وعن عباس في قول أبي الفضل الخزاعي وابن مهران، وانظر أيضا سوق العروس (١/١٩٤)، ويدل عليه ما بعده أيضا، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير، فانفرد به عنه، والله أعلم.

(٣) قلت: قد تابعه أبو علي الأهوازي وأبو الحسن الطريثي عليه عن سهل، وروايتهم عنه عند أبي معشر في سوق العروس (١/١٩٤)، والله أعلم.

(٤) هو جرير بن عبد الحميد الضبي، والله أعلم.

وبضم العين وفتح الباء والدادل مع التشديد وجر التاء: ابنُ مِقْسَمٍ.
وبضم العين والدادل مع الألف مشدد، (الطَّاغُوتِ) جر: الكسائيُّ والقورسيُّ عن أبي جعفر، والمَسْجِدِيُّ عن قُتَيْبَةَ عنه.

﴿وَعَبَدُوا﴾: على الفعل والجمع، (الطَّاغُوتِ) نصب: اختيار شِبْلٍ.

﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ﴾ بضم العين وكسر الباء وفتح الدادل ورفع التاء على ما لم يسم فاعله: ابنُ حنبلٍ.

الباقون: ﴿وَعَبَدَ﴾ على الفعل الماضي، ﴿الطَّاغُوتِ﴾ نصب، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾^(١).

﴿رِسَالَاتِهِ﴾ (٦٧): المفضلُ وأبو بكر وأبان، وابنُ مِقْسَمٍ، وشاميٌّ، ومدنيٌّ، وبصريٌّ غير أبي عمرو.

والرَّازِيُّ قال: الوليدُ كأبي عمرو وهو خطأ لخلاف المفرد^(٢).

وفي الأنعام: على التوحيد: مكِّيُّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وحفصٌ.

(١) كذا رواه المصنف عن المذكورين، وقال ابنُ جُنَيْدٍ في المحتسب (١/٢١٤): "من ذلك ما يروى في قول الله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾، وهو عشر قراءات: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ على (فَعَلَ) ونصب (الطاغوت)، ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وضم الباء وفتح الدادل وخفض (الطاغوت)، وهما في السبعة، ابنُ عباس، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وأبان بن تغلب، وعلي بن صالح، وشيبان، "وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ" بضم العين والباء وفتح الدادل وخفض الطَّاغُوت، ورَوَى عكرمة عن ابن عباس: "وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ" بضم العين وفتح الباء وتشديدها وفتح الدادل وخفض الطَّاغُوت، وأبو واقد: "وَعَبَادَ الطَّاغُوتِ"، و"وَعِبَادَ الطَّاغُوتِ" قراءة البصريين، وقال معاذ: قرأ بعضهم: "وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ"، كقولك: ضُرب زيد لم يسم فاعله، وقرأ عون العقيلي وابن بُرَيْدَةَ: "وَعَابِدِ الطَّاغُوتِ"، وقرأ أبي بن كعب: "وَعَبْدُوا الطَّاغُوتِ" بواو، وقرأ ابن مسعود فيما رواه عبد الغفار عن علقمة عنه: "وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ" كضُرد (اهـ)، وتابع المصنف على قراءة ابن أبي عيلة المذكورة ابن ظفر في المنهاج (١/١٠٣)، وما رواه عن أبي جعفر من طريق قتيبة خالفه فيه أبو نصر العراقي في الإشارة (١/٢٨) فرواه عنه كقراءة الجماعة غير حمزة، والله أعلم.

(٢) يعنى روى أبو الفضل الرازي عن الوليد بن عتبة عن ابن عامر الأفراد هاهنا، وقد تابعه عليه أبو الحسن الطريثي عن ابن عتبة من طريق ابن شنبوذ، وروايته عنه عند أبي معشر في سوق العروس، ولم يسند المصنف رواية الوليد بن عتبة من طريق الرازي على كل حال، والله أعلم.

وفي الأعراف: على التوحيد: روحٌ، وزيدٌ، والوليدُ، وسلامٌ، وأبو بشر، وقاسمٌ، وحجازيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ وعبيدٍ عن ابنِ كثيرٍ.
[الباقون] على الجمع، وهو الاختيار لأن النبوة فيها رسالات كثيرة في أوقات مختلفة إلى سائر الأمم.

﴿أَنْ لَا يَكُونَ﴾ (٧١): بالياء مع النصب: ابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ.

الباقون بالتاء.

وَرَفَعَ النون: عراقيٌّ غير سهل وأيوبَ وأبي معمر^(١) والزَّعْفَرَانِيَّ وابنِ سَعْدَانَ والعَبْسِيَّ وعَاصِمَ إِلَّا المفضل، وهو الاختيار؛ لأن معناه: أنه لا تكون فتنة، -دليله ﴿أَلَا يَرْجِعُ﴾ إِلَّا في الشاذ، على ما سنذكر^(٢).

الباقون نصب.

﴿فَعْمُوا وَصُمُّوا﴾ (٧١): على ما لم يسم فاعله: طَلْحَةَ في رواية الفياض.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لأنه أقوى في العربية.

﴿تُرَى أَعْيُنُهُمْ﴾ (٨٣): على ما لم يسم فاعله: الزَّعْفَرَانِيَّ.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لأننا لا نعلم من قرأ على ما لم يسم فاعله إِلَّا الزَّعْفَرَانِيَّ.

﴿كَفَّارَةٌ طَعَامٌ﴾ (٩٥): مضافٌ: مدنيٌّ، دمشقيٌّ إِلَّا الأَخْفَشَ عن هشامٍ -في قول أبي علي

وهو غريب-، وسلامٌ.

الباقون منون، وهو الاختيار لما ذكرنا في سورة البقرة^(٤).

﴿مَسْكِينٍ﴾ (٩٥): بغير ألف هاهنا: جريراً عن الأعمش.

الباقون جمع وهو الاختيار لموافقة الأكثر.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾، والله أعلم.

(٢) عن عبد الوارث عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ألا يرجع إليهم قولا﴾ في سورة طه، حيث أتفق على قراءته بالرفع إِلَّا في الشاذ، والله أعلم.

(٤) انظر قول المصنف عند حكاية الخلاف في قوله تعالى ﴿فدية طعام مسكين﴾ في سورة البقرة، والله أعلم.

﴿أَوْ عِدْلٌ﴾ (٩٥): بكسر العين: الْجَحْدَرِيُّ، وَطَلْحَةُ، وَالْأَزْرُقُ عن أبي بكر.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار لأن المقصود به الفدية.

﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدًا﴾ (٩٦): على تسمية الفاعل، وهو الاختيار كما روى عن ابن عباس

لأن الفعل لله.

الباقون على ما لم يُسَمَّ فاعله، وقد ذكرنا (أُحِلَّ) في باب الهمزة.

﴿فِيمَا﴾ (٩٧): بغير ألف: دَمَشْقِيٌّ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وَالْكَسَائِيُّ والقورسيُّ جميعاً عن أبي

جعفر.

الباقون بألف، وهو الاختيار لما ذكرنا في سورة النساء.

﴿إِنْ تَبَدُّ لَكُمْ﴾ (١٠١): على تسمية الفاعل: أبو زيد عن أبي عمرو، والشافعي عن ابن

كثير^(١)، واختيارُ عباس وهو الاختيار بمعنى تظهر.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ (١٠٥): بياء وكسر الضاد خفيف: أبو حيوة، والأصمعي عن نافع.

الباقون برفع الراء والضاد وهو الاختيار من ضَرَّ يَضُرُّ.

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ (١٠٥): رفع: الأصمعي عن نافع، وقُتَيْبَةُ، والكسائي عن أبي جعفر،

وابن حنبل.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار على الإغراء^(٢).

﴿شَهَادَةٌ﴾: منون، ﴿بَيْنَكُمْ﴾ (١٠٦): نصب: أبو حيوة، وعباد عن الحسن، وجريز عن

الأعمش.

الباقون مضاف، وهو الاختيار لموافقة الأكثر.

^(١) كذا رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير فخالف الجماعة عن الشافعي وعن ابن كثير، وأما عن أبي زيد عن أبي عمرو فهو صحيح، رواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٣٥٨، (٢/١٠٣)، وكذ هو عند أبي الكرم في المصباح (٢/٦٦٣) غير أنه روى عنه فتح الهمزة أيضاً، وكذا رواه عنه بفتح الهمزة أبو معشر في سوق العروس (٢/١٩٤)، والله أعلم.

^(٢) يعني بالنصب على الإغراء، وما رواه المصنف عن أبي جعفر من طريق قتبية خالفه فيه أبو نصر العراقي في الإشارة فرواه عنه كالجماعة، والله أعلم.

﴿الأولين﴾ (١٠٧): على الجمع بالياء: بصريُّ غير أيوب وأبي عمرو، وحمزة غير ابن سعدان والعبيسي، والأعمش، وطلحة، والمفضل وأبو بكر إلا الأعشى قال: واختياره، - قال أبو الحسين: غير سهل وهو سهو؛ إذ المفرد بخلافه.

الباقون: ﴿الأوليان﴾: وهو الاختيار، على التثنية، بدل من الضمير في ﴿يقومان﴾^(١).
 ﴿ساجر﴾: بالألف: ابن مقسم حيث وقع مع ﴿مبين﴾، والزعفراني هكذا. وافق كوفي غير عاصم، وابن سعدان: هاهنا، وفي يونس، وهود، والصف. زاد عاصم غير المفضل، ومكي في يونس. والاختيار بالألف كإبن مقسم لقوله: ﴿كففت عنك﴾. الباقون بغير ألف.

قرأ كوفي غير ابن سعدان في القصص: ﴿سحران﴾ بغير ألف. وهكذا كوفي غير عاصم إلا أبا عمارة وابن سعدان وقاسم: ﴿كيد سحر﴾ في طه بغير ألف.

﴿هل تستطيع﴾: بالتاء، ﴿ربك﴾ (١١٢): نصب: الكسائي، واختيار أبي بكر، والأعشى^(٢)، والشافعي عن ابن كثير، والزعفراني عن ابن محيصن، وهو الاختيار، لما

(١) يعني قال الأعشى: وفي اختيار أبي بكر كذلك، وأسد أبو عمرو الداني في جامع البيان (٢/٩٣٩) إلى أبي يوسف الأعشى، قال لي أبو بكر ابن عياش: أنا أدخلت هذه الحروف من قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام - يعني في قراءة عاصم -، في البقرة ﴿فأذنوا﴾ بألف مقصورة، وفي المائدة ﴿وأرجلكم﴾ بنصب اللام، وفيها: ﴿من الذين استحق﴾ بفتح التاء والحاء، ﴿الأوليان﴾ اثنان، وفيها ﴿هل تستطيع﴾ بالتاء، و﴿ربك﴾ بالنصب، وفي الأنعام ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾ خفيف الذال ساكن الكاف، وفيها ﴿فارقوا دينهم﴾ بألف، وفي بني إسرائيل ﴿لقد علمت﴾ بضم التاء، وفي الكهف ﴿أفحسب الذين﴾ ساكن السين مضموم الباء، وفي الأنبياء ﴿وحرام على قرية﴾ - يعني بألف -، وفي التحريم ﴿عرف بعضه﴾ خفيف الراء، و﴿يحسب﴾ و﴿يحسون﴾ كل شيء في القرآن بكسر السين في الاستقبال، فذلك ثلاثة عشر حرفاً، وزاد الشموني عنه ﴿حتى تفجر﴾ في الإسراء بالتشديد، يعني جعلها أبو بكر في اختياره دون روايته عن عاصم، وكذا روى هذا الحرف عن أبي بكر في اختياره أبو معشر في سوق العروس (١/١٩٥)، وسبق أن ذكرنا هذه الحروف في كتاب الأسانيد، وأعدنا ذكرها هاهنا لبعده العهد بها، والله أعلم.

(٢) في المخطوطة: ﴿يقولان﴾، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) يعني عن أبي بكر في روايته، وما رواه المصنف عن الشافعي خالفه فيه الجماعة عنه فرووه عنه كقراءة الجمهور، والله أعلم.

رُوي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كانوا أعلم بالله من أن يظنوا أنه لا يستطع، وهي رواية عباد عن الحسن.

الباقون بالياء، ﴿رُبُّكَ﴾: رفع.

﴿تَكُنْ لَنَا عَيْدًا﴾ (١١٤): جريرٌ عن الأعمش.

الباقون بالرفع مع الواو، وهو الاختيار بمعنى كائنة.

﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ (١١٩): نافع، وابن مُحَيِّصِن، والزَّعْفَرَانِي، وأبو حَاتِمٍ عن ابن كَثِيرٍ.

الباقون رفع، وهو الاختيار؛ لأنه خبر الاسم.

آخر الجزء العاشر، ويتلوه في الحادي عشر سورة الأنعام (لِيَقْضِيَ أَجَلًا) باللام على المستقبل: ابن مُحَيِّصِن رواية نصر بن علي وصلى الله على محمد وآله أجمعين.



^(١) يعني بنصب الميم، والله أعلم.

الجزء الحادى عشر

من كتاب
الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربى الهذلى

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنعام

﴿لِيَقْضِيَ أَجَلًا﴾ (٢) باللام على المستقبل: ابنُ مُحَيِّصِنِ رواية نصر بن علي.

الباقون: ﴿ثُمَّ قَضَى﴾: على الماضي، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿وَلَبَسْنَا﴾ (٩): بإدغام اللام في اللام: ابنُ مُحَيِّصِنِ^(١).

﴿فَاطِرٌ﴾ (١٤)^(٢): برفع الراء: ابن أبي عبلة.

الباقون بخفض الراء وهو الاختيار نعت ﴿الله﴾.

﴿وَلَا يَطْعَمُ﴾ (١٤): على تسمية الفاعل: الأعمش في رواية جرير، وابنُ أبي عبلة، وابنُ

مِقْسَمٍ، والأصمعي عن نافع، والنحوي عن يعقوب، وهو الاختيار، لأن معناه يَرْزُقُ وَلَا يَأْكُلُ.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

روى ابنُ مأمون^(٣) عن يعقوب: ﴿وَهُوَ يُطْعَمُ﴾: على ما لم يسم فاعله، ﴿وَلَا يُطْعَمُ﴾ على

تسمية الفاعل، يعني: الصنم.

وروى ابنُ قُرَّة عن يعقوب: ﴿وَهُوَ يُطْعَمُ﴾: على ما لم يسم فاعله، ﴿وَلَا يُطْعَمُ﴾: على

تسمية الفاعل أي لا يأكل^(٤).

^(١) يعني من قوله تعالى: ﴿وللبسنا عليهم﴾، ولم يذكر المصنف قراءة الجمهور اعتمادا على شهرتها، ولأنه أشار إليها بقوله: "إدغام اللام في اللام"، ومفهومه أن الباقيين بإظهار اللامين، وروى سبط الخياط عن ابن محيصة أيضا ﴿وَلَبَسْنَا﴾ بتخفيف اللام وتشديد الباء، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿أغبر الله أنخذ وليا فاطر﴾، والله أعلم.

^(٣) هو هارون بن علي بن الحسن بن مأمون عن التمار عن رويس عن يعقوب، ولم يسند المصنف روايته عن رويس في هذا الكتاب، وهي عند أبي معشر في جامعه، ورواه عنه أبو معشر كقراءة الجماعة، فخالف المصنف فيه، والله أعلم.

^(٤) يعني الصنم كذلك، ولم أر من تابع المصنف عليه عن ابن قرة المذكور، والمشهور عن يعقوب من جميع طرقه كقراءة الجماعة، والله أعلم.

﴿مَنْ يَصْرِفُ﴾ (١٦): على تسمية الفاعل: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو بحرية، وعراقيٌّ غير أبي عَمْرٍو وأيوبُ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ حنبلٍ ومسعودِ بنِ صالحٍ، وحفصِ إلا القواسَ طريق الحلواني وابنِ أبي هذيل^(١)، وهو الاختيار، لأن الله هو الصارف^(٢)، دليلاً ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾. الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾، ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ (٢٢): بالياء فيهما^(٣): ابنُ مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ، والعقيلي، والحسن، والخفاف عن أبي عَمْرٍو، وخالف روحٌ في الثانية. ابنُ مِقْسَمٍ وحده في أول يونس.

وافق حفصُ ابنُ مِقْسَمٍ في الثانية من يونس وهاهنا. وفي الفرقان بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، والحسن، وأبو جعفر، وشيبة، وحفص، والعقيلي، وقاسم، وسهل، وأيوب، وَيَعْقُوبُ، وأبو بشر، والعباسُ والخفافُ وأبو زيد وعبد الوارث وهارونُ ويونسُ ومحجوبٌ عن أبي عَمْرٍو، وعبدُ الله بن عمر عن أبي بكر، ومكي. وفي سبأ بالياء: الحسن، وابنُ مِقْسَمٍ، وحفص، وَيَعْقُوبُ، وعباس، والعقيلي. الباقون بالنون وهو الاختيار على العظمة.

﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ (٢٣): بالياء: حمادٌ والعلميُّ عن أبي بكر وأبو زيد عن المفضل وأبان وعبدُ الله بن عمر والأزرق عن أبي بكر، وابنُ مِقْسَمٍ، وهارونُ ويونسُ عن أبي عَمْرٍو، والكسائي، والزيات، والعبسي، والأعمش، وطلحة، وحميد، ومجاهد، وَيَعْقُوبُ، وسهل، وسلام.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لتأنيث الفتنة في اللفظ وليس بينهما وبين الفعل حائل. ﴿رَبَّنَا﴾ (٢٣): نصب: ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير ابنِ سَعْدَانَ، وعاصمٍ إلا المفضل وأبان. الباقون بالجر وهو الاختيار على النعت.

(١) عبد الله بن أبي الهذيل عن القواس عن حفص، والله أعلم.

(٢) في المخطوطة: الصادق، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) يعني الآيتين ٢٢، ١٢٨ من هذه السورة، وقول المصنف: "وخالف روح في الثانية انقلب عليه، والصواب: وخالف رويس في الثانية، يعني الموضع الثاني من هذه السورة، ورواه ابن مهران في الغاية والميسوط (١/١٩١) بالنون عن يعقوب من جميع رواياته، وتابعه عليه العراقي في الإشارة (١/٣٢)، ولم أر ابن الجزري رحمه الله ذكره في النشر، والعقيلي المذكور هو عون العقيلي صاحب الاختيار، والله أعلم.

﴿وَقْرَأَ﴾ (٢٥): حيث وقع: بكسر الواو: طَلَحَةٌ في رواية عبد الملك بن الحسن والفياض.

الباقون بفتح الواو، وهو الاختيار، لأنه أشهر اللغتين في الصَّمَمِ.
﴿وَلَا نُكْذِبُ﴾، ﴿وَنُكُونُ﴾ (٢٧): برفع الأول ونصب الثاني: دمشقي، وأبو حيوه.
ضده: الأَعْمَشُ.

بنصبهما: الحسنُ في رواية عبادٍ، وَيَعْقُوبُ، وَالزِّيَّاتُ، وَالْأَزْرُقُ، وَالْعَبْسِيُّ، وَطَلْحَةُ، والهمدانيُّ، والتغلبِيُّ وَالْمُطَوِّعِيُّ عن ابن ذَكْوَانَ^(١)، وحفصُ.

الباقون بالرفع فيهما، وهو الاختيار على العطف دون الجواب.
﴿وَلَدَاؤُ الْأَخْرَةِ﴾ (٣٢): مضاف: دمشقيُّ غير ابن الحارث.

الباقون مشدد بالرفع فيهما، وهو الاختيار لاتفاقهم في الأعراف.
﴿تَعْقُلُونَ﴾: بالتاء، وفي الأعراف، ويوسف، والقصاص، ويس: مدنيُّ غير اختيارٍ ورش، دمشقيُّ غير الْأَخْفَشِ عن هشام - في قول أبي علي -، وبصريُّ غير أَبِي عَمْرٍو والحسنِ رواية ابن أرقم، وحفصُ.

وافق في يوسف: حمادٌ وَثَغْرِيُّ وَالْأَدْمِيُّ ويحيى والاحتياطيُّ^(٢)، وعصمة، وأبان، والمفضل.

(١) كذا رواه المصنف عن ابن ذكوان من طريق التغلبي والمطوعي عن الصوري عنه، فأما من طريق التغلبي فرواه كذلك عنه ابن مجاهد في السبعة (١/ ١٥٥)، وقال الداني في جامع البيان (٣/ ١٠٣٤): "قرأ حمزة وحفص عن عاصم ﴿وَلَا نُكْذِبُ بآيات ربنا ونكون﴾ بنصب الباء والنون، وكذلك قال: أنا محمد بن علي عن ابن مجاهد عن التغلبي عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر، وروى الأخفش وغيره عن ابن ذكوان وهشام عن ابن عامر وسائر الرواة عنه برفع الباء ونصب النون، وهذا الذي لا يعرف أهل الشام وسائر أهل الأديان غيره"، وأما من طريق المطوعي عن الصوري عنه فهو وهم من المصنف لم يتابعه عليه أحد، وإنما رواه سبط الخياط في المبهج (٢/ ٥٧٠) عن المطوعي في روايته عن الأعمش، ولم أر ابن الجزري جملته ذكره في النشر، والله أعلم.

(٢) حماد هو ابن أبي زياد عن أبي بكر وعاصم، والثغري هو أحمد بن جبير، والأدمي هو محمد بن الحسن بن عمران بإسناده إلى الشموني عن الأعشى، والاحتياطي هو الحسين بن عبد الرحمن جميعاً عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

خالف حفص، والحلواني عن هشام والبلخي^(١)، وأبو بشر، والتغلبى في يس.
أبو الحسن عن أبي بكر، وشجاع وابن الزبيدي وأبو حمدون، وابن مقسم، وأبو خالد^(٢)
في قول الحزاعي في القصص بالياء.

السوسي والدوري، وعباس، وابن سعدان عن الزبيدي خيروا^(٣).

الباقون بالياء إلا في القصص، وهو الاختيار على المغيبة.

عباس بالتاء في ياسين وحدها في قول أبي علي^(٤).

﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ (٣٣): خفيف: نافع غير اختيار ورش، والكسائي، واختيار أبي بكر،
والأعشى، وأبو السّمّال، وابن سعدان، قال الرازي: إلا النّار^(٥).

الباقون مشدد وهو الاختيار؛ لأنهم عوتبوا على التكذيب مع علمهم بأنه لا يكذب.

﴿وَلَا طَائِرٌ﴾ (٣٨): بالرفع: ابن أبي عبله.

الباقون بالججر، وهو الاختيار معطوف على ﴿دَابَّةٌ﴾.

﴿فَتَحْنَا﴾ (٤٤)، وفي الأعراف والأنبياء والقمر: مشدد: دمشقي، وأبو جعفر طريق

الفضل، وشيبة، وابن مقسم، والنخاس في قول أبي الحسين.

وافق ابن عتبة، والبلخي هاهنا، وابن أنس.

(١) يعنى عن هشام أيضا، والله أعلم.

(٢) هو سليمان بن خالد عن الزبيدي عن أبي عمرو، وكذلك أبو حمدون وابن الزبيدي، وشجاع هو ابن أبي نصر يروى القراءة عن أبي عمرو كذلك، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن الزبيدي أبي عمرو بالتخيير من الطرق المذكورة، وروى ابن الجزري في النشر

٢/٣٤٢ عن المصنف قوله بالتخيير فيه بين الخطاب والغيب عن أبي عمرو من روايتى الدوري

والسوسي سواء، قال: "وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَعَبَّرَهُمَا إِلَّا أَنَّ الْأَشْهَرَ عَنْهُ

بِالْغَيْبِ، وَبِهِمَا أَخَذُ فِي رِوَايَةِ السُّوسِيِّ لِيُثْبِتَ ذَلِكَ عِنْدِي عَنْهُ نَصًّا وَأَدَاءً"، ومعناه صحة الخطاب عن

الدوري أيضا من طريقه، وعليه فيمكن الأخذ به من طريق الذين رووه عنه كذلك كالمصنف وأبي العباس

المهدوي وغيرهما، والله أعلم.

(٤) يعنى الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، وطريقه عن عباس ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٥) يعنى عن الأعشى عن أبي بكر، وطريق الرازي عنه ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

وافق بصريُّ غير أبي عمرو وأيوبَ، وعمرى، وهاشمي في القمر^(١).
أما في الزمر والتساؤل^(٢): مخففٌ: كوفيٌّ غير أبي الحسن عن أبي بكر وأبي عبيد
والمفضل.

قال الرازيُّ: في القمر رُويس وهو غلط؛ إذ المفرد بخلافه^(٣).

والاختيار تشديد الباب على التكثر.

الباقون على أصولهم.

﴿بَغْتَةٌ﴾، و﴿جَهْرَةٌ﴾ (٤٧): بالفتح: ابنُ مِقْسَمٍ، وقُتَيْبَةُ والشيزريُّ عن أبي جعفر،
والعراقيُّ عن قُتَيْبَةَ عن الكسائي، وخارجةٌ وحسينٌ عن أبي عمرو، وفي قول أبي علي^(٤).
الباقون بإسكان الغين والهاء، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿فَقَطَعَ دَابِرَ الْقَوْمِ﴾ (٤٥): على تسمية الفاعل وهو الاختيار لقراءة ابن عمير.

(١) كذا خصه المصنف عن ابن جهم من طريق الهاشمي في موضع القمر، ومفهومه أن الدوري عنه بالتخفيف،
وأنه بالتخفيف من كلا الطريقين في موضع الأنبياء، ورأيته في المصباح (٦٧٠ / ٢) عن ابن جهم بالتخفيف
في الموضوعين من جميع طرقه، وقال ابن الجزري في النشر (٢٥٨ / ٢) في سورة الأنعام: "وَاخْتَلَفُوا فِي:
﴿فَتَحْنَا﴾ هُنَا وَالْأَعْرَافِ وَالْقَمَرِ وَ﴿فُتِحَتْ﴾ فِي الْأَنْبِيَاءِ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَابْنُ وَرْدَانَ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ فِي
الْأَرْبَعَةِ، وَافَقَهُمَا ابْنُ جَمَازٍ وَرَوْحٌ فِي الْقَمَرِ وَالْأَنْبِيَاءِ"، فلم يذكر عنه خلافا في الموضوعين، ورواه ابنُ
سوار في المستنير (٢٥٩ / ١) عنه بالتشديد في الموضوعين، ووافقه عليه أبو معشر في سوق العروس
(١ / ١٩٧)، والله أعلم.

(٢) يعنى سورة النبأ، وهو قوله تعالى: ﴿وَفَتَحَتِ السَّمَاءُ﴾، وفي الزمر موضوعين ﴿فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا﴾، ﴿وَفَتَحَتْ
أَبْوَابَهَا﴾، والله أعلم.

(٣) قلت: قد صحح ابن الجزري التخفيف عن رويس كذلك من طريق أبي الطيب، فوافق ما قال الرازي،
وعلى كل حال فليست طريق الرازي عن رويس من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف من طريق الأهوازي، والحسين المذكور هو ابن علي الجعفي، وخارجة هو ابن
مصعب، والقراءة المذكورة رواها عنهما عن أبي عمرو صاحب المصباح (٦٧٣ / ٢) من طريق أبي علي
الأهوازي المذكور، لكنه لم يذكر إلا ﴿بغته﴾، ولم يكن طريق أبي علي عنهما مسندا في هذا الكتاب، وأيضا
ما رواه عن قتيبة من طريق العراقي ظاهره أنه بالفتح في الحرفين، ورواه العراقي في الإشارة (٢ / ٣٠) عن
قتيبة بالفتح في ﴿جهره﴾ فقط دون ﴿بغته﴾، وقال في سورة البقرة (٢ / ١٢) عند ذكر قوله تعالى ﴿حتى
نرى الله جهرة﴾، بفتح الهاء من ﴿جهره﴾ حيث وقعت، ولم أر من تابع العراقي عليه عن قتيبة، والله أعلم.

الباقون على ما لم يسم فاعله.
 ﴿بِهْ أَنْظُرُ﴾ (٤٦): بضم الهاء: الأعمش، وابنُ مقسم، والمسيبي في روايته، وكردم عن نافع وهبة عن الأصفهاني،

الباقون بكسر الهاء، وهو الاختيار [لانكسار]^(١) الباء التي قبلها.
 ﴿هَلْ يَهْلِكُ﴾ (٤٧): بفتح الياء وكسر اللام: ابنُ محيصن، وحميد، والزعفراني، والأصمعي عن نافع، والقورسي والأنطاكي عن أبي جعفر.

الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار، إذ غيرهم يهلكهم.
 ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ (٥٢)، وفي الكهف: بالواو: دمشقي غير ابن الحارث، والعقيلي.
 الباقون بالألف فيهما، وهو الاختيار لموافقة أكثر المصاحف.
 ﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾ (٥٥)^(٢): الجريري عن زيد، وابنُ مقسم، وكوفي غير ابن سعدان وحفص وقاسم.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار؛ لأن التانيث في السبيل أكثر من التذكير.
 ﴿سَبِيلٌ﴾ (٥٥): نصب: أبو بشر، والجريري عن زيد، ومدني غير القورسي وقتيبة عن أبي جعفر، وابنُ سعدان، الباقون بالرفع، وهو الاختيار على أن الفعل للسبيل.
 ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ (٥٦): بكسر اللام الأولى: طلحة، والقورسي عن أبي جعفر؛ وشبل في اختياره، وأحمد.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿يَقْضُ﴾ (٥٧): بالصاد: حجازي، وأيوب، وعاصم، وابنُ سعدان، والهمداني، وطلحة في غير رواية الفياض.

وروى الفياض (يقضي بالحق) بزيادة ياء وباء، ولا يؤخذ به^(٣).
 الباقون ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾: بالضاد من غير ياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿الْفَاصِلِينَ﴾.

^(١) ساقط من السياق، وتخصيص المصنف ضم الهاء بطريق هبة الله عن الأصبهاني غلط منه، والصواب أنه عن الأصبهاني من جميع طرقه، ولم أر ابن الجزري رحمته ذكره في النشر، والله أعلم.
^(٢) يعني بالياء، والله أعلم.

^(٣) يعني عن طلحة بن مصرف، والله أعلم.

﴿وَلَا حَبَّةَ﴾ (٥٩) وما بعدها^(١): رفع: الهاشمي وابن نصير جميعاً عن نصير، والشافعي، وأحمد، وهو الاختيار رد على الموضوع دون اللفظ.

الباقون بالجر فيهن.

﴿لِيَقْضَىٰ أَجْلًا﴾ (٦٠): على تسمية الفاعل: طَلْحَةَ رواية عبد الملك بن الحسن، والحسن رواية راشد، والأعمش رواية جرير، وهو الاختيار؛ لأن الله هو القاضي، دليله ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، وهكذا ﴿لَقَضِيَ الْأَمْرُ﴾.

قرأ يعقوب، ودمشقي، وابن مقسم، وابن أبي عبله، والزعراني، واختيار عباس في يونس: ﴿لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾.

زاد ابن مقسم في جميع القرآن، وهو الاختيار.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿تَوَفَّاهُ﴾ (٦١)، و﴿اسْتَهْوَاهُ﴾ (٧١): بالياء^(٢): ابن مقسم، وطلحة، والأعمش وابن الجلاء عن نصير، والزيات، والعبيسي،

الباقون بالتاء وهو الاختيار لقوله: ﴿رُسُلْنَا﴾، و﴿الشَّيَاطِينِ﴾^(٤).

﴿مَنْ يُنْجِيكُمْ﴾ (٦٣): خفيف: سلام، ويعقوب، وسهل، والزعراني، والحسن، والجحدري، والعباس وعبد الوارث وهارون وعبيد واللؤلؤي والجهضمي وخارجة عن أبي عمرو، وابن جهمز والأصمعي عن نافع.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على التكثير.

﴿يُنْجِيكُمْ﴾ (٦٤)^(٥): مشدد: أبو جعفر، وشيبة، وأيوب، وهشام، وابن مقسم، وكوفي غير العبيسي طريق الأبزاري عن الزيات، وهو الاختيار لما ذكرت.

^(١) يريد قوله تعالى: ﴿ولا رطب ولا يابس﴾، فهما مرفوعان كذلك على هذه القراءة، وما رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير انفرد به عنه، والله أعلم.

^(٢) يعني من قوله تعالى: ﴿ثم يبعثكم فيه ليقضى أجل مسمى﴾، واختاره المصنف مع أنه خلاف الرسم، والله أعلم.

^(٣) يعني الألف المنقلبة عن ياء مكان التاء من قوله تعالى ﴿توفته رسلنا﴾، و﴿استهوته الشياطين﴾، والله أعلم.

^(٤) يعني لموافقة الفعل للفظ الفاعل في قوله تعالى: ﴿توفته رسلنا﴾، و﴿استهوته الشياطين﴾، والله أعلم.

^(٥) يريد الموضوع الثاني قوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم﴾، والله أعلم.

الباقون خفيف.

﴿أَنجَانَا﴾ (٦٣): بالألف: كوفي غير أبي عبيد وابن سَعْدَانَ وابن بشار طريق البخاري، وابن مقسم، وهو الاختيار لقوله: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ .
الباقون بالياء والتاء، وفخمه عاصم^(١).
وخفف في يونس، ومريم، والزمر: يَعْقُوبُ، وسهل، والزَّعْرَازِيُّ.
وافق قُتَيْبَةَ طريق ابن الوليد وأبي خالد في يونس^(٢).

^(١) يعنى قرأه بالفتح، وأماله الباقون ممن قرءوه بالألف، وهو مشكّل، لأن ظاهره أن ابن مقسم أماله كذلك، وقياس مذهبه أنه لا يميل، فإما أن يكون قد أمال هذا الحرف الواحد، أو هو سهو من المصنف، ويحتمل أن يكون سقط ذكره من الناسخ، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف بالتخفيف في موضع الزمر عن يعقوب من جميع رواياته تبعاً للخزاعي في المنتهى ٤١٥ / ١، وهو كذلك في تلخيص أبي معشر (١ / ٢٨٥)، وكذا رواه أبو عمرو الداني في مفردة يعقوب (١ / ٥١) عن يعقوب بكماله، وكذا رواه شيخه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة، وهو كذلك عن يعقوب في الوجيز لأبي على الأهوازي، ورواه سبط الخياط في المبهج (٢ / ٧٩١) عن يعقوب بالتخفيف كذلك ثم قال: "كذا رأيت في التعليق والصواب عن روح وحده"، ونص ابن الجزرى في النشر على أنه بالتخفيف من رواية روح وحده دون رويس، ولم يذكر فيه خلافاً عن رويس، مع إسناده رواية رويس من الكتب المذكورة، فاعتمد فيه على رواية الجمهور عن رويس بالتشديد، وقد روى فيه الخلاف عن روح أيضاً، رواه ابن مهران في الغاية، والمبسوط (١ / ٣٨٥)، ورواه ابن الفحام في مفردته (١ / ٢٣٤) عن روح بالتشديد قولاً واحداً، والعمل فيه على التشديد لرويس والتخفيف لروح، وإن أخذ بالتخفيف لرويس فيه أيضاً من الطرق المذكورة فلا يمكن رده لقوة الخلاف فيه وكثرة الذين نقلوه عنه، ولأنه قياس مذهب يعقوب، وأما التشديد عن روح فهو ضعيف، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف، وابن الوليد هو العباس بن الوليد بن مرداس، وأبو خالد هو الزندولاني، ووقع هذا اللفظ في يونس في ثلاث مواضع: ﴿ننجيك ببدنك﴾، و﴿ننجى رسلنا﴾، و﴿ننج المؤمنين﴾، وظاهر كلام المصنف هاهنا أنهما يقرآن المواضع الثلاثة بالتخفيف، ثم إنه فصل في المواضع الثلاثة بعد بما لا يطابق المذكور هاهنا، فاضطرب كلامه فيها، فأما الموضوع الثالث فيها، وهو قوله تعالى: ﴿ننج المؤمنين﴾، فمتفق فيه عن الكسائي أنه بالتخفيف من جميع طرقه عند أكثر المصنفين، واستثنى بعضهم الشيزرى عنه، وأما الموضوع الأول وهو قوله تعالى: ﴿ننجيك ببدنك﴾، فرواه عن ابن مرداس المذكور وابن حوثره الأصم بالتخفيف أبو عمرو الداني في جامع البيان وكذلك صاحب المنتهى والمصباح

وافق ابن سلام، وحمصي، وأبو بشر، وحفص، وعباس، والكسائي غير قاسم^(١) في: ﴿نُجِيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

زاد ابن الجلاء عن نصير: ﴿نُجِيَ رُسُلَنَا﴾.
والهاشمي عنه وأبو خالد عن قتيبة ﴿نُجِيكَ بِبَدَنِكَ﴾.
والكسائي غير قاسم ﴿نُجِيَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾.
وعباس^(٢) طريق ابن هاشم، ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾.
الباقون مشدد، وهو الاختيار لما ذكرت.

أما في يوسف ﴿فَنَجِّي مَنْ نَشَاءُ﴾: خفيف^(٣): ابن محيصن، وحميد، والزعراني.
وشدد على ما لم يسم فاعله: المُسَيَّبِيَّ طريق ابن سعدان، وأبو نسيط طريق ابن الصلت،
وشامي غير ابن مسلم، وقاسم، ويعقوب، وسهل، وعاصم غير الخزاز^(٤)،

والمستنير، وغيرهم، ولم تكن عندهم رواية أبي خالد الزندولاني، وأما الموضع الثاني وهو قوله تعالى: ﴿نُجِيَ رُسُلَنَا﴾، فرواه أكثر المصنفين بالتخفيف عن الكسائي من رواية نصير وحده دون سائر الرواة عنه، هذا هو المشهور عن الكسائي، والله أعلم.

(١) وقع هاهنا: "والكسائي غير عاصم وقاسم"، وليس في الرواة عن الكسائي من يدعى عاصمًا، وأحسبه سبق قلم، وأما قاسم فهو ابن سلام أبو عبيد، لكن رواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٤١٥) عن الكسائي في روايته عن أبي بكر عن عاصم، فيحتمل أن يكون هو مراد المصنف، ويكون صواب العبارة: "والكسائي غير قاسم وعن عاصم"، وأحسب قول المصنف هاهنا: "ابن سلام" تصحيحًا كذلك، لأن الخزاعي رواه أيضا عن سلام بن سليمان، وقد استعار المصنف لفظه بتصرف قليل، والله أعلم.
(٢) هو العباس بن الفضل عن أبي عمرو، وابن هاشم هو أحمد بن علي بن هاشم المعروف بتاج الأئمة شيخ المصنف، وروايته عن عباس ليست من طرق الكتاب، والله أعلم.

(٣) يعني ﴿فَنَجَّى﴾ بفتح النون والميم على الفعل الماضي، كذا نص عليه أبو علي الأهوازي في مفردة ابن محيصن، وصاحب المبهج (٢/٦٥٠)، ورواه عنه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٢٤) ﴿فَنَجَّى﴾ على صيغة الفعل مع تشديد الجيم، ورواه عنه الفارسي في جامعه (٢/٦٢) كقراءة عاصم ومن معه، وكان علي المصنف أن يبين مراده لأنه ملتبس، وأحسب مراده الأول كرواية الأهوازي عنه، والله أعلم.
(٤) يعني عن هبيرة عن حفص، والله أعلم.

غير أن ابن سَعْدَانَ وأبا نشيط أسكنا الياء ^(١).

وشدده مع النونين ^(٢) ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بنونين: الثانية ساكنة وتخفيف الجيم ^(٣).

والاختيار ما عليه ابن مِقْسَمٍ لما ذكرت.

أما في الأنبياء قوله: ﴿نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾: بنون واحدة وتشديد الجيم: دمشقيٌّ، وأبو بكر، وقاسمٌ والشيزريُّ عن علي.

الباقون على أصولهم.

وأما في الحجر: ﴿لَمُنْجُوهُمْ﴾، وفي العنكبوت: ﴿مُنْجُوكَ﴾، ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾: فالكسائيُّ غير قاسم، وحمزةٌ غير ابن سَعْدَانَ، وَيَعْقُوبُ، وسهْلٌ، وابنُ صَبِيحٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وطلحةٌ، والأعمشُ، وأبو حنيفةٌ، وأبو زيد ومحبوبٌ عن أَبِي عَمْرٍو، - وفي قول أبي علي ^(٤) -، ومسعودٌ، وأحمدٌ: خفيفٌ.

وافق مكِّي، أبو بكر غير أبي الحسن، والمفضلُ طريق الأصفهانيِّين، وأبان: في العنكبوت ﴿مُنْجُوكَ﴾.

الباقون مشدد.

﴿تُنَجِّيْكُمْ﴾ في الصف: مشدد: دمشقيٌّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار.

الباقون خفيف.

﴿وَحَفِيَّةٌ﴾ (٦٣)، وفي الأعراف الأوَّل ^(٥) بكسر الخاء: الأعمشُ في رواية جرير،

^(١) يعني وفتحها الباقون ممن قرءوا هذه القراءة، وما رواه المصنف عن أبي نشيط قال فيه الداني في جامع البيان (٣/١٢٣٨): "وقد روى ابنُ شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون بنون واحدة مشددة الجيم ساكنة الياء، لم يرو ذلك عن أبي نشيط أحد غيره وهو غلط"، والله أعلم.

^(٢) في المخطوطة: مع التنونين، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

^(٣) في الأصل: ﴿لمنجومهم﴾، وهو سهوٌ أو تصحيفٌ، والله أعلم.

^(٤) قلت: رواه صاحب المصباح عن محبوب وأبي زيد من طريق أبي علي الأهوازي المذكور كما رواه المصنف، غير أن طريق أبي علي عنهما ليست مسندة في هذا الكتاب كما قدمنا ذكره من قبل، والله أعلم.

^(٥) يعني قوله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخيفةً﴾، واحتترز به عن الثاني وهو قوله: ﴿في نفسك تضرعاً وخيفةً﴾، وإن لم يأت على نفس اللفظ لأمن الالتباس، والله أعلم.

وأبو بكر والمفضل وأبان وعصمة^(١).

الباقون بضم الخاء فيهما، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ (٦٨): مشدد: دمشقي.

الباقون خفيف، وهو الاختيار لموافقته الأكثر.

﴿وَكَذَلِكَ تَرَى﴾ (٧٥): بالتاء: القورسي والإنطاكي والشيزري وقُتَيْبَةَ عن أبي جعفر،

غير أن القورسي رفع التاء من ﴿مَلَكُوتَ﴾.

الباقون بالنون ونصب التاء وهو الاختيار للعظمة، ولأن الله أراه.

﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ (٨٠): بتخفيف النون: مدني غير اختيار ورش والشيزري عن أبي جعفر،

ودمشقي غير الحلواني عن هشام وابن الحارث^(٣) وابن أنس والأخفش عن هشام في قول أبي علي.

وبنوين: الأعشى وابن أبي حماد عن أبي بكر رواية الجنيد.

الباقون بنون واحدة مشددة، وهو الاختيار لتكرار الفعل.

﴿نَنْفُخُ فِي الصُّورِ﴾ (٧٣): بنوين: القرشي^(٤) عن عبد الوارث، وهو الاختيار لأن الفعل

لله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

(١) أربعتهم عن عاصم، والله أعلم.

(٢) كذا اقتصر عليه المصنف دون أن يذكر حركة التاء والراء، وظاهره أنه بضم التاء وكسر الراء وكذا وقع مضبوطاً في هذه النسخة، ولا أرى له وجهاً، وقال الزمخشري في تفسيره (٤١ / ٢): "وقرئ: ترى إبراهيم ملكوت السموات والأرض)، بالتاء ورفع الملكوت، ومعناه: تبصره دلائل الربوبية"، ومعناه أنه بفتح التاء والراء، فإن كان ذلك مراد المصنف فهو مشكل أيضاً لأنه لا يصح مع فتح التاء من (ملكوت)، وما رواه المصنف عن قتيبة عن أبي جعفر خالفه فيه أبو نصر العراقي فرواه عنه كقراءة الجماعة، وباقى ما ذكره المصنف من الروايات هاهنا لم يصح سندها كما تقدم في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

(٣) يعنى يحيى بن الحارث في اختياره، وابن أنس هو أحمد يروى عن ابن ذكوان، والله أعلم.

(٤) القرشي هو عبد العزيز بن أبي المغيرة، وروايته عن عبد الوارث عن أبي عمرو ليست من طرق هذا الكتاب، والمراد قوله تعالى: ﴿وله الملك يوم ينفخ في الصور﴾، وما رواه المصنف من طريقه تابعه عليه أبو معشر في سوق العروس (٢ / ١٩٧)، وكان الأولى أن يقدم المصنف هذه الترجمة واللذان بعدها قبل قوله: ﴿وكذلك نرى﴾، مراعاة لترتيب الآيات، والله أعلم.

﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ (٧٣): بجر الميم: عصمة عن أبي عمرو وعاصم، وبجرّ حملة على ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

الباقون برفعها، وهو الاختيار على المبتدأ.

﴿ءَازَرَ﴾ (٧٤): ذُكِرَ في الهمز، غير أن أبا عليّ زاد عن أبي عمرو^(٢): واللؤلؤيُّ برفع الراء، والجعفيُّ بقصر الهمزة ونصب الراء.

﴿يَرْفَعُ﴾ (٨٣): بالياء: ابن المنابري عن نافع.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿ءَاتَيْنَاهَا﴾^(٣).

﴿يَشَاءُ﴾ (٨٣): بالياء: الحسنُ رواية عبد الوارث عنه.

الباقون بالنون وهو الاختيار لما ذكرنا.

﴿دَرَجَاتٍ﴾ (٨٣): منونٌ، وفي يوسف: ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ، والجعفيُّ عن أبي عمرو.

وافق أبو بحرية، ويعقوب هاهنا.

الباقون مضاف وهو الاختيار لموافقة أهل الحرمين.

زاد يعقوبُ، وسهلٌ، والجعفيُّ عن أبي عمرو وابنِ مِقْسَمٍ: ﴿تَرْفَعُ﴾: بالياء.

زاد ابنُ مِقْسَمٍ والجعفيُّ، [ويعقوبُ]^(٤): ﴿يَشَاءُ﴾، وهذا كله في يوسف دون الأنعام، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

الباقون بالنون فيهما.

﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ (٨٦): مشددة، وفي صاد: عبد الوارث طريق المادرائي، وهارون^(٥) عن أبي عمرو، والزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفيٌّ غير عاصمٍ وقاسمٍ وابنِ سعدان، وهو الاختيار؛ لأنه اسم أعجمي.

^(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾، قبل ثلاث آيات، فهو نعت له، والله أعلم.

^(٢) يعنى أبا علي الأهوازي زاد فقال: واللؤلؤى... الخ، كلاهما عن أبي عمرو، وما رواه المصنف من طريق أبي علي صحيح عنه، رواه من طريقه أبو معشر في سوق العروس (١/١٩٨)، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿آتيناها إبراهيم على قومه نرفع﴾، فناسب أن تكون بالنون على العظمة للمتكلم، والله أعلم.

^(٤) غير واضح بالأصل، وأحسبه المراد لاتفاق الرواة عليه عنه، (انظر النشر ٢/٢٩٦)، والله أعلم.

^(٥) تصحف المادرائي في الأصل إلى المنادى، والصواب ما أثبتنا، وهو أبو الحسن أحمد بن محمد شيخ المصنف، وقد أسند المصنف رواية عبد الوارث عن أبي عمرو من طريقه عن المنقرى والقزاز عن عبد

الباقون بلام واحدة خفيف.

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدُ﴾ (٨٤): رفعٌ هكذا إلى آخر الأنبياء^(١): شِبْلٌ في اختياره.

الباقون نصب، وهو الاختيار؛ لأنه عطف على ما قبله ولموافقة المصحف في قوله: ﴿وَلَوْطًا﴾.

﴿وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ (٨٧)، وفي الرعد والطور: على التوحيد: القورسيُّ عن أبي جعفر، والأصمعيُّ عن نافع.

وأما في الأعراف: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾: فأبو حيوة، وكوفيٌّ غير المفضل وابن سعدان، ومكيٌّ غير ابن مِقْسَمٍ على التوحيد.

وفي الفرقان^(٢) على التوحيد: حمصيٌّ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وأبو عمرو، وكوفيٌّ غير حفص وابن سعدان في قول الجميع إلا أبا الحسين وهو منه سهو.

وفي ياسين^(٣): أبو عمرو، وكوفيٌّ، ومكيٌّ غير ابن مِقْسَمٍ.

وفي الطور على التوحيد فيهما: مكي، وأيوب، وكوفيٌّ غير ابن سعدان. وافق مدنيٌّ في الأول.

وكسر تاء الأول أبو عمرو، وابن مِقْسَمٍ؛ لأنهما يقرءان ﴿وَأَتَّبَعْنَاهُمْ﴾.

الباقون على الجمع، وهو الاختيار لاختلاف جنس الذرية.

الوارث، وقد روى هذه القراءة ابن سوار في المستنير (٢٦٢/١)، وأبو الكرم في المصباح (٦٧٧/٢) وسبط الخياط في المبهج (٥٧٧/٢) عن عبد الوارث من طريق المنقري والقصبى، وأما القزاز عنه فقد استثناه ابن سوار وأبو الكرم، ولم يسند صاحب المبهج طريقه عن عبد الوارث، وأما عن هارون فلم أر من تابع المصنف عليه، والله أعلم.

^(١) يعنى: إلى آخر الأنبياء المذكورين في هذه الآيات إلى قوله تعالى: ﴿وإسماعيل واليسع ويونس ولوطًا﴾، أربعة عشر اسم كلها بالرفع في قراءته، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وذرياتنا قرأ أعين﴾، وما عطف المصنف أبا حيوة وابن أبي عبلة على قوله: "حمصي" لا حاجة له، لما قدمه في أول كتاب الأسانيد أنه إذا قال: حمصي فمراده أبو بحرية وأبو حيوة وابن أبي عبلة، وعبارة المصنف فيما نقله عن أبي الحسين الخبازي موهمة لا يظهر منها محل السهو المذكور، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿حملنا ذرياتهم في الفلك﴾، فهؤلاء المذكورون قرءوه بالإنفراد، والله أعلم.

﴿قَدْرُهُ﴾ (٩١): مثقل^(١): ابن مقسم، والحسن.

الباقون بإسكانها، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿يَجْعَلُونَهُ﴾ (٩١) وأختاها^(٢): بالياء: أبو عمرو، والجحدري، وقتادة، وأبو السَّمَّال،

ومكي غير ابن مقسم.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَعَلَّمْتُمْ﴾.

﴿وَلْيُنذِرْ﴾ (٩٢): بالياء: الزعفراني، والشافعي عن ابن كثير، وأبو بكر غير الجعفي،

والمفضل، وأبان.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار، المنذر رسول الله ﷺ.

وفي ياسين: ﴿لِيُنذِرَ﴾: مدني، وابن مقسم، ودمشقي، وقاسم، وبصري غير أبي عمرو.

وفي الأحقاف: ﴿لِيُنذِرَ﴾: بالتاء مدني، ودمشقي، وقاسم، وجبله، وابن مقسم، وابن كثير

طريق الزيني عن الثلاثة، والخزاعي عن البزي، وابن الصَّبَّاح في قول أبي الحسين وهو

الصواب، وبصري غير أبي عمرو.

وفي المؤمن: ﴿لِيُنذِرَ﴾^(٣): بالتاء: ابن مقسم، قال ابن مهران: روحٌ وزيدٌ، قال العراقي:

غير روح. قال الرازي: ابن المأمون عن رويس.

الباقون بالياء، وهو الاختيار هاهنا لقوله: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ﴾.

^(١) يعني بفتح الدال من قوله تعالى: ﴿حق قدره﴾، وظاهر كلام المصنف اختصاص هذا الموضوع بهذه القراءة

دون موضعي الحج والزم، وهو الذي رواه أبو علي الأهوازي عن الحسن البصري في مفردته، والله

أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿تبدونها وتخفون﴾، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿لينذر يوم التلاق﴾ في سورة غافر، وهو كذلك عند ابن مهران في الغاية والمبسوط

(٣٨٩ / ١) بالتاء عن روح كما رواه المصنف، ولم يتعرض لذكره في النشر، وهي من انفرادات ابن مهران

عن روح، وهي رواية أبي العباس أحمد بن يحيى عن روح، كذا نص عليه أبو معشر في سوق العروس

(١ / ٢٧٥)، لكن رواه أبو معشر في الموضوع المذكور بالتاء عن رويس من طريق الكارزيني، ومن طريق

ابن مأمون عن رويس أيضا، وكذا ذكره في التلخيص (١ / ٣٩٤) وهو فيه من طريق الكارزيني المذكور،

ورواه عن رويس بالتاء أيضا سبط الخياط في المبهج (٢ / ٧٩٤)، قال: "كذا رأيتُه منصوفا" يعني في

أصل الكارزيني، فانفرد به الكارزيني أيضا عن رويس من طريق النخاس، وهي رواية زيد عن يعقوب،

والله أعلم.

ولا خلاف في الكهف: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾: بالياء.
 ﴿صَلَوَاتِهِمْ﴾: على الجمع: ابنُ مِقْسَمٍ في جميع القرآن.
 وافق الزَّعْفَرَانِيُّ، وأحمدُ إلا في قوله: ﴿خَاشِعُونَ﴾، و﴿دَائِمُونَ﴾^(١).
 الجعفيُّ عن أبي بكرٍ وأبي عمرو: هاهنا جمعٌ^(٢).
 وفي التوبة: ﴿إِنْ صَلَاتِكَ﴾: على التوحيد، وكذلك في هود: أيوب، وكوفيٌّ غير أبي بكرٍ
 والمفضل وأبان وابن سَعْدَانَ.
 وفي المؤمنين: ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ﴾: واحدة: كوفيٌّ غير عاصِمٍ وابنِ سَعْدَانَ.
 الباكون على الجميع في الثلاثة^(٣) والتوحيد في غيرها.
 والاختيار ما عليه ابنُ مِقْسَمٍ، لأنها تشتمل على لغات مختلفة.
 ﴿سَأَنْزِلُ﴾ (٩٣): مشدد: أبو حيوة.
 الباكون خفيف بإسكان النون، وهو الاختيار لموافقة الأكثر.
 ﴿فَرْدَى﴾ (٩٤) على وزن (فعلَى): أبو معاذ النحوي عن أبي عمرو ونافع^(٤).
 الباكون بألف وهو الاختيار لموافقة المصحف والأكثر.

(١) يعنى إلا في قوله تعالى: ﴿صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾، و﴿صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾، فقرآها بالإفراد كالجماعة، والله أعلم.

(٢) يعنى هذا الموضع وهو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾، والله أعلم.

(٣) يعنى في المواضع الثلاثة المذكورة في التوبة وهود والمؤمنين، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿سَأَنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، والله أعلم.

(٥) أبو معاذ النحوي هو الفضل بن خالد عن خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ونافع، وروايته عن خارجة عن نافع ليست من طرق هذا الكتاب، وأما عن أبي عمرو فنعم، وروى هذه القراءة عن خارجة عن نافع أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٦٧٧/٢) من طريق العباس بن الفضل، وهى نفس طريق المصنف، غير أنه لم يروها هاهنا من طريق العباس، ورواها من طريق لم يسنده في كتابه أصلاً، كذلك لم يذكر المصنف حركة الفاء، وكذلك صنع صاحب المصباح، وظاهره أنها مضمومة، وفي هذه النسخة فتحة فوق الراء، ولعل الناسخ أراد الفاء، لأن الراء لا تكون إلا ساكنة، ونص عليها الفيروز آبادي بالفتح في كتابه: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١٧٩/٤)، قال وهى مثال سكرى، ونسبها إلى الأعرج ونافع وأبي عمرو، وما علَّل به المصنف اختياره من موافقة المصحف يتعقب عليه بأن قراءة الأفراد أكثر موافقة للمصحف، والله أعلم.

﴿بَيْنَكُمْ﴾ (٩٤): نصبٌ: مجاهدٌ، والحسنُ، ومدنيٌّ، والكسائيُّ غير قاسمٍ، وحفصٌ، وأيوبٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وطلحةٌ في رواية الفياض.
الباقون رفع، وهو الاختيار لأن معناه: وَصَلُّكُمْ.

﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلَ اللَّيْلِ﴾ (٩٦): بالنصب فيهما: الحسنُ في رواية عباد، وهو الاختيار على المدح والنداء المضاف.
الباقون بالرفع^(١).

﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾: على الفعل: قَتَادَةٌ، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ وأحمد.
الباقون: ﴿وَجَاعِلَ﴾: على الاسم.

﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٩٦): رفعٌ: الزَّعْفَرَانِيُّ عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ وأبو حذيفة عن ابنِ كَثِيرٍ.
أبو حيوة بجرهما.

الباقون وهو الاختيار: نصب، لأنه إضافة غير محضة وكأنها مفعوله.
﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ (٩٨): بكسر القاف: شبيبةٌ، وميمونةٌ، والكسائيُّ والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، وقاسمٌ، ومكيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريٌّ غير أيوبٍ ورويسٍ والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون بفتح القاف، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾.

﴿قُنُونٌ﴾ (٩٩): بضم القاف حيث وقع^(٢): الخفافُ عن أبي عَمْرٍو.
بفتحها: هارون عنه.

وروى الفضل والقواسم عن حفص في الرعد: ﴿صِنُونٌ﴾: بضم الصاد.
الباقون بالكسر، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغات.

﴿وَجَنَاتٌ﴾ (٩٩): بالرفع^(٣): الأَعْمَشُ، وأبو بحرية، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، والأعشى والبرجمي، والمنهال عن يَعْقُوبَ وابنِ عبد الخالق عنه، وعصمةٌ والجعفيُّ وابنُ

(١) يعنى قوله ﴿فالق الإصباح﴾، وأما ﴿جاعل الليل﴾ فاختلّفوا فيه، فمن قرأه على الاسم ممن لم يُذكر بالرفع، والباقون قرءوه على صيغة الفعل كما سيأتى نضه، والله أعلم.

(٢) كذا قال المصنف، ولم تقع في القرآن إلا في هذا الموضع الواحد، ورواه أبو الكرم في المصباح (٢/٦٧٩) بالضم عن أبان بن تغلب أيضاً، والله أعلم.

(٣) قال النحاس في إعراب القرآن (٢/٢٤): "﴿وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ قراءة العامة بالنصب عطفاً، أي: فأخرجنا جنات، وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش وهو الصحيح من قراءة عاصم

أبي حماد عن عاصم، وأحمد، وقتيبة والكسائي وميمونة والأنطاكي عن أبي جعفر، والزّعفراني عن ابن محيصن.

الباقون بكسر التاء وهو الاختيار لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾.
(مُتَشَابِهًا): كالثاني: ابن مقسم.

الباقون: ﴿مُشْتَبِهًا﴾، وهو الاختيار لموافقة المصحف.
و﴿نُمْرِهِ﴾: بالضم في جميع القرآن: ابن جبير عن ابن كثير، وعبد الوارث وهارون عن أبي عمرو، والوليد عن يعقوب، وكوفي غير عاصم وقاسم وابن سعدان.
وروى جرير عن الأعمش إسكان الميم في الجميع.
وافقه في الكهف فيهما أبو عمرو وغير الجعفي وعلي بن نصر ويونس وأحمد بن موسى عنه وهارون.

وفتح في جميع القرآن: الزّعفراني، وأبو جعفر، وعاصم، وسلام، ويعقوب غير رؤيس، وسهل.

وافق رؤيس إلا في الثاني من الكهف.

الجعفي عن أبي بكر يرفعها في الكهف.

ابن مسرة^(١) عن الكسائي في الأنعام بالفتح.

الباقون بضمها في الكهف وفتح ما سواهما، وهو الاختيار، ليحمل ما في الكهف على المال وغيره على جميع الثمرة.

﴿وَيُنِعِهِ﴾ (٩٩): بضم الياء: الحسن، وقتادة، وابن محيصن، ومجاهد، والأعمش، وحמיד، والزّعفراني، وابن مقسم، وهو الاختيار لأن فعل في هذا الباب أقوى من فعل^(٢).

(وَجَنَاتٌ) بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محال لأن الجنات لا تكون من النخل". قال: "والقراءة جائزة، وليس التأويل على هذا، ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف، أي: ولهم جنات"، والله أعلم.

^(١) هو عمر بن نعيم بن مسرة، وروايته عن الكسائي ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: فتحة على الأول وضمه على الثاني، وما أثبتناه هو الذي يوافق اختياره المذكور ويستقيم به السياق، وقال العكبري في التبيان (١/٥٢٦): "﴿وَيُنِعِهِ﴾: يُقْرَأُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّهَا، وَهُمَا لُغَتَانِ، وَكِلَاهُمَا مَصْدَرٌ يَنْعَتُ الثَّمَرَةَ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ، وَالْفِعْلُ يُنْعَتُ إِنْيَاعًا"، وقال الفيروز آبادي في البصائر (٥/٤١١): "هما مثل النضج والنضج"، والله أعلم.

الباقون بفتح الياء.

﴿وَحَرَّفُوا﴾ (١٠٠): مشدد: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو بشر، ومدنيُّ غير اختيار ورش، والشعريُّ في قول الرّازيِّ.

الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ لأنهم فعلوا مرة، ولأن لا يشبه التخريق، وهو القطع.
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ (١٠١): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وقُتَيْبَةُ طريق ابن نوح والعراقيُّ عنه، والشيزريُّ والقورسيُّ والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، وهو الاختيار لتقدم الفعل عليه ووقوع الحائل بينهما.

الباقون بالتاء.

(دَارَسَ) (١٠٥): بغير تاء: عصمةٌ عن الأعمش.

وروى الفياض عن طلحة: (دَرَسَ): بغير تاء وألف.

﴿دُرِسَتْ﴾: على ما لم يسم فاعله^(١): قَتَادَةُ، وابنُ أبي عبله.

﴿دَارَسَتْ﴾: بألف مع التاء: مكِّي، وأبو السَّمَال، وأبو عَمْرٍو، وابنُ حسان، والحسن،

غير أن الحسنَ بإسكان التاء وفتح السين.

وقرأ شاميُّ، ويعقوبُ، وسلامٌ، والجحدريُّ، وابنُ صبيح: ﴿دَرَسَتْ﴾: بفتح السين

وإسكان التاء.

الباقون: ﴿دَرَسَتْ﴾: بإسكان السين وفتح التاء، وهو الاختيار إذ المراد به رسول الله.

﴿وَلِيَّبِيْنَهُ﴾ (١٠٥): بالياء: أبو حاتمٍ عن عاصم.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿نُصِرْفُ﴾.

﴿عُدُّوْا﴾ (١٠٨): بتشديد الواو وضم العين والذال: يعقوبُ، وسلامٌ، وقَتَادَةُ، والحسنُ،

والزَّعْفَرَانِيُّ، وعبدُ الوارث عن أبي عَمْرٍو، وخارجةٌ عن نافع، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو بشر.

زاد ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ في يونس: ﴿بَغْيًا وَعُدُّوْا﴾.

وروى مغيث^(٢) عن خارجة عن نافع، ويعقوب عن ابن كثير ﴿عُدُّوْا﴾ بفتح العين

وتشديد الواو.

^(١) يعنى مع إسكان السين، ولم يذكرها المصنف، ونص عليها ابنُ ظفرٍ في المنهاج (١ / ١٠٦) عن ابن أبي

عبلة، والله أعلم.

^(٢) هو مغيث بن بديل بن عمرو السرخسى، والله أعلم.

الباقون: ﴿عَدُوا﴾: بفتح العين وإسكان الدال، وهو الاختيار لأنه أجزل في اللفظ.
 ﴿بِالْعَدْوَةِ﴾ في الأنفال: بفتح العين فيهما: أبو السَّمَال، وقَتَادَةَ، والحسنُ.
 وبكسر العينين: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو عَمْرٍو غير هَارُونَ، وَيَعْقُوبُ، وسَلَامٌ،
 وَالجَحْدَرِيُّ، والعَقِيلِيُّ، والقَبَابُ.

الباقون بضمها، وهو الاختيار لموافقة الأكثر، ولأن الفعل في هذا الباب أكثر.
 ﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ (١٠٩): بالتاء: دمشقيٌّ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله، وقَتَادَةُ، والحسنُ
 وَالخُرَيْبِيُّ والشَّعْرِيُّ في قول الرَّازِيِّ، والزِّيَّاتِ، والأَعْمَشِ، وطَلْحَةَ.
 الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا﴾، و﴿أَفْتَدَتْهُمْ﴾.
 ﴿وَيُقَلَّبُ﴾ (١١٠): بالياء: ابنُ المنابري عن نافع، وابنُ مِقْسَمٍ، والأَعْمَشِ في رواية
 جرير.

الباقون بالنون، وهو الاختيار للعظمة.
 ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ (١١٠): بالياء: الأَعْمَشِ، وابنُ مِقْسَمٍ، ومغيثٌ عن نافع.
 الباقون بالنون لما ذكرنا.
 ﴿قَبَلًا﴾ (١١١): بكسر القاف وفتح الباء: دمشقيٌّ، ومدنيٌّ هاهنا.
 وفي الكهف بضميتين: أيوبُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وكوفيٌّ غير
 قاسمٍ، إلا أن أبا الحسن "والأَعْمَشِ وقَتَادَةَ أسكنوا الباء.
 والاختيار الضم في الموضوعين، لأنها جمع قبيل وقبيل.
 ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ (١١٥): على التوحيد: عراقيٌّ غير أبي عَمْرٍو والزَّعْفَرَانِيُّ والحسنُ وابنِ
 سعدان.

الباقون بالألف، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾.
 وفي الأعراف: ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾: عبد الوارث.
 وفي الأعراف (بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ): على التوحيد: ابنُ صبيح.

(١١) يعنى الكسائي في روايته عن أبي بكر عن عاصم، ووقع هاهنا في الأصل: "وكوفي غير عاصم"، وهو
 تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والتصحيح من المتهى للخزاعي ١/ ٣٧٣، (٢/ ١٠٦)، وكذا رواه عن
 القاسم بن سلام أبو معشر في سوق العروس (١/ ١٩٩)، والله أعلم.

الباقون بألف، وهو الاختيار لما قدمت، ومحبوبٌ عن أبي عمرو، وهارون، ويونس، والجعفي، وخارجة، وهو قول ابن مقسم، وأبي حاتم عن عاصم حيث ما كان ﴿حَقَّتْ﴾، ﴿وَتَمَّتْ﴾^(١).

وفي هود ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾: عبد الوارث طريق المادرائي، وخارجة^(٢).
أما في يونس في الموضوعين وفي الطول: على الجمع: مدني، دمشقي، وابن مقسم.
وأبو عمر عن إسماعيل طريق الدهان في يونس.
ووحّد أبو خليل في يونس.

الباقون بغير ألف، والاختيار ما عليه ابن مقسم لما ذكرت.
﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ (١١٧)^(٣): بضم الياء: ابن أبي سريج وهشام البربري والرستمي والدندان
عن نصير كلهم عن علي، وأبو حيوة، واختيار ورش.

زاد أبو حيوة في صاد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ﴾، وفي التوبة ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾.
وافقه في التوبة الحسن، وأبو بحرية، وروح ورويس، والأصمعي، ومحبوب وأوقية
وابن مقسم عن يزيد كلهم عن أبي عمرو، -وقال ابن مهران: رويس وحده، والأول
أصح للمفرد^(٤)، وابن صبيح، وإبراهيم بن زاذان عن علي.
وعلى ما لم يسم فاعله: ابن مقسم، وكوفي غير أبي بكر وأبان والمفضل وابن سعدان
وابن صبيح.

الباقون: بفتح الياء وكسر الضاد، والاختيار ما عليه حمصي؛ إذ الباري جل جلاله هو
الهادي والمُضِل.

وفي طه: ﴿لَا يُضِلُّ رَبِّي﴾: بضم الياء وكسر الضاد: ابن محيصن.

^(١) وهي في ستة مواضع: في يونس: ﴿وكذلك حقت كلمت ربك﴾، وفيها: ﴿إن الذين حقت عليهم كلمت ربك﴾، وفي الزمر: ﴿حقت كلمت العذاب﴾، وفي غافر: ﴿وكذلك حقت كلمت ربك﴾، وفي الأعراف وهود: ﴿وتمت كلمت ربك﴾، والله أعلم.

^(٢) كلاهما عن أبي عمرو، والمادرائي المذكور هو أبو الحسن أحمد بن محمد، وتقدم قبل قليل لأنه يسند رواية عبد الوارث عن أبي عمرو من طريق القزاز والمنقري، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿من يضل عن سبيله﴾، والله أعلم.

^(٤) وكذا هو عند ابن مهران كما نص عليه المصنف، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، والله أعلم.

الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَا يَنْسَى﴾. أما ﴿لِيُضِلُّونَ﴾، وفي يونس^(١): بضم الياء: الحسن، كوفي غير أبي عبيد وابن سَعْدَانَ والمفضل.

وافق أيوب هاهنا.

ضده: المفضل.

اللؤلؤي، ومحبوب، وهارون عن أبي عمرو وكعلي^(٢).

الباقون فيهما بالفتح.

وفتح في إبراهيم والحج ولقمان والزمر: مكّي، وأبو عمرو، وقاسم، والزّعفراني. مثلهم رويس إلا في لقمان.

قال ابن مهران والعراقي: يعقوب كأيي عمرو، وقال الرازي: يعقوب غير رويس كأيي عمرو إلا في الزمر، والصحيح ما قال أبو الحسين والخزاعي لموافقه المفرد.

قلت: زاد الوليد^(٣) فتحها في الحج، والزمر، وابن عتبة^(٤) وحمصي في إبراهيم. زاد حمصي في الحج.

الباقون بالضم.

والاختيار في الكل بالضم، لثلاث ينسب الإضلال إلى غير الله تعالى.

﴿وَقَدْ فَضِّلَ﴾ (١١٩): بضم الفاء: شامي، واختيار ورش، والمفضل، وأبو عمرو غير عبد الوارث ومغيث، والجحدري، وأبو السّمّال، ومكّي غير ابن مقسم، وعمرو بن ميسرة عن علي.

﴿حُرِّمَ﴾ (١١٩): على ما ذكرت^(٥)، وكوفي غير ابن كيسة وحفص وقاسم وابن سَعْدَانَ.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿ليضلوا عن سبيلك﴾، والله أعلم.

(٢) يعنى علي بن حمزة الكسائي صاحب القراءة وأحد السبعة، والله أعلم.

(٣) هو ابن حسان عن يعقوب، والله أعلم.

(٤) في الأصل: ابن أبي عبيد، وهو تصحيف، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١/٣٧٥، (١٠٧/١)، وقد

استعار المصنف لفظه هاهنا، وهو الوليد بن عتبة عن ابن عامر، والله أعلم.

(٥) يعنى المذكورين في الترجمة السابقة ومعهم هؤلاء، والله أعلم.

الباقون بفتحهما، وهو الاختيار لأن المُحَرَّم هو الله تعالى والمفصّل.
﴿فُصِّل﴾: بضم الفاء، **﴿حَرَّمَ﴾**: بفتح الحاء: هارون عن أبي عمرو [و] عبد الوارث عنه.

وخارجة ويونس عن أبي عمرو كنافع^(١).
﴿ضَيَّقًا﴾ (١٢٥): وفي القرآن: خفيف حيث وقع^(٢): مكّي غير ابن مِقْسَم وعبيد بن عقيل، وعقبة بن سنان^(٣) عن أبي عمرو، وهكذا عبيد، وعبد الوارث، ويونس، والجهمي، والجعفي عنه.

الباقون بالتشديد، وهو الاختيار على الاسم دون المصدر.
﴿حَرَجًا﴾ (١٢٥): بكسر الراء: مدني، وأيوب، وسهل، والحسن، وأبو بكر، وابن مِقْسَم، والزّعفراني، وعصمة عن أبي عمرو، وهو الاختيار؛ لأنه اسم صفة.
الباقون بالفتح.

﴿يَصْعَدُ﴾ (١٢٥): بإسكان الصاد خفيف: مكّي غير ابن مِقْسَم والزّعفراني^(٤) وشبل.

(١) كذا رواه المصنف، ورواه أبو الكرم في المصباح (٢/ ٦٨٠) عن يونس وخارجة بالفتح في الفاء والحاء، وكذا رواه أبو معشر عنهما في سوق العروس (١/ ١٩٩)، والله أعلم.

(٢) وقع على هذا اللفظ مرتين في القرآن هاهنا وفي الفرقان، وأما موضعي النحل والنمل فسيأتي ذكرهما، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في ترجمته (٢١٢٦): "عقبة بن سنان بن سعدان بن جابر بن محصن الفزاري، روى الحروف عن أبي عمرو بن العلاء، روى الحروف عنه حجاج بن محمد الأعور، وهو الذي روى عن أبي عمرو "ضيقا حرجا" بالتخفيف تفرّد به عنه لم يروه عنه غيره وقد روى عنه عبد الوارث وشعبة وحديثه في سنن أبي داود في الجنائز، كذا نسبه رحمته، والصواب: "عقبة بن سنان بن سعد بن جابر بن محصن"، كذا نسبه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦/ ٣١١، والسخاوي في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ١٥٨)، وابن ماكولا في الإكمال ٤/ ٤٥١ في ترجمة سبطه، وتصحف اسمه في المطبوع من غاية النهاية وفي بعض النسخ إلى، "غفية"، والصواب: عقبة، ورواه عن عقبة كالمصنف ابن مجاهد في السبعة (١/ ٢٦٨)، وأما قول ابن الجزري رحمته أنه انفرد به عن أبي عمرو فيردّ عليه ما رواه المصنف هاهنا عن عبد الوارث والجهمي ويونس وعبيد والجعفي، وتابع المصنف عليه عنهم أبو معشر في سوق العروس (٢/ ١٩٩)، وأبو الكرم في المصباح (٢/ ٦٨١)، وتابعه أيضا عن عبد الوارث أبو طاهر ابن سوار في المستنير (١/ ٢٦٤)، والله أعلم.

(٤) يعني عن ابن محيصن، والله أعلم.

وقرأ عصمة عن عاصم وأبو بكر غير هارون، والأعمش في رواية جرير، والمفضل، وأبان: ﴿يَصَاعِدُ﴾: بألف مع التشديد.

الباقون مشدد بغير ألف، وهو الاختيار لتكرار الفعل.

﴿أَلَمْ تَأْتِكُمْ﴾ (١٣٠)، وفي الأعراف: بالتاء: الحسن، وقَتَادَةُ، والجَحْدَرِيُّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والواقديُّ وأبو حاتم عن نافع وأبي جعفر، وشيبة.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لموافقة أكثر القراء، ولأن تأنيثه غير حقيقي.

﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾: بألف حيث وقع: الحسن، وأبو بكر، وأبان، وشيبان عن عاصم.

تابعه المفضل طريق جبلة، وهارون عن أبي عمرو هاهنا.

ابن مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ كالحسن، وهو الاختيار لأن لكل واحد مكان.

الباقون بغير ألف.

﴿مَنْ يَكُونُ﴾ (١٣٥)، وفي القصص: ابن مِقْسَمٍ، وكوفي غير عاصم وابن سَعْدَانَ.

وافق المفضل هناك.

والاختيار الياء فيهما لأن بين الاسم والفعل حائل.

الباقون بالتاء.

﴿بِزُعْمِهِمْ﴾ (١٣٦، ١٣٨): بضم الزاء: عليٌّ، والأعمش.

الباقون بفتح الزاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿يُولِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٢٩): بالياء: ابن مِقْسَمٍ.

الباقون بالنون، وهو الاختيار للعظمة.

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ﴾ (١٣٧): على ما لم يسم فاعله، ﴿قَتْلُ﴾: رفع، ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾: نصب،

﴿شُرَكَائِهِمْ﴾: جرٌّ: دمشقي غير ابن الحارث.

وهكذا إلا أن ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾: جرٌّ، ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾: رفعٌ: الحسن، وابن مِقْسَمٍ.

الباقون على تسمية الفاعل، ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾: جرٌّ، ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾: رفع، وهو الاختيار

لوجود الفاعلين.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿ألم يأتكم رسل منكم﴾ هاهنا وفي الأعراف، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿من تكون له عاقبة الدار﴾ هاهنا وفي سورة القصص، والله أعلم.

﴿حُجْرٌ﴾ (١٣٨): بضم الحاء: قَتَادَةٌ، والحسنُ، وعبدُ الوهاب عن أبي عمرو.

والباقون بكسرهما، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر.

وبتقديم الراء على الجيم: طَلْحَةٌ رواية الفياض، وهو رواية الزَّعْفَرَانِيِّ، والأَعْمَشُ^(١)

وروى عبد الوارث عن الحسن بفتح الحاء.

الباقون بكسر الحاء وتقديم الجيم.

﴿إِلَّا مَنْ يَشَاءُ﴾ (١٣٨): بالياء: الخفافُ عن أبي عمرو.

والباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾.

﴿خَالِصَةٌ﴾ (١٣٩)^(٣): بالنصب: قَتَادَةٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ.

وقرأ الشيزريُّ والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، والأصمعيُّ عن نافع، وابنِ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة

﴿خَالِصَةٌ﴾ بالهاء رفع في الوصل.

الباقون بالتاء والرفع، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَا فِي بُطُونٍ﴾.

﴿وَأِنْ يَكُنْ﴾ (١٣٩): بالتاء^(٣): دمشقيُّ غير الدَّاجُونِيِّ، والمفضلُ، وأبو بكر غير أبي

الحسن وابن جبير، وأبو جعفر، وشيبة، ووهيبٌ عن أبي عمرو، والأَعْمَشُ، وطلْحَةٌ.

(١) ذكر هذه القراءة ابن جنى في المحتسب (٢٣١ / ١)، ونسبها إلى: أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس

وابن الزبير والأعمش وعكرمة وعمرو بن دينار: هكذا: "حَرْتُ حِرْج"، وقال: هما بمعنى واحد، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿خالصة لذكورنا﴾، والله أعلم.

(٣) في الأصل: بالياء، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وقال ابن الجزري في النشر (٢٦٥ / ٢): "وَاخْتَلَفَ

عَنِ الدَّاجُونِيِّ، فَرَوَى زَيْدٌ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ التَّذْكِيرَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرَوْا الْجَمَاعَةَ عَنِ الدَّاجُونِيِّ غَيْرَهُ،

وَرَوَى الشَّدَائِيُّ عَنْهُ التَّنْأِيثَ" قال: "وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَنِ الدَّاجُونِيِّ إِلَّا أَنَّ التَّذْكِيرَ أَشْهَرُ عَنْهُ"، قلت:

والذي رواه المصنف عنه هاهنا التذكير له من طريق زيد والشذائي سواء، وكذا رواه صاحب المصباح

(٢ / ٦٨٣) من طريقهما جميعا بالتذكير، وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣ / ١٠٦٦): "وروى

الداجوني عن أصحابه عن هشام بالياء والرفع مثل ابن كثير وهو غلط"، ورواه أبو معشر في التلخيص من

طريق الشذائي بالياء، وكذلك هو عند الخزاعي في المنتهى ١ / ٣٧٧، (٢ / ١٠٧)، ورواه سبط الخياط في

المبهج (٢ / ٥٨٦) من طريقه بالتنائث، فانفرد به السبط من طريق الشذائي، فيحتمل أن السبط ذكره على

هذا النحو مع مخالفة سائر الرواة له من طريق الشذائي لما تقدم من قول أبي عمرو الداني أن هذا الوجه

غلط عن هشام، نعم أطلق الصفراوي في الإعلان الوجهين عن هشام، ولكن فيه أيضا طريق الحلواني عن

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ (١٤٥): بالناء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمِ وابنِ عَقِيلِ عنِ شِبْلِ عنِ ابْنِ كَثِيرٍ، وأبو جعفر، وشيبة، ودمشقي غير الدَّاجُونِيِّ عن هشام^(١)، والزيات، والأعمش، وهارون ومحبوب والجهمي، وطلحة.

الباقون بالياء فيهما، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَهُمْ فِيهِ﴾.

﴿حَصَادِهِ﴾ (١٤١): بفتح الحاء: طَلْحَةُ، وَعَاصِمٌ غيرُ الْخَزَّازِ، وقاسم، ودمشقي، وابن سعدان، وبصري غير أيوب، [عن دمشقي]^(٢).

الباقون بكسر الحاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر كالجداد والصَّرام.

﴿الْمُعْزِ﴾ (١٤٣): بإسكان العين: مدني، والفليحي والجدي^(٣)، وعباس - في قول أبي الحسين والرازي -، وأيوب، وكوفي غير ابن ميسرة، [و]أبي عبيد عن علي، والدَّاجُونِيُّ عن هشام.

الباقون بتحريكها، وهو الاختيار؛ لأنه أحسن اللغتين.

﴿ظُفْرٍ﴾ (١٤٦): بإسكان الفاء: الحسن، وطلحة، والأعمش.

هشام فيحمل على أنه أراد التأنيث من طريق الحلواني والتذكير من طريق الداجوني فيوافق سائر الرواة غير السبط، وإلا أجرينا الخلاف فيه عن الحلواني أيضا، خاصة وأن أبا القاسم الصفراوي قد أسند طريق الداجوني في إعلانه من طريق أبي معشر، وتقدم أن أبا معشر روى عنه التذكير قولاً واحداً، وعليه فلا يؤخذ بما انفرد به السبط عن الداجوني وتكون الرواية الصحيحة عن الداجوني هي الياء من جميع طرقه، ولو صححنا قول أبي عمرو الداني في تغليظه هذا الوجه عن هشام لم نأخذ عنه إلا بالتأنيث كسائر الرواة عن هشام وعن ابن عامر إلا ما شذ عنه، لكن الرواية عن الداجوني هي ما تقدم، والله أعلم.

(١) قال في النشر (٢/٢٦٦): "وَقَدْ انْفَرَدَ الْمُفَسِّرُ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنِ أَصْحَابِهِ عَنِ هِشَامِ بِالياءِ عَلَى التَّذْكِيرِ،" وهو قد أسند طريق المفسر عن زيد عن الداجوني من المستنير، وهو هاهنا عن زيد عنه من غير طريق المفسر، وعن الشذائي عن الداجوني كذلك، وهو أيضاً في المصباح من طريق الحمامي عن زيد، ومن طريق الشذائي عن الداجوني، وفي المبهيح من طريق الشذائي، وأطلق عنه الوجهين أبو القاسم الصفراوي في الأعلان وأبو معشر في تلخيصه وأبو الفضل الخزاعي في المنتهى جميعهم من طريق الشذائي عنه، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصل: "عن دمشقي"، وقد تقدم ذكر الدمشقيين، ولا حاجة لإعادة ذكرهم، وأحسبه سبق قلم، والله أعلم.

(٣) هو سعدان بن كثير عن القواس عن ابن كثير، والله أعلم.

روى الزَّعْفَرَانِيُّ عن أَبِي السَّمَّالِ ﴿ظَفِيرٌ﴾ بكسر الظاء وإسكان الفاء. الباقون بضميتين، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر. ﴿تَذَكَّرُونَ﴾: خفيفٌ: حمصيٌّ، وكوفيٌّ غيرُ ابنِ سَعْدَانَ وأبي بكرٍ والمفضلِ وأبانَ. وافق أبو زيد في الواقعة^(١)، وهو الاختيار لأن حذف إحدى التائين أخف. ﴿أَحْسَنُ﴾ (١٥٤)^(٢): بضم النون: الحسنُ، وأحمدُ، والكسائيُّ عن أبي جعفر، وشبَّلٌ في اختياره، وعن ابنِ مُحَيِّصِنَ، الباقون بفتحها في موضع جر، وهو الاختيار صلة للذي، - قوله في موضع جر: خطأ، لقوله: صلة ﴿الَّذِي﴾، إذ لا موضع للصلة^(٣) - . ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ (١٥٦)، ﴿أَوْ يَقُولُوا﴾ (١٥٧): بالياء فيهما: ابنُ مُحَيِّصِنَ طريقَ الزَّعْفَرَانِيِّ، والأصمعيُّ عن نافع. الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. وفي الأعراف ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ (١٧٢)، ﴿أَوْ يَقُولُوا﴾ (١٧٣): بالياء فيهما: ابنُ مُحَيِّصِنَ، وأبو عمرو، وقاسمٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، والجحدريُّ، وأبو السَّمَّالِ، والعقيليُّ. الباقون بالتاء، وهو الاختيار على المخاطبة.

(١) يعنى سعيد بن أوس عن المفضل، وافق في قوله: ﴿فلولا تذكرون﴾، وكان على المصنف أن يبين أنه أراد رواية أبي زيد عن المفضل دون روايته عن أبي عمرو، وبينه أبو عمرو الداني في جامع البيان (١٠٦٨/٣)، وأبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (٤٩١/٢)، وأبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٣٧٩، (٢/١٠٧)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٠١) فنصوا على أنها روايته عن المفضل عن عاصم، وقال أبو الكرم في المصباح ٢/٦٨٤: أبو زيد عن أبي عمرو، وأحسبه وهما، لأنى لم أر من تابعه عليه عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٢) يعنى من قوله تعالى: ﴿تماما على الذى أحسن﴾، والله أعلم.

(٣) كذا وقع هاهنا، وهو استدراك على قول المصنف: "في موضع جر"، لأن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ولم يظهر لى إن كان هذا استدراك من المصنف على نفسه، أو هو من غيره ثم أدرجها في النص، فإن كان الاحتمال الثانى هو الصحيح، فيمكن أن يجاب عليه بأن المصنف أراد أن الصلة والموصول في موضع جر بحرف الجر (على)، لكن يشكل عليه أنه كذلك على القراءة الأخرى أيضًا، والله أعلم.

﴿لَا تَنْفَعُ﴾: بالتاء، ﴿نَفْسًا إِيْمَانَهَا﴾ (١٥٨): رفع: أبو حنيفة، ورؤى عنه ﴿إِيْمَانَهَا﴾: نصب، (نَفْسٌ): رفع، وهو خطأ.

الباقون بالياء، وهو الاختيار؛ لأن الإيمان مذكر.

﴿يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (١٥٨)، وفي النحل: بالياء: عبد الوارث، وابن مقسم، وكوفي غير عاصم وابن سعدان، وهو الاختيار لأن واحدهم ملاك، الباقون بالتاء.

﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ (١٥٨): بإسكان الياء: عبد الوارث.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه عطف على ما قبله.

﴿فَارْقُوا﴾ (١٥٩)، وفي الروم: بألف: الكسائي، والزيات غير الأزرق.

وافق ابن حبيب^(١) هاهنا، وابن غالب وابن مقسم فيهما.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على تكرار الفعل.

قال أبو الحسين: خلف كالزيات وهو خلاف الجماعة.

﴿عَشْرٌ﴾: منون، ﴿أَمْثَالُهَا﴾ (١٦٠): رفع: عبد الوارث ومحبوب وهارون ويونس عن

أبي عمرو، ويعقوب، وسهل، والجحدري، والحسن، ومجاهد، والأعمش، والزعفراني، وابن مقسم، وأبو حنيفة، وهو الاختيار لكون الأمثال نعتاً للعشر.

الباقون مضاف.

﴿قِيَمًا﴾ (١٦١): بكسر القاف خفيف: دمشق غير أبي بشر، وكوفي غير قاسم وابن

سعدان وأبي زيد عن المفضل والأعمش.

الباقون مشدد، وهو الاختيار لقوله: ﴿الَّذِينَ الْقِيَمُ﴾.



^(١) يعني محمد بن حبيب الشموني عن الأعشى عن أبي بكر، وابن غالب هو محمد عن الأعشى كذلك، والله أعلم.

الأعراف

﴿تَبَتُّعُوا﴾ (٣) : بالغين: الْجَحْدَرِيُّ.

الباقون بالعين، وهو الاختيار لقوله: ﴿اتَّبِعُوا﴾.

﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾: بتاءين: أبو بشر، وابنُ مِقْسَمٍ، والسُّلَمِيُّ عن ابن عامر.

باقي أهل دمشق بياء وتاء.

الباقون بتاء واحدة، وهو الاختيار لموافقة المصحف (٣).

الجعفيُّ عن أَبِي عَمْرٍو، ومجاهدٌ: بياء واحدة من غير تاء.

وفي النمل (٦٢): بتاءين: ابْنُ مِقْسَمٍ، وأبو بحرية.

وبالياء: أبو بشر وهشام، وأبو عمرو وغير ابن عقيل، والحسن، واختلف عن روح.

الباقون بتاء واحدة، وهو الاختيار لما ذكرت (٣).

(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿ولا تتبعوا من دونه أولياء﴾، بالغين وبتقديم الباء، والله أعلم.

(٢) يريد مصاحف أهل الحجاز والعراق، وإلا فالياء ثابتة في مصاحف أهل الشام، وقال أبو عمرو الداني في المقنع (١٠٧/١): "وفي الأعراف في مصاحف أهل الشام "قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ" بالياء والتاء وفي سائر المصاحف "تَذَكَّرُونَ" بالتاء من غير ياء"، وما رواه المصنف عن السلمي عن ابن عامر هو من طريق الأخفش عن ابن ذكوان عنه، كذا نص عليه أبو معشر في سوق العروس (٢٠١/٢)، ورواه أبو معشر أيضا عن ابن عامر من طريق ابن هشام عن أبيه عنه، وقال ابن مجاهد في السبعة (٢٧٨/١): "وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ بِيَاءٍ وَتَاءٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ بَتَاءَيْنِ"، والسلمي المذكور هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال بن عبد العزيز السلمي الجبني الأطروش، شيخ الأهوازي، ولم يسند المصنف طريقه في هذا الكتاب إلا من قراءته على ابن الأخرم على الأخفش، ومن طريق المصنف أسنده ابنُ الجزري في النشر، وأسند أبو معشر طريقه من قراءته على ابن الأخرم وعلى أبيه وعلى خمسة غيرهما من أصحاب الأخفش، فينبغي حمل هذه الرواية - أعنى رواية التاءين - على غير طريق ابن الأخرم لأن سائر أصحاب ابن الأخرم مجمعون عنه على أنه بياء وتاء، كذا رواه في النشر من سائر طرقه، يؤيده أن أبا علي الأهوازي رواه في الوجيز (١٨٢/١) من طريق السلمي عن ابن الأخرم فرواه عنه بياء وتاء كرواية الجمهور عن ابن عامر، والله أعلم.

(٣) قلت: ما سبق وذكره المصنف من علة الاختيار هو موافقة المصحف، وقراءة الباء توافق الرسم أيضا، وكان الأولى أن يذكر لا اختياره تعليلا غيره، كأن يقول: لقوله ﴿ويجعلكم خلفاء الأرض﴾ في النمل، وهاهنا لقوله: ﴿اتبعوا﴾، وقوله ﴿لا تتبعوا﴾، وما رواه المصنف من الخلاف عن روح في موضع النمل

وفي الطَّوْلِ (٥٨): بتاءين: أبو بحرية، وكوفي غير قاسم وابن سَعْدَانَ.
الباقون بياء وتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾.
﴿لِمَنْ تَبِعَكَ﴾ (١٨): بكسر اللام ابنُ الْحَجَّاجِ^(١) عن أبي بكر، وعصمة عن عاصم.
الباقون بفتحها وهو الاختيار للتأكيد.

﴿مَلِكِينَ﴾ (٢٠): بكسر اللام: يعلى بن حكيم عن ابن كثير، واختيار شبِل، والزَّعْفَرَانِيِّ،
وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَلِكٌ لَا يَبْلَى﴾، وفي قول العراقي: قُتَيْبَةُ، والصحيح أنها رواية
إبراهيم المَسْجِدِيِّ عنه.

وفي يوسف ﴿إِلَّا مَلِكٌ كَرِيمٌ﴾ (٣١): بكسر اللام: عبد الوارث رواية المنقري وابن عبد
الكبير عن أبي عمرو، وهو الاختيار لقراءتهم ﴿مَا هَذَا بَشِيرًا﴾ بكسر الباء والشين.
وروى يعلى بن حكيم عن ابن كثير في سورة الإنسان: ﴿وَمَلِكًا كَبِيرًا﴾ بكسر اللام كابن
عباس وعلي رضي الله عنهما^(٢)، وهو الاختيار لقوله: ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾، إذ حُمِلَ على المتنعم، ألا ترى
قوله: ﴿عَالِيَهُمْ﴾، ﴿وَسَقَاهُمْ﴾، وما أشبهه، وهذا هو الاختيار.

قد تابع عليه أبا الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٥١٤، (٢/ ١٣٧)، ورواه عنه ابن مهران في الغاية
(٢/ ٤٢) والمبسوط (١/ ٣٣٤) بالتاء وحدها، وكذا رواه أبو نصر العراقي في الإشارة (٢/ ٦٧)، وسائر
الرواة عن روح بالياء، ولم يذكر ابن الجزري رحمته فيه خلافا عن روح، والله أعلم.
^(١) يعنى: محمد بن علي بن الحجاج عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وتابع المصنف عليه أبو معشر في سوق
العروس (١/ ٢٠٢) فرواه عنه كما رواه المصنف، وتقدم الخلاف في نسب ابن الحجاج المذكور في
كتاب الأسانيد، وأن صوابه: محمد بن علي عن حججاج بن حمزة عن يحيى، والله أعلم.
^(٢) كذا رواه المصنف عن علي وابن عباس، ولم أجده مسندا عنهما ولا عن غيرهما، وروى الحاكم في
المستدرک (٢/ ٥٥٥) من حديث عكرمة، عن ابن عباس، أنه ذكر مراكب أهل الجنة ثم تلا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ
ثم رأيت نعيما ومُلْكًا كبيرًا﴾، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وهو على قراءة العامة، وما
رواه المصنف عن ابن كثير من رواية يعلى بن حكيم عنه فهو قد انفرد به عنه أيضا، وتابعه ابن الجزري
رحمته عليه فقال في ترجمة يعلى المذكور: "يعلى بن حكيم الثقفي، ثقة، روى القراءة عن ابن كثير وانفرد عنه
بكسر اللام من "ومَلِكًا كبيرًا" بسورة الإنسان" (غاية ٣٩٠٢)، ولم يسند المصنف رواية يعلى عن ابن كثير
في هذا الكتاب، ولا وجدت روايته عنه مسندة عند غيره، ويعلى بن حكيم من أقران ابن كثير وهو قد أدرك
عكرمة مولى ابن عباس وروى عنه، والله أعلم.

الباقون بالفتح في الثلاثة^(١).

﴿سَوْءٌ تَهُمَا﴾: واحدة: هشام عن الحسن^(٢).

﴿وَطَفَقَا﴾ (٢٢): بفتح الفاء: أبو السَّمَال.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿يَخِصِّفَانِ﴾: بكسر الخاء والصاد مشدد حيث وقع: الحسن.

الباقون بإسكان الخاء خفيف، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿تَخْرُجُونَ﴾ (٢٥)^(٣) والأول في الروم، والزخرف، والجاثية: بفتح التاء والياء: كوفي غير

عاصم وابن سعدان.

وافق سلامٌ إلا في الروم.

وَفَتَحَ سَهْلٌ، وَيَعْقُوبُ وابنُ ذَكْوَانَ، وَالبَلْخِيُّ عن هشام هاهنا.

زاد ابنُ ذَكْوَانَ في الزخرف.

الثاني من الروم ﴿تُخْرَجُونَ﴾^(٤) بضم التاء: هبيرة طريق عبد الغفار، والسمان عن

طَلْحَةَ، وابن حسان، وهكذا في الجاثية ﴿يُخْرَجُونَ﴾.

أما في المعارج ﴿يَوْمَ يُخْرَجُونَ﴾ (٤٣): ضَمَّ ياءَهَا وَفَتَحَ راءَهَا: الأَعْشِي والبرجمي^(٥).

الباقون بضمها إلا في المعارج، والثاني من الروم.

والاختيار ضم الكل كإبن مِقْسَمٍ لثلاثين ينسب الفعل إلى غير الله.

(١) كذا قال المصنف أن قراءة الباقيين بفتح اللام في الثلاثة مواضع، ولا يصح في موضع الإنسان لأن قراءة

العامة فيه ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ بإسكان اللام مع ضم الميم، والله أعلم.

(٢) يعني: وقراءة الباقيين: ﴿سَوْءَاتُهُمَا﴾ (٢٠، ٢٢، ٢٧) بالجمع، وظاهر كلام المصنف اختصاص هذا اللفظ

بهذه القراءة دون ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ (٢٦)، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ هاهنا، وفي الروم ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾، وفي الزخرف: ﴿كَذَلِكَ

تَخْرُجُونَ﴾، وفي الجاثية: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا﴾، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ الموضع الثاني فيها، وابن حسان المذكور هو الوليد بن حسان عن

يعقوب، وعبد الغفار المذكور هو ابن عبيد الله الحضيبي، يروى القراءة من طريق حسنون عن هبيرة عن

حفص، والله أعلم.

(٥) كلاهما عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

﴿وَرِيَاثًا﴾ (٢٦): بألف: الحسن، وقتادة، وأبان والمفضل، والزعفراني، وابن مقسم، ويونس والجعفي والأصمعي عن أبي عمرو، وهو الاختيار ليجمع جميع الأموال. الباقيون بغير ألف.

﴿وَلِيَّاسَ﴾ (٢٦): نصب: مدني غير يعقوب عن نافع، وحמיד، [و] ابن مقسم، ودمشقي، وأيوب، والحسن، واختيار عباس، وابن صبيح، وطلحة، والأعمش، والكسائي غير قاسم، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِيَّاسًا﴾، ﴿وَرِيثًا﴾. الباقيون بالرفع.

﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ﴾ (٣٠): بفتح الهمزة: اختيار عباس. الباقيون بكسرها، وهو الاختيار للاستئناف.

﴿خَالِصَةً﴾ (٣٢): رفع: قتادة، وشيبة، والشيزري عن الكسائي، والفليحي عن أبي جعفر، ونافع غير الواقدي واختيار ورش. الباقيون نصب، وهو الاختيار على الحال.

﴿حَتَّىٰ إِذَا ادْرَكُوا﴾ (٣٨): بغير ألف: بشر بن أبي عمرو عن أبيه، وعبد الله بن أبي نجیح عن مجاهد.

وروى جرير عن الأعمش (تَدَارَكُوا)، و(تَثَاقَلْتُمْ)، و(تَطَيَّرْنَا) وشبه ذلك: في الابتداء والوصل بإظهار التاء، وهي رواية ابن مهران عن يعقوب^(١)، إذا وقف قبل هذه الأفعال يتبدى بالتاء، وهو قبيح بخلاف المصحف،

^(١) كذا رواه المصنف عن ابن مهران، ولم أجده عند ابن مهران فيما بين أيدينا من كتبه، ووجدته عند العراقي في الإشارة فقال العراقي: "﴿إِذَا ادْرَكُوا﴾، و﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾، و﴿أَثَاقَلْتُمْ﴾، كان يعقوب الحضرمي إذا وقف على ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾، و﴿قَالُوا﴾، و﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يتبدى: تداركوا، وتطيرنا، وتثاقلتم، وكذلك عن الكسائي"، وأكثر ما أسند العراقي قراءة يعقوب هو من قراءته ابن مهران، فيحتمل أنه هكذا قرأها على ابن مهران، وإن لم يذكرها ابن مهران في بعض كتبه، والمشهور عن يعقوب وعن الكسائي هو الابتداء بهمزة الوصل مكسورة كسائر القراء، وليست هذه المواضع مما يحسن الوقف فيها إلا في الاضطرار أو الاختبار، وقد رويت هذه القراءة أيضا عن أبي عمرو من رواية اللؤلؤي عنه، رواها أبو معشر في سوق العروس (٢٠٢ / ١)، وكذا رواها عن أبي عمرو أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢٤٧ / ١)، والله أعلم.

الباقون بغير تاء في الوقف والوصل، وهو الاختيار لموافقة المصحف.
﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٨): بالياء: مجاهدٌ، وَحَمِيدٌ، وَقَتَادَةُ، وابنُ صَبِيحٍ، وأبانُ،
 والمفضلُ، وأبو بكر غير الجعفي،
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار؛ لأن الله خاطب أهل النار.
﴿لَا يُفْتَحُ﴾ (٤٠): بالياء خفيف: كوفي غير قاسمٍ وابنِ صَبِيحٍ وابنِ سَعْدَانَ وَعَاصِمٍ إِلَّا
 عصمةً.

وبالتاء خفيف: ابنُ ذَكْوَانَ عن عليٍّ^(١)، وأبو عمرو وغير الجعفي.
 الباقون غير ابن مقسم بالتاء مثقل،
 أما ابن مقسم، والزَّعْفَرَانِيُّ عن ابن مَحِيصِنٍ بالياء مع التثقل.
 البزيري في اختياره **﴿لَا تَفْتَحُ﴾** بالتاء خفيف، **﴿أَبْوَابُ﴾** نصبٌ^(٢).
 والاختيار ما عليه نافع، لأن الفعل لله.
﴿يَلِجُ الْجُمْلُ﴾ (٤٠): مشدد بضم الجيم: مجاهدٌ، وابنُ مَحِيصِنٍ، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبانُ،
 وقتادةٌ غير أنه يخفف.

الباقون بفتح الجيم خفيف، وهو الاختيار، لأن في التفسير هو البعير.
﴿الْحَمْلُ﴾: رفع خفيف: ابن مطرف عن أبي جعفر^(٣).
﴿سِمُّ الْخِيَاطِ﴾ (٤٠): بكسر السين: الأصمعي عن نافع.
 وبضمها: أبو حيوة، وأبو السَّمَالِ، وأحمد، وابن مَحِيصِنٍ، وقتادة.
 الباقون بفتح السين، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

^(١) هو عبد الله بن ذكوان الراوي عن ابن عامر، وروايته عن الكسائي ليست من طرق هذا الكتاب، وقد صحح ابن الجزري قراءته على الكسائي، وأسندها أبو معشر في جامعه، لكن رواها عنه بالياء كرواية الجماعة عن الكسائي، والله أعلم.

^(٢) يعنى بفتح التاء، كذا نص عليه عن البزيري في اختياره أبو معشر في سوق العروس (١/٨٨)، وقد روى هذه القراءة أيضا المطوعى عن الأعمش، رواها عنه سبط الخياط في المبهج (٢/٥٩١)، ويكون الفاعل مضمراً على هذه القراءة يعود على الملائكة، وكان على المصنف أن يذكر حركة التاء والحاء لاحتماله غير ما ذكرناه، والله أعلم.

^(٣) وروايته عن أبي جعفر ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

﴿ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ (٤٣): بغير واو، ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ ﴾ (٧٥) في قصة صالح بواو: دمشقي.
الباقون بواو في الأول وبغير واو في الثاني، وهو الاختيار لموافقة مصاحف أهل الحجاز.
﴿ نَعِمٌ ﴾: بكسر العين حيث وقع:: الكسائي غير قاسم، والأعمش، والأزرُق عن
حَمَزَةَ، وابنِ مِقْسَمٍ.

الباقون بفتح العين، وهو الاختيار، لأنه أشهر.
﴿ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ (٤٩)، و﴿ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا ﴾ وما شاكل ذلك: على ما لم يسم
فاعله موصولة الهمزة: طَلَحَةَ طريق الفياض .

وحكى أبو الحسين والرَّازِي عن رُوَيْسٍ التي في الحجر هكذا .
زاد الرَّازِي عن ابن مأمون (أَدْخِلُوهَا) بفتح الألف.

أما ما أورده الخَبَّازِي فوافقه عليه ابن الحَمَامِي، وما تفرد به الرَّازِي فهو خطأ بَيْنٌ^(٣).
الباقون بوصل الألف على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾.

﴿ فَضَلْنَا عَلَى عِلْمٍ ﴾ (٥٢): بالضاد: ابنُ مُحَيِّصِنٍ طريق العراقي.
الباقون بالصاد، وهو الاختيار لقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ ﴾.

﴿ فَتَعْمَلُ ﴾ (٥٣): بالرفع: الشيزري عن أبي جعفر.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار؛ لأنه عطف على قوله: ﴿ فَيَسْفَعُوا لَنَا ﴾.

(١) كذا رواه المصنف عن طلحة بن مصرف من هذا الطريق بوصل الهمزة على ما لم يسم فاعله، وهو غلط، لا
يصح أن تكون الهمزة للوصل مع بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ولا تكون إلا مقطوعة، إلا إذا كان مراد
المصنف هو نقل حركة الهمزة إلى التنوين مع إسقاط الهمزة فيصير اللفظ بها كهمزة الوصل التي تسقط في
الدرج، غير أن نقل الهمزة لا يعرف مذهباً لطلحة، والصحيح عنه قطع الهمزة مع البناء لما لم يسم فاعله
كإحدى الروايتين عن رويس في قوله تعالى ﴿ وعيون ادخلوها ﴾ لكن من غير نقل، كذا رواه عنه أبو الفتح
ابن جني في المحتسب (١/٢٤٩)، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ وعيون ادخلوها ﴾، وهو صحيح عن رويس قد نص عليه ابن الجزري في النشر
(٢/٣٠١)، قال: "وهي همزة قطع نقلت حركتها إلى التنوين"، وتقدم ذكره في كتاب الهمزة، والله أعلم.

(٣) يعني ما حكاه عن ابن مأمون من فتح الألف، وتقدم قول المصنف فيه في باب الهمزة وأنه لا يصح من
جهة اللغة، فراجع في موضعه، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿ فَتَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾، والله أعلم.

﴿يُعْشِي اللَّيْلَ﴾ (٥٤)، وفي الرعد (٣): مشدد: أبو بحرية وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وابنُ مِقْسَمٍ، وعراقيٌّ غيرُ أبي عَمْرٍو - إلا الجعفي - وَحَفْصٍ وابنِ سَعْدَانَ والزَّعْفَرَانِيَّ. وافق ابن عتبة هاهنا^(١).

الباقون خفيف.

أما في الأنفال: بضم الياء وكسر الشين خفيف، ﴿النُّعَاسَ﴾ نصب: مدنيٌّ، وأبو بشر، وابنُ سَعْدَانَ.

وَفَتَحَ الياء والشين، خفيفٌ، (النُّعَاسُ) رَفَعٌ: أَبُو عَمْرٍو غير الجعفيِّ، ومكيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيَّ، وأبان^(٢).

الباقون مشدد، والاختيار ما عليه ابن مِقْسَمٍ لتكثير الفعل.

﴿وَالشَّمْسَ﴾ (٥٤) وما بعدها^(٣): مرفوع، وفي النحل: دمشقيٌّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيَّ، وابنُ أبي عبلة

وافق أبو حيوة، وأبان بن تغلب في ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ في السورتين. حفصٌ في النحل كذلك وافقهم.

هو الاختيار على الابتداء.

الباقون نصب.

﴿نُشْرًا﴾: بضم النون وإسكان الشين: الحسن، وشامي، والخفاف وخارجة وعبد الوارث كلهم عن أبي عمرو.

(١) يعنى الوليد بن عتبة عن ابن عامر، والله أعلم.

(٢) يعنى: أبان بن يزيد عن عاصم، وروى عنه هذه القراءة أيضًا أبو الكرم في المصباح (٧١٢ / ٢)، وابن سوار في المستنير (٢٧٨ / ١)، وقول المصنف هاهنا: "والزعراني" لم يقع مضبوطا في هذه النسخة فيحتمل أنه أراد استثناءه من أهل مكة فيكون مراد المصنف روايته عن ابن محيصن ويكون معطوفا على ابن مقسم ويكون لفظه مجرورا، ويحتمل أنه أراد اختياره فيكون معطوفا على قوله: "ومكي"، ويكون مرفوعا، والأظهر الأول لأنه لو أراد اختياره لعطفه على أبي عمرو ولكونهما بصريان، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ هاهنا وفي النحل، والله أعلم.

وبالباء: ابنُ أبي عبلة، وعاصِمٌ غير المفضل وعصمة وأبان، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، غير أن أبا حيوة، وابنُ أبي عبلة، وعَصْمَةٌ^(١) بفتح الباء، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ بضم الشين، وهو الاختيار لقوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾.

وفتح نونه: هارون، وكوفي غير ابن سَعْدَانَ وعاصِمٍ -إلا المفضل، وأبان وعصمة-
الباقون بضم النون والشين.

أبو بشر في الفرقان كنافع، وعبيد فيها كالحسن.

﴿يُخْرِجُ نَبَاتَهُ﴾ (٥٨): بضم الياء وكسر الراء^(٢): الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة.

الباقون بفتح الباء وضم الراء، ﴿نَبَاتُهُ﴾ رفع.

﴿لَا يُخْرِجُ﴾: على ما لم يسم فاعله: شبيهة، وهو الاختيار لثلاثا ينسب الفعل إلى غير الله تعالى^(٣).

﴿نَكْدًا﴾: بإسكان الكاف: الشيزري عن أبي جعفر، وطلحة.

وباقى أصحاب أبي جعفر غير العُمَرِيِّ، وشيبة، والزَّعْفَرَانِيُّ بفتحيتين وهو الاختيار؛
لأنه مصدر.

الباقون بكسر الكاف.

﴿يُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ (٥٨): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بالنون، وهو الاختيار للعظمة.

﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾: حيث وقع: بالجر: الكسائي، والأعمش رواية جرير، واللؤلؤي
ومغيث عن أبي عمرو، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وَحَمِيدٌ، وعليُّ بن الحسين عن ابن
مُحَيِّصِنٍ، وأبو جعفر غير الشيزري وميمونة، وشيبة.

(١) كذا رواه المصنف عن عصمة عن عاصم بياء مفتوحة وبعدها شين ساكنة، وكذا رواه عنه أبو الكرم في المصباح (٢/٦٩٤)، وأبو معشر في سوق العروس (٢٠٢/٢)، لكن المصنف قد اضطرب فيه، لأنه استثناه ممن قرأ بالباء، ثم قال أنه يقرأه بياء مفتوحة، ثم ذكره بعد فيمن قرأ بفتح النون وإسكان الشين كقراءة حمزة والكسائي، والله أعلم.

(٢) ويلزم منه فتح التاء من ﴿نباته﴾، ويفهم من ذكر المصنف قراءة الآخرين بالرفع، ونص على فتح التاء عن ابن أبي عبلة ابنُ ظفر في المنهاج لبغية المحتاج، والله أعلم.

(٣) والباقون ﴿لَا يُخْرِجُ﴾ على تسمية الفاعل، والله أعلم.

وروى نصر بن علي، والشيزري، وميمونة: ﴿غَيْرُهُ﴾ بالنصب.
وافق حَمَزَةٌ، والأَعْمَشُ، وخلف في فاطر^(١).
والاختيار الجر على اللفظ.

الباقون برفع.
﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾: بإسكان الباء: أَبُو عَمْرٍو وغير الزَيْدِيَّ في اختياره، والحسن، والزَعْفَرَانِيَّ، وابن مُحَيِّصِن، غير أن عباسا وابن ميسرة أسكنا الغين.
الباقون مشبع^(٢)، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾.
﴿وَأَلَى ثُمُودٍ﴾: منون في جميع القرآن: الأَعْمَشُ، وابنُ مِقْسَمٍ.
وافق الزَعْفَرَانِيَّ إلا إذا استقبله ساكن.
بضده الحسن.

غير أن عليًّا، وأبا الحسن عن أبي بكر أَجْرِيًّا ﴿أَلَا بُعْدًا لثُمُودٍ﴾^(٣).
وأما ﴿أَلَا إِنَّ ثُمُودًا﴾ في هود، والفرقان، والعنكبوت، والنجم، فوافق الحسن في ترك
الإجراء: الزِّيَّاتِ، والعَبْسِيِّ، وحفص، وسلام، وسهل، ويعقوبُ إلا المنهال، والجحدريُّ.
وافق أبو بكر غير أبي الحسن وابنِ غالب، وحمادُ طريق الضَّرِيرِ^(٤)، وحمصي في والنجم.
زاد حمصي في العنكبوت.

الباقون بِصَرْفٍ ما كتب بالألف في المصحف دون غيره، وهو الاختيار لموافقة
المصحف، ولأن ثمود قبيلة.

﴿تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾: رفع: القورسي والشيزري عن أبي جعفر حيث وقع.
الباقون بجزمها، وهو الاختيار؛ لأنه جواب الأمر بغير فاء.

(١) يعني بالجر في هذا الموضع، والله أعلم.

(٢) يعني مع تشديد اللام، ويلزم منه فتح الباء، ووقعت هذه الكلمة في موضعين من هذه السورة، وثالث في الأحقاف، والله أعلم.

(٣) يعني قرأه بالتونين، وأبو الحسن هو عليُّ بن حمزة الكسائي، غير أن المصنف يسميه كذلك في روايته عن أبي بكر، وسبق مرارًا، والله أعلم.

(٤) هو أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد الضرير، عن حماد عن عاصم، والله أعلم.

﴿وَتَنْحَثُونَ﴾ (٧٤): بفتح الحاء: الحسن، والزَّعْفَرَانِيُّ، والعُمَيْرِيُّ، والأنطاكِيُّ، وهو الاختيار؛ لأن حروف الحلق في فَعَلَ يفعل الفتح فيها مشهور. الباقون بكسرها.

﴿وَقَالَ الْمَلَأُ﴾ حيث وقع: بالواو: ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بغير واو، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿فَكَيْفَ آسَى﴾ (٩٣): بقصر الألف وكسر السين: هارونُ عن أَبِي عَمْرٍو، والأصمعيُّ. واللؤلؤي عنه بمد الألف وكسر السين^(١). طَلْحَةُ بكسرهما جميعًا.

القرزاز والقرشي عن أبي عمرو: بقصر الألف وفتح السين.

الباقون: ﴿آسَى﴾ بمد الألف وفتحهما وهو الاختيار على أن شعيبًا قال ذلك.

﴿أَوْ أَمِنَ﴾ (٩٨): بإسكان الواو: حجازيٌّ غير ابنِ فُلَيْحٍ وداودٌ في قول أبي علي^(٢)، ودمشقيُّ، والزَّعْفَرَانِيُّ. زاد مدنيُّ، دمشقيُّ: ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾ فيهما، غير أن ورشًا، وسقلاّبًا، وأبا دحية نقلوا الحركة على أصلهم^(٣).

الباقون بفتح الواو، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَوْ عَجِبْتُمْ﴾^(٤).

﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ﴾: حيث وقع بالنون: مجاهد، وفتادة، وأبان، والزَّعْفَرَانِيُّ، وزيد عن يعقوب طريق الجريري، والقورسي عن أبي جعفر، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ﴾ للعظمة.

الباقون بالياء.

(١) يعني بإمالة السين كذا نص عليه عن اللؤلؤي أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٦٩٦/٢)، وأصحاب الإمامة فيه على أصولهم، والله أعلم.

(٢) داود بن أبي طيبة عن ورش، وطريق أبي على الأهوازي عنه ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف بإطلاق الإسكان عن أهل المدينة ولم يستثن الأزرق عن ورش تبعًا للخزاعي في المنتهى، ولم يذكر ابن الجزري فيه خلافًا عن الأزرق فرواه عنه بالفتح قولاً واحداً، وهو الصحيح عنه، والله أعلم.

(٤) يعني للاتفاق على فتح الواو فيه لجميع القراء، والله أعلم.

﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ﴾ (١٠٥): بتشديد الياء: ابنُ حسان عن يَعْقُوبَ، وأبو بشر عن دمشقِي، وحمصِي، وشيبَةَ، والزَّعْفَرَانِيَّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والقورسِي عن أبي جعفر، وأبان، ونافعٌ غير اختيار ورش، والجعفي عن أبي عمرو، وأبو عمرو عن الحسن^(١)، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَنْ لَا أَقُولَ﴾.

الباقون: ﴿عَلِيٌّ﴾: حرف جر.

﴿سَاحِرٌ﴾ في جميع القرآن: بألف^(٢): الزَّعْفَرَانِيَّ.

ضده: طَلْحَةُ، والحسن، وحمزةٌ غير ابنِ سَعْدَانَ، والكسائي غير قاسم، وابنُ صُبَيْحٍ، وابنُ مِقْسَمٍ، والجعفي عن أبي عمرو وأبي بكر، والاحتياطي في قول أبي علي.

الباقون في الشعراء: ﴿سَحَّارٌ﴾ فقط، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿تَلَقَّفُ﴾: بإسكان اللام حيث وقع: حفص، وعبدُ الرحمن عن أبي بكر، وعصمة عن عاصم، وأبو حيوة،

الباقون بفتحها مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

وَضَمَّ فَائِهَا فِي طه ابنُ ذكوان.

روى أبو قرة عن نافع في طه والشعراء كحفص خفيف.

الجعفي عن أبي بكر في الشعراء خفيف.

﴿وَيَذْرُكُ﴾ (١٢٧): برفع الراء: الحسن.

الباقون بنصبها، وهو الاختيار نسق على قوله: ﴿لِيُفْسِدُوا﴾.

﴿سَنَقُتْلُ﴾ (١٢٧): خفيف: حجازي، والزَّعْفَرَانِيَّ.

زاد نافع، والزَّعْفَرَانِيَّ ﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ (١٤١).

الباقون مشدد، وهو الاختيار لتردد القتل فيهم.

(١) رواية أبي عمرو عن الحسن ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) يعني قبل الحاء، وقول المصنف في جميع القرآن ليس بجيد لاختلافهم في المائدة والأول من يونس وفي هود والصف على غير هذا النحو، وكان الأولى أن ينص على مواضع الخلاف، وهي ثلاث مواضع، هاهنا وفي يونس من قوله تعالى ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾، وفي الشعراء ﴿يَأْتوكُ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾، والله أعلم.

﴿يُورِثُهَا﴾ (١٢٨): مشدد: الحسن، وابنُ مِقْسَمٍ، والخزازُ في قول الخزاعي^(١).
الباقون خفيفة.

وروى المِلنجي بإسناده عن الشيزري ﴿سَأُورِثُكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ (١٤٥).
مثقل: قَتَادَةَ، وابنُ مِقْسَمٍ.

وفي سورة مريم ﴿مُورِثٌ﴾ شديد: رُوَيْس، وابنُ مِقْسَمٍ.
الباقون خفيف، وهو الاختيار لموافقة الأكثر.

﴿تَطَيَّرُوا بِمُوسَى﴾ (١٣١): على الماضي: طَلْحَةَ، والزَّعْفَرَانِي.

الباقون بالياء على المستقبل، وهو الاختيار، لأنه أوفق لجواب الشرط.

﴿يَعْرِشُونَ﴾ (١٣٧): مشدد، وفي النحل: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ.

وبضم الراء خفيف: أبو بكر وأبان وعصمة وابنُ صدقة^(٢) وابنُ أَبِي حَمَادٍ والمفضل كلهم
عن عاصم، والحسن، والزَّعْفَرَانِي، وشامي غير أبي بشر، وهو الاختيار، لأنه أعلى اللغتين.
وافق أبو بشر هاهنا.

الباقون بكسر الراء خفيف.

﴿وَجَوَزْنَا﴾: مشدد الواو من غير ألف حيث وقع: الحسن في رواية عباد^(٣)، والأعمش
في رواية عصمة.

^(١) يعني أبا الفضل الخزاعي: رواه عن الخزاز عن هبيرة عن حفص، ورواه العراقي عن الخزاز كذلك، ذكره في الإشارة، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٢٩٢): "وأخبرني الخزاز أحمد بن علي، عن هبيرة، عن حفص، عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾ مُشَدَّدَةَ الرَّاءِ وَلَمْ يَرَوْهَا عَنْ حَفْصٍ غَيْرِ هُبَيْرَةَ وَهُوَ غَلَطٌ" (اهـ)، ولم ينفرد به هبيرة، بل تابعه عليه القواس فقال الداني في جامع البيان (٣/١١٤): "قرأ عاصم في رواية هبيرة ورواية القواس عن حفص فيما قرأت ﴿يُورِثُهَا مِنْ يِشَاءٍ﴾ بفتح الواو وتشديد الراء غير أنه قال: "وقرأ الباقر بإسكان الواو وتخفيف الراء، وكذلك حكى القواس في كتابه عنه"، فيحتمل أن القواس رواها عن حفص بالوجهين، ويحتمل أنه رجع عن التشديد إلى التخفيف، والله أعلم.

^(٢) هو أبو المغيرة عبيد الله بن صدقة وهو وعبد الرحمن بن أبي حماد يرويان عن أبي بكر عن عاصم، ولم يكن ثم حاجة لعطفهما على أبي بكر إذ هما يرويان عنه القراءة، ولأن المصنف قد ذكر أن أبا بكر يقرؤه بالضم من جميع طرقه، والله أعلم.

^(٣) كذا ذكره المصنف وهو قد أسند قراءة الحسن من رواية عباد بن راشد وعباد بن تميم، ولم يبين أيهما أراد هاهنا، وأغلب الظن أن مراده ابن راشد لأن المصنف يكثر من ذكر روايته عن الحسن دون ابن تميم، وما



الباقون بألف، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿يُعَكِّفُونَ﴾ (١٣٨): بضم الياء وتشديد الكاف: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أبي عبلَةَ.

وقرأ أبو حيوة بضم الياء وإسكان العين وكسر الكاف.

وروى المُعَلَّى وعبدُ الوارث وحجاجُ والجعفيُّ ويونسُ وعبيدُ والأصمعيُّ كلهم عن أبي عمرو، وحميدُ، والحسنُ طريق ابنِ أرقم، والأعمشُ، وطلحةُ، ومسعودُ بن صالح، وحمزةُ غير ابنِ سَعْدَانَ، والكسائيُّ غير قاسمٍ بفتح الياء وكسر الكاف خفيف.

الباقون بضم الكاف وفتح الياء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿أَنْجَاكُمْ﴾ (١٤١): بألف، و﴿أَصَارَهُمْ﴾ (١٥٧): على الجمع: دمشقيُّ.

وافق ابنُ مِقْسَمٍ [في] ﴿أَصَارَهُمْ﴾.

الباقون بياء ونون، وهو الاختيار لموافقة أكثر المصاحف.

وباقِي القراء ﴿إِضْرَهُمْ﴾ بغير ألف، والاختيار (الأصار) لقوله: ﴿وَالْأَغْلَالُ﴾.

﴿حَبَطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ كل ما في القرآن: بفتح الباء: أبو السَّمَالِ.

والاختيار الكسر لشهرته.

﴿خَلَفٌ﴾ (١٦٩): بفتح اللام فيهما^(١): عيسى بن عمر عن الحسن.

﴿حَلِيهِمْ﴾ (١٤٨): بفتح الحاء خفيف: يَعْقُوبُ، وَقَتَادَةُ.

وبكسرها وتشديد الياء: الكسائيُّ غير قاسمٍ، والزِّيَّاتُ، والعَبَّسِيُّ، والأعمشُ، وطلحةُ، وعبدُ الوارث، والقاضي عن هبيرة في قول أبي علي.

الباقون بضم الحاء وتشديد الياء وهو الاختيار؛ لأنها أشهر.

﴿تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾ (١٤٩): بتاءين ونصب الباء: الأعمشُ، وطلحةُ، والهمدانيُّ،

والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والمفضلُ وأبانُ، وحمزةُ غير ابنِ سَعْدَانَ، والكسائيُّ غير قاسمٍ، وهو الاختيار؛ لأنه أحسن في الرغبة إلى الله.

الباقون على الخبر.

علل به المصنف اختياره من موافقة المصحف يُتَعَقَبُ بأن قراءة القصر أكثر موافقة للمصحف، والله أعلم.

^(١) يريد قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾، هاهنا وفي مريم، والله أعلم.

﴿ابن أم﴾ (١٥٠)، وفي طه: بكسر الميم: دمشقي، والزَّعْرَانِيّ، وكوفي غير حفص وابن سعدان والمفضل طريق جبلة.
فتح أبو بشر هناك.

الباقون بفتح الميم، وهو الاختيار على الندبة، أو على بدل الألف من الياء.
﴿وَقَطَعْنَاَهُمْ﴾ (١٦٠، ١٦٨): خفيف: ابن أبي عبله، وأبان عن عاصم، وأبو حيوة.
الباقون مشدد، وهو الاختيار للتكثير.

﴿يُغْفِرُ لَكُمْ﴾ (١٦١): بالياء وضمها: قَتَادَة.
وبالتاء وضمها: مدني، دمشقي، والمفضل، وأبان، وبصري غير قَتَادَة، وأبي عمرو، وأيوب.

الجعفي ومحبوب عن أبي عمرو وكنافع.
الباقون بالنون، وهو الاختيار على أن الفعل لله **وَعَلَى**.
﴿يُسَبِّتُونَ﴾ (١٦٣): بضم الياء من (أسبت): الأعمش، والزَّعْرَانِيّ، وأبو حاتم والقطيبي عن المفضل.

الباقون عن المفضل، وأبان بضم الباء من سبت يسبت، وهو الاختيار كما قلنا في
﴿يَعْكُفُونَ﴾، و﴿يَعْرُشُونَ﴾.
الباقون بكسر الباء.

﴿مَعْدِرَةٌ﴾ (١٦٤): نصب: حفص، وطلحة، واختيار يزيد، والزَّعْرَانِيّ، وابن مقسم،
والجعفي وعبد الله بن عمر عن أبي بكر، ويونس والمنقري عن أبي عمرو، وهو الاختيار؛
لأن معناه نعتذر معذرة.

الباقون بالرفع.
﴿أَنْ لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾ (١٦٩): بالتاء: الجحدري.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَدَرَسُوا﴾.
﴿يُمَسِّكُونَ﴾ (١٧٠): خفيف: أبو بكر، والمفضل غير أبي حاتم، والزَّعْرَانِيّ.
الباقون مشدد، وهو الاختيار، يقال: تمسكت به وأمسكته.

وقوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾: مشدد: بصري غير أيوب والزَّعْرَانِيّ، وابن مقسم، وهو الاختيار؛ لما ذكرت.

الباقون خفيف.

(سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ) (١٧٧): برفع اللام (مَثَلٌ) وإضافة (الْقَوْمِ) إليه: الْجَحْدَرِيُّ، وجريئٌ عن الْأَعْمَشِ.

الباقون بنصب اللام منون، ﴿الْقَوْمُ﴾: رفع، وهو الاختيار على أنه اسم ﴿سَاءَ﴾. ﴿يَلْحَدُونَ﴾ (١٨٠)، وفي النحل والسجدة بفتح الياء والحاء: الزِّيَاتُ، وطلحة، والأعمش، والهمداني. وافق خلف، والكسائي غير قاسم في النحل.

الباقون بضم الياء وكسر الحاء وهو الاختيار؛ لأنه أشهر. ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ (١٨٦): بالنون وضم الراء: أهل العالمة^(١)، والمفضل طريق أبي حاتم، والأزرق عن أبي بكر، وأيوب، وسلام، واختيار عباس، وابن سعدان عن أبي عمرو. وجزم راءه: ابن محيصن، وحميد، والزعفراني، وعبد الوارث ونعيم بن مسرة وعبد الوهاب واللؤلؤي والجعفي عن أبي عمرو، وكوفي غير عاصم إلا الخزاز. الباقون رفع^(٢).

والاختيار ما عليه نافع؛ لقوله: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ﴾ وجاء جواب الشرط في قوله: ﴿فَلَا هَادِي لَهُ﴾، ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ مرفوع على الاستئناف. واختار اليزيدي نصب الراء على الصرف. ﴿شِرْكًَا﴾ (١٩٠): على المصدر: مدني، وأبو بكر والمفضل وأبو عمارة^(٣) عن حفص وأبان وعصمة عن عاصم، واللؤلؤي عن أبي عمرو. والباقون على الجمع.

والاختيار ما عليه مدني؛ لأن معناه نصيبا، في قصة فيها طول. ﴿يَتَّبِعُكُمْ﴾: خفيف: نافع غير اختيار ورش، والزعفراني.

(١) هم أهل الشام وأهل الحجاز، ويستثنى منهم ابن محيصن وحميد، فقرأ بالنون أيضا لكن مع جزم الراء، وسيذكره المصنف، والله أعلم.

(٢) يعني مع الياء، إلا اليزيدي في اختياره فإنه نصب الراء كما سيأتي، والله أعلم.

(٣) هو أبو عمارة الأحوال حمزة بن القاسم، والله أعلم.

الباقون مشدد وهو الاختيار لما ذكرنا.
 (عباداً أمثالكم) (١٩٤): نصبٌ: الأصمعيُّ عن نافع، والقورسيُّ عن أبي جعفر.
 الباقون رفع، وهو الاختيار؛ لأنه نعت للعباد.
 ﴿يَبْطُشُونَ﴾ (١٩٥)، وفي القصص والدخان: بضم الطاء: أبو جعفر، وشيبة، والحسن،
 والجحدريُّ، والعقيليُّ.
 وافق أبو بشر إلا هاهنا، والمُعَلَّى عن أبي بكرٍ إلا في الدخان.
 الباقون بكسر الطاء.
 والاختيار: الأول^(١) لما ذكرت في ﴿يَعْكُفُونَ﴾.
 ﴿يُمِدُّوهُمْ﴾ (٢٠٢): بضم الياء^(٢): ابنُ مُحَيِّصِن، وحميدٌ، ومدنيٌّ، وأبو بشر.
 الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار بمعنى: يجرونهم.
 ﴿يُقَصِّرُونَ﴾ (٢٠٢): مشدد: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ.
 الباقون: ﴿يُقَصِّرُونَ﴾: بإسكان القاف، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.



الأنفال

﴿بِآلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ (٩): على الجمع: المُعَلَّى^(٣) عن أبي بكر، واختيارُ الزَّعْفَرَانِيِّ،
 وهو الاختيار لقوله في آل عمران: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ﴾، و﴿بِخَمْسَةِ آلَافٍ﴾^(٤).
 الباقون بآلف على التوحيد.

^(١) يعني الضم، وقال هناك: هو الاختيار لأنه أشهر، والله أعلم.

^(٢) يعني مع كسر الميم، والله أعلم.

^(٣) يعني: المعلى بن منصور، وروايته عن أبي بكر ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٤) في الأصل: (ثلاثة)، و(خمسة) بدون الباء، وأثبتناها لموافقة اللفظ في القرآن نظرًا لقول المصنف: "لقوله" والضمير يعود على الله عز وجل فأثبتناها تأديبا، مع جواز ما فعله المصنف، يعني على الحكاية لا على الرواية، والله أعلم.

﴿مُرْدَفِين﴾ (٩): بفتح الدال: قُنْبَلٌ طريق أبي عون، -وعند العراقي ابنُ مجاهد كَأبي عون^(١)، ومدني، وأبو عبيد، وابنُ مسلم، وبصريٌّ غير أبي عمرو وإيونس وأبي السَّمَّال، وابنُ مقسم.

مُشَدَّدٌ: صهرُ الأمير عن قُنْبَلٍ ومطرف عنه، وابنُ أبي عبله، والمُعَلَّى والأزرق عن أبي بكر عنه^(٢).

الباقون بكسر الدال خفيف، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾؛ أَنَّهُمْ فَاعِلُونَ. ﴿وَيُذْهِبُ﴾ (١١): جزمٌ: الحلواني عن اللؤلؤي عن أبي عمرو، والحسن^(٣) طريق البربري.

الباقون بنصبها وهو الاختيار لقوله: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾.

﴿دُبْرَةٌ﴾ (١٦): بإسكان الباء: ابن أرقم عن الحسن.

الباقون بضم الباء، وهو الاختيار لموافقة الجماعة، ولأنه أشبع.

(١) قال في النشر (٢/ ٢٧٥): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿مُرْدَفِين﴾ فَقَرَأَ الْمَدِينِيَانِ وَيَعْقُوبُ بِفَتْحِ الدَّالِ، وَمَا رَوَى عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنِ قُنْبَلٍ فِي ذَلِكَ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ لِأَنَّهُ نَصَّ فِي كِتَابِهِ عَلَى أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى قُنْبَلٍ قَالَ: وَهُوَ وَهُمْ، وَكَانَ يَقْرَأُ لَهُ وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ الدَّالِ، قَالَ الدَّائِي: وَكَذَلِكَ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِ وَطَرِيقِ غَيْرِهِ عَنِ قُنْبَلٍ، وَعَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْأَدَاءِ"، وقال في موضع آخر (٢/ ٤٠١): "فَإِنَّ قِرَاءَةَ ﴿مُرْدَفِين﴾ بِفَتْحِ الدَّالِ صَحِيحَةٌ مَقْطُوعٌ بِهَا وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مُجَاهِدٍ عَلَى قُنْبَلٍ مَعَ نَصِّهِ أَنَّهُ غَلَطَ فِي ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي ذَلِكَ"، والله أعلم

(٢) كذا قال المصنف أو كذا وقع هاهنا، ولا وجه لقوله: عنه، فيحتمل أنه أراد أن يقول: "المعل على أبي بكر والأزرق عنه" فسبق به قلمه، وما رواه المصنف عنهما وعن صهر الأمير خالفه فيه أبو معشر في سوق العروس (١/ ٢٠٨) فرواه عنهم بفتح الدال مع التخفيف كرواية أبي عون وابن مجاهد المذكورة، وكذا رواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٣٩٦، (٢/ ١١١)، ولم يسند المصنف طريق صهر الأمير إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي، وأسنده أيضا من طريق أبي نصر العراقي ولم يسنده العراقي في كتابه كما تقدم في كتاب الأسانيد، وهو لم يسند طريقى المعل وإسحاق الأزرق عن أبي بكر في هذا الكتاب على كل حال، وعليه فإن ما رواه من تشديد الدال لا يصح عن هؤلاء المذكورين، وقال ابن جني في المحتسب (١/ ٢٧٣): "ومن ذلك قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ: ﴿مُرْدَفِين﴾، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف، فقال بعضهم: ﴿مُرْدَفِين﴾، وقال آخر: ﴿مُرْدَفِين﴾، والله أعلم.

(٣) في الأصل: "والحسين"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، يعنى الحسن البصري، والله أعلم.

﴿مُوَهَّنُ كَيْدٌ﴾ (١٨): مضافٌ: أبو حيوه، وابنُ أبي عبله، وحفصٌ، وأبانٌ، وطلحةٌ طريق أبي عمر^(١)، والواقديُّ عن نافع، وابنُ عمر عن أبي بكر.

[مشدد: حجازي وأبو عمرو وأبو عبيد وأبو بشر....] والجعفيُّ عن أبي بكر^(٢)، وهو الاختيار، للتفخيم في تكرار الفعل؛ إذ التَّوَهَّنُ أشدُّ من الوَهْنِ، زاد ابن مهران والعراقي روحاً^(٣) وهو سهو، إذ الجماعةُ بخلافه والمفردُ.

الباقون والجعفيُّ ومحبوبٌ عن أبي عمرو وخفيف منون، ﴿كَيْدٌ﴾: نصبٌ.

﴿أَمَانَتُكُمْ﴾ (٢٧)^(٤): بغير ألف: مجاهدٌ، وعبد الوارث والخريبيُّ ويونسٌ وعبيدٌ عن أبي عمرو، وهو قول الشيزريِّ عن أبي جعفر.

الباقون على الجمع، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾.

﴿فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ﴾ (٢٨): نصبٌ: العباس في اختياره.

الباقون ﴿فِتْنَةٌ﴾: رفع، وهو الاختيار؛ لأنها ترجمة عن الأموال.

(١) يعنى عيسى بن عمر الهمداني في روايته عن طلحة، وقول المصنف: ابن عمر عن أبي بكر يريد عبد الله بن عمر الزهري عنه، ولم يسند طريقه عن أبي بكر في هذا الكتاب كما تقدم مرات، والله أعلم.

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المنتهى للخزاعي ٣٩٦/١، (٢/١١١)، حيث جاء النص هاهنا بذكر الجعفي عن أبي بكر معطوفاً على ابن عمر عنه، وهو سقطٌ ظاهرٌ، فسقط ذكر الذين قرءوا ﴿مُوَهَّنُ كَيْدٌ﴾ بالتشديد مع التتوين ونصب ﴿كَيْدٌ﴾، وهم أهل الحجاز وأبو عمرو والوليد بن مسلم عن ابن عامر، والجعفي عن أبي بكر، وأبو عبيد القاسم بن سلام، فأما أبو عمرو وأهل الحجاز فنص على هذه القراءة عنهم عامة المصنفين، وأما الوليد بن مسلم فرواه عنه هكذا غير الخزاعي أبو عمرو والداني في جامع البيان (٣/١١٣٥)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٧١٢)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٠٨)، وأما أبو عبيد فأخذناه من المنتهى لأبي الفضل الخزاعي، وهو الذي روى المصنف اختياره من طريقه، واستثنى أبو الكرم في المصباح (٢/٧١٢) من الرواة عن أبي عمرو ومحبوياً وهارون، وكذا استثناهما أبو معشر في سوق العروس (١/٢٠٨)، وظاهر كلام المصنف بعدُّ أنه استثنى الجعفي ومحبوياً عنه، ويحتمل أيضاً غير هؤلاء من القراء الذين لم نجد قراءتهم مسندة عند غير المصنف، والله أعلم.

(٣) وهو كذلك عند ابن مهران في الغاية (١/٣٤)، والمسوط (١/٢٢٠)، وكذا هو عند العراقي في الإشارة (١/٣٧) كما رواه المصنف عنهما، ولم يذكره ابن الجزري رحمته في النشر مع أنه أسند طريق ابن مهران فيه، والله أعلم.

(٤) يعنى من قوله تعالى: ﴿وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾، ويلزم على القراءة المذكورة نصب التاء، والله أعلم.

﴿هُوَ الْحَقُّ﴾ (٣٢): رفع: ابن أبي عبلة.

الباقون نصب وهو الاختيار على أنه خبر كان.

﴿صَلَاتُهُمْ﴾، ﴿مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ﴾ (٣٥): رفع: ابن أبي عبلة إلا أنه جمَعَ " الصلاة " كائِنْ مِقْسَمٍ، والجعْفِيّ عن أبي بكر غير أنّهما^(١) كسرا التاء ورفعا (المكاء والتصدية).

الباقون ﴿صَلَاتُهُمْ﴾: رفع ﴿مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ﴾: نصب، وهو الاختيار ليكون اسم كان معرفة وخبرها نكرة.

﴿إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (٣٨): بفتح الياء وكسر الفاء على تسمية الفاعل: وهو الاختيار كابن عمير ليكون الفعل لله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (٣٩): بالتاء: سلامٌ، وسهل، ومحبوبٌ، وَيَعْقُوبٌ غير روح والوليد، ولم يذكر أحد سهلاً إلا الخَزَاعِيّ وهو موافق للمفرد.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا﴾.

﴿لِيَهْلِكَ﴾ (٤٢): بفتح اللام الثانية: عصمةٌ عن أبي عمرو وعاصمٍ، وابنُ الحَجَّاج عن أبي بكر.

قال الرَّازِيّ: هو طريق خلف والصريفيّني، والجمال عن صاحبيه^(٢).

^(١) يعني ابن أبي عبلة وابن مقسم، لأنهما قراء (صلواتهم) على الجمع، وقد رواها كذلك عن ابن أبي عبلة كرواية المصنف ابن ظفر في المنهاج (١/١١٥)، وأما حسين بن علي الجعفي عن أبي بكر فقراءته: (صلاتهم) بالتوحيد وفتح التاء، (مكاءٌ وتصديةٌ) بالرفع، كذلك رواه عنه ابن مجاهد في السبعة (١/٣٠٥)، ومن طريقه الداني في جامع البيان (٣/١١٣٦)، ورواها أبو الكرم في المصباح (٢/٧١٣) من طريق الأهوازي عنه، وقد تقدم ذكر ذلك في سورة آل عمران، وأحسب أن المصنف أعاد ذكر هذا الحرف هاهنا لأنه لم يذكر هناك أن ابن أبي عبلة جمع (صلواتهم) فاستدرك على نفسه، وأما ابن مقسم فهو على أصله من الجمع في كل ما جاء من هذا اللفظ في القرآن، وقد ذكر المصنف هناك في آل عمران أن هذه القراءة أيضا هي قراءة الزعفراني، وأبي بحرية، وابن محيصن، وحميد، والحسن، وقتادة، وأبي حيوة، وابن صبيح، غير المذكورين هاهنا، وكان على المصنف أن يعيد ذكرهم هاهنا، أو يحيل على ما سبق، لأن قوله بعد ذلك: "الباقون" يوهم أن جميع من بقى القراء يقرءون بالصد، والله أعلم.

^(٢) يعني: الحسين بن علي بن حماد الأزرق الجمال، وأما صاحبيه فأحسب مراده أحمد بن يزيد الحلواني عن القواس عن حفص عن عاصم، وأحمد بن الصباح بن أبي سريج عن أبي عمرو، وكان على المصنف أن

الباقون بكسرها على الاختيار على فَعَلَ يَفْعَلُ .
 ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ (٤١): بكسر الهمزة: هارون والجعفي واللؤلؤي وخارجة عن أبي عمرو .
 والباقون بفتحها، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ .
 ﴿خُمْسَهُ﴾ (٤١): بإسكان الميم: اللؤلؤي، ويونس، وخارجة، وعبد الوارث إلا
 القصبی، ونعيم بن ميسرة .
 الباقون بضم الميم، وهو الاختيار، لأن الإشباع أولى .
 ﴿حَبِيبٍ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ (٤٢): بياءين مخففين: مدني غير كَرَدَمَ وابنِ جَمَازٍ في قول أبي علي،
 ومكي غير ابنِ مَجَاهِدٍ عن قُنْبَلٍ في قول الرَّازِي^(١) ، - قال أبو علي: ابن عمرو، [و] ابنُ
 شَبُودَ عن قُنْبَلٍ كالبزي-، وَيَعْقُوبُ غير المنهال، وسهل، والحسن، والخريبي وابنِ عُقَيْلٍ
 واللؤلؤي ومحبوبٍ والقرشي والقزاز، والأزرق عن حَمَزَةَ، وعاصمٍ إلا حفصاً، ونصير،
 وأبو بشر، وخلف، والزعراني، وابن مقسم .
 قال الخبازي: غير الرَّازِي عن نُصَيْرٍ وخَيْرِ ابنِ الوليد، وهو صحيح، كذلك قرأت على
 الطيراني، كطريق إبراهيم بن نوح ويوسف بن معروف^(٣) .
 زاد الرَّازِي الثغري عن الكسائي .
 وهو الاختيار لإظهار بناء الفعل الماضي .
 الباقون بإدغام الياء في الياء .

=
 يبين مراده لأنه مبهم، وأما قوله: " قال الرازي: هو طريق خلف والصريفيني " فبينه أبو معشر في سوق
 العروس (٢/٢٠٨) وأنه طريق ابن شنبوذ عنهما، والله أعلم .
 (١) وهو الصحيح من طريق ابن مجاهد عنه، قال في النشر (٢/٢٧٦): " وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ بِيَاءٍ وَاحِدَةً
 مُشَدَّدَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ السَّبْعَةَ، وَفِي كِتَابِ الْمَكِّيِّينَ وَأَنَّهُ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى قُنْبَلٍ، وَنَصَّ فِي كِتَابِهِ
 الْجَامِعِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، قَالَ الدَّانِيُّ: إِنَّ ذَلِكَ وَهَمٌّ مِنْهُ، وَقَوْلُ الْمَصْنِفِ هَاهُنَا: " غير ابن جَمَازٍ " فمراده
 روايته عن نافع، كذا نص عليه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٠٨)، والله أعلم .
 (٢) في الأصل: " ابن عمرو بن شنبوذ"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وابن عمرو هو أبو عون محمد بن
 عمرو بن عون، وطريق أبي علي عنه ليست من طرق هذا الكتاب، وكذلك طريقه عن ابن شنبوذ، والله
 أعلم .
 (٣) كلاهما عن قتيبة، وكذلك العباس بن الوليد بن مرداس، والله أعلم .

﴿وَتَذَهَبُ رِيحُكُمْ﴾ (٤٦)، بالتاء وبإسكان الباء: الخزاز.

قال أبو علي: أبان بإسكان الباء والياء، والصحيح أن أبان وجريراً عن الأعمش، وابن مِقْسَمٍ بالياء وبفتح الباء^(١).

الباقون بالتاء وفتح الباء، وهو الاختيار، نسقاً على جواب النهي.
﴿تَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ (٤٧): بالتاء: قتادة.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ دِيَارِهِمْ﴾.

﴿إِذْ تَتَوَفَّى﴾ (٥٠): بتاءين: دمشقي غير ابن الحارث، وابن أبي عبله، والزعفراني غير أن هشاماً في قول ابن غلبون والبكرواني أدغم الذال في التاء^(٢).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لأن الملائكة هاهنا ملك الموت عليه السلام وحده، كما قال في آل عمران ﴿فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ﴾، وهو جبريل، ويحتمل أن يكون المتوفي الله، و﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ مرفوع بالمبتدأ^(٣) كقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾، وهذا عندي أولى لتحقيق الفعل منه.

﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ (٥٧): على أن "مِنْ" حرف جر: جرير عن الأعمش، وأبو حيوه.

الباقون ﴿مَنْ﴾: بفتح الميم، وهو الاختيار بمعنى: مَنْ يأتي من بعدهم.

﴿لَا يُعْجِزُونَ﴾ (٥٩): بكسر النون من غير ياء: ابن مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ، إلا أن حميداً بياء. مجاهدٌ هكذا إلا أنه شدد النون.

^(١) ورواه عن أبان من طريق أبي على الأهوازي المذكور ابن سوار في المستنير (٢٧٩/١) كما ذكره المصنف، لكن تابع الأهوازي عليه محمد بن عمر بن موسى النهاوندي، رواه من طريقه أبو الكرم في المصباح (٧١٤/٢)، وتابعه عند أبي معشر في سوق العروس (٢٠٩/٢) أبو الفرج الشنبوذي عن ابن شنبوذ وأبو مسلم الكاتب عن ابن مجاهد، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: التاء في التاء، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والإدغام في هذا الموضع عن هشام هو الصحيح قولاً واحداً خلافاً لما قد يُفهم من ظاهر كلام المصنف، على الأصل من مذهب هشام، ولعل المصنف ذكر ابن غلبون خاصة لكونه نص عليه صراحة (انظر الإرشاد في القراءات لأبي الطيب ابن غلبون ١/٩٦)، ووقع في المخطوطة أيضاً بعده: الباقون بالتاء وهو تصحيف كذلك، والله أعلم.

^(٣) يعني: على أنه مبتدأ به، ويكون قوله تعالى ﴿الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ﴾ كلام مستأنف، والله أعلم.

أبو قرّة، وخارجة عن نافع كابن مُحَيِّصِن.

الباقون بفتح النون، وهو الاختيار على الجمع.

﴿تُرْهَبُونَ﴾ (٦٠): مشدد: الحسن، وابنُ مِقْسَم، ورُوَيْس، وابنُ الصقر وابنُ قُرّة عن يَعْقُوب، ومحبوبٌ وعبيدٌ وأبو زيد وعبدُ الوارثِ ويونسُ ووهيبٌ وأبو حاتمٍ كلهم عن أبي عمرو، وخير هارونُ والجعفيُّ عنه، وهو الاختيار لأن السبابة في تشديد الفعل أكثر.

الباقون خفيف.

﴿وَأِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾ (٦٥): بالياء: ابنُ عتبة، وحمصيُّ، وابنُ أبي أويس عن أبي جعفر، وأبو قرّة عن نافع، وعراقيُّ غير الحسنِ وقَتادةٌ وزيدٌ وابنُ قُرّة عن يَعْقُوب والزَّعْرَانِيَّ.

الباقون بالتاء.

﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ (٦٦): بالياء: كوفيُّ، واللؤلؤيُّ والجعفيُّ عن أبي عمرو. الباقون بالتاء، والاختيار فيهما التاء لتأنيث المائة، خصوصاً إنها منعوتة بالصابرة فحملت غير المنعوتة على المنعوتة لوجود التأنيث فيهما^(١).

﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ (٦٧): بالتاء: بصريُّ غير أيوب، وأبو جعفر، وأبو بشر، والبخترِيُّ، وهو الاختيار لجمع الأساري.

الباقون بالياء.

﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ﴾ (٦٦): على ما لم يسم فاعله: جبلةٌ عن المفضل، وأبان.

الباقون بفتح العين، وهو الاختيار؛ لأن الفعل لله.

﴿ضَعَفَاءَ﴾ (٦٦): جمع: أبو حيوة، وأبو جعفر، والزَّعْرَانِيَّ غير أن الهاشميَّ ضم الهمزة، وفيه بُعْدٌ^(٢).

الباقون ﴿ضَعَفَاءَ﴾: على التوحيد.

^(١) يريد التأنيث اللفظي، وإلا فالمعنى مذكر، لأن المراد مائة رجل، والله أعلم.

^(٢) قال ابن الجزري في النشر (٢/٢٧٧): "وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْمَدِّ وَالْهَمْزِ مَفْتُوحَةً نَضْبًا، وَلَا يَصِحُّ مَا رُوِيَ عَنِ الْهَاشِمِيِّ مِنْ ضَمِّ الْهَمْزَةِ"، ورؤى الوجه المذكور - أعنى الهمز مع الضم - عن المفضل عن عاصم، رواه عنه ابن سوار في المستنير، وأبو الكرم في المصباح، والله أعلم.

وفتح ضاده، وفي الروم: الزَيَّاتُ وعَاصِمٌ غير الخزازِ.
ضم زَرَعانٌ عن حفص في الروم، وهو اختيارُ حفصٍ.
وافق خلفٌ، والبخترِيُّ هاهنا^(١).

الباقون بضم الضاد، وهو الاختيار؛ لأنه يسد مسد الاسم المصدر.
﴿حَتَّى يُثَخِّنَ﴾ (٦٧): مشدد: ميمونةٌ والقورسيُّ عن أبي جعفر.
الباقون خفيف، وهو الاختيار لموافقة الجماعة.

(١) يعنى وافقا على فتح الضاد في هذه السورة، والبخترى المذكور هو أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل المعروف بالولي يروى عن أحمد بن حميد الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص، ويروى أيضا عن ابن بشار عن ابن شاهی عن حفص، وكلام المصنف فيه اضطراب وإبهام، لأنه ذكر أولا أن عاصما فتح الموضوعين من كل طرقة إلا من طريق الخزاز عن حفص عنه، ثم ذكر أن زرعان عن عمرو بن الصباح فتح موضع الروم فقط، ثم ذكر أن البخترى روى عن حفص الفتح هاهنا فقط، فأما قوله أن عاصما فتح في الموضوعين إلا من طريق الخزاز عن حفص فمفهومه أن أحمد بن علي الخزاز عن هبيرة عن حفص قرأ الموضوعين بالضم، وهو قد تابع فيه أبا الفضل الخزاعي حيث رواه هكذا عنه في المنتهى ١/٣٩٩، (١/١١٢)، وخالف الخزاعي فيه ابن مجاهد في سبعة وأبو عمرو الداني في جامع البيان وأبو نصر العراقي في الإشارة فرووه عن الخزاز بالفتح في الموضوعين، وموضع الأنفال متفق عليه عن حفص أنه بالفتح، فقال الداني في جامع البيان (٣/١١٤١): "قرأ عاصم وحمة ﴿صَعْفًا﴾ هاهنا، وفي المواضع الثلاثة التي في الروم بفتح الضاد. وأجمع أصحاب حفص على الفتح هاهنا إلا ما نا الفارسي قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: نا عيَّاش وابن فرح قالوا: نا أبو عمر، قال: نا أبو عمارة عن حفص عن عاصم أنه قال: قرأ ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صُعْفًا﴾ بضم الضاد، وهو وهم من أبي عمارة هاهنا"، وأما ما رواه المصنف عن زرعان من الفتح في سورة الروم فقط والضم هاهنا كرواية أبي عمارة حمزة بن القاسم المذكورة فهو من طريق شيخه أبي الفضل الرازي، كذا بينه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٠٩)، وهو وهم من أبي الفضل الرازي أو من بعض شيوخه، انقلبت عليه رواية زرعان، لأن سائر الرواة روه عن زرعان على العكس، يعنى بالفتح هاهنا وبالضم في موضع الروم (انظر النشر ٢/٢٧٧)، وأما ما رواه المصنف عن الولي فيختص بروايته عن ابن شاهی عن حفص دون روايته عن الفيل لأن المصنف أخذ عن أبي الفضل الخزاعي وهو قد استعار لفظه هاهنا بتمامه، ولم يسند الخزاعي طريق البخترى عن الفيل في كتاب المنتهى، وسائر الرواة عن الفيل قد روه عنه بالفتح في الموضوعين، (انظر النشر في الموضوع المذكور)، والله أعلم.

﴿ مِنْ وَلَايَتِهِمْ ﴾ بكسر الواو: الزَيَّاتُ، والأَعْمَشُ، وطَلْحَةُ، والعَبَسِيُّ هاهنا، وهكذا في الكهف .

وافق الكسائيُّ، وخلفُ، والجعفيُّ، وابنُ جبير عن أبي بكر هناك.
الباقون بالفتح، وهو الاختيار، لأنه يجمع الإمارة والموالاتة.
﴿ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٧٢): بالياء: الحسنُ، وقَتَادَةُ، والقرشيُّ^(٢) والقزازُ عن عبد الوارث.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ .
﴿ فَسَادٌ كَثِيرٌ ﴾ (٧٣): بالثاء: الشيزريُّ وسورةٌ وصالحُ الناقط عن الكسائيِّ.
الباقون بالباء.
والاختيار الثاء لأن التكثير في الفساد أقوى وباللَّه التوفيق.



التوبة

﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) : نصب: أبو السَّمَّالِ، وزيدٌ وَرَوْحٌ طريق البخاري عن يَعْقُوبَ، وهو الاختيار عطف على اسم الله .

الباقون رفع.
﴿ يَنْقُضُوكُمْ ﴾ (٤): بالضاد: ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ.
الباقون بالصاد، وهو الاختيار؛ لموافقة الجماعة، ولأن العهد لم يقارنه، يقال: نقضته شيئاً ولا يقال نقضته شيئاً، بل يقال: نقضت عهده.

^(١) يريد قوله تعالى فيها: ﴿ هنالك الولاية ﴾، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: القورسي، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وهو كذلك على الصحيح عند أبي الكرم الشهرزوري في المصباح ٧١٦/٢، والقرشي هو عبد العزيز بن أبي المغيرة، وروايته عن عبد الوارث ليست من طرق هذا الكتاب، ويقال له المنقري أيضاً، وهو غير أبي معمر عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري، يروى عن عبد الوارث أيضاً وهو الذي أسند المصنف رواية عبد الوارث من طريقه، والله أعلم.

^(٣) يعنى من قوله تعالى: ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾، والله أعلم.

﴿وَيَأْتِي قُلُوبَهُمْ﴾ (٨)، و﴿وَيَفْصَلُ الْآيَاتِ﴾ (١١): كلاهما بالياء: ابن مقسم، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾.

الباقون بالنون في ﴿نُفْصِلُ﴾، والتاء في ﴿وَتَأْتِي﴾.

﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ﴾ (١٥): بالنصب: فهد بن الصقر عن يعقوب وروح بن قرة، والحمامي عن النخاس عن رؤيس^(١)، ويونس عن أبي عمرو، وهكذا البربري عن الحسن، واختيار الرعرايي، وهو الاختيار نصب على الصرف^(٢).

الباقون برفع الباء.

﴿يَعْمَلُونَ﴾ (١٦) مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ: بالياء: عباس عن أبي عمرو، والوليد بن حسان عن يعقوب.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾.

﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ (١٧) الأول: بغير ألف: مكِّي غير ابن مقسم، وبصري غير أيوب.

(١) قال ابن الجزري في النشر (٢/٢٧٨): "وَأَنْفَرَدَ ابْنُ الْعَلَّافِ عَنِ النَّخَّاسِ عَنِ رُوَيْسٍ فِي «وَيَتُوبُ اللَّهُ»: بِنَصْبِ الْبَاءِ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَخَلَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: يَعْنِي أَنَّ قَتْلَ الْكُفَّارِ وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَوْبَةٌ لَكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ؛ وَقَالَ غَيْرُهُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْكُفَّارِ لِأَنَّ قِتَالَ الْكُفَّارِ وَعَلَبَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ يَنْشَأُ عَنْهَا إِسْلَامُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَهِيَ رِوَايَةُ رُوحِ بْنِ قُرَّةَ وَفَهْدِ بْنِ الصَّقْرِ كِلَاهُمَا عَنِ يَعْقُوبَ، وَرِوَايَةُ يُوسُفَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَقِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَاخْتِيَارُ الرَّعْرَائِيِّ"، وقد رواه المصنف هاهنا من طريق الحمامي عن النخاس، فانفرد به من طريق الحمامي، وسائر الرواة عنه بالرفع كقراءة الجماعة، وهو لم يسند طريق الحمامي عن النخاس إلا من قراءته على أبي علي المالكي وعبد الملك بن سابور، وخالفه أبو علي المالكي في روضته عن الحمامي بالرفع، وكذلك رواه أبو إسماعيل المعدل في روضته من طريق عبد الملك بن سابور، وعجبا لابن الجزري أن لم يذكر رواية المصنف هاهنا عن الحمامي مع أنه نقل عنه روايته عن غيره من المذكورين كما هو ظاهر من كلامه، والله أعلم.

(٢) قال في المحتسب (١/٢٨٥): "والوجه قراءة الجماعة على الاستثناف؛ لأنه تم الكلام على قوله تعالى: ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾، ثم استأنف فقال: "﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾، فالتوبة منه سبحانه على من يشاء ليست مسبية عن قتالهم، هذا هو الظاهر؛ لأن هذه حال موجودة من الله تعالى قاتلوهم أو لم يقاتلوهم، فلا وجه لتعليقها بقاتلوهم، فإن ذَهَبَتْ تَعَلَّقَ هذه التوبة بقتالهم إياهم كان فيه ضرب من التعسف بالمعنى"، والله أعلم.

زاد حمادُ بن سلمة عن ابنِ كثيرٍ، والجعفيِّ وخارجةٍ ومحبوبٍ عن أبي عمروٍ والمنتقريِّ عن عبد الوارث، والزَّعْفَرَانِيِّ، وابنِ مُحَيِّصِنٍ طريقه^(١)، بإسقاط الألف من الثاني: وهو الاختيار؛ لأن المقصود منه مكة حرسها الله^(٢).

﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ﴾ (١٩): بضم السين من غير ياء: القورسيُّ، وميمونةٌ، والأنطاكيُّ عن أبي جعفر.

الباقون: ﴿سِقَايَةٌ﴾ بالياء، وهو الاختيار لموافقة المصحف. ﴿وَعَشِيرَاتُكُمْ﴾ (٢٤): على الجمع، وفي المجادلة: ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيِّ، والشمونيُّ والثغريُّ في قول الرَّازِيِّ وهو الاختيار لأن لكل^(٣) واحدة عشيرة.

وافق عاصمٌ إلا حفصاً هاهنا.

الباقون على التوحيد.

﴿فَلَمْ يُغْنِ عَنْكُمْ﴾ (٢٥): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ لأنه تأنيث غير حقيقي وللحائل.

الباقون بالتاء.

﴿عَزَيْرٌ﴾ (٣٠): منونٌ: الكسائيُّ، وعاصمٌ، وعبد الوارث والجعفيُّ ومحبوبٌ ويونسٌ وخارجةٌ والأصمعيُّ عن أبي عمرو، وابنِ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غير أيوب، واليزيديُّ وشجاعٌ وعباسٌ عن زبَّان^(٤)، وهو الاختيار؛ لأنها إضافة غير محضة فالتنكير بها أولى.

(١) يعني طريق الزعفراني عنه، والله أعلم.

(٢) وقرأ الباقر بألف فيهما على الجمع، والله أعلم.

(٣) في المخطوطة: "كل"، بدون اللام، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٤) يعني أبا عمرو، وقد سبق أن سمى المصنف عدداً من الرواة عن أبي عمرو والذين رووه عنه بالتنونين، ثم قال: "بصري غير..."، فلم يكن لذكرهم أول الأمر من حاجة لدخولهم تحت قوله: بصري، وهو أيضاً مشكل لأنه لا يعرف منه مذهب من لم يذكرهم من الرواة عن أبي عمرو كعبيد بن عقيل ونعيم بن ميسرة وهارون بن موسى الأعرور والخفاف وغيرهم، فإن أخذنا بقوله الأول فمفهومه أنهم رووه عن أبي عمرو بترك التنوين، وإن أخذنا بقوله الثاني فمفهومه أنهم رووه عنه بالتنونين، والأخذ بقوله الأول هو الصحيح لأن أبا الكرم الشهرزوري رواه في المصباح (٧٢٠/٢) وكذا أبو معشر في سوق العروس (٢/٢١٠)، رويها هكذا عن أصحاب أبي عمرو، والله أعلم.

الباقون غير ممنون.

﴿يُضَاهِئُونَ﴾ (٣٠): مهموزٌ: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ، وابنُ مِقْسَمٍ، وزائدةٌ عن الأعمش، وعاصمٌ غير الخزاز، وطلحةٌ، وهو الاختيار من المضاهات يقال: ضاهأته وضاهيته.

الباقون بغير همز.

﴿يَكْتَرُونَ﴾ (٣٤): بضم النون: أبو السَّمَالِ العدوي، وهكذا ﴿انْفُرُوا﴾ بضم الفاء^(١).

والباقون بكسرهما، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿يَوْمَ تُحْمَى﴾ (٣٥): بالتاء: عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لتقدم الفعل.

﴿فِيكْوَى بِهَا﴾ (٣٥): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُحْمَى﴾.

الباقون بالتاء.

﴿اثنًا عَشَرَ﴾، و﴿أحدَ عَشَرَ﴾، و﴿تسعةَ عَشَرَ﴾: بإسكان العين: طلحةٌ طريق

الحلواني، وشيبةٌ، وأبو جعفر إلا العمري.

وافق العمري والخزاز هاهنا إلا أن العمري يختلس.

الباقون بحركة العين غير أن الأصمعي عن أبي عمرو على أصله^(٢).

وعباس في يوسف طريق الرومي بإسكان العين.

والاختيار فتح العين؛ لأنه مبني، فالإشباع فيه أشهر، غير أن [ابن] أبي عبلة رفع التاء

من ﴿تسعة﴾، وأسكن الشين وفتح الراء من ﴿عشر﴾.

^(١) والابتداء على هذه القراءة بضم الهمزة، ولم يذكر المصنف ﴿تكتزون﴾ (٣٥)، وظاهره أن الخلاف في

الأول دون الثاني، والله أعلم

^(٢) قال المصنف في سورة البقرة: "﴿عشرة﴾ بكسر الشين: طلحة، والهمداني، وأبو حيو، ومجاهد، والأصمعي عن أبي عمرو، وابن صبيح"، فهذا ما عناه المصنف بقوله أن الأصمعي على أصله، ومفهومه أن المذكورين معه لا يكسرون الشين فيه، ورواه أبو معشر في سوق العروس (٢/١٧٠) عن طلحة في لفظ ﴿عشرة﴾ المؤنث في البقرة والأعراف فقط دون المذكر منه، وكذا رواه ابن جني في المحتسب (١/٢٦١) عن يحيى بن وثاب والأعمش وطلحة، والله أعلم.

﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ﴾ (٤٠): نصبٌ: يَعْقُوبُ، والحسنُ، وابنُ أبي عبلة، والزَّعْرَانِيُّ، وعباسٌ في اختياره، وعبدُ الوارث عن أبي عمروٍ طريق المادرائي، وهو الاختيار عطف على مفعول جعل.

الباقون بالرفع، غير أن ابن مقسم على أصله^(١).

﴿بَعَدَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (٤٢): بكسر العين: حميدٌ.

الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر، ولأن الضم يستعمل في بُعد المسافة، والكسر في الهلاك.

﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ (٤٢): بضم الواو: زائدة عن الأعمش، والأصمعي عن نافع، وهكذا

حيث وقع مثل: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ﴾ في الكهف^(٢).

الباقون بكسر الواو، وهو الاختيار لالتقاء الساكنين.

﴿عِدَّةٌ﴾ (٤٦): بكسر العين: هارون بن حاتم عن عاصم.

الباقون ﴿عِدَّةٌ﴾ بضم العين، وهو الاختيار؛ لأن الأصل فيها ضم العين.

﴿يُقْبَلُ﴾ (٥٤): بالياء: حمصي، والأصمعي ومحبوبٌ عن أبي عمرو، وابن مقسم، وكوفي

غير عاصم إلا الجعفي عنه وأبا عبيد عنه - وعن نافع - وابن سعدان.

والاختيار: ﴿أَنْ يُقْبَلَ﴾ بالياء وفتحها على تسمية الفاعل، ﴿نَفَقَاتِهِمْ﴾ بكسر التاء:

كقراءة أبي عبد الرحمن السلمي.

الباقون بالتاء على ما لم يسم فاعله^(٣).

غير أن حميداً وطلحة: ﴿نَفَقَاتِهِمْ﴾ على التوحيد.

(١) يعني من قراءته «كلمات» بالجمع في كل القرآن، والمادرائي المذكور هو أبو الحسن أحمد بن محمد شيخ المصنف يروي قراءة أبي عمرو من رواية عبد الوارث عنه، والله أعلم.

(٢) قال ابن جني في المحتسب (١/٢٩٢): "ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ بضم الواو، قال: "شبهت واو "لو" هذه بواو جماعة ضمير المذكورين، فضمت كما تلك مضمومة في قول الله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾" (اهـ)، غير أن الذين أسندوا رواية زائدة عن الأعمش كأبي علي المالكي وأبو الحسين الفارسي وأبو معشر وسبط الخياط خالفوا المصنف فيما رواه عن زائدة، فرووه عنه بالكسر كقراءة الجماعة، والله أعلم.

(٣) يعني من قوله تعالى: ﴿تُقْبَلُ﴾، والله أعلم.

وقد علمت طريقتنا في إضافة الفعل إلى الله تعالى مهما أمكن أن يضاف الفعل إليه لا نُضِيفُهُ إلى غيره، ولا نكرر ذلك بعد هذا.

﴿مَدْخَلًا﴾ (٥٧): بفتح الميم وتخفيف الدال: الزَّعْفَرَانِيُّ عن ابن مَحْيِصِن، وبصريُّ إلا أيوب، وزبَّانُ إلا حسينًا الجعفي وهارونَ ووهيبًا ويونس^(١١)، وهو الاختيار لقوله: ﴿مُدْخَلٌ صِدْقٌ﴾، و﴿مُخْرَجٌ صِدْقٌ﴾.

الباقون بضم الميم وتشديد الدال.

﴿يَلْمُزُكَ﴾ (٥٨)، و﴿يَلْمُزُونَ﴾ (٧٩)، وبابه بضم الميم: نظيفٌ وابنُ سلمة وابنُ مِقْسَم^(١٢) عن ابن كثير، وأبانُ عن عاصِم، وبصريُّ إلا أيوب، وزبَّانُ إلا القرشيُّ والقزازُ عن عبد الوارث^(١٣)، وخَيْرٌ أُوقِيَّةٌ عن عباسٍ.

الباقون بكسر الميم، وهو الاختيار، لأنها لغة قريش.

﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ (٦٠): رفع: ابنُ أبي عبله، وهو الاختيار على خبر المبتدأ.

الباقون بالنصب.

(١١) أربعتهم عن أبي عمرو قرعوه بالتخفيف كييعقوب، والله أعلم.

(١٢) كذا رواه المصنف، ولم يسند قراءة ابن كثير من طريق ابن مقسم، فيحتمل أن يكون ذكرها من باب الحكاية لا الرواية، ويحتمل أن يكون أراد ابن مقسم في اختياره فانقلبت على الناسخ، وأما نظيفٌ فهو ابن عبد الله يروى عن قنبل، وقد أسند المصنف طريقه عن قنبل من طريق أبي الطيب بن غلبون وغيره، ولم يذكره ابن غلبون في الإرشاد، لكن تابع المصنف عليه عن نظيف أبو طاهر ابن سوار فرواه في المستنير (٢٨٣/١) عنه كما رواه المصنف، وأما ابن سلمة فهو حماد بن سلمة عن ابن كثير، والقراءة المذكورة مشهورة من روايته، ذكرها ابن مجاهد في السبعة قائلًا (٣١٥/١): "كلهم قرأ ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بِكَسْرِ الْمِيمِ إِلَّا مَا رَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ ﴿يَلْمُزُكَ﴾"، ورواها ابن مجاهد كذلك عن مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ - يعنى المرئى - عَنْ شَبْلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ ﴿يَلْمُزُكَ﴾ و﴿يَلْمُزُونَ﴾ بِرَفْعِ الْمِيمِ فِيهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٣) في المخطوطة: عبد الواحد، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وليس من الرواة عن أبي عمرو من اسمه عبد الواحد، وروى هذه القراءة عن القرشي والقزاز عن عبد الوارث أبو الكرم في المصباح (٧٢٢/٢)، وعن القزاز عنه ابن سوار في المستنير (٢٨٣/١)، والله أعلم.

﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٦١): منون مرفوع^(١): ابنُ أبي عُبلة، وقَتَادَةُ، وطلْحَةُ، والحسنُ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وإسماعيلُ بن جعفر طريق الدهان، والأعشى والبرجمي، وأبو زيد عن المفضل، والجعفي^(٢) عن عاصمٍ وأبي عمرو. وعباسٍ مخير.

والاختيار ما عليه الأعشى لقوله: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾.

الشيذري عن أبي الحسن عن أبي بكر كناع غير يعقوب عنه^(٣).
الباقون مضاف ومحرك الذال.

﴿وَرَحْمَةٌ﴾ (٦١): نصب: ابن أبي عُبلة.

﴿وَرَحْمَةٌ﴾ جرًّا: الأعمش، وطلْحَةُ، والزِّيَاتُ غير إسحاق، ونظيفٌ عن قنبل^(٤).

الباقون برفعها، وهو الاختيار على خبر المبتدأ.

﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا﴾ (٦٣)^(٥): بالتاء للأصمعي عن نافع، وأبو حاتمٍ عن المفضل، والبربري عن الحسن.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَخْلِفُونَ﴾.

﴿إِنْ نَعَفُ﴾ (٦٦)، ﴿نُعَدُّبُ﴾ بالنون فيهما، ﴿طَائِفَةٌ﴾: نصب: حميدٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ،

والجعفي عن أبي عمرو، والواقدي عن نافع، وعاصمٍ إلا المفضل غير القطعي وأبي حاتم عن أبي زيد عنه، والثغري في قول الرازي.

(١) «أذن»، و«خير» كلاهما منون مرفوع، نص على ذلك الداني وأبو الكرم وابن سوار وغيرهما، وهي قراءة مشهورة عن أبي بكرٍ من طريق الأعشى والبرجمي عنه، والله أعلم.

(٢) هو حسين بن علي الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وعن أبي عمرو دون واسطة، والله أعلم.

(٣) كذا قال المصنف باستثناء رواية يعقوب بن جعفر مع أنه لم يذكر له خلافا عن غيره من الرواة عن نافع سوى ما ذكره من طريق الدهان عن إسماعيل أخي يعقوب، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف عن قنبل من طريق نظيف بن عبد الله عنه، ولم أر من تابعه عليه عن نظيف ولا عن قنبل، وتقدم أنه أسند طريق نظيف عن قنبل من طريق أبي الطيب بن غلبون عنه، ولم أر أبا الطيب ذكره في إرشاده، والله أعلم.

(٥) يريد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ﴾، والله أعلم.

الباقون عن المفضل، والجَحْدَرِيُّ، وأبان، وابنُ مِقْسَمٍ بالياء فيهما ونصب الطائفة على تسمية الفاعل وهو الاختيار على أن الفعل لله، ولقوله: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ﴾.

الباقون من القراء ﴿يُعَفَّ﴾ بالياء وضمها، ﴿تُعَدَّبُ﴾ بالتاء وضمها، ﴿طَائِفَةٌ﴾ رفع على ما لم يسم فاعله، ﴿جُهَدُهُمْ﴾ (٧٩): بفتح الجيم: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وَحَمِيدٌ، والواقديُّ عن نافع.

الباقون بضم الجيم، وهو الاختيار؛ لأنه يسد مسد الاسم والمصدر. ﴿خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (٨١): بمعنى الظرف: حمصي، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار؛ لأن منزلة المنافقين يقصر عن أن يُعَدَّوا خلافاً لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لأنهم كانوا يخفون الخلاف ويظهرون الوفاق،

الباقون ﴿خَالَفَ﴾ من المخالفة. ﴿الْمُعَذِّرُونَ﴾ (٩٠): خفيف: قُتَيْبَةُ طَرِيقُ النِّهَانُونِيِّ، وعبدُ الوارث، وأبو كريب عن أبي بكر، والشيرزيُّ عن علي في قول الرَّازِيِّ، وَيَعْقُوبُ، وعباسٌ في اختياره، وهو الاختيار؛ إذ المقصود مَنْ ظَهَرَ عَذْرَهُ.

الباقون مشدد. ﴿أَتَاهُمْ﴾ (٧٠):^(١) بياء على التذكير: ابنُ مِقْسَمٍ. الباقون بتاءين، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف، ولأنه لا حائل بين الفعل والاسم المؤنث - أعني الجمع^(٢) -.

﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ (٩٨): بضم السين والمد فيهما إذا كان قبله (دَائِرَةٌ): مكِّيٌّ غير عبيد عن ابنِ كَثِيرٍ، والأصمعيُّ عن نافع، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو عَمْرٍو وإلا عبدُ الوارث ويونس والأصمعيُّ عنه، وهو الاختيار لاقتران الدائرة به. الباقون بفتح السين من غير مد.

(١) يريد قوله عز وجل ﴿أتتهم رسلم بالبينات﴾، وقول المصنف: بياء، يعني تنقلب ألفا في اللفظ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومحل هذه الترجمة قبل قوله ﴿خلاف﴾، فلم يراع المصنف الترتيب فيها، والله أعلم.
(٢) يريد قوله تعالى ﴿رسلم﴾، فهو مؤنث لفظاً، وتذكير الفعل جائز لغةً لكونه مذكراً في المعنى، والله أعلم.

﴿قُرْبَةٌ﴾ (٩٩): بضم الراء: ورثُ وسقلاَّبُ وأبو دحية وإسماعيلُ وأخوه ابنا جعفر وحمادُ بن بحر عن المُسَيَّبِي كلهم عن نافع، وابنُ أبي حماد عن أبي بكر والمفضلُ وأبانُ عن عاصِم، وعبدُ الوارث طريق المادرائي. وخَيْرُ ابنِ مِقْسَمٍ.

الباقون بإسكان الراء وهو الاختيار؛ لأنه مصدر على وزن "غرفة" و"فعله".
﴿وَالْأَنْصَارُ﴾ (١٠٠): رفع: ابنُ أبي عبلة، ويعقُوبُ، والحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وسلامُ، والجَحْدَرِيُّ، وقتادةٌ، وهو الاختيار عطف على السابقين. الباقون جر.

﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (١٠٠): بزيادة ﴿مِنْ﴾: مكِّي غير ابن مقسم، إلا أن ابن مِقْسَمٍ ﴿يَجْرِي﴾ بالياء على أصله.

الباقون بغير ﴿مِنْ﴾ وهو الاختيار؛ لموافقة مصاحف أهل المدينة.

﴿سَيَعْدُبُهُمْ﴾ (١٠١): بالياء: الزَّعْفَرَانِيُّ في اختياره كقراءة أُبَيِّ.

الباقون بالنون، وهو الاختيار على العظمة، ولقوله: ﴿نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾.

﴿تَطَهَّرْهُمْ﴾ (١٠٣): بإسكان الراء: الحسنُ، وسورةٌ عن علي^(١).

الباقون برفع الراء لقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِمْ﴾.

﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ (١٠٤): بالتاء: الحسنُ في رواية عمرو بن عبيد، وعباسُ في اختياره، وعبدُ الوارث ومحبوبُ وخارجةٌ عن أبي عمرو، وأبو حاتم عن المفضل، وهارونُ عن عاصِم كروايته عن أبي عمرو، وزاد أبو حاتم، وهارون: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ (٧٨) بالتاء.

الباقون بالياء، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿سَكَنَ لَهُمْ﴾.

﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ (١٠٧): بغير واو: مدني شامي.

الباقون بواو، وهو الاختيار عطف على ما قبله.

﴿أَنْ يَطَّهَّرُوا﴾ (١٠٨): بغير تاء: عيسى عن طلحة.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

(١) يعني: سورة بن المبارك عن الكسائي، والله أعلم.

﴿جُرْفٌ﴾ (١٠٩): بإسكان الراء: الجعفي والخفاف وهارون والأصمعي كلهم عن أبي عمرو، وعاصم إلا حفصاً والاحتياطي والجعفي والأعشى والبرجمي في قول أبي علي وهو الصحيح، وحمزة غير ابن سعدان، والأعمش، وطلحة، والحسن، وقتادة، وابن عامر غير ابن عتبة والداجوني عن هشام، وأيوب في قول الخزاعي.

الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشيع وهو أحسن اللغتين أيضاً.
﴿إِلَى أَنْ﴾ (١١٠): حرف جر: ابن أبي عبلة، ومجاهد، والأعمش، وبصري غير أيوب وأبي عمرو وابن حسان،

الباقون: ﴿إِلَّا﴾: حرف استثناء، وهو الاختيار، لموافقة أهل الحرمين.
﴿تَقَطَّعَ﴾ (١١٠): بفتح التاء: أبو جعفر، وشيبة، وإسماعيل عن ابن كثير، ودمشقي، والزيات، والعبيسي، وابن صبيح، والأعمش، وطلحة، وحفص والمفضل وأبان، ومحمد بن إبراهيم عن الأعمش، والحسن، وقتادة، ويعقوب غير زيد والوليد، واللؤلؤي ويونس وابن معاذ وعباس كلهم عن أبي عمرو.

وروى روح بن قرة عن يعقوب، وسهل بضم التاء خفيف.
ابن مقسم كذلك إلا أنه بالياء.
الباقون بالتاء وضمها مع التشديد على ما لم يسم فاعله.

إلا أن أبا حيوة، وابن أبي عبلة بضم التاء وكسر الطاء مع التشديد، ﴿قُلُوبَهُمْ﴾: نصب على تسمية الفاعل، وهو الاختيار، لأن الفعل منسوب إلى رسول الله ﷺ في هذه القراءة، ومن قرأ على ما لم يسم فاعله، وقرأ بفتح التاء والقاف والطاء على أن القلوب تتقطع فالقلوب على القراءتين مرفوع.

﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ (١١٧): بالياء: الزيات، وحفص، وابن مقسم، وقتادة، والأعشى، وأبان.
الباقون بالتاء، وهو الاختيار لعدم الحائل بين الفعل والاسم.
﴿خَلَفُوا﴾ (١١٨): بفتح الخاء واللام خفيف: الزعفراني، وأبان، وعباس، وهارون والقزاز عن أبي عمرو، وهو الاختيار؛ لأنهم أقاموا بالمدينة بأنفسهم ولم يخلفهم غيرهم.

(١١) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبَهُمْ﴾، وابن حسان المذكور هو الوليد يروي عن يعقوب الحضرمي، والله أعلم.

﴿ خَالَفُوا ﴾: بألف: ثابت^(١) عن أبي جعفر.

الباقون بضم الخاء وكسر اللام مشدد.

قال المداراني^(٢): القراز عن عبد الوارث بضم الخاء وكسر اللام خفيف، وهو ضعيف.

﴿ غُلْظَةٌ ﴾: بضم الغين: الزعفراني، وأبو حنيفة، وأبو زيد وخليفة^(٣) عن أبي عمرو، وزائدة عن الأعشى، والمفضل في قول الأصفهانيين.

وبفتح الغين: المفضل وأبان عن عاصم، وهارون عن أبي عمرو، وأبان بن تغلب.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار لموافقة أهل الحجاز وهي لغة قريش.

﴿ أَوْلَا تَرُونَ ﴾ (١٢٦): بالتاء: الأعمش، وطلحة، والزيات، ويعقوب إلا المنهال.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ يُفْتَنُونَ ﴾، ولقوله: ﴿ وَمَاتُوا وَهُمْ ﴾.

﴿ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (١٢٨): بفتح الفاء: ابن محيصن طريق ابن أبي يزيد، ومحبوب عن أبي

عمرو، وهو الاختيار، يعني: من أكرمكم وبه قرأت عائشة وفاطمة رضي الله عنهما.

الباقون بضم الفاء.

﴿ الْعَظِيمُ ﴾ (١٢٩): بالرفع: مجاهد، وابن محيصن، وحמיד، ومحبوب عن ابن كثير، وهو

الاختيار نعت للرب عز وجل، هكذا حيث وقع^(٤).

الباقون بجر الميم^(٥).



(١) هو ثابت بن ميمونة بنت أبي جعفر عن أمه ميمونة عن أبيها أبي جعفر، وتقدم الخلاف في اسم ميمونة في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

(٢) هو أبو الحسن أحمد بن محمد المداراني، ويقال المداراني شيخ المصنف، والله أعلم.

(٣) خليفة بن خياط أبو عمرو العصفري، وطريقه عن أبي عمرو ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) يعني حيث وقع قوله تعالى: ﴿ رب العرش العظيم ﴾، فهؤلاء المذكورون وفي اختيار المصنف برفع الميم نعتاً للرب جل وعلا، وهو في ثلاثة مواضع من القرآن، هاهنا وفي المؤمنون والنمل، والله أعلم.

(٥) في الأصل: "بجر الميم"، وهو سهو أو تصحيف، والله أعلم.

سورة يونس

﴿يُبْدِي﴾ (٤): ^(١) بضم الياء من غير همز: طَلَحَةٌ.

الباقون بفتح الياء والبدال مع الهمز، وهو الاختيار، يقال: بدأ الله الخلق، وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾.

﴿يُفْصِلُ الْآيَاتِ﴾ (٥): بالياء: مكِّي غير أبي حاتم ومُضَرَ عن البزي -قول الدهان-، وقاسم، وحفص، وبصري غير أيوب وسلام ويونس عن أبي عمرو، والعجلي ^(٢) -في قول العراقي-، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾. روى هارون عن أبي عمرو بالياء خفيف ^(٣).

الباقون بالنون.

﴿أَنَّ﴾ (١٠): مشدّد، ﴿الْحَمْدُ﴾: نصب: أبو حيوة، وابن مقسم والزعراني، وأبو حنيفة، والمنهال والوليد وابن عبد الخالق عن يعقوب ^(٤). الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ إذ معناه: أي الحمد لله.

﴿يَجْزِي﴾ (١٣): بالياء: اختيار عباس ^(٥).

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَهْلَكْنَا﴾.

﴿عُمَرَا﴾ (١٦): بإسكان الميم: زائدة عن الأعمش، ونعيم بن ميسرة وعبيد والخفاف واللؤلؤي والقرشي والقرزاز كلهم عن أبي عمرو.

^(١) يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَبْدُو الْخَلْقَ﴾، والله أعلم.

^(٢) عبد الله بن صالح العجلي عن حمزة، وقد رواه عنه كذلك أيضًا بالياء أبو بكر بن مهران، والله أعلم.

^(٣) يعني مع فتح الياء من الفصل، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف عن المذكورين عن يعقوب بالتشديد والنصب من قوله تعالى ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فأما من طريق المنهال فرواه هكذا عنه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ٤٠٩/١، (١/١١٤)، وأما عن الوليد بن حسان وابن عبد الخالق المكفوف فلم أر من تابعه عليه، وهو قد أسند رواية الوليد بن حسان من طريق أبي محمد بن الفحام وطريقه عند أبي علي المالكي في الروضة وفي المصباح ومفردة ابن الفحام، وكلهم خالفوا المصنف فرووه عن الوليد كرواية الجماعة، وأما ابن عبد الخالق المكفوف فهو لم يسند روايته عن يعقوب إلا من طريق أبي الفضل الخزاعي، ورواه الخزاعي عنه في المنتهى كرواية الجماعة عن يعقوب، والله أعلم.

^(٥) من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَجْزِي الْقَوْمَ الْمَجْرَمِينَ﴾، والله أعلم.

هارونُ عنه بالوجهين.

والباقون بضمها وهو الاختيار؛ لأنه أشبع، وهو حيث وقع ^(١).
﴿تُشْرِكُونَ﴾ (١٨)، وفي النحل موضعان والروم والنمل ^(٢): الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مقسم،
 وكوفي غير عاصِمٍ وابنِ سعدَانَ، وأبو عبيدٌ عن شجاعٍ عن أَبِي عَمْرٍو.
 هارونُ عن أبي عمرو بالتاء في النحل فيهما.

أما في النمل خاصة: فبالياء: عاصِمٌ، وابنُ عتبة، وبصريُّ غير أيوب وعمن ذكرنا ^(٣).
 والاختيار التاء في الكل لقوله: **﴿أَتُنَبِّئُونَ﴾**، وقوله: **﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾**، وقوله: **﴿مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾**، وفي النمل الاختيار التاء لقوله: **﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾**.
 الباقون بالياء.

﴿يَمَكُرُونَ﴾ (٢١): بالياء: عصمةٌ وأبانٌ عن عاصِمٍ، ويونسٌ وعبيدٌ عن أَبِي عَمْرٍو،
 وروحٌ والمنهالُ وابنُ قُرَّةَ والزبيرِيُّ وابنُ حسان كلهم عن يعقوبَ، وسهلٌ.
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: **﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾** (٢٢).
﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ (٢٢) ^(٤): بالنون والشين: أبو جعفر، وشيبةٌ، وأبو خلود عن نافع، وابنُ عامر
 غير الوليد في قول الدهان، وابنُ أبي عبلَةَ، والخفافُ عن أَبِي عَمْرٍو، وابنُ أرقم عن
 الحسن، وابنُ جبير والقرشيُّ عن علي في قول الرَّازِيِّ.

^(١) يعني حيث جاء منكرًا، وهو في ثلاثة مواضع هاهنا، وفي الشعراء قوله: **﴿من عمرك﴾**، وفي فاطر: **﴿من عمره﴾**، كذا نص عليه أبو الكرم في المصباح (٧٣٣/٢) عن المذكورين عن أبي عمرو، وكذلك أبو طاهر ابن سوارٍ في المستنير (٢٨٧/٢)، وأما المعرف نحو قوله **﴿أرذل العمر﴾**، فكالجماعة بالضم، وظاهر كلام المصنف العموم في المعرف والمنكر، ولكن الأولى تقييده بما رواه غيره منصوصًا، والله أعلم.

^(٢) يعني بالتاء في هذه الأربعة، والمراد في النحل الموضوعان الأولان من السورة، وهو قوله **﴿تعالى عما يشركون﴾** فيهما، وأما الموضع الثالث، وهو قوله تعالى: **﴿إذا فريق منهم برهم يشركون﴾** فبالياء لجميع القراء، ولا يجوز فيه التاء، ولعل المصنف ترك التنصيص عليه لظهوره، وكذلك المراد في سورة النمل الموضع الثاني **﴿تعالى عما يشركون﴾**، وأما الأول وهو قوله: **﴿أما يشركون﴾** فسيذكره المصنف، والله أعلم.

^(٣) يعني الزعفراني وأبا عبيد عن شجاعٍ عن أبي عمرو، وهذا الموضع هو الأول من السورة، وهو قوله تعالى **﴿أما يشركون﴾**، والله أعلم.

^(٤) يريد قوله تعالى: **﴿يسيركم في البر والبحر﴾**، والله أعلم.

الباقون بالياء والسين، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ﴾ .
 ﴿مَتَاعٌ﴾ (٢٣): نصب: حفص عن عاصم، وأبان، والجعفي عن أبي بكر، وهارون عن
 ابن كثير، ومحبوب عن أبي عمرو، وابن أرقم عن الحسن.
 الباقون رفع، وهو الاختيار خير المبتدأ.
 ﴿يَغْنُ﴾ (٢٤): بالياء: قتادة، وابن مقسم.
 الباقون بالتاء وهو الاختيار، لأن ﴿الْأَرْضُ﴾ متقدمة^(١).
 ﴿قَتْرٌ﴾: بإسكان التاء: الحسن، وفتادة، وعباس عن أبي عمرو في قول أبي علي.
 الباقون بفتح التاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.
 ﴿قِطْعًا﴾: بإسكان الطاء: علي، وأبو خلود عن نافع، ومكي غير ابن مقسم، وبصري غير
 أيوب وأبي عمرو، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ﴾ .
 الباقون بفتح الطاء.
 ﴿فَزَايَلْنَا﴾ (٢٨): بألف: ابن أبي عبلة.
 الباقون بغير ألف^(٢)، وهو الاختيار للتكثير.
 ﴿تَلُّوا﴾ (٣٠): بتاءين: الزيات، والكسائي غير قاسم، وخلف، والعبسي، والأعمش،
 وطلحة، وروح في قول العراقي وابن مهران، وأنكرته الجماعة^(٣).
 ﴿نَبَلُوا﴾: بالنون والباء: أبو حاتم عن هارون عن عاصم، ﴿كُلٌّ﴾: نصب.
 الباقون ﴿تَبَلُّوا﴾: بالتاء والباء، ورفع اللام، لأن معناه تُخْتَبَرُ، دليله: ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ .
 ﴿مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ (٣٠)، وفي الأنعام: عمرو عن الحسن^(٤) بنصب القاف.

^(١) يعنى من قوله تعالى ﴿حتى إذا أخذت الأرض﴾، وقد خالف المصنف هاهنا ما قرره قبل قليل حيث تابع ابن مقسم على القراءة بالياء في قوله تعالى: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً﴾، وعلل اختياره هناك بأن تأنيث الكثرة غير حقيقي ولوجود الحائل، والعلة ذاتها موجودة في هذا الموضع، والله أعلم.

^(٢) يعنى مع تشديد الياء، وقراءة ابن أبي عبلة بتخفيفها، والله أعلم.
^(٣) وكذا هو عند ابن مهران في الغاية (١/٣٥)، والمبسوط (١/٢٣٥)، وعند العراقي في الإشارة (٢/٤٠)، ولم يذكره ابن الجزري رحمه الله في النشر، والله أعلم.

^(٤) يعنى عمرو بن عبيد في روايته عن الحسن، وقوله: في الأنعام يريد قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ (٦٢)، والله أعلم.

الباقون بالجر، وهو الاختيار لموافقة الجماعة.

﴿يَهْدِي﴾ (٣٥): بسكون الهاء خفيفة الدال: خلف، والزِّيَّات، والعَبَسِيُّ، وعليٌّ، ومحمدٌ، ويحيى بنُ سليمان عن أبي بكر، والمفضل، والأعمش، وطلحة.

وبكسر الياء والهاء مع التشديد: يحيى وحمادٌ وعصمةٌ والمُعَلَّى والجعفيُّ وابنُ جبير وأبو الحسن والأزرُق عن أبي بكر، وحمصيٌّ، وأبو معمر واللؤلؤيُّ وخارجةٌ عن أبي عمرو.

وبكسر الهاء وفتح الياء: رُوَيْسٌ وَرَوْحٌ، وسهلٌ، ويونسٌ عن أبي عمرو ومحبوبٌ والجعفيُّ عنه، وحفصٌ إلا أبا عمارة عنه، والأعشى والبرجميُّ والاحتياطيُّ والرفاعيُّ عن يحيى كلهم عن أبي بكر.

وباختلاس الهاء وفتح الياء والدال مع التشديد: أيوبٌ، وعباسٌ والجهضميُّ والأصمعيُّ والسُّوسِيُّ وأُوفِيَّةٌ وابنُ حماد وعصامٌ وعبيدُ الضَّرِيرِ والبَلْخِيُّ وسجادةٌ وأبو الزعراء والقصبِيُّ كلهم عن أبي عمرو.

وبسكون الهاء وفتح الياء وتشديد الدال: مدنيٌّ غير ورش في روايته واختياره والمُسَيَّبِيُّ في اختياره وكَرْدَمٌ وابنُ حماد وأبي خلود وخارجةٌ وسالمٌ وسقْلَابٌ والمُعَلَّى.

الباقون من أهل المدينة والبصرة والشام ومكة وهم ورشٌ في اختياره وروايته والمُسَيَّبِيُّ في اختياره، وأبو خلود وابنُ حماد وخارجةٌ والعُمَرِيُّ وسالمٌ وسقْلَابٌ والمُعَلَّى وكردمٌ، ومكيٌّ، ودمشقيٌّ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله، والحسنُ، وقَتَادَةُ، وأبو السَّمَالِ، والجَحْدَرِيُّ، والعقيليُّ، والقبابُ، ومسعودٌ بنُ صالح، وباقي أصحاب أبي عمرو، وأبو حنيفة، وأحمدٌ، وأبو عبيد بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وهو الاختيار؛ لأن معناه: يهتدي فقلبت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال.

﴿تَفْعَلُونَ﴾ (٣٦): بالتاء: ابنُ أرقم عن الحسن.

الباقون بالياء وهو الاختيار لقوله: ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾.

﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ﴾ (٣٧)، ﴿وَتَفْصِيلٌ﴾: بالرفع، وكذلك في يوسف: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ أبي عبله، وهو الاختيار؛ لأن: "لكن" الخفيفة ترفع ما بعدها بالابتداء أو الخبر^(١).

(١) يريد قوله تعالى: ﴿علیم بما يفعلون﴾، والله أعلم.

(٢) كذا قال المصنف، والرفع في هذا ونحوه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، قال الفراء في معاني القرآن: "وقوله:

﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ﴾ منصوب، يُرَادُ بِهِ: ولكن كَانَ تَصْدِيقٌ ما بين يديه من الكتب: =

الباقون بالنصب.

﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ (٤٦): بفتح التاء: ابنُ أبي عبلة، وقَتَادَةُ، وهو ضعيف.

الباقون بضم التاء، وهو الاختيار؛ لأنه حرف مهلة معناه: واللَّهِ شَهِيدٌ.

﴿أَنْتُمْ إِذَا﴾ (٥١): السمان عن طَلْحَةَ، وقَتَادَةَ، وابن أبي عبلة.

الباقون بضمها، وهو الاختيار لما ذكرنا.

﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾، و﴿تَجْمَعُونَ﴾ (٥٨): بالتاء فيهما: رُوَيْسٌ، والحسنُ، وقَتَادَةُ، والوليدُ،

والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو خَليد عن نافع، وزكريا بنُ وردان^(١) عن علي وقتيبة، وعيسى عن أبي بكر وإسحاق الكوفي^(٢).

زيدٌ، ورَوْحٌ ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾: بالتاء، ﴿يَجْمَعُونَ﴾: بالياء.

ابنُ عامر، وابنُ أبي عبلة، وأبو جعفر غير إسماعيل، وشيبة: ضدها^(٣).

التوراة والإنجيل، ولو رفعت التصديق كَانَ صَوَابًا كما تَقُولُ: ما كان هذا قَائِمًا ولكن قاعدًا وقاعد، وكذلك قوله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ و﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ فَمَنْ رَفَعَ لَمْ يُضْمَرْ كان، أراد: ولكن هو رسول الله، وما رواه المصنف عن ابن أبي عبلة خالفه فيه ابن ظفر في المنهاج (١/١٣٦) فرواه عن ابن أبي عبلة في موضع يوسف خاصة، وأما هذا الموضع فكقراءة الجماعة، والله أعلم.

^(١) كذا نسبه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، وهو وهم أو سبق قلم، والصواب: أبو زكريا يحيى بن زكريا بن وردة عن يحيى بن زياد الخوارزمي عن الكسائي، وقول المصنف: "وقتيبة" لم يقع مضبوطا في الأصل، فيحتمل أن يكون بالجر فيكون مراده: "ويحيى بن زكريا عن قتيبة" ويكون على سبيل التجوز، لأن أهل النقل قرنوا هذه الرواية برواية قتيبة وجعلوها رواية واحدة كما تقدم في كتاب الأسانيد، ويحتمل أن يكون بالرفع، يعني: "وقتيبة عن الكسائي كذلك"، والأول أظهر لأن هذا لا يعرف عن قتيبة في روايته، وكذلك لم أر من تابعه عليه عن يحيى بن زكريا المذكور، والله أعلم.

^(٢) إسحاق بن عيسى بن جببر الكوفي عن أبي بكر، وأما عيسى المذكور فهو عيسى بن سليمان الشيزري عن الكسائي عن أبي بكر، وكذا رواه من طريق الشيزري المذكور أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١١٨٤)، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن المذكورين، وما رواه عن روح من التاء في ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾ هو وهم منه، لم أر من وافقه عليه، ورواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٤١٣) عن المنهال وزيد عن يعقوب، وقد استعار المصنف هاهنا لفظه بتصرف قليل، وهو لم يسند رواية المنهال إلا من طريقه، فأحسبه انقلب عليه من

ابن سَعْدَانَ عن أبي جعفر ﴿فَلْتَفَرُّوا﴾، و﴿يَجْمَعُونَ﴾ كزيد^(١).
 الباقون بالياء فيهما، وهو الاختيار، إذا المواجهة من الأمر مبني على الوقف، وهاهنا لما ذكره باللام دل على أن المغايبة فيه أولى.
 ﴿يَعْرِبُ﴾: بكسر الزاء^(٢): الأعمش رواية زائدة، والأزرق عن حمزة، وعلي.
 الباقون بالضم، وهو الاختيار موافقة للأكثر.
 ﴿أَصْغَرُ﴾، و﴿أكْبَرُ﴾ (٦١): بالرفع: الزِّيَّاتُ، والعَبَسِيُّ، والمفضلُ وأبانُ، والأعمشُ، وطلحةُ، وابنُ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غير أيوبَ والمنهالِ وأبي عمروٍ إلا محبوبًا وأبا معمر عنه.
 الباقون بالفتح، وهو الاختيار منسوقٌ على اللفظ^(٣)، وهو في موضع جر.
 ﴿ثُمَّ نُدَيْقُهُمْ﴾: بفتح الثاء، وقد مضى ولا أعيده^(٤).

المنهال، وكذلك ما رواه عن أبي جعفر من طريق إسماعيل بن جعفر عنه من الياء في ﴿يجمعون﴾ معناه أن ابن جهم يقرأه بالغيب، وهو غلط من المصنف عليه، لم يتابعه عليه أحد، وتقدم في كتاب الأسانيد أنه أسند قراءة إسماعيل على أبي جعفر نفسه فأسقط ابن جهم بينهما، وقال ابن الجزري في النشر (٢/ ٢٨٥): "وَاحْتَلَفُوا فِي ﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَرُوَيْسٌ بِالْخَطَابِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْغَيْبِ"، فلم يذكر ما رواه المصنف عنهما، وأما زيد المذكور فهو ابن أخي يعقوب وهو صحيح عنه، فرواها كذلك عنه عن عمه أبو بكر ابن مهران، وابن سوار، وأبو الكرم صاحب المصباح، وغيرهم، والله أعلم.
^(١) يعني كرواية زيد بن أخي يعقوب عن عمه، ولم يسند المصنف قراءة أبي جعفر من طريق ابن سعدان في هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) يعني هاهنا وفي سورة سبأ، وكان على المصنف أن ينص عليه لئلا يتوهم اختصاص هذا الموضع بالخلاف المذكور، والله أعلم.

^(٣) يعني معطوفاً على لفظ ﴿مِثْقَالٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، والله أعلم.
^(٤) كذا قال المصنف، والذي مضى ذكره هو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾، وقوله ﴿أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ بفتح الثاء لقتادة وابن أبي عبله، ووافقهم في الثاني طلحة بن سليمان السمان عن طلحة بن مصرف، ولم يطلقه هناك في كل القرآن، ولعله سهو منه، ويفهم من كلامه أنه في كل القرآن لابن أبي عبله وقتادة، والذي ذكره ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبله هو الموضع الأول وحده ولم يطلقه له في كل القرآن، (انظر المنهاج ١٣٠ / ١)، وروى هذه القراءة أيضاً أبان بن تغلب عن عاصم وخص بها موضعين فقط، قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ هاهنا، والثاني قوله: ﴿ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ في سورة مريم، ولم يطلقه في كل القرآن كذلك، (انظر المصباح ٧٣٦ / ٢)، والله أعلم.

﴿فَاجْمَعُوا﴾ (٧١): موصول بفتح الميم: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والجَحْدَرِيُّ، ونصرُ بن علي عن نافع^(١)، ورؤيسُ طريق الخَزَاعِيِّ، وعصمةٌ عن أَبِي عَمْرٍو، والجماعة والمفرد بخلافه^(٢).

الباقون مقطوع بكسر الميم، وهو الاختيار؛ لأنه يقال أجمعوا أمرهم ولا يقال جمعوا.

﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ (٧١): بالرفع: يَعْقُوبُ غير المنهال، وسلامٌ، ومحبوب عن ابن كثير.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار؛ لأن معناه مع شركائهم.

﴿ثُمَّ اقْضُوا﴾ (٧١): بالفاء وفتح الهمزة^(٣): الزَّعْفَرَانِيُّ كحيوة بن شريح.

الباقون بالقاف، وهو الاختيار متابعة للأكثر.

﴿يَطْبَعُ﴾ (٧٤): بالياء: اختيار عباس وروايته^(٤).

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿بَعَثْنَا﴾.

﴿وَيَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ﴾ (٧٨): بالياء: الحسنُ، وزيدٌ عن يَعْقُوبَ، ونفطويه عن شعيب، وحمادٌ، وأبانٌ، والثغريُّ في قول الرَّازِيِّ، وابنُ صَيْحِحٍ، والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، وهو الاختيار لأنه ليس بتأنيث حقيقي لوجود الحائل بين الاسم والفعل.

(١) نصر بن علي عن الأصمعي عن نافع، كذا ذكره الداني في جامع البيان، وروايته عن نافع ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) يريد رواية أبي الفضل الخزاعي عن رؤيس بوصل الهمزة، غير أنه قد تابع الخزاعي عليه أبو الطيب والقاضي أبو العلاء، وصححها ابن الجزري في النشر (٢/ ٢٨٥) قائلاً: "وَاخْتَلَفَ" عَنْ رُوَيْسٍ فِي ﴿فَاجْمَعُوا﴾، فَرَوَى أَبُو الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ عَنِ النَّخَّاسِ كِلَاهُمَا عَنِ التَّمَارِ عَنْهُ بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ لِرُوَيْسٍ فِي عَائِيهِ.... وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمِ الْجَحْدَرِيِّ وَرَوَايَةُ عِصْمَةَ شَيْخِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَوَرَدَتْ عَنْ نَافِعٍ، وَهِيَ اخْتِيَارُ ابْنِ مِقْسَمٍ وَالزَّعْفَرَانِيِّ، وَهِيَ أَمْرٌ: مِنْ جَمْعٍ، ضِدُّ فَرْقٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ وَقِيلَ: جَمَعَ وَأَجْمَعَ بِمَعْنَى: وَيُقَالُ: الْإِجْمَاعُ فِي الْأَحْدَاثِ وَالْجُمُوعِ فِي الْأَعْيَانِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ كُلُّ مَكَانٍ الْآخِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) يعني (أَقْضُوا) من الإفضاء، قال ابن جنى في المحتسب (١/ ٣١٥) ونسب هذه القراءة إلى السري بن نعم: "معناه: أسرعوا إليّ، وهو أفعلت من الفضاء؛ وذلك أنه إذا صار إلى الفضاء تمكن من الإسراع، ولو كان في ضيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة"، والله أعلم.

(٤) يعني عن أبي عمرو، والله أعلم.

الباقون بالتاء.

﴿السَّحْرُ﴾ (٨١): ممدود: أَبُو عَمْرٍو، وَقَادَةُ، ومجاهدٌ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ، وَحَمِيدٌ، وَأَبَانٌ عن عاصِم، وابنُ مقسم، وهو الاختيار لأن الاستفهام فيه أبلغ.

الباقون على الخبر.

﴿تَتَبَعَانُ﴾ (٨٩): بتخفيف النون: الحسنُ، ودمشقيٌّ غير هشامٍ إلا الدَّاجُونِيُّ.

روى هبة، وابنُ مجاهد عن التغلبي، وأبو زرعة، وابن الجنيدي عن ابن ذكوان بإسكان التاء الثانية وفتح الباء خفيف^(١).

الباقون مشدد النون مفتوحة التاء، وهو الاختيار للتأكيد.

ومن أسكن التاء إذا وقف وقف (تَتَبَعًا): بالألف، ومن خفف النون اختلف عنه في الوقف، روى العراقي الوقف بالألف وغيره بالنون والأول أصح^(٢)، ومن شدد النون فالوقف عنده بالنون وليس بموضع وقف.

﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ (٩٢): بالحاء، (بِأَبْدَانِكَ): جمع: أبو حنيفة.

الباقون بالجيم، ﴿بِيدِنِكَ﴾: على التوحيد، وهو الاختيار لموافقة المصحف. (تَبَوَّيَا): بالياء: ابنُ أبي مسلم عن حفص^(٣).

(١) قال ابن الجزري في النشر (٢/٢٨٦): "وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ فِي ﴿وَلَا تَتَّبَعَانُ﴾، فَرَوَى ابْنُ ذَكْوَانَ وَالدَّاجُونِيُّ عَنِ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ بِتَخْفِيفِ النُّونِ"، وقال أيضًا: "وَصَحَّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ التَّغْلِبِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ تَخْفِيفُ التَّاءِ وَالنُّونِ جَمِيعًا وَوَرَدَتْ أَيْضًا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَابْنِ الْجُنَيْدِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ لَيْسَ مِنْ طَرَفِنَا، وَأَنْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ بِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، وأنت ترى أن المصنف هاهنا لم يروه عن هشام، لأن كل الطرق المذكورة هي من طرق ابن ذكوان، فلعلها هكذا وقعت في نسخه من الكامل، والله أعلم.

(٢) قال ابن الجزري تعقيبًا على كلام المصنف هاهنا: "وَذَهَبَ أَبُو نَصْرِ مَنْصُورٌ بِنُ أَحْمَدَ الْعِرَاقِيَّ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا فِي مَذْهَبٍ مَنْ خَفَّفَ النُّونَ بِالْأَلْفِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ نُونٌ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ، وَلَمْ أَعْلَمْ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ اخْتَارَهُ الْهُدَلِيُّ، وَذَلِكَ لِشُدُوذِهِ قَطْعًا"، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن حفص من الطريق المذكورة، وهذا الوجه إنما يروى عن حفص في الوقف دون الوصل، كذا ذكره ابن مجاهد في السبعة (١/٣٢٩) من طريق ابن أبي مسلم المذكور، فقال ابن مجاهد: "حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ يَقِفُ ﴿تَبَوَّيَا﴾ بِيَاءٍ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عبيد الله بن عبد الرَّحْمَنِ بْنِ

الباقون بالهمزة، وهو الاختيار لموافقة الأكثر.

﴿وَنَجْعَلُ الرَّجْسَ﴾ (١٠٠): بالنون: عَاصِمٌ إِلَّا حَفْصًا وَالْاِحْتِيَاطِيَّ وَالْأَعَشَى وَالْبُرْجُمِيَّ
عن أبي بكر، واللؤلؤيُّ وأبو معمر وهارون عن أبي عمرو، وعصمة عنه وعن عاصم،
والثغريُّ في قول الرازي^(١).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

﴿وَمَا تُغْنِ الْآيَاتُ﴾ (١٠١): بالياء^(٢): زائدة عن الأعمش، وابن مِقْسَمٍ.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لعدم الحائل بين الفعل والاسم.

﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى﴾ (١٠٩): بالنون على تسمية الفاعل: الزعفرانيُّ.

الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾.



سورة هود

﴿يُمْتَعْنَكُمْ﴾ (٣): بإسكان الميم: الحسنُ، وَحَمِيدٌ، وابنُ مُحَيِّصِنِ طَرِيقِ الزَّعْفَرَانِيِّ.

الباقون بفتح الميم، وهو الاختيار على التكثر.

﴿يَثْنُونِي صُدُورَهُمْ﴾ (٥): بالياء^(٣): اختيارُ بِنِ مِقْسَمٍ، وروى ابنُ أبي يزيد عن ابن
مُحَيِّصِنِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبِتِ الْيَاءَ وَاجْتَزَأَ بِالْكَسْرِ، كَقِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ.

أبي مسلم عن أبيه عن حفص عن عاصم، ورواه عن ابن مجاهد كذلك أبو عمرو والداني في جامع البيان
(٣/ ١١٨٧)، وزاد: "قال ابن مجاهد: وكذلك روى هبيرة، عن حفص، عن عاصم."، ثم قال الداني: "فحدثنا عبد العزيز بن محمد، قال: حدثنا أبو طاهر بن أبي هاشم، قال: سألت أبا العباس الأشناني عن
الوقف كما رواه هبيرة، فلم يعرفه وأنكره، وقال لي: الوقف مثل الوصل"، وهو الذي أشار إليه أبو القاسم
الشاطبي في الحرز فقال: "بيا وقف حفص لم يصح فيحتملاً"، وطريق ابن أبي مسلم عن حفص ليست من
طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(١) يعني أحمد بن جبير، وطريق أبي الفضل الرازي عنه ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) يعني بدلا من التاء هكذا: (وما يغني)، والله أعلم.

^(٣) يعني مع كسر النون، لأن الياء لا يوافقها إلا أن يكون ما قبلها مكسوراً، وكما سيظهر من قول المصنف عند
ذكر قراءة الضد حيث نص للباقيين على فتح النون، والله أعلم.

الباقون بفتح النون، وهو الاختيار لموافقة المصحف^(١).
 ﴿لَفَرُحٌ﴾ (١٠): بضم الراء: الأنطاكى عن أبي جعفر.
 الباقون بكسرها، وهو الإختيار، لأن اسم الفاعل المشهور منه "فَرِحَ".
 ﴿يُوفُّ إِلَيْهِمْ﴾ (١٥): بالياء: طَلْحَةُ في رواية الفياض، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار
 ليتمحض الفعل لله.
 ﴿تُوفُّ إِلَيْهِمْ﴾: بالتاء، ﴿أَعْمَالُهُمْ﴾: رفع على ما لم يسم فاعله: الرَّعْفَرَانِيُّ.
 الباقون بالنون على تسمية الفاعل.
 ﴿وَبَطَلٌ﴾ (١٦): بغير ألف: القورسي وميمونة عن أبي جعفر، وأحمد بن موسى^(٢)،
 والأزرق وعصمه عن عاصم،
 الباقون: ﴿وَبَاطِلٌ﴾: بالألف والتنوين وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.
 ﴿مُرِيَّةٌ﴾: بضم الميم حيث وقع: الحسن، وقتادة، ويونس عن أبي عمرو، وابن جبير
 عن أبي جعفر.
 الباقون بكسر الميم، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر.
 ﴿فَعْمِيَّتٌ﴾ (٢٨)، و﴿مَجْرَاهَا﴾ (٤١)، و﴿سُعِدُوا﴾ (١٠٨)^(٣): كوفي غير أبي عبيد وأبي
 بكر والمفضل وابن سعدان.
 وأبو الحسن عن أبي بكر ﴿مَجْرَاهَا﴾ كحفص.
 وافق المفضل في الميم، زاد ﴿مَرْسَاهَا﴾ بالفتح^(٤).
 وافق ابن مِقْسَمٍ في ﴿عُمِّيَّتٌ﴾، وزاد في القصص^(٥).

(١) قلت: وما رواه المصنف عن مجاهد وابن أبي يزيد عن ابن محيصن يوافق رسم المصحف أيضا، والله أعلم.
 (٢) هو اللؤلؤى عن أبي عمرو، ورواها صاحب المصباح كذلك عن عصمة عنه، والله أعلم.
 (٣) يعنى بضم العين والتشديد من ﴿فعميت﴾، وفتح الميم من ﴿مجرها﴾، وبضم السين في ﴿سعدوا﴾ من
 قوله تعالى: ﴿وأما الذين سعدوا﴾ في آخر السورة، وذكر المصنف الكلمات الثلاثة على هذا النحو تبعًا
 للخزاعي في المنتهى ١/ ٤١٧، غير أن الخزاعي ذكر ضوابط القراءة فيها، وتركها المصنف اعتمادا على
 شهرة قراءة الكوفيين، والله أعلم.

(٤) زاد الخزاعي عن المفضل: "وربما فتح الميمين"، والله أعلم.

(٥) يريد قوله تعالى فيها: ﴿فعميت عليهم الأنبياء﴾، والله أعلم.

الباقون بفتح العين والسين وضم الميم، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَى بَيْنَةٍ﴾، و﴿مَجْرَاهَا﴾ بضم الميم؛ لقوله: ﴿وَمُرْسَاهَا﴾، وفتح السين لأن (سَعِدَ) أكثر ما يجيء لازِمًا، وفي تعديته كلام طويل فالمشهور أولى^(١).

﴿بَطَارِدٍ﴾ (٢٩): منونٌ: أبو حيوة.

الباقون مضاف، وهو الاختيار؛ لأن المقصود به مستقبل من غير شك.

﴿مِنْ كُلِّ﴾ (٤٠): منون، وفي المؤمنين: ائِنَّ مِقْسَمٍ، وحفصٌ، وزائدةٌ عن الأعمش، والحسن.

زاد الحسنُ وزائدةٌ عن الأعمش، وائِنَّ مِقْسَمٍ، وأبانُ بن تغلب، وأبو حيوة، وزيدٌ عن يعقوب، وأبانُ بن يزيد، واللؤلؤيُّ ومحبوبٌ وعباسٌ عن أبي عمرو: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

الباقون مضاف، وهو الاختيار: لأن من نَوَّنَ في إبراهيم قَصَدَ النفي والإيجاب أولى، ومن نَوَّنَهَا هنا والمؤمنين قَصَدَ النعت، والإضافة أولى.

﴿مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا﴾ (٤١): بكسر الراء والسين: مجاهد، وقد تقدم ذكرهما.

^(١) يريد ما رد بعضهم صحة قراءة الكوفيين من أن (سَعِدَ) لازمٌ لا يتعدى إلى مفعول، فكذلك لا يصح أن يبني لما لم يسم فاعله، فقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٢/ ١٨٤): "رأيت علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي (سَعِدُوا) مع علمه بالعربية إذ كان هذا لحنًا لا يجوز لأنه إنما يقال: سَعِدَ فلان وأَسَعِدَهُ اللهُ جَلَّ وعَزَّ، فأسعد مثل أمرض"، وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/ ٣٧٨): "حكى سيبويه: سَعِدَ يَسَعِدُ سَعَادَةً فهو سعيد، وينبغي أن يكون غير متعد، كما أن خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعديًا لم يجز أن يبني للمفعول به، لأنك إنما تبني الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضمُّ السين من سعدوا مستثقلًا إلا أن يكون سُمِعَ فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب فعل وفعلته، نحو: غاض الماء وغطته، وحزن وحزنته"، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿من كل زوجين اثنين﴾، وكان الأولى بهذه الترجمة أن تقدم على التي سقتها مراعاة لترتيب الآيات في المصحف، ولعله سهو من الناسخ ثم استدركه، أو من المصنف، ويؤيد الأول الذي بعده، والله أعلم.

﴿عَلَى الْجُودِي﴾ (٤٤): مرسلة الياء^(١): زائدة عن الأعمش، وابن أبي عبله. الباقون بكسر الياء، وهو الاختيار لموافقة الأكثر، ولأنه معربٌ.

آخر الجزء الحادي عشر ويتلوه في الجزء الثاني عشر قوله: ﴿عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾،
وصلى الله على محمد وآله أجمعين



^(١) يعني ساكنة الياء، ونص عليها هكذا ابن ظفر في المنهاج (٢/١٣١) عن ابن أبي عبله، ورواها عن الأعمش ابن جني في المحتسب (٣٢٣/١) وقال: "خفيفة الياء، ومعناها كلها واحدٌ، وهو من التوسع في اللفظ"، والله أعلم.

الجزء الثاني عشر

من كتاب الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربى الهذلى

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾، ﴿عَمِلَ﴾: على الفعل، ﴿غَيْرَ﴾: نصبٌ: حمصيّ، وابنٌ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وسهّل، واختيار عباس، والأصمعي عن أبي عمرو، والجحدري، والكسائي، وهو الاختيار على الفعل.

الباقون على الاسم منون مرفوع، والفعل أقوى من الاسم، لأن العمل ليس من أهله وصاحب العمل من أهله.

﴿يَزْدَرِي﴾ (٣١): بالياء، و﴿تُخَاطِبْتِي﴾ (٣٧): بتشديد النون^(١): ابنٌ مِقْسَمٍ.

الباقون بتخفيف النون وبالتاء، وهو الاختيار؛ لموافقته الأكثر.

﴿تَسْأَلَنَّ﴾ (٤٦): بتشديد النون وفتح اللام: حجازيّ إلا ابن صالح عن قالون في قول أبي علي، والمنقري عن أبي عمرو، ودمشقي، وابن مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، والحسن. هكذا مكّي غير ابن مِقْسَمٍ كزيد عن الدَّاجُونِيِّ عن ابن عامر بفتح النون^(٢)، غير أن عبيداً عن ابن كثير لا يهمز.

وفي الكهف مشدد: مدني غير ابن صالح، دمشقي، وابن مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون بإسكان اللام.

والاختيار ما عليه نافع لأنه أبلغ في التأكيد.

كَرَدَمٌ عن نافع بفتح السين واللام مشدد النون بغير همز في الكهف خاصة.

﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي﴾ (٥٧): بإسكان الفاء: الخزاز^(٤).

(١) ويلزم منه فتح الباء، والله أعلم.

(٢) يعني: والباقون ممن قرأ بالتشديد أو التخفيف بكسر النون، والله أعلم.

(٣) عبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير، وقراءته بإلقاء حركة الهمزة على اللام وإسقاط الهمزة كحمزة إذا وقف على هذه الكلمة، وكما سيذكرها المصنف عن كردم عن نافع في الكهف، وروى هذه القراءة غير عبيد المذكور أحمد بن جبير عن إسماعيل بن جعفر وإسحاق المسيبي كلاهما عن نافع، رواها من طريق ابن جبير أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١٢٠١)، والله أعلم.

(٤) يعني عن هبيرة عن حفص، والله أعلم.

الباقون برفع الفاء، وهو الاختيار على الاستثناف.
 ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ (٦٦)، و﴿عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾^(١): مضاف مبني على الفتح: أبو بشر،
 ومدني غير إسماعيل وميمونة.

وكرّدم بالوجهين.
 وافق أبا بشر ابنُ مِقْسَمٍ، والرَّعْفَرَانِيُّ، وأيوبُ، والحسنُ، والأَعْمَشُ، وعليُّ، ومحمدُ،
 والأعشى والبرجميُّ، وهو الاختيار؛ لأن لا يُحمل على خزي واحدٍ.
 الباقون بكسر الميم مضاف.

وأما في النمل: فمضاف مفتوح على البناء^(٢): مدني غير ميمونة عن أبي جعفر وإسماعيل
 وكرّدم عن نافع.
 كرّدم بالوجهين.

ومثل ورش: ابنُ مِقْسَمٍ، والرَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ، وأيوبُ، وأبو بشر.
 أما كوفي غير جبلة وقاسمٍ والشيزريِّ فَمُنُونٌ، وكل هؤلاء بفتح الميم وهو الاختيار لما
 ذكرنا.

الباقون بكسر الميم.
 ﴿أَلَا بُعْدًا﴾: بضم العين: ابنُ مِقْسَمٍ^(٣).
 الباقون بإسكانها، وهو الاختيار للتخفيف.
 ﴿سَلِّمْ﴾ (٦٩): وفي الذاريات: بكسر السين من غير ألف: الأَعْمَشُ، والزِّيَّاتُ، وطلحةُ،
 والعَبْسِيُّ، وعليُّ.
 ابنُ أبي عبلة: (قال سلامًا): بالنصب فيهما.

(١) في سورة المعارج (١١)، والله أعلم.
 (٢) يعني على بناء (يوم)، وذلك لإضافته إلى (إذ)، وحكى أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (١/ ١٧٥)
 على قراءة النصب قول سيويه "أنه مبني لأن ظرف الزمان ليس الإعراب فيه متمكنا فلما أضيف إلى غير
 معرب بُني"، والله أعلم.
 (٣) كذا قيده المصنف بما كان مسبقا بـ (ألا)، وقد وقع هكذا في ثلاث مواضع من هذه السورة من الآيات
 (٦٠، ٦٨، ٩٥)، وظهره خروج الموضع الأول من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (٤٤)،
 والله أعلم

الباقون: ﴿سَلَامٌ﴾، وهو الاختيار من التسليم.

قال أبو علي: أبو زيد عن المفضل كعلي في الذاريات وهو غلط؛ لأنه لم يُتابع عليه إلا في طريق أسباهان^(١).

﴿يَعْقُوبُ﴾ (٧١): نصب: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابن مِقْسَمٍ، والزِّيَّات، والعَبْسِيُّ، وحفص، وابن عامر، والثغريُّ في قول الرَّازِي، وهو الاختيار بإيقاع البشارة عليه، لأن البشارة بولد الولد كالبشارة بالولد.

الباقون بالرفع.

﴿أَطَهْرُ﴾ (٧٨): نصب: الخوزيُّ والأخفش^(٣)، وابن عُمر وعتبة عن الحسن^(٤).

(١) كذا ذكره المصنف، وهو الأصل في أصبهان، فقال ياقوت الحموي في معجم البلدان (١/٢٠٧): "أصبهان اسم مشتق من الجندية وذلك أن لفظ أصبهان، إذا ردَّ إلى اسمه بالفارسية، كان أسباهان وهي جمع أسباه، وأسباه: اسم للجند"، ومراد المصنف طريق عبد الله بن سليمان الأصبهاني، وهو الذي روى أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٤٢٠، (٢/١١٤) هذه القراءة من طريقه عن جبلة عن أبي زيد، والقراءة المذكورة رواها عن أبي زيد عن المفضل سائر المصنفين، فرواها ابن مجاهد عن جبلة عن المفضل، ورواها من طريق ابن مجاهد أبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١٢٠٦)، ورواها أبو العلاء الهمداني من غير طريق الأصبهانيين (٢/٥٢٢)، وكذلك أبو الكرم في المصباح (٢/٧٤٧)، والله أعلم.

(٢) يعنى: من قوله تعالى: ﴿هن أطهر لكم﴾، والله أعلم.

(٣) كذا قال المصنف، الخوزي والأخفش، والخوزي هو أبو بكر أحمد بن محمد الشامي المرعشي يروى عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش عن ابن ذكوان، والمصنف يصنعه كثيرا، ولم أر من تابع المصنف عليه عن الأخفش، وقد أسند أبو معشر في جامعه طريق الخوزي المذكور عن الأخفش، ولم أره روى هذه القراءة عنه، والله أعلم.

(٤) عيسى بن عمر الثقفي، وعتبة بن عتبة عن الحسن، ورواية عيسى عنه ليست من طرق هذا الكتاب، وأما عتبة فنعم، وروى ابن جنى هذه القراءة في المحتسب (١/٣٢٥)، ونسبها إلى: سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن إبي إسحاق، ثم قال: "ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: "احتبى ابن مروان في لحنه"، وإنما فُبح ذلك عنده؛ لأنه ذهب إلى أنه جعل "هن" فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيدا هو خيرا منك، وكان زيد هو القائم"، قال: "وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهها صحيحاً؛ وهو أن تجعل "هن" أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لـ "بناتي"، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل "أطهر" حالاً من "هن" أو من "بناتي"، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففسد كما قال ("اه)، والله أعلم.

الباقون رفع، وهو الاختيار على خبر المبتدأ.
﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ (٨١): رفع: مكِّي، وأبو بشر، والحسن، والزَّعْفَرَانِي، وأبو عَمْرٍو وإلا عصمة، وهو الاختيار بدل من (أَحَدٌ).

الباقون نصب.

﴿رُكِّنِ﴾ (٨٠): بضم الكاف: ابنُ مِقْسَم.

الباقون بالإسكان وهو الاختيار؛ لأنه أخف.

﴿تَفَعَّلَ﴾، و**﴿تَشَاءُ﴾** (٨٧): بالتاء فيهما: ابنُ أبي عبلة^(١).

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: **﴿أَنْ تَتْرَكَ﴾**.

﴿مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾: نصب: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وأبو قرعة عن نافع، وابنُ بحر عن المُسَيَّبِي، والقورسي عن أبي جعفر.

الباقون رفع، وهو الاختيار مرتفع بإسناد الفعل إليه.

﴿بَعَدَتْ تُمُودٌ﴾ (٩٥): بضم العين: العَبْسِيُّ في اختياره، وأبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ، ويونس عن أبي عَمْرٍو.

الباقون بكسر العين، وهو الاختيار من الهلاك لا من البُعد.

﴿أَخَذَ﴾ (١٠٢): فعل ماضي، **﴿رَبُّكَ﴾**: فاعل، **﴿إِذْ أَخَذَ﴾**: بغير ألف: طَلْحَةُ، والجَحْدَرِيُّ، والجُرَيْرِيُّ عن يَعْقُوبَ، وعصمة واللؤلؤي وخارجة عن أبي عَمْرٍو.

الباقون: **﴿أَخَذُ﴾**: بإسكان الخاء، وكسر الباء، وألف في **﴿إِذَا﴾**، وهو الاختيار لموافقة الجمهور والمصحف.

﴿يُؤَخِّرُهُ﴾ (١٠٤)^(٢): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ رواية بن أرقم، وعباسُ طريق الرومي، وزيدٌ عن يَعْقُوبَ، وزائدة عن الأعمش.

قال ابنُ مهران: يَعْقُوبُ بكماله وهو غلط بخلاف المفرد والجماعة، زاد العراقي المفضل، وهو سهو؛

^(١) وروى هذه القراءة عن ابن أبي عبلة، وكذلك التي بعدها (مثل ما أصاب) بالنصب ابن ظفر في المنهاج لبغية المحتاج، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: " (وما يؤخره إلا لأجل معدود) "، والله أعلم.

لأنه خلاف المفرد والجماعة^(١).

والاختيار الياء لقوله: ﴿إِنَّ أَخَذَهُ﴾.

الباقون بالنون.

وفي إبراهيم بالنون^(٢): عباس، والمفضل، وزيد، واللؤلؤي والخفاف ويونس عن أبي عمرو.

والباقون بالياء، وهو الاختيار.

﴿وَأَنَّ كَلًّا﴾ (١١١): خفيف: مكّي غير عبيد، ونافع، وعاصم غير حفص، وأيوب، وهو الاختيار لاتفاقهم في يس والطارق على التخفيف^(٣)، هاهنا وإن كان منصوباً فـ(إن) الخفيفة مبدلة من الثقيلة على أنه مفعول لقوله: ﴿لِيُؤْفِقِيَهُمْ﴾ فيكون الهاء والميم بدل من ﴿كَلًّا﴾. الباقون بالتشديد.

﴿لَمَّا﴾ (١١١): مشدد: أبو جعفر، وشيبة، وابن عقيّل والجعفي عن أبي عمرو، ودمشقي غير الوليد بن عتبة، والزيات، والعبسي، والأعمش، وطلحة، وعاصم.

الباقون خفيف، وهو الاختيار لتكون (ما) زائدة وكذلك في يس والزخرف والطارق.

غير أن الفضل عن أبي جعفر خفيف في يس والزخرف.

وافقه ابن ذكوان في الزخرف.

وافق سلام، وزيد والوليد عن يعقوب في التشديد في والطارق.

﴿وَلَا تَرَكَنُوا﴾ (١١٣): بضم الكاف: قتادة، وأبو حيوة، وطلحة، وعبد الوارث، والواقدي، والخفاف عن أبي عمرو، بكسر الكاف: هارون عن أبي عمرو.

^(١) ورواه عن المفضل بالياء جمع من الرواة غير ابن مهران والعراقي، كأبي عمرو الداني في جامع البيان، وابن سوار في المستنير، وأبو الكرم في المصباح، وأبو العز في الكفاية الكبرى، وأما يعقوب فلم يذكر ابن الجزري فيه خلافاً عنه مع أن ابن مهران نص عليه عنه بالياء، وتابعه أبو نصر العراقي عليه، وحكاها المصنف عنهما هاهنا، ولعله اعتمد على تضعيف المصنف لهذا الوجه عنه، ولأنه خلاف المشهور عن يعقوب من رواية رويس وروح، وأما رواية زيد عنه فالمشهور أنها بالياء، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى في يس ﴿وَأَنَّ كَلًّا﴾، وفي الطارق: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، والله أعلم.

وبكسر التاء وفتح الكاف: محبوبٌ عنه.

الباقون بفتحيتين.

غير أن ابن أبي عبلة بضم التاء وفتح الكاف على ما لم يسم فاعله وهو قبيح. والاختيار بفتحيتين من فَعَلَ يَفْعَلُ.

﴿وَزُلْفَا﴾ (١١٤): بضميتين: أبو جعفر، وشيبة، ومجاهدٌ رواية ابن أبي نجيح، والجهضمي وهارونٌ ومحبوبٌ عن أبي عمرو.

وياسكان اللام على وزن (فُعَلِي): حجاجٌ عن مجاهدٍ، وعبيدٌ عن ابن كثيرٍ، وابن سبعون عن ابن مُحَيِّصٍ^(١)، وياسكان اللام مع تنوين الفاء: خارجةٌ وابن المنابري عن نافع، ونصرٌ بن علي عن أبي عمرو.

الباقون بفتح اللام وتنوين الفاء، وهو الاختيار جمع زُلفه.

﴿أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ (١١٦): خفيفٌ^(٢): الهاشمي عن أبي جعفر، وابن أبي أويس عن نافع، وابن حماد عن شيبة.

الباقون بكسر القاف مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أشبه.

﴿فَتِمَسَّكُمْ﴾ (١١٣): بكسر التاء^(٣): محبوبٌ عن أبي عمرو.

الباقون بفتحها وهو الاختيار لموافقة الأكثر.

﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (١١٦): بضم الهمزة وقطعها وإسكان التاء وكسر الباء: الجعفي عن أبي عمرو.

والباقون بوصلها وفتح التاء والباء، وهو الاختيار لما قدمت.

(١) هو محمد بن سبعون المكي، وروايته عن ابن محيصن ليست من طرق هذا الكتاب، وكذلك رواية حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن مجاهدٍ، وأما رواية عبيد بن عقيل عن محبوب عن ابن كثيرٍ فمن طريقه لكن لم أر من تابع المصنف على هذا الوجه عنه، والله أعلم.

(٢) يعنى بتخفيف الباء، وذلك مع كسر الباء وإسكان القاف، وكان على المصنف أن ينص على ذلك، ولعله إحالة منه على المشهور، وقراءة الباقيين بفتح الباء، والله أعلم.

(٣) قال أبو الفتح بن جنى في المحتسب: هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: علمت تعلم كذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة، نحو: تنطلق، (ويوم تسودُّ وجوه وتبيضُّ وجوه)، فكذاك ﴿فَتِمَسَّكُمْ النَّازُ﴾، والله أعلم.

سورة يوسف

﴿يَا أَبَتَّ﴾: بفتح التاء: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ عامر، وابنُ مِقْسَمٍ.
وخيَّرَ العَمْرِيَّ.

الباقون بكسر التاء.

ووقف عليها بالهاء: أبو جعفر، وشيبة، ومكي، ودمشقي، وسلام، ورؤيس^(١)، ومعاذُ
عن أبي عمرو.
والاختيار بكسر التاء والوقف بالتاء، لأن الأصل: "يا أبتِي"^(٢) فحذفت الياء وبقيت التاء
على حالها.

وقرأ ابنُ أبي عبلة بضم التاء.

﴿ءَايَاتُ﴾ (٧): على التوحيد: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، والحلواني^(٣) ويونسُ واللؤلؤيُّ
وخارجة كلهم عن أبي عمرو، الباقون: ﴿ءَايَاتُ﴾، وهو الاختيار على الجمع.
﴿غَيَابَاتٍ﴾ (١٠، ١٥): جمعُ: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو بشرٍ، ومدنيُّ.
الباقون بغير ألفٍ.

والاختيار ما عليه نافع لأن الجمع به أولى.

وروى خارجة عن نافع: ﴿غَيَابَاتٍ﴾ بتشديد الياء.

قرأ مجاهدٌ، والحسنُ، وقتادةٌ، واللؤلؤيُّ وهارونُ عن أبي عمرو: ﴿غَيَّبَتِ الْجُبَّ﴾:
بغير ألفِ البتة وإسكان الياء.

﴿تَلْتَقِطُهُ﴾ (١٠): بالتاء: ابنُ أبي عبلة، والحسنُ، وقتادةٌ، وابنُ كيسة وسليمُ بنُ منصور
عن حمزة، وزائدة عن الأعمش، والسمانُ عن طلحة.

(١) كذا نص عليه المصنف عن رويس وحده دون سائر الرواة عن يعقوب تبعاً للخزاعي في المنتهى ١/ ٤٢٤،
والوقف بالهاء هو المشهور عن يعقوب من سائر رواياته، ولم يذكر ابن الجزري في النشر خلافاً عن
يعقوب في الوقف على هذه الكلمة أنها بالهاء، كذلك كان على المصنف أن ينص على أن الخلاف المذكور
هو في هذه الكلمة حيث وردت لثلاث يتوهم اختصاص هذا الموضع دون غيره، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (يايتي)، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي معمر المنقري عن عبد الوارث عن أبي عمرو، والله أعلم.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله ﴿بَعْضُ﴾ .

﴿تَأْمَنَّا﴾ (١١): بنونين: ابن مِقْسَمٍ .

وبغير إشمام: الحلواني وابن عون^(١) وسالم عن قألون وابن بحر عن المُسَيَّبِيِّ والمنابريّ وابنا أبي أويس عن نافع، وأبو جعفر، وشيبة، ومجاهد، وابن أبي أمية ومحمد بن الضحاك عن الشموني^(٢)، والحسن رواية بن أرقم، وقتادة، والأعمش.

روى البربري عن الحسن ﴿تَأْمَنَّا﴾ بضم الميم.

^(١) كذا قال المصنف: الحلواني وابن عون، وابن عون المذكور هو أبو عون محمد بن عمرو بن عون يروى القراءة عن الحلواني عن قألون، ومع ذلك عطفه المصنف على الحلواني وهو شيخه، وتقدم أن المصنف يصنع نحوه كثيرا، وقال ابن الجزري في النشر (١/٣٠٤): "وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ، عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنِ قَالُونَ بِالْإِذْعَامِ الْمَحْضِ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَعَيْرِهِ، عَنِ قَالُونَ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ."، غير أن قوله بانفراد ابن مهران بذلك يتعقب عليه بما رواه المصنف هاهنا من طريقه، وأيضا بما رواه أبو عمرو الداني في جامع البيان من طريق الجمال عنه فقال فيه (٣/١٢١٧): "فأما قألون فإن الحسن بن العباس روى عن الحلواني عنه أنه يجزم، وروى أبو عون عن قألون أنه قال أولا، ﴿لا تأمنا﴾ يعني مشمة النون، ثم رجع فقال بنصب الميم والنون، وقال أبو سليمان سالم بن هارون عنه أنه لا يشم، وخالف الحلواني وأبا سليمان عن قألون في ذلك سائر أصحابهما"، ومعنى قوله أنه يجزم: أي بدون إشمام، وظاهر كلام الداني أن هذا هو المشهور من طريق الحلواني، والمشهور أنها رواية أبي عون وأبي سليمان عنه كما نص عليه في النشر، والله أعلم.

^(٢) قلت: رواه الداني في جامع البيان (٣/١٢١٨) من طريق محمد بن الضحاك المذكور عن القاسم بن أحمد عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه لا يهمزها، ولا يشمها شيئا من الرفع، قال: "وكذلك روى محمد بن جعفر بن أبي أمية أداء عن القاسم بن أحمد"، ثم روى بإسناده إلى: الحسن بن داود وسعيد بن أحمد كليهما عن القاسم بن أحمد الخياط عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم أنه يشم فيهما شيئا من الرفع، قال: "وهذا هو الصحيح عن الأعشى، ووهم ابن الضحاك في ذلك، وأحسب أن لا وقعت زائدة في كتابه" (اهـ)، قلت: وترك الإشمام صحيح عنه كذلك، بل هو رواية الأكثرين عنه، وقد توبع محمد بن الضحاك عن الخياط عليه، فرواه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٢/٧٥٥) أداء من طريق ابن شنبوذ عن الخياط المذكور، وكذا رواه أبو علي المالكي في الروضة (٢/٧١٨) أداء من طريق أبي بكر النقاش وحماد بن أحمد عن الخياط، ورواه أبو علي أيضا في الموضع المذكور من طريق محمد بن غالب عن الأعشى، وانظر أيضا المنتهى ١/٤٢٥، (١/١١٦)، وسوق العروس (٢٢٢/١)، والله أعلم.

﴿نَرْتَعُ﴾ (١٢): بالنون، ﴿وَيَلْعَبُ﴾: بالياء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وزيدٌ وَرَوْحُ بْنُ قُرَّةَ عَنْ يَعْقُوبَ، وهارونُ وبكارٌ واللؤلؤِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، والبكروانيُّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ، وهو الاختيار ليفرق بين اللعب من يوسف والرتع لإخوته.

وبالنون فيهما: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، شاميٌّ، وأبو عَمْرٍو غير معاذٍ ومن ذكرنا.

الباقون ومُعَاذُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بالياء فيهما.

وَكَسَرَ العَيْنَ: حجازيٌّ غير ابنِ عَقِيلٍ عن ابنِ كَثِيرٍ.

وإثبات الياء في اللفظ: القواس طريق ابنِ الصَّلْتِ والرَبِيعِيَّ والهاشميَّ.

﴿عُشَا يَبْكُونُ﴾ (١٦): بضم العين: عيسى بنُ ميمونٍ عن الحسن^(١).

﴿بِدَمٍ كَدِبٍ﴾ (١٨): بالذال^(٢): الحسن، وأبو السَّمَّالِ، والجَحْدَرِيُّ.

﴿كَذَبًا﴾: بالذال والألف^(٣): ابنُ أبي عبلَةَ.

الباقون بالذال المنقوطة وجر الباء، وهو الاختيار أي مكذوب.

﴿يَأْبُشْرِيٌّ﴾ (١٩): مشدد من غير ألف: ابنُ أبي عبلَةَ، والجَحْدَرِيُّ.

بغير ياء الإضافة: كوفيٌّ.

الباقون: ﴿بُشْرَايَ﴾: على الإضافة، وهو الاختيار على البشارة لا على اسم الغلام، غير

أن ابن عيسى عن ورش أسكن الياء قبلها^(٤) ألف.

(١) قال أبو الفتح بن جنى في المحتسب (١/ ٣٣٥): "ومن ذلك ما رواه عيسى بن ميمون عن الحسن أنه قرأ: "وَجَاءُوا آبَاهُمْ عُشَا يَبْكُونُ"، قال: عُشُوا من البكاء. قال: "طريق ذلك أنه أراد جمع عَاشٍ، وكان قياسه عُشَاةً كماشٍ ومُشَاةً، إلا أنه حذف الهاء تخفيفاً وهو يريد لها، وفيه بُعد هذا ضعفٌ؛ لأن قَدَرَ ما بَكَوْا في ذلك اليوم لا يعيش منه الإنسان" قال: "، ويجوز أن يكون جمع عُشْوَة: أي ظلاماً، وجمعه لتفرُّق أجزائه"، وعيسى بن ميمون هو صاحب التفسير المعروف بابن داية، وروايته عن الحسن ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) قال أبو الفتح بن جنى في المحتسب (١/ ٣٣٥): "أصل هذا من الكَدَبِ؛ وهو الفُوفُ؛ يعني: البياض الذي يخرج على أظفار الأحداث فكأنه دمٌ قد أثر في قميصه فلحقته أعراض كالنقش عليه"، والله أعلم.

(٣) يعني بألف بعد الباء على التنوين والنصب، كذلك نص على هذه القراءة عنه ابن ظفرٍ في المنهاج (١٢٤/ ٢)، وهي على هذه القراءة حال من الواو في قوله ﴿وجاءوا﴾، والله أعلم.

(٤) في الأصل: فيها، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وروى هذه القراءة عن ورش كذلك ابنُ مجاهدٍ في السبعة (١/ ٣٤٧)، وقال الداني في جامع البيان (٣/ ١٢٢٤): "واختلف عن ورش عن نافع في فتحها

﴿المُخْلِصِينَ﴾: بفتح اللام حيث وقع: مدنيٌّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأيوبُ، والحسنُ، وكوفيٌّ.

زاد ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأيوبُ، والحسنُ، وكوفيٌّ غيرُ جبلةَ وأبي الحسن عن أبي بكر في مريم .

زاد الزَّعْفَرَانِيُّ إذا كان مضافاً إلى الأنبياء.

زاد ابنُ مِقْسَمٍ حيث وقع، وهو الاختيار ليكون الله أخلصهم، وقد قال: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ﴾.

الباقون بكسر اللام.

﴿قُبْلُ﴾ (٢٦)، و﴿دُبُرُ﴾ (٢٧): بإسكان الباء فيهما: أبو حيوة، ومحبوبٌ عن أبي عمرو.

والباقون بضمهما، وهو الاختيار، لأنه أشبع.

﴿شَعَفَهَا﴾ (٣٠): بالعين: مجاهدٌ، والحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، وحامدُ بن يحيى عن ابنِ كَثِيرٍ^(١)، والقورسي عن أبي جعفر، وأبو حنيفة.

الباقون بالغين، وهو الاختيار، يعني: دخل شغاف قلبها.

﴿مُتَّكَأً﴾ (٣١): بإسكان التاء، -يعني الأترج-: مجاهد.

والباقون ﴿مُتَّكَأً﴾، وهو الاختيار؛ لأن الإتكاء أبلغ من المُتَّك وهو أحسن في النعيم.

﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ (٣١، ٥١): بألف في الموضعين: عصمةٌ عن الأعمش، والأصمعيُّ عن نافع، وأبو عمرو إلا محبوباً والأصمعيُّ، وروى ابن أرقم عن الحسن بإسكان الشين.

والوقف بغير ألف إلا في رواية عباس^(٢).

الباقون بغير ألف في الحالين، وهو الاختيار، لموافقة أهل الحرمين وغيرهم.

وإسكانها، فروى عنه أبو الأزهر وداود في مجردهما إسكانها، وروى عنه أبو يعقوب وأحمد بن صالح ويونس والأصبهاني فتحها، والله أعلم.

^(١) يريد قوله تعالى فيها: ﴿إنه كان مخلصاً﴾، والله أعلم.

^(٢) رواية حامد بن يحيى عن ابن كثير ليست من طرق هذا الكتاب، وإنما أسند المصنف من طريقه اختيار شبل وقراءة ابن محيصن، والله أعلم.

^(٣) يعني أن الوقف بغير ألف لجميع القراء إلا في رواية العباس بن الفضل عن أبي عمرو، والله أعلم.

﴿السَّجْنُ﴾ (٣٣): بفتح السين: الزَّعْفَرَانِيُّ، وَيَعْقُوبُ، والحسنُ، والجَحْدَرِيُّ، وَحَمِيدٌ. الباقون بكسر السين، وهو الاختيار، لأن الاسم أولى من المصدر. ﴿تَعَصْرُونَ﴾ (٤٩): بالتاء: ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غيرُ عاصِمٍ وقاسِمٍ وابنِ سَعْدَانَ إلا أبا عمارَةَ^(١).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُغَاثُ النَّاسُ﴾. ﴿مَا بَأَلُ النَّسْوَةِ﴾ (٥٠): بضم النون: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلَةَ، والشمونيُّ والبرجميُّ عن الأَعشى.

الباقون بكسر النون، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر. ﴿حَيْثُ نَسَاءُ﴾ (٥٦)^(٢): بالنون: مكِّيٌّ غيرُ ابنِ مِقْسَمٍ، وجبلَةُ طريق الأَصْفَهَانِيِّ، وهو الاختيار، لأن الفعل لله. الباقون بالياء.

﴿بِجَهَازِهِمْ﴾ (٥٩، ٧٠): بكسر الجيم فيهما: أبو السَّمَالِ، والجَحْدَرِيُّ. الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر. ﴿لِفَتْيَانِهِ﴾ (٦٢)، و﴿حَافِظًا﴾ (٦٤): بالألف والنون^(٣): ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غيرُ ابنِ سَعْدَانَ وأبي بكر.

واقفهما ابن سلام في ﴿حَافِظًا﴾. الباقون بغير ألف فيهما وبالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ﴾.

﴿يَكْتَلُ﴾ (٦٣): بالياء: كوفيٌّ غيرُ عاصِمٍ وقاسِمٍ وابنِ سعدان.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ﴾.

﴿مَا تَبْغِي﴾ (٦٥): بالتاء: أبو حيوة.

(١) يعني: حمزة بن القاسم أبا عمارَةَ الأحول في روايته عن حفص، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَهَا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾، والله أعلم.

(٣) يعني بالألف فيهما والنون في ﴿فتيانه﴾ وحدها، وقراءة الباقين: ﴿لفتيته﴾، و﴿حَفِظًا﴾، كما هو معلوم، والمصنف يراعى الاختصار ويحيل على المشهور عند أهل الفن، والله أعلم.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِلَيْنَا﴾^(١).
 ﴿صَوَعُ الْمَلِكِ﴾ (٧٢): بإسكان الواو ونصب الصاد من غير ألف: مجاهدٌ.
 الباقون بالألف وضم الصاد، وهو الاختيار للقصة.
 عبادُ بنُ راشد عن الحسن: ﴿صَوَعُ الْمَلِكِ﴾ بضم الصاد من غير ألف.
 ﴿صَوَاغٌ﴾: بالعين: أبو حنيفة^(٢).
 ﴿إِنَّ ابْنَكَ سُرَّقٌ﴾ (٨١): مشدد بضم السين وكسر الراء: نهشلي عن عليٍّ وسورةُ والناقِطُ،
 وأبو حيوة.
 الباقون ﴿سَرَّقٌ﴾ خفيف على الماضي.
 والاختيار التشديد لقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا﴾.
 ﴿مِنَ الْحَزَنِ﴾ (٨٤): بفتحيتين: قتادة.
 الباقون بضم الحاء وجزم الزاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿حُرْضًا﴾ (٨٥): بضم الحاء والراء: أيوبُ عن الحسن^(٣).
 الباقون بفتحهما، وهو الاختيار، لأنه أشهر.
 ﴿مِنَ رُوحِ اللَّهِ﴾ (٨٧): بضم الراء: قتادة، والحسنُ.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار، لأنه من الراحة.
 ﴿يُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ (١٠٢)^(٤): بالياء: ابنُ مقسَمٍ.

^(١) يريد قوله تعالى ﴿ما نبغى هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾، والله أعلم.
^(٢) قال ابن جنى في المحتسب (٣٤٦/١): "ومن ذلك قراءة أبي رجاء بخلاف: "صَوَعُ الْمَلِكِ" بفتح الصاد. وقرأ: "صَوَعٌ" بضم الصاد بغير ألف عبد الله بن عون بن أبي أَرطَبَانَ، وقرأ: "صَوَعُ الْمَلِكِ" بفتح الصاد وبالعين معجمة يحيى بن يعمر، وقرأ: "صَاعُ الْمَلِكِ" أبو هريرة ومجاهد بخلاف، وقراءة الناس: ﴿صَوَاعُ الْمَلِكِ﴾، قال: الصَّاعُ والصُّوَعُ والصُّوَعُ والصُّوَعُ واحد، وكلها مكيال، وقيل: الصُّوَاعُ: إناء للملك يشرب فيه، وأما الصُّوَعُ فمصدرٌ وُضِعَ موضع اسم المفعول؛ يراد به المَصُّوعُ، كالخلق في معنى المخلوق، والصيد في معنى المَصِيدِ، ولم يذكر (صواغ)، والله أعلم.
^(٣) يحتمل أن يكون أيوب بن المتوكل صاحب الاختيار بإسناده إليه، ولم يسند المصنف رواية الحسن من طريقه، والله أعلم.

^(٤) يريد قوله تعالى: ﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك﴾، والله أعلم.

الباقون بالنون، وهو الاختيار، لموافقته الجماعة.

﴿إِلَّا رَجَالًا نُوحِي﴾ (١٠٩): بالنون، وفي النحل والأنبياء موضعان: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وطلَّحَةٌ، وحفصٌ إلا الخزاز.

وَأَفَقُ كُوْفِيٌّ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي عَيْدٍ وَالْمُفْضَلُ وَابْنُ سَعْدَانَ فِي الثَّانِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ﴾، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾.

الباقون بالياء على ما لم يسم فاعله.

﴿كَذِبُوا﴾ (١١٠): خفيف: أبو جعفر، وشيبة، وحمصي، وكوفيٌّ غير ابنِ سَعْدَانَ.

الباقون بالتشديد، وهو الاختيار من التكذيب؛ لأنهم عوتبوا عليه.

﴿قَصَصِهِمْ﴾ (١١١): بكسر القاف: عبد الوارث طريق المنقري^(١).

الباقون بفتح القاف، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾.



سورة الرعد

﴿بِغَيْرِ عُمْدٍ﴾ (٢): بضميتين: أبو حيوة، وهكذا في كل موضع.

وَأَفَقُ كُوْفِيٌّ غَيْرُ قَاسِمٍ وَابْنِ سَعْدَانَ وَحَفْصٍ فِي الْهَمْزَةِ.

هكذا هارونٌ عن أَبِي عَمْرٍو^(٢) إلا أنه أسكن الميم.

الباقون بفتحيتين، وهو الاختيار؛ لأنه جمع الأكثر فهو أولى من جمع الجمع.

﴿نُدَبْرٌ﴾ (٢)، ﴿نُقْصَلٌ﴾: بالنون فيهما: الخزازٌ عن حفصٍ، والخفافٌ عن أَبِي عَمْرٍو.

وبالنون في ﴿نُدَبْرٌ﴾، والياء في ﴿يُقْصَلُ﴾: الجعفيٌّ عن أَبِي عَمْرٍو.

وبالياء في ﴿يُدَبَّرُ﴾، والنون في ﴿نُقْصَلُ﴾: هارونٌ.

وبالتاء في ﴿تُدَبَّرُ﴾، وبالنون في ﴿يُقْصَلُ﴾: الحسنٌ طريق ابن راشد.

الباقون بالياء فيهما، وهو الاختيار لقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ﴾.

﴿وَجَنَّاتٌ﴾ (٤): بكسر التاء: الحسنٌ طريق عمرو بن عبيد.

^(١) يعني: عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٢) يعني في سورة الهمزة فقط، نص على ذلك عن هارون أبو الكرم في المصباح (١٠٩٣/٢)، والله أعلم.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار عطف على ﴿قَطَعٌ﴾ .
 ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرٌ﴾ (٤): بالرفع: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وأبو عمرو، ويعقوب، وحفص، والمفضل.

الباقون بالخفض، وهو الاختيار منسوق^(١) على قوله: ﴿مِنْ أَعْنَابٍ﴾ .
 ﴿صِنَوَانٍ﴾: بضم الصاد: أبو حيوة، والمفضل، وحفص طريق القواس، والواقدي عن أبي عمرو^(٢) واللؤلؤي وخارجه عنه.
 الواقدي عن الحسن بفتحيتين^(٣).

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار لقوله عنه: "عَمَّ الرجل صِنُو أَبِيهِ"^(٤) بالكسر.
 ﴿يُسْقَى﴾ (٤): بالياء: شامي غير أبي بشر، والحسن، وعاصم، وابن صبيح، وسلام، ويعقوب غير زيد وروح طريق البخاري، وهيب عن أبي عمرو، وابن مقسم.
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار، راجع إلى (الجنات)^(٥).

﴿وَيُفْضَلُ﴾ (٤): بالياء: ابن مقسم، وعلي، ومحمد، والزيات، والعبيسي، وخلف، وسهل، والمنهال، والبخاري لروح^(٦) وزيد، والأعمش، وطلحة طريق الحلواني، واختيار

(١) يعني معطوفاً عطف نسق، والله أعلم.

(٢) لم يسند المصنف قراءة أبي عمرو من طريق محمد بن عمر الواقدي، وكذلك عن الحسن، والله أعلم.
 (٣) يعني في الحرفين، وليس مراده فتح الصاد والنون، وإن كان كلام المصنف يحتمله، لكن رواه عن الحسن بفتح الصاد وإسكان النون أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١/٣٥١)، ويدل عليه قوله بعد ذلك: بكسرهما، والله أعلم.

(٤) أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومن طريقه البغوي (١٥٧٨)، وأخرجه مسلم (٩٨٣)، والنسائي ٣٤/٥، وابن خزيمة (٢٣٢٩)، (٢٣٣٠)، وأبو داود (١٦٢٣)، والترمذي (٣٧٦١)، وابن حبان (٣٢٧٣)، والدارقطني ٢٣/١٢، والبيهقي ١٦٣/٦-١٦٤، والله أعلم.

(٥) يريد قوله تعالى: ﴿وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ﴾، والله أعلم.

(٦) في الأصل: "روح"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وهو في المنتهى ٤٣٣/١، (١/١١٨) للخزاعي هكذا، وقد استعار المصنف بعض لفظه بتصريف قليل، وقول المصنف بعده: "زيد" وقع في الأصل غير مضبوط، فيحتمل أن يكون مجروراً بالعطف على روح، يعني: "والبخاري عن زيد"، ويحتمل أن يكون مرفوعاً بالعطف على البخاري، فيكون مراده زيدا من جميع طرقه، وكذا وقع بنفس اللفظ عند الخزاعي في المنتهى، وعند أبي معشر في سوق العروس، وأحسب مراده هو الأول، لأن أبا الكرم الشهرزوري رواه في

أحمد، وابنُ صبيح، وابنُ مُحَيِّصِْن طريقِ الرَّعْفَرَانِيِّ، وأبو حيوَة، وهو الاختيار، يعني: يُفَضِّلُ الله.

واختار الرَّعْفَرَانِيُّ ﴿يُفَضِّلُ﴾ على ما لم يسم فاعله كرواية السمان عن طَلْحَةَ.

ابن أبي عبلَة: ﴿وَيُفَضِّلُ﴾: بإسكان الفاء خفيف، ﴿بَعْضُهَا﴾: رفع.

الباقون ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنون مشدد.

﴿الْمَثَلَاتُ﴾ (٦): بضم الميم: الحسن، وابنُ أبي عبلَة، وَحَمِيد، وَأَبُو حَاتِمٍ عن أبي بكر، وعبدُ الوارث عن أبي عمرو.

والباقون بفتحها، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.

واختار الرَّعْفَرَانِيُّ ضم الميم وإسكان الثاء^(١).

﴿يَغِيضُ﴾ (٨): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، والحلوانيُّ عن أبي عمرو^(٢).

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لعدم الحائل، ولقوله: ﴿تَزْدَادُ﴾.

﴿تَدْعُونَ﴾: بالتاء: الحلوانيُّ عن اليَزِيدِيِّ، ومحبوبٌ عن أبي عمرو.

والباقون بالياء، وهو الاختيار لما لا يخفى^(٣).

﴿كَبَّاسِطٌ﴾ (١٤): منون: الرَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون مضاف، وهو الاختيار ليشتمل الماضي والمستقبل.

المصباح (٧٦٦/٢) عن زيد بالتخيير بين الياء والنون، ورواه عنه أبو العز في كفايته (٢٨٣/١)، وابن مهران في الغاية والمبسوط (٢٥٢/١) بالنون كقراءة الجمهور، والله أعلم.

^(١) وقع في الأصل في هذا الموضع: قوله: "وهو الاختيار" مرة ثانية، وفيه شطب خفيف على قوله: "الاختيار"، وأحسبه سهواً تم استدراكه وشك الناسخ فيه فلم يؤكد الإلغاء، ويؤيد هذا الاحتمال أنه لم يصحبه تعليل كما فعل في الأول، ومن عادة المصنف تعليل اختياره، لكن يحتمل أن يكون له اختيران في هذا الحرف، والله أعلم.

^(٢) يعني عن المنقري عن عبد الوارث عنه، والله أعلم.

^(٣) يعني لقوله تعالى ﴿لا يستجيبيون لهم﴾، وما ذكره المصنف من رواية الحلواني عن اليزيدي فمراده من طريق الدوري عنه، كذا نص عليه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٢٦)، ولم يسند طريق الحلواني عن الدوري في هذا الكتاب، والله أعلم.

﴿يَسْتَوِي﴾ (١٦): بالياء: الحسن، والزَيَّاتُ، وخلفُ، وألعبسى، وعليٌّ، وعاصمٌ إلا حفصًا، - قال أبو علي: وجبله، وليس بصحيح^(١)، - والأعمش، ومحمد، وابنُ مِقْسَمٍ. الباقون بالتاء، وهو الاختيار لعدم الحائل.

﴿يُوقِدُونَ﴾: بالياء: ابنُ مُحَيِّصِن، وابنُ حميد، والحسن، وأبو بشر، وابنُ مِقْسَمٍ، ومحبوبٌ وعبدُ الوارث والخفافُ عن أبي عمرو، وكوفيٌّ غير أبي بكر والمفضلِ وابنِ سَعْدَانَ، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا﴾. الجهضميُّ وعبيدُ الله^(٢) وعباسٌ بالوجهين في قول أبي علي. الباقون بالتاء.

﴿بِقَدْرِهَا﴾ (١٧): بإسكان الدال: يونسٌ وهارونُ والمنقريُّ وابنُ ميسرة عن أبي عمرو. الباقون بفتح الدال، وهو الاختيار للإشباع.

﴿يُدْخِلُونَهَا﴾: على ما لم يسم فاعله: المرّي والمطرفُ وابنُ عقيلٍ وعليُّ بنُ نصر عن ابنِ كثيرٍ^(٣)، والجعفيُّ وعباسٌ طريقَ خارِجَةَ^(٤) واللؤلؤيُّ ويونسٌ عن أبي عمرو، وميمونة عن أبي جعفر طريقَ الطيرائي.

(١) قلت: قد تابع أبا علي الأهوازي على التاء فيه عن جبله جمعُ من الرواة، فرواه الداني في جامع البيان (٣/ ١٢٥٢) من طريق ابن مجاهد عن جبله من قراءته على شيخه محمد بن علي، ومن طريق ابن شنبوذ أيضًا من قراءته على أبي الفتح فارسٍ على أبي أحمد السامري عنه عن جبله، وتابع فارسا عن السامري عليه أبو الفضل الخزاعي في غير كتاب المنتهى، رواه عنه أبو الكرم في المصباح ٧٦٨/١، ورواه صاحب المصباح أيضًا من طريق المطوعى وأحمد بن علي بن الحسن الملقب كليهما عن ابن شنبوذ أيضًا، ورواه أبو الكرم أيضًا من طريق النقاش عن الخضر بن الهيثم بن شاذان ومن طريق أبي العباس العجلي عن الخضر بن الهيثم بأسانيدهم إلى جبله، والله أعلم.

(٢) عبيد الله بن معاذ العنبري، والجهضمي هو نصر بن علي، والله أعلم.

(٣) المرّي هو محمد بن صالح، والمطرف هو بن عقيل الشقري، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/ ٢٣٧): "وروى مطرف الشقري عن معروف بن مشكان عن ابن كثير أنه ضم الحرف الذي في سورة الملائكة ﴿جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾"، يعني في سورة فاطر، ولم يذكر الحرف الذي هاهنا كالمصنف، وقياسه أن يضم هذا الحرف أيضا، لكن القياس لا يقال به في مثل هذا، وأما ابن عقيل المذكور فهو عبيد بن عقيل، وأما علي بن نصر فهو الجهضمي، كلهم عن ابن كثير، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف، والعباس بن الفضل يروي القراءة عن أبي عمرو دون واسطة، وأما روايته عن خارِجَةَ فقد أسند المصنف رواية خارِجَةَ عن نافعٍ من طريق العباس، ولم يسند رواية خارِجَةَ عن أبي عمرو من

زاد التميمي عن العُمري في النحل^(١)، وهو الاختيار لينسب الفعل إلى الله تعالى.

الباقون على تسمية الفاعل بفتح الياء في الموضوعين.

﴿وَمَنْ صَلَّحَ﴾ (٢٣): بضم اللام: ابن أبي عبلة.

الباقون بفتحها وهو الاختيار، لأن اسم الفاعل منه (صالح).

﴿وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ (٢٩): بنصب النون: ابن أبي عبلة، وهو الاختيار على النداء المضاف.

الباقون برفع النون.

﴿أُمَّ تَنْبُوْنَةَ﴾ (٣٣): بإسكان النون^(٢): الحلواني عن أبي عمرو، وعباد عن الحسن.

الباقون: ﴿أُمَّ تَنْبُوْنَةَ﴾: بفتح النون مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أبلغ.

طريقه، فيحتمل أن يكون هذا الحرف مما أخذه العباس عن خارجة عن أبي عمرو، وعلى هذا فيكون ذكره على سبيل الحكاية وليس من طريق الكتاب، غير أن أبا معشر رواه في سوق العروس (٢/٢٢٦) من طريق الواقدي عن العباس عن أبي عمرو، فيحتمل أن يكون هو مراد المصنف، ويحتمل أن يكون خارجة هو الذي روى هذا الحرف عن العباس وإن كان شيخه، وهو ظاهر كلام المصنف من قوله: "طريق خارجة"، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف هاهنا، والتميمي المذكور هو أبو جعفر محمد بن جعفر التميمي المغازلي، وقد سبق أن ذكر المصنف في سورة النساء أن العمري قد قرأ هاهنا وفي النحل وفاطر هذه القراءة من طريق الطيراني وحده عن التميمي، وأطلقه هاهنا عن التميمي من جميع طرقه، فاضطرب قوله فيها، وقد أسند رواية التميمي عن العمري من طريق الطيراني والخبازي والخزاعي ثلاثتهم عنه، وخص الخزاعي في المنتهى ٥٤٢/١ روايته عن العمري بهذه القراءة في موضع فاطر فقط، وفي الرعد والنحل كالجماعة، فيحتمل أن تكون هذه رواية أبي الحسين الخبازي عنه، وأسند أبو الكرم في المصباح رواية العمري من طريق الطيراني المذكور، وروى عنه الفتح في المواضع الثلاثة كقراءة الجماعة، وكذا رواه عنه بالفتح في المواضع الثلاثة أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار، وذلك من طريق أبي القاسم العطار عن التميمي المذكور، والأولى الأخذ فيه برواية أبي الكرم وأبي العلاء عنه من طريق الطيراني لاضطراب المصنف فيه، ويؤخذ من طريق أبي الفضل الخزاعي بالضم في موضع فاطر لأنه رواه هكذا في كتابه، ومن طريق أبي الحسين الخبازي بالفتح في جميعها لأن المصنف لم يذكره، ولموافقة أكثر الرواة، والله أعلم.

^(٢) ويلزم منه تخفيف الباء، وقول المصنف: الحلواني عن أبي عمرو، أحسبه يريد روايته عن الدوري عن اليزيدي، وتقدم أنه لم يسند هذا الطريق في هذا الكتاب، ولم أر من تابع المصنف عليه عنه أو عن أبي عمرو، وإنما اختلف فيه عن أبي عمرو بين الياء والتاء، (انظر المصباح ٢/٧٦٨، وسوق العروس ٢/٢٢٦)، والله أعلم.

﴿وَصُدُّوا﴾: بضم الصاد، وفي الطول: كوفيٌّ، ابنُ مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ.

وافق سلامٌ، والمنهالُ، والوليدُ هاهنا.

ضدهم يونسٌ عن أبي عَمْرٍو.

واللؤلؤيُّ عنه بفتح الصادين وبالتنوين فيهما مع رفع الدال وهذا خلاف المصحف؛ لأنه يحذف الواو هاهنا ويجعلهما اسمين لا فعلين.

الباقون بفتح الصادين.

والاختيار الضم.

﴿وَيُنْبِتُ﴾ (٣٩): خفيفٌ: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وبصريٌّ، وعاصِمٌ، -والثغريُّ في قول الرَّازِي-، وابنُ وردة والمطرزُ عن قُتَيْبَةَ وفوركُ بنِ شَبِيهٍ وعديُّ بنِ زيادٍ وسريحُ بنِ يونسٍ وعبدُ الرحيمِ بنِ حبيبٍ عن عليٍّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَمْحُو اللَّهُ﴾.

الباقون بفتح الثاء وتشديد الباء.

﴿الْكُفَّارُ﴾ (٤٢): جمع: شاميٌّ غير أبي بشر، وكوفيٌّ -غير الثغريِّ والشيزريِّ في قول الرَّازِي-، وَيَعْقُوبُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وعبيدُ واللؤلؤي ومحبوبٌ عن أبي عَمْرٍو، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَعُقَبَى الْكَافِرِينَ﴾، ولم يقل الكافر.

﴿عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (٤٣): بضم العين وكسر اللام ورفع الباء: أبو حيوة، ومجاهدٌ، ومسعودُ بنُ صالحٍ، والعَبْسِيُّ.

﴿وَمِنْ﴾: حرف جرٍ، ﴿عِنْدِهِ﴾: مجرور، ﴿عِلْمُ الْكِتَابِ﴾: مضافٌ: اختيارُ ابنِ عيسى، والحسنُ، وَحَمِيدٌ، ومجاهدٌ، والأَعْمَشُ وابنُ أبي عبلَةَ^(١)، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار كأنه قال: أنزل من علم الله.

الباقون: ﴿وَمِنْ﴾: بالفتح، ﴿عِلْمٌ﴾: بكسر العين ورفع الميم، ﴿الْكِتَابِ﴾: جر.

^(١) كليهما عن الكسائي، والثغري هو أحمد بن جبير، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن ابن أبي عبلَةَ، وقال ابن ظفر في المنهاج (٢/١٢٨): "قرأ ابن أبي عبلَةَ (وَمِنْ مِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ) بزيادة (مِنْ) وكسر الدال، (عِلْمٌ) بضم العين وكسر اللام وفتح الميم، (الْكِتَابِ) بالرفع، والله أعلم.

سورة إبراهيم

﴿اللَّهُ﴾ (٢) بالرفع: أيوب، والمنهال، وعبد الوارث ومحبوب وهارون وهيب عن أبي عمرو، وشامي، ومدني غير الأصمعي عن نافع، والمفضل وأبان. وفي الابتداء بالرفع وفي الوصل بالجر: ابن فليح، والخزاعي عن ابن كثير، ورويس والبخاري لروح، وزيد والوليد^(١).

الباقون بالجر وقفاً ووصلاً، وهو الاختيار لقوله: ﴿الْحَمِيدِ﴾.

﴿بِلِسِنِ قَوْمِهِ﴾ (٤): بغير ألف، وربما أسكن السين أو حركها: الحسن.

وبضم اللام، وبكسرها وإسكان السين من غير ألف: أبو السَّمَال^(٢).

الباقون بفتح اللام والألف^(٣)، وهو الاختيار، لموافقة المصحف.

﴿تَدْعُونَا﴾ (٩): مدغم مشدد: طَلْحَة.

الباقون بنونين، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿لِيُهْلِكَنَّ﴾ (١٣)، ﴿وَلْيُسْكِنَنَّكُمْ﴾ (١٤): بالياء فيهما: ابن أبي عبله، وأبو حيوة، وهو

الاختيار، لأنه أوجز في اللفظ ولقوله: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ﴾، ولقوله: ﴿مَقَامِي﴾.

الباقون بالنون فيهما، وشدد الكاف من ﴿وَلْيُسْكِنَنَّكُمْ﴾^(٤): عبد الوارث عن أبي عمرو.

والاختيار بالتخفيف؛ لأنه أوجز في اللفظ.

(١) يعنى: من قوله تعالى: ﴿الله الذى له ما فى السموات﴾، والله أعلم.

(٢) أربعتهم عن يعقوب، والوليد هو ابن حسان والله أعلم.

(٣) قال فى المحتسب (١/٣٥٩): "قرأ أبو السمال: "بِلِسِنِ قَوْمِهِ": حكي أن بعض أصحابنا قال: دخلت على أبي السمال وهو ينتف شعر إسيه وهو يقرأ: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسِنِ قَوْمِهِ"، وإسببه يعنى عانتة، فاللِسُنُ واللسان، كالريش والرياش: فَعَلَ وفَعَال بمعنى واحد، هذا إذا أردت باللسان اللغة والكلام، فإن أردت به العضو فلا يقال فيه: لِسِنٌ؛ إنما ذلك فى القول لا العضو، وكان الأصل فيهما للعضو، ثم سَمَّوا القولَ لساناً؛ لأنه باللسان، كما يُسمى الشيء باسم الشيء لملا بستة إياه؛ كالراوية والظعينة ونحوها" (اهـ)، والراوية: الدابة يستقى عليها، وتسمى بها المزاودة فيها الماء، والظعينة: اليهودج، وتسمى بها المرأة ما دامت فى اليهودج، والله أعلم.

(٤) كذا فى الأصل، وهو سهو أو تصحيف، والصواب بكسر اللام وفتح السين وبالألف، والله أعلم.

(٥) يعنى الكاف الأولى، ويلزم منه فتح السين، هكذا ﴿وَلْيُسْكِنَنَّكُمْ﴾، والله أعلم.

﴿وَأَسْتَفْنَحُوا﴾ (١٥): بكسر التاء على الأمر^(١): مجاهد، وحמיד، وابن مُحَيِّصِن.

الباقون على الماضي، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَحَابَ كُلُّ جَبَّارٍ﴾.

﴿خَالِقٌ﴾ (١٩): بالإضافة، ﴿وَالْأَرْضِ﴾: جر، وهكذا في النور: ﴿كُلُّ﴾ (٤٥): جر: الأعمش، والزيات، والعَبَسِيُّ، وخلف، والكسائي، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار على الاسم لا على الفعل.

الباقون: ﴿خَلَقَ﴾ فعل، ﴿وَالْأَرْضِ﴾، و﴿كُلُّ﴾: منصوبان.

﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ﴾ (٢٦): نصب^(٢): ابن أبي عبلة.

الباقون رفع وهو الاختيار على الابتداء.

﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾ (٢٩)، رفع: ابن أبي عبلة.

الباقون نصب، وهو الاختيار؛ لأنها بدل من الدار.

﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ﴾ (٣٢): على ما لم يسم فاعله، ﴿الْفُلْكَ﴾: رفع، وهكذا أخواتها^(٣): ابن أبي

عبلة.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لأن الفعل لله.

﴿تَهَوَّى﴾ (٣٧): بفتح التاء والواو: إيادُ بن مطرف عن أبي جعفر^(٤).

(١) يعنى التاء الثانية التى هى عين الفعل، وأما الأولى فهى تاء (استفعل) مفتوحة أبداً، والله أعلم.

(٢) يعنى بنصب اللام، نص عليها ابن ظفر في المنهاج (١/١٢٩)، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿وسخر لكم الأنهار﴾، وقوله: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر﴾، وقوله: ﴿وسخر لكم الليل والنهار﴾، ونص عليها كلها عنه ابنُ ظفر في المنهاج أيضاً، والله أعلم.

(٤) كذا ذكره المصنف، وظاهره أن المراد أبو جعفر القارئ، لكن قال ابن جنى في المحتسب (١/٣٦٤):

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم السلام ومجاهد:

"تَهَوَّى" بفتح الواو، وقرأ مسلمة بن عبد الله: "تَهَوَّى إليهم" (اهـ)، فيحتمل أن يكون المصنف أراد أبا

جعفر الباقر، أو يكون قد وهم فيه فحسبه أبا جعفر القارئ، ولم أجد ترجمة لإياد بن مطرف المذكور، وأما

ثابت بن أبي صفية المذكور فهو أبو حمزة الثمالي، وهو ممن يروى عن أبي جعفر الباقر، ولم أر من ذكر له

رواية عن أبي جعفر القارئ، وهذا يقوى ما قلناه من احتمال إرادة المصنف أبا جعفر الباقر، أو وهم فيه،

وما رواه المصنف بعد من الياء في قوله (يهوى) هو خلاف ما رواه في المحتسب، والله أعلم.

﴿يُهَوَى﴾: بالياء وضمها وفتح الواو على ما لم يسم فاعله: ثابت بن أبي صفية عن أبي جعفر، ومجاهد، وأبان بن تغلب.

الباقون بالتاء وفتحها وكسر الواو، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَفْدَةٌ مِنَ النَّاسِ﴾.

﴿أَفْدَةٌ﴾ (٣٧): بالياء: البكرواني عن هاشم بن بكار، والبيروتي عن شامي.

الباقون بغير ياء، وهو الاختيار؛ لموافقة أهل الحرمين.

﴿وَلِوَالِدِي﴾ (٤١): على التوحيد: مجاهد.

الباقون ﴿وَلِوَالِدِي﴾ على التثنية، وهو الاختيار؛ لأنه أجمع.

﴿كُتِرُوا﴾ (٤٦): بفتح اللام الأولى ورفع الثانية: قتادة، ومجاهد، والأعمش، وعلي، وأبو مسلم عن حفص^(١)، والزّعفراني، وهو الاختيار على أنها لام التأكيد والتحقيق.

الباقون بكسر اللام الأولى وفتح الثانية.

﴿كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ (٢٦): بكسر الكاف وإسكان اللام فيهما: اللؤلؤي عن أبي عمرو.

﴿يَوْمَ يُبَدَّلُ﴾ (٤٨): بالنون، ﴿الْأَرْضَ غَيْرَ﴾: نصب: أبان عن عاصم، وهو الاختيار لأن الفعل لله.

الباقون: ﴿تُبَدَّلُ﴾: بالتاء على ما لم يسم فاعله^(٢).

﴿تَغَشَّى﴾ (٥٠): بالتشديد، -أعني الشين-^(٤)، ﴿وَجُوهَهُمْ﴾: نصب، ﴿النَّارُ﴾: رفع: جريز عن الأعمش.

﴿وَلْيُنذِرُوا﴾ (٥٢): بإسكان اللام: مجاهد.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار على أنه لام كي.



^(١) يعني أبا مسلم عبد الرحمن بن واقد الواقدي، كذا رواه الداني عن حفص من طريقه في جامع البيان (٣/ ١٢٦٠)، وقال الداني: "لم يروه غيره" يعني عن حفص، والله أعلم.

^(٢) كان الأولى بهذه الترجمة أن تقدم إلى ما بعد قوله: (ومثل كلمة) مراعاة لترتيب الآيات في المصحف، ولعل المصنف سها عنها ثم استدركها هاهنا، والله أعلم.

^(٣) يعني: ويرفع ﴿الْأَرْضَ غَيْرَ﴾، والله أعلم.

^(٤) ويلزم منه فتح الغين، والله أعلم.

الحجر

﴿رُبَمَا﴾ (٢): خفيف: مدني، وعاصم، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، -والثغري في قول الرّازي-، والجعفي ووهيب وعلّي بن نصر ويونس واللؤلؤي وعبد الوارث إلا القصي^(١).
الجهضمي بالوجهين وضَمَّ بَاءَهَا عبدُ الله بن عمر والشموني عن أبي بكر.
الباقون بتشديده، والاختيار ما عليه نافع، لأنها لغة قريش وهي أشهر إذ هي موضوعة للتقليل.

﴿نَزَلَ عَلَيْهِ الذُّكْرُ﴾ (٦): على تسمية الفاعل ونصب الراء في ﴿الذُّكْرُ﴾، وهو الاختيار كقراءة أبي البرهسم.
الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿مَا تَنْزُلُ﴾ (٨): بفتح اللام على الماضي^(٢)، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ (٨): رفع: الحسن.
﴿مَا تُنَزِّلُ﴾: بنونين، الثانية ساكنة^(٣)، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾: نصب: أبو حيوة، وابن أبي عبلة، وسهل، -والمفضل في قول الرّازي وهو سهو إذ لم يوافق عليه-، وأبو زيد عن أبي عمرو في قول أبي علي وهو خطأ^(٤).

هكذا بنونين الثانية مفتوحة^(٥)، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾: نصب: أيوب، وابن مقسم، وكوفي غير أبي بكر والمفضل وابن سعدان، وهو الاختيار لِيُنْسَبَ الفعل إلى الله تعالى.
الباقون: بالتاء ورفع اللام مشدد، غير أن الأصمعي عن أبي عمرو، وأبان والمفضل وعصمة وأبا بكر إلا أبا الحسن وابن جبير.....

(١) سنتهم عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٢) ويلزم منه سقوط حرف المضارعة، هكذا (نَزَلَ)، والله أعلم.

(٣) ويلزم منه تخفيف الزاي، والله أعلم.

(٤) وقد وافق أبا علي الأهوازي على هذا الوجه عن أبي زيد عددٌ من الرواة، فأسند أبو الكرم الشهرزوري في المصباح رواية أبي زيد من طريق الأهوازي بإسناده إلى محمد بن يحيى القطعي وشباب العصفري كليهما عن أبي زيد، وأسندها كذلك من رواية أبي أيوب الخياط وأبي حاتم الداري وأبي عمر عبد الله بن عمر بن زيد الزهري ثلاثتهم عن أبي زيد، وقد رواه عن هؤلاء جميعاً عن أبي زيد كما رواه الأهوازي من طريقه عنه، ولم يسند المصنف طريق الأهوازي عن أبي زيد في هذا الكتاب، والله أعلم.

(٥) ويلزم منه تشديد الزاي، والله أعلم.

وابن يوسف^(١) ضموا التاء.

الباقون بفتحها.

﴿يَعْرُجُونَ﴾ (١٤): بكسر الراء: الأعمش، حيث وقع.

الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر اللغتين.

﴿سُكِرَتْ﴾ (١٥): خفيف: الزعفراني، ومكي غير ابن مقسم، والحسن، وقتادة، وأبو

حيوة، وهارون بن حاتم عن أبي بكر، وعبد الوارث واللؤلؤي ويونس والجعفي ومحبوب عن أبي عمرو.

الباقون مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أبلغ.

﴿سَكِرَتْ﴾: بفتح السين وكسر الكاف خفيف: ابن أبي عبلة.

﴿صِرَاطٌ عَلِيٌّ﴾ (٤١): من العلو: حميد، والمرئي والشافعي عن ابن كثير، ومحبوب وعبد

الوارث عن أبي عمرو^(٢)، والزعفراني عن ابن محيصن، وابن مقسم، ومجاهد، وقتادة، وأبو حيوة، ويعقوب، وأبو بشر، وحمصي، ويحيى بن عتيق عن الحسن^(٣)، وهو الاختيار من العلو.

الباقون على أنها أداة^(٤).

﴿تَبْشُرُونَ﴾ (٥٤): بكسر النون: طلحة، والحسن، ومكي، ونافع، وحمصي، والضري

عن يعقوب، غير أن الحسن ومكيًا شددوها والضري.

زاد الضري ياءً في آخرها.

^(١) إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق أبو محمد الواسطي عن أبي بكر، كذا رواه عنه الداني في جامع البيان (١٢٦٦/٣) فقال فيه: "وقرأ الباقر بالتاء وفتحها وفتح الزاي ورفع الملائكة، وكذا روى إسحاق

الأزرق وابن جامع عن أبي حماد وابن جبير عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: عن أبي بكر، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، ورواه عن محبوب عن أبي عمرو أبو الكرم في المصباح (٧٧٩/٢)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٢٩)، ولم أر من تابع المصنف عليه عن عبد الوارث بن سعيد، والله أعلم.

^(٣) يحيى بن عتيق الطفاوي البصري روى عن محمد بن سيرين والحسن ومجاهد، (تهذيب ٤١٢)، وروايته عن الحسن ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٤) يعني حرف جر، والله أعلم.

أما ﴿تَشَاقُونَ﴾^(١): بكسر النون خفيف: نافع.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنها نون الجماعة.
 ﴿أَبْشَرُ تُمُونِي﴾ (٥٤): بتشديد النون: أبو بشر والضَّرِيرُ^(٢).
 الباقون بفتحها وهو الاختيار لموافقة الجماعة.
 ﴿الْفَنَظِينِ﴾ (٥٥): بغير ألف: طَلْحَةُ، والأَعْمَشُ، والجعْفِيُّ، وعصمة عن أَبِي عَمْرٍو.
 الباقون بألف وهو الاختيار؛ لأنه أفخم في المعنى واللفظ.
 ﴿يَقْبِطُ﴾ (٥٦): بكسر النون: بصريٌّ غير أيوبٍ وخارجة وعصمة عن أَبِي عَمْرٍو،
 والكسائي، وخلف، وجريز عن الأَعْمَشِ، وابنُ مِقْسَمٍ، ومسعود بن صالح.
 ويضم النون: خارجة وعصمة عن أَبِي عَمْرٍو، وطلحة وزائدة عن الأَعْمَشِ،
 والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار؛ لأن حركة الضم أقوى.
 الباقون بفتح النون حيث وقع.
 ﴿قَدَرْنَا﴾ (٦٠): خفيف، وهكذا في النمل^(٣): أبو بكر، وأبان، والمفضل، وعصمة.
 الباقون مشدد وهو الاختيار للكثير.
 وَخَفَّفَ فِي الْوَاقِعَةِ: مكي غير ابنِ مِقْسَمٍ^(٤).
 وَخَفَّفَ عَلِيٌّ وَمُحَمَّدٌ فِي الْأَعْلَى^(٥).
 وَشَدَّدَ مَدَنِيٌّ غَيْرَ خَارِجَةَ، وَعَلِيٌّ غَيْرَ قَاسِمٍ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ وَأَبُو بَشْرٍ، وَأَيُّوبُ، وَابْنُ مِقْسَمٍ،
 وَالْحَسَنُ، وَطَلْحَةُ فِي الْمُرْسَلَاتِ^(٦).
 وَشَدَّدَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةُ، وَدَمَشْقِيُّ فِي الْفَجْرِ^(٧).

(١) يريد قوله تعالى: ﴿تَشَاقُونَ فِيهِمْ﴾ في سورة النحل، والله أعلم.

(٢) أبو بشر هو الوليد بن مسلم عن ابن عامر، والضريير هو الحسن بن مسلم بن سفيان عن زيد وروح وجماعة من أصحاب يعقوب عنه، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى ﴿قَدَرْنَا إِنْهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ هاهنا، وفي النمل: ﴿قَدَرْنَاهَا﴾، والله أعلم.

(٤) يريد قوله: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾، والله أعلم.

(٥) يريد قوله تعالى: ﴿فَقَدَّرَ فَهَدَى﴾، والله أعلم.

(٦) قوله ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾، والله أعلم.

(٧) يريد قوله تعالى: ﴿فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾، والله أعلم.

وفي قوله: ﴿يَقْدِرُ لَهُ﴾ حيث وقع^(١): ابنُ مِقْسَمٍ.
 الباقون إلا في المرسلات والفجر مشدد.
 ﴿إِنَّ دَابِرَ﴾ (٦٦): مكسور: سليمان بن منصور عن حَمَزَةَ^(٢).
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار بَدَلُ من ﴿ذَلِكَ﴾.
 ﴿سَكَرَاتِهِمْ﴾ (٧٢): على الجمع^(٣): ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ.
 الباقون على التوحيد، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف والجماعة.
 ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَالِقُ الْعَلِيمُ﴾ (٨٦): بألف بعد الخاء: الْمُعَلَّى عن الْجَحْدَرِيِّ، وزائدة
 عن الْأَعْمَشِ.
 الباقون بألف بعد اللام، وهو الاختيار لموافقة المصحف.



سورة النحل

﴿تَنْزِيلُ﴾ (٢): بالتاء وفتحها وفتح النون والزاي مع التشديد، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾: رفع:
 المفضل طريق جبلة، وأبو بكر طريق أبي الحسن^(٤) وابن جبير، وسلام، وسهل، ورؤح
 وزيد، والحسن، وأبو حيوة.
 وبالتاء وضمها وفتح النون والزاي على ما لم يسم فاعله: المنهال عن يَعْقُوبَ، وأبو
 الحسن عن أبي بكر،
 وهكذا إلا أنه أسكن النون^(٥): الْجَحْدَرِيُّ، والأصمعي عن أبي عمرو.

(١) وقع في القرآن في موضعين، وذلك في العنكبوت وسبأ، والله أعلم.
 (٢) يعنى عن سليم عن حمزة، وقال فيه المصنف في كتاب الأسانيد: سليم بن منصور، وكذا ترجم له ابن
 الجزري في غاية النهاية ١٣٩٨، وسبق أن ذكر المصنف هذا الحرف في كتاب الهمزة، ولعله شك أنه قد
 ذكرها هناك فأعادها هاهنا، والله أعلم.
 (٣) لم يذكر المصنف حركة الكاف، وكذلك فعل ابن ظفر في المنهاج (١/١٣١) عن ابن أبي عبله، وظاهر
 قولهما أنها بالإسكان، والله أعلم.
 (٤) يعنى الكسائي عنه، والله أعلم.
 (٥) ويلزم منه تخفيف الزاي، والله أعلم.

بالياء ورفعها وإسكان النون وكسر الزاء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غير من ذكرنا وأيوبٌ^(١).

الباقون كذلك غير أنه بفتح النون وتشديد الزاي. والاختيار ما عليه نافع، والمراد بالملائكة جبريل عليه السلام. ﴿بَشِقُّ الْأَنْفُسِ﴾ (٧): بفتح الشين: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ مسلم، والزَّعْفَرَانِيُّ، والأصمعيُّ ويونسٌ ومحبوبٌ وخارجةٌ عن أبي عَمْرٍو وهو الاختيار، لأنه مصدر. الباقون بكسر الشين.

﴿وَالْخَيْلُ﴾ (٨) وما بعدها^(٢): بالرفع: ابنُ أبي عبلة. الباقون نصب، وهو الاختيار على معنى: وخلق الخيل. ﴿ثُنَيْثٌ﴾ (١١): بالنون: المفضلُ وأبانُ وأبو بكر غير عليٍّ والأعشى والبرجميُّ - والاحتياطيُّ في قول أبي علي - وبالطاء: الأعمشُ.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿هُوَ الَّذِي﴾. ﴿وَبِالنُّجْمِ﴾ (١٦): بضم النون والجيم: الحسن. الباقون بفتح النون وإسكان الجيم، وهو الاختيار لقوله: ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾. ﴿يُسْرُونَ﴾ (١٩)، و﴿يُعْلَنُونَ﴾^(٣): بالياء: أبو بشر، وابنُ زربي عن حمزة، والخزاز عن حفص، وابنُ معاذ عن عاصم، وعبدُ الوارث والخفافُ وعبيدٌ ومحبوبٌ واللؤلؤيُّ عن أبي عمرو.

قال الرَّازِي: الجُرَيْرِيُّ عن يَعْقُوبَ بالوجهين. الباقون بالطاء فيهما، وهو الاختيار لقوله: ﴿تَدَكَّرُونَ﴾.

(١) يعني على أصلهم من تخفيف هذا الفعل حيث ورد بحرف المضارعة إلا ما سبق استثنائه، والله أعلم.
(٢) يريد قوله تعالى: ﴿والخيل والبغال والحمير﴾، فالثلاثة بالرفع لابن أبي عبلة على الابتداء، ونص عليها عنه ابن ظفر في المنهاج، والله أعلم.
(٣) يريد الموضع الأول وهو قوله تعالى: ﴿والله يعلم ما تسرون وما تعلنون﴾، وأما الثاني وهو قوله ﴿لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون﴾ فسيأتي ذكره، والله أعلم.

﴿يَدْعُونَ﴾ (٢٠): بالياء: بصري غير أيوب وأبي عمرو إلا أبا زيد في قول أبي علي وهو غلط بخلاف المفرد^(١)، وعاصم غير أبان وأبي الحسن وابن جبير والأعشى والبرجمي وأبي عمارة عن حفص والاحتياطي والأزرق عن أبي بكر.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لما ذكرت.

غير أن الزعفراني قرأ بضم الياء وفتح العين حيث وقع.

﴿السُّقْفُ﴾ (٢٦): بضمين: الزعفراني، وابن محيصن.

الباقون بفتح السين وإسكان القاف، وهو الاختيار؛ لأنه جنس، وقيل: إن المراد به صرْحُ نمرود في قصة فيها طول.

مجاهد بضم السين وإسكان القاف.

أما في الزخرف: ﴿سَقْفًا﴾ (٣٣): بفتح السين وإسكان القاف: مكّي غير ابن مقسم، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو بشر، وأبو عمرو غير أبي زيد في قول أبي علي وهو سهو؛ إذ الجماعة بخلافه^(٢).

الباقون بضمين، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَعَارِجَ﴾.

﴿يَتَوَفَّاهُمْ﴾: بالياء فيهما: الأعمش، وحمزة غير ابن سعدان، وحفص في رواية أبي عمارة، وقاسم، ونصير في رواية الجلاء، وفتيبة في رواية ابن نوح، والثغري والقرشي في قول الرازي، ويونس عن أبي عمرو، وابن مقسم.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لعدم الحائل^(٣).

﴿لَأَجْرَمَ﴾ (٢٣، ٦٢): بفتح الهمزة وإسكان الجيم: هارون عن أبي عمرو.

الباقون بغير همز مع فتح الجيم، وهو الاختيار على أن ﴿جَرَمَ﴾ مع ﴿لَا﴾ مبنى.

﴿تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (٢٣): بالتاء فيهما: يونس ومحبوب عن أبي عمرو،

(١) قد وافق أبا علي عليه جمع من الرواة عن أبي زيد، رواه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٧٣٨/٢)، فانظر فيه، وانظر التعليق على ما شابهه من قول المصنف في قوله تعالى: ﴿ما ننزل الملائكة إلا بالحق﴾ من سورة الحجر، وما قيل هناك يقال هاهنا، والله أعلم.

(٢) يقال فيه ما قيل في سابقه في ترجمة قوله تعالى: ﴿يدعون﴾، وانظره في موضعه من سورة الزخرف في كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري، والله أعلم.

(٣) يعنى بين الفعل وفاعله، والله أعلم.

والخزاز في قول أبي علي وهو غلط إذ لم يتابع عليه^(١).
 الباقون بالياء وهو الاختيار لقوله: ﴿قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾.
 ﴿إِنْ تَحَرَّضْ﴾ (٣٧): بفتح الراء: أبو حيوة.
 الباقون بكسرها وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 ﴿لَا يَهْدِي﴾ (٣٧): بفتح الياء وكسر الدال: كوفي غير قاسم.
 الباقون بضم الياء وفتح الدال، وهو الاختيار لثلا يؤدي إلى التكرار؛ لأن قوله: ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ إذا كانت الضلالة بقضائه، فيعلم أن من يضلّه لا يهديه.
 ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا﴾ (٤٨): وفي العنكبوت: بالتاء: حَمْرَةٌ غير ابن سَعْدَانَ، وعليّ، ومحمد، والأعمش، وطلحة، وهشام طريق الحلواني^(٢)، والخفاف عن أبي عمرو، وأبو عمارة عن حفص.

وافق المفضل، وأبان، وأبو بكر إلا أبا الحسن والأعشى والبرجمي وهما هناك.
 الحلواني بالياء في العنكبوت.

الباقون بالياء فيهما وهو الاختيار لقوله: ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾.
 والاختيار في العنكبوت التاء لقوله: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾.

^(١) يعني: عن أحمد بن علي الخزاز عن هبيرة عن حفص، لكن تابعه عليه الداني في جامع البيان (٣/١٢١٧)، فرواه عن هبيرة والقواس كليهما عن حفص أداء، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٣٧١): "وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَاللَّهِ يَعْلَمُ مَا تَسْرُونَ وَمَا تَعْلَنُونَ" بِالتَّاءِ ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بِالْيَاءِ، وأخبرني الخزاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم أنه قرأ ثلاثهن بالياء، وكذا رواه أبو عمرو الداني من طريق ابن مجاهد، ورواه أيضا أبو عبد الله الكارزيني عن الخزاز، رواه من طريقه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٣٠)، والله أعلم.
^(٢) كذا رواه المصنف عن الحلواني عن هشام تبعا للخزاعي في المنتهى ١/٤٤٤، (٢/١٢٠)، وتابعهما عليه أبو الكرم في المصباح (٢/٧٤٨)، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٢٧٥): "قرأ حمزة والكسائي ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا﴾ بالتاء، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن هشام عن ابن عامر خالف سائر أصحابه، وكذلك حكى أحمد بن نصر أنه قرأ في رواية الحلواني عن هشام، وبالياء قرأت ذلك في رواية هشام وغيره عن ابن عامر، وكذلك رواه أيضا الحسين بن علي بن حماد الجمال عن الحلواني عن هشام، ولم أر ابن الجزري ذكره في النشر، والله أعلم.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ (٧٩): بالتاء: الحسن، وقِتَادَةٌ، وسهْلٌ، وَيَعْقُوبٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ عامرٍ غير ابنِ مسلم، والأَعْمَشُ، والجَوْهَرِيُّ عن علي^(١)، وحمزةٌ غير ابن سعدان.

الباقون بالياء.

والاختيار التاء، لقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، ولقوله: ﴿مِنْ بَيُوتِكُمْ﴾. ﴿تَفْقَهُوا﴾ (٤٨): بتاءين: أَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وسهْلٌ إلا في قول أبي الحسين، والصحيح عنه بالتاء للمفرد.

الباقون بالياء، وهو الاختيار؛ لأن الظلال ليس بتأنيث حقيقي. ﴿عَلَى هَوَانٍ﴾ (٥٩): بفتح الهاء والواو مع الألف: الْجَحْدَرِيُّ، وابنُ أبي عبله، والزَّعْفَرَانِيُّ حيث وقع^(٢).

الباقون بضم الهاء وإسكان الواو من غير ألف، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿مِنْ سُوءٍ مَا بُشِّرَبِهِ﴾ (٥٩): منونٌ: ابْنُ مِقْسَمٍ.

الباقون مضاف، وهو الاختيار للتعريف.

﴿أَلَسْتَهُمُ الْكُذِبُ﴾ (٦٢): جمعُ برفع الباء والكاف والذال: ابنُ أبي عبله، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار نعت للألسنة، وهكذا حيث وقع^(٣).

الباقون بفتح الكاف والباء وكسر الذال.

^(١) كذا في الأصل، وأحسب مراده محمد بن شاذان الجوهري، وروايته عن الكسائي ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) ووقع في موضعين غير الذي هاهنا، وهما من قوله تعالى: ﴿تَجْزُونَ عَذَابَ الْهَوْنِ﴾ في الأنعام والأحقاف، وكان الأولى بالمصنف أن يذكره في سورة الأنعام في أول موضع لورود هذا اللفظ، ولعله سها عنه ثم ذكره هاهنا، والقراءة المذكورة رواها عن ابن أبي عبله ابنُ ظفر في المنهاج، وروى عنه أيضًا ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوُودٌ﴾ برفع الدال، وكذلك ﴿أَلَسْتَهُمُ الْكُذِبُ﴾ بالضم على الجمع، والتي سيذكرها المصنف، والله أعلم.

^(٣) وقع في موضعين من هذه السورة، هاهنا وفي آخر السورة: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ﴾، والله أعلم.

﴿مُفَرِّطُونَ﴾ (٦٢): بكسر الراء مشددا: أبو جعفر، وابنُ أبي عبلة^(١)، وابنُ مسلم. باقي أهل المدينة، والنهاونديُّ وفوركُ وعديُّ عن علي، ومحبوبٌ عن أبي عميرٍ: بكسر الراء خفيف.

الباقون بفتح الراء خفيف، وهو الاختيار، إذ معناه: معجلون أو مقدمون إلى النار. ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ (٦٦)، وفي المؤمنين: بفتح النون: دمشقيُّ، وبصريُّ غير أبي عميرٍ إلا الجعفيُّ، وعاصمٌ غير حفصٍ وأبان، وابنُ سعدان، ومدني غير أبي جعفر. أبو جعفر هاهنا بالتاء، زاد الفضل في المؤمنين: هكذا قال أبو الحسين والخزاعي^(٢). قال العراقي: المفضل بضم النون وهو غلط، لأنه خلاف المفرد والجماعة^(٣). البرجمي وجبله: ﴿وَنَسْقِيَهُ﴾ في الفرقان بفتح النون. الباقون بالضم في الكل.

والاختيار ما عليه نافع لقوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾. ﴿تَجْحَدُونَ﴾ (٧١): بالتاء: رؤيسٌ وابنُ حسان^(٤)، وعاصمٌ إلا حفصاً غير أبي عمارة عنه.

^(١) روى ابن ظفر في المنهاج (١/١٣٢) عن ابن أبي عبلة: (مُفَرِّطِينَ)، بالتشديد والياء، والله أعلم. كذا رواه المصنف من طريق أبي الحسين الخبازي وأبي الفضل الخزاعي، ومفهومه أن ابن جمار يقرأه في سورة المؤمنون بالنون، ورواه الخزاعي في المنتهى ١/٤٤٥، (١/١٢١) بالخلاف هاهنا، وفي المؤمنين بالتاء قولاً واحداً، وليس فيه رواية ابن جمار، وفيه رواية ابن وردان ورواية العمري، ورواه ابن مهران في الغاية (١/٣٧) وفي المبسوط (١/٢٦٤)، و(١/٣١١) عن ابن وردان هاهنا بالنون وضمها وفي المؤمنين بالتاء وفتحها قولاً واحداً، ولم يذكر ابن الجزري في النشر إلا التاء في الموضعين له من جميع طرقه، ويمكن حمل رواية أبي الفضل الخزاعي بالخلاف عن أبي جعفر هاهنا على أن النون للعمري والتاء لابن وردان لأن أبا العلاء الهمداني رواه هكذا عن العمري في غاية الاختصار (٢/٥٤٢)، وبه يوافق سائر الرواة عن ابن وردان أيضاً إلا ابن مهران، ويكون ابن مهران قد انفرد بالنون عن ابن وردان في هذه السورة كما انفرد المصنف عن ابن جمار بالنون في موضع المؤمنون، على أن أبا الحسن الطريثي تابع ابن مهران عن ابن وردان بالنون هاهنا، كذا رواه أبو معشر من طريقه في سوق العروس (٢/٢٣١)، لكن الذي عليه أكثر الرواة عن أبي جعفر من روايتي ابن وردان وابن جمار هو التاء في الموضعين، والله أعلم.

^(٢) وقع في الأصل في هذا الموضع كلمة: "دون"، ولا وجه لها، والله أعلم.

^(٣) كلاهما عن يعقوب، وابنُ حسان هو الوليد، والله أعلم.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿هُم يَكْفُرُونَ﴾، ولقوله: ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾. ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ ٨٠: بفتح العين: حجازيٌّ، بصريٌّ، وقاسمٌ، ومحمدٌ، وطلحةٌ، وهو الاختيار، لأن الاسم أولى في مثل هذا وتحريك عين الفعل في مثل هذه الأسماء أكثر كالنهر والشعر والمعر.

الباقون بإسكان العين.

﴿وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ﴾ (٩٦): بالنون: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وعاصمٌ إلا البخريُّ، والجهضميُّ وعلِيُّ بنِ نصر واللؤلؤيُّ وعباسٌ كلهم عن أبي عمرو، وعبدُ الرزاق عن أيوبٍ وابنِ ذَكْوَانَ، والأخفشُ طريقُ البَلْخِيِّ والنقَّاشِ والمخرميِّ عن ابنِ موسى، والحلوانيُّ عن هشامٍ في قول أبي الحسين^(١)،

(١) هو أحمد بن نصر بن منصور أبو بكر الشذائي، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن الحلواني عن هشام بالنون في هذا الحرف، ورواه كذلك عن الحلواني أبو الكرم في المصباح (٧٨٦/٢)، وابن سوارٍ في المستنير (٣١٣/١)، وأبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (٥٤٢/٢)، وأبو العز في الكفاية الكبرى (٢٩٣/١)، وأبو الحسين الفارسي في جامعه (١/٦٦)، وقال ابن الجزري في النشر (٣٠٥/٢) وذكر القراءة بالنون: "وَكَذَلِكَ رَوَى الدَّاجُونِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَبِهِ نَصَّ سِبْطُ الْخِيَّاطِ صَاحِبُ الْمُبْهَجِ عَنْ هِشَامٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَهَذَا مِمَّا أَنْفَرَدَ بِهِ، فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ النَّوْنَ عَنْ هِشَامٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وَرَأَيْتُ فِي مُفْرَدِهِ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ لِلشَّيْخِ الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ شَيْخِ سِبْطِ الْخِيَّاطِ مَا نَصَّهُ: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بِالْيَاءِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ بِالْيَاءِ، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ السُّبْطِ"، وقوله هذا رحمته يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ، أُولَاهَا: أَنْ سِبْطَ الْخِيَّاطِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ لِمَتَابَعَةِ الْمَصْنَفِ وَالْمَذْكُورِينَ إِيَّاهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَنِ الْحَلْوَانِيِّ، وَلَمَّا سَيَّأَتْهُ مِنْ تَصْحِيحِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ هَذَا الْوَجْهَ عَنِ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَقَالَ ابْنُ الْبَادِشِ فِي الْإِقْنَاعِ (٣٣٩/١) عَنْ قِرَاءَةِ النَّوْنِ لِهَشَامٍ: "وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْجَمَالِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْجَمَالِيِّ عَنِ الْحَلْوَانِيِّ عَنِ هِشَامٍ"، وَإِنْ كَانَ طَرِيقُ ابْنِ الْبَادِشِ عَنِ الْحَلْوَانِيِّ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ النَّشْرِ إِلَّا أَنْ إِطْلَاقَهُ النَّوْنَ عَنِ الْجَمَّالِيِّينَ عَنِ الْحَلْوَانِيِّ يَقْوَى صِحَّةَ هَذَا الْوَجْهِ عَنِ الْحَلْوَانِيِّ، يُؤَيِّدُهُ أَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ رحمته قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: "قُلْتُ: وَلَا شَكَّ فِي صِحَّةِ النَّوْنِ عَنْ هِشَامٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ جَمِيعًا مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، فَقَدْ قَطَعَ بِذَلِكَ عَنْهُمَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهُمْدَانِيُّ كَمَا رَوَاهُ سَائِرُ الْمَشَارِقَةِ، نَعَمْ نَصَّ الْمَغَارِبَةَ قَاطِبَةً مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِمْ عَنْ هِشَامٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ جَمِيعًا بِالْيَاءِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَكَذَا هُوَ فِي الْعُنُوانِ وَالْمُجْتَبَى لِعَبْدِ الْجَبَّارِ وَالْإِزْشَادِ وَالتَّذَكُّرَةِ، لِأَبْنِ غَلْبُونَ"، وَإِطْلَاقُهُ صِحَّةَ النَّوْنِ عَنْ هِشَامٍ مِنْ جَمِيعِ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ يَنْقُضُ قَوْلَهُ السَّابِقَ مِنْ انْفِرَادِ السُّبْطِ بِهِ، وَمَنْ تَخْصِيصُهُ طَرِيقَ الدَّاجُونِيِّ بِهِ عَنْ هِشَامٍ دُونَ طَرِيقِ الْحَلْوَانِيِّ، وَلَا يُتَعَقَّبُ مَا قُلْنَا بِهِ أَنَّهُ أَرَادَ صِحَّتَهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ عَنِ

وأيوبُ والمطوّعي^(١).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِاقٍ﴾.
 ﴿فَلْيَحْيِيَنَّهٗ﴾ (٩٧)، و﴿وَلْيَجْزِيَنَّهُمْ﴾: بالياء فيهما: ابنُ المنابري عن نافع، وابنُ مِقْسَمٍ،
 وهو الاختيار لقوله في الأول ﴿وَلْيَجْزِيَنَّ﴾.
 الباقون بالنون.

﴿فَتَنُّوا﴾: بفتحتين: الرَّعْفَرَانِيُّ، وأبو حيوة عن نافع، وشاميٌّ غير أبي بحرية.

هشام دون طريق الحلواني لأنه أطلقه عنه، ولما قدمناه من رواية العراقيين عن هشام على العكس من قوله الأول، حيث رووه عن الحلواني بالنون وعن الداجوني بالياء، ولأنه لا يصح من طريق الداجوني عنه كما سيأتي، كما يتعقب قوله بأن جميع المغاربة رووه عن هشام وابن ذكوان بالياء قولاً واحداً برواية المصنف النون عن الحلواني وهو معدود في المغاربة، لكن يمكن حمله على أن المصنف رواه من طريق أبي الحسين الخبازي وهو من أئمة المشاركة، وبأن أكثر رواية المصنف هي عن المشاركة، ثانيها: إطلاقه النون فيه عن الداجوني لا يصح، لأن جميع المذكورين أنفاً والمصنف أيضاً قد رووه عن الداجوني بالياء، وكذا رواه عنه بالياء أبو علي المالكي في الروضة وابن الفحام في التجريد والصفراوي في الإعلان، وابن شريح في الكافي، وهؤلاء هم الذين أسند عنهم طريق الداجوني عن هشام، والصحيح عن الداجوني هو الياء خلافاً لما ذكره، ثالثها: أن ما رواه عن الشريف أبي الفضل العباسي شيخ السبط من الخلاف فيه عن ابن عامر لا ينقض قول السبط بل يفهم منه صحة روايته، لأنه يحتمل أنه لم يقرأ على شيخه الشريف إلا بالنون، والصواب أنه انفرد بالنون عن الداجوني عن هشام وعن ابن ذكوان أيضاً، نعم رواه أبو عمرو والداني عن الداجوني عن هشام فقال في جامع البيان (٣/١٢٧٨): "روى الداجوني عن محمد بن موسى عن ابن ذكوان بالياء، وروى عن أصحابه أداء عن هشام بالنون، وخالف سائر أهل الأداء عنه" (اهـ)، لكن طريق الداني عن الداجوني ليس من طرق النشر، ولم يسند الداني طريق الداجوني في جامع البيان أصلاً، وهذا الذي رواه عن الداجوني قاله على سبيل الحكاية لا الرواية، وعليه فإن الصحيح في هذا الحرف عن هشام الأخذ فيه بالياء من طرق المغاربة، وبالنون عن الحلواني عنه من طريق المشاركة، وبالياء عن الداجوني عنه من طريقهم إلا ما رواه السبط من النون عنه وهو قد انفرد به، ومنه يعلم أن الصحيح عن الداجوني في روايته عن هشام وابن ذكوان جميعاً هو الياء في هذا الحرف، والخلاف فيه عن هشام باعتبار طرق النشر إنما هو من طريق الحلواني عنه خاصة، وعن ابن ذكوان هو من طريق الأخصش عنه، والله أعلم.

^(١) كذا وقع هاهنا، ولا يظهر لي مراد المصنف بذكر المطوّعي هاهنا، وأحسب أنه قد وقع تقديمٌ وتأخيرٌ في كلامه، أو هو تصحيف، والله أعلم.

الباقون بضم الفاء وكسر التاء على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار، لأن معناه عُدُّوا. ﴿وَالْخَوْفُ﴾ (١١٢): نصبُ: المعلّى عن الحسن، وأبو السَّمَّال، وهارونُ وعباسُ والجعفيُّ وعليُّ بن نصر والخفافُ وعبيدُ بن عقيل والجهضميُّ واللؤلؤيُّ ويونسُ وعصمةُ وعبدُ الوارث إلا القصبِيَّ كلهم عن أبي عمرو.

الباقون بكسر الفاء، وهو الاختيار عطفٌ على الجوع. ﴿إِنَّمَا جَعَلَ﴾ (١٢٤): بفتح الجيم والعين، ﴿السَّبْتُ﴾: بنصب التاء: أبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، واللؤلؤيُّ عن عباس^(١)، وهو الاختيار، يعني: جعل الله.

الباقون بضم الجيم وكسر العين ورفع التاء على ما لم يسم فاعله. ﴿فِي صَبِيٍّ مِمَّا﴾ (١٢٧)، وفي النمل: بالتشديد: ابنُ مِقْسَمٍ. ويكسر الضاد وخففها مكي غيرُه^(٢)، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ سلام وابنُ جبير وخلف^(٣) كلهم عن المُسَيَّبِيِّ عن نافع، وهو الاختيار على الاسم. الباقون بفتح الضاد^(٤).



(١) كذا رواه المصنف، وأحمد بن موسى اللؤلؤي من أقران عباس، وكلاهما يروى القراءة عن أبي عمرو، ولم أر من ذكر رواية اللؤلؤي عن عباس إلا ما ذكره المصنف هاهنا، ولم يسند رواية العباس ولا اختياره من طريق اللؤلؤي المذكور، غير أنه ليس ببعيد أن يروى عنه بعض الحروف كما لا يبعد أن يكون قد قرأ عليه كما قرأ على أبي عمرو، لأن العباس كان من أكابر أصحاب أبي عمرو، فلا يبعد أن يكون أبو عمرو قد خصه ببعض الحروف دون غيره، والله أعلم.

(٢) يعني غير ابن مقسم لأنه معدود في المكيين، والله أعلم. لم يسند المصنف رواية المسيبي عن نافع من طريق ابن سلام ولا ابن جبير، وأسندها من طريق خلف، ورواية ابن جبير عن المسيبي في جامع البيان، وكذلك رواية خلف عنه، وقد روى ابن مجاهد في السبعة (١/٣٧٦)، و(١/٤٨٥)، وأبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١٢٨٠) هذه القراءة عنهما عن المسيبي، وأما أبو عبيد فرواها الداني وابن مجاهد كلاهما عنه عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقال ابن مجاهد عن روايته هذا الوجه عن إسماعيل وعن خلف عن المسيبي كليهما عن نافع: "وهو وهمٌ في روايتهما"، وقال في سورة النمل: "وَهُوَ غَلَطٌ"، ورواه الداني ساكتا عليه، وسكوته عنه يدل على صحته عنده، ولا يبعد أن يكون أبو عبيد قد رواه عن المسيبي أيضًا، والله أعلم.

(٤) يعني مع التخفيف، والله أعلم.

سورة بني إسرائيل

﴿أَلَا يَتَّخِذُوا﴾ (٢): بالياء: مجاهدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أبي عبلَةَ، وقَتَادَةُ، وأَبُو عَمْرٍو إلَّا محبوبًا واللؤلؤيَّ وعصمةَ وعباسًا وعبد الوارث إلَّا القصبِيَّ، غير أن عباسًا مخير. الباكون بالتاء وهو الاختيار لقوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾.

﴿عَبِيدًا لَنَا﴾ (٥): بدل ﴿عِبَادًا﴾: جريرٌ عن الحسن. ﴿فَحَاسُوا﴾ (٥): بالحاء: طَلْحَةُ.

الباكون بالجيم، وهو الاختيار لموافقة المصحف. ﴿حَلَّلَ الدِّيَارِ﴾ (٥): بغير ألف: الحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ. والباكون بألف، وهو الاختيار لموافقة المصحف^(١).

﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ﴾ (١٣): برفع اللام، وهكذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ﴾ (١٢): ابنُ أبي عبلَةَ، وأبو السَّمَّالِ، وابنُ مِقْسَمٍ.

وافقهم حمصيٌّ في النبا: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾. الباكون بالنصب، وهو الاختيار لعود الفعل عليه.

﴿وَيُخْرِجُ لَهُ﴾ (١٣): بالياء وضمها وفتح الراء على ما لم يسم فاعله: الفضلُ والهاشميُّ عن أبي جعفر^(٢)، وشيبة^(٣).

^(١) يعنى مع فتح الخاء، كذلك نص عليها الأهوازي في مفردته عن الحسن، وكذلك هي هاهنا في النص بفتحة فوق الخاء، والله أعلم.

^(٢) قوله: لموافقة المصحف يوهم عدم موافقة قراءة من قرأ (خلل) بدون ألف، للمصحف، وليس كذلك، بل هي أكثر موافقة للرسم من قراءة من قرأها بالألف لأنها مرسومة في المصاحف بدون الألف، وإنما توافقها قراءة الألف تقديرًا، وكان الأولى للمصنف أن يعلل اختياره بغير ما قال، كأن يقول: لموافقة الأكثر، ويحتمل أنه أراد فسبق به قلمه، وكذلك في الترجمة السابقة وقراءة طلحة: "فحاسوا" بالحاء، فإنها توافق المصحف كذلك لأن المصاحف الأولى كانت خالية من النقط والشكل، وروى هذا الحرف بالحاء أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/١٥)، ونسبه إلى أبي السمال قعنبن بن أبي قعنبن، ورواه أبو معشر في جامعه عن طلحة بالجيم كقراءة الجماعة، والله أعلم.

^(٣) كذا خصه المصنف عن أبي جعفر بطريقى الفضل والهاشمي، ومفهومه أنه عن الدروري عن ابن جهمز بالنون كقراءة الجمهور، وقال ابن الجزري في النشر (٢/٣٠٦): "وَإِخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْيَاءِ وَضَمَّهَا وَفَتَحَ الرَّاءِ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ بِالْبَاءِ وَفَتَحَهَا وَضَمَّ الرَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ وَضَمَّهَا

بالأوجه الثلاثة: العُمريّ^(١).

بالياء وفتحها على تسمية الفاعل: يعقوب، والحسن، والجحدري، وعبد الوارث عن أبي عمرو، وأبو حيوة، بالياء وضمها وكسر الراء: مجاهد، وهارون طريق الرازي عن أبي عمرو.

والباقون بالنون وضمها وكسر الراء وهو الاختيار لقوله: ﴿الزمناء﴾.

وروى المنقري عن أبي عمرو ﴿كتاب يلقاه﴾ (١٣) برفع الباء.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿يلقاه﴾: مشدد: أبو جعفر، وشيبة، وابن مقسم، وشامي غير حمصي والبكراوي والصاغاني والبغدادي والبيروتي عن هشام.

الباقون خفيف وهو الاختيار، يعني: الكتاب يلقاه، وجاء في الخبر أن الكتب تتطير^(٢).

وكسر الراء، فلم يذكر فيه خلافا عن أبي جعفر، ورواه أبو الكرم في المصباح (٧٩١/٢) عن الدوري بالياء وضمها كرواية الفضل، وإن كان طريق صاحب المصباح عن الدوري ليس من طرق النشر، لكن تابع المصنف عليه أبو معشر في سوق العروس فرواه عن الدوري بالنون، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن العمري تبعاً للخزاعي في المنتهى ٤٤٨/١، (٢/١٢١)، وهو قد ذكر هاهنا أربع قراءات في هذا الحرف، فقوله مبهم، لكن يفسره أن الخزاعي لم يذكر فيه إلا ثلاث قراءات، وهي المذكورة هاهنا ما عدا الوجه الثالث الذي هو بالياء وضمها وكسر الراء كقراءة مجاهد، وكذا رواه أبو معشر في سوق العروس عن العمري (٢/٢٣٢) كرواية الخزاعي، ويؤيده أن أبا العلاء الهمداني نص له في غاية الاختصار (٢/٥٤٥) على وجهين منهما، وهو الأول والأخير هاهنا، والله أعلم.

^(٢) رواه ابن المبارك في الزهد (١١٧/٢) من حديث أبي موسى الأشعري موقوفاً عليه ولفظه: "عن الحسن قال: قال عبد الله بن قيس: "يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات: فأما عرضتان: فجدال، ومعاذير، وأما العرضة الثالثة فعند ذلك تطاير الصحف في الأيدي، فإما أخذ بيمينه، وأخذ بشماله"، وكذلك رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٦/١٢٥٥)، والبيهقي في شرح السنة (١٥/١٤٤)، وقال: "ورفعه بعضهم عن أبي موسى"، ورواه أحمد (١٩٧١٥) مرفوعاً، وكذلك ابن ماجه (٤٢٧٧)، قال الدارقطني في "العلل" ٢٥١/٧: يرويه وكيع عن علي بن رفاعة عن الحسن، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ مرفوعاً، وغيره يرويه موقوفاً، والموقوف هو الصحيح، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: قلنا: وتبقى علة الانقطاع بين الحسن وأبي موسى، وعلي بن علي بن رفاعة، قال أحمد: لا بأس به، إلا أنه رفع أحاديث، وخلاصة القول: أن الحديث لا يصح مرفوعاً، والموقوف منه فيه نظرٌ كذلك لعدم صحة سماع الحسن من أبي موسى، كما أنه اختلف عليه فيه، والله أعلم.

﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ (١٨): بالياء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وسلامٌ، وابنُ المنابري عن نافع، ولا خلاف في نُريدُ أنه بالنون.

الباقون: ﴿ نَشَاءُ ﴾: بالنون وهو الاختيار لقوله: ﴿ عَجَّلْنَا ﴾.

﴿ فِي عَنَقِهِ ﴾ (١٣): بإسكان النون: اللؤلؤي عن أبي عمرو.

الباقون بضمها، وهو الاختيار على الإشباع.

﴿ يَبْلُغَانِ ﴾ (٢٣): على التثنية بكسر النون وبالألف: ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وعاصمٍ.

الباقون على التوحيد وهو الاختيار لقوله: ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾.

﴿ أَفَّ ﴾: بفتح الفاء من غير تنوين: دمشقيٌّ، مكِّيٌّ غير ابن مقسم، ويعقوبٌ، وسهْلٌ، والحسنُ في رواية عباد، والجهضميُّ عن أبي عمرو، والزَّعْفَرَانِيُّ، وطلحةٌ.

وافق المفضل طريق جبلة هاهنا - في قول أبي علي -، وقال غيره: بل المفضل في الأنبياء بالفتح كدمشقي، [و] في الأحقاف كنافع، وهاهنا كالزِّيَّات^(١).

بالضم من غير تنوين في الثلاثة أبو السَّمَّال، وهو الاختيار على أنه مبني كـ (قبل) و(بعد)؛ لأنه صوت.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿ ما نشاء لمن نريد ﴾، والله أعلم.

(٢) رواه عن جبلة عن المفضل بالفتح هاهنا كابن كثير، وبالكسر في الأنبياء كأبي عمرو، وفي الأحقاف بالكسر مع التنوين كحفص أبو الكرم في المصباح (٧٩٢ / ٢) من طريق أبي علي وغيره عن جبلة، وكذلك رواه عنه أبو عمرو الداني في جامع البيان (١٢٨٤ / ٣)، ورواه أبو معشر في سوق العروس (١ / ٢٣٣) من طريق أبي علي الأهوازي عنه بالفتح في المواضع الثلاثة كقراءة ابن كثير، وقال الخزاعي في المنتهى ٤٤٩ / ١، (٢ / ١٢١): "هاهنا وفي الأنبياء بالفتح، وفي الأحقاف بالتنوين - يعنى مع الكسر كحفص -، ورواه أبو العلاء الهمداني في غايته (٥٤٦ / ٢) عنه بالتنوين هاهنا وفي الأنبياء، وبالفتح في الأحقاف، ورواه أبو العز في كفايته بالكسر من غير تنوين هاهنا وفي الأنبياء، وبالكسر والتنوين في الأحقاف، وهذا الاختلاف كله عن جبلة بالإضافة إلى الوجهين اللذين رواهما المصنف من طريقه، فلم تكد تتفق عنه روايتان، والله أعلم بالصواب في ذلك كله.

تنبيه: وقع في بعض النسخ من جامع البيان سقطٌ عند ذكر هذه الحرف فأوهم أن الداني روى هذا الوجه عن ابن كثير وابن عامر، فتوهم بعض من حققه أن هذا اختيارٌ من الداني عنهما، وسطره هكذا في المطبوع، وهو وهمٌ منه، - نبهت عليه لثلا يغتر به -، والله أعلم.

وبالكسر والتنوين في الثلاثة: مدني، وأيوب، وهارون وعبد الوارث عن الحسن، واللؤلؤي والجعفي عن أبي عمرو، وحفص.
وبالرفع والتنوين: أبو حيوة.

الباقون بالكسر من غير تنوين.

﴿الذَّلُّ﴾ (٢٤): بكسر الذال حيث وقع: أبو السَّمَّال، والجَحْدَرِيُّ، وأبو حيوة، وابن أبي عبله، وحماد بن عمرو والحكم بن ظهير^(٣) عن عاصم.

الباقون بضم الذال، وهو الاختيار؛ لأن الكسر مستعمل في الدواب يقال دابة بينة الذَّلُّ ورجل بين الذَّلِّ. ﴿إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ (٢٧): علي واحد^(٤): سليمان عن الحسن.

﴿فَلَا تُسْرِفْ﴾ (٣٣): بالتاء: التغلبي عن ابن ذكوان، وعباس في قول أبي علي وليس بصحيح، وكوفي غير عاصم.

الباقون بالياء وهو الاختيار، يعنى: الولي.

﴿بِالْقِسْطِ﴾: بكسر القاف حيث وقع: ابن مقسم، والزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفي غير عاصم إلا حفصاً.

تابعهم أبان والجعفي عن أبي بكر في الشعراء.

الباقون برفعها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿سَيِّئَةٌ﴾ (٣٨): بالتاء منونة في الوصل: حجازي، ويعقوب، وأبو عمرو غير عبد الوارث ومحبوب، وهو الاختيار على ترك الإضافة.

الباقون مضاف.

﴿لِيَذْكُرُوا﴾ (٤١): خفيف، وفي الفرقان: حمزة غير ابن سعدان، والكسائي غير قاسم، والأعمش، وطلحة.

زاد الزيات، والمفضل، وخلف: ﴿أَنْ يَذْكُرَ﴾^(٥).

^(١) كذا نسبهما المصنف، وذكرهما ابن الجزري فيمن روى الحروف عن عاصم، ولم يسند المصنف القراءة من طريقهما، والله أعلم.

^(٢) يريد بالإفراد هكذا: (إخوان الشيطان)، والله أعلم.

^(٣) يعنى في سورة الفرقان، والله أعلم.

الباقون مشدد، وهو الاختيار للتأكيد.
وأما في مريم: فخففه نافع، وشامي غير أبي بشر، وسلام، وسهل، وزيد والمنهال^(١)،
وأبو السَّمال، واللؤلؤي والجعفي ويونس والمنقري عن أبي عمرو.

الباقون مشدد، وهو الاختيار لما ذكرت.
و﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ (٤٢): بالياء: مكِّي، وحفص، والمنهال، ومعاذ عن أبي عمرو.
﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ (٤٣): بالياء: ابن مقسم، وكوفي غير عاصم.
﴿تُسَبِّحُ﴾ (٤٤): بالتاء: حمصي، وابن مقسم، وعراقي غير أبي بكر وقاسم وأيوب وسلام
وهبيرة طريق أبي الحسين والأهوازي والعراقي وهو الصحيح، والمفضل طريق الرّازي
والأهوازي، وأبان طريق أبي علي.

الباقون بالياء.
والاختيار: الأول بالياء^(٢)، والباقيات بالتاء كإبن مقسم.
والزّعفراني الكل بالتاء.
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ (٥٧): بالتاء: طلحة، وفتادة، ولا خلاف في ﴿يَبْتَغُونَ﴾.
الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَبْتَغُونَ﴾.
قوله: ﴿مُبْصَرَةٌ﴾ (٥٩): بفتح الميم حيث وقع: فتادة، وابن أبي عبلة، وابن مقسم، غير
أن ابن أبي عبلة روى عنه كسر الصاد.

الباقون بضم الميم وكسر الصاد، وهو الاختيار، يعني: مضيئة.
﴿وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ﴾ (٦٠): بالرفع فيهما: ابن أبي عبلة.
الباقون بالنصب، وهو الاختيار لوقوع الفعل عليها.
﴿وَرِجَالِكَ﴾ (٦٤): بالألف جمع رجل: فتادة في رواية خلف عنه.
وبكسر الجيم واللام: حفص، وأبو زيد عن المفضل، والثغري في قول الرّازي.
الباقون بإسكان الجيم وفتح الراء، وهو الاختيار، لأنه جمع راجل.

(١) كلاهما عن يعقوب، والله أعلم.

(٢) يعني قوله ﴿كما يقولون﴾ قرأه بالياء، والآخرون بعده بالتاء، والله أعلم.

قال أبو الحسين: غير ابن زروان والصفار^(١) وهو الصواب عندي.
 ﴿نَخِيفَ﴾ (٦٨)، وإخواتها، الخمسة^(٢): بالنون: مكِّي غير ابن مِقْسَمٍ، وأبو عَمْرٍو، وابن
 أبي عبلة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَيْنَا﴾.

الباقون بالياء.

﴿فَتَغْرِقْكُمْ﴾ (٦٩): بالتاء: أبو جعفر، وشيبة، ورؤيس وفهد بن الصقر عن يعقوب.

وشدده ابن مِقْسَمٍ، وقَتَادَةَ، والحسن.

﴿يَوْمَ يَدْعُو﴾ (٧١): بالياء: الحسن، وقَتَادَةُ، ومجاهد، وزيد عن يعقوب، وأبو حنيفة.

الباقون بالنون وهو الاختيار لقوله: ﴿كَرَّمْنَا﴾.

﴿يَلْبِثُونَ﴾ (٧٦)^(٣): بضم الياء وفتح اللام وكسر الباء مشدد: الأعمش، وطلحة.

الباقون بفتح الياء والباء وإسكان اللام، وهو الاختيار ليكون الفعل لازماً.

﴿خَلْفَكَ﴾: بغير ألف: حجازي غير ابن مِقْسَمٍ، وأبو بشر، والمنهال، وأيوب، وأبو

عَمْرٍو، وأبو بكر وأبان، وقاسم، ومحمد.

قال أبو الحسين: غير أبي الحسن^(٤).

الباقون بالألف وكسر الخاء، وهو الاختيار من المخالفة.

﴿حَتَّى تَفْجَرَنَا﴾ (٩٠): الزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو حيو، ويعقوب، وكوفي غير ابن غالب وقاسم

واختيار أبي بكر.

أما في الكهف: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا﴾ (٣٣): خفيف: فسهل، ورؤح وزيد وفهد عن

يعقوب^(٥)، والمطرز عن قتيبة، وابن وردة وعدي بن زياد وفورك بن شبويه عن علي.

(١) يعني: استثنى أبو الحسين الخبازي محمد بن عبد الرحمن بن زروان، وأبو جعفر أحمد بن موسى الصفار
 كليهما عن عمرو بن الصباح عن حفص فرويا عنه بإسكان الجيم كالجماعة، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿أَنْ يَخْسِفَ﴾، و﴿أَوْ يَرْسِلَ﴾ و﴿أَنْ يَعِيدَكُمْ﴾، و﴿فِي رَسَلٍ﴾، و﴿فِي غَرَقِكُمْ﴾،
 خمستهن، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ﴾، والله أعلم.

(٤) يعني الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

(٥) كذا رواه المصنف تبعاً لابن مهران في الغاية (١/٣٨)، والمسبوط (١/٢٧٧)، ولم يذكره في النشر عن أي
 منهما، وكذلك تابع أبو نصر العراقي ابن مهران عليه في الإشارة، ورواه أبو الكرم في المصباح (٢/٨٠٤)

وأما في القمر: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» (١٢): خفيف: المفضل وأبان وهارون بن حاتم عن عاصم، وعبد الله بن عمر عن أبي بكر^(١).
 الباكون مشدد في الكل، وهو الاختيار للتضعيف والتكرار.
 «كِسْفًا»: ثقيل^(٢) إلا في الطور: حفص، وابن مقسم.
 وأسكن في الروم: ابن ذكوان، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو خليل عن نافع.
 وفتح ها هنا: أبو حيوة، وابن أبي عبله، ومدني، وقتادة، والجحدري، ودمشقي، وعاصم، وقاسم، وأيوب،
 الباكون بالإسكان، والاختيار الإسكان في الكل، يعني: جانباً^(٣).
 قال العراقي وابن مهران وأبو علي: وهشام هاهنا كأبي عمرو، وليس بصحيح لمخالفة الجماعة^(٤).

عن روح كذلك من طريق القاضي أبي العلاء بإسناده إلى أبي العباس النوشجاني عن روح، وليس طريقهما من طرق النشر، وخصه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ٤٥٨ / ١، (٢ / ١٢٣) بطريق البخاري عن روح، وأحسب ذلك هو الصواب، وأن ابن مهران وهم فيه وتابعه على هذا الوهم العراقي والمصنف، لأن باقى الرواة عن روح مجمعون عنه على التشديد، وأما رواية أبي الكرم عن النوشجاني فإن ابن الجزرى قال في ترجمة النوشجاني المذكور: "وقد انفرد عن روح بمواضع خالف فيها أصحابه"، وانفرد الأهوازي في الوجيز (١ / ٢٣٥) فرواه بالتخفيف عن رويس والله أعلم.
 (١) كذا نسبه المصنف هاهنا، وأحسب مراده عبد الله بن عمرو بن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم، ويحتمل أن يكون مراده عبد الله بن عمر الزهري عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، والمصنف يكثر من رواية الحروف عن أبي بكر من طريقه مع أنه لم يسند طريقه عن يحيى عنه في هذا الكتاب وأسندها أبو معشر في جامعه، وأما عبد الله بن عمرو بن أبي أمية فقد أسند روايته عن أبي بكر من طريق ابن مجاهد، وروايته في السبعة وجامع البيان، ورواه عنه ابن مجاهد بالتشديد كقراءة الجماعة، ورواه بالتشديد عنه أيضا من طريق ابن مجاهد أبو عمرو الداني في جامع البيان، وكذا رواه أبو معشر عن عبد الله بن عمر الزهري في جامعه، والله أعلم.

(٢) يعنى بفتح السين، وضده التخفيف الذى هو الإسكان، والله أعلم.

(٣) يعنى جانباً من السماء، وانظر حجة القراءات لابن زنجلة (١ / ٥٢٠)، والله أعلم.

(٤) كذا هو في الإشارة للعراقي، وعند ابن مهران في الغاية، وأما في الميسوط (١ / ٢٧٢) فإنه نص عليه عنه بالفتح، ولعل الذى في الغاية سهو أو سبق قلم تابعه عليه العراقي، وأما أبو على الأهوازي فإنه رواه في الموجز (١ / ١٨٥) بالإسكان عن هشام كما قال المصنف، وكذا رواه من طريقه أبو معشر في سوق

﴿قَالَ سُبْحَانَ﴾ (٩٣): خبر: مكِّي، دمشقي.

أما في الأنبياء في الأول^(١): خبر: فعلي، والزيات، والعبيسي، والأعمش، وطلحة، وابن مقسم، والجعفي، وابن جبير عن أبي بكر.

زاد حفص وابن مقسم في الثاني.

وفي الزخرف: ﴿قَالَ أَوْلَوْ جِئْتُمْ﴾ (٢٤): دمشقي، وابن مقسم، وحفص غير البخري والخزاز، والأصمعي عن نافع. الباقر أمر.

أما في الجن: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَدْعُو﴾ (٢٠): أمر: أبو جعفر، وشيبة، وأبو بشر، وعاصم إلا ابن جبير وأبا الحسن والأزرقي عن أبي بكر عنه، والزيات، والعبيسي، والأعمش، وعبد الوارث وهارون واللؤلؤي والأصمعي وأبو زيد عن أبي عمرو في قول أبي علي.

أما في المؤمنين: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ (١١٢)، ﴿قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ﴾ (١١٤): أمران: علي، والزيات، والعبيسي، والأعمش، وطلحة، وافق مكِّي غير ابن مقسم في: ﴿قُلْ كَمْ﴾.

زاد ابن مجاهد عن قبل ﴿قُلْ إِنْ﴾^(٢).

زاد ابن مقسم على الخبر حيث وقع.

وافقه زائدة عن الأعمش في السجدة.

العروس (٢/٢٣٤) عن هشام غير طريق الأخص عنه، ورواه أبو علي في الوجيز بالفتح عن ابن عامر بكماله، وهو المشهور عن هشام، وعليه العمل في روايته، وهو الذي رواه عنه سائر المصنفين، ولعله دخل على بعض الرواة عنه من جهة ما ورد من الخلاف عنه في الحرف الذي في سورة الروم، والله أعلم.

^(١) يعنى قوله تعالى: ﴿قال ربي يعلم القول﴾، والثاني: ﴿قال رب احكم بالحق﴾، والله أعلم.

^(٢) قال ابن مجاهد في السبعة (١/٤٤٩): "وروى قبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير ﴿قل كم لبئتم﴾، ﴿قل إن لبئتم﴾ بغير ألف في الموضعين"، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٣٩٦): "واضطرب قول ابن مجاهد عن قبل في ذلك، فقال لنا محمد بن علي عنه في كتاب السبعة، كذلك الأول بغير ألف والثاني بألف، وكذلك قال في الجامع، وقال في كتاب المكيين بغير ألف في الحرفين، كذا قرأت علي قبل، وكذلك روى أحمد بن بويان وابن عبد الرزاق نصاً عن قبل، وقال لنا الفارسي قال أبو طاهر: رأيت في بعض كتب أصحابنا في كتاب الاختلاف عن ابن مجاهد الحرفين جميعاً بالألف، قال: والصواب ما ذكر في الجامع وما قرأت به عليه، وقرأ الباقر الحرفين بالألف " (اه)، قلت: والذي رأيته في السبعة بغير ألف في الحرفين خلاف ما نص عليه الداني عنه، ولعله هكذا وقع في نسخه من السبعة، والله أعلم.

الباقون على أصولهم، والاختيار ما عليه نافع موافقةً لمصحف أهل المدينة.
﴿عَلِمْتُ﴾ (١٠٢): بالرفع: عليٌّ، واختيارُ أبي بكر، والأعشى غير النقار، وأبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار، يعني: أن موسى علم أنه غير مسحور.
 الباقون بنصب التاء.

﴿فَرَقْنَاهُ﴾ (١٠٧): مشدد^(١): ابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، وقَتَادَةُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ، والواقديُّ عن أَبِي عَمْرٍو والقورسِيُّ عن أبي جعفر، وأبانُ عن عاصِمٍ، والشافعيُّ عن ابن كثير، وهو الاختيار من التفريق.
 الباقون خفيفٌ.

﴿عَلَى مُكْثٍ﴾ (١٠٦): بفتح الميم: ابنُ أبي يزيد عن محيِصِنٍ، وابنُ أبي حماد عن أبي بكر، واختيارُ الزَّعْفَرَانِيِّ، وأبانُ.
 الباقون بضمها، وهو الاختيار، لأنه أشهر.



سورة الكهف

﴿قِيمًا﴾ (٢): بكسر القاف وفتح الياء خفيفٌ: الأَعْمَشُ.
 الباقون مشدد، وهو الاختيار لقوله: **﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾**.
﴿كَبُرَتْ﴾ (٥): باختلاس الباء^(٢): الأَعْمَشُ، ونعيمُ بن ميسرة عن أَبِي عَمْرٍو.
 الباقون بضم الباء، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.
﴿كَلِمَةً﴾ (٥): بالرفع: ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وأبو حيوة، والحسنُ، وحميدٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار لأن معناه: عظمت كلمة.
 الباقون: نصبٌ.

﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ (٢): بكسر النون وإشمام الدال شيئاً من الضم: أبو بكر غير ابن جبير والأعشي والبرجمي، وعصمة عن عاصم.

^(١) يعنى بتشديد الراء، وهو من قوله: «وقرءانا فرقناه»، وما رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير من التشديد في هذا الحرف لم يتابع عليه، والله أعلم.
^(٢) يعنى باختلاس ضمها، والله أعلم.

زاد الرفاعي: حيث جاء، وأخذ عنه كخلف عن يحيى^(١).
 وأما «مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا» (٧٦): خفيف: مدني، وأبو بكر، وقد ذكرنا الاختلاس.
 بضم لامه وسكون داله: الخطيب عن الأعشى^(٢).
 قال أبو علي: أبو زيد عن أبي عمرو كنافع، وخارجة عن نافع كأبي عمرو.
 الباقر مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
 «مَرْفَقًا» (١٦): بفتح الميم^(٣): مدني، دمشقي، والزَّغْفَرَانِي، وأبو بكر طريق أبي الحسن
 والأعشى والبرجمي والجعفي عن أبي بكر^(٤)، وهارون عن أبي عمرو، وهو الاختيار؛ لأنه
 أخص وأبلغ في الرفق.

(١) كذا قال المصنف، وهو نفس لفظ الخزاعي في المنتهى ١/٤٥٦، (١/١٢٣)، وقال ابن مجاهد في السبعة
 (١/٣٩٦): "قَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ «لَدُنِّي» يَشْمُ الدَّالَ شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ، هَذِهِ رِوَايَةٌ خَلْفَ عَن يَحْيَى
 بَنِ آدَمَ، وَقَالَ غَيْرُهُ عَن يَحْيَى عَن أَبِي بَكْرٍ «لَدُنِّي» يَسْكُنُ الدَّالَ مَعَ فَتْحِ اللَّامِ"، والله أعلم.
 (٢) هو محمد بن علي الخطيب، وقال الخزاعي في المنتهى (٢/١٢٤): "بضم لامه: الخطيب عن يحيى في
 أكثر ظني إن شاء الله"، فذكره على الشك، ورواه المصنف هاهنا دون شك، وهو لم يسند طريق الخطيب
 إلا من قراءته على ابن شبيب على الخزاعي، فيحتمل أن الخزاعي زال عنه الشك فيه بعد، وقال ابن
 مجاهد في السبعة (١/٣٩٦): "وروى أبو عبيد عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات
 «لَدُنِّي» بِضَمِّ اللَّامِ وَتَسْكِينِ الدَّالِ وَهُوَ غَلَطٌ"، وقال ابن مهران في المبسوط (١/٢٨٥): "وقرأت على
 النقاش للأعشى «مِنْ لَدُنِّي» بضم اللام وأظنه غلطاً منه، لأنني قرأت بالكوفة على النقار وحماد من طريق
 محمد بن حبيب الشموني ومحمد بن غالب جميعاً عن الأعشى «مِنْ لَدُنِّي» بفتح اللام مثل نافع وكذلك
 رواه محمد بن عبد الله القلا عن الأعشى، ورواية عبد الحميد ابن صالح البرجمي عن أبي بكر، ورواية
 حماد عن عاصم ويحيى عن أبي بكر إلا أنهم زعموا، قالوا: يشم الدال الضم، ولم يذكر أحد منهم ما ذكره
 النقاش، فلا أدري أي وقع له ذلك"، وذكر الداني هذا الوجه عن أبي بكر فقال في جامع البيان
 (٣/١٣١٦): "وروى هارون عن حسين ومحمد بن جنيد عن الأعشى عنه بضم اللام والدال ساكنة
 والنون خفيفة، وهما في اللام، على أن ابن جبير وأبا عبيد قد تابعاه عن الكسائي عن أبي بكر على ضمها،
 فالضم لغة"، والله أعلم.

(٣) يعني مع كسر الفاء، والله أعلم.

(٤) أبو بكر بن عياش عن عاصم، وقوله: "عن أبي بكر"، لا حاجة لذكره، لأنه قال أولاً: "وأبو بكر طريق أبي
 الحسن... الخ"، ووقع منه ذلك في غير موضع، وأحسب أنه كرره هاهنا لأنه ذكر أبا عمرو بعده،
 والجعفي يروي عن أبي عمرو أيضاً، فخشى أن لا يتبين القارئ أن مراده روايته عن أبي بكر، وكان يكفيه
 أن يقدمه في الذكر على بعض الرواة المذكورين عن أبي بكر، والله أعلم.

الباقون بكسر الميم.

﴿تَزَوَّرُ﴾ (١٧): على وزن تَحَمَّرُ: يَعْقُوبُ، والحسنُ، وقَتَادَةُ، وأبو حيوة، وابنُ عامر.

وبألف مع تخفيف الزاي: هارونُ عن أَبِي عَمْرٍو، وكوفيٌّ غير ابنِ سَعْدَانَ.

الباقون بتشديد الزاي وألف بعدها، وهو الاختيار للتكرار.

ابنُ أبي عبلة، وجابرُ بن وردان عن أيوبَ باسكان الزاي وبألف بعد الواو^(١).

﴿وَتَقَلَّبُهُمْ﴾ (١٨): بالتاء وضم الباء: عمرانُ بن حُدَيْرٍ عن الحسن^(٢).

﴿وَكَلَّمْتِ﴾ (١٨): مشدد: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وحجازيٌّ غير محبوبٍ عن ابنِ

كثيرٍ وهو الاختيار للتأكيد،

الباقون خفيف.

﴿بَوَزَقَكُمْ﴾ (١٩): بسكون الراء: المفضلُ، وأبانُ، وأبو بكر غير هارون، وحمزةٌ غير ابنِ

سَعْدَانَ، وَرَوْحُ والزجاجُ عن يَعْقُوبَ، وَطَلْحَةُ، وأبو عمرو غير هارونَ والجعفيَّ وعبدِ

الوارث والأصمعيَّ وخارجةٌ كلهم عن أَبِي عَمْرٍو.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.

(١) روى ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبلة (١٣٦ / ١): (تَزَوَّرُ): بإسكان الزاي وفتح الواو كما ذكره المصنف، ولكن بهمزة بعد الواو وتشديد الراء، فيحتمل أن يكون هو مراد المصنف ويكون قد ذكر الألف وأراد الهمزة، ويحتمل أن يكون هذا وجهاً آخر عنه بإبدال الهمزة ألفاً، ولم يذكر المصنف الراء ولا بد أن تكون مشددة على وزن تفعال، كقولهم تحماز وتصفاز، ويلزم منه مد الألف مداً مشبعاً لالتقاء الساكنين، وأما جابر بن وردان المذكور فلم أعثر له على ترجمة، وروايته عن أيوب ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) والباقون بالنون وضمها وكسر اللام والباء، وروى ابن جنى في المحتسب (٢٦ / ٢) عن الحسن: "وَتَقَلَّبُهُمْ"، بفتح التاء والقاف وضم اللام وفتح الباء، قال أبو الفتح: "هذا منصوب بفعل دل عليه ما قبله من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾، وقوله: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾: فهذه أحوال مشاهدة، فكذاك "تَقَلَّبُهُمْ" داخل في معناه، فكأنه قال: وترى أو تشاهد تقلبهم ذات اليمين وذات الشمال"، وعمران بن حدير المذكور هو أبو عبيدة السدوسي، وروايته عن الحسن ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم..

بكسر الواو وإسكان الراء وإدغام القاف في الكاف: إسماعيلُ عن ابن مُحَيِّصٍ^(١).
 ﴿غَلِبُوا﴾ (٢١)^(٢): بضم الغين وكسر اللام: عبدُ الله بن عجلان عن الحسن^(٣).
 ﴿وَلَيْتَلَطَّفُ﴾ (١٩): بضم الياء على ما لم يسم فاعله: أبو خالد عن قُتَيْبَةَ، والليثُ طريق
 ابنِ أمي^(٤).

الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار على تسمية الفاعل.
 ﴿وَلَا يَشْعُرَنَّ﴾ (١٩): بفتح الياء وضم العين، ﴿أَحَدًا﴾ مرفوع: أبو خلود عن قُتَيْبَةَ.
 الباقون بضم الياء وكسر العين، و﴿أَحَدًا﴾: نصبٌ. وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.
 ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ (٢٥): غير ممنون: حَمَزَةُ غيرِ ابْنِ سَعْدَانَ، والأَعْمَشُ، وطلحةُ،
 وعليُّ، ومحمدُ.

^(١) إسماعيل هو ابن مسلم المكي، وقال في المحتسب: "ومن ذلك قراءة أبي رجاء: "بِوَرَقِكُمْ"، مكسورة الواو، مدغمة، قال أبو الفتح: هذا ونحوه عند أصحابنا مخفي غير مدغم، لكنه أخفى كسرة القاف، فظنها القراء مدغمة، ومعاذ الله لو كانت مدغمة لوجب نقل كسرة القاف إلى الراء، كقولهم: يَرْدُّ وَيَقْرُّ وَيَضْبُّ، ألا ترى أن الأصل يَرْدُّ وَيَقْرُّ وَيَضْبُّ، فلما أسكن الأول ليدغمه نقل حركته إلى الساكن قبله؟، وللقراء في نحو هذا عادة: أن يعبروا عن المخفي بالمدغم؛ وذلك للطف ذلك عليهم"، إلى أن قال: "وحكى أبو حاتم -فيما رُوينا عنه- أن ابن محيصن قرأ: (بِوَرَقِكُمْ) مدغمة، ولم يحك قراءة أبي رجاء بالإدغام، وهذا لا نظر في جوازها"، (اهـ)، والذي حكاه من قراءة ابن محيصن فهو المشهور عنه، رواه عنه صاحب المبهج (٢/٦٧٩)، والفارسي في جامعه (٢/٦٨)، والأهوازي في مفردته، وما رواه المصنف هاهنا لم أر من تابعه عليه عن ابن محيصن، ولم يسند المصنف قراءة ابن محيصن من طريق إسماعيل بن مسلم على كل حال، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿غَلِبُوا عَلَيَّ أَمْرِهِمْ﴾، وقراءة الباقيين بفتح الغين واللام، والله أعلم.
^(٣) كذا نسبه المصنف، ويحتمل أن يكون هو: عبد الله بن عجلان أبو محمد البغدادي، روى الحروف عن أخيه أحمد بن عجلان عن أحمد بن علي الخزاز وعن أبي القاسم العباس بن الفضل بن شاذان، روى عنه الحسين بن محمد بن حبش (غاية ١٨١١)، فإن كان هو فإسناده إلى الحسن غير معلوم لدينا، وذكر ابن عساکر: عبد الله بن عجلان كان في صحابة عمر بن عبد العزيز وبعثه إلى البصرة لينظر في أشياء رفعت إليه" (تاريخ دمشق ٤/٣١)، فيحتمل أن يكون هو مراد المصنف، غير أن ابن عساکر لم يذكر له رواية عن الحسن، والقراءة المذكورة رواها الأهوازي في مفردته عن الحسن، والله أعلم.
^(٤) كليهما عن الكسائي، والليث هو ابن خالد أبو الحارث، وأبو خالد هو الزندولاني عن قتيبة، ولم أر من تابع المصنف عليه عنهما، والله أعلم.

الباقون منون، وهو الاختيار على التمييز.

﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾ (٢٦): بالتاء على النهي: ابنُ عامر، وأبو حيوة، والجَحْدَرِيُّ، والحسنُ، وقتادة، وزيدٌ وَحُمَيْدُ بنِ الوزيرِ عن يَعْقُوبَ، والجعْفِيُّ واللؤلؤيُّ عن أبي عمرو^(١).

الباقون بالياء والرفع وهو الاختيار لأن المغايبه هاهنا أولى.

﴿وَقُلْ الْحَقُّ﴾ (٢٩): بفتح اللام: أبو السَّمَّالِ وعنه الضم، وهكذا حيث وقع.

الباقون بكسر اللام، وهو الاختيار لالتقاء الساكنين^(٢).

﴿وَيَلْبِسُونَ﴾ (٣١): بكسر الباء: ابنُ أبي حماد عن أبي بكر، وأبانُ.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر، ولأنه من لبست الثوب ألبسه.

﴿مِنْهُمَا﴾ (٣٦)^(٣): أهلُ العالِيَةِ على التثنية، وعصمةٌ عن أبي عمرو.

الباقون: ﴿مِنْهَا﴾ على التوحيد، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ﴾.

^(١) في الأصل: عن أبي بكر، والصواب ما أثبتنا، وهو عند أبي الكرم في المصباح (٢/٨٠٣)، وعند أبي معشر في سوق العروس (١/٢٣٦) عنهما عن أبي عمرو كما أثبتناه، وما رواه المصنف عن حميد بن الوزير عن يعقوب لم أر أبا الفضل الخزاعي رواه عنه هكذا، ولم يسند المصنف طريق ابن الوزير عن يعقوب إلا من طريق الخزاعي، ورواه أبو معشر في سوق العروس من طريق الخزاعي أيضا كقراءة الجماعة، وأما زيد ابن أخي يعقوب فخص الخزاعي هذا الوجه عنه من طريق البخاري، وكذلك أبو معشر، لكن تابع المصنف عليه عن زيد أبو الكرم في المصباح، وابن سوار في المستنير (٢/٣٢١)، والله أعلم.

^(٢) يعني أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لأنَّ أبا السَّمَّالِ حرَّكها أيضا لنفس العلة، وفي البحر ٦/١٢٠: "وقرأ أبو السَّمَّالِ قعنب: "وقل الحق" بفتح اللام حيث وقع، قال أبو حاتم: وذلك رديء في العربية"، وفيه أيضا ٨/٣٦٠: "وقرأ الجمهور "قم الليل" بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين، وأبو السَّمَّالِ بضمها إتياعاً للحركة من القاف، وقُرئ بفتحها طلباً للخفة"، وقال أبو الفتح ابن جني في المحتسب ٢/٣٣٦: "علة جواز ذلك أن الغرض في هذه الحركة إنما التبليغ به هرباً من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حرَّكت أحدهما فقد وقع الغرض، ولعمري إن الكسر أكثر، فأما ألا يجوز غيره فلا، حكى قطرب عنهم: (قَمَ اللَّيْلِ)، (وَقُلْ الْحَقُّ)، (بِعِ الثَّوْبِ) فمن كسره فعلى أصل الباب، ومن ضم، أو كسر أيضا أتبع، ومن فتح فجنوحاً إلى خفة الفتح"، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ خَيْرًا مِنْهَا مَقْلَبًا ﴾، وأهل العالِيَةِ هم أهل الحجاز وأهل الشام، وهكذا هي في مصاحفهم، وكان الأولى تأخير هذه الترجمة إلى محلها مراعاة لترتيب الآيات في السورة، والله أعلم.

﴿تَسَعًا﴾ (٢٥): بفتح التاء هاهنا: اللؤلؤي عن أبي عمرو.

والباقون بكسرهما، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿أَنَا أَقْلُ﴾ (٣٩): برفع اللام: ابن أبي عبله.

الباقون بنصبها، وهو الاختيار مفعول ﴿تَرَنِي﴾ (٣٩) ^(١).

﴿وَلَمْ يَكُنْ﴾ (٤٣) ^(٢): بالياء: محبوبٌ وعبدُ الوارث، وأيوبُ، وابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير

عاصِمٍ وأحمد، وهو الاختيار لوجود الحائل.

الباقون بالتاء.

﴿الْحَقُّ﴾ (٤٤): نصبٌ: أبو حيوة، وابنُ أبي عبله.

وبالرفع: عليٌّ، ومحمدٌ، وزائدةٌ عن الأعمش، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ سلمةٍ وحجاجُ وابنُ

الرومي عن ابن كثيرٍ ^(٣)، ويعقوبُ وأبو حاتم كلهم عن ابن كثير، وأبو عمرو غير عبد

الوارث، وهو الاختيار نعت للولاية.

الباقون جر.

﴿لَكِنَّا﴾ (٣٨): بألف في الحالين: الحسن، وابنُ حسان ورؤيس وابنُ قُرَّة عن يعقوب،

وعبدُ الوارث وعصمةٌ عن أبي عمرو، وأبو جعفر طريق الفضل والقورسي ^(٤)، وشيبةٌ،

^(١) يعنى: مفعول ثان له، والله أعلم.

^(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةً﴾، والله أعلم.

^(٣) مراد المصنف قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾، وابن سلمة هو حماد، وحجاج هو ابن محمد،

وهو يروى القراءة عن حماد بن سلمة عن ابن كثير، والعطف من المصنف هاهنا لا وجه له، وأما ابن

الرومي فهو محمد بن عمر بن عبد الله، ولم يسند المصنف قراءة ابن كثير من طريقه، ولا يبعد أن يروى

بعض الحروف عن ابن كثير، والمشهور روايته قراءة أبي عمرو من طريق البيهقي وعباس واللؤلؤي عنه،

وكذلك القول في رواية يعقوب عن ابن كثير، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر، فخصه بطريق الفضل بن شاذان والقورسي عنه، ومفهومه أن ابن جهم

عنده بالحذف وصلًا، والصحيح عن أبي جعفر من روايتي ابن وردان وابن جهم إثبات الألف وصلًا

ووقفًا، وإنما تابع المصنف أبا الفضل الخزاعي على لفظه في المنتهى (٤٥٨/١) وغفل عن أن الخزاعي لم

يسند فيه رواية ابن جهم عن أبي جعفر، ولم يذكر ابن الجزري عن ابن جهم خلافًا فيه وهو الصحيح لما

ذكرناه، والله أعلم.

والمُسَيَّبِيُّ طريق ابنه وابن بحر^(١)، وكرَدَمٌ، وورش طريق البخاريّ، وابن عامر غير ابن عتبة، وابن مِقْسَمٍ، وابن فُلَيْحٍ، والبرجميّ، والعَبْسِيُّ طريق الأبراريّ. بالوجهين: ابن سَعْدَانَ عن المُسَيَّبِيِّ.

بحذفها في الحالين: حمصيّ، وابن عتبة، وقُتَيْبَةُ غير الثقفي^(٢)، ويونس عن أبي عمرو. والباقون بإثباتها في الوقف دون الوصل، وهو الاختيار موافقةً للمصحف^(٣). ﴿خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ﴾ (٢٢) وأختاها^(٤): نصبٌ: حامد بن يحيى عن ابن كثير. الباقرن رفع، وهو الاختيار على الحكاية.

﴿وَيَوْمَ تَسِيرُ﴾ (٤٧): بفتح التاء وإسكان الياء وكسر السين، ﴿الْجِبَالُ﴾: رفعٌ: ابن مُحَيِّصِنٍ، ومحبوب.

وقرأ مكّي غير ابن مُحَيِّصِنٍ، دمشقيّ، وأبو عمرو غير محبوب، وأبان، وسلامٌ، وأبو عمارة عن حفص بضم التاء وفتح السين والياء ورفع اللام من ﴿الْجِبَالُ﴾. محبوبٌ كابن مُحَيِّصِنٍ.

الباقرن بالنون وضمها وفتح السين وكسر الياء، ﴿الْجِبَالُ﴾: نصب، وهو الاختيار على العظمة.

﴿فَلَمْ تُغَادِرْ﴾ (٤٧) بالتاء: قَتَادَةٌ.

﴿يُغَادِرُ﴾: على ما لم يسم فاعله، ﴿أَحَدٌ﴾: رفع: عصمةٌ.

مثله على تسمية الفاعل: أبان^(٥).

(١) حماد بن بحر عن المسيبي عن نافع، والله أعلم.

(٢) هو بشر بن إبراهيم بن جهم الثقفي، وابن عتبة المذكور هو الوليد بن عتبة عن ابن عامر، والله أعلم. (٣) كذا علله المصنف بموافقة المصحف، ولا ريب أن الذين قرأوه بالإثبات في الحالين أكثر موافقة للمصحف، وكان الأولى أن يعلل المصنف اختياره بغير ذلك، كأن يقول: لأنها رواية الأكثرين، أو لأنها الأشهر، أو نحوه، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿ثلاثة رابعهم﴾، وقوله: ﴿سبعة ثامنهم﴾، وكان الأولى تقديم هذه الترجمة إلى محلها مراعاة لترتيب الآيات في السورة، وكذلك التي قبلها، والله أعلم.

(٥) يعنى: ﴿يُغَادِرُ﴾: بالياء مع كسر الدال، (أَحَدًا): بالنصب، وكذلك نص عليها عن أبان أبو طاهر ابن سوار في المستنير (١/٣٢٢)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٨٠٥)، وأبو العز في الكفاية الكبرى (١/٣٠٢)، والله أعلم.

الباقون بالنون، ﴿أَحَدًا﴾: نصب، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَحَسْرَتَاهُمْ﴾.
﴿وَوَضَعَ الْكِتَابَ﴾ (٤٩): بالفتح على تسمية الفاعل، وهو الاختيارُ كزيد بن عَلِيٍّ، عَلِيٌّ
أن الله تعالى وضعه.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿مَا أَشْهَدْنَاهُمْ﴾ (٥١): بنون وألف: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بالتاء من غير ألف.

والاختيارُ ما عليه أبو جعفر للعظمة.

﴿وَمَا كُنْتُ﴾ (٥١): بالفتح: الحسنُ، والجَحْدَرِيُّ، وشيبة، وأبو جعفر غير الهاشمي^(١).

الباقون برفع التاء، وهو الاختيار كناية عن الله.

﴿يَا وَيْلَتَى﴾ (٤٩)^(٢) بغير نون: ابن بشار طريق البخري وهو خلاف المصحف.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لما ذكرت.

﴿عُضْدًا﴾ (٥١): بضمين: هارونُ وخارجةُ والخفافُ وأبو زيد عن أبي عمرو في قول

أبي علي.

الباقون بفتح العين.

نعيمٌ وعباسٌ بإسكان الضاد^(٣).

والاختيار ما عليه نافع، لأنه أشهر.

﴿نُقُولٌ﴾ (٥٢): بالنون: الزِّيَاتُ، والأَعْمَشُ، وطلحةُ، وابنُ مِقْسَمٍ، والعَبْسِيُّ، والخزازُ.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿شُرَكَائِي﴾.

^(١) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر، وقال في النشر (٢/ ٣١١): "وَأَنْفَرَدَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُدَلِيُّ عَنِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ عَنْهُ بَصْمُ التَّاءِ"، لكن قال أبو معشر في سوق العروس (١/ ٢٣٧): "﴿وَمَا كُنْتُ﴾ بفتح التاء: أبو جعفر، وعن ابن جماز عنه ضم التاء"، فتابع المصنف عليه عن ابن جماز، لكن يحتمل أن يكون ذلك من غير طريق الهاشمي، والصحيح عن الهاشمي هو الفتح، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِ هَذَا الْكِتَابِ﴾، فقرأ: (يا ويلتي) مكان ﴿يا ويلتنا﴾، ووقع في الأصل: "ابن بشار عن البخري"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١/ ٤٦٠، (١/ ١٢٤)، وابن بشار يروى القراءة عن ابن شاهی عن حفص، وسبق مرارًا، والله أعلم.

^(٣) يعنى مع فتح العين، ونعيمٌ هو ابن ميسرة، وعباسٌ هو بن الفضل كلاهما عن أبي عمرو، والله أعلم.

﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ (٥٩): بفتح الميم وكسر اللام، وفي النمل ﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ (٤٩): حفص، وهارون عن أبي بكر.

وبفتحتين فيهما: عاصمٌ غير هارون وحفصٍ والأعشى والبرجمي.

وبضم الميم هاهنا وفتحها في النمل: الأعشى والبرجمي.

الباقون بضم الميم فيهما، وهو الاختيار على المصدر.

﴿رُشْدًا﴾ (٦٦): مضى.

﴿لِيَعْرِقُ﴾ (٧١): بالياء وفتحها وفتح الراء، ﴿أَهْلَهَا﴾: رفع: الزعفراني، والحسن رواية

ابن راشد، وكوفي غير عاصم.

الباقون بالتاء وضمها وكسر الراء، ﴿أَهْلَهَا﴾: نصب، غير أن ابن مقسم والحسن رواية

ابن أرقم بفتح الغين مع التشديد.

والاختيار ما عليه نافع على أن العتاب على فعل الخضر.

﴿زَكِيَّةً﴾ (٧٤): مشدد: سلام، وسهل، وروح وابن حسان وابن الصقر عن يعقوب،

وسماوي غير أبي بشر وابن سعدان وقاسم، وهو الاختيار، لأن الزكية من لم يعمل ذنبًا والغلام بعد من لم يبلغ ولم يجر عليه القلم، فتبرئته من الذنب أولى^(١).

﴿نُكْرًا﴾: بضمتين: الزعفراني، وابن مقسم، وأبو بكر والمفضل وأبان، وسلام،

ويعقوب، وسهل، وابن ذكوان، ومدني غير إسماعيل وابن أبي أويس، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.

قال أبو علي: ابن عتبة هاهنا بالضم فقط^(٢).

﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ في القمر: بإسكان الكاف: الأصمعي عن نافع، وعبد الوارث غير

القصي، ومكي غير الشافعي وابن مقسم.

^(١) والباقون بألف بعد الزاي، والياء خفيفة، والله أعلم.

^(٢) ورواه كذلك عن ابن عتبة أبو طاهر ابن سوار في المستنير (١/٣٢٣)، وقال الداني في جامع البيان

(٣/١٣١٥): الموضع الأول هاهنا فقط بالضم، وأما الثاني هاهنا وفي الطلاق فبالفتح، ووافقه سبط

الخياط من طريق الكارزيني، وكذلك رواه أبو الكرم في المصباح (١/٨٠٨) من طريق القاضي أبي

العلاء والكارزيني، والله أعلم.

الباقون مثقل^(١)، وهو الاختيار لما ذكرت.

﴿تَصَحَّبْنِي﴾ (٧٦): بغير ألف وفتح التاء: أبو حيوة، وابن أبي عبلة، والمنهال، وابن حسان، وروح وزيد طريق البخاري^(٢) عن يعقوب، وسهيل عن أبي عمرو.

الباقون بضم التاء وبألف، وهو الاختيار لوجود المصاحبة بين اثنين.

﴿يُضَيِّقُهُمَا﴾ (٧٧): بكسر الضاد وإسكان الياء، خفيف: الزعفراني، وابن محيصن،

والمفضل وأبان^(٣).

الباقون بفتح الضاد وكسر الياء مشدد وهو الاختيار؛ لأنه أبلغ.

﴿لَتَخِذَتْ﴾ (٧٧): بكسر الخاء: مكِّي غير ابن مِقْسَمٍ، وبصري غير أيوب.

الباقون مشدد، وهو الاختيار، لأنه أبلغ.

﴿فِرَاقٌ﴾ (٧٨): منون، ﴿وَيَيْنَكَ﴾: نصب: ابن أبي عبلة.

الباقون على الإضافة، وهو الاختيار ليجمع الماضي والمستقبل.

﴿يُبَدِّلُهُمَا﴾ (٨١): مشدد، وفي القلم والتحرير^(٤): مدني، وأبو عمرو، وأبو عبيد في قول

الخزاعي، وابن مِقْسَمٍ، وأيوب، وهو الاختيار، لأنه أكد.

(١) يعنى بضم الكاف، وما رواه المصنف عن الشافعي عن ابن كثير لم أر من تابعه عليه، وخالفه فيه ابن سوار وأبو الكرم الشهرزوري وأبو معشر فرره عنه بالإسكان كرواية الجماعة عن ابن كثير، والله أعلم.

(٢) يعنى عن روح، وأما زيد فمتفق على هذه القراءة عنه من جميع طرقه، كذا رواه سائر الرواة عنه، ولفظ المصنف موهم، لكن يوضحه لفظ الخزاعي في المنتهى ١/ ٤٦٢، (٢/ ١٢٤) حيث قال: زيد والبخاري لروح، لكن يشكل عليه أن ابن مهران روى هذا الوجه عن روح من جميع طرقه، وتابعه عليه العراقي، وهو من انفرادات ابن مهران عن روح، وقال في النشر (٢/ ٣١٣): "وَاتَّفَقُوا عَلَيَّ ﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾ إِلَّا مَا أَنْفَرَدَ بِهِ هِبَةُ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْمُعَدَّلِ عَنْ رُوحٍ مِنْ فَتْحِ التَّاءِ، وَإِسْكَانِ الصَّادِ وَفَتْحِ الْحَاءِ، وَهِيَ رِوَايَةُ زَيْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ" ويُتَعَقَّبُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ أَسْنَدَ طَرِيقَ هِبَةَ اللَّهِ الْمَذْكُورِ مِنْ كِتَابِي الْغَايَةِ لِابْنِ مَهْرَانَ وَالْمَصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ، وَنَصَّ صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ (٢/ ٨٠٨) عَنْ رُوحٍ كَالْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا أَنْفَرَدَ بِهِ ابْنُ مَهْرَانَ، وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ هَاهُنَا: "وَسَهِيلٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو"، لَا يَظْهَرُ لِي مَرَادُهُ، وَلَمْ يَسْنَدِ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ سَهِيلِ الْمَذْكُورِ، وَلَا رَأَيْتُ مِنْ تَابِعِ الْمَصْنُفِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) كذا نص عليه المصنف عن أبان بن يزيد عن عاصم، فانفرد به عنه، وسائر الرواة عنه بفتح الضاد والتشديد كالجماعة، وأما من رواية المفضل عنه فهو صحيح، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿أَنْ يَبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ في القلم، وقوله: ﴿أَنْ يَبْدِلَهُ أَوْجَابًا﴾ في التحريم، والله أعلم.

الباقون خفيف.
وأما في النور^(١): خفيفٌ: سعيدٌ عن المفضل، وأبو بكر، ومكيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريٌّ غير أيوبَ وأبي عَمْرٍو.
وأما ﴿مَيْدَلُ اللَّهِ﴾ في الفرقان: خفيفٌ: الجعفيُّ وهارونُ عن أبي بكر، وأبان، وجبلَةُ عن المفضل.

الباقون مشدد، وهو الاختيار لما ذكرت.
﴿خُبْرًا﴾ (٩١): بضم الخاء والباء: العباسُ عن أبي عَمْرٍو، وفي قول أبي علي.
الباقون بإسكان الباء، وهو الاختيار؛ لأنه أوجز.
﴿مَطْلَعُ الشَّمْسِ﴾ (٩٠): بفتح اللام: الحسنُ، وابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ.
أما ﴿مَطْلَعُ الفَجْرِ﴾: بكسر اللام: عليٌّ، ومحمدٌ، وابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ.
وابن مِقْسَمٍ بفتح اللام فيهما.
الباقون بكسر اللام في الأول وفتحها في الثاني، وهو الاختيار ليجمع بين المصدر والموضع.

﴿السَّدَيْنِ﴾ (٩٣)، و﴿سَدًّا﴾: بالفتح فيهما حيث وقع: الزَّعْفَرَانِيُّ، وحفصٌ، وهارونُ ومحبوبٌ عن أبي عَمْرٍو.
وافق مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو عَمْرٍو هاهنا.
وافق كوفيٌّ غير قاسمٍ وعاصمٍ إلا حفصا في النكرة^(٢).
الباقون بالرفع، وهو الاختيار؛ لموافقة أهل المدينة.
واختلَفَ عن الحسنِ، وقتادة، والجحدريِّ فرُوي عنهم الرفع والنصب جميعاً^(٣).
﴿يَفْقَهُونَ﴾ (٩٣): بضم الياء وكسر القاف: كوفيٌّ غير قاسمٍ وعاصمٍ ومحمدِ بنِ سَعْدَانَ.
الباقون بفتحيتين وهو الاختيار لقوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾.

(١) يعني قوله تعالى: ﴿ولبيدلتهم من بعد خوفهم أمناً﴾، والله أعلم.

(٢) وهو في الموضع الأخير هاهنا، وفي الموضوعين من سوة يس، والله أعلم.

(٣) يعني الضم والفتح، وهو من التوسع في اللفظ، ولا مشاحة في الاصطلاح، والله أعلم.

﴿خَرَجَا﴾ (٩٤)، وفي المؤمنين: بألف: الحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير عاصِمٍ وقاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ.
وافق قاسمٌ في المؤمنين.
ابنُ عامرٍ في الكلِّ بغير ألف.

الباقون بالتوحيد إلا في ﴿خَرَجَ رَبُّكَ﴾ فإنه بالألف، وهو الاختيار ليفرق بين مال جعله الآدمي وبين ما وضعه الله.

مجاهدٌ: ﴿خَرَجَا﴾ الأول في "قد أفلح" بالألف.

﴿مَكَّنِي﴾ (٩٥): بنونين، وهكذا ﴿لِيَأْتِيَنِي﴾ في سورة النمل: الزَّعْفَرَانِيُّ، ومكيٌّ.

الباقون بنون مشددة، وهو الاختيار؛ لموافقة أكثر المصاحف.

﴿الصَّدْفَيْنِ﴾: بفتحيتين: ابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، ومدنيٌّ، وأبو بشرٍ، وأيوبٌ، وعبيدٌ عن ابنِ كَثِيرٍ، والجعفيُّ عن أبي عمرو، وكوفيٌّ غير أبي بكرٍ والمفضلِ وعصمة، وهو الاختيار للخبر: [إذا مر بصدف أو هدف] ^(١).

أبو بكرٍ والمفضلُ وعصمة ^(٢)، واللؤلؤيُّ ويونسٌ عن أبي عمرو بضم الصاد وإسكان الدال.

الباقون بضميتين.

﴿سَاوَى﴾ (٩٦): بغير ألف مشددة: قَتَادَةُ.

الباقون بألف خفيف، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ (٩٧): بتشديد الطاء: التيميُّ، وابنُ شَبَّوْذَ عن الشمونيِّ، والزِّيَّاتُ غير الضبي والأبزازي وأبي الحسن عنه، والصفارُ عن حفص طريق ابنِ أيوب ^(٣).
الباقون خفيفٌ، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر.

^(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٦/٩، والبيهقي في "الشعب" (١٣٦١) من طريق يحيى بن أبي كثير أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يقول: "إذا مر أحدكم بهدف مائل أو صدف فليسرع، وليسأل الله المعافاة"، والله أعلم.

^(٢) ثلاثتهم عن عاصم، ولفظ المصنف موهمٌ، لأن عصمة يروى عن عاصم وأبي عمرو كليهما، وقد بينه أبو الكرم في المصباح (٨١١/٢) ونص عليه عن عاصم، والله أعلم.

^(٣) يعني ابن شنبوذ، والله أعلم.

﴿أَفْحَسِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١٠٢): بِإِسْكَانِ السَّيْنِ وَرَفْعِ الْبَاءِ: مُجَاهِدٌ، وَابْنُ مُخَيِّصِنٍ، وَالْوَاقِدِيُّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبُو حَيَوَةَ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَالْأَعَشَى، وَالْمَنْهَالُ عَنْ يَعْقُوبَ، وَمَسْعُودُ بْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وَالشَّافِعِيُّ^(١)، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَفْكَفَاهُمْ. الْبَاقُونَ عَلَى الْفِعْلِ.

﴿فَلَا يَتُومُّ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (١٠٥): بِالْيَاءِ وَضَمِّ الْقَافِ: مُجَاهِدٌ رَوَايَةً عَنْ أَبِي نَجِيحٍ، وَابْنُ مُخَيِّصِنٍ طَرِيقَ الرَّعْفَرَانِيِّ، وَزَيْدٌ طَرِيقَ الْبَخَارِيِّ عَنْ يَعْقُوبَ. وَرَوَى عُمَرَ بْنَ قَيْسٍ^(٢) عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿يُقِيمُ﴾ بِالْيَاءِ وَكَسْرِ الْقَافِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِقَوْلِهِ: ﴿بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾. الْبَاقُونَ بِالنُّونِ وَكَسْرِ الْقَافِ.

﴿مَدَدًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ (١٠٩): بِغَيْرِ أَلْفٍ: الْحَسَنُ، وَالْأَعْمَشُ، وَالْمَنْقَرِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِقَوْلِهِ: ﴿بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾. الْبَاقُونَ بِأَلْفٍ وَكَسْرِ الْمِيمِ.

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾: بِأَلْفٍ وَكَسْرِ الْمِيمِ: ابْنُ مِقْسَمٍ، وَابْنُ مُخَيِّصِنٍ، وَحُمَيْدٌ، وَهَارُونُ وَمَحْبُوبٌ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَأَبُو عَمَّارَةَ عَنْ حَفْصٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ فِي رَوَايَةِ الْأَصْفَهَانِيِّ.

الْبَاقُونَ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَفَتْحِ الْمِيمِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾. ﴿يَنْفَدُ﴾ بِالْيَاءِ: ابْنُ مِقْسَمٍ، وَابْنُ مُخَيِّصِنٍ رَوَايَةً عَنْ أَبِي يَزِيدَ، وَحَمِصِيُّ، وَكُوفِيُّ غَيْرِ عَاصِمٍ وَقَاسِمٍ وَالرَّسْتَمِيِّ^(٣) وَابْنُ نُوحٍ عَنْ قُتَيْبَةَ. الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِعَدَمِ الْحَائِلِ.

﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾: بِالتَّاءِ وَإِسْكَانِ الْكَافِ: الْجَعْفِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو. الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّهِ﴾.

^(١) يعنى فى روايته عن ابن كثير، ولم أر من تابعه عليه عنه، ورواه أبو معشر فى سوق العروس (٢٣٩ / ٢) عن ابن كثير من رواية إسماعيل بن مسلم عنه، والله أعلم.

^(٢) عمر بن قيس المكي أبو جعفر المعروف بسندل، أخو حميد بن قيس، وروايته عن مجاهد ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٣) عن نصير عن الكسائى، والله أعلم.

سورة مريم

﴿عَبْدُهُ زَكْرِيَّا﴾ (٢): مرفوعان، و﴿خَفَّتِ الْمَوَالِي﴾ (٥): بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء، ﴿الْمَوَالِي﴾ بإسكان الياء: الوليد بن مسلم.

وافقه ابن مِقْسَمٍ، وسلام في ﴿خَفَّتِ الْمَوَالِي﴾، وهو الاختيار، يعني: الموالى ذهب. الباقون بالنصب ﴿عَبْدُهُ زَكْرِيَّا﴾، وبكسر الخاء من ﴿خَفَّتُ﴾، وتخفيف الفاء ونصب ياء ﴿الْمَوَالِي﴾.

﴿يَرْتَبِي وَيَرْثُ﴾ (٦): مجزومان: عليٌّ، ومحمدٌ، وابنُ مُحَيِّصِنَ، وَقَتَادَةُ، وَطَلْحَةُ، وَأَبُو عَمْرٍو غير الجعفي وعبيد والجهمي وعصمة وعبد الوهاب.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار في تقدير النعت للولي.

﴿عَتِيًّا﴾ (٨، ٦٩)، و﴿جِيًّا﴾ (٦٨)، و﴿صَلِيًّا﴾ (٧٠)، و﴿بِكِيًّا﴾ (٥٨): بكسر أوائلهن، ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾ (٩): بالألف^(١): طَلْحَةُ، وَالْأَعْمَشُ، وَالزِّيَّاتُ، وَالْعَبْسِيُّ، وعليٌّ.

وافق حفص إلا في ﴿بِكِيًّا﴾، و﴿خَلَقْنَاكَ﴾.

وافق ابن مِقْسَمٍ في ﴿خَلَقْنَاكَ﴾.

والاختيار ما عليه ابن مِقْسَمٍ؛ لأن التفخيم في ضم العين أقوى والعظمة في ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ أولى.

الباقون بضم أوائلها، وبالتاء في ﴿خَلَقْتِكَ﴾.

﴿أَلَّا تَكَلَّمُ النَّاسَ﴾ (١٠): برفع الميم: ابن أبي عبله.

الباقون بنصبها، وهو الاختيار نُصِبَ بِأَنَّ لَا.

﴿نَسِيًّا﴾ (٢٣): بفتح النون: الزِّيَّاتُ، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَحَفْصٌ، وَأَبُو حَنِيْفَةَ، وَالزَّرْعَرَانِيُّ، -قال أبو علي: إلا الخزاز-.

الباقون بكسر النون، وهو الاختيار، لأنه أشهر وهو اسم أيضًا.

﴿مَنْسِيًّا﴾ (٢٣): بكسر الميم: القورسي وخليد والسمسار عن أبي جعفر.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

(١) يعني بالألف والنون، والله أعلم.

﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ (٢٤): بكسر الميم^(١): سهْلٌ، وَرَوْحٌ، والوليدُ، وَقَتَادَةُ، وابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، ومدنيُّ غير أبي قره عن نافع، وكوفيُّ غير أبي بكر والمفضلِ وأبانَ. الباقر بفتحها، وهو الاختيار، يعني: الذي تَحْتِهَا.

﴿ تُسَاقِطُ ﴾ (٢٥): بالتاء وضمها وكسر القاف خفيفة: حفصُ غير الخزاز. وفتح التاء والسين والقاف خفيف: الأعمشُ، وطَلْحَةُ، وقاسم، وأحمد، والزِّيَّات، والعَبْسِيُّ، والخزاز، وأبانُ.

وبالياء وفتحها وتشديد السين: ابنُ مِقْسَمٍ، وعبد الوارث، والحسنُ رواية ابنِ راشد، وَقَتَادَةُ، وحمصِيُّ، وَيَعْقُوبُ، والرستميُّ وابنُ أبي نصر، وسهْلٌ، وحمادُ^(٢)، وابنُ نوح عن قُتَيْبَةَ، والشعريُّ في قول الرَّاظِيِّ، وهو الاختيار، يعني: تساقط الجذع. وابن أبي عبله كذلك إلا أنه بغير ألف: ﴿ تُسَقِطُ ﴾^(٣).

الباقر بالتاء وفتحها مشدد.

﴿ وَبِرًّا ﴾ (٣٢): بكسر الباء^(٤): العُمريُّ والقورسي والسمسار عن أبي جعفر. الباقر بفتح الباء، وهو الاختيار، يعني: وجعلني برًّا.

(١) وكذلك التاء مكسورة أيضًا، وهي مفتوحة في قراءة الباقرين، والله أعلم.

(٢) يعني عن أبي بكر، وسهْلُ المذكور هو أبو حاتم السجستاني، والمصنف لم يلحظ الترتيب في ذكرهما بين الرواة عن نصيرٍ وقتيبة كلاهما عن الكسائي، والله أعلم.

(٣) كذا وقع في النص بالتاء، وهو الصواب، رواه ابن ظفر في المنهاج (١/١٤٠) عن ابن أبي عبله، وإن كان قول المصنف: "ابن أبي عبله كذلك" يوهم أنه بالياء لعطفه على ما قبله، لكن وقع هاهنا تحت القاف كسرة، ومفهومه أن التاء مضمومة، وقال ابن ظفر: "ابن أبي عبله: بفتح التاء ورفع الطاء"، والله أعلم.

(٤) كذا ذكره المصنف في هذا الموضع، وظاهره اختصاص الموضع الثاني من السورة بالكسر، وكذلك نص عليه عن العمري أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٤٧١، (٢/١٢٦)، وأبو العلاء في غايته (٢/٥٦٤)، فقالا: ﴿وبرا بوالدتي﴾ فقيده بالموضع الثاني، وقال أبو الكرم في المصباح (٢/٨١٨) عنه: ﴿وبرا بوالدتي﴾ بكسر الباء في الموضعين، فقيده باللفظ ثم أطلقه، ويحتمل أن يكون الذي في المصباح سبق قلم، أو خطأ من النساخ، ولفظ الخزاعي في المنتهى: "وفي حفظى عن عمري ﴿وبرا بوالدتي﴾ بكسر الباء، ولم أجد في تعليقي"، ووقع تصحيف في المطبوع من المنتهى في هذا الموضع، فذكرته هاهنا على الصحيح لئلا يغتر به، والله أعلم.

﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ (٣٤): نصبٌ: دمشقيٌّ، وعاصِمٌ، ويعقوبٌ، والرَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار على أنه نعت لمصدر محذوف.

والباقون بالرفع.

﴿قَالَ الْحَقُّ﴾ بالألف ورفع القاف: طَلْحَةُ، والأَعْمَشُ رواية زائدة، والتغليبي عن ابن ذكوان^(١).

﴿يُتْلَى﴾ (٧٣): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وإبراهيم المسجدي عن قُتَيْبَةَ، والنحاس عن ورش^(٢)، وهو الاختيار لوجود الحائل. الباقون بالتاء.

﴿أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ (٥٩): على الجمع^(٣): ابنُ مِقْسَمٍ، والحسن.

الباقون على التوحيد، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف، ولأنه اسم جنس.

﴿جَنَّاتٌ عَدْنٍ﴾ (٦١): بالرفع: ابنُ أَبِي عُبَيْلَةَ، وأبو حيوَةَ، والحسنُ، والمنابريُّ عن نافع، والقورسي عن أبي جعفر والمسجدي عن قُتَيْبَةَ وابنِ حَبِيبٍ وابنِ يونس عن الكسائي، والشافعي عن ابنِ كَثِيرٍ، واللؤلؤي عن أَبِي عَمْرٍو، وهو الاختيار على إضمار المبتدأ.

^(١) كذا رواه المصنف عن المذكورين، فأما الأعمش من رواية زائدة عنه، فخالفه أبو علي المالكي في الروضة (٧٧٤/٢)، وأبو معشر في سوق العروس (٢/٢٤٠)، والفارسي في جامعه (١/٧١) فرووه عنه كقراءة عاصم، وأما طلحة فرواه أبو معشر عنه بالرفع كقراءة نافع، وأما التغليبي عن ابن ذكوان فالصحيح عنه كباقي الرواة عن ابن عامر، كذا رواه ابن مجاهد في السبعة (١/٤٠٩)، وأبو عمرو الداني في جامع البيان (٣/١٣٤٢)، وغيرهما، ولم أر من تابع المصنف عليه عنه، وانظر التعليق على الترجمة التالية عند قول المصنف: ﴿يتلى﴾، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف بإطلاقه عن جميع الرواة عن النحاس ورش، والصواب تخصيصه بطريق ابن شنبوذ عن النحاس كما في المنتهى للخزاعي ١/٤٧١، (٢/١٢٦)، وفي جامع البيان (٣/١٣٤٢)، وقال الداني: "وكلهم قرأ ﴿إذا تتلى عليهم﴾ بالتاء إلا ما رواه التغليبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر وابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش أنهما قرءا بالياء وهو غلط"، ولم يذكره في النشر وأحسبه اعتمد فيه على قول الداني، وأحسب قول المصنف في الترجمة السابقة: والتغليبي عن ابن ذكوان انقلب على الناسخ فكتبه هناك، وصوابه هاهنا، والله أعلم.

^(٣) يعني: يقرءونها: (أضاعوا الصلوات)، وابنُ مِقْسَمٍ على مذهبه في القراءة بالجمع في هذا اللفظ حيث ورد، ورواه عن الحسن بالجمع في هذا الموضع أبو علي الأهوازي في مفردته، والله أعلم.

الباقون بكسر التاء.

﴿جَنَّةٌ عَدْنٌ﴾: على التوحيد بالرفع: إسحاق الأزرق عن حمزة.

﴿نُورٌ مِنْ عِبَادِنَا﴾ (٦٣): بفتح الواو وتشديد الراء: ابن أبي عبلة، وأبو حيوة، والحسن، وقتادة، ومحبوب عن أبي عمرو، وابن مقسم، وزويس، والخزاز في قول أبي الحسين وهو سهو، إذ الجماعة بخلافه، وهو الاختيار على المبالغة.

الباقون خفيف.

﴿أَيُّهُمْ﴾ (٦٩): بنصب الياء: بشر عن طلحة، وزائدة عن الأعمش.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

﴿مُقَامًا﴾ (٧٣): بضم الميم: مكّي، والجعفي وأبو حاتم عن أبي عمرو.

وأما في الأحزاب: فحفص غير ابن القاسم.

وأما في الدخان: فمدني، ودمشقي.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾.

﴿وُلْدًا﴾: بضم الواو هاهنا والزخرف وسورة نوح: علي، والزيات، والعبسي،

والأعمش، وطلحة.

وافق بصري غير أيوب وخارجة^(١)، ومكّي غير ابن مقسم في نوح.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار لإجماعهم ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾.

خارجة عن نافع وعن أبي عمرو بكسر الواو في نوح.

﴿يُحْشِرُ الْمُتَّقِينَ﴾ (٨٥)^(٢)، ﴿وَيَسْأَقُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (٨٦): على ما لم يسم فاعله: الحسن،

والجحدري.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾، والله أعلم.

(٢) يعني أبا عمارة حمزة بن القاسم، ولم أر من تابع المصنف عليه، والصحيح عن حفص الضم في هذا الحرف من جميع طرقه، والله أعلم.

(٣) يعني: مع إسكان اللام، والله أعلم.

(٤) يعني: في روايته عن أبي عمرو، وأيوب هو ابن المتوكل صاحب الاختيار، والله أعلم.

(٥) وقع في الأصل: "يحشر المجرمون"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

﴿يَكَادُ﴾ (٩٠): بالياء، وفي عسق: أبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ، ونافعٌ، وعليٌّ، وأيوبُ، ومحمدٌ، والأعمشُ.

وافق الخرازُ في عسق.

﴿يَنْفَطِرْنَ﴾: بالياء والنون فيهما: بصريٌّ غيرُ أيوب، وقاسمٌ، والمفضلُ، والخرازُ وأبو عمارة عن حفص، وأبو بكر غير ابن جبير.

وافق دمشقيٌّ، وحمزة غير ابن سَعْدَانَ، وطَلْحَةُ هاهنا.

الباقون بالتاء مشدد.

والاختيار ما عليه أبو عمرو؛ إذ لا حائل بين الفعل والتأنيث.

﴿ءَاتِ﴾ (٩٣): منون، ﴿الرَّحْمَنَ﴾: نصب: أبو حيوة.

الباقون مضاف، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾.

﴿هَلْ تَحْسُ﴾ (٩٨): بفتح التاء وضم الحاء: حمصي.

الباقون بضمها وكسر الحاء وهو الاختيار لقوله: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمْ﴾.



سورة طه

﴿طه﴾ (١): بفتح الطاء وسكون الهاء: أبو حنيفة، والحسنُ، وورشٌ في اختياره وهو الاختيار لقوله: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾، فيكون أمرًا بوطء الأرض.

أبو جعفر، والزَّعْفَرَانِيُّ: مُقَطَّعٌ^(١).

الباقون على أصولهم.

﴿تَنْزِيلٌ مِّمَّنْ﴾ (٤): رفعٌ: ابنُ أبي عبلة.

الباقون نصب، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿لِأَهْلِهِ أَمَكُوا﴾ (١٠)، وفي القصص: برفع الهاء: الأعمشُ، والزِّيَّاتُ، وابنُ سَعْدَانَ عن

المسيبي.

الباقون بكسر الهاء، وهو الاختيار لإعمال حرف الجر.

^(١) يعني بالسكت على الحروف، والله أعلم.

﴿طَوَى﴾ (١٢): بكسر الطاء منون: أبو حيوة، وخلف عن أبي عمرو ويونس^(١).
وبضم الطاء منون: كوفي، دمشقي، ومعاًذ عن أبي عمرو.
الباقون، وأبان بضم الطاء وترك التنوين، وهو الاختيار؛ لأنها اسم أرض أو وادي.
وهكذا في النازعات.

﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى﴾ (٣٩): بجزم اللام والعين: شيبه، والفضل عن أبي جعفر^(٢).
الباقون بكسر اللام وفتح العين وهو الاختيار على أنها لام كي.
﴿أَنْ يُفْرَطَ﴾ (٤٥): على ما لم يسم فاعله: ابن مُحَيِّصِن، والزَّعْفَرَانِي عنه بكسر الراء وضم
الياء.

الباقون بفتح الياء وضم الراء، وهو الاختيار لأن الثلاثي أصل في اللازم بخلاف
الرباعي^(٣).

﴿خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (٥٠): على الفعل: سلام، والحسن، والرستمي عن نصير، وابن نوح
عن قتيبة.

الباقون بتسكين اللام وهو الاختيار، لأنه هو المعطي للخلق.

(١) كذا رواه المصنف عن أبي عمرو من رواية يونس بن حبيب وخلف بن هشام عنه، ولم يسند قراءة أبي عمرو من طريق خلف، ورواه أبو الكرم في المصباح (٢/٧٢٨)، وأبو معشر في سوق العروس (٢٤٢/١) عن أبي عمرو من رواية يونس وأبي زيد سعيد بن أوس عنه، وقد قرأ خلف عن أبي زيد، لكن المشهور قرأه عليه روايته عن المفضل عن عاصم، لكن لا يبعد أن يكون قد روى عنه عن أبي عمرو كذلك، وإن لم يشتهر ذلك عنه، والله أعلم.

(٢) كذا خصه المصنف بطريق الفضل عن أبي جعفر، وتعقبه ابن الجزري في النشر (٢/٣٢٠) فقال: "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَجَزَمَ الْعَيْنَ فَيَجِبُ لَهُ إِدْغَامُهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِ اللَّامِ وَالنَّصَبِ، وَقَدْ انْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ بِذَلِكَ لِأَبِي جَعْفَرٍ فِي غَيْرِ طَرِيقِ الْفُضْلِ، نَعَمْ هُوَ كَذَلِكَ لِلْعُمَرِيِّ"، قلت: وأحسب المصنف قد استعار فيه لفظ أبي الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٤٧٦) كعادته، وغفل عن أن الخزاعي لم يسند رواية ابن جهمز في المنتهى كما تقدم ذكره، والله أعلم.

(٣) يعني الفعل الثلاثي أصل في اللازم من الأفعال، وهو من فرط يفرط، وقال ابن جنى في المحتسب (٢/٥٢): "ومن ذلك قراءة ابن محيص: "أَنْ يُفْرَطَ" بفتح الراء": قال: "هذا منقول من قراءة من قرأ: "أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا"، أي: يسبق ويسرع، فكأنه أن يفرطه مُفْرَطًا، أي: يحمله حامل على السرعة علينا وترك التأني بنا، فكأنه قال: أن يُحْمَلْ على العجلة في بابنا"، والله أعلم.

﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ (٥٢): بضم الياء، وقد مرَّ في الأنعام.
 ﴿مَهْدًا﴾ (٥٣)، وفي الزخرف: كوفيٌّ غير قاسمٍ، قال ابن مهران: وَرَوْحٌ وهو غلط، لأنه خلاف الجماعة^(١).

الباقون بألف، وهو الاختيار؛ لاتفاقهم في سورة النبأ^(٢).

﴿لَا نُخْلِفهُ﴾ (٥٨): بإسكان الفاء: أبو جعفر، وشيبة.

الباقون برفعها، وهو الاختيار صفة للموعد.

﴿سُوَى﴾ (٥٨): بضم السين: يَعْقُوبُ، وسَهْلٌ، والحسنُ، وَقَتَادَةُ، وابنُ عامرٍ، وعَاصِمٌ، والأعمشُ، وطلحةُ، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ لاتفاق أواخر الآي.

الباقون بكسر السين^(٣).

﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ (٥٩): بنصب الميم: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلَةَ، والحسنُ، وَقَتَادَةُ، والجَحْدَرِيُّ، وهبيرةُ، والزعفراني.

الباقون برفع الميم، وهو الاختيار، لأنه خبر المبتدأ.

﴿وَأَنْ تَحْشُرَ النَّاسَ﴾ (٥٩): على تسمية الفاعل: الجَحْدَرِيُّ.

الباقون على ما لم يسم فاعله وهو الاختيار كيلا ينسب الحشر إلى فرعون.

﴿فِيْسِحْتِكُمْ﴾ (٦١): بضم الياء وكسر الحاء: الزَّعْفَرَانِيُّ، ورُوَيْسٌ والوليدُ^(٤)، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وأبي بكرٍ والمفضل وأبان.

الباقون بفتح الياء والحاء، وهو الاختيار من الثلاثي سحت.

^(١) كذا قاله المصنف، ووافق ابن الجزري عليه فقال في النشر (٢/ ٣٢٠): "وَاخْتَلَفُوا فِي: «الْأَرْضُ مَهَادًا» هُنَا، وَفِي الزُّخْرَفِ فَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَإِسْكَانِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ بِذَلِكَ عَنْ رَوْحٍ وَغَلِطَ فِيهِ"، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مَهَادًا﴾، والله أعلم.

^(٣) روى الأهوازي في مفردته عن الحسن: ﴿سُوَى﴾ بضم السين بلا تنوين في الحالين، وكذلك حكاه عنه ابن جنى في المحتسب (٢/ ٥٢)، وروى ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبلَةَ (١/ ١٤٢): (سَوَاءً): بفتح السين ممدود منون منصوب، والله أعلم.

^(٤) يعنى الوليد بن حسان عن يعقوب، والله أعلم.

﴿إِنْ هَذَا﴾ (٦٣): ﴿إِنْ﴾ خفيف، ﴿هَذَا﴾: بالألف: أبو حيوة، وَحَمِيدُ بْنُ الْوَزِيرِ عَنْ يَعْقُوبَ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَمَكِّيٌّ غَيْرُ ابْنِ مِقْسَمٍ، وَابْنُ جَبْرِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَجَبَلَةُ عَنْ الْمُفْضَلِ، وَحَفْصُ إِلَّا الْبَخْتَرِيُّ، وَابْنُ صَبِيحٍ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ، يَعْنِي: مَا هَذَا. الْبَاقُونَ: ﴿إِنْ﴾: مشدد.

أَبُو عَمْرٍو غَيْرُ يُونُسَ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلَّافِ ﴿هَذَا﴾ بِيَاءٍ ^(١).
﴿عُصِيهِمْ﴾ (٦٦): بضم العين: هَارُونَ عَنْ الْحَسَنِ.

﴿تُخِيلُ﴾ (٦٦): بِالتَّاءِ عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ: أَبُو حَيْوَةَ، وَقَتَادَةُ، وَالْحَسَنُ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَرَوْحٌ، وَالْأَخْفَشُ ^(٢)، وَالْوَلِيدَانُ، وَابْنُ يَزِيدَ.

^(١) يعنى: والباقون بألف، وسبق أن ذكر المصنف من شدد نونه في سورة النساء، والله أعلم.

^(٢) كذا خصه المصنف بطريق الأخفش ومحمد بن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان، ومفهومه أن الصوري عنه بالتذكير، وكذلك رواه عن الصوري بالتذكير صاحبُ المبهج (٢/٣٩٩)، وأبو معشر في التلخيص (١/٣٢٨)، وابن سوارٍ في المستنير (١/٣٣٣)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٨٣٩)، وأبو علي المالكي في روضته (٢/٧٣٨)، والفارسي في جامعه (٢/٦٢) وأبو العز في الكفاية الكبرى (١/٣١١) وفي الإرشاد له أيضا، وغيرهم، وقال ابن الجزري في النشر (٢/٣٢١): "وَاحْتَلَفُوا فِي: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ﴾، فَرَوَى ابْنُ ذَكْوَانَ وَرَوْحٌ بِالتَّاءِ عَلَى التَّائِيثِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ عَلَى التَّذْكِيرِ، وَأَهْمَلُ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَصَاحِبَةُ ابْنِ أَبِي هَاشِمٍ ذَكَرَ هَذَا الْحَرْفَ فِي كُتُبِهِمَا، فَتَوَهَّمَ بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ فِيهِ كَذَلِكَ لِابْنِ ذَكْوَانَ، وَلَيْسَ عَنْهُ فِيهِ خِلَافٌ"، وَمَا قَالَهُ يَتَعَقَّبُ عَلَيْهِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ، وَأُولَئِكَ: أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ إِنَّمَا أَسْنَدَ فِي السَّبْعَةِ رِوَايَةَ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ يَوْسُفَ التَّغْلِبِيِّ عَنْهُ، فَكَيْفَ يَلْتَبِسُ هَذَا عَلَى سَائِرِ الرِّوَاةِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِمْ، فَإِنَّ التَّبَسُّعَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ عَلَى أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَالضَّبْطِ مِنْهُمْ، وَالَّذِينَ ذَكَرْنَا هُمْ أَنفَاءً مِمَّنْ رَوَاهُ عَنِ الصُّورِيِّ هُمُ أُمَّةُ هَذَا الشَّأْنِ وَمُحَقِّقُوهُ، وَثَانِيهَا: أَنَّ مَنْ رَوَى التَّائِيثَ عَنِ الصُّورِيِّ أَقْلٌ مِمَّنْ رَوَى التَّذْكِيرَ، فَلَمْ يَرَوْهُ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي أَسْنَدَهَا فِي النُّشْرِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو الدَّانِي وَأَبَا الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِي، وَلَا شَكَّ أَنَّ نِسْبَةَ الْوَهْمِ إِلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ أَوْلَى مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى الْأَكْثَرِ، وَلَا حَاجَةَ لِنِسْبَةِ الْوَهْمِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الرِّوَاةِ لَصِحَّةِ التَّائِيثِ كَذَلِكَ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ أَكْثَرِ الطَّرِيقِ عَنْهُ، وَالتَّذْكِيرُ صَحِيحٌ عَنْهُ أَيضًا، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنَ التَّائِيثِ، وَالْأَوْلَى إِجْرَاءُ الْخِلَافِ فِيهِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، ثَالِثُهَا: أَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ لَمَّا لَمْ يَذْكَرْ هَذَا الْحَرْفَ فِي كِتَابِهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ عَنْ غَفْلَةٍ مِنْهُ أَوْ سَهْوٍ، وَإِنَّمَا يَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ التَّغْلِبِيِّ بِالتَّذْكِيرِ كَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، لِأَنَّ التَّذْكِيرَ قَدْ صَحَّ عَنِ التَّغْلِبِيِّ أَيضًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ، فَرواه ابن سوار رواه في المستنير (١/٣٣٣) عن التغلبي من طريق أبي مزاحم الخاقاني، ومن طريق علي بن عمرو بن سهل عن السكري عنه أيضا، ورواه أبو الحسن الطريثي عنه من طريق الخاقاني أيضا ومن طريق يوسف بن

أبو السَّمَالِ ﴿تُخَيِّلُ﴾ كذلك إلا أنه يجعل العصي فاعله فيكسر الياء.
الباقون بالياء على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار؛ لأنه ليس بتأنيث حقيقي.
وروى بن نمس^(١) عن أبي حيوة ﴿تُخَيِّلُ﴾ بالنون وكسر الياء.
﴿تَلَقَّفُ﴾ (٦٩): خفيف، وقد مر.

﴿كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾ (٦٩): ينصب الدال: مجاهدٌ، وَحَمِيدٌ، وهو الاختيار على أنه مفعول
(صَنَعُوا)، وَأَنْ (ما) كَافَّةٌ^(٢).
الباقون ﴿كَيْدٌ﴾: رفع^(٣).

﴿تُقْضَى﴾ (٧٢): على ما لم يسم فاعله، ﴿الْحَيَاةُ﴾: رفعٌ: ابنُ أبي عُبلة.
وافقه أبو حيوة على رفع ﴿الْحَيَاةُ﴾.

الباقون على تسمية الفاعل ونصب ﴿الْحَيَاةُ﴾، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ
قَاضٍ﴾.

﴿لَا تَخْفُ دَرْكًا﴾ (٧٧): بغير ألف مجزومة: الْأَعْمَشُ، وَالزِّيَّاتُ، وابنُ صَبِيح.
الباقون بألف، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَا تَخْشَى﴾.
﴿دَرْكًا﴾: بإسكان الراء طَلْحَةَ، وأبو حيوة.

إبراهيم كليهما عن التغلبي، ورواه من طريق الطريثي أبو معشر في سوق العروس (١/٢٤٣)، نعم رواه أبو عمرو الداني في جامع البيان وأبو الكرم في المصباح وأبو معشر في سوق العروس عن التغلبي من طريق ابن مجاهد بالتأنيث، لكن يحمل ذلك على أنه رواه عنه بالخلاف، فقد رواه أبو نصر العراقي في الإشارة (١/٥٧) من طريقه بالتذكير، وقد اختلف فيه عن أبي مزاحم الخاقاني أيضا، فرواه أبو الكرم في المصباح من طريقه، وأبو معشر في سوق العروس من غير طريق أبي الحسن الطريثي بالتأنيث، فيكون ابن مجاهد رواه على الوجهين كذلك، رابعها: أنه قد توبع الصوري والتغلي على روايته بالتذكير عن ابن ذكوان أيضا، فرواه أبو طاهر بن سوار من طريق نصر بن محمد الأسدي عنه، والله أعلم.

^(١) يعني: الحسن بن منصور بن نمس، وهو الذي أسند المصنف قراءة ابن أبي عُبلة من طريقه، وروايته عن أبي حيوة ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) يعني دخلت على (أَنْ) فكفّتها عن العمل، والله أعلم.

^(٣) وسبق أن نص المصنف على من قرأ ﴿سَاحِرٌ﴾ بالإنفراد، ومن قرأه بالجمع في أواخر سورة المائدة، والله أعلم.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.
 ﴿أَنْجَيْتُكُمْ﴾ (٨٠)، ﴿وَوَاعَدْتُمْ﴾، و﴿رَزَقْتُمْ﴾: على التوحيد: كوفي غير عاصم
 وقاسم وأبي حنيفة وأحمد وابن سعدان.

الباقون بالألف والنون، وهو الاختيار على العظمة.
 ﴿فِيحُلُّ﴾ (٨١)، ﴿وَمَنْ يَحُلُّ﴾: بضم الحاء في الأول واللام في الثاني: قتادة، وأبو
 حيوة، والأعمش، وطلحة، وعلي.
 وافق ابن عتبة في الأخير.

الباقون بالكسر فيهما، وهو الاختيار، فرق بين الوجوب والنزول.
 ﴿بِمَلِكِنَا﴾ (٨٧): بفتح الميم: مدني، وأيوب، وعاصم غير جبلة والبخري، ومحبوب
 ويونس.

وبضم الميم: الأعمش، وطلحة، والزيات، والعبيسي، وعلي، وخلف، وقعب،
 والخفاف.

الباقون بكسر الميم، وهو الاختيار، يعني: طاقتنا وقدرتنا.
 ﴿حَمَلْنَا﴾ (٨٧): بفتح الحاء وتخفيف الميم: ابن محيصن، وكوفي غير حفص، وأبو
 عمرو غير الأصمعي وأبي زيد ويونس ومحبوب، وروح، وسهل.

الباقون: بضم الحاء وكسر الميم وتشديدها، وهو الاختيار، يعني: أكرهنا على حملها.
 ﴿الْأَيْرُجَع﴾ (٨٩)، ﴿وَلَا يَمْلِكُ﴾: بالنصب فيهما: أبو حيوة، والزعراني، وابن
 صبيح، وأبان، والشافعي، وهو الاختيار نصب بأن.
 الباقون بالرفع.

﴿تَبْصُرُوا﴾ (٩٦): بالتاء: أبو عون طريق الواسطي^(٣) عن نافع، وابن عتبة، وحمصي،
 وقعب، وكوفي غير عاصم وقاسم وابن سعدان وابن صبيح.
 الباقون بالياء، وهو الاختيار، يعني: بني إسرائيل.

(١) كلاهما عن أبي عمرو، وأما البخري فعن حفص، وجبلة عن المفضل، كليهما عن عاصم، والله أعلم.

(٢) يعني: عن أبي عمرو، وقعب هو أبو السمال صاحب الاختيار، والله أعلم.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن سعيد الضرير عن أبي عون عن الحلواني عن قالون عن نافع، والله أعلم.

﴿فَقَبَصْتُ قَبْصَةً﴾ (٩٦): بالصاد فيهما: الحسنُ، وقَتَادَةُ برواية أبي عوانة.

الباقون بالضاد فيهما، وهو الاختيار على أنه بجميع الكف.

﴿لَا مَسَاسَ﴾ (٩٧): بفتح الميم^(١): أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وقعنْبُ.

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار على الاسم دون المصدر.

﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ (٩٧): بكسر اللام: مكِّي، بصريُّ غير سهلٍ وأيوبَ والضَّرِيرِ والرَّعْفَرَانِيِّ،

غير أن الضَّرِيرِ بالنون.

الباقون على ما لم يسم فاعله، كيلا ينسب الفعل إلى السامري^(٢).

﴿ظَلَّتْ﴾: بكسر الظاء: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، وهارونُ عن قَتَادَةَ.

الباقون بفتحها وهو الاختيار؛ لأنه أشهر، وهكذا ﴿فَظَلْتُمْ﴾^(٣).

﴿لَنُحْرِقَنَّهُ﴾ (٩٧): بضم النون وإسكان الحاء وكسر الراء: الحسنُ، وقَتَادَةُ، وأبو جعفر

غير الفضل.

وبفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء: شيبية والفضل.

الباقون بفتح الحاء وضم النون وكسر الراء مشدد، وهو الاختيار من حَرَقَ يُحْرِقُ.

زاد ابن مِقْسَمٍ: ﴿لَنُنَسِّفَنَّهُ﴾ (٩٧): مشدد.

(١) كذا ذكره المصنف، وظاهره أن السين الثانية مفتوحة، ورواه ابن ظفر في المنهاج (٢/١٤٢) عن ابن أبي عبلة بكسرهما، وكذلك رواه ابن جنى في المحتسب (٥٦/٢) عن أبي حيوة، وقال ابن جنى: "ومن ذلك قراءة أبي حيوة: ﴿لَا مَسَاسِ﴾، قال: أما قراءة الجماعة: ﴿لَا مَسَاسَ﴾ فواضحة؛ لأنه المماسّة: مَاسَسْتُهُ مَسَاسًا كَضَارِبْتُهُ ضَرَابًا، لكن في قراءة من قرأ: ﴿لَا مَسَاسِ﴾ نظر؛ وذلك أن ﴿مَسَاسِ﴾ هذه كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ وَحَدَارٍ، وليس هذا الضرب من الكلام - أعني ما سمي به الفعل - مما تدخل "لا" النافية للكرة عليه، نحو لا رجل عندك ولا غلام لك ف"لا" إذا في قوله: "لا مَسَاسِ" نفي للفعل، كقولك: لا أمسك ولا أقرب منك، فكأنه حكاية قول القائل: مَسَاسِ كَدْرَاكِ وَنَزَالٍ، فقال: لا مَسَاسِ، أي: لا أقول: مَسَاسِ، وكان أبو علي ينعم التأمّل لهذا الموضوع لما ذكرته لك، وقال الكميت: لا هَمَامٍ لِي لا هَمَامٍ، أي: لا أقول: هَمَامٍ، فكأنه من بعدُ لا أهمّ بذلك، ولا بد من الحكاية أن تكون مقدرة، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لا اضرب، فتنفي "بلا" لفظ الأمر؛ لتنافي اجتماع الأمر والنهي، فالحكاية إذا مُقَدَّرَةٌ مُعْتَقَدَةٌ، والله أعلم.

(٢) يعني وهو الاختيار، والضريير المذكور هو الحسن بن مسلم بن سفيان يروى القراءة عن أصحاب يعقوب عنه، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكُهُون﴾ من سورة الواقعة، والله أعلم.

﴿يَوْمٌ نَنْفُخُ﴾ (١٠٢): بالنون: أَبُو عَمْرٍو، وابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ، وهو الاختيار للعظمة.

﴿يَنْفُخُ﴾: بالياء: حمصيٌّ على تسمية الفاعل.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿وَيُخَشِّرُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (١٠٢): على ما لم يسم فاعله: الحسن.

الباقون ﴿وَنَخَشِرُ الْمُجْرِمِينَ﴾: على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿فَلَا يَخْفُ﴾ (١١٢): بالجزم: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ.

الباقون بألف، وهو الاختيار على الحال.

﴿أَوْ نُحَدِّثُ﴾ (١١٣): بالنون: الحسن.

الباقون بالياء، وهو الاختيار، يعني: يُحَدِّثُ اللَّهُ.

وقرأ أبو حيوة بالتاء يرُدُّه إلى رسول الله عليه السلام.

﴿أَنْ نَقْضِيَ إِلَيْكَ﴾: بالنون، ﴿وَحِيَهُ﴾: نصب: أبو حنيفة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ،

وَيَعْقُوبُ، وسلامٌ، والحسنُ، والجَحْدَرِيُّ، وأبو حيوة، وهو الاختيار لأن الفعل لله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿تَرْضَى﴾: على ما لم يسم فاعله: أبو حيوة، وطلحةُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ،

والكسائيُّ، وأبانُ، وأبو بكرٍ، وعصمةُ وأبو عمارة عن حفص، وأبو زيد عن المفضل، وهو

الاختيار لقرب الفعل من الله تعالى.

الباقون بفتح التاء.

﴿زَهْرَةَ﴾: بفتح الهاء: أبو حيوة، وطلحةُ، وَحَمِيدٌ، وسلامٌ، وَيَعْقُوبُ، وسهلٌ، وابنُ

مِقْسَمٍ، وقُتَيْبَةُ طريق العراقي، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.

الباقون بإسكان الهاء.

﴿تَأْتِيهِمْ﴾ (١٣٣): بالتاء: أبو بشر، ومدنيٌّ، وبصريٌّ غير محبوبٍ، وحفصٌ، وقُتَيْبَةُ غير

الثقفي، وهو الاختيار لما تقدم.

الباقون بالياء.

﴿أَنْ نُذَلَّ وَنُخْزَى﴾ (١٣٤): على ما لم يسم فاعله: الحسن في رواية عباد وهو الاختيار

لقرب الفعل من الله، ﴿السُّوَيِّ﴾ (١٣٥): بضم السين وفتح الواو وتشديد الياء وكسرها:

عصمة عن أبي عمرو.

بضم السين مع الهمز: الْجَحْدَرِيّ. الباقون بفتح السين وكسر الواو مشدد الياء وهو الاختيار نعت للصرط.



سورة الأنبياء

﴿مُحَدَّثٌ﴾ (٢): بالرفع: ابنُ أبي عبلة^(١).

الباقون جر، وهو الاختيار نعت للذكر.

﴿لَاهِيَةٌ﴾ (٣): بالرفع: ابن أبي عبلة.

الباقون نصب، وهو الاختيار على الحال.

﴿يُنشُرُونَ﴾ (٢١): بفتح الياء وضم الشين: الحسن^(٢).

الباقون بضم الياء وكسر الشين، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِذَا سَاءَ أَنْشَرُهُ﴾.

﴿ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾ (٢٤): منون فيهما: الأويسى عن أبي جعفر، وطلحة،

إلا أنه زاد كسر ميم (من) فيهما^(٣).

الباقون مضاف، وهو الاختيار؛ لأنه يقتضي الحالة في الإضافة.

﴿الْحَقُّ﴾ (٢٤): بالرفع: الحسن، وحميد، وابن مُحَيِّصِن.

الباقون نصب، وهو الاختيار لوقوع الفعل عليه.

﴿أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣٠): بغير واو: مكِّي غير مقسم^(٤).

^(١) روى ابن ظفر هذا الوجه عنه في المنهاج (١ / ١٤٤)، وروى عنه النصب أيضا، وروى عنه الجرجانة، فقرأها بالثلاثة أوجه، والله أعلم.

^(٢) قلت: ورواه عنه الأهوازي بفتح الياء كالمصنف لكن مع كسر الشين، والله أعلم.

^(٣) يعني طلحة بن مصرف بكسر ميم «من» في الحرفين، ورواها عنه ابن جنى في المحتسب (٦١ / ٢) ووجهها فقال: "فكانه قال: هذا ذكر من عندي ومن قبلي، أي: جئت أنا به، كما جاء به الأنبياء من قبلي"، وأما الأويسى عن أبي جعفر فبالفتح كالجماعة، والله أعلم.

^(٤) يعني من قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، والرفع في القراءة المذكورة هو على استئناف الكلام، والله أعلم.

^(٥) يعني ابن مقسم، على الترخيم، والله أعلم.

الباقون بالواو، وهو الاختيار؛ لموافقة أكثر المصاحف.
 ﴿رَتَقًا﴾ (٣٠): بفتح التاء: أبو حيوة، وأبو صالح عن طَلْحَةَ^(١).
 الباقون بإسكانها، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.
 ﴿ءَايَتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ (٣٢): على التوحيد: مجاهد.
 الباقون جمع، وهو الاختيار لقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا﴾.
 ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ﴾ (٣٧)^(٢): على تسمية الفاعل: مجاهد، وَحَمِيدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار، يعني: خلق الله.
 الباقون على ما لم يسم فاعله.
 ﴿بَلْ يَأْتِيهِمْ﴾ (٤٠)، ﴿فَيَبْهَتُهُمْ﴾: بالياء فيهما: الأعمش رواية زائدة، وابنُ مِقْسَمٍ.
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار، لعدم الحائل.
 ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ (٤٥): بالتاء وضمها وكسر الميم، ﴿الصَّمَّ﴾: نصبٌ: ابنُ جبير عن أبي عمرو^(٣)، وابنُ عامر غير ابن مسلم.
 مثله بالياء: ابن الصَّلْتِ عن حفص غير ابن بشار^(٤)، وعباسٌ طريق الرومي^(٥).

^(١) ورواه كذلك ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبله، قال: وقرأ أيضًا (كُلُّ شَيْءٍ حَيًّا) بالنصب، وقرأ أيضًا (سَقَفًا مَحْفُوظَةً) على التانيث، وقرأ أيضًا ﴿أَفَلَيْنَ مَت فُهَمُ الْخَالِدُونَ﴾ بغير فاء، وقرأ أيضًا: (ذَائِقَةً) بالتونين، (الْمَوْتِ) بالنصب، وروى أيضًا: (وهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكًا): بالنصب، وروى عنه أيضًا (وابنهما آيتين): بالتثنية، وكل هذا لم يروه المصنف عنه، ويحتمل أن يكون بالخلاف عنه، والله أعلم.
^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن ابن جبير عن يزيد بن أبي عمرو تبعًا للخزاعي في المنتهى ١/٤٨٣، (١٢٩/٢)، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٣٧٠): "وروى ابن جبير عن يزيد بن أبي عمرو ﴿وَلَا يُسْمِعُ﴾ بالياء وضمها وكسر الميم ﴿الصَّمَّ﴾ بالنصب، ﴿الدُّعَاءُ﴾: رفع، لم يرو ذلك أحد عن يزيد غيرة"، والله أعلم.

^(٤) قال الخزاعي في المنتهى: "حفص طريق ابن الصلت إلا ابن بشار وابن زروان"، ومفهومه من تتبع طرق الخزاعي أن هذه القراءة رواها ابن شنبوذ من قراءته على أبي جعفر محمد بن موسى الصفار عن عمرو بن الصباح وأبي شعيب القواس والعباس بن الفضل ثلاثتهم على حفص، وقد انفرد بها الصفار عنهم، والله أعلم.
^(٥) كذا رواه المصنف عن عباس من طريق الرومي، وتقدم أنه لم يسند طريق الرومي إلا من طريق أبي نصر العراقي، ورواه عنه العراقي في الإشارة كقراءة الجماعة غير ابن عامر، وروى ابن مجاهد عن العباس عن

الباقون بفتح الياء والميم، ﴿الصَّمُّ﴾: رفع.
 أما في النمل والروم بفتح الياء والميم، ﴿الصَّمَّ﴾: رفع: مكي.
 الباقون بضم التاء وكسر الميم، ﴿الصَّمَّ﴾: نصب، وهو الاختيار في المواضع الثلاثة،
 يعني: أن محمدًا عليه السلام لا يُسمع من ضل عن الهدى، دليله ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ
 الْمَوْتَى﴾.

﴿وَبِاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ (٥٧): بالباء: أحمد بن حنبل كمعاذ بن جبل، وهو الاختيار؛ لأنه أصل
 حروف القسم.
 الباقون بالتاء.

﴿جِدَادًا﴾ (٥٨): بكسر الجيم: ابن مُحَيِّصِن، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وَحُمَيْدٌ، وعليُّ،
 والأَعْمَشُ غير عصمة.
 بفتحها: قعنبٌ، وابنُ عيينة عن مكي.
 بغير ألف كذلك^(١): مجاهد.

الباقون بضمها، وهو الاختيار لأن الفعل فيه أشهر كالحطام والفُتات.
 ﴿نَكُسُوا﴾ (٦٥): مشدد: أبو حيوة، وابنُ أبي عبله^(٢)، وابنُ مِقْسَمٍ وابنُ الجارود عن
 هشام والبكراوي عنه.

الباقون خفيف، وهو الاختيار من الثلاثي.
 ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ (٨٠): بالياء مع التشديد: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حَاتِمٍ وخليفة عن أبي عمرو،
 والأخفش عن هشام في قول أبي علي.
 وبالنون: عاصمٌ غير حفص، وأبو حنيفة، ومسعودٌ بن صالح، وزُوَيْسٌ، والجعفيُّ
 وهارونٌ ويونسٌ والمنقري كلهم عن أبي عمرو.
 وبالتاء وفتح الحاء مشدد: ابنُ أبي حماد عن أبي بكر.

أبي عمرو هاهنا كقراءة الجماعة، وفي النمل والروم كقراءة ابن كثير، فوافق ابن كثير في المواضع الثلاثة،
 وكذلك رواه عنه صاحب المصباح، والله أعلم.

^(١) يعني مع فتح الجيم: (جَدَادًا)، والله أعلم.

^(٢) رواه كذلك عن ابن أبي عبله ابنُ ظفر في المنهاج، والله أعلم.

وبالتاء خفيفٌ: شاميٌّ، والحسنُ، وسلامٌ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، والبخاريُّ لروح وزيدٌ وابنُ حسان، والثغريُّ في قول الرّازيِّ، وحفصٌ، وابنُ عمر عن أبي بكر، والقزازُ والقُرشيُّ عن عبد الوارث.

الباقون بالياء خفيف.

والاختيار النون ليكون الفعل لله.

﴿وَلَسْلَيْمَانَ الرَّيْحِ﴾ (٨١): رفع: أبو الحسن عن أبي بكر في قول الخزاعيِّ.

وفي سبأ: أبو بكر، والمفضل.

الباقون نصب، وهو الاختيار مفعول التسخير.

﴿أَنْ لَنْ تُقَدَّرَ عَلَيْهِ﴾ (٨٧): مشدد مع النون: الزعفرانيُّ، وابنُ مقسّم، وهو الاختيار،

يعني: نُضَيِّقُ عليه.

﴿يُقَدَّرُ﴾: على ما لم يسم فاعله خفيف: يعقوبٌ، والحسنُ.

الباقون ﴿تُقَدَّرُ﴾: بالنون خفيف على تسمية الفاعل، غير أن عبادة عن الحسن بالياء

خفيف ﴿يُقَدَّرُ﴾.

﴿يَدْعُونَنَا﴾ (٩٠): بنون واحدة مشددة: طَلْحَةُ.

الباقون بنونين، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿رَغْبًا وَرَهْبًا﴾ (٩٠): خفيفان^(١): أبو معمر والأصمعيُّ واللؤلؤيُّ وهارونُ ويونس وأبو

زيد كلهم عن أبي عمرو، وأبو حيوة.

الباقون بفتحهما، وهو الاختيار على الإشباع.

^(١) كذا ذكره المصنف، فيحتمل الجر فيكون مراده البخاري عن كل من روح وزيد، ويحتمل الرفع فيكون مراده البخاري عن روح وحده وزيد من جميع طرقه، وكذلك هو بنفس اللفظ في المنتهى للخزاعي، وتتبعته عن زيد فرأيتهم قد اختلفوا عنه فيه فرواه ابن سوار وابن مهران والعراقي عنه من جميع طرقه بالتاء، ورواه غيرهم بالياء، وابن عمر المذكور هو عبد الله بن عمر يروي عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، كذا نص عليه أبو معشر في سوق العروس (٢٤٥ / ٢)، ولم يسند المصنف طريقه عن أبي بكر في هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ويدعوننا رغبا ورهبا﴾، والله أعلم.

^(٣) يعني بإسكان الهاء والغين، والله أعلم.

﴿أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٩٢): رفع: الحسنُ وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلَةَ، والجعفيُّ وهارونُ عن أبي عمِّرو، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار على البذل.

الباقون نصب، وهكذا في المؤمنين.

﴿وَحَرْمٌ﴾: بغير ألف: الأعمش، وطلحة، وأبو حنيفة، وأحمد، والزيات، والعبيسي، وعلي، ومحمد، والمفضل، وعصمة، وأبو بكر غير الأعشى والبرجمي وابن عمر، وعبد الوارث ومحبوب عن أبي عمِّرو، وأبو بكر في اختياره "وهو الاختيار؛ لأن الحرم ضد الحل وهو الوجوب معناه على قرية.

الباقون بألف.

الكسائي عن أبي جعفر: ﴿وَحَرْمٌ﴾ على الفعل.

وروى محبوب عن أبي عمِّرو: (حَرْمٌ) بغير ألف وفتح الحاء.

﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ (٩٥): بالتاء: قتادة.

الباقون بالنون، وهو الاختيار على العظمة.

أما ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ في الحج (٤٥): بالتاء: فقاسم، وابنُ أبي حماد عن أبي بكر، وبصري غير أيوب.

الباقون بالنون والألف وهو الاختيار لما ذكرت.

﴿يَنْسُلُونَ﴾ (٩٦): بضم السين: أبو السَّمَال.

(١) في الأصل: " وابن عمر في اختياره"، وهو سهو أو سبق قلم، والصواب ما أثبتنا، وسبق التنبيه عليه في جملة اختيار أبي بكر، وقال أبو معشر في سوق العروس (١/٢٤٦) في ذكر هذا الحرف: " وقال الأهوازي: رواها البرجمي والجعفي والشموني وابن غالب عن الأعشى على أنه اختيار أبي بكر في قراءة عاصم"، والله أعلم.

(٢) كذا وقعت هذه الكلمة مضبوطة في الأصل وهي على هذا النحو تتحد مع القراءة التي قبلها، ولم يظهر لي مراد المصنف، ولم أر من رواه عن محبوب بخلاف المشهور عن أبي عمرو غير المصنف، وقال في المحتسب (٢/٦٥): "ومن ذلك قراءة ابن عباس وسعيد بن المسيب وعكرمة وقاتدة: "وَحَرَمَ عَلَى قَرْيَةٍ"، وقرأ: "وَحَرْمٌ" ابن عباس - بخلاف - وأبو العالية وعكرمة، وقرأ: "وَحَرَمَ عَلَى قَرْيَةٍ" قَتَادَةَ ومطر الوراق، وقرأ: "وَحَرْمٌ"، بفتح الحاء، وسكون الراء والتنوين ابن عباس، بخلاف"، وأحسب هذا الأخير هو مراد المصنف، - يعني بسكون الراء-، والله أعلم.

الباقون بكسر السين، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
﴿حَضْبُ جَهَنَّمَ﴾ (٩٨): بإسكان الصاد: ابن أبي عبلة^(١)، ومحبوبٌ وأبو حَاتِمٍ عن ابن كثير.

الباقون بفتح الصاد، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
﴿ءِالْهَةُ﴾ (٩٩): رفعٌ: طَلْحَةُ.

الباقون نصب وهو الاختيار خبر كان.
﴿السَّجَلُ﴾ (١٠٤): بفتح السين وإسكان الجيم خفيفٌ: أبو السَّمَّالِ، وخلفٌ وأبو حَاتِمٍ ومحبوبٌ عن أهل مكة.

وهكذا محبوب عن أبي عَمْرٍو إلا أنه يكسر السين.
 الباقون مشدد وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿لِلْكُتْبِ﴾ (١٠٤): جمع، وقد مر في البقرة.
﴿يَصْفُونَ﴾ (١١٢): بالياء: المفضلُ والتغلبِيُّ عن ابن ذَكْوَانَ^(٣).
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: **﴿تَكْتُمُونَ﴾**.

^(١) رواه عنه ابن ظفر في المنهاج (١ / ١٤٥): (حَضْبُ) بالضاد المعجمة، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿لو كان هؤلاء آلهة﴾، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن ابن ذكوان، ومفهومه أن الصوري عنده كالأخفش قرأه بالتاء، وقال ابن الجزري رحمه الله في النشر (٣٢٥ / ٢): "وَإِخْتَلَفَ فِي مَا تَصِفُونَ، فَرَوَى الصُّورِيُّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِالْغَيْبِ، وَهِيَ رِوَايَةُ التَّغْلِبِيِّ عَنْهُ، وَرِوَايَةُ الْمُفْضَلِ عَنْ عَاصِمٍ، وَقِرَاءَةٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى الْأَخْفَشُ عَنْهُ بِالْخَطَابِ"، فأطلقه عن الصوري بالياء من جميع طرقه، ولم ينفرد به المصنف عن الصوري، فرواه أبو الكرم في المصباح (٨٤١ / ٢) بالتاء من طريق المطوعي عنه، ورواه أيضا من طريق المطوعي بالتاء أبو العز في الكفاية الكبرى (٨٢ / ١)، وإن كان لم يسند طريق المطوعي من الكفاية، ورواه سبط الخياط في المبهج (٧٠٩ / ٢) وأبو معشر في التلخيص (٣٣٣ / ١) عنه من طريق الرملي والمطوعي سواء، ولم يسند في النشر طريق المطوعي إلا من الكامل والمبهج والمصباح والتلخيص، وجميعهم قد رووه عنه بالتاء قولا واحدا، وكذلك رواها عنه غيرهم ممن لم يسند طريقهم عنده في النشر كأبي الفضل الخزاعي وأبي العز القلانسي، وعليه فلا يصح من طريق المطوعي عن الصوري إلا التاء، وأما الداجوني عنه فاختلف فيه، والأكثر عنه الياء، والذين رووه بالتاء عنه من طرق النشر هم المصنف وأبو معشر وسبط الخياط، والباقون عنه بالياء، والله أعلم.

سورة الحج

﴿تُذْهِلُ كُلَّ﴾ (٢): ابن أبي عبلة.

والاختيار ﴿تُذْهِلُ﴾: بضم التاء وكسر الهاء، ﴿كُلُّ﴾: نصبٌ كاليماني، يعني: الساعة تُذْهِلُ.

الباقون بفتح التاء والهاء ﴿كُلُّ﴾ رفع.

﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾ (٢): بضم التاء على ما لم يسم فاعله، ﴿النَّاسُ﴾: رفع: الرَّعْفَرَانِيَّ واختيار عباس، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾.

الباقون بفتح التاء، ﴿النَّاسُ﴾: نصبٌ.

﴿سُكْرَى﴾ (٢): فيهما: بغير ألف: كوفيٌّ غير عاصمٍ وابنِ سَعْدَانَ، ومسعودُ بن صالح^(١).

الباقون بألف وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾.

﴿الْبُعْثُ﴾ (٥): بفتح العين: ابن أرقم عن الحسن.

الباقون بإسكان العين، وهو الاختيار، لأنه أجزل.

﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيُقَرِّئُ﴾ (٥): بالياء ورفع الراء: ابن أبي عبلة.

وبالياء وفتحها وكسر القاف ورفع الراء: أبو حنيفة.

﴿وَنُقَرِّئُ﴾، و﴿نُخْرِجُكُمْ﴾: بالنصب فيهما: المفضل.

وبالياء فيهما مع النصب: أبو حاتمٍ عن المفضل.

وبالياء والرفع: عمرُ بن شبة^(٢).

الباقون بالنون والرفع، وهو الاختيار لموافقه الأفعال غير أن الثلاثة بالنصب^(٣).

﴿خَاسِرَ الدُّنْيَا﴾ (١١): على وزن فاعل، ﴿وَالْآخِرَةَ﴾: خفض: طَلْحَةُ، وَحَمِيدٌ،

ومجاهدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ طريق الرَّعْفَرَانِيَّ، وقعنْبٌ، والجَحْدَرِيُّ، وزيدٌ، وَرَوْحٌ طريق البخاري.

^(١) في المخطوطة: "مسعود وبن صالح"، وهو تصحيْفٌ، والصواب ما أثبتنا، وأحسبها ضمة الدال تصحفت على الناسخ فظنها واوًا فنسخها هكذا، وهو مسعود بن صالح السمرقندي صاحب الاختيار، وإسناد المصنف إليه لا يصح كما تقدم في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

^(٢) عن أبي زيد عن المفضل عن عاصمٍ أيضًا، والله أعلم.

^(٣) يعني الثلاثة الأفعال ﴿لنبين﴾، و﴿ونقر﴾، و﴿نخرجكم﴾ في اختياره بالنون والنصب، والله أعلم.

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار على الفعل.
 ﴿فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾ (١٨): بفتح الراء: ابنُ أبي عبلة على المصدر وهو ضعيف.
 الباقون بكسر الراء، وهو الاختيار على الاسم.
 ﴿قَطَعْتَ﴾ (١٩): خفيف: الزَّعْفَرَانِيُّ في اختياره.
 الباقون مشدد، وهو الاختيار على المبالغة.
 ﴿مَنْسِكًا﴾ (٣٤، ٦٧): بكسر السين فيهما: كوفيٌّ غير عاصِمٍ وقاسِمٍ وابنِ سَعْدَانَ، وأبو حَاتِمٍ عن أَبِي عَمْرٍو ويونسُ ومحبوبٌ وعبدُ الوارثِ إلا القسبي عنه.
 الباقون بفتح السين فيهما، وهو الاختيار، يعني: النسيكة وهو ما يُتَقَرَّبُ به في الحج.
 ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (٣٥): نصب: ابنُ أبي عبلة، وعباسٌ وهارونُ ويونسُ ومحبوبٌ وعبد الوارث عن أَبِي عَمْرٍو.
 الباقون ﴿الصَّلَاةِ﴾: جر، وهو الاختيار على الإضافة.

يتلوه في الجزء الثالث عشر (والبُدن): بضمّتين: العُمَرِيُّ، وشيبةٌ، وابنُ مقسم.



الجزء الثالث عشر

من كتاب
الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربى الهذلى

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالْبُدْنَ﴾ (٣٦): بضمّتين: العُمَرِيُّ، وشيبة، وابنُ مِقْسَمٍ، والواقديُّ عن نافع.

الباقون بإسكان الدال، وهو الاختيار للإيجاز.

﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ (٣١): بفتح الخاء مشدّد الطاء: ابنُ مِقْسَمٍ، ومدنيُّ غير خارجة عن

نافع، ومجاهدٌ.

أبو نسيط طريق ابن الصَّلْتِ بإسكان الخاء وتشديد الطاء كالمختلس^(١).

الباقون بإسكان الخاء وتخفيف الطاء، وهو الاختيار من خطِّف يخطِّف، غير أن ابنَ

مِقْسَمٍ بالياء، وهكذا ﴿تَهْوِي﴾.

﴿وَلْيُوفُوا﴾ (٢٩): بفتح الواو وتشديد الفاء: عاصِمٌ غير حفص، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بإسكان الواو وتخفيف الفاء وهو الاختيار من أوفى يُوفى.

﴿حُرْمَاتِ اللَّهِ﴾ (٣٠): بإسكان الراء: العباسُ طريق أبي علي.

الباقون بضمها وهو الاختيار على الإشباع.

﴿صَوَافِنَ﴾ (٣٦): بالنون: قتادةٌ، ومجاهدٌ.

وبالياء: الحسن في رواية ابن عون عنه^(٢).

(١) قول المصنف: كالمختلس خالف به سائر الذين رووا هذا الوجه عن أبي نسيط من طريق ابن شنبوذ، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٣٨٠): "وروى ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نسيط عن قالون الخاء ساكنة والطاء مشددة"، ولم يزد على ذلك، وظاهره الجمع بين الساكنين، وكذلك رواه عنه الخزاعي في المنتهى ١/٤٨٨، (٢/١٣٠)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٨٤٧)، فلم يذكر الاختلاس، ويؤيده أن الداني رواه في الموضوع المذكور عن أحمد بن صالح عن قالون بالاختلاس فقرّق بينهما، والاختلاس يكون بإشمام الخاء شيئاً من الفتح، وهو خلاف الإسكان، والله أعلم.

(٢) روى ابن جنى القراءتين المذكورتين في المحتسب (٢/٨١)، وقال: "ومن ذلك قراءة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وإبراهيم وأبي جعفر محمد بن علي والأعمش، واختلف عنهما، وعطاء بن أبي رباح، والضحاك والكلبي: "صَوَافِنَ"، وقرأ: "صَوَافِي" أبو موسى الأشعري والحسن وشفيق وزيد بن أسلم، وسليمان التيمي، ورويت عن الأعرج، قال: "هي الصافنات في قول الله تعالى: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾، إلا أنها استعملت هنا في الإبل، والشافن: الرافع إحدى رجله، واعتماده منها على

الباقون ﴿صَوَافٌ﴾: مشدد وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.
 ﴿وَالْمُعْتَرِ﴾ (٣٦): بكسر الراء خفيف: الحسن.
 وافتح العين والراء وتشديد التاء: الخفاف عن أَبِي عَمْرٍو في قول أبي علي^(١).
 الباقون بإسكان العين وفتح الراء مع التشديد، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.
 ﴿كُنْ تَنَالَ﴾ (٣٧)، و﴿تَنَالُهُ﴾: بالتاء فيهما: إسحاق الكوفي عن عاصم، والزَّعْفَرَانِي، وَيَعْقُوبُ.

وافق زيد عن يَعْقُوبُ طريق الجُريري في الأول^(٢).
 الباقون بالياء فيهما، وهو الاختيار؛ لأنه تأنيث غير حقيقي.
 ﴿يَقَاتُلُونَ﴾ (٣٩): بفتح التاء: دمشقي، وأيوب، وابن جبير والجعفي عن أبي بكر،
 وحفص غير الصفار، ومدني غير يَعْقُوبُ بن جعفر وخارجة عن نافع.
 الباقون بكسر التاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَى نَصْرِهِمْ﴾.
 ﴿لَهْدَمَتْ﴾ (٤٠): خفيف: حجازي، وأيوب، وفتادة، وطلحة، وزائدة عن الأعمش،
 والزَّعْفَرَانِي.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على التكرار.
 ﴿وَصُلُوتٌ﴾ (٤٠): بضمين وإسكان الواو: الجحدري.
 ومجاهد كذلك إلا أنه بفتح التاء مع الألف (صُلُوتًا).
 الباقون بفتح اللام والواو غير أن هارون عن أَبِي عَمْرٍو لا يَنْوَن.
 والاختيار ما عليه نافع إلا أن هذه الأشياء كلها جمع.
 ﴿وَبِئْرٍ مُّعْطَلَةٍ﴾ (٤٥): بإسكان العين^(٣): الجحدري.

سنبكها"، قال: و"صَوَافِي" أي: خوالص لوجهه وطاعته"، وهذه الأخيرة رواها الأهوازي عن الحسن في مفردته كما رواها المصنف عنه، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف عن الخفاف من طريق أبي علي الأهوازي، ورواه أبو الكرم في المصباح ٧٤٨/٢: (الْمُعْتَرِ) كقراءة الجماعة، لكنه مع تخفيف الراء، والله أعلم.

^(٢) وروى ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبله كزيد، وروى عنه أيضاً: (رُجَالاً) بضم الراء وتشديد الجيم، وكذلك (من كل وَجٍّ) بالواو مكان الفاء، والله أعلم.

^(٣) ويلزم منه تخفيف الطاء، وكذلك رواه عن الجحدري أبو الفتح ابن جني في المحتسب، والله أعلم.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: أنها عَطَّلَتْ.
 ﴿يَعْدُونَ﴾ (٤٧): بالياء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غيرِ عَاصِمٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صبيحٍ، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ﴾.
 الباقون بالتاء.

﴿مُعْجِزِينَ﴾ (٥١): مشدد، وفي سبأ: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو عَمْرٍو، والجَحْدَرِيُّ، وأبو السَّمَّالِ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار، يعني: مثبطين.
 زاد الجَحْدَرِيُّ في جميع القرآن.

الباقون بألف.
 ﴿لَهَادِ الَّذِينَ﴾ (٥٤): منون: ابن أبي عبلة، وأبو حيوة.
 الباقون مضاف وهو الاختيار للحال.
 ﴿يَدْعُونَ﴾ (٦٢)^(١)، وفي لقمان: بالياء: عراقِيٌّ غير أبي بكر والمفضلِ وأبانَ وأيوبَ وابنِ سَعْدَانَ، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَرِضُونَهُ﴾.

الباقون بالتاء.
 هاهنا زيد بالياء وهناك بالتاء^(٢).

﴿وَإِنَّمَا﴾ (٦٢): بكسر الهمزة: الحسن.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار لقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ﴾.
 ﴿وَالْفُلْكَ﴾ (٦٥): بضم اللام: ابنُ مِقْسَمٍ، والكسائِيُّ عن الحسن^(٣).
 الباقون بإسكانها.

ويرفع الكاف: الزَّعْفَرَانِيُّ، وطلحةٌ، وأبو حيوة، وهو الاختيار على المبتدأ وخبره
 ﴿تَجْرِي﴾.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وَأَن مَّا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾، والله أعلم.
 (٢) في الأصل: بالياء، وبالياء، وهو تصحيْفٌ، والصواب ما أثبتنا، وكذلك هو في المنتهى للخزاعي ١/ ٤٩١، (١/ ١٣١)، وزاد أبا بحرية مثله، والمصنف يروي قراءته من طريق الخزاعي كما تقدم مرارا، والله أعلم.
 (٣) وروايته عن الحسن ليست من طريق هذا الكتاب، ومراد المصنف قوله تعالى ﴿وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾، ووردت في الأصل ﴿الفلك﴾ بدون واو، وأثبتناها على رسم المصحف، والله أعلم.

الباقون بنصب الكاف.

﴿النَّارَ وَعَدَهَا اللَّهُ﴾ (٧٢): بنصب الراء: ابنُ أبي عَبلَة، وإبرهيمُ بن يوسف عن الأعشى. وبجر الراء: إبراهيم بن نوح عن قُتَيْبَة.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار بإضمار المبتدأ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: بالياء: الحسنُ، ويعقُوبُ، وهارونُ والحفَافُ ومحبوبُ عن أبي عمرو.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾.



سورة المؤمنون

﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ (٨)، وفي المعارج^(١): مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وعباسٌ ومحبوبٌ وأبو معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو. وافق ابنُ معاذ عن أبي عمرو^(٢).

الباقون على الجمع، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَتَخَوُّنُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾.

﴿الْعَظْمُ﴾ (١٤) فيهما^(٣): بغير ألف: شاميٌّ غير أبي حيوة، وأبو بكر، وأبانُ، والمفضلُ، والحسنُ، وقتادةٌ، وهارونُ والجعفيُّ ويونسُ عن أبي عمرو. وافق زيد عن يعقُوب في الأول.

الباقون بالألف فيهما وهو الاختيار؛ لأنه جمع عظم.

﴿بَعْدَ ذَلِكَ لَمَّا يَتُونَ﴾ (١٥): بالألف^(٤): ابنُ أبي عَبلَة، وابنُ مُحَيِّصِن.

^(١) يعني بالإفراد، والله أعلم.

^(٢) كذا وقع هاهنا دون ذكر موضع الموافقة، وأحسبه سقط على الناسخ، وابن معاذ المذكور هو عبيد الله بن معاذ العنبري، ورواه عنه أبو معشر في سوق العروس عنه بالإفراد في الموضعين، ويحتمل أن هذا مراد المصنف فيوافق رواية أبي معشر ولا يكون ثم سقط، والله أعلم.

^(٣) يريد ﴿عَظْمًا﴾، و﴿الْعَظْمُ﴾، على الإشارة إليهما، لا أنهما وردا على نفس اللفظ المذكور، والله أعلم.

^(٤) يعني مع تخفيف الياء، كذلك نص عليه صاحب المنهاج (١ / ١٤٧) عن ابن أبي عَبلَة، وكذا نص عليها عن ابن محيِصِن أبو معشر في سوق العروس (٢ / ٢٤٨)، والله أعلم.

الباقون مشدد بغير ألف، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف والجماعة.
 ﴿سَيْنَاءُ﴾ (٢٠): بكسر السين: حجازيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو عَمْرٍو، والحسنُ، وقاسمٌ،
 ويحيى بنُ وردة عن الكسائيِّ، ويوسفُ بن بشر عن قُتَيْبَةَ، والزَّعْفَرَانِيَّ. وهو الاختيار
 لقوله: ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾.

الباقون بفتح السين.

﴿تُنَيْتٌ﴾ (٢٠): بضم التاء وكسر الباء: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو عَمْرٍو، وسلامٌ،
 وسهل، ورؤيس، والجَحْدَرِيُّ،

الباقون بفتح التاء وضم الباء، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِالدُّهْنِ﴾.

﴿مَنْزَلًا﴾ (٢٩): بفتح الميم وكسر الزاء: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلَةَ، وأبانُ، وأبو بكر،
 والمفضل.

الباقون بضم الميم وفتح الزاء، وهو الاختيار على المفعول.

﴿هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ﴾ (٣٦): بضم التائين من غير التنوين: أبو حيوة، وعنه بالضم مع
 التنوين.

وافقه أبو السَّمَالِ في الأول وخالفه في الثاني.

بالكسر فيهما من غير التنوين: أبو جعفر، وشيبةٌ غير القورسي^(١).
 القورسي عنه^(٢) بالكسر والتنوين.

روى الحلواني عن هارون عن أبي عمرو بالفتح والتنوين.

خارجة عن أبي عمرو بإسكان التاء فيهما^(٣)، وهو الاختيار؛ لأنها أصوات لا تعرب.
 الباكون بفتح التاء من غير تنوين.

(١) يعنى: عن أبي جعفر، ورواه كذلك عن ابن أبي عبلَةَ كأبي جعفرٍ صاحب المنهاج (١٤٧/٢)، وروى عنه
 أيضًا: (هيهات ما توعدون) بدون اللام، وكذلك: (رسولها كذبت) بالتاء من غير واو، وأيضًا (وأمة آيتين)
 بزيادة ياءٍ ونونٍ على التشبية، وأيضًا (يؤتون لما يؤتون) بفعل مستقبل وزيادة لامٍ مكان (ما أتوا)، والله
 أعلم.

(٢) يعنى عن أبي جعفر، والله أعلم.

(٣) ويلزم على هذه القراءة المد المشعب لالتقاء الساكنين، والله أعلم.

﴿تَرَا﴾ (٤٤): منون: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ وابنِ مُحَيِّصِنٍ والشَّافِعِيِّ، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو عمرو، وقتادة.

الباقون غير منون. وهو الاختيار على أنها مؤنثة وألفها منقلبة.

﴿فِي غَمَرَاتِهِمْ﴾ (٥٤): بألف: أبو حيوة.

الباقون على التوحيد، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿زُبْرًا﴾ (٣٥): بضم الزاء وفتح الباء: مسعود بن صالح، وعباس وعبد الوارث والجعفي وهارون وعبيد وأبو زيد واللؤلؤي عن أبي عمرو.

والخفاف عنه^(١) برفع الزاي، وإسكان الباء.

الباقون بضمهما، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.

﴿سَمْرًا﴾ (٦٧): جمع سامر^(٢): أبو حيوة، وابن مُحَيِّصِنٍ، والزَّعْفَرَانِيِّ، ومحبوب عن أبي عمرو.

عمرو.

والباقون بفتح السين وألف بعدها، وهو الاختيار موافقة للمصحف.

﴿تَهْجِرُونَ﴾ (٦٧): بضم التاء وكسر الجيم: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنِ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ، ونافع

غير اختيار ورش.

أبو حيوة كذلك إلا أنه شدد الجيم^(٣).

الباقون بفتح التاء وضم الجيم خفيف، وهو الاختيار من هجر يهجر.

﴿كَلِحُونَ﴾ (١٠٤): بغير ألف: حمصي، وأبو حيوة.

الباقون بألف وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.

﴿عَالِمٌ﴾ (٩٢): بالرفع: مدني، حمصي، وكوفي غير حفص وقاسم والجعفي، وأيوب،

وابن مقسم، وهو الاختيار على المبتدأ.

(١) يعني عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٢) يعني بضم السين وحذف الألف وتشديد الميم مفتوحة، كذلك نص عليها عن محبوب أبو الكرم في المصباح (١٥٣/٢)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٤٩)، وعن ابن محيصن سبط الخياط في المبهج (٧١٨/٢)، وأبو معشر، وابن جني في المحتسب، وما علل به المصنف اختياره من موافقة المصحف يتعقب بأن قراءة القصر أكثر موافقة للمصحف، ومثله ﴿كالحون﴾، والله أعلم.

(٣) ويلزم منه فتح الهاء، والله أعلم.

الباقون بالجر .

﴿شَقَاوَتْنَا﴾ (١٠٦): بالألف وفتح الشين والقاف: الحسن، وِقْتَادَةٌ، وكوفيٌّ غير عَاصِمٍ إلا المفضلٌ طريق جبلةً وأبان، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مقسم، وهو الاختيار لأن الشقاوة ضد السعادة وهي مثلها في الوزن.

كذلك: قَتَادَةٌ، وخليدُ بن حوشب عن الحسن إلا أنها بكسر الشين^(١).

شِبْلٌ في اختياره بفتح الشين وإسكان القاف بغير ألف، كابنِ صبيح في أحد الوجهين. الباقون بكسر الشين وإسكان القاف من غير ألف.

﴿سُخْرِيًّا﴾ (١١٠)، وفي صاد، والزخرف: بضم السين: مدني، وأيوب، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير عَاصِمٍ إلا جبلة والخزاز. وأبو زيد هناك^(٢)، قال أبو علي: هكذا الخزاز، والصحيح أن الخزاز وافق في المؤمنين دون صاد.

كَسَرَ في زخرف (٣٢): ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وابنُ مسلم.

الباقون بالكسر في السورتين المؤمنين وصاد، والاختيار الضم، لأنه أشهر.

(١) كذا رواه المصنف عن الحسن، ورواه عنه أبو علي الأهوازي في مفردته بفتح الشين كقراءة حمزة، ولم يسند المصنف طريق خليد بن حوشب المذكور عن الحسن في هذا الكتاب، كذا لم أعثر له على ترجمة، والله أعلم.

(٢) يعني في سورة صاد، وهو كذلك في المنتهى للخزاعي ١/٤٩٥، (١/١٣٢)، وذكر المصنف موضع الزخرف في الترجمة يوقع في اللبس لأنه لا خلاف أنه بالضم إلا ما سيذكره المصنف عن ابن محيصة والوليد بن مسلم، ولعله سبق قلم، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٤٤٨): "وروى هُبَيْرَةُ عَنْ حَفْصِ عَن عَاصِمٍ ﴿سُخْرِيًّا﴾ رَفَعًا وَهُوَ غَلَطٌ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ عَاصِمٍ ﴿سُخْرِيًّا﴾ بِكَسْرِ السَّيْنِ"، وقال الداني في جامع البيان (٣/١٣٩٥): "وروى المفضل عن عاصم هنا بكسر السين، وفي ص بضمها، وروى هيبيرة عن حفص عنه ضد ذلك: هنا بضم السين، وفي ص بكسرها"، وهو يرويه عن هيبيرة من طريق الخزاز وحسنون عنه، فوافق ما قاله المصنف وأما ما رواه المصنف من طريق أبي علي الأهوازي فإنه قد توبع عليه عن هيبيرة فرواه أبو الكرم من طريق الكارزيني عن الشذائي عن ابن أبي أمية عن هيبيرة كرواية المصنف عن أبي علي، ورواه أبو الكرم كذلك عن هيبيرة من طريق أبي علي المذكور وغيره بكسرها في الحرفين، فتلخص من ذلك ثلاث روايات عن هيبيرة، الأول: الضم في المؤمنين والكسر في صاد، والثاني: ضده، والثالث بكسرها في الحرفين، والله أعلم.

﴿العَادَيْنِ﴾ (١١٣): خفيف: زيد غير البخاري.
الباقون مشدد وهو الاختيار من العدد دون القِدَم.

سورة النور

﴿سُورَةَ﴾ (١): نصبٌ: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، ومحبوبٌ عن أبي عمرو، وهو الاختيار؛ لأن من رفع احتاج إلى إضمار، وإذا استقل الكلام من غير إضمار فهو أولى^(١).
وهكذا ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، لأن ﴿فَاجْلِدُوا﴾ يدل عليه^(٢).
أما ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا﴾ (يس ٣٩): نصبٌ: فأبو جعفر، وشيبة، ورؤيس، والزَّغَرَانِيُّ عن ابن مُحَيِّصِن، وأبو السَّمَّال، وسماوي، وهو الاختيار لما ذكرنا.
الباقون رفعٌ.

^(١) كذا قال المصنف، ويُتَعَقَب على كلامه بأنه يُحْتَاج إلى الإضمار كذلك على قراءة النصب، قال ابن جنى في المحتسب (٩٩/٢): "قراءة أم الدرداء وعيسى الثقفي وعيسى الهمداني، ورويت عن عمر بن عبد العزيز: "سُورَةَ"، بالنصب". قال: "هي منصوبة بفعل مضمر، ولك في ذلك طريقان: أحدهما أن يكون ذلك المضمّر من لفظ هذا المظهر، ويكون المظهر تفسيراً له، وتقديره: أنزلنا سورة، فلما أضمره فسره بقوله: ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾، والآخر أن يكون الفعل الناصب لـ "سُورَةَ" من غير لفظ الفعل بعدها، لكنه على معنى التحضيض، أي: اقرءوا سورة، أو تأملوا وتدبروا سورة أنزلناها" (اهـ)، وهذا على المذهب الراجح في المسألة، وهو مذهب البصريين، وأما على مذهب الكوفيين فيجوز نصبه بالفعل المذكور، وعليه فيصح كلام المصنف، لكنه ضعيفٌ، ويحتمل أن يكون المصنف أراد مذهب البصريين، وأن قوله: "الحاجة إلى الإضمار" يريد به إضمار ما لم يذكر لفظه في قراءة الرفع يعني: هذه سورة، وأما قراءة النصب فإن الفعل المضمّر قد ذكر لفظه في قوله ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾، والله أعلم.

^(٢) كذا قال المصنف، وقوله مبهمٌ، فيحتمل أنه أراد أن الخلاف في هذا الحرف كالسابق وأنه اختياره، ويحتمل أنه أراد ذكر اختياره فحسب، والاحتمال الأول أرجح لأن من عادة المصنف أنه لا يذكر اختياره دون أن يذكر من وافقه عليه وإن لم يكن من طريق الكتاب، ويؤكد أنه صاحب المنهاج روى النصب عن ابن أبي عبلة في هذا الحرف أيضاً، لكن يعكّر عليه أن صاحب المصباح روى عن محبوب عن أبي عمرو النصب في ﴿سورة﴾، والرفع في هذا، وأن المصنف كثيراً ما يخالف صاحب المنهاج فيما رواه عن ابن أبي عبلة، وروى ابن جنى في المحتسب (١٠٠/٢) النصب في هذا الحرف عن عيسى بن عمر الثقفي، وذكرها ابن الجزري في ترجمته في غاية النهاية (٢٤٩٨)، والله أعلم.

وأما ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ﴾ (لقمان ٢٧): فأبُو عَمْرٍو غيرَ محبوب، وَيَعْقُوبُ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ بشار عن حفص^(١)، وهكذا سهلٌ في قول الخُزَاعِيِّ، وغيره بخلافه، وهو الاختيار لما ذكرنا. الباقون بالرفع.

﴿وَفَرَضْنَاَهَا﴾ (١): مشدد: مكِّي، وزبَّانٌ، وقَتَادَةُ، وهو الاختيار لأن معناه قدرناها.

الباقون خفيف.

﴿وَلَا يَأْخُذْكُمْ﴾ (٢): بالياء، ﴿رَافَةٌ﴾: ممدود مهموز: داود بن أبي هند عن مجاهد

كابنِ مِقْسَمٍ.

﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ﴾ (٣): بفتح الحاء وتشديد الراء الاختيارُ كأبي البرهسم؛ لأن المحرم هو

اللَّهِ.

الباقون بضم الحاء وتشديد الراء^(٣).

﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ (٦): برفع العين: حمصِيٌّ، والحسنُ، وقَتَادَةُ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ،

وكوفي غير أبي بكر وقاسم وابنِ سَعْدَانَ وَأَبَانَ، وهو الاختيار، لأنه مرفوع بالشهادة.

الباقون نصبٌ.

﴿بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءٍ﴾ (٤): منون: قَتَادَةُ.

الباقون مضاف، وهو الاختيار، لأن الإضافة فيما دون العشرة أقوى من التمييز.

﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ (٩): الأولى: نصبٌ: طَلْحَةَ.

والثاني: نصبٌ: طَلْحَةَ، وحفصٌ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون رفع فيهما وهو الاختيار بمعنى: وتقول الخامسة.

﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ (٧): برفع التاء خفيف، وهكذا ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ (٩): مدنيٌّ، وابنُ

مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلَةَ، وحمصِيٌّ، والمفضلُ، وابنُ صبيح، وبصريٌّ غير الجُريريِّ وأبى عَمْرٍو.

^(١) يعني طريق البختری عنه، نص عليه الخزاعي في المنتهى ١ / ٥٣٠، وأما قوله: وغيره بخلافه، فلعله أراد ابن مهران فإنه خالفه فيه عن سهل، والله أعلم.

^(٣) كذا قال المصنف، والراء مشددة على القراءتين المذكورتين، ومراده كسرهما هاهنا وفتحها في الأول، والله أعلم.

غير أن نافعا: ﴿غَضِبَ﴾: على وزن (سَمِعَ).
الباقون خفيف مشدّد بخفض اسم الله مع رفع الباء والتاء، وهو الاختيار؛ لأن معنى (أَنْ) هاهنا (أَنَّهُ) ^(١).

الباقون من القراء بالتشديد ونصب الباء من ﴿غَضِبَ﴾ والتاء من ﴿لَعْنَةُ﴾.
﴿كُبْرُهُ﴾ (١١): بضم الكاف: يعقوب، والحسن، وحميد، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ،
وسورة عن عليٍّ، ومحبوبٌ عن أَبِي عَمْرٍو، وهو الاختيار، يعني: عَظْمُهُ.
الباقون بكسر الكاف.

﴿تَلْقُونَهُ﴾ (١٥): بكسر اللام خفيف: الاختيارُ كقراءة عائشة رضي الله عنها ^(٢)، يعني: من الكذب.
الباقون بفتح اللام مشدد.

﴿مَا زَكَى﴾ (٢١): مشدّد: ابنُ مِقْسَمٍ، وَرَوْحٌ وزيدٌ طريق الصَّرِيرِ، والقورسيُّ عن أبي
جعفر.

الباقون خفيف، وهو الاختيار، يعني: ما طَهَّرَ وهو لازم، واللزوم أولى.
﴿يَشْهَدُ﴾: بالياء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غيرُ عاصِمٍ وابنُ سَعْدَانَ، وهو
الاختيار لوجود الحائل، الباقون بالتاء.

^(١) في الأصل: "أى"، وأحسب مراد المصنف ما أثبتناه، قال سيبويه: من قال: (والخامسة أن غضب الله) فمعناه عنده: أنه غضب الله عليها، ولا تخفف في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها " (انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٣١٥ / ٥)، وقول المصنف: "خفيف مشدد"، لا معنى له، وأحسبه أراد: "مضاف مشدد"، فسبق بها قلمه، أو تصحفت على الناسخ، ويحتمل أن يكون أراد بالمخفف الفتح في التاء من ﴿لعنة﴾، والباء من ﴿غضب﴾، لأن الفتحة أخف الحركات، وضده الضم لأن الضم أثقل الحركات فعبّر عن الفتحة بالتخفيف على سبيل التوسع، وعلى كل حال فإن مراد المصنف أن الباقيين غير نافع ممن قرءوا بالتخفيف رفعوا التاء من: ﴿لَعْنَةُ﴾، وفتحوا الضاد ورفعوا الباء من ﴿غَضِبَ﴾، وخفضوا الهاء من اسم الجلالة على الإضافة، والله أعلم.

^(٢) رواه البخاري في مواضع من صحيحه وغيره: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها: "كَانَتْ تَقْرَأُ: إِذْ تَلْقَوْنَهُ بِاللَّسْتِكْمِ، وَتَقُولُ: الْوَلَقُ الْكَذِبُ" قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «وَكَانَ عَلِمَ مِنْ غَيْرِهَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ نَزَلَ فِيهَا»، والله أعلم.

﴿ دِينَهُمْ الْحَقُّ ﴾ (٢٥): رفع: مجاهدٌ، وأبو حيوة، والعَبَسِيُّ، والمرِّيُّ عن ابنِ كَثِيرٍ في اختياره^(١)، وهو الاختيار على أنه نعت لله.

الباقون نصب.

﴿ غَيْرِ أَوْلِيِ الْإِزْبَةِ ﴾ (٣١): نصبٌ: أبو بكر والمفضل وأبان، وأبو جعفر، وشيبة، وابنُ عامر، وأبو الحسن عن إسماعيل عن نافع، والزَّعْفَرَانِيُّ، ومحبوبٌ عن أَبِي عَمْرٍو.

الباقون بالجر، وهو الاختيار نعت لـ ﴿التَّابِعِينَ﴾.

﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٣١): بضم الهاء، وهكذا ﴿ آيَةُ السَّاحِرِ ﴾، و﴿ آيَةُ الثَّقَلَانِ ﴾: دمشقي،

والقورسي عن أبي جعفر.

الباقون بفتح الهاء.

ووقف عليها بالألف: أَبُو عَمْرٍو، وعليٌّ، والهاشمي عن ابنِ كَثِيرٍ، ورويسٌ^(٢)، وهو

الاختيار وإن سقط من المصحف.

﴿ عَيْدِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ (٣٢): بالياء: مجاهدٌ، والحسنُ.

الباقون بالألف، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

(١) كذا في الأصل، وهو سقطٌ ظاهرٌ، وأحسب أن المصنف أراد: شبلاً في اختياره، فكثيراً ما يوافق اختياره رواية محمد بن صالح المرى عن ابنِ كَثِيرٍ، والقراءة المذكورة رواها عن الأعمش من رواية زائدة عنه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٥٠)، وسبط الخياط في المبهج (٢/٧٢٢)، وأبو علي المالكي في الروضة (٢/٧١٨)، والفرسي في الجامع (٢/٧٨)، وقال في المحتسب (٢/١٠٧): "ومن ذلك قراءة مجاهد وأبي روق: "يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمْ الْحَقُّ" رفعاً، قال: "الحق" هنا وصف الله "سبحانه"، أي: يومئذ يوفيه الله الحق دينهم وجزا وصفه "تعالى" بالحق لما في ذلك من المبالغة، حتى كأنه يجعله هو هو على المبالغة"، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن يعقوب الوقف بالألف من رواية رويس عنه خاصة دون غيره من الرواة عن يعقوب تبعاً للخزاعي في المنتهى ١/٤٩٩، (١/١٣٣)، وسائر الرواة بعد يروونه عن يعقوب بالألف من جميع رواياته، وقال ابن الجزري في النشر (٢/١٤٢): "﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ فِي النُّورِ وَ﴿ يَا آيَةَ السَّاحِرِ ﴾ فِي الزُّخْرُفِ وَ﴿ آيَةُ الثَّقَلَانِ ﴾ فِي الرَّحْمَنِ فَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ عَلَى الْأَصْلِ خِلَافاً لِلرَّسْمِ أَبُو عَمْرٍو، وَالْكَسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَوَقَفَ عَلَيْهَا الْبَاقُونَ بِالْحَذْفِ اتِّبَاعاً لِلرَّسْمِ"، والله أعلم.

﴿اللَّهُ نَوَّرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (٣٥): بفتح النون والواو والراء وتشديد الواو: ثابت بن أبي حفصة والقورسي ومسلمة بن عبد الملك^(١) عن أبي جعفر، ﴿الأَرْضَ﴾ نصب، وهو الاختيار كيلا يوصف الباري بالتشبيه. الباقون على الإضافة.

﴿زَجَاغَةَ﴾ (٣٥): بفتح الزاي: ابن أبي عبله.

الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿تَوْقَدٌ﴾ (٣٥): بضم التاء والذال وإسكان الواو: كوفي غير قاسم والمفضل وحفص وابن سعدان.

بالياء كذلك: نافع، وأيوب، وابن صبيح، وشامي غير ابن عتبة، وحفص إلا الخزاز.

أبو حاتم عن عاصم: ﴿يُوقَدُ﴾ بالياء وفتح الواو وتشديد القاف كمحبوب عنه.

﴿تَوْقَدٌ﴾ بفتح التاء ورفع الدال بوزن (تَفَعَّلُ): الحسن، و[هارون عن] أبي عمرو^(٢)، ومجاهد، وقتادة، ويموت عن سهل، والزعفراني، ابن مهران لم يذكر سهلاً، والصواب ما قالت الجماعة^(٣).

^(١) يعني: مسلمة بن عبد الملك بن مروان ابن عم عمر بن عبد العزيز، غير أنني لم أجد له رواية عن أبي جعفر، غير أن المصنف روى في فضائل أبي جعفر في أول الكتاب أن مسلمة لما جاء إلى المدينة غيب أبو جعفر نفسه عنه، فيحتمل أنه لقيه بعد وروى عنه هذا الحرف، ولم أجد ترجمة لثابت بن أبي حفصة، وروايتها عن أبي جعفر ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: "الحسن وأبي عمرو"، وهو سقط ظاهر، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٤٥٦): "وروى القطعي عن عبيد عن هرون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة وعن أهل الكوفة (تَوْقَدٌ): رفعا مُشَدَّدة مَفْتُوحَة التَّاء"، فأحسب ذلك هو مراد المصنف، فأثبتناه في النص اعتماداً على صحة الرواية فيه عن هارون، ورواها أيضاً أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٥١) عن هارون عن أبي عمرو، وعن ابن محيصة، وكذا رواها عن ابن محيصة أبو علي الأهوازي في مفردته، والفارسي في جامعه (٢/٧٨)، وسبط الخياط في المبهج (٢/٧٢٤)، والله أعلم.

^(٣) قلت: ظاهر كلام المصنف هاهنا نسبة الخطأ إلى ابن مهران، ولا وجه له لأنه روى عن سهل: ﴿تَوْقَدٌ﴾ كقراءة ابن كثير، وهو يوافق ما رواه المصنف عنه في الوجه الثاني له، ولم يسند ابن مهران قراءة أبي حاتم من طريق يموت المذكور، وهي عند الخزاعي من طريقه، وقد نص على الخلاف فيه لأبي حاتم كقول

الباقون بنصب الدال بوزن تَفَعَّلَ مُشَدَّدٌ، وهو الاختيار؛ لأنه أبلغ.
 ﴿يُسَبِّحُ﴾ (٣٦): على ما لم يسم فاعله: البخاريُّ عن حفص، والمنهال عن يعقوب،
 والأويسي عن أبي جعفر، وأبو بكر وأبان والمفضل، وشامي، ومحبوب عن أبي عمرو.
 الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿رَجَالٌ﴾.
 ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ (٤٠): مجرور: مكِّي، وتُضَيِّفه عن البزِّي، وابنِ مِقْسَمٍ، ونصرِ بنِ عليٍّ عن
 ابنِ مُحَيِّصٍ^(١).

الباقون بالتونين والرفع، وهو الاختيار، يعني: من الظلمات.
 ﴿يَكَادُ سَنَا بُرْقِهِ﴾ (٤٣): بضمّتين، و﴿سَنَاءٌ﴾: ممدود: محمد بن طلحة عن أبيه.
 حريش^(٢) عنه: ﴿بُرْقِهِ﴾ بضم الباء وفتح الراء^(٣).
 ﴿صَافَاتٌ﴾ (٤١): رفع: خارجة عن نافع.
 الباقون بكسر التاء، وهو الاختيار على الحال.
 ﴿تَفَعَّلُونَ﴾ (٤١): بالتاء: سلام، وهارون عن أبي عمرو.
 والباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿كُلٌّ﴾^(٤).

المصنف، ويحتمل أن يكون مراد المصنف تضعيف رواية يموت المذكورة وأن الصحيح عن ابن حاتم كقراءة ابن كثير، وهذا الاحتمال أظهر عندي، غير أن ما حكاه عن ابن مهران يبقى لا وجه له، نعم لم ينص ابن مهران على قراءة سهل لفظاً، غير أنه دل عليها بالمفهوم -يعنى بذكره قراءة الضد-، والله أعلم،
 يعني أن المذكورين يضيفون ﴿سحابٌ﴾ إليه، فيقرأونها ﴿سحابٌ ظُلُمَاتٍ﴾، وكذا نص عليه الخزاعي في المنتهى ١/ ٥٠١، (١/ ١٣٣) عن البزّي، ورواه عن ابن محيصن بالإضافة أبو معشر في سوق العروس (٢/ ٢٥١) وأبو علي الأهوازي في مفردته، والباقون من المكيين ينونون ﴿سحابٌ﴾، ولا يضيفونه، والله أعلم.

حريش بن سليم ويقال بن أبي حريش الجعفي ويقال الثقفني أبو سعيد الكوفي روى عن حبيب بن أبي ثابت وطلحة بن مصرف وزبيد الياحي، (تهذيب ٢/ ٢٤٢)، وروايته عن طلحة بن مصرف ليست من طرق هذا الكتاب، وكذلك رواية محمد بن طلحة عن أبيه، والله أعلم.
 والباقون بفتح الباء وإسكان الراء، ﴿سَنَا﴾: مقصور، والله أعلم.
 يريد قوله تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾، والله أعلم.^(٥)

﴿خَلِّهِ﴾ (٤٣): بغير ألف وفتح الخاء: معاذُ العنبري عن أبي عمرو، والزَّعْرَانِيُّ. الباقون بكسر الخاء مع الألف، وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ (٤٣): بضم الياء وكسر الهاء: أبو جعفر، وشيبة. الباقون بفتحها، وهو الاختيار لئلا تكون الباء زائدة^(١).

﴿الْحُلْمُ﴾ (٥٨، ٥٩): بسكون اللام: عبدُ الوارث واللؤلؤيُّ عن عباس^(٢)، وطلحةُ، والحسنُ.

الباقون بضمها وهو الاختيار، لأنه أشبع.

﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ﴾ (٥٨): نصب: كوفيٌّ غير قاسمٍ وحفصٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صبيح. الباقون رفع وهو الاختيار؛ لأنه خبر المبتدأ.

﴿أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مِفْتَاحَهُ﴾ (٦١): على التوحيد: هارونُ عن أبي عمرو. والباقون جمع، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.



سورة الفرقان

﴿اَكْتَسِبَهَا﴾ (٥): بضم الهمزة والتاء الأولى وكسر التاء الثانية: طلحةُ. الباقون على تسمية الفاعل وهو الاختيار لقوله: ﴿تُمَلَى عَلَيْهِ﴾.

﴿نَأْكُلُ﴾: بالنون: ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير عاصمٍ وقاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ. الباقون بالياء، وهو الاختيار، يعني: محمداً.

^(١) قلت: ويمكن أن لا تجعل الباء زائدة على تلك القراءة إذا حملنا قوله ﴿يُذْهِبُ﴾ على معنى الفعل اللازم الذي يتعدى بالياء، قال في المحتسب (١١٥/٢): "وإن شئت حملته على المعنى، حتى كأنه قال: يكاد سني برقه يلوي بالأبصار أو يستأثر بالأبصار"، والله أعلم.

^(٢) عبد الوارث بن سعيد وعباس بن الفضل عن أبي عمرو، وروى هذه القراءة من طريق عبد الوارث عن أبي عمرو سبط الخياط في المبهج (٧٢٥/٢)، وأبو معشر في سوق العروس (٢٥٢/٢)، وأما رواية اللؤلؤي عن عباس فليست من طرق هذا الكتاب، وسبق التعليق على روايته عن عباس، وأنها محتملة مع أن كلا منهما يروى عن أبي عمرو، والله أعلم.

﴿ وَيَجْعَلُ ﴾ (١٠): بالرفع: محبوبٌ عن أبي عمرو، وابنُ كثيرٍ، وحميدٌ، وشاميٌّ، وعاصمٌ غير عبد الله بن عمر وأبي الحسن عن أبي بكر^(١) وحفص. الباقون بجزم اللام، وهو الاختيار عطفًا على الشرط.

﴿ فَيَقُولُ ﴾ (١٧): بالنون: سلامٌ، وابنُ حسان، ودمشقيٌّ غير الوليد، والقزازُ والقُرشيُّ عن عبد الوارث عن أبي عمرو.

والباقون بالياء، وهو الاختيار على أن الفعل لله بدليل قوله: ﴿ عِبَادِي ﴾.

﴿ أَنْ تُتَّخَذَ ﴾ (١٨): على ما لم يسم فاعله: الزعفرانيُّ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وأبو بشر.

الباقون على تسمية الفاعل بكسر الخاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا ﴾.

﴿ يَقُولُونَ ﴾ (١٩): بالياء: أبو حيوة، وابنُ الصَّلْتِ عن قنبلٍ والزيتونيُّ، قال ابن مهران: لا أعرف الياء^(٢).

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ كَذَّبُوكُمْ ﴾.

قال أبو علي: ابنُ فرح عن البزي كالصلي^(٣).

﴿ تَسْتَطِيعُونَ ﴾ (١٩): بالتاء: الأعمش، وطَّلحةٌ، وحفصٌ إلا الخزاز.

الباقون بالياء، وهو الاختيار اتباعًا للجماعة.

(١) في الأصل: أبي الحسين، وهو تصحيفٌ، وصوابه ما أثبتنا، وهو الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١/ ٥٠٤، (١/ ١٣٤)، وعبد الله بن عمر يروى عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وليست روايته عن يحيى من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) قال في الميسوط (١/ ٣٢٣): "وذكر بعضهم لابن كثير ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ ﴾ بالياء، ونحن قرأنا في جميع الروايات عنه بالتاء. وقال أبو بكر الهاشمي: لا خلاف عند أهل مكة أنه بالتاء والله أعلم به"، وقال الداني في جامع البيان (٤/ ١٤١٤): "وكلهم قرأ ﴿ فقد كذبوكم بما تقولون ﴾ بالتاء، إلا ما حدّثناه محمد بن علي، قال: نا ابن مجاهد قال: لي قنبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير (بما يقولون) بالياء، وكذلك روى ابن شنبوذ عن قنبل وهو غلط"، وهو في السبعة لابن مجاهد كما حكاه الداني، وصححه ابن الجزري في النشر من طريق ابن شنبوذ عن قنبل، والزيتوني المذكور هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي قتادة، والله أعلم.

(٣) يعني بالياء كرواية ابن شنبوذ عن قنبل، والله أعلم.

﴿تَشَقُّقٌ﴾ (٢٥)، وَفِي قَافٍ: مُشَدَّدٌ: حِجَازِيٌّ، شَامِيٌّ غَيْرَ حَمَصِيٍّ^(١)، وَبَصْرِيٌّ غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو إِلَّا مَعَاذًا وَعَبْدَ الْوَارِثِ وَمُحِبُّوبٌ.
وَإِفْقُ اللَّوْلُوِيٍّ فِي (ق).
عَبَّاسٌ بِالْوَجْهِينِ فِي (ق) - طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ - .
الْبَاقُونَ بِالتَّخْفِيفِ.
وَالِاخْتِيَارُ مَا عَلَيْهِ نَافِعٌ لِلتَّكْثِيرِ.

﴿وَنَزَلٌ﴾ (٢٥): بِالنُّونِ، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾: نَصَبٌ: شَعِيبٌ^(٢) عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَمَكِّيٌّ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ مِقْسَمٍ فَتَحَ النُّونَ الثَّانِيَةَ وَشَدَّدَ الزَّاءَ، وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِلَّهِ وَهُوَ أَبْلَغُ.
الْبَاقُونَ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ وَفَتَحَ اللَّامَ عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾: رَفَعٌ.
الْخَفَافُ وَالْقَرَشِيُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو: ﴿وَنَزَلٌ﴾: خَفِيفٌ بِفَتْحِ النُّونِ وَالزَّايِ، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾: رَفَعٌ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ. ﴿وَقَمْرًا مُنِيرًا﴾ (٦١): بِسُكُونِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْقَافِ: عَصْمَةٌ عَنِ عَاصِمٍ، وَالْأَعْمَشُ.
﴿مَلَحٌ﴾: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ حَيْثُ وَقَعَ^(٣): طَلْحَةٌ، وَقَتِيْبَةٌ طَرِيقُ أَبِي خَالِدٍ.
الْبَاقُونَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ، وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ؛ لِمُوَافَقَةِ الْأَكْثَرِ.

(١) كذا عبارة المصنف، ولو قال: "دمشقي" لكان أخصر، لأن أهل الشام الذين روى عنهم القراءة في هذا الكتاب إما دمشقيون أو حمصيون ولا ثالث لهم، والله أعلم.

(٢) كذا نسبه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، ولا يظهر لي مراده، ولا يعرف في الرواة عن أبي عمرو من يسمى شعيبًا، ولا أسند المصنف قراءة أبي عمرو من طريقه، فيحتمل أن يكون مراده عيسى بن شعيب، وقد روى المصنف من طريقه بعض أحرف عن أبي عمرو ولم يسند القراءة من طريقه، وهو مجهول كذلك، وروى هذه القراءة عن أبي عمرو هارون بن موسى، رواها من طريقه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٢/٧٦٨)، والله أعلم.

(٣) قال في المحتسب (٢/١٢٤): "ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف: "وَهَذَا مَلَحٌ أَجَاجٌ"، قال: قال أبو حاتم: هذا منكر في القراءة، فقوله: هو منكر في القراءة يجوز أن يريد به أنه لم يُسمع في اللغة، وإن كان سُمِعَ فَقَلِيلٌ وخبيث، ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد مالح، فحذف الألف تخفيفًا، ولم أر من روى هذه القراءة عن قتيبة غير المصنف، وتقدم أنه انفرد بطريق أبي خالد الزندولاني المذكور عنه، وقد وقعت هذه الكلمة في القرآن في موضعين، هاهنا وفي سورة فاطر (١٢)، والله أعلم.

﴿يَأْمُرُنَا﴾ (٦٠): بياء و ﴿سُرَجًا﴾ (٦١): بضمين: عليٌّ غير الشيزريِّ فإنه أسكن الراء في قول الرّازيِّ، ومحمدٌ، وابنُ مقسم، والزّيّات، والعَبَسِيُّ، والأَعْمَشُ، وطلّحةٌ، وأبانٌ، والبخترِيُّ عن حفص.

الباقون بالتاء والألف في ﴿سِرَاجًا﴾ مع كسر السين، وهو الاختيار لقوله: ﴿الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾، ولقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ﴾، والمخاطبة هاهنا أحسن.

﴿يُقْتَرُوا﴾ (٦٧): بضم الياء وكسر التاء: مدنيٌّ، والمفضلُ، والأزرقُ والجعفيُّ وأبو الحسن وابنُ جبير عن أبي بكر، وشاميٌّ، وأيوبُ، والجعفي، ومحبوبٌ عن أبي عمّرو، وأبان، وابنُ مقسم.

وبضم التاء وفتح الياء: الحسنُ، والزّعفرانيُّ، وكوفيٌّ غير ابنِ زروان، وهو الاختيار من قترٍ يقتر.

الباقون بفتح الياء وكسر التاء.

﴿وَيُخَلدُ﴾ (٦٩): بضم الياء وجزم الدال على ما لم يسم فاعله: الزّعفرانيُّ، والجعفيُّ عن أبي عمّرو، والكسائيُّ عن أبي بكر، والنميريُّ^(١) عن المفضل غير أنه رفع الدال. مشدد اللام: ابنُ مقسم.

﴿يُضَاعَفُ﴾، ﴿وَيُخَلدُ﴾: مرفوعان: عاصمٌ إلا حفصًا، ودمشقيٌّ غير أبي بشر. العُمريُّ عن أبي جعفر بالنون وكسر العين، ﴿العذابُ﴾: نصبٌ^(٢)، وقد مضى التشديد في موضعه.

(١) يعنى: عمر بن شبة أبا زيد النميري عن جبلة وسعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم، والله أعلم.
(٢) كذا نص عليه المصنف عن العمري تبعًا للخزاعي في المنتهى، وظاهر كلام المصنف أنه بالرفع في الفعلين وليس بصواب، بل الصحيح عنه بالجزم فيهما، وهو ظاهرٌ من كلام الخزاعي فقال في المنتهى ١/٥٠٦، (١/١٣٤): "﴿يضاعف﴾، ﴿ويخلد﴾: مرتفعان: دمشقي غير أبي بشر وأبو بكر والمفضل، بالنون وكسر العين ونصب الياء: العمري"، وكان على المصنف أن يؤخر ذكر العمري إلى ما بعد قوله: "الباقون بالجزم"، وحاصله أنه عندهما بالنون مع كسر العين والجزم ونصب ﴿العذاب﴾، وخالفهما أبو العلاء الهمداني فرواه عن العمري بالياء وكسر العين وجزم الفعلين ونصب ﴿العذاب﴾، وخالفهم أبو الكرم في المصباح فرواه عنه بالياء وفتح العين والجزم ورفع ﴿العذاب﴾، فاختلف عنه على ثلاثة أوجه، وأما تشديد العين له فمتفق عليه بينهم جميعًا، وهو المطرد من مذهب أبي جعفر في نحو هذا، والله أعلم.

الباقون بالجزم.

والاختيار ما عليه نافع ليكون جواباً للشرط.

﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ (٧٥): خفيف: كوفي غير قاسم وحفص وابن سعدان.

الباقون مشدد، وهو الاختيار، لأنه أبلغ.

﴿لِزَامًا﴾: بفتح اللام: أبو السَّمَال، وأبان بن تغلب.

الباقون بكسرها وهو الاختيار على الاسم.



سورة الشعراء

﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ﴾ (١٣): منصوبان: أبو حيوة، وزائدة عن الأعمش، والسَّمَانُ عن طلحة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، ويعقوب، وهو الاختيار عطفًا على ﴿أَنْ يَكْذِبُونَ﴾.

الباقون بالرفع.

﴿إِنْ يَشَأْ يُنْزِلْ﴾: بياء فيهما: هارون عن أبي عمرو،

والباقون بالنون، وهو الاختيار للعظمة.

﴿أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ (٢٧): بفتح الهمزة والسين: مجاهد، وهو الاختيار على أن الله

أرسله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿حَاذِرُونَ﴾ (٥٦): كوفي غير المفضل وأبان، ومجاهد، ودمشقي غير الحلواني^(١) وأبي

بشر.

﴿فَارِهِينَ﴾ (١٤٩): دمشقي، ومجاهد، وكوفي غير المفضل وأبان، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ فيهما^(٢)، وهو الاختيار، لأن في (حَاذِرِينَ) معنيين: أحدهما شاكين في السلام، والثاني

^(١) يعني عن هشام عن ابن عامر، والله أعلم.

^(٢) يعني بالألف فيهما عن المذكورين على التفصيل الذي ذكره في كل حرف على حدة، وعبرة المصنف فيها إبهام، والله أعلم.

زيادة حرف، و﴿فَارِهَيْنَ﴾ فيه زيادة حرف، والزيادة معتبرة إلا إذا كان المعنى في تركها أجد.

الباقون بغير ألف فيهما.

﴿يُسْمِعُونَكُمْ﴾ (٧٢): بضم الياء وبكسر الميم: قِتَادَةٌ.

الباقون بفتحهما، وهو الاختيار، لقوله: ﴿أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ﴾.

﴿خَطَايَايَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٨٢)^(١): بألف على الجمع: الحسن، غير أن ابن مِقْسَمٍ زاد ألفًا

قبل التاء.

الباقون: ﴿خَطِيئَتِي﴾: على التوحيد، والاختيار ما عليه نافع.

﴿خَلَقَ الْأَوَّلِينَ﴾: بفتح الخاء وإسكان اللام: مكِّيٌّ، وأبو جعفر، وشيبة، وبصريٌّ،

وعليٌّ غير المطرّز والشيزريّ، وقاسمٌ، ومحمدٌ، وهو الاختيار، يعني: كَذِبُ الْأَوَّلِينَ.

الباقون بضمّتين، غير أن الأصمعيّ عن نافع أسكن اللام وضم الخاء.

﴿لَهَا شُرْبٌ وَلَكُمْ شُرْبٌ﴾ (١٥٥): بضم الشين فيهما: ابن أبي عبلة^(٢).

الباقون بكسر الشين، وهو الاختيار لأن الشرب الحظ والقسم^(٣).

﴿الْجُبَلَةَ﴾ (١٨٤): بضم الجيم والباء مشدّد: ابن أبي عبلة، والحسن، وزرّوان عن

الكسائي.

الباقون بكسرتين، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿نَزَلَ﴾ (١٩٣): خفيفٌ، ﴿الرُّوحَ الْأَمِينُ﴾: رفعٌ: حجازيٌّ غير ابن مِقْسَمٍ، وحفصٌ،

والجريري^(٤)، وأيوب، وأبو عمرو غير يونس والقرشي والقزاز عن عبد الوارث.

^(١) في الأصل: (خطاياتي)، وهو تصحيفٌ، تصحفت الفتحة التي فوق الياء على النسخ فظنها نقطتى التاء،

ونص على هذه القراءة عن الحسن أبو على الأهوازي في مفردته، وأما ابن مِقْسَمٍ فإنه يقرأها: (خَطِيئَاتِي)، كذا ظاهر كلام المصنف، وعبارته مشكلة، والله أعلم.

^(٢) روى هذه القراءة ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبلة، وروى عنه أيضًا: (أَتْبُنُونَ): بضم التاء، (رَيْع): بفتح الراء، والله أعلم.

^(٣) في الأصل: "والقوم"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

^(٤) يعنى: عن زيد عن يعقوب، والله أعلم.

قال العراقي: وأبو زيد عن المفضل وليس بصحيح^(١).
 قال الرّازي: القرشي عن الكسائي وليس بجيد؛ لأن المفرد بخلافها.
 الباقون مشدد، «الرُّوحُ الأَمِينُ»: منصوبان، وهو الاختيار على أن الفعل لله.
 «أَوْلَمُ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ» (١٩٧): بالتاء، «آيَةٌ»: رفعٌ: أبو حيوة، وابنُ أبي عبله،
 والرّعفرانيّ، ودمشقيّ.
 الباقون بالياء والنصب: «آيَةٌ»، وهو الاختيار على «أَنْ يَعْلَمَهُ»: الاسم^(٢).
 «الأَعْجَمِيَّينَ» (١٩٨): بكسر الياء وتشديده: الحسن، وابنُ مِقْسَمٍ.
 الباقون بياء واحدة ساكنة، وهو الاختيار، واحدهم أعجمي إذا كان في لسانه عجمة وإن
 كان عربي النسب، وعجميٌّ إذا نُسب إلى العجم وإن كان فصيحاً.
 «فَتَأْتِيَهُمْ بَغْتَةٌ» (٢٠٢): بالتاء: الحسن، وهكذا ذكر ابنُ هاشم عن الداجوني عن عبد
 الرزاق^(٣).

الباقون بالياء، وهو الاختيار، يعني: العذاب.
 «فَتَوَكَّلْ» (٢١٧): بالفاء: مدنيّ، دمشقيّ.
 الباقون بالواو، وهو الاختيار معطوف على ما قبله.
 «يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ» (٢٢٤): خفيفٌ: نافعٌ، والرّعفرانيّ.
 الباقون مشدد، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر وللتأكيد.
 «أَيُّ مُنْفَلَتٍ يَنْفَلِتُونَ» (٢٢٧): بالفاء والتاء: ابن أرقم عن الحسن.
 الباقون بالقاف وبالباء، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر والمصحف.

(١) قلت: قد رواه أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٤٢٨) من طريق ابن مجاهد عن جبلة عن المفضل كذلك بالتخفيف، والله أعلم.

(٢) يعني: اسم يكن، لأن (أن) وما بعدها في تأويل المصدر، يعني: تعليمه علماء بني إسرائيل آيةً، والله أعلم.
 (٣) يعني: تاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم عن الداجوني عن عبد الرزاق عن ابن ذكوان، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٤٢٨): "وكلهم قرأ: «فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةٌ» بالياء على التذكير، أي: العذاب إلا ما رواه أحمد بن المعلّى عن ابن ذكوان عن ابن عامر أنه قرأ بالتاء على التأنيث أي الساعة، وكذلك ذكر ذلك عن ابن ذكوان الداجوني في كتابه في الخلاف بين أبي عمرو وابن عامر، ولا يعرف ذلك أهل الشام"، والله أعلم.

سورة النمل

﴿وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ (١): بالرفع فيهما: ابنُ أبي عبلة.

الباقون بالجر، وهو الاختيار، عطفٌ على القرآن.

﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ (٧): منونٌ: ابنُ مِقْسَمٍ، وَيَعْقُوبُ غير زيدٍ، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وابنِ

سعدانٍ وابنِ صبيحٍ.

الباقون بالإضافة، وهو الاختيار؛ لأنَّ الشهابَ بعضُ من القَبَسِ.

﴿حَسَنًا﴾ (١١): بفتحين: مجاهدٌ، وأبو حيوة، وعبدُ الوارث وهارونُ وعصمةُ

والجعفيُّ والواقديُّ عن عباسٍ^(١) كلهم عن أبي عمرو.

وبضمتين: ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بضم الحاء وإسكان السين، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾، ولأنَّ

الحُسْنُ ضدُّ السوءِ.

﴿فَمَكَثَ﴾ (٢٢): بفتح الكاف: الزَّعْفَرَانِيُّ، وعاصِمٌ، وسهلٌ، ورَوْحٌ والمنهال،

والجعفيُّ عن أبي عمرو.

وقال العراقي: غير رُويس يزعم أن زيدا كروح وهو خلاف الجماعة والمفرد^(٢).

قال أبو الحسين: الخطيبُ عن ابن حبيب^(٣) بضم الكاف والجماعة بخلافه.

^(١) يريد قوله تعالى: ﴿ثم بدل حسنا بعد سوء﴾، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: "عن ابن عباس"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والتصحيح من المصباح لأبي الكرم

(٢/٨٧٨)، كذا نص عليه عن الواقدي عن العباس بن الفضل عن أبي عمرو، وكذا رواه عنه أبو معشر في

سوق العروس (٢/٢٥٥)، والله أعلم.

^(٣) كذا نص عليه العراقي في كتاب الإشارة (٢/٦٨) فقال: يعقوب غير رويس، ورواه أبو الفضل الخزاعي

في المنتهى ١/٥١١، (٢/١٣٦) بالضم عن زيد، ورواه ابن مهران عنه بالفتح، وإنما تابعه عليه العراقي

عليه، وهو صحيح عن زيدٍ أيضًا، فقال ابن سوار في المستنير (١/٣٥٦): "وروى عن زيد التخيير في ضم

الكاف وفتحها"، وكذلك رواه بالخلاف عن زيد أبو الكرم في المصباح (٢/٨٧٩)، وأبو معشر في سوق

العروس (٢/٢٥٥)، والله أعلم.

^(٤) يعني: محمد بن حبيب الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم، والضمُّ رواية إسحاق الأزرق عن

أبي بكرٍ، نص على ذلك الداني في جامع البيان، والله أعلم.

الباقون بالضم، وهو الاختيار؛ لأننا اخترنا التخفيف في ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ (٢٥).
 ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾ (٣١): مشدد بفتح العين: ابنُ مِقْسَمٍ.
 الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ للأكثر.
 ﴿عَفْرِيَّتُ﴾ (٣٩): بالهاء وفتح الياء: أبو السَّمَّالِ^(١).
 الباقون بالتاء في الوصل وإسكان الياء، وهو الاختيار إذ القصة تدل عليه.
 ﴿نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي﴾ (٤١): بضم الراء: أبو حيوة.
 الباقون بإسكان الراء، وهو الاختيار جواب الشرط المقدر في الأمر.
 ﴿لَيْبِيْنَهُ﴾ (٤٩): من البيان: ابنُ مِقْسَمٍ.
 ﴿لَيْبِيْنَهُ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقُولُنَّ﴾ بالياء^(٢) والرفع فيهما: حميد.
 وبضم التاء التي في ﴿لَيْبِيْنَهُ﴾، وبالتاء وضم اللام في: ﴿لَتَقُولُنَّ﴾: كوفي غير عاصم
 وقاسم وابن سعدان وابن صبيح.
 الباقون بالنون فيهما وفتح التاء واللام، وهو الاختيار لقوله: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾.
 ﴿مَا يَكُنُّ﴾ (٧٤)^(٣): بفتح الياء وضم الكاف: ابنُ مِقْسَمٍ.
 بفتح التاء وضم الكاف: ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ.
 الباقون بضم التاء وكسر الكاف وهو الاختيار لقوله: ﴿أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾.

^(١) قال في المحتسب (١٤١/٢): "من ذلك قراءة أبي رجاء وعيسى الثقفي: "عَفْرِيَّة"، قال: هو العفريت. يقال: رجل عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ إِبَاعًا: إذا كان خبيثًا داهيا، وقالوا: تَعَفَّرَتِ الرَّجُلُ: إذا صار عفريتًا، أي: خبيثًا"، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: "بالتاء"، وهو تصحيْفٌ، وإلا تطابقت مع قراءة جمهور الكوفيين ولما كان من حاجة لإفراده بالذكر، وذكر الفراء في معاني القرآن (١/٥٤) هذه القراءة - أعنى بالياء - أنها قرئ بها غير أنه لم ينسبها لأحد، وكذلك أبو علي الفارسي في الحجة (٥/٣٧٤)، وقال الألويسي في روح المعاني (١٠/٢٠٧): "وقرأ مجاهد وابن وثاب وطلحة والأعمش «لبيئته» بياء الغيبة " (اهـ)، وإن حميدًا قد قرأ على مجاهد، فيحتمل أن يكون قد أخذها عنه، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿مَا تَكُنُّ صُدُورُهُمْ﴾، وظاهر كلام المصنف اختصاص هذا الموضع بهذه القراءة دون الذي في القصص، والله أعلم.

﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي﴾ (٨١): بالتاء، ﴿الْعُمِّي﴾: نصبٌ، وفي الروم مثله: الزَّيَّاتُ، والأَعْمَشُ، وطلحةٌ.

الباقون بالباء والجر وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.

﴿تَكْلِمُهُمْ﴾ (٨٢): من الكلام وهي الجِراحة: ابنُ أبي عبله، وأبو حيوة، والجَحْدَرِيُّ.

الباقون: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾: من الكلام وهو الاختيار للقصة.

﴿يَفْعُلُونَ﴾ (٨٨): بالياء: مكِّي، حمصي، وزيدٌ طريق ابن موسى^(١)، وهشامٌ طريق البكرواني، والأعشى والبرجمي وحامدٌ ويوسفٌ عن شعيبٍ عن أبي بكر، وأبو عمرو، ويعقوبٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ.

قال العراقي: والحلواني عن هشام، وهو سهو^(٢)، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَكُلُّ أُمَّتُوهُ﴾. الباقون بالتاء.



سورة القصص

﴿وَيَرَى﴾ (٦): بالياء، ﴿فِرْعَوْنُ﴾، وما بعده^(٣): رفعٌ: كوفيٌّ غير عاصمٍ وقاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صبيحٍ.

الباقون بالنون وضمها وكسر الراء ونصب الأسماء، وهو الاختيار.

﴿وَحَزْنَا﴾ (٨): بضم الحاء وإسكان الزاي: الزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفيٌّ غير عاصمٍ وقاسمٍ وابنِ

سَعْدَانَ وابنِ صبيحٍ

الباقون بفتحها وفتح الزاي، وهو الاختيار، لأنه لغة قريش.

﴿فَزَعَا إِنْ كَادَتْ﴾ (١٠): بالزاي وكسرها من غير ألف والعين: الزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون: ﴿فَارِعَا﴾: بالغين والراء والألف، وهو الاختيار للقصة، ولموافقة المصحف.

(١) يعنى زيد بن علي بن أبي بلال بإسناده إلى محمد بن موسى الصوري عن ابن ذكوان، والله أعلم.
(٢) كذا رد المصنف صحة الياء فيه عن الحلواني، وصححه ابن الجزري في النشر (٣٣ / ٢) عن الحلواني، وقال الداني في جامع البيان (٤ / ١٤٤٤): "وأما هشام فقرأت من طريق الحلواني عنه على أبي الفتح وأبي الحسن عن قراءتهما بالياء مثل أبي عمرو"، والله أعلم.
(٣) يريد قوله تعالى: ﴿فِرْعَوْنُ وَهَامَانُ وَجُنُودُهُمَا﴾، والله أعلم.

﴿بِهَ عَنِ جَنْبٍ﴾ (١١): بفتح الجيم وإسكان النون: قَتَادَةٌ.
 الباقون بضميتين، وهو الاختيار، يعني: عن بُعد.
 ﴿فَاسْتَعَانَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾ (١٥): بالعين والنون: ابْنُ مِقْسَمٍ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ.
 الباقون بالغين والثاء، والاختيار ما عليه ابْنُ مِقْسَمٍ؛ لَأَنَّ الإِعَانَةَ أَوْلَى فِي هَذَا الْبَابِ.
 ﴿يُصَدِّرُ﴾ (٢٣): بفتح الياء وضم الدال: أَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةُ، وَشَامِيُّ، وَأَبُو عَمْرٍو،
 وَأَيُّوبُ، غَيْرَ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو.
 الباقون بضم الياء وكسر الدال، وهو الاختيار أراد أن يُصَدِّرَ الرِّعَاءَ غَنَمَهُمْ.
 ﴿عِدْوَانَ﴾ (٢٨): بكسر العين: أَبُو حَيوةَ.
 الباقون بضم العين، وهو الاختيار، لموافقة الجماعة.
 ﴿جُدْوَةَ﴾ (٢٩): بضم الجيم: الْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَأَبُو حَيوةَ، وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ، وَابْنُ
 مِقْسَمٍ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَالْجَعْفِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَحَمْرَةَ غَيْرِ ابْنِ سَعْدَانَ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ، لِأَنَّ
 الْفُعْلَةَ أَقْوَى مِنَ الْفِعْلَةِ.
 بفتح الجيم: عَاصِمٌ غَيْرَ الْجَعْفِيِّ^(١).
 الباقون بكسرها.
 ﴿الرُّهْبِ﴾ (٣٢): بضميتين: أَبَانُ عَنْ قَتَادَةَ^(٢)، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ كَيْسَةَ عَنِ الزِّيَّاتِ فِي قَوْلِ
 ابْنِ هَاشِمٍ.
 وبضم الراء وإسكان الهاء: سَمَاوِيُّ غَيْرَ قَاسِمٍ وَحَفْصِ إِلَّا الْخَزَّازَ وَابْنَ كَيْسَةَ، وَحَمَّصِيَّ.
 وبفتح الراء وإسكان الهاء: الْحَلْوَانِيُّ عَنْ قَتَادَةَ، وَحَفْصُ إِلَّا الْخَزَّازَ، وَأَبَانُ عَنْ عَاصِمٍ.
 الباقون بفتحهما، وهو الاختيار، لَأَنَّهُ أَشْهَرُ.
 ﴿أَيُّمًا الْأَجْلَيْنِ﴾ (٢٨): بِإِسْكَانِ الْيَاءِ: عَبَّاسٌ طَرِيقُ أَبِي عَلِيٍّ^(٤).

(١) يريد قوله تعالى: ﴿فلا عدوان علي﴾، والله أعلم.

(٢) يعني عن أبي بكر عنه، والله أعلم.

(٣) أبان بن يزيد عن قتادة، وهو الذي أسند المصنف رواية قتادة من طريقه، وأما رواية الحلواني عنه والتي سيذكرها المصنف بعد قليل فليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) عباس بن الفضل عن أبي عمرو، ورواها أبو علي الأهوازي كذلك عن الحسن في مفردته، ولم يكن طريق أبي علي عن أي منهما من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

الباقون بفتحها^(١)، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿يُصَدِّقُنِي﴾ (٣٤): برفع القاف: عَاصِمٌ، وقَاسِمٌ، والزِّيَّاتُ، والعَبَسِيُّ، والأَعْمَشُ، وطلحة، والزعفراني، وابنُ مِقْسَمٍ، والجعفي ومحبوبٌ وهارونُ عن أبي عمير، وإسماعيلُ عن أبي جعفر في قول الدهان، وهو الاختيار في موضع الحال صفة للردا^(٢).

الباقون بالجزم.

﴿قَالَ مُوسَى﴾ (٣٧): بغير واو: ابنُ كثيرٍ.

الباقون بالواو، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف^(٣).

﴿وَرَحْمَةً﴾ (٤٣): رفعٌ: أبو حيوة، وهو الاختيار، لأن معناه: ولكن أنت رحمة.

الباقون نصبٌ.

﴿تَظَاهَرَا﴾ (٤٨): مشدد: أبو خلاد عن اليزيدي، وأبو حيوة، ويحيى بن الحارث، ولا

معنى له^(٤).

﴿أَظَاهَرَا﴾: بألف وصل في موضع الياء: طلحة في رواية بشر، والأعمش في رواية زائدة.

^(١) يعني مع التشديد، ولم يذكره المصنف اعتماداً منه على شهرة هذا الحرف، والله أعلم.

^(٢) يعني صفة لقوله عز وجل ﴿رِذَاءً﴾، ويمكن أن يجعل أيضاً حال من الهاء من قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾، وأما قراءة الجزم فعلى أنه جواب للطلب، قاله ابن خالويه في الحجة (١/٢٧٨)، والله أعلم.

^(٣) يعني اتباعاً لأكثر المصاحف، لأنه مرسوم في مصاحف المكيين بغير واو، نص عليه أبو عمرو الداني في المقنع (١/١١٠) وغيره، والله أعلم.

^(٤) يريد قوله تعالى: ﴿وهدي ورحمة لعلمهم يتذكرون﴾، والله أعلم.

^(٥) في الأصل: "أبو خالد عن اليزيدي"، والصواب ما أثبتنا، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٤٥٣): "وكلهم قرأ ﴿تظاهرا﴾: مخففة الظاء إلا ما حكاه ابن مجاهد عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر أنه شدد الظاء، وذلك لحن؛ لأن الفعل ماض"، قال: "ونا محمد بن أحمد، قال: نا محمد بن قطن، قال: نا أبو خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو: ﴿ساحران تظاهرا﴾ قال أبو خلاد ﴿تظاهرا﴾ مشددة في جميع القرآن، وأخطأ أبو خلاد في هذا الموضع إذ أجراه وهو فعل ماض في التشديد الذي لا وجه له فيه مجرى سائر ما جاء في القرآن من الأفعال المضارعة الذي يسوغ ذلك فيها، نحو ﴿وإن تظاهرا عليه﴾، ﴿وتظاهرون عليهم﴾ وشبههما، قال: "ولم يذكر ابن جرير هذا الحرف عن عبد الحميد في جامعه، ولا ذكره عبد الحميد في مجردة، فلا أدري من أين نقله ابن مجاهد"، والله أعلم.

الباقون بالتاء مع تخفيف الظاء، وهو الاختيار، يعني: موسى وهارون، ولموافقة المصحف.

﴿وَصَلْنَا﴾ (٥١)^(١): خفيف: عبادٌ عن الحسن، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على التأكيد.

﴿نُتَخَطَفُ﴾ (٥٧): برفع الفاء: المنقري^(٢).

الباقون بالجزم، وهو الاختيار جواباً للشرط.

﴿تُجْبَى﴾ (٥٧): بالتاء: مدني، وسهل، ورؤيسٌ وزيدٌ وابنُ حسان عن يعقوب، وأبو

حاتم عن عاصم، والزَّعْفَرَانِيُّ،

الباقون بالياء، وهو الاختيار للحائل.

﴿كَمَا غَوَيْنَا﴾ (٦٣): بكسر الواو: أبان^(٣).

الباقون بفتح الواو وهو الاختيار، لأنه فَعَلَ يفعل.

﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ (٧٨): بالتاء وفتحها وجزم اللام، ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾: رفع^(٤) على النهي:

القورسي والشيزري والأنطاكي والأويسي عن أبي جعفر.

الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لاتباع الجماعة.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾، والله أعلم.

(٢) يعني: عن عبد الوارث عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٣) كذا قال المصنف، وظاهر كلامه أن الغين مفتوحة، وكذا رواه عن أبان أبو العز في الكفاية (١/٣٤٠)

فقال: بكسر الواو، ولم يذكر الغين، وكذا هو عند أبي معشر في سوق العروس (١/٢٥٩)، وقال ابن سوار

في المستنير (١/٣٦٢): بضم الغين وكسر الواو، وتابعه أبو الكرم في المصباح (٢/٨٩٠)، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر من الطرق المذكورة بالرفع في ﴿المجرمون﴾، وقال الألويسي في روح

المعاني (١٠/٣٢٧): "وقرأ أبو جعفر في رواية ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ بناء الخطاب والجزم ﴿المجرمين﴾:

بالنصب، وقرأ أبو العالية وابن سيرين ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ كذلك، ولم ندر أنصبا المجرمين كأبي جعفر أم رفعه

كما هو في قراءة الجمهور، والظاهر الأول، وجوز صاحب اللوامح الثاني، وذكر له وجهين: الأول أن

يكون ضمير ذنوبهم للمهلكين من القرون وارتفاع المجرمين بإضمار المبتدأ أي هم المجرمون، والثاني

أن يكون المجرمون بدلا من ضمير ذنوبهم باعتبار أن أصله الرفع لأن إضافة ذنوب إليه بمنزلة إضافة

المصدر إلى اسم الفاعل وأورد على هذا أن ذنوب جمع فإن كان جمع مصدر ففي إعماله خلاف"، والله

أعلم.

﴿لَخَسَفَ بَنًا﴾ (٨٢): بفتحين: حفص، وعصمة، وأبان عن عاصم، وابن أبي حماد عن أبي بكر، وابن عتبة، وابن مقسم، وبصري غير أيوب وأبي عمرو إلا عصمة واللؤلؤي عنه، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ﴾، الباقون على ما لم يسم فاعله.



سورة العنكبوت

﴿وَتَخَلَّقُونَ إِنْكَا﴾ (١٧): بضم التاء وفتح الخاء وكسر اللام مشدد: خارجة عن نافع، وعون العقبلي، وابن مقسم.

الباقون بفتح التاء وإسكان الخاء وضم اللام خفيف، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿مَوَدَّةٌ﴾ (٢٥): رفع منون، ﴿بَيْنَكُمْ﴾ (٢٥): نصب: الزعفراني، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والحسن، وابن مقسم، والبرجمي والشموني، والأصمعي عن أبي عمرو.

وبالرفع والإضافة: مكّي غير ابن مقسم، وأبو عمرو غير يونس واللؤلؤي والأصمعي، ورؤيس، وأبو السّمّال، والجحدري، والكسائي، وجبله.

واختلف عن سهل، فروى الخزاعي والخبازي مثل أبي عمرو، وروى الباقون النصب والإضافة كالزيّات^(١)، والأعمش، وطلحة، والعبسي، وحفص، وزيد، وروح، وسلام، وأبي زيد عن المفضل، ويونس واللؤلؤي عن أبي عمرو.

والباقون بالنصب والتنوين، وهو الاختيار ردًا على الأوثان ولا أجعلها خبر (إن) لأنها لا تعلم شيئًا.

قال الخزاعي: أبو زيد كالكسائي.

﴿يَدْعُونَ﴾ (٤٢): بالياء: عاصم إلا الأعشى والبرجمي والاحتياطي عن أبي بكر، وقاسم، وعبيد عن ابن كثير، وابن نوح عن قتيبة والأصم، ونصير غير الرازي، ومحمد، وابن مقسم، وبصري غير أيوب ومحبوب^(٢)،

^(١) كذا رواه المصنف من طريق المذكورين، وقد انقلب هذا الحرف عليه، فرواه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٥٢٣، (١/ ١٤٠) عنه بالنصب والإضافة كحفص، ورواه ابن مهران في الغاية (١/ ٤٣)، وأبو نصر العراقي في الإشارة (١/ ٧٠) عنه بالرفع والإضافة، والله أعلم.

^(٢) يعني عن أبي عمرو، والله أعلم.

[وهو الاختيار^(١)]، لقوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾.

الباقون بالتاء.

﴿عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ (٥٠): على الوجدان: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وكوفي غير قاسمٍ وحفصٍ وسعيدٍ وفُتَيْبَةَ إِلَّا الثَّقَفِيَّ، والزَّعْفَرَانِيَّ، وعليُّ بن نصر والجَهْضَمِيُّ عن أبي عَمْرٍو.

والباقون جمع، وهو الاختيار؛ لأن آياته كثيرة -دليله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ﴾-.

﴿وَيَقُولُ﴾: بالياء: نافعٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ أبي عبلَةَ، وكوفيٌّ، وأيوبٌ، وعبادٌ عن الحسن، ويونسٌ وأبو معاذ عن أبي عَمْرٍو، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَا عِبَادِي﴾.

الباقون بالنون.

﴿يُرْجَعُونَ﴾ (٥٧): بالياء: المفضلُ، وأبو بكر غير الأَعْشَى والبرجمي، وعصمة^(٢).

وابنُ المُسَيَّبِيَّ عن نافع كَيْعُقُوبُ^(٣).

أما في الروم ﴿يُرْجَعُونَ﴾ (١١): بالياء: فالمفضلُ وحمادٌ وعصمةٌ غير الضَّرِيرِ^(٤) ويحيى غير الاحتياطيِّ والرفاعيِّ ونفطويه عن شعيب، وأبو عَمْرٍو غير عباسٍ وأوقية والحلواني عن الدُّورِيِّ عن اليزيديِّ، ويعقوبُ غير المنهالِ ورؤيسٍ، وسهل^(٥).

عباس مخير.

الباقون بالتاء.

^(١) زيادة من المحقق لا بد منها ليستقيم السياق، وفي المخطوطة إشارة إلى الهامش في هذا الموضوع، وليس فيه شيء، وأحسب أنه سقط ذكر بعض الذين قرءوا بهذه القراءة كذلك، ومنهم العبسي عن حمزة طريق الأبرار، ذكره الخزاعي في المنتهى ١/٥٢٤، (١٤٠/١، ٢)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٨٩٥)، وأبو معشر في سوق العروس (٢/٢٦٠)، وابن سوار في المستنير (١/٣٦٥)، وغيرهم، ولم يستثن المصنف هاهنا من الرواة عن عاصم الكسائي والجعفي عن أبي بكر عنه، واستثنى الكسائي أبو الفضل الخزاعي وأبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٤٦٤)، واستثنى الجعفي أبو عمرو الداني وأبو الكرم وأبو معشر، ورواه أبو معشر بالياء أيضا عن ابن سعدان ومحمد بن عيسى في اختيارهما، والله أعلم.

^(٢) يعني عن عاصم، كذلك نص عليه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (٢/٨٩٥)، والله أعلم.

^(٣) يعني بفتح التاء وكسر الجيم، وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٤٦٦): "وكلهم ضمّ التاء والياء وفتح الجيم، إلا ما رواه ابن جبير عن المسيبي عن نافع أنه فتح التاء وكسر الجيم، وهو وهم"، والله أعلم.

^(٤) يعني عن حمادٍ عن عاصم، وهو يوسف بن محمد بن أحمد الضرير، والله أعلم.

^(٥) قال أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٥٢٧، (١٤١/١): سهلٌ بالتاء والضم والياء والفتح، والله أعلم.

والاختيار الياء لقوله: ﴿وَكَاثُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾.
 ﴿لَتُنَوِّينَهُمْ﴾ (٥٨): بالياء: كوفي غير عاصم وقاسم.
 الباقون بالياء.

والاختيار الشاء، لأنه أولى بالإقامة.

﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ (٦٦): بجزم اللام: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ والزَّيْنَبِيِّ عن البيزي^(١)، وإسحاقُ وَقَالُونَ وَكَرَدَمٌ وَأَبُو خَلِيدٍ^(٢)، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَعَبَّاسٌ فِي قَوْلِ الْخَزَاعِيِّ، - لم يُوَأْفَقْ عَلَيْهِ-، والجعفي والأصمعي وأبو زيد ويونس عن أبي عمرو، والخزاز عن حفص، [و]أبو بكر طريق الأعشى وأبي الحسن والاحتياطي والجعفي وابن أبي حماد، والكسائي غير قاسم، وحمزة غير ابنِ سَعْدَانَ، وَالْأَعْمَشُ، وَمَسْعُودُ بْنُ صَالِحٍ، وابنُ عَتَبَةَ، وَأَيُّوبُ، وَأَبُو زَيْدٍ عَنِ الْمَفْضَلِ فِي قَوْلِ الرَّازِيِّ، وهو الاختيار على الأمر.
 الباقون بكسرها.



سورة الروم

﴿غَلَبَتْ﴾ (٢): على تسمية الفاعل: الحسن.

الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لقصة أبي بكر^(٣).

﴿سَيُعْلَبُونَ﴾ (٣): على ما لم يسم فاعله: الحسن، والكسائي عن أبي عمرو^(٤).

(١) قال الداني في جامع البيان (٤/١٤٦٨): "وقد روى الزيني عن أصحابه عن البيزي بكسر اللام، وروى الحلواني عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمر بإسكان اللام، وذلك خلاف لما اجتمع عليه الناقلون وأهل الأداء عليها"، والله أعلم.

(٢) أربعتهم عن نافع، والله أعلم.

(٣) يعنى الصديق رضى الله عنه، والحديث المذكور من رواية ابن عباس أخرجه أحمد: (٢٤٩٥)، (٢٧٦٩)، وأخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (١١٥)، (١١٦)، وأوله: "كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُجَبُّونَ أَنْ يَظْهَرَ الرَّؤْمُ عَلَى الْفُرْسِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ"، والترمذي (٣١٩٣)، والنسائي في "الكبرى" (١١٣٨٩)، وابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" ٦/٣٠٤، والطبراني (٢/١٢٣٧٧)، والحاكم ٢/٤١٠، والبيهقي في "الدلائل" ٢/٣٣٠-٣٣١، والطبري ٢١/١٦-١٧، والله أعلم.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لما ذكرت.

﴿ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ (٤): بالجر فيهما: الْجَحْدَرِيُّ، وَعَوْنُ الْعُقَيْلِيِّ.

الباقون بالضم، وهو الاختيار على الغاية.

﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ ﴾ (١٣): بالتاء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وَالْمَنَابِرِيُّ وَالْأُوَيْسِيُّ عَنْ نَافِعٍ، وَالْقُورَسِيُّ وَمِيمُونَةُ وَابْنُ سَنَانَ^(٣) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَالْأَنْطَاكِيُّ عَنْ شَيْبَةَ.

الباقون بالياء، وهو الاختيار للحائل.

﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٢٢): بكسر اللام: حَفْصٌ فِي رِوَايَتِهِ، وَحَمَادُ بْنُ شَعِيبٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَصَمَةُ عَنْ عَاصِمٍ، وَيُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ بِالْآيَاتِ الْعَالِمِ.

الباقون بفتح اللام.

﴿ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ ﴾ (٢٨): بالياء: عَبَّاسٌ.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿ رَزَقْنَاكُمْ ﴾.

﴿ لِيُرَبُّوْا ﴾ (٣٩): بالتاء وضمها وإسكان الواو: أَبُو حَيَوَةَ، وَمَدَنِيُّ، وَبَصْرِيُّ غَيْرَ قَتَادَةَ وَأَبِي

عَمْرٍو.

الباقون بالياء وفتحها مع الواو، وهو الاختيار، معناه: ليظهر الربا.

(١) كذا رواه المصنف، ورواية الكسائي عن أبي عمرو ليست من طرق هذا الكتاب، وقال الفراء في معاني القرآن (٢/٣١٩): "قوله: ﴿ غَلَبَتِ الرُّومُ ﴾: القراء مجتمعون على (غَلَبَتِ) إلا ابن عمر فإنه قرأها ﴿ غَلَبَتِ الرُّومُ ﴾ فقليل له: علامَ غَلَبُوا؟ فقال: عَلَيَّ أَدْنَى رِيفِ الشَّامِ، والتفسير يرد قول ابن عمر"، وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٣/١٧٨): هذه قراءة أكثر الناس، ورؤي عن أبي عمرو وأبي سعيد الخدري أنهما قرءا ﴿ أَلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ ﴾، وقرأ (سَتُغَلَبُونَ)، وحكى أبو حاتم أن عصمة روى عن هارون أن هذه قراءة أهل الشام، وأحمد بن حنبل يقول: إن عصمة هذا ضعيف، وأبو حاتم كثير الرواية عنه والحديث يدل على أن القراءة ﴿ غَلَبَتِ ﴾ بضم الغين وكان في هذا الإخبار دليل على نبوة محمد ﷺ (اهـ)، وعزاها النحاس في معاني القرآن إلى ابن عمر كما ذكره الفراء، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ ﴾، والله أعلم.

(٣) محمد بن سنان الشيزري عن الكسائي عن أبي جعفر، وتقدم في كتاب الأسانيد أن إسناد المصنف في هذا الطريق منقطع، كما أنه مما انفرد به، والله أعلم.

﴿لِنُدَيْقَهُمْ﴾ (٤١): بالنون: أبو حيوة، والقورسي، والثغري في قول الرّازي، وسلام، وسهّل، وروّح، وابن حسان، وقنبل طريق ابن مجاهد وأبي الفضل الواسطي وابن الصّباح عنه^(١)، ومحبوب عن أبي عمرو.

والباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿خَلَقَكُمْ﴾.

﴿كَيْفَ تُحْيِي الْأَرْضَ﴾ (٥٠): بالتاء: الجحدري، وأبو حيوة.

والباقون بالياء، وهو الاختيار على أن الفعل لله.

﴿يَنْفَعُ﴾ (٥٧): وفي الطّول بالياء: كوفي، وابن مِقْسَم، وأيوب، والهاشمي في قول أبي الحسين^(٢)، والعُمري - في قول الخزاعي^(٣) -، والقرشي والقزاز عن عبد الوارث في قول أبي علي^(٤).

وافق في الطّول: نافع، وابن عتبة، وعمري في قول أبي الحسين وهو الصحيح.

ضدهم: حمصي والمنقري عن عبد الوارث، وعباس عن أبي عمرو.

والباقون بالتاء، وهو الاختيار.



^(١) كذا رواه المصنف عن ابن الصباح عن قنبل، وفي المنتهى للخزاعي: وبالوجهين: ابن الصباح عنه، وقد استعار المصنف لفظه بتصرف قليل، ورواه الداني في جامع البيان عن ابن الصباح المذكور بالياء (١٤٧٣/٤)، لكن طريق المصنف عن ابن الصباح هو من قراءته على أبي محمد الطيراني، فيحتمل أنه لم يروه عنه إلا بالنون، والله أعلم.

^(٢) يعني عن ابن جمار عن أبي جعفر، ولم يتابعه عليه أحد، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولا حكى فيه خلافاً عن ابن جمار، والله أعلم.

^(٣) وتابع أبا الفضل الخزاعي عليه أبو علي الأهوازي وأبو طاهر الحلبي فروياه من طريق ابن شنبوذ عن العمري كرواية الخزاعي، ومن طريقهما رواه أبو الكرم في المصباح (٩٠١/٢)، والله أعلم.

^(٤) وتابع الأهوازي عليه أبو بكر محمد بن عمر بن زلال، فرواه من طريق ابن شنبوذ عن القزاز عن عبد الوارث عن أبي عمرو كما ذكره المصنف، رواه من طريق ابن زلال المذكور أبو الكرم في المصباح ٩٠١/٢، والله أعلم.

سورة لقمان

﴿هُدَى وَرَحْمَةً﴾ (٣): بالرفع: حَمَزَةٌ، وَالْأَعْمَشُ، والقَرَشِيُّ والثَغْرِيُّ في قول الرَّازِيِّ^(١)، وَطَلْحَةَ، وَالزَّعْفَرَانِيَّ، وَابْنَ مِقْسَمٍ، وَقُنْبُلَ طَرِيقَ أَبِي الْفَضْلِ الْوَاسِطِيِّ وَنَظِيفٍ^(٢).
الباقون بالنصب، وهو الاختيار على الحال.

﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ (٦): نصب: كوفيٌّ غيرُ أبي بكرٍ وأبانَ، وسلامٌ، وَيَعْقُوبُ، وَالزَّعْفَرَانِيَّ، وَابْنَ مِقْسَمٍ، [الياء للحائل]^(٣)، وهو الاختيار، عطفٌ على ﴿لِيُضِلَّ﴾.
الباقون بالرفع.

ومن سورة لقمان الحكيم أيضًا:

﴿وَهَذَا﴾ (١٤): بفتح الهاء فيهما: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو معمر عن عبد الوارث وابنِ موسى^(٤) عن أبي عمرو.

الباقون بإسكان الهاء، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿وَفَضْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (١٤): بغير ألف من جميع المواضع: الحسنُ في رواية يزيد بن هارون عن الحسن.

﴿وَفَصَالُهُ﴾: بفتح الفاء في جميع المواضع^(٥): الحسنُ، وَالْجَحْدَرِيُّ.

^(١) كليهما عن الكسائي، وتقدم أن المصنف لم يسند روايتهما عن الكسائي من طريق أبي الفضل الرازي، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن قبل من طريق نظيف عنه، ولم يتابعه عليه أحد عن نظيف، وهو قد أسند طريق نظيف من طريق أبي الطيب ابن غلبون، ورواه ابن غلبون عنه في الإرشاد بالنصب كرواية الجماعة عن قبل وعن ابن كثير، وكذا رواه عن نظيف بالنصب ابن سوار وأبو الكرم الشهرزوري وأبو معشر الطبري وغيرهم، والله أعلم.

^(٣) كذا قال المصنف، أو كذا وقع هاهنا، ولم يظهر لي مراده لأنهم اتفقوا على قراءة هذا الحرف بالياء لعود الضمير على مذكر لفظاً ومعنى، والله أعلم.

^(٤) أحمد بن موسى اللؤلؤي، ورواها عنه عن أبي عمرو كرواية المصنف أبو الكرم في المصباح (١/٩٠٤)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٦٢)، وأما عن عبد الوارث فلم أر من تابع المصنف عليه، والله أعلم.

^(٥) كذا وقع هاهنا، وأحسبه سبق قلم، أو لعله انقلب على الناسخ، لأن المشهور من رواية الحسن والجحدري: ﴿وَفَضْلُهُ﴾ بفتح الفاء من غير ألف في جميع القرآن، كذا رواها عنهما ابنُ جنى في المحتسب (٢/١٦٧)،

وافق يَعْقُوبُ في الأحقاف.

الباقون بالألف وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف^(١).

﴿تُصَاعِرُ﴾ (١٨): بالألف: كوفيٌّ غير عاصِمٍ وقاسمٍ وابنِ صبيحٍ، وأبو عمرو، ونافعٌ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار، لموافقة مصحف أهل المدينة.

الباقون بغير ألف مشدد.

﴿نِعْمَةٌ﴾: على الجمع: ابنُ مِقْسَمٍ، ومدنيٌّ، وبصريٌّ غير يَعْقُوبَ وعبد الوارث إلا القسبيَّ والخفافِ وعبيدٍ والأصمعيَّ ومحبوبٍ، وقاسمٌ، وحفصٌ، وابنُ سَعْدَانَ، وابنُ صبيحٍ، وعبدُ الله بن عمر^(٢)، وأبانٌ عن عاصِمٍ.

وعباسٌ وهارونٌ والجهميُّ بالوجهين.

الباقون على التوحيد.

والاختيار ما عليه نافع، إذ نعم الله لا تحصى.

﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ (٢٩): بالياء: عباسٌ، ومحبوبٌ عن أبي عمرو.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾.

﴿الْعُرُوزُ﴾ (٣٣): بضم الغين حيث وقع: أبو السَّمَّالِ، وأبو حيوة.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعني: الشيطان.



هو في روح المعاني للألوسي (١١ / ٨٥)، ورواه الأهوازيُّ في مفردته عن الحسن، ويدل عليه قول المصنف بعده: "وافق يعقوب في الأحقاف"، وهو المشهور عن يعقوب، وأما فتح الفاء مع الألف فرويت عن النخعي والأعمش، والله أعلم.

^(١) قلت: وقراءة الذين حذفوا الألف توافق المصحف كذلك، بل حذف الألف هو الذي في المصاحف، وإنما توافق قراءة الألف المصاحف تقديراً، كقراءة «ملك»، و«مالك»، وانظر المقنع في رسم المصاحف للداني (١ / ٢٢)، والله أعلم.

^(٢) يعني: عن يحيى بن آدم أبي بكر عن عاصم، ورواه عنه أيضاً أبو معشر في سوق العروس (٢ / ٢٦٢)، ولم يسند المصنف طريقه عن أبي بكر في هذا الكتاب، والله أعلم.

سورة السجدة

﴿يُعْرَجُ إِلَيْهِ﴾ (٥): على ما لم يسم فاعله: ابنُ أبي عبلة.
 الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لموافقة الجماعة.
 ﴿يَعْدُونَ﴾ (٥): بالياء: الحسنُ، والأعمشُ رواية الحلواني، وأبو ربيعة عن أصحابه في قول العراقي وهو غلط لخلاف الجماعة.
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.
 ﴿خَلَقَهُ﴾ (٧): بفتحيتين: ابنُ مِقْسَمٍ، وسلامٌ، ويعقوبُ، وأيوبُ، ومدنيُّ غير أبي جعفر، وكوفيُّ، والحسنُ.
 الباقون بإسكان اللام، وهو الاختيار، والاسم أولى من الفعل هاهنا.
 ﴿صَلَّلْنَا﴾ (١٠): بكسر اللام الأولى: طَلْحَةُ، وأبو عمارة عن حفص.
 وبالصاد وكسر اللام: الحسنُ.
 الباقون بالضاد وفتح اللام، وهو الاختيار معناه: عينا.
 وبضم الضاد وتشديد اللام على ما لم يسم فاعله: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة.
 ﴿أُخْفِيَ لَهُمُ﴾: بإسكان الياء على المستقبل: الزِّيَّاتُ، والأعمشُ، ويعقوبُ، والشغريُّ والقرشيُّ في قول الرَّاظِيِّ، وهو الاختيار على أن الفعل لله.
 محبوبٌ عن أَبِي عَمْرٍو: ﴿أُخْفِيَ﴾ بفتح الهمزة والفاء وإسكان الياء على الماضي.
 الباقون بضم الهمزة وفتح الياء.
 ﴿قَرَأْتُ أَعْيُنٍ﴾ (١٧): على الجمع: ابنُ مِقْسَمٍ، وزائدةٌ عن الأعمشُ، والقورسيُّ عن أبي جعفر، ومحبوبٌ عن أَبِي عَمْرٍو، وهو الاختيار على الجمع.
 الباقون على التوحيد.

(^{١١}) ورواه الأهوازي في مفردته عن الحسن بفتح اللام، وروى ابن جنى عنه الوجهين في المحتسب (١٧٣/٢) وقال: "ومن ذلك قراءة علي وابن عباس رضي الله عنهما وأبان بن سعيد بن العاص والحسن بخلاف: "صَلَّلْنَا"، بالصاد، مكسورة اللام وقرأ أيضا بالصاد مفتوحة اللام: الحسن بخلاف"، قال: "صَلَّ اللحمُ يَصَلُّ: إذا أتنن، وصلَّ أيضا يَصَلُّ بفتح الصاد، والكسر في المضارع أقوى اللغتين، والمعنى: إذا دُفِنَا في الأرض، وصلَّت أجسامنا"، والله أعلم.

﴿فَلَهُمْ جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ (١٩): على التوحيد: السَّمَانُ عن طَلْحَةَ.

الباقون على الجمع، وهو الاختيار، لموافقة المصحف.

﴿لِمَا صَبَرُوا﴾ (٢٤): بكسر اللام خفيف: الزِّيَّاتُ، وَالْعَبْسِيُّ، والكسائيُّ، والأعمشُ، وطلْحَةُ، ورؤيسُ.

الباقون ﴿كَمَا﴾: مشدد، وهو الاختيار، يعني: حين صبروا.

﴿يَأْكُلُ مِنْهُ﴾ (٢٧)^(١): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوَةَ عن حَمَزَةَ، وهو الاختيار لوجود

الحائل.

الباقون بالتاء.



سورة الأحزاب

﴿يَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ (٢)، و﴿بَصِيرًا﴾ (٩)^(٢): بالياء: أَبُو عَمْرٍو غير العباسِ وأبي زيد وعبيد.

وافق عباسٌ في ﴿يَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾.

أبو زيد وعبيدٌ بالوجهين فيهما.

وافق الزَّعْفَرَانِيُّ في ﴿يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾.

الباقون بالتاء فيهما، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى﴾.

﴿يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (٤): مشدد بكسر الدال: قَتَادَةُ^(٣).

الباقون خفيف، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

﴿لَمْ يَرَوْهَا﴾ (٩): بالياء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وحمادُ بن شعيب عن أبي بكر، وابنُ نصر عن أبي

عَمْرٍو.

^(١) يريد قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ﴾، والله أعلم.

^(٢) يعني و ﴿يعملون بصيرا﴾، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف، دون أن ينص على حركة الياء ولا الهاء، وظاهره أن الياء بالفتح والهاء بالإسكان، وقال الألويسي في روح المعاني (١١/١٤٥): "وقرأ قتادة على ما في البحر «يُهْدِي» بضم الياء وفتح الهاء وشد الدال، وفي الكشف أنه قرأ «وهو الذي يهدي السبيل»، وانظر البحر المحيط (٨/٤٣٥)، والكشاف (٣/٥٢٢)، الله أعلم.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِذْ جَاءَتْكُمْ﴾.

﴿زَلْزَلًا شَدِيدًا﴾ (١١): بفتحين: الْجَحْدَرِيُّ فِي رِوَايَةِ الْمُعَلَّى وَابْنِ مُوسَى ^(١).

الباقون بالكسر، وهو الاختيار على المصدر.

﴿تُظَاهِرُونَ﴾ (٤): بضم التاء والألف وكسر الهاء: حمصي، وعاصم غير أبي الحسن وابن جبير، والحسن غير البربري، والزعفراني، وقتادة، والجحدري، وأبو حيوة، والقورسي عن أبي جعفر.

هارون عن أبي عمرو بفتح التاء وإسكان الظاء من غير ألف.

وبفتح التاء وتشديد الظاء مع الألف: ابن زربي عن الزيات، ودمشقي.

مثله إلا أنه بتخفيف الظاء كوفي غير ابن زربي ^(٣).

الباقون مشدد بغير ألف.

هكذا الخلاف في المجادلة، غير أن دمشقي مع كوفي هناك ^(٤).

^(١) يعنى هارون بن موسى، والله أعلم.

^(٢) في المخطوطة: "عن البربري"، وهو تصحيف، وأحسب الصواب ما أثبتنا، لأنه أسند قراءة الحسن من طريق البربري، وروها أبو علي الأهوازي في مفردته عن الحسن: (تُظَهَّرُونَ) بضم التاء وفتح الظاء وكسر الهاء وتشديدها بدون ألف، والله أعلم.

^(٣) يعنى: وغير عاصم إلا الكسائي وابن جبير عن أبي بكر عنه، وأظنه سهواً، أو سقط من الناسخ، لأنه ذكر قراءة عاصم بضم التاء، ورواية الكسائي عن أبي بكر كقراءته مع جمهور الكوفيين، وكذلك نص عليها عنه أبو عمرو الداني في جامع البيان، وابن سوار في المستنير، وأبو الكرم في لمصباح، وأما رواية ابن جبير عنه فظاهر كلام المصنف أنه كذلك ويؤخذ من المصباح، وخالفهما الداني فرواه عن ابن جبير بضم التاء كرواية الجماعة عن عاصم، وهو ظاهر كلام أبي الفضل الخزاعي أيضاً، والله أعلم.

^(٤) كذا لفظ المصنف، والصواب أن يقول: "كوفي مع دمشقي هناك"، لأنه يوهم أن الدمشقي خفف هناك مع الكوفيين، وهو خلاف الرواية عنهم، وذلك أن الكوفيين غير عاصم هم الذين وافقوا ابن عامر على التشديد في المجادلة، كما أن لفظ المصنف يوهم أن الرواة عن عاصم قد اختلفوا عنه هناك كاختلافهم هاهنا، وهو غير صحيح، فإن الرواة عن عاصم قد اتفقوا في موضع المجادلة على ضم التاء والتخفيف، كذا نص عليه الداني في جامع البيان (٤/ ١٦٣١)، والخزاعي في المنتهى، وابن سوار في المستنير، وأبو الكرم في المصباح، والله أعلم.

وقال العراقي وابن مهران: أبو جعفر في المجادلة كالأحزاب، وهو سهو والصحيح أنه كابن عامر في المجادلة، والاختيار ما عليه ابن عامر لأن معناه: تتظاهرون. **﴿الظُّنُونَا﴾** (١٠)، و**﴿الرَّسُولَا﴾** (٦٦)، و**﴿السِّيَلَا﴾** (٦٧)، يعتمد قاسم الوقف عليها بألف ولا يصل البتة^(١).

بألف في الوصل دون الوقف: محبوبٌ عن أبي عمرو. وبألف في الحاليين: العباسُ وأبو زيد وعصمةٌ عن أبي عمرو، ومدني، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ سَعْدَانَ، وأيوبُ، والأَعْمَشُ، وابنُ وردة وقُتَيْبَةُ وفورك بن شُبويه وعدي بن زياد عن عليٍّ، ومحمدٌ، وأبو بكر والمفضلُ وأبانُ والخزازُ، والثَّغْرِيُّ في قول الرَّاظِيِّ، وابنُ الصَّلْتِ عن قُنْبَلِ طريق الشَّدَائِي وهو غلط منه^(٢)، وشاميٌّ غير ابن عتبة. وافق ابن عتبة في **﴿الظُّنُونَا﴾** فقط^(٣).

وبغير ألف في الحاليين: يَعْقُوبُ، وسلامٌ، وطَلْحَةُ، والأَعْمَشُ في رواية من بقي^(٤)، واختلَفَ عن خلفٍ، والزِّيَّاتُ غير ابن بحر والخزازُ عن سليم، وأبو عمرو غير عباسٍ وأبي زيد وعصمةً وعبد الوارث واللؤلؤي والأصمعي. وعبد الوارث عن أبي عمرو، وابنُ بحر والخزازُ عن سليم والأنصاري عن خلف في روايته، والباقون: [بألف في الوقف]^(٥) وهو الاختيار.

(١) وكذلك نص عليه عن أبي عبيد القاسم بن سلام أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/ ٥٣٣، (٢/ ١٤٢) أنه يعتمد الوقف عليهن ولا يصل، وكذلك رواه ابن مجاهد في السبعة (١/ ٥٢٠) عن أبي عمرو من رواية أبي زيد وهارون بن موسى عنه، والله أعلم.

(٢) ظاهره عود الضمير على الشذائي، ولم أجد من رواه من طريق ابن شنبوذ غير أبي الفضل الخزاعي في المنتهى، وهو عنده بنفس لفظ المصنف، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، والله أعلم.

(٣) يعني: قرأ الأخرين بألف في الوصل فقط كحفص، نص على ذلك عنه سبط الخياط في المبهج (٢/ ٧٦٤)، والله أعلم.

(٤) كذا قال المصنف، ولم يستثن عنه أحدًا في الموضع الأول حتى يعلم مراده، والمشهور عن الأعمش إثبات الألف في الحاليين، وما رواه المصنف عن خلف من الخلاف في هذه الأحرف الثلاثة لم أر من تابعه عليه، والصحيح عنه بألف في الوقف وبغير ألف في الوصل، وانظر النشر (٢/ ٣١٣)، والله أعلم.

(٥) زيادة مأخوذة من المنتهى للخزاعي، ولا بد منها لتمام السياق، وقد استعار المصنف كثيرًا من لفظه، وما ذكره المصنف من الخلاف عن خلف في اختياره من الخلاف بين الحذف في الحاليين، وبين إثبات الألف

﴿عَوْرَةٌ﴾ (١٣): بكسر الواو: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وابنُ مقسم، وإسماعيلُ بن سليمان عن ابنِ كثيرٍ^(١).

الباقون بإسكان الواو، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿أَشْحَةٌ﴾ (١٩): رفعٌ: ابنُ أبي عبلة.

الباقون نصبٌ، وهو الاختيار على الحال.

﴿صَلَقُوكُمْ﴾ (١٩): بالصاد: ابنُ أبي عبلة.

الباقون بالسين، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.

﴿يَسَاءُ لُونَ﴾ (٢٠): ممدود مشدد: الحسنُ، والجَحْدَرِيُّ، ورُوَيْسٌ، وقَتَادَةُ، وابنُ مِقْسَمٍ، ومحبوبٌ عن أبي عَمْرٍو، الباقون على وزن "يفعلون" وهو الاختيار؛ لأنه الأصل.

﴿وَتَأْسُرُونَ﴾ (٢٦): بضم السين: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿يَقْتُلُونَ﴾: بالياء، ﴿وَتَأْسُرُونَ﴾: بالناء: النَّقَّاشُ عن ابنِ عامرٍ في قولِ العراقي وهو غلط^(٢)، إذ الجماعة بخلافه.

في الوقف لم يتابع عليه، والصحيح عن خلف هو الثاني من جميع طرقه، وهو الذي لم يذكر ابن الجزري عنه في النشر سواه (٣٤٨/٢)، وإنما اختلف عنه في روايته عن حمزة، وأحسب أنه التبس عليه لفظ الخزاعي في المنتهى ١/٥٣٣، (٢/١٤٢) حيث قال الخزاعي: "بحذفها في الحالين: حمزة غير ابن بحر، مختلف عن خلف"، فظن أن مراد الخزاعي اختياره دون روايته عن حمزة، وهذا مع أنه بين صفة الخلاف عن خلف ونص على أن إثبات الألف فيه في الوقف هي من طريق محمد بن مخلد الأنصاري عنه، ونص على أن ذلك في روايته عن حمزة، وهو لم يسند اختيار خلف من طريق الأنصاري المذكور، والخلاصة أن الصحيح عن خلف هو ما قدمنا ذكره، والله أعلم.

^(١) كذا رواه المصنف، وإسماعيل بن سليمان المذكور لا أدري من هو، ولم يسند المصنف قراءة ابن كثير من طريقه، ويحتمل أن يكون مراده إسماعيل بن مسلم المكي، فإن كان هو فلم يتابع المصنف أحد على روايته عنه، وأما عن ابن أبي عبلة فهو صحيح، تابعه عليه ابن ظفر في المنهاج (١/١٦١)، ورواها ابن جني في المحتسب (٢/١٧٦) عن ابن عباس وابن يعمر وأبي رجاء، بخلاف، وعبد السلام أبي طالوت عن أبيه وقَتَادَةَ، والله أعلم.

^(٢) قال أبو نصر العراقي في الإشارة (١/٧٣): "وروى النقاش عن ابن عامر (يقتلون) بالياء، و﴿تأسرون﴾ بالناء، وقوله في ذلك شاذ، لا يعرفه أهل الشام"، ومنه يفهم أن الغلط فيه ليس من جهة العراقي كما قد

وبالياء فيهما: ابن أنس عن ابن ذكوان وهو صحيح.
 الباقون بالتاء فيهما، وهو الاختيار كالجماعة لقوله: ﴿وَأُورِثُكُمْ﴾.
 ﴿يُضَاعَفُ﴾ (٣٠): بضم الياء وكسر العين، ﴿الْعَدَابُ﴾: نصبٌ: ابنُ مِقْسَمٍ.
 وهكذا مكِّي غير ابن مِقْسَمٍ، ودمشقيُّ إلا أنهما بالنون وإسقاط الألف مع التشديد.
 اللؤلؤي عن أبي عمرو وكذلك إلا أنه بألف.
 أحمد بن موسى ومحبوب وخارجة عن أبي عمرو ومن بقي غير حمصي وأبي عمرو:
 بالياء مع الألف، ﴿الْعَدَابُ﴾: رفع.
 حمصي، وأبو عمرو إلا من ذكرت بغير ألف وضم الياء، ﴿الْعَدَابُ﴾: رفع.
 وقد بينا التشديد في موضعه، وقد تقدم الاختيار.
 ﴿مَنْ تَأْتِ﴾ (٣٠)، و﴿تَقْنُتُ﴾ (٣١): بالتاء فيهما: الزعفراني، والجحدري، والضري عن
 يعقوب.
 وافق الوليدان في ﴿تَقْنُتُ﴾ (٣١).
 الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَنْ﴾.

يوهمه كلام المصنف، كذلك لا يمكن أن يحمل على أن الغلط فيه من النقاش، فلعله من غلط بعض
 الرواة عليه، أو بعض شيوخ العراقي، لأنه لم يشتهر من طريقه، ولم أر من رواه عنه إلا العراقي مع كثرة
 الذين أخذوا عنه قراءة ابن عامر، والله أعلم.
 (١) كذا قاله المصنف، وهو سهو أو سبق قلم، لأن أحمد بن موسى هو اللؤلؤي المذكور آنفاً، والصحيح عنه
 هو ما ذكره أولاً، كذا رواه عن اللؤلؤي أبو الكرم في المصباح (٢/ ٩١١)، وأبو معشر في سوق العروس
 (١/ ٢٦٤)، وأحسب أن مراد المصنف: عبد الوارث عن أبي عمرو فسبقه قلم، لأن هذا الوجه هو
 المشهور من رواية عبد الوارث، رواه عنه عن أبي عمرو سبط الخياط في المبهج، وأبو طاهر ابن سوار في
 المستنير (١/ ٣٧١)، وأبو الكرم في المصباح (٢/ ٩١١)، ويحتمل أن يكون أحمد بن موسى عطف بيان
 على ما تقدم من قوله: اللؤلؤي، ويكون أراد أن يسميه بعد أن ذكره بلقبه، ويكون قوله: "ومحبوب
 وخارجة" كلام مستأنف، والواو للابتداء لا للعطف، لكن يشكل على هذا الاحتمال أنه يكون قد أسقط
 عبد الوارث ممن روى هذا الوجه عن أبي عمرو، وهو المشهور عنه، واحتمال أنه أراد عبد الوارث فسبق
 به قلمه إلى أحمد بن موسى يرفع هذا الإشكال، لكنه يبقى مجرد احتمال، والله أعلم.
 (٢) يعني: الوليد بن مسلم والوليد بن عتبة عن ابن عامر، والضريير المذكور آنفاً هو الحسن بن مسلم بن
 سفيان يروى عن روح وزيد وجماعة من أصحاب يعقوب، والله أعلم.

﴿يُؤْتِيهَا﴾ (٣١)، و﴿يَعْمَلُ﴾: بالياء فيهما: كوفي غير عاصم إلا المفضل.
وافق ابن مقسم في ﴿يَعْمَلُ﴾، وهو الاختيار ليرجع العمل إلى ﴿مَنْ﴾، و﴿نُؤْتِيهَا﴾
بالنون إلى الله على العظمة.

﴿وَقَرَنَ﴾ (٣٣): بفتح القاف: الزعفراني، وأبو بشر، ومدني، وعاصم غير الدويري
وأبان^(١)، وهو الاختيار من القرار لا من الوقار.

الباقون بكسرهما.

﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾ (٣٦): بالياء: كوفي غير بن سعدان، وأيوب، وحمصي، وهشام، وأبو
معمر عن أبي عمرو، وابن مقسم، وهو الاختيار للحائل^(٢).

الباقون بالتاء.

﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (٤٠): برفع اللام، و﴿وَخَاتِمٌ﴾: برفع الميم: الزعفراني، وابن أبي
عروبة عن قتادة، وعمرو بن عبيد وسعيد بن أبي الحسن عن الحسن^(٣)، وهو الاختيار؛ إذ ما
بعد (لكن) الخفيفة يكون مرفوعاً بخبر أو بالابتداء.

وقرأ عبد الوارث: ﴿وَلَكِنَّ﴾: مشدد، ﴿رَسُولٌ﴾: نصب.

الباقون ﴿وَلَكِنْ﴾: خفيف، ﴿رَسُولٌ﴾: نصب^(٤).

﴿وَخَاتِمٌ﴾ (٤٠): بفتح التاء عاصم، والحسن، وحمصي، وعمري، ومحبوب ومعاذ عن
أبي عمرو، والقورسي عن شيبه.

الباقون بكسر التاء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

ورفع الميم اليزيدي في اختياره.

﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ (٤٩): خفيف: الحداد عن البزي.

^(١) يعنى أبان بن يزيد، والدويري المذكور هو حسنون بن الهيثم المقرئ الدويري، قرأ على أبي عمر هبيرة بن محمد التمار الأبرش، وقرأ هبيرة على حفص بن سليمان، والله أعلم.

^(٢) يعنى لأنه حال بين الفعل «يكون»، والفاعل وهو «الخيرة» حائل، وهو قوله «لهم»، فكان التذكير أولى على مذهب المصنف كما تقدم، والله أعلم.

^(٣) سعيد بن أبي الحسن أخو الحسن البصري، وروايته عن أخيه ليست من طرق هذا الكتاب، وكذلك رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ليست من طرقه، والله أعلم.

^(٤) يعنى ونصب «خاتم»، وكذلك في رواية عبد الوارث عن أبي عمرو، والله أعلم.

الباقون مشدد، وهو الاختيار، لأنه من الاعتداد وهو العدة، دليله: ﴿مِنْ عِدَّةٍ﴾.

﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ (٥٠): بالرفع فيهما: أبو حيوة.

الباقون بالنصب وهو الاختيار لقوله: ﴿أَحْلَلْنَا﴾.

﴿خَالِصَةً﴾ (٤٠): رفع: ابن أبي عبلة.

الباقون نصب وهو الاختيار نعتاً للمرأة.

﴿أَنْ تُقَرَّ﴾ (٥١): بضم التاء وكسر القاف، ﴿أَعْيُنَهُنَّ﴾: نصب: ابن مُحَيِّصِنٍ إِلَّا نَصَرَ بِن

علي فإنه نصب القاف وضم الراء ورفع ﴿أَعْيُنَهُنَّ﴾ على ما لم يسم فاعله.

الباقون بفتح التاء والقاف، ﴿أَعْيُنَهُنَّ﴾: رفع، وهو الاختيار على أن الفعل للأعين.

﴿لَا تَحِلُّ﴾ (٥٢): بالتاء: الرَّعْفَرَانِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَأَبُو حَيوةٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَأَبُو عَمْرٍو غَيْر

يونس ومحبوب.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لوجود الحائل.

﴿غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاهُ﴾ (٥٣): بجر الراء: ابن أبي عبلة.

الباقون بنصب الراء، وهو الاختيار على الاستثناء.

﴿يَوْمَ نُقَلِّبُ﴾ (٦٦): بالنون وكسر اللام، ﴿وَجُوهَهُمْ﴾: نصب: أبو حيوة، وهو الاختيار

على أن الفعل لله.

ويفتح التاء وتشديدها: ابن أبي عبلة، ﴿وَجُوهَهُمْ﴾: رفع.

ابن مِقْسَمٍ بالياء على أصله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿سَادَاتِنَا﴾ (٦٧): جمع بالألف وكسر التاء: بصريٌّ غير أيوب وأبي عمرو، وابن مِقْسَمٍ،

ودمشقيٌّ غير أبي بشر، وجبله، والقورسي عن أبي جعفر، وهو الاختيار للتكثير.

الباقون بفتح التاء من غير ألف.

﴿لَعْنًا كَبِيرًا﴾ (٦٨): بالياء: عَاصِمٌ، وَالتَّغْلِبِيُّ، وَهشامٌ غير الحلواني، والجعفي وهارونُ

وعبد الوهاب وعبيدٌ والخفافُ وأبو زيد ويونس عن أبي عمرو، وأبو حيوة، والقورسي عن

أبي جعفر.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار؛ لأن اللعن كلما ذكرت كثر.

﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ﴾ (٧٣): برفع الباء: أبو حنيفة، وأبو حيوه، وهو الاختيار؛ لتمييزه عن العذاب.
الباقون بنصبها.



سورة سبأ

﴿عَالِمٌ﴾ (٣): رفعٌ: مدني، شامي إلا ابن أنس عنه، وأيوب، وزوَيْس، وسلام، والجَحْدَرِي، والقعبي^(١).

الباقون بالجر، غير أن الأعمش، وطلحة، والزيات، والعبيسي، وعلياً، ومحمداً، وابن مِقْسَمٍ شددوا اللام وجعلوا الألف بعدها.

والاختيار الجر على وزن "فاعل" لقوله: ﴿وَرَبِّي﴾؛ لأنه قسم فيكون ﴿عَالِمٌ﴾ نعته.

﴿أَلِيمٌ﴾ (٥): رفع، وفي الجاثية: أبان وجبله وعصمة وحفص عن عاصم، وابن أبي عبلة، والزعفراني، ومكي غير ابن مِقْسَمٍ، ويعقوب، وأحمد، وأبو معمر وعصمة عن أبي عمرو وهو الاختيار نعت للعذاب.

الباقون بالجر.

﴿الْحَقُّ﴾ (٦): رفعٌ: ابن أبي عبلة.

الباقون نصب، وهو الاختيار مفعول ﴿وَيَرَى﴾.

﴿إِنْ يَشَأْ﴾ (٩) وأختها^(٢): بالياء: كوفي غير عاصم، وابن مِقْسَمٍ وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾.

الباقون بالنون.

﴿وَالطَّيْرُ﴾ (١٠): رفع: ابن أبي عبلة، والزعفراني، والضري عن روح وزيد، وأبو حاتم عن عاصم، ومحبوب وعبد الوارث إلا القسبي.

^(١) يعني أبا السمال قعنب بن أبي قعنب، وابن أنس المذكور هو أحمد بن أنس يروي عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿يخسف بهم﴾، وقوله: ﴿أو يسقط عليهم﴾، والله أعلم.

الباقون نصب، وهو الاختيار، معناه مع الطير^(١).

﴿تُبَيِّنَتِ الْجِنُّ﴾ (١٤): على ما لم يسم فاعله: رُوِيَ.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لأن معناه ظَهَرَ للجن أنهم لا يعلمون شيئاً.

﴿مَسْكَنِهِمْ﴾: بغير ألف بفتح الكاف وكسر النون على التوحيد: كوفي غير أبي بكر

وقاسم وابن سَعْدَانَ.

وَكَسَّرَ كَافَهُ: عليٌّ، وخلفٌ، والأَعْمَشُ.

الباقون جمع وهو الاختيار على أصل الجمع لا على الجنس.

﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبًّا غَفُورًا﴾ (١٥): نصبٌ: حميدُ بن الوزير عن يَعْقُوبَ وأبو بشر القَطَّانِ

عنه.

الباقون رفع، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿أَكَلَ خَمَطٍ﴾ (١٦): مضافٌ: بصريٌّ غير أيوبَ، وطلحةُ، وأبو حيوة، وهو الاختيار

لتضاف الأكل إلى الخمط دون أن يُجْعَلَ أحدهما الآخر.

الباقون منون.

﴿وَهَلْ نُجَازِي﴾ (١٧): بالنون، ﴿الْكَفُورُ﴾: نصبٌ: يَعْقُوبُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ،

وكوفي غير أبي بكر وأبانَ والمفضل، وهو الاختيار لقوله: ﴿جَزَيْنَاهُمْ﴾.

الباقون بالياء وضمها وفتح الجيم والزاء، ﴿الْكَفُورُ﴾: رفع.

روى أبو علي عن أبي عثمان عن الكسائي كسر الجيم مع الياء^(٢).

(١) يعنى: على أنه مفعول معه، وفيه عدة أوجه آخر، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٣/ ٢٢٩): " والنصب عند أبي عمرو بن العلاء بمعنى وسخرنا له الطير، وقال الكسائي: هو معطوف على ﴿فضلاً﴾ أي آتيناه الطير، وعند سيبويه معطوف على الموضع أي: نادينا الجبال والطيور، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، كما تقول: استوى الماء والخشبة: أي مع الخشبة"، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن أبي عثمان من طريق أبي علي الأهوازي، وقال أبو علي في الوجيز (١/ ٣٠٠): "وقرأت عن الجماعة بفتح الجيم، وذكر لي أبو علي الأصبهاني أنه قرأ على بكار عن الدوري عن الكسائي بإمالة الجيم"، يعنى عن بكار عن أبي عثمان الضرير وغيره من أصحاب الدوري على الدوري، غير أنه لم يذكر الياء، وقال أبو الكرم في المصباح: "إلا أن الغضائرى عن أبي عثمان الدورى قرأ بكسر الزاى فى ﴿نجازى﴾، فكانه على تسمية الفاعل، وهو الله"، كذا قاله؛ على الشك، وهو يروى عن الغضائرى من

﴿رَبُّنَا﴾ (١٩): رفع، ﴿بَاعَدَ﴾: خبر: أبو حيوة، وبصرى غير أبي عمرو وأيوب والزَّعْفَرَانِيَّ والجَحْدَرِيَّ والحسن.

الباقون على الدعاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَزَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾. غير أن مكياً إلا ابن مِقْسَمٍ، وهشاماً وأبا بشر، وأبا عمرو، والزَّعْفَرَانِيَّ، والجَحْدَرِيَّ، والحسن يشددون العين بغير ألف.

والصَّرِيرُ عن روحٍ وزيدٍ مشدد على الخبر، وهكذا ﴿إِبْلِيسَ﴾ (٢٠): نصب، ﴿ظَنَّهُ﴾: رفع. زاد القرشي عن عبد الوارث طريق الأهوازي رفع السين والنون^(١).

﴿صَدَّقَ﴾ (٢٠): مشدد: كوفيٌّ، وحمصيٌّ، وابن مِقْسَمٍ، والصَّرِيرُ، وهو الاختيار؛ لأنه ظن فيهم ظناً فصدق ظنه.

الباقون خفيف.

﴿فُرِّغَ﴾ (٢٣): بالغين وضم الفاء^(٢): خليلد بن سورة عن الحسن وكذلك معاوية بن عبد الكريم عنه^(٣).

طريق أبي على الأهوازي المذكور، وقوله بكسر الزاي وهم منه جملته لأن الزاي مكسورة في قراءة الكسائي على كل حال، وإنما هي الجيم، وأما قوله: "على تسمية الفاعل" فلا معنى له كذلك لأنه على تسمية الفاعل على كل حال على قراءة من كسر الزاي وسواءً قرئ بالنون أو بالياء، ورواه سائر الرواة عن أبي عثمان وعن الكسائي بالنون وفتح الجيم، وكذا رواه أبو بكر بن مهران عن بكار عن أصحابه عن الدوري، (انظر المبسوط ١/٣٦٢)، وهو الصحيح عنه إن شاء الله، والله أعلم.

^(١) يعني السين من ﴿إِبْلِيسَ﴾، والنون من ﴿ظَنَّهُ﴾، يعني على البديل، والقرشي المذكور هو أبو القاسم عبد العزيز بن أبي المغيرة، وطريقه عن عبد الوارث عن أبي عمرو ليس من طرق هذا الكتاب، والله أعلم. يعني مع الرء، كذا نص عليها الأهوازي في مفردته عن الحسن، وكذا ابن جني في المحتسب (٢/١٩١)، وقال ابن جني: ومن ذلك قراءة الحسن: "فُرِّغَ"، بالزاي خفيفة، وبالعين، وقرأ: "فُرِّغَ"، بفتح الفاء والرء، وبالغين الحسن - بخلاف - وقتادة وأبو المتوكل، وقرأ: "فُرِّغَ"، بالرء خفيفة وبالغين والفاء مضمومة: الحسن وقتادة، بخلاف عنهما، وقد روي عن الحسن: "فُرِّغَ"، بضم الفاء والرء مشددة وبالغين"، فروى عن الحسن أربع قراءات في هذا الحرف، والله أعلم.

^(٢) معاوية بن عبد الكريم الثقفي مولا هم أبو عبد الرحمن البصري المعروف بالضال (التهذيب ١٠/٢١٣)، وأما خليلد بن سورة فلم أقف له على ترجمة، والأسوارى الآتي ذكره عن الحسن أيضاً هو موسى بن سيار (ميزان الاعتدال ٤/٢٠٦)، وإسماعيل بن مسلم هو أبو إسحاق المكي، سبق ذكره في أسانيد ابن كثير،

وهكذا خفيفٌ: موسى الأسواري، وإسماعيل بن مسلم عن الحسن.
 ﴿فَزَعٌ﴾: على تسمية الفاعل: دمشقيٌّ، وَيَعْقُوبُ، وَقَتَادَةُ، وأبو حيوة، وأبانٌ^(١).
 ﴿الرَّيْحُ﴾ (١٢): رفعٌ: أبو بكر، والمفضل، وأبانٌ.

الباقون نصب، وهو الاختيار معناه سخرِيًّا.
 ﴿مِنْسَاتُهُ﴾ (١٤): همزة ساكنة: ابنُ ذَكْوَانَ، وابنُ بَكَارٍ، والوليدان^(٢).
 وبغير همز: مدنيٌّ، أَبُو عَمْرٍو، وهو الاختيار ليرجع الفعل إلى الله.
 ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾ (٢٣): رفع: ابنُ أَبِي عُبَلَةَ، وهو الاختيار؛ لأن معناه هو الحق.
 الباقون نصب.

﴿مِيعَادٌ﴾ (٣٠): منون، ﴿يَوْمًا﴾: نصبٌ: ابنُ أَبِي عُبَلَةَ.
 الباقون مضاف، وهو الاختيار كما يقول: ميعاد القيامة الحساب؛ لأنه يخلص
 المستقبل.

﴿بَلْ مَكْرٌ﴾ (٣٣): منون، ﴿اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾: منصوبان: قَتَادَةُ.
 الباقون مضاف.

والاختيار الأول؛ لأن المكر إنما يصح من الخلق دون الجماد ودليله جاء في التفسير:
 بل مكر في الليل والنهار.
 ﴿الْعُرْفَةَ ءَامِنُونَ﴾ (٣٧): على التوحيد: الزِّيَّاتُ، وَالْعَبْسِيُّ والشُعْرِيُّ في قول الرَّايزِيِّ،
 وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ.
 الباقون جمعٌ، وهو الاختيار لقوله: ﴿عُرْفٌ مِنْ فَوْقِهَا﴾.

وقال عنه الحافظ في التهذيب ١ / ٣٣١: "وقال عبد الله عن أبيه: "ما روى عن الحسن في القراءات هو صحيح، فأما إذا جاء إلى مثل عمرو بن دينار وأسند عنه أحاديث مناكير ليس أراه بشيء وكأنه ضعفه" ويسند عن الحسن عن سمرة أحاديث مناكير"، وكل هؤلاء لم يسند المصنف قراءة الحسن من طريقهم، والله أعلم.

^(١) يعني: والباقون ﴿فُزَعٌ﴾: بالزاي والعين على ما لم يسم فاعله، والله أعلم.
^(٢) كان الأولى تقديم هذه الترجمة والتي بعدها إلى ما قبل قوله ﴿تبينت الجن﴾ مراعاة لترتيب الآيات في السورة، والله أعلم.

^(٣) أربعتهم عن ابن عامرٍ، والوليدان هما ابن عتبة وابن مسلم، وابن بكار هو عبد الحميد، والله أعلم.

القورسي عن أبي جعفر بفتح الراء.
ياسكان الراء: عَبَادٌ عن الحسن، وأبو حَاتِمٍ عن عاصِم، وعصمة عن أبي بكر، والأزرق عنه.

- ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾ (٤٤): على تسمية الفاعل مشدد: أبو حيوة.
الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ لأنهم ما لم يدرُسوا لا يدرُسوا.
﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ (٤٨): بنصب الميم: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، وجريُّ عن طلحة.
الباقون بالرفع، وهو الاختيار خبر إن.
﴿فَلَا قُوَّةَ﴾ (٥١): منون مرفوع: طلحة.
الباقون من غير تنوين مفتوح وهو الاختيار على التبرئة.
﴿وَيُقَدِّفُونَ﴾ (٥٣): على ما لم يسم فاعله: أبو حيوة، ومحبوبٌ عن أبي عمرو.
الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا﴾.



سورة فاطر

- ﴿جَاعِلٌ﴾ (١): رفع: عبد الوارث طريق المادرائي، غير أن القسبي نون ﴿جَاعِلٌ﴾ مع الرفع، ﴿الْمَلَائِكَةَ﴾: نصب، كذا قال أبو علي.
الباقون جر، وهو الاختيار نعت لـ ﴿فَاطِرٍ﴾.
﴿تُدْهِبُ﴾ (٨): بضم التاء وكسر الهاء، ﴿نَفْسِكَ﴾: نصب: أبو جعفر، وشيبة، وأبو حيوة، وقتادة، وحميد، وابنُ مُحَيِّصِن، وأبو حَاتِمٍ عن نافع، وابنُ مِقْسَمٍ، والأعمش، وهو الاختيار، ليُجعل الفعل لرسول الله ﷺ لا للنفس.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿ويقدفون بالغيث﴾، والله أعلم.

(٢) يعنى: أبا علي الأهوازي، ولم يسند المصنف طريق القسبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو من طريق الأهوازي، ورواه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٦٧) من طريق أبي علي عنه بالجر والتنوين ونصب ﴿الملائكة﴾، ورواه أبو الكرم في المصباح (٢/٩٢٣) من طريقه بالجر والإضافة كقراءة الجماعة، والمادرائي المذكور هو أحمد بن محمد أبو الحسن شيخ المصنف، وأسند المصنف عنه رواية عبد الوارث من طريق المنقري والقزاز، والله أعلم.

الباقون بفتح التاء والهاء، ﴿نَفْسُكَ﴾: رفع.

﴿وَلَا يَنْقُصُ﴾: (١١) بفتح الياء ورفع القاف: سلامٌ، وزيدٌ، ورُوْحٌ، والنخاسُ عن رُوَيْسٍ في قول الرَّاظِي وَالْحَمَّامِي، وهو صحيح، وعبدُ الوارث طريق المادرائي واللؤلؤي عن أبي عمرو، وهارونُ عن عاصم.

الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُعَمَّرُ﴾.

﴿يَدْعُونَ﴾ (١٣): بالياء: اللؤلؤي عن أبي عمرو، وسلامٌ، والنهائوندي عن قُتَيْبَةَ وابنِ الجلاء عن نصير وابنِ حبيب وابنِ يونس عن الكسائي، وأبو عمارة عن حفص.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ﴾.

﴿بِمُسْمِعٍ مَنْ﴾ (٢٢): مضافٌ: الحسن.

الباقون منون وهو الاختيار، يعني: به المستقبل.

﴿لَا تَحْمِلُ﴾ (١٨): بالتاء وفتحها وكسر الميم: السَّمَانُ عن طَلْحَةَ، وإبراهيمُ بن زاذان عن الكسائي.

الباقون على ما لم يسم فاعله بالياء وضم الياء وفتح الميم، وهو الاختيار اتباعاً للأكثر.

﴿يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٢٨): نصبٌ: أبو حنيفة^(٣).

الباقون بخلافه، وهو الاختيار؛ لأن الخشية من العبد تصح.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾، وابن حبيب المذكور هو عبد الرحيم وابن يونس هو سريج، وهما ونصير يروون جميعهم القراءة عن الكسائي، والله أعلم.

(٢) إبراهيم بن زاذان، روى القراءة عن علي بن حمزة الكسائي وهو معدود في المكثرين عنه وله عنه نسخة ذكره أبو طاهر بن أبي هاشم، (غاية ٥١)، وروايته عن الكسائي ليست من طرق هذا الكتاب، ويلزم على هذه القراءة نصب ﴿شئ﴾ على أنه مفعول به، انظر روح المعاني للأوسى ٣٥٨/١١، وتصحف فيه السمان عن طلحة إلى أبو السمال عن طلحة، والله أعلم.

(٣) قال ابن الجزري في النشر (١/١٦): "وَالْقِرَاءَةُ الْمَسْمُوعَةُ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّتِي جَمَعَهَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْخَزَاعِيِّ وَنَقَلَهَا عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهَا لَا أَصْلَ لَهَا"، قال: "قُلْتُ: وَقَدْ رَوَيْتُ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ وَمِنْهُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ بَرَفْعِ الْهَاءِ وَنُصْبِ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ رَاجَ ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ وَنَسَبَهَا إِلَيْهِ وَتَكَلَّفَ تَوْجِيهَهَا، وَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَبَرِيءٌ مِنْهَا"، وتقدم التعليق على ذلك في كتاب الأسانيد، والله أعلم.

﴿ وَمِنْهُمْ سَبَّاقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ (٣٢) : القزازُ عن أَبِي عَمْرٍو، وهبتهُ عن رُوَيْسٍ في قول الرّازيِّ .

الباقون ﴿ سَبَّاقٌ ﴾ بالألف قبل الباء، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.
 ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ ﴾ (٣٣) : بكسر التاء في موضع النصب: الْجَحْدَرِيُّ، وهارونُ عن عَاصِمِ.
 الباقون بالرفع، وهو الاختيار على المبتدأ أو رَدُّ على ﴿ ذَلِكَ ﴾ .
 ﴿ لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ ﴾ (٣٦) : بفتح الياء على تسمية الفاعل، ﴿ يُخَفِّفُ ﴾ : بكسر الفاء الأولى: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار لقوله: ﴿ أَحَلَّنَا ﴾ .

الباقون على ما لم يسم فاعله.
 ﴿ يُجْزِي كُلُّ ﴾ (٣٦) : على ما لم يسم فاعله: أَبُو عَمْرٍو، وأبو حَاتِمٍ عن نافع.
 الباقون على تسمية الفاعل.
 غير أن الاختيار ﴿ يُجْزِي ﴾ بالياء وكسر الزاء ﴿ كُلُّ ﴾ نصب؛ لأن الفعل لَّه.
 ﴿ بَيْتَةٍ ﴾ (٤٠) : بغير ألف: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبو عمرو، والزِّيَّاتُ، وألْعَبْسِيُّ، وخلفُ، وحفصُ وأبانُ عن عَاصِمِ.
 الباقون جمع، وهو الاختيار لقوله: ﴿ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ .



سورة يس

﴿ يس ﴾ (١) : بكسر النون: أبو السَّمَّالِ.
 وبفتحها: ابنُ أبي عبله.
 والاختيار الضم على النداء كقراءة اليماني وغيره.
 ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾ (٥) : رفع: حجازيٌّ، بصريٌّ غير الزَّعْفَرَانِيِّ ومحبوبٍ والأصمعيِّ عن أبي عمرو، وأبو بكر والمفضلُ، وحمصيٌّ، وطلحةُ.
 الباقون نصب، وهو الاختيار على المصدر.

^(١) وكذا رواه أبو معشر في سوق العروس (٢٦٧ / ٢) من طريق أبي الفضل الرازي عنه، ولم يسند المصنف رواية رويس عن يعقوب من طريقه، وأما ما رواه من طريق القزاز عن عبد الوارث عن أبي عمرو، فلم أر من تابعه عليه، والصحيح عن عبد الوارث ﴿ سَبَّاقٌ ﴾ كقراءة الجماعة، والله أعلم.

وبكسر اللام: أبو حيوة، والقورسي عن أبي جعفر، وشيبة.
 ﴿فَأَعَشَيْنَاهُمْ﴾ (٩): بالعين: الحسن، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حنيفة.
 الباقون بالغين، وهو الاختيار لقوله: ﴿غِشَاوَةٌ﴾.
 ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ (١٤): خفيف: أبو بكر، والمفضل، وأبان، وأبو حيوة، والحسن.
 زاد المِسْكِيُّ والاحتياطي^(١) في ص ﴿وَعَزَّيْ﴾ (٢٣): خفيف.
 اللؤلؤي عن أبي عمرو: ﴿وَعَاَزَيْ﴾: بزيادة ألف مشدد.
 الباقون بالتشديد فيهما، وهو الاختيار من عز يعز، يعني: إذا غلب.
 ﴿ذُكِّرْتُمْ﴾ (١٩): خفيف: أبو حيوة، والأعمش في رواية زائدة، والحسن، وأبو جعفر
 طريق الفضل^(٢)، والأصمعي عن نافع.
 الباقون مشدد، وهو الاختيار من التذكير.
 ﴿صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٥٣، ٢٩): بالرفع فيهما: أبو جعفر، وشيبة.
 الباقون بالنصب، وهو الاختيار؛ لأنه خبر كان.
 ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾ (٣٨): بكسر القاف: الأربلي^(٣) عن زيد عن يعقوب.
 الباقون بفتحها وهو الاختيار على المصدر.
 وبزيادة ألف مع التنوين والرفع: (لا مُسْتَقَرٌّ): ابنُ أبي عبلة.
 ﴿عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (٣٥): بغير هاء: الزعفراني، وكوفي غير قاسمٍ وحفصٍ وابنِ سَعْدَانَ
 والأعمش.
 الباقون بهاء، وهو الاختيار اتباعاً لمصاحف الحجاز.

(١) كلاهما عن أبي بكر، ورواه ابن سوار في المستنير (١/ ٣٨٥)، وصاحب المصباح (٢/ ٩٤١) عن أبي بكر
 من طريق خلف عن يحيى بن آدم عنه، ونسبها ابن جني في المحتسب لأبي حيوة، والله أعلم.
 (٢) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر، ومفهومه أن ابن جمار يشده، وقال في النشر (٢/ ٣٥٣): "وَاحْتَلَفُوا فِي:
 ﴿ذُكِّرْتُمْ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِتَخْفِيفِ الْكَافِ، وَأَنْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ بِتَشْدِيدِهَا"، والله أعلم.
 (٣) إبراهيم بن أحمد الأربلي الحاجي شيخ المصنف، وروى هذه القراءة عن زيد أبو بكر ابن مهران في الغاية
 (٤٤/ ٢)، والمبسوط (١/ ٣٧١)، وابن سوار في المستنير (١/ ٣٧٩)، وأبو الكرم في المصباح (٢/ ٩٢٨)
 من جميع طرقهم عن زيد عن يعقوب، والله أعلم.

﴿يَسْئَلُونَ﴾ (٥١): بضم السين: عبد الرحيم بن حبيب عن الكسائي، وأبو السَّمَال.

الباقون بكسرهما، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿يَخْصُمُونَ﴾ (٤٩): بكسر الياء والخاء وتشديد الصاد: الجُرْبِيُّ عن شعيب، وابن جبير،

والشَّدَائِيُّ عن حماد، والوكيعي، وأبو عون كلهم عن أبي بكر.

بكسر الخاء دون الياء: الْأَخْفَشُ غير ابن حبيب، وابن موسى طريق زيد، ويعقوب غير المنهال، وسهل، وسلام، وأبو السَّمَال، والحسن، وفتادة، وكسائي غير قاسم، وطلحة، وأبو حنيفة، وأحمد، ومسعود بن صالح، وخلف، والعبسي، وابن ذكوان وعبد الرازق والأخفش عن هشام، -الثلاثة قول أبي علي-، ويونس ومحبوب وخارجة عن أبي عمرو وباقي أصحاب عاصم غير النجار.

وبفتح [الياء وإسكان الخاء والتخفيف] ^(١): الزَّيَّاتُ، والأعمش.

وياسكان الخاء وتشديد الصاد وفتح الياء: أيوب ومدني غير ورش في اختياره وروايته وسقلاب وأبي دحية وسالم واختيار المُسَيَّبِيِّ وأبي خلود وابن حماد وخارجة وكردم عن نافع والعمري.

وبفتح الياء واختلاس الخاء وإشمامها شيئاً من الفتح مع تشديد الصاد: الجهضمي والأصمعي والسوسي وأوقية وابن حماد وعصام وعبيد الصرير والثلجي وأبو الزعراء عن الدوربي كلهم عن أبي عمرو، والعمري عن أبي جعفر.

الباقون بفتح الياء والخاء مع التشديد، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿شُغْلٌ﴾ (٥٥): خفيف ^(٢): مكِّي غير ابن مقسم، ونافع، وسهل، وأبو عمرو غير أبي زيد

وعباس وعبيد عنه، والمنهال ^(٣).

الباقون مثقل، وهو الاختيار كما قلت في ﴿الرُّعْبَ﴾ ^(٤).

﴿فَكِهُونَ﴾: بغير ألف حيث وقع: فتادة، وأبو حيوة، ومجاهد، وأبو جعفر، وشيبة،

ويحيى بن صبيح.

^(١) ساقط من السياق، والله أعلم.

^(٢) يعني ياسكان الغين، وضده التثقل وهو الضم، والله أعلم.

^(٣) يعني عن يعقوب، والله أعلم.

^(٤) قال هناك: لأنه أفخم وأشبع، والله أعلم.

وافق حفص، وحمصي، والدَّاجُونِي عن ابن موسى في المطففين.
زاد حمصي في الطور.

الباقون بألف، وهو الاختيار اقتداء بالمصاحف^(١).

﴿ فِي ظَلَّل ﴾ (٥٦): مضى في سورة البقرة.

﴿ فَاسْمَعُونَ ﴾ (٢٥): بفتح النون: عصمة عن عاصم^(٢).

الباقون بكسرها، وهو الاختيار، لأنه أقوى.

﴿ جِبَلًا ﴾ (٦٢): بكسر الجيم والباء مع التشديد: أبو حيوة، وعاصم غير ابن جبير عن

أبي بكر، ومدني، وأيوب، وسهل، والزَّعْفَرَانِي.

بضمين مشدد: حمصي، وَرَوْحٌ وَزَيْدٌ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وَابْنُ جَبْرِ عَنْ عَاصِمٍ، وَابْنُ صَبِيحٍ.

بإسكان الباء: حماد بن سلمة، وإسماعيل عن ابن كثير، وأبو كيسة عن حمزة، ودمشقي،

وَأَبُو عَمْرٍو غير الأصمعي، والأعمش.

الباقون بضمين خفيف، والاختيار ما عليه نافع لقوله: ﴿ وَالْجِبَلَةُ الْأُولَى ﴾.

(١) قوله اقتداءً بالمصاحف يتعقب عليه بأن قراءة القصر أكثر موافقة للمصاحف من قراءة المد، لأن قراءة

القصر توافق المصحف تحقيقاً، وقراءة المد توافقه تقديراً، وسبق التعليق على نحو هذا، والله أعلم.

(٢) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٣/٢٦٣): "فأما ما روي عن عاصم أنه قرأ ﴿إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ

فَاسْمَعُونَ﴾ بفتح النون فلحن، لأنه في موضع جزم فإذا كسرت النون جاز لأنها النون التي تكون مع الياء

لا نون الإعراب"، وقال الباقولي في إعرابه (١/٣٩٤): "وعن شعيب عن أبي بكر عن عاصم: ﴿إِنِّي آمَنْتُ

بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ﴾ بفتح النون، لتساوي (المُكْرَمِينَ) من بعده، و(تُرْجَعُونَ) من قبله" (اهـ) فحملها على

الإتياع لردوس الآيات، ولا أعلم هذا جائزاً في القرآن، ولا مثل له، وإنما يجوز في ضرورة الشعر، وقال

الألوسي في روح المعاني (١١/٤٠٠): "وروي عن عاصم أنه قرأ «فاسمعون» بفتح النون، قال أبو حاتم:

هذا خطأ لا يجوز لأنه أمر فإما أن تحذف كما حذفت نون الإعراب ويقال (فاسمعوا) وإما أن تبقى

وتكسر، ومن الناس من وجهه بأن الأصل فاسمعونا أي: فاسمعوا كلامنا، أي: كلامي وكلامهم لتشهدوا

بما كان مني ومنهم" قلت: وهذا التوجيه أولى بالحمل عليه إن صحت الرواية فيه عن عاصم، وعصمة بن

عروة المذكور ضعيف، سئل عنه أبو حاتم فقال: مجهول، (غاية ٢١١٩)، وانظر الجرح والتعديل ٧/

٢٠، ميزان الاعتدال ٣/٦٨، لسان الميزان ٤/١٦٩، فأراه غلط فيه على عاصم، لكن يشكل عليه ما ذكره

الباقولي أن شعيبا الصريفي رواه كذلك عن أبي بكر عن عاصم، ولم أر من تابعه عليه عن شعيب، ولعله

تصحف عليه، أراد عصمة فرواه عن شعيب، والله أعلم.

﴿نُكِّنْهُ﴾ (٦٨): بضم النون الأولى وفتح الثانية مشدد الكاف: الزَيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، والأَعْمَشُ، وعَاصِمٌ غير المفضل طريق سعيدٍ وأبانَ والخزازِ^(١).
 الباقون بإسكان النون الثانية خفيف، وهو الاختيار من نكس ينكس.
 ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا يَعْقِلُونَ﴾ (٦٢): بالياء فيهما: محبوبٌ وهارونٌ عن أبي عمرو.
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾.
 ﴿لِتُنذِرَ﴾ (٧٠): بالتاء: مدنيٌّ، وقاسمٌ، وبصريٌّ غير أبي عمرو، ودمشقيٌّ.
 الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ﴾.
 وهكذا في الأحقاف، وزاد الزَّيْنَبِيُّ عن البزي، وجبله هناك.
 أما في المؤمن: ﴿لِتُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾: قال ابنُ مهران والعراقيُّ: يَعْقُوبٌ غير روح، وقال الرَّازِيُّ: ابنُ مأمون عن رُوَيْسٍ ولا يُعرف هذا لأحد من العلماء غيرهم.
 ﴿مِضْيَاً وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ (٦٧): بكسر الميم: الثغريُّ في قول الرَّازِيِّ.
 الباقون بضمها، وهو الاختيار، لأنه أشهر.
 ﴿رُكُوبُهُمْ﴾: بضم الراء: الحسنُ، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، والأنطاكيُّ عن أبي جعفر، وأبو السَّمَّالِ.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار على الاسم دون المصدر.

(١) يعنى عن حفص عنه، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن ابن مهران والعراقي، والذي رأيتُه في غاية ابن مهران (٢/٥٠) والمبسوط (٣٨٩/١): بالتاء روحٌ وزيدٌ، وقال العراقي في الإشارة (٢/٨٠): "بالتاء: يعقوبٌ غير رويس"، فانقلب على المصنف، وأما ما رواه عن ابن مأمون من طريق أبي الفضل الرازي فتابعه من طريق الرازي عليه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٧٥)، ورواه أبو معشر أيضا عن رويس من طريق الكارزيني، وعن روح وزيد من طريق ابن يحيى، وتابعهم عليه عن زيد أبو طاهر بن سوار في المستنير (١/٣٩١)، وأبو الكرم في المصباح (٢/٩٥٢)، وأبو العز في كفايته (١/٣٦٨)، والفارسي في جامعه (١/٩٢)، وأما عن رويس فرواه أبو معشر في التلخيص (١/٣٩٤) وهو من طريق الكارزيني أيضا، وابن غلبون في التذكرة، وسبط الخياط في المهج (٢/٧٩٤)، وقال: "كذا رأيتُه منصوفاً"، يعنى في كتاب الكارزيني، ولم يذكره ابن الجزرى في النشر، ولا علق عليه، والصحيح أنها رواية زيد عن يعقوب، وأما عن رويس وروح فرواية الجمهور عنهما بالياء، والله أعلم.

﴿يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقُ﴾ (٨١)، وفي الأحقاف والقيامة: بالياء من غير ألف: الْجَحْدَرِيُّ. وافق رُوَيْس هاهنا، وَيَعْقُوبُ وسهْلٌ في الأحقاف. الباقون ﴿بِقَادِرٍ﴾: على وزن فاعل، وهو الاختيار، لموافقة المصحف^(١).
 ﴿وَهُوَ الْخَالِقُ الْعَلِيمُ﴾: (٨١) بألف بعد الخاء: الحسن، وسريج^(٢) بن يونس عن علي، وفهد بن الصقر عن يعقوب، والشيزري عن أبي جعفر، وشيبة. الباقون بألف بعد اللام مشدد، وهو الاختيار، لأنه أولى بتكثير الخلق.



سورة والصفات

﴿بَزِينَةٍ﴾ (٦): منون: الزيات، والعبسي، والأعمش، وطلحة، وعاصم غير أبي الحسن والمفضل، وابن مقسم، الباقون مضاف، وهو الاختيار، لأن السماء زُيِّنَتْ بالكواكب. غير أن أبا بكر إلا أبا الحسن، والخزاز، وأبان نصبوا ﴿الْكَوَاكِبِ﴾. ﴿يَسْمَعُونَ﴾ (٨): مشدد: ابن مقسم، وكوفي غير أبي بكر والصفار عن حفص والمفضل وأبان، وهو الاختيار على التكثير. الباقون خفيف بإسكان السين. ﴿دَحُورًا﴾ (٩): بفتح الدال: ابن أبي عبله، والطيرائي عن رجاله عن أبي جعفر^(٤). الباقون بضم الدال، وهو الاختيار على الفعل.

^(١) سبق التعقيب على نحو هذا، وأن قراءة القصر أقرب إلى موافقة المصحف، والله أعلم.
^(٢) في الأصل: شريح، وكذا وقع في سائر المواضع، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وسبق التنبيه عليه، والله أعلم.
^(٣) في الأصل: أبي الحسين، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وهو الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.
^(٤) كذا رواه المصنف من طريق الطيرائي عن أبي جعفر، فانفرد به عن أبي جعفر، ولم يذكره في النشر مع أنه أسند فيه طريق الطيرائي إلى ابن جهماز من طريق ابن النفاخ وابن نهشل كليهما عن الدورى عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جهماز عن أبي جعفر، والله أعلم.

- ﴿عَجِبْتُ﴾ (١٢): بضم التاء: ابن مقسم، وكوفي غير عاصم وابن سعدان. الباقون بفتحها، وهو الاختيار، يعجبُ نبيُّه عليه السلام.
- ﴿لَدَاتِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (٣٨): نصبٌ فيهما: أبو السَّمَّال، وأبانُ بن تغلب عن عاصم. الباقون بالجر، وهو الاختيار على الإضافة.
- ﴿يُزْرِفُونَ﴾ (٤٧): بكسر الزاي: الزَّعْفَرَانِيُّ، وعليٌّ، ومحمدٌ، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، وخلفٌ، والأَعْمَشُ، وجبلَةٌ والخزازُ^(١).
- وافق عاصمٌ في الواقعة.
- أما طَلْحَةُ فقرأ بفتح الياء وضم الزاء.
- الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار، لأن فيه رد للفعل إلى الله تعالى.
- أما ﴿يُزْرِفُونَ﴾ (٩٤): بضم الياء: فالمفضلُ، وأبانُ، والأَعْمَشُ، وطلْحَةُ، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، وأبو بشر.
- الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار من زَفَّ يَزِفُ.
- ﴿مُكْرَمُونَ﴾ (٤٢): بفتح الكاف مشدد: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار على التكرير.
- الباقون بإسكان الكاف خفيف.
- ﴿وَيَقْدِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ (٨): بفتح الياء وكسر الذال: محبوبٌ عن أبي عمرو.
- الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار؛ لأن فيه رد الفعل إلى الله سبحانه وتعالى.
- ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ (٥٢): بتشديد الصاد والذال: ابنُ كَيْسَةَ وهو ضعيف.
- الباقون بتخفيف الصاد، وهو الاختيار؛ إذ معناه من التصديق لا من الصدقة.
- ﴿لَشَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ﴾ (٦٧): بضم الشين: شيبانٌ عن عاصم^(٢).
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

^(١) جبلة عن المفضل، والخزاز عن حفص كلاهما عن عاصم، والله أعلم.

^(٢) شيبان بن معاوية أبو معاوية النحوي المؤدب، روى حروفا عن عاصم، وروى عن أبان بن يزيد العطار، وروى عنه الحروف عبد الرحمن بن أبي حماد، (غاية ١٤٣٧)، وقال في المحتسب (٢/ ٢٢٠): "ومن ذلك قراءة شيبان النحوي: "لشوبًا"، قال: الشوبُ: الخلط، بفتح الشين، ولم يمرر بنا الضم، ولعله لغة فيه كالْفَقْر والْفُقْر، والضَّر والضَّر، ونحو ذلك"، والله أعلم.

﴿ مَاذَا تُرِي ﴾ (١٠٢): بضم التاء وكسر الراء: كوفي غير قاسمٍ وعاصمٍ وابنِ سَعْدَانَ.

الباقون بفتح التاء، وهو الاختيار ردّ المشورة إلى إسماعيل.

﴿ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّي ﴾ (١٢٦): نصبٌ: ابنُ مِقْسَمٍ، وعراقي غير أبي عمرو وأيوبَ والمفضل وأبانَ وأبي بكر غير الجعفي عنه، وهارونُ عن أبي عمرو^(١)، وهو الاختيار بدل من أحسن.

الباقون رفع.

﴿ صَالُوا الْجَحِيمِ ﴾ (١٦٣): بالواو^(٢): خالد الحذاء عن الحسن.

﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ ﴾: خفيف، (صَالُوا) بالواو: الحسن، وابنُ أبي عبلة.

الباقون بكسر اللام، وهو الاختيار لقوله: ﴿ إِلَّا مَنْ ﴾.



سورة ص

﴿ ص ﴾ (١): بكسر الدال: الحسن، وابنُ أبي عبلة.

الباقون موقوف^(٣)، وهو الاختيار على أنه حرف تُعرف به السورة.

وبفتح الدال: محبوبٌ عن أبي عمرو.

﴿ فِي غَرَّةٍ ﴾ (٢): بالغين والراء: سَوْرَةٌ عن الكسائي، وميمونةٌ عن أبي جعفر، والجَحْدَرِيُّ طريق العقيلي.

^(١) كذا قاله المصنف، وكان الأولى أن يستثنيه لدى ذكره أبا عمرو، ويحتمل أنه نسيه أولاً ثم ذكره بعد فاستدركه، ورواه عن هارون عن أبي عمرو بالنصب كرواية المصنف أبو الكرم في المصباح (٢/٩٣٧)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٧١)، والله أعلم.

^(٢) قال في المحتسب (٢/٢٢٨): "ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾، بضم اللام: كان شيخنا أبو علي يحمله على أنه حذف لام "صال" تخفيفاً، وذهب قطرب فيه إلى أنه أراد جمع "صال"، أي: صالون، فحذف النون للإضافة وبقي الواو في صالو، فحذفها من اللفظ لالتقاء الساكنين، وحمل على معنى "من" لأنه جمع، فهو كقوله: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾، وهذا حسن عندي"، ولم يسند المصنف قراءة الحسن من طريق خالد الحذاء، والله أعلم.

^(٣) يعني: بإسكان الدال، والله أعلم.

الباقون بالعين والزاي وهو الاختيار، يعني: في سعة شديدة.

﴿عَجَابٌ﴾ (٥): مشدد: ابْنُ مِقْسَمٍ^(١).

الباقون خفيف، وهو الاختيار على الأصل.

﴿فَوَاقٍ﴾ (١٥): بضم الفاء: الزَّعْفَرَانِيُّ، وَحَمَزَةُ غَيْرِ ابْنِ سَعْدَانَ، وَعَلِيٌّ، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ.

الباقون بفتح الفاء، وهو الاختيار؛ لأنها لغة قريش.

﴿وَالطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ﴾ (١٩): رفع فيهما: ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ عَلَى

المبتدأ.

الباقون نصب.

﴿وَشَدَّدْنَا مُلْكَهُ﴾ (٢٠): مشدد: ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَالْحَسَنُ.

الباقون خفيف، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَتَنَّاهُ﴾ على التطبيق.

﴿وَلَا تَشْطُطُ﴾ (٢٢): بفتح التاء وضم الطاء: ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَأَبُو حَيْوَةَ، وَالْحَسَنُ،

وَالْعُمَرِيُّ فِي قَوْلِ الْجَمَاعَةِ^(٢) غَيْرِ أَبِي الْحَسَنِ وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ مِنْ شَطَطٍ يَشْطُطُ عَلَى الْاِلْتِزَامِ.

(١) قال الفراء في معاني القرآن (٣٩٨/٢): "وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (لشيء عجائب) والعرب تقول: هذا رجل كريم وكرام وكرام، والمعنى كله واحد مثله قوله تعالى ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ كُبَارًا﴾ معناه: كبيراً فشدد"، ونسبها إلى أبي عبد الرحمن أيضاً النحاس في إعرابه (٣٠٥/٣)، وابن جني في المحتسب (٣٢٠/٢)، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف عن العمري، ولم أر من رواه عن العمري هكذا غير الخزاعي في المنتهى ٥٣٣/١، (١٤٧/١)، وكذا خصه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٧٢) بطريق أبي الفضل الخزاعي عنه، وقد أسند المصنف رواية العمري من ثلاث طرق، أولها طريق الخزاعي عن أبي القاسم الوراق عن التميمي عن ابن المطيار عن العمري، والثاني والثالث طريق الطيراني وأبي الحسين كليهما عن أبي جعفر التميمي المذكور، وقد أسندها من طريق الطيراني المذكور أبو الكرم في المصباح، وأسندها أيضاً عن التميمي من طريق أبي القاسم الحسناباذي وأبي عمر الخرقى، وقرأ الخرقى أيضاً على ابن المطيار، وأسندها أبو العلاء الهمداني من طريق أبي القاسم العطار عن التميمي، وأسندها أبو معشر في جامعه من طريق الحسناباذي والخرقي عن التميمي أيضاً، وكل هؤلاء مجمعون عن العمري أنه قرأ كالجماعة بالإضافة إلى ما رواه المصنف عن أبي الحسين الخبازي أنه كذلك، فلا يظهر لي مراد المصنف بالجماعة مع انفراد الخزاعي به، والله أعلم.

الباقون بضم التاء وكسر الطاء، غير أن قَتَادَةَ شدد الطاء^(١).

﴿فَتَنَاهُ﴾ (٢٤): بتخفيف النون: الحسن، وقَتَادَةُ برواية أبي حاتم، - ورواية عن الحسن بتشديد التاء، الأصمعي عن أبي عمرو ﴿أَفْتَنَاهُ﴾^(٢)، والأَعْمَشُ وعليُّ بن نصر والخفافُ ومحبوبٌ واللؤلؤيُّ عن عباس كلهم عن أبي عمرو، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار، يعني: الملكين.

الباقون بتشديد النون.

﴿يُضِلُّونَ﴾ (٢٦): بضم الياء: أبو حيوة، وهو قبيح^(٣).

الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.

﴿لِتَذَبُّوا﴾ (٢٩): بالتاء وتخفيفها وتشديد الباء: أبو جعفر، وشيبة، والأعشى والبرجمي وعليُّ والجعفيُّ والاحتياطيُّ عن أبي بكر، وأبان، وأبو بشر.

الباقون بالياء وتشديد الدال، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ﴾.

﴿بِنَصَبٍ﴾ (٤١): بفتحيتين: الحسن، ويعقوب، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ أبي عبله، وابنُ مِقْسَمٍ، والجَحْدَرِيُّ، وهو الاختيار؛ لأنها أحسن اللغتين في الإعياء.

(١) ويلزم منه فتح الشين، والله أعلم.

(٢) كلام معترض من أول قوله: "وبرواية عن الحسن"، وقوله بعد ذلك: "والأعمش... الخ" معطوف على قراءة تخفيف النون ويدل عليه قول المصنف: "يعنى الملكين"، ورواها عن أبي عمرو من طريق علي بن نصر والخفاف أبو بكر بن مجاهد في السبعة (١/٥٥٣) والداني في جامع البيان (٤/١٥٣١)، وأبو معشر في سوق العروس (١/٢٧٢)، وزاد أبو معشر محبوباً عنه، وهو المشهور عن الأعمش من قراءته، وأما رواية ﴿فَتَنَاهُ﴾ بتشديد التاء عن الحسن فنسبها ابن جنى والفراء وغيرهما إلى عمر بن الخطاب، قالوا: وهي على مراد التكثر، وأما ما حكاه المصنف من رواية الأصمعي عن أبي عمرو فلم أر من رواها عنه هكذا غيره، وليست واضحة في الأصل، وأثبتناها على أقرب ما نحسبه مراد المصنف فيها، ومعناها على ذلك الملكين أيضاً، والله أعلم.

(٣) قال الألويسي في روح المعاني (١٢/١٧٩): "قرأ ابن عباس والحسن بخلاف عنهما وأبو حيوة ﴿يُضِلُّونَ﴾ بضم الياء، قال أبو حيان: وهذه القراءة أعم لأنه لا يُضِلُّ إلا ضالاً في نفسه، وقراءة الجمهور أوضح لأن المراد بالموصول من أضلهم اتباع الهوى وهم بعد أن أضلهم صاروا ضالين"، ويحمل وصف المصنف هذه القراءة بأنها قبيحة أنه يلزم التكلف لتأويلها، والله أعلم.

وبضمتين: أبو جعفر، وشيبة، وأبو عمارة عن حفص، وأبو الربيع^(١) والجعفي عن أبي بكر، وأبو معاذ^(٢) عن نافع.

وبفتح النون وإسكان الصاد: أبو حيوة، وهبيرة.

الباقون بضم النون وإسكان الصاد.

وأما في المعارج^(٣): بضمتين: شامي، وسهل، وسلام، وحفص، والحسن في رواية عباد، وابن مقسم.

وبضم النون^(٤): أبو بشر، وسليمان عن الحسن.

الباقون بفتح النون وإسكان الصاد، وهو الاختيار إذ المراد إلى علم.

﴿عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾: بغير ألف: مكّي غير ابن مقسم.

الباقون بألف، وهو الاختيار لأن القصة تدل على الجمع.

﴿بِخَالِصَةٍ﴾ (٤٦): مضاف: مدني، والأخفش والحلواني عن هشام، ويونس عن أبي عمرو.

الباقون منون، وهو الاختيار لكون الذكرى هي الخالصة.

﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ مُفْتَحَةٌ﴾ (٥٠): مرفوعان: أبو حيوة.

الباقون بالنصب وهو الاختيار على أنها بدل من قوله: ﴿لِحُسْنِ مَا بٍ﴾ (٤٩).

﴿يُوْعَدُونَ﴾ (٥٣): بالياء: أبو عمرو، والزعراني، ومكّي غير ابن مقسم وعبيد بن عقيل

عن ابن كثير، وهو الاختيار لقوله: ﴿عِنْدَهُمْ﴾.

(١) سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني يروي الحروف عن يزيد بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم، وروايته عن أبي بكر ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) الفضل بن خالد عن خارجة عن نافع، وروايته عن خارجة عن نافع ليست من طرق هذا الكتاب أيضا، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿إِلَى نَصَبِ يَوْفُضُونَ﴾ فيها، والله أعلم.

(٤) يعني مع إسكان الصاد، نص عليه عن أبي بشر الوليد بن مسلم أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٦٥٩)، وأبو الفضل الخزاعي في المنتهى وغيرهما، وسليمان المذكور عن الحسن هو سليمان بن أرقم، والله أعلم.

أما في سورة قاف^(١): فمكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ وعبيدٍ، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَزَلَّتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

الباقون بالتاء فيهما.

﴿عَسَاقُ﴾ (٥٧): مشدد، وفي النبا أيضا: ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير أبي بكرٍ وقاسمٍ والمفضل وأبان وابن سَعْدَانَ ومنصور بن وردان^(٢) عن علي، وهارون عن أبي عمرو، وهو الاختيار على التشديد عليهم.

الباقون خفيف.

﴿شَكْلِهِ﴾ (٥٨): بكسر الشين: مجاهدٌ، وهو الذل.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار لأن الشكل هو المثل.

﴿تَخَاصُمُ﴾ (٦٤): بنصب الميم: ابنُ أبي عبلة.

الباقون رفع وهو الاختيار على البدل من الحق^(٣).

﴿فَالْحَقُّ﴾ (٨٤): رفع، ﴿وَالْحَقُّ﴾: نَصَبٌ: الزِّيَّاتُ، وَالْعَبَسِيُّ، وخلفٌ، وَعَاصِمٌ غير المفضل وهبيرة طريق الدويري وعبد الغفار، وابن مِقْسَمٍ، والأعمش طريق جرير، وطلحة طريق السمان، ومجاهدٌ طريق ورقاء.

أما حميد في روايته عن مجاهد واختياره فيرفعهما، وهو الاختيار، الأول على الحكاية والثاني على المبتدأ.

الباقون بالنصب فيهما.

عليٌّ عن عبد الرحمن بن أبي حماد^(٤) عن أبي بكر بالجر فيهما.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿توعدون لكل أواب﴾، والله أعلم.

(٢) منصور بن وردان الأسدي أبو محمد ويقال أبو عبد الله العطار الكوفي، وروايته عن الكسائي ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) يعنى: من قوله تعالى: ﴿لِحَقِّ تَخَاصُمُ﴾، والله أعلم.

(٤) يعنى عليٌّ بن حمزة الكسائي ذكر ابن الجزرى أنه روى القراءة عن عبد الرحمن بن أبي حماد، وروايته عنه عن أبي بكر ليست من طرق هذا الكتاب، وقد أسند المصنف روايته عن أبي بكر دون واسطة، وقال الألوسى في روح المعاني: "وقرأ الحسن وعيسى وعبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر بجرهما، وخَرَجَهُ على أن الأول مجرور بواو القسم محذوفة أي فوالحق، والثاني مجرور بالعطف عليه كما تقول: والله والله لأقومن"، والله أعلم.

سورة الزمر

﴿تَنْزِيلَ﴾ (١): نصبٌ: ابن أبي عبلة.

الباقون رفع، وهو الاختيار على خبر المبتدأ.

﴿لَهُ الدِّينُ﴾ (٢) "رفعٌ: ابن أبي عبلة.

الباقون نصب، وهو الاختيار مفعول الإخلاص.

﴿كَذَّابٌ كَفَّارٌ﴾ (٣): مشدد بألف بعد الذال: الزَّعْفَرَانِيُّ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وهو

الاختيار لقوله: ﴿كَفَّارٌ﴾.

الباقون بألف بعد الكاف خفيف.

﴿أَمَّنْ﴾ (٩): خفيف: مكِّي غير ابن مِقْسَمٍ، والمفضل طريق سعيد، والزَّعْفَرَانِيُّ،

وَحَمَزَةٌ، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَنَافِعٌ.

قال ابن مهران: أبو جعفر كنافع والجماعة بخلافه ".

الباقون مشدد، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِمَّنْ خَلَقْنَا﴾.

﴿سَالِمًا﴾ (٢٩): بألف: مكِّي، وقاسمٌ، ومحمدٌ، وأبانٌ، وأبو الحسن عن أبي بكر في قول

الْخَزَاعِيِّ، وبصريٌّ غير أيوب وسهل، وهو الاختيار، لأنه نعت للرجل.

وروى معاذ بن معاذ، وأبو معمر عن عبد الوارث ﴿وَرَجُلٌ سَلَّمَ﴾ فيهما رفع من غير

ألف^(٣).

^(١) يريد قوله تعالى: ﴿مَخْلَصًا لَهُ الدِّينَ﴾، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف من طريق ابن مهران، ولفظ ابن مهران في الغاية (٢/٤٥): "﴿أَمَّنْ﴾: خفيفٌ: مكِّي

ونافع وحمزة"، وكذا رواه من طريقه أبو نصر العراقي في الإشارة (١/٧٩)، فهو غلط من المصنف على ابن

مهران، لكن رأيت في الميسوط (١/٣٨٤) على هذا النحو: "قرأ ابن كثير وحمزة ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ خفيفة

الميم، وقرأ الباقر ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ مشددة الميم"، لم أره ذكر نافعاً فيمن خففه، لكن يحتمل أن يكون

الناسخ أسقطه، يؤكد أنه ظاهر كلام المصنف أنه ذكر نافعاً وأبا جعفر فيمن خفف، لكن يحتمل أنه وقع

لديه على هذا النحو أيضاً، فأراد أن يقول: قال ابن مهران: نافع كأبي جعفر، فانقلب عليه، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن عبد الوارث من غير ألفٍ، ورواه عنه ابن سوار، وأبو الكرم، وسبط الخياط، وأبو

العز القلانسي في كفايته وغيرهم ﴿سَالِمٌ﴾ بألف مع الرفع، والله أعلم.

- ﴿سِلْمٌ لِرَجُلٍ﴾: بكسر السين مرفوع^(١): ابنُ أبي عبلة.
الباقون بالنصب فيهما.
- ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ﴾ (٢١): بفتح اللام، و﴿مَثَانِي﴾ (٢٣): بإسكان الياء: أبو بشر وهو ضعيف^(٢).
الباقون بخلافه، وهو الاختيار؛ لأنه أقوى.
- ﴿أَسْوَأَ الَّذِي﴾ (٣٥): بألف بعد الواو ممدود: ابنُ مِقْسَمٍ وكذلك في حم السجدة^(٣)،
وهكذا حماد بن يحيى عن ابن كثير.
الباقون مقصور، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.
- ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾ (٣٦): بألف: أبو بشر، وأبو جعفر، وشيبة، وكوفي غير عاصم وقاسم،
وابنُ مِقْسَمٍ وهو الاختيار لأن الله كاف لجميع العباد.
الباقون على التوحيد.
- ﴿كَاشِفَاتٍ﴾ (٣٨)، و﴿مُمْسِكَاتٍ﴾: منون: ﴿ضُرَّةٌ﴾، و﴿رَحْمَتُهُ﴾: منصوبان: قاسم،
وشيبة، وأبو حيوة، ويحيى بن سليمان عن ابن كثير، وأبو الحسن والاحتياطي^(٤)، وابنُ
مِقْسَمٍ، وبصري غير أيوب، وأبان عن عاصم، وهو الاختيار على أنه مستقبل.
الباقون مضاف فيهما.

(١) كذا نص عليه المصنف بالرفع عن ابن أبي عبلة، ورواه عنه ابنُ ظفرٍ في المنهاج (٢/١٦٨) بكسر السين
وسكون اللام كما رواه المصنف لكن مع النصب، والله أعلم.

(٢) يريد صَعَفَ النصب في قوله (ثم يجعله)، وقال الألوسى في روح المعاني (٢٤٥/١٢): "وقرأ أبو بشر «ثم
يجعله» بالنصب، قال صاحب الكامل "وهو ضعيف"، ولم يبين وجه النَّصْب، وكأنه إضمار أن كما في
قوله: إني وقتلي سليكا ثم أعقله ولا يخفى وجه ضعفه هنا" قال "وقرأ هشام وأبو بشر «مثنائي» بسكون الياء
فاحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو يكون منصوبا وسكن الياء على لغة من يسكنها في كل الأحوال
لانكسار ما قبلها استقنالا للحركة عليها" (اه) وما ذكره الألوسى من قراءة هشام ﴿مثنائي﴾ بالإسكان
رواه عنه الداني في جامع البيان (٤/١٥٤٢) من طريق الباغندي وابن دحيم وغيرهما عن هشام، كما روى
عنه النصب في قوله (ثم يجعله) كرواية أبي بشر الوليد بن مسلم فيهما، والله أعلم.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ في سورة فصلت، والله أعلم.

(٤) كلاهما عن أبي بكر، والله أعلم.

﴿قُضِيَ﴾ (٤٢)، ﴿الْمَوْتُ﴾: على ما لم يسم فاعله: كوفي غير ابن سَعْدَانَ وَعَاصِمٍ وقاسمٍ والأزرقي عن حَمَزَةَ والنهاونديّ طريق الخُزَاعِيّ^(١).

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لأن الله هو القاضي.

﴿قَدْ جَاءَتْكَ﴾ (٥٩)، و﴿فَكَذَّبْتَ﴾، و﴿وَاسْتَكْبَرْتَ﴾، و﴿وَكُنْتَ﴾: بالكسر فيهن: أبو حيوة، والجَحْدَرِيّ، والزَّعْفَرَانِيّ ومسعود بن صالح، والشافعيّ عن ابن كثير، ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير^(٢)، والعَبْسِيّ، وهو الاختيار؛ لمخاطبة النفس.

الباقون بالنصب.

﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾ (٦١): جمع: الحسن، والزَّعْفَرَانِيّ، وابن مِقْسَمٍ، وابن عتبة، وكوفي غير حفص وقاسم وابن سَعْدَانَ، وهو الاختيار للجمع.

الباقون على التوحيد.

﴿تَأْمُرُونِي﴾ (٦٤): بنونين: دمشقيّ غير ابن عتبة وابن الحارث.

الباقون بالنون الواحدة.

وحَقَّقَهَا مدنيّ، وابن عتبة، وزيد عن ابن موسى في قول أبي الحسين وهو صحيح، والسُّلَمِيّ^(٣) في قول أبي علي.

الباقون مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه أعم، ولموافقة أكثر المصاحف.

﴿لِيُحِبِّطَنَّ عَمَلَكَ﴾ (٦٥): بضم الياء وكسر الباء، ﴿عَمَلِكَ﴾: نصب: زيد طريق حكيم^(٤)، ابن مهران هكذا إلا أنه بالنون، وكذلك العراقي.

^(١) يعني عن قتيبة عن الكسائي، وكذا استثناه الخزاعي في المنتهى ١/٥٥٨، (١/١٤٨) كما ذكره المصنف عنه، والله أعلم.

^(٢) يعني وفي روايته عن نصير عن الكسائي كذلك، ولم أر من تابع المصنف عليه عن نصير، كذلك لم أر من تابعه عن الشافعي في روايته عن ابن كثير، وأما اختيار محمد بن عيسى فتابعه عليه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٧٤)، والله أعلم.

^(٣) أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال السُّلَمِيّ عن ابن الأخرم عن الأخفش، وزيد هو ابن علي بن أبي بلال، وابن موسى هو الصوري كلاهما عن ابن ذكوان، وكان على المصنف أن يستثنى هذه الطرق من قوله: "دمشقي" فيما سبق، والله أعلم.

^(٤) حكيم بن محمد عن سعيد بن مروان عن زيد عن يعقوب، وقول المصنف: "ابن مهران هكذا.. الخ" يعني في روايته عن زيد، (انظر المبسوط ١/٣٨٥)، والله أعلم.

الباقون بفتح الياء والباء، ﴿عَمَلِكُ﴾: رفع.
والاختيار ما ذكر حكيم عن زيد؛ لأن الفعل لله.
﴿أَلَمْ تَأْتِكُمْ﴾ (٧١): بالتاء: الزَّعْفَرَانِيُّ.
الباقون بالياء، وهو الاختيار؛ لأنه تأنيث غير حقيقي.



سورة الطَّوْلِ

﴿حَم﴾ (١): رفع^(١): وهو الاختيار كقراءة الزُّهْرِيِّ وغيره.
بكسر الميم: أبو السَّمَالِ.
الباقون بوقفها.
﴿صَلَح﴾ (٨): بضم اللام: ابنُ أبي عبلة، وقد تقدم ذكره^(٢).
﴿تَدْعُونَ﴾ (٢٠): بالتاء: نافع، وأيوب، والمخرمي عن ابنِ موسى، وهشام، وابنُ ذَكْوَانَ
طريق الدَّاجُونِيِّ، وعبدُ الرزاق.
وعن العُمَرِيِّ وجهان.
الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾.
﴿مِنْكُمْ قُوَّةٌ﴾ (٢١): بالكاف: دمشقي غير ابنِ الحارث.
الباقون بالهاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَوْلَكُمْ يَسِيرُوا﴾.
﴿يُظْهِرُ﴾ (٢٦): بضم الياء وكسر الهاء، ﴿الْفَسَادُ﴾: نصب: مدني، وحفص إلا أبا
عمارة، وقاسم، وبصري، وابنُ مِقْسَم، وهو الاختيار لرد الفعل إلى موسى.
الباقون بفتح الياء والهاء، ﴿الْفَسَادُ﴾: رفع.

^(١) يعني برفع الميم، والله أعلم.

^(٢) ذكره في سورة الرعد، وقال هناك: " (وَمَنْ صَلَحَ) بضم اللام ابن أبي عبلة، الباكون بفتحها وهو الاختيار، لأن اسم الفاعل منه (صالح) "، ولم ينص هناك على هذا الموضوع، ولم تقع هذه الكلمة في القرآن إلا في هذين الموضعين، والله أعلم.

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ (٢٨): بإسكان الجيم: عبد الوارث وعبيد بن عقيل وحمزة بن القاسم^(١) عن أبي عمرو.

الباقون بضم الجيم وهو الاختيار على الإشباع؛ لأنه أشهر وأفصح.
﴿الرَّشَادِ﴾ (٢٩): بتشديد الشين: الحسن.

الباقون بتخفيف الشين.

والاختيار التشديد، يعني: الله.

﴿التَّنَادُ﴾ (٣٢): مشدد الدال^(٢): الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بتخفيف الدال، وهو الاختيار من النداء.

﴿قَلْبٍ﴾ (٣٥): منون: أبو عمرو وإلا عبيداً عنه، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والنهائوندي عن قُتَيْبَةَ، والأويسِّي والمنابري عن نافع، ودمشقي غير الحلواني عن هشام، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ﴾.

الباقون مضاف.

﴿فَأَطَّلِعَ﴾ (٣٧): نصب: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، واختيارُ الْبَزِيدِيِّ، وحفص في روايته، وأبو حيوة، وهو الاختيار على جواب اليمين.

الباقون رفع.

﴿تَقُومُ الْأَشْهُادُ﴾ (٥١): بالتاء: إسماعيلُ طريق النبر في قول ابن بشار، والمنقري عن أبي عمرو.

عمرو.

الباقون بالياء، وهو الاختيار؛ لأنه تأنيث غير حقيقي.

﴿فَأَنى يُؤْفَكُونَ﴾ (٦٢)^(٣): بالياء: السَّمان عن طَلْحَةَ.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾.

^(١) وروايته عن أبي عمرو ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٢) ويلزم منه إشباع المد في الألف، وقال الألويسي في روح المعاني (١٢ / ٣٢٠): "قرأ ابن عباس والضحاك وأبو صالح والكلبي والزعفراني وابن مقسم «التناد» بتشديد الدال من ند البعير إذا هرب أي يوم الهرب والفرار لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾"، والله أعلم.

^(٣) يعنى من قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنى تُؤْفَكُونَ﴾ في هذه السورة، والله أعلم.

﴿وَالسَّلَاسِلِ﴾ (٧١): نصبٌ: اختيارُ المُسَيَّبِيِّ .
الباقون رفع، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ﴾ .



سورة فصلت

﴿نَحْسَاتٍ﴾ (١٦): بإسكان الحاء: نافعٌ، ومكيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريٌّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَوْمَ نَحْسٍ﴾ .
الباقون بكسرها.

﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾ (١٧): نصبٌ: الحسنُ، والمفضلُ .
الباقون مرفوع غير أن الجهضمي، والأعمش نوناه، وقد تقدم ^(١) .
﴿عَذَابَ الْهَوَانِ﴾ (١٧): بألف ابنِ مِقْسَمٍ .
[الباقون] ^(٢) بخلافه، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف .

﴿نَحْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ﴾ (١٩): بالنون على تسمية الفاعل: نافعٌ إلا أبا خلود عنه، ويعقوبٌ، والحسنُ، وهو الاختيار؛ لأن الفعل لله .
الباقون بالياء على ما لم يسم فاعله .

﴿وَإِنْ يُسْتَعْتَبُوا﴾ (٢٤): على ما لم يسم فاعله: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ ، الباقون على تسمية الفاعل .
﴿وَالنَّوَا فِيهِ﴾ (٢٦): بضم الغين: الزَّعْفَرَانِيُّ، وقَتَادَةُ، وأبو حيوة، وأبو السَّمَّالِ .
الباقون بفتحها، وهو الاختيار من لَغِي يَلْغَى .

﴿وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣): بنون واحدة: إبراهيمُ بن نوح عن قُتَيْبَةَ ذكره وهو سهو .

^(١) انظر كلام المصنف في سورة الأعراف، وذكر هناك أن الأعمش وابن مقسم قرآه بالتونين في جميع القرآن، وأما الجهضمي عن أبي عمرو فقرأ بالتونين في هذا الموضوع بالإضافة إلى ما تقدم ذكره عن أبي عمرو، ورواه عن الجهضمي كذلك بالتونين أبو الكرم في المصباح (٢/٩٥٧)، والله أعلم .

^(٢) ساقط من السياق، وقوله: ﴿العذاب الهون﴾ ورد في القرآن معرفاً، وأثبتناه هاهنا كما ورد في الأصل، والله أعلم .

الباقون بنونين وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.
 ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَى﴾ (٤٤): بكسر الميم^(١): ابنُ مِقْسَمٍ.
 الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر.
 ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ (٤٧): جمع: مدنيٌّ إلا أبا خليد عنه، دمشقيٌّ، والمفضلُ، وحفصُ، وابنُ مِقْسَمٍ، والحسنُ، وقَتَادَةُ.
 الباقون على التوحيد، وهو الاختيار؛ لأن الثمرات جمع القليل والجنس أولى من الجمع القليل.

حم عسق

﴿يُوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ (٣): على ما لم يسم فاعله: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، ومحبوبٌ عن ابنِ كَثِيرٍ، وعباسٌ ومحبوبٌ عن أبي عَمْرٍو.
 وبالنون: ابنُ أبي أمية عن الخياط^(٢)، وابنُ شَبَّوْذَ عنه في قول أبي الحسين، وأبانُ، وأبو حيوَةَ.

الباقون بالياء وكسر الحاء، وهو الاختيار على أن الفعل لله.
 ﴿يَزِدُّ﴾ (٢٠)، و﴿يُؤْتِيهِ﴾: بالياء فيهما^(٣): المنقريُّ ومحبوبٌ عن أبي عَمْرٍو، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار على أن الفعل لله.

(١) قال الألوسى في روح المعاني (٣٨١ / ١٢): "وقرأ ابن عمر وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وابن هرمز «عم» بكسر الميم وتنوينه، وقال يعقوب القارئ وأبو حاتم: لا ندرى نونوا أم فتحوا الياء على أنه فعل ماضٍ، وبغير تنوين رواها عمرو بن دينار وسليمان بن قتة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما"، والله أعلم.

(٢) يعنى عن الشمونى عن الأعشى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ، والله أعلم.
 (٣) كذا روى المصنف عن المنقري عبد الوارث عن أبي عمرو يريد قوله: ﴿نزد له في حرثه﴾، و﴿نؤته منها﴾، والرواة عن عبد الوارث غيره مجمعون على تخصيص ذلك بالموضع التالى وهو قوله تعالى: ﴿نزد له فيها حسنا﴾ دون هذين الموضعين، كذا رواه عنه ابن سوارٍ في المستنير (٣٩٦ / ١)، وأبو الكرم في المصباح (٩٦٢ / ٢)، وأبو العز القلانسي في كفايته (٣٧١ / ١)، وسبط الخياط في المبهج (٨٠١ / ٢)، وإن كان لفظ السبط محتملاً لأنه قال: ﴿يزد له﴾ بالياء، ولم يقيده، غير أنه يحمل على رواية الأكثر، ويؤكد أنه لم يذكر ﴿نؤته﴾ كالمصنف، ولم أر من تابع المصنف عليه عن محبوب، وأما ابن مقسم والزعفراني فانفرد المصنف بإسناد اختيارهما في كتابه، والله أعلم.

الباقون بالنون.

﴿يَزِدُّ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ (٢٣): بالياء: الاختيار كاختيار الرَّعْفَرَانِيِّ لقوله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ﴾.

الباقون بالنون.

﴿تَفْعَلُونَ﴾ (٢٥): بالتاء: حمصِيٌّ، وابنُ عتبة، وأيوبُ، والحسنُ، وقتادةٌ، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وأبي بكرٍ وأبانَ والمفضل.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَنْ عِبَادِهِ﴾.

﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ (٣٠): بغير فاء: مدنيٌّ، دمشقيٌّ.

قال أبو الحسين: الهاشمي بالفاء مع الجماعة ولا نعرفه.

والفاء الاختيار للتعقيب.

﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ (٣٥): مرفوع: مدنيٌّ، دمشقيٌّ.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار على الصرف.

﴿مِنْ وَرَاءِ حُجْبٍ﴾ (٥١): على الجمع بغير ألف: ابنُ أبي عتبة.

الباقون بألف، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.

﴿أَوْ يُرْسَلُ﴾ (٥١): رفع، ﴿فِيُوحِي﴾: بإسكان الياء: نافعٌ غير اختيار ورش، وابنُ ذَكْوَانَ

غير الأَخْفَشِ إلا ابنَ عتابٍ وعبدَ الحميدِ النجادِ والسلميَّ والمريَّ^(١).

وافق ابن زربي عن سليم في ﴿يُوحِي﴾.

الباقون بالنصب فيهما وهو الاختيار معطوف على المصدر.



^(١) المري هو أبو الحسين علي بن أحمد، وابن عتاب المذكور هو أبو علي محمد بن الحسين بن محمد بن عتاب، وابن النجاد هو أحمد بن محمد بن يحيى الخاقاني، وقول المصنف فيه عبد الحميد وهم، والسلمي هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال السلمي، والد أبي بكر الجيني، ولم يسند المصنف روايات هؤلاء المذكورين عن الأَخْفَشِ، وهي عند أبي معشر في جامعه، وروى أبو معشر القراءة المذكورة من طريق المذكورين عن الأَخْفَشِ فيه (٢٧٧ / ١)، والله أعلم.

سورة الزخرف

﴿يُنشِئُوا﴾ (١٨): بضم الياء وفتح النون بتشديد الشين: الْجَحْدَرِيُّ، والحسن، وابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غيرُ أبي بكرٍ والمفضلِ وأبانَ، وهارونُ عن أبي عَمْرٍو، وهو الاختيار، لأن فيه إضافة الفعل إلى الله تعالى.

الباقون بفتح الياء وإسكان النون وتخفيف الشين.

﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ (١٩): على الجمع: أَبُو عَمْرٍو، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفيٌّ غير الشيزري وأبانَ، وهو الاختيار جمع (عبد).

الباقون ﴿عِنْدَ﴾: بالنون من غير ألف على "الطرف".

﴿سَنَكْتُبُ﴾ (١٩): بالنون، ﴿شَهَادَتُهُمْ﴾: نصبٌ: ابنُ أبي عبلَةَ، وأبو حيوة، والجَحْدَرِيُّ، والخزازُ، وهو الاختيار على أن الفعل لله، لكن: ﴿شَهَادَاتِهِمْ﴾: على الجمع بكسر التاء كابن أبي عبلَةَ

الحسن، وابن مقسم: ﴿سَيَكْتُبُ﴾: بالياء، ﴿شَهَادَتُهُمْ﴾: على التوحيد بالنصب.

الباقون ﴿سَتَكْتُبُ﴾: بالتاء على ما لم يسم فاعله، ﴿شَهَادَتُهُمْ﴾: برفع التاء.

﴿جِئْنَاكُمْ﴾ (٢٤): جمع: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ مقسم، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار على العظمة.

الباقون ﴿جِئْتُكُمْ﴾: على التوحيد.

﴿إِنِّي بُرَاءٌ﴾ (٢٦): على وزن فُعَال: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ المنابري، والقورسي عن أبي جعفر .

الباقون ﴿بُرَاءٌ﴾ على وزن فَعَال وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿بَلْ مَتَّعْتُ﴾ (٢٩): بنصب التاء: الأعمش، وقتادة.

الباقون برفعها، وهو الاختيار على أن الله هو العامل.

(١١) في الأصل: "عن"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(١٢) قال الألويسي في روح المعاني (٧٦/١٣): وقرأ الزعفراني والقورسي عن أبي جعفر وابن المنابري عن نافع «بُرَاءٌ» بضم الباء هو اسم مفرد كطوال وكُرام بضم الكاف، والله أعلم.

﴿يُقَيِّضُ﴾ (٣٦): بالياء: الأعمش، ويعقوب، وهماذ وعصمة ويحيى طريق ابن الحجاج^(١)، وابن مقسم وهو الاختيار، يعني: يقيض الله. الباقون بالنون.

﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾ (٣٨): على التوحيد: عراقي غير أيوب، والجهضمي وعلي بن نصر عن أبي عمرو، والمنهال، والزعفراني، وأبي بكر والمفضل وأبان وعصمة عن عاصم. الباقون بالتثنية وهو الاختيار، يعني: الشيطان وقرينه. ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ (٥١): بالياء: فهد بن الصقر^(٢).

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَا قَوْم﴾. ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ (٥٣): بغير ألف بعد السين: أبو حيوة، وحمصي، وحفص، وبصري غير أيوب وأبي عمرو.

الباقون ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾: بالألف، وهو الاختيار على أنه جمع الجمع. روى أبو علي عن حسن بن الهيثم عن أبي عمر (أساور): برفع الراء من غير هاء، ولا يعرف هذا^(٣).

﴿سُلْفًا﴾ (٥٦): بضمين: الزيات، والعبيسي، والأعمش، وطلحة، وعلي، ومحمد. الباقون بفتحيتين، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر. ﴿يُصْذَنُونَ﴾ (٥٧): بضم الصاد: مدني، دمشقي، وأيوب، وعلي غير النهشلي، وخلف، وأبو بكر طريق أبي الحسن وابن عمر وابن جبير والأعشى والبرجمي، والزعفراني، وابن مقسم، وهو الاختيار؛ إذ معناه يعرضون. الباقون بكسر الصاد.

﴿إِلَّا جِدَالًا﴾ (٥٨): بالألف: ابن مقسم.

(١) جميعهم عن عاصم، والله أعلم.

(٢) يعني: عن يعقوب، والله أعلم.

(٣) يعني: لا يعرف من رواية حفص عن عاصم، وأما من طريق غيره فنعم، قرأ به الأعمش، رواه عنه صاحب المبهج (٨٠٦/٢) من طريق المطوع عنده، ونسبها الألويسي في روح المعاني (٩٠/١٣) إلى أبي بن كعب، قال: "ورويت عن أبي عمرو"، وقوله: "أبو عمرو" فهكذا وقعت في هذه النسخة أيضا، وهو تصحيف، والصواب: أبو عمر وهي كنية حفص بن سليمان، والله أعلم.

الباقون بغير ألف وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.
 ﴿لَعَلَّمُ﴾ (٦١): ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحُمَيْدٌ، وَقَتَادَةُ: بفتح العين واللام، وهو الاختيار، يعني: عيسى عليه السلام.
 الباقون بكسر العين وإسكان اللام.
 ﴿مَا تَشْتَهِيهِ﴾ (٧١): بهاء: ابنُ مِقْسَمٍ، إلا أنه بالياء^(١)، ومدني، دمشقي، وحفص، غير أن العُمريَّ بضم الهاء.
 ومثَّل حفص: ابنُ جبير وابنُ عمر عن أبي بكر.
 الباقون بهاء واحدة^(٢)، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَتَلَدُّ الْأَعْيُنُ﴾.
 ﴿حَتَّى يَلْقُوا﴾ (٨٣): بغير ألف وإسكان اللام وفتح القاف حيث وقع^(٣): ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وعبد الوارث، وعبيد^(٤).

(١) يعني: (يشتهيه): بياء المضارعة، والباقون بالتاء، والله أعلم.

(٢) يعني ﴿تشتهي﴾: بغير هاء الإضمار، والله أعلم.

(٣) وقع في ثلاث مواضع: هاهنا، وفي الطور، والمعارج، والله أعلم.

(٤) كذا رواه المصنف عن المذكورين ومفهومه أن أبا جعفر قرأه بضم الياء وبالألف مع الباقيين من القراء، ولم يذكر أبو الفضل الخزاعي هذا الحرف في المنتهى، ولا ذكره أبو بكر بن مهران في الغاية والمبسوط، ولا ذكره أبو نصر العراقي في كتاب الإشارة، وهم أكثر من يعتمد المصنف على روايتهم، ومعناه أنه لا خلاف في هذا الحرف عندهم، وأنه عن أبي جعفر كقراءة الجماعة، ولم يكن عندهم رواية ابن جهم، وخص أبو الكرم في المصباح (٢/٩٦٨) رواية القصر بطريق الحلواني عن أبي جعفر يعني رواية ابن وردان من طريقه، وكذا خصها بطريق الحلواني عن ابن وردان أبو معشر في سوق العروس (٢٧٨/٢)، ورواها في المستنير عن أبي جعفر من روايتي ابن وردان وابن جهم، وقال في النشر (٢/٣٧٠): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿يَلْقُوا﴾ هُنَا وَالطُّورَ وَالْمَعَارِجَ، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَإِسْكَانِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا فِي الثَّلَاثَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا وَضَمِّ الْقَافِ فِيهِنَّ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ مِهْرَانَ فِي كُتُبِهِ الْبَيِّنَةِ"، كذا اقتصر على ذكر ابن مهران، ولم يحك ما رواه المصنف ولا أبو الكرم الشهرزوري، وتقديم أنه لم يسند رواية ابن جهم في النشر إلا من الكامل والمصباح والمستنير ومن كتابي ابن خيرون، ولم يكن عندنا نسخة من كتابي ابن خيرون، وشيخ ابن خيرون في هذه الرواية هو عبد السيد بن عتاب وهو أيضاً شيخ أبي الكرم الشهرزوري، وقد رواه أبو الكرم من طريقه بألف كقراءة الجماعة، فيكون ابن سوار قد انفرد به عن ابن جهم، نعم يحتمل أن يكون ابن خيرون رواه عن شيخه عن ابن جهم خلاف ما رواه أبو

الباقون: ﴿يَلَاقُوا﴾، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.

﴿فِي السَّمَاءِ اللَّهُ وَفِي الْأَرْضِ اللَّهُ﴾ (٨٤): ابن مُحَيِّصٍ، وَحَمِيدٌ، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون: ﴿إِلَهٌ﴾ فيهما، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿يُرْجَعُونَ﴾ (٨٥): بالياء: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، والمنهالُ ورُوَيْسٌ، واليزيديُّ طريق أبي خَلَّادٍ وعبدِ اللَّهِ بن يزيدٍ ومحبوبٌ عن أبي عمرو، وكوفي غير عاصمٍ إلا شعيباً عن يحيى والشيزريِّ، والحلوانيُّ عن هشامٍ^(٣)، والتغلبِيُّ عن ابنِ ذَكَوَانَ، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُوعَدُونَ﴾.

الباقون بالتاء.

﴿تُؤْفَكُونَ﴾ (٨٧): بالتاء: المنقري والقصبي عن عبد الوارث^(٣).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿مَنْ خَلَقَهُمْ﴾.

الكرم، لكن هذا معناه الخلاف فيه عن أبي جعفر من رواية ابن جهمز عنه، ورواية الألف صحيحة عن أبي جعفر أيضاً، فرواها عنه من طريق العمري عن ابن وردان أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار، وأبو الكرم في المصباح وأبو الفضل الخزاعي في المنتهى وأبو معشر في سوق العروس والمصنف، ولم أر فيه خلافاً عن العمري أنه بالألف وإن لم يكن طريق العمري من طرق النشر، وأما من طريق الحلواني فإن سائر الرواة عنه غير المذكورين هاهنا بغير الألف، فالخلاف فيه عن ابن وردان من طريق الحلواني قليل، وأما عن ابن جهمز فالأولى إجراء الخلاف فيه من طريقه لما تقدم، والله أعلم.

(١١) كذا رواه المصنف عن شعيب عن يحيى عن أبي بكرٍ تبعاً لأبي بكر ابن مهران في الغاية (١/٤٦)، والميسوط (١/٤٠٠)، والصحيح عن يحيى بن آدم من جميع رواياته بالتاء، والله أعلم.

(١٢) كذا رواه المصنف عن هشامٍ من طريق الحلواني، ولم أره لغيره، والمشهور عن هشامٍ أيضاً بالتاء، وهو الذي عليه سائر الرواة عنه، وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٥٧٨): "قرأ ابن كثير وابن عامر في رواية التغلبي وحمة والكسائي في غير رواية أبي موسى ﴿وإليه يرجعون﴾ بالياء، وكذلك روى ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو لم يروه عنه غيره وقرأ الباقر بالتاء، وكذلك روى الأخفش وابن أنس وابن المعلی وابن موسى وغيرهم عن ابن ذكوان وسائر الرواة عن ابن عامر وأبو موسى عن الكسائي وسائر الرواة عن اليزيدي"، ومراده بأبي موسى هو عيسى بن سليمان الشيزري المذكور عن الكسائي، والله أعلم.

(١٣) يعنى عن أبي عمرو، والله أعلم.

﴿وَقِيلَهُ﴾ (٨٨): برفع اللام: ابنُ مقسم، والزَّعْفَرَانِيُّ، وَقَتَادَةُ، وخارجةٌ، وَحُمَيْدٌ، وهو الاختيار على المبتدأ.

وبجر اللام: الزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، والأَعْمَشُ، وطلحةٌ، والضَّرِيرُ عن يَعْقُوبَ، وعاصمٌ غير أبانَ وأبي زيد عن المفضلِ، -قال أبو علي: إلا جبلة، والأول أصح للمفرد-.
الباقون بنصب اللام.

﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ (٨٦): بالتاء: أبو حنيفة.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٩): بالتاء: مدنيٌ إلا أبا خلود، دمشقيٌ غير أبي الفضل والتغلبِي، وقاسمٌ، وأيوبٌ، وهارونٌ والخفافٌ ومحبوبٌ عن أبي عمرو.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَنْهُمْ﴾.



سورة الدخان

﴿فِيهَا يُفَرَّقُ﴾ (٤): مشدد: الحسنُ وزائدهُ عن الأعمش، وهو الاختيار على التكرير.
الباقون خفيف.

﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ (٦): رفع: عبادٌ عن الحسن.

الباقون بالنصب، وهو الاختيار على الحال.

﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ (٧): بجر الباء: أبو حيوة، والحسنُ، والأسوانيُّ عن ابنِ مَحْيِصِنٍ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وكوفيٌ، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾.

الباقون بالرفع.

﴿رَبِّكُمْ وَرَبِّ آبَائِكُمْ﴾ (٨): بالجر: سَوْرَةُ والشيزريُّ والناقطُ والناقدُ عن الكسائيِّ، والحسنُ، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار لما ذكرت.

وبالنصب: القرشيُّ والثغريُّ عن الكسائيِّ في قول الرَّازيِّ^(١).

الباقون رفع.

﴿يَغْلِي﴾ (٤٥): بالياء: الرَّعْفَرَانِيُّ، ومكِّي، وقَتَادَةُ، والحسنُ، ومحمَّدُ، وحفصُ، وقاسمُ، وأبانُ، وعبدُ اللهِ بن عمر عن أبي بكر، ورؤيسُ، والتغليُّ عن ابن ذكوان في قول العراقي وهو صحيح، وهو الاختيار؛ لأن (المُهَلَّ) مذكَّر والطعام كذلك.

الباقون بالتاء.

﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ (٤٧): بكسر التاء: كوفيُّ غير ابنِ صبيح^(٢) وابنِ سَعْدَانَ، وأبو عمرو غير الجعفيِّ وعبيدٍ ومحبوبٍ وعباسٍ ويونسَ عنه، وأبو جعفر، وشيبةُ، وأبو الحسن عن إسماعيل^(٣)، ورَوْحٌ وزيدٌ في قول الخزاعيِّ^(٤).

الباقون بضم التاء، وهو الاختيار؛ لأنه اشهر، وقول الخزاعيِّ في روح وزيد ضعيف؛ لأنه خلاف الجماعة. ﴿وَوَقَّاهُمْ﴾ (٥٦): مشدد حيث وقع^(٥): أبو حيوة.

الباقون خفيف، وهو الاختيار من وقى يقي.



^(١) يعنى: أبا الفضل الرازي، ولم يسند المصنف طريق القرشي والثغري عن الكسائي من طريقه، والثغري هو أحمد بن جبير، والقرشي أحسبه: أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن يزيد بن إسحاق القرشي يروى عن الفضل العباس بن الوليد بن مرداس عن قتيبة عن الكسائي، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: "ابن صحيح"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وهو يحيى بن صبيح صاحب الاختيار، والله أعلم.

^(٣) يعنى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف من طريق أبي الفضل الخزاعي، وهو خلاف ما رواه الخزاعي في المنتهى ١ / ٥٧٤، (٢ / ١٥٢)، ولفظه فيه: "بكسر التاء: كوفي وأبو عمرو ويزيد، مخير: عباس"، نعم يحتمل أن يكون المصنف أخذه عن مشايخه عن الخزاعي مشافهة على خلاف ما رواه في المنتهى، لكن رواه أبو معشر في سوق العروس من طريق الخزاعي عنهما بالضم، والمصنف ضعيف لا يقبل تفرد، والله أعلم.

^(٥) وقعت في موضعين من القرآن، هاهنا وفي سورة الطور، والله أعلم.

سورة الجاثية

﴿آيَاتِ﴾ (٤، ٥): فيهما: بالجر: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزِّيَّاتُ، والكسائِيُّ، والعَبْسِيُّ، والأَعْمَشُ، وَيَعْقُوبُ، والخزازُ وهو الاختيار لقوله: ﴿آيَاتِ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾. الباقون بالرفع.

﴿تُؤْمِنُونَ﴾ (٦): بالتاء: رُوَيْسٌ، وزيدٌ، ودمشقيُّ غير أبي بشر، وكوفيُّ غير قاسمِ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صَبِيحٍ وَعَاصِمٍ إِلَّا حَفْصًا غير أبي عمارة عنه^(١) والأعشى والبرجميُّ والاحتياطيُّ.

الباقون بالياء، وهو الاختيار؛ لأنه معاينة^(٢).

﴿عُلِّمَ مِنْ آيَاتِنَا﴾ (٩): مشدد اللام على ما لم يسم فاعله: قَتَادَةُ.

الباقون ﴿عَلِمَ﴾: خفيف من العلم على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾.

﴿جَمِيعًا مِنْهُ﴾ (١٣): بفتح الميم وضم النون وتشديدها وضم الهاء: وهو الاختيار كقراءة عكرمة.

الباقون: ﴿مِنْهُ﴾: على الأداة.

﴿لِيُجْزِيَ﴾ (١٤): على ما لم يسم فاعله، ﴿قَوْمًا﴾: نصب: أبو جعفر غير العُمَرِيِّ في قول أبي الحسين^(٣)، وشيبة.

بالنون وفتحها: دمشقيُّ، والكسائِيُّ غير قاسمٍ، وحمزةٌ غير ابنِ سَعْدَانَ، والخزازُ، والأَعْمَشُ، وأبو خَليدٍ^(٤).

^(١) ورواه الداني عن أبي عمارة عن حفص كما ذكره المصنف، والله أعلم.

^(٢) كذا في الأصل، وأحسبه تصحيفاً صوابه: "مغايبة" من الغيب، واختيار المصنف يدل عليه، والله أعلم.

^(٣) قلت: وتابعه عليه الخزاعي في المنتهى ١/ ٥٧٦، (٢/ ١٥٢) فرواه عن العمري بفتح الياء كرواية أبي الحسين، وتابعهما أبو القاسم العطار الأصبهاني، رواه من طريقه أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (٢/ ٦٥٦)، والله أعلم.

^(٤) أبو خَليد عن نافع، والخزاز عن هبيرة عن حفص، تابعه عن أبي خَليد عليه أبو الكرم في المصباح، وأما الخزاز عن حفص فإنما تابع المصنف فيه الخزاعي في المنتهى، وخالفهما سائر الرواة عن الخزاز، فرووه عنه عن حفص بالياء، والله أعلم.

الباقون بالياء^(١) وهو الاختيار لقوله: ﴿أَيَّامَ اللَّهِ﴾ .
 ﴿عَشْوَةَ﴾ (٢٣): بغير ألف: الكسائي غير قاسم، وحمزة غير ابن سعدان، والأعمش،
 وطلحة، وأحمد، وأبو حنيفة، ومسعود بن صالح.
 الباقون بالألف، وهو الاختيار لما قدمنا في البقرة^(٢) .
 ﴿كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ (٢٨): بنصب اللام: يعقوب.
 الباقون رفع، وهو الاختيار لقوله: ﴿تُدْعَى﴾ .
 ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ (٣٢): نصب: الزيات، والعبيسي، والأعمش، وأبو حيوة، والمفضل طريق
 الأصفهانيين.

قال أبو علي: غير ابن الزريري^(٣) .

الباقون رفع، وهو الاختيار على المبتدأ.

يتلوه في الجزء الرابع عشر سورة الأحقاف قوله ﷺ: ﴿أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ :
 بغير ألف: قتادة، والعبيسي، وصلى الله على محمد وآله أجمعين.

(١) يعنى بالياء وفتحها، والله أعلم.

(٢) قال هناك: "للفرق بين الختم على القلب والغشاوة على البصرة"، وهذا إنما يصلح تعليلاً في موضع البقرة لأنه قرئ فيه بالرفع والنصب، وأما هاهنا فهو منصوب على القراءتين ومعناها واحد، والله أعلم.

(٣) يعنى: عن حمزة، ورواه أبو علي في الوجيز عن ابن زربي عن سليم عن حمزة كما حكاه المصنف عنه، والله أعلم.

الجزء الرابع عشر

من كتاب
الكامل

تأليف

الشيخ الإمام الأوحى

أبى القاسم يوسف بن على بن جبارة

المغربى الهذلى

رحمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأحقاف

﴿أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ (٤): بغير ألف: قَتَادَةُ، وَالْعَبْسِيُّ فِي اخْتِيَارِهِ.
 الباقون بالألف، وهو الاختيار، يعني: أخباره^(١)، وَكَسَرَ الْحَسَنُ الْهَمْزَةَ.
 ﴿بِدَعَا مِنْ الرُّسُلِ﴾ (٩): بفتح الدال: ابنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَأَبُو حَيَوَةَ.
 الباقون بإسكانها، وهو الاختيار لأنه أجزل.
 ﴿مَا يَفْعَلُ بِي﴾ (٩): بفتح الياء: ابنُ أَبِي عِبْلَةَ وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ، أَي: مَا يَفْعَلُ اللَّهُ.
 الباقون على ما لم يسم فاعله.
 وَكَذَلِكَ ﴿يُوحِي إِلَيَّ﴾ (٩): على تسمية الفاعل: الاختيار كابن عمير.
 الباقون على ما لم يسم فاعله.

و﴿تَقَبَّلُ﴾ (١٦)، ﴿وَتَجَاوَزُ﴾: بالنون فيهما، ﴿أَحْسَنَ﴾: نصب: ابنُ مِقْسَمٍ، وَكَوْفِيٌّ
 غير أبي بكر وأبان والمفضل وعصمة وابن سعدان وجريير عن الأعْمَشِ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ
 أَبِي عَمْرٍو.

وبالياء كذلك: عبادٌ عن الحسن على تسمية الفاعل، وهو الاختيار، يعني: الله.
 الباقون بالياء والرفع فيهما على ما لم يسم فاعله.
 ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ (١٧): بفتح النون الأولى: عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهَارُونَ عَنْ عَاصِمٍ،
 وَالْحَسَنُ طَرِيقَ عِبَادٍ، وَبِسَامٍ عَنْ هِشَامٍ.
 وبالإدغام: محبوبٌ عن أَبِي عَمْرٍو، وَسَلَامٌ، وَمَحْبُوبٌ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
 الْحَلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ^(٢)، وَالْقُورَسِيُّ وَالشَّيْزُرِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ عَنْ نَافِعٍ.

(١) في المخطوطة: "صباره"، ولا معنى له، وأحسب مراده: "أخباره"، يعني بقايا من أخبار الأولين،
 والقراءتان المذكورتان بمعنى واحد، (انظر معاني القرآن للقرآء ٣/ ٥٠)، والله أعلم.

(٢) كذا خصه المصنف برواية ابن عبدان عن هشام، ومفهومه أن الجمال عن الحلواني عن هشام والداجوني
 عنه بالإظهار، وهو خلاف ما رواه سائر الرواة عن هشام إلا ما حكاه الخزاعي عنه من طريق البلخي أنه
 بالإظهار، وقال في النشر (١/ ٣٠٣): "﴿أَتَعِدَّانِي﴾ فِي الْأَحْقَافِ أَدْعَمَ النَّوْنُ هِشَامٌ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ، وَهِيَ

الباقون بنونين مكسورتين، وهو الاختيار؛ لموافقة الأكثر.

﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ (١٩): بالياء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وبصريٍّ غير الزَّعْفَرَانِيِّ ومحبوبٍ، وعاصِمٌ غير أبي الحسن عن أبي بكر وأبان عنه، والحلواني والأخفش عن هشام، وخارجة عن نافع، وابن عيسى، وأبو حيوة.

الباقون بالنون.

والاختيار الياء^(١)؛ لقوله: ﴿إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾.

﴿لَا يُرَى﴾ (٢٥): بالياء على ما لم يسم فاعله، ﴿مَسَاكِينُهُمْ﴾: رفعٌ: حمادُ بن زيد عن ابن كثيرٍ، وعراقيٌّ غير أبي عمرو وإيونسًا وأيوب، وعليٌّ إلا الثغري، ومحمدٌ، وابن سعدان. وكذلك بالتاء: شعيبٌ عن يحيى طريق القلانسي والمخرمي^(٢)، وقتادةٌ، والجحدري، والحسن، وأبو حيوة، وحمصي^(٣).

الباقون على تسمية الفاعل بالتاء^(٤)، وهو الاختيار، يعني: رسول الله.

﴿بَلَاغًا﴾ (٣٥): بألف: الحسن.

الباقون رفع، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

قراءةُ الحسن، وحكاها أبو حاتم عن نافع، ورواها محبوبٌ عن أبي عمرو وسلامٌ ومحبوبٌ عن ابن كثيرٍ، وقرأ الباقون بالأظهار^(١)، ولم يذكر خلاف المصنف فيه عن هشام مع أنه ذكر سائر رواة الإدغام كما نص عليه المصنف، والله أعلم.

(١) في الأصل: "وهو الاختيار الياء"، ولا يصح معناه، وأحسبه سبق قلم، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٢) القلانسي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع، ولم يسند طريقه في النشر من كتاب الكامل، وإنما أسنده من الغاية لابن مهران، وقد نص ابن مهران على الخلاف فيه عن يحيى، وأحسب المصنف قد تابع ابن مهران عليه، ولم يذكره في النشر، ورواه هكذا أيضا عن شعيب عن يحيى بن آدم أبو علي الأهوازي، وروايته عند أبي معشر في سوق العروس (١/٢٨٠)، وأما المخرمي فهو أبو بكر أحمد بن منصور الشذائي، والله أعلم.

(٣) قوله: "حمصي" يشمل فيمن يشمل أبا حيوة، لأن الحمصيين ثلاثة، وهم ابن أبي عبله وأبو حيوة وأبو بحرية، فلم يكن ثم داع لإفراده بالذكر، ورواه ابن ظفر في المنهاج (١/١٧٥) عن ابن أبي عبله بضم الياء كقراءة عاصم وحمة، والله أعلم.

(٤) يعني: والنصب في ﴿مساكنهم﴾، ووقع في الأصل: "بالياء"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

سورة محمد عليه السلام

﴿بِمَا نَزَّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ (٢): على تسمية الفاعل: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار، يعني: الله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٤): بغير ألف: حفصٌ، وبصريٌّ غير أيوبَ.

الباقون بألف، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾.

﴿وَيُثِبْتُ﴾ (٧): بإسكان الثاء^(١): المفضل.

الباقون مشدد، وهو الاختيار من التثيب لقوله: ﴿وَيُثِبَّتْ بِهِ الْأَقْدَامُ﴾.

﴿وَذَكَرَ فِيهَا الْقِتَالَ﴾ (٢٠): على تسمية الفاعل: وهو الاختيار كقراءة ابن عمير معناه:

ذكر الله فيها القتال.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ (٢٢): على ما لم يسم فاعله: رُوَيْسٌ إلا في قول العراقي، والمهراني^(٢) لم

يرضاه، وقولهما سهوٌ، رواه الحَمَامِيُّ وغيره.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (٢٢): خفيفٌ: بصريٌّ غير أبي عمرو وإلا هارونَ وأبا حاتم

وعصمة، وأيوبَ.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على التكثير.

﴿وَلَيَبْلُوَنَّكُمْ﴾ (٣١): وأختاها بالياء: الأعمشُ طريق الزائدة، وأبو بكر، وأبانُ،

والزَعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾.

وافق الرومي عن عباس في ﴿وَيَبْلُوءُ﴾.

وأسكن الواو من ﴿وَيَبْلُوءُ﴾: محبوبٌ عن أبي عمرو غير أنه في الثلاثة بالياء.

(١) يعني من قوله تعالى: ﴿وَيُثِبَّتْ أقدَامُكُمْ﴾، ويلزم منه تخفيف الباء، وهو يفهم من قول المصنف في قراءة الضد: "مشدد"، ونص على التخفيف فيه عن المفضل أبو طاهر ابن سوارٍ وأبو الكرم وأبو العز القلانسي، وغيرهم، والله أعلم.

(٢) يعني أبا بكر بن مهران، والله أعلم.

وافقه على إسكان الواو زيدٌ ورؤيس، قال العراقي وابن مهرا ن: بل يعقوبٌ بكمالهِ، وهو سهو لخلاف الجماعة والمفرد^(١).

الباقون بالنون في الثلاثة.

﴿وَنُخْرِجَ﴾ (٣٧): بضم النون وفتح الجيم^(٢): ابنُ حسان عن يعقوب.

مثله هارون عن أبي عمرو إلا أنه يجزم الجيم.

المنقري عن أبي عمرو بياء مفتوحة^(٣).

ومثله إلا أنه رفع الجيم: الحسن، وقتادة، والزعفراني.

الباقون بياء مضمومة وجزم الجيم، وهو الاختيار على الجواب.

﴿أَضْغَانُكُمْ﴾ (٣٧): رفع: المنقري، وحسن، وقتادة، والزعفراني.

الباقون بنصبها، وهو الاختيار على أن الفعل لله.



سورة الفتح

﴿لِيُؤْمِنُوا﴾ (٩) وأخواتها^(٤): بالياء: مكِّي، وأبو حيوة، وأبو عمرو غير هارون وعبيد، والزعفراني، وقاسم، وهو الاختيار؛ لأنه قال: أرسلناك ليؤمن الكفار.

الباقون بالتاء.

﴿فَسَيُرْتَبِّهُ﴾ (١٠): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وعراقي غير أبان، وأيوب، وهارون وعبيد وأبي

زيد عن أبي عمرو، ورؤح عن يعقوب، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾.

الباقون بالنون.

﴿شَغَلْتَنَا﴾ (١١): مشدد: إبراهيم بن نوح وابنُ باذان عن قتيبة، وهو قول العراقي.

^(١) قال في النشر (٣٧٥/٢): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَنَبَلُوا أَخْبَارَكُمْ﴾، فَرَوَى رُوَيْسٌ بِإِسْكَانِ الْوَاوِ، وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ بِذَلِكَ عَنْ رَوْحٍ أَيْضًا"، والله أعلم.

^(٢) يعني من قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُ أَضْغَانَكُمْ﴾ (٣٧)، وابن حسان المذكور هو الوليد، والله أعلم.

^(٣) يعني مع ضم الراء، نص عليها أبو الكرم في المصباح، وأبو العز في الكفاية، وغيرهما، وسيأتي قول المصنف أنه رفع ﴿أَضْغَانَكُمْ﴾، والله أعلم.

^(٤) يريد قوله تعالى: ﴿ويعزروه ويوقروه ويسبحوه﴾، والله أعلم.

الباقون خفيف، وهو الاختيار على الأصل.

﴿ضُرًّا﴾ (١١): بضم الضاد، و﴿كَلِمَ اللّٰهِ﴾ (١٥): بغير ألف: كوفي غير قاسمٍ وعاصمٍ وابنِ سَعْدَانَ، والأزرقِ وابنِ زربي عن حَمْرَةَ.

الباقون بفتح الضاد وبألف في كلام الله، وهو الاختيار؛ لأن المشهور أن ضد النفع الضّر بالفتح، والكلام أعمّ الكلم.

﴿تَأْخِذُونَهَا﴾ (١٩): بالتاء: ذُلبَ عن يونسَ عن ورشٍ وأبو دحية وسقلاّبُ عن نافعٍ، والأنطاكِيّ عن أبي جعفر، وشعيبُ طريق الرّازيِّ وأبي الحسين، وهو صحيح^(١).

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَنَابَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا﴾ (١٨).

﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ (٢٤): بالياء: الجَحْدَرِيُّ، وابنُ حسان عن يعقوب، وأبو عمرو غير ابنِ الرومي عن عباس ويونسٍ ومحبوبًا.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أظْفَرَكُمْ﴾.

﴿لَوْ تَزَايَلُوا﴾ (٢٥): بألف بعد الزاي: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بغير ألف مشدد وهو الاختيار على التكثر.

﴿وَالْهَدْيِ﴾ (٢٥) بتشديد الياء^(٢): عصمةُ عن عاصم، واللؤلؤيُّ وخارجةُ عن أبي عمرو.

الباقون بتخفيفها وهو الاختيار؛ لأنها لغة قريش.

جَرَّ يَاءُهَا: الجعفيُّ عن أبي عمرو^(٣).

﴿سَطْوَهُ﴾ (٢٩): بالواو: عاصمُ الجَحْدَرِيُّ.

(١) شعيب الصريفي عن يحيى عن أبي بكر، وتابع المصنف عليه أبو معشر في سوق العروس (٢٨١) فرواه عن شعيب من طريق الأصم عنه، ولم يذكره في النشر مع أنه أسند طريق أبي الحسين الخبازي المذكور من طريق المصنف، والمشهور عن أبي بكر بالياء من جميع طرقه، وأما عن يونس عن ورش فهو صحيح، قد رواه أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٥٩٤) من طريق محمد بن جرير عن يونس، والله أعلم.

(٢) ويلزم منه كسر الدال، قال الألويسي في روح المعاني (١٣/٢٦٦): "وقرأ ابن هرمل والحسن وعصمة عن عاصم واللؤلؤي وخارجة عن أبي عمرو بكسر الدال وتشديد الياء وذلك لغة، وهو فعيل بمعنى مفعول على ما صرح به غير واحد"، ووقع في بعض نسخ المصباح عن المذكورين بتشديد الدال، وعليه المطبوع (٢/٩٨٧)، وهو تصحيفٌ، والله أعلم.

(٣) قال في روح المعاني: "قرأ الجعفي عن أبي عمرو «الهدى» بالجر على أنه عطف على المسجد الحرام بحذف المضاف أي ونحر الهدى"، والله أعلم.

سورة الحجرات

﴿لَا تَقْدُمُوا﴾ (١): بفتح التاء والذال: يعقوب، والزَّعْرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وهو الاختيار، يعني: لا تتقدموا، فحذف أحد التائين.

الباقون بضم التاء وكسر الدال.

﴿الْحُجْرَاتِ﴾ (٤): بفتح الجيم: أبو جعفر، وشيبة.

الباقون بضم الجيم، وهو الاختيار؛ ليتبع الضم الضم.

ابن أبي عبلة بإسكان الجيم.

﴿لِتَعْرِفُوا﴾ (١٣): بكسر الراء وإسكان العين من غير ألف: أبان.

الباقون بفتح الراء والعين مع الألف وهو الاختيار، أي: ليعرف بعضهم بعضاً.

﴿بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (١٨): بالياء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وأبان، وحمزة بن القاسم عن

حفص.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾.



سورة ق

﴿أَفَعِينَا﴾ (١٥): بتشديد الياء من غير إشباع في الثانية^(١): ابنُ أبي عبلة، والوليد بن مسلم، والقورسي عن أبي جعفر، والسَّمْسَارُ عن شيبة، وابنُ بحر عن نافع.

^(١) يعني من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾، والله أعلم.

^(٢) يعني بياء واحدة مشددة، ولم يذكر المصنف حركتها، وقال الألويسي في روح المعاني (٣٢٨/١٣): "وقرأ ابن أبي عبلة، والوليد بن مسلم، والقورسي عن أبي جعفر والسَّمْسَارُ عن شيبة وابن بحر عن نافع «أَفَعِينَا» بتشديد الياء وخرجت على لغة من أدغم الياء في الياء في الماضي فقال: عَيَّ في عِيَّيَّ وحَيَّ في حِيَّيَّ فلما أدغم ألحقه ضمير المتكلم المعظم نفسه ولم يفك الإدغام فقال: عَيْنَا وهي لغة لبعض بكر بن وائل"، قال: "وعلى هذه اللغة تكون الياء المشددة مفتوحة"، وقال الداني في جامع البيان (١٥٩٩/٤): "وكلهم قرأ «أَفَعِينَا» بياءين الأولى مكسورة خفيفة والثانية ساكنة ممكنة، وكذلك روى ذلك نصّاً أحمد بن صالح عن ورش وقالون قال: «أَفَعِينَا» بياءين مبيّتين، وروى الحلواني عن قالون مخففة مشبعة الياء"، ثم روى بإسناده عن إسماعيل عن نافع «أَفَعِينَا» مشددة، وعن هشام بإسناده عن ابن عامر «أَفَعِينَا» مشددة، قال أبو عمرو: "والتشديد هاهنا اتّساع ومجازٌ وهو عبارة عن إثبات الياء الساكنة بعد الياء

الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ لأنه يقال: عييت بالأمر إذا لم يقدر عليه، وأعييت إذا كللت عن المشي.

﴿لَقَدْ كُنْتُمْ﴾ (٢٢): بكسر التاء وما بعدها^(١): الْمُعَلَّى عن الْجَحْدَرِيِّ، وهو الاختيار خطاباً للنفس.

الباقون بالفتح.

﴿مَا نُبَدِّلُ﴾ (٢٩): بالنون على تسمية الفاعل، ﴿الْقَوْلُ﴾ (٢٩): نصبٌ: هَارُونَ عن عَاصِمِ.

الباقون بالياء على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَدَيَّْ﴾.

﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ (٣٠): بالياء: نافعٌ، وعَاصِمٌ غير حفصٍ وأبى الحسن عن أبي بكر، ومحبوَّبٌ عن ابن كَثِيرٍ، وَقَتَادَةُ.

﴿يُقَالُ لِحَبَّاتِهِمْ﴾ (٣٠): على ما لم يسم فاعله: الحسنُ، وعبد الوارث.

الباقون بالنون، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَمَا أَنَا﴾.

﴿فَنَقَّبُوا﴾ (٣٦): خفيف: ابن أبي عبله، والحسنُ طريق هشام الدستوائي، والأعمشُ طريق جرير، وعبيدٌ وهارونٌ وخارجةٌ - والعباس في قول أبي علي - طريق مغيث^(٢)، غير أن خارجةً بكسر القاف مع التخفيف.

المتحركة وليس بالتشديد المتعارف الذي حقيقته إدخال حرف ساكن في حرف آخر متحرك ورفع اللسان بهما رفعة واحدة، إذ ذلك هاهنا لا يجوز بوجه^(٣)، ثم روى عن إسماعيل عن نافع وأبي جعفر وقتيبة ﴿ولا تلون﴾: مشدد عنهم، قال: "يريد بالتشديد إثبات الواو الساكنة التي بعد الواو المضمومة، فعبر به عن ذلك وجعله دلالة على إثبات تلك الواو كما عبر به فيما تقدم، وجعله دلالة على إثبات الياء، وقد يعبر به أيضا عن إثبات الألف ويجعل دلالة على ذلك"، ثم روى عن ورش عن نافع ﴿أنا أحيي﴾: بالتشديد لها والوقف عليها يعني بالتشديد للألف التي بعد النون يريد إثباتها في الوصل والوقف، فعبر عن ذلك بالتشديد كما عبر من تقدم ذكره عن إثبات الياء والواو سواء، وقد يراد به أيضا تحريك الحرف الذي قد يسكن^(٤)، قال يونس عن ورش عن نافع: ﴿يوم ظعنكم﴾: مشددة، وقال عنه وعن ابن كيسة: ﴿أحد عشر كوكبا﴾ مشددة منصوبة، يريد بالتشديد في الموضعين تحريك العين قال: "فلا ينبغي لذي لبّ وفهم أن يجعل اختلاف ألفاظ الناقلين في هذه ونحوه اختلافا في القراءة ولا سيما إذا احتمل التأويل بل يلزم رده إلى الإجماع وبالله التوفيق"، والذي قاله رحمته حسنٌ، بديعٌ في بابه، والله أعلم.

^(١) يريد قوله: (عَنْكَ غَطَاءُكَ فَبَصْرُكَ)، كلها بالكسر في قراءته، والله أعلم.

^(٢) جميعهم عن أبي عمرو، وقد توبع الأهوازي على هذه القراءة عن العباس، تابعه القاضي أبو العلاء والكارزيني، وروايتهما عند أبي الكرم في المصباح (٢/ ٩٩٢) مضافة إلى رواية أبي علي الأهوازي

وبكسر القاف والتشديد: الأصمعي عن أبي عمرو، وأبو حيوة.
الباقون بفتح القاف مشدد، وهو الاختيار لقوله: ﴿قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾.



النَّارِيَاتِ

﴿الْحَبْكُ﴾ (٧): بِإِسْكَانِ الْبَاءِ: أَبُو السَّمَّالِ، وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَنَعِيمٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

وبكسر الحاء وإسكان الباء: أبو حيوة، وهشامٌ عن الحسن.

الباقون بضمّتين، وهو الاختيار، يعني: الطَّرْقُ.

﴿يَوْمٌ هُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (١٣): بَرَفَعِ الْمِيمِ: ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون نصب، وهو الاختيار على الظرف.

﴿مِثْلُ﴾ (٢٣): ابْنُ مِقْسَمٍ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وَالْمُسَيَّبِيُّ طَرِيقَ ابْنِهِ، وَكُوفِيٌّ غَيْرُ قَاسِمٍ وَابْنِ

سَعْدَانَ وَحَفْصٍ وَزَائِدَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ نَعْتَ لِلْحَقِّ.

الباقون بنصب اللام.

﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ (٤٦): بِالرَّفْعِ: عَبْدُ الْوَارِثِ وَمَحْبُوبٌ وَالْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَأَبُو

السَّمَّالِ، وَابْنُ مِقْسَمٍ.

زَادَ ابْنُ مِقْسَمٍ، وَأَبُو السَّمَّالِ: ﴿وَالسَّمَاءُ﴾ (٤٧)، ﴿وَالْأَرْضُ﴾ (٤٨): رَفَعِ.

وَبِالْجَرِّ فِي ﴿قَوْمٍ﴾: الزَّعْفَرَانِيُّ، وَأَبُو عَمْرٍو غَيْرُ مَنْ ذَكَرْتُ، وَكُوفِيٌّ غَيْرُ عَاصِمٍ وَقَاسِمٍ

وَابْنِ سَعْدَانَ وَابْنِ صَبِيحٍ.

الباقون بالنصب.

المذكور، وأما قول المصنف: "طريق مغيث"، فإنما أراد طريق مغيث عن خارجة عن أبي عمرو، خلافاً لما قد يورثه ظاهر لفظه أنه عن العباس، وهو مغيث بن بديل، وقد توبع مغيث على هذه الرواية عن خارجة أيضاً، فرواه عن خارجة إسحاق بن راهويه، والفضل بن خالد بن عبد الله النحوي، وروايتهما عنه عند أبي الكرم في المصباح في الموضع المذكور، والله أعلم.

(١) يعني بالرفع، ولعلها سقطت من الناسخ، والله أعلم.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءُ بَيْنَاهَا﴾، وقوله: ﴿وَالْأَرْضُ فَرْشَاهَا﴾، والله أعلم.

والاختيار ما عليه ابنُ مِقْسَمٍ على المبتدأ.
 ﴿الرَّازِقُ ذُو الْقُوَّةِ﴾ (٥٨)، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رَازِقُكُمْ﴾ (٢٢): بألف بعد الراء: ابنُ مُحَيِّصِنَ طريق ابن أبي يزيد، وَحَمِيدٌ.
 الباقون: ﴿رِزْقُكُمْ﴾، ﴿الرِّزَاقُ﴾: بألف بعد الزاء مع التشديد، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.

﴿الْمَتِينِ﴾ (٥٨): جَزُّ: الْأَعْمَشُ، وَالزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ وردة، وَقُتَيْبَةُ طريق المطرز.
 الباقون رفع، وهو الاختيار لقوله: ﴿ذُو﴾ صفة ﴿الرِّزَاقُ﴾.



وَالطُّورُ

﴿عَلَى سُرِّرٍ﴾: بفتح الراء حيث وقع: أبو السَّمَّالِ^(١).
 الباقون بضميتين، وهو الاختيار جمع سرير.
 ﴿بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ (٣٤): مضاف حيث وقع: الْجَحْدَرِيُّ، وأبو السَّمَّالِ.
 الباقون منون، وهو الاختيار على أن المثل بدل من الحديث.
 ﴿يُضْعَفُونَ﴾ (٤٥): على ما لم يسم فاعله: عَاصِمٌ، والحسنُ، وَقَتَادَةُ، وشاميٌّ غير أبي بشر.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾.



^(١) قال الألويسي في روح المعاني (٣٢ / ١٤): "وقرأ أبو السَّمَّالِ (سُرِّرٍ): بفتح الراء، وهي لغة لكَلْبٍ في المضعف فرارا من توالي ضميتين مع التضعيف"، ووقعت هذه الكلمة في خمس مواضع من القرآن، في الحجر والصفاء وهاهنا والواقعة والغاشية، وكان الأولى أن يذكر المصنف هذا الحرف في أول ورود له من سورة الحجر، كذلك قوله بعد ذلك: ﴿بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ حيث وقع، ولم يرد في القرآن إلا في هذا الموضع الواحد، والله أعلم.

سورة والنجم

﴿ مَا كَذَّبَ ﴾ (١١): مشدد: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو جعفر، وهشامٌ، وأبو بشر، وأبانُ، والجحدريُّ، والحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار، يعني: لم يكذب قلبه ما رأت عيناه من أمر جبريل حين رآه في صورته مرتين بدليل قوله: ﴿ نَزَّلَهُ أُخْرَى ﴾.

الباقون خفيف، وهو أيضًا جيد مختار إذ معناه ما كذب قلب رسول الله ﷺ في رؤية ربه، بعين قلبه، كما روى عن عائشة رضي الله عنها وغيرها ^(١).

﴿ أَفْتَمَرُونَهُ ﴾ (١٢): بغير ألف: الجحدريُّ، ويعقوبُ غير المنهال، وكوفيٌ إلا عاصمًا وابن سعدان وابن صبيح.

الباقون بالألف، وهو الاختيار، لأن المفاعلة هاهنا أولى ليكون بين الله وكفار قريش. ﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ ﴾ (٢٣): بالتاء: طلحةٌ، وابنُ صبيح، والزَّعْفَرَانِيُّ، والشيزريُّ عن علي.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ ﴾.

﴿ شَفَاعَاتُهُمْ شَيْئًا ﴾ (٢٦): جمع: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار.

الباقون بغير ألف.

سورة القمر

﴿ مُسْتَقَرًّا ﴾ (٣) (٣): بجر الراء: الفضلُ عن أبي جعفر.

^(١) كذا قال المصنف، والمشهور من حديث عائشة رضی الله عنها أن معنى الآية رؤية النبي ﷺ جبريل عليه السلام في صورته التي خلقه الله عليها، أخرجه البخاري، ومسلم: (٢٨٧)، والترمذي (٣٢٧٨)، وأحمد (٢١٥٣٧)، والنسائي في السنن الكبرى: (١١٠٨٢)، وغيرهم، وأما رؤية النبي ﷺ ربه بعين قلبه فاشتهر من قول ابن عباس وأبي ذر رضی الله عنهما، والله أعلم.

^(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾، ومراده الموضع الأول دون الثاني بدليل ما بعده، وكان الأولى أن يبينه، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ وكل أمر مستقر ﴾، وتخصيص المصنف الجبر برواية الفضل عن أبي جعفر مفهومه أن ابن جاز عنه بالرفع، وقال ابن الجزري في النشر (٣٨٠ / ٢): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿ مُسْتَقَرًّا وَلَقَدْ ﴾: فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِخَفْضِ الرَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِرَفْعِهَا"، ولم يذكر قول المصنف هاهنا، ولا علق عليه، وقد تابع المصنف عليه عن ابن جاز أبو معشر في سوق العروس (١ / ٢٨٣)، لكنه من غير طرق النشر، والله أعلم.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار خبر عن ﴿كُلُّ﴾.
 ﴿خَاشِعًا﴾: بألف: عراقي غير أيوب والمنهال وسليمان عن الحسن والزعفراني وعاصم وابن صبيح وابن سعدان والحلواني عن أبي عمرو.
 وعباس مخير طريق الرومي.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على الجمع لا على الحال.
 ﴿يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ (٧): بضم الياء^(١): ابن مقسم، وهو الاختيار لقرب الفعل من الله تعالى.

﴿قَدْ قُدِّرَ﴾ (١٢): بتشديد الدال: أبو حيوة، وابن مقسم.

الباقون خفيف، وهو الاختيار؛ لموافقة رؤس الآي.
 ﴿لِمَنْ كَانَ كَفَرَ﴾ (١٤): بفتح الكاف^(٢): قتادة.

الباقون بضم الكاف، وهو الاختيار؛ لما ذكرت.
 ﴿أَبَشْرٌ مِنَّا وَاحِدٌ﴾ (٢٤): بالرفع: أبو السَّمَال.

الباقون نصب، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.
 ﴿مُدَكِّرٍ﴾ (١٧): بالذال المنقوطة: أبو حيوة.

الباقون بالذال غير معجمة وهو الاختيار لموافقة المصحف.

﴿سَتَعْلَمُونَ﴾ (٢٦): بالتاء: ابن حبشان عن رويس طريق المالكي^(٣)، والخزاز عن هبيرة، ودمشقي، والزيات، والعبيسي، والأعمش، وطلحة، وابن مأمون في قول الرازي^(٤).

^(١) يعني مع فتح الراء على ما لم يسم فاعله، والباقون بفتح الياء مع ضم الراء، والله أعلم.

^(٢) يعني مع فتح الفاء أيضًا على تسمية الفاعل، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف عن رويس، وقال في النشر (٢/ ٣٨٠): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿سَتَعْلَمُونَ عَدَا﴾: فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمَزَةٌ بِالْخَطَابِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْغَيْبِ، وَأَنْفَرَدَ الْكَارِزِينِيُّ عَنْ رُوحٍ بِالتَّخْيِيرِ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ"، ولم يذكر رويسًا، ورواه عن رويس أيضًا بالتاء كالمصنف أبو معشر في التلخيص (١/ ٤٢٣)، وسبَطُ الخياط في المبهج (٢/ ٨٣٢)، ورواية رويس عندهما من طريق الكارزيني أيضًا، وخالفهما المصنف فرواه من طريق الكارزيني كالجماعة، وكذلك أبو الكرم في المصباح (٢/ ١٠٥٠)، فالظاهر أنها عند الكارزيني بالتخيير فيه كروايته عن روح، ورواه ابن غلبون في التذكرة بالتاء كذلك من طريق ابن حبشان الجوهري عن التمار عن رويس، لكن رواه المصنف هاهنا من طريق المالكي عن ابن حبشان، ولم يسند طريق ابن حبشان عن رويس من طريق المالكي المذكور، ولا أسند أبو على المالكي طريق ابن حبشان

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿نَبَّعَهُ﴾.
 ﴿الْأَشْرُ﴾ (٢٦): بضمين فيهما: ورقاء عن مجاهد^(١).
 وبالتشديد وفتح الشين: أبو حيوة وهو غلط^(٢).
 الباقون خفيف وكسر الشين، وهو الاختيار يقال أَشَرَ فهو أَشْرُ.
 ﴿قَسَمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ (٢٨): بفتح القاف: معاذٌ عن أبي عَمْرٍو.
 الباقون بكسرها، وهو الاختيار على المصدر.
 ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ (٣١): بفتح الظاء: الحسنُ، وأبو حيوة، وأبو السَّمَالِ.
 الباقون بكسرها، وهو الاختيار مضاف إلى الهشيم.
 ﴿فَطَمَسْنَا﴾ (٣٧): مشدد: ابنُ مقسم.
 الباقون خفيف، وهو الاختيار على أصل الفعل.
 ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ (٤٤): بالتاء: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ.
 الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾.
 ﴿سَنَهَزِمُ﴾ (٤٥): بالنون، ﴿الْجَمْعَ﴾: نصبٌ: أبو حيوة، وَرَوْحٌ وزيدٌ في قول العراقي
 وابن مهران وهو سهو؛

عن رويس في روضته، وقد رواه عن رويس بالياء، ورواه ابنُ الفحاح في مفردته أيضًا بالياء عن رويس من طريق المالكي المذكور عن الحمامي عن النخاس عن التمار عن رويس، ولم يذكره ابن الجزري عن رويس ألبتة، ورواية الجمهور عنه بالياء، والله أعلم.
^(١) يعني عن رويس أيضًا، وتابعه عليه عن ابن مأمون عن رويس أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٨٣)، وطريق ابن مأمون ليست من طرق هذا الكتاب، وسبق مرارًا، والله أعلم.
^(٢) قال في روح المعاني (١٤/٨٨): "وقرأ مجاهد فيما ذكره صاحب اللوامح وأبو قيس الأودي «الْأَشْرُ» بثلاث ضمات وتخفيف الرءاء، ويقال: أَشْرُ وَأَشْرُ كَحَذْرٍ وَحُدْرٍ فضمة الشين لغة وضم الهمزة تبع لها"، وقول المصنف فيهما: يريد إدخال الموضوع الأول المُتَكَّر من قوله تعالى: ﴿كذاب أشر﴾، والله أعلم.
^(٣) قال الألويسي (١٤/٨٩): "وقرأ أبو حيوة «الْأَشْرُ» أفعل تفضيل أي الأبلغ في الشرارة وكذا قرأ قتادة وأبو قلابة أيضًا وهو قليل الاستعمال وإن كان على الأصل كالأخِيرِ في قول رؤبة: بلال خير الناس وابن الأَخِيرِ وقال أبو حاتم: لا تكاد العرب تتكلم بالأَخِيرِ والأَشْرُ إلا في ضرورة الشعر وأنشد البيت، وقال الجوهري: لا يقال الْأَشْرُ إلا في لغة رديئة"، والله أعلم.

لأنه خلاف الجماعة والمفرد^(١).

وقرأ ابن أبي عبلة ﴿سَيَهْزِمُ﴾ بالياء ﴿الْجَمْعُ﴾ نصبٌ، وهو الاختيار على تسمية الفاعل على أن الله تعالى يهزمهم.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ﴾ (٤٩): برفع اللام: أبو السَّمَال، وهو الاختيار خبر أو مبتدأ.

الباقون نصبٌ.

﴿مُسْتَطَرٌّ﴾ (٥٣): مشدد: هارون عن عاصمٍ، وعصمةٌ في قول أبي علي عنه^(٢).

الباقون خفيف، وهو الاختيار من السطر.

﴿وَنُهْرٌ﴾ (٥٤): بضمّتين: الزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو السَّمَال، وزائدةٌ عن الأعمش، وهو الاختيار

لقوله: ﴿فِي جَنَاتٍ﴾.

الباقون على التوحيد.



^(١) قال في النشر (٣٨٠/٢): "وَأَتَّفَقُوا عَلَى ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ﴾: بِالْيَاءِ مُجَهَّلًا، وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ رَوْحِ بِلْتُونٍ مَفْتُوحَةً وَكَسْرَ الزَّايِ، وَنَصَبُ الْجَمْعِ كَمَا يَرَوُ ذَلِكَ غَيْرُهُ، وَقَالَ الْهَدَلِيُّ: هُوَ سَهْوٌ، قُلْتُ: وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ ابْنُ مِهْرَانَ، بَلْ رَوَاهُ أَبُو الْكُرْمِ فِي الْمَصْبَاحِ (٥٠١/٢) مِنْ طَرِيقِ الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْفَحَامِ فِي مَفْرَدَتِهِ (٢٥٢/١) عَنْ يَعْقُوبَ بِكَمَالِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَعْدَلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ (١٤٣/١) عَنْ رُوَيْسٍ مِنْ طَرِيقِ السَّامِرِيِّ عَنْهُ، وَهِيَ رِوَايَةُ زَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

^(٢) قلت: وقد توبع أبو علي على هذه القراءة عن عصمة، فقال الداني في جامع البيان (١٦١٦/٤): وكلهم قرأ ﴿مستطر﴾ بتخفيف الراء وقفا ووصلا إلا ما حدثناه عبد العزيز ابن محمد قال: نا عبد الواحد بن عمر قال: حدّثني أحمد بن عبيد الله نا الجمال نا الحلواني نا سهل بن عثمان عن عصمة عن أبي بكر عن عاصم ﴿مستطر﴾: مشددة الراء، قال أبو عمرو: ومثل هذا إنما يجوز في الوقف على مذهب بعض العرب وهم الذين يبالغون في البيان عن كيفية حركات أواخر الكلم في الفصل فيشدّون الحرف الأخير منهنّ إذا وقفوا عليهن فيقولون في الوقف: هذا محمّد، ومررت بخالد ورأيت أحمدًا يجمعون بين ساكنين"، ورواه أبو الكرم في المصباح (٥٠٢/٢) عن عصمة في الوقف دون الوصل كقول أبي عمرو، وقال ابن الجزري في ترجمة عصمة: "وهو المنفرد عن أبي بكر برواية ﴿مستطر﴾ بتشديد الراء، لم يروه غيره"، قلت: ولم ينفرد به عن عاصم فرواه خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم بالتشديد كذلك، رواها عن خلف صاحب المصباح في الموضوع المذكور آنفا، والله أعلم.

سورة الرحمن

﴿وَالْحَبَّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانَ﴾ (١٢): كلها بالنصب: دمشق، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة.

﴿وَالرَّيْحَانَ﴾: جرٌّ: كوفي غير عاصم والنهشلي وابن صبيح وابن سعدان والسَّمان عن طلحة، والزَّعْرَانِي، وابن مِقْسَم، والأصمعي عن أبي عمرو، وهو الاختيار معطوف على ﴿الْعَصْفِ﴾.

الباقون رفع.

﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ (١٧): بالحذف: أبو حيوة، وابن أبي عبلة.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار لقوله ﴿الرَّحْمَنُ﴾.

﴿يُخْرِجُ﴾ (٢٢): على ما لم يسم فاعله: مدني، بصري غير أيوب وسلام والجعفي عن أبي عمرو، وقاسم، وابن مِقْسَم.

وبالنون وضمها وكسر الراء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (٢٢): نصب: قتادة.

والجعفي عن أبي عمرو كذلك إلا أنه بالياء، وهو الاختيار، معناه: يُخْرِجُ اللَّهُ اللُّؤْلُؤَ.

الباقون بفتح الياء وضم الراء ورفع ما بعدها.

﴿الْمُنَشَّاتُ﴾ (٢٤): بكسر الشين: الأعمش، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، وطلحة، والزَّعْرَانِي.

واختلف عن عاصم فرواه المفضل، وحامد، والعلمي، وعلي، والجعفي بالوجهين.

بُرَيْد بن عبد الواحد^(١) عن أبي بكر، وجبله عن المفضل، وباقي أصحاب أبي بكر غير الأزرق والاحتياطي والأعشى والبرجمي بالكسر كالزِّيَّاتِ وأصحابه.

الباقون بالفتح، وهو الاختيار لقرب الفعل من الله.

وشدده ابن مِقْسَم وفتح نونه وشينه.

﴿ذِي الْجَلَالِ﴾ (٢٧): بالياء: ابن أبي عبلة.

الباقون بالواو، وهو الاختيار نعت للوجه.

وأما في آخر السورة بالواو: دمشق.

^(١) بريد بن عبد الواحد أبو المعافى الضرير مقرر، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن الفضل بن علي (غاية ٨١٨)، والله أعلم.

الباقون بالياء، وهو الاختيار اتباعاً للمصحف.
﴿سَيَقْرُءُ﴾ (٣١): بالياء على ما لم يسم فاعله: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ،
 وجريير عن الأعمش.

بالياء وفتحها وفتح الراء: يونسُ والجعفيُّ وعبدُ الوارث عن أبي عمرو.
 واختيار عباس كذلك غير أنه بالنون، كالجعفي عن أبي بكر.
 وبالياء وفتحها وضم الراء: الرومي عن أبي عمرو، وكوفي غير عاصم وقاسم والنهشلي
 وابن صبيح وابن سعدان، وهو الاختيار، يعني: سيَقْصِدُ أو سيَعْمِدُ كما روى عن ابن
 عباس.

الباقون بالنون وفتحها وضم الراء.
﴿شَوَاطِئُ﴾ (٣٥): بكسر الشين: هارونُ والخفافُ عن أبي عمرو، ومكي، وأبو حيوة،
 والحسن من رواية عباد.

الباقون بضم الشين، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.
﴿وَنُحَاسٍ﴾ (٣٥): جز: مكِّي، بصري غير أيوبَ ورؤيسَ والضَّيرِ، وهو الاختيار
 معطوف على النار.

الباقون برفع السين.
 وبكسر النون والسين^(١): مجاهدٌ طريق ورقاء.

﴿يَطْوِفُونَ﴾ (٤٤): مشدّد بضم الياء وكسر الواو: ابنُ مِقْسَمٍ، والأعمش، وطلحةُ.
 الباقون بفتح الياء خفيف، وهو الاختيار؛ لأنه أجزل.

﴿يَطْمُئِنُّنَّ﴾ (٧٤، ٥٦): بضم الميم: الزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو حيوة، وطلحةُ.
 وبكسر الأول وضم الثاني: مسعودُ بن صالح، والشيزريُّ وابنُ جبير والناقطُ والناقدُ
 وسورةٌ وحدويه وأبو حمدون والبربري^(٢).

الباقون عن علي، وابنُ مِقْسَمٍ على التخيير.

^(١) في الأصل: "بالشين"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، قال في روح المعاني (١١٢/١٤): "وقرأ
 الكلبي وطلحة ومجاهد بالجر أيضاً لكنهم كسروا النون، وهي لغة فيه" يعني كسر النون، والله أعلم.
^(٢) كلهم عن الكسائي، والله أعلم.

وفتح فيهما الجَحْدَرِيُّ.

الباقون بالكسر فيهما، وهو الاختيار، لأنه أشهر.

﴿خَيْرَاتٌ﴾ (٧٠): مشدد: ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار على أن الواحدة خيرة.

الباقون بإسكان الياء خفيف.

﴿رَفَارِفَ﴾ (٧٦): جمع غير مصروف: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ، واختيارُ شِبْلٍ، وأبو

حياة، والجَحْدَرِيُّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿خُضْرٌ﴾.

﴿عَبَاقِرِيٌّ﴾ (٧٦): على الجمع بكسر القاف من غير تنوين: ابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ،

واختيارُ شِبْلٍ، والجَحْدَرِيُّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وهو الاختيار لما ذكرنا في ﴿رَفَارِفَ﴾.

وَوَوَّهَ: ابنُ أَبِي يَزِيدَ عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، وابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون على التوحيد.



سورة الواقعة

﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (٣): نصبٌ: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حياة، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ، والحسنُ،

والزَّعْفَرَانِيُّ، واختيارُ الزَّيْدِيِّ، وهو الاختيار نصب على الحال.

الباقون رفع.

﴿وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ (٢٢): بالجر فيهما: أبو جعفر - غير العُمَرِيِّ في قول أبي الحسين -^(١)

وشيبية، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، وعليٌّ، والأَعْمَشُ، وطلحة، والمفضلُ وأبانُ وعصمة عن

عاصم.

وأصافه فتادةُ وابنُ مِقْسَمٍ^(٢)، غير أن ابنَ مِقْسَمٍ نصب الرءاء، وفتادة رفعها.

^(١) قلت: وقد توبع أبو الحسين عليه عن العمري فرواه أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار (٦٧٣/٢) عن العمري كذلك من طريق أبي القاسم العطار عن التميمي شيخ أبي الحسين الخبازي، ورواه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٨٤) من عدة طرق عنه، والله أعلم.

^(٢) يعني قرأه بإضافة «حور» إلى «عين»، فيكون قوله: «حور» عندهما بغير تنوين، وابن مقسم ينصب الرءاء وفتادة يرفعها، والله أعلم.

الباقون بالرفع والتنوين، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ﴾ (١٧)، ﴿وَحُورٌ﴾^(١).

﴿عُرْبًا﴾ (٣٧): خفيف^(٢): عبد الوارث وشجاع طريق زيد وعبد الغفار^(٣) [وبن عمرو و] عن ابن غالب والأصمعي وعباس والخفاف وأبو زيد وهارون ومحبوب وابن سنبوذ عن ابن غالب وأبو الحباب عن شجاع كلهم عن أبي عمرو، وإسماعيل وأخوه يعقوب وخارجة وكردم والأوسي وأبو خلود كلهم عن نافع، والمفضل وأبان وحامد وهارون وأبو بكر غير أبي الحسن والأعشى والبرجمي كلهم عن عاصم، وحَمَزَةٌ غير سعدان^(٤)، والأعمش طريق زائدة وجريير.

الباقون بضم الراء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ (٤٤): رفع: ابن أبي عبلة.

الباقون بالجـر، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ يَحْمُومٍ﴾.

﴿شُرْبٌ﴾ (٥٥): بضم الشين: مدني غير الأصمعي عن نافع، حمصي، وزيد^(٥)، وأيوب، وسهل، والأصمعي عن أبي عمرو، والزيات، والعبيسي، وعاصم، والأعمش، وطلحة، والزعراني.

مجاهد طريق ورقاء بكسر الشين.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار على المصدر.

﴿تَمْنُونٌ﴾ (٥٨): بفتح التاء: أبو السَّمال.

الباقون بضمها، وهو الاختيار من أمني يُمنى.

^(١) يعني يطوف عليهم حور كذلك، والله أعلم.

^(٢) يعني بإسكان الراء، وضده التثقيب يعني بضمها، وسبق نحوه مرات، والله أعلم.

^(٣) يعني عبد الغفار الحضيني، وزيد هو ابن علي بن أبي بلال، والله أعلم.

^(٤) كذا في الأصل، وهو تصحيف ظاهر، وأحسب الصواب: "وأبي عبيد عن ابن غالب"، يعني القاسم بن سلام عن ابن غالب عن شجاع، نص عليه عن أبي عبيد أبو عمرو والداني في جامع البيان (٤/١٦٢٥)، والله أعلم.

^(٥) يعني محمد بن سعدان، على الترخيم، والله أعلم.

^(٦) يعني عن يعقوب، والله أعلم.

﴿نُزُهُمْ﴾ (٥٦): خفيف^(١): ابنُ مُحَيِّصِن، وخارجةٌ عن نافع، ونعيمٌ وعباسٌ ومحبوبٌ وهارونٌ وعصمةٌ وعبيدٌ وأبو زيد كلهم عن أبي عمرو. الباقون ثقیل، وهو الاختيار، لأن الإشباع أولى.

﴿بِمَوْعٍ﴾ (٧٥): بغير ألف: كوفيٌّ غير عاصمٍ وقاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صبيح، وابنُ صالح^(٢). الباقون بألف، وهو الاختيار، لأن مواقع النجوم مختلفة.

﴿تَكْذِبُونَ﴾ (٨٢)^(٣): بفتح التاء خفيف: الزَّعْفَرَانِيُّ، وهارونٌ عن عاصمٍ، والمفضلُ طريق الأصفهانيين، وعصمة عن الأعمش.

الباقون مثقل، وهو الاختيار من، التكذيب، لأنهم كذبوا أن الرزق يأتيهم من الله فلم يشكروا، فكان ذلك تكذيباً منهم.

﴿فَرُوحٌ﴾ (٨٩): بضم الراء: عبيدٌ وعبدُ الوارث عن أبي عمرو، وابنُ حسان وزيدٌ وزُوَيْس عن يعقوب، والزَّعْفَرَانِيُّ، والحسنُ، وقَتَادَةُ، وسهلٌ - في قول أبي الحسين وهو سهو-، ومحمدٌ، ومسعودٌ بن صالح، والثَّعْرِيُّ في قول الرَّازِيِّ، والزندولاني عن قتيبة في قول الطيراني والعراقي^(٤)، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار، لأن الروح أولى من الراحة. الباقون بفتح الراء.

﴿وَتَصْلِيَةٌ جَحِيمٍ﴾ (٩٤): بجرّ التاء: المنقري واللؤلؤي عن أبي عمرو. والباقون بالرفع، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَنَزَّلُ﴾.



^(١) يعني بإسكان الزاي، والله أعلم.

^(٢) يعني: مسعود بن صالح السمرقندي، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه المصنف عن قتيبة، ولم يسند طريق أبي خالد الزندولاني من طريق أبي نصر العراقي، ولا أسند العراقي طريقه في كتاب الإشارة، نعم: رواه العراقي هكذا في كتابه عن قتيبة من جميع طرقه، لكن لم يكن عنده إلا طريق العباس بن الوليد وطريق ابن حوثة الأصم عنه، والله أعلم.

سورة الحديد

﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ﴾ (١٠): رفع: دمشقِّي غير اختيارِ ابن الحارث، وعبدُ الوارث طريق المادرائي.

الباقون نصب، وهو الاختيار موافقة لمصحف أهل الحرمين.
﴿فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ﴾ (١٣): بفتح الضاد على تسمية الفاعل، وهو الاختيار كعبيد بن عمير، على أن الفعل لله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.
﴿تُؤَخِّدُ﴾ (١٥): بالتاء: أبو جعفر، وشيبة، دمشقيُّ إلا التغلبي، وبصريُّ غير أيوب وأبي عمرو إلا هارونَ وعبدُ الوارث والجهضميُّ عنه، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله، وأبو خلود عن نافع.

الباقون بالياء، وهو الاختيار للحائل^(١).
﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ (١٠): بالياء: ابنُ سعدان عن اليزيدي.
الباقون بالتاء وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ﴾.

﴿وَلَا تَكُونُوا﴾ (١٦): بالتاء: حمصيُّ، ورؤيس، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله، وإسماعيلُ عن أبي جعفر وعن شيبة^(٢)، وابنُ كيسة عن الزيات في قول الخزاعي.
الباقون بالتاء، وهو الاختيار؛ لأن التانيث غير حقيقي.

﴿الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ (١٨): خفيف^(٣): مكِّي غير مقسم^(٤)، وأبو بكر، والمفضل، وأبان، ووهيبٌ وهارونُ عن أبي عمرو.

والباقون مشدد، وهو الاختيار، يعني: المتصدقين، من الصدقة.
﴿إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ﴾ (٢٤): من غير ﴿هُوَ﴾: مدني، دمشقي.

(١) يعني الحائل الذي وقع بين الفعل ونائب الفاعل، وهو قوله ﴿منكم﴾، والله أعلم.
(٢) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر من طريق إسماعيل بن جعفر عنه، يعني رواية ابن ججاز، وهو وهم من المصنف لم يتابعه عليه أحد، ولم أر ابن الجزري رحمه الله ذكره في النشر، والله أعلم.
(٣) يعني بتخفيف الصاد مفتوحة، والله أعلم.
(٤) يعني ابن مقسم، والله أعلم.

الباقون بزيادة ﴿هُوَ﴾، وهو الاختيار؛ إذ أخذ بالزيادة أولى، ولما في سورة الممتحنة^(١).

سورة المجادلة

﴿أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (٢): برفع التاء: المفضَّل، وهكذا ﴿كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ (٢٢): على ما لم يسم فاعله.

وافق أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة هناك^(٣).

الباقون بكسر التاء من ﴿أُمَّهَاتِهِمْ﴾، و﴿كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾: على تسمية الفاعل، وهو الاختيار على خبر ﴿مَا﴾ في ﴿أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٣)، وعلى أن الفعل هناك لله.

﴿مَا تَكُونُ﴾ (٧)^(٤): بالتاء: الزَّعْرَانِيُّ، وأبو حيوة، وأبو بشر، وأبو جعفر، وشيبة.

أما في الحشر: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾ (٧): بالتاء: فأبو جعفر، وشيبة، ويونس عن ورش طريق المَلْطِيِّ^(٥)، وأبو بشر، وابنُ كيسة عن الزِّيَّات، وأبو حيوة، والجعفي عن أبي بكر،.....

(١) يعنى: لأن الموضوع في سورة الممتحنة متفق عليه ﴿هو الغنى الحميد﴾، والله أعلم.

(٢) يعنى وافقا في قوله تعالى في آخر السورة: ﴿كتب في قلوبهم﴾ على ما لم يسم فاعله، والله أعلم.

(٣) يعنى: على أن ما حجازية تعمل عمل ليس، و﴿أمهاتهم﴾ خبرها منصوبة، وهى على قراءة الرفع تميمية، والله أعلم.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿ما تكون من نجوى﴾، والله أعلم.

(٥) قال الداني في جامع البيان (٤/١٦٣٦): "وقال أحمد بن نصر عن يونس: إن ورشا قرأه عن نافع وابن كيسة عن حمزة ﴿تكون﴾ بالتاء، والذي في كتاب يونس الذي رواه عنه محمد بن الربيع وأسامة بن أحمد وغيرهما إنما قرأه بالياء اتفاقا وهو الصحيح، والذي حكاه أحمد بن نصر غلط منه"، قلت: ولم ينفرد به أحمد بن نصر الشذائي، بل تابعه عليه أبو العباس المطوعي، رواه من طريقه أبو الفضل الخزاعي في المنتهى ١/٦٠٢، (١/١٥٨)، وتابع الخزاعي عليه عن المطوعي أبو الحسين الخبازي وعلي بن جعفر بن سعيد الرازي هاهنا عند المصنف، لكن خالفه أبو الكرم في المصباح (٢/١٠٢٢) فرواه عن المطوعي بالياء، وتابعهم أيضا عليه أبو علي الأهوازي فرواه عن يونس من طريق الأهناسي وغيره بالتاء، ورواية أبي علي الأهوازي عند أبي معشر في سوق العروس (١/٢٨٦)، وأما من طريق ابن كيسة عن سليم عن حمزة، فتابع الشذائي عليه أيضا أبو العباس المطوعي، وروايته أيضا عند أبي الفضل الخزاعي في المنتهى، وكذلك تابعه عليه أبو علي الأهوازي فرواه من طريق أحمد بن محمد الواسطي عن يونس بالتاء، وروايته أيضا عند أبي معشر في الموضوع المذكور، والله أعلم.

قال أبو الحسين: القلانسي عن شعيب كابن كيسة^(١).
غير أن أبا حيوة، وأبا جعفر، وشيبة، وابن مِقْسَمٍ، والحلواني عن هشام، والأزرقي عن
أبي بكر برفع التاء^(٢): «دَوْلَةٌ». غير أن أبا حيوة من هؤلاء فتح الدال.
الباقون بالياء فيهما ونصب التاء وضم الدال من «دَوْلَةٌ»، وهو الاختيار؛ لأن التأنيث
غير حقيقي والدولة) خبر كان.
«ثَلَاثَةٌ» (٧): نصب، وهكذا «خَمْسَةٌ»: ابن أبي عبلة^(٣).
الباقون جرٌّ، وهو الاختيار لقوله: «مِنْ نَجْوَى». «أَكْثَرُ»: رفع: أبو حيوة، وبصري غير أيوب وأبي عمرو.
الباقون بالفتح، وهو الاختيار على أنه حرف في المعنى^(٤).
وبالباء والرفع^(٥): ابن مِقْسَمٍ، وابن صبيح.
«وَيَتَنَجَّوْنَ» (٨): بغير ألف وبالنون في موضع التاء: الأعمش، وطلحة، والزيات،
والعبسي، ورويس^(٦).
رويس، وأبو حيوة «فَلَا تَتَنَاجَوْا» (٩) هكذا.

(١) كذا رواه المصنف عن شعيب عن يحيى عن أبي بكر من طريق الخبازي عن القلانسي، وهو خلاف ما
روته الجماعة عن يحيى، وأما من طريق الجعفي عن أبي بكر فرواه عنه الداني وغيره، والله أعلم.
(٢) في المخطوطة: الدال، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، يدل عليه ما بعده من ذكر فتح الدال لأبي حيوة،
والله أعلم.

(٣) قال الألويسي في روح المعاني (٢١٩/١٤): "وقرأ ابن أبي عبلة «ثلاثة» و«خمسة» بالنصب على الحال
بإضمار يتناجون يدل عليه نجوى، أو على تأويل نجوى بمتناجين ونصبهما من المستكن فيه"، والله
أعلم.

(٤) يعني بتقدير حرف الجر قبلها، وفيه ضعف، قال الألويسي في روح المعاني (٢١٩/١٤): "و«أكثر» على
قراءة الجمهور يحتمل أن يكون مجرورا بالفتح معطوفا على لفظ «نجوى» كأنه قيل: ما يكون من أدنى
ولا أكثر إلا هو معهم، وأن يكون مفتوحا لأن لا لنفي الجنس"، والله أعلم.

(٥) يعني: يقرأها بالباء هكذا (ولا أكبر)، قال في روح المعاني: "وقرأ كل من الحسن ويعقوب أيضا ومجاهد
والخليل بن أحمد (ولا أكبر) بالباء الموحدة والرفع"، والله أعلم.
(٦) وقع في الأصل لفظ: "بن" بعد قوله رويس، ولا محل لها هاهنا، والله أعلم.

الباقون بألف فيهما، وهو الاختيار من المناجات.
 ﴿الْمَجَالِسِ﴾ (١١): بألف: عاصم، وأبو حيوة، وقتادة، والحسن رواية عباد،
 والزعراني، وابن مقسم، وهو الاختيار جمع مجلس.
 الباقون على التوحيد.

﴿خَبِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (١٣): بالياء: عباس في قول أبي علي^(١).
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ﴾.

سورة الحشر

﴿يُخَزَّبُونَ﴾ (٢): مشدد: قتادة، وأبو عمرو، وابن مقسم، وأبو حيوة، والجحدري،
 ومجاهد، وهو الاختيار على الكثير.
 الباقون خفيف.

﴿وَمَنْ يُوقَ﴾ (٩): مشدد مع [فتح]^(٢) الواو: أبو حيوة، وابن أبي عبلة، غير أن ابن أبي
 عبلة كسر الشين.

الباقون بإسكان الواو خفيف وضم الشين، وهو الاختيار على الأصل من وقى يقي.
 ﴿جِدَارٍ﴾ (١٤): على التوحيد بألف: مكّي، وأبان، وأبو عمرو وهو الاختيار، يعني: به
 سور اليهود.
 مجاهد كذلك إلا أنه بإسكان الدال^(٣).
 حميد كذلك إلا أنه بضم الجيم.

^(١) رواه صاحب المصباح (٢/١٠٢٠) عن عباس من طريق أبي على الأهوازي وكذلك من طريق المطوعى،
 ومن طريق القاضى أبى العلاء عن عباس، ورواه كذلك صاحب المبهج (٢/٨٤٤) عنه من طريق
 المطوعى، وليست طريق أبى على عن عباس من طرق هذا الكتاب، كما قدمناه مراراً، والله أعلم.

^(٢) فى المخطوطة إشارة من الهامش إلى هذا الموضوع، وليس فيه شيء، وهو تمام العبارة، كما أنه لازم تشديد
 القاف، وقال الألوسى فى روح المعانى (١٤/٢٤٧): "وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة «ومن يوق» بشد
 القاف، وقرأ ابن عمر وابن أبي عبلة «شَحَّ» بكسر الشين، وجاء فى لغة الفتح أيضاً، ومعنى الكل واحد"،
 والله أعلم.

(٣) يعنى من غير ألف، والله أعلم.

﴿جَدِرٌ﴾: بفتح الجيم والدادل من غير ألف على التوحيد: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وابنُ جبير عن ابنِ كثيرٍ، الباقون بضمّتين على الجمع.
 ﴿خالدان فيها﴾ (١٧): بالألف: جريرٌ عن الأعمش، وابنُ أبي عبلة.
 الباقون بالياء، وهو الاختيار، لموافقة المصحف.
 ﴿الْقُدُّوسُ﴾: حيث وقع بفتح القاف: أبو السَّمَّالِ.
 الباقون بضمها، وهو الاختيار، لأنه أبلغ في المدح.



سورة الممتحنة

﴿نُفِصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ (٣): بالنون مشدّد: أبو حيوة، وطلحة.
 وبالياء خفيف على تسمية الفاعل: بصريٌّ غير الزَّعْفَرَانِيِّ وأيوبَ وأبي عمرو وإلا هارونَ - قال أبو الحسين: سهلٌ كأبي عمرو، وهو سهو إذ الجماعة بخلافه-، وعاصمٌ غير المفضل والبخترى وأبي عمارة عن حفص، وابنُ صبيح، وهو الاختيار، يعني: يفصل الله. ويضم الياء وفتح الفاء وكسرهما الصاد مشدّد: ابنُ مقسم^(١)، وهارونُ عن أبي عمرو، وكوفيٌّ غير قاسمٍ وعاصمٍ إلا أبا عمارة عن حفص والمفضل، وطلحة وابنُ سعدانَ وابنِ صبيح.
 وبالتشديد وفتح الصاد وضم الياء: دمشقيٌّ غير البخاريٍّ عن هشام، وابنُ أبي عبلة.
 الباقون بضم الياء وفتح الصاد مع التخفيف.
 ﴿وَلَا تَمَسُّكُوا﴾ (١٠): بفتح التاء والميم والسين^(٢): معاذٌ عن أبي عمرو، وأبو حيوة، وعبادٌ عن الحسن، وهو الاختيار من الفعل.

(١) وهو في موضعين في القرآن: هاهنا وفي سورة الجمعة، والله أعلم.

(٢) في المخطوطة: "ابن أبي مقسم"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

(٣) ويلزم منه تشديد السين، كذا نص عليه الداني في جامع البيان (٤/٦٣٧) من رواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامرٍ، ونص عليه عن ابن بكار وعن معاذ المذكور عن أبي عمرو الألويسي في روح المعاني، والله أعلم.

وهكذا إلا أنه بضم التاء وكسر السين وتشديدها: ابنُ مِقْسَمٍ، وبصريُّ غيرُ أيوبَ ومعاذٍ وعبادٍ والزَّعْفَرَانِيَّ وَيَعْقُوبَ، والزُّبَيْرِيُّ عن نافعٍ .
الباقون بضم التاء وإسكان الميم خفيف .
﴿فَعَقَبْتُمْ﴾ (١١): بغير ألف مشدد: أبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ .
الباقون بألف خفيف وهو الاختيار اتباعاً للمصحف .



الصف

﴿مِتْمٌ نُورِهِ﴾ (٨): مضاف: مكِّيُّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيُّ عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، وكوفيُّ غير قاسمٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صَبِيحٍ وأبي بكرٍ والمفضلِ وأبانَ، والجعفيُّ عن أبي عَمْرٍو .
الباقون منون، وهو الاختيار لدليله على الاستقبال .



الجمعة

﴿الْجُمُعَةِ﴾ (٩): ساكنة الميم: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلَةَ، ونعيمٌ وأبو معمر عن أبي عَمْرٍو .
الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشبع .



المناقون

﴿فَطَبَعَ﴾ (٣): على تسمية الفاعل: وهو الاختيار كابن عمير لقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، و﴿طَبَعَ اللَّهُ﴾ (٣) .

(١) مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيرى عن قالون عن نافع، والله أعلم .

(٢) نعيم بن ميسرة وأبو معمر المنقرى عن عبد الوارث كلاهما عن أبي عمرو، والله أعلم .

(٣) والباقون بضم الطاء وكسر الباء على ما لم يسم فاعله، والله أعلم .

﴿حُشْبٌ﴾: خفيف^(١): سهلٌ في قول الخُزَاعِيِّ وهو غلط؛ إذ الجماعة والمفرد بخلافه، وأبانُ والمفضلُ وعليٌّ غير الثغري والبربري^(٢) في قول الرَّاذِيِّ، وقنبلٌ غير الزَيْنَبِيِّ^(٣)، وأبو عمرو غير أبي زيد وعباسٍ والجهضميِّ والخفافِ وهارونُ وأبي معمر وعبيدٍ وخارجةٌ عنه.

الباقون بضميتين، وهو الاختيار على الإشباع.

﴿لَوُوا﴾ (٥): خفيف: نافعٌ غير اختيار ورش، وسهلٌ، ويعقوبٌ غير رُوَيْسٍ، وسلامٌ، وهشامٌ عن الحسن، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، والمفضلُ، وأبانُ، والزَّعْفَرَانِيُّ. الباقون مشدد، وهو الاختيار على التكثر.

﴿لُنُخْرَجَنَّ﴾ (٨): بالنون، ﴿الْأَعَزُّ﴾: نصبٌ كـ ﴿الْأَذَلُّ﴾: اختيارُ المُسَيَّبِيِّ، وابنُ أبي عبلة^(٤).

الباقون بالياء، ﴿الْأَعَزُّ﴾: رفع، وهو الاختيار لدليل القصة^(٥).

﴿وَأَكُونُ﴾ (١٠): بالواو^(٦): ابنُ مِقْسَمٍ، وشبْلٌ عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ، وزبانٌ غير هارونَ. الباقون بغير واو وإسكان النون، وهو الاختيار موافقة للمصحف وردُّ على موضع ﴿فَأَصْدَقُ﴾.

أما ﴿تُعْجِبُكَ﴾ (٤)، و ﴿يُلْهِكُمْ﴾ (٩): فأصل ابنِ مِقْسَمٍ الياءُ فيهما.

(١) يعنى بإسكان الشين، وضده التثقيل وهو ضم الشين، والله أعلم.

(٢) هشام بن عبد العزيز البربري عن الكسائي، وقال ابن الجزرى: الصواب هاشم، وسبق التعليق عليه في كتاب الأسانيد، والثغري هو أحمد بن جبير ولم يسند المصنف روايته عن الكسائي من طريق أبي الفضل الرازي وأما رواية البربري فنعم، ولم أر من تابع المصنف عليه عن البربري أو عن الكسائي، والإسكان في هذا الحرف هو الصحيح عن الكسائي من جميع رواياته، والله أعلم.

(٣) في الأصل: "عن الزينبي" وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، كذا هو عند الخزاعي في المنتهى ١/ ٦٠٥، (٢/ ١٥٨)، ورواه عن الزينبي أيضا أبو الكرم في المصباح (٢/ ١٠٣٠)، وغيره، والله أعلم.

(٤) قال الفراء في معاني القرآن (٣/ ١٦٠): "وقرأ بعضهم: (لُنُخْرَجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلُّ) أي: لنُخْرَجَنَّ الْأَعَزَّ فِي نَفْسِهِ ذَلِيلًا"، وذكرها عن ابن أبي عبلة والمسيبي الألوسي في روح المعاني (١٤/ ٣١٠)، والله أعلم.

(٥) يريد القصة المشهورة من أمر ابن سلول، وموقف ابنه عبد الله حين سمع بمقالة أبيه، والله أعلم.

(٦) يعنى مع النصب، وزبان المذكور هو أبو عمرو البصري، والله أعلم.

﴿خَيْرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (١١): فبالياء: قَتَادَةُ، ومحمدٌ، وعاصِمٌ غير الأعمش والبرجمي والاحتياطي^(١) وحفص.
الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَنْفِقُوا﴾.



التَّغَابُنُ

﴿صَوْرَكُمْ﴾ (٣): بكسر الصاد حيث وقع^(٢): الأعمش.
الباقون بضمها، وهو الاختيار، لأنه أشهر.
﴿يُسْرُونَ﴾ (٤)، و﴿يُعْلِنُونَ﴾: بالياء: المفضلُ طريق المِلنجي، وعبد الوارث طريق
المداراني وعبيدٌ عن أبي عمرو، وأبانٌ عن عاصم.
الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾ (٥).
﴿نَجْمَعُكُمْ﴾ (٩): بالنون: روحٌ، ورؤيسٌ.
الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾.
﴿نَهْدَ قَلْبُهُ﴾ (١١): بالنون ونصب الباء: الأزرق عن حمزة، وطلحةٌ طريق بشر.
الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾.



الطَّلَاقُ

﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (٣): مضاف: حفصٌ، وأبانٌ، وجبلَةٌ، ويعقوبٌ، والقزازُ كلهم عن أبي عمرو^(٣).

(١) ثلاثتهم عن أبي بكر عن عاصم، والله أعلم.

(٢) ووقع هذا اللفظ في موضعين، أولهما في سورة غافر، والثاني هاهنا، وكان الأولى ذكره في غافر حيث أول وروده كما صنع أبو علي المالكي في روضته، وسبط الخياط في مبهجه، ولعله سها عنه ثم استدركه هاهنا، والله أعلم.

(٣) كذا في الأصل وفيه سقطٌ ظاهرٌ، ورواه صاحب المصباح (٢/١٠٣٤) عن القزاز أيضا وزاد القرشي عن عبد الوارث واللؤلؤي ومحبوبًا ثلاثتهم عن أبي عمرو، وكذا رواه عن المذكورين أبو معشر في سوق العروس (٢٨٧/٢)، والله أعلم.

ونَوَّنه الباقون.
منونٌ لكنَّ «أَمْرُهُ»: رفع: عصمةٌ عن أَبِي عَمْرٍو، وأبو حيوة، والسماَنُ عن طَلْحَةَ،
وعبدُ الرحمن عن أبي بكر.

الباقون نصب، وهو الاختيار، يعني: أن الله يبلغ مراده.
«وَيُعْظَمُ» (٥): مشدّد^(١): ابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار على التكثرير.

الباقون بإسكان العين.

«مِنْ وَجِدِكُمْ» (٦): بكسر الواو: روحٌ.
وفتَحَ الواو أبو حيوة، وابنُ أَبِي عبلة^(٢).

الباقون بضمها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

«مِثْلَهُنَّ» (١٢): رفع: المفضلُ طريق الملتجى، واللؤلؤيُّ عن أَبِي عَمْرٍو.

الباقون نصب، وهو الاختيار، يعني: خلق من الأرض سبعا.

«لِيَعْلَمُوا» (١٢): بالياء: الزُّبَيْرِيُّ عن نافع.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار [لقوله]^(٣) «عَلَيْكُمْ ذِكْرًا».



التحريم

«عَرَفَ» (٣): خفيف: عليٌّ، والأعشى^(٤)، وهو اختيار أبي بكر، والأزرق وهارونُ
وهيبٌ كلهم عن أَبِي عَمْرٍو، وطلْحَةُ، وزائدةٌ عن الأعمش.

^(١) ويلزم منه فتح العين، ويدل عليه قول المصنف بعد: "الباقون بإسكان العين"، والله أعلم.

^(٢) قال الألويسي في روح المعاني (١٤ / ٣٣٤): "وقرأ الحسن والأعرج وابن أبي عبلة وأبو حيوة «من وجدكم» بفتح الواو، وقرأ الفياض بن غزوان، وعمرو بن ميمون ويعقوب بكسرهما - وذكرها المهدي عن الأعرج - والمعنى في الكل الوسع"، والله أعلم.

^(٣) ساقط من السياق، والزبيرى المذكور هو مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيرى عن قالون عن نافع، ولم أر من تابع المصنف عليه عنه، والله أعلم.

^(٤) في الأصل: "الأعمش"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١ / ٦٠٦، (١ / ١٥٩) والمصباح لأبي الكرم (٢ / ٢٠٣٦)، ولأن المصنف عطف عليه الأعمش من رواية زائدة،

الباقون مشدد، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَأَعْرَضَ﴾ .
 ﴿تَظَاهَرَا﴾ (٤): خفيفٌ: كوفيٌّ غير عصمة عن الأعمش، وهارون عن أبي عمرو.
 الباقون مشدد غير أن الحسين، وأبا معمر عن أبي عمرو بغير ألف.
 والاختيار ما عليه نافع، لأن معناه تتظاهرا فأدغمت التاء في الظاء بعد القلب^(١).
 ﴿نُصُوحًا﴾ (٨): بضم النون: عباسٌ عن خارجة عن نافع، وهكذا الأصمعيُّ عنه،
 وهارون عن أبي عمرو، وعاصمٌ إلا حفصًا والأزرق وابن غالب والشمونيّ - والبرجميُّ في
 قول أبي الحسين^(٢) -، وأبا الحسن والمفضل في قول الرّازيِّ وهو غلط في المفضل^(٣) -،
 والحسن في رواية عباد، وأبو حيوة.
 الباقون بفتح النون، وهو الاختيار؛ لأن النعوت على هذه الصفة جاءت كالصّبور
 والدّلول.

﴿وَصَدَّقْتُ﴾ (١٢): خفيفٌ: قتادةٌ، وعصمة عن عاصم، وهو ضعيف^(٤).
 الباقون مشدد، وهو الاختيار؛ لأنه يقال (صدّق به): مشدد، و(صدّق فيه): خفيف.

ورواه عن الأعشى جمع من الرواة منهم أبو الحسن ابن غلبون في التذكرة، وصاحب المستنير، وقال
 الداني في جامع البيان (٤/١٦٤٦): "واختلف عن الأعشى فروى أحمد بن شعيب الأدمي عن الخياط عن
 الشموني عنه بالتخفيف، وحدثنا فارس بن أحمد قال: نا عبد الله بن أحمد قال: نا الحسن بن داود عن
 الخياط عن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر بالتشديد، قال أبو عمرو: والتخفيف اختيار من أبي بكر
 وروايته عن عاصم التشديد"، وأما ما رواه المصنف عن الأعمش من طريق زائدة فلم يتابع عليه،
 والصحيح عنه التشديد، والله أعلم.

^(١) يعني بعد قلب التاء ظاءً، والله أعلم.
^(٢) وتوبع أبو الحسين عليه، فرواه الداني في جامع البيان (٤/١٦٤٦) عن البرجمي بالفتح كقول أبي الحسين،
 والله أعلم.

^(٣) يعني: لأنه خلاف الجماعة عن المفضل، فرواه عنه سائر الرواة بالضم، انظر جامع البيان في الموضوع
 المذكور آنفاً، والمصباح (٢/١٠٣٦)، والله أعلم.

^(٤) يعني: ضعيفاً في معناه، وقال الألويسي في روح المعاني (١٤/٣٥٩): "وقرأ يعقوب وأبو مجلز وكتادة
 وعصمة عن عاصم «صدقت» بالتخفيف، ويرجع إلى معنى المشدد وفي البحر: أي كانت صادقة بما
 أخبرت به من أمر عيسى وما أظهره الله تعالى لها من الكرامات وفيه قصور لا يخفى"، ورواه ابن سوار في
 المستنير وأبو الكرم في المصباح عن أبان بن يزيد عن عاصمٍ بالتخفيف أيضاً، والله أعلم.

﴿بِكَلِمَةٍ﴾ (١٢): بغير ألف: الحسنُ، والجَحْدَرِيُّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها﴾.

الباقون بألف.



الملك

﴿مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ (٣): بغير ألف: حمصِيٌّ، وكوفيٌّ غير عاصِمٍ وابنِ سَعْدَانَ وخلفٍ^(١).

الباقون بألف، وهو الاختيار موافقة لمصحف أهل الحجاز^(٢).

﴿تَدْعُونَ﴾ (٢٧): خفيف: سلامٌ، ويعقوبٌ، وقتادةٌ، والحسنُ، وابنُ أبي عبلة، وأبو زيد وعصمةٌ عن أبي عمرو، والأصمعيُّ عن نافع.

الباقون مشدد، وهو الاختيار، لأنه أبلغ.

﴿فَسَيَعْلَمُونَ﴾ (٢٩): بالياء: عليٌّ^(٣).

واختلف عن أيوب، والصحيح عنه التاء كالباقين وهو الاختيار لقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾.



سورة القلم

﴿تَكْشِيفُ﴾ (٤٢): مفتوحة التاء وكسر الشين: ابنُ أبي عبلة^(٤).

الباقون بالياء وضمها وفتح الشين، وهو الاختيار على ما لم يسم فاعله، لقوله: ﴿وَيُدْعُونَ﴾.

^(١) يعني في اختياره، والله أعلم.

^(٢) وهو مرسوم بغير ألف في جميع المصاحف، نص علي ذلك أبو داود سليمان بن نجاح كما في مورد الظمان، والله أعلم.

^(٣) يريد الموضع الثاني من السورة، وهو قوله تعالى: ﴿فستعلمون من هو في ضلال مبين﴾، والله أعلم.
^(٤) قال الفراء في معاني القرآن (١٧٧/٣): "حَدَّثَنِي سَفِيانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ: «يَوْمَ تَكْشِيفُ عَنْ سَاقٍ» يُرِيدُ: الْقِيَامَةَ وَالسَّاعَةَ لِشِدَّتِهَا"، ورواه ابن ظفر في المنهاج عن ابن أبي عبلة كقراءة الجماعة، ورواه الألويسي في روح المعاني (٣٩/١٥) عنه بالياء وفتحها وكسر الشين على تسمية الفاعل، والله أعلم.

[**ذَلَّةٌ ذَلِكَ الْيَوْمُ**] (المعارج ٤٤): مضاف بحذف النون: عبد الرحمن بن خَلَادٍ عن داود بن سالم^(١) عن يعقوب، والحسن بن عبد الرحمن هذا عن التمار، وهو الاختيار لهول القيامة. الباقون منون.]

"هذا من سورة المعارج ذكره هاهنا"^(٢).

[**كَيْزِلْقُونَاكَ**] (٥١): بفتح الياء: مدنيُّ غير الزُّبَيْرِيِّ عن نافع، وأبان، وأبو بشر. الباقون بضمها، وهو الاختيار من أزلق يزلق.

سورة الحاقة

[**وَمَنْ قَبْلَهُ**] (٩): بكسر القاف وفتح الباء: الكسائيُّ، وأبان، وبصريُّ غير أيوب واللؤلؤيُّ عن أبي عمرو والزَّعْفَرَانِيِّ.

الباقون بفتح القاف وإسكان الباء، وهو الاختيار، يعني: ومن تقدّمه.

[**وَتَعِيَهَا**] (١٢): بإسكان الياء: العَبْسِيُّ طريق الأبزاري، والسُّوسِيُّ طريق أبي علي^(٣). وباختلاس العين: أبو الأقفال عن حمزة.

(١) كذا نسبه المصنف، وهو تصحيّف، قال ابن الجزري: "داود بن أبي سالم أبو سليمان الأزدي، أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، روى القراءة عنه علي بن الحسن بن محمد بن إبراهيم العتكي وأبو بكر محمد بن الحسن بن عبد المحسن السيرافي وعلي بن الحسن بن إبراهيم الأزدي فيما ذكره الأهوازي ولعله العتكي والله أعلم" (غاية ١٢٥٢)، وأما عبد الرحمن بن خلاد والحسن بن عبد الرحمن فلم أقف لهما على ترجمة، وقول المصنف: "والحسن بن عبد الرحمن هذا عن التمار"، أحسب مراده أن الحسن المذكور هو ابن عبد الرحمن بن خلاد المذكور قبله، فإن كان هذا مراد المصنف فيحتمل أن يكون الحسن هذا هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي قال فيه الذهبي: "الإمام، الحافظ، البارع، محدث العجم، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي، مصنف كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحديث، وما أحسنه من كتاب، (السير ١٦ / ٧٣)، وعلى كل حال فهذان الطريقتان عن يعقوب ليسا من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصل، وأحسبه من كلام الناسخ، ويحتمل أن يكون من صنع المصنف، ذكره هاهنا للتشابه بين الآيتين في المعنى، ثم نبّه عليه، والله أعلم.

(٣) وتابعه أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤ / ١٦٥٣) من طريق الخاقاني عن أحمد بن شعيب النسائي عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، قال: "ولا أعلم هذا يروى عن أبي عمرو إلا من طريق السوسي وحده"، والله أعلم.

بإسكان العين: خارجة عن أبي عمرو، وأبو ربيعة عن قنبل، والمخفي عن خلف.
بتشديد الياء عصمة عن عاصم، والأزرق عن حمزة.
الباقون بكسر العين وفتح الياء خفيف، وهو الاختيار لوجود لام كي.
﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (١٣): بالنصب فيهما: أبو السَّمَال^(١).
الباقون بالرفع، وهو الاختيار على ما لم يسم فاعله.
﴿وَحُمِّلَتْ﴾ (١٤): مشدد: ابن أبي عبلة وابن بكار عن أبي عامر، وابن مقسم.
الباقون خفيف، وهو الاختيار للقصة^(٢).
﴿يُخْفَى﴾: بالياء: ابن مقسم، وكوفي غير عاصم وابن سعدان وابن صبيح والأعمش،
وهو الاختيار؛ لوجود الحائل.
الباقون بالتاء.
﴿يُؤْمِنُونَ﴾ (٤١)، و﴿يَذْكُرُونَ﴾ (٤٢): بالياء فيهما: دمشقي غير هشام إلا الحلواني^(٣)،
وبصري غير أيوب وابن حسان وأبي عمرو وإلا عبید عنه.
الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿بِمَا تُبْصِرُونَ﴾.
﴿تَنْزِيلًا﴾ (٤٣): نصب: أبو السَّمَال.

(١) قال الألوسى في روح المعاني (٥٠ / ١٥): "قرأ أبو السمال «نفخة واحدة» بنصبهما على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل"، والله أعلم.

(٢) يريد ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْزُهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ"، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن هشام تبعاً للخزاعي في المنتهى ١ / ٦٠٩، (٢ / ١٥٩)، وروى الداني في جامع البيان (٤ / ١٦٥٦) بإسناده عن أحمد ابن أنس قال: نا هشام بإسناده ﴿ما يؤمنون﴾ بالياء ﴿ما يذكرون﴾ بالياء، وكذلك روى أبو بكر الواسطي عن هشام، وكذلك روى الحلواني وابن عبّاد عنه، قال: "وقرأ الباقون بالتاء فيهما، وكذلك روى ابن بكار والداجوني أداء عن أصحابه عن هشام وابن أنس والتغليبي عن ابن ذكوان وابن شنبوذ والنقاش عن الأخفش عنه"، وهو يوافق ما رواه المصنف هاهنا، وقال في النشر ٢ / ٣٩٠: "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿مَا تُؤْمِنُونَ﴾ وَ﴿مَا تَذْكُرُونَ﴾ فَقَرَأَهُمَا ابْنُ كَثِيرٍ وَيَعْقُوبُ، وَهَشَامٌ بِالْغَيْبِ، وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ"، فلم يذكر فيه خلافاً عن هشام، والله أعلم.

الباقون رفع، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.



سورة المعارج

﴿يَعْرُجُ﴾ (٤): بالياء: الكسائي، وابنُ مِقْسَمٍ، وزائدةٌ عن الأعمش.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار لعدم الحائل.

﴿وَلَا يَسْأَلُ﴾ (١٠): بضم الياء: حمصي، وأبو بشر، وشيبة، وأبو جعفر غير الهاشمي^(١)، والزَّيْنَبِيُّ وابنُ فرح عن البزي، والبرجمي، ونصرُ بن علي عن ابن مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ.

الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ﴾.

﴿نَزَّاعَةٌ﴾ (١٦): نصبٌ: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة، والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وحفصٌ، واختيارُ اليَزِيدِيِّ، وابنُ جبير والأزرقُ وابنُ عمر عن أبي بكر، وهو الاختيار على أن ﴿لَطَى﴾ معرفة، و﴿نَزَّاعَةٌ﴾: نصبٌ على الحال.

الباقون رفعٌ.

﴿بَشَاهِدَاتِهِمْ﴾ (٣٣): جمعٌ: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وعبدُ الوارث وعباسٌ والأصمعيُّ وأبو زيد واللؤلؤيُّ كلهم عن أبي عمرو، وَيَعْقُوبُ، وَسَهْلٌ، وحفصٌ، وأبانٌ، والجعفيُّ، وابنُ عمرو^(٢) عن أبي بكر، وابنُ صبيح، وهو الاختيار على الجمع.

الباقون على التوحيد.

﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةً﴾ (٣٨): بفتح الياء وضم الخاء: المنقريُّ وهارونُ عن أبي عمرو، وسليمانُ عن الحسن، والمفضل.

^(١) كذا رواه المصنف عن أبي جعفر باستثناء الهاشمي عنه، ومعناه أن ابن جهم بفتح الياء من طريقه، وكذا رواه أبو الكرم في المصباح (١٠٤٧/٢) عن الهاشمي بفتح الياء كرواية المصنف عنه، وقال في النشر ٣٩٠/٢: "وَإِخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِضَمِّ الْيَاءِ"، فلم يذكر فيه خلافاً عن ابن جهم، والله أعلم.

^(٢) عبد الله بن عمرو بن أبي أمية عن أبي بكر، وأحسبه تصحيفاً، وصوابه عبد الله بن عمر الزهري عن يحيى بن آدم، كذا رواه من طريقه أبو معشر في سوق العروس (١/٢٩٠)، وإن كان المصنف لم يسند طريق ابن عمر المذكور في هذا الكتاب غير أنه يكثر الرواية عنه، وأما عبد الله بن عمرو بن أبي أمية فرواه الداني من طريقه بالرفع كرواية الجماعة عن أبي بكر، والله أعلم.

الباقون بضم الياء وفتح الخاء، وهو الاختيار لقرب الفعل من الله.
﴿بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (٤٠): بغير ألف فيهما: الجَحْدَرِيُّ، وابنُ مُحَيِّصِن.
 الباقون على الجمع، وهو الاختيار لاتفاقهم في الصفات.



سورة نوح النبي عليه السلام

﴿وَلَدَهُ﴾ (٢١): مضى.

﴿وَدَا﴾ (٢٣): بضم الواو: مدنيٌّ غير الجرجاني^(١) عن نافع، وأبو بشر، وهشامٌ طريق
 الدَّاجُونِيِّ، وابنُ عبد الواحد عن أبي بكر^(٢)، وقتادة، وابنُ مِقْسَمٍ.
 قال أبو الحسين: "غير فضل"، وهو سهو لعدمه في المفرد^(٣).

الباقون بفتح الواو، وهو الاختيار اسم صنم.

﴿كُبَارًا﴾ (٢٢): خفيف: ابن مُحَيِّصِن.

الباقون مشدد، وهو الاختيار على المبالغة.



(١) عبد الواحد بن أحمد الجرجاني عن المسيبي عن نافع، والله أعلم.
 (٢) وقع في الأصل: "وعبد الواحد"، وهو تصحيفٌ، والصواب ابن عبد الواحد، وهو بُرَيْدُ بن عبد الواحد عن
 أبي بكرٍ، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٦٥٣): "وروى أبو الزبيع عن بُرَيْدٍ عن أبي بكر عن عاصم
 ﴿ودا﴾ مضمومة الواو لم يروه غيره عن عاصم وهو غلط"، وأما الداجوني عن هشام فرواه عنه أبو معشر
 بالوجهين في التلخيص (١/٤٤٦) وقال الداني في جامع البيان (٤/١٦٦٠): "قرأ نافع ﴿وَدَا﴾ بضم
 الواو، وكذلك روى الداجوني أداء عن أصحابه عن هشام قال: "وقد روي عنه فتح الواو"، والفتح هو
 الذي نص عليه هشام في كتابه، وكذلك رواه عنه الحلواني وابن عبّاد وابن أنس وابن ذكوان وابن أبي
 حسان وابن دحيم والباغندي وغيرهم واختار هشام الضم، أخبرنا أحمد بن عمر قال: نا أحمد بن سليمان
 قال: نا محمد بن محمد قال هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿وَدَا﴾: بفتح الواو وبذلك قرأت وعليه أهل
 الأداء، ولم يذكره في النشر، ولعله اعتمد فيه على كلام الداني، والله أعلم.

(٣) يعني الفضل بن شاذان عن الحلواني عن قالون عن ابن وردان عن أبي جعفر، والله أعلم.

سورة الجن

﴿تَقَوْلُ﴾ (٥): على وزن تفعل: يَعْقُوبُ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار؛ لأن معناه: أن لن تقول.

الباقون بضم القاف وإسكان الواو.

﴿عَدِقًا﴾ (١٦): بكسر الدال: أبو حنيفة، وعمر بن خالد^(١) عن عاصم.

الباقون بفتح الدال، وهو الاختيار، للخبر المروي عن النبي ﷺ.

﴿يَسْلُكُهُ﴾ (١٧): بالياء: ورش طريق الأسدي والأهناسي^(٢)، وابن مِقْسَمٍ، وحمصي، وعراقي غير أبان وأيوب وأبي عمرو وإلا عباساً وأبا معمر والخفاف ويونس وعبيداً وهارون واللؤلؤي وخارجة عنه، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿رَبِّهِ﴾.

(١) كذا نسبه المصنف، وأحسب مراده: "عمرو بن خالد، أبا يوسف، ويقال أبو حفص الاعشى، عن هشام ابن عروة، والأعمش، كوفي ضعيف" (ميزان الاعتدال ٦٣٥٨)، وذكر له رواية عن عاصم، وطريقه عن عاصم ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) يعنى قوله ﷺ في الحديث الذي رواه كعب بن مرة السلمى: "اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريعا طبقا غدقا غير راث، نافعا غير ضار"، رواه أحمد (١٨٠٦٢)، وأخرجه الطيالسي (١١٩٩)، وعبد بن حميد (٣٧٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" ١/٣٢٣، وابن قانع في "معجم الصحابة" ٢/٣٨٠، والطبراني في "الكبير" ٢٠/٧٥٥ و (٧٥٦)، وفي "الدعاء" (٢١٩١) و (٢١٩٢)، والحاكم ١/٣٢٨، والبيهقي في "السنن" ٣/٣٥٥، وفي "الدعوات" (٤٨٠)، وفي "الدلائل" ٦/١٤٦، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي، قال الألباني: "وهو كما قال" (إرواء الغليل ٢/١٤٥)، وروى أيضا من حديث جابر وابن عباس بأسانيد صحيحة، والله أعلم.

(٣) كذا رواه المصنف عن ورش من طريق الأصبهاني ومن طريق الأهناسي عن الأزرق عنه، وهو كذلك في المنتهى للخزاعي ١/٦١٢، ورواه ابن سوار في المستنير (١/٣٤٢) عن الأصبهاني من طريق النهرواني عن هبة الله عنه، وكذلك رواه من طريق النهرواني أبو العلاء في غايته (٢/٦٩٤)، وقال ابن الجزري: "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿يَسْلُكُهُ﴾ فَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَيَعْقُوبُ بِالْيَاءِ، وَانْفَرَدَ النَّهْرَوَانِيُّ بِذَلِكَ عَنْ هِبَةَ اللَّهِ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَخَالَفَهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ هِبَةَ اللَّهِ، فَرَوَوْهُ بِالنُّونِ، وَكَذَا رَوَاهُ الْمُطَوِّعِيُّ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ"، قلت: وأطلق الخلاف فيه عن الأصبهاني أبو معشر في التلخيص (١/٤٤٩)، وهى عنده من طريق أبي حفص الطبري عن هبة الله، فهذا يرد دعوى انفراد النهرواني عن هبة الله، كما أن ما رواه المصنف هاهنا وما ذكره عن المطوعي شاهد لرواية الياء من طريق هبة الله، ورواه الخزاعي في المنتهى من طريق عبد الله بن أحمد بن الهيثم البلخي وأبي الحسن محمد بن أحمد الدقاق عن الأصبهاني، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٦٦٦): "قرأ الكوفيون ﴿يسلكه عذابا﴾ بالياء واختلف عن نافع فروى ابن

الباقون بالنون.

﴿صَعْدًا﴾ (١٧): بضم الصاد: عبادة عن الحسن.

الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿لُبْدًا﴾ (١٩): بضم اللام وفتح الباء: الرَّعْفَرَانِيُّ، وأبو بشر، وهشام، والبيزئ عن ابن

مُحَيِّصِن.

وشدده كذلك: الْجَحْدَرِيُّ.

وبضم اللام والباء: أبو حيوة.

الباقون بكسر اللام وفتح الباء، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

واتفقوا على ضم اللام، وفتح الباء في البلد.

زاد أبو جعفر، وشبيهه، والجَحْدَرِيُّ تشديدها.

﴿لِيَعْلَمَ﴾ (٢٨): بضم الياء: أبو حيوة، وابن أبي عبله، وأحمد عن عباس، واللؤلؤي عن

أبي عمرو، ورؤيس في قول الرازي والحمامي^(١) وهو صحيح، قال العراقي وابن مهران: يعقوب بكماله وهو غلط بخلاف الإجماع.

جبير في جامعه وفي مختصره عن المسيبي وعن الكسائي عن إسماعيل عنه بالياء، وكذلك روى الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، وبذلك قرأت من طريقه، وخالفت الجماعة عن نافع في ذلك ابن جبير والأصبهاني فرووه بالنون، وإن لم يسند طريقى الداني والخزاعي في النشر، لكنه يعتبر شاهدا لرواية من رواه عنه بالياء، وأما من طريق الأهناسي، فقال الداني في جامع البيان: "وروى أحمد بن نصر عن محمد بن إبراهيم الأهناسي عن أصحابه النحاس وغيره عن ورش بالياء، قال أحمد: وهي رواية المصريين أجمعين، ورواية داود بن أبي طيبة عن ورش، وهذا خطأ فاحش، والذي رواه المصريون أجمعون من أهل الأداء وغيرهم ونص عليه داود وعبد الصمد في كتابيهما وأبو يعقوب ويونس وأحمد بن صالح النون ولا يعرف أحد من أصحابهم غير ذلك"، والله أعلم.

^(١) كذا نص عليه المصنف من طريق الحمامي والرازي، ومفهومه أن طريق الجوهري عن التمار بالفتح كالجماعة، وهو كذلك عند ابن غلبون في التذكرة من طريق الجوهري، وعند أبي عمرو الداني في مفردته (٩٨/١)، وقال في النشر (٣٩٢/٢): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ﴾: فَرَوَى رُوَيْسٌ بِضَمِّ الْيَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا"، فلم يذكر عن رويس خلافاً فيه، ورواه أبو معشر في التلخيص (٤٤٩/١) من طريق أبي الفرج الشنبوذي عن التمار، نعم ليس طريق الشنبوذي من طرق النشر، لكنه أيضاً شاهد لرواية من رواه عنه بفتح الياء، وقول المصنف: "وأحمد عن عباس" فمراده أحمد بن موسى اللؤلؤي، وتقدم أنه لم يسند رواية عباس عن أبي عمرو من طريقه، والله أعلم.

الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ .
 ﴿وَأُحِيطَ﴾ (٢٨)، ﴿وَأُحْصِيَ﴾: على ما لم يسم فاعله: ابنُ أبي عبلة.
 الباقون بالفتح، وهو الاختيار على تسمية الفاعل.
 ﴿رِسَالَتِ رَبِّهِمْ﴾ (٢٨): على التوحيد: ابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة.
 الباقون على الجمع، وهو الاختيار لقوله: ﴿رَبِّهِمْ﴾ .



سورة المزمل

﴿وِطَاءًا﴾ (٦): ممدود^(١): ابنُ مُحَيِّصِن، وابنُ مِقْسَم، وشامي، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو عَمْرٍو، وقاسمٌ وهو الاختيار من المواطأة.
 الباقون بالقصر.

﴿سَبْحًا﴾ (٧): بالخاء: ابنُ أبي عبلة، وهو الاختيار لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: "لا تُسبِخِي عنه الحمى بدعائك عليه"^(٢).
 الباقون بالحاء.

﴿رَبُّ﴾ (٩): جر: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَم، وشامي، وَيَعْقُوبُ، وكوفيٌّ غير عبدِ الله بن عمر عن أبي بكر وحفص.
 بثلاثة أوجه: ابنُ جبير عن علي^(٣).

قال العراقي: المفضلُ كحفص، وهو غلط لأنه خلاف الإجماع.
 والاختيار ما عليه الزَّعْفَرَانِيُّ لقوله: ﴿اسْمَ رَبِّكَ﴾ .

^(١) يعني مع كسر الواو وفتح الطاء، والله أعلم.

^(٢) رواه أحمد (٢٥٠٥١) و (٢٥٠٥٢) و (٢٥٧٩٨)، وأخرجه أبو داود (١٤٩٧)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٨/١٠)، وابن راهوية (١٢٢٢)، وإسناده ضعيف، وقال الألويسي في روح المعاني (١١٨/١٥): "قرأ ابنُ يعمر وعكرمة وابن أبي عبلة «سَبْحًا» بالخاء المعجمة أي تفرق قلب بالشواغل مستعار من سبخ الصوف وهو نقشه ونشر أجزائه، وقال غير واحد: "خَفَّةٌ من التكليف"، قال الأصمعي يقال: سبخ الله تعالى عنك الحمى خَفَفَهَا"، والله أعلم.

^(٣) يعني بالرفع والنصب والجر، ومراد المصنف قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، والله أعلم.

الباقون رفع.

وأسكن لام ﴿ثُلثِي﴾ (٢٠): هشام.

وابن مجاهد عن قنبل^(١): ﴿وثلثه﴾ (٢٠).

﴿وَنَصْفَهُ وَثُلْثَهُ﴾ (٢٠): نصب: روحٌ وزيدٌ طريق الضَّرير، والزَّعْرَانِي، ومكي غير ابنِ مِقْسَمٍ، وكوفي غير قاسمِ وابنِ سَعْدَانَ، وهو الاختيار، نسقٌ على ﴿أَدْنَى﴾^(٢).

الباقون جر.

﴿هو خيرٌ وأعظمُ أجرًا﴾ (٢٠): رفعٌ فيهما: أبو السَّمَّال.

الباقون نصب، وهو الاختيار مفعول ﴿تَجِدُوهُ﴾.



سورة المدثر

﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (٥): بضم الراء: أبو جعفر، وشيبة، وابنُ مُحَيِّصِن، وَحَمِيدٌ، وَأَبَانٌ، وحفصٌ إلا أبا عمارة، والمفضل، وطَلْحَةَ، وأبو حيوة، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ، وبصريٌّ غير أبي عمرو إلا الخفافَ وعبد الوهاب، وأيوب،

الباقون بالكسر وهو الاختيار؛ لأنها لغة قريش.

﴿وَلَا تَمَنَّ﴾ (٦): بنون واحدة مشدد مفتوحة: أبو السَّمَّال.

الباقون بنونين ساكنة^(٣)، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿تَسْتَكْبِرُ﴾ (٦): بجزم الراء: الحسن، وابنُ أَبِي عُبَلَةَ.

الباقون رفع، وهو الاختيار في موضع الحال.

^(١) كذا رواه المصنف من طريق ابن مجاهد عن قنبل، وهو وهم، وإنما رواه ابن مجاهد في رواية شبيل عن ابن كثير، قال في السبعة (١/٦٥٨): "وروي لنا مُحَمَّدُ بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير ﴿وثلثه﴾ ساكنة اللام"، ومن طريق ابن مجاهد عن شبيل رواه الداني في جامع البيان (٤/١٦٧٠)، وقد سبق أن ذكره المصنف في سورة النساء، وأطلقه هناك عن ابن كثير بكمالهِ من طريق ابن مجاهد، وقد بينا غلطه فيه، والله أعلم.

^(٢) يعني عطف نسق، والله أعلم.

^(٣) يعني النون الثانية، وأما الأولى فمضمومة، والله أعلم.

﴿عَسِرٌ﴾ (٩): بغير ياء: الحسن^(١).

﴿لَوَاحَةٌ﴾ (٢٩): نصب: ابنُ أبي عبلة، والزَّعْفَرَانِيُّ.

الباقون رفع، وهو الاختيار: ترجمة عن السَّقَرِ.

﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ (٥٠): بفتح الفاء: مدنيٌّ، وشاميٌّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأيوبٌ، والمنهالُ، وقاسمٌ،

والمفضلُ طريق سعيد، وهو الاختيار على ما لم يسم فاعله.

الباقون بكسر الفاء.

وَرَوَى عن الأعمش: ﴿كَانَهُمْ حُمْرٌ نَافِرَةٌ﴾، فلا آخذ به وإن كانت تلاوة لأنه خلاف

الرسم.

﴿تَخَافُونَ﴾ (٥٣): بالتاء: المُطَوَّعِيُّ عن ابنِ ذَكْوَانَ^(٢) والتغليبيُّ والسُّلَمِيُّ عنه.

الباقون بالباء، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْهُمْ﴾.

﴿تَذْكُرُونَ﴾ (٥٦): بالتاء: نافع، ويعقوب طريق البخاري.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿فَمَنْ﴾.

^(١) يعنى: والباقون بياء، يريد قوله تعالى: ﴿فَذَلِكِ يَوْمِذٍ يَوْمِ عَسِيرٍ﴾، والله أعلم.

^(٢) كذا رواه المصنف عن المطوعى عن ابن ذكوان تبعاً للخزاعى فى المنتهى ١/ ٦١٤، قال الخزاعى: "بالوجهين: المطوعى عن ابن ذكوان"، وبنفس لفظ الخزاعى رواه أبو معشر عنه فى التلخيص (١/ ٤٥١)، ولم يذكره فى النشر ولا علق عليه، وقال ابن مهران فى المبسوط (١/ ٤٥٢): "وكلهم قرؤوا ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾: بالياء، والذى روى عن ابن عامر بالتاء غلط، وذكر عنه حروف كثيرة كلها غلطٌ تركت ذكرها فى كتابي إذ لم أجد فائدة فى ذكره"، وقال الدانى فى جامع البيان (٤/ ١٦٧١): "وكلهم قرأ ﴿بل لا يخافون الآخرة﴾ بالياء، وكذلك قال لنا محمد بن علي عن ابن مجاهد عن الجماعة، إلا ما رواه النقاش عن أحمد بن أنس، وما حكاه بعض شيوخنا عن ابن مجاهد عن التغلبى عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر أنه قرأ بالتاء، ولم نجد ذلك فى كتابنا عن ابن مجاهد ولا ذكره أبو طاهر بن أبي هاشم أيضاً فى كتابه ولا أحمد بن نصر ولا غيرهما من مدوني رواية التغلبى"، وقال أبو على المالكى فى الروضة (٢/ ٩٦٩): "وكلهم قرأ: ﴿كلا بل لا يخافون﴾: بالياء، النقطة من تحت الحرف إلا ما رواه التغلبى عن ابن ذكوان، فإنه روى: ﴿تخافون﴾ بالتاء النقطة من فوق الحرف"، قال: "وإنما ذكرت هذا الحرف لكثرة من يشك فيه" ورواه كذلك عن التغلبى ابن سوار فى المستنير (١/ ٤٣٣)، وأبو الكرم فى المصباح (٢/ ١٠٥٧)، وهى قراءة أبى حيوة، والله أعلم.

سورة القيامة

﴿بَرَقَ﴾ (٧): بفتح الراء: مدنيٌّ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، والحسنُ، والجحدريُّ، وأبانُ عن عاصِم، والزَّعْفَرَانِيَّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهارونُ، ومحبوبٌ عن أبي عمِّرو، وهو الاختيار، بمعنى شَخَصَ.

أبو بشر مخير.

الباقون بكسر الراء غير أن أبا السَّمَّال باللام^(١).

﴿وَحِسْفَ﴾ (٨): بضم الفاء وكسر السين: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة.

الباقون بفتحيتين، وهو الاختيار لقوله: ﴿بَرَقَ﴾.

﴿أَيْنَ الْمَفِرِّ﴾ (١٠): بكسر الفاء: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة.

وبكسر الميم وحدها: الحسنُ.

الباقون بفتحيتين وهو الاختيار على المصدر.

﴿تُحِبُّونَ﴾ (٢٠)، و﴿تَذُرُونَ﴾ (٢١): بالتاء فيهما: مدنيٌّ، كوفيٌّ غير ابنِ صبيح، وأيوبُ، والأخفشُ طريق أبي الفضل، والخريبيُّ عن أبي عمِّرو.

الباقون بالياء، وهو الاختيار على المغايبة.

﴿يُمْنَى﴾ (٣٧): بالياء: أبو حيوة، وابنُ مُحَيِّصِْن طريق الزَّعْفَرَانِيَّ، والحسنُ طريق عباد، وسلامٌ، ويعقوبُ غير زيد، ومحبوبٌ وخارجةٌ ووهيبٌ ويونسُ وهارونُ والأصمعيُّ كلهم عن أبي عمِّرو، وحرميُّ ابنِ عمارة^(٢) عن أبان، وحفصٌ، والمفضلُ، وقاسمٌ، وابنُ ذكوانُ وعبدُ الرزاقِ طريق المطوِّعي^(٣)، والزَّعْفَرَانِيَّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وهو الاختيار للحائل.

^(١) قال في روح المعاني (١٥٤/١٥): "وقرأ أبو السمال «بَلَقَ» باللام عوض الراء أي انفتح وانفرج"، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: "وابن عمارة"، وهو تصحيْفٌ، والصواب ما أثبتنا، وهو: حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري الأزدي، روى القراءة عن أبان العطار، روى عنه الحروف أحمد بن صالح. "غاية (٩٤٠)، وروايته عن أبان ليست من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

^(٣) كذا رواه المصنف من طريق المطوع عن ابن ذكوان، وهو أيضا من طريقه في المنتهى للخزاعي ١/٦١٥، وفي الإعلان للصفراوي، وقال أبو معشر في التلخيص (١/٤٥٣): "وقد ذكره المطوع عن ابن ذكوان"، كأنه يضعفه، ولم يذكره في النشر، والله أعلم.

الباقون بالتاء.

قال الرَّازِيُّ: والحلواني عن هشام، وهو غلطٌ بخلاف الجماعة^(١).

سورة الإنسان

﴿سَلَامًا﴾ (٤): منون: مدني، والكسائي، وعاصمٌ غير حفص، والأعمش، وهشام، وأبو بشر، وأيوب، وابنُ مِقْسَمٍ، وعبيدٌ عن ابنِ كَثِيرٍ، ومعاذٌ وعبيدٌ عن أبي عمرو، ويقفون بالألف.

الباقون بغير تنوين في الوصل وبألف في الوقف، غير مكِّي إلا ابنُ مِقْسَمٍ، وشجاع، وعبيد، والزيات، والعَبَسِيُّ، وسهل، ويعقوب، والسَّلْمِيُّ^(٢) فإنهم يقفون بغير ألف. قال الرَّازِيُّ: أوقية لعباس، وابنُ حسان، وعبد الوارث منون. والبيروتي عن عباس مخير. ﴿وَدَانِيَةً﴾ (١٤): رفع: أبو حيوة.

الباقون نصب، وهو الاختيار راجع إلى ﴿جَنَّةٍ﴾ (١٢)، والواو فيه واو الإقحام. ﴿قَوَارِيرًا﴾ (١٥، ١٦): بالتنوين فيهما: مدني، وعاصمٌ إلا حفصًا، والأعمش، والكسائي، وأبو بشر، وهشام، وابنُ مِقْسَمٍ، وأبو زيد وعبيدٌ ومحبوبٌ والواقدي والقرشي والقزاز كلهم عن أبي عمرو. وافق الزَّعْفَرَانِيُّ، ومكِّي، وخلفٌ في الأول. ضدهم^(٣): زيات، وطلحة، ومحصي، وسلام، ورؤيس، والعَبَسِيُّ.

(١) قلت: قد صححه ابن الجزري في النشر (٢/ ٣٩٤) من طريق الحلواني والداجوني جميعا عن هشام، فقال فيه: "وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ، فَرَوَى الشَّيْبُوذِيُّ عَنِ النَّقَّاشِ عَنِ الْأَزْرَقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ كَذَلِكَ، وَكَذَا رَوَى هِبَةُ اللَّهِ بْنِ سَلَامَةَ الْمُفَسِّرُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الدَّاجُونِيِّ، وَكَذَا رَوَى الشَّدَائِيُّ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْهُ"، والله أعلم.

(٢) عن ابن الأخرم وغيره عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو طريق أبي علي الأهوازي عن السلمي المذكور، وطريقه عن ابن ذكوان ليست من طرق هذا الكتاب، (انظر سوق العروس ٢٩٣/ ١)، والله أعلم.

(٣) قول المصنف هاهنا: "ضدهم"، يوقع في اللبس، فهو يوهم أن المذكورين في الترجمة نونوا الثاني دون الأول، وليس بصحيح، وإنما مراده أن قراءة هؤلاء ضد الأولين الذين قرءوا بالتنوين فيهما، يعنى: يتركون التنوين، والله أعلم.

ووقف على (قوارير) الأولى بغير ألف: الزِّيَاتُ غير الضبِّيِّ، ورُوَيْسٌ، والرملِيُّ، وهبَةٌ للأخفش.

الباقون بألف في الأولى، ومن لم ينون الثانية يقف بغير ألف. والاختيار أن يقف على ﴿سَلَا سَلَا﴾، و﴿قَوَارِيرًا﴾ الثانية بغير ألف ولا ينونهما؛ إذ ليسا برأس آية، وأما ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى: فالاختيار أن ينون ويقف بالألف؛ لأنه آخر آية.

﴿قَدَّرُوَهَا﴾ (١٦): بضم القاف وكسر الدال: الْجَحْدَرِيُّ، وأبو حيوة، وعباسٌ عن أبان^(١)، والأصمعيُّ عن أبي عميرٍ، وابنُ عبد الخالق ليعقوب، والباقون بفتحها وهو الاختيار على أن السُّقَاة قَدَّرُوَهَا.

﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ﴾ (٢١): حرف جر: مجاهدٌ، وأبو حيوة، وقتادةٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأبانٌ. وبألف وإسكان الياء: مدنيٌّ، والزِّيَاتُ، والعَبْسِيُّ، وقاسمٌ، وأيوبٌ، والمفضلُ وحرميُّ عن أبان، وابنُ عمر عن أبي بكر، والخَزَّازُ، وابنُ مُحَيِّصِن طريق الزَّعْفَرَانِيِّ، وهو الاختيار، يعني: فوقهم على المبتدأ.

الباقون بفتح الياء.

﴿ثِيَابٌ﴾ (٢١): منون، ﴿سُنْدُسٌ﴾: رفع، وأختاها: أبو حيوة، وابنُ أبي عبله.

الباقون مضاف وهو الاختيار وإن كانت الإضافة غير محضة.

﴿خُضِرٍ﴾ (٢١): جر، ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾: رفع: مكِّيٌّ غير ابنِ مِقْسَمٍ، وعاصمٌ غير حفصٍ وعبد الله بن عمر^(٢).

و ضد هم^(٣): دمشقيٌّ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وقاسمٌ، وبصريٌّ غير أيوب

(١) كذا رواه المصنف، أو كذا وقع هاهنا، ولم يسند رواية أبان بن يزيد عن عاصم من طريق العباس، وأحسب مراده: "أبو العباس عن أبان"، وهو أحمد بن القاسم بن نصر بن دوست، وقد كناه المصنف أبا العباس، وكناه ابن الجزري في الطبقات أبا عبد الله (انظر غايه النهاية ٤٤٤)، وسبق التعليق عليه في كتاب الأسانيد، والمصنف يروي رواية أبان من طريقه، وهو صحيح عن أبان، رواه عنه ابن سوار في المستنير (١/٤٣٥)، وأبو الكرم في المصباح (٢/١٠٦٠)، والله أعلم.

(٢) يعني عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم، وتابعه عليه أبو معشر في سوق العروس (٢/٢٩٣)، وتقدم أن المصنف لم يسند طريقه عن أبي بكر في هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) يعني برفع الأول ونصب الثاني، والله أعلم.

وعبيد وهارون ومحبوب^(١)، وابن صبيح، وأبو خليل عن نافع.
مرفوعان: نافع غير أبي خليل، وحفص، وابن عمر عن أبي بكر، وأيوب، وابن مقسم،
وهو الاختيار نعت للثياب، لأن إضافة الثياب غير محضة فصار كالنكرة.

هارون ومحبوب وعبيد عن أبي عمرو والباقون: مجروران.

﴿وَاسْتَبْرَقَ﴾: مفتوح غير منون: ابن محيصن، وقد تقدم.

﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ (٣٠): بالياء: مكّي، وأبو عمرو، والحلواني عن هشام، وأبو بشر، وابن
موسى وعبد الرزاق طريق الداجوني، والأخفش إلا هبة والنقاش والبيروقي عنه، وابن
حسان.

الباقون بالتاء، والاختيار ما عليه مكّي لقوله: ﴿خَلَقْنَاهُمْ﴾.



سورة المرسلات

﴿عُدْرًا﴾ (٦): ضم الذال: أبو حيوة، والحسن، والزعفراني، وابن مقسم، وحمصي،
والأعشى والبرجمي، وابن عتبة، والمنهال وروح وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.
الباقون بإسكان الذال ﴿عُدْرًا﴾.

﴿أَوْ نُذْرًا﴾ (٦): بإسكان الذال: أبو عمرو، وكوفي غير عاصم إلا حفصا وعبد الله بن
عمر عن أبي بكر.

الباقون بضم الذال، وهو الاختيار لما ذكرنا.

﴿طُمِسَتْ﴾ (٨)، و﴿فُرِجَتْ﴾ (٩)، و﴿نُسِفَتْ﴾ (١٠): مشدد: ابن مقسم.

الباقون خفيف، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.

﴿نُتِبِعُهُمْ﴾ (١٧): بإسكان العين: الزعفراني، وأبو حيوة، وأحمد، ونعيم عن أبي عمرو،
وهو الاختيار عطفًا على ﴿نُهَلِكُ﴾.

الباقون برفعها.

^(١) ثلاثتهم عن أبي عمرو، والله أعلم.

﴿انطَلَقُوا﴾ (٣٠): الثاني: بفتح اللام: رُوِيَ إِلا فِي قول أَبِي الحسين وهو سهو منه، لأن الجماعة اتفقت عليه.

الباقون بكسر اللام، وهو الاختيار على الأمر.

﴿بِشْرَارٍ﴾ (٣٢): بآلف وكسر الشين: ابْنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بغير آلف وفتح الشين، وهو الاختيار واحدها شرارة.

﴿الْقَصْرِ﴾ (٣٢): بفتحيتين: مجاهدٌ، وابْنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بإسكانها وهو الاختيار للخبر^(١).

﴿جِمَالَتْ﴾ (٣٣): بغير ألف: حَمَزَةٌ غير ابْنِ سَعْدَانَ، وعلِيٌّ، وحفصٌ، وهارونُ

والأصمعيُّ عن أبي عمرو، والصَّرِيرُ عن يَعْقُوبَ.

الباقون بآلف.

ضم جيم: أبو حيوة، وحمصيٌّ، ورُوَيْسٌ.

والاختيار ما عليه نافع؛ لأنه جمع الجمع.

﴿يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥)، ﴿يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ (٣٨): فيهما^(٢): أبو حيوة، وابنُ أبي عبله،

والرَّعْفَرَانِيُّ، والأَعْمَشُ.

الباقون برفعهما، وهو الاختيار على خبر المبتدأ.



سورة النبأ

﴿سَتَعْلَمُونَ﴾ (٤، ٥)^(٣): بالتاء فيهما: ابْنُ مِقْسَمٍ، والتغليبيُّ.

الباقون بالياء، وهو الاختيار لقوله: ﴿هُم فِيهِ﴾.

^(١) يحتمل أنه أراد ما رواه البخارى ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، وغيره عن ابن عباس: "كُنَّا نَعْمِدُ إِلَى الخَشْبَةِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعَ، أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ فَتَرَفَعَهُ لِلشَّتَاءِ، فَنَسَمِيهِ الْقَصْرَ"، أو ما رواه الطبراني في الأوسط: (٩١٢) عن ابن مسعود في تفسيرها: "أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَ الشَّجَرِ وَالْجَبَلِ، وَلَكِنَّهَا مِثْلُ المَدَائِنِ وَالْحُصُونِ"، والله أعلم.

^(٢) يعنى بالنصب فيهما، نص عليه عن المذكورين الألوسى في روح المعاني (١٥/١٩٦)، وهو ظاهر من قراءة الضد، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ فيهما، والله أعلم.

﴿مَهْدًا﴾ (٦)، - يعني بغير ألف-: مجاهدٌ طريق ورقاء.

الباقون بألف وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿لَيْثِينَ﴾ (٢٣): بغير ألف: الزَيَّاتُ، وَالْعَبْسِيُّ، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ، وَالشَّيْزَرِيُّ وَقُتَيْبَةُ طريق النهاوندي^(١) وزكريا^(٢) وأبو ذهل وسورة والناقطُ والثغريُّ في قول الرَّازِي، وَعَبْدُ اللَّهِ بن عمر عن أبي بكر، وَرَوْحُ.

الباقون بألف، وهو الاختيار؛ لموافقة أهل الحرمين.

﴿وَفَاقًا﴾ (٢٦): مُشَدَّدٌ^(٣): حمصيُّ.

الباقون خفيف، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.

﴿كَذَابًا﴾ (٣٥): خفيف: عليُّ.

الباقون مشدد، وهو الاختيار كالأول^(٤).

﴿رَبٌّ﴾ (٣٧): جر: ابنُ مِقْسَمٍ، وعراقيُّ غير أبي عمرو وإلا هارونَ وأيوبَ وسعيد^(٥) عن المفضل، ودمشقيُّ، وهو الاختيار لقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾. الباقون رفع.

(١) كذا رواه المصنف عن "قتيبة طريق النهاوندي"، فانقلب عليه، لأن سائر الرواة عن قتيبة قد استثنوا طريق النهاوندي عنه، وهو طريق ابن حوثة الأصم عن قتيبة، ولفظ الخزاعي في المنتهى: "قتيبة غير نهاوندي"، وكذلك هو بنفس هذا اللفظ عند أبي العلاء في غايته (٢/٧٠٤)، وقال ابن سوار في المستنير (١/٤٣٧): "قتيبة إلا ابن حوثة"، وكذلك أبو الكرم في المصباح (٢/٢٠٦٤)، وكلاهما قد أسند طريق ابن حوثة من طريق النهاوندي، ورواه عن قتيبة من طريق النهاوندي ومن جميع طرقه بالألف أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٦٨٤)، وأبو العز في كفايته (١/٤٠٧)، والله أعلم.

(٢) كذا نسبه المصنف، وأحسبه على الترقيم، أو هو تصحيفٌ، صوابه: "أبو زكريا" يعنى النيسابوري عن يحيى بن زياد الخوارزمي عن الكسائي، والله أعلم.

(٣) يعنى مشدد الفاء، كذا نص عليه الخزاعي في المنتهى ١/٦١٩، والله أعلم.

(٤) يريد الموضوع الأول من هذه السورة، وهو قوله تعالى: ﴿وَكَذَبُوا بآيَاتِنَا كَذَابًا﴾، وهو متفق عليه بالتشديد، والله أعلم.

(٥) في الأصل: "سعيدان"، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، والتصحيح من المنتهى للخزاعي ١/٦٢٠، وكما ذكره المصنف في الترجمة التالية، وهو أبو زيد سعيد بن أوس، وأكثر الرواة رواه عن المفضل بالرفع من طريق سعيد وغيره، والله أعلم.

﴿الرَّحْمَنِ﴾ (٣٧): جَرُّ: ابْنُ مِقْسَمٍ، ودمشقيُّ غير ابن بكار، وعاصِمٌ غير سعيد، وهارونُ عن أبي بكر، وبصريُّ غير أبي عمرو، وأيوب وهو الاختيار لقوله: ﴿رَبِّ﴾. الباقون رفع.



سورة النازعات

﴿فِي الْحَفْرَةِ﴾ (١٠): بغير ألف^(١): حمصيُّ.

الباقون بألف، وهو الاختيار، لموافقة المصحف.

﴿نَاخِرَةَ﴾ (١١): بألف: مجاهدٌ، وعليُّ غير الشيزريِّ وقُتَيْبَةُ وابن جبير ونصير وابن وردة وأبي عمر طريق الحلواني، والزِّيَّاتُ، والعَبْسِيُّ، ورُوَيْسٌ، وأيوبُ، وأبو بكر وأبانُ. والأصمعيُّ عن أبي عمرو بالوجهين.

قال العراقي أبو عمرو: مخيرٌ، والصحيح أنه بالألف^(٢).

حمدون وأبو توبة مخيرانِ كَابِنِ مِقْسَمٍ، والأعمش، وطلحة.

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار؛ لموافقة أهل الحرمين.

﴿تَزَكَّى﴾ (١٨): مشدد: حجازيُّ، بصريُّ غير أبي عمرو وسهلٍ إلا عباسًا وعبد الوارث^(٣)، وأبو بشر، وهو الاختيار على معنى تنزكى. الباقون خفيف.

^(١) يعني مع فتح الحاء وكسر الفاء، نص عليه صاحب المحتسب (٢/ ٣٥٠) عن أبي حيوة، وقال في روح المعاني (١٩/ ٢٢٨): "وقرأ أبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبله «في الحفرة» بفتح الحاء وكسر الفاء على أنه صفة مشبهة من حَفَرَ اللّازم كَعَلِمَ مطاوع حُفِرَ بالبناء للمجهول يقال: حَفَرَتْ أَسْنَانُهُ فَحُفِرَتْ حَفْرًا بفتحين إذا أثر الأكال في أسنانها وتغيرت، ويرجع ذلك إلى معنى المحفورة وقيل هي الأرض المتنتنة المتغيرة بأجساد موتاهها"، والله أعلم.

^(٢) يعني: أبا عمر الدوري عن الكسائي، وقد صحح ابن الجزري القصر عنه أيضًا، قال في النشر (٢/ ٣٩٨): "وَرَوَى كَثِيرٌ مِنْ أُمَّتِنَا مِنَ الْمَشَارِقَةِ، وَالْمَغَارِبَةِ عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ، فَقَطَعَ لَهُ بِذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَحَكَاهُ عَنْهُ فِي الْمُسْتَنَبِرِ، وَالتَّجْرِيدِ، وَالسَّبْطِ فِي كِفَايَتِهِ، وَمَكِّي فِي التَّبَصُّرَةِ، وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي سَبْعَتِهِ عَنْهُ: كَانَ لَا يُبَالِي كَيْفَ قَرَأَهَا بِالْأَلْفِ أَمْ بِغَيْرِ أَلْفٍ"، والله أعلم.

^(٣) كلاهما عن أبي عمرو، والله أعلم.

﴿وَالْأَرْضُ﴾ (٣٠): رفع: أبو حيوه، وابنُ أبي عبلة، والحسنُ، وأبو السَّمَّال، وهو الاختيار رد على قوله: ﴿أَمِ السَّمَاءِ﴾. وهكذا ﴿الْجِبَالُ﴾ (٣٢).^(١) الباقون نصبٌ.

﴿وَبَرَزَتِ الْجَحِيمُ﴾ (٣٦): فتح خفيف: أبو السَّمَّال، وهارونُ عن أبي عمرو. والباقون على ما لم يسم فاعله مشدد، وهو الاختيار؛ لقرب الفعل. ﴿مُنذِرٌ﴾ (٤٥): منون: الزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ مِقْسَمٍ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ طريق الزَّعْفَرَانِيِّ، والمَرِّيُّ عن ابنِ كَثِيرٍ، وأبو جعفر، وشيبة، وعباسٌ، وخارجةٌ، والجهضميُّ عن أبي عمرو، وهو الاختيار؛ ليكون الفعل مستقبلاً. الباقون مضاف.



سورة عبس

﴿فَتَنَفَعَهُ﴾ (٤): نصب: الزَّعْفَرَانِيُّ، وأبو حيوه، وابنُ أبي عبلة، - وابنُ مِقْسَمٍ إلا أنه بالياء، - وعاصمٌ غير أبي الحسن والأعشى والبرجمي والجعفي، وهو الاختيار على جواب (لعل).^(٣) الباقون رفع. ﴿تَصَدَّى﴾ (٦): مشدّد: حجازيٌّ، والزَّعْفَرَانِيُّ، وأيوبٌ، وهو الاختيار على معنى تتصدى.

الباقون خفيف. ﴿شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ (٣٧): بالعين غير معجمة^(٤): ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحُمَيْدٌ، وابنُ أبي عبلة.

(١) يريد قوله تعالى: ﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾، والله أعلم.
 (٢) يعنى وهكذا الاختلاف في قوله تعالى: ﴿والجبال أرساها﴾: فبالرفع للمذكورين، وفي اختيار المصنف، وبالنصب للباقيين، والله أعلم.
 (٣) يريد قوله تعالى: ﴿لعله يزكى﴾، والله أعلم.
 (٤) يعنى مع فتح الياء، نص على ذلك الأهوازي في مفردة ابن محيصن، وسبط الخياط في المبهج (٢/ ١٧٥)، وابن جنى في المحتسب (٢/ ٣٥٣)، والله أعلم.

الباقون بالغين، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿قُتِرَةٌ﴾ (٤١): بِاسْكَانِ التَّاءِ: ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ.

الباقون بفتحها وهو الاختيار؛ لأنه أشبع.



سورة التكوير

﴿سُجِّرَتْ﴾ (٦): خَفِيفٌ: مَكِّيٌّ غَيْرُ ابْنِ مِقْسَمٍ، وَبَصْرِيٌّ غَيْرُ أَيُّوبَ.

﴿نُشِرَتْ﴾ (١٠): مَدَنِيٌّ، وَعَاصِمٌ، وَشَامِيٌّ غَيْرُ الْحَلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ^(١)، وَبَصْرِيٌّ غَيْرُ أَبِي

عَمْرٍو.

و﴿سُعِّرَتْ﴾ (١٢): مُشَدَّدٌ: الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَمَدَنِيٌّ، شَامِيٌّ غَيْرُ هِشَامٍ،

وَرُوَيْسٌ، وَحَرَمِيٌّ^(٢) وَأَبُو بَكْرٍ طَرِيقُ الْأَعَشَى وَالْبُرْجَمِيُّ وَابْنُ جَبْرِ وَأَبِي الْحَسَنِ وَحَمَادٍ.

الباقون خفيف.

شدد الكل ابن مِقْسَمٍ، زاد ﴿حُشِّرَتْ﴾ (٥)، و﴿قُتِلَتْ﴾ (٩)، وهو الاختيار؛ لأنه أبلغ.

وافق أبو جعفر، وشيئة في ﴿قُتِلَتْ﴾، والباقي مع نافع.

خفيف الكل: الزَّعْفَرَانِيُّ.

﴿سَأَلَتْ﴾ (٨)^(٣): بِالْفَتْحِ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَالْهَمْزَةِ: أَبُو عِمَارَةَ عَنْ حَفْصٍ، وَمَجَاهِدٌ، وَابْنُ أَبِي

عِبْلَةَ.

^(١) كذا رواه المصنف بالتشديد عن الحلواني عن هشام تبعاً للخزاعي في المنتهى ١/ ٦٢٢، ورواه عنه بالتشديد أيضاً أبو معشر في تلخيصه (١/ ٤٦١)، وسبط الخياط في المبهج (٢/ ٨٧٦)، ورواه أبو العز في الكفاية (١/ ٤٠٨) من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وأطلق فيه الخلاف عن هشام أبو القاسم الصفراوي في الإعلان فيحمل على أن الحلواني عنه بالتشديد والداجوني بالتخفيف ليوافق غيره من الرواة، ولأن طريق الداجوني عنده هو من طريق أبي معشر، ولم أر لهذا الحرف ذكر في جامع البيان ولا في التيسير للداني، ولم يذكر ابن الجزري فيه خلافاً عن هشام، فقال في النشر (٢/ ٣٩٨): "وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿نُشِرَتْ﴾: فَقَرَأَ الْمَدَنِيُّانِ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَعَاصِمٌ بِتَخْفِيفِ الشَّيْنِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِهَا"، والله أعلم.

^(٢) يعني عن أبان بن يزيد عن عاصم، والله أعلم.

^(٣) يريد قوله تعالى: ﴿الموءودة سئلت﴾، والله أعلم.

الباقون بضم السين وكسر الهمزة، وهو الاختيار؛ لقرب الفعل من الله تعالى.
 ﴿قُتِلْتُ﴾ (٩): بضم التاء الثانية: أبو عمارة عن حفص، ومجاهد، وابن أبي عبلة.
 الباقون بإسكانها وهو الاختيار على أن الله تعالى سأل القتالين.
 ﴿ثُمَّ أَمِينٌ﴾ (٢١): بضم التاء: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وهو الاختيار؛ لأنه وصف بالطاعة والأمانة جميعاً.

الباقون بالفتح.
 ﴿بِطْنَيْنِ﴾ (٢٤): بالطاء: مكِّيٌّ، وأبو عَمْرٍو، والزَّعْفَرَانِيُّ، وزيدٌ^(١)، وهو الاختيار، يعني:
 بِمَتْنِهِمْ.
 الباقون بالضاد.



سورة الانفطار

﴿فُجِرَتْ﴾ (٣): خفيف: مجاهدٌ، والزَّعْفَرَانِيُّ.
 الباقون مشدد، وهو الاختيار على التكثير.
 ﴿فَعَدَلْكَ﴾ (٧): خفيف: كوفيٌّ غير قاسمٍ ومحمدٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صَبِيحٍ وسعيدٍ عن
 المفضل.

الباقون مشدد، وهو الاختيار من التعديل، يعني: قَوْمَكَ.
 وزعم ابنُ مهران والعراقي أن أبا جعفر كعليٍّ وهو سهو؛ إذ المفرد والجماعة بخلافه.
 ﴿يُكْذِبُونَ﴾ (٩): بالياء: الحسنُ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وأبو بشر.
 الباقون بالتاء، وهو الاختيار لقوله: ﴿تَفْعَلُونَ﴾ (١٢)^(٢).
 ﴿يَوْمٌ لَا﴾ (١٩): رفع: مكِّيٌّ، بصريٌّ غير أيوبَ والزَّعْفَرَانِيِّ.
 الباقون نصب، وهو الاختيار على الظرف.

^(١) كذا رواه المصنف، أو كذا وقع ها هنا دون ذكر رويس، وأحسبه سقط من النسخ، لأنه مجمع عليه عن رويس، ولأن ابن الجزري لم يذكره في النشر، والله أعلم.

^(٢) في الأصل: "يفعلون" وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، وهو متفق عليه بالتاء، يعني قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾، والله أعلم.

﴿يُصَلُّونَهَا﴾ (١٥): مشدّد^(١): ابنُ مِقْسَمٍ.

الباقون بفتح الياء خفيف، وهو الاختيار لقوله: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾.



سورة المطففين

﴿يَتْلَى﴾ (١٣): بالياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وهو الاختيار؛ لوجود الحائل^(٢).

الباقون بالتاء.

﴿تُعْرَفُ﴾ (٢٤): بضم التاء وفتح الراء على ما لم يسم فاعله: ﴿نُصْرَةٌ﴾: رفعٌ: الرَّعْفَرَانِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وأبو جعفر، وشيبة، وهو الاختيار، غير أنه بالياء للحائل لتقريب الفعل من الله تعالى^(٣).

الباقون على تسمية الفاعل.

﴿خَاتَمُهُ﴾ (٢٦): بالألف بعد الخاء مع فتح التاء: أبو حيوة، وابنُ أبي عبله، وابنُ مقسم، وعليّ، -غير أن الشيزريّ وابن حبيب وابن يونس عنه كسروا التاء-.
الباقون بألف بعد التاء وكسر الخاء، وهو الاختيار؛ لأن الخاتمَ لِيُسْتَعْمَلَ في الأصبع أو في آخر القوم، أما الختام ففي الطبع.

^(١) يعنى مع ضم الياء، ويفهم من قول المصنف في قراءة الضد: "الباقين بفتح الياء"، كما يلزم منه فتح الصاد، وكان حق هذه الترجمة أن تجعل قبل الذي سبقتها مراعاة لترتيب الآيات في السورة، والله أعلم.

^(٢) يريد بالحائل الجارّ والمجرور في قوله تعالى: ﴿عليهم آياتنا﴾، والله أعلم.

^(٣) يعنى أنه يختار أن يكون الفعل بياء المضارع لوجود الحائل بين الفعل ونائب الفاعل، وهو قوله ﴿في وجوههم﴾، ولا يصح مثل هذا الاختيار دون أن يكون مروياً بالسند المتصل على هذا النحو وإن كان وجهاً صحيحاً من جهة اللغة وموافقاً لرسم المصحف، ولم يذكر المصنف سلفاً له في اختياره، وقد سبق نحوه من المصنف غير مرة، وقد قال بجواز نحو ذلك أبو بكر بن مقسم صاحب الاختيار الذي يرويه المصنف في هذا الكتاب، وسائر أهل العلم بعد على عدم جوازه، انظر ترجمة ابن مقسم المذكور في غاية النهاية برقم (٢٩٤٥)، وفيها: "قال أبو طاهر بن عمر في كتابه البيان: وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل"، والله أعلم.

سورة الانشقاق

﴿ وَيَصَلِّي ﴾ (١٢): خفيف بفتح الياء: حمصي^(١)، وأبو جعفر، وشيبة، وعراقي غير عليٍّ ومحمدٍ وأيوبٍ ومحبوبٍ^(٢) وسعيدٍ عن المفضل.
 وضم ياءها مع التخفيف: أبان، وخارجة والأصمعي عن نافع، ومحبوب عن ابن كثير، وهارون ومحبوب والقزاز والقرشي عن أبي عمرو، وهو الاختيار لقرب الفعل من الله تعالى.

الباقون مشدد بضم التاء.

﴿ لَتَرْكَبَنَّ ﴾ (١٩): بفتح الباء: مكّي غير ابن مقسم، وكوفي غير عاصم وقاسم.
 الباقون بضم الباء.

ابن مقسم: ﴿ لَيْرَكَبَنَّ ﴾: بالياء.

والاختيار ما عليه نافع، على الجمع خطاباً للأمة.



سورة البروج

﴿ قُتِلَ ﴾ (٤)^(٣): مشدد: الحسن، وابن مقسم.

الباقون خفيف، وهو الاختيار على أصل الفعل.

﴿ الْمَجِيدِ ﴾ (١٥): جر: حمصي، والأعمش، وطلحة، وحمزة غير ابن سعدان، وعلي غير قتيبة إلا بشراً، والمفضل.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار نعت لله تعالى.

روى الطبراني عن ابن عتبة: (ذَا الْعَرْشِ الْمَجِيدِ): نصب فيهما، قال أبو الحسين عن ابن شاعر: بل بالجر كلاهما، وهو صحيح.

(١) يعنى عن أبي عمرو، وأيوب هو ابن المتوكل، ومحمد هو ابن عيسى الأصبهاني، والله أعلم.
 (٢) يريد قوله تعالى: ﴿ قتل أصحاب الأخدود ﴾، والله أعلم.

(٣) أحمد بن نصر بن شاكر عن الوليد بن عتبة، وقال الداني في جامع البيان (٤/١٦٩٦): "وكلهم قرأ ﴿ ذو العرش ﴾ بالواو على ما رسم في جميع المصاحف إلا ما رواه عبد الحميد بن بكار بإسناده عن ابن عامر قرأ ﴿ ذي العرش ﴾ بالياء رد على قوله: ﴿ إن بطش ربك ﴾"، والله أعلم.

﴿مَحْفُوظٌ﴾ (٢٢): رفع: ابنُ مُحَيِّصِن، ونافعٌ غيرُ الأصمعيِّ، وابنُ شُبَّويه^(١) وابنُ زياد عن عليٍّ، وأبو حيوة، والخفافُ عن أبي عَمْرٍو وابنِ الروميِّ^(٢)، ومحبوبٌ عن ابنِ كَثِيرٍ، وهو الاختيارُ ردُّ على (القرآن)^(٣).
الباقون جر.



سورة الطارق

﴿يُخْرِجُ﴾ (٧): على ما لم يسم فاعله، ﴿الصُّلْبِ﴾: بضمّتين: ابنُ أبي عبلة، وابنُ مقسم، وهو الاختيارُ إلا أن اللام ساكنة، لتقرب الفعل من الله^(٤).
الباقون على تسمية الفاعل.



سورة الأعلى

﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾ (١٦): بالياء: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، والزعفرانيُّ، وابنُ مقسمٍ، وأبو عَمْرٍو غيرِ يونسٍ، وزيدٌ^(٥)، وقُتَيْبَةُ غيرِ بشرٍ.
الباقون بالتاء.
والاختيار ما عليه أبو عَمْرٍو معاتبَةً للكفار.

^(١) فورك بن شبويه عن الكسائي، وفي المخطوطة: "بن سيبويه" بالسين، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتنا، اعتماداً على ما في غاية النهاية وهو مجهول كما تقدم في الأسانيد، وابن زياد هو يحيى بن زياد الخوارزمي يروي عن الكسائي أيضاً، والله أعلم.

^(٢) عن عباس عن أبي عمرو أيضاً، وما رواه المصنف من طريقه عن أبي عمرو لم أر من تابعه عليه، وتقدم أنه لم يسند طريق ابن الرومي عن العباس إلا من طريق أبي نصر العراقي، ورواه العراقي في الإشارة عنه بالخفض كقراءة الجماعة، وكذلك رواه أبو الكرم في المصباح بالخفض من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن أبي عمرو، والله أعلم.

^(٣) يعني بدلا من قوله تعالى: ﴿قرآنٌ مجيدٌ﴾، والله أعلم.

^(٤) يريد البناء لما لم يسم فاعله يقرب نسبة الفعل إلى الله، لا إسكان اللام لأنه لغة فيه كالضم، والله أعلم.

^(٥) يعني عن يعقوب، وبشر المذكور هو ابن الجهم عن قتيبة عن الكسائي، والله أعلم.

﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ﴾ (١٨): بإسكان الحاء: هارون وعصمة عن أبي عمرو. الباقون برفع الحاء كالحرف الثاني، وهو الاختيار للإشباع.



سورة الغاشية

﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ (٣): نصب: ابن مُحَيِّصِن، وَحُمَيْدٌ.

الباقون برفع، وهو الاختيار لقوله: ﴿خَاشِعَةً﴾.

﴿تُصَلِّي﴾ (٤): بضم التاء على ما لم يسم فاعله: أبو عمرو غير ابن النصر الجهضمي عنه، وَيَعْقُوبُ، وَعَاصِمٌ غير حفص وجبله، وهو الاختيار؛ لقرب الفعل من الله. ابن مقسم كذلك إلا أنه يشدد. الباقون على تسمية الفاعل.

﴿لَا يُسْمَعُ﴾ (١١): بالياء على ما لم يسم فاعله: مكِّي، وأبو عمرو غير الخفاف وهارون ومحبوب والأصمعي عنه، وأيوب، وَيَعْقُوبُ غير روح، وهو الاختيار لوجود الحائل. وبالتاء كذلك: نافع غير الأصمعي وأبي خلود عنه، والزعفراني، والجحدري، وقاسم عن أبي عمرو^(١)، وعبيد عن ابن كثير. الباقون على تسمية الفاعل.

﴿خَلَقْتُ﴾ (١٧) وما بعدها^(٢): على إضافة الفعل إلى الله برفع التاء: ابن أبي عبله، وأبو حيوة، وهو الاختيار؛ لأن الفعل لله.

(١) في المخطوطة: "والجهضمي"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، وهو على بن نصر الجهضمي، وكذا رواه عنه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (١٠٧٨/٢)، والله أعلم.

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام عن حجاج عن حجاج عن أبي عمرو، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٦٨١): "وروى هارون فيما حدثنني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هرون والنصر بن شمائل عن هرون وعبد الوهاب عن أبي عمرو بالياء والتاء جميعاً"، ورواه صاحب المصباح (١٠٧٨/٢) أيضاً من طريق أبي جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو، والله أعلم.

(٣) يريد الأفعال الثلاثة بعده: «رفعت»، و«نصبت»، و«سطحت»، قال في روح المعاني (١٥/٣٣٠): "وأبو حيوة وابن أبي عبله «خلقت» «رفعت» «نصبت» «سطحت» بتا المتكلم مبنيا للفاعل والمفعول ضمير محذوف وهو العائد إلى المبدل منه بدل اشتمال أي خلقتها رفعتها نصبتها سطحتها" والله أعلم.

الباقون على ما لم يسم فاعله.
﴿أَلَا مَنْ تَوَلَّى﴾ (٢٣): خفيف على التنبيه: قَتَادَةَ، وهو الاختيار؛ لأن الفاء فيه جواب التنبيه^(١).

﴿يَأْتِبُهُمْ﴾ (٢٥): مشدد: شَيْبَةً، وأبو جعفر غير العَمَرِيِّ.
الباقون خفيف.

﴿إِلَى الْإِبْلِ﴾ (١٧): بإسكان الباء خفيفة اللام: الأصمعي عن أَبِي عَمْرٍو.
وبتشديد اللام: يونس عنه في قول أبي علي^(٢).



سورة الفجر

﴿وَالْوَتْرِ﴾ (٣): بكسر الواو وإسكان التاء: حمصِيٌّ، وَالرَّعْفَرَانِيُّ، وكوفيٌّ غير عاصِمِ وابنِ سَعْدَانَ وزائدة عن الأعمش، وهارون عن أَبِي عَمْرٍو، والحسن، وقَتَادَةَ، وهو الاختيار على أنه اسم من أسماء الله أقسم به.

الباقون بفتح الواو.

وكسر تاءه: يونس عن أَبِي عَمْرٍو.

﴿بِعَادِ (٦) إِرْمٍ﴾: مضاف: عَبَادٌ عن الحسن.

الباقون منون، وهو الاختيار على أن يكون اسم رجل لا اسم الجنة.

﴿لَمْ يَخْلُقْ﴾ (٨): على تسمية الفاعل، ﴿مِثْلَهَا﴾: نصب: هو الاختيار كاليماني وغيره؛ لأن الفعل لله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

^(١) يريد الفاء من قوله تعالى: ﴿فيعذبه الله﴾، قال في المحتسب (٣٥٧/٢): "ومن ذلك قراءة ابن عباس وزيد بن أسلم وقتادة وزيد بن علي: "أَلَا مَنْ تَوَلَّى"، بالتخفيف، قال أبو الفتح: "أَلَا" افتتاح كلام، "وَمَنْ" هنا شرط، وجوابه "فَيَعَذَّبُهُ اللَّهُ" والله أعلم.

^(٢) وقد توبع أبو علي عليه عن يونس، رواه صاحب المصباح (١٠٧٩/٢)، قال في روح المعاني (٣٢٩/١٥): "وقرأ الأصمعي عن أبي عمرو «إلى الإبل» بسكون الباء وقرأ علي كرم الله تعالى وجهه وابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «إبل» بتشديد اللام ورويت عن أبي عمرو وأبي جعفر والكسائي وقالوا: إنها السحاب، عن قوم من أهل اللغة"، والله أعلم.

﴿يُكْرِمُونَ﴾ (١٧): وإخواتها^(١): بالياء: بصريٌّ غير أيوبَ والزَّعْفَرَانِيَّ، وابنُ صبيحٍ، وحمادٌ عن ابنِ كثيرٍ.

الباقون بالتاء، وهو الاختيار للقصص المتقدمة.

﴿تَحَاضُونَ﴾ (١٨): بفتح التاء والألف: ابنُ مِقْسَمٍ، وكوفيٌّ غير ابنِ سعدانٍ، وأبو جعفر، وشيبةٌ، وأبو بشرٍ غير أنه ضم التاء كالشيزري^(٢).

الباقون بغير ألف.

﴿لَا يُعَذَّبُ﴾ (٢٥)، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ (٢٦): بفتح الذال والثاء: حمصيٌّ، وابنُ مِقْسَمٍ، والزَّعْفَرَانِيَّ، والكسائيُّ، وابنُ صبيحٍ، وابنُ صالحٍ، وأبو زيد عن المفضل، وسلامٌ، ويعقوبٌ، وسهْلٌ، وخارجةٌ عن أبي عمرو.

الباقون على تسمية الفاعل، وهو الاختيار؛ لأن الهاء تعود إلى الله.

﴿فِي عَبْدِي﴾ (٢٩): بغير ألف على التوحيد^(٣): القورسيُّ عن أبي جعفر، وأبو زيد عن مجاهد.

الباقون على الجمع وهو الاختيار.



بقية المفصل

﴿فَلَا يَخَافُ﴾ (الشمس ١٥): بالفاء: مدنيٌّ، شاميٌّ.

الباقون بالواو، وهو الاختيار على العطف.

﴿بَطَّغَوَاهَا﴾ (١١): بضم الطاء: أبو عمرو عن عاصمٍ، وأبو الربيع عن حفص^(٤)، وابنِ عمر عن أبي بكرٍ.

^(١) يريد الأفعال الثلاثة بعدها: ﴿يَحْضُونَ﴾، و﴿يَأْكُلُونَ﴾، و﴿يَجْبُونَ﴾، والله أعلم.

^(٢) عيسى بن يونس الشيزري عن الكسائي، والله أعلم.

^(٣) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٢/٣٦٠): "هذه قراءة مجاهد وعكرمة وأبي جعفر والضحاك، وتقديرها في العربية على معنى الجنس أي لتدخل كل روح في عبد وقيل: هو واحد يدل على جمع"، والله أعلم.

^(٤) سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني، وروايته عن حفص ليست من طرق هذا الكتاب، وكذلك رواية أبي عمرو عن عاصمٍ، ووقع في الأصل: "وأبو عمرو عن أبي بكرٍ"، وهو خطأ فاحش، وأحسب الصواب ما =

- الباقون بفتحها، وهو الاختيار اتباعاً للجماعة.
- ﴿ مَا وَدَعَكَ ﴾ (الضحى ٣): خفيف: حمصي، وابنُ أبي عبلة، وأبو حيوة^(١).
- الباقون مشدد، وهو الاختيار من التوديع.
- ﴿ فَإِذَا فَرِغْتَ ﴾ (الشرح ٧): بكسر الراء: أبو السَّمَال.
- الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لأنها أشهر.
- ﴿ نَاصِيَةً ﴾ (القلم ١٦) وما بعدها^(٢): نصبٌ: أبو حيوة، وابنُ أبي عبلة.
- الباقون بالجر، وهو الاختيار على البدل.
- ﴿ لَنْسَفَعَنَّ ﴾ (١٥): بتشديد النون: محبوبٌ عن أبي عمرو.
- الباقون بتخفيفها وهو الاختيار على أنها نون خفيفة كما في الخط.
- ﴿ سَتُدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ (١٨): بالتاء على ما لم يسم فاعله: ابنُ أبي عبلة.
- الباقون بالنون، وهو الاختيار على أن الفعل لله.
- ﴿ لِيَرَوْا ﴾ (الزلزلة ٦): بفتح الياء على تسمية الفاعل: أبو حيوة، وقَتَادَةُ، والزَّعْفَرَانِيُّ.
- الباقون على ما لم يسم فاعله، وهو الاختيار؛ لقرب الفعل من الله.
- ﴿ يِرُهُ ﴾ (٧، ٨) فيهما: بضم الياء: ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبلة، وأبان، وابنُ الجلاء عن نصير، وابنُ بسام عن هشام.

أثبتناه، وهو عبد الله بن عمر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وكثيرا ما يذكر المصنف روايته عن أبي بكر مع أنه لم يسند رواية أبي بكر من طريقه، ويحتمل أن يكون مراده: "أبو عمر" يعني الدورى، وهو قد أسند روايته عن أبي بكر، ويحتمل أيضا أن يكون مراده: "ابن عمرو" يعني عبد الله بن عمرو بن أبي أمية، لكن رواه الداني من طريقه بالفتح كرواية الجماعة عن أبي بكر، والله أعلم.

^(١) كذا قال المصنف، ولم يكن ثم حاجة أن يعطف ابنُ أبي عبلة وأبا حيوة على قوله: "حمصي"، لما قدمه في كتاب الأسانيد أنه إذا قال: "حمصي" فمراده أبو بحرية وأبو حيوة وابنُ أبي عبلة، فلعله أراد التوكيد، ولأن أبا الفضل الخزاعي قال في المنتهى ١/ ٦٢٨: "خفيف: حمصي"، ولم يكن الخزاعي قد أسند في كتابه عن أهل حمص لإقراء أبي بحرية، فأراد أن يدفع توهم أن مراده أبا بحرية وحده كالخزاعي فذكره على هذا النحو، ويحتمل أن يكون سهواً، على أن ابن ظفر رواه في المنهاج عن ابن أبي عبلة بالتشديد كقراءة الجماعة، والله أعلم.

^(٢) يريد الاسمان الواقعان بعدها: ﴿ كاذبة خاطئة ﴾، والله أعلم.

الباقون بفتح الياء، والاختيار ما عليه أبو حيوة، لقرب الفعل من الله. وأسكن هاءها^(١): أبو الحسن عن حمزة وأبي بكر، وهشام غير الحلواني. باختلاسهن: أبو جعفر طريق الفضل، وسالم وأبو مروان وأبو عون عن قألون، وابن كيسة، وابن حبشان عن رويس^(٢).

وافق روح، وأبو بشر هاهنا.

الباقون بالإشباع، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿فَأَنْزَنَ﴾ (العاديات ٤): مشدد، وهكذا ﴿فَوَسَّطَنَ﴾ (٥): أبو حيوة، وابن أبي عبله.

الباقون خفيف وهو الاختيار؛ لأنه يقال: أثرن به الغبار، وخصوصاً إذا أدخل فيه حرف الجر فالخفة^(٣) بهما أولى.

﴿بَعَثَرُ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ (٩)، ﴿وَحَصَّلَ﴾ (١٠): على تسمية الفاعل فيهما: ابن مقسم، وهو الاختيار على أن الفعل لله.

الباقون على ما لم يسم فاعله.

﴿لَتُرَوَّنَّ﴾ (التكاثر ٦): بضم التاء: فتادة، ومجاهد، والزعراني، وابن مقسم، وعلي، وأبان، وهارون عن أبي عمرو، وشامي غير أبي بشر، وهو الاختيار لقرب الفعل من الله. الباقون بفتح التاء.

(١) يعنى في المواضع الثلاثة، واحد في سورة البلد واثنان في الزلزلة، ولفظ المصنف فيه إبهام، كما أن ذكر هذا الحرف هاهنا يوهم أن المراد موضعى الزلزلة لا غير، وليس هذا مراده، وكشفته من المنتهى لأبى الفضل الخزاعى (١/٢٢٨) وقد استعار المصنف لفظه بتصريف قليل، وهو يظهر أيضا من قول المصنف بعد: "باختلاسهن"، وقوله أيضا: "هاهنا" يعنى في الزلزلة، والله أعلم.

(٢) قال المصنف في كتاب الهاءات: "رويس مختلف"، وفصله هاهنا، فجعل الاختلاس من طريق ابن حبشان وحده عن رويس، وقال في النشر (١/٣١١): "فَأَمَّا يَعْقُوبُ فَأَطْلَقَ الْخِلَافَ فِيهِ عَن رُوَيْسٍ عَنهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ"، وسها عن قول المصنف هاهنا، وقد خالف المصنف فيه من طريق ابن حبشان عن رويس أبو عمرو الداني في مفردته وأبو الحسن بن غلبون في التذكرة فروياه عنه بالإشباع، وعليه فقد انفرد به المصنف عن ابن حبشان وعن رويس، وقد ذكرته في كتاب الهاءات وبينت فيه عدم صحة الاختلاس عن يعقوب في موضع البلد خلافا لما قرره ابن الجزري رحمه الله، فانظره في موضعه، والله أعلم.

(٣) في الأصل: "فألحقته"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتنا، والله أعلم.

زاد ابنُ مِقْسَمٍ، وأبو حيوة، وحمصي، ومحبوبٌ عن أبي عمرو ﴿ثُمَّ لَتَرُوْنَهَا﴾ (٧): بضم التاء، وهو الاختيار؛ لما ذكرت. وهَمَزُهُ عَبَّاسٌ طريق الرومي^(١).
 ﴿وَالْعَصْرِ﴾، ﴿بِالصَّبْرِ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ﴾، ﴿وَالْوَتْرِ﴾: بكسر ما قبل الساكن في هذه كلها^(٢): هارون بن موسى عن أبي عمرو. الباقون بالإسكان، وهو الاختيار كالجماعة.
 ﴿جَمَعَ﴾ (الهمزة ٢): خفيف: مكِّي، وابنُ مِقْسَمٍ، ونافعٌ، وأبو بشر، وعاصمٌ، وبصريٌّ غير روحٍ والزَّعْفَرَانِيُّ، وابنُ سَعْدَانَ. الباقون مشدد، وهو الاختيار لقوله: ﴿وَعَدَدَةٌ﴾.
 ﴿جَمَعَ﴾: مشدد، ﴿وَعَدَدَةٌ﴾: خفيف: الحسن.
 ﴿لَيْبَدَانٌ﴾ (٤): مشدد وكسر النون مع الألف على التثنية: ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَمِيدٌ، والحسن، وهارون عن أبي عمرو. الباقون على التوحيد، وهو الاختيار، لأن المال لا يَهْدَدُ^(٣).

(١) كذا رواه المصنف عن عباس من طريق ابن الرومي، وخالفه أبو نصر العراقي في الإشارة (٢ / ١٠٠) فرواه عنه بدون همز كقراءة الجماعة، وتقدم أنه لم يسند طريق ابن الرومي عن عباس إلا من طريق العراقي، وقال في روح المعاني (٤٥٤ / ١٥): "وَرُوي عن الحسن وأبي عمرو بخلاف عنهما أنهما همزا الواوين ووجّه بأنهم استثقلوا الضمة على الواو فهمزوا للتخفيف كما همزوا في (وَقَت) وكان القياس ترك الهمز لأن الضمة حركة عارضة لالتقاء الساكنين فلا يعتد بها لكن لما لزمّت الكلمة بحيث لا تزول أشبهت الحركة الأصلية فهمزوا"، والله أعلم.

(٢) يعني بكسر ما قبل الساكن الموقوف عليه، وهي الصاد من ﴿والعصر﴾، والباء من ﴿بالصبر﴾، والجيم من ﴿والفجر﴾، والتاء من ﴿والوتر﴾، وهذا في الوقف فقط، ويبيّن الألوسي في روح المعاني فقال فيه (٤٥٨ / ١٥): "وقرأ سلام وهارون وابن موسى عن أبي عمرو «والعصر» بكسر الصاد «والصبر» بكسر الباء قال ابن عطية: وهذا لا يجوز إلا في الوقف على نقل الحركة"، (اه) وقول الألوسي: "وابن موسى" بزيادة الواو تصحيفٌ وقع له في نسخته من الكامل، وهو كذلك في هذه النسخة، والصواب: هارون بن موسى، وهو الأعور، والله أعلم.

(٣) يعني لأن ضمير التثنية في قراءة من قرأه كذلك يعود على المال وصاحبه، والله أعلم.

﴿عُمِدٌ﴾ (٩): بضمين: كوفي غير قاسمٍ وحفصٍ وابنِ سَعْدَانَ وابنِ صبيحٍ، وهارونُ عن أبي عمرو غير أنه أسكن الميم.

الباقون بفتحيتين، وهو الاختيار على جمع عمود.

﴿يَرْمِيهِمْ﴾ (الفيل ٤): بالياء: أبو حنيفة، والسَّمَانُ عن طَلْحَةَ.

الباقون بالتاء، والاختيار ما عليه أبو حنيفة ليجعل الفعل لله، وأيضا فقال:

﴿فَجَعَلَهُمْ﴾.

﴿رُحَلَةٌ﴾ (قريش ٢): بضم الراء: أبو السَّمَالِ.

الباقون بكسرها، وهو الاختيار؛ لأنه أشهر.

﴿يَدْعُ﴾ (الماعون ٢): خفيف: الزَّعْفَرَانِيُّ وعمرانُ القزاز^(١) عن الحسنِ.

الباقون، مشدد وهو الاختيار من الدفع.

﴿أَنْطِينَاكَ﴾ (الكوثر ١): بالنون: الحسنُ، والزَّعْفَرَانِيُّ عن ابنِ مُحَيِّصِنِ.

الباقون بالعين، وهو الاختيار؛ لموافقة المصحف.

﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ (المسد ١): ساكنة الهاء: مكِّي غير ابنِ مِقْسَمِ.

الباقون متحرك، وهو الاختيار لقوله: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ (٣).

﴿سَيِّصَلِي﴾ (٣): مضمومة الياء مشدد: البرجميُّ طريق الحضيبي والأزرُق عن أبي بكر

وابنِ شنبوذ عن ابنِ حبيب - في قول أبي الحسين -، وأبو حيوة، والحسنُ في رواية عبادٍ

(١) عمران بن موسى القزاز يروى القراءة عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو، وروايته عن الحسن ليست من طرق هذا الكتاب، ولم يذكر المصنف حركة الدال، وهي مفتوحة على هذه القراءة، قال الألويسي في روح المعاني (١٥/٤٧٥): "قرأ علي كرم الله تعالى وجهه والحسن وأبو رجاء واليماني «يدع» بالتخفيف أي يترك اليتيم لا يحسن إليه ويجفوه ولا يحضُّ أي ولا يبعث أحدا من أهله وغيرهم من الموسرين"، وكذا رواها ابن جني في المحتسب (٢/٣٧٤) عن أبي رجاء، والله أعلم.

(٢) كذا رواه المصنف من طريق أبي الحسين الخبازي عن المذكورين، والصحيح عنهم ضم الياء مع التخفيف، كذا رواه من طريق ابن شنبوذ أبو الفضل الخزاعي في المنتهى (١/٦٣٠) والداني في جامع البيان، وأبو الكرم في المصباح (٢/١٠٨٩)، وغيرهم، وقال الداني (٤/١٧٣١): "وكلهم قرأ ﴿سَيِّصَلِي نارا﴾ بفتح الياء إلا ما اختلف فيه عن أبي بكر، فروى البرجمي ويحيى الجعفي وهارون عن حسين والمنذر عن هارون عنه عن عاصم أنه ضمَّ الياء، وكذلك روى البرجمي عن الأعشى وابن شنبوذ عن الخياط عن الشموني عنه عن أبي بكر، وسائر الرواة بعد عن أبي بكر على فتح الياء"، والله أعلم.

وسليمان، وابنُ مِقْسَمٍ، وعبَّاسٌ في اختياره إلا أن [الحسن] ^(١) وعبَّاسًا بتخفيف اللام: وهو الاختيار لقرب الفعل من الله.

الباقون بالياء ^(٢) وتخفيف اللام.

﴿حَمَّالَةٌ﴾ (٤): نصب: ابنُ مُحَيِّصِنِ رِوَايَةِ الزَّعْفَرَانِيِّ، والحسن، والأعمشُ رواية [...] ^(٣)، وأبو حيوة، وابنُ أبي عبله، وعاصمٌ.

الباقون بالرفع، وهو الاختيار على خبر المبتدأ.

﴿أَحَدٌ . اللهُ﴾ بغير تنوين: هارونُ وعبيدٌ واللؤلؤيُّ والأصمعيُّ ويونسٌ ومحبوبٌ عن أبي عمرو ^(٤)، وأبو السَّمَّالِ، وهو الاختيار لأن ﴿أَحَدٌ﴾ معرفة فلا ينكر. الباقون منون.

^(١) طمس بالمخطوطة في هذا الموضع، وأحسب الحسن هو مراد المصنف، لأنه مروى عنه كذلك بالتخفيف، (انظر روح المعاني ١٥/٥٠٠)، والله أعلم.

^(٢) يعني: بالياء المفتوحة، والله أعلم.

^(٣) طمس بالأصل، ولم أجده مروياً عن الأعمش، والله أعلم.

^(٤) كذا رواه عن أبي عمرو من رواية المذكورين، وخالفه أبو الكرم في المصباح (٢/١٠٩٨) فروى عنهم أنهم يستحبون الوقف على ﴿أَحَدٌ﴾، وقال ابن مجاهد في السبعة (١/٧٠١): "وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ﴿أَحَدَ اللهُ﴾ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِيمَا حَدَّثَنِي بِهِ الْخَزَّازُ عَن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَن عبيد عَن هَارُونَ عَنهُ ﴿أَحَدَ . اللهُ﴾ يَقِفُ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَصِلُ، فَإِنِ وُصِلَ قَالَ ﴿أَحَدُ اللهُ﴾ بِالتَّنْوِينِ، وَكَانَ يُزَعَمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَصِلُ مِثْلَ هَذَا، وَحَدَّثَ عبيدُ اللهُ بْنُ عَلِيٍّ عَن عَلِيِّ بْنِ نَصْرٍ عَن أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو يَقْرَأُ ﴿أَحَدَ﴾، فَإِذَا وُصِلَ يُنَوِّنُهَا، وَزَعَمَ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَصِلُ مِثْلَ هَذَا، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ عَن أَبِي عَمْرٍو ﴿أَحَدَ . اللهُ﴾ لَا يَصِلُ؛ مَقْطُوعٌ، وَقَالَ عَبَّاسٌ سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو فَقَرَأَ ﴿أَحَدَ﴾، وَقَفَ ثُمَّ قَرَأَ ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾، وَكَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْجَمَالُ عَن أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ عَن رُوحِ عَن أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَن أَبِي عَمْرٍو ﴿أَحَدَ . اللهُ الصَّمَدُ﴾، قَالَ أَبُو عَمْرٍو أَدْرَكْتُ الْقُرَّاءَ يَقِفُونَ عَلَى ﴿أَحَدَ﴾ وَكَذَلِكَ كَانُوا يَقْرءونها ﴿أَحَدَ . اللهُ الصَّمَدُ﴾"، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي جَامِعِ الْبَيَانِ (٤/١٧٣٢): "رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو حَمْدُونَ عَنِ الْبِزْيَدِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدَ . اللهُ الصَّمَدُ﴾ أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ عِنْدَهَا إِذَا وُصِلَ نَوْنٌ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا ابْنُ مَجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْجَمَالُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ رُوحِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَنِ أَبِي عَمْرٍو ﴿أَحَدَ . اللهُ الصَّمَدُ﴾، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهُوَ اخْتِيَارِي أَنَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو اتِّبَاعًا لِرِوَايَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبِي حَمْدُونَ عَنِ الْبِزْيَدِيِّ عَنهُ لَاشْتِهَارِهِمَا بِالْعَدَالَةِ وَحَسَنِ الْإِطْلَاعِ، وَالْبَاقُونَ يَصِلُونَ بِالتَّنْوِينِ وَيَكْسِرُونَ السَّاكِنِينَ، وَكَذَلِكَ رَوَى إِسْمَاعِيلُ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنَا الْبِزْيَدِيِّ، وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو خَلَّادٍ وَأَبُو شَعِيبٍ وَأَبُو الْفَتْحِ وَابْنُ سَعْدَانَ وَابْنُ شَجَاعٍ عَنِ الْبِزْيَدِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَكَذَلِكَ رَوَى أَيْضًا شَجَاعٌ عَنهُ"، وَاللهُ أَعْلَمُ.

الجهضميَّ وعباسٌ وأبو عبد الرحمن وأبو حمدون عن الزبديِّ عنه يستحبون الوقف على ﴿أَحَدٌ﴾.

﴿مِنْ شَرٍّ﴾^(١): منون: أبو حنيفة.

الباقون مضاف، وهو الاختيار؛ إذ الشر والخير مخلوقات لله تعالى، والتنوين يوهم النفي.

﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ﴾: بألف قبل الفاء: أبو الفتح النحوي عن يعقوب، وعبد السلام المعلم عن رؤيس، وأبو السَّمال، والجحدريِّ، وهشامٌ عن الحسن إلا أنه أسقط الألف بعد النون^(٢).

الباقون بالألف بعد الفاء مشدد، وهو الاختيار، لموافقة المصحف.

﴿مَالِكِ النَّاسِ﴾: بالألف: أبو حنيفة، وابنُ مِقْسَم.

الباقون بغير ألف، وهو الاختيار كما قلنا في الفاتحة^(٣).



تم الكتاب المحكم على كتب أهل العصر الموافقة في هذا العلم على طريق الإنصاف دون الميل والمحابات بحمد الله الخلاق الرزاق والصلاة على محمد المصطفى وآله شمس الآفاق.

ووقع الفراغ يوم الأحد وقت العصر أحد عشر من صفر سنة أربع عشر وخمسمائة.

كاتبه: علي بن محمد الفرغاني المرغيباني.

(١) يريد الموضوع الأول من سورة الفلق، قوله تعالى: ﴿من شر ما خلق﴾، والله أعلم.

(٢) قال في النشر (٢/٤٠٤): "وَاخْتَلَفَ عَنْ رُوَيْسٍ فِي «النَّفَّاثَاتِ»، فَرَوَى النَّخَّاسُ عَنِ التَّمَارِ عَنْهُ عَنْ طَرِيقِ الْكَارَزِينِيِّ وَالْجَوْهَرِيِّ عَنِ التَّمَارِ «النَّفَّاثَاتِ» بِأَلْفٍ بَعْدَ النُّونِ وَكَسَرَ الْفَاءَ مُخَفِّفَةً مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَهَا، وَكَذَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَطْنِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنِ التَّمَارِ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَبْدِ السَّلَامِ الْمُعَلِّمِ عَنْ رُوَيْسٍ، وَرِوَايَةٌ أَبِي الْفَتْحِ النَّحْوِيِّ عَنْ يَعْقُوبَ، وَقِرَاءَةٌ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْمَدَنِيِّ وَأَبِي السَّمَالِ وَعَاصِمِ الْجَحْدَرِيِّ، وَرِوَايَةٌ ابْنِ أَبِي سَرِيحٍ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَجَاءَتْ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ"، والله أعلم.

(٣) قال هناك: "وهو الاختيار لأربعة أشياء: أحدها: أنها قراءة أهل الحرمين، والثاني: لقوله (مَلِكِ النَّاسِ)، والثالث: لقوله: (لِمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ)، والرابع: أن الملك يعم والمالك يخص"، والله أعلم.

(٤) قلت: ووقع الفراغ من تحقيقه ومراجعته يوم السبت وقت العصر أحد عشر من رجب سنة خمس وثلاثين وأربعمائة وألف، والله الموفق، محققه: أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله عبد العاطي.

أهم الكتب والمراجع

كتب علوم القرآن

الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان.

الإرشاد في القراءات السبع، لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، نسخة خطية مصورة عن قسم المخطوطات بوزارة الأوقاف الكويتية.

الإرشاد في القراءات العشر لأبي العز القلانسي، نسخة محققة بواسطة عمر بن حمدان الكبيسي بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى، وأخرى محققة بواسطة جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث، والعزو في هذا الكتاب هو إلى هذه الأخيرة.

الإشارة في القراءات لأبي نصر العراقي، نسخة خطية بمكتبة نور عثمانية بإستانبول، برقم ٢٩٧ / ١ - ٩٢٧، وملحق بنفس المخطوطة بدءاً من صفحة رقم ١٠٥ كتاب الجامع في القراءات لأبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي.

إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإعلان بالمختار من روايات القرآن في القراءات السبع، نسخة خطية مصورة عن مكتبة جامعة برنستون مجموعة جاريت برقم: هـ ٦١١.

الإقناع في القراءات السبع، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش، الناشر: دار الصحابة للتراث.

الاكتفاء في القراءات لأبي طاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق محمد بن صالح الضامن، دار نينوى للنشر والتوزيع.

التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية، وأخرى طباعة دار الصحابة للتراث.

التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

التجريد لبغية المرید، لابن الفحام الصقلي، تحقيق مسعود أحمد إلياس، الجامعة الإسلامية.

تُحْفَةُ الْقُرْآنِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، المؤلف: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي، الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية.

التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، تحقيق محمد حسن عقيل، مكتبة التوعية الإسلامية.

التيسير في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

جامع البيان في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات.

الجامع في القراءات لأبي الحسين الفارسي، ملحق بمخطوطة كتاب الإشارة كما تقدم. الجامع في الأداء - روضة الحفاظ، المعروف بروضة المعدل، لأبي إسماعيل موسى بن الحسين المعدل، نسخة خطية مصورة عن مكتبة نور عثمانية برقم ١٩٦٧٢.

جامع أبي معشر الطبري، المعروف بسوق العروس، نسخة خطية مصورة عن مكتبة برلين، ونسخة خطية مصورة عن دار الكتب المصرية برقم ٦٠٩ قراءات، وحيث أقول جامع أبي معشر فأنا أريد نسخة برلين، وحيث أقول سوق العروس فمرادى نسخة دار الكتب المصرية.

الحجة في القراءات السبع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق - بيروت.

الحجة للقراء السبعة، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق/ بيروت.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الروض المنير في تحرير أوجه الكتاب المنير للمتولى، تحقيق خالد أبو الجود، دار الصحابة للتراث.

السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر.

الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي، تحقيق: مصطفى عدنان، دار العلوم والحكم.

العنوان في القراءات السبع، المؤلف: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي، المحقق: الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني، تحقيق: أشرف فؤاد طلعت، مكتبة التوعية الإسلامية.

الغاية في القراءات، لأبي بكر بن مهران، نسخة خطية مصورة عن مكتبة جامعة الرياض برقم ٦٨٧.

الكفاية في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي، تحقيق: عثمان محمود غزال، دار الكتب العلمية، بيروت.

المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.

المبهم في القراءات، لأبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط، تحقيق خالد أبو الجود، دار عباد الرحمن.

المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر ابن سوار، تحقيق جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث.

المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم الشهرزوري، تحقيق جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث.

معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود.

معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

مفردة يعقوب الحضرمي، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد بن صالح الضامن، دار ابن الجوزي.

مفردة يعقوب، لابن الفحام، تحقيق: إيهاب فكرى، وخالد أبو الجود، أضواء السلف.
مفردة الحسن البصري، لأبي علي الأهوازي.

مفردة ابن محيصة لأبي علي الأهوازي.

المقنع في رسم مصاحف الأمصار، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

المنتهى في القراءات، تأليف الإمام أبي الفضل محمد بن عبد الكريم بن بديل الخزاعي، طبعة دار الحديث، ونسخة خطية مصورة عن مكتبة نور عثمانية برقم ٣٥٥٨، وقد عزوت أكثر المواضع لهما جميعاً، لكثرة ما اعتمد المصنف على هذا الكتاب.

المنهاج لبغية المحتاج في القراءات الثمان لعمر بن ظفر البغدادي، نسخة خطية مصورة عن مكتبة تشيستر بيتي برقم ٣٥٧٠.



النشر في القراءات العشر، تأليف محمد ابن الجزري، تحقيق علي بن محمد الضباع،
الناشر: المطبعة التجارية الكبرى
الهادى في القراءات السبع لابن سفيان القروي، تحقيق جمال الدين شرف، دار الصحابة
للتراث.

الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، المؤلف: أبو علي الحسن
بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، المحقق: دريد حسن أحمد، الناشر: دار الغرب
الإسلامي - بيروت.



كتب التراجم والطبقات

الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب،
المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا، الناشر: دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان.

إكمال الإكمال، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين
الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، الناشر: جامعة
أم القرى - مكة المكرمة.

بغية الطلب في تاريخ حلب، المؤلف: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي،
كمال الدين ابن العديم، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن
زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: د. أحمد محمد نور
سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين، المحقق: د. أحمد
محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.

تاريخ ابن يونس المصري، لمؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبو سعيد،
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.

تاريخ بغداد وذيوله، المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

تاريخ جرجان، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

تاريخ الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، الناشر: دار الباز.

التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

التاريخ الأوسط، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة.

تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا.

تلخيص تاريخ نيسابور، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانه ابن سينا - طهران.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبى المزى، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانى، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند.

سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.

الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقرى، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الضعفاء والمتروكون، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. مؤسسة الرسالة، بيروت.

غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق برجستراسر، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة.

الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية.

المتفق والمفترق، المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

المؤتلف والمختلف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.

معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت.

معجم الشيوخ، المؤلف: أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية.

المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.



ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن.

الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

٥مقدمة التحقيق
٣٣الإسناد الذى أدى إلى هذا الكتاب
٤٠فصل فى فضائل القرآن
٤٢فصل فى فضائل السور
٥١إسناد فضائل ثواب القرآن
٥٥فصل فى فضل القارئ والمقرئ
٦٢فصل فى أدب القارئ مع المقرئ
٦٥فصل فى معنى القارئ والمقرئ
٦٧فصل فى فضل المقرئين السبعة ومن تبعهم
٧٧فصل فى ذكر قراء أهل مكة
٨١قراء أهل الشام
٨٥فضائل أهل البصرة وتواريخهم
٩٨فضائل أهل الكوفة
١١٠فصل فى الأخبار الواردة إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
١١٨كتاب التجويد
١٣٠كتاب العدد
١٧٤كتاب الوقف
١٧٩فصل فى الهجاء
١٨٨كتاب الأسانيد
١٨٨أولا أهل المدينة
٢٢٨قراءة أبى جعفر
٢٣٨قراءة شيبه

- ٢٤١ قراءة نافع.....
- ٢٤١ رواية ورش.....
- ٣٠٢ طرق أهل مكة.....
- ٣٠٢ قراءة الإمام أبي معبد (ابن كثير).....
- ٣٤٠ اختيار شبُل.....
- ٣٤١ قراءة الأعرج.....
- ٣٤٢ قراءة عبد الرحمن بن مُحَيِّصِن.....
- ٣٤٤ اختيار مجاهد أبي الحَجَّاج.....
- ٣٤٥ اختيار ابن مِقْسَم.....
- ٣٤٧ طرق أهل الشام.....
- ٣٤٧ قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي.....
- ٣٧٥ اختيار أبي بحرية عبد الله بن قيس السكوني.....
- ٣٧٦ اختيار أبي حيوة.....
- ٣٧٦ اختيار بن الحارث الدَّمَارِي.....
- ٣٧٦ اختيار بن أبي عبله.....
- ٣٧٨ قراء أهل البصرة.....
- ٣٧٨ قراءة أبي عَمْرٍو زَبَّان بن العلاء المازني.....
- ٣٧٨ اختيار اليَزِيدِي.....
- ٤٣١ اختيار عبد الله بن فورك القباب.....
- ٤٣٢ اختيار العباس بن الفضل.....
- ٤٣٣ اختيار يَعْقُوب بن إسحاق الحضرمي.....
- ٤٤٧ اختيار أيوب بن المتوكل.....
- ٤٤٨ اختيار أبي حاتم.....
- ٤٥١ اختيار أبي السَّمَّال قعنب بن أبي قعنب.....
- ٤٥٣ اختيار سلام بن سليمان أبي المنذر.....

- ٤٥٣ اختيار عاصم بن أبي الصباح الجَحْدَرِيِّ.
- ٤٥٥ اختيار الحسن بن أبي الحسن.
- ٤٥٥ اختيار قَتَادَةَ.
- ٤٥٧ اختيار عون العقيلي.
- ٤٥٨ رجال أهل الكوفة.
- ٤٥٨ عاصم بن بهدلة.
- ٥١٤ اختيار حفص.
- ٥١٤ اختيار أبي بكر.
- ٥١٦ إسناد حَمَزَةَ بن حبيب أبو عمارة الزِّيَّات.
- ٥٥٤ اختيار خلف بن هشام.
- ٥٥٧ اختيار ابن سَعْدَانَ.
- ٥٥٧ قراءة الأعمش.
- ٥٥٨ اختيار أبي حنيفة.
- ٥٦١ اختيار أحمد بن حنبل.
- ٥٦٣ اختيار يحيى بن صبيح النيسابوري.
- ٥٦٤ اختيار طَلْحَةَ.
- ٥٦٦ اختيار العَبْسِيِّ.
- ٥٦٨ قراءة أبي الحسن علي بن حَمَزَةَ الكَسَائِيِّ.
- ٦٠٩ اختيار أبي عبيد.
- ٦١١ اختيار محمد بن عيسى.
- ٦١٥ كتاب الإمامة.
- ٦٢٥ فصل في إمامة قُتَيْبَةَ وأصحابه.
- ٦٢٧ ذكر ما وافق نصير قتيبة في الإمامة.
- ٦٤٤ ذكر ما وافق نعيم بن مسرة قتيبة.
- ٦٤٤ ما وافق رجال أصفهان عن أبي عمرو قتيبة.

- ٦٤٦ ما تفرد بالإمالة الكسائي
- ٦٥٢ ما خالف طلحة حمزة في الإمالة
- ٦٥٨ فصل في قوله: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾
- ٦٧١ فصل في الإمالة في الوقف على هاء التأنيث
- ٦٧٩ كتاب الإدغام وما يتعلق به
- ٦٨٠ دال ﴿قد﴾
- ٦٨٢ الذال [من] ﴿إذ﴾
- ٦٨٥ تاء التأنيث
- ٦٨٧ فصل في لام هل وبل وقل
- ٦٨٨ إدغام ما كان سكونه عارضا
- ٦٩٣ النون الساكنة والتنوين
- ٦٩٧ إدغام المتحرك (الإدغام الكبير)
- ٧٣٩ كتاب الهمزة
- ٨٣٠ فصل في الاستفهامين إذا اجتمعتا
- ٨٣٤ فصل في الهمزتين من كلمة واحدة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة
- ٨٣٧ فصل في الهمزتين من كلمة واحدة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة
- ٨٣٩ الضرب الثالث همزتان متفتحتان على الفتح من كلمة واحدة
- ٨٤٦ فصل في الهمزتين من كلمتين
- ٨٤٦ الهمزتان المفتوحتان
- ٨٤٧ الضرب الثاني: همزتان مكسورتان
- ٨٥٠ الهمزتان المضمومتان من كلمتين
- ٨٥١ فصل في الهمزتين المختلفتين
- ٨٥٤ فصل في نقل الحركة
- ٨٥٦ فصل في السكت
- ٨٥٨ كتاب المد والوقف



٨٦٦ فصل في ألقاب المدد
٨٦٧ فصل في وقف حَمَزَة
٨٧٠ فصل في الوقف على الروم والإشمام
٨٧٢ فصل في المختص بوقف حَمَزَة
٨٨٢ كتاب البياءات
٨٨٩ فصل فيما ذهبت الياء فيه في الوصل لالتقاء الساكنين
٨٩٢ فصل في المنونات
٨٩٤ فصل في ياءات الإضافة
٩٢٩ كتاب الهاءات وميمات الجمع
٩٣٧ الكلام في هاء الكناية
٩٤٤ كتاب التعود والتسمية والتهيل والتكبير
٩٤٩ فصل في التسمية
٩٥١ فصل في التهيل والتكبير
٩٥٣ فصل في السجدات
٩٥٤ كتاب الفرش
٩٥٤ فاتحة الكتاب
٩٥٧ سورة البقرة
١٠٢٢ سورة آل عمران
١٠٤٢ سورة النساء
١٠٥٩ سورة المائدة
١٠٧٢ سورة الأنعام
١٠٩٩ سورة الأعراف
١١١٤ سورة الأنفال
١١٢٢ سورة التوبة
١١٣٣ سورة يونس

- ١١٤١ سورة هود.
- ١١٥٢ سورة يوسف.
- ١١٥٨ سورة الرعد.
- ١١٦٤ سورة إبراهيم.
- ١١٦٧ سورة الحجر.
- ١١٧٠ سورة النحل.
- ١١٧٩ سورة بنى إسرائيل (الإسراء).
- ١١٨٧ سورة الكهف.
- ١٢٠٠ سورة مريم.
- ١٢٠٤ سورة طه.
- ١٢١٢ سورة الأنبياء عليهم السلام.
- ١٢١٨ سورة الحج.
- ١٢٢٥ سورة المؤمنين.
- ١٢٢٩ سورة النور.
- ١٢٣٥ سورة الفرقان.
- ١٢٣٩ سورة الشعراء.
- ١٢٤٢ سورة النمل.
- ١٢٤٤ سورة القصص.
- ١٢٤٨ سورة العنكبوت.
- ١٢٥٠ سورة الروم.
- ١٢٥٣ سورة لقمان.
- ١٢٥٥ سورة السجدة.
- ١٢٥٦ سورة الأحزاب.
- ١٢٦٣ سورة سبأ.
- ١٢٦٧ سورة الملائكة (فاطر).

١٢٦٩ سورة يس
١٢٧٤ سورة والصفات
١٢٧٦ سورة ص
١٢٨١ سورة الزمر
١٢٨٤ سورة المؤمن (غافر)
١٢٨٦ سورة حم السجدة (فصلت)
١٢٨٧ سورة الشورى
١٢٨٩ سورة الزخرف
١٢٩٣ سورة الدخان
١٢٩٥ سورة الجاثية
١٢٩٨ سورة الأحقاف
١٣٠٠ سورة محمد ﷺ
١٣٠١ سورة الفتح
١٣٠٣ سورة الحجرات
١٣٠٣ سورة ق
١٣٠٥ سورة والذاريات
١٣٠٦ سورة الطور
١٣٠٧ سورة والنجم
١٣٠٧ سورة القمر
١٣١١ سورة الرحمن ﷻ
١٣١٣ سورة الواقعة
١٣١٦ سورة الحديد
١٣١٧ سورة المجادلة
١٣١٩ سورة الحشر
١٣٢٠ سورة الممتحنة

- ١٣٢١ سورة الصف
- ١٣٢١ سورة الجمعة
- ١٣٢١ سورة التغابن
- ١٣٢٣ سورة الطلاق
- ١٣٢٣ سورة التحريم
- ١٣٢٦ سورة الملك
- ١٣٢٦ سورة ن ذكر
- ١٣٢٧ سورة الحاقة
- ١٣٢٩ سورة الواقع [المعارج]
- ١٣٣٠ سورة نوح عليه السلام
- ١٣٣١ سورة الجن
- ١٣٣٣ سورة المزمل
- ١٣٣٤ سورة المدثر
- ١٣٣٦ سورة القيامة
- ١٣٣٧ سورة الإنسان
- ١٣٣٩ سورة والمرسلات
- ١٣٤٠ سورة التساؤل
- ١٣٤٢ سورة والنازعات
- ١٣٤٣ سورة عبس
- ١٣٤٤ سورة التكوير
- ١٣٤٥ سورة الانفطار
- ١٣٤٦ سورة المطففين
- ١٣٤٧ سورة الانشقاق
- ١٣٤٧ سورة البروج
- ١٣٤٨ سورة الطارق



الكامل في الفرائض

- ١٣٤٨ سورة الأعلى وَعَلَيْكَ
١٣٤٩ سورة الغاشية
١٣٥٠ سورة الفجر
١٣٥١ بقية المفصل
١٣٥٩ أهم الكتب والمراجع
١٣٦٩ فهرس الموضوعات



مكتبة محمد بن عبد الله

التجهيز الفني للكتاب

النور المحمدي

القاهرة - المعادي ت: ٠١٢٢٨٩٧٨٤

mohamadyoffice@yahoo.com